117 X 1DV

فصل في معنى الكلمة والكلام ٣	القسم الاول في الاسماء ٣	اسم الجنس ٤	اسم العلم ٤	فصل في اجتماع الاسم واللقب ٦	فصل في تسمية بعض ما الوفاتهم باعلام	فصل في علم الجنس	فصل في علم المعنى ٧
فصل من الاعلام الامثلة التي يوزن بها ٨	فصل في بعض اسماء صار علما بالغلبة ٨	فصل في دخول لام التعريف بعض الاعلام ٩	فصل في تاول العلم بواحد من الامة ٩	فصل في تعريف العلم المثنى والمجموع باللام ٩	فصل في الكناية بفلان وفلانة عن بعض الاعلام ١٠	الاسم المعرب ١١	فصل في الاسم المعرب ١١
فصل في نوعي الاسم المعرب ١٤	فصل في الاسم الممتنع من الصرف ١٤	القول في وجوه اعراب الاسم	ذكر المرفوعات	فصل في كون مضمر الفاعل كالمظهر في الاسناد اليه ٢٠	فصل في تنازع الفعلين ٢٠	فصل في اضمار رافع الفاعل ٢١	فصل في المبتدا والخبر ٢٢
فصل المبتدا على نوعين ٢٣	فصل الخبر على نوعين ٢٤	فصل لابد من عائد الى المبتدا في الخبر الجملة ٢٤	فصل يجوز تقديم الخبر على المبتدا ٢٤	فصل يجوز حذف احدهما ٢٥	فصل قد يقعان معرفتين ٢٦	فصل قد يجيء للمبتدا خبران ٢٧	فصل في جواز دخول الفاء على الخبر ٢٧
خبر ان واخواتها ٢٨	فصل جميع ما ذكر في خبر المبتدا قائم فيه ما خلا ٢٨	فصل وقد حذف في بعض المواضع ٢٨	خبر لا التي لنفي الجنس ٢٩	فصل ويحذف فيه الحجازيون	اسم ما ولا المشبهتين بليس	ذكر المنصوبات ٢٩	فصل قد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه ٢٩
فصل في المصادر المنصوبة بافعال مضمرة وهو على انواع	فصل قد اسماء غير مصادر ذلك المجرى ٣٢	فصل من اضمار المصدر قولك عبد الله اظنه منطلق ٣٣	المنصوب بالمستعمل اظهاره	فصل ... منه قولك لمن ذكرت انه يريد مكة مكة	فصل قال سيبويه وهذا حجج سمعت من العرب يقولون اللهم ضبعا وذئبا	المنصوب باللازم اضماره منه المنادى	فصل توابع المنادى المضموم غير المبهم
فصل الوصف بابن وابنة	فصل المنادى المبهم	فصل المنادى المعرف باللام	فصل اذا كرر المنادى	فصل المنادى المضاف الى ياء المتكلم	فصل في المندوب	فصل يجوز حذف حرف النداء	فصل وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء الى الاختصاص
فصل الترخيم	فصل وقد يحذف المنادى	فصل التحذير وغيره	فصل يقولون الاسد الاسد ونحوه	فصل الاضمار على شريطة التفسير	فصل حذف المفعول به	المفعول فيه	فصل وقد يجعل المصدر حينا
فصل قد يذهب بالظرف عن ان يقدر فيه معنى في	فصل نصب المفعول فيه بمضمر	المفعول معه	فصل ليس لك ان تجره حملا على المكني	فصل واما في قولك ما انت وعبد الله فالرفع	المفعول له	فصل فيه ثلث شرائط	فصل ويكون معرفة ونكرة
الحال	فصل العامل فيها	فصل قد يقع المصدر حالا	فصل الاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتهما	فصل من حقها ان تكون نكرة	فصل الحال المؤكدة	فصل الجملة تقع حالا	فصل يجوز اخلاء الجملة عن الراجع
فصل من انتصاب الكلام بعامل مضمر	التمييز	فصل نصب المميز عن مفرد	فصل ويميز المفرد الكرة فيها كان فلانا	فصل التي سيبويه بعدم تقديم المميز على عامله	فصل المميزات مزالة عن اصلها	الاستثناء	فصل حكم غير في الاعراب
فصل تعارض غير والا	فصل البدل في المستثنى	فصل بعدم المستثنى على صفة المستثنى منه	فصل في تثنية المستثنى	فصل اذا قلت ما مررت باحد الا زيد خير منه	فصل اوقع الفعل موقع الاسم المستثنى	فصل حذف المستثنى	الخبر والاسم في باب كان وان
فصل نصب العامل في خبر كان	المنصوب بلا التي لنفي الجنس	فصل حقه ان يكون نكرة	فصل وقولهم لا اب لك	فصل في الصفة المفرد وجهان	فصل في حكم المعطوف حكم الصفة	فصل يجوز رفعه اذا كرر	فصل في لا حول ولا قوة الا بالله
فصل وقد حذف المنفي	خبر ما ولا المشبهتين بليس	فصل دخول الباء في الخبر	فصل لا لات	ذكر المجرورات	فصل اضافة الاسم الى الاسم على ضربين	فصل قضية الاضافة المعنوية	فصل اذا كان المضاف اليه ضميرا متصلا

فصل كل اسم معرفة يتعرف به ما اضيف اليه	فصل الاسماء المضافة اضافة معنوية على ضربين	فصل في اضافة اي	فصل في اضافة كلا	فصل في اضافة اسم التفضيل	فصل في الاضافة بادنى ملابسة	فصل في اضافة الشيء الى نفسه	فصل في اضافة الموصوف الى الصفة وعكسه
فصل في اضافة المسمى الى اسمه	فصل في اقحام المضاف	فصل في اضافة اسماء الزمان الى الفعل	فصل يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف في الشعر	فصل في حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه	فصل في اعطاء الثابت حكم المحذوف في الاعراب وغيره	فصل قد يحذف المضاف ويترك المضاف اليه على اعرابه	فصل في حذف المضاف اليه
فصل في حذفهما معا	فصل في الاضافة الى ياء المتكلم	فصل في الاسماء الستة	ذكر التوابع	التاكيد	فصل في ضربي التاكيد	فصل التاكيد بصريح التكرير	فصل في تاكيد المظهر والمضمر
فصل في النفس والعين	فصل في كل واجمع	فصل لا يقع كل واجمعون تاكيدين للنكرات	فصل في اكتعون وابتعون وابصعون	الصفة	فصل في مجيئها للمجرد الثنا والتعظيم	فصل في كونها مشتقة غالبا	فصل في الوصف بالمصادر
فصل في الوصف بالجملة الخبرية	فصل في نعت الشيء بحال سببه	فصل في الموافقة بين الصفة والموصوف	فصل المضمر لا يقع موصوفا ولا صفة	فصل في تخصيص الموصوف بالصفة او مساواته لها	فصل حق الصفة ان تصحب الموصوف	البدل	فصل هو الذي يعتمد بالحديث
فصل الذي يدل على كونه مستقلا بنفسه	فصل ليس بشرط ان يطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا	فصل بدل المظهر من المضمر الغائب دون غيره	عطف البيان	العطف بالحرف	فصل في عطف المضمر	الاسم المبني	المضمرات
فصل في اقسامها	فصل الحروف التي تتصل بايا	فصل في عدم جواز انفصالها الا للتعذر	فصل اذا التقى ضميران	فصل كون الضمير لازما وغير لازم	فصل في كونه فصلا	فصل في ضمير الشان	فصل في الضمير المتصل برتب
فصل في الضمير الواقع بعد عسى ولولا	فصل في ياء المتكلم المتصل بالفعل	اسماء الاشارة	فصل يلحق حرف الخطاب باواخرها	فصل في كونها للقريب والبعيد والمتوسط	فصل يدخل هاء التنبيه على اوائلها	فصل فيما يشار به الى المكان	الموصولات
فصل فيما لا بد منه للموصول	فصل في الذي	فصل في الاخبار بالذي واللام	فصل في ما	فصل في قلب الفها وحذفها	فصل من	فصل اذا استفهم بها الواقف	فصل اي
فصل اذا استفهم بها عن نكرة	فصل في موصولية ذا	اسماء الافعال والاصوات	فصل في رويد	فصل في هلم	فصل في ها	فصل حيهل	فصل بله
فصل فعال	فصل في فعال المعدولة	فصل هيهات	فصل شتان	فصل اف	فصل هذه الاسماء على ثلثة اضرب	فصل دونك	فصل في وي ونحوها من الاصوات
الظروف	فصل في حيث	فصل منذ ومذ	فصل اذ واذا	فصل لدى وعند	فصل الآن ومتى واين وايان ولما وامس وعوض وقط	فصل كيف وانى	المركبات وهي على ضربين
فصل الذي تفصل بين الضربين	فصل الاصل في العدد المنيف على العشرة	فصل حيص بيص وامثاله	فصل خاز باز	فصل بادي بدا	فصل ايدي سبا	فصل معدي كرب	الكنايات
فصل كم	فصل في اعراب كم	فصل حذف مميزه	فصل مميز الاستفهام مبهم	فصل اذا فصل بين الخبرية ومميزها	فصل في رجوع الضمير اليه	فصل يقولون كم غيره لك ونحوه	فصل في وجوه كم عمة لك

فصل اضافة الخبرية	فصل كاي	فصل كيت وذيت	المثنى	فصل تثنية المقصور	فصل تثنية ما اخره همزة	فصل تثنية المحذوف العجز
فصل تثنية الجمع	فصل جعل الاثنين على لفظ الجمع	المجموع	فصل جمعي القلة والكثرة	فصل اعراب ما جمع بالواو والنون في النون	فصل تكسير الثلاثي المجرد	فصل تكسير ما فيه هاء التانيث من الثلاثي
فصل جمع صفات الثلاثي المجرد	فصل جمع المؤنث الساكن الحشو	فصل جمع المؤنث الذي لا تاء فيه	فصل جمع المعتل العين	فصل افعل وفعول من المعتل اللام	فصل ذي التاء من المحذوف العجز	فصل جمع الرباعي والخماسي
فصل جمع ما كانت زيادته ثالثة مدة	فصل جمع ما كان على فاعل اسما وصفة	فصل جمع ما اخره الف تانيث رابعة او خامسة	فصل جمع افعل اسما وصفة	فصل جمع فعلان	فصل فيعل	فصل فعال وفعال وفعيل وفعول ومفعل ومفعل
فصل جمع كل ثلاثي ملحق بالرباعي بزيادة	فصل فيما يميز واحده بالتاء	فصل قد يجيء الجمع مبنيا على غير واحده المستعمل	فصل وجمع الجمع	فصل ويقع الاسم على الجميع	فصل ويقع الاسم الذي فيه علامة التانيث على الواحد والجمع بلفظ واحد	فصل يحمل الشيء على غيره في المعنى فيجمع جمعه
فصل والمحذوف يرد عند التكسير	فصل المذكر الذي لم يكسر يجمع بالالف والتاء	المعرفة والنكرة	المذكر والمؤنث	فصل التاء تثبت في اللفظ وتقدر	فصل ودخولها على وجوه	فصل الكثير فيها ان تجيء منفصلة
فصل وهم جمالة في جمع جمال	فصل للبصريين في نحو حائض مذهبان	فصل فيما يستوي فيه المذكر والمؤنث	فصل تانيث الجمع ليس بحقيقي	فصل في نحو النخل مما بين واحده وجمعه التاء	فصل الابنية التي تلحقها الف التانيث المقصورة	فصل الابنية التي تلحقها الممدودة
المصغر	فصل تصغير كل اسم على حرفين	فصل ما بقي منه بعد الحذف ما يكون على مثال الحقر	فصل في تصغير اسم وابن ونحوهما	فصل البدل غير اللازم يرد الى اصله	فصل الواو اذا وقعت ثالثة وسطا	فصل كل واو وقعت لاما
فصل اذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان	فصل ياء التانيث لا تكون ظاهرا او مقدرا	فصل كل زائد كانت مدة	فصل يجوز التعويض وتركه فيما يحذف	فصل تصغير جمع القلة والكثرة	فصل من المصغر ما جاء على غير واحده	فصل قد يحقر الشيء لدنوه من الشيء وليس مثله
فصل تصغير الفعل	فصل من الاسماء ما جرى في الكلام مصغرا	فصل في تصغير المركبات	فصل تصغير الترخيم	فصل ما لا يصغر من الاسماء	فصل تصغير الاسماء المبهمة	المنسوب
فصل في قياس كلامهم عند النسبة	فصل في نسبة ما كسر عينه	فصل في نسبة فعيلة وفعولة	فصل في نسبة ما قبل اخره ياآن مثل سيد	فصل في نسبة فعيل ونحوه من المعتل اللام	فصل في نسبة ما اخره الف	فصل في نسبة ما اخره ياء مكسور ما قبلها
فصل في نسبة مثل غزو وظبي وظبية	فصل في نسبة مرمى ونحوه	فصل في نسبة ما اخره الف ممدودة	فصل في نسبة مثل عطاية	فصل في نسبة ما كان على حرفين	فصل في نسبة اخت وبنت وكلتا	فصل في نسبة المركبات
فصل في نسبة المضاف	فصل في نسبة الجمع	فصل في ما عدل فيه عن القياس	فصل قد يبنى على فعال وفاعل ما فيه معنى النسب	اسماء العدد	فصل في تذكير العدد وتانيثه	فصل في المميز
فصل في حق مميز العشرة وما دونها	فصل في حال احد عشر	فصل في تانيث المركبات من العدد	فصل في العشرين واخواتها	فصل العدد موضوع على الوقف	فصل في همزة احد واحدى	فصل في تعريف الاعداد

فصل تقول الاول والثاني الى العاشر والحادي عشر الى التاسع عشر	فصل في اضافة اسم الفاعل المشتق من العدد	المقصور والممدود	فصل في اسماء المفاعيل المعتلة الاواخر	فصل في المصادر المعتلة الاواخر	فصل في السماعي منها	الاسماء المتصلة بالافعال
المصدر	فصل في مصادر غير الثلاثي	فصل قد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول	فصل في وزن الانفعال من المصدر	فصل في الفعيلى	فصل في بناء المرة	فصل في بناء النوع
فصل فيما اعتل عينه من افعل والامر من فعل	فصل في عمل المصدر	فصل في عطف الاسم على محل معمول المصدر	فصل في عمله غير مشروط بشرط فصل في عدم تقدم معموله	اسم الفاعل	فصل في عمله مثنى ومجموعا	فصل في شروط اسم الفاعل في العمل
اسم المفعول	الصفة المشبهة	فصل في دلالتها على الثبوت	فصل في مسئلة حسن وجهه	افعل التفضيل	فصل في السواد منه فصل فيما لا فعل له	فصل في كونه للمفعول
فصل في استعماله	فصل في استواء التذكير والتانيث فيه	فصل في حذف من التفضيلية	فصل في كلمة آخر	فصل فيما استعمل منه بغير الف ولام	فصل في عدم عمله عمل الفعل	اسماء المكان والزمان
فصل في [illegible] بنيت على بعضها	فصل في بنائهما من غير الثلاثي المجرد	فصل اذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه مفعلة	فصل في عدم عملهما	اسم الآلة	فصل فيما جاء مضموم الميم والعين منه	فصل في اصناف الاسم الثلاثي والمزيد فيه
فصل في الزيادة فيه	فصل في الزيادة المجانسة	فصل الزيادة تكون واحدة فصاعدا	وفصول اربعة في مواقع الزيادة الواحدة	وفصول ستة في مواقع الزيادتين المفترقتين	فصول اربعة في الزيادتين المجتمعتين	فصل في الزيادات الثلث المفترقة
فصول ثلثة في الزيادات الثلث المجتمعة	فصل في اجتماع ثنتين وانفراد واحدة	فصل في الزيادات الاربع	الاسم الرباعي المجرد والمزيد فيه	فصول خمسة في مواقع الزيادة الواحدة	فصل في الزيادتين المفترقتين	فصل في المجتمعتين
فصل في الزيادات الثلث	الاسم الخماسي المجرد والمزيد فيه	الفعل	الماضي المضارع	فصل في كون فاعل المضارع ضميرا وفصل في اتصال نون جمع المؤنث	ذكر وجوه اعراب المضارع	فصل في بيان الاصل في خبر باب كاد
المنصوب فصل في انتصابه	فصل في مثل قولك ما تاتينا فتحدثنا	فصل في امتناع اظهار ان وجوازه ووجوبه	فصل في عدم تحتم نصب المصالح في بعض المواضع	فصل في قوله تعالى يقاتلونهم او يسلمون	فصل في ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا ونحوه	فصل في جواز الرفع في مثل ما تاتينا فتحدثنا
فصل في مثل قولك اريد ان تاتيني ثم تحدثني	المجزوم فصل في انجزامه بان مضمرة	فصل فيما فيه معنى الامر والنهي بمنزلتهما	فصل في المضمر ان يكون من جنس المظهر	فصل في وجوه المرفوع اذا لم تقصد الجزاء	فصل في مثل قولك ان تاتني تسالني اعطك	فصل في قولك ان تاتني اتك فاحدثك
فصل في قوله لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن	فصل في قولك والله ان اتيتني لا افعل	مثال الامر	فصل في المبني للمفعول منه	فصل في كون المبني للفاعل باللازم وفصل في بنائه	المتعدي وغير المتعدي	فصل في اسباب التعدية
فصل في الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل	فصل في نصب غير المتعدي ما عدا المفعول به	المبني للمفعول	فصل اذا كان للفعل مفاعيل كثيرة	فصل في كون المفعول به متعينا للنيابة	فصل في المفعولين المتغايرين عند النيابة	افعال القلوب
فصل في استعمال اريت استعمال ظننت	فصل في كونها لمعان اخر	فصول ثلثة في خصائصها	الافعال الناقصة	فصل في حال اسمها وخبرها	فصل في وجوه كان فصل في صار	فصل في اصبح وامسى وفصل في ظل وبات

فصل النواقص التي في اوائلها الحرف	ما دام وفصل ليس	فصلان في تقدم بعض اخبارها	افعال المقاربة	فصل في تشبيه عسى بكاد وعكسه	فصل للعرب في عسى ثلثة مذاهب	فصل في تصريف كاد
فصل في الفصل بين معنى عسى وكاد	فصل في قوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد	فصلان في اوشك وكرب واخذ وطفق وجعل	فعلا المدح والذم	فصل في فاعلهما	فصل في الجمع بين الفاعل الظاهر والمميز	فصل في قوله تعالى فنعما هي
فصل في ارتفاع المخصوص	فصل في حذف المخصوص	فصل في المطابقة بين الفعل والفاعل	فصل في مجانسة المخصوص الفاعل	فصل حبذا	فعلا التعجب	فصل في معنى ما اكرم زيدا
فصل في اختلافهم في ما	فصل في عدم التصرف في الجملة التعجبية	فصل يقال ما كان احسن زيدا	الفعل الثلاثي المجرد والمزيد فيه	فصل في ابنية المزيد فيه	فصل فيما كان على وزن فعل	فصول ثلثة في تفعلل وتفعل وتفاعل
فصول ثلثة في افعل وفعل وفاعل	فصلان في انفعل وافتعل	فصلان في استفعل وافعوعل	الرباعي المجرد	فصل في بناء المزيد فيه منه	الحرف	حروف الاضافة
فصل من	فصل الى	فصل حتى	فصل في	فصل الباء	فصل اللام	فصل رب
فصل واو القسم وباؤها وتاؤها	فصل على	فصل عن	فصل الكاف	فصل منذ ومذ	فصل حاشا وعدا وخلا	فصل كي
فصل في حذف حروف الجر	فصل في اضمارها	الحروف المشبهة بالفعل	فصل في الفرق بين إن وأن	فصل في مواضع تحتملهما	فصل في كسرها وفتحها بعد حتى	فصل في دخول لام الابتداء بعد المكسورة
فصل في وقوع ان بعد العلم	فصل في العطف على محل اسم المكسورة	فصل في عدم جواز ادخال إن على أن	فصل في تخفيفهما والغاء عملهما	فصل الفعل الذي يدخل على المفتوحة يجب ان يشاركها في التحقيق	فصل في خروجهما عن معناهما الى آخر	لكن فصل في التغاير معنى
فصل في تخفيفها	كأن فصل في تخفيفها	ليت فصل في دخوله على أن	لعل فصل في دخوله على أن وفصل في لغاتها	حروف العطف	فصل الواو	فصل الفاء وثم وحتى
او واما وام فصل في الفصل بين او وام	فصل في او واما	فصل في الفصل بين او واما	لا وبل ولكن	حروف النفي	فصل لا فصل لم ولما	فصل لن فصل إن
حروف التنبيه	فصل في اكثر ما دخل ها التنبيه	فصل في حذف الالف عن اما	حروف النداء	فصل في قول الداعي يا رب	حروف التصديق والايجاب	فصل وكنانة تكسر العين من نعم
فصل في اي	حروف الاستثناء	حرفا الخطاب	فصل في لحوقهما التثنية والجمع وغيرهما	فصل في نظير الكاف الهاء والياء	حروف الصلة	فصلان في زيادة ان وما
فصول ثلثة في زيادة لا ومن والباء	حرفا التفسير	فصل أن المفسرة	الحرفان المصدريان	فصل بعض العرب يرفع الفعل بعد ان	حروف التحضيض	فصل للولا ولوما معنى آخر

حرف التقريب	فصل فى كونه للتقليل	فصل فى جواز الفصل بينه وبين الفعل	حروف الاستقبال	فصل فى سوف وان	فصل فى كون ان مع فعلها بمنزلة ان	فصل فى كون همزتها تقلب عينا
حرفا الاستفهام	فصل فى كون هل بمعنى قد	فصل فى حذف همزة الاستفهام	فصل فى اقتضاء الاستفهام الصدر	حرفا الشرط	فصل ما يدخل عليه ان من الفعلين	فصل فى الجزاء ودخول الفاء
فصل فيما يستعمل فيه ان	فصل فى مجئ ان مع ما المزيدة	فصل والشرط كالاستفهام	فصل لا بد ان يلى ان ولو الفعل	فصل فى مجئ لو فى معنى التمنى	فصل فى اما	فصل اذن
حرف التعليل	فصل فى انتصاب الفعل بعد كى	فصل قد جاءت كى مظهرة بعدها ان	حرف الردع	اللامات	فصل لام جواب القسم	فصل الموطئة للقسم
فصل لام جواب لو	فصل لام الامر	فصل لام الابتداء	فصل اللام الفارقة	تاء التانيث الساكنة	التنوين	فصل التنوين سائر [illegible]
النون المؤكدة	فصل فيما يؤكد بها	فصل فى عدم تاكيد الماضى والحال بها	فصل فى طرح هذه النون	فصل فى حذف الخفيفة	هاء السكت	فصل حقها ان تكون ساكنة وتحريكها لحن
شين الوقف	حرف الانكار	فصل لها معنيان	فصل فى الحرف الذى بعده	فصل فى بعض ما يتعلق به	حرف التذكر	فصل فى اتباع هذه ما قبلها
القسم الرابع فى المشترك	الامالة	فصل فى تاثير الكسرة قبل الالف	فصل فى الالف الاخرة	فصل فى المتوسطة	فصل فى امالة الالف لالف ممالة	فصل فى موانعها
فصل فى الراء غير المكسورة اذا وليت الالف	فصل فيما شذ عن القياس	فصل فى امالة جاد وجواد	فصل فى امالة والشمس وضحاها	فصل فى امالة الفتحة فى مثل الضرر والكبر	فصل فى امالة الحروف	الوقف
فصل تحويل ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله	فصل ابدال الهمزة حرف لين فى الوقف	فصل فى المعتل الاخر	فصل فى الوقف على الفعل المعتل اللام	فصل فى حرفى الواو والياء فى الفواصل والقوافى	فصل تاء التانيث فى الاسم	فصل اجراء الوصل مجرى الوقف
فصل الوقوف على غير المتمكنة	فصل النون الخفيفة تبدل الفا	القسم	فصل فى اكثار التصرف فى القسم	فصل فى تلقى القسم بثلثة اشياء	فصل اوقعوا موقع الباء اربعة احرف	فصل الباء لاصالتها تستبد عن غيرها بثلثة اشياء
فصل فى حذف الياء	فصل فى حذف الواو	فصل الواو الاولى فى نحو والليل اذا يغشى والنهار	تخفيف الهمزة	فصل حذفها فى كل ومر وخذ	فصل فى التقاء الهمزتين	فصل وفى اقرا آية ثلثة اوجه
التقاء الساكنين	فصل فى الاصل فيما حرك منهما	فصل الجد فى الهرب من التقاء الساكنين	فصل فى كسر نون من وفتحها عند الساكن	حكم اوائل الكلم	همزات الوصل	فصل اثباتها فى الدرج لحن
فصل اسكان اول هو وهى بعد بعض الحروف	زيادة الحروف	فصل فى زيادة الهمزة	فصل زيادة الالف	فصل زيادة الياء	فصل زيادة الواو	فصل زيادة الميم

فصل زيادة النون	فصل زيادة التاء	فصل زيادة الهاء	فصلان لزيادة السين واللام	ابدال الحروف	فصل ابدال الهمزة	فصل ابدال الالف
فصل ابدال الياء	فصل ابدال الواو	فصل ابدال الميم	فصل ابدال النون	فصل ابدال التاء	فصل ابدال الهاء	فصل ابدال اللام فصل ابدال الطاء
فصلان لابدال الدال والجيم	فصل ابدال السين	فصل ابدال الصاد	الاعتلال	فصل الواو والياء والفعل فيهما فاءين	فصل فى الفارق بين وجع يوجع ووشع يوسع	فصل قلب الواو والياء الفا فى مضارع افتعل ووجل
فصل اذا بنى افتعل من اكل وامر	القول فى الواو والياء عينين	فصل ابنية الفعل فى الواو	فصل تحويل فعَل من الواو الى فعُل ومن الياء الى فعِل	فصل مالم يسم فاعله	فصل عوِر وصيِد ونحوهما	فصل اعلال اسم الفاعل من قال وباع
فصل اعلال اسم المفعول منهما	فصل راى سيبويه والاخفش فى ياء هى ساكنة مضموم ما قبلها	فصل الاسماء الثلاثية المجردة المعتلة العين	فصل الاسماء المزيد فيها	فصل اعلال نحو قيام واختيار	فصل امتناع الاسم من الاعلال	فصل فى مثل اوائل وحيائر
فصل فى نحو سيد وديار	فصل فى جمع مقامة ومعونة	فصل فُعلى من الياء	الواو والياء لامين	فصل فى تحملهما الاعراب وعدم تحملهما	فصل رفضهم فى الاسماء ان يتطرف الواو بعد متحرك	فصل فى مثل عتى وجثى
فصل فى المقلوب بعد الالف	فصل فى الواو المكسور ما قبلها	فصل فى وزن فعلى	فصل ما وقع بعد الف الجمع همزة عارضة	فصل فى كل واو وقعت رابعة فصاعدا	فصل فى اجراء نحو عيى مجرى بقى	فصل فى مضاعف الواو
فصل فى افعال من الحوة	الادغام	فصل فى مخارج الحروف	فصل ارتقاء عدد الحروف الى ثلثة واربعين	فصل فى صفات الحروف	فصل ادغام الحرف فى مقاربه	فصل فى التقاء المتقاربين
فصل ان ادغام المتقاربين ليس بمطلوع	فصل ادغام الهمزة	فصل الالف	فصل ادغام الهاء	فصل ادغام العين	فصل ادغام الحاء	فصل ادغام الغين والخاء
فصل القاف والكاف	فصل ادغام الجيم	فصل ادغام الشين	فصل ادغام الياء	فصل ادغام الضاد	فصل ادغام اللام	فصل ادغام الراء
فصل ادغام النون	فصل الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء	فصل ادغام الفاء	فصل ادغام الباء	فصل فى تاء الافتعال	فصل فى تاء تفعل وتفاعل	فصل فى الادغام الشاذ
فصل فى العدول من الادغام الى الحذف						

هذا الفهرس بخط حضرة الوالد الماجد
شيخ الاسلام سعد الدين
كتبه العبد الفقير اسعد اسعدهما
مالك يوم الدين

كتاب ايضاح مفصل

مركتب العبد اضعف خلق الله تعالى

احمد بن يوسف

١٤٠٥

١٢٩٢

MİLLET KÜTÜPHANESİ
RAGIP PAŞA KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1130

بسم الله الرحمن الرحيم عونك يا كريم قال الله احمد على طريقة ايّاك نعبد تقديما للاهم وما يفاد
انه للحصر لا دليل عليه والتمسك فيه بمثل الله فاعبد ضعيف لانه قد جاء فاعبد الله واعبدوا الله وحب العربية من علامة
العربية نعمة محمودة لما فيها من فهم معاني كتاب الله تعالى على وجهه وفهم معاني كلام رسوله صلعم والتوصل بها الى ادراك
الاحكام الشرعية التي بها السعادة الاخروية هذا وان كل علم مفتقر اليها وكل عليها وجبلني طبعني على الغضب للعرب
اي على الانتصار لهم لان الغضب من اجل هضم الشي سبب الانتصار له يقال غضب له وغضبت وقيل غضب لحماية ميتا
والعصبية الحمية وابى لي اي منعني عن صميم اي خيار وامتاز اعتزل وانضوي انضم لفيف اخلاط الشعوبية نصم الشين
قوم متعصبون على العرب مفضلون عليهم العجم وان كان الشعوب جيل العجم الا انه غلبت النسبة اليه لهذا القبيل وبقال
ان منهم معمر بن المثنى وله كتاب في مثالب العرب وقد انشد بعض الشعوبية الصاحب بن عباد يمدحه
غنينا بالطبول عن الطلول وعن عنس عذافرة ذمول فلست بتارك ايوان كسرى لتوضح او لحومل فالدخول
وضب بالفلا ساع وذيب بها يعوي وليث وسط غيل اذا ذبحوا فذلك يوم عيد وان نحروا ففي عرس جليل
بانه زينة قدمتموها على ذي الاصل والشرف الاصيل اما لو لم يكن للفرس الا نجار الصاحب العدل الجليل لكان لهم بذلك خير عز
وجيلهم لذلك خير جيل فقال له الصاحب قدك ثم قال البديع الزمان اجبه فاجابه مرتجلا
اراك على شفا خطر مهول بما اودعت رأسك من فضول طلبت على مكارمنا مثيلا اجاج النهار الى دليل
السنا الضاربين جزى عليكم فان الجزى اخذ بالذليل متى فرع المنابر فارسي متى عرف الاغر من الحجول
متى علقت وانت بها زعيم اكف الفرس اعراف الخيول محرت بما اضعت بفخر لقحطان والبيت الاصيل
تفاخر هن في حد اسيل وفرع من مغارفة رسيل فخرت بان مأكولا ولبسا وذلك فخر ربات الحجول
فقال الصاحب للشعوبي كيف ترى فقال لو سمعت ما صدقت بالجابر جواز ان وجدت بعدها في مهلكي ضربت عنقي
لم يجد عليهم لم يأت بجدوى اي نفع والرشق الري بالنبل والمشق الطعن وقوله وافضل سوى على طريقة الله احمد في تقديم
المتعلقة السابقين والمصلين اي الاولين والاخرين اخذه من السابق والمصلي في الحلبة والمراد الجماعة السابق ومنه قيل
ابو بكر السابق وعمر المصلي افضل صلوات المصلين اي افضل دعاء الداعين المحقوق المستحق ان حوله لان الحفاف الجانب وعدنان بن اد
ابو معد والتاجم الرؤوس السادة والارحاء الثابتة لانهم لا ينتجعون غير ارضهم والسرة الوسط والبطحاء المسيل الواسع
وقريش البطاح من نزل بطحاء مكة وقريش الضواحي من خرج عنها والنازلون البطحاء جرثم والنازلون وسطها خير الجبر
السود والحمر اي العرب والعجم لان الشقرة عليهم اغلب ومنه الحديث بعثت الى الاسود والاحمر والاله الطبري

لم يرع الله احمد واصله الاهل وقلبت على الاتباع بالرضوان بالرضى الشقاق العداوة والمجانبة لان كلا منهما يكون في شق
في علاوة وفي جانب والعدوان الظلم يغضون من العربية يحطون من قدرها من غض اي نقص من منارها من قدرها واصله
العلم يهتدي به في الطرق قيل لكل ذي قدر مشهور رفيع المنار ويعني بالذين يغضون على ناحية لانه غالب في كثير منهم
جيشم لم يجعل اي يغضون من اجل ذلك جعله الحامل لهم على الغض ولا سعدون جنب لعل ولقد بالغ حتى ناقض ان ذلك يكون كفرا و
من اغنه وقد اخبر بانهم ابعدون عن الشعوبية فاثبت لهم الكفر بجعلهم دون الشعوبية واما يغضون منها لانهم يرون غيرها
انهم والخيرة بفتح اليا واصله الاختيار يقال محمد خيرة الله اي مختاره وقال ما كان لهم الخيرة اي الاختيار و
بسكون اليا بمعنى الخير وخير كتبه اي افضلها واصله افعل ولذلك يقال هما خير القوم وهم خير القوم وقوله
لا نعب الناعي بجري بني اسد يعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد مولد البحيري بخفف مما ابن مجارية والمنهج المرق
من نهج بلج ومنه الحق ابلج والباطل لجلج ونيفا ميلا عن سواء عن وسط والمنهج الطريق الواضح ومنابذة وتعاضب
على المفعول لاجله بما تضمنه لا سعدون كانه قيل يقربون منهم من اجل المنابذة او انتفى تعديهم لاجل المنابذة لا
لبسعدون فانه تفسد المعنى وكذلك لو قدرته حالا بمعنى منابذين يعني منه التعجب يبلغ نهاية من قضا حاجة
او يفعل من قضيت كذا اي فعلته او حكم بالعجب من قضيت كذا اي حكمت به والعجب للتعجب ولما لكون منه التعجب وقول الاصمعي
العرب يقول ما كذب افضى التعجب والعامة لم توافق والتحقيق يا باه كان النبي مثبتا ما بعد كاد ولم يكن وحال الفصيح من حالة و
تاتيت الحال الكثر ويقال حالة ايضا الواحدة الحال الحاجة وحاج والانصاف النصفة ومواعطا الحق من النصف كانه لزم
النصف المخصوص ولذلك سمي نصفا ايضا قال الفرزدق ولكن نصفا لو سببت وسبني والعرط تجاوز الحد الجور الميل عن
القصد والاعتساف سلوك غير الطريق لا يدفع لا ينكر لا يمتنع لا ينتشر منحونه حلوه والاستظهار الاستعانة و
التشبث التعلق باهداب باطراف جمع هدب وهدبة وفي لحمة مما قلبهم مفاعلة من النقل اي نقل التهم ونقلوه
ونجاوبتهم مراجعتهم والمناظرة اما من قولهم دور متناظرة اي متقابلة لانه استقبال وان واما من النظر وهو البحث
لان كلا ينظر فيما يطرفه الاخر واما من النظر وهو الرؤية واما من النظير وهو المثل الصكوك والسجلات الكتب المبسوط
متصلون واصله الاختلاط انه سلكوا اي جهة سلكوا ايما وجهوا اي موضع توجهوا كل عيال ونقل حيث سيروا
اي ساروا في تضاعيف ذلك اي في اثناء ما ذكرت من مواضع استعمالهم العربية يجحدون فضلها وصفهم اما بالبله
والغفلة واما بانكار الحق مع العلم والخصل ما براهن عليه في الرمي غلب في الفضل والغلبة لكونه منهم يذهبون
عن توقيرها اي يفارقون تعظيمها او يغفلون ويمزقون اديمها اي يخرقون جلدها لذمهم لها ويعضون لحمها الا كناية عن اللوم

مثل يا كل الحمه فيكون مثل يمرقون اديمها واما كانه عن الانتفاع والمثل السائر في ذم الحسن الشعير يوكل ويذم وكذلك
يجري بالبنوه ويذم قطعت الاسباب بينه وبينه استعاره في ازاله الوصله فبطن سوتمجي انقضت غبار الذي عني استعاره في ذهابه
البته والفرق بين ادوان بمعنى في مثل انت طالق ان دخلت الدار ويقال ان الكسائي سال ابا يوسف بحضره الرشيد ولفظ
ان مفتوحه فقال تطلق ان دخلت فقال الكسائي اخطات وبين انها للتعليل ومحمد بن الحسن الشيباني صاحب ابي حنيفه
له كتاب في الايمان فيه مسائل كثيره بناها على العربيه ومن غريبها انه لو قال ان دخلت دار هذه احداكن فانت طالق فدخلها
سواهم يحنث ولو قال هذه الدار فدخلها حنث لجعل الاضافه اليه قرينه تخصص احد الحرجه منهم ومنها انه لو قال
انت طالق ان دخلت الدار فقال بل هذه فدخلت الاولى طلقتا معا ولو دخلت الثانيه فقط لم تطلق واحده منهما وهو
صحيح انه لم يكن نيته ولا عرف لم يرطنوا لم يتكلموا بالعجميه وحلق جمع حلقه وهو نادر وعن ابي عمرو حلقه وحلق بالتحريك
وعن الاصمعي حلقه وحلق كبدره وبدر والابهه العظمه والهزاه ما يهزا به والهزاة الذي يهزا كضحكه وضحكه هذا
اي جد هذا الذي ذكرته ثم ابتدا في امر آخر فقال وان الاعراب ويجوز ان بالفتح او هذا باب ثم ابتدا في باب آخر فيه اجدى
انفع من تفاريق العصا مثل يضرب في كثره المنافع لكثره منافعها لانه ينتفع بها عصا فينكسر فيتخذ منها ساجور فينكسر
فيتخذ منها وتد فينكسر فيتخذ منه عران فهو عود يجعل في انف البختي فينكسر فيتخذ منه توديه وهو عود الصريه واصله ان امراه
كان لها ابن يجرح كثيرا فاخذ دشه حتى استغنت فقالت احلف بالمروه ثم بالصفا انك اجدى من تفاريق العصا والعديد
العدد فاحتراقا قدم وتعاطى الشي الاخذ فيه والتعميا العمايه وهو الباطل والعشوا الناقه لا تبصر قدامها فتخبط
كل شي فقيل لكل من ركب امرا من غير بصيره يخبط خبط عشوا والتقول والافترا الكذب والهر القول الخطا و
بر بمعنى برى وهو مصدر وصف وهو اي الاعراب المرقاه الدرجه بفتح الميم وكسرها فالفتح على الموضع والكسر
على الاله الى علم البيان وهو العلم بالمعاني الحاصله عن الاعراب المطلع والكافل والموكل صفات لعلم البيان وهو العلم
بالمعاني اي بتلك المعاني الحاصله من الاعراب بحر المطلعه على نكت نظم القران الكافل الضامن الموكل المجعول وكيلا به و
المعادن مواضع الذهب والفضه فاستعاره لذلك ونكت نظم القران المعاني الرقيقه المفهومه منه فالصادعنه
فالصارف عن الاعراب والمريد كالمريد والموارد جمع مورد وهو موضع ورود الماء اي بموارد الجراز يتعاف
او يترك بني دعاني من الارب من الحاجه السفقه الحنو والرقه والحدب العطف والاشياع الاتباع و
الخدم جمع حافد الانشا الاختراع محيط جامع كانه قد احدق به والترتيب وضع كل شي في رتبته اي منزلته والامد
الغايه واقرب السعي ادناه ويجالهم دولهم وهذا تصريح منه بافتقار الناس قبل كتابه الى تعلم العربيه بكتاب صالح

للتعليم فانشات اي فكان ما تقدم سببا للانشاء والنصاب الاصل والمركز والموضع والايجاز الاختصار بغير المخل بمعنى
لانه لا يكاد ينفك عنه والتخليص التبيين عن الممل بطوله لانه لا يكاد ينفك عنه المقتبس المستفيد يقال
اقتبسته علما وقبسته نارا فاقتبسه وقيل اللغتان معا فيهما يلى كذا اي قادر عليه والهاء في له للكتاب في انشاء هذا
الكتاب او للطالب لتقدم ما يدل عليه قال صاحب الكتاب الكلمه هي اللفظه الداله على معنى مفرد بالوضع قال
الشارح قدم الفصل قبل الشروع في الاقسام لكونه خليقا بالمشترك باعتبارها وتعقبه اولى لشجر الحاجه اليه قبلها
لان الكلام في الانواع وتركيبها متوقف على معرفه الجنس واللفظ ما لفظه الانسان قلت حروفه او كثرت وقوله
اللفظه ان اراد به اقل ما يطلق عليه اللفظ كضربه ففاسد لان اقله حرف واحد وان اراد به حدا مخصوصا ينتهي اليه
فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ اولى للاختصار ورفع الاحتمال وقوله الداله على معنى حد لانها لا يدل على معنى
كدير فانها لفظه ولا تدل على معنى وقال مفرد حد لانها يدل على معنى مركب ملفوظ بجزئيه او بجزئه نحو قام زيد وقم واقعد
فنحو هذا ليس بكلمه وقوله بالوضع حد لانها يدل على معنى مفرد بالعقل وذلك انا لو سمعنا لفظ دير من وراء جدار لعلمنا
بالعقل ان هذه اللفظه قامت بذات فهي لفظه داله على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع قوله وهي جنس تحته ثلثه انواع
الاسم والفعل والحرف فالجنس هو الذي يدخل تحته انواع مختلفه بحقيقه كليه فالكلمه تطلق على الاسم والفعل والحرف
فهي بهذا الاعتبار جنس لشمولها الكل واحد منها فكل واحد منها نوع اذ حقيقه الجنس فيه موجوده وهي الكلمه وزياده
والدليل على الحصر ان الكلمه اما ان يدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يدل على الاقتران باحد الازمنه
الثلثه او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها ومعنى قولهم في نفسه انه يستقل بالمفهوميه
والحرف لا يستقل بالمفهوميه ومعنى ذلك ان نحو من والى مشروط في وضعها داله على معناها الافرادي ذكر متعلقها
ونحو الابتدا والانتها وابتدا وانتهى غير مشروط فيه ذلك وقد اورد على ذلك نحو ذو واولو واولات والموصولات
وقاب وقيس واي وبعض وكل وفوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء فانها لا تستعمل الا كذلك فيجب ان يكون حروفا
والجواب انها وان لم يتفق استعمالها الا كذلك فذلك لعارض لا انها مشروط في وضعها داله على ذلك لان
وضع ذو بمعنى صاحب والتزم ذكر المضاف اليه لكونها وضعت ليتوصل بها الى الوصف باسما الاجناس ووضع
فوق بمعنى مكان له علو على غيره فالتزم ذكر المضاف اليه ليتضح المستعلى عليه كافعل بالنسبه الى المفضل عليه و
كذلك البواقي ونحو عن وعلى والكاف في الاسميه يجب رده الى ذلك بعد ثبوت الاسميه لخصايصها وان لم يتفق هذا
النقل ففيه اجرا اللبابين على ما علم من لغتهم فيهما قوله والكلام هو المركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى
ويريد بالاسناد اسنادا الافاده لا اخبارا فقط بدليل قولهم هل زيد قايم فان الاسناد موجود وليس بخبر قوله

ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم والدليل الحصر فيما ذكر انا علمنا من كلامهم ما يخبر به ويخبر عنه فسميناه

وما يخبر به ولا يخبر عنه فسميناه فعلا وما لا يخبر به ولا يخبر عنه فسميناه حرفا فاذا عرفنا ذلك من هذا فهم تعين ذلك وذلك لان القسمة ستة اسم واسم وفعل

وفعل وحرف وحرف واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف فالاسم مع الاسم احد القسمين والفعل مع الفعل لا يفيد

لعدم المخبر عنه والحرف مع الحرف لا يفيد لعدمهما جميعا والاسم مع الفعل والحرف مع لا يفيد لعدم المخبر عنه فان قيل

قولك يا زيد وهو حرف مع اسم وهو مفيد فالجواب وقد اورد على قول النحويين ان الحرف لا يخبر عنه انهما

في الكلام لان قولهم لا يخبر عنه خبر عنه وكذلك قولهم الحرف احد انواع الكلمة وذلك كثير فكثر الخبط فيه والجواب

ان المراد ان نفس صيغ الحروف مستعملة في معناها وهي مخبر عنها فاندفع الاشكال وهذا هو الجواب في ان الفعل ايضا لا يخبر عنه

قوله وتسمى الجملة يجوز ان يكون بالتاء والياء وضابط هذا ان كل لفظين وضعا للذات واحدة احدهما مؤنثة والاخرى مذكرة

وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره والتانيث ههنا احسن لان الجملة مؤنثة وهي خبر عنها ثم اخذ يتكلم على الاقسام

الاربعة فاولها قسم الاسماء وسمى هذا النوع اسما من السمو وهو العلو كانه رفع او علا كالعلم عليه او لانه رفع مسماه

عند ذكره الى الاذهان وعند الكوفيين من السمة وهي العلامة وتصغيره على سمي وجمعه على اسماء جمع واصحه للبصريين ثم قال

في حد الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران فالحد لا بد ان يكون مركبا من جنس وفصل فالجنس يجمع المحدود وغيره

والفصل يفصله عن غيره فقوله ما دل جنس الاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه فصل الاسم والفعل عن الحرف

وقوله دلالة مجردة عن الاقتران فصل الاسم عنهما قال الشيخ هذا الحد يرد عليه امور احدها ان الغبوق والصبوح

لا يدخل في هذا الحد لدلالته على الزمان وهو من قبيل الاسماء بالاتفاق والجواب انه لا يدل على زمان من الازمنة الثلثة و

انما يدل على الزمان الذي هو اول النهار واخره وقد قيدنا الازمنة بالماضي والحاضر والمستقبل فيجب دخوله في الحد فان

قيل فالافعال المضارعة لا دلالة لها على احد الزمانين بعينه فهي تحتمل الحال وتحتمل الاستقبال كالغبوق والصبوح في احتماله

بالنسبة الى الازمنة الثلثة فليكن كالغبوق والصبوح ويدخل في حد الاسماء وهي افعال بالاتفاق والجواب ان الفعل

المضارع يدل على احد الزمانين فلا ينطق العربي ولا من يتكلم بكلامه الا وهو قاصد بدلالته على احد الزمانين وانما اتفق

ان دلالته مشتركة بينهما فيقع اللبس عند عدم القرائن على السامع فيتوهم انه لا دلالة له وليس كالغبوق والصبوح فانه لا دلالة

لهما على اصل الازمنة الثلثة البتة لا بتعين ولا باشتراك وانما احتمالهما للازمنة احتمال وجودي وغرضنا الدلالة اللفظية

لا الاحتمالات الوجودية قال الشيخ واشكل ما يرد على هذا الحد الافعال التي لا تتصرف مثل نعم وبئس وليس وحبذا وعسى

فانها تدل على معنى في نفسها من غير زمان فيجب دخولها في حد الاسم وهي افعال عند البصريين والجواب ان هذه الاشياء تدل على

الزمن في اصل الوضع دلالة تقديرا في بعضها وتحقيقا في بعضها والافعال اذا اخرجت عن دلالتها الاصلية لغرض

من الدلالة لا تخرجها ذلك عن فعليتها واعرابها الا ترى انك اذا قلت بعت وانت تريد الانشاء فانه لا دلالة له على

زمان اصلا ومع ذلك فانك تحكم بانه فعل ماض وكذلك اذا قلت ما احسن زيدا فانك تقول ما مبتدا واحسن فعل ماض

فاعل وزيد مفعول به لوقوع الفعل عليه ولا يصح ذلك الا بتقدير اصل كان فيه كذلك والا فهو بعد ارادة التعجب لا يفهم منه

هذا المعنى اصلا اذ ليس لك غرض في ان تخبر بان شيئا احسن زيدا بل قصدك الى التعجب لا غير وانما ذلك شيء يقدر اصلا ثم

نقل عنه الى هذا المعنى فبقي اعرابه بعد النقل الى هذا المعنى كما كان في الاصل وكذلك قول من يقول ان اصله استفهام ثم

موصول ومن ثم كان المختار انه لا يلزم من كل مجاز ان يكون له حقيقة ولما قامت الدلالة على فعليتها بالخصائص كان هذا التقدير

احق لثبوت مثله وكذلك اذا قلت ضارب فانه يدل على معنى في نفسه من غير زمان وقد يستعمل على الزمان كقولهم مررت

برجل ضارب زيدا ومع ذلك فلم تخرجه عن الاسمية لان اصل وضعه لا دلالة له فيه على الزمان ولذلك هذه الافعال اصل

وضعها الدلالة على الزمان ولذلك هذه الافعال اصل وضعها الدلالة على الزمان ثم استعملت لمعانيها الخاصة مجردة عن معاني

الزمان فلا تخرجها ذلك عن حقيقة الفعلية كما لم تخرج ضاربا دلالته على الزمان عن حقيقة الاسم وقد اورد على حد الاسم قولهم

المستقبل والماضي ونحوهما فانها تدل على الحدث والزمان واجيب بان من اسماء الزمان المستقبل والماضي يراد بهما نفس

الزمان واذا قيل للفعل مستقبل فالمعنى مستقبل زمانه ثم حذف للكثرة الثاني سلمنا انه للفعل لكن لا دلالة له على الزمان

بالوضع وانما لزم الزمان المستقبل من حيث المعقول كقولك الاستقبال والمضي والانتظار ونحو لان المستقبل انما

يدل على ما يدل قولك متعلق الاستقبال فلو كان له دلالة على الزمان لكان للاستقبال والكلام على قولهم في نفسه وبالنظر

اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج ولذلك قيل الحرف ما دل

على معنى في غيره اي حاصل اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه ومن قال الضمير في نفسه يرجع الى ما دل اي اللفظ

الدال على معنى في نفسه من غير ضميمة يحتاج اليها في دلالته الافرادية بخلاف الحرف فانه يحتاج الى ضميمة في دلالته على كمال

معناه الافرادي يرد عليه انه لا يستقيم هذا المعنى ولان المقابل وهو الحرف لا يجري فيه النقيض فانه اذا قيل الحرف ما دل

على معنى في غيره بعد ان يجعل في غيره تتمة لقولك ما دل فيكون المعنى ما دل بغيره اي بلفظ اخر معه على معنى واذا جعل

صفة لمعنى كان المعنى ما دل على معنى حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه فيطابق الحد في مقصود التقابل قال

صاحب الكتاب وله خصائص قال الشيخ الفرق بين الحد والخاصة ان الحد لا بد ان يكون في جميع احاد المحدود والخاصة ان تكون

في بعض احاده خاصة وقوله منها جواز الاسناد اليه يريد بالاسناد اليه ههنا الاخبار عنه بان يقع مبتدا او ما هو

في معناه لان اصل وضعه لان يخبر به وعنه واحترز بلام التعريف المحض فقصد الاخبار عنه وقول الشاعر

ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل وتحوه مردود لا يعتد به كانه راى اللام ههنا بمعنى الذي

لشذوذ

وصلها بما توصل به الذي قال الشيخ لان الالف واللام منزلة منزلة الصفة والدليل على انهما منزلة منزلة الصفة
انك اذا قلت رجل ثم الرجل فلولا معهود بينك وبين المخاطب لم يكن ذلك كلاما والصفات لا تكون الا للاسما والدليل
على ان الصفات لا تكون الا للاسما ان العرب وضعت للاسما وضعا عاما وهو كونه تخبر بها وعنها و وضعت ما سواها
اعني الافعال وضعا خاصا فلم يحتج الى ذلك فيه وانما اختص بالجر لان المضاف اليه مجرور عنه من حيث المعنى والافعال وضعت
لتخبر بها لا عنها فلو اضيف اليها لاخرجها عن وضعها الاصلي والتنوين انما من الخواص كما ذكر والاضافة كذلك الا انه لم يرد
بها الاضافة مطلقا فان اسما الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد الجمع لانه انما اضاف الى الفعل
بالمصدر قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم اسم الجنس وهو ما علق على شيء وعلى ما اشبهه قال الشيخ هذا الحد مدخول
فان المعارف كلها غير العلم تدخل في هذا الحد اذ تصلح للشيء ولكل ما اشبهه والصحيح ان يقال هو ما علق على شيء لا بعينه قوله
وينقسم الى اسم عين واسم معنى يعني باسم العين ما يقوم بنفسه كرجل ويعني بالمعنى خلافه كعلم وهو ما لا يقوم بنفسه وهي عند النحويين
مسماة بالمعاني ولا يسمونها صفات وقوله كلاهما ينقسم الى اسم غير صفة واسم موصوفه يعني كلاهما اسم العين واسم المعنى
فالاسم غير الصفة من الاعيان رجل وفرس ومن المعاني علم وجهل والصفة من الاعيان راكب وجالس ومن المعاني مفهوم ومضمر
ويعني بالصفة ما وضع لذات باعتبار معنى هو المقصود والاسم غير الصفة بخلافه فيحصل من ذلك اربعة اقسام مثل
لكل قسم منها قوله ومن اصناف الاسم العلم قال ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه لو اقتصر على قوله ما علق
على شيء بعينه لدخل عليه المعارف كلها فميزه بقوله غير متناول ما اشبهه وهذا ما يوكد ورود الدخل عليه في حد اسم الجنس
ثم قال ان العلم ينقسم ثلثة اقسام الى الاسم والكنية واللقب والدليل على حصرها انه لا يخلو هذا العلم اما ان يكون مضافا اليه
اب او ام او لا فان كان فهو الكنية وان لم يكن فلا يخلو اما ان يكون فيه دلالة على مدح او ذم او لا فان كان فهو اللقب
ان لم يكن فهو الاسم قوله وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل ظاهر كلامه ان العلم ينقسم اربعة اقسام وليس
كذلك بل اراد ان العلم ينقسم الى مفرد ومركب ثم شرع يبين ان هذا العلم ينقسم الى امر اخر وهو كونه منقولا ومرتجلا
فالمفرد ما كان من كلمة واحدة والمركب ما كان اكثر من ذلك وهو لا يخلو اما ان يكون بينهما رابطة قبل التسمية او لا
فان كان بينهما ارتباط قبل ذلك فلا يخلو اما ان يكون ارتباطا جمليا او لا فان كان جمليا فهو نحو برق نحره وتابط شرا
وذرا حبا وشاب قرناها وما شا كله وان كان غير جملي فهو تركيب الاضافة نحو غلام زيد وان لم يكن بينهما ارتباط
قبل ذلك فهو نحو بعلبك ومعدي كرب وهو التركيب المذكور في باب منع الصرف وقول الشاعر نبئت اخوالي بني يزيد
لا يخلو يزيد اما ان يكون منقولا من قولك يزيد المال او المال يزيد فان نقلت من قولك يزيد المال كان مفردا ووجب
ان يعرب اعراب المفردات ولم يتعلق به هاهنا ذلك فدل على انه منقول من قولك المال يزيد فيكون جملة والجملة اذا سمي بها

وجب حكايتها والدليل على ان الجملة اذا سمي بها تحكى ان كل اسم مركب حكمه بعد التسمية في الاعراب والبنا حكمه قبل
التسمية ما لم يمنع مانع وهذا قبل التسمية جملة ليس لها اعراب باعتبار الجملية لان المقتضي للاعراب مفقود وذلك
ان المقتضي للاعراب اعتوار المعاني المختلفة على المفردات والجملة ليست كذلك ووجه ثان وهو ان المسمى بالجملة المنقول
تفاصيل الجملة منها ولو اعربت لخرجت عن صورة الجملية ووجه ثالث وهو انه يتعذر اعرابها لانها لو اعربت لم تخل اما ان
يعرب الاول او الثاني او هما جميعا وباطل اعراب الاول لانه في المعنى بمثابة الزاي من زيد والاعراب لا يكون وسطا
وباطل اعراب الثاني لانه يؤدي الى ان يكون الاول معربا مبنيا وباطل اعرابهما جميعا لان اعرابا واحدا من وجه واحد لا يستقيم
ان يكون لشيئين وقوله بني يزيد لا يحسن ان يكون بدلا لان البدل هو المقصود بالذكر ولو جعلته بدلا لاحتاج الى
موصوف مقدر وهم الاخوال او ما يقوم مقامهم ولا حاجة الى هذا التقدير مع الاستغنا فيتعين ان يكون صفة وقد يجوز
البدل على ضعفه وقوله علينا لهم فديد جملة في موضع المفعول الثالث لنبئت وظلما مفعول من اجله والعامل فيه لهم او
معنى قوله علينا لهم فديد اي يفدون لاجل الظلم اي يصيحون وقد يكون منصوبا على الحال على ضعف فيهما لان العامل معنى فعل
وقد اجيز ان يكون ظلما مفعولا ثانيا بمعنى ظالمين ويكون ما بعده كالتفسير له وكان نحو برق نحره فقيل برق نحره فغلب وتابط
شرا جعل سيفه تحت ابطه يوما وخرج فسئلت عنه امه فقالت لا ادري الا انه تابط شرا وخرج وسمي تابط شرا وذرى
حبا كان يذري حبا فغلب عليه ذلك قال انهما مركبا ارزبا كانه جمه ذري حبا وشاب قرناها سميت بذلك
لقول الشاعر في ابنائها كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب اي اي شاب جانبا راسها في الصر والحلب
كعادة الراعيات فغلب عليها ذلك وقول بعضهم انما هو بنيت اخوالي بني يزيد بالتا ساقط عنه ويحتج بانه قد علم ان في العرب
تزيد بالتا واليه تنسب البرود التزيدية وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية هنا بالياء والثاني ان تزيد
بالتا في كلامهم مفرد لا جملة قال تعترض في حر الظبيات كانما كسيت برود بني تزيد الاذرع فاستعماله
كالجملة خطا ومثل يزيد في الجملة ما انشد ثعلب بنو يذر اذا امسى وبنو يهر على العشي وعمرويه وسيبويه فحكمهما
الكسر بنيا البنا على الكسر كانهم اجروه مجرى الصوت لما اشبهه او لما كان اعجميا وبينه مع العربي واليه اشار سيبويه
والثاني ان يعرب اخره اعراب بعلبك قوله والمنقول على ستة انواع قال الشيخ المنقول ما كان موضوعا لشي
قبل ذلك ثم سمي به والدليل على حصره في ستة انواع انه لا يخلو اما ان يكون منقولا عن مفرد او لا والثاني هو القسم السادس
وهو المركب على اختلاف انواعه كقولك تابط شرا وذرى حبا وشاب قرناها وعبد الله وشبهه وان كان منقولا
عن مفرد فلا يخلو من ان يكون اسما او فعلا او حرفا وقد تقدم حصرها فلا حاجة الى ذكره فان كان اسما فلا يخلو من
ان يكون صوتا او لا والصوت هو القسم الخامس كببة وان كان غير صوت فلا يخلو من ان يكون صفة او لا فان كان فهو القسم الثالث

وان كان غير صفة فلا يخلو من ان يكون اسم عين او اسم معنى فان كان اسم عين فهو القسم الاول وان لم يكن فهو القسم الثاني
والفعل هو القسم الرابع والحرف لم يجد فلم يذكره ونايلة اسم صنم فاعلة من نال ينال او نال ينول واياس مصدر في الاصل
من آسه اوسا واياسا اى اعطاه ولا يحسن ان يكون من ايس مقلوب يئس لان مصدر المقلوب انما يأتي على الاصل ولولا ان اصل
ايس يئس لوم ان يقال الآس وفي العرب شمر قال فهل انا ماش بين شوط وحية وهل انا لاق حي قيس بن شمرا وهو غير منصرف
باتفاق النحويين ويقال لعسب الرجل اذا مشى مشيا متقاربا خطاه وهو منصرف عند سيبويه والكسر النحويين خلافا لعيسى
ابن عمر النحوي وسنذكر مذهبه فيما بعد وقوله عن امر كاصمت قال هو اسم لبرية معروفة من صمت يصمت واستشهاده
بالبيت مستقيم من وجهين احدهما ان فعل يجيء على يفعل ويفعل والوجه الثاني والوجه الثاني ان يثبت صمت يصمت وكلا يستقيم
على غير ذلك وقول بعضهم يجوز ان يكون اصله اصمت ثم غيرا ثباتا للباب غير ثبت واصله ان رجلا قال لصاحبه فيها
اصمت تخفيفا فسميت وقد قيل ان وحش اصمت علم على كل مكان قفر كاسامة وان كان وحش اصمت في اصله بمعنى خلاء
فلا حرج بذلك عن ان يكون اصمت علما منقولا كيزيد او مرتجلا كحمار قبان ونحو من المضافات ويجوز ان يكون وحش اصمت
لكل مكان قفر بمعنى مثل وحش اصمت وقولهم بلد اصمت ولاتي اصمت نقول اشلي كلبة اوخلا با سلوقية باتت
اى الكلبة وبات هو ايضا بها اى بوحش اصمت واضمره لانه متقدم في المعنى لاشلى او لبات الاولى اصلابها اود
اى في ظهورها اعوجاج وهو دليل العوم وقوله على اطرقا باليات الخيام الا الثمام والا العصي قبله عرفت الديار
كرقم الدويّ يزبرها الكاتب الحميري على اطرقا باليات الخيام فاطرقا اسم لبقعة معروفة ايضا يقال ان اصله رجلا
قال لصاحبه فيها اطرق فاتى بها فسميت وباليات الخيام حال من الديار والا الثمام استثناء منقطع والا العصي
معطوف عليه وبعض الناس ينشد باليات الخيام بجعله مبتدأ وبعضهم ينشد الا الثمام والا العصي بالرفع وليس
بصواب وانما اجزنا على وجهين احدهما انه بمجرد الاتباع على المعنى دون اللفظ فنقول مر العجبي ضرب زيدا العاقل بالرفع
والثاني على قولهم ما جاني احد الا حمار على اللغة التميمية فقوله باليات الخيام الخيام مرفوعة من حيث المعنى فكانه قال
باليات خيامها فيكون قوله الا الثمام على اللغة التميمية واما على ان الاتباعة غيره وكل ضعيف اما العجبي ضرب زيد
العاقل فلان زيدا معرب والتوابع انما تجري على متبوعاتها على اعرابها واما ما جاني احد الا حمار فلان ذلك انما ثبت
في النفي مع ان فيه ضعفا لان الحمار ليس من جنس الاحد فلا يكون بدلا لا بعضا ولا كلا ولا اشتمالا لان بدل الاشتمال انما
يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة وهذا ليس كذلك فصار بمثابة الغلط فلا يخفى سقوطه واما كون الاتباعة غير
مشروط في التمييز واما كون الاتباعة غير شرطه في الفصيح ان يكون تابعة الجمع منكرا غير منحصر وذلك مفقود فيرد اسستشهاده
بالمرفقا ان كل تقسيم صحيح ذكر فيه انواع باعتبار صفات صحيح للمقسم يجب ان يكون صفة كل قسم منفية عن بقية الاقسام

والا لم يصح التقسيم باعتبارها مثال ذلك اذا قلت الجسم ينقسم الى حيوان وغير حيوان يجب ان يكون الحيوانية منتفية
عن القسم الآخر وههنا التقسيم قد ذكر فيه المركب فيجب ان يكون التركيب منتفيا عن بقية الاقسام فتمثيله بقوله اطرقا
في غير قسم المركب ليس بمستقيم وبيه حكاية صوت الصغير يقال ان امه قالت وهي ترقصه طفلا لانكحن بيه جارية خدبة
تحب اهل الكعبة فغلب عليه قال والمرتجل على ضربين قال الشيخ القياس على ما كان على قياس كلام العرب
فالشاذ ما ليس كذلك فقطفان نظير مروان وعمران نظير سرحان وحمدان نظير سكران ونظير فقعس جعفر وان
صح ما قيل من فقعس فقعسة اى ذل كان مفعولا ونظير حنتف عنسل وجعفر والشاذ نحو موهب ومحبب وموظب ومكوزة
وحيوة اما محبب فقياسه الادغام لان كل مفعل عينه ولامه من جنس واحد يجب ادغامه وكان يجب ان يقال محب
واما موظب وموهب فكان يقتضي ان يقال بالكسر لانه ليس في كلام العرب مفعل فاؤه واو ومكوزة كان يقتضي ان يقال
بالالف لان كل مفعلة عينها ياء او واو وجب قلبها الفا وحيوة يجب ان يكون حية لانه اذا اجتمع الواو والياء وسبق
احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت فيها وموظب اسم مكان قال واذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب الاخر
قال الشيخ لما ذكر العلم بما هو علم شرع يتكلم في احكام العلم وكان ينبغي ان يذكر بعد هذا الفصل عقيب ذكر العلم لانه نوع
منه وانما فصل بينهما بهذا الفصل لان هذا الحكم لا يكون للعلم المذكور بعده فلما كان بينه وبين الاول ملابسة ذكره عقيبه
قال الشيخ ذكر اللقب مطلقا والمراد به اللقب الذي هو غير صفة لان القاب الصفات لا يضاف اليها موصوفاتها
وسنذكر ذلك في المجرورات يعني بعليل امتناع اضافة الصفة الى موصوفاتها والموصوف الى صفاته وترك تعليله اعتمادا
منه على التمثيل لانه اذا لم يمثل الا بغير الصفات وقوله اضيف ظاهر في وجوب الاضافة كما اذا قيل الفاعل يكون مرفوعا
وهو ظاهر كلام البصريين وقد اجاز الزجاج الاتباع وروى الفراء قيس قفة ويحيى عسان بالاتباع وهو رجل كان ضخم الحضن
فلقب بذلك وقد جاء ابن قيس الرقيات منونا فيكون عطف بيان او بدلا فيكون ترك تقييده اما اعتمادا منه على ظهور الوجه
الآخر فذكر الوجه المشكل خاصة وترك ذلك الوجه الظاهر عنه واما لانه مذهبه ووجه اشكاله انهما اسمان لذات
واحدة فيتعذر اضافة احدهما الى الآخر دليله اتفاقهم على منع اسد السبع او سبع الاسد وشبهه وسبب الامتناع ان
الاضافة لغرض تخصيص الاول او تعريفه فاذا كانا لشيء واحد تعذر ان يخصص احدهما بالآخر ويتضح وجه صحة الاضافة
في هذا الكلام امران احدهما ان اللفظ قد يطلق ويراد به المدلول دليله قولك ذات زيد فالذات للمدلول وزيد للفظ
فكذلك يجوز ان يقال ان زيدا قصد به ههنا قصد الذات وبطه قصد به قصد اللفظ فكانه قال مسمى هذا اللفظ الذي
موقفه وبهذا الاعتبار تغاير المدلولان فيه فصحت الاضافة فيصير بمثابة قولك غلام زيد والوجه الآخر انه لا يتوهم
التنكير في زيد عند قصد اضافته للاختصاص فصار بمثابة قولك غلام او كل فاضيف للتبيين او للتعريف كما اضيف كل او غلام
وهذا اشبه بباب زيد المعارك من حيث انه اضافة للعلم الا ان هذا لازم او اولى وذاك ضعيف باتفاق والزم عند الاضافة

يكرمه محبة
بنفس اللفظ ويطلق ويراد به

اضافة الاسم الى اللقب ولا يجوز العكس لان اللقب انما يكون لقبا عند اشتهاره واضافة غير الاشهر الى الاشهر يوضح الوجه
قوله وان كان مضافا او كنية اجري اللقب على الاسم فيقال هذا عبد الله بطة وهذا ابو زيد قفة قال الشيخ
في توجيه الوجه القياسي اما عطف البيان واما البدل او تعذر الاضافة ووجه تعذرها انك لو اضفت لم تخل اما ان تضيفهما
او احدهما وكلاهما باطل وبيان تعذر اضافتهما من وجهين من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما اللفظ فلان المضاف
حقه ان يعتور الاعراب لاختلاف العوامل فاذا اضفتهما جميعا في موضع الرفع فيجب ان ترفعهما جميعا لاستحقاقهما
ذلك باعتبار الفاعلية فيكون الثاني مرفوعا مخفوضا وهو ممتنع ومن حيث المعنى هو ان الاسم انما يضاف الى الاسم المعرفة
لتعريفه فيتعذر اضافتهما جميعا الى امر اخر لكون الثاني لا فائدة فيه اذ اضافة الاول الى الثالث يستغني بها عن الثاني
ووجه ثالث وهو ان الشيئين انما يضافان بواسطة الاشتراك بحرف العطف كقولك جاءني غلام زيد وجاريته ولو جئت
بحرف العطف ههنا لامتنعت العلمية ولا يجوز اضافة الاول لانه بعض الاسم وبعض الاسم لا يضاف وكذلك الثاني
قوله وقد سموا الى اخره اعوج فحل من الخيل كان لكندة اشهر خيلهم واكثرها نسلا واليه ينسب بنات اعوج والاعوجيات
ولاحق في الخيل كثير لمعوية وعمرو زيد الخيل وشدقم فحل من الابل كان للنعمان بن المنذر وعليان لكليب وائل وخطة
عنز سوء وفي المثل قبح الله معزى خيرها خطة وهيلة كذلك وضمران كلب النابغة وكساب كلب لبيد قوله
وما لا يتخذ ولا يؤلف محتاج الى التمييز بين افراده الى اخره قال الشيخ هذا الفصل يرد اشكالا على حد العلم
لان حد العلم هو الموضوع لشيء بعينه غير متناول لما اشبهه وهذا يوضع لشيء ولما اشبهه وقد يقصد منه حقيقة
العلمية واجيب عن ذلك باجوبة منها انه موضوع للجنس باسره واذا كان موضوعا للجنس باسره فهو غير متناول
ما اشبهه ولو كان الامر كذلك لكان الجواب مستقيما وانما هو موضوع للجنس كما له وهو موضوع لكل واحد من احاده
فاذا وضع لكل واحد من احاده فهو وجه الاشكال والجواب المرضي فيه ان يقال ان العرب وضعت هذه الالفاظ
وعاملتها معاملة العلمية في منع الصرف فيما اجتمع فيه مع العلمية علة اخرى ومنع الالف واللام والاضافة فلابد
من التحيل في تقديرها اعلاما فاما سيبويه فكلامه معناه ان هذه الالفاظ موضوعة للحقائق المعقولة المتحدة في الذهن
ومثله بالمعهود في الذهن بينك وبين مخاطبك واذا صح ان تضع اسماء بالالف واللام للمعهود الذهني فلا يبعد ان يضع
العلم له وقال اذا قلت هذا اسامة فكانك قلت هذا الذي من صفته كيت وكيت بعينه في الذهن وهو الذي اراده الزمخشري
بقوله فاذا قلت ابو براقش فكانك قلت الضرب الذي من شانه كيت وكيت واذا حققوا انه للمعهود في الذهن فاذا اطلق
على الواحد في الوجود وانما ارادوا انه للحقيقة المعقولة في الذهن وصح اطلاقه على الواحد لوجود الحقيقة فيه وجاء التعدد
باعتبار الوجود لا باعتبار موضوعه ولا مشاحة في ان الحقيقة الذهنية مغايرة للوجودية اطلق على غير ما وضع له

لانا علمنا انهم عاملوا الامرين في التسمية معاملة المتواطئ بدليل قولك اكلت الخبز وشربت الماء واشباهه في المعهود
وارادة الجنس باطلة بدليل صحة قولك الانسان حيوان ناطق والحد للذهني بشرط صحته على الوجود لموافقة كل
واحد منهما للاخر في المعقولية واما على توهم انهما امر واحد والفرق بين قولك اسد واسامة ان اسدا موضوع لواحد
من احاد الجنس في اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقت اسدا على واحد اطلقته على اصل
وضعه واذا اطلقت اسامة على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد
فجاء التعدد ضمنا لا مقصودا باعتبار اصل الوضع قوله ومن هذه الاجناس ما له اسم جنس واسم علم يعني بالاجناس
الاشياء التي لا تتخذ ولا تؤلف منها ما له اسم جنس واسم علم فاسد اسم جنس موضوع لواحد لا بعينه باصل وضعه واسامة
علم للحقيقة كما تقدم وقوله منها ما لا يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وحمار قبان قال الشيخ استغنوا باسم العلم
عن اسم الجنس لما علموا انه يوضع للواحد باعتبار الحقيقة فيصير مؤديا في المعنى ما يؤديه اسم الجنس باعتبار الوجود واستغنوا
به عن اسم الجنس كما وضعوا من الاعلام للادميين اسما وكنية وضعوا لهذا ايضا اسما وكنية فالمضاف اليه في هذه الاعلام
كلها مقدر في كلامهم علما معامل معاملته في منع الصرف اذا كان فيه علة اخرى ومنع اللام الا ان يكون بعض وفيه اللام كانهم
لما اجروه بعد العلمية مجرى المضاف والمضاف اليه في الاعراب وهو معرفة قدروا الثاني علما ليكون على قياس المعارف
في الاصل الذي اجري مجراه اذ لا يضاف معرفة الى نكرة فلذلك منع صرف قترة في ابن قترة ونحوه وامتنع اللام في طبق
في بنت طبق ونحوه وان لم يقع على انفراده مستعملا علما ولذلك قال شاعرهم وان تميما وافتخارا بسعدها كما الارى
كام حبين لم ير الناس غيرها وبنات حبين حين يطار بنو سعد وقولهم بنات الاوبر في بنات اوبر وهو علم لضرب من الكماة
وام الحبين قال ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر قال يقول والمجتلون عروس ثم شوي ام الحبين وراس فيل
اما على انه اصل كام الحرث كانهم وضعوهما معا واما على تاويل التنكير كالزيد واما على الضرورة وقال
ابو براقش طائر يتلون قال كابي براقش كل يوم لونه يتحول ومنه برقشت الشيء اي لونته وابن داية الغراب قال شاعرهم
ولما رايت النسر عز ابن داية وعشش في وكريه جاشت له نفسي لما كان يقع على داية البعير سمي بذلك وابن قترة حية
خبيثة وقيل ذكر الافاعي وبنت طبق حية اذا نامت كانت كالطبق وبها تكنى عن الداهية فقالوا احدى بنات طبق وابن مقرض
قتال الحمام وحمار قبان دويبة قال يا عجبا لقد رايت عجبا حمار قبان يسوق ارنبا وابو صبير طائر يشبه لون الصبر
وام رباح طائر في ظهره حمرة ياكل العنب قوله وقد اجروا المعاني في ذلك مجرى الاعيان قال الشيخ وضعوا للاعيان
اعلاما ووضعوا للمعاني اعلاما فهي في المعنى بمنزلتها في باب اسامة لانه يصلح لكل فرد منها باعتبار ما تقدم قوله فسموا
التسبيح سبحان قيل هذا ليس بمستقيم وبيانه ان سبحان ليس اسما للتسبيح لان التسبيح مصدر سبح قال سبحان الله فقوله لفظ

ومدلول سبحان الله تنزيه لا لفظ فتبين انه ليس اسما للتسبيح واجيب بانه لو لم يرد التسبيح بمعنى التنزيه لكان كذلك
واما اذا ورد فلا اشكال والذي يدل على انه علم قول الشاعر قد قلت لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر ولولا انه علم لوجب
صرفه لان الالف والنون في غير الصفات انما تمنع مع العلمية ولا يستعمل سبحان علما الا شاذا والاكثر استعماله مضافا
واذا كان مضافا فليس بعلم لان الاعلام لا تضاف وهي اعلام لانها معرفة والمعرفة وقيل ان سبحان في البيت على المضاف اليه
وهو مراد للعلم به سبحانه وقوله سبحه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد مصروف عند سيبويه للضرورة
قوله والمنية شعوب يدل على كونه علما امتناع صرفه ولا يؤثر التانيث المعنوي في منع الصرف الا مع العلمية وامتناع
اللام والاضافة قوله وام قشعم يدل على كونه علما امتناع دخول اللام عليه لا تقول ام القشعم ولو لم يكن
علما لعرف باللام كما قيل ابن لبون وابن اللبون وقوله والعدد كيسان القول فيه كالقول في سبحان قوله والمبرة
برة فالحق اقتسما خطتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والدليل على كونه علما منع صرفها فليس فيها التانيث المعتبر
في منع الصرف الا مع العلمية وهو كشعوب وقوله والفجرة فجار يدل على ان فجار علم ان مدلوله مدلول الفجرة والفجرة
معرفة فوجب ان تكون فجار معرفة واذا كان معرفة فمعرفته لا تخلو ان تكون باللام او بالقصد الا انه معدوم فوجب
ان يكون معلومة بالقصد وهو الذي نعنيه بالعلمية ووجه اخر وهو ان فعال المبني الذي ليس بصفة لم يأت الا علما كحذام
وقطام وهذا كذلك فوجب ان يكون علما اذا المكر فانما على لغة بني تميم فواضح وقولنا الذي ليس بصفة احتراز من الصفة
نحو لكع وفساق فانها ليست باعلام وقوله والكلية برة يدل على كونها علما منع صرفها وليس فيها الا التانيث
المعنوي فوجب ان تكون العلمية معه ولا يجوز ان تكون برة وبرة متروكا صرفه للضرورة لانه لو كان كذلك لكان ممنوعا من
غير علة وهو لا يجوز باتفاق وانما موضع الخلاف فيما اذا كان فيه علة واحدة وبيان انه يلزم ان يكون مصروفا بغير علة
ان التانيث المعنوي مشروط في كونه علة العلمية فاذا قدرنا انتفاء العلمية زال كون التانيث علة لزوال شرطه وقد
وان قال غاو من تنوخ قصيدة بها جرب عدت على بزوبرا وبعد قوله اذا ما دعوا كيسان اذا كنت في سعد وامك منهم
غريبا فلا يغررك خالك من سعد فان ابن اخت القوم مصغى اناؤه اذا لم يزاحم خاله باب جلد وقوله وقالوا في الاوقات
الى اخره قال الشيخ وضعوا للاوقات اعلاما كما وضعوا للمعاني الموجودة وان لم تكن الاوقات شيئا موجودا اجراها
مجرى الامور الموجودة ثم مثل بغدوة والدليل على انه علم قولهم سير على فرسه غدوة فغدوة غير منصرف ولو لم يكن علما
لوجب صرفه اذ ليس فيه الا التانيث اللفظي والتانيث اللفظي لا يمنع الا مع العلمية وقد يستعمل نكرة فيعرف باللام كغيره
واما بكرة فقد استعمل معرفة ونكرة كما استعمل غدوة الا انه لم يتصرف كتصرف غدوة فلا تقول سير على فرسك بكرة
ولا بكرة لانه غير متصرف ومعنى قولنا متصرفة انها تستعمل ظرفا وغير ظرف وغير المتصرفة لا تستعمل الا ظرفا
انما

واما سحر فيستعمل معرفة ونكرة فاذا استعمل نكرة كان منصرفا واذا استعمل معرفة كان غير منصرف والذي يدل
على انه علم قولهم خرجت يوم الجمعة سحر غير منصرف وليس فيه ما يمنعه من الصرف الا ان تقدر العلمية مع العدل وقيل
انه مبني لتضمنه معنى الالف واللام بعد من الصواب كما ان امس على لغة اهل الحجاز مبني لتضمنه معنى الالف واللام و
لا يكون علما على هذا لان العلم انما يكون علما بالقصد لا بتقدير حرف تعريف واما فينة فتستعمل نكرة وتستعمل معرفة واذا استعملت
معرفة امتنعت من الصرف للتانيث والتعريف وامتنع تعريفها باللام واذا استعملت نكرة صرفها وجاز تعريفها باللام
ووضع الاعلام للاوقات كوضعها في باب اسامة لا كوضعها في باب زيد وعمرو لانها يصح استعمالها لكل فرد من افراد
الاوقات المخصوصة كما يصح استعمال اسامة لكل فرد من الاسد ولو كانت من باب زيد لاختصت بواحد واحتاجت في الثاني
الى وضع ثان ويقع في بعض النسخ وقالوا في الاعداد ستة ضعف ثلثة وثمانية ضعف اربعة والظاهر انه كان اثبته ثم اسقطه
لضعفه ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انها علم لكنت مبتدئا بالنكرة من غير شرط وايضا فانها يراد بها كل ستة
فلولا انها علم لكنت مستعملا مفردا نكرة في الاثبات للعموم واذا كان علما وجب منع صرفه ووجه ضعفه انه يؤدي الى
ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك في مثل رجل خير من امرأة وهو باطل ولزم ان يمتنع
الصرف في امرأة في قولنا رجل خير من امرأة وفي تمرة وجرادة في قولهم تمرة خير من جرادة والمسموع خلافه وانما صح الابتداء
لكونه بمعنى كل تمرة وذلك جار في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص بها في جنسها حتى جاز ذلك في غير المسند في مثل قوله
علمت نفس ما احضرت ونحو قوله ومن الاعلام الامثلة التي يوزن بها في قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى وافعل صفة لا ينصرف
قال الشيخ هذه الامثلة انما وقعت في اصطلاح النحويين لانهم وضعوها للموزونات بها اعلاما على طريق الاختصار
وهي في الاعلام لموزوناتها بمنزلة باب اسامة على قولهم لا تخلو اما ان تستعمل وزنا للافعال على حدتها او غير ذلك فان استعمل
للافعال كان حكمها حكم موزوناتها فيقول استفعل حكمه كذا وكذا وان وقعت لغير الافعال فلا تخلو اما ان توضع
لجنس ما يوزن بها اولا فان وضعت لجنس ما يوزن بها سواء كانت للاسماء او للاسماء والافعال كان حكمها حكم نفسها
فان كان فيها ما يمنع الصرف منعت وان لم لجنس ما يوزن بها فلا تخلو اما ان توضع في الكلام كناية عن موزوناتها او
فان وقعت كناية عن موزوناتها كان لها حكم موزوناتها لا حكم نفسها على الاكثر وان لم تكن كذلك فكان موزوناتها
مذكورا معها كقولك وزن قائمة فاعلة ففيه مذهبان منهم من يجريه مجرى الاول فيجعل الحكم لنفسه ومنهم من يجعل
حكمها حكم الثاني فتقول على المذهب الاول وزن قائمة فاعلة لان فيه علتين العلمية والتانيث وهو مذهب صاحب الكتاب
وتقول على المذهب الثاني وزن قائمة فاعلة مصروفا لان موزونه مصروف قال صاحب الكتاب تمثيله فعلان الذي مؤنثه

فعلى وافعل صفه لا ينصرف وفي وصف فعلان ان الصفه التي تمنع مع وزنها الصرف ليحتج عنه بقوله لا ينصرف لان غرضه انما بين
كيفية استعمال هذه الاوزان في كلام النحويين وكذلك تقييده افعل بكونه صفه واجزى عنهما جميعا بجزو واحد واستغنى
ببعض جزء الاخر فقدر مثله للاول فلو قال فعلان الذي تدخله الهاء منصرف والكائن التمثيل مستقيما الا ان وقوع
الاول في كلامهم اكثر فلذلك خصصه واما وجه الاول فهو انه لما كان علما باعتبار الجنس كاسامة وجب اجراوه على
كل واحد من مفرداته كما اجرى اسامة فاذا اطلقته على كل واحد من مفرداته كان علما كما اذا اطلقت اسامة على واحد
من الاساد كان اسما علما له ووجه المذهب الثاني هو ان باب اسامة في جريه علما على كل واحد من المشكلات التي تحير
فيها الافهام لكونها في المعنى نكرة وحكمها حكم الاعلام حتى احتيل في استقامتها ان قدرت اعلاما للحقائق وصح
اجراوها على الاحاد لوجود الحقيقة فيها ولولا ان العرب منعت صرف اسامة عند جريه على الواحد لم يثبت في انه نكرة
واذا كان باب اسامة خارجا عن باب الاعلام فاذا وضع النحويون الفاظا اعلاما فاعطوها حكم الاعلام القياسية اولى
من اعطائها حكم اسامة الخارج من القياس فعلى هذا لا يكون افعل في قولهم اصبع افعل علما ويرد على قوله انه اذا
لم يكن علما وجب ان يكون نكرة فيجب ان يفعال وزن طلحة فعلة اذ ليس فيهما ما يمنع الصرف اصلا لان العلمية مفقودة
والتانيث شرطها في التاثير العلمية فلا علة ههنا والجواب عنه ان يفعال هذا وان لم يكن علما فليس اللفظ مقصودا
في نفسه وانما الغرض به معرفة موزونه فاجرى مجرى موزونه ومما اورده سيبويه كل افعل اذا كان صفة وقال قلت له
يعني للخليل كيف تصرفه وقد قلت لا اصرفه فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت انما كان على هذا المثال
وكان وصفا لا ينصرف وظن بعض النحويين انه لما قال انه ههنا ليس بصفة فيصرف ان كل وزن ليس بصفة منصرف ولم يرد هذا
وانما اراد نفي تخيل في هذا المحل المخصوص لانه لما قال كل افعل لم يتخيل العلمية لدخول كل ووزن الفعل محقق ولا يبقى تخيل
في منع صرفه الا شيء من الصفة ما جاء نفي هذا التخيل المحقق صرفه فلا يلزم من هذا ان لا يمنع من الصرف من الاوزان الا
ما كان صفة ولهذا التخيل قال المازني في قول سيبويه بعد ذلك افعل واتى به غير منصرف اخطا سيبويه ووجب عليه
ان يصرفه لانه غير صفة والا نقض جميع ما قاله قال ابو علي لم يمنع المازني شيئا واراد به ابو علي ان المازني تخيل
ذلك التخيل المتقدم ذكره فصل وقد يغلب بعض الاسماء الشايعة على احد المسميين به قال الشيخ غرضه
في هذا الفصل ان يبين كيفية وضع الاعلام وانها تنقسم قسمين قسم يضعه واضع وقسم يتبع غلبة والحكم فيهما واحد
والكثير الاول ولذلك قال وقد يغلب فاتى بحرف التقليل وانما ذكره لئلا يتوهم متوهم انه لا يكون علم الا بوضع واضع
مخصوص وقوله الاسماء الشايعة يريد ان الاسماء التي تصلح ان توضع على احاد متعددة باعتبار معناها

ولا يعني انها تكون نكرة لان الاسماء المضافة الى المعارف مشروط في استعمالها ان تكون لمعهود بين المتكلم والمخاطب
باعتبار تلك النسبة كما يشترط في المعرف باللام ان تكون كذلك وابن عمرو قبل غلبته كان صالحا للاطلاق على كل
واحد من اولاد عمرو بشرط ان تكون بين المتكلم والمخاطب فيمن يطلقه عليه معنى بالنسبة اليه تخصص بعضهم كما في قولك
الرجل والغلام اما باعتبار الوجود واما باعتبار الذهن كما يتقدم في كلت الخبز وشربت الماء فاذا غلب على احدهم صار
علما عليه غير منظور فيه الى تفصيل باعتبار جزئيه ولا الى نسبة احدهما الى الاخر بل يصير كل واحد من جزئيه كحا
حروف جعفر وقول النحويين في مثل غلام زيد انه بمعنى غلام لزيد غير مستقيم على ظاهره فان غلام زيد معرفة باتفاق
وغلام لزيد نكرة باتفاق ولا يستقيم ان يكون اللفظان بمعنى واحد واحدهما معرفة والاخر نكرة وانما قصدوا
ان يبينوا ان عامل الخفض في المضاف اليه راجع الى ذلك او انه مستعمل على ذلك المعنى وزيادة والفرق بينهما في المعنى
انك اذا قلت غلام لزيد فمعناه واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد فاللفظ صالح لواحد لا بعينه من جميع الغلمان المنسوبين
الى زيد واذا قلت غلام زيد فانما تعني به واحدا مخصوصا من الغلمان باعتبار عهد بينك وبين مخاطبك تخصصه به كما في قولك
الرجل والغلام على ما تقدم وكما صح اطلاق الرجل والغلام على الواحد باعتبار العهد الذهني صح اطلاق المضاف المعرف
لذلك وقوله وبعض الاعلام يدخله لام التعريف وهو على نوعين لازم وغير لازم قال الشيخ تنقسم الاعلام باعتبار الالف
واللام على قسمين ضرب لا تدخله وضرب تدخله والذي تدخله على ضربين ضرب تدخله لزوما وضرب تدخله جوازا فاما الذي
لا تدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه الف ولام في اصل وضعه كرجل سميته باسد او جعفر او ما اشبهه
واما الذي تدخله وجوبا فهو كل اسم غلب باللام او سمي باللام وليس بصفة ولا مصدر واما القسم الذي تدخله جوازا
فهو كل ما وضع صفة في الاصل او مصدرا كما مثلته ومنهم من قال الاعلام على ضربين ضرب لا تدخله وجوبا وضرب تدخله وجوبا
فالذي لا تدخله وجوبا كل اسم سمي وفيه الف ولام وليس عنده ما لا يجوز اصلا وليس بمستقيم لعلمنا انهم يقولون الحسن
وحسن لمسمى واحد ولو كان على ما ذكره لم يجز ان يقال فيه الا الحسن واما حسن وقد علمنا انهم يقولون فيه بالوجهين
فدل على ان دخولها جائز واما من يقول ان نحو حسن يجوز فيه اللام فانه ان سمي بالحسن كانت لازمة فليس بسديد والفرق
بين من غلب عليه الصعق ومن سمي بالصعق في لزوم اللام في الاول وجوازها في الثاني انها في الصعق الغالب في اصلها مرادة
ومقصودة للعهد فلزمت كلزوم اصلها والمسمى بالصعق كان مستغنيا عن اللام فلم يجئ فيه مقصودة لامر لازم وانما
جاءت للمح معنى الصفة فليس ذلك بلازم في اعلام غير صفات فجاز حذفها والفرق بين الاسم والصفة اذا سمي بهما وفيهما
الالف واللام في لزوم الاول وجواز الثاني ان اللام في الاسم ليس كما ذكر في الصفة فلو لم تكن مقصودة قصد العلم من
جعفر لم يؤت بها وقوله وكذلك الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت على الكواكب والثريا لانها

غلبت على الكواكب المخصوصة فربما يوصف بالدبور والعيوق والسموك والثريا فيوهم أنها صفات
غالبة كالصعق وليس الأمر كذلك وإنما هي أسماء موضوعة باللام بالأصل أعلاما لمسمياتها ولا تجري صفات فلزمت
اللام لذلك ولا يتوهم أن ذلك ملبس قال بعض وما لم يعرف باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عرف قوله
وقد يتأول العلم بواحد من الأمة المسماة إلى آخره قال الشيخ تأول العلم هذا التأويل قليل ولذلك أتى بقد التي
تدل على التقليل مع الفعل المضارع وقد صرح به في آخر الفصل بقوله وهو قليل والدليل على ضعفه أن العلم إنما وضع
لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه فإذا أخذته فقد استعملته على خلاف ما وضع له ووجهه ما ذكره من أنه لما ...
أن واضع لمسمى ثم وضعه آخر لمسمى آخر صارت نسبته إلى الجميع بعد ذلك نسبة واحدة فأشبه رجلا فإن نسبته إلى مسمياته
نسبة واحدة فأجري مجراه وربيعة ومضر وأنمار أبناء نزار بن معد بن عدنان أصاب كل واحد منهم ما ورثه من أبيه وورث
مضر الحمر أو هي الذهب وربيعة الخيل وأنمار الغنم قوله وكل مثنى أو مجموع من الأعلام فتعريفه باللام إلا نحو أبانين
إلى آخره قال الشيخ أدخل الفاء في خبر المبتدأ تنبيها على أن تثنية العلم وجمعه سبب لدخول لام التعريف عليه فلا يكون مثنى
أو مجموع من الأعلام إلا وفيه اللام وما ذكره الإمام من أن الأعلام إذا قصد تثنيتها وجمعها وجب تنكيرها ثم إن قصد
تعريفها عرفت باللام غير مستقيم فإنهم لم يستعملوها مثناة ومجموعة نكرات أصلا لأنه لم يوضع المفرد إذا
قصد إلى تثنيته وجمعه فقد زال المعنى العلمية منهم فحكم على أنهم استعملوه نكرة ثم عرفوه إذا قصد تعريفه ولا شك
أن تثنية الأعلام وجمعها على خلاف القياس من وجهين أحدهما ما ذكره والآخر أن التثنية في الأسماء إلحاق الاسم
الزيادة المعلومة ليدل على أن معه مثله من جنسه ولا شك أن الأعلام وإن تعددت مدلولاتها ليست موضوعة لها
وضعا واحدا حتى يكون تثنيتها تدل على شيئين من جنس واحد لكن العرب لما وضعت الاسم المثنى والمجموع للاختصار
كراهة تكرير اللفظ الواحد مرارا متعددة ورأوا أن العلم أحوج بذلك لكثرته اغتفروا أمر خروجه بالوجهين المتقدمين
لما قصدوا فيه الاختصار المقصود في التثنية والجمع ثم التزموا إدخال اللام فيه تعويضا له عما ذهب من العلمية
مفردة وهذا اللام هي لام التعريف التي للعهد وذلك أن العلم في الحقيقة موضوع لمعهود إلا أنه لما كان موضوعا له
بأصل وضعه لم يحتج إلى زيادة تجعله له ولما كان نحو رجل وغلام موضوعا للواحد من أجناسه احتاج عند جعله للمعهود أن
يزاد فيه ما يجعله له ولما فقدت خصوصية الأفراد عند تثنية العلم وبه كانت دلالته على ذلك المعهود أدخلوا
لام العهد باعتبارهما جميعا ولم يستعملوا العلم بعد تثنيته إلا كذلك لئلا يؤدي إلى إخراجه عن وضعه من كل وجه
فهذا معنى مناسب يقتضي لزوم اللام له وعليه جاءت لغتهم فالحكم على العلم باستعماله مثنى أو مجموعا نكرة حكم على
لغتهم من غير ثبت وذلك غير جائز نعم يجوز الإتيان به منكرا على اللغة الضعيفة في الزيدين ونحوه فإذا أتي به بعد تنكير بل

زيدان وليس الكلام على هذه اللغة هنا قوله إلا نحو أبانين استثناء منقطع ألا ترى أن أبانين ليس تثنية لتسمية
كل واحد منهما أبان كما كان قولك الزيدان وإنما هو اسم لجبلين أحدهما أبان والآخر متالع ووضعوا لهما جميعا أبانين
فهو اسم لفظه لفظ التثنية وضع علما لهذين الجبلين كما لو سميت رجلين بزيدان من أول الأمر ولا يستقيم أن يقال كون
تثنيته على تقدير أن يكون اسم الآخر أبانا فإنهم فعلوا نحو ذلك في قولهم العمران والقمران وهذا مثنى وإن كان مفرداه ليسا
في التحقيق على ما تقدم ولكنه جعل كل واحد منهما كأنه مسمى بعمر لأنا نقول لو كان كذلك لوجب أن يقال الأبانان على
ما هو قياس نعتهم في مثله وإذا احتمل الشيء تقديرين أحدهما يؤدي إلى محذور والآخر لا يؤدي إلى محذور فارتكاب ما لا يؤدي
إلى محذور هو الواجب ولما كان على هذا التقدير يؤدي إلى وجود الأبانان وليس بجائز كان مؤديا إلى ما لا يجوز فوجب
أن يجعل استثناء منقطعا ثم لو قدر صحة ذلك في أبانين فهو ممتنع التقدير في مثل أذرعات لأنه ليس معنا أذرعة و
وأذرعة فجمعناها أذرعات بل ولا شيء اسمه أذرعة وإنما وضع أذرعات وضعا أوليا للموضع مخصوص وكذلك عرفات
فإن قيل عرفات يقال فيه عرفة فما المانع من أن يكون عرفات جمعا له فالجواب أن عرفة وعرفات جميعا علمان لهذا المكان المخصوص
فلو كان جمعا له لوجب أن يكون لآحاد كل واحد منها اسمه عرفة وليس ثم أمكنة متعددة اسم كل واحد منها عرفة ثم جمعت
بل عرفة وعرفات مدلولهما واحد فعلم بذلك أنه ليس جمعا له وإنما استثناه وإن كان منقطعا نبه بها على أن هذه
الألفاظ وإن كان فيها ألفاظ المثنى والمجموع لا يجوز دخول اللام عليها وإن كان واجبا فيما تقدم لأنها في التحقيق
غير مثناة ولا مجموعة ولو قيل أراد بقوله وكل مثنى ما لفظه مثنى فيندرج نحو أبانين فيحتاج استثناؤه من دخول اللام
لكان وجها والمختار في نحو العمرين والقمرين ونحوهما مما جاء باللام أنه من باب الزيدين لا من باب أبانين وإن اشتبه من جهة
اختلاف اسمي مسميه وتقدير أن الآخر مسمى باسم الملحق به علامة المثنى لأن وضع الأعلام مثناة لمختلفي الاسم والمتفقه نادر
ولو كان من باب أبانين لا يلحق به ولو قيل إن نحو العمرين علمهما كأبانين لكن وضع باللام لم يبعد إلا أن التثنية باعتبار اسمين مختلفين
لم يثبت وعمايتان جبلان وأذرعات بلد بالشام ثم مثل بعض ما وقع في كلام العرب من مثنى الأعلام وجمعها وأنه لم يستعمل
إلا باللام وهو قوله الخالدان والكعبان والعامران والقيسان والمحمدون والطلحات وقع في المفصل قيس بن هزمة بفتح
الهاء والزاي وإنما هو قيس بن هذمة بذال معجمة مفتوحة والمحمدون محمد بن جعفر ومحمد بن أبي بكر ومحمد بن حاطب كان عمر يحبهم
لتسميتهم بمحمد فأعطي حلة فأراد إعطاءها لهم فدعاهم فلما حضروا قيل له هؤلاء المحمدون بالباب فأمرهم بها فاختارها زيد بن ثابت
لمحمد بن حاطب خيرها لكونه ربيبه فتمثل عمر بقوله أنزل المرتع القوم تسوق خرج منها سالما غير غارم صحيحا كأني
لم أكن فيهم وليس الخراع بمرضي في التنادم ثم أمر بردها وخلطها وتغييبها ثم يدخل يده فيخرج واحدة واحدة باسم واحد
واحد وطلحة الطلحات طلحة بن عبد الله الخزاعي لأنه فاق في الجود خمسة أجواد اسم كل واحد منهم طلحة وهم طلحة الخير وهو ابن الحسن

على وطلحة الفياض وهو ابن عبد الله بن عثمان التيمي وطلحة الجود وطلحة الدراهم وطلحة الندى وهو ابن عمر بن عوف
الزهري بن اخي عبد الرحمن بن عوف الندى وقيل كان في اجداده جماعة اسم كل واحد منهم طلحة وابن قيس الرقيات عبد الله قال
الاصمعي لانه تزوج نسا اسم كل واحدة رقية وقيل كانت له جدات كذلك وقيل كان يتشبب بنسا كذلك والاستشهاد
على الوجه الضعيف في اضافته على ذلك فاما اذا جعل الرقيات لقبا لقيس كانت الاضافة من باب قيس قفة اما على
الوجوب او على الافصح كما تقدم ورواية من روى قيس يقوي الوجه الثاني وقوله قال ابن قيس اخي الرقيات ما احسن العرف في المصيبات
يقوي الوجه الاول فاما لم يستثن نحو عبد الله واي كذا اي لكونه لا تدخله الالف واللام الا علم ان المثنى والمجموع من
الاسم الاول وانه مضاف الى علم كما تقدم وان احكام الاضافة باقية عليه فكان كالمعلوم ثم قال وكذلك الاسامات
والاسامات يعني ان الاعلام الموضوعة بازا المعاني الذهنية تجري مجرى الاعلام الموضوعة بازا الاشخاص في وجوب ادخال اللام
عند تثنيتها وجمعها لانهم لما اجروها اعلاما بالتقدير الذي نبه عليه سيبويه واوجبه ما علم من اعطائهم اياها حكم الاعلام
اجروها ايضا في التثنية والجمع مجراها لانها عندهم اعلام مثلها وكما انها في الافراد حكمها حكم الاعلام ومعناها
معناها بالتاويل المذكور وجب ان تكون في التثنية كذلك قوله وفلان وفلانة وابو فلان الى اخره قال الشيخ
يعني انها وضعت اعلاما لاعلام الاناسي والدليل على انها اعلام منع فلانة من الصرف فلولا تقدير العلمية لم يجز منع صرفه
فوجب تقديرها كذلك واذا وجب تقديرها في فلانة في فلان لان نسبة فلانة الى المونث نسبة فلان الى المذكر
والمذكر والمونث لا اثر له في منع العلمية ولا اثباتها واذا لم يكن لها اثر في ذلك وقد وجب لفلانة العلمية وجب
لفلان ايضا العلمية وايضا فانهم امتنعوا من دخول الالف واللام عليهما ولولا العلمية لجاز دخول اللام عليهما واذا ثبت
انها اعلام فليست كوضع زيد وعمرو وانما هي كوضع اسامة وبابه والدليل عليه صحة اطلاقها كناية عن كل علم وكذلك
باب اسامة بخلاف باب زيد وعمرو ومدلولها الاعلام الاناسي واعلام الاناسي لها حقيقة كحقيقة الاسد فكما صح ان يوضع
لتلك الحقيقة علم صح ان يوضع لهذه الحقيقة علم ولم يثبت استعمالها الا حكاية لانها اسم اللفظ الذي هو علم لا اسم
مدلول العلم فلذلك لا يقال جاني فلان ولكن يقال قال زيد جاني فلان وقال الله تعالى يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا
يا ويلتى ليتني لم اتخذ فلانا خليلا فهو اذن اسم الاسم قال واذا كنوا عن اعلام البهائم ادخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة
كانهم ارادوا ان يفرقوا بين كنايات اعلام الاناسي وكنايات اعلام البهائم بهذه الزيادة فكانت هذه اولى من وجهين احدهما
ان تلك اكثر وهذه اقل فناسب ان تكون الزيادة في الاقل والاخر ان تلك هي الاصل المحتاج اليه في التحقيق وهذه محمولة عليها
واذا كان كذلك والاعلام تنافي الالف واللام فاذا اضطررنا الى دخولها على احد القسمين فادخالها على الفرع
اولى من ادخالها على الاصل وزادوا الالف واللام دون غيرها لانه معرفة فلما اضطروا الى زيادة امر للفرق

زادوا عليه ما لا ينافي معناه في التعريف الا ترى انه في المعنى كالنكرة فلما كان كالنكرة وقصدوا الى زيادة
امر فيه للفرق بينه وبين اعلام الاناسي كان الاولى به دخول اللام التي كان معناه في المعنى دخولها ولا منع الصرف
الذي ذكرنا ان تقدير العلمية لاجله وقولهم يا فل ليس ترخيما لفلان عند سيبويه وان اخص استعماله بالندا الا على شذوذ
للضرورة كقوله في لجة امسك فلانا عن فل وانما هو اسم محقق عن فلان بالحذف لا لانه لو كان ترخيما عن فلان لكان
يا فلا ولم يقل يا فلة ولجاز يا فل بالفتح على المختار والكوفيون على انه ترخيم لفلان على غير قياس ولذلك قالوا انه لا يقول يا فلا احد منهم
فذهبوا على القياس واما هن وهنة فليس بعلم وانما هو اسم يوضع بازا المستقبحات وقوله كانه في هن وهنة ليس
كقوله كناية عن اسما الاعلام في فلان لان ذلك علم موضوع دال على اسم علم وهذا اسم موضوع بازا مدلول اسم اخر لا على مدلوله
اسم ولذلك يقولون كانت بينهم هنات وليس الهنات الفاظا وانما تعني اشيا قبيحة ولذلك يكنى به عن نفس الفرج لا عن
لفظ الفرج وانما صح ان يقول كناية لانه عدل عن ذلك اللفظ الى هذا لما في ذلك من الاستهجان والاستقباح وهذا الذي
سوغ اطلاق الكناية عليه وانما اورده ليعلم انه ليس من قبيل الاعلام ولو كانت علما لوجب منع صرف هنة ولوجب
ان لا تضاف وان لا تدخلها الالف واللام ولا خلاف في صحة اضافته وادخال اللام عليه كالنكرات وقد يكنى به
عما يراد التصريح به لغرض كقوله يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن يعني عبد الله
وحسنا وابرهيم بني حسن كانهم كانوا وعدوه شيا فوفى به حسن ومن ثم قال بعضهم يكنى به عن الاعلام ايضا
ونحو قولهم في الندا للمذكر يا هناه وللمونث يا هنتاه والهاء في يا هناه بدل عن الواو عند البصريين كان اصله هناو
وهاء السكت عند الكوفيين ضمت لما وصلت من اصناف الاسم

المعرب

الاسم المعرب قال الشيخ قدم قبل الشروع
اعتذارا عن ذكره في قسم الاسما من حيث كان حكمه ان يذكر في المشترك لان المشترك موضوع لذكر حكم اشترك فيه ثلاثة الاقسام
او اثنان منها والاعراب قد اشترك فيه اثنان منها فكان حقه ان يذكر في المشترك واعتذر عنه بعذرين احدهما
ان اصول الاعراب للاسم في اصله والفعل انما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة وهذا اعتذار غير قوي لان فيه تسليم الاشتراك
ولم يفرق بينهما الا باعتبار كون ذلك اصلا وهذا فرعا وقد وقع في المشترك مثل ذلك فان الاعلال اصل في الافعال فرع في
الاسما ومع ذلك وقد ذكر في قسم المشترك ومقتضى هذا ان يذكر المعتل من الافعال في الافعال لانه اصل فيه والمعتل
من الاسما في الاسما لانه فرع كما فعل ذلك في الاعراب والوجه الثاني الذي ذكره انه لا بد من تقدم معرفة الاعراب الخاص
في سائر الابواب يعني ان الحاجة الشديدة لما كانت لمن يشتغل بهذا العلم داعية الى تقدم معرفة الاعراب اقتضى ذلك تقديمه
وان كان من قبيل المشترك وهذا ايضا غير سديد فانه لو كان كذلك لوجب ان يقدم ايضا اعراب الافعال

لان الحاجة اليه كالحاجة الى اعراب الاسماء فيتوقف في سائر الابواب اي في بقية الابواب لان باب المعرب خرج اولا او لان
باب المشترك خرج او استعمل سائر بمعنى جميع وان كان قليلا لانه لا حكم في كلامهم الا بتركيب جملة ولا تركيب الا باعراب
فان قيل كل ابواب النحو يحتاج فيها الى الاعراب او بعضه قيل كله لانه لا حكم الا بتركيب ولا تركيب الا باعراب وكان
الاولى ان يعلله بغير ذلك وذلك ان الاعراب في الاسماء ليس هو الاعراب في الافعال في المعنى وان اشتركا في تسمية الاعراب
وفي الفائدة وذلك ان الاعراب في الاسماء موضوع باعتبار معان يدل عليها فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والجر علم الاضافة وليس الاعراب في الافعال موضوعا باعتبار معان فلم يكن بينهما اشتراك من حيث المعنى فلذلك ذكر كل
اعراب في موضعه اعتذار ثان وهو ان الاعراب المقصود منه معرفة عوامله فاذا كان المقصود هو العوامل فلا مشاركة
بين الاسماء والافعال في العوامل واذا وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه وجب ذكر اعرابه لانه اثره ولا يفرق بين
ذكر الاثر وذكر المؤثر فاقتضى ذلك ان يذكر كل اعراب في موضعه الاخر وهو ان من جملة اعراب الاسماء الجر ولا مشاركة
بين الاسماء والافعال فيه واذا وجب ذكر الجر في الاسماء لانه لا مشاركة فيه وجب ذكر اخويه معه لانه لا يحسن التفرقة بين
انواع الاعراب والجر نوع من انواعه واذا وجب ذكره وجب ذكر اخويه معه ثم شرع في ذكر حد المعرب فقال ما اختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا بحركة او حرف او محلا واعترض على هذا الحد بانه حد الشيء بما هو متوقف على حقيقته وذلك
انه انما يختلف آخره لاختلاف العوامل بعد فهم كونه معربا فاذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا وتوقف
كونه معربا على معرفة اختلاف آخره لكونه تعرف حقيقته به توقف كل واحد منهما على الآخر وحقيقة الكل اذا علمت
المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت فاعلم ان الاسم قبل المعرب تعذر تعليل ان يحكم باختلاف آخره فتحقق
ان اختلاف الآخر لاختلاف العامل متوقف على كونه معربا فمعرفته به دور لا يقال فلعلهما يحصلان معا فلا دور
لانا نقول قد بينا توقف التقدم وايضا فان ذلك لا يستقيم لاستلزامه نفي التعريف لان التعريف يستدعي
سبق المعرِّف على المعرَّف فان قيل نحن نعقل اختلاف الآخر لاختلاف امر آخر مع الذهول عن حقيقة المعرب قلت
المقصود اختلاف يصح لغير ذلك متوقف وانما اوقعهم في ذلك امران احدهما ان المعرب يستلزم الاعراب والاعراب
ما اختلف الآخر به من حركة او حرف فتوهم ان حقيقة المعرب ما حصل فيه ذلك فيفسر به ولو كان الامر كذلك
لوجب ان يكون معربا بكسر الراء لا معربا الثاني ان المعرب اسم مفعول من اعربت الكلمة اذا جعلت ذلك فيها
فتوهم انه يصح تفسيره بذلك كغيره وهو غلط فان مفعول اعربت يغاير المعرب اصطلاحا بدليل صحة ما اعربت الكلمة
في مررت بهم قال ضرب خالد جعفرا ساكنهما وبالعكس في هؤلاء ولو كان كذلك لكان ذلك تناقضا ثم المعرب

المقصود معربا لا يستلزم ذلك في وضع اللغة وجهان يفرق بين حقيقة الشيء وبين تعليل تسميته فقد يسمى
الشيء باعتبار امر متوقف على الحقيقة وبغير ذلك مما لا يصح تفسيره به ولا يوجد من تعليل التسميات ولا الوانها
نعم لو فسر المعرب الذي هو مفعول اعربت حقيقة بذلك لكان مستقيما كغيره لانه مثله والاولى في حده ان
يقال ذو تركيب نسبي غير مشبه مبني الاصل ففي التركيب تنبيه على النسب وفي الباقي تنبيه على المانع فالذي
وجد فيه موجب الاعراب بأي التفسيرين شئت وهو التركيب وانتفى عنه المانع هو الملقب بالمعرب في الاصطلاح
والاعراب يطلق مصدر اعربت وهو واضح ويطلق على ما اختلف آخر المعرب به من حركة او حرف وهو المقصود
في الاصطلاح وقد فسره كثير باختلاف الآخر للعامل فان ارادوا ما اردناه فلا مشاحة في التعبير وان ارادوا
خلافه فغير مستقيم لثبوت ما اردناه وفساد ذلك من وجهين الاول ان الاتفاق على ان انواعه رفع ونصب وجر
وان الضمة في قام زيد رفع والفتحة في ضربت زيدا نصب والكسرة في مررت بزيد جر ونوع الشيء يستلزم حقيقته
فوجب ما ذكرناه والثاني ان الاختلاف امر معقول لا يحصل الا بعد التعدد فيجب ان لا يكون الحركة الاولى في
التركيب الاول في كلمتها اعرابا اذ لا اختلاف في حال واحدة وهو باطل ولو قدر صحته فتعسف مستغنى عنه قالوا
الاتفاق على انها حركات الاعراب وحروف الاعراب وعلامات الاعراب يدل على انها غيره قلنا هذا من اضافة
الاعم الى الاخص لان الحركات والحروف والعلامات تكون اعرابا وغيره فاضيف الى الاعراب تخصيصا وبيانا بانه
المراد لا من اضافة الشيء الى نفسه وذلك جائز باتفاق وقد اعترض على حد المعرب ايضا بامور مزيفة احدها انه
يدخل فيه الفعل لانه قال ما اختلف آخره باختلاف العامل والثاني المبني قد يختلف آخره باختلاف العامل
كقولك منو ومنا ومني وليس بمعرب باتفاق والثالث نحو هذين وهذان يختلف باختلاف العامل اختلافا وليس
عند المحققين معربا والجواب عن الاول انه لم يقصد الا الاسم فكانه قال هو الاسم الذي اختلف آخره وعن الثاني بانه
لم يرد الاختلاف باختلاف العامل في لفظ المتكلم الى لفظ غيره واختلاف منو ومنا ومني ليس بعوامل في لفظ المتكلم
بها وانما هي لقصد كسان يحكي اعراب ما استفهم عنه وعن الثالث بان اختلافه ليس للعامل بدليل قيام موجب البناء
فوجب ان يحمل انها صيغ مختلفة للمرفوع والمنصوب في اصل وضعها كالضمائر فكما لا يحسن في الضمائر ان يقال اختلف
لاختلاف العامل فكذلك هذه بعد ثبوت موجب البناء قوله لفظا او تقديرا تقسيم بعد تمام الحد فلا يضر وان كان
بأولا لانه بعد ان تم الحد وقوله بحركة او حرف تقسيم لفظي قوله او محلا معطوف على لفظا تقسيم للاختلاف
فصارت ثلاثة اقسام لفظي بحركة ولفظي بحرف ومحلي ثم شرع في ذكر كل واحد منها فقال فالاختلاف لفظا بحركة في
كل ما كان حرف اعرابه صحيحا او جاريا مجراه ويعني بالصحيح ما ليس آخره الفا ولا ياء ولا واوا والجاري مجراه قسمان

قسم يجري مجراه في جميع وجوه الاعراب وهو كل ما آخره واو او يا قبلها ساكن وقسم يجري مجراه في بعض وجوه الاعراب
دون بعض وهو ما آخره يا قبلها كسرة كقولك قاض وغاز وهذا في النصب يجري مجرى الصحيح في كونه معربا بحركة لفظا
تقول رأيت قاضيا وغازيا وفي الرفع والجر معرب تقديرا على ما سيأتي ولم يتعرض لتمثيل الجاري مجراه لانه سيذكره
مفصلا مبينا في صنف الاعتلال ثم قال واختلافه لفظا بحرف وهو القسم الثاني فقال في ثلثة مواضع في الاسما الستة
مضافة وذكرها الى آخرها وهذه رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها باليا ولم يذكر ذلك اتكالا على انه معروف
لمن شرع في قراءة مثل كتابه قال الشيخ اختلف الناس في هذه الحروف فمنهم من يقول انها اعراب ومنهم من يقول
ليست حروف اعراب ولا تحقيق ذلك الا بالتفصيل فحروف الاعراب يطلق على الحرف الذي يعتوره الاعراب لفظا او
تقديرا كالدال من زيد والالف من عصا ويطلق على الحرف الذي يتغير للاعراب فظاهر مذهب سيبويه انها اعراب تقديري
بالحركات ولفظي بالحروف لانه قدر الحركة وانهم ضموا ما قبلها للاتباع ثم سكنوا للاستثقال وقال في الواو علامة الرفع
فعلى هذا تكون حروف اعراب بالاعتبارين معا وهو ضعيف لانه خارج عن قياس كلامهم لتقدير لم يعهد مثله وهو اعرابان
في كلمة وقال ابو الحسن الربعي اصله ابوك نقلت الحركة الى ما قبلها استثقالا ونقلت في الجر وقلبت يا ونقلت في النصب
وقلبت الفا وهو اضعف مما تقدم لان فيه زيادة ان الاعراب بالحركات على غير الآخر وتكون حروف اعراب باعتبار
نظر الى الاصل والحال وباعتبار الثاني دون الاول نظرا الى الحال وقال ابو عمر الجرمي الاعراب بالحركات والحروف
لاشباعها وهو ضعيف اذ لم يعهد مثل ذلك فصحّ انها ليست حروف اعراب بالاعتبارين معا وقال الفرا والكسائي
الضمة اعراب بالحركة والواو اعراب بالحرف وهو ضعيف لم يعهد مثله وتكون حروف اعراب بالاعتبار الثاني فقط
والصحيح انها معربة بالحروف الاصلية او بحروف بدل منها كاعراب التثنية والجمع تجري التثنية والجمع وانما
اعربت بالحروف لشبهها بالتثنية والجمع على حدها كان التعدد لازما لها وآخرها حروف علة يمكن ان تعتبر لتغير
العامل كالتثنية وجمع السلامة وهو خلاف لتحقق التثنية والجمع وما حكي عن الفرا انها حروف اعراب فيه حركة
ان اراد ان الحركة مقدرة عليها تقديرها في عصا وجب ان يكون اصلها يا او واوا لان الالف حرف لا اصل لها باتفاق
وايضا فانه يجب ان تقلب اليا في النصب والجر الفا وايضا فانه لم يثبت تقدير في المعرب والاختلاف فيه حاصل لفظا فصح
تشبيهه بالتثنية وبطل قول المخالف وما حكي عن الزجاج ان كلا سالما الالف دليل الاعراب وهي علامة التثنية فوجب
ان يكون اسما وهما معربا بالوجود علامة التثنية قول لم يصدر عن فطانة وقول سيبويه انهما حروف اعراب انهما حروف
اعراب محمول على الاعتبار الثاني وذلك واضح من كلامه لا على الاول كما حكي عن الفرا صحيحا وقد تقدم بطلانه
واما من جعل التثنية بالالف ابدا فلا حرف اعراب على هذه اللغة لتقدير الاعراب عليها قال تزود منا بين اذناه

ضربة دعته الى هابي التراب عقيم وابو العباس ينكر هذه اللغة فان قيل اذا جعلتم حرف العلة زايدا للاعراب
ادى الى ان يكون في كلام العرب اسم متمكن على حرف واحد والجواب عنه من اوجه احدها ان ذلك انما يكون اذا
لم يكن فيه بدل منه الا ترى انك اذا قلت فم كانت الميم بدلا من الواو وفي اخوك ايضا بدل وان انقلت الحرف الاصلي
في اللفظ بدليل ما تقدم ولا بعد ان يكون الشيء بدلا لمعنى مع انه بدل الا ترى ان التاء في اخت للتانيث مع كونها بدلا
عن المحذوف فلا يبعد ان يكون الواو في ابوك للاعراب مع كونها بدلا كما ان الالف في الزيدان حرف اعراب مع كونها
للتثنية فظهر الفرق بينه وبين ما الزم من ان يكون على حرف واحد والوجه الثاني ان ذلك انما ذكر في المعرب بالحركات
وهذا ليس معربا بالحركات والآخر انه معارض لان القول به يودي الى ان يكون في كلام العرب ما آخره واو
قبلها ضمة في اللفظ وهو مرفوض في الاسما باتفاق وقوله مضافة احتراز منها مفردة فان حكمها على غير ذلك
وبعضهم يقول مكبرة احترازا من المصغرة وقول العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا مردود عليه ومن قال ان قوله
حي ما كنى وزعم ان حمو وهنو مثله غلط فان الواو ههنا واصله في الاطلاق ولا يحمل على ما لم يثبت ويقول عند البصريين منها
فلذلك ذكره وكثير على انها كيد ودم وحموك بكسر الكاف لان الاحما اقارب زوج المراة فالمخاطب لذلك النسا ولهذه الاسما
تفصيل ياتي ان شا الله قوله وفي كلا مضافا الى مضمر اختلف الناس في اصل كلا فمن اصله بالواو واصله اليا فمنهم من
قال اصله الواو والدليل عليه قولهم كلتا والواو تبدل منها التا كثيرا وقول بعضهم انها للتانيث كالقايمة مردود بان
تلك لا تكون وسطا وقول بعضهم للالحاق مردود بما يلزم من كلتوي ومنهم من قال اصلها اليا والدليل عليه امالتهم
اياها اذ لا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات اليا ثم لها جهتان احدهما المضافة الى الظاهر فاذا
اضيف فاعرابها بالحركات تقديرا والدليل عليه انها اسم مفرد آخره الف فوجب ان يعرب بالحركات تقديرا
كعصا ورحى والدليل على انه مفرد ان حقيقة التثنية والجمع فيه مفقودة وايضا فان الفصيح كلا الرجلين جاء ولو
كان مثنى لوجب جاآ كقولك الرجلان جاآ قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها وايضا فانه كان يجب ان يقال كلي الرجلين
باليا وقال الكوفيون هو مثنى فان اريد انه لفظا فصحيح وان اريد انه زيد في آخره ليدل على المثنى لفظا ففاسد لانه لا يعرف
كل وكلت من كلامهم لشي مفرد ولو سلم لكان يلزم ان يكون للاثنين من المسمى بكل وكلت واما قوله في كلت رجليها
سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزايدة مردود ولو سلم فالمراد كلتا والمعنى عليه والمطلوب كلتا الواحد ولو سلم
لكان يلزم ان يكون معربا بالحروف مطلقا والاخرى اذا اضيف الى المضمر وهو الذي ذكره وفيه لغتان احديهما وهي اقلهما
اجراوه مجرى عصا ورحى كالحكم اذا اضيف الى الظاهر والاخرى هي اكثرهما ان يجرى مجرى المثنى ويعرب بالحروف
ووجهه انه لما اضيف الى المثنى مضمر متصل صار كانه معه كلمة واحدة فقوي امر التثنية فيها لفظا فاجريت مجرى المثنى

بالف ح

في الاعراب وقال اكثر البصريين هو معرب تقديرا مطلقا وقلبت الفه في النصب والجر ياء تشبيها لها بالذي وعلى في
لفظها ولزومها الاضافة ولم تقلب في الرفع لان لدى وعلى لا يقعان في الرفع فبقيت على حالها وهو جيد الا ان ما ذكرنا
اولى لقوة المناسبة المذكورة على ما ذكروه ولان قلب الالف في لدى وعلى على خلاف القياس وايضا فانها الف
في مبني فلا يلزم مثله في المعرب ولانه اسم معرب اختلف اخره عند اختلاف العامل فوجب ان يكون اعرابا كغيره
وكان ينبغي ان يذكر لفظ اثنين ليتبين ان حكمه هذا الحكم ولا يستقيم تركه فانه لا يدخل في باب المثنى لانه ليس مثنى اذ
حقيقة المثنى معقودة فيه وهو مع ذلك معرب اعراب المثنى وكذلك البواقي ثم ذكر القسم الثالث وقال و
التثنية والجمع على حدها ويعني بقوله على حدها الجمع الصحيح وانما كان على حدها لانه يسلم فيه بنا الواحد كما يسلم
في المثنى وذلك ان المثنى لا يكون الا كذلك والجمع انقسم قسمين قسم كذلك وقسم ليس كذلك فعرف ما هو كذلك
بانه الذي على حد التثنية وجعلهما قسما واحدا وان كانا في الحقيقة قسمين لاشتراكهما فيما ذكره من انهما تزاد على الواحد
فيهما تلك الزيادة والالف فيهما في الحقيقة معنى واعرابا وكان ينبغي ان يذكر لفظ اولو لانه يرفع بالواو وينصب ويخفض بالياء
ولا يدخل في قسم من اقسامه لانه ليس بجمع ولا مثنى وكذلك ينبغي ان ينبه على عشرين وبابه لانها ليست جمعا لما اتصلت
به الزيادة اما عشرين فواضح واما في غيره فليست الثلثون لثلث مجموعة لما يلزم من صحة اطلاقها على تسعة وكذلك البواقي
قال واختلافه محلا في نحو العصى وسعدى فالاختلاف المحلي يكون تارة للتعذر وتارة للاستثقال فالمتعذر
في مكانين احدهما ما اخره الف فيكون معربا تقديرا في جميع وجوهه لتعذر الحركة على الالف والقسم الاخر ما اخره ياء المتكلم
وهو معرب بالحركات تقديرا كقولك غلامي وداري فانه قد استحق ما قبل الياء فيه الكسر قبل مجيء الاعراب
فلما جاء الاعراب وجد محله مشغولا بوجوده فوجب تقديره كالالف اذ لا يمكن الحرف الواحد مضموما مكسورا ولا
مفتوحا مكسورا بكسرتين فلما تعذر ذلك وجب تقديره ومن زعم انه مبني فهو غلط فان الاضافة الى المضمر
لا توجب بناء ولا يجوز على قياس لغتهم ومن زعم انه في حال الخفض معرب لفظا وفي غيره تقديرا فعهدته وجود
الكسرة فيبطله ان يحقق المفرد ثابت قبل التركيب وقد ثبت للمفرد كسرة لموجب فلا ان الموجب طارى
والمعرب محلا للاستثقال ما كان اخره ياء قبلها كسرة وذلك في حال الرفع والجر كقولك جاءني قاض ومررت بقاض
وكان يمكن ان يقال قاضي ومررت بقاضي الا انه مستثقل فرفض لاستثقاله وحذفت الضمة والكسرة عن الياء
فالتقى ساكنان هي والتنوين بعدها فحذفت لالتقاء الساكنين فصار قاض في الرفع والجر جميعا ولا اعرف احدا
ذكر الاعراب المحلي الحرف وهو ثابت من غير شك في مثل ضاربي ونحوه في حال الرفع وبيانه ان اصله ضاربوني
باتفاق فحذفت النون للاضافة ثم قلبت الواو ياء على ما يقتضيه اصل الاعلال ثم ادغمت فتعذر التلفظ بحرف

مختلفانه ح

قال الشيخ ح

وان مكسورا ح

ثم ادغمها ح

التلفظ

حوم

الاعراب للاستثقال وهذا المعنى المعرب تقديرا بالحركات وايضا فلو لم يكن معربا تقديرا لوجب ان يكون معربا
لفظا او مبنيا وذلك منتف باتفاق فصل الاسم المعرب على نوعين نوع يستوفي حركات الاعراب والتنوين
ويسمى المنصرف والاخر قال الشيخ ظاهر كلامه وكلام النحويين ان هذه القسمة في كونه منصرفا وغير منصرف حاصرة
لجميع المعرب وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفي الحصر وذلك انهم عرفوا المنصرف بانه الذي تدخله الحركات الثلث
والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرف بانه الذي يحذف عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في
موضع الجر فعلى هذا يبقى اسما كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما منها جمع المذكر السالم فانه لا تدخله الحركات الثلث
والتنوين فلا يكون منصرفا ولا يحذف عنه الجر والتنوين ولا يحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف فلم يدخل تحت واحد منهما و
كذلك جميع ما اعرب بالحروف لانه لا يدخل فيما ذكر فدل على انهم لم يريدوا الحصر وانما ارادوا ان الاسما المعربة منها
ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف ولم يتعرضوا لما عداهما لما كان المقصود انما هو المنصرف وغير المنصرف
اما لو قيل المنصرف ما ليس فيه علتان وغير المنصرف ما فيه علتان لكان اولى وتاثيرهما فيها انه لولاهما لكان فيه ثلث
حركات وتنوين التمكن لكان حصرا فيكون على هذا رجلان اسم امرأة غير منصرف ورجلان تثنية رجل منصرف ووقع
في بعض النسخ بعد قوله كاحمد ومروان الا اذا اضيف او دخله لام التعريف وهو مستقيم غير مستغنى عنه وهو اسلم
من قوله يحذف عنه الجر والتنوين اي في جميع الاحوال الا في هذه الحال فانه لا يحذف عنه الجر باتفاق ثم اختلف في كونه منصرفا
او غير منصرف بناء على ان الاثر هل هو ذهاب الجر والتنوين او ذهاب التنوين وكان الجر تبعا للتنوين فلما زال التنوين بغير ذلك
عن موجب زوال الجر فذهب الزجاج ومتابعوه الى انه منصرف لان ذلك من خواص الاسما فبعد عن شبه الفعل وكان مانعا
فرد الى اصله وقد لزم اذا وقع فاعلا او مفعولا او دخل عليه حرف خفض واجب بان هذه هي معنى العوامل
فلا بد فلا بد من انضمامها الى ما ذكر للمنصرف فاذا انفردت لم تؤثر وايضا فان اللام والاضافة يقومان مقام
التنوين فكانه منون بخلاف غيرهما وايضا فان ذلك تغير به نفس المدلول والعوامل لا تغير عن مدلوله وذهب جماعة
الى انه غير منصرف لما تقدم وقال ابو علي لا اقول منصرف لوجود العلتين ولا غير منصرف لان التنوين ذهب لهما
وقول اي على قول من لم يبد ما هو المنصرف وغير المنصرف قوله والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان
من اسباب تسعة او تكرر واحد الى اخره قال الشيخ كل واحد من هذه الاشيا يسمى سببا في اصطلاح النحويين
وان لم يكن مستقلا في اثبات الحكم والذي يدل عليه قولهم اذا اجتمع فيه سببان وانهم لم يحكم كل واحد سببا لم يقل فيه سببان
ثم احدهما يذكرها واحدا واحدا فقال ذي العلمية وقد تقدم معناها وهي سبب لا شرط له بل اي علة اتفق وجودها
معها اثرت والتانيث اللازم لفظا او معنى يعني باللازم الذي لا يفارق الكلمة بوجه وذلك انما يكون اذا كان الفا

فسروا ح

في النسخ ح

لذهاب ح

معصون او مهروده او كان مع العلمية فانه لم يكن لذلك لم يكن سببا بدليل قولهم مررت بامراة قايمة فلو كان
التانيث بمجرده سببا لامتنع قايمة هيهنا من الصرف لان فيه التانيث والصفة ولكنه لما كان غير لازم لم يعتد به ومعنى
انتفا لزومه انك تقول قام للذات التي قام بها القيام كما تقول قايمة للذات التي قام بها القيام ايضا فصارت التانيث عرضة
للتغير ومحذوفا ايضا والمعنى بحاله فلو سميت رجلا وامراة بقايمة لكان التانيث معتدا به لانه صار لازما للعلمية فصار اللزوم
انما حصل في مثل ذلك بالعلمية وانما امتنع الاسم من الصرف عند اجتماع سببين من هذه الاسباب لان هذه الاسباب كلها
فروع فاذا اجتمع في الاسم سببان صار بهما فرعا من جهتين فيشبه الافعال لانها فرع من جهتين احديهما ان الاسم مجرد فحجر عنه
والفعل بجريه لا عنه وما احرية وعنه كان اصلا لانه يستقل كلاما فلو لم يكن الافعال لاستقلت الاسما بالدلالة فهو
مستغن والفعل غير مستغن ولانهما لما وضعت للاخبار بها خاصة على وجه الاحضار فيما يستقل به الاسما كانت داخلة عليها
بعد استقلالها فكانت فرعا كذلك وانما فرعية هذه الاسباب فالتعريف فرع التنكير معنى ولفظا اما المعنى فلان
من تعرفه مسبوق بجهله واللفظ واضح والتانيث فرع التذكير معنا ولفظا اما المعنى فلحقه الذكر وان شيئا يطلق
على الاشيا كلها واللفظ واضح كقولك قائم ثم تقول قايمة ووزن الفعل فرع عن وزن الاسم والوصف وما بعده واضح والوجه
الثاني ان الافعال مشتقة من الاسما والمشتق فرع على المشتق منه فلما كان فرعا من جهتين اشبهته الاسما التي هي فرع من جهتين فقطع
عما قطعت عنه الافعال وهو الجر والتنوين او قطع عن التنوين وتبعه الجر لانه يلازمه فاذا انتفى من غير عوض انتفى معه فان قيل كون
الاسم عاملا فرع على الفعل فينبغي على هذا اذا انضم الى الاسم العامل سبب آخر ان يمتنع من الصرف فالجواب عنه من وجهين
احدهما انه لا نسلم الفرعية بل هما سوا في اقتضا العمل والعمل انما هو باقتضا الكلمة في المعنى فكما ان الفعل يقتضي متعلقا
فالاسم المقتضي متعلقا كذلك الا ترى ان ضاربا في اقتضا ضارب ومضروب كضرب في اقتضا ذلك الثاني سلمنا ان كونه عاملا
فرع الا انه لم يعتبر الا معان تصير الاسم بها فرعا عن غيره لا معان يشترك فيها الاصل والفرع الا ترى ان العجمة انما اعتبرت لان الاسم
اذا قامت به العجمية صار اعجميا فيكون فرعا على العربية والذي اعتبر انما هي معان فروع تقوم بالاسم فيصير فرعا على الخ ذلك
المعنى غير موجود فيه وما ذكرتموه انما هو معنى اشترك فيه الاسم والفعل جميعا فلا يتحقق فيه كون الاسم فرعا عما ليس ذلك فيه
بل فرع عما ثبت ذلك فيه فافترق التانيث والمعنوي كذلك كقبيل للموقت فانه لا يكون معتبرا فيه التانيث الا مع العلمية فيثبت
ان التانيث بالتا والمعنوي مشروط سببيته بالعلمية فلو سميت مذكرا باسم موضوع في الاصل للمونث المجرد عن التا
علما او غير علم زايدا على الثلاثة نحو زينب وعناق لم تصرفه بخلاف رجل سميته برباب لانه ليس للمونث في الاصل لانه اسم للسحاب
وكذلك حايض وطالق ونحوه لانه مذكر في الاصل وصف به مونث فان كان كثر استعماله للمذكر كذراع ساغ الوجهان وفي نحو
شمال وجنوب وجهان بنا على انها صفات او اسما مونثة قوله ووزن الفعل الذي يغلب عليه في نحو افعل فانه فيه اكثر منه في الاسم

هذا قول المتاخرين واما المتقدمون فيقولون المعتبر اما زنة الفعل الذي اولها زيادة من زيادات الافعال كاحمر او المختصة
وهذا اولى لانا اذا اخذنا بالغلبة فلا يثبت لنا ان افعل في الافعال اكثر منه في الاسما بل ربما ثبت عكس ذلك فان افعل اسما يبنى من
من كل فعل لاثي للتفضيل فيما ليس بلون ولا عيب ويبنى من الالوان والعيوب لغير التفضيل وقد يكون من غير فعل كاربعة
وافعل في الفعل انما يكون من بعض اوزان فعل وليس بالاكثر وقد يكون من غير فعل نادرا قليلا كقولك اشكل واغد
ثبت ان افعل في الاسم اكثر منه في الفعل وقد اعتبر اتفاقا وايضا فان فاعل في الاسما قليل نادر كخاتم وفي الافعال كثير كضارب
وقاتل ولم يعتبر اتفاقا فانك لو سميت رجلا بخاتم صرفته وقال او مختصة به نحو ضرب ان سمي به لانه لا يدخل في الاسما الا
بجعله علما منقولا والا فليس مخصوصا بالفعل واما ما جا من نحو دئل اسم دويبة شبه ابن عرس وقد جا في شعر كعب بن مالك
يصف جيشا اي سفيان حين غزا المدينة بعد بدر بما في الركب جاؤوا بجيش لو قيس به ما كان الا كمعرس الدئل عار من النصر والاعلام من ابطال
فتسمية للجنس بما نقل عن الفعل غير معتد به للشذوذ واما اسم القبيلة فلا يرد كضرب لو سمي به واما بذر وعثر وخضم فاعلام
منقولة عن الفعل واما بقم فاسم اعجمي فلو سميت به لم يصرف للعلمية ووزن الفعل لا للعجمة وقد ذهب عيسى الى انه اذا كان فعلا في الاصل معتبر
في الاسباب كضرب وعلم اذا سمي به واحتج بقول سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وهو عند سيبويه محمول
على تقدير الجملة اما محكية صفة لمقدر اي ابن رجل جلا او مسمى بها والمعتبر في وزن الفعل الصيغة حتى لو غيرت على جهة تخرج بها عن
الغلبة والاختصاص لم يعتبر كما لو سمي بضرب بعد تخفيفه باسكان الراء وكما لو سمي بقيل وبيع ورد ونحوه لان المعتبر الصيغة
التي لا تعلل بها وقد رجع بالاعلال الى زنة الاسما كلاف يذر ويمد واشد واحيس اما يهب فلانه لم يرجع لم يرجع بالاعلال
الى زنة اسم واما اشد واحيس فلان المعتبر زنة فعل اولها زيادة كزيادته وذلك باق لان الادغام والتصغير في نحو ذلك سايغ
وهو فعل ونحو اسر وياسر ويبيع ويسود ونحو ان جعلت اولهن زايدة لم تصرفه والا صرفته ولو سمي بانجار لثقله واردت لم تصرف
لانهما مثل احمار واحمر ولو سمي باعطا ماضيا او مضارعا لم ينون في حال الرفع والجر على قول سيبويه واذا سمي باضرب ونحوه
قطعت الالف ليكون مماثلا للاسما كاثمد بخلاف ابن وامرئ علما وقوله والوصفية في نحو احمر المراد بالوصفية كون الاسم موضوعا
للذات باعتبار معنى هو المقصود وقد يغلب بعض الصفات في استعماله اسما مطرحا وصفيته الاصلية معتبرة كقولهم ادهم للقيد
وادم للحية قال سيبويه لم تختلف العرب في منع صرفهما واسود للحية مثلهما في التحقيق واما اجدل للصقر واخيل للطاير فيه خيلان
وافعى للحية وقد نقل سيبويه ان بعض العرب يترك صرفه وهو وهم لانها ليست بصفات في الاصل فتوهمت الاصلية لكون اجدل
من الجدل وهو القوة واخيل للخيلان وتوهم ان افعى بمعنى خبيث واخيل ذو خيلان وجرى الخلاف في اولق بنا على انه افعل كقول
سيبويه او فوعل كقول بعضهم والفرق بين ارمل واسود اسما للحية خلافا لسعيد الاخفش ان ارمل اما اسم في الاصل وصف
كاربع بخلاف اسود لوانه وصف في الاصل قابل للتا وكانت كيعمل فان ورد للحية الانثى اجيب انها طارية بعد استعمالها اسما

اسود

قوله والعدل عن صيغته الى اخرى العدل على ضربين ضرب يعلم عدليته بالنظر اليه في نفسه وضرب لا يعلم الا بالحكم بمنع صرفه
فمن الاول قولهم احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع فهذا تعلم عدليته لان الاصل في اسماء الاعداد الالفاظ المشهورة
وهي احد اثنان ثلثة فكان قياس ذلك ان يقال اثنين اثنين ثلثة ثلثة فلما غيروا الصيغة كان عدلا محققا وقد اجاز قوم الى عشار وعشر
قياسا على انه قد جاء في شعر الكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا وفي شعر حداش نظل الطير عاكفة
عليه مرتبقة واجيه عشارا وزعم قوم انه يقال وحدان واعشار ودع قوم ان المانع في ذلك تكرير العدل لانه معدول في اللفظ
عن اثنين وفي المعنى عن اثنين اثنين وقول بعضهم انه معرفة لامتناع اللام وقول اخرين انه جمع لزيادة معناه على الواحد ردي ومنها فعل
في التاكيد كجمع وكتع وبصع وبتع اما عن جمع وكتع فانه قياسها على فعلاء اذ مفردها جمعاء كحمراء وحمر واما عن جمعاوات اذ مذكره
اجمعون واعترض ابو علي بانه لا يستقيم ان يكون عن جمع لان فعلاء المجموع مذكره بالواو والنون ليس قياسه فعلا واضح ومنها اخر
وهو جمع لاخرى واخرى تانيث آخر واخر من باب افعل التفضيل وقياس جميع بابه اذا قطع عن الاضافة ان لا يستعمل الا باللام فاستعماله
بغير اللام عدول عما فيه اللام واعترض ابو علي بانه لو كان كذلك لوجب ان يكون معرفة كسحر وغيره ظاهر واجيب بانه لا بعد
في استعماله نكرة بعد حذف اللام المانعة والاولى ان يكون معدولا عن اخر من كذا لانه قياس ما قطع عن اللام والاضافة فيندفع
الاعتراض وجميع الباب معدول على الاول ولكنه لا يوثر الا في اخر لكون غيره لا يقبل التاثير او يقبل ولكن فيه علتان غيره
وجميعه معدول على الثاني الا آخر لمفرده فانه باق على صيغته ومجرد حذف الشيء لا يوجب عدلا واخر وبابه لما فيه من الاشتقاق
اقتضى وضعه ان يكون بعد ذكر متقدم والتزموا ان يكون من جنسه ولما كان المتقدم هو المراد منه لو اتوا بهما كانوا في غنى عنهما
فالتزموا حذفهما لذلك ولما التزموا حذفهما عاملوه معاملة ما ليس فيه من الصفات والثاني من المعدول هو الذي لا يعرف
الا بمنع صرفه نحو قولهم عمر وزحل وشبهه فيجوز ذلك لا مجال للقياس فيه وانما منع من الصرف ما منع منه وصرف ما صرف
فاذا منع حكم عليه فيه بالعدل ليكون على قياس لغتهم في منع الصرف لسببين وليس فيه ما يمكن تقديره مع العلمية من الاسباب سوى العدل
وذلك ظاهر فلو لم يقدر لوجب ان يكون السبب الواحد مانعا من الصرف وهو خرم قاعدة معلوم الاطراد او صرفه وهو خلاف لغة
العرب واذا صرف وجب ان يقدر اصلا غير معدول اذ تقدير غير العدل مفيد مع الاستغناء عنه والاكثر منع صرف فعل علما
وجاء الصرف قليلا كقولهم هذا ادد مصروفا وكذلك لبد اسم النسر المعروف واما قزح اسم رجل وموضع بالمزدلفة وقوس
قزح فغير مصروف فلو تسمي بفعل ما ليس مسمى به في لغة العرب او لم تثبت كيفية استعماله فقيل الاولى منع صرفه اجراء على الاكثر
وقيل الاولى صرفه لانه القياس وتقدير العدل على خلاف القياس وفي كلام سيبويه ما يدل على انه ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف
ومنها سحر وهو معدول عن السحر الذي هو قياس تعريف مثله من النكرات قبل العلمية وجعل علما كامس عند بني تميم في الاعراب
واما اهل الحجاز فبنوا امس لتضمنه معنى لام التعريف ووجب تقدير ذلك للاحكام الدالة عليه في اللغتين ولو قيل في سحر انه مبني

بالنظر اليه في نفسه ح

كامس لم يكن بعيدا وان اختلفت الحركات واما نحو سحرا وضحى وعشاء وعتمة ومساء يريد ضحى يوم بعينه وعشيته
ليلتك ومساها وسحرا بعينه فلو قصد فيه الى تضمنه معنى الحرف لبني ولو قصد فيه الى العلمية مع العدل لمنع من
الصرف ولكنهم جعلوه معدولا عما فيه اللام لا علما فلذلك انصرف وانما لم يقدر العلمية دون العدل لما يلزم من منع
صرف عشية وعتمة للعلمية والتانيث وهي مصروفة باتفاق ومنهم من نقل ان المانع في جمع وبابه العدل والتعريف
لما يلزم من منع صرف عشية على كل تقدير ولذلك اشترط المحققون ان يكون التعريف بالعلمية والمانع عندنا العدل
والصفة الاصلية المقدرة فيه كان اصله بمعنى مجتمع وقول الخليل في جمع هو معرفة بمنزلة كلهم يعني ان الاضافة
في المعنى مقدرة بيان لصحة جريه على المعرفة توكيدا لا بيان للمانع من الصرف واذا سمي بجمع واخر بعد سقوط
منع الصرف لان جمع واخر غير لفظيهما فالعدل اللفظي موجود فيهما حالة العلمية واما سحر فاذا غير لفظه للعدل نفي كونه معنى
فاذا جعل علما لم يعتبر العدل المعنوي فصرف وعن الاخفش والكوفيين الصرف بناء على اعتبار عدله الاصلي اولا وان سمي بسحر
فعن سيبويه صرفه بعكس ما تقدم ثم قال وان يكون جمعا ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح قال الشيخ والاولى
ان يقال الجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع من غير تاء التانيث ليخرج ما على زنته بتاء التانيث لغير انه لانه بالتاء يكون على زنة كراهية
فيشبه المفرد فيضعف قوة صيغة منتهى الجموع وقوله وان يكون جمعا ليس على زنته واحد من قول سيبويه وانما لم ينصرف
لانه ليس شيء يكون واحدا على هذا البناء وهو مراد سيبويه وانما لم ينصرف الجمع الذي هو صيغة منتهى لذلك ليخرج نحو
وفهم ذلك منه في موضع اخر والمبرد على من جعل ذلك لتجرده هو العلة النقض بافعل وافعلة وافعال لانه ليس
على زنتها واحد والجواب عن افعل بقولهم اصبع ضعيف لاتفاقهم على انه لا يكون على زنته واحد لم يعتد به لشذوذه
كما تقدم في دول والجواب بان اثمد اسم مكان في قوله تطاول ليلك بالاثمد وباذرح اسم مكان في قوله والابانري
لضعف فانه كالمساجد والجواب بانملة وابلمة ان ذلك لغة فيهما اضعف لان الهاء اذا لم يعتبر في ذلك وجب
ان لا يعتبر في كراهية واما الجواب بان آنك وآجر واشد فاضعف لان آنكا اعجمي وايضا فليس جعله افعلا باولى من فاعل
وآجر اعجمي وايضا فرز يعارضه واشد جمع شدة بدليل قوله بلغتها فاجتمعت اشدي ونظائره ولكون هذه العلة لم تبلغ
مبلغ غيرها في القوة جاز صرفها كثيرا في الشعر وفي الكلام للفواصل مثل قواريرا الاول وللتناسب مثل سلاسلا واغلالا
وسعيرا ومثل قواريرا الثاني حتى توهم بعضهم ان منع الصرف فيها غير محتم وصفة هذا الجمع المانع ان يكون ثالثه الفا
وبعد الالف حرفان فصاعدا او حرف مشدد ليس بعده تاء التانيث قوله الا ما اعتل اخره نحو جوار فانه
لا خلاف في لفظه في حال الرفع وفي حال النصب واما حال الخفض فاكثر العرب يقولون مررت بجوار ومنهم من يقول
مررت بجواري واجاز ذلك ابو زيد والكسائي وقد جاء على هذه اللغة قول الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله

وبعد ا

مولى مواليا

وأما حال النصب فواضح لان قولك رايت جواري مثل قولك رايت مساجد فلا اشكال ولا خلاف وحال الخفض في اللغة الضعيفة
واضح ايضا لانهم قد قدروه في اول امره غير منصرف فوقعت حركته فتحة فاحتملها كما احتملها في النصب وحالة الرفع والجر
في اللغة الفصيحة مختلف في تقديرهما فمنهم من يقول اصله جواري ومررت بجواري لان اصل الاسما الصرف ثم الاعلال
قبل النظر في منع الصرف فلما اعل صار كقاض ثم نظر فلم يوجد بنيته على الزنة التي هي شرط او لا فبقي منصرفا لا متناع منع
الصرف لان لفظه كلفظ سلام وكلام فانصرف مثله ونقل عن سيبويه ان اصله جواري بغير تنوين حذفت للعلتين
مع الاستثقال لحرف العلة ثم عوض عن اليا التنوين وهو ضعيف يستلزم الوجه الضعيف في الجر كالمنصوب لانه يلزم ان يعتقد
بجواري كالمنصوب فلا وجه لتغييره ونقل عن ابي العباس ان اصله جواري فاعل باسكان اليا ثم عوض التنوين عن الاعلال
فالتقا ساكنان فحذفت اليا والتنوين تنوين العوض وهو ضعيف ومنهم من يقول اصله جواري ومررت بجواري فاعل
كما تقدم في الاول ثم منع من الصرف بعد الاعلال لانه على وزن ما لا ينصرف بتقدير الحرف منه تنوين الصرف ثم عوض عن الاعلال
تنوين اخر فامتنع تحرك اليا في الجر فحذفت لالتقا الساكنين وفي الرفع واضح فهو عند الجميع في الرفع غير منصرف والتنوين تنوين
العوض وعلى الوجه الاول منصرف والتنوين تنوين الصرف وليس بصحيح وقولهم انه ليس على زنة الجمع غير مستقيم لان المقدر فيه كالموجود
والذي يدل عليه وجوب كسر الرا ونحوها في حال الرفع ولو كان نحو سلام لقيل جوار كما يقال كلام فلما لم يقل دل على ارادتها
وتقديرها باعتبار الاحكام اللفظية وما نحن فيه حكم لفظي ولو كان ما ذكروه صحيحا لوجب ان يقال في اعلا اعلا
بالتنوين لان اصله اعلي فاعلت اليا بقلبها الفا وحذفت لالتقا الساكنين فكان يبقى على قولهم ان يخرج عن زنة الفعل بذهاب الالف
فيصير مثل زيد ولما اعتبرت اليا مع حذفها لفظا في منع الاسم من الصرف وجب اعتبارها في جوار والذي على ان التنوين
عوض عن اعلال اليا لا تنوين الصرف اطباقهم في تصغير اعلى اعيل منك وشبهه وقد ثبت ان التصغير في افعل غير مصرف في منع
الصرف بدليل اجماعهم على هو افيضل منك غير منصرف وقد ثبت ان الحروف المعلة في افعل في حكم الوجود بدليل هو اعلى منك
فلولا ان التنوين تنوين العوض لوجب ان يقال هو اعلى منك ومررت باعيلي منك لوجود علة منع الصرف وهو الصفة ووزن الفعل
ولا اثر للتصغير ولا لاعلال اليا لانا قد بينا الغاهما قوله حضاجر وسراويل بر داعر اضا على هذا الجمع من وجهين
احدهما قوله لا نظير له في الاحاد والاخر قولهم ان علة منعه من الصرف الجمعية فاجاب عنهما جميعا بجواب واحد
وهو انهما في التقدير جمع والجمع المقدر كالجمع المحقق ويدل عليه انك لو سميت رجلا بمساجد لمنع من الصرف للجمع المقدر
في المحل وهو جواب ظاهر الصحة في حضاجر لانه جمع محقق سميت الضبع وهو جمع حضجر فهو كمساجد لو سمي به واما
سراويل فلا يجب ان يكون مثله لانه نكرة والنقل في مثل ذلك انما جا في الاعلام لا في الاجناس فلذلك اختلف اجوبة العلما
فيه فمنهم من يقول هو اعجمي منصرف فلا يرد عليه السوال الا انه يقول اردت بقولي لا واحد على زنته في اوزان العرب وهذا

الاول
العجمي فلا يدخل تحت العموم ولا يرد عليه منع الصرف لانه صرفه ومنهم من يقول العجمي غير منصرف فينفصل عن السوال
بالانفصال من قبله وينفصل عن السوال الثاني بان هذه اللفظة لما اشبهت من كلام العرب الممتنع من الصرف اجريت
مجراه فقيل لهم فالمانع الجمع او ما اشبه الجمع فالتزموه ومنهم من يقول عربي منصرف فينفصل عن الاول بكونه شاذا
لا اعتداد به كما تقدم في دولل ولا يرد منع الصرف والجواب الذي ذكره الزمخشري ضعيف كما تقدم وانما يقوى
بعد ثبوت كونها عربية وكونها غير منصرفة لما يودي من منع صرف بغير علة وهو معلوم الامتناع فكان ارتكاب
ذلك لازما ونقل عن سيبويه ان سراويل العجمي اعرب كما اعرب الاجر الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف ثم قال
فان حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل فقيل ظاهره انه عنده غير منصرف وهو الصحيح وقيل
بالعكس من قوله كما اعرب الاجر وهو فاسد من قوله فان حقرتها علما لم تصرفه وهو ضعيف لان الغرض بيان الجمع
خلافه والجواب عن شراحيل اسم رجل وبراقش ايضا ومعافري من همدان وحضاجر وعن بلاكث اسم موضع انه مرتجل
بصيغة الجمع فكان كالجمع وفي حمار حزاب تذكير حزابية وجهان شاذ على انه كيمان او جمع فيقال ركبت حمارا حزابيا على
الاول وحزابي على الثاني واذا سمي نحو مساجد فسعيد الاخفش يقول بصرفه وليس بمستقيم اما اذا صغر العلم منه فالقياس
صرفه الا ان يكون مونثا كسراويل للعلمية والتانيث وقد يكون الاسم منصرفا مكبرا ومصغرا وغير منصرف فيهما ومنصرفا
مكبرا خاصة وعكسه كزيد واحمد وتحاصم وعمر واما ارباع وثمان فشام فيا ويمان للنسب وزيد الالف عوضا من
احدى يائي النسب وقد جا ثماني في النصب شاذا قال يحدو ثماني مولعا بلقاحها حتى هممن بزيغة الارتاج وذلك على
التوهم ومنهم من يقول هو عربي غير منصرف فلا جواب الا ما ذكره الزمخشري وهو ضعيف كما تقدم وانما يقوى بعد ثبوت كونه
عربيا وكونه غير منصرف لما يودي من منع صرف بغير علة هو معلوم الامتناع فكان ارتكاب ذلك لازما ونقل عن سيبويه ان
سراويل اسم اعجمي اعرب كما اعرب الاجر الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف ثم قال فان حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف
عناق اسم رجل فقيل ظاهره انه عنده غير منصرف وهو الصحيح وقيل بالعكس وهو ضعيف لان الغرض بيان الجمع خلفه عنه
قال والتركيب في نحو معدي كرب وبعلبك التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس باضافي ولا اسنادي كقولك بعلبك
ولا يكون الا مع العلمية لان المركبات من هذا الباب لا تجامع الا العلمية وانما جا في نحو خمسة عشر وياسين اذا سمي بها البنا
بنا على حكاية اصلها وسياتي الكلام على لغات بعلبك في باب البنا ان شا الله وقوله والالف والنون المضارعتان
لالفي التانيث ومضارعتهما لهما لكونهما زائدتين في آخر الاسم يمتنع دخول تا التانيث عليهما ثم الاسم الذي فيه اما ان يكون صفة
واما ان يكون غير صفة فان كان صفة نظرت فان كان مما جا الفعلى في مونثه امتنع من تا التانيث فامتنع من الصرف كسكران
وغضبان وان كان مما جا فيه فعلانة صرفته لانه لم يمتنع من دخول تا التانيث كندمان وان كان مما لم يثبت فيه واحد منهما

فقد اختلف فيه فمنهم من لم يصرفه وهم الاكثرون نظرا الى امتناع دخول التاء ومنهم من صرفه نظرا الى انه من قياس
فعلان لامتناع فعلى في مؤنثه ومثاله قولك الله رحمن رحيم وان كان غير صفة لم يخل من ان يكون علما او غير
فغير العلم لا يكون الا منصرفا لانه لا يتفق اجتماع علة اخرى معه وان كان علما امتنع من الصرف لوجود علتين فعلى
ذلك لو سميت رجلا بندمان لامتنع من الصرف اذ بعد علميته يمتنع دخول التاء عليه فامتنع من الصرف لوجود علتين
واذا امتنع ندمان من الصرف بعد التسمية فنحو سكران وعمران اجدر واذا احتملت النون بعد الالف الزيادة والاصالة
وسمي به علما جاز معاملتها بالامرين كحسان علما فانه يحتمل ان يكون من الحس او من الحسن ورمان من رم او من رمن
اي اقام وشيطان من شاط اي هلك او شطن اي بعد قوله والعجمة في الاعلام خاصة قال الشيخ شرط العجمة
في اعتبارها سببا العلمية الاصلية في كلام العجم حتى لو كان الاسم اعجميا ولكنه اسم جنس ثم طرأت عليه العلمية لم يعتبر العجمة
كما لو سمي بديباج او ابريسم او لجام فانه ينصرف وان كان اعجميا وانما اشترطت العلمية فيها لانه اذا كان اسم جنس
امتزج بكلامهم في احكام متعددة فضعف امر العجمة واذا كان مع العلمية لم يعتورها تلك الاحكام فاعتبرت الاحكام حينئذ
لقوتها واكثر النحويين شرط في اعتبار العجمة الزيادة على الثلاثة وهم لا يجيزون في نوح ولوط الا الصرف على انه اعتداد
بتحرك الاوسط وبعضهم يعتبره وهو الصحيح ويدل عليه اعتبار شتر اتفاقا وقول سيبويه كل مذكر سمي بثلاثة احرف
من غير حرف تانيث مصروف اعجميا كان او عربيا الا ان يكون فعلا نحو جد او نحو ضرب مفعول صريح وليس مما استثناه
وقولهم التانيث اقوى لفظا بان العدل المقدر اضعف العلل لانه امر تقديري يتوقف على منع الصرف ولذلك جاء
ما له مصروفا واذا اعتبر في نحو سحر وبابه عمر فاعتباره في العجمة اولى فان قيل فيجب ان يكون اعتبار العجمة في نوح ونحوه
مما سكن وسطه اولى لمذهب المصنف لانه اعتبر هي في نحو هند قلت قد ثبت الغاء قوة التانيث مع التحرك ولا
ولا يلزم من الالغاء فيها مع التحرك الغاؤها مع السكون لضعف السكون لكون الكلمة به في اعلى درجات الخفة ولذلك
لم يجي باب نوح الا مصروفا وثبت في هند الوجهان والاسم الاعجمي اذا وافق لفظه عربيا وقصد اليه بالتسمية فلا اعتداد
بالعجمة كما لو سمي باسحق وقصد المصدر او يعقوب وقصد ذكر الحجل ونحو ذلك ومذهب صاحب الكتاب ان العجمة تمنع جوازا
مع سكون الاوسط كالتانيث المعنوي على ما سياتي اخر الباب قوله الا اذا اضطر الشاعر فصرف مستثنى من قوله
والاسم يمتنع من الصرف وكل ما لا ينصرف يجوز صرفه للضرورة ردا الى اصله وقد منع الكوفيون صرف باب افعل منك
للضرورة واستدلوا بانه لم يسمع مع كثرته وعلل بان منك قويت به العلة لمعاقبتها اللام والاضافة اللذين يعاقبان
التنوين ولا يدعو بخير منك فانه لا موجب لحذف التنوين واما ما ليس فيه سبب فلا يجوز منع صرفه للضرورة كما قال واما ما فيه سبب
واحد فمختلف في منع صرفه للضرورة فالبصريون يمنعون جواز المنع والكوفيون يجيزون منع الصرف للضرورة ويقو

العجمة ح

٨

وما تعلق به الكوفيون في اجازة منعه في الشعر ليس بثبت اي ليس بحجة والذي تعلق به الكوفيون قول الشاعر
فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع فان اراد به انه ليس بحجة لان الرواية يفوقان شيخي في مجمع كما يقوله بعض البصريين
في رده فليس بمستقيم وان صحت هذه الرواية الاخرى صحيحة منقولة في الكتب الصحاح كصحيح مسلم وغيره وكفى بالتمسك
برواية صحيحة وان روى غيرها من جهة اخرى فلا يضر اذ ليس بينهما تعارض وان اراد بقوله ليس بحجة لانه على خلاف القياس
واستعمال الفصحاء فمستقيم عند الاكثرين وقد استعمل ذلك في غير موضع وفيه نظر وقول من قال ان ثبوت رواية شيخي
ينافي رواية مرداس فدل على بطلانه مستدلا بانه لو كان جائزا لم يعدل عنه الى شيخي لكونه ابعد في المعنى ضعيف فان الشاعر
الفصيح يعدل عن مثله كراهة ارتكاب الضرورة وقد استدل الكوفيون ايضا بقول ذي الاصبع وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض
وليس بثبت ايضا لصحة حمله على القبيلة واستدلوا بقول ابن الرقيات ومصعب حين جد الامر اكثرها واطيبها وليس بثبت لقول
الاصمعي فيه افسدت الحضرية فيه لغته قوله وما احد سببيه او اسبابه العلمية الى اخره انما انصرف ما نكر مما لا ينصرف
اذا كان فيه العلمية قبل التنكير لانه لا يبقى ما فيه علل احداها العلمية وهي مؤثرة الا وهي شرط في جميعها او فيما سوى واحد منها
وذلك ان العلل تسع احداها العلمية بقيت ثمانية الوصف لا يكون مع العلمية لتضادهما والتانيث شرطه العلمية ان كان بالتاء
او معنويا وان كان بالالف فلا اثر للعلمية فسقط التانيث ايضا والعجمة شرطها العلمية والتركيب كذلك والجمع لا يتزوج مع العلمية
فسقط ايضا بقي العدل ووزن الفعل وهما الاجتماع وبيانه ان للعدل زنات مخصوصة ليس منها شيء على وزن الفعل فاذا ثبت
انه لا يكون مع العلمية شرط فيه او واحدة من العدل ووزن الفعل ولا نظر الى التنكير اعتبارا ما لم يكن معتبرا الا في باب احمر
على خلاف وجب ان يكون ما عداه اذا نكر انصرف لبقائه بلا سبب ان لم يكن فيه عدل او وزن فعل او على سبب واحد ان كان
فيه عدل او وزن فعل ولا يرد رجل سمي بمساجد او صحراء وما اشبههما لان العلمية في مثل ذلك لا اثر لها والحكم ثابت
بالجمع على انفراده والالف على انفرادها فسقط ايراده قال الا نحو احمر فانه مستثنى من هذه القاعدة عند سيبويه
لوجود اعتبار الصفة بعد التنكير وجاز عليهما عند الاخفش واذا سمي باحمر وشبهه مما فيه الصفة قبل العلمية ثم نكر فسيبويه
يمنعه من الصرف والاخفش يصرفه ووجه قول الاخفش ان العلمية تنافي الوصفية فاذا سمي به فقد خرج عن الوصفية
وبقي ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل اذا نكر زالت العلمية وبقي على سبب واحد وانصرف على قياس ما ذكر انفا
ولذلك اتفق على منع صرف افعل اذا سمي به وصرفه اذا نكر وهو مثل احمر ووجه قول سيبويه ان الصرف ومنعه من الاحكام
اللفظية فيعتبر في امرها الوصفية الاصلية كما اعتبر في جمعه وادخال اللام عليه ولذلك قالوا في جمع احمر حمر
وان كان علما وقالوا الاحمر فلولا اعتبار الوصفية ~~وان كان علما وقالوا الاحمر~~ فلولا اعتبار الوصفية لم يجز ذلك فيه
ولذلك لم يجر في احمد حمد والاحمد بل قالوا احامد لانه ليس بصفة فقد ثبت انهم يعتبرون الوصفية الاصلية فيجب اعتبارها

مؤنث الى ... العجمة

ايضا ههنا لانها احكام لفظية مثلها والذي يحقق ذلك منعهم صرف ادهم وارقم واسود بعد خروجه عن الوصفية الى الاسمية
فلولا اعتبار الوصفية الاصلية لم يستقم ذلك وكان يجب صرفه فاجماعهم على منع صرفه دليل واضح في باب احمر اذا نكر على مذهب
سيبويه وقولهم توافقنا في افعل العلم وهو مثله مغالطة فانه ليس مثله لان افعل لا يكون صفة حتى يتصل به في الاصل فحينئذ
يكون صفة وعند ذلك يحرم وهم متفقون على انه اذا نكر لم ينصرف فيجعلون حجتهم انما هو حجة عليهم قالوا لو كانت الوصفية
الاصلية يصح اعتبارها في منع الصرف لصح اعتبارها مع العلمية كما يصح اعتبارها في الجمع والالف واللام مع العلمية
ولما لم يصح لم يصح وبيان انه لم يصح انك لو سميت رجلا بضارب وما اشبهه من الصفات لانصرف بالاجماع ولو اعتبرت
الوصفية الاصلية لوجب ان يكون غير منصرف ولما لم يصح اعتبارها مع العلمية لم يصح اعتبارها بعد التنكير لانه اذا
نكر بقي العلم بعد انتفاء اعتبار الوصفية فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك وهو مشكل والجواب عنه انه لم يعتبر الوصفية
مع العلمية في حكم واحد لتنافي ثبوتهما في التحقيق فكيف وهو انهم قد زعم متنافيين مشبكان بخلاف اعتبار الجمع ودخول الالف
واللام فانه حكم باعتبار الوصفية ولا مشاركة للعلمية معها فيه فاذا نكر نحو احمر فقد زالت العلمية التي كان يتعذر
اعتبار الوصفية معها في الحكم الواحد فلم يتعذر اعتبار الوصفية بعد التنكير لانه حينئذ صار مثل احمر في الجمع ودخول
الالف واللام بخلاف ما قبل التنكير فقد ظهر الفرق بين الوصفية مع العلمية وبينها بعد التنكير قال وما فيه سببان
من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل اكثر الناس على صرف نوح ولوط وجوبا
لما تقدم من اشتراط الزيادة او تحرك الاوسط على الاصح وان كان الاكثر على اشتراط الزيادة تعينا وخالفهم الزمخشري
فيهما معا للشبهة وهي انهم متفقون على جواز صرف نحو دعد وهند ومنعه الصرف وجواز صرفه لمقاومة السكون احد
السببين ومتفقون على وجوب منع الصرف في ماه وجور فلو كانت العجمة لا اثر لها في الساكن الاوسط لكان حكم ماه وجور
حكم هند ودعد في منع الصرف وجوازه ولما تخالفا دل على اعتبار العجمة في الساكن الاوسط فثبت ان نحو هند كنوح
او لوط وهو قوي جدا بالنظر الى المعنى الا انه لم يسمع منع صرف نحو نوح ولوط مع كثرة استعماله والمختار منع صرف باب هند
فوجب اخذ قيد في العجمة وهو ان يشترط في اعتبارها الزيادة او الحركة على القول الآخر وحينئذ يقع الفصل بين نوح
وهند والجواب عن ماه وجور ان السكون انما يقاوم السبب الثابت بشرط ان لا يقوى بالعجمة ولا يلزم من كون العجمة مقوية
في امتناع مقاومة السكون ان يكون سببا فيما سكن وسطه فيندفع بذلك الشبهة قوله والتكرر في نحو بشرى
وصحراء ومساجد ومصابيح اللام في التكرر لتعريف العهد لما تقدم في اول الفصل من قوله او تكرر واحد منهما لان
المعنى لا يحصل تكرر وذلك في موضعين احدهما الف التانيث المقصورة او الممدودة وتنزل لزومها في الكلمة منزلة تانيث مكرر
والثاني الجمع المتقدم صفته وهو صيغة منتهى الجموع الا ترى انك تقول كلب واكلب ثم تجمع اكلبا على اكالب ثم لا تجمع اكالب

لانه قد جمع مرتين فتكرر فيه الجمع فلذلك قام مقام علتين وحمل مساجد وشبهه عليه لمشاكلته له في وزنه وفي امتناع
جمعه وان لم يكن جمع جمع محقق نزلا منزلته للمشاكلة المذكورة فلذلك قام مقام علتين القول في وجوه اعراب الاسم
قوله الفاعل واحد ليس الا قال الشيخ يريد ان نسبته الى الفاعل على جهة الاسناد لا تختلف فلذلك لم يتعدد
الفاعل ونسبة الفعل الى المفعول ليست على جهة الاسناد وانما هي على جهة التعلق والتعلق يختلف فتارة يتعلق به
على انه الذي فعل وهو المفعول المطلق وتارة يتعلق به على انه الذي فعل به وهو المفعول به وتارة يتعلق به على انه الذي فعل فيه
وهو المفعول فيه وتارة يتعلق على انه الذي فعل من اجله وهو المفعول من اجله وتارة يتعلق به على انه الذي فعل معه
وهو المفعول معه فلذلك لم يجئ الفعل الا بفاعل واحد وقد يجيء بمفاعيل متعددة قوله واما التوابع الى آخره
اختلف الناس في عامل التوابع فمنهم من يقول ينسحب حكم العامل على القبيلين معا اعني التابع والمتبوع ومنهم من يقول
يقدر عامل مثله في المتبوعات كلها ومنهم من يقول هو في البدل والمعطوف بالحرف مقدر وفي غيره منسحب والفرق
ان البدل في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله عز وجل للذين استضعفوا لمن آمن منهم والمعطوف بالحرف
فيه ما يقوم مقام العامل فكانه موجود ولذلك فرق بين هذين القسمين وبين ما عداهما وقيل العامل فيهما كونهما صفة
وقيل العامل عامل الموصوف والصفة معا وكذلك بقية التوابع والصحيح الاول لانه به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
ولان المعنى عليه بدليل اشتريت الجارية نصفها وجاءني غلام زيد وعمرو الا ترى انه لو قدر ترك الاول فسد المعنى و
فساد غير البدل والعطف اولى وبه يتبين فساد القول الثالث ومن صحح الثاني بدليل مجيء قيام زيد وعمرو
وقيام زيد لا ينسب الى عمرو مردود لان القيام لم ينسب الى عمرو بعد نسبته الى زيد وانما نسبه المتكلم في اول الامر
اليهما معا مثل قام الزيدون واذا وجبت صحة ذلك من غير تقدير وجب صحة الآخر ومن صحح الثالث بنحو ليتهم سفها
من قصة يجاب بان حروف الجر في نحو ذلك للتاكيد وضعف الرابع بلزوم لزوم اعرابين واحد وبانه ليس مما به
يتقوم المعنى المقتضي للاعراب والخامس قريب وترك ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه عنده فاعل وترك
ذكر المرفوع في باب كان لانه عنده لانه منسوب اليه الفعل ومن قال ليس بفاعل لان افعالها لا دلالة لها على الحدث
يلزم منه ان لا يكون افعالا وسمي الرفع لاستعلاء الشفتين عنده كما ان الخفض سمي خفضا لزوال الشفتين عما كانت عنده
والجر اما لانه بمعنى الخفض من جر الحبل اي اسفله واما لانه يدل على جر معنى الفعل الى الاسم اي ايصاله فسمي باسم مدلوله
واما النصب فلانه من الالف التي الانتصاب من صفتها ذكر الفاعل قال الفاعل هو ما كان مسندا اليه
من فعل او شبهه مقدما عليه قال الشيخ قوله هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه لم يعترض على قوله وهو المسند اليه
من فعل لئلا يرد عليه مثل قولك زيد قام فانه مسند اليه وليس بفاعل فقال مقدما عليه ليخرج ذلك عنه وهو في الحقيقة

ان

غير لازم لان زيدا في قولك زيد قام ليس بمسند اليه الفعل وانما المسند اليه ما اسند اليه الفعل او شبهه
مسند الى ما هو مؤخر وهو الضمير وهما جميعا مسندان الى زيد واما انه الضمير الذي في قام او في قولك زيد قام
او قام هو في المعنى زيد فتوهم انه وارد وليست هذه دلالة لفظية وانما هي دلالة عقلية ولذلك لم يختلف في انه مسند الى
الضمير لا الى زيد وجاب عن ذلك باعتبار لفظ هذا الحد فان قوله من فعل او شبهه لم يات به قاصدا الى انه من جملة الحد
لما فيه من التردد الذي هو مناف للحدود وانما اتى به كالفضلة مبينا اقسام المسند اليه فلما لم يكن ذلك مقصودا في الحد
دخل عليه لو اقتصر عليه زيد قام وزيد قام ابوه وشبهه لانه مسند اليه فلو اقتصر على قوله هو المسند اليه لدخل ذلك في الحد
فاحتاج الى ان يقول مقدما عليه ابدا اما من قال الفاعل هو المسند اليه الفعل وشبهه فقد جعل ذكر الفعل وشبهه من
جملة حده وعند ذلك لا يحتاج الى ذكر وجوب التقديم لما تبين انه لا يكون الا كذلك ثم مثل باسناد الفعل وشبهه لما قصد
الى ذكرهما اولا وسياتي ذكر ما يتنزل منزلة الفعل في ذلك في اخر قسم الاسماء قال الشيخ مفعول ما لم يسم فاعله عنده
فاعل والذي يدل عليه انه داخل في الحد انه لم يذكر في المرفوعات فدل على انه داخل في حد الفاعل اذ لا يصح دخوله مع عدم
بوجه وانه صرح بذلك في بعض فصول كتابه وهو قوله تضاف الصفة الى فاعلها كقولك معمور الدار ومؤدب الخدام
ومن لم يجعله فاعلا احتاج في حد الفاعل الى حد لا يدخل فيه فيقول هو ما اسند الفعل اليه وقدم عليه على طريقة فعل او
على طريقة القيام به قال وحقه الرفع اراد ان ذلك لامر مناسب لا على ان يخبر بانه مرفوع فان ذلك قد علم من اصل كلامه
في المرفوعات والوجه الذي استحق به الرفع انه لما احتيج الى الاعراب للمعاني الجارية على الاسماء وكان الفاعل متحدا غير متعدد
وغيره متعدد كان المفرد اولى بالحركة المستثقلة ليقل الثقل والمتعدد اولى بالحركة الخفيفة لذلك وقيل لانه الاول
فاعطي الاثقل قبل الكلال بما بعده قال ورافعه ما اسند اليه يعني الفعل وشبهه ويعني برافعه ما يسمى عاملا
في اصطلاح النحويين ومعنى العامل هو الامر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للاعراب ومعلوم ان مقتضي الاعراب في
الفاعل هي الفاعلية على ما تقدم ولا تقوم الفاعلية الا بتحقق المسند من الفعل او شبهه فعلم ان ما اسند اليه هو الفاعل
ولا فرق بين ان يكون مثبتا او منفيا فزيد في قام زيد فهما حرف فيه مثله فيما قام زيد لانه انما كان فاعلا باعتبار ذكر الفعل معه في الفاعل م
لا باعتبار حصول معناه له وهو كذلك اثبت او نفي قال والاصل ان يلي الفعل لانه احد جزئي الجملة المفتقرة الى ذكرهما
وقد وجب تقديم الفعل فينبغي ان يليه الجزء الاخر المفتقر اليه لا غيره من الفضلات اذ المفتقر اليه اولى بالذكر من المستغنى عنه
قال واذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرا وهو اثر ما تقدم ثم استدل على ذلك بمسئلتين احدهما جائز والاخرى
ممتنعة ولا وجه للتفرقة بينهما الا باعتبار ما تقدم ذكره ووجه الدلالة هو انه قد علم ان الضمير لا بد له من عوده الى مذكور
اما لفظا ومعنى واما معنى لا لفظا غير عايد على شيء من ذلك كان ممتنعا وقد جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا لفظا م

واما معنى له لفظا
فان لم يكن

ما ذكرناه
فلو كان كل واحد منهما على سواء لجازت المسئلتان او امتنعتا ولما جازت احديهما وامتنعت الاخرى كان مصحح سوى
وهو مناسب وجب التعليل به واما قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل . فمردود عند
المحققين ومنه قول سليط بن سعد جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار . ومن يجيز ضرب غلامه زيدا
يحتج به وهو ضعيف فصل ويضمر في الاسناد اليه كقولهم الى اخره قال الشيخ انه يصح وقوع الضمير
فاعلا كما يصح وقوع الظاهر وهذا وان كان غير ملتبس الا انه ذكره لاشتماله على مسئلة ملتبسة على المبتدئين وهي مثل زيد قام فاعلا م
ولذلك اشبع الكلام فيها واستدل عليها ولان غرضه ان يسوق باب الفعلين الموجهين الى شيء واحد فاحتاج
على الاتيان به بذكر الفاعل المضمر قبل الذكر باعتبار احدهما ليتم سوق المسايل كلها وكذلك فعل قال في قولك زيد
زيد ضرب فينوى في ضرب فاعلا وهو ضمير يرجع الى زيد الى اخره وغرضه ان يثبت ان زيدا في زيد ضرب ليس فاعلا
للفعل المتاخر وان الفاعل ليس محذوفا فان الامرين قد يتوهمهما المبتدي فاستدل على ذلك بوجوب انا ضربت وانت ضربت
فلو كان زيد فاعلا لوجب ان يكون انا فاعلا ولو كان انا فاعلا لوجب جواز انا ضرب ولما لم يجز دل على انه ليس بفاعل و
كذلك لو كان الفاعل محذوفا في زيد ضرب لجاز حذفه في انا ضرب ولما لم يجز علم باستوائهما في مصحح الجواز و
الامتناع ولا يجوز اضماره مستترا في انا ضرب لفقدان شرط الاستتار في الماضي وشرطه ان يكون لمفرد غايب
وهذا ليس بغايب ولما فقد شرط الاستتار ولا بد من الفاعل وجب ذكره على حسب ما يقتضيه الموضع له والذي وضع
زيدا له لفظ بارز فوجب ان يؤتى به وسياتي الكلام في المضمرات بتفاصيله فصل ومن اضمار الفاعل قولك ضربني وضربت زيدا
قال الشيخ الاضمار في هذه المسئلة من هذا الفصل ليس على باب الاضمار المتقدم بل هو اضمار قبل الذكر ولذلك نبه عليه
ولكنه لما كان اضمارا اصح الاتيان به اذ كلامه في مثله باعتبار الاضمار ولما ساق هذه المسئلة وتكلم عليها باعتبار
فعلها مع فعل اخر الى ظاهر بعدهما ذكر ما كان مثلها من باب التوجيه فجرد ذكر الاضمار لاحدى المسايل وجرد ذكر المسئلة
باعتبار ما اشتملت عليه من باب اخر فذكر جميع تلك المسايل في هذا الباب ضابطه ان يذكر فعلان او شبههما موجهين
في المعنى لما هي واحد ذكر بعدهما ظاهر فقد يكون توجيههما على جهة الفاعلية وقد يكون على جهة المفعولية وقد يكون
الاول على الاول والثاني على الثاني وقد يكون على العكس مثال ذلك قام وقعد زيد وضربت واكرمت زيدا وقام واكرمت زيدا
وضربت وقام زيد فان اعملت الثاني في الظاهر بعده فلا يخلو الاول من ان يكون موجها على جهة الفاعلية او جهة المفعولية
فان كان موجها على جهة الفاعلية وهي عين المسئلة التي هي اصل الفصل وجب الاضمار على مطابقة ذلك الظاهر عند
المحققين فيقول ضرباني وضربت الزيدين وشبهه وامتنعت على مذهب الفراء وجازت من غير اضمار على مذهب الكسائي والدليل

او اراد ذلك (?)
الجزاء الذي لو اعلا (?)
تقول جزى (?)

على جوازها وورود مثلها في كلام العرب كقوله جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ونظايرها واذا ثبت
جوازها وجب الاضمار لئلا يؤدي الى فعل من غير ذكر الفاعل وليس ذلك من لغتهم وثبت ما ذكره المحققون واما مذهب
الفرا فانه لما راى المسئلة لا تخلو من احد امرين كل واحد منهما على خلاف الاصول حكم بمنعها لانه ان اضمر اضمر قبل الذكر
وان حذف حذف الفاعل فوجب اعمال الاول فيهما وقال في نحو قام وقعد زيد العامل في زيد الفعلان معا ولا ضمير
في واحد منهما ويجيب عن مثل جرى فوقها بانه على خلاف القياس واستعمال الفصحا واما الكسائي فانه لما ثبت عنده
الجواز راى انه يلزم من الاضمار الاضمار قبل الذكر فراى ان الحذف اقرب وهو بعيد فان الاضمار قبل الذكر قد ثبت في مواضع
وحذف الفاعل لم يثبت بحال فاذا لم يكن بد من احدهما فالاضمار اقرب وان كان الاول يحتاج الى مفعول وجب حذفه
كقولك ضربت وضربني الزيدون ولا تقول ضربتهم وضربني الزيدون لان الموجب للاضمار مفقود وهو كونه فاعلا
واما المفعول ففضلة في كلامهم يجوز حذفه فلذلك وجب الحذف لئلا يؤدي الى الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة وقد
استدل على ذلك بالمفعول الثاني من باب علمت في مثل ظنني وظننت زيدا قائما فانه يجب ذكره ظاهرا لانه ان اضمر
اضمر مفعول قبل الذكر وان حذف حذف مفعول لا يستغنى عنه وفيه نظر فان ذلك كخبر المبتدا فاذا جاز حذف خبر المبتدا
للقرينة جاز حذف ذلك وان اعمل الاول فلا يخلو الثاني من ان يكون للفاعل او المفعول فان كان للفاعل وجب الاضمار
بالاتفاق وليس اضمارا قبل الذكر ويتوهم امتناعه كقولك ضربت وضربوني الزيدين لان الزيدين معمول المقدم فهو في المعنى
مقدم على الفعل الثاني وكان الضمير عائدا على مذكور في المعنى وان كان للمفعول فالاحسن ان يضمر ويجوز حذفه وانما
حسن الاضمار لان الحذف يؤدي الى اللبس والاضمار ينفيه وبيان ذلك ان مثل قوله كفاني ولم اطلب قليل من المال
يوهم ان يكون الطلب للقليل ويجوز ان يكون لغيره ولو قال لم اطلبه لانتفى ذلك اللبس وليس فيه اضمار قبل الذكر
فكان احسن من الحذف وهذا جار في غير الباب لو قلت قام زيد وضربت والضرب مفعوله زيد لكان الاحسن ان
تقول وضربته فكذلك هاهنا وجاز من حيث كان المفعول فضلة يستغنى عنه فلا حاجة تلجئ الى ذكره وقد استدل
على ذلك بالمفعول الثاني اذا كان غير مطابق للمذكور آخرا نحو ظننت وظناني اياهما الزيدين قائمين فانه لا يضمر ولا يحذف
اما الاول فلتعذر الاضمار لانك ان قلت وظننته جعلت ضمير المفرد للمثنى وان قلت وظننتهما جعلت المفعول الثاني
مثنى والاول مفرد واما الثاني فلانه مفعول لا يستغنى عنه فلا يحذف وفيه نظر اما الاول فلان الاضمار قد ياتي على
المعنى المقصود وان اختلفا فيما ذكر في قوله ... وان كانت واحدة لما كان المقصود الوارث فلا بعد فيه هاهنا
كقولك زيد والعمران قائمان لما كان المعنى نسبة القيام واما الحذف فكما تقدم للقيام القرينة كخبر المبتدا ولا خلاف

ان اعمال كل واحد من الفعلين جائز على ما ذكرناه وان كان البصريون يختارون اعمال الثاني والكوفيون يختارون اعمال الاول
والدليل على ما ذهب اليه البصريون مجي ذلك في القرآن في مثل قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا وهاؤم اقرؤا كتابيه ولو
كان العمل للاول لقال هاؤم اقرؤه كتابيه ووجه الاستدلال هو انه لو اعمل الاول لكان الاحسن اقرؤه ولم يات
اقرؤه فدل انه لم يعمل الاول ولا يستقيم ان يقال جاء على احد الجائزين فانا لم نختلف في الجواز وانما اختلفنا في الاحسن
واذا ثبت ان اعمال الاول ليس بالاحسن وجب ان يكون اعمال الثاني احسن اذ لا قائل بثالث ولو كان في الكلام معهم
لا مع غيرهم ولا يستقيم ان يقال جاء محذوفا منه المضمر وان كان على غير الاحسن والا اعمال الاول تؤدي الى ان يكون الاجماع
على قراءة ليست بالاحسن ومثل ذلك لم يات في القراءة المجمع عليها اصلا فثبت ان ما صار اليه البصريون اولى ومن حيث
المعنى هو ان اصل المعمول ان يلي عامله وهذا الظاهر يلي الثاني فكان اولى بان يكون عاملا له مما فصل منه وبعد فاصل
واستدل سيبويه مستدلا على ان الاول يحذف او يضمر استغناء عنه بقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف
وهو واضح وبقوله من يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب وبقول صابي البرجمي رماني بامر كنت منه ووالدي بريا
وبقول الفرزدق اني ضمنت لمن اتاني ما جنى وابى وكان وكنت غير غدور واعتذر بانه لا ينهض لان فعيلا وفعولا
صالح للمتعدد فلا حاجة الى تقدير الحذف ويتقوى مذهب الكوفيين انه يلزم من خلافه الاضمار قبل الذكر وهو ضعيف فكان
ضعيفا ثم قال ويقول على المذهبين قاما وقعد اخواك وقام وقعد اخواك فذكر المثال الاول على اختيار البصريين والثاني
على اختيار الكوفيين وليس يعني ان المسئلتين جميعا على المذهبين جميعا وانما جمعهما في الذكر وقصد الى التفصيل قال
وليس قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال الى اخره وهذا البيت انشده سيبويه وقال ولو نصبت
فسد المعنى واورده صاحب الايضاح مستدلا به على مذهب الكوفيين وما ذكره سيبويه اظهر وبيان ذلك ان لو تدل على
على امتناع الشيء لامتناع غيره من حيث التقدير واذا وجب ان يكون ذلك مقدرا وجب ان يكون غير حاصل فيجب على هذا ان ما
يذكر بعدها منفي ان كان مثبتا موجود ان كان منفيا فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرامان منفيان واذا قلت لو لم تكرمني
لم اكرمك فالاكرامان حاصلان واذا ثبت ذلك كان قوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة موجبا ان يكون سعيه لادنى معيشة غير حاصل
لانه مثبت في سياق لو فلو كان لم اطلب موجها الى قليل وهو داخل في سياق جواب لو لوجب ان يكون طالبا للقليل فيكون
قائلا في صدر البيت انه لا يطلب القليل وفي عجزه انه طالب للقليل وهو متناقض وايضا فانه قال بعده ولكنما اسعى لمجد
مؤثل فهم من سياق كلامه انه لا يطلب الا الملك ولا يستقيم ان يكون لم اطلب موجها الى قليل لانه يلزم ان يكون طالبا للقليل
فيكون منافيا للبيت الذي بعده وما اطلب الا الملك وفي هذا البيت انه يطلب القليل وهو متناقض واذا ثبت انه ليس موجها
للقليل ثبت انه ليس من هذا الباب اذ شرطه ان يكون الفعلان موجهين لشيء واحد وهذا هو الذي قصده سيبويه وجرى

الزمخشري على ما اراده فاما صاحب الايضاح فالظاهر انه قصد جهة اخرى وهو انه لم يعطف لم اطلب على قوله كفاني
فيلزم ما تقدم ولكنه جعلها واو الحال واذا كانت واو الحال لم يلزم ان يكون الطلب منفيا بل يجب ان يكون مثبتا
على ظاهره فكانه قال لو كنت ساعيا لمعيشة دنية لكفاني القليل غير طالب فيكون الفعلان موجهين الى قليل بهذا
الاعتبار وهذا التقدير يصح ان يكون من هذا الباب ويكون قد اعمل الاول والظاهر مع سيبويه اذا استعمال واو العطف
الاكثر وايضا فانه قد فهم من سياق كلام الشاعر انه لم يقصد الى نفي طلب الملك في سياق لو لقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
فكانه تفسير للمفعول الذي حذفه في قوله ولم اطلب ولو كان من هذا الباب لاقتضى ان يكون اعمال الاول لان الفصيح
قد عدل من اعمال الثاني مع امكانه اعمال الاول على وجه يستلزم ضعفا فلولا انه اولى لما اغتفر من اجله الضعف
الذي لزمه وهو حذف الضمير من ولم اطلب واذا اضمرت في نحو كسوت وكساني اياها او كساني بها زيد جبة فان كانت
الجبة واحدة فلا اشكال وان كانت متعددة وجب ان يكون التقدير مثلها لحذف المضاف للعلم به لان التقدير وكساني جبة والضمير
لما لزم من كون الضمير نكرة وهو بعيد وايضا فانه يؤدي الى ان يكون الضمير لغير من يعود اليه واضمار مطلق في قولك ظننت
وظنني اياه او ظننته زيدا منطلقا اشكل لان الظاهر لغيره وفيه ضمير غيره واضمار يوجب تعينه والجواب انه لما لم يكن مقصودا
به الذات واضمر مجردا عن الضمير صح جعله لغيره مضمرا والمتعدي لثلثة لم يجئ في هذا الباب مسموعا فمنعه الجرمي واجازه
الاخرون وقالوا في لعل وعسى زيد ان يخرج انه على اعمال الثاني لقبح لعل زيدا ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمول لعل للقرينة
وقالوا اعمل الاول لقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهو ايضا يستلزم حذف معمولي عسى
قال ومن اضماره قولهم اذا كان غدا فاتني وهذا اضمار جائز لقيام قرينة دلت عليه وليس اضمارا قبل الذكر لان القراين
قائمة مقام تقدم الذكر فان تقدم امر او حال جاز ان يكون في كان ضميره كما قالوا لو يكون كذا غدا وكان فعل مخصوص
بذلك الوقت والا فالمعنى اذا كان ما نحن عليه من السلامة وهو الذي فسره به لانه مستغنى عما تقدم من القراين فلذلك
فسره بقوله اذا كان ما نحن عليه غدا ولو رفع غدا لكان جائزا وتعين ان يكون فاعلا وانما جاز وجوب الاضمار ضرورة نصب غدا
وجواز ان يكون غدا متعلقا بكان فيكون التامة وجواز كونه متعلقا بالمحذوف على ان يكون كان الناقصة فصل
وقد يحذف الفاعل ورافعه مضمر انما ذكر الفعل لتعلق الفاعل به اذ لم يعقل حقيقته الا بذكره فلما فرغ من ذكر المقصود ذكر
حكم ما يتوقف عليه وهو الفعل ولم يذكره وقوعه ظاهرا للعلم به وان كان ذلك مفهوما من قوله وقد يحذف الفعل
على ضربين واجب وجائز فالواجب ان يقوم قرينة يدل على خصوصية الفعل ويكون معه ما يمنع مجامعته للفعل والجائز فيما
عدا ذلك ثم ذكر من الجائز قوله يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال وليبك يزيد وشبهه وذلك انه لما قيل يسبح علم
ان ثم مسبحا فكانه حال عليه فلما قيل بعد ذلك رجال علم ان المراد يسبح رجال وكذلك ليبك يزيد وتقديره فاعلا احسن من تقديره

خبر مبتدا لان القرينة فعلية فكان تقدير الفعل اولى والبيت ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
والضارع الذليل والمختبط السائل لانه كان يجبرهما وقوله مما يتعلق بمختبط اي السائل من ذلك او مختبط من اجل ذلك
والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقح ومثله سقى جدثا امسى بدومة ثاويا من الدلو والجوزا غاد ورائح
وروى ليبك يزيد بفتح اليا وكسر الكاف ونصب يزيد وهو واضح ويخرج بذلك عن الاستشهاد به وكذلك اذا قلت
في جواب قول من ضرب زيد ولذلك ما اشبهه وذكر من الواجب هل زيد خرج وان كان موهما ان المسئلة لا شذوذ
فيها وانها سايغة مثلها في ان زيد خرج وليس الامر كذلك بل هل زيد خرج شاذ وهو على شذوذه مقدر على ما ذكره وانما لم
يحسن عندهم هل زيد خرج وسببه ان هل بمعنى قد على ما يقوله سيبويه فكانت بالفعل اولى فاذا وقع بعدها الاسم
كان لو وقع بعد قد ولا يسوغ ذلك فلا يسوغ هذا واما لان هل موضوع للاستفهام والاستفهام مقتضي للفعل فكان
ذكر الفعل بعده لفظا هو القياس ولا يرد عليه ازيد خرج فان الهمزة تصرفوا فيها ما لم يتصرفوا في هل ولذلك جاز ازيدا
ضربت ولم يجز هل زيدا ضربت ولذلك حسن ان زيد اكرمني اكرمته ولم يحسن متى زيد اكرمني اكرمته ولا في غيرها من ادوات
الجزم الا في ضرورة الشعر كقوله صعدة نابتة في حاير ايما الريح تميلها تمل وقال فمتى واغل ينبهم يحيوه وتعطف
وتعطف عليه كاس الساقي والمرفوع بعد اذا الشرطية جاز فيه عند سيبويه الامران فاذا ثبت ذلك وجاز هذه المسئلة على
وجه شذوذ فحملها على وجه مستقيم اولى من حملها على وجه اخر من الشذوذ فتقديرها بالفعل اولى من تقديرها بالابتدا
فانه اذا قدر الفعل وفي عليها ما تقتضيه واذا قدر الابتدا لم يوفر عليها ما تقتضيه لا لفظا ولا تقديرا وكان ذلك اولى
ونقل عن الجرمي انه مبتدا ونقل عن سيبويه جواز الامرين ومذهب سيبويه في ازيد خرج جواز الامرين وهو الصحيح عندي في اذا
الشرطية جواز الامرين ايضا وكذلك لو انتم تملكون والمختار انه فاعل في الجميع ومن ذلك قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك فانه قد دلت القرينة على خصوصية الفعل ووقع معه ما لا يصح ذكر الفعل معه وهو الفعل المفسر لانه لو ذكر
لادى الى الجمع بين المفسر والمفسر فصير الثاني مفسرا والاول مفسرا غير معتبر وصحح بعضهم كونه مبتدا وكذلك قوله تعالى
ولو انهم صبروا وهو كل موضع وقعت ان المفتوحة فيه بعد لو وانما وجب حذفه لقيام القرينة الدالة عليه وهو ما في
ان من معنى الثبوت ومعه ما هو في المعنى مفسر وكان مثل استجارك في قوله وان احد ولذلك لو قيل ولو صبرهم لم يجز
ولو قيل ولو انهم صبروا لكان جائزا فهذا انما يدل على تقديمه فيه الى الفاعل وقد راعت العرب في جواز هذا ههنا
ان يكون فعلا ان امكن محافظة على صورة الفعل من حيث اللفظ فيقولون لو ان زيدا قام لقمت فاذا لم يكن اعتبروه لانه
راجع الى امر لفظي واعتبار المعنى اجدر فيقولون لو ان زيدا اخوك لاكرمتك ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
وسياتي حكمها في ذلك في فصل الحرف ومنه قولهم لو ذات سوار لطمتني اي لو لطمتني ذات سوار لطمتني ويحتمل ان يكون

لو للتمني وان تكون شرطية ولم يخرجه ذلك عن التمثيل واذا قدرت شرطية قدر جوابها محذوفا واذا قدرت للتمني
لم يحتج الى تقدير وهو مثل للكريم يجني عليه لئيم كان اصله ان رجلا مر بغلام يشتم امه فقال ذلك على معنى لو كنت بمحله فيكون
شرطية او على معنى التمني فيكون للتمني قال ومنه المثل الا حظية فلا الية ويروى هذا المثل منصوبا ومرفوعا فاذا نصب
ليس من هذا الباب وانما يكون من باب حذف كان المحذوف عاملة على ما سياتي واذا رفع كان من هذا الباب ويحتج فيه
لان القرينة في الاصل دلت على المراد وقد اشتملت على امر لا يجوز مجامعة الفعل معه وهو كونه مثلا وتقديره ان لا تكن لك
حظية ويجوز ان يقدر كان تامة وناقصة اذ لا يخل ذلك بالمعنى ويقال ان اصل ذلك رجلا كان لا تحظى عنده امراة
فلما تزوج هذه لم يال جهدا في ان تحظى عنده فطلقها ولم تحظ فقالت الا حظية فلا الية اي ان لم تكن لك حظية فما آلو
جهدا في قصد الحظوة او ان لم اكن لك حظية واذا نصبت فالتقدير ان لم اكن حظية فلا اكون الية ومثلا في المداراة والتجنب
لادراك الغرض فلا يتقيد به قوله فلا الية ان نصب فظاهر وتكون نصبه كنصب حظية فلا اكون الية واذا رفع جاز ان يكون
خبر مبتدا محذوف تقديره فانا غير الية الا انه وضع لا موضع غير من غير تكرير وذلك قليل وشاع لكونه مثلا وانما جاء
ذلك فيهما مع التكرار ويجوز ان يكون لا بمعنى ليس وخبره محذوف اي لا الية حاصلة ومن اصناف المبتدا والخبر هما الاسمان
المجردان قال الشيخ حد المبتدا والخبر واحد بعد ذكر ما بخصوصية اسميهما ومثل ذلك غير مستقيم اذ لا يستقيم
انهما مختلفان بحقيقة واحدة فكما يمتنع ان يقال الانسان والفرس جسم متحرك ويقصد به الحد لهما فكذلك هذا فان زعم انه
حد باعتبار ما اشتملا عليه من الامر العام وهو كون كل واحد منهما مجردا من العامل لم يستقم الا على تقدير ان يذكر اسميهما
من تلك الجهة العامة مثال ذلك ان يقول الحيوان جسم متحرك فيدخل فيه الفرس والانسان فاما اطلاق الاخص باعتبار مجرد
الاعم خطا كاطلاق الانسان على الفرس باعتبار كونه حيوانا لانها دلالة تعميم وهي غير مستعملة ويمكن ان يقال ههنا المرفوعان
للابتداء هما الاسمان المجردان للاسناد وانما ارتكب ذلك لعلمه بما يرد عليه لو افرد وذلك لانه لو افرد المبتدا او
علم النحويين مميزون بكونه مسندا اليه لورد عليه اقائم الزيدان فانه اسم ليس مسندا اليه ومع ذلك مبتدا عندهم
فيخرج عن الحد ما هو منه فلا ينعكس وكذلك اذا حد الخبر بكونه مسندا ورد عليه اقائم الزيدان لانه مسند وليس بخبر
فلا يطرد فلما لم يمكنه افرادهما لذلك ولم ير الخروج عن اصطلاحهم جمعهما بحد واحد لئلا يرد عليه ذلك فيه فكانه لم يمكنه ان يحد
بكونه مسندا اليه ويرد فيه القسم الآخر وهو الصفة التي بعد حرف النفي وحرف الاستفهام رافعة لظاهر لما التزم
التنويع في الحد والتحقيق ان المعنى الذي كان به المبتدا مبتدا معنى واحد وهو كونه اسما مجردا عن العوامل لصدر الكلام
في الاصل فهذا هو المعنى الذي سمي باعتباره مبتدا وانما عدل النحويون عن تعريفه لما يؤدي اليه من الدور في حق المبتدا
لانه لا يعرف انه صدر الكلام في الاصل حتى يعرف كونه مبتدا فاذا لم يعرف كونه مبتدا الا بذلك كان دورا

فقد لو اعنه لعلة فائدته الى كونه مسندا اليه وان لزم منه ترك قسم لما فيه من الغائية للمتعلم لان ذلك القسم في حكم العدم
لقلته وندوره وخبر المبتدا وان كان يكون فعلا وجارا ومجرورا وجملة اسمية راجع الى كونه اسما في التقدير ولذلك اغتفروا
قولهم فيه انه اسم لانه في المعنى مفرد محكوم به على المسند اليه والمسند اما ان يكون فعلا واما ان يكون اسما واما ان يكون حرفا لا جائز
ان يكون حرفا لما تقدم من انه لا يكون احد جزئي الجملة ولا ان يكون فعلا لما تقدم من ان الفعل انما يسند الى ما بعده فوجب
ان يكون اسما وانما جاز وقوع غيره في الصورة لانه متاول به لان الفعل الذي وقع خبرا متاول بالاسم قال والمراد بالتجريد
اخلاؤهما عن العوامل التي كان وان وحسبت واخواتها قال الشيخ ذكر اجناس العوامل اللفظية الداخلة على المبتدا والخبر ثم
بين ان دخولها عليهما مما اخرجهما عن ذلك لكونهما يرجعان معمولين لها وقال المصنف وان كان اكثرها انما يتلعب باحدهما
اما على الارادة اي الرفع الحاصل بعد دخولها غير الرفع الذي كان فيهما واما على ارادة التفصيل بعد الاجمال اي بعضها يتلعب
بالاول وبعضها بالثاني وبعضها بهما وذلك جائز يقول الزيدان ضربا العمرين ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما ضرب الاثنين
جميعا بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون كل واحد منهما ضرب واحدا وعليه قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
وقالت اليهود والنصارى نحن ابناء الله واحباؤه قال وانما اشترط في التجريد ان يكون من اجل الاسناد لانه المعنى الذي
حصل به التركيب المقتضي للاعراب اذ لولا ذلك لكان على ما ذكر حكمهما حكم الاصوات التي لا اعراب فيها وشبههما
بالاصوات في كونهما غير معربة لانتفاء مقتضي الاعراب ثم ذكر في الاصوات في البناء ما يقتضي ان بناءها كان لمانع كغيرها
من المبنيات فجاء من ذلك تناقض ظاهر وهو ان يكون نفي الاعراب لانتفاء السبب ولوجود المانع وانتفاء السبب ينافي وجود المانع
ويجوز ان يكون اراد بالاصوات التي ينطق بها من غير تركيب مثل الف با واشباههما من المفردات التي لا يقصد فيها تركيب ليندفع
الاعتراض ثم ذكر العامل فقال وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما وقد تقدم ان العامل هو الذي يتحقق به مقتضي الاعراب
وللنحويين في تعيينه ههنا مذاهب فذهب البصريون المتاخرون الى ان ما ذكره وهو كونهما مجردين للاسناد وذهب المتقدمون
منهم الى كون المبتدا مجردا عن العوامل للاسناد رافعا له وهو والمبتدا جميعا رافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدا
عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدا فوجه الاول انه معنى اقتضى الامرين جميعا اقتضاء واحدا في تحقيق ما به ثبت الاعراب فوجب
ان يكون هو العامل فيهما كما في ظننت ولا بد من اخذ التجريد باتفاق لانه لولا التجريد لانتفى ذلك المعنى الذي يكون عنه الاعراب
منه فوجب اعتباره ووجه الثاني انه عدمي فوجب ان لا يصار اليه الا بامر ضروري ولا ضرورة تلجئ باعتبار الخبر
فوجب ان يكون المبتدا معه جزءا في العمل وهذا ليس بشيء في التحقيق فانه وان كان عدميا ففيه اعتبار الوجود وهو الاسناد
فلم يكن عدما صرفا فهو معه وجود فصارت الزيادة التي اعتبروها لاجل الوجود لا معنى لها ثم ولو قدر عدميا فليس هو ههنا
موجبا ولا سببا في التحقيق وانما هو كالعلامة للشيء وقد يكون العلامة عدما كتخصيص الخبر بزيادة مع استواء الاسناد اليهما

تحكم محض فلو صح اخذ المبتدا عاملا في الخبر لصح ان يكون الخبر عاملا في المبتدا ووجه قول الكوفيين ان كل واحد منهما
لا يكون مسندا او مسندا اليه الا باعتبار الاخر فوجب ان يكون احدهما عاملا في الاخر ولا يتحقق ذلك المعنى الا به وهذا
ليس بمستقيم فان المعنى الذي اقتضى ان يكون احدهما مسندا هو المعنى الذي اقتضى ان يكون الاخر خبرا فصار المقتضى
للاعراب فيهما واحدا فوجب ان يكون هو العامل فيهما اصله ظننت زيدا قائما فانا متفقون على ان العامل في المعمولين
ظننت لما كان المعنى لهما جميعا الاقتضاء الذي به يقوم المعنى المقتضي للاعراب وهذا كذلك وايضا فان هذه العوامل
كالعلامات واذا جعل لكل واحد منهما علامة على رفع الاخر ادى الى ان تكون العلامة متاخرة عن المعلم عليه وهذا خلاف
القياس العقلي فان قيل فقد عمل ايا في تدعو وتدعو في ايا في نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا اجيب بان اسما الشروط انما عملت من جهة
تضمنها معنى ان وكانت معمولة من جهة معنى الاسمية فاختلف الجهتان وايضا فانا قاطعون بوجود ما ذكروه في مثل كان زيد قائما
وكان زيد قائم فيجب ان يكونا مرفوعين على ما كانا عليه لوجود الرافع لكل واحد منهما ولا يستقيم اخذ التجريد لهم في ذلك
لان مذهبهم ان قائم مرفوع على ما كان مرفوعا به قبل دخول كان ولا عمل لكان فيه ولو اخذوا التجريد قيدا مع ما ذكروه
لا ستقام لهم هذا الاعتراض والذي حملهم على ان لا ياخذوه كونهم توهموا انه عدم محض فتركوه لذلك فلزمهم ما ذكرناه ثم
شرع يشبههما بالفاعل على ما تقدم من ان المرفوعات كلها مشبهة بالفاعل فشبه المبتدا من حيث كونه مسندا اليه
وشبه الخبر من حيث كونه جزءا ثانيا من الجملة وقد شبههما بافتقار كل واحد منهما الى جزء ينضم اليه كافتقار الفاعل الى جزء
ينضم اليه وكل ذلك قريب قوله والمبتدا اصله ان يكون معرفة وهو القياس قال الشيخ لانه محكوم عليه والحكم على الشيء
لا يكون الا بعد معرفته وقوله وقد يكون نكرة يعني وكلم مقربة من المعرفة وتقريبها من المعرفة لوجوه منها ان تكون موصوفة لانها
اذا اتصفت تخصصت وقربت من المعرفة ومثل بقوله ولعبد مؤمن والمراد كل عبد مؤمن ومثل ذلك ان الصفة فيه
مصححة للابتداء مثلها في قولك في الدار رجل عالم والذي يصحح ذلك صحة قولك رجل خير من امراه وقولهم تمرة خير من جرادة
وذلك جار في كل نكرة لم يقصد بها واحد مخصوص وكان فيها معنى العموم وذلك مصحح مستقل واما غير موصوفة كالنكرة
الداخلة عليها همزة الاستفهام وام المتصلة فانها اذا دخلت عليها دلت على ان المتكلم عالم باثبات الحكم لاحدهما الا انه
لا يعلمه بعينه وهو يسال عن التعيين فاذا كان الحكم معلوما صار الخبر في المعنى كوصف فكانت في المعنى كنكرة موصوفة
واما نكرة في سياق النفي كقولهم ما احد خير منك فان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كانت للجميع فكانت في المعنى
كالمعرفة واما ان تكون في كلام مقدر بالفاعل كقولهم شر اهر ذا ناب فان معناه ما اهر ذا ناب الا شر واذا كانت في
معنى الفاعل صح الابتداء بها لان الفاعل محكوم عليه قبل ذكره فكانه موصوف فالوجه الذي صح الاخبار به عن الفاعل
هو المصحح للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل ومنه شر يجيئك الى مخة عرقوب يضرب مثلا في شدة الضرورة المحوجة

بليغة

الى بالملتحى ومنه امارة تشل احفاقه اي حاجة جات بك الا عناية بنا وذلك جار في كل نكرة اخبر عنها بجملة فعلية
على ما ذكر من المعنى وقد قيل ان المصحح كونه موصوفا في المعنى اي شر عظيم وامارة وقيل لما فيه من معنى التعجب وقال بعض
وقد ابتدؤوا بالنكرة على غير هذا وذلك قولهم امت في حجر لا فيك اي على غير باب شر اهر ذا ناب وسلام عليكم
لانه ليس على معنى شر ولا بمعنى الدعاء وانما مدحه بانه لا عوج فيه قال وهو ساذ واما نكرة قد تقدم عليها خبرها وهو ظرف
او جار ومجرور وقد كثر في كلام الناس في مثله فقالت البصريون لا يجيزون رجل في الدار واتفقوا على تجويز في الدار رجل فاما
الكوفيون فقالوا انها فاعل مثل في الدار رجل واتفقوا على تجويز في الدار زيد عندهم ايضا بالفعل المقدر ورده البصريون
لجواز ان في الدار زيدا وجواز في داره زيد لان الضمير يوجب ان يكون التقدير زيد في داره وذلك يمنع كونه فاعلا
وقال البصريون هو مبتدا ثم اختلفوا في تعليله فقال قوم انما جاز في الدار رجل لانه تعين للخبرية ولم يجز رجل
في الدار لاحتمال ان يكون صفة فينتظر السامع الخبر ولا يلزم من جواز في الدار رجل مع نفي الاحتمال جواز رجل في الدار مع
بقاء الاحتمال وهذا غير مستقيم لان مثل هذا الاحتمال لا يمنع بدليل قولهم زيد القائم فانه خبر له باتفاق مع انه يجوز ان
يكون صفة وبجواز ان يكون خبرا فينتظر السامع الخبر فلم يكن هذا الاحتمال بمانع الثاني وهو ان الغرض ان يصير قرب النكرة من المعرفة
في الموضع الذي وقعت فيه النكرة مبتداة وهذا الفرق لم يحصل للنكرة بقربها من المعرفة وقال قوم انما جاز
في الدار رجل لان الخبر في معنى الصفة لا يحكمنا عليه قبل ذكره فلما ثبت الابتداء صار كانه موصوف الا ترى ان
الفاعل لما كان الحكم عليه مقدما جاء معرفة وجاء نكرة ويرد عليه جواز قائم رجل على انه خبر مقدم ويجاب انما يكثر
نصرفهم في الظروف واما بقوة معنى الفاعل فيه حتى قال كثير ان الفعل مقدر مراد قوله والخبر على نوعين مفرد
وجملة فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن له قال الشيخ الخبر الذي يتضمن الضمير كل اسم من اسماء الفاعلين والمفعولين
والصفات كلها وانما احتاج الى الضمير لانها تعمل عمل افعالها وان كانت في الحقيقة للمبتدا استترت الى الضمير وان
كانت لغيره فلا بد من تعلق ذلك الضمير الغير بضميره ولا كنت مخبرا بالاجنبي عن الاول واما غيرها فلا عمل لها فلم يحتج الى
ضمير وزعم الكوفيون ان كل خبر لمبتدا فيه ضمير وان كان غير المشتق بالمشتق وهو تعسف غير محتاج اليه قوله
والجملة على اربعة اضرب وانما هي على ضربين كما تقدم في اول الكتاب ولكنه قسم الفعلية فالمجردة عن الشرط والجزاء
سماها فعلية والمتضمنة للشرط سماها شرطية والمتضمنة للظرف سماها ظرفية والاكثر على ان المتعلق المحذوف
عن الظرف فعل كما اختاره وتقديره استقر فيها لان اصل التعلق للافعال فاذا وجب التقدير فالاصل اقرب واستدل
بانه يقع صلة فوجب تقديره مستقر لانه خبر مبتدا والاصل فيه ان يكون مفردا فكان اولى والذي يضعفه الاتفاق
على صحة دخول الفا في مثل كل رجل في الدار فله درهم والوصف في مثل كل رجل عالم في الدار فله درهم ثم الاكثر على ان

عظيمة ح

وعمل لانه بمعنى المعنى
وعمل لانه مصدر ده

قال المصنف محكى معناه
جعل الله اعوجاجا وجحر
لا فيك بضرب في الدعاء
الخير ح

يكن ح

واما يكون الظرف بمعنى
الفعل لتجربه ح

الفعل ليكون جملة واجيب
بانه بمعنى الفعل لان الاصل
لا يكون الا جملة في غيرها
وزعم قوم ان المتعلق اسم
تقديره ح

فاما زيد في الدار

الظرف تضمن الضمير ومعنى الاستقرار لما صار الفعل نسيا منسيا لا يذكر واستدل ابو علي على ذلك بامتناع
وشبهه بقوله كلمته فاه الى فيّ وبينته بابا بابا في ان الاصل جاعلا ومفصّلا ولكنه مرفوض بتضمنه فاه وبابا بابا حتى
صار الضمير فيه واستدل ايضا بقول كثير ● فان يك جثماني بارض سواكم ● فان فؤادي عندك الدهر اجمع ● اذا قلت
هذا حين اسلو ذكرتها فظلّ لها نفسي تشوق فتنزع ● وتقديره ان لو كان الفعل مقدرا لكان الضمير مجرورا معه فيكون اجمع
موكدا لغير مذكور واستدل بانه كان يجب ان يرتفع زيد في الدار زيد بالفاعلية لا بالابتدا واتفقوا على انه لا يخبر
بظرف الزمان عن الجثث لوضوحه فلا فائدة فيه بخلاف ظرف المكان وبخلاف المعاني وقولهم الليلة الهلال متاول على
حدوث الهلال ولذلك قوله اكل عام نعم تحوونه واما مثل قولهم اليوم يوم فوجهه اليوم حصول الحين المنسوب الكل
لانه قد يطلق اليوم بمعنى الحين في مثل اتيتك يوم فلان امير ونحوه ما اجاز الكوفيون من قولهم اليوم عشرون يوما اي حصول
عشرين يوما واما ما اجاز بعض البصريين من قولهم اليوم الجمعة واليوم السبت بتاويل على الاجماع والسكون من
معنى الجمعة والسبت فضعيف باباه المعنى واجازة بقية الايام اضعف ثم قال ولا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من
عود اليه وانما كان كذلك ليحصل ربط بين المخبر والمخبر عنه والا كان اجنبيا وقد يكون الضمير معلوما لكثرة ذلك النوع من
الكلام فيستغنى عن التصريح به كما مثل قوله ويجوز تقديم الخبر على المبتدا كقولك تميمي انا ومشنوء من يشنوك وشبهه
قال الشيخ انما حسن تقديم الخبر على المبتدا لان المتكلم اذا قال زيد قائم فقبل قوله قائم تعلق بنفس السامع احتمالات
شتى من انه قائم او قاعد الى ما لا يحصى كثرة فاذا قدّم الخبر رفع هذا الاشكال وقول الكوفيين لا يجوز تقديم الخبر في غير
ما اوجبه استفهام ونحوه مردود بقولهم تميمي انا ومشنوء من يشنوك وسواء محياهم ومماتهم ومثل بقوله سواء
عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم في تقديم الخبر وقال المعنى سواء عليهم الانذار وعدمه وانما نهض ما ذكره مثالا لما ذكره اذا
جعل سواء خبرا مبتدا مقدما فاذا جعل سواء خبر ان واانذرتهم ام لم تنذرهم فاعل له خارج عن هذا الباب وهو قول كثير
من الناس ولكن الذي ذكره هو قول الاكثر وهو الصحيح لان سواء ليس بصفة في اصل الوضع فاجراؤه على باب الاسمية اولى
من اجرائه على باب الوصفية ولو كان صفة في الاصل لكان تقديره فاعلا احسن الا ترى ان قولك مررت برجل قائم ابوه حسن
وقولك مررت برجل سواء ابوه وابوه احسن من قولك مررت برجل سواء هو وابوه ولذلك ههنا اذا جعلته غير فاعل
فيكون سواء خبرا مقدما كان اولى من جعله فاعلا فيكون سواء خبر ان واما قوله اانذرتهم ام لم تنذرهم فهو فعل
مقدر بالمصدر واصله كما مثّل وانما عدل به عن اصله تقوية لمعناه في غرض التسوية فان همزة الاستفهام وام
يقترن استواؤهما وقع بعدهما فلما قصد الى تقدير معنى الاستواء استعمل ذلك اللفظ مجردا عن معنى الاستفهام منقولا
للاستواء خاصة وهم ينقلون الكلام وان كان في الاصل لمعنى الى معنى اخر لاجل غرض ذلك المعنى الا ترى انهم يقولون اما

انا فافعل كذا ايها الرجل ولا يعنون الندا وانما يقصدون الاختصاص لما في الندا من معنى الاختصاص وتمثيله بذلك مع
تميمي انا يشعر بانه عنده من قبيل الجائز لانه قطعه عن قوله وقد التزم حيث ذكر قبله والظاهر انه مما التزم فيه التقديم لانه لم
يسمع خلافه مع كثرته وسره ما فهم من المبالغة في معنى الاستواء حتى فعلوا ما ذكرناه من التغيير فناسب تقديمه تنبيها
على المبالغة وعلى التغيير وقول اي على سواء مبتدا لان الجملة لا تكون مبتدا مردود بان المعنى سواء عليهم الانذار وعدمه
وبانه كان يلزم عود الضمير اليه ولا ضمير يعود عليه في هذا الباب كله وقد تقدم الكلام على تقديم الخبر على المبتدا اذا
كان ظرفا او جارا ومجرورا واما قوله سلام عليك وويل له فاورده اعتراضا على قوله وقد التزم تقديمه فيما وقع المبتدا
نكرة والخبر ظرفا فهذا نكرة والخبر ظرف ولم يلزم تقديمه فقال هذا المصحح للابتدا به غير التقديم كان المصحح في قولك
رجل عالم في الدار غير التقديم ثم بين المصحح فيه لكونه لم يتقدم ذكره وان كان من باب ما تقدم وبين ان المصحح كونه في المعنى بمنزلة
المصدر المنصوب واذا كان في المعنى بمنزلة المصدر المنصوب كان معلوما نسبته الى فاعل فعله فيتخصص لان معنى سلاما
سلمت سلاما عليك فالسلام المذكور فاعل الفعل المقدر وهو في الرفع على ذلك المعنى فهو متخصص في المعنى اذ تقديره سلامي
او سلام مني فقد صار مقربا من المعرفة لذلك ثم قال وفي قولهم اين زيد وكيف زيد ومتى القتال عطفه على قوله فيما
وقع في قوله وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدا نكرة والخبر ظرفا فهذا مما التزم فيه تقديم الخبر على المبتدا وكان
يكون الا مقدما ولا يكون الا خبرا وانما كانت مقدمة لانه قسم من اقسام الكلام وكل باب من ابواب الكلام فالقياس
ان يتقدم اوله ما يدل عليه كحروف الشرط والاستفهام والنفي والتمني والترجي والتنبيه والندا وانما كان كذلك
لانهم قصدوا تبيين القسم المقصود بالتعبير عنه ليعلم السامع من اول الامر ليتفرغ فهمه لما عداه لانه لو كان موخرا
لجوز السامع عند سماعه اول كلامه ان يكون ذلك من كل واحد من اقسام الكلام فيبقى في حيرة واشتغال خاطر
وانما كانت خبرا لانك اما ان تجعل اين مسندا او لا باطل ان لا يكون هي والاسنا لها مسندا لان المبتدا والخبر شي واحد
والمبتدا لا يكون الا مرفوعا ومحال ان تكون الابنية هي زيد وزيد هو الابنية واذا ثبت ذلك فلا يجوز ان تكون الا خبرا واذا
كانت خبرا كان ظرفا متعلقا بمحذوف وذلك المحذوف هو في المعنى ذلك المبتدا المذكور قال ويجوز حذف احدهما
قال الشيخ الحذف على قسمين واجب وجائز فالجائز ان يقوم قرينة لفظية او حالية على المحذوف فمن حذف المبتدا
اذا قامت عليه القرينة قول المستهل الهلال والله وذلك عند تراءي الناس الهلال وشبهه والحذف الذي يكون واجبا
ان يقع مع ما تقدم لفظ موضع الخبر يسد مسده فحينئذ يكون الحذف واجبا وسياتي امثلة تدل على ذلك ثم قال
ومن حذف الخبر قولهم خرجت فاذا السبع اذا ههنا للمفاجاة وهي تدل على الوجود فلا تخلو اما ان تريد وجودا مطلقا
او تريد ذلك فان اردت ذلك الوجود المطلق جاز حذف الخبر وان لم ترد الوجود ولكن اردت قياما او قعودا او ما اشبهه

ذلك فلا بد من ذكره اذ ليس فيه ما يدل عليه كما اذا قلت زيد في الدار فاما ان تريد الوجود وامرا آخر كما تقدم
فان اردت الوجود فلا تأتي به وان اردت غيره فلا بد منه اذ ليس فيه ما يدل عليه وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين يعني
من حذف المبتدا او حذف الخبر قال الشيخ الا ان حذف المبتدا اولى من اوجه احدها ان حذف المبتدا اكثر
وحمل الشيء على الاكثر اولى من حمله على الاقل الآخر ان الكلام سيق للمدح لحصول الصبر فجعل المبتدا محذوفا يحصل هذا
المعنى وجعل الخبر محذوفا لا يحصل به لانه مخبر بان الصبر الجميل اجمل بمن قام به ولذلك يقول المتكلم الصبر الجميل اجمل
ولم يرزق منه شيئا الثالث ان المصادر المنصوبة اذا ارتفعت ينبغي ان تكون على معناها وهي منصوبة وهي في النصب اذا
قلت صبرت صبرا جميلا فانت في حال النصب مخبر بالصبر واذا جعلت المبتدا محذوفا في حال الرفع كنت مخبرا بالصبر فهو
موافق للمنصوب فكان اولى والآخر هو ان المبتدا اذا كان محذوفا كانت قرينة حاله وهي قيام الصبر به دليلا على المبتدا
المحذوف فيحسن حذفه وان كان الخبر هو المحذوف فليس ثم قرينة لفظية ولا حالية تدل على خصوص الخبر المحذوف
كان ما ذكرته من حذف المبتدا اولى ثم قال وقد التزم حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسده وقد تقدم
ضابط ذلك وقد قيل في المرفوع بعد لولا انه فاعل فعل مقدر اي لولا حصل او وجد وليس ببعيد ولا مستند لهم
بانه لو كان مبتدا لكانت ان مكسورة لانه نص لهم او وقوعها موقع الاسم المجرد لما كان الخبر ملتزما حذفه ويستدل
عليهم بانه لو كان فاعلا لانتقض لمجيئها عندهم حينئذ واقعة موقع الفاعل لا لانها دخلت على الفاعل ثم قال
ومما التزم فيه حذف الخبر لسد غيره مسده قولهم اقائم الزيدان قال الشيخ ليس هذا من باب المبتدا المحذوف على الحقيقة كما تقدم
الكلام عليه في اول المبتدا وانما سماه مبتدا لما تقدم من ان المسند في التحقيق الاسم المجرد الذي له صدر الكلام ولا يحتاج
في التحقيق الى خبر لانه في المعنى ايقوم الزيدان فقائم مخبر به كالاخبار بالفعل والزيدان فاعل مثله في ايقوم الزيدان وانما
ذكر الحذف على سبيل المسامحة تقريبا على المبتدئين والتحقيق فيما ذكرناه ومما اجاز زيد يجوز ان يرتفع على المبتدا فيكون
زيد فاعلا لا ضمير فيه وان يكون خبر مبتدا مقدما وفيه ضمير لزيد فاما نحو اكرم مثل زيد فلا يكون مبتدا او زيد
فاعل لانه لا يرفع الظاهر ولكن خبرا مقدما على زيد او مبتدا خبره زيد يقول على الوجهين اكرم مثل الزيدان ايضا لصحة
الاخبار باكرم مثل عن المثنى والجمع وغيرهما واما من جوز مررت برجل خير منه ابوه بالخفض في خير فيجوز ان يكون
اكرم مثل من باب اقائم الزيدان واختلف في مثل ان قائما الزيدان فاجازه ابو الحسن اما منع قائم الزيدان فلا وجه لجوازه
لانه فرعه واما من اجازه فيحتمل الجواز لكونه مبتدا ويحتمل المنع لانه في المعنى الخبر عن الزيدين ومن حذف الخبر لزوما
قولهم لعمرك لافعلن ونحوه وتقديره قسمي او يميني لسد الجواب مسده كما ذكرنا في لولا قوله ضربي زيدا قائما
قال الشيخ ضابط هذا الباب ان يتقدم مصدر او ما هو في معنى المصدر منسوبا الى فاعله او مفعوله وبعده

حال منهما او من احدهما على معنى يستغنى فيه بالحال عن الخبر والنحويون فيه ثلاثة مذاهب احدها وهو مذهب اكثر المحققين
من اهل البصرة ان التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف متعلق الظرف على القياس المعروف وهو ان الظرف اذا وقع
صلة للموصول او صفة لموصوف او حالا لذي حال او خبرا للمخبر عنه تعلق بمحذوف اذا كان متعلقه عاما وهو مطلق الوجود
ثم لما كان في الحال شبه بالظروف حذف لدلالة الحال عليه فبقي ضربي زيدا قائما والمذهب الثاني وهو مذهب الكوفيين
التقدير ضربي زيدا قائما حاصل فعلى هذا يكون الحال عندهم من تتمة المبتدا وعلى القول الاول يكون الحال من تتمة الخبر
المقدر والمذهب الثالث وهو مذهب بعض المتأخرين واختاره الاعلم ان التقدير عنده ضربت زيدا قائما فضربي هاهنا وان
كان مصدرا قام مقام الفعل فاستغنيت لجملته به وبفاعله كما استغنيت في اقائم الزيدان والمذهب الصحيح هو الاول وبيانه
ان المعنى في قولك ضربي زيدا قائما ما ضربت زيدا الا قائما وكذلك اذا قلت اكثر شربي السويق ملتوتا كان معناه ما اكثر
الشرب الا ملتوتا وهذا المعنى لا يستقيم كذلك الا على تقدير البصريين وبيانه ان التي لها المبتدا اضيف فاذا اضيف
عم بالنسبة الى ما اضيف اليه كاسماء الاجناس التي لا واحد لها وجموع الاجناس التي لها واحد اذا اضيف ايضا عمت
الا ترى انك اذا قلت ماء البحر حكمه كذا عم جميع مياه البحار وكذا اذا قلت علم زيد حكمه كذا عم جميع علوم زيد وقد وقع المصدر
ها هنا عاما غير مقيد بالحال اذ الحال من تمام الخبر ثم اخبر عنه بحصوله في حال القيام فوجب ان يكون هذا الخبر للعموم لما تقرر
من عمومه لان الخبر عن جميع المخبر فلو قدرت بعض ضرب زيد ليس في حال القيام لم يكن مخبرا عن جميعه واذا تقرر ذلك كان
معناه ما ضربي زيدا الا في حال القيام وعلى مذهب الكوفيين يكون الحال من تتمة المبتدا فيكون المخبر عنه مقيدا بالقيام
فيتخصص ويكون المعنى الاخبار عن الضرب في حال القيام انه حاصل ولو قدرت ضربا في غير حال القيام لم يكن منافيا
اذ لم تخبر الا عن ضرب في حال القيام بالحصول واخبارك عن شيء عام او خاص بالحصول لا يمنع اخبارك عن غيره باثبات الحصول
او نفيه وايضا فانه اذا قال القائل اكثر شربي السويق ملتوتا وجعلنا ملتوتا من تتمة الشرب صار المعنى الاخبار عن اكثر
شرب السويق الملتوت انه حاصل فيجوز على هذا ان يكون اكثر شرب السويق غير ملتوت اذ لم تخبر الا عن اكثر شرب سويق
ملتوت بالحصول واكثر شرب سويق ملتوت اذا كان حاصلا لا يمنع شرب سويق غير ملتوت اضعافه ويوضحه انا لو
قدرنا انه شرب سويقا ملتوتا عشر مرات وسويقا غير ملتوت الف مرة فانا اذا ان نخبر عن تسع من الاول بالحصول لقال
اكثر شربي السويق ملتوتا فيتبين بذلك ما ذكرناه وعلى المذهب الاول الاخبار عن اكثر الشرب غير مقيد بالتلت مخبرا عنه
بحصوله ملتوتا فان قدرت اكثرية اخرى غير ملتوت لكان منافيا وعليه المعنى وايضا فانه يخرج من هذا الباب
لان الاتفاق على ان الحال المتعلقة بالمصدر المبتدا لا تمنع من ذكر الخبر اذ لا خلاف في جواز ضربي زيدا قائما خير من ضربي عمرو
ونحوه فلا يكون مما التزم فيه حذف الخبر وكذلك ضربي زيدا قائما يوم الجمعة فان قلت فهذا انما يصح على كل تقدير قلت انما يصح

عندنا اذا كان يوم الجمعة متعلقا بقائم لما ان يكون خبرا وفساد المذهب الثالث من وجهين من حيث اللفظ ومن
حيث المعنى اما اللفظ فلانه لو كان المبتدأ قائما مقام الفعل لاستقل بفاعله كما استقل اسم الفاعل بفاعله في قولك
أقائم الزيدان اذ لو قلت ضربي او ضربي زيدا لم يكن كلاما واما من حيث المعنى فان الاخبار يقع بضرب عمرو زيدا في حال القيام
ولا يمنع هذا المعنى ان يكون ثم ضرب في غير حال القيام الا ترى انك اذا قلت ضربي زيدا قائما لم يمنع ان يكون ضرب قاعدا
وهو غير ما ذكرناه في بطلان مذهب اهل الكوفة وقد ذكر بعض النحويين في بعض هذه المسائل وجها رابعا وهو اخطب
ما يكون الامير قائما وشبهها فزعم انه ما جوز ان يكون ظرفه فيكون اخطب زمان ما يضربون لان افعل لا يضاف الا الى ما هو
بعض له ويكون الخبر اذا نفس اذا المقدرة من غير متعلق لانها هي المخبر بها كما لو قلت اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة
بالرفع في يوم الجمعة ولو قيل هذا المذهب في جميع المسائل لاستقام على تقدير حذف مضاف وتقديره زمان ضربي زيدا
قائما فلا احتاج الى الحاصل على هذا وانما خصوه بما فيه ما لوقوع ما المصدرية ظرفا ولم يجوزوه في غير ما فيه ما لقلة وقوع
المصدر ظرفا فان قلت لعل خبر كان فالجواب من وجهين احدهما انه لو كان خبرا لجاز تعريفه وهو لا يجوز تعريفه الاخر
انه لو كان خبرا لكان لم يكن فيه دلالة على الظرف والحال فيه دلالة عليه وقد اجيز في قوله الحرب اول ما تكون
فتية تسعى بزينتها لكل جهول ● اربعة اوجه رفع اول وفتية ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه واشكلها
نصبهما والوجه ان يجعل تسعى الخبر واول ظرفا وفتية حالا من الضمير في تكون وقوله وكل رجل وضيعته اي وحرفته
فيه مذهبان احدهما ان الخبر محذوف فيكون الواو ههنا بمعنى مع فدل على المقارنة فيكون معناه مقرونان
والاخر انه ليس ثم خبر محذوف اصلا بل هذه الواو بمعنى مع فكانك اذا قلت مع لم يحتج الى الخبر فكذلك ههنا
فان قيل فلم لم تنصب فالجواب انما تنصب اذا كان قبلها فعل او معنى فعل ولا فعل ولا معناه فلا نصب وكان ينبغي
ان يمثل في حذف الخبر بما مثل لعمرك لافعلن ايضا وقالوا لولا انت لعلم وربك انه منه فان التقدير وربك مجاز لكانه جرى
مجرى المثل واستغنى بالعلم الاول ولما كان المعنى في المقدر المجازات فسره وقوله وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين
كقولك المنطلق ابنه الهنا ومحمد نبينا قال الشيخ يرد على هذا ان الاخبار لمحط الفوائد وذلك لا يحصل الا
بما يجهله المخاطب اما اذا كان يعرفه فالاخبار به لا فائدة فيه اذ هو حاصل عنده فالجواب ان الاخبار ههنا
لم يقع بالحكم الذي هو القيام وانما وقع بالذات وفائدته اخبار بما كان يجوز انه متعدد فبان انه واحد في الوجود
وهذا انما يكون اذا كان المخاطب يعرف شخصين في ذهنه او احدهما في ذهنه والاخر في الوجود فيجوز ان يكونا متعددين
فاذا اخبر المخبر باحدهما عن الاخر كان فائدته انهما في الوجود ذات واحد وهذا انما كان من غير اللفظ نحو قولك
زيد المنطلق وان كان لفظه لفظا واحدا فلا يستقيم فيه هذا التقدير وانما يستقيم حذف المضاف باعتبار حالتين

لعمرك شعري شعري وانا انا وتقديره شعري الان مثل شعري فيما تقدم اي المعروف المشهور بالصفات التامة
وبعد الله دري ما احشى صدري تنام عيني وفؤادي يسري مع العفاريت بارض قفر وكذلك الناس الناس
والناس كالذي تعرف قوله وقد يجيء للمبتدأ اخبار وصاعدا كقولك هذا حلو حامض قال الشيخ ان قيل كيف صح
الاخبار بامرين متضادين في حالة واحدة فالجواب انه لم يمحض من كل وجه او حلو من كل وجه وانما اراد ان فيه طرفا من
هذا وطرفا من هذا وهذا البسر مز وكذلك وقع في بعض النسخ وجمعها قولك مز فالاخبار المتعددة على قسمين
قسم لا يستقل المعنى فيه الا بالمجموع وقسم يستقل بكل واحد منها مثبتة على القسمين وما يورد على نحو حلو حامض من
انه ان كان في كل واحد منهما ضمير فهو فاسد يؤدي الى ان يكون كل واحد خبرا على حياله وان كان في احدهما فتحكم وان لم يكن
فاسد فالجواب بالقسم الاول ولا يلزم ان يكون كل خبرا على حياله لان المقصود جمع الطعمين والضمير على اصلها
والمعنى ان فيه حلاوة وفيه حموضة وكان القياس جمعهما بالعطف الا ان خبر المبتدأ من حيث هو عامل سائغ منع الاستقلال
وكان هذا اجدر وتضمنا باعتبار معنى ضمير اخر عائد على واستشهد بقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد
على ان المبتدأ له اخبار لانه هو ضمير فلا يكون موصوفا فتعين ما بعده ان يكون خبرا عنه وقد مثل بما هو متعين لما ذكر قوله
واذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره قال الشيخ اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط في هذه الصورة التي
ذكرها من حيث كانت دالة على معنى العموم لان الذي في قولك الذي ياتيني فله درهم للعموم لا للعهد وكذلك النكرة
في كل رجل ياتيني فله درهم وقوله اذا كان الصلة او الصفة فعلا او ظرفا لان الفعل يشعر بالسببية وكذلك الظرف
لانه يتعلق بالفعل على القول الصحيح ثم مثل بقوله الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وبقوله عز وعلا
وما بكم من نعمة فمن الله قال الشيخ فيهما اشكال من جهة ان الشرط ما شانه ان يكون الاول سببا للثاني كقولك ان اسلمت دخلت الجنة
فالاسلام سبب لدخول الجنة وههنا على العكس وهو ان الاول استقرار النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله فلا يستقيم ان
يكون الاول فيه سببا للثاني من جهة كونه فرعا عنه وتأويله ان الاية جيء بها اخبارا لقوم استقرت عندهم نعم جهلوا معطيها
وشكوا فيه فاستقرارها مشكوكة ومجهولة سبب للاخبار بكونها من الله تعالى فتحقق اذن ان الشرط والمشروط على بابه و
انه كما صح من حيث جواب الشرط لا يكون الا جملة ويكون معنى الشرط اما مضمونها واما الخطاب بها فمثال المضمون قوله تعالى
الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار الاية ومثال الخطاب بها قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس والمعنى بالمضمون معنى
نسبة الجملة كقوله تعالى فلهم اجرهم عند ربهم فثبوت الاجر لهم مضمون الجملة وهو مسبب عن الانفاق والمعنى بالخطاب بها ان يكون
نفس الاعلام بها هو المشروط الا ترى انك لو جعلت مضمون قوله فمن الله هو المشروط لكان المعنى ان استقرارها سبب لحصولها من الله
فيصير الشرط مسببا للمشروط ومن ثم وهم من قال ان الشرط قد يكون مسببا واذا جعلنا الخطاب بنفس الجملة هو المشروط

ولا مستقر ح

الجنس

تاويله انه حامض

فيه الامران ح

منه ح

لا مضمونها

بالجماع

ارتفع الاشكال قوله فان دخلت ليت او لعل لم تدخل الفا وفي دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب
فحجة صاحب الكتاب ان يقال انه حرف يمتنع دخوله على الشرط فلا يدخل على ما اشبه الشرط قياسا على ليت ولعل وبيان ان
الشرط لا يعمل فيه ما قبله لانه قسم من اقسام الكلام وقد تقدم ان ان لا يليها الا معمولها فلو دخلت على الشرط فلا
تخلو اما ان تعمل او لا وكلاهما ممتنع ووجه امتناعه ظاهر وايضا فان كلا منهما له صدر الكلام فتنافيا وقال
الاخفش دخولها في خبر ان جائز والدليل عليه ورود ذلك في القران وكلام العرب فالوارد في القران قوله ان
الذين فتنوا المومنين الى قوله فلهم عذاب جهنم وما احتج به سيبويه ان لو اعتبره الواضع ولما لم يعتبره دل على انه ملغى
وليس لمذهب الاخفش رد وعلة الاصل على مذهب الاخفش غير ما ذكر سيبويه وهو ان ليت ولعل انشاآت وما يقع خبرا انما
غير محتمل للصدق والكذب فلا يجوز الجمع بين ضدين متنافيين من وجه واحد لانه يؤدي الى ان يكون ما وقع بعد الفا
محتملا غير محتمل والقائل ان يقول ان خبر ليت ولعل بعينه موخر المبتدا فانهما من دواخل المبتدا وخبر المبتدا ينبغي
ان يكون محتملا للصدق والكذب اذا كان جملة وكذلك خبر ليت ولعل يجب ان يحتملهما فبطلت هذه المقدمة من الدليل
المذكور في المتن والاولى ان يقرر الدليل على هذا الوجه وهو ان الفا اذا دخلت الخبر لزمها كون الجملة التي دخل الفا
على خبرها محتملة للصدق والكذب لان الجملة في المعنى شرطية والجملة الداخلة عليها ليت ولعل لا يحتملها لانها انشائية
فحصلت المنافاة بين دخول ليت والفا من هذا الوجه وعلة سيبويه في الاصل المقيس عليه انهما حرفان يقتضي كل واحد
منهما ان يكون له صدر الكلام فلا يجتمعان لانه يؤدي الى التناقض والجواب ان ذلك ليس في المشبه بالشرط فلا يلزم في
انه قد ثبت الفا واعتذر لسيبويه عن قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم باعتذارات ثلاثة
احدها قالوا ان الفا زايدة وهذا ليس بشي لان سيبويه لا يقول بزيادة الفا فكيف يحتجون له بشي لا يقول به والثاني انه ان
لم تدخل على الذي وبحر كلامنا في ان التي تدخل على الذي فليس ايضا بشي لان الصفة والموصوف كالشي الواحد فلا فرق بين
ان يدخل على الموصوف او على الصفة الثالث انهم قالوا ان الفا ليست بزايدة وانما هي عاطفة جملة على جملة ويكون خبر
ان قد تم بقوله الذي تفرون منه وهذا اقواها وهذا كله بحث المتاخرين والظاهر انه مبني على نقل الزمخشري وقد اوضحه
معللا لانه غير المفصل وهو بعيد من جهة الفقه والنقل اما النقل فقد استشهد سيبويه عليه في كتابه بعد قوله الذين يقولون
بقوله قل ان الموت واما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفات الاصحاب وقد يورد على مثل قل ان الموت ان الفرار
ليس سببا للموت فكيف اجيب به واجيب من وجهين احدهما ان المعنى ان الفرار المظنون سببا للنجاة سبب للاخبار بملاقاة
الموت معه كما ذكر في غيره والثاني انما يلزم على كل حال الحسن ان يبنى خبرا على ابعد الاحوال فيجي الثاني من طريق الاولى مثل
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وقول الشاعر ومن هاب اسباب المنية يلقها وان رام اسباب السماء بسلم

انما يصح

مع الشرط

واذا جاز ذلك في صريح الشرط فالمشبه به اولى وفي دخول نحو المكرم لي فاني اكرمه في هذا الباب نظر وكذلك كل رجل
مكرم فاني اكرمه ونحوه مما وصل باسم فاعل او مفعول او نحوهما قال صاحب الكتاب خبر ان واخواتها هو المرفوع في
قولك ان زيدا اخوك ولعل بشرا صاحبك قال الشيخ انما لم نجد خبر ان لانه اما ان يكون باعتبار المعنى او باعتبار اللفظ
فاما باعتبار المعنى فقد تقدم ما يرشد اليه وهو خبر المبتدا واما من حيث اللفظ فقد قال هو المرفوع والعامل
عند البصريين هو ان وذلك لانه شي اقتضى شيئين اقتضا واحدا فكان عاملا كالعلم والكوفيون يقولون هو مرتفع بما كان مرتفعا
به قبل دخول ان وحجتهم ان زيدا كان عاملا في اخوك لاقتضايه اياه وذلك الاقتضا باق وهذا فاسد لان الاقتضا في
اخوك باق وايضا في زيد فلو كان الاقتضا قبل دخول ان باقيا على حاله لوجب ان لا ينصب زيدا بان وقد انتصب فدل على انه ليس
باق قالوا ان ضعيفة عن معاني الافعال فلا تعمل في الخبر وبيان ضعفها في قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذا اهلك او اطيرا
نصب اهلك وقولهم ان بك زيد ماخوذ ومثل كان من قنيات لعشق كان في ديار بني الشمس ومثل ان بالله در قوم
يريد ونكل بالبيض والشقا شقا وقد اول اني اذا اهلك على معنى اني اقول والقول محذوف كثيرا او على حذف اذن والثاني على ضمير الشان
وانما قدم منصوبها على مرفوعها لاوجه لينبه احدها الفرق بينها وبين ما شبهت به وشبهها بالافعال ظاهر فلم يحتج الى ذكره
والثاني ان الفعل الذي شبهت به له عملان عمل اصلي وعمل فرعي والاصلي ان يتقدم مرفوعه على منصوبه والفرعي ان يتقدم
منصوبه على مرفوعه وهذه فرع فعملت عمل الفرع الثالث انه انما قدم لئلا يودي الى محذور وهو الاضمار في الحروف
لانك لو قلت ان زيدا قايما فقيل اجعل مكان زيد ضمير الكسب اما ان تاتي به متصلا او منفصلا وكلاهما فاسد فالذي
يؤدي اليه فاسد وبيانه انك لو اتيت به متصلا لم يخل اما ان يكون صورته ضمير الرفع او النصب فان كان ضمير الرفع فهو
فاسد لانه يؤدي الى الاستتار في الحروف وان اتيت به منصوبا لم يستقم لو صغل المنصوب موضع المرفوع وان كان
منفصلا لم يخل اما ان يكون منصوبا او مرفوعا فالمرفوع لا يستقيم لان المضمر اذا ولي عامله وجب ان يكون متصلا
والمنصوب فاسد من الوجهين جميعا قوله وجميع ما ذكر في خبر المبتدا من اصنافه واحواله وشرايطه قايم فيه
ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفا يعني باصنافه كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة وباحواله كونه مقدما ومؤخرا
ومحذوفا وبشرايطه انه اذا كان جملة فلا بد له من ضمير واذا حذف فلا بد من قرينة اما حالية او مقالية واذا كان ظرفا
والمبتدا نكرة فلا بد من تقدم الخبر فان قيل لم لزم من قوله جميع ما ذكر في خبر المبتدا من اصنافه واحواله وشرايطه
قايم فيه ان يجوز ان زيدا اضربه لانه يجوز زيد اضربه فالجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يذكر ذلك اصلا واذا
لم يذكره فقوله وجميع ما ذكر انما اراد وجميع ما ذكره لانه اراد وجميع ما يكون خبرا للمبتدا يصح ان يكون خبرا
لان والثاني وهو الاقوى ليشمل الجواب عن هذه الصورة وغيرها انه لم يرد بقوله وجميع ما ذكر الى آخره الا ان خبر ان

عمل ان فعلا

لم يذكره فانما حكم باشتراكهما فيما ذكره فيهما

مشارك الخبر المبتدأ في الأحكام بعد أن ثبت كونه خبر إنّ بشرائطه وانتفاء موانعه لأن كل موضع صحّ أن يكون خبراً
للمبتدأ يصح أن يكون خبر إنّ ولذلك لا يلزم أن زيد ولا أن من أبوك وإن جاز من أبوك وأبو زيد مبتدأ وخبراً بالاتفاق
فإن قيل هذا يؤدي إلى الدور لأنه قصد إلى تعريف خبر إنّ وإذا لم يعرف خبرها إلا بعد دخولها لا يعرف إلا بعد تحقيق صحة
كون الخبر خبراً لها كان دوراً قلنا إنه ليس بدور إلا أنه يبطل فائدة التعريف لأنه إذا قصد إلى تعريف خبر إنّ بكونه خبر المبتدأ
وكان خبر المبتدأ منقسماً باعتبار خبر إنّ في صحة بعضه وامتناع بعضه كان تعريفاً للأخص بالأعم والجواب أنه لا يتوقف
كونه صالحاً لأن يكون خبر إنّ على دخولها بأن يقال كل مبتدأ وخبر لا منافاة بينهما وبين إنّ فصالح أن يكون خبر المبتدأ
خبر إنّ فينتفي الدور وأما الثاني فإنما يلزم لو كان قصد إلى التعريف ولا أحد يعرف خبر إنّ بذلك وإنما عرفه بكلام
معناه أن الخبر الذي يصح دخول إنّ عليه وعلى مبتدئه بقوله هو المرفوع في قولك إن زيداً أخوك ولعل بشراً صاحبك فهو ليس
إنه خبر لا يلزم إعطاؤه أحكام الخبر من حيث إنه إنما حكم بأحكام خبر المبتدأ بعد صحة كونه خبر إنّ وأما موضع يمتنع أن يكون
فيه خبر إنّ من أصله فلا حكم عليه بشيء قوله وقد حذف في نحو قولهم إن مالاً وإن ولداً إلى آخره وهذا ظاهر على ما بيّنه
وأما قول الأعشى إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر إذ مضوا مهلا فواضح أيضاً أي إن لنا محلاً وهو موضع استشهاده
أي إن لنا محلاً في الدنيا ومرتحلاً عنها إلى الآخرة وإن في السفر الراحلين عنها مهلاً أي إبهاماً أي طولاً وروي مثلاً أي إن لنا فيهم
مثلاً وقد روي في كتاب سيبويه وإن في السفر ما مضوا مهلاً فيكون ما مصدرية تقديره مضيهم فيكون التقدير بدل اشتمال
وبعد إن محلاً استأثر الله بالبقاء وبالعدل وولى الملامة الرجلا ويقول إن غيرها إبلاً وشاء أي إن لنا إما متاعاً أو خيلاً
أو غير ذلك فقال هل لك غيرها إبلاً وشاء أي إن لنا غيرها ويحتمل أن يكون إبلاً منصوباً على التمييز من غيرها أو بدلاً من غيرها
أو موصوفاً لغيرها وقد تقدم عليه فلابد أيضاً من تقدير تقديم الخبر لئلا يؤدي إلى أن يلي إنّ ما ليس باسمها ولا خبرها
وقال يا ليت أيام الصبا رواجعا والنحاة فيه ثلاثة مذاهب أصحها وهو مذهب البصريين أن رواجعا منصوب على الحال وخبر
ليت محذوف تقديره يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا فيكون حالاً من الضمير في لنا أي ليت أيام الصبا مستقرة لنا في حال
كونها رواجع ومذهب الفراء أن ليت تنصب الاسمين جميعاً على لغة بعض العرب لأن ليت بمعنى تمنيت وهم يقولون
تمنيت زيداً قائماً فكذلك هذه ومذهب الكسائي منصوب بإضمار تكون فيكون من باب ما أضمر فيه كان فالمذهب البصريين
أولى إذ فيه حذف الخبر مع إرادته وهو غير ما حمل عليه وأما مذهب الفراء فليس أن ليت عاملة نصباً في الجزئين
فيحمل عليه الثبت ولا ثبت مثل ذلك إلا بثبت وأما مذهب الكسائي وإن كان خيراً من مذهب الفراء فبعيد إضمار كان
في مواضع إلا أن مذهب البصريين أولى لكثرة حذف الخبر وقلة إضمار كان وقد وقع في بعض النسخ وقد التزم حذفه في قولهم
ليت شعري والظاهر أنه أراد إثبات ذلك في كتابه ثم رجع عنه وهذا الكلام لمجرده غير مستقيم إذ لم يسمع عن العرب

ودخولها

لا يعرف خبرها قبل دخول إنّ عليه

فصله

فيقول إن غيرها

أو رواجعا

ولا يستقيم أن يقول القائل ليت شعري مقتصراً من غير انضمام شيء آخر إليها وإنما المعروف ليت أي الرجلين عندك أزيد أو
عندك أو عمرو ونحو ذلك وقوله ليت شعري مسافر بن أبي عمرو وليت يقولها المحزون محمول على الحذف للعرف
والمعنى الجمع أم لا أو أيعود كما كنت ونحوه لأنه يرثيه ونصب مسافر على النداء ومعنى ليت شعري من أبوك ونحوه
ليت علمي متعلق بالجواب به هذا القول الاستفهامي إذا مثل ذلك في كلامهم كقولهم علمت من أبوك ولا خلاف أن من ههنا استفهام
ويراد ههنا علمت ما يجاب به هذا الاستفهام فرأى أولاً أنه من قبيل ما حذف خبره وقام كلام آخر مقامه مثل لولا
زيد لكان كذا فأثبته فيما حذف فيه الخبر ثم رأى أنه يصح أن يطلق عليه الخبرية كما يطلق على الجار والمجرور أنه خبر لأنه
على المتعلق الذي لابد منه فكأنه مذكور فأسقطه أو يكون الأمر بالعكس قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو في قول أهل الحجاز
لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك قال الشيخ لا يدل على إثباته عند أهل الحجاز بل إذ يحتمل أن يكون صفة على المحل أو كونه
يحمل على مذهب الحجازيين خبراً وفي مذهب التميميين صفة تحكم وإنما يثبت مذهب الحجازيين إذا كان المنفي مضافاً أو مطولاً
فإنه يكون منصوباً ولا محل له إذ ليس بمبني ويقع بعده مرفوع فذلك الدليل الواضح على أن لها خبراً مرفوعاً ولو كان صفة
لكان منصوباً على جميع المذاهب والذي يوضح ذلك جوابه باحتمال الصفة في قوله ولا كريم من الولدان مصبوح
وهو مثل ما استشهد به لأهل الحجاز وبعضهم يقول لحاتم والجرمي يقول لأبي ذؤيب وقبله هلا سألت هداك الله
ما حسبي عند الشتاء إذا ما هبت الريح وردّ جازرهم حرفاً مصرمة في الرأس منها وفي الأصلاب تمليح إذا اللقاح غدت
ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح وفي كلام سيبويه ما يدل على أن رفع خبرها بالابتداء الذي قبل دخولها لا بها وما عملت
فيه في موضع رفع وهو ضعيف لأنه يلزم في أن وذو الفقار سيف كان لمنبه بن الحجاج فأخذه رسول الله صلعم يوم بدر
وذو الفقار وعلي في قوله لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي لا يصح أن يكون خبر لا لأنه مستثنى مذكور والمستثنى كذلك
لا يصح أن يكون خبراً عن المستثنى منه لأنه لو لم يذكر الاستثناء ما قصد بالمستثنى منه كأنه يقول لا سيف إلا ذو الفقار
فالمستثنى منه مذكور والمستثنى لا يكون خبراً للمستثنى منه بخلاف قولك ما زيد إلا منطلقاً فإن المستثنى منه غير مذكور
فيه والقصد إلى الإخبار بمنطلق عن زيد وإنما جيء بما وإلا للحصر كما تقول إنما زيد منطلق ذكر المنصوبات قال
صاحب الكتاب المفعول المطلق هو المصدر ولم يتعرض لحده في ظاهر كلامه استغناء عنه بما دل عليه من اسمه في قوله
المطلق لأن معنى المفعول المطلق الذي فعل على الحقيقة من غير تقييد فلما كان الاسم يدل على الحقيقة استغنى عنه
لأنه لو ذكر لم يزد عليه ثم قال هو المصدر فذكر اسمه من الأسماء التي هي أشهر أسمائه عند النحويين ولا سيما المتأخرين فإنهم لا
يكادون يقولون إلا المصدر ولا يكاد يسميه المفعول المطلق ويجوز أن يكون خصه بهذا الاسم تنبيهاً على الرد على مذهب
الكوفيين في أنه مشتق من الفعل ولذلك تعرض بعد قوله هو المصدر فقال سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه وإذا كان

كان لرافعها

واذا كان هو وعينه سواء في نفسه وترجح بمعنى مقصود وان لم يكن متعلقا بما هو فيه اولى من غيره لزيادة فائدة
تخصيصه بمقصوده ثم ذكر بعد ذلك الاسما التي تلتبس بهما في ما تقدم وهو الحدث والحدثان ثم ذكر بعدهما الاسم الذي
هو اقلهما ذكرا وهو قوله الفعل ومقتضى مذهب الكوفيين ان يسمى المصدر صادرا والفعل مصدرا لان المصدر محل الصدور
وهو عندهم الفعل والصادر من حصل له الصدور وهو المصدر عندهم واجاب ابن الانباري بانه مصدر بمعنى مفعول اي مصدر
عن الفعل مثل مركب فانه بمعنى مركوب ومشرب بمعنى مشروب واجيب بانه لم يجئ مفعل بمعنى مفعول ولو سلم فنادر بعيد
وقال بعضهم المصدر ما حصل به الصدور وكما حصل الصدور بمحل المصدر عنه حصل للصادر واجيب بانه تخليط ثم
المكان بالفاعل بالفاعل وقيل سمي مصدرا لانه ذو صدور واجيب بانه يلزم ان يسمى الفاعل مفعلا لانه ذو فعل وهذا بحث
لفظي وقد استدل البصريون بان معنى الاشتقاق موافقة لفظين في حروفهما الاصول ومعنى الاصل فاذا جعل الفعل اصلا لم
لانهما لم يتفقا في معنى الاصل وان جعل المصدر اصلا استقام واذا لم يشترط في اللفظين معنى الاصل لم يستقم معنى الاشتقاق
لانه اما ان يعتبر معنى اي معنى كان او لا يعتبر معنى اصلا وكلاهما ظاهر الفساد واستدل الزجاج بانه لو كان كما زعموا
لم يكن مصدر الا وله فعل لكون المصدر فرعه وليس بواضح لانه مشترك الالزام اذ يقال لو كان الامر بالعكس لكان كل فعل له مصدر
لكون الفعل فرعه ونحو نعم وبئس وليس افعال ولا مصدر لها واستدل ابن السراج لو كانت المصادر مشتقة من الافعال
لم تختلف كما لم تختلف ابنية الفاعلين والمفعولين ونحوهما وهو ضعيف وهو مشترك الالزام واستدل الكوفيون بان المصدر
يعل لاعلال الفعل واجيب بانه لا يلزم من فرعيته في الاعلال فرعيته اصله فان يكرم فرع اعلال اكرم واعد فرع اعلال يعد
وليس فرعا في غيره وقالوا التاكيد فرع واجيب بما تقدم قالوا اعمل في المصدر والمعمول فرع واجيب بان الحرف عامل
وليس معموله فرعا له قال وينقسم الى مبهم وموقت ويعني بالمبهم ما على اكثر مما دل عليه الفعل ولا يفيد سوى التاكيد
ويعني بالموقت ما استفيد منه زيادة لم تستفد من الفعل وهي على ضربين ضرب يستفاد منه النوع وضرب يستفاد
منه العدد قوله وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه الى آخره قال الشيخ نبه على انه لا يشترط في
المفعول المطلق ان يكون مطابقا للفعل الذي نصبه في اللفظ بل يجوز ذلك ويجوز خلافه ولذلك كان الحد شاملا
للقسمين جميعا ولكن المشترط فيهما جميعا المعنى قال وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فان قيل اسم المصدر
لانواع المصدر وبقاه ولا يستقيم ان يذكر نوع شي ويبقى اسم جنسه عنه والجواب ان المصدر الثاني لم يرد به ما اريد
بالمصدر في اول الباب من قوله هو المصدر والمصدر يطلق باعتبارين احدهما كل اسم ذكر بيانا لما فعله فاعل فعله
ويطلق ويراد به كل اسم لحدث له فعل اشتق منه كقولك ضربت ضربا وقتلت قتلا فالاول هو الذي يقصد في المفعول
والثاني هو الذي يقصد في باب اعمال المصادر فاذا ثبت ذلك فقوله وهو على ضربين يعني به المصدر الذي له فعل اشتق منه

فجاز ان ينفي المصدر عن بعض اقسام الاول لانه لم يطلق باعتبار المصدر الاول فثبت ان الذي نفاه غير الذي
اثبته والتناقض انما يلزم اذا كان عين ما اثبت هو عين ما نفي واما اتفاق اللفظ في المثبت والمنفي فغير ضار ولا يلزم منه
تناقض باتفاق ثم قسم المصدر باعتبار الثاني الى قسمين قسم يكون الفعل المذكور معه موافقا له في اصل الاشتقاق وقسم
ليس كذلك فالاول نحو قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا وان كان له فعل يجري عليه فليس بمصدر
لتبتل ولكنه يلاقيه في اصل الاشتقاق اذ الجميع من باب واحد وهو الباء والتاء واللام وكذلك انبتكم من الارض نباتا
وفي مثله قولان احدهما ان تبتيلا بمعنى تبتلا وهو ظاهر قوله ما هو بمعناه وكذلك انبتكم من الارض والثاني انه لما كان
تبتل مطاوع بتل كان متضمنا له وكذلك انبت وان كان على العكس من تبتل ولزم على القول الوقوف على المسموع فلا يقال
كسرته انكسارا ولا انكسر كسرا اذ لم يثبت كونه بمعناه وعلى الثاني لا يلزم والثاني نحو قعدت جلوسا وحبست منعا
لان جلوسا وان كان له فعل مشتق منه فليس بمصدر لقعدت ولا يلاقيه في الاشتقاق ولكنه بمعناه الا ان ذلك مشترط
في جميع الباب ثم قال وغير المصدر وقد سر انه اراد بغير المصدر المفعول المطلق الذي له فعل يجري عليه
ولا غير مذكور كقولك ضربته انواعا من الضرب لان الانواع ليست مصدرا باعتبار ان لها فعلا يجري عليه اذ النوع انما هو
موضوع لقسم من اقسام الشيء على اي صفة كان ولكنه استعمل في هذا المحل المخصوص مرادا به ضرب مخصوص بيانا لما فعله
الفاعل فوجب ان يكون مفعولا مطلقا لا شماله على الحقيقة التي كان بها كذلك وكذلك اي ضرب وايما ضرب
ثم قال ومنه رجع القهقرى فنبه على انه نوع من غير المصدر بالتفسير المذكور من حيث كان اسما من اسماء الفعل لا
يطلق على غيره خلاف قولك انواع لان الانواع يكون للفعل وغيره وبين النحويين اختلاف في انتصاب القهقرى وشبهه
في كونه مفعولا مطلقا او على كونه اسما من اسماء الفعل فقصد به هاهنا بيان ما فعله فاعله او صفة لرجوع مخصوص حذف
موصوفها واقيم مقامه فانتصب نصبه وعومل معاملته والاختيار الاول ولذلك نبه عليه فقال لانها انواع
من الرجوع والاشتمال والقعود والذي يدل عليه استعمالها لذلك مجردة عن موصوفها مطلقا ولو كانت صفة
لجرت على موصوفها اما لازما او لمعا واما جائزا ولما لم تجر على موصوف كانت كالاسماء التي ليست صفات ثم قال
ومنه ضربته سوطا نبه بها على ان هذا خلاف ما تقدم من حيث ان وضعه للالة المخصوصة للتسمية الا انه استعمل
في هذا المحل المخصوص لضربه به بيانا لما فعله فاعل الفعل فوجب ان يكون مفعولا مطلقا لذلك قال والمصادر المنصوبة
بافعال مضمرة منها ما يستعمل اظهار فعله واضماره ومنها ما لا يستعمل اظهار فعله وترك ذكر المنصوب بفعل مظهر
لتقدم ذكره بالتمثيل في جميع ما تقدم فلم يبق الا المنصوب بفعل مضمر وذكر ثلاثة اقسام قال ما يستعمل اظهار فعله
الى آخره وليس بالجيد لان القسمين الاولين شاملان لجميع المقسوم والحصر معلوم من النفي والاثبات وليس بينهما درجة ثالثة

فيجعل الهاء منها لان هذا القسم الثالث اما ان يستعمل اظهار فعله فيكون من الاول واما ان لا يستعمل فيكون من الثاني
ولعله اراد بالثاني ما لا يستعمل اظهار فعله وله فعل مستعمل منه فيكون الثالث وما لا يستعمل اظهار فعله ولا فعل له
مستعمل منه وتمثيله في التقسيم يدل عليه لانه مثل في النوع الثاني بامثلة كلها لها افعال مشتقة منها ولم يمثل في النوع
الثالث الا بما لا فعل له مستعمل منه دفرا وبهرا وشبهه فدل ذلك على انها مقصودة فان قيل هذا يفسد من وجه اخر
وهو انه يلزم من كل ما لا فعل له مستعمل منه وهو منصوب على المصدر ان لا يجوز اظهار فعله ومعلوم ان ضربته سوطا
من ذلك واظهاره جائز باتفاق فالجواب ان هذا غير لازم لان النوعين قسيما ما لا يستعمل اظهار فعله ولا يلزم ان لا
يكون منهما ما يظهر فعله وما ذكر يكون من القسم الاول وهو الذي يستعمل اظهار فعله واضماره فيثبت انه غير لازم
اي لم يقل بان ما لا فعل له من لفظه يجب اضمار فعله بل قال الذي لا يستعمل اظهار فعله ينقسم الى قسمين قسم له فعل من لفظه
ولا يستقيم ان يكون اراد بقوله ما يستعمل اظهار فعله بما له فعل ينصبه وما لا يستعمل اظهار فعله ما لا فعل له ينصبه
فانه فاسد من جهة انه لا مصدر الا وله فعل ينصبه في التقدير فالنوع الاول للقادم من سفره خير مقدم وهو ما قامت
فيه قرينة تدل على الفعل المحذوف من غير زيادة ولمن يعد ولا يفي مواعيد عرقوب اي تردد فيها ولا يفي مواعيد عرقوب
وعرقوب من العمالقة ساله اخوه شيئا فاستمهله الى الاطلاع نخله فلما اطلعت ساله فقال حتى يبلح ثم حتى تزهي ثم حتى ترطب
ثم حتى تصير تمرا فلما صار تمرا جزه ولم يعطه شيئا فضرب مثلا في اخلاف الوعد قال الشماخ واوعدني ما لا احاول
نفعه مواعيد عرقوب اخاه بيثرب وقال الاصمعي وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيترب
وقال وكانت مواعيد عرقوب لها مثلا ويترب بتاء ونقطتين وبفتح الراء موضع قريب من اليمامة وانكر ابو عبيد
على من قال بيثرب بالثاء المثلثة لان العمالقة لم تكن بالمدينة وغضب الخيل على اللجم يقال لمن غضب على من لا يباليه لان الخيل
لا تبالي بغضبها على اللجم وقولهم او فرقا خيرا من حب مثل لمن يحصل منه المقصود بالخوف دون غيره ويقال رهباك خير من
رغباك ورب فروق خير من حب وقاله الحجاج لما حبس الغضبان بن القبعثرى ثم جا كتاب عبد الملك بان يطلق
كل مسجون فخرج فقال له انك لسمين فقال الضيف للمرء يسمن فقال انت القائل لاهل العراق تعشوا الجدي قبل ان يتغداكم
قال ما نفعت قائلها ولا ضرت من قيلت فيه فقال الحجاج يا غضبان فقال او فرقا خيرا من حب فذهبت مثلا واذا ثبت ان
المثل جرى كذلك ضعف اظهار الفعل في مثله والفرق بينه وبين مواعيد عرقوب ان لفظ مواعيد عرقوب لم يجئ مثلا
وانما ذكر مع فعله او مع ما يدل عليه على سبيل التمثيل والفرق بينه وبين غضب الخيل انه اختصر بعد غضب الخيل على اللجم فجاز الوجهان
ولو ثبت ان المثل في غضب الخيل لكان القياس حذف الفعل ايضا والنوع الثاني وهو الذي يجب اضمار فعله ولكنه ما طريقه
له فعل مثل سقيا ورعيا الى اخره اكثر من يمثل هذا القسم من جهة ان اكثره سماعي وليس له ضابط كلي ينضبط به ما انتشر ق

ذلك ليس في الحقيقة من النحو وانما هو من اللغة واذا تعلق بالنحو امر من اللغة على ذلك اكثر النحويين من تمثيله
ليكون قد حصل لهم منه طرف جيد من المعرفة بخلاف ما يعرف بالضوابط والقوانين فان الضابط يغني عن كثرة التمثيل وكلام
سيبويه يشعر بان علة الحذف في هذه المواضع كثرتها في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكر الفعل الا انه لا يصح ان يكون ضابطا
نحويا لانه يحتاج الى النظر في كل لفظ كثرت او لم تكثر وذلك من خط اللغوي واستدل سيبويه على وجوب الحذف في مثله
بما معناه انه سمع كثيرا من العرب مع كثرة تصرفهم في كلامهم لاحتياجهم الى الاوزان والقوافي وغير ذلك ولم يظهر الفعل
في واحد منهم فلو كان من الجائز لغلبت العادة بجريانه في كلام واحد منهم ولو جرى لنقل عادة لكثرة المستقرين ولم ينقل
فلم يبق فلم الاظهار وقوله جدعا الجدع قطع الانف وقطع اليد ايضا وقطع الاذن ايضا وقطع الشفة ايضا وعقرا من
قولهم عقر الله جمله وحلقا من قولهم حلقه الله اي اصاب حلقه وبوسا من بئس اذا افتقر وسحقا من اسحقه الله فسحق سحقا اي ابعده
وحمدا وشكرا من حمدت الله وشكرته وعجبا من عجبت وكرامة ومسرة من اكرمته وسررته ويقول المجيب للطالب نعم و
نعمة عين ونعمة العين وقرة عين ونعم عين ولذلك نعام عين ونعامة عين ونعاما عين ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا
هما ولا كادا ولا هما اي لا اقاربه ويقال ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الباغي لا افعل ذلك ورغما وهوانا من رغم
انفه رغما ورغما ثم قال ومنه مثنى الى النوع الاصلي وفصله من نوعه لانه يعرف بضابط يجري عليه ما لا يسمع مفرداته
وهو قوله ما انت الا سيرا سيرا فاستغنى بالتمثيل فانه فيه مما يوهم انه من الضابط وليس بمشترط وهو تكرار سيرا سيرا
فانه قد يسبق الى الذهن ان التكرار قام مقام ذكر الفعل كما هو ثابت باتفاق في مثل زيد سيرا سيرا او قولك الطريق الطريق و
قد نقل الثقات ان العرب تقول ما انت الا سيرا من غير تكرير كما يقوله مكررا في انهم لا يظهرون الفعل ابدا فان قلت يندفع هذا
الوهم بقولهم ما انت الا سير البريد وليس فيه تكرار قلت قد يتوهم المتوهم انه يشترط اما التكرار واما الاضافة لانه لفظ
زائد فكانه قام مقام المحذوف والضابط لهذا القسم ان يتقدم نفي او ما هو في معنى نفي وبعده اثبات ولا يصح ان يكون ما بعد
الاثبات خبرا عن الاول فعند ذلك اذا انتصب على المصدر وجب الحذف ولو فقد شرط مما ذكرناه لم يلزم هذا الحكم فلو لم
يوجد هذا النفي فقلت انت سيرا وانت سير البريد لم يجب حذف الفعل بل تقول انت تسير سيرا باتفاق ولو لم يكن بعده اسم لم يكن
منصوبا بفعل مضمر كقولك ما تسير الا سيرا ولو لم يكن مما لا يصح ان يكون خبرا عن الاول لم يصح نصبه باتفاق كقولك ما سيرك
الا سير البريد او معنى نفي ليندرج نحو انما انت سيرا وانما زيد سيرا وزيد سيرا سيرا ثم قال ومنه قوله تعالى فاما منا بعد واما
فداء وفصله ليبين انه نوع ثالث من النوع الاصلي وهو ايضا بان له ضابطا يحمل عليه اشباهه وضابطه ان يتقدم جملة
متضمنة فوايد فاذا ذكر فوايدها بالفاظ المصادر وجب حذف افعالها وحذفوا الفعل لقيام القرينة الاولى
ومن الجملة الى هذه فوايدها والتزموه لان اللفظ الاول قد وقع موقع الفعل فاستغنى عنه لفظا ومعنى كقوله فشدوا الوثاق

من اوجه

لان سبيل الوثاق منه بمن فوايد وجودته من استرقاق او فدا او قتل فلما ذكرت تلك المعاني بالفاظ المصادر لم تذكر افعالها
وقيل فاما منا بعد واما فدا فلو قيل في مثله واما تمنون منا او تفادون فدا لم يحز ومنه مررت به فاذا له صوت صوت حمار ومنه ايضا
قسم قياسي ضابطه ان يتقدم قبل المصدر جملة مشتملة على اسم بمعناه على من هو منسوب اليه في المعنى كقولك لزيد صوت صوت حمار
فقولك لزيد صوت جملة على الصفة المذكورة فاستغنى عن الفعل بما في قولك صوت من الدلالة عليه ووقع موقعه لفظا فاغنى عنه
لفظا ومعنى ولو قلت في الدار صوت صوت حمار كان ضعيفا لان الفعل الذي تقدر لا بد ان ينسب الى فاعله فهو غير معلوم فلذلك
ضعف ولو قلت لزيد نوح صوت حمار لم يجز لفقدان ما يدل على الفعل وبقية الامثلة وقال سيبويه لانك مررت به في حال تصو
ومعالجة يعني انه دال على الحدوث كالفعل وكان قولك له صوت بمنزلة فاذا هو يصوت فظاهر كلامه انه منصوب بمعنى قولك
له صوت لانه بمعنى يصوت والصحيح انه منصوب بفعل مقدر دل ذلك عليه اي يصوت صوتا مثل صوت حمار ويجوز رفعه على الصفة
او البدل اي مثل صوت حمار واما نحو له علم علم الفقهاء فالوجه الرفع لما فقد من فهم المعالجة الدالة على الفعل الدالة لانها على الحدوث
المحذوف بخلاف العلم فانه يمدح به كالخصال الثابتة كاليد والراس الا ترى ان معنى قولك له علم علم الفقهاء وهدى هدى الصلحاء
انما تريد ثبوته واستقراره ولم ترد فاذا هو يفعل كما اريد فاذا له صوت قال فاما نحو له صوت صوت حسن فقد قال سيبويه
الرفع الثاني تاكيد الاول وحسن صفة وكذلك له صوت مثل صوت حمار وله صوت اياما صوت وقد اجاز الخليل له صوت صوتا حسنا
على المصدر او الحال وكذلك مثل اثما وقد قال رؤبة فيها ازدهاق اثما ازدهاق بالنصب مع انه لم يذكر صاحبه فكان اضعف
ومنه ما يكون توكيدا لغيره كقوله هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وهذا ايضا يعرف بالقياس وضابطه ان يتقدم جملة قبل
قبل المصدر لها دلالة عليه فان احتملت غيره فهو توكيد لغيره وان لم تحتمل في المعنى غيره فهو توكيد لنفسه وسمي توكيد الغيره
لانه جيء به لاجل غيره ليرفع احتماله وسمي الثاني توكيدا لنفسه لانه لا معنى لغيره فلم يكن سواه وهو لوله هو بدل الاول ثم مثل
في النوع الاول بقوله هذا عبد الله حقا لان المخبر عنه يحتمل ان يكون الامر على ما ذكره ويحتمل ان يكون على خلافه فاذا قال حقا
فقد ذكر احد المحتملين فلذلك كان توكيدا لغيره وكذلك قوله الحق لا الباطل بعد قوله هذا عبد الله وشبهه وهذا زيد غير
ما تقول لان المخبر بقوله هذا زيد يجوز ان يكون موافقا للقول لمخاطبه ويجوز ان يكون مخالفا فاذا قال غير ما تقول فقد جعله
لاحد المحتملين فكان توكيدا لغيره وقوله اجدك لا تفعل كذا اصله لا تفعل كذا جدا لان الذي ينفي الفعل عنه يجوز ان يكون
بجد منه ويجوز ان يكون بغير جد فاذا قال جدا فقد ذكر احد المحتملين ثم ادخلوا همزة الاستفهام ايذانا بان الامر ينبغي ان
يكون كذلك على سبيل التقرير فقدم المصدر من اجل همزة الاستفهام فصار اجدك لا تفعل كذا ثم لما كان معناه تقريرا
لان يكون الامر على وفق ما اخبر صار في معنى تاكيد كلام المتكلم فصار كانه من قصد الى التاكيد وان كان ما تقدم هو الاصل
الجاري على قياس التقسيم ويجوز ان يكون معنى اجدك في مثله اتفعل جدا مثل على سبيل الانكار لفعله جدا لم تنهه

عنه واخبرت انه لا يفعله فيكون اجدك الجملة مقدرة دل سياق الكلام عليها ومما يدل على انهم يقولون افعله جدا مثل
قول ابي طالب اذا الابتعناه على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل ومن التوكيد لغيره فعله البتة ثم
في النوع الثاني بقولهم له علي الف درهم عرفا اي اعترافا ومعلوم ان من قال له علي الف درهم فقد اعترف ولا يحتمل
غيره فاذا قال اعترافا فقد ذكر ما دل عليه الاول ويتعين له وكان توكيدا لنفسه على ما تقدم تقسيمه ومنه قول
الاحوص البيت لان ان توكيد الجملة والقسم توكيد الجملة المقسم عليها فاذا قال اني اميل فقد علم انه اكد فاذا قال
قسما فانما ذكر ما تعين بالجملة الاولى وهو معنى قوله توكيدا لنفسه ومنه قوله صنع الله بعد قوله وترى الجبال
لان ذلك معلوم مما تقدم ومنهم من زعم انه توكيد لما تقدم قبل ذلك من قوله ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات
ومن في الارض الا من شاء الله وكيفما قدر فهو توكيد لنفسه وقولهم الله اكبر دعوة الحق كانهم كانوا يدعون بها لينحاز
صاحبها من اهل الحق اليهم فصح ان يكون توكيدا لنفسه قال ومنه ما يكون مثنى هذا النوع لبحمان بما عينه وقياسه
فالسماعي ان يسمع كونه مثنى بعد اللفظ ولا ينقاس عليه فيثنى غير ما سمع والقياسية ان كل ما جاء مثنى حذف فعله
وجوبا من غير ان يحتاج الى سماع ومعنى التثنية في ذلك التكثير والتكرير وقال الخليل حنانيك معناه كلما كنت في رحمة
منك فضل فلتكن موصولة باخرى وكثير من ذلك كدا اي داوم عليه وكان المعنى ادوم دوام بعد دوام على طاعتك وقد ياتي
ويسعد يك مع لبيك خاصة بمعنى مساعدة بعد مساعدة ودواليك من المداولة اي مداولة بعد مداولة قال
اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس وهذا ذيك من هذا بعد هذ قال ضربا هذا ذيك وطعنا
وخضا قال ومنه ما لا يتصرف ووقع في النسخ ما لا ينصرف وهو غلط وانما غلط فيه من جهة التمثيل بسبحان وقد
ذكر ان سبحان غير منصرف فتوهم انه ذكر من هذه الجهة وليس كذلك ولا يقال في سبحان ههنا انه غير منصرف وانما ذلك
اذا تكلم به مفردا على ما تقدم في باب سبحان ثم لو صح في سبحان تعذر في معاذ وعمرك وقعدك وانما اراد انه لا يتصرف
اي لا يستعمل الا منصوبا على المصدر كالظروف غير المتصرفة وهي التي لزمت الظرفية او اراد انها لا تستعمل الا مضافا
غير مقطوع عنها في اللغة الفصيحة والا وقد استعمل في قوله سبحان من علقمة الفاخر وهو شاذ ومعنى سبحان الله اي
سبحت الله تسبيحا اي نزهته تنزيها وكون سبحان هنا بمعنى تعجب لا بمعنى قلت سبحان الله وعن ابي العباس ابن يزيد عن السوء
براءة وعن ابي عبيدة جاءتني امرأة فقالت اكتب فقلت نعم فقالت اكتب سبحان شهلة بنت عوف من اشياء ادعاها
عليها اخيها زيد بن زيد تبرئة شهلة ومن كلامهم سبحان الله وريحانه والمعنى استرزقه استرزاقا من الروح وجاءت الياء اما
لان اصله فعلان واما لقلب الواو ياء تخفيفا وعمرك الله مصدر عند سيبويه وتقديره ان معنى عمرك الله عمرك
الله اي سالت الله عمرك فاذا وضح ان عمرك الله بمعنى عمرتك وجب ان يكون مصدرا وقد ثبت انهم يقولون

عمرك الله وعمرتك الله بمعنى فيكون اسم الله منصوبا بعمرك على قول وبالفعل المقدر على قول وفيه معنى السؤال
ولذلك يجاب بما يجاب به القسم السؤال وقيل هو منصوب بفعل مقدر اى سألت الله عمرك اى بقاءك وفتح العين في القسم تخفيفا (يجاب ح)
والفرق بينه وبين قول سيبويه وان كان معنى سألت الله بقاءك ان عمرك على مذهب سيبويه بمعنى عمرتك الملتزم حذفه وهو
الناصب له واسم الله هو المفعول الثاني وعلى الآخر عمرك واسم الله مفعولان بسألت المقدر واجاز الاخفش عمرك الله
برفع اسم الله تعالى اى اسأل بان يعمرك الله فيرتفع بعمرك حيث كان المعنى كذلك وقعدك الله عند سيبويه مثل عمرك
الله يجعله بمعنى فعل مقدر معناه سألته ان يكون حفيظك وان لم يتكلم به كانه قيل حفيظك الله من قوله عن اليمين وعن
الشمال قعيد اى حافظ ووضح ذلك في عمرك الله لاستعمال فعله وافادت ان معنى قعدك الله معنى الفعل المقدر المذكور
ووضح ايضا ويقال قعيدك الله بمعناه وفيه ايضا معنى السؤال كعمرك الله قال فقعيدك ان لا تسمعيني ملامة ولا تنكئي
قرح الفؤاد فييجعا والنوع الثالث نحو دفرا وبهرا وافة وتفة وويحك وهذا هو النوع الثالث من الذي يلزم اضمار فعله
ولا فعل له مشتق من لفظه بخلاف القسم الذي قبله فان له فعلا من لفظه على ما تقدم ثم مثل بالامثلة المذكورة وكلها على ما ذكره
من وجوب الاضمار ولا فعل لها من لفظها ودفرا بمعنى نتنا وهو المراد لا بهرا من بهره الله اى لعنه ولا من بهره غلبه كقول (اى ح)
الشاعر تفاقد قومي اذ يبيعون مهجتي بجارية بهرا لهم بعدها بهرا ودفرا واقة وتفة بمعنى نتنا وليس لذلك فعل
وويحك وويسك وويلك وويبك كلها بمعنى الويل ثم كثرت حتى صارت تستعمل من غير قصد الى دعاء وقيل ويحك
وويسك ترحم وما يشتق منها اوك ولا واح ولا واس ولا وابه فهو ككهو وقد تجري اسماء غير مصادر ذلك المجرى قال (قايله ح)
الشيخ وقد ذكر في هذا الفصل اسماء غير مصادر في الاصل نصبت على المفعول المطلق وقد تقدم ذكر ذلك في اول الباب (من قوله ح) (هذا ح)
ولكنه ذكرها الغرض وهو كونها انتصبت انتصاب المصادر ويلزم اضمار افعالها الناصبة لها فالوجه الذي ذكرها لاجله ههنا
غير الوجه الذي ذكرها من اجله اولا اذ لم يذكرها اولا باعتبار ان فعلها محذوف بل ذكرها مظهرا افعالها في
مثل قولك رجع القهقرى وضربته سوطا وذكرها ههنا باعتبار لزوم اضمار الفعل وهو معنى قوله ذلك المجرى
اشارة الى ما تقدم من لزوم اضمار الفعل ثم قسمها قسمين الى ما هو في الاصل اسم الاجسام والى ما هو موضوع
وضع الصفات ثم قصد بها الى قصد مدلول الفعل فوجب ان تكون مفعولا مطلقا لذلك فالنوع الاول نحو تربا وجندلا
ومعلوم ان ذلك في الاصل اسم لهذه الاجسام المعروفة الا ان المتكلم بقوله تربا في الدعاء لم يرد به الا الدعاء فاذا علم ذلك
وجب ان يكون مصدرا اذ لا فرق بين قولك خيبة وبين قوله تربا وكذلك جندلا معناه اهلاكا واذا علم ذلك
وجب ان يحكم بالمصدرية وكذلك قوله فاها لفيك هذا في الاصل اسم للفم والضمير للداهية وقول القائل
فاها لفيك داعيا لم يرد به الفم وانما قصد الخيبة واصابة الداهية كانه قيل دهيت دهيا واذا علم ذلك وجب

وجب الحكم بالمصدر وقيل اصله جعل الله فاها لفيك ثم كثر حتى صار عبارة عن اصابتها والنوع الثاني نحو هنيئا
مريئا لان اصله صفة اذ هو من قولك هنؤ ومرؤ فهو هنيء ومريء فاذا قلت هنيئا ومريئا فانما قصدت هناه
الله ومراه كقوله هنيئا لارباب البيوت بيوتهم وللعزب المسكين ما يتلمس اى هناهم الله واذا علم ذلك وجب الحكم
بالمصدر وقولهم اقائما وقد قعد الناس اسم الفاعل في الاصل من قام يقوم ولكنه لم يقصد ههنا الا معنى تقوم وقد قعد الناس
واذا علم انه واقع موقع الفعل وجب الحكم بالمصدرية وقوله واقاعدا وقد سار الركب مثله في ان المعنى اتقعد و
قد سار الركب قوله ومن اضمار المصدر قولهم عبد الله اظنه منطلق اى اظن ظني قال الشيخ هذا الاضمار على قياس
باب المضمرات لتقدم ما يدل عليه وهو الفعل فحقه ان يذكر ثم لان ما يتعلق بالاضمار في الاسماء محصور في ذلك الباب
والذي حسن ذكره ههنا التنبيه على انه يصح ان ينتصب نصب المفعول المطلق مع كونه مضمرا لانه يسبق الوهم خصوصية
ذلك بالظاهر ثم مثل بقوله عبد الله اظنه منطلق وذلك ان الضمير في اظنه لا يجوز ان يكون راجعا الى عبد الله لانه
لو رجع اليه لكان منصوبا على انه مفعول اول فيجب ان يكون منطلق منصوبا على انه مفعول ثان وهو مرفوع فبطل
ان يكون الضمير لعبد الله واذا بطل ان يكون لعبد الله تعين ان يكون ضمير المصدر ويكون عبد الله مبتدا ومنطلق خبره
والظن ملغى ويجوز الغاء الظن اذا توسط او تاخر وهذا متوسط فجاز الغاؤه واضمار المصدر لا يمنع الالغاء لانه لا يعطي
متعلقا آخر سواه ولا يزيد الفعل بذكر المصدر معمولا ولا ينقص الا ترى انك تقول اعطيت اعطاء زيدا ثوبا كان تعديه مع (واعطيت زيدا ثوبا ح)
المصدر كتعديه مع عدمه فصح ان يكون الضمير في اظنه ضمير المصدر على ما تقرر ثم الغاء باب الظن مع ذكر المصدر ضعيف
لاجل كونه تاكيدا وانما حسنه كونه مضمرا فلم يقو قوة الظاهر واما قوله واجعله الوارث منا فيحتمل على ما ذكرناه
وانما قال فيه يحتمل ولم يقل في الاول لان الاول متعين بخلاف الثاني وبيان الاحتمال ان قوله واجعله يجوز ان يكون
ضمير المفعول الاول راجعا الى ما تقدم من ذكر الاسماع والابصار ويكون الوارث هو المفعول الثاني ويدل عليه
ان الاصل فيما روي من قولهم واجعل ذلك الوارث منا وهذا بين وهو مفعول اول راجع الى ما ذكرناه والثاني
ان المقصود بكون هذه الاعضاء المذكورة ملازمة له بعد موته لزوم الوارث لانه لما قال متعنا اللهم باسماعنا
وابصارنا قرره بان جعل كالوارثة في لزومها واستقرارها باعتبار العادة فهذا يبين كون احتمال الضمير لغير المصدر
وانما فر قوم من عوده الى المفعول وجعلوه للمصدر لامرين احدهما ان الاسماع والابصار جمع ولا يصح عود الضمير
المفرد الى الجمع ولو كان لها لكان الصحيح ان يقول واجعلهن او واجعلها فلما قال واجعله دل على انه ليس لها الثاني انه
يلزم ان يكون الوارث مفعولا ثانيا ولا يستقيم في الظاهر ان يكون هذه وارثه ولا مثل الوارثة وقولهم انه اراد به الملازمة
جوابه انه قد تقدم ما يدل على ذلك وهو قوله متعنا فجعله لمعنى آخر من غير تاويل اولى من تكرير المعنى الاول بوجه

من التاويل وسواء كون الضمير ضمير المصدر والوارث مفعولا اول ومنا في موضع المفعول الثاني على معنى واجعل
الوارث من نسلنا الا كلاله خارجا عنا وهذا المعنى مقصود العقلاء والصالحين ومنه قوله تعالى هب لي من لدنك وليا يرثني
ويرث من آل يعقوب واذا كان كذلك كان الضمير ضمير المصدر على ما تقرر فمن اجل ذلك حمل صاحب الكتاب الضمير على المصدر
وقد اجيب من عود الضمير المفرد الى الجمع بانه على معنى اجعل المذكور كما صح ان يشار اليه بذلك وقوى بقوله وان لكم
في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه وهذا وان كان سايغا الا انه ليس بالظاهر وقوله نسقيكم مما في بطونه ليس الانعام فيه
عند سيبويه بجمع انما هو اسم جمع فعلى ذلك جا الضمير في بطونه المفعول به قوله هو الذي يقع عليه فعل
الفاعل قال الشيخ اراد بالوقوع التعلق المعنوي المعقول لا الامر الحسي اذ ليس كل الافعال المتعدية واقعة على مفعولها
حسا كقولك علمت زيدا واردته وشافهته وخاطبته وما اشبه ذلك والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجمع فوجب حمله
عليه كما قال وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي وذلك ان الفعل المتعدي هو الذي له تعلق يتوقف عقليته
عليه فما كان متعديا الا باعتبار هذا التعلق وهو الذي يسمى مفعولا به واذا كان كذلك وجب ان يكون هو الفارق بين
المتعدي وغير المتعدي الا ترى انك لو قطعت النظر عنه كانت الافعال كلها سواء في عدم التعدي ولو قدرته فيها جميعا لكانت
كانت كلها متعدية وانما انقسمت باعتبار ان بعضها له هذا التعلق وبعضها عري عنه فما ثبت له هذا التعلق فهو متعدي
وما عري عنه فهو غير متعد فهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي على التحقيق وسمي هذا المتعلق المفعول به
لانه اوقع الفعل به او لانه جواب من فعلت بهذا الفعل والكلام في كونه مفعولا وفي نصبه في مثل ما ضربت زيدا
كالكلام في الفاعل قال ويجي واحدا فصاعدا الى الثلثة على ما سياتيك وذلك ان الفعل عقليته تارة على متعلق
واحد فيجب ان يكون متعديا الى واحد كقولك اكلت وشممت وتارة يتوقف على اثنين فيجب ان يكون متعديا
الى اثنين كقولك اعطيت وكسوت وخلت وحسبت وزعمت وعلمت المتعلق بالنسب اي لم يكن بمعنى عرفت وتارة
يتوقف عقليته على ثلثة كقولك اعلمت اذا قصدت تصيير ما علما بالمركبات ويعني بالمركبات الاخبار وليس في الافعال
وليس في الافعال ما يتوقف عقليته على اكثر من ذلك قوله ويجي منصوبا بعامل مضمر مستعمل اظهاره او لازم اضماره
قسم عامل المفعول الى ظاهر ومضمر والذي تقدم تمثيل للظاهر واستغنى عن ذكره على ما هو عادته في الاستغنا وذكر
المضمر لكونه لم يتقدم له ذكر وقسمه الى ما يجوز اظهاره والى ما لا يجوز اظهاره والذي يجوز اظهاره هو ان يكون معه قرينة
تشعر بخصوصية ذلك الفعل المحذوف مجردا من غير وقوع لفظ اخر في موضعه او ما يقوم مقامه مثل اهلا
وسهلا لما يا بتي قرينة ثم مثله بامثلة فمنه قولهم لمن اخذ يضرب القوم او قال اضرب شر الناس زيدا الا ان اخذ
قرينة حالية تشعر بمقصوده في قصد الفعل قوله المنصوب بالمستعمل اظهاره وهو في الحقيقة راجع الى الكل

موضع قامت فيه قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف وليس موضع الفعل لفظ يقوم مقامه ولكن
بلغت مبلغا يستغنى بها عن الفعل ثم شرع بتمثيلها بما ذكره فقال هو قولك لمن اخذ يضرب القوم فالقوم معمول
بيضرب الملفوظ بها والمثال انما هو زيدا ولا يستقيم ان يكون القوم مثالا للمنصوب بالفعل المحذوف لامرين احدهما
انه ليس معنى قبل قوله او شي يصلح ان يكون ما بعدها معطوفا عليه والثاني انه لو كان كذلك للزم ان يكون المثال
احد الامرين لا الامران جميعا وهذا المعنى والامر بخلافه لان الغرض التمثيل بانواع كلها من الباب لا ان احدهما من الباب
وافاعيل النجا يعني من منع واغلاق باب وتضييق نحوه وافاعيل جمع افعال ولمن زكنت اي يقول عن من
زكنت وادركت لمن سدد سهما وللمستهلين والالكان التفسير تزيد وتصيب وابصرتم بالخطاب ومعنى زكنت علمت
بالقراين ويقع في بعض النسخ وما شر اي وما رايت شرا واضمار الفعل بعد النفي من غير تفسير ضعيف وهو في قول
سيبويه وما شر ومثل بالقراين الحالية والمقالية ثم اورد البيت وهو لن تراها ولو تاملت الا ولها في مفارق الراس طيبا
وقرينته لفظية وهو لما انتفى بعد النفي ونصب بعده الاثبات علم ان المراد اثبات الفعل المنفي اولا وهو ترى والتقدير
الا ترى لها وابو العباس ينكر بيت لن تراها وهو مجهول ومنه قولهم كاليوم رجلا والقرينة ههنا تقديرية في الاصل
ثم كثر استعمالهم حتى صار كان القرينة فيه موجودة وليس ذلك بمنزلة ما لزم فيه الحذف اذ لم يبلغ عندهم ذلك المبلغ
ورجلا منصوب بالفعل المقدر فهو الممثل به في مقصود الباب وكاليوم في موضع نصب صفة في الاصل قدمت فصارت
منصوبة على الحال وتقديره كرجل اليوم ثم حذف رجل المخفوض بالكاف ثم قدم الظرف مع خافضه قبل المفعول
وحذف الفعل على ما هو المقصود من الباب ويجوز ان يكون كاليوم هو المنصوب نصب المفعول اي ما رايت رجلا
مثل رجل اليوم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه فصار ما رايت كاليوم رجلا اما تمييزا واما عطف بيان والظاهر
ما تقدم لما في بعده من كثرة التقديرات ومنه قوله حتى اذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوبا ولا طلبا ذكر القتال
لها فراجعها عن نفسه بقرنيها نزبا وقال هذه حجج سمعت ودل على انهم لم يلتزموا انهم لم يظهروا ومنه يقولون اللهم اجمع
فيها او اجعل فيها وقول بعض العرب وقيل له لم افسدتم مكانكم فقال الصبيان بابي اي لم الصبيان اما الماضي
لم افسدتم من معنى واما الماضي فهم من قرينة الحال وقيل لبعضهم اما بمكان كذا وجذ فقال بلى اوجاذا لان معنى ذلك
اما تعرف فقال بلى اعرف والوجذ الموضع الذي يستنقع فيه الما وكان يشا لو بعد ذلك لرد وقوع المنصوب
باللازم اضماره منه المنادى قال الشيخ لم يحده لاشكاله وذلك لانه ان حد باعتبار المعنى ورد عليه قول
القايل مخاطبتي معك وانت بهذا الخطاب وما اشبهه اي لو قال المنادى الدعي عن الخطاب اوينه الخطاب كان يرد عليه
ما اورده وان حد باعتبار اللفظ ورد عليه المندوب والمخصوص في قولك افعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل كذا ايها القوم

والتحقيق ان يقال ان حرف هو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا فالمطلوب اقباله جنس
له ولغيره وبحرف نايب مناب ادعوا فاصل وخرج المندوب عنه باصل الجنس فانه ليس مطلوبا اقباله وسياتي ذكره
بحث ومما يدل على انه اشكل عليه حتى ان جعل المندوب منادا لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء
وقال في اخر الفصل او مندوبا كقولك يا زيداه وقد اختلف النحويون في المنادى هل هو مفعول به بفعل الزم اضماره
فيكون من هذا الباب وعليه الاكثرون او مفعول باسم فعل وهو يا وايا وهيا بجعل هو لا حروف الندا اسما افعال
والمنادى منصوب بها لفظا او محلا على ما يقوله المحققون في النصب اللفظي والمحلي فالوجه القول الاول لوجهين
احدهما انه لا يستقيم ان يكون هذه الكلمات اسما الافعال لان اسما الافعال لا بد من مرفوع ولا مرفوع ههنا فوجب
ان لا يكون اسما الافعال فان زعم زاعم ان الفاعل فيها مثله في رويد زيدا واشباهه فغير مستقيم لانها لا تخلو اما ان
يكون لمتكلم او مخاطب او غايب لا جايز ان يكون لغايب اذ لم يتقدم له ذكر وليس المعنى ايضا عليه ولا جايز ان يكون
لمتكلم لان ضمير المتكلم لا يكون مستترا في اسما الافعال ولا جايز ان يكون لمخاطب لانه ليس المعنى عليه اذ لم يرد ان المخاطب
هو الداعي وانما اراد انه المدعو فلا يستقيم ان يكون فاعلا مع كونه واقعا عليه الفعل والوجه الثاني هو ان اسما الافعال
ليس فيها ما هو على حرف واحد وهذه الحروف من جملتها الهمزة وهي حرف واحد فاذا بطل ان يكون الهمزة اسم الفعل
بطل البواقي اذ لا قايل بالفرق ولان الجميع بمعنى واحد بالاتفاق واذا وجب ان يكون بعضها ليس باسم فعل وجب
واما من قال ان الحرف مع المنادى نفسه استقل كلاما وليست اسما افعال ولا فعل بتقدير فقوله ليس بمستقيم لانا اذا
علمنا ان وضع الجملة هي التي تركبت من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى وعلمنا ان وضع الحرف لا يسند ولا يسند اليه
علم بهاتين المقدمتين ان الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام واذا ثبت هذان الاصلان باتفاق فلا وجه لمن يقول ان الحرف
مع الاسم كلام لانه مخالف لما علم ثبوته اذ يلزم منه ان يكون الحرف مسندا اليه او مسندا وكلاهما باطل او يلزم
ان يكون كلاما من غير اسناد وهو باطل فلما لزم منه بطلان احد الاصلين المذكورين المتفق عليهما علم انه باطل اذ ما ادى
الى الباطل باطل وقول من قال انه ليس بجملة ولكنه بعض جملة مع ما بعده من الكلام اذ المنادى انما ينادى بكلام
يذكر بعد ندايه فالجملة هو ما يذكر بعد الندا والندا معه كالفضلات التي تكون في الجمل وهذا قول بعض اصحاب
الاصول وليس بمستقيم لانه مختل من جهة اللفظ والمعنى اما من جهة المعنى فانا نقطع بان القايل يا زيد قد تم كلامه
فاذا قال بعد ذلك عمرو منطلق او جاء زيد او افعل كذا كان جملة مستقلة مثلها في قولك افعل كذا من غير قولك
يا زيد وقد يقول القايل يا زيد لا ليخبره بل ليعلم حضوره او غيبته ولذلك قال المحققون ان الوقف على الجملة
الندايية جايز لانها جملة مستقلة وما بعدها جملة اخرى وان كانت الاخرى لها تعلق من حيث كانت نسبتها في المعنى

الاول

واما من جهة اللفظ فهو ان الاسم لا بد له من اعراب من جهة التركيب وجهات التركيب محصورة لا يدخل في واحد منها
على تقدير ان يكون جزءا فبطل ايضا لذلك فالوجه ما قاله النحويون في انه منصوب بفعل مقدر دل عليه المسمى حرف الندا
وانه كان الاصل ادعو زيدا او انادي زيدا وما اشبهه على معنى الانشا فلما كثر استعماله حذف الفعل تخفيفا واقتصروا
عليه فكان الموجب لحذفه كثرة استعماله ووقوع حرف الندا عليه في محله وحذف ما يدل عليه ليس ببدع في اللغة
بل واقع كثيرا كما سياتي في مواضع وليس المعنى بكثرة الاستعمال في ذلك وفي مثله انهم تكلموا به على الاصل كثيرا كما ياتي
ثم خففوه لان ذلك يستلزم وجوده في كلامهم كذلك وانما المعنى انهم علموا انه كثر استعماله ففعلوا ذلك به من
حيث اول الامر ان قلنا انهم الواضعون باصطلاحهم وان قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك فواضح واذا تقرر معنى المنادى
في نفسه فالكلام بعد ذلك يتعلق باعرابه وبنايه والاصل فيه ان يكون منصوبا لانه مفعول به الا ان يعرض له ما يوجب
بناه على الضم وبناه على الفتح او اعرابه بالخفض فاما ما يوجب خفضه فدخول لام الاستغاثة واما دخول لام التعجب
فليست في التحقيق داخلة على المنادى لما تقرر ان المنادى هو المطلوب اقباله والتحقيق ان المنادى في قولهم يا للما
ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولذلك تميزت لام التعجب عن
لام المستغاث به فانه في الحقيقة مطلوب الاقبال كما اذا قلت يا زيد وانما ادخلوا اللام عليه تنبيها على انه مستغاث
وليس يتحقق مثل ذلك في الماء والدواهي اذ لا معنى للطلب من مثل ذلك واما الموضع الذي يبنى فيه على الضم فهو ان
يكون مفردا معرفة وانما بني على الضم لطرو سبب اوجب البناء وهو مناسبة ما لا تمكن له في الاعراب وهو شبهه بالمضمر
الا ترى انك اذا قلت يا زيد فاصله في المعنى ادعوك او انا ادعوك لانه مخاطب ووضع المخاطب ان يكون بضمير الخطاب
فلما عدلوا عن ذلك المعنى الى الظاهر كان وضعه موضع الضمير فلما اشبه المضمر كان سببا موجبا للبناء الا ترى
الى قول بعض العرب يا اياك وقول ابن دارة يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا حيث وقع لفظ المضمر
المخاطب محله حتى كان المعنى عليه وان كان شاذا وقد قيل انما اراد يا هذا انت ويا هذا اياك اعني كما تقول يا زيد انت فعلت كذا
ويا زيد اياك ضربت ثم من النحويين من يزيد قيدا اخر وهو كونه مفردا ويجعل السبب الموجب للبناء شبهه بالمضمر لفظا ومعنى
فلا يرد عليه المضاف ولا الطويل ولا النكرة لانه ان اورد المضاف والطويل اجيب بانه ليس مفردا فقد فقد منه احد
جزئي العلة ومن النحويين من يقتصر على العلة المعنوية فاذا اورد عليه يا عبد الله ويا رفيقا بالعباد وشبهه اجاب
بان فيه مانعا من السبب وقد ينتفي الحكم لانتفاء السبب وقد ينتفي بوجود مانع ويجعل المانع وجود الاضافة التي هي
من خواص الاسما وهي مناسبة لقوة الاعراب وثبوته فلم يقو السبب لان بان ما ينافي الاضافة من البناء ومثاله عندهم يا
لا رجل واعراب لا غلام رجل وليس الا الافراد والاضافة الذي منع البناء في غلام رجل مع وجود السبب هو الذي منع البناء

وهذا الجزء
العقدي

ولا اورد النكرة
اجيب بعدم جزء
العلة وهو التعريف

اذا كان

في يا غلام زيد مع وجود السبب وقد ورد عليهم بان المبنيات لا يغيرها الاضافة ووجود الالف واللام عن بنائها و
كذلك كان ما ذكرتم خلاف ما عليه اللغة والذي عليه الاجماع على قولك خمسة عشر والخمسة عشر وخمسة عشرك كله مبني اضفته
او ادخلت عليه الالف واللام او افردته واذا كان كذلك فلا معنى لاثباتكم ذلك مانعا من البنا مع وجود البنا معه في جميع
ما يضاف من المبنيات او ما يدخله الالف واللام وقد اجيب عن ذلك بان البنا فيه اصلي بسبب قوي والبنا ههنا عارض
لشبه بعيد فلا يلزم من منع المانع عمل السبب الضعيف منعه عمل السبب القوي وقرر ذلك بما تقرر من بنا لا رجل واعراب الاعلام
رجل فالولي السبب في المواضع كلها قوي الا انه اتفق في بعضها استمراره فكان البنا لازما ملازما لسببه واتفق في بعضها
انتفاؤه في بعض الصور فانتفى مسببه ولا يوصف السبب بالقوة والضعف لوجوده مرة وانتفائه اخرى كما لا يوصف
بالقوة لكونه دايما فرب سبب قوي ينتفي وجوده تارة وعدمه اخرى ورب سبب ضعيف يتفق استمراره ودوامه وقد ذكرتم
ان الاضافة لا تخل بالبنا ولا تعارض السبب الموجب له بما ذكرناه من ان كل مبني يصح دخول ذلك عليه غير محل النزاع وما ذكروه
من انه ضعيف ايضا من جهة كون الشبه بعيد ليس بمستقيم فانا نعلم ان اسما الاشارة مشبهة بما لا يمكن له بوجه بعيد
ومع ذلك فان الاضافة لا تخل ببنائها بدليل وجوب ذلك في قولك رايت غلام هولا وما ذكروه من الاصل في لا غلام
ولا غلام رجل ليس المانع عنه باذ ذلك بل المانع امر اخر وهو انه لو بني لادى الى امتزاج ثلث كلمات وهم لا يفعلون ذلك
فان زعم زاعم انه كذلك في باب يا غلام زيد لم يستقم له ذلك المانع لان معنى ما بني له رجل وهو اضمار الحرف فيه كلا في يا غلام زيد
فانه لا يحتاج الى يا في ذلك ويدلك على ذلك جواز حذف يا وامتناع حذف لا وايضا فما اضعف ما ذكروه ان الاعلام
السبب فيه تضمنه معنى الحرف وهو اقوى السبب فبطل ان يقال سبب البنا ضعيف ولذلك قابلته الاضافة واجيب بان المعنى
بضعفه كونه مبنيا في هذا الموضع خاصة ولم يثبت مثل ذلك في بعضهم في المضاف وما ذكروه من انه مبني بالاصالة في كل موضع
وما ذكروه من غلام هولا لا يفيد فان الكلام في المضاف لا في البناي وما ذكروه في لا غلام من التركيب بعيد مع انه مشعر عنه
بتضمن الحرف وما ذكروه من انه امتنع في لا غلام رجل من التركيب كراهة تركيب ثلث كلمات مردود على مذهبهم مثل لا رجل
ظريف بنائهما وهو واضح في انهم لم يركبوا الا مع رجل واذا لم يركبوا ابطل ما ذكروه وتعين ما ذكرناه والامر في ذلك كله قريب
وقول الفرا انما ارادت العرب يا زيداه ثم حذفته وهو كالمضاف فكان كقبل وبعد ولما قام الاسم الباني مقام الزيادة
نصبته اذ ليس بمنصوب بفعل ولا اداة اذ لو كان بفعل لصح منه الحال ضعيف وامتنع الحال لان المعنى دعاؤه على كل حال
وقول الخليل انما نصبوا المضاف كما نصبوا قبلك حين طال ورفعوا المفرد كقبل وبعد وقول الكسائي رفعوا المفرد
بغير تنوين فرقا بينه وبين المعرب المرفوع بعامل صحيح ونصبوا المضاف حملا على اكثر الكلام للفرق بينه وبين المفرد اضعف
والاتفاق على انه اذا اضطر الشاعر في المفرد نونه وقال الخليل وسيبويه والمازني مضمومة وقال عيسى بن عمرو وابو عمرو

ويونس منصوب رداله الى الاصل وانشد سيبويه سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وقال لم يسمع من العرب
من يقول يا مطرا وانشد الناصب بقوله فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا وقد صرح الفرا والكسائي
بتجويز يا رجلا راكبا المعين جعلوه من المشبه بالمضاف ومن ثم جاز يا راكبا المعين وفي كلام سيبويه ما يشعر بجوازه وفيه اشكال
فانه يستلزم جواز لا رجلا راكبا واما نحو يا شاعرا اليوم مثله ويا رجلا يضرب عمرا باتفاق والفرق بينه وبين لا رجل
يضرب عمرا انه في يا رجلا تعذر جعله منادى مفردا لان يضرب لا يصلح صفة ولا يصلح الحال بخلاف لا رجل وايضا فانه
قد ثبت جعل الاشهر في النفي كاسم واحد بدليل لا رجل منطلق بالفتح فيهما واما الموضع الذي بني على الفتح بان يلحق الف الاستغاثة
كقولك يا زيداه وهذه الالف تدل على ان الاسم مستغاث به كما ان اللام في قولك يا لزيد ولذلك لا يجمع بينهما فقال
يا لزيداه فوجب البنا على الفتح ضرورة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا والا فالضم فيه واجب لولا الالف الا ترى
انك لو حذفتها لوجب ضمها ولم يحتج الى ذكر نحو يا هولا ويا حذام لانه مبني فلا يتغير بالندا ولا الى ذكر يا غلامي كان معربا او
مبنيا على القولين فيه وقال صاحب الكتاب مثلا للمبني على الفتح او مندوبا كقولك يا زيداه وليس بمستقيم لما تقرر من
ان المندوب ليس بمنادى فلا ينبغي ان يذكر حكمه في باب المنادى وان وقع في بعض الفاظه لفظ المنادى ولذلك ذكر المندوب
على حياله في فصل براسه والتمسك بما ذكرناه هو الوجه توابع المنادى المضموم غير المبهم اذا افردت حملت على لفظه ومحله
قال الشيخ ذكر توابع المنادى الموصوف بالصفة المذكورة في باب الندا وان كان للتوابع باب مفرد فكان حقها ان تذكر
فيه لان ما ذكر منها مخالف لحكم التوابع باعتبار الندا فكان ذكره في باب الندا اولى لانه من اثاره في التحقيق وقال توابع المنادى
المضموم غير المبهم احترازا من المنادى المنصوب فان تابعه على قياس باب التوابع وقال غير المبهم احترازا عن المبهم فانه لا يكون فيه
ما ذكره من الحكمين على المختار كقولك يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ولو لم يحترز منه لكان داخلا في ان تابعه يجوز فيه الوجهان
وليس كذلك الا عند بعض النحويين وليس بالجيد وسياتي ذكره وقوله اذا افردت تقييد للتوابع فانها قد تكون مفردة وقد
يكون مضافة والحكم الذي مختص بالمفردة ولذلك وجب تقييدها به قال حملت على لفظه ومحله ذكر الحكم الذي يكون
لهذه التوابع المخصوصة اما حملها على محلها فهو القياس لانه مفعول منصوب المحل فوجب ان يكون تابعه منصوبا كجميع المبنيات
كقولك ضربت هولا الرجال لا يجوز غير ذلك واما حمله على لفظه فانه لما كان فيه البنا عارضا اشبه الاعراب في عروضه
واشبه موجبه عامل الاعراب وهو حرف الندا الموجب للحركة المشبهة بحركة الاعراب في تنوعه لانهم لما شبهوا
موجب هذه الحركة بالعامل لشبهها بحركة الاعراب اجروا التوابع مجرى توابع المعرب فكان حكم ذلك المشبه بالعامل
في الانسحاب على التوابع حكم العامل المحقق في الانسحاب على التابع كما شبهت الحركة في يا زيد بحركة جا زيد شبه الموجب لها في يا زيد
بالموجب لها في جاء زيد ولذلك شبهوا التابع لها في يا زيد العاقل بالتابع المعرب المحقق في جاء زيد العاقل وهو من مشكلات

ابواب النحو من حيث كان تابعا معربا اعرب بحركة متبوعه المبني مع استحقاقه اعرابا بمحل الفاعل وايضا حجة بما ذكرناه
وانما يلزم ان الرفع في العاقل على انه الفاعل وان كان وجها مستقيما لما ثبت يا تميم اجمعون فعلم جواز الرفع فيه على الاتباع
ووقع الاتفاق على ان هذه التوابع معربة وان كانت على لفظ المتبوع المبني لعدم الموجب للبناء فيها فلم يختلف لذلك في
اعرابها والوجه ما تقدم ذكره من التشبيه المذكور والفرق بينه وبين المتبوع ان المتبوع وجدت فيه علة البناء فوجب
بناؤه والتابع لم يوجد فيه فلم يجز بناؤه ولا يلزم من بناء المتبوع بناء التابع اذا فقدت علة البناء منه الا ترى انك تقول
جاءني هذا العاقل فيكون المتبوع مبنيا لوجود علة البناء فيه والتابع معربا لفقدان العلة باتفاق وان كان هو في المعنى
المشار اليه فكذلك اذا قلت يا زيد الطويل انبني زيد لكونه واقعا موقع المضمر المخاطب باعتبار ما ذكرناه ولم يبن الطويل
لانه لم يرد ذلك الورود وانما قصد به التوضيح والتبيين كما في قولك جاءني هذا العاقل ولا اعتبار بكونه هو الذات
المناداة في المعنى كما لا اعتبار بمثل ذلك في الطويل في قولك هذا الطويل لان هذه الصفات لم يقصد بها قصد الذات
فيكون واقعة ذلك الموقع وانما قصد بها المعاني خاصة ولذلك خرجت عن المعنى الموجب للبناء في متبوعاتها وقد اعترض على
ذلك بانهم قد بنوا الصفة لبناء موصوفها في قولك لا رجل ضارب في الدار فلم لا تكون هذه الصفة ايضا مبنية بناء ضارب
في قولك لا رجل ضارب في الدار وفرق بينهما بان المراد هنا نفي رجل على هذه الصفة لا نفي رجل مطلقا فلم ينف رجل
مطلقا او لم يوصف وانما نفي رجل موصوف بهذه الصفة فصار بهذا الاعتبار كانهما شيء واحد لان النفي لهما جميعا
بخلاف يا زيد الطويل فانه قد تم النداء في قولك يا زيد ولو قلت لا رجل هو المقصود لاختل المعنى الا ترى ان نفي رجل
ضارب لا يلزم منه نفي رجل مطلقا فيختل المعنى عند تقديرك ان النفي داخل على رجل مطلقا ثم تصفه فيصير معمما
مخصصا وهو باطل بخلاف يا زيد الطويل فانك تعلم ان المنادى زيد ولا يختلف المعنى بانضمام الطويل اليه وحذفه في كونه
هو المنادى حتى يصح تقديره جزءا معه فان قلت فما ذكرت من المعنى يمكن مثله في مثل قولهم يا شاعرا لا شاعر اليوم
مثله جرير ولكن في كليب تواضع ● وشبهه من المنادى الموصوف على هذا النحو لانه لم يقصد الى النداء اولا ثم يوصف بعد
تمامه وانما قصد الى نداء مخصوص بالوصف قبل النداء فصارت الصفة والموصوف في قصد المنادى مثلهما في قصد النافي
قولك لا رجل ضارب في الدار فالجواب ان الارتباط فيهما حاصل مثله فيما تقدم الا انه بالطول فات الموجب للبناء
فوجب الاعراب لان المنادى اذا كان مضافا او طويلا وجب اعرابه لفوات علة البناء فاتفق ان هذا الربط
الحاصل لزم منه فوات علة البناء فوجب الاعراب ولو كانت علة البناء باقية لوجب البناء فيهما لما ذكرته حتى انه لو لم يبن
لكان نقضا مبطلا لما ذكرناه وهو يحتاج الى جواب عنه فان قيل لو كانت الصفة توجب طولا للمنادى لوجب نصب مثل
قولك يا رجل اذا وصف وليس كذلك واجيب بالتزامه كما تقدم وبالفرق بين ما وصف بالمفرد وبين ما وصف بالجملة
بالجملة

لانه اذا وصف بالمفرد امكن تمام الاول دونه وعرف الثاني وجعل وصفا له واذا كان جملة لم يستقم الا ان يكون
من تتمته لانه لو قدر استقرار الاول دونه وصفت المعرفة بالجملة التي هي نكرة وهو باطل والخليل وسيبويه يختاران في باب
يا زيد والحرث الرفع وابو عمرو ويونس يختاران النصب وابو العباس ان كانت اللام كلام الحسن فكالخليل والا فكابي عمرو
ثم مثل بالتوابع التي ارادها ثم استثنى البدل نحو زيد وعمرو من المعطوفات وقوله نحو زيد وعمرو من المعطوفات
يعني بكل معطوف امكن ان يدخل حرف النداء عليه وانما اخص البدل وهذا النوع من المعطوفات بذلك لان البدل في حكم
في حكم تكرير العامل فكان كانه موجود في الثاني فاجري مجرى المستقل بنفسه ان قلنا ان البدل تخالف التوابع في حكم تكرير
العامل وان قلنا انه مثلها فانما خالفها في ذلك لانه المقصود بالذكر والاول كالتوطئة له فكرهوا ان يجعلوا ما هو
المقصود غير محكوم له بالحكم المقصود ويجعلوا غير المقصود محكوما له بحكم المقصود مع كونه اولى في الدلالة على الغرض
واما المعطوف المخصوص بما ذكر فلان حرف العطف كالقائم مقام العامل فصار بمنزلته فكانه مذكور فجعل حكمه كحكم
المذكور معه اولا ان المعطوف والمعطوف عليه بالواو واخواتها في المعنى مشتركان متساويان فكرهوا ان يجعلوا
لاحد المتساويين شانا ليس للمساوي وهذا ثابت في الواو والقائم وحتى ثم اجريت بقيتها مجراها لكونها من باب واحد
ثم مثل في البدل بقوله يا زيد زيد وليس بمستقيم وقد مثل به ابو علي الفارسي وهذا انما هو من باب التاكيد اللفظي والاولى
ان يمثل بغيره فيقال يا زيد اخاك او يا زيد عمرو على تقدير ان يكونا اسمين فاذا كان من باب التاكيد اللفظي بطل ان يكون
التوابع غير البدل نحو زيد وعمرو معربة لفظا ومحلا فان هذا مبني فالجواب انا لم نقصد بالتاكيد المقدم الا التاكيد
المعنوي لا التاكيد اللفظي واما التاكيد اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو الا ترى انك تقول يا زيد زيد
اليعملات ويأتي على هذه الصفة فلذلك هنا ولو بين ذلك واستثنى مع البدل نحو زيد لكان انفى للبس وابين للحكم فيه
ثم ذكر القسم الاخر من التوابع للمنادى المقيد المذكور اولا وهو المضاف فقال واذا اضيف فالنصب وانما نصبت لان
متبوعها منصوب وانما وجب النصب ولم يجز الاجراء على اللفظ كالتوابع المفردة لانها لما جاز ذلك اجري مجرى منادى
انسحب حكم حرف النداء عليه تقديرا وتشبيها له بعوامل الاعراب ومعلوم انه لو قدر منسحبا عليها كانت حركتها حركة
المتبوع فلما شبه بعامل الاعراب جعلت حركته الاعرابية حركته التي كانت تكون له لو باشره هذا المقدر عاملا وان كان
مضافا لم يكن ذلك فيه فوجب له النصب على تقدير اذ تقديره على اصل التوابع للمنادى يوجب نصبه وتقديره على انه
منسحب عليه حكم ما شبه بالعامل يوجب له ايضا النصب اذ المضاف اذا قدر عليه حرف النداء لا يكون الا منصوبا فوجب له النصب
على تقديرين ثم مثل بالتوابع المتقدمة وما استثنى ههنا بدلا ولا غيره لانه اذا وجب النصب في غير البدل ونحو زيد
وعمرو من المعطوفات اذا كانت مضافة مع كونها كان يجوز فيها الرفع اذا كانت مفردة فلان يجب النصب في البدل

ونحو زيد وعمرو واذا كان مضافا فامع لكونه كان في حكم المنادى اذا كان مفردا من طريق الاولى وتمام
اذا ما اخاء ورقا ان كنت نابرا فقد عرضت احنا لحق فخاصم ومثل قولهم يا تيم كلهم او كلكم واتى بحرف الخطاب لجعله
مخاطبا تارة وغايبا اخرى لانه باعتبار المعنى مخاطب فجاز الاتيان بضمير الخطاب لذلك وهذا اصل مطرد في كل
ما كان له جهتان من حيث المعنى واللفظ كقولك انت الذى فعلت كذا وانت الذى فعل كذا ويجوز ضمير الخطاب والاعتبار
بالمعنى اقوى اذا كانا في حكم الجزء الواحد لانه مقصود واللفظ متوسل به اليه في التحقيق فكان الوفاء بالاهم اولى ولذلك
كان قولهم يا تيم كلكم اولى فان قلت ينبغي على هذا ان يكون انت الذى فعلت كذا اولى من انت الذى فعل كذا والامر بخلافه
فانهم لم يختلفوا في انه ضعيف فالجواب ان هذا جزء مستقل وانت جزء اخر مستقل وليس كذلك يا تيم كلكم فانه تاكيد
له فهما جميعا كجزء واحد فصار هذا كالغائب لفظا ومعنى باعتباره في نفسه لانه مستقل فان قلت فلو قدرته تتمة للاول
لان يكون جزءا وجب فيه على هذا ما وجب في يا تيم كلكم من اعتبار الخطاب قلت لو امكن ذلك لكان ولكنه لا يمكن فانه
لا يصلح للمضمر المخاطب ان يكون موصوفا ولا مبدلا منه بدل الكل وليس بمعطوف ولا موكد فبطل جميع التوابع فيه فلم يبق
الا كونه مستقلا فمن ثم جاءت المخالفة بينه وبين يا تيم كلكم قال صاحب الكتاب والوصف بابن وابنة الى اخره قال
الشيخ ابن وابنة حكمه في نفسه واحد وانما يوجب حكما فيما قبله اذا وقعا بين علمين صفة والحكم هو تخفيفه وعلته كثرته
في اللفظ والاستعمال اما اللفظ فلانه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة واما الاستعمال فلان الاتيان بابن مضافا
الى العلم صفة اكثر من مجيئه مضافا الى غيره فلما كثر من هذين الوجهين خففوه بابدال الضمة فتحة وتحقيق الخفة من وجهين
احدهما انها اخف من الضمة في نفسها والاخر انها اتباع والاتباع اخف من مخالفة الحركات والصحيح ان حركة زيد ان الفتحة
في يا زيد بن عمرو حركة بناء وحركة ابن على حالها وزعم قوم انهما حركتا بناء لما كثر صار عندهم كالكلمة الواحدة
كخمسة عشر وزعم قوم انهما حركتا اعراب كانه لما كثر ذلك معه صار كانه قيل يا زيد عمرو ولما ذكر حكمها عند
وقوع ابن بين علمين في المنادى ذكر ان حكمها تخفيفا اوجه وقوع ابن بين علمين صفة في غير المنادى وهو حذف التنوين
والعلة ما تقدم الا ان الحكم ههنا حذف التنوين والحكم ثم الفتح وشرط وجود الابن فيهما جميعا بان يكون صفة واقعا
بين علمين حتى لو انتفيا او احدهما لم يخفف فمثال انتفائهما قولك زيد ابن اخي ومثال انتفاء الصفة قولك زيد ابن عمرو فهذا وان
كان واقعا بين علمين الا انه ليس بصفة ومثال كونه صفة وليس واقعا بين علمين قولك جاءني زيد ابن اخي فهذا وان كان صفة
فليس واقعا بين علمين ومثال حصول الشرطين قولك جاءني زيد بن عمرو فيجب التخفيف لوجود الشرطين الا في ضرورة الشعر
كقوله جارية من قيس بن ثعلبة قباء ذات سرة مقعبة وزعم قوم ان ابن ثعلبة بدل وقصده ان يخرجه عن الشذوذ
وهو بعيد لان المعنى على الوصف لغيره وايضا فانه ان خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن لا فظاهر

كلامه يدل على تحتم الفتح في المنادى اذا وقع ابن بعده بين علمين وعليه بعض النحويين والصواب انه ليس بمتحتم فلكون ترك ذكره (ه)
لان هذا هو الافصح واما لان ذلك كالمعلوم وانشد سيبويه للعجاج يا عمر بن معمر لا منتظر بالفتح وروي قوله يا حكم بن
المنذر بن الجارود على الوجهين فصل والمنادى المبهم شيئان اي واسم الاشارة الى اخره قال الشيخ يجب في
تابع المنادى المبهم الرفع عند المحققين من النحويين واجاز المازني النصب قياسا وليس بشيء وتوهم بعضهم الفرق بين يا ايها الرجل
ويا هذا الرجل لجواز يا هذا فاجاز في يا هذا الرجل الوجهين فان اراد جواز النصب فقد بان انه غير مستقيم وان اراد جوازه على
الاتباع فليس بشيء وانما وجب الرفع لانه لما رآه هو المنادى في المعنى وما قبله وصلة لذكره جعلوا حركته الاعرابية
حركته التي كانت تكون له لو كان مباشرا للنداء تنبيها على انه هو المنادى في المعنى وعلى ذلك لا يستقيم قياسا على يا زيد
الطويل لظهور الفرق بينهما بما ذكرناه والوجه الاخر انه لما كانت صفة المبهم مع المبهم كالشيء الواحد بخلاف صفة غير المبهم
بدليل جواز مررت بزيد في الدار الكريم وامتناع مررت بهذا في الدار الكريم صار الرجل في قولك يا ايها الرجل كانه منتهى
الاسم فجعلوا حركته الاعرابية الحركة التي تكون له لو كان منتهى الاسم حقيقة قال واسم الاشارة لا يوصف الا بما فيه الالف واللام
وانما كان كذلك لان وصف اسم الاشارة اصله ان يكون باسماء الاجناس لانه مبهم الذات فكان وصفه بما يدل على
ذاته اولى هو الوجه لان الوصف بالمعاني الخارجة فرع على معرفة الذات ولذلك كان المبهم مستبعدا صحة الوصفية
باسماء الاجناس دون غيره لما فيه من الابهام واذا ثبت وصفه باسماء الاجناس وهي معرفة وجب تعريفها بالالف واللام في قول
الشاعر يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل والاقتاب والحلس قال الشيخ اورد عليه انه لا يستقيم رفع الضامر في المعنى
لانه عطف على العنس قوله والرحل والاقتاب فيصير المعنى الضامر العنس والضامر الاقتاب وهي لا توصف بالضمور فاذا تبع
يا ذا الضامر بالخفض كما انشده الكوفيون وسقط الاستدلال لانه يصير من باب اخر ليس من باب نداء المبهم والجواب عنه من وجهين
احدهما ان الاستدلال بانشاد هذا النصف على انفراده وان كان عن شاعر على ما رواه الثقات من لم يعلم ما تممه الاخر
والثاني ان يكون الرحل معطوفا على العنس على سبيل التجوز لان معنى الضامر العنس الذي ضعف عنسه او بلى فعطف الرحل باعتبار
المعنى كانه قال الذي ضعف او بلى عنسه ورحله وفي الضامر العنس اشكال في وجوب رفعه مع كونه صفة مضافة والصفة المضافة
تكون منصوبة على ما تقرر في اول المنادى في الفصل الثاني واجيب عنه بجوابين احدهما ان الضامر العنس موصول والموصول
في حكم المفرد لانه كالمفرد وكانه قال الذي ضمرت عنسه فيقبل حركة لم يكن الا رفعا فلذلك ما كان مثله والاخر هو
ان الضامر العنس وقع صفة لموصوف مفرد مرفوع لان صفة اسم الاشارة لا تكون الا كذلك على ما تقدم فيجب ان يكون هذا
الوصف معربا باعرابه واعرابه رفع فيجب ان يكون مرفوعا والكلام على قوله يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام
كالكلام في البيت المتقدم والاعتراض الاعتراض والجواب الجواب وسبيله قول عبيد يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام

ابني كيا سعنها وساداتنا واجعل بكال ابن ام قطام ان قوم عبيد قتلوا ابا امرئ القيس حجرا وهو ابن ام قطام
وقال التبريزي ذلك وتمام الا ايهذا الباخع الوجد نفسه لشيء نحته عن يديه المقادير وجاء في التوحيد الرفع على الفاعل والنصب
على المفعول كله واذا اجري في مثل يا ايها الجاهل ذو التنزي النصب فانما هو على معنى اعني لا على الاتباع لان الجاهل رفع
على كل تقدير قوله وقالوا في غير الصفة يا هذا زيد وزيدا قال الشيخ لا يخلو اما ان يريد عطف البيان او
البدل فعطف البيان يجوز فيه الوجهان على اللفظ وعلى المحل اما اللفظ فهو اللفظ التقديري وان اريد البدل فالضم
ليس الا وقوله يا هذا ذا الجمة على البدل لا غير لانه لا يصح ان يكون توكيدا لا لفظا ولا معنى اما المعنى فهو الفاظ محفوظة
وليس هذا واحدا منها واما اللفظ فهو اعادة الاول بعينه وليس هذا كذلك ولا يصح ان يكون عطف بيان ولا نسقا
اما النسق فلعدم الحرف واما البيان فلانه يكون بالاسماء الجوامد وهذا بمعنى المشتق ولا يصح ان يكون صفة لان اسماء الاجناس
لا توصف الا بما فيه الالف واللام على ما تقدم فتعين ان يكون بدلا من كل فصل ولا ينادى ما فيه الالف واللام الا
الله وحده قال الشيخ علل بعلتين كل واحد منهما اجرا احدهما لزومها الكلمة والاخرى كونها بدلا من المحذوف
اذ اصلها الاله فنقلت حركة الهمزة الى اللام فصار الله فاجتمع المثلان فجاز الادغام فصار الله فصار الالف واللام
عوضا من الهمزة وعلل بانه لو قيل يا ايها الله او يا هذا الاطلق لفظا لم يؤذن فيه ولم يستقم لهم في المعنى ان يشيروا الى ما يستحيل
عليه الاشارة في التحقيق ولو قيل يا الاه او يا الاله لغير الاسم ولا زال لوا ما قصد به التعظيم قال صاحب الكتاب
من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ لانه ليس فيه الوجهان وانما حصل فيه وجه واحد واما قوله
فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا فاكثر شذوذا منه اذ ليس فيه وجه منهما لا لزوم ولا عوض فصل
واذا كرر المنادى في غير حال الاضافة الى اخره قال الشيخ وقع في بعض النسخ في حال الاضافة وهي ترجمة سيبويه
لانه قال هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الاضافة وكلاهما مستقيم في المعنى لان معنى التكرر ذكره اولا ثم مرة ثانية
وليس مخصوصا باحدهما فيصح تعيينه باعتبار الاولى فيقال في غير حال الاضافة وباعتبار الثانية فيقال في حال الاضافة
ويقوي ترجمة سيبويه ان المعنى اذا ذكر المنادى ثانيا في حال الاضافة فيفيد المرة الثانية اولى لانه المراد
والاسم مرادا فيهما فكان في حال الاضافة اظهر وفيه وجهان النصب والضم فللنصب وجهان احدهما ان يكون تيم الاول
مضافا الى عدي والثاني مؤكدا للمضاف فوجب نصب الاول لانه مضاف ووجب نصب الثاني لانه توكيد للمنصوب وهو مذهب
سيبويه والخليل وشبهه بقوله لا ابا لك فان اللام زيدت توكيدا ولولا زيادتها لقال لا اباك وبقوله
يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا ولولا زيادتها لقال يا بؤس الحرب والوجه الثاني ان يكون كل واحد
منهما نصب لانه مضاف الا انه حذف المضاف اليه من احدهما استغناء عنه بالاخر وبقيت الاضافة فيه كقوله

الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة ومثله على نصف وربع درهم وما هو المحذوف منه فيه وجهان احدهما
ان المحذوف منه المضاف اليه وهو الاول وتيم الثاني مضاف الى عدي وهذا هو الظاهر والدليل عليه انا لو
قلنا ان المضاف الى عدي هو الاول لادى الى امرين محذورين احدهما التقديم والتأخير من غير فائدة والاخر الفصل
بين المضاف والمضاف اليه والمذهب الاخر ان تيما الاول مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني مضاف الى عدي محذوف
ووجهه انه لو لم يكن كذلك لادى الى ان يكون المتأخر لفظا ومعنى دالا على متقدم والمعقول ان المتقدم يدل على المتأخر
والجواب عن الاول انا ما اضفنا المضاف اليه من الثاني بقي الاسم غير تام فاخر المضاف اليه الاول ليكون الثاني
من حيث اللفظ وكون الاول تاما بما بعده وهما الاسمان جميعا الا ترى انك اذا قلت يا تيم عدي تيم لم يكن مستقيما
لانه لم يتم ولم يعوض عن تمامه واذا اخرت فقلت يا تيم تيم عدي عوضت عن عدي المحذوف لفظا مثله وصار تيم عدي بالنسبة
الى الاول كالتمام له فلاجل ذلك كان التقديم والتأخير واما الرفع فعلى ان يكون بأداة علما مفردا ثم اتى بالمضاف اما عطف
واما بدلا وانشد جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر على الوجهين يريد عمر بن لجأ تحرض قومه عليه لانه
يقول انا ابن جرم كسبه وبعده احين كنت سماما يا بني لجأ وخاطرت بي عن احسابها مضر جاضرت الى غالبت فاجابه عمر بن لجأ
لقد كذبت وشر القول اكذبه ما خاطرت بك عن احسابها مضر الست نزوة خوار على امه لا يسبق الحلبات اللؤم والخور
ما قلت من هو الا سانقضها يا ابن الاتان بمثلي تنقض المرر وكذلك قوله يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل
والمبرد يقول هو كابن رواحه فصل وقالوا في المضاف الى المتكلم الى اخره قال الشيخ في الاضافة قولان
احدهما ان اصلها الفتح وجاء السكون تخفيفا وهو الاكثر والاظهر والاخر ان اصلها ان تكون ساكنة ويجب تقويتها
لضعفها وخفائها ودليل الوجه الاول انها اسم على حرف واحد فيجب ان يبنى على حركة كسائر الاسماء التي هي على حرف واحد
كالكاف في ضربتك وما اشبهه ولو قلنا مضمر على حرف واحد لكان ايضا حسنا ويرد على هذا القول ان في الاسماء اسماء
مفردة مبنية على السكون كالواو في ضربوا وشبهه فنقول على هذا مضمر هو حرف مد ولين فوجب ان يبنى على السكون
قياسا على الواو في ضربوا ويمكن ان يفرق بينهما من حيث ان الواو يستثقل عليها الحركة وليس كذلك الياء الا تراهم يقولون
رأيت القاضي ولن يسري في الاسماء والافعال ولا يقولون رأيت قلنسوا ولكن يقولون لن يدعو في الافعال دون الاسماء لان الافعال
تحمل ما لا تحمله الاسماء فدل على انه لا يلزم من تحريك الياء تحريك الواو لما ظهر من الفرق بينهما وقد توهم قوم ان شرط الحذف
في نحو يا غلام ان لا يكون بعده ما يحصل به ست حركات وليس بمستقيم ثم علله بان اجتماع ذلك معدوم من كلام العرب وهو
غلط ثان ولو علل بان حذف الياء في مثل ذلك اثقل من اثباتها لكان للتعليل وجه فلا يختلف في جواز ضرب غلام فرسه
وكذلك اكل عمرو شرب وهذه عشر حركات وانما امتنع خمس حركات فصاعدا في الشعر لفوات الوزن المقصود

وزعم سيبويه ان بعض العرب يقول يا ربُّ ويا غلامُ ومرادهم يا ربّي ووجهه انهم لما حذفوه شابه المفرد فجعلت
حركته كحركته قوله والتاء في يا ابت ويا امت عوض عن الياء قال الشيخ فيها مذهبان مذهب اهل الكوفة ان التاء للتأنيث
ويا الاضافة مقدرة بعدها كأنه قال يا ابتي ويا امتي ومذهب البصريين ان تاء التأنيث عوض عن يا الاضافة واستدلوا
بوجهين احدهما انها تقلب هاءً ولو كانت يا الاضافة مقدرة بعدها لم تقلبها هاءً لانها حينئذ متوسطة والمتوسط
لا تقلب هاءً والآخر هو انه لو لم تكن عوضا لجاز ان يجمع بينها وبين الياء فيقال يا امتي كما تقول يا ضاربتي ولما لم يقولوا
يا امتي دل على انها عوض عنها ومن كسر التاء وهو الاكثر فلانها مناسبة للحرف المبدل منه التاء فكانت اولى ومن فتح
وهي عن ابن عامر فلانها حركة الحرف المبدل منه وزعم قوم بان يا ابت فرع يا ابتا بحذف الالف وليس بشيء وقوم
وقالوا يا ابن ام الى قوله جعلوا الاسمين كاسم واحد يعني انهم جعلوا ابن المضاف الى ام وابن المضاف الى عم لما اضافوهما الى يا المتكلم
كاسم واحد اضيف الى يا المتكلم حيث عاملوهما في التخفيف معاملته لما كثر قولهم يا ابن امي ويا ابن عمي بخلاف غلامي ويا غلام امي
لقلته وجاز الفتح في يا ابن ام ويا ابن عم لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه باكثر من تخفيف يا غلام وزعم قوم انه فرع على
يا ابن اما مخفف بحذف الالف وهو تعسف وقيل في تفسير جعلوا الاسمين كاسم واحد يعني مزجوا ابن مع ام وجعلوهما
صيّروهما واحدا ابنيا كخمسة عشر ثم اضافوا كما اضافوا خمسة عشر وليس بشيء وقيل جعلوهما كخمسة عشر حيث فتحوا
آخر الاسمين وهو نحو ابني يا غلام فبنوهما معا كأنهم خمسة عشر وكل ذلك بعيد عن الصواب لانا قاطعون بان الحركة في
يا ابن ام بفتح الميم مثلها في يا ابن امي باثبات الياء وكيف يستقيم ان يبني الاسم مع التركيب بغير موجب فان زعم انهم
بادي بدا وذهبوا ايدي سبا بالسماع ان اصله معرب لما صار الاسمان كاسم واحد فلذلك هذا لما صار ابن
ام عبارة عن القريب وان لم يقصد اضافته جرى مجرى ذلك قيل له لولا السكون في بادي وايدي لم يقل احد بذلك ولكنهم
لما سكنوا امكن ان يقال وايضا فان مثل ذلك موجب لبناء الاول خاصة فاين موجب لبناء الثاني فصل
المندوب قال الشيخ هو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى وتوابعه كتوابعه لانهم
اخرجوه مخرج المنادى في اللفظ ليكون ابلغ في التفجع ولذلك كان الافصح الاتيان بالمد في آخره وانما قالوا الالف وقد يكون
غير الف لانها الغالب واما بعدها الى غير ما لا يخلو من ان يكون آخره حركة او سكونا فان كان حركة فلا يخلو اما ان يكون
اعرابا او بناءً فان كانت اعرابا فليس الا الالف كقولك وا زيداه وا عبد المطلباه وا غلام احمداه بخلاف من الانكار
فانك تقول فيها عبد المطلبيه ومن التذكير ايضا فانك تأتي بها على حسب حركة الآخر كائنة ما كانت فان كانت
حركة الآخر حركة بناء اتبعتها مدة من جنسها فقلت في حذام واحذاميه وفي يا امير المؤمنين وا امير المؤمنيناه وفي
غلامك للمرأة المخاطبة وا غلامكيه وان كان آخره ساكنا فلا يخلو اما ان يكون مدة او غير ذلك فان كانت مدة استغنى بها

فتقول فيمن اسمه اضربي وا اضربيه وفي غلامه وا غلامهوه وفي غلامكما وا غلامكماه ولا فرق بين الواو المقدرة والمحققة
فلذلك قلت في وا غلامكم فيمن اسكن الميم وا غلامكموه لان الواو مرادة عنده ولذلك وجب الضم في قولك غلامكم اليوم
ردًّا للميم الى اصلها كما وجب في مذ اليوم لذلك واما الحاق الالف في المعربات فلانها اسماء بمنزلة زيد وعمرو ولا
لبس فيها اذا الحقت الالف في آخرها كما الحقت بزيد وعمرو واما الحاق الواو والياء فلخوف الالتباس الا ترى
انك لو قلت في غلامكِ وا غلامكاه لالتبس المذكر بالمؤنث ولو قلت في غلامكم وا غلامكماه لالتبس المثنى بالمجموع ثم اجرى
المبني الآخر مجرى واحدا واما اختيارهم في وا غلامي باسكان الياء وا غلامياه فلان اصلها الفتح فردت اليه وحجة المبرد
وا غلاماه وليس بجيد وفي وا غلاميه اوجه اما بناء على ان اصلها السكون فلا اشكال فيه الا ترى انك لو قلت فيمن اسمه
اضربي او اضربوا لقلت وا اضربيه وا اضربوه واما بناء على ان السكون العارض كالاصلي في هذا الباب بدليل انك
اذا قلته فيمن اسمه مثنى او معلى وا مثناه وا معلاه ولا ترد الالف الى اصلها فلذلك قياس الياء بعد سكونها بخلاف
التثنية فانك تقلبها للزوم الف التثنية للاسم المثنى واما مثل قنسرون فقال سيبويه وا قنسروناه وقال الكوفيون وا قنسريناه
وهما جائزان في التحقيق بناء على ان اعرابه بالحروف او بالحركات ولو سميت باثني عشر فقال سيبويه وا اثنا عشراه لانه
عنده اسم مفرد فوجب ان يكون حاله حال المرفوع وقال الكوفيون وا اثني عشراه لانه عندهم في حكم المضاف فوجب
ان يكون منصوبا والخلاف جار في قنسرون واثني عشر حتى لا يلحق الالف والله اعلم بالحق قوله ولا يلحق الصفة عند الخليل لان الاسم المتفجع
عليه قد تم والصفة ليست من جملته فانما هي اسم آخر جيء به لمعنى آخر وهو التوضيح وليس كالمضاف والمضاف اليه لانه جعل
دالا على المسمى بجملته فالمضاف اليه مع المضاف كالدال من زيد فلما الحقت العلامة الدال فلذلك ههنا وليس كذلك الصفة ومذهب
يونس جواز ذلك وقال انهما كشيء واحد كالمضاف مع المضاف اليه وقد ظهر الفرق بينهما وقال الخليل لو جاز وا زيد الظريفاه
لجاز جاءني زيد الظريفاه وتقريره انه لو جاز ان تلحق العلامة ما ليس باسم مندوب واذا الحقت العلامة ما ليس باسم مندوب
لجاز الحاقها في جاءني زيد الظريفاه وان لم يكن مندوبا وقد نقل وقد نقل عن يونس انه يجيز وا زيداه الفارس البطلاه وهذا
ابعد وقد احتج يونس بقولهم وا جمجمتيّ الشاميتيناه والجماجم الرؤوس والشاميتين صفة للجمجمتين وهذا ان صح فشاذ لا يعمل عليه
ولا يندب الا الاسم المعروف اي الدال على المندوب بخصوص لفظه فاما النكرات واسماء الاشارة فليست من هذا القبيل
لان النادب غرضه الجواد بذكر من يتفجع عليه اما لتعريفه به واما لاقامة عذره في ذلك ولا يحصل هذا المعنى الا ان
يكون الاسم كما ذكرنا ولا فرق بين ان يكون علما او كالعلم وعلى ذلك نزل وا من حفر بئر زمزماه منزلة وا عبد المطلباه
قال الخليل وكما لا يقال ولا يعذر من يتفجع بذلك لا يعذر من يتفجع بمبهم يعني انه لا يعرف من يعنيه فصل
ويجوز حذف حرف النداء الا عما لا يوصف به اي قال الشيخ ذكر القيد وهو مشعر بالعلة ووجه التعليل بان قولك

يا رجل اصله يا ايها الرجل ويا هذا اصله يا ايهذا الرجل فحذفوا الالف واللام استغناء عنهما بيا وحذفوا اي لانهم ما اتوا بها
الا وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام فبقي يا رجل فكرهوا ان يحذفوا حرف النداء فيخلوا بحذف اشياء كثيرة وفي قولك يا زيد
وشبهه لم يحذف منه الا حرف النداء فلا يلزم من جواز حذف شيء واحد جواز حذف اشياء متعددة ومن الناس من قال
لم يجز الحذف في قولك يا رجل لبقاء الابهام فيهما وفي قولك يا زيد جاز لكونه غير مبهم فلا يلزم من جواز الحذف في الموضع الذي
يعلم المنادى فيه جواز الحذف في الموضع الذي لا يعلم واورد على هذا قولهم هذا فان فيه تعريف يرشدنا الى المقصود بالنداء
فليجز كما جاز في قولك زيد واجيب عنه بانا قلنا انه اذا حذف بقي مبهما وهذا مبهم ايضا ولذلك سمته النحويون مبهما وما ذاك
الا لتردده بين اشياء متعددة عند الاشارة وليس بشيء لانا نجوز ان نقول غلام هذا وان كان اقل تعريفا من قولك هذا لانه
يتردد بين المشار اليه والغلمان جميعا فكان بالمنع اولى ولم يمنع فدل على ان الجواب ليس بشيء واما اصبح ليل فلجريه مثلا يضرب في
طلب الشيء وقيل اول من قاله امراة طرقها امرؤ القيس وكان مبغضا فجعلت تقول اصبحت يا فتى فيقول لا فرجعت الى خطاب الليل
كانها مستعطفة لفرط تضجرها فقالت اصبح ليل وافتد مخنوق مثل للحض على تخليص النفس من الشدائد واطرق كرا مثل
لمن يتكلم وبحضرته اولى منه بذلك كان اصله خطاب الكروان بالاطراق لوجود النعام في القرى ويقال ان الكروان يخاف من النعام
وكري مرخم على لغة من يقول يا حار بالضم وقول العجاج شاذ يقال انه كان يصلح حلسا له فمرت به جارية فالحت بالنظر
متعجبة فقال جاري لا تستنكري عذيري • سيري واشفاقي على بعيري • وكثرة ما ليس بالمحذور • عذيري مبتدا خبره
ما بعده او مفعول تستنكري وما بعده اما خبر مبتدا محذوف اي عذيري واما بدل عن عذيري المذكور والتزموا حذف الياء في اللهم
لان الميم عوض عنها عند البصريين وقال الفراء اصله يا الله امنا بخير ثم كثر حتى خفف وهو بعيد جدا وقوله اني اذا ما حدث الما
اقول يا اللهم يا اللهما وقوله وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهما اردد علينا شيخنا مسلما فاننا من خيره لن نعدما
محمول على الضرورة مع كونه مجهولا وفي جواز وصف اللهم خلاف وجعله سيبويه لما كان مخصوصا بالنداء مثل يا هناه وجوز
قوم وصفه كما يوصف يا الله واستدلوا بمثل قل اللهم مالك الملك وقل اللهم فاطر السموات وحمله سيبويه على نداء ثان
فصل وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء قال الشيخ اعلم ان في كلامهم جملا للمعاني في الاصل ثم نقلوها
الى معان اخر مع تجريدها عن اصل معناها الاصلي وهذا في ابواب منها ان افعل صيغة للامر في الاصل ثم نقلت الى معنى
التعجب كقوله اسمع بهم وابصر لم يقصد به ههنا الى امر وانما قصد الى التعجب وكذلك قولهم ما احسن زيدا اصله اما خبر
او استفهام على الخلاف ثم نقل الى التعجب وكذلك اقمت ام قعدت سؤال عن التعيين مع التسوية بينهما ثم نقل الى الخبر
بمعنى التسوية من غير سؤال كقولك سواء علي اقمت ام قعدت وكذلك قولهم يا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى لطلب اقباله
عليك ثم نقل الى معنى الاختصاص مجردا عن معنى الاقبال في قولك اما انا فافعل كذا ايها الرجل وكل ما ينقل من باب الى باب

فان اعرابه يكون على حسب ما كان عليه قبل ذلك نحو قولك اكرم بزيد اكرم فعل امر وتقول في ايها الرجل منادى
مفرد والرجل صفة له كما تقول في المنادى الحقيقي ثم لفظ الاختصاص قد يكون اللفظ المختص بالنداء فيكون لفظه لفظ النداء
كقولك اما انا فافعل كذا ايها الرجل ومنه ما ليس بالنداء كقولك نحن العرب فهذا لا يكون اعرابه الا بما يقتضيه في نفسه
لانه لا يصح ان يكون منقولا عن النداء ومنه ما يحتمل الامرين كقولك انا معشر العرب فجائز في اعرابه الامران جميعا الا ان الاولى
ان يقال منصوب نصب العرب اذ النقل على خلاف القياس فجعله اصلا في نفسه مع صحته اولى من جعله منقولا وقوله
اي سعيد ايها الرجل هنا مبتدا والخبر محذوف اي المراد او خبر والمبتدا محذوف اي المراد الرجل وليس بشيء وفي بعض
النسخ علامة قطع من قوله الا انفسهم وبين ما كنوا عنه وكان من توهموا انه استئناف وخبره كانه قيل اي كانه قيل فيه و
الذي حملهم عليه ان عطفه على انفسهم يقتضي المغايرة وليس بمغاير وما ارتكبوه مفسد للمعنى لانه يكون قوله كانه تفسير القوله
وما كنوا عنه وليس هذا تفسيرا له باتفاق وانما هو تفسير لقولهم بايها الرجل واذا تبين جعلنا ما تقدم وجب العطف ويحمل
العطف على غير ظاهره في المغايرة او يجعل وما كنوا عنه خبر مبتدا محذوف اي وهو ما كنوا فيستقيم وقوله الا انهم سوغوا
دخول اللام ههنا يعني من غير ان يذكر ايها نحو زيد ولزم النصب على اصل الباب وذكر اسم الله تعالى ليعلم ان النصب لازم فيما يجوز
دخول يا عليه وفيما لا يجوز اذا لم يدخل يا وقيل قوله وبادي النسوة عطل • فاوردها مرصدا حافظا ابن الرجا لاطيا
كالطحال • امعد الاكل القبيص ذا فاقة ملحما للعيال • يعني اورد العير الا مرصدا اي مكانا يرصد به الصائد
الوحش حافظا به ابن الرجا يعني الصائد ثم اخذ في صفته لاطيا كالطحال اي ملتصقا بالارض ليخفى عن الصيد ثم وصف
بلزومه الصيد لفقره وقول بعضهم انه قصد تقسيم النسوة الى عطل وشعث باباه النصب لانهما حسنتان في معنى الصفة الواحدة
فلا يستقيم جري احدهما وقطع الاخرى فصل ومن خواص النداء الترخيم قال الشيخ الترخيم من قولهم رخم صوته
اذا رققه وكلام رخيم اي ضعيف وعن الاصمعي قال لي الخليل ما اسم الصوت الضعيف قلت الرخيم فعمل باب الترخيم وقد ضعف
قول الاصمعي بان قبل الخليل جماعة من النحاة كابي عمرو وابن ابي اسحق ولم يعقل اسم غيره ولا يضعف بمجرد ذلك نعم ان صح انهم
تكلموا فيه بهذا الاسم تبين ضعفه والا فيجوز انهم تكلموا فيه بغير هذا الاسم او ما تكلموا فيه اصلا وان ثبت ما روي عن ابن عباس
انه لما سمع قراءة ابن مسعود ونادوا يا مال قال ما اشغل اهل النار عن الترخيم كان مضعفا والاتفاق بعيد قوله
الا اذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء يعني يجوز على الوجهين وهو مذهب سيبويه واجازه المبرد في الشعر على لغة يا حار
بالضم خاصة دون المعرى وانكر ما اجازه سيبويه وقد انشد سيبويه الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما
وهو واضح فيما ادعاه ورده المبرد بان الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما وهو من تعسفاته وجاء ايضا انا ابن حارث
ان لم تكن روية وامتدحه فان الناس قد علموا ومن كسر ونون ونقل الحركة تعسف وقال عنترة يدعون عنتر والرماح كانها اشطان بئر

يروى بفتح الراء وضمها وليس بقوي لجواز ان يكون التقدير يا عنتر فيسقط الاستدلال وقال الاودي بن حلّم امسي حبيب الودي
فان ثبت انه اسم ابيه كما يقول سيبويه نهض وان ثبت انه اسم امه كما يقوله المبرد لم ينهض واما اللغة الاخرى فيه فانعا قوله
وله شرايط الى اخره قال الشيخ منها شرطان عامان في كل شيء وهو كونه غير مضاف والاخر كونه غير مستغاث ولا مندوب
وشرطان خاصان في غير ما فيه تا التانيث وهما العلمية والزيادة اما كونه علما فلان الاعلام كثر نداؤها فناسب التخفيف
واما كونه غير مضاف فلان الاسم المضاف حكمه بعد التسمية حكمه قبل التسمية لانهما اسمان معربان باعرابين مختلفين فلو رخمت
فاما ان يرخم الاول واما ان يرخم الثاني الاول لا يستقيم لان الترخيم يقع في وسط الكلمة من حيث المعنى وذلك على خلاف
الترخيم والثاني لا يستقيم لانه ليس بمنادى لان الذي وقع عليه النداء لفظا هو الاول واما المندوب والمستغاث فلان
المقصود بهما امتداد الصوت والترخيم يضاد ذلك واما الزيادة على الثلاثة فلانه لو رخم الثلاثي لبقي على صورة ليس
مثلها في المتمكنات اذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرفين ولا سيما على لغة من يقول يا حارُ وقوله الا ما كان في اخره تا التانيث
فان العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروط اما العلمية فلانها خلفها غيرها وهو التانيث لان التانيث يقتضي التخفيف لثقله
كما يقتضيه العلم لكثرته واما كونه ليس زايدا على ثلاثة فلان اشتراط ذلك انما كان لما يودي اليه الترخيم من الاخلال واما ما
فيه تا التانيث فانما يحذف منه التا وحذف التا لا يودي الى اخلال لانها زايدة فلا اخلال بالترخيم فلا حاجة الى الزيادة وقد
اجاز الفرا والكوفيون ترخيم العلم الثلاثي الذي تحرك وسطه لانه يصير مثل يد فيقولون فيمن اسمه كتف وقدم يا كتِ ويا قدِ
وليس بالجيد فان نحو يد انما صار كذلك بنوع من الاعلال ولا يلزم جوازها في الترخيم ومن ثم قال الفرا في سعيد يا سعِ
وفي لميس يا لمِ بحذف الحرفين معا وقوله في قول اوس تنكرت منا بعد معرفة لمي وبعد التصابي والشباب المكرم ان اليا للالحاق
تحكم ولذلك قوله وقالوا تعال يا يزي بن مخرم فقلت لهم اني حليف الصدا لانه لا يا فيه حذفت لالتقاء الساكنين ومن
مذهبه ان الساكن يحذف مع الاخر في نحو قمطر وقوله الترخيم حذف في اخر الاسم على سبيل الاعتباط لتخرج ما حذف
لكونه حرف علة لموجب مثل قاض وللتخفيف مثل القاضي فيمن حذف وقال سيبويه ان نحو ابن وابو وقاض اذا كان
غير علم لا يجوز ترخيمه على لغة يا حارُ بالضم لئلا يلتبس بالمذكر والظاهر خلافه واما ثمود وبني ملانه كالاخفى والادلى وكذلك
يقال في مهدوم ومرقوم يا مهدو ويا عرقو وفي قطوان وكروان يا قطا ويا كرا كالعصا وفي سنور وبرذون يا سنا ويا برذا وفي
شاه يا شاه بالهاء ردها الى اصلها من احتيج الى الرد اذ ليس في كلامهم متمكن على حرف ثانيه الف وقد ثبت رد الاصل عند الاحتياج
في مثل شويهة وشياه وفي المسمى بطيلسان يا طيلس وزعم ابو عثمان انه لا يجوز لانه ليس في كلامهم فيعل في الصحيح قال وسالت
الاخفش فاخطا فلما نبهته تنبه وقد اجاز ذلك غيره اذ لا يعتبر وجود نظيره وانما المراد جريه على قياس كلامهم وهو الصحيح
ولذلك قيل في ترخيم سندوس وفردوس وعنفوان يا سدو ويا فردو ويا عنفو وليس ذلك من ابنيتهم ويقول في سقاوة وهراوة

يا شقا ويا حمرا يا الهمزة وفي حيوة يا حيو ولا تدغم لما ثبت من شذوذه وفيه نظر وفي شية ودية يا وشي ويا ودي لان الرد
لزم والعين مكسورة فتبقى والاخفش يقول يا وشِ ويا ودِ بسكونها ردا الى الاصل وفي اسحار علما يا اسحارُ عند سيبويه
وهي الفصيحة وبالكسر عند قوم واما نحو يا رادُ ويا تمارُ علما فبالكسر لا غير واما على اللغة القليلة فبالضم في الباقين
وقالوا في قاضون علما يا قاضي باثبات اليا على اللغتين وفي نحو اعلون يا اعلى باثبات الالف ولو قيل بحذف ذلك على اللغة الكثيرة لم يبعد وقالوا
في محمر علما عن اسم فاعل الاحمرار يا محمرِ بسكون الرا على الكثيرة والفرا يكسرها على اسم فاعل وبفتح في غيره وهو قياس من قال يا قاضو يا قاضي
باثبات اليا المرخم الذي يحذف منه حرفان كل اسم اخره زيادتان زيدتا معا لمعنى كالالف والنون في سكران وعثمان او حرف صحيح
وقبله مدة قبلها ثلاثة احرف فصاعدا وقد اهمل قوله قبلها لانه احرف لانه قال واما حرف صحيح وقبله مدة ولم يرد كانه استغنى
بما مثل به في مثل منصور وعمار كما تقدم تصريحه في ثمود ونحوه باثبات الواو ولتوهم انه مذهبه كما ذهب الفرا وقد اختلف في اسما
هل هو مما اخره زيادتان او حرف اصلي قبله مدة فمذهب سيبويه انهما زيادتان ووزنه عنده فعلاء من الوسم انقلبت الواو همزة على
غير قياس كما قلبت في اناة واحد وقد ذهب غيره الى ان اسما افعال جمع اسم سمي به المؤنث فامتنع من الصرف للتانيث المعنوي والعلمية
فعلى هذا يكون اخره حرفا اصليا وقبله مدة فيكون مثل قولك عمار ومذهب سيبويه اقرب الى المعنى ومذهب غيره اجرى على
مقتضى الالفاظ وبيان المعنى ان اسما الاعلام اكثرها صفات ولم يسم بالجمع الا نادرا فاذا تردد الاسم بين كونه جمعا وبين كونه صفة
كان حمله على الوصفية اولى واغتفر سيبويه قلب الواو همزة محافظة على هذا المعنى ووجه غيره ان قلب الواو همزة اذا فدر وسما
على خلاف القياس كوجد ووعد واشباهه ولا ضرورة تلجي الى ذلك واذا لم يكن الواو منقلبة وجب ان يكون افعالا وهذا وان
كان قويا فانما خالفه سيبويه لكثرة التسمية بالصفات وقلته في الجموع وراى قلب الواو همزة اقرب من تسميتهم بالجمع وقوله وقبله مدة
يعني زايدة والا ورد نحو مختار وترخيمه يا مختا باثبات الالف واما المركب فانه يحذف اخر الاسمين بكماله والفرق بينه وبين المضاف
ان المضاف مع المضاف اليه اسمان معربان باعرابين مختلفين فظهر التعدد فيهما لفظا والترخيم حكم لفظي فلم يجز في المتعدد لفظا و
اما معدي كرب فلم يظهر فيه التعدد اللفظي فجرى مجرى قولك جعفر وعمران بدليل اعرابه اعرابا واحدا اخرا فلما لم يتعدد لفظا
جرى مجرى المفردات وحذف عند التركيب اخر الاسمين بكماله لانها كلمة زيدت على الكلمة الاولى فاشبهت تا التانيث والف التانيث
واذا قلت يا خمسة عشر وقفت على الهاء في اللغتين وكذلك لو رخمت نحو مسلمان قال سيبويه لانها مثل الهاء التي كانت في خمسة عشر
وتقول في اثنا عشر اسما يا اثن ويا اثنا لان عشر بمنزلة النون حيث عاملوه معاملة اثنان فتسقط معها الالف على قياس ترخيمهم
وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه ومن جهة ان الالف لا يتحقق زيادتها ومن قال يا اثني عشر باليا فقياسه يا اثني على
الكثيرة ويا اثنا على القليلة واما تابط شرا فهو اشبه بالمضاف مع المضاف اليه لان التعدد فيه مقصود بعد التسمية الا ترى
ان شرا في قولك تابط شرا منصوب في احواله كلها فلما كان التعدد باقيا تعذر الترخيم كما تعذر في المضاف والمضاف اليه

وقال سيبويه ولو رخمت تابط شرا لرخمت رجلا سميته يا دار عبلة بالجواء تكلمي واما قوله فاجزوا تابط فرضنا لها ابالكم صاعا بصاع
فان الذال معضوب فشذوذه على شذوذ وما عدا القسمين المذكورين هو الذي يحذف منه حرف واحد وقد يحذف المنادى على ما ذكر
وقوله الا يا اسجدوا على قراءة الكسائي من ذلك لانه يقف على يا ويبتدئ اسجدوا بضم الهمزة وقوله سمعان من جاري اي جارا
حال اذ هو نظير ابوي على خبرته فصل ومن المنصوب باللازم اضماره قولك في التحذير اياك والشر قال الشيخ هذا القسم قسمين
منه ما هو سماعي وعلة حذف فعله ما تقدم في قولك سقيا ورعيا وبابه ومنه ما هو قياسي فالقياسي ما تدل به في قولك
اياك والاسد وهو كل موضع كان الاسم فيه محذرا او ذكر المحذر منه بعده بحرف العطف او بحرف الجر كقولك اياك والاسد
وكقولك اياك عن الاسد واصله نحّك الا ان الضميرين اذا كانا لشيء واحد وجب ابدال الثاني بالنفس في غير افعال القلوب
فصار التقدير نحّ نفسك ثم حذف الفعل بفاعله فزال الموجب لتغير اضمار الثاني فوجب رجوعه الى اصله الا انه لا يمكن الاتيان به
متصلا لعدم ما يتصل به فوجب ان يكون منفصلا وهذا المذكور بعده ان كان بحرف الجر فظاهر تعلقه بالفعل المحذوف
وان كان بالواو فهو معطوف على اياك كانك قلت نحّ نفسك ولا يجوز ان تقول اياك الاسد كما يتوهمه بعض النحويين — وتح الاسد ح
ونص سيبويه على ذلك لانه ان كان على قولك اياك والاسد فلا يجوز حذف حرف العطف وان كان على قولك اياك عن
الاسد فحرف الجر لا يحذف في مثل ذلك واما قوله اياك ان تقوم واياك عن ان تقوم فهذا جائز ان تقول اياك ان تقوم
وحينئذ يجب حمله على اياك عن ان تقوم لان حرف الجر يحذف عن ان قياسا ولا يجوز ان يكون من قولك اياك وان تقوم لان حرف — وهذف الجر ح
العطف لا يحذف عن ان ولا عن غيرها وقد جاء في شعر شاذ اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب وحمله الخليل
على انه منصوب بفعل مقدر كانه قال بعد تمام الكلام احذر المراء وحمله ابو اسحق على ان اصله اياك عن المراء فحذف حرف الجر لما
كان المراء مصدرا بمعنى ان تماري فحمله عليه من حيث المعنى على شذوذه ومنه مازِ راسك والسيف في ترخيم مازن وقيل ترخيم مازني — ابن ح
وفيه شذوذ من وجهين ترخيم ما ليس بعلم وحذف حرف النداء قبل اسم النسب والذي حملهم على ذلك ما نقل ان كندا ما المازني اسر
بجيرا القشيري فجاء قعنب اليربوعي ليقتل القشيري فحال المازني دون اسيره فقال له قعنب مازِ راسك والسيف
فان كان المثل مثقلا او سماه باسمائه استفهام والمفيد لتركيب الشذوذ ان تجريه مجرى المثل وقدّر سيبويه اياي والشر — ما دناه
منصوبا بفعل المتكلم كانه امر لنفسه بمعنى لا باعد نفسي عن الشر ولا باعد الشر عني وانكره غيره وقال المعنى على انه يخاطب غيره
على معنى باعدني واليه ذهب الزمخشري وكلا التقديرين مستقيم وقول عمر اياي وان يحذف احدكم الارنب مثله وقدره الزجاج
باياي واياكم واراد عمر النهي عن حذف الارنب بالعصا لان ذلك يقتلها فلا تحل وقال ليذك لكم الاسل والرماح والسهام
واياي وان يحذف احدكم الارنب وبالغ في نهيهم بان قال باعدوني عن حذفه وجعله من الامر الذي يطلب منه البعد عنه لعظمه
او يطلب من نفسه البعد عنه وهو ابلغ من ان يقال لا تحذفوا الارنب وما بعد ذلك سماعي وقوله اهلك والليل اي

اصفر ح

اي بادر اهلك وبادر الليل واحذر عذرك تفسير سيبويه وعاذرك تفسير المفضل بن سلمة كانه استبعد ان يكون فعيل
مصدرا لغير صوت كالنهيم والزئير والصليل والصرير وهذا ولا زعماتك كان المخاطب وعد بفعل الاشياء ولم يف بها ثم راى
الموعود له على حال دونها فقال الموعود هذا اي ارتضي هذا ولا زعماتك اي ولا اتوهم زعماتك وقوله كليهما وتمرا
مثل ملتزم حكايته كالامثال قيل اصله ان عمرو بن الجعيد كان بين يديه قرص وتمر وزبد فقال له رجل اطعمني من قرص وزبد
فقال كليهما وتمرا اي اطعمك كليهما وازيدك تمرا قال سيبويه ومنهم من يقول كلاهما وتمرا اي كلاهما لك ثابتان وازيدك تمرا او ولك — عمرو ح
قال في كل شيء ولا شتيمة حر اي كل شيء امم ولا تشتم حرا والمشهور فيهما النصب ومنه انتهوا خيرا لكم قال سيبويه لانك حين قلت انته فانت تريد — المعنى ح
ان تخرجه من امر وتدخله في اخر فكانه قال وائت خيرا لك وقال الفراء انتهوا انتهاء خيرا لكم وقال الكسائي المعنى انتهوا
يكن خيرا لكم وما ذكره سيبويه اظهر والمعنى عليه ولذلك اظهروه في مثل انته وائت امرا قاصدا وقول الزمخشري ومنه
امرا قاصدا على انه واجب فيه حذف الفعل غلط ومثل انته امرا قاصدا قوله تروح احدا ان تقيلي ومنه وراءك اوسع لك مثل
في الزجر عن الاقدام على الشيء يقال ان ابن الحمامة اتى الحطيئة وقال السلام عليكم فقال كلمة يقال وليس لها جواب فقال
الحج فقال وراءك اوسع لك فقال انا ابن الحمامة الشاعر فقال كن من اي طير الله شئت ومنه مرحبا زيدا يقال لمن ذكر عظما — لها
بنفسه ولمن يشبه نفسه برجل عظيم ولك ان تغير لفظ زيد ولك ان تذكر اسم ذلك الرجل ومنه مرحبا الى اخره ومد
ذلك حتى صار بمعنى الدعاء فلو قيل انها منصوبة على المصدر لكان صوابا وان تأتي فاهل الليل والنهار اي فانك تأتي ومعناه الاكرام
لان المكرم في اهله ليلا ونهارا وجميع ذلك كله انه كثر حتى صار معلوما يجري مثلا او كالمثل لكثرته فصل
ومن المنصوب باللازم اضماره ما اضمر عامله على شريطة التفسير قال الشيخ ضابطه ان يتقدم اسم وبعده فعل او ما هو في معنى الفعل
مسلط على ضمير ذلك الاسم من جهة المفعولية او ما تعلق بضميره لو سلط على الاول لكان معمولا له وهم رفعت فعلى الابتداء
واذا نصبت فعلى تقدير فعل واذا نصبت في مثل زيدا ضربته فالتقدير ضربت زيدا ضربته وفي مثل زيدا مررت به جاوزت زيدا
مررت به وفي مثل زيدا ضربت اخاه اهنت زيدا وفي مثل زيدا سميت به لابست وقس على ذلك وزعم المبرد ان الرفع في مثل
اذا ابن ابي موسى بتقدير فعل رافع كانه قيل اذا بلغ لا على الابتداء لانها للمجازاة ويلزمه ان يجيز مثله في غيره ثم ينقسم — ملوم
الى اقسام ما يختار فيه الرفع وما يختار فيه النصب وما يستوي فيه الامران ومنه ما يجب فيه النصب فاما الموضع الذي
يختار الرفع فان يكون مجردا عن القرائن التي نذكرها في باب الاقسام كقولك زيد ضربته واما الموضع الذي يختار فيه النصب — فعد ح
فان يقع بعد الاستفهام واذا وحيث وحرف النفي وان يعطف هذه الجملة على جملة فعلية واما الموضع الذي يستوي فيه الامران
فان يعطف هذه الجملة على جملة ذات وجهين كقولك زيد ضربته وعمرا اكرمته واما الموضع الذي يجب فيه النصب فان يقع
الجملة بعد حرف لا يليه الا الفعل نحو ان زيدا اكرمته اكرمه فاما قولك ان زيد قام وان زيد ضرب وشبهه فليس من هذا الباب

وليس فيه الا الرفع لان الفعل لم يتسلط على الضمير على جهة المفعولية وانما تسلط على جهة الفاعلية وانما اختير الرفع
في القسم الاول لانه اذا ارتفع ارتفع بالابتدا واذا انتصب انتصب بفعل مضمر دل عليه ما بعده وليس معه قرينة تقوي امر
الاضمار فكان حمله على ما لا اضمار فيه اولى ولذلك كان زيد ضربته احسن من قولك زيدا ضربته وانما اختير النصب في الوجه الثاني
لوجود قرائن تقتضي تقدير الفعل ليتوفر عليها ما تقتضيه اولى من ذلك الاستفهام كقولك ازيدا ضربته لان الاستفهام
بالفعل اولى فكان تقدير الفعل ~~ليتوفر عليه ما تقتضيه~~ اولى فكان النصب اولى فلذلك كان ازيدا ضربته احسن من قولك ازيد ضربته
وليس هل زيدا ضربته مثل ازيدا ضربته لا في الرفع ولا في النصب لاقتضائها لفظ الفعل فلذلك كان شاذا الا في الشعر
لتصرفهم فيها او لان هل في اصلها بمنزلة قد وامثله بقية القسم سوا ومنه عطف الجملة المتكلم فيها على جملة فعلية وذلك انك اذا
قدرت الفعل في الثانية تناسبت الجملتان في كونهما فعليتين فكان تقدير الفعل اولى ليحصل التناسب فكان النصب اولى واما حتى واما
الرفع مع تقدم الجملة الفعلية مع اما لانها تقطع ما بعدها عما قبلها وكذلك اذا التي للمفاجاة واذا انتصب مثل قوله و اما ثمود
فهديناهم على القراءات ذه فالتقدير واما ثمود فهدينا هم لان الفعل اولى بها وروى قوله واما تميم من رفا القاسم العوم روى بيا ما
بالرفع والنصب وقد توهم قوم ان النصب بعدها لاقتضائها الفعل لما فيها من الشرط وليس بشي لانه يستلزم وهو ضعيف
مع تقدم الجملة الفعلية فهو في غير ذلك اجدر واما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان تكون الجملة الاولى ذات وجهين
مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية فان زعم زاعم ان هذا المعنى
يقتضي تقابلهما فيرجع الامر الى ما كان عليه وهو اختيار الرفع فالجواب ان قرينة النصب اقوى من قرينة الرفع لقربها من
الثانية لان الفعلية منهما هي التي تلي الثانية فلما ترجحت عليها قابل ما فيها من الرجحان ذلك الاصل وقابلت هي باعتبار نفسها
الجملة فاستوى الامران لذلك فلذلك كان زيد قام وعمرا اكرمته وعمرو مستويين واما القسم الرابع الذي يجب فيه النصب فلانه
ولي الجملة ما لا يجوز ان يكون بعده الا الفعل فوجب تقدير الفعل بعده لما تقتضيه واذا وجب تقدير الفعل وجب النصب اذ الرفع
لا يكون الا بالابتداء وقد تبين ان الموضع موضع لا يقع فيه المبتدأ كقولك ان زيدا اكرمته اكرمته الا ترى انك لو وقعت او وقع
المبتدأ بعد حرف الشرط وهو غير جائز فوجب تقدير فعل والفرض انه متعد فوجب تقدير متعد باليه فوجب نصبه لتعلقه
تعلق المفعولية ولذلك وجب في مثل قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته وكذلك هلا زيدا ضربته وما كان مثله واما قولهم
زيد قام وزيد ضرب فليس من هذا الباب اذ ليس مسلطا على ضمير الاول ولا على ما تعلق به تسلط المفعولية وما كان كذلك
فليس من هذا وحكمان يكون مبتدأ ان لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل على المختار وقيلا ان كان معه ما يرجح تقدير الفعل
وفعلا على الوجوب ان كان معه ما يرجح تقديره فالاول كقولك زيد قام والثاني كقولك ازيد قام والثالث كقولك
ان زيد قام فالذي اوجب النصب على جهة المفعولية في قولك ازيدا ضربته هو الموجب للرفع على الفاعلية في قولك

فكان تقدير الفعل ح

على اولويه ح

فهدينا ح

الاسمية ح

الباب ح

الفعل صح

ازيد قام لان الموضع موضع يجب فيه تقديره واذا وجب تقدير الفعل كان الاسم معمولا على حسب ما يقتضيه ولذلك تعين النصب
في ان زيدا ضربته وتعين الرفع في ان زيد قام فصل وحذف المفعول جوازا الى اخره قال الشيخ وذلك على نوعين بان
يحذف فيعلم من يرجع اليه وتارة لا يعلم من يرجع اليه فالقسم الذي يعلم من يرجع اليه على ضربين مضمر وقد تقدم ما يقتضيه كالمضمر
الواقع مفعولا في صلة الذي او خبر المبتدأ او صفة الموصوف او حالا الذي حالا ومفعول ظاهر غير مضمر فلا يكون الا في سياق
النفي كقوله لا تقدموا بين يدي الله ورسوله لانه اذا قدر لا تقدموا كان نكرة في سياق النفي فتعم الجنس والجنس معلوم واما
القسم الثاني فهو على ضربين تقدير المفعول به من حيث الجملة كقولك ضربت فهذا لا يعلم الا بالتخصيص ولا بالتعميم ولكن يقدر مضروب ما غير
والقسم الاخر ان يكون المتكلم قصد الى نفس الفعل لا باعتبار الوقوع كقولهم فلان يعطي ويمنع كانه قال يوقع الاعطا ويوقع
المنع فيجعل المفعول به نسيا منسيا كانه من جنس الافعال غير المتعدية المفعول فيه انما يذكر حينئذ لما في لفظ المفعول
فيه من الدلالة عليه فكانه قال المفعول فيه هو الذي فعل فيه الفعل قوله وكلاهما ينقسم الى مبهم وموقت وقسم ظرف الزمان
والمكان الى مبهم وموقت والذي يقع ظرفا من المكان ليس الا المبهم فلا يستقيم تقسيمه الظروف الزمانية والمكانية مطلقا
الى مبهم وموقت ثم اختلف عبارات النحويين في تعريف المبهم والموقت فمنهم من ظن ان المبهم هو النكرة والموقت هو المعرفة
وهذا فاسد ظاهر الفساد ووجه الفساد قولنا بانفاق ضربته مكانك وهو معرفة ولو كان موقتا لم يصح ان يقع ظرفا
ومنهم من ظن ان الموقت هو المحدود والمبهم غير المحدود وهو غير مستقيم لان الفرسخ والبريد وما اشبههما من الظروف
محدودة بقياس مخصوص وهي تنتصب انتصاب الظروف بلا خلاف ولو كان الظرف الموقت هو المحدود لامتنع نصب هذه على
الظروف ومنهم من قال ان الموقت هو الذي له اسم باعتبار ما هو داخل في مسماه والمبهم ما له اسم باعتبار ما ليس
داخلا في مسماه وهذا هو الذي يطرد فالدار على هذا موقت والفرسخ مبهم لان الدار لها اسم باعتبار جميع ما دخل في مسماها
من البنا والسقف وغيره والفرسخ له اسم باعتبار قياس غير داخل في مسماه ثم لم يستثن من الموقت في كونه يقع ظرفا الا
قولهم ذهبت الشام ودخلت الدار باعتبار كل موقت هذا قول اكثر النحويين وقال بعضهم بل الدار مفعول به والخلاف مبني على ان دخلت
هل هو متعد او غير متعد فمن قال هو غير متعد حكم بان الدار مفعول به فمن قال بانه غير متعد قال لان ضده خرج وخرج غير متعد
باتفاق فكذلك دخل ومن قال انه متعد قال المتعدي هو الذي لا يعقل الا بمتعلق وغير المتعدي هو الذي يعقل بنفسه
من غير متعلق وهذا لا يفهم الا بمتعلق لانك لو قدرت انتفا المدخول اليه عن الذهن لم يفهم معنى الدخول كما انك لو قدرت انتفا
متعلق الضرب عن الذهن لم يفهم معنى الضرب بخلاف القيام فانك ان قدرت انتفا الموضع عن الذهن فهمت معنى القيام فليس
المعنى باعتبار القيام كالموضع باعتبار الدخول عندها لا اذ يعقل معنى القيام مع الذهول عن الموضع ولم يعقل
الدخول مع الذهول عن الموضع فدل على انه متعد ثم قال ومنها ما يستعمل اسما وظرفا وهو ما جاز ان تعتقب عليه العوامل

ضرب ح

ح ما ح

وان الدار ظرف وصح قال انه متعد صح

كما ذكر ومنها ما لا يستعمل الا ظرفا ولا يعرف الا بالسماع ووجه الحكم عليه بانه لا يستعمل الا ظرفا هو انه كثر في استعمالهم
ولم يجي الا منصوبا على الظرفية فدل ذلك على انه لو كان مما يقع غير ظرف لوقع في كلام ما غير ظرف كما ان سقيا ورعيا
في المصادر كذلك والامثلة **قوله** سر بذات مرة وبسحر وقوله ومثله عند وسوى وسوا في الامكنة الا ان
عند تدخل عليها من فلم تلزم الظرفية واما سوى وسواء فللناس فيهما مذهبان احدهما انهما بمعنى غير فيعرب كغير
ومذهب سيبويه انهما منصوبة على الظرف ابدا ولا يستعمل غير ظرف والدليل على ذلك ان سوا لم يجي الا منصوبا الا فيما شذ
من قولهم وما قصدت من اهلها لسوائكا واذا لم يستعمل الا منصوبا فهو ما اردناه من كونها غير متصرفة وسوى
ولا قابل بالظرفية وبيان الظرفية ان العرب تجري الظروف المعنوية المقدرة مجرى الظروف الحقيقية فيقولون جلس فلان مكان فيهما موضع
فلان وانت عندي مكان فلان ولا يعنون الا المنزلة في الذهن مقدرة فنصبوه نصب الظروف الحقيقية وكذلك اذا قالوا مررت
برجل سواك وسواءك انما يعنون مكانك وعوضا منك من حيث المعنى فانتصب كذلك الانتصاب واما حجة من قال انهما
بمعنى غير انما يعتورها الاعراب على اختلاف وجوهه بالنقل والمعنى اما المعنى فقولهم مررت برجل سواك مثل قولهم مررت
برجل غيرك واما النقل فقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وتقول ما ضربت سواك والجواب ما ذكرناه وما جاءني سواك
من ان سوا لم يستعمل الا منصوبا ومجيها بمعنى غير غير منصوبة شاذ ولا قابل بالعزو فيه وبين سوى واما ما ذكروه من المعنى
فمردود لانه يودي الى رفع سوا ولم يستعمل فرده الى الظرف اولى لبقاء كلام العرب وان كان مخالفا للظاهر واما البيت
وغيره من الكلام فهو صفة لموصوف محذوف فذلك المحذوف هو الذي دخل عليه العامل ووجهه ما تقدم لما يلزم من رفع سوا
وخفضها ولم يات محمله على وجه يوافق استعمالهم وان كان بعيدا اولى من حمله على وجه يخالف استعمالهم وان كان قريبا
لا خلاف في هذا الاصل **قوله** ومما اختار ان يلزم الظرفية صفة الاحيان كقولك سير عليه طويلا **قال** انما اختير اذ جهد
فيه النصب لان في مخالفة النصب خروجا عن القياس من وجهين احدهما حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه والاخر وقوع
الظرف موقع الفاعل اذا قلت سير عليه كثير **قوله** وقد يجعل المصدر حينا لسعة الكلام الى اخره ثم مثل بقوله مقدم الحاج
قال الشيخ مقدم الحاج عندي لا يليق ان يمثل به ههنا لانه يحتمل ان يكون مصدرا ويحتمل ان يكون زمانا باصل وضعه لان
مفعلا من يفعل يكون للزمان ويكون للمصدر فجعله ههنا للمصدر بالاصالة معدولا عنه الى الظرف خروج عن القياس
والتمثيل بالمثال مستدلا به على حكم ادعاه لا يمثل بما هو على خلاف ما ذكر ظاهرا بل ولا يحتمل وهذا هو على حذف المضاف
مع كونه تجوزا **قوله** وقد يذهب بالظرف عن ان يقدر فيه معنى في اتساعا **قال** الشيخ انما ينتصب على الظرف الاسما
الظاهرة دون المضمر كقولك خرجت يوم الجمعة ولا تقول يوم الجمعة خرجته على ان يكون الضمير ظرفا وسره هو انهم قصدوا
الى ان يكون في اللفظ اشعار بالظرفية فعلى هذا اذا قلت يوم الجمعة خرجته كان جاريا مجرى المفعول به على الاتساع لا يتسع

الا فيما كان لا يشبه ما يتعدى الى مثله فلذلك اتسع في غير المتعدي تشبيها له بالمتعدي الى واحد فقيل اليوم خرجته
تشبيها بقولك زيدا ضربته وفي المتعدي الى واحد تشبيها له بالمتعدي الى اثنين فقيل اليوم ضربته زيدا تشبيها بقولك
زيدا اعطيته درهما ولم يتسع في المتعدي الى ثلثة فلا يقال اليوم اعلمته زيدا عمرا قائما لانه ليس في كلامهم متعد الى اربعة
حتى يشبه هذا به في الاتساع واختلف في المتعدي الى اثنين هل يتسع فيه في الظرف اولا فاجاز بعضهم اليوم اعطيته زيدا درهما
تشبيها بقولهم زيدا اعلمته عمرا قائما ومنعه بعضهم لان المتعدي الى ثلثة قليل محصور بخلاف المتعدي الى واحد والى اثنين فلا يلزم
من اتساعهم فيما كان منه كثيرا اتساعهم فيما كان منه قليلا **قوله** ويضاف اليه بهذا تخص المفعول به اتساعا
لان المضاف اليه اما ان يكون فاعلا او مفعولا به ولو كان مفعولا فيه لكان منصوبا وهذا انما يقوي استعماله مفعولا به **قوله**
ويضمر عامله على شريطة التفسير وضابطه ان يتقدم ظرف ويعده فعل او ما هو في معنى الفعل كقولك يوم الجمعة انت ضارب فيه
مسلط على ضميره ذلك الظرف باظهار في اذ لو لم تظهر في لكان متسعا فيه كما تقدم في الفصل قبله **المفعول معه** **قال**
صاحب الكتاب هو المنصوب بعد الواو الكاينة بمعنى مع **قال** الشيخ قوله هو المنصوب بعد الواو الكاينة بمعنى مع انما يكون
مثل ذلك معرفا لما هو موجود ثم ما تكلم به متكلم فاما اذا قصدت تعريف حقيقة ليتميز عند المنشي للكلام ليعطيه بعد تعقله
ما يستحقه من الاعراب افضى ذلك الى الدور لانه انما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولا معه فاذا جعل النصب جزءا له توقف
كل واحد منهما على الاخر لانه لا يعقله حتى يكون منصوبا ولا يكون منصوبا حتى يعقله وانما قال هو المنصوب لان ثم اشياء كثيرة
الواو فيها بمعنى مع ومع ذلك ليس مفعولا معه كقولك كل رجل وضيعته وما شان زيد وعمرو وقال هو المنصوب ليميزه
عن هذا **قال** الشيخ شرطه ان يكون مشتركا بينه وبين فاعل قبله اما لفظا واما معنى فان كان لفظا فلا يخلو اما ان
يصح العطف اولا فان صح العطف جاز الوجهان على السوا كقولك خرجت انا وزيد وان لم يصح العطف فالنصب هو الوجه
كقولك خرجت وزيدا وان كان معنى فلا يخلو اما ان يصح العطف اولا فان صح العطف فهو اولى كقولك ما لزيد وعمرو وان
لم يصح العطف فالنصب الوجه كقولك ما لك وزيدا وان صح العطف على ضعف جاز النصب على ضعف وقوله تعالى فاجمعوا امركم
انتم؟ وشركاءكم على قراءة الجماعة مفعول معه باعتبار انه في المعنى مشترك بينه وبين فاعل اجمعوا وبيانه من وجهين احدهما انه لو لم يكن
كذلك لكان معطوفا على امركم ولو كان معطوفا على امركم لكان التقدير اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم ولا يقال اجمعت امري
وجمعت شركاءي والاخر ما ثبت من قراءة يعقوب شركاؤكم بالرفع واذا اجتمع قراءتان لا حد لهما تاويلان احدهما موافق
للقراءة الاخرى كان حمله على الموافق اولى لئلا يودي الى اختلاف المعاني والاصل اتفاقها **المفعول له** **قال**
صاحب الكتاب هو علة الاقدام على الفعل **قال** الشيخ قياس قوله في المفعول معه ان يقول ههنا هو المنصوب لعلة الاقدام
على الفعل لانه اذا لم يقل المنصوب دخل تحته كل ما يكون علة ومن جملته المخفوض فيفسد الحد لان كلامنا في المنصوبات

كان

الشيخ ما ذكر مفعولا من أجله فهو علة الإقدام على الفعل فإذا قلت ضربته تأديبا فالتأديب سبب الضرب فإن قلت كيف
يكون الضرب سببا للشيء وذلك الشيء سبب له ونحن نقطع بأن الضرب سبب التأديب والجواب أن التأديب له جهتان هو باعتبار
أحدهما سبب وباعتبار الآخر مسبب فباعتبار عقليته ومعلوميته وفائدته سبب للضرب وباعتبار وجوده مسبب للضرب
فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا وإنما التناقض أن لو كان سببا مسببا لشيء واحد من وجه واحد
وكل فعل هو سبب لوجود أمر فإن معقوليته ذلك الأمر سبب للإقدام على الفعل كقولك أسلم تدخل الجنة فالإسلام سبب لدخول الجنة
وفائدته سبب للإقدام على الإسلام وكذلك قولهم ابن بيتا تستظل به فالبناء سبب للاستظلال ومعقولية الاستظلال هو
الحامل على البناء قال صاحب الكتاب ولهذه شرائط إلى آخره قال الشيخ إنما اشترط ذلك ليقوى معنى التعليل فيصح
حذف الحرف الدال عليه فوزانه وزان الظرف باعتبار حذف في شرطه أن يكون اسما ظاهرا ليقوى أمر الظرفية فيصح حذف
في ووجه قوة التعليل عند هذه الشرائط أنها الغالب في التعليلات فكان فيها تنبيه على التعليل فصح حذف اللام لما فيها
من القوة فإذا فات شيء منها ضعفت دلالة التعليل فاحتيج إلى حرف التعليل كما أنه إذا غير اسم الزمان الظاهر بمضمر أو اشارة
وجب الإتيان بحرف الظرف كقولك يوم الجمعة خرجت فيه وخرجت في هذا إذا كانت الإشارة إلى زمان ولو قلت يوم الجمعة
خرجته لم يستقم إلا على الاتساع لا على الظرف الحال قال الشيخ قدم شبه الحال على حده وأقسامه ولم يفعل ذلك
في غيره لأنه أول المشبهات فنبه على ابتدائه بها فذكر الشبه أول الأمر لذلك وحده بقوله ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو
المفعول لأن حد الألفاظ إنما هو باعتبار موضوعها فيتميز بعضها عن بعض ولما كان موضوع الحال لهذا المعنى صح أن
يجعله فصلا لها وإن كان العبارة على غير اصطلاح المتكلمين في نظم الحدود إلا أنه في التحقيق مستقيم لأن الغرض بالحد تمييز
المحدود وهو حاصل بذلك حصوله من نظم اصطلاح المتكلمين وإذا قصد مجيئه على المصطلح قيل الحال اللفظ الدال على هيئة
فاعل أو مفعول وقد اعترض على مثل ذلك بأنه يدخل فيه الصفة فيكون غير مطرد وبيان دخولها أنك إذا قلت جاءني رجل عالم
فهو لفظ دال على هيئة فاعل وأكرمت رجلا عالما فهو لفظ دال على هيئة مفعول فهذا وجد فيه الحد وليس بالمحدود فيحصل
أنه غير مانع وأجيب عنه بأن المراد من حدود دلالة الألفاظ أن تكون اللفظة دالة على ما ذكروا وإذا كان الحال هو الدال على هيئة الفاعل
باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك لأن قولك جاءني رجل عالم لا يدل إلا على هيئة ذات وإنما أخذ كونه فاعلا من غير جهة
دلالتها خلاف الحال فإنها موضوعة دالة على هيئة فاعل أو مفعول بنفسها ويتبين ذلك بأنك تقول زيد رجل عالم فيجد
دلالة عالم في مثل ذلك كدلالته فيما تقدم ولا تقول زيد قائما أخوك لانتفاء الفاعل والمفعول فيثبت أن وضع الحال للدلالة
على هيئة الفاعل دالة عليه والصفة دالة على هيئات ذات مطلقا من غير تقييد وقد حد بعضهم الحال فقال هو اللفظ الذي
تبين كيفية وقوع الفعل وهو في المعنى أيضا مستقيم وإن كان الأول أوضح في باب الحدود لأنه ذكر فيه الماهية باعتبار الوضع

أن ماهية الألفاظ الموضوعة إنما هي باعتبار موضوعاتها وليس في هذا الأول ذكر الملازم وهو كيفية وقوع الفعل و الحال
في قولك جاءني زيد راكبا ليس ماهيتها في الوضع بيان كيفية وقوع الفعل وإنما موضوعها ذات قام بها المعنى المشتق منه
لكنهم وضعوها وضعا مقيدا بالفاعل خاصة فجاء ذلك من أن بيانها لأنه من ماهية موضوعها وأما قول بعض النحويين في حدها
كل نكرة جاءت بعد معرفة قد تم الكلام دونها فإنما حاصله أن هذه الألفاظ إنما تكون باعتبار مدلولاتها حسب ما يقدم
وهذا الحد عري عن المعنى وأما قوله قد تم الكلام فليس أيضا بمعنى يعلو به لوازم الحال وإنما هو أمر آخر يلزم في الحال وفيه شيء
أن هذا الحد عري عن مدلول الحال من حيث إنه فاسد من حيث أنا نجد كثيرا من الألفاظ موافقة لما ذكر وليس بحال كقولك
ضربت رجلا وضربت يوما وضربت تأديبا وأشباه ذلك وكلها نكرات جاءت بعد معرفة قد تم الكلام دونها وليست بحال
فصل قال الشيخ نبه في هذا الفصل على أن الفاعل المقيد فعله بحال قد يكون فاعلا لفظا ومعنى وقد يكون
فاعلا معنى لا لفظا وكذلك المفعول فقال والعامل فيها إما فعل أو شبهه من الصفات أو معنى فعل فالفعل معروف
وشبهه أعني به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بهما والمصدر وهذه منزلة منزلة الفعل في أن الفاعل والمفعول
بها لفظا ومعنى وأما معناه فهو الذي يكون فيه صاحب الحال فاعلا معنويا ومفعولا معنويا لا لفظيا فمثال الفاعل المعنوي كقولك
زيد في الدار قائما فقائما حال من الضمير في الدار لأنه في المعنى فاعل فصح أن يقيد باعتبار ما هو في المعنى فاعل له و
كذلك فما لهم عن التذكرة معرضين لأن المعنى ما يصنعون فمعرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا في المعنى فصح تقييده لذلك
ومثال المفعول قولهم هذا زيد قائما وهذا بعلي شيخا فقائما وشيخا حال من المشار إليه لأنه مفعول في المعنى فصح تقييده لذلك
لأن التقدير أشير إليه في حال كونه قائما ولولا ذلك لم يستقم ألا ترى أنك لو قلت زيد قائما أخوك لم يستقم ولو قلت هذا
قائما أخوك لاستقام ومثل أيضا في المعنى ليت ولعل وكأن لأنها ليست بأفعال وإنما هي مشبهة بها فإذا قيد منصوبها
أو مرفوعها بالحال كان تقييدا باعتبار معناها الذي أشبهت به الفعل فكان معنويا لذلك فإذا قلت كأن زيدا راكبا
الأسد كان راكبا حالا من زيد لأن المعنى أشبه زيدا راكبا فلما كان كذلك صح تقييده ولولا هذا المعنى لم يصح ثم إن
الفعل وشبهه يجوز تقديم الحال عليه وأما المعنى فلا يجوز تقديم الحال عليه وإنما تقدم على الفعل وشبهه لأنه الأصل في
الفاعلية والمفعولية وهذا مشبه به ومحمول عليه فلم يقو الفرع قوة الأصل ولأنه عامل متصرف في معموله وهذا غير متصرف
وقد اختلف في مثل زيد في الدار قائما فجوز بعضهم تقديمه والظاهر أن المجوزين له يذهبون إلى أن العامل المتعلق الظرف
وهو الاستقرار فالتقدير استقر أو مستقر وإذا كان كذلك فهو معمول الفعل محققا أو شبه فعل فيكون من القسم الأول
والقائلون بالمنع يجعلون العمل للظرف ويجعلون الفعل أو شبهه على التقدير نسيا منسيا وصار الظرف هو العامل
عندهم في المعنى وكلا القولين مستقيم والقول الأول أرجح من وجهين أحدهما أنه يثبت مثل زيد قائما في الدار فصح الكلام

أم

الثاني أم

فدل ذلك على انه من قبيل المعنى اذ لو كان من قبيل ما تقدم لوقع على كثرته مقدما كما في الاول والثاني انه اذا صار ذلك
نسيا منسيا صار في حكم العدم فصارت المعاملة للنائب عنه فدل على ان العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ولذلك كان
مذهب المحققين في قولك سقيا زيدا ان زيدا منصوب بسقيا لا بالفعل المحذوف لانه صار نسيا منسيا خلافا لمن قال ضربا زيدا
فانه منصوب بالفعل المقدر لا بالمصدر لصحة التلفظ به فترجح بذلك الوجه الاول قال الشيخ يقدم الحال على المجرور
اذا كان صاحب الحال هو المجرور مختلف فيه فاكثر البصريين على منعه وكثير من النحويين على تجويزه ووجه الجواز انه حال عن معمول
فعل لفظي فجاز التصرف فيه بالتقديم والتاخير كساير احوال الافعال فيتمسكوا بجوازه بدخوله تحت مفردات احوال الافعال
وقد علم بالاستقراء جواز تقديمه الا ترى انك اذا قلت جاني راكبا زيد لم تحتج في جواز التقديم الى سماع مخصوص بل تحكم بالجواز
نظرا الى عموم القاعدة المعلومة من استقراء كلامهم كما في رفع جاء زيد ونصب ضربت زيدا ووجه المنع انه كثر الحال
من المجرور في كلامهم ولم يسمع من الفصحاء تقديمه ولو كان تقديمه جائزا لوقع في كلامهم متقدما فلما لم يقع دل على
امتناعه واجاب عما ذكر المجوزون بان الحكم بما ذكروه من القياس مشروط فيه ان لا يختلف الانواع بوجه يتضح مخالفة الحكم
بسببه وههنا معنى مناسب ليس في الاصل يصح ان يخالف الاصل بسببه وهو ان الحال المجرور وصفه لصاحبها فهي معمولة في
المعنى لحرف الجر لانهم نصبوها لغرض الفصل بين الصفة والحال وكما ان معمول الجار لا يتقدم عليه ففرع معمول الجار بان لا يتقدم
على الجار اجدر فثبت ان في هذا معنى مناسبا يقطعه عن تلك القاعدة المذكورة من تقديم الحال واذا صح ذلك انقطع الحاقه
بذلك الى ان يثبت بوجه آخر او سمع وقد ثبت امتناعه بما ذكروه من الدليل السالم عن الاعتراض فبيان الوجه امتناعه
فصل وقد يقع المصدر حالا الى آخره قال الشيخ بين في هذا الفصل انهم استعملوا الفاظ المصادر واقعة في معنى الحال
كما اوقعوا الفاظ الاحوال واقعة مصادر ثم مثل بوقوع الفاظ الاحوال مصادر كقولهم قم قائما ومعناه قم قياما لان
قائما لا يستقيم ان يكون حالا لتعذر تقدير الحال فيه لانك اذا جعلته حالا لم يكن الا من المضمر الفاعل في قم واذا جعلته حالا من
المضمر وجب ان يكون مقيدا ولا يستقيم ان يكون قائما مقيدا للقيام لانه هو هو فكيف يكون مقيدا له فوجب ان يعدل به
الى معنى المصدر فيكون التقدير قم قياما والمصدر يؤتى به لتاكيد الفعل فيصح تقديره به وكذلك قوله ولا خارجا من في
زور كلام تقديره ولا يخرج خروجا لان قوله ولا خارجا معطوف على قوله لا اشتم وهو الذي حلف عليه فلابد ان يكون
جملة واذا وجب ان يكون جملة وجب ان يكون المعطوف عليه جملة ولا يكون جملة الا بتقدير ولا يخرج فوجب تقديره كذلك فصار
مثل قولهم قم قائما فوجب تقديره ولا يخرج خروجا فصار المعنى حلفت لا اشتم مسلما ولا يخرج من في زور كلام ثم الذي
يخرج خروجا ثم وضع خارجا موضع خروجا وقد زعم بعض النحويين المتقدمين ان خارجا حال على بابه وجعل قوله ولا اشتم حالا
من قوله عاهدت اي عاهدت ربي وانا على هذه الحال ثم عطف الحال الاخرى التي هي خارجا فكانه قال عاهدت ربي

في حال كوني غير شاتم وغير خارج من في زور كلام والاول اظهر وهو قول سيبويه لان الثاني اذا جعلته حالا كان المحلوف عليه
غير مذكور وغرضه ان يبين انه عاهد على ما ذكره من نفي الشتم ونفي قول الزور ولا يستقيم هذا المعنى اذا جعل حالا لان المعنى
حينئذ اي انا الان على هذه الحال فيجوز ان تكون المعاهدة عليه وعلى ضده وعلى غيرهما الا ترى انه لو قال عاهدت ربي في هذا
الموضع في حال كوني الان غير شاتم ولا قايلا زورا ان يفعل ذلك لا ترك الشتم لكان مستقيما في القول وكذلك لو قال عاهدت
ربي وانا في هذه الحال على الصوم والصلوة او غيرهما لكان مستقيما فدل ذلك على ان هذا مقصود هذا القايل ذكر المعاهد عليه
وانه ترك الشتم وقول الزور فلانه عاهد في هذه الحال على شيء لم يذكره فالوجه اذن مذهب سيبويه ثم مثل بالمصادر الواقعة احوالا
وقد اختلف النحويون في هذه المصادر على وجهين الوجه الاول ان هذه المصادر بعينها استعملت بمعنى الحال او هي على حذف
مضاف والوجه الثاني ان هذه المصادر المستعملة هذا الاستعمال هل هي قياس او مخصوصة بما سمع منها فذهب الاكثر الى انها
موضوعة بمعنى الحال لا على حذف مضاف فاذا قلت جاء زيد مشيا فمعناه ماشيا لا على ان التقدير ذا مشي وهو مذهب المصنف
لانه صرح بذلك وجعله في هذا الموضع كالحال الواقعة مصدرا ولا خلاف ان الحال بمعنى المصدر بنفسه لا على حذف فيصير
مصدرا وذهب الاكثرون في الوجه الثاني انها سماعية لا قياسية وذهب المبرد ومن تابعه الى انها قياسية ولكن بشرط ان
يكون في الفعل دلالة عليها ومعنى دلالة الفعل عليها ان يكون في المعنى من تقسيمات الفعل كالمشي والركض والعدو بالنسبة الى المجي
فيجيز جاء زيد عدوا ومشيا وركضا وجريا واشباه ذلك لانها في المعنى من اقسام المجي ويمنع جاء زيد ضحكا وبكاء والاولى ترك ما
وما اشبهه لانها ليست في المعنى من اقسام الفعل ولذلك اجاز اتانا رجلة وسرعة لانه مثل قولك اتانا مشيا ولم يجز سيبويه
لانه مخصوص عنده بالسماع ولم يسمع ذلك فصل والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب يعني بمنزلة الصفة
والمصدر في صحة وقوعه حالا وفي ذلك تنبيه منه على ان المقوم للحال كونها دالة على هيئة فلا ينظر الى ما يقوله كثير من النحويين
من انها مشتقة ولذلك جاز هذا بسرا اطيب منه رطبا ونظايره من الاسماء الدالة على الهيئات ومعنى هذا بسرا اطيب
منه رطبا تفضيل هذه الثمرة في حال كونها بسرا عليها في حال كونها رطبا وقد اختلف النحويون في العامل في بسرا
فقال بعضهم العامل فيه الاشارة وقال بعضهم العامل فيه كان مقدرة معلقة بظرف كانه قيل هذا اذا كان بسرا اطيب
منه اذا كان رطبا والعامل في اذا الاشارة وقال بعضهم العامل في بسرا اطيب وقال بعضهم العامل كان والعامل في اذا
اطيب والخلاف في الحقيقة هل العامل اسم الاشارة او اطيب واذا قدر اذا كان رجع الخلاف في العامل في اذا
هل هو اسم الاشارة او اطيب فذهب ابو علي الفارسي وكثير من النحويين الى ان العامل هذا وذهب آخرون الى ان العامل اطيب
وهذا هو الصحيح والقول الاول وهم محض والدليل على ان العامل اطيب وجوه احدها انا متفقون على جواز زيد قائما
احسن منه راكبا وتمرة نخلتي بسرا اطيب منها رطبا والمعنى فيه سواء كالمعنى في المفضل والمفضل عليه ولا عامل سوى اطيب

واحسن واذا وجب ان يكون اطيب واحسن هو العامل والمسئلة الاخرى بمعناها وجب ان يكون العامل فيهما ايضا اطيب الوجه
الثاني هو انه لو كان العامل هذا لوجب ان يكون في حال الخبر عنه بسرا لانه حال من المشار اليه فوجب ان يكون في حال الاشارة
اليه كذلك ونحن قاطعون بانه يجوز ان يكون على غير ذلك بدليل قولك له وهو رطب هذا بسرا اطيب منه رطبا وكذلك لو كان
بلحا والوجه الثالث انه لو كان العامل فيه هذا لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقا لان تقييد المشار اليه باعتبار
الاشارة لا يوجب تقييد الخبر بدليل قولك هذا قائما ابي فالخبر بالابوة وقع مطلقا عن الذات المشار اليها واذا ثبت ذلك
وجب ان يكون الخبر باحسن وقع عن المشار اليه مطلقا فكانك قلت هذا اطيب منه رطبا اذ وجود الحال وعدمها اذا
كان العامل الاشارة باعتبار الخبر على سوا واذا ثبت ذلك فسد المعنى لانك فضلت شيئا على نفسه من غير تقييد لتحصل
به الافضلية والوجه الرابع انه اذا لم يكن العامل احسن لم يكن الاحسنية مقيدة بالبسرية لان المقيد بالحال هو العامل فيها و
العامل فيها هو المقيد بها واذا لم تكن الاحسنية تقيد بالبسرية فسد المعنى لان الغرض تقييد الاحسنية بالبسرية مفضلة على
الرطبية وهذا معنى العامل في الحال واذا ثبت ان الاحسنية مقيدة بالبسرية وجب ان يكون معمولا لاحسن فثبت بما ذكرناه
ان القول الصحيح قول من قال ان العامل اطيب فاما من قال ان العامل هذا فشبهته انه لو كان اطيب هو العامل في بسرا وقد ثبت
انه العامل في رطبا لادى الى الشي الواحد مقيد بحالين مختلفين في الحال وهو محال وهذا ليس بشي لان احسن جميعا لان معناه
زاد حسنه فعمل في بسرا باعتبار زاد وعمل في رطبا باعتبار الحسن حتى لو قلت ذلك لقلت هذا زاد بسرا في الطيب على طيبه
في حال كونه رطبا لاستقام المعنى المطلوب فتبين ان ما ذكروه وهم محض وشبهة اخرى قالوا لا يتقدم معمول افعل عليه
بدليل امتناع زيد منك احسن واذا لم يتقدم منك لم يتقدم الحال واذا لم يتقدم فالعامل هذا لا عامل سواه وهذا
عندنا ايضا غير مستقيم لان امتناع تقدم منه بعد تسليمه انما كان لانه في معنى المضاف اليه بدليل ان قولهم زيد احسن منك
كقولهم زيد احسن الناس فقام احدهما مقام الاخر ولما قام مقام المضاف اليه لكونه المفضل عليه في المعنى لم يسوا
تقديمه كما لم يسوا تقديم المضاف اليه على المضاف لانه خلاف لغتهم وان كان ذلك من لغة غيرهم فلا يلزم من امتناع معمول
هو كالمضاف اليه امتناع المعمول الذي هو كالحال مع كون العامل من المشبهات بالفعل ايضا فان المعرب في الشي اذا
فضلوه على نفسه باعتبار حالين من يقدم احدهما على العامل وان كان مما لا يسوغ تقديمه اولم ير لذلك غرضا في
التسمية بالتقدم على انه المفضل وكذلك اذا فضلوا ذاتين باعتبار حالين وكذلك اذا شبهوا باعتبار حالين فيقولون
زيد قائما احسن منه قاعدا او زيد قائما مثلك قاعدا او يقولون زيد قائما كعمرو قاعدا واذا جاز تقديم هذا المعمول
على الكاف التي هي ابعد في العمل من باب احسن فتقديم معمول احسن اجوز وايضا فانه يجوز تقديم الظروف وقوله جا
البر قفيزين وصاعين ذكروه في الاحوال والاولى ان يكون ذلك من قبيل الاخبار والذي يدل عليه ان الحال فضلة

وتقديره ههنا ليس على معنى الفضلة وانما هو على معنى الصيرورة تقول كلت البر قفيزا قفيزين ويمكن ان يقال نسبة المجي
الى البر على معنى حصوله في نفسه ثم تبين حاله من القفيزين والصاعين واشباههما كانه قال حصل البر على هذه الحال
ولا يريد الاخبار عنه بذلك والاول هو الظاهر وقوله كلمته فاه الى في وبايعته يدا بيد من اشكل مسايل النحويين
لان الاصل كلمته فوه الى في وبايعته يدا بيد بدليل ان الجمل تستعمل استعمال المفردات ولا ينعكس وايضا فان الهيات
غير الجمل لا تكون الا مفردة كقولك ضاربت وشبهه سوى ما كرر للتفصيل مثل بابا بابا وفاه الى في لم تفهم الهيئة الا من جميعه
فدل على انه ليس من قبيل المفردات في الاصل فالوجه الذي به انتصب فاه هو انه كثر استعمالهم حتى صار معنى المشافهة تفهم
من غير نظر الى تفصيل بل صار فوه الى في بمعنى مشافها حتى تفهم ذلك من لا خطر بباله فا المتكلم ولا في المتكلم ولا مدلول الجار
فلما صار كذلك جعل كالمفردات فاعرب ما يقبل منه اعراب المفردات باعراب الحال وهو فاه فنصبوه وشبهه بقولهم بابا بابا
وهذا وجه قولهم فاه الى في واذا كانوا قد بنوا في قولهم ايدي سبا وافعل هذا بادي بدا مع كونه مضافا لتنزله لكثرة الاستعمال
منزلة المفردات لم يستبعد من قولهم اعراب ما نحن فيه باعراب المفرد وبايعته يدا بيد مثله واصله يدا بيد كما ذكرناه ولذلك
وكذلك بعت الشاء شاة ودرهما اصله شاة بدرهم اي شاة مع درهم ثم كثر ذلك فنصبوا شاة نصب الاسم ابدلوا من الباء
واوا واذا ابدلت بالمصاحبة واوا وجب ان يعرب ما بعدها باعراب ما قبلها كقولهم كل رجل وضيعته وقولهم امرا ونفسه
قوله وعددت له حسابه بابا بابا ومعناه بينت له حسابه مفصلا لان العرب تكرر الشي مرتين فيستوعب تفصيل
جنسه باعتبار المعنى الذي دل عليه باللفظ المكرر فاذا قلت جا القوم ثلاثة ثلاثة فمعناه جاوا مفصلين على هذا
العدد المخصوص واذا قلت بينت له كتابه كلمة كلمة فمعناه بينته له مفصلا باعتبار كلماته وكذلك بينت له حسابه
بابا بابا اي مفصلا باعتبار ابوابه فلما كان ذلك يفيد الهيئة المخصوصة صح وقوعه حالا قوله ومن حقها ان تكون
نكرة وذلك لوجهين احدهما انها تشبه بالصفة والثاني ان الحال حكم كالخبر والاحكام يجب ان تكون نكرات لان التعريف
بالمعروف هذر ولذلك قالوا في زيد القائم انه ليس بخبر على الحقيقة وانما الخبر مقدر كقولك زيد محكوم عليه بالقيام
وذو الحال معرفة لانه مخبر عنه ومحكوم عليه وذلك انما يتاتى بعد معرفة الشي ولانها تشبه بالصفة في قولهم رايت
رجلا عالما واما ارسلها العراك واخواتها فاختلف النحويون فيها فذهب ابو علي الفارسي الى انها ليست باحوال وانما
الاحوال الافعال التي عملت فيها فقوله ارسلها العراك اي ارسلها تعترك العراك وكذلك بواقيها ومذهب سيبويه
وهو اختيار الزمخشري في كتابه انها مصادر معرفة وضعت موضع الاسما النكرات ولا بعد في كون الشي يكون لفظه
لفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت برجل مثلك وضارب زيد وقصد الى ان يجعل الجميع مصادر استعملت
للاحوال النكرات لتكون لفظا قد استعمل في غير موضعه الذي وضع التعريف له ولا بعد في ان يكون اللفظ في الاصل

معرفة التي ثم نقل مكان شيء منكر وبجواز نقل التعريف في هذه الاشيا ليس تعريفا للمعهود في الوجود وانما هو
للمعهود في الذهن والمعهود في الذهن يكون باعتبار الموجود في المعنى كالنكرات نحو هذه احواله وان كان لفظها لفظ المعرفة
باعتبار الوجود وهي معارف باعتبار الذهن نكرة باعتبار الوجود كما تقدم وانما وجب التقديم اذا كان صاحبها نكرة
لئلا تلتبس بالصفة في قولك ضربت رجلا بالحند يقع اللبس واذا قدمت ارتفع اللبس لان الصفة لا تتقدم قوله
والحال المؤكدة حدها ان يكون صاحبها متضمنا معناها ويكون بعد جملة اسمية لا عمل لها كما صرح به ههنا كقولك
زيد ابوك عطوفا فان الابوة تتضمن العطف وكذلك الباقي وتقول انا فلان بطلا شجاعا كريما جوادا ولا يجوز ذلك
الا لمن اتصف بهذه الصفات وعرف بها واشتهر امرها لتنزل ذلك منزلة الضمير قال ولو قلت زيد ابوك منطلقا
اختلت الا اذا اردت التبني والصداقة لان الابوة المحققة لا تقبل التقييد بحال الا اذا ذكرتها مجازا واعنيت بها التبني والصداقة
قال الشيخ يرد على حد الحال المؤكدة من وجهين احدهما ان الحال بيان هيئة الفاعل او المفعول وهذه ليست واحدة منهما
وجوابه انها من مفعول وهو ما في احقه وانبته من العامل المقدر الذي ما ذكر اخرا والاخر ان الحال تقييد للفاعل او المفعول
باعتبار فعله وهذه الجملة لا تخلو اما ان تكون مقيدة او مطلقة فان كان مطلقة اختل معنى الحال من حيث مشابهتها الصفة
وان كان مقيدة اختل معنى الكلام اذ لا يكون ابوة الا في حال العطوفة وهو ممتنع واجيب عنه بان من الافعال افعالا
لا تقبل التقييد وهي افعال العلم كقولك تحققت الانسان قائما فلم يجئ بقائما لتقييد التحقق حتى يمتنع اذا قعد وانما ذكره
لتعرف انه كذلك كان عند التحقق والتحقق مستمر واذا ثبت ذلك في هذه الافعال فلا فرق بين الحال التي يصح انتقالها
والتي لا يصح ولذلك جاءت الحال في هذا الباب غير منتقلة ومنهم من استشكله فجعل الحال قسمين كل واحد منهما
محدود بحد وهو ظاهر كلام صاحب الكتاب واذا حد الحال المؤكدة قال هي تقرير وتحقيق لمضمون الخبر من الجملة الاسمية
التي لا عمل لواحد منهما فيها والفرق بينها وبين الحال المقيدة ان المقيدة تاتي لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول
عند تعلق الفعل به خاصة وهذه تاتي لتقرير ذلك المعنى لصاحبها مطلقا من غير تقييد ووجه اخر من الفرق ان
العامل فيها اما فعل واما معنى فعل يجوز لفظها والمؤكدة لا يكون عاملها الا مقدرا لا يجوز اظهاره وقوله
انا عبد الله اكلا كما ياكل العبيد قال الشيخ ان قصد العلمية لم يستقم ان يكون حالا مؤكدة لان الكلام ليس فيه تقرير
لانه عبد الله ولا في ان اسمه عبد الله الا ان يكون قد اشتهر بانه ياكل كما تاكل العبيد فيكون تقريرا لانه عبد الله وهو لم يرد
هذا المعنى وانما اراد معنى العبودية من حيث الاضافة فكانه قال انا عبد الله اخر قوله والجملة تقع حالا الى اخره
وانما كان كذلك لانها نكرة والجمل تقع مكان النكرات فان كانت اسمية فلا بد من الواو ويجوز اسقاط الضمير ويكون عروها
عن الواو على ضعف ولا بد حينئذ من الضمير ولم يجز في كتابه الا الوجه الاول ولذلك تكلم على الفتية عليه جنة وشى

وتاوله مستقر ولم يكن عنده جنة وشى مبتدا تقدم عليه خبره قال وان كانت فعلية فان كان مضارعا مثبتا فبغير واو
لوقوعه موقع ضارب وشبهه به ولا بد من الضمير كما في ضارب وان كانت منفية فلا بد من الضمير واما في الواو فالخيار
واما الضمير فلانه كاسم الفاعل لا بد له من ضمير فهذا اجدر واما جواز الاتيان بالواو فلان الحال في الحقيقة هو الانتفاء
كقولك جاء زيد لا يتكلم معناه غير متكلم فالحال هي انتفاء الكلام لا الكلام فلا يلزم من وجوب حذف الواو في الموضع الذي جرى
فيه الفعل مجرى اسم الفاعل وجوب حذفها في الموضع الذي صار الحكم للنفي فيه لا لاسم الفاعل وانما جاز حذف الواو مع ذلك
لان الفعل هو المصحح للحالية والنفي جيء به لغرض كون النسبة منتفية الا ترى انك لو قلت ضرب زيد وما ضرب زيد سوا بالنسبة الى
موقع زيد باسناد الفعل اليه وان كان في احدهما مثبتا وفي الاخر منفيا فثبت بذلك ان المقوم للحالية هو الفعل واذا كان
لا واو فيه في الاثبات صح ان يكون بغير واو في النفي اجراء له مجراه فيما ذكرناه قوله ولا يجوز اخلاء الجملة عن الراجع الى ذي الحال يعني
بالجملة الجملة المركبة من الفعل المضارع فان ذلك لا بد له من ضمير وشبهها بالظرف لما تقدم قوله ومن انتصاب الحال قال
منه اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا وهذا الكلام انما يكون في شيء ذي اجزاء اشتري بعضها بدرهم وبعضها باكثر
من درهم فيقول اخذته بدرهم فصاعدا مثل اخذت الاردب من القمح بدرهم فصاعدا والارداب متعددة وانتصاب فصاعدا
لا يستقيم ان يكون لعطف على ما قبله ولا لحال لما قبله اما العطف فلم يتقدم الا الفاعل والمفعول والدرهم وعطف صاعدا على
الجميع فاسد لفظا ومعنى اما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى واما على المفعول فلا يستقيم من حيث المعنى اذ ليس
الغرض انك اخذت المثمن والصاعد لان الصاعد هو الثمن ولم ترد انك اخذت المثمن والثمن ولا يستقيم عطفه على درهم ايضا لا لفظا
ولا معنى اما اللفظ فواضح واما المعنى فلانه لم يرد انه اخذ الثمن بدرهم وصاعدا وانما الغرض انه اخذ بعضه ببعضه وبعضه باكثر واذا
جعلت عطفا صار ماخوذا بالدرهم والزائد جميعا ثم لو قدر انه كذلك لم يستقم العطف بالفاء لانها تؤذن بالتعقيب وبعض ثمن
الشيء لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض ولو قلت اشتريته بدرهم فربع لم يستقم فوجب ان يحمل على محذوف ويكون التقدير فذهب
الثمن على هذه الحال والمراد ذهب الثمن في البعض الى هذه الحال وقوله اتميميا وقيسيا اخرى ذكره في الحال وليس بقوي ان يكون
حالا اذ لو كان حالا لكان المعنى اتحول في هذه الحال ولم يرد انه تحول في حال كونه تميميا وانما اراد انه ينتقل انتقالا متعددا
كما في قوله افي الولائم اولادا لواحدة وفي العيادة اولادا لعلات اي تتحولون هذا التحول وتنتقلون هذا التنقل فانتصابه
انتصاب المصدر وكذلك قوله افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك يريد انهم ينتقلون هذا التنقل
فتبين انه لم يرد انه ينتقل في حال كونه تميميا وانما اراد انه ينتقل هذا التنقل المخصوص من التميمية الى القيسية فوجب ان يحمل على المصدر
لا على الحال وهو مذهب سيبويه في الجميع وهو الصحيح لما ذكرناه التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او
مقدرة وقوله ما يرفع الابهام يشمل التمييز وغيره وقولنا المستقر ليخرج به نحو قولك عين مبصرة لانه يرفع الابهام عن ذات وليس

بتمييز لان الابهام فيه غير مستقر بخلاف قولك عشرون فعشرون في اصل وضعه موضوع لذات مبهمة في اصل الوضع وعين
وضع دالا على كل واحد من مدلولاته فان وقع الابهام فيما هو عارض من جهة خفاء القراين على السامع في مراد المتكلم ولذلك يصح
اطلاق لفظ العين قاصدا بها الى الدلالة على العين المبصرة وغيرها من مدلولاته ولو اطلق مطلق عشرين واراد به الدلالة على
دنانير او دراهم كان مستعملا للفظ في غير ما وضع له فتبين ان الابهام فيما يميز مستقر وفي المشترك غير مستقر قوله محتملاته
لا يصح ان يقال لا محتملاته بفتح الميم لان المحتملات بالكسر ابهامها التي انتصب عنها التمييز المذكور اي قولك عشرون وثلثون واربعون محتملات
ان تكون من الدراهم والدنانير التي تذكر هي المحتملات بالفتح لانها التي احتملها المنتصب هو عنه وهي المرادة بقوله بالنص على احد محتملاته
لانه يريد التمييز فيجب ان تكون مفتوحا قوله مذكورة او مقدرة تقسيم للتمييز فانه تكون عن ذات مذكورة مبهمة كعشرين وقد تكون
عن ذات مقدرة وهي ايضا مبهمة كقولك حسن زيد ابا لان قولك حسن مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر متعلق
بزيد وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فاذا قلت ابا فقد رفعت الابهام في الذات المقدرة كما رفعت الابهام بقولك
درهما عن عشرين في الذات المذكورة والذات المذكورة لا تكون الا مفردة باعتبار ابهامها كقولك عشرون وثلثون
والتي فيها تكون مقدارا من جهة ان المقادير الغرض منها نفس المقدار فيجري على كل ما يقدر فوجب ان تكون الذوات مبهمة
فاحتاجت الى التمييز لذلك وقد يجي فيما يشبهها وهو كل اسم باعتبار هيئته فانه يجوز ان يميز جنسه كقولك خاتم حديدا
وباب ساجا وان كان الاكثر ان يقال خاتم حديد وباب ساج والذات المقدرة انما تكون باعتبار النسب وذلك في الجمل
وما يضاهيها من الصفة المنسوبة الى معمولها والمضاف بالنسبة الى المضاف اليه كقولك في الجملة حسن زيد ابا
وفيما يضاهيها زيد حسن ابا وفي الاضافة يعجبني حسن زيد ابا لانها جميعها قصد فيها الى نسبة الحكم الى المتعلق بالمذكور
وهو مبهم فكان ما ذكر تفسيرا او تمييزا كما في قولك عشرون وان كان عشرون ذاتا مذكورة وتلك ذات مقدرة وهذا الاسم
الذي يميز به هذه الذات المقدرة ان كان صالحا لان يجعل ما نسب اليه الحكم وصح ان يجعل المتعلق له كقولك حسن زيد ابا صح ان يجعل له
فانه صالح لزيد في المعنى فجاز ان تكون اردت به نفس زيد فيكون المعنى الممدوح فحسن الابوة زيد ابا باعتبار الابوة لغيره ويجوز
ان يكون الممدوح ابا زيد فيكون الابوة الممدوحة الابوة المتعلقة بزيد ولذلك قوله ارجح جارا او نظايره وان كان
اسما غير صالح لما ذكرناه لم يكن الا المتعلق خاصة كقولك حسن زيد دارا ثم لا يخلو هذا التمييز في القسمين اما ان يكون اسم جنس
او غيره فان كان غيره طابق ما قصد مثنى او مجموعا وان كان اسم جنس كان مفردا الا ان تقصد الانواع مثال الاول
حسن زيد ابا اذا قصدت الى ابوته لابنه او ابوة ابيه خاصة له فان قصدت ابوته وابوة آبائه قلت حسن زيد ابا ولذلك قلت
حسن الزيدان وان قصدت الى موجهما بابوتهما لغيرهما قلت حسن الزيدان ابوين ولذلك حسن زيد دارا او دارين ودورا
اذا قصدت اثنين او جماعة ومثال الثاني حسن زيد ماء وعسلا وما لها يجب افراده اذا قصد الى الحقيقة لانه لا يستقيم

تثنيته ولا جمعه فان قصدت الى الانواع كان الاحرفية كما تقدم من جواز التثنية والجمع واما تمييز المفرد فلا يخلو من ان
يكون جنسا او غيره فان كان جنسا افرد الا ان يقصد الانواع فيثنى ويجمع وان كان غيره جمع لا غير تقول في الاول عندي راقود
خلا ورطل زيتا فان قصدت الانواع قلت خلين وزيتين وزيوتا وتقول في الثاني قنطاران ثوبا او خواتم او ما اشبهه ما ليس
بجنس فلا بد من جمعه وسببه ان اسم الجنس لما كان دالا على الحقيقة اغني عن التثنية والجمع وهذا لما كان مفرده لا دلالة له على
الجنس واختص بالدلالة على المفرد عدل عن لفظ افراده الى ما هو ادل منه على الجنس فقيل قنطار خواتم وقنطاران اثوابا قوله
وشبه التمييز بالمفعول ان موقعه في هذه الامثلة كموقعه في ضرب زيد عمروا والى آخره فشبه انتصاب تمييز الجملة بالمفعول
لكونه بعد تمام الجملة وشبه انتصاب تمييز المفرد بما ينتصب عن تمام المفردات المشبهة بالجمل كضاربان وضاربون والعامل
على ذلك في درهما عشرون كما ان العامل في زيد ضاربون في زيد اضاربون لان العامل هو الذي يقوم به المعنى المقتضي للاعراب
والمعنى المقتضي لنصب التمييز شبهه بالمفعول وشبهه بالمفعول انما حصل بوقوعه من تمة عشرين كما ان عمروا من تمة ضاربون
فكما ان عمروا معمول لضاربون فدرهما معمول لعشرون قوله ولا ينتصب التمييز عن مفرد الا عن تمام الى آخره لم يخص غيره
المفرد لان تمييز الجملة يكون عن تمام وانما خصه لانه يعد ذلك من جواز الاضافة المختصة بتمييز المفرد والا فالتمييز
عن الجملة وعن المفرد في كونه لا يكون الا عن تمام سواء والذي يتم به اربعة اشيا التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة
ثم قسمه قسمين زايل ولازم يعني بالزايل ما يجوز زواله الى الاضافة ويعني باللازم ما لا يجوز العدول عنه الى الاضافة
فالزايل التمام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في جميع الباب رطل زيت ومنوا سمن وما يستثنى
من ذلك الا قولهم مائة درهم والف ثوب وما يناد درهم والف ثوب فان الاضافة في ذلك هي الوجه وجاز ان يستعمل
بالتمام والنصب كقوله اذا عاش الفتى مايتين عاما وانما اختيرت الاضافة اما لكثرة العدد في كلامهم والاضافة اخف
فاختيرت فيما كثر واما لان الاصل في تمييز العدد الاضافة بدليل قولهم ثلثة اثواب الى عشرة اثواب وانما عدل الى النصب
فيما تعذر فيه الاضافة فبقي ما عداه على الاصل واللازم التمام بنون الجمع والاضافة يعني لا يكون تمييز المنصوب ولا يعدل فيه
الى الاضافة وانما كان لتعذر الاضافة فيه اما ما فيه نون الجمع فلا يكون الا في الاعداد كعشرين وثلثين وذلك لا يضاف الى الضمير
لا الى تمييزه ولا الى غيره واذا تعذر اضافته الى غير تمييزه مع مسيس الحاجة في المعنى اليه كان تعذر اضافته الى التمييز الذي
يمكن الاستغناء بالاضافة عنه اجدر وبيان تعذر الاضافة فيه هو انه لو اضيف لم يخل اما ان تثبت فيه النون او يحذف فلو ثبت لثبت
نون شبه الجمع المحقق فكما ان نون الجمع المحقق لا يثبت فكذلك المشبه به ولو حذف لحذف نون ليس في الحقيقة نون
جمع فكرهوا الاضافة لادائها الى احد هذين الامرين فالتزموا في تمييزه النصب وقد اورد على ذلك الزيدون حسنون وجوها
فقيل هذا تمييز عن اسم تام بنون الجمع وانت في اضافته بالخيار وقد تقدم من قوله ان كل تمييز عن تام بنون الجمع لازم نصبه

ولا يجوز اضافته اليه والجواب عن ذلك ان هذا ليس من تمييز المفرد في شي وانما ذلك مما يضاهي الجمل وقد تقدم ان حكم
تمييز الجملة على الحقيقة لان الحسن منسوب الى الضمير العايد على المبتدا وهو في المعنى لمتعلقه وهذا هو الذي فسر تمييز الجملة
بخلاف تمييز المفرد والكلام الان في تمييز المفرد وانما قوي الاعتراض بذلك لكونه لم يفصل تمييز الجمل ولم ينبه عليه مع هذا السؤال
وقد تقدم في الكلام عليه ما يندفع به ذلك واللازم التمام انتصابا بالاضافة كقولك على التمرة مثلها لانه تعذرت فيه
الاضافة فلزم نصبه لذلك وبيان تعذر الاضافة هو انه لو اضيف لم يخل اما ان يضاف المضاف او المضاف اليه او كلاهما و
لا يمكن اضافة المضاف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما من جهة اللفظ فلانه متصل واما من جهة المعنى فلان الغرض نسبة المثلية
الى التمرة الى الزبد ولو اضيف الى الزبد فسد المعنى ولا يمكن اضافة المضاف اليه لفساد المعنى الا ترى انك اذا قلت عندي
مثل تمرة زبدا فاضفت تمرة الى زبد لم يكن له معنى اذ ليس الغرض تشبيه التمرة بالزبد وانما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد فكانت
الاضافة تودي الى ما ليس مقصودا في المعنى ولا يستقيم اضافتهما جميعا لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما واذا امتنع
اضافة كل واحد منهما بما ذكر كان امتناع اضافتهما جميعا اجدر قوله وتمييز المفرد اكثره فيما كان مقدارا كالقفزان
الى اخره وهذا كما ذكر لان المقادير وضعت والمقصود فيها النصوصية على المقدار وحقايق الذوات لا دلالة لها عليها
فاحتاجت الى التمييز باعتبار الدلالة على اجناسها لابهامها ثم فسر ما جاء تمييز المفردات من غير المقادير بقوله لله دره فارسا وحسبك
به ناصرا وهو غير مستقيم من جهة ان المعنى في لله دره فارسا لله دره فروسيته فهو مثل قولك اعجبني حسن زيد ابا والمعنى حسن
ابوته واذا كان كذلك فهو من باب تمييز الجمل لانه من تمييز النسبة الاضافية وقد تقدم ان ذلك ليس من باب تمييز المفردات
وكذلك حسبك به ناصرا واذا ثبت ذلك لم يكن لايراده في تمييز المفردات معنى فالاولى ان يقال موضعه كقولك عندي خاتم حديدا
او باب ساجا وان كان الاكثر في مثل ذلك الاضافة وقد جاء التمييز فيها منصوبا لشبهها بالمقادير فهي تمييز عن مفرد
فيما ليس بمقدار قوله ولا يتقدم التمييز على عامله الى اخره قال الشيخ لا خلاف ان تقديم تمييز المفردات
غير جائز عند الجميع ولا يجوز عندي درهما عشرون وكذلك ما اشبهه وانما الخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة كقولك طاب زيد نفسا
وحسن زيد ابا واجازه المازني والمبرد القديم ومنعه سيبويه وانما لم يجز تقديمه لانه في المعنى فاعل كما ان الفاعل لا يتقدم على
الفعل فكذلك هذا الا ترى ان قولك حسن زيد ابا معناه حسنت ابوة زيد او حسن ابو زيد والثاني ان تقديمه يخرجه عن
حقيقة التمييز وكان في تقديمه ابطال اصله اذ حقيقة التمييز ان يميز ما استشكل وهو في المعنى تفسير والتفسير لا يكون الا للمفسر
والمفسر لا بد في المعنى ان يكون مقدما على التفسير والا لم يكن تفسيرا له وفي تقديم التمييز اخراجه عن ذلك فوجب تاخيره وقد تمسك
بانه معمول فعل منصوب فجاز تقديمه كساير معمولات الافعال المنصوبات وقووا ذلك بما اوردوه من قوله وما كان نفسا
بالفراق تطيب • والجواب عما انشدوه من وجهين احدهما ان الرواية وما كاد نفسي بالفراق تطيب وليس بالقوي

فلا فاصل

والثاني ان ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود لا يحتج به وما ذكروه من المعنى لا ينهض
لانه يعارض بمثله في المنع واذا تعارض المعنيان في الجواز والمنع وكان الاصل المنع حتى يثبت الجواز عنهم سماعا وقد تبين
ان ما لم يسمع لا ينهض بما نسب الى سيبويه قوله واعلم ان هذه المميزات عن اخرها اشياء ازيلت عن اصلها يعني ان الاصل
ان يكون التمييز موصوفا بما انتصب عنه الا ترى ان معنى قولك عندي عشرون درهما عندي دراهم عشرون وكذلك جميع تمييز المفردات
ثم قدر تمييز الجمل يجوز بها في المعنى منسوبا اليها الفعل فاذا قلت حسن زيد ابا فالمعنى نسبة الحسن الى الاب فكانك قلت ابو زيد
حسن واذا ثبت ذلك ثبت انه في المعنى وصف له اذ لا فرق في المعنى بين الصفات والاخبار وانما يفترقان من جهة علم المخاطب او
جهله فسمي الحكم باعتبار جهل المخاطب له خبرا وسمي باعتبار علمه له صفة فتبين ان تمييز الجملة كتمييز المفرد فيما قصد اليه وفي
هذا الفصل تقرير للدليل على امتناع تقديم التمييز لانه اذا قدم خرج عن حقيقته لانه انما كان تمييزا بعد العدول عن هذا
الاصل الذي حصل به التفسير بالتمييز واذا قدم خرج بتقديمه عن حقيقته ثم بعد ذلك المعنى الذي من اجله غير عن اصله
قوله والسبب في ذلك قصدهم الى ضرب من المبالغة والتاكيد يريد انك اذا ذكرت الشي مبهما توفرت الدواعي على طلب
علمه فكان في ذلك مبالغة وتعظيم وايضا فانك اذا ذكرته مبهما ثم فسرته فقد ذكرته مرتين وما ذكر مرتين اكد مما ذكر مرة واحدة
فتبين ان في العدول عن الاصل مبالغة وتاكيدا والله اعلم الاستثناء قال الشيخ رحمه ينبغي ان يكون المستثنى لانه
تفصيل لما تقدم والذي تقدم انما هو المستثنى والاستثناء مشكل باعتبار معقوليته وحده اما بيان اشكال معقوليته
فانك اذا قلت جا القوم الا زيدا لم يخل اما ان يكون زيد داخلا في القوم او لا فان كان غير داخل في القوم لم يستقم لان اجماع
اهل العربية في الاستثناء المتصل انه اخراج ما بعد الا مما قبلها واجماع اهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية و
ايضا فانا قاطعون اذا قال العربي له عندي دينار الا ثمنا ونصف ثمن بان نخبر المذكور بعد الا يخرجه من الدينار
ثم نقطع بان المقر يعني هو الباقي وقد قال القاضي لا اخراج وقول القايل عشرة الا ثلثة موضوعة بازا سبعة حتى
كانهما عبارتان عن معبر واحد وقد تبين بطلانه قطعا واما ان يقول ان الاخراج ثابت وهو مشكل فان المتكلم اذا قال
جا القوم وزيد منهم فقد وجبت نسبة المجي اليه لانه منهم فاذا اخرج بعد ذلك فقد نفي عنه المجي فيصير مثبتا منفيا باعتبار
واحد فيودي الى ان يكون الاستثناء في كلام الله وهو كذب من احد الطرفين وهو باطل فان القران مشتمل عليه قال فلبث
فيهم الف سنة الا خمسين عاما فلو جعل الالف بكمالها وقد نسب اللبث اليها لوجب ان يكون اللبث في جميعها ولم يصح
بعد هذه النسبة اخراج شي منها ولهذه الشبهة فر القاضي الى مذهبه المذكور والجواب الذي يجمع رفع الاشكالين ان
نقول الحكم بالنسبة بعد كمال ذكر المفردات في كلام المتكلم فاذا قال المتكلم قام القوم الا زيدا فهم القيام اولا بمفرده
وفهم القوم بمفرده وان منهم زيدا وفهم اخراج زيد منهم بقوله الا زيدا ثم حكم بنسبة القيام الى هذا المفرد الذي اخرج منه زيد

حيث قال والمستثنى المنصوب هو

والصواب

نحصل الجمع بين المسالك المقطوع بها على وجه مستقيم وهو ان الاخراج حاصل بالنسبة الى المفردات وفيه توفية باجماع
النحويين وتوفيه بانك ما نسبت الا بعد ان اخرجت زيدا فلا يؤدي الى المناقضة المذكورة فاستقام الامر في الوجهين جميعا
واما حد مشكل لان الاستثنا يجمع المتصل والمنقطع ولا يتميز المتصل الا بالاخراج ولا اخراج في المنقطع وكل امرين
فصل احدهما مفقود في الاخر يستحيل جمعهما في حد واحد فالاولى ان يحد المتصل على حدته والمنقطع على حدته فيقول في
حد المتصل هو كل لفظ اخرج به شي من شي بالا واخواتها فاذا اورد قوله تعالى فاقتلوا المشركين ثم قال لا تقتلوا اهل الذمة
قلنا فليس هذا اخراجا وانما هو تبيين مراد المتكلم باللفظ الاول وكذلك لو قيل قام القوم لا زيد فليس زيد داخلا في القوم
بل هو بمنزلة قولك قام زيد لا عمرو وقد اختلف في عامل الاستثنا فذهب بعضهم الى ان العامل الا نفسها لانها بمعنى
استثني وقد رد ذلك بانه لو كان الامر كذلك لوجب ان لا ينفك عن النصب وقال قوم العامل اذا نصبت ان واذا رفعت
لا وهذا ليس بشي لانه غير مستقيم لفظا ومعنى اما اللفظ فانك لو لفظت بهما لم يستقم واما المعنى فعلى خلاف ذلك وقال قوم
العامل انّ بعد الا كانك قلت الا ان زيدا وليس بجيد لان ان لا يضمر ولانه كان يجب ان يكون ناصبا ابدا وقال قوم العامل فيه
ما قبله بواسطة الا اذا كان فضلة وهو المذهب الصحيح لانك اذا قلت جا القوم الا زيدا فقد وقع زيد فضلة وقد توصلت
اليه في معنى الاخراج من قولك جا القوم بالا فقد صار قولك جا القوم بواسطة الا في زيد معنى وهو معنى الاستثنا وهذا
هو معنى العامل كما ان قولك ضربت وزيدا وقع زيد فضلة متوصلا الى معناه على جهة المعية هو ما قبله بواسطة الواو
فالذي اوجب ان تقول في ضربت وزيدا العامل ما قبل الواو بواسطة الواو وهو موجب فكذلك تقول ههنا وانما قلنا
اذا وقع فضلة لانه اذا لم يقع فضلة صار الا احد جزئي الجملة فيكون له حكمه واما من باب اخر غير باب الاستثنا كقولك
ما ضربت الا زيدا ويرد عليه امران احدهما ان العامل هو الذي يكون له في المعمول اقتضا وليس في جا وشبهه اقتضا
للمخرج منه فان قيل اقتضاؤه له لكونه مخرجا مما نسبت اليه قيل قد تقدم ان النسبة انما حكم بها بعد الاخراج في التناقض
فلا يكون بعد ذلك ان يقال ان في جا اقتضا للمخرج بالاعتبار الذي ذكر والثاني ان ثم مسايل ليس فيها فعل مثل
القوم الا زيدا اخوتك فان كان العامل هو الفعل بقيت هذه المسايل بغير عامل فالوجه ان يقال العامل هو الذي
اقتضى المخرج منه وهو ما ذكر ومنهم من يقول ان الاسم المتقدم الذي يتناول المستثنى هو الذي يقتضي صحة الاخراج
منه فهو في المعنى العامل بواسطة الا وهذا يشمل المواضع كلها وجد الفعل او لم يوجد فالتمسك به اولى واما هذا
في الاستثنا المتصل فاما المنقطع فالعامل فيه نفس الا لانها تعمل عمل لكن ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد
ومنهم من يقول انه نظيره ويجعله اذا كان اما مستانفا ثم تكلم في الاعراب لانه هو المقصود فقال المستثنى في اعرابه
على خمسة اضرب احدها منصوب ابدا وهو على ثلثة اضرب منها ما استثني بالا من كلام موجب احترازا من كلام غير موجب

لم يستثن بها
وهو القسم الثاني من الخمسة ولم يحترز عن الصفة وان كان ما بعد الا لا منصوبا لقوله ما استثني واذا كان صفة
الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لم يقصد اخراج الله من الالهة وانما قصد الوصف والا على حالها
ولو قصد الاخراج بالا لم يكن مستقيما وكان بمثابة قولك له عندي درهم الا درهما وليس له حينئذ فايدة وبعدا
وخلا بعد كل كلام ولم يعتبر الجحض بعد خلا وعدا الشاذ فجعله مما يكون منصوبا ابدا ولذلك ضعف ذلك القول
وقال ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد ونصبه بعدا على ان يكون فعلا اضمر فيهما فاعلهما مشتركا اضمر
في ليس ولا يكون وتقديره عدا بعضهم زيدا اي جانب بعضهم ولم يقدره حرفا كالا للزوم النصب فيهما كل كلام وكذلك
ليس ولا يكون فاما اذا قلت ما عدا وما خلا فلا يكون الا النصب لانها حينئذ يجب تقديرها فعلا من جهة ان ما ههنا لا يستقيم
ان تكون موصولة فيتعين تقدير الجار بعدها بل يجب ان تكون مصدرية فيجب ان تكون بعدها فعلا لان المصدرية لا يليها
الا الفعل وانما لم يصح ان تكون موصولة لان الموصولة موضوعة للصفة والموصوف جميعا وههنا قد ذكر الاسم فليس بـ
موضوع الا ترى انك تقول اشتريت الكتاب الذي تعلم ولا تقول اشتريت الكتاب ما تعلم ولا تقول الا انها لو كانت بمعنى
الذي لصح ان يقع موضعها في قولك جا القوم لانها لمن يعقل والا انها لو كانت بمعنى الذي لوجب ان يكون
في الفعل ضمير يعود عليها والضمير الذي ذكرناه ضمير بعض القوم واما كونها ليست من الاوجه الثواني فظاهر لان
تقدير جا القوم خلوهم من زيد كانك قلت وقت خلوهم من زيد ووجه هذا التقدير لما لم يكن ثم مقتض للمصدر القسم
الثاني من الثلثة شرطه ان يتقدم بعض الجملة كقولك ما جاني الا اخاك احد لانه كالمفعول معه عند المحققين وكما لا يتقدم
المفعول معه فكذلك هذا القسم الثالث من المنصوبات ابدا وهو المنقطع وهو كل لفظ من الفاظ الاستثنا
لم يرد به اخراج سوا كان من جنس الاول او من غير جنسه فلو قلت جا القوم الا زيدا وزيد ليس من القوم كان
منقطعا وكذلك لو قلت ما جاني القوم الا زيدا لم يجز الا النصب على مذهب اهل الحجاز واستشهاده بقوله تعالى لا عاصم
اليوم من امر الله الا من رحم يحتمل على اربعة اوجه احدها وهو المشهور لا معصوم الا الراحم وعليه يبني والوجه الاخر
اثنان منهما متصل وليس فيهما غموض وقد قيل بهما وواحد منقطع وهو لا عاصم الا المرحوم ولم يقل به ولو قيل به
لم يكن بعيدا والقسم الثاني من الخمسة وهو قوله ما استثني بالا من كلام غير موجب والى اخره قال الشيخ كان ينبغي
ان يقول مع ذكر المستثنى منه والا ورد عليه ما ضربت الا زيدا فانه مستثنى من كلام غير موجب وليس هو من هذا
القسم ولا يصح ان يقال هو منه لتصريحه في القسم الخامس به وايضا فان الاتفاق على انه مفعول وايضا فان البدلية لا تستقيم
فيه اذ شرط المبدل منه ان يكون مذكورا والاختيار البدل لان المعنى الاستثنا في عملية العامل فيه اشكال فاذا
امكن غيره من الواضح كان اولى ووزانه وزان المفعول معه فانه اذا امكن غيره كان اولى الا ترى ان قولك ما لزيد وعمرو

احسن من قولك وعمروا وما لك وعمرو والما تعذر العطف رجع اليه لذلك ههنا لا ينبغي ان يصار الى الاستثنا الا عند
تعذر البدليه وقوله عز وجل ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فيمن قرا بالنصب مستثنى من قوله فاسر باهلك قال الشيخ حمل
القراءة بالرفع محموله على البدل من قوله ولا يلتفت منكم احد وقراه النصب محموله على الاستثنا من الموجب من قوله فاسر باهلك
وهذا الفصل باطل قطعا فان القراتين ثابتتان قطعا فيمتنع حملهما على وجهين احدهما باطل قطعا والقضيه واحده فهو
اما ان تكون سرى بها او ما سرى بها فان كان قد سرى بها فليس بمستثنى الا من قوله ولا يلتفت منكم احد وان كان ما سرى بها
فهو مستثنى من قوله فاسر باهلك فقد ثبت ان احد التاويلين باطل قطعا فلا يصار اليه في احدى القراتين الثابتتين قطعا و
الاولى من هذا ان يكون الا امراتك في الرفع والنصب مثل قوله ما فعلوه الا قليل منهم ولا يبعد ان يكون اهل القرا على الوجه الاقوى
والترجيح على الوجه الذي دونه بل الزم بعض الناس انه يجوز ان يجمع القرا على قراءة غير الاقوى ● والقسم الثالث من المستثنى حكمه
الجر وهو اما اسم واما حرف فان كان اسما فما بعدها مضاف اليه وان كان حرفا فهي حرف جر فما بعده مجرور به ● والكلام في
غير وسوى وسوا ياتي في فصل بعد هذا والكلام في حاشا اذا انتصبت بها على غير المختار كالكلام في عدا وخلا على المختار
وقد تقدم ● والقسم الرابع جائز فيه الرفع والنصب والجر وهو ما استثني بلا سيما قال الشيخ لا ينبغي ان يكون الاستثناء
اخراج شي من شي واثبات الحكم له وهذا ليس كذلك بل هو اثبات ذلك الحكم الاول بطريق الزياده في معناه مثاله قولك احسن
الى القوم لا سيما عمرو وانما اورده لما كان بينهما مخالفه لان الثاني يثبت له زياده فكانه غير الحكم الاول ويجوز
في الواقع بعد لا سيما الجر وهو الاكثر والرفع وهو قليل والنصب وهو الاقل ولم يذكره وقد وقع في بعض النسخ فاما الجر
فله وجهان احدهما ان تكون ما زايده والاسم مجرور بالاضافه فيكون التقدير جا القوم لا مثل زيد والوجه الثاني ان تكون
ما اسما نكره بمعنى شي ويكون زيد بدلا منها فيكون التقدير جا القوم لا مثل رجل زيد والرفع على ان تكون ما بمعنى شي وزيد
مرفوع خبر مبتدا محذوف فيكون التقدير جا القوم لا مثل شي هو زيد ولو قدرت ما موصوله وزيد خبر المبتدا المحذوف
والجمله صله لم يكن بعيدا والقسم الخامس جار على اعرابه قبل دخول كلمه الاستثنا وهذا لم يذكره اعتمادا وضابطه ان يكون
ما قبل الا غير موجب ولا مذكور معه المستثنى منه وسوا كان فاعلا او مفعولا او ظرفا او صفه او حالا او كل ذلك وافق و
فايده الا في المعنى كفايدتها لو ذكر المستثنى في ان الغرض حصر ذلك المعنى لما ذكر بعدها قال وحكم غير في الاعراب
حكم المستثنى بالا قال الشيخ لما وقعت غير موقع الا والا حرف غير معرب وغير اسم وجب ان يكون لها اعراب فجعل اعرابها
الاعراب الذي يكون على الاسم الذي يكون بعد الا وجعل ما بعدها مخفوضا بالاضافه لانها اسم يقبل الاضافه
وفي معنى الاسمين واذا وقعت الا موقع غير في الوصفيه جعل اعراب ما بعد الا اعراب غير نفسه وسياتي وبمثل ذلك
الا اذا وقعت موقع غير جعل اعراب ما بعدها غير لتعذر الاضافه فيقول جاني كل الا ابا ولا ضاربا الا غير [illegible]

قال فالفتنه غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا واما سوى فقد تقدم الكلام عليها في المفعول فيه قوله وعلم
ان الا وغير ايضا يتصارفان فكل واحد منهما قال الشيخ سبب حمل كل واحد منهما على صاحبه ان ما بعد كل واحد منهما مغاير
لما قبلها الا ان غير اوقعها موقع الا اكثر ووقوع الا موقع غير قليل وسببه ان غير اسم وتصرفهم في الاسما اكثر من
تصرفهم في الحروف واستشهاده بقوله تعالى لا يستوي القاعدون الآيه الى اخرها قال الشيخ فان قيل غير اذا اضيف الى المعرفه
فهي نكره فكيف جرت على المعرفه صفه فالجواب ان غير اذا كانت في تقسيم حاصر كانت معرفه مثل قوله غير المغضوب
فلذلك جرت كذلك وقوله تعالى لو كان فيهما الهه الا الله قال بعضهم ليس على الوصفيه وانما هو على البدل وصح
لانه في معنى النفي لان معنى قوله لو كان فيهما الهه الا الله ما فيهما الهه الا الله فلما كان معناه معنى النفي جرى فيه البدل
مجراه وهذا ضعيف من اوجه احدها انه لو كان كذلك لجاز ان يقول لو كان فيهما الهه الا الله كما يقول ما فيهما الهه الا الله
لانه بمنزلته وليس الامر كذلك الثاني انه لا يجري النفي المعنوي مجرى النفي اللفظي الا ترى انك تقول ابى القوم الا زيدا بالنصب
ليس الا ولو كان النفي المعنوي كاللفظي لجاز ابى القوم الا زيد ولكان المختار ههنا اولى لان النفي محقق غير مقدر وفيما ثبت
وفي لو مقدر ما بعدها الاثبات وانما قدر فيه لما كان الاثبات تقديرا الثالث انه لو كان على البدل لكان معناه معنى
الاستثنا ولو كان معناه معنى الاستثنا لجاز ان يقول الا الله بالنصب ولا يستقيم المعنى لان الاستثنا اذا سكت عنه
دخل ما بعده فيما قبله الا ترى انك تقول جاني رجال الا زيدا فكذلك لا يستقيم لو كان فيهما الهه الا الله وقوله وكل اخ
مفارقه اخوه قال فيه شذوذان احدهما انه وصف المضاف ههنا وهو كل والقياس ان يوصف المضاف اليه كل
وهو مع ذلك جائز وحمله على ذلك ضروره الردف بالالف لانها لازمه وهو المعنى الذي حمله على الوصفيه ولو جاز له
ان يقول الا الفرقدين من غير ضروره تحمله لم يحمل على الخفض الذي هو ضعيف وحمله على الاستثنا فالذي حمله على ان جعل
الا صفه هو الحامل له على ان تكون صفه لكل والا لم يحصل له غرض والشذوذ الثاني انه فصل بين الموصوف والصفه بالخبر
وهو قليل قال او يقول ما جاني من احد الا زيد فيحمله على البدل من الموضع لا من اللفظ قال الشيخ انما كان كذلك لتعذر الحمل
على اللفظ من حيث ان من لا يصح تقديرها بعد الا لانها لا تزاد الا في سياق النفي فاذا بطل الحمل على اللفظ وجب الحمل على
المحل والمحل رفع وجب الرفع على المحل لان التقدير ما جاني زيد مستقيم وكذلك اذا قلت ما رايت من احد الا عبد الله
ايضا وقوله لا احد فيها الا عمرو قال بعضهم انما لم يصح الحمل على اللفظ لانه يودي الى تقدير دخول لا على المعرفه ولا تدخل
عليها وهذا غير مستقيم فانه لو قيل لا اله الا الله واحد لم يكن الا كذلك فبطل تعليله بذلك وانما الوجه ان يقال انما امتنع
لانه يودي الى تقدير لا بعد الا لان البدل في حكم تكرير العامل والعامل في الاول لا فيجب ان يكون كذلك في المبدل منه ولا
يستقيم لفظا ولا معنى اما اللفظ فلان لا لا يلفظ بها بعد الا واما المعنى فانه متناقض لان الا للاثبات ولا للنفي

متنا قضان واشكل ما يرد عليه ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به ونظائره لانه يقال فلم امتنع البدل ههنا لان النصب
انما يكون بعد النفي وهو لا يقدر بعد الا لفساد المعنى اذ الغرض اثبات انه شيء لا يعبأ به فان اجيب بان قولهم لا اله الا الله مستثنى
من احد الجزئين لا باعتبار انه الجزء الآخر في قولك ليس زيد شيئا فليس بمستقيم لامرين احدهما انه لا اثر لكونه من الاول
او الثاني لان العامل واحد والآخر بطلانه بقولك ليس القوم الا عمرو منطلقين فهذا مستثنى من الجزء الاول وهو جار على البدل
فان قيل المستثنى في لا اله الا الله مستثنى من مبني وليس من معرب فليس بمستقيم ايضا لانا نقول لا فرق بين قولنا لا اله الا الله
ولا اله للناس الا الله والجواب الصحيح ان يقال انما عملت لا لاجل النفي فلا تقدر عاملة الا مع النفي فيبطل تقديرها عاملة بعد الا ولم
ليس لاجل النفي وانما عملت لكونها فعلا في معنى بمثابة ما كان جميعا ولو قلت ما كان زيد شيئا الا شيئا لكان مستقيما لان العمل
لكان وكان يصح تقديرها بعد الا وليس لما كانت فعلا معناه النفي توهم انه بمثابة لا في العمل وليس الامر كذلك بل عملها
للفعلية والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي لم يتعذر ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا لفظا توهم ان التقدير متعذر
كما تعذر في لا واذا تحقق ان عملها ليس لاجل النفي بل لاجل الفعلية تحقق جواز تقدير الفعلية بعد الا مجردة عن النفي وهذا السر
هو الذي جوز ان يقول ليس زيد الا قائما ولم يجز ما زيد الا قائما لان ما لم تعمل الا للنفي ولم تقدر بعد الا فبطل العمل وفي ليس
لم تعمل لاجل النفي بل للفعلية فكان عملها مع الا ومع غير الا على حد سواء فتحقق الفرق على وجه مستقيم واذا تحقق ذلك
علمت جواز ليس زيد شيئا الا شيئا بالنصب وامتناع ما زيد شيئا الا شيئا لان عمل ما لاجل النفي فلو قدرتها بعد الا عاملة
لم تكن الا نافية فيختل المعنى بخلاف ليس فان عملها ليس لاجل النفي فالوجه الذي هي نفي منه غير الوجه الذي هي عاملة فيه فصل
وان قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان احدهما وهو اختيار سيبويه الا الصفة وحمله على البدل
قال الشيخ يدل على مذهب سيبويه انه غير مستثنى مما تأخر عنه فلم يجب النصب وبيان انه غير مستثنى مما تأخر عنه ان زيدا
لم يخرج الا من الاحدين وهو متقدم وخير انما جيء به لبيان المراد بالاحدين فتقديمه وتأخيره على حد واحد فوجب ان لا يكون
مستثنى مقدما ووجه آخر وهو ان البدل مختار في كلام غير موجب وهذا مستثنى من كلام غير موجب فوجب اختيار البدل
وبيانه انك لو قلت ما جاءني احد وسكت كان كلاما تاما والصفة ليست جزءا من الكلام وانما يقصد بها بيان المراد
بالموصوف واذا كان كذلك فهو مستثنى من كلام غير موجب فيجب اختيار الرفع فيه كما يجب فيما لم يوصف ووجه المخالف
انه توهم ان الصفة والموصوف امر جاء في المعنى ودلا على شيء واحد وكان تقديمه على احدهما كتقديمه عليهما فوجب
النصب عنده فصل ويقول في تثنية المستثنى ما اتاني الا زيد الا عمرا قال الشيخ يعني بتثنية المستثنى تكرير المستثنى لا
على الاصطلاح لان حكم المستثنى المثنى وغيره سواء ثم مثل بقوله ما اتاني الا زيد الا عمرو والا عمرا الا زيد ترفع الذي اسندت
اليه وتنصب الآخر فترفع احدهما واجبا اذ لا بد من الفاعل وتنصب الآخر لان التفريغ لا يكون من جهة واحدة الا لشيء واحد ولو رفع

الآخر لكان من وجهين من جهة واحدة وهو غير مستقيم فان قيل ان رفعه على انه بدل الا عمرو من قولك ما اتاني احد الا زيد من احد
المخرج منه زيد فهو غير مستقيم من حيث لفظ النفي لان التفريغ قد اخذ حقه فلم يبق الا ان يقول ان قولك ما اتاني احد
الا زيد بمعنى ترك هو الا الاتيان فلذلك قال صاحب الكتاب لانك لا تقول تركوني الا عمرو وتعرض لموضع الشبهة وبين الوجه حيث
بما هو معناه الذي يرجع اليه لم يكن الا نصبا والمسألة الثانية ما اتاني الا عمرا الا بشرا احد واضعف بعد ما ذكر لان نصب احدهما على
انه مقدم على المستثنى منه ونصب الآخر على ما كان عليه لو كان متأخرا وهذا الثاني لما تقدم ووضح لم يتعرض له والذي نصب
لاجل التقديم تعرض له لانه هو الذي حدث له النصب في هذه المسألة لاجل التقديم ولو قلت ما اتاني احد الا زيد الا عمرو وكان
جائزا ايضا ويكون قولك عمرو بدلا من قولك احد الا زيد فان قلت فقولوا ما اتاني احد الا زيد الا عمرو واجعل عمرو بدلا من قولك
احد الا زيد فقد تقدم ما يدل على دفعه وهو ان هذا قد اخذ بدله وهو فرع التفريغ فلا يكون له تفريغ آخر من جهة واحدة والذي
قبله لم يأخذ تفريغا لان زيدا منصوب فيه فاما اذا قلت ما اتاني الا زيدا احد الا بشر لم يخل ان يجعل بشرا هو البدل او زيدا الاستثناء
او زيدا بدلا ثم قدمته على المستثنى منه فان قدرت الاول كان رفع بشر هو المختار ويكون قولك الا زيدا استثناء من قولك
احد الا بشر ويجوز النصب ايضا على الاستثناء وان قدرت الثاني نصبت بشرا ايضا على الاستثناء لان الذي كان يكون بدلا
قد قدمته وهو زيد فيكون بشر امن احد مخرجا منهم زيد واما نصب زيد فواضح فصل واذا قلت ما مررت باحد الا زيد خير
منه الى آخره قال الشيخ هذا راجع الى الاستثناء المفرغ لان التفريغ جار باعتبار الصفات وغيرها قال الله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون والصفة قد تكون بالمفرد والجملة وحكمهما واحد في الصحة فعلى هذا تقول ما جاءني
احد الا قائم وما جاءني احد الا ابوه قائم كل ذلك مستقيم فان قيل الاستثناء المفرغ معناه نفي الحكم عن كل ما عدا المستثنى
كقولك ما جاءني الا زيد وما ضربت الا يوم الجمعة نفيت المجيء عن كل واحد واثبته لزيد ونفيت الضرب في جميع الاوقات
واثبته في يوم الجمعة وهذا لا يستقيم في الصفة لانك اذا قلت ما جاءني احد الا راكب لم يستقم ان ينفي جميع الصفات حتى
لا يكون عالما وحيا وغيرهما مما لا يستقيم ان ينفك عنه فالجواب من وجهين احدهما ان الصفات لم ينتف منها ههنا
الا ما يمكن انتفاؤه مما يضاد المثبت لانه قد علم ان جميع الصفات لا يصح انتفاؤها وانما الغرض نفي ما ضاد المذكور
بعد الا ولما كان ذلك معلوما اغتفر استعماله بلفظ النفي والاثبات المفيد للحصر الثاني ان يقال ان هذا الكلام يرد
جوابا لمن ينفي تلك الصفة فيجاب على قصد المبالغة والرد جوابا لنافي ما ذكر والغرض اثبات اظهار ذلك ووضوحها
لا اظهارها دون غيرها قوله والا لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها مستقيم وقوله جاءني زيد اخبر ان جميع
من مررت به غير مستقيم فان ذلك ماخوذ من نفس خير زيد لا من الا الا ترى انك لو قلت زيد خير من جميعهم كان هذا المعنى
مستفادا منه وليس فيه الا وانما معنى الاثبات هذه الصفة للاحدين دون غيرها على حسب الوجهين المتقدمين فصل

وقد اوقع الفعل موقع المستثنى في الفاظ الحلف على سبيل الاستعطاف للاختصار كقولهم نشدتك بالله الا فعلت
وفيه اختصاران احدهما وضع الاثبات والمراد معنى النفي والاخر وقوع الفعل موقع المصدر فقوله نشدتك بالله معناه
ما الطلب وقوله فعلت معناه فعلك وجاز ذلك لان باب القسم باب اتسع فيه الاختصار لكثرته في الكلام فجاز فيه
ما لا يجوز في غيره فصل والمستثنى يحذف تخفيفا قال الشيخ وانما يكون ذلك عند قيام القرينة الدالة على خصوص
المستثنى المحذوف والا فلو قيل جاء القوم الا لم يجز فاذا قلت ضربت زيدا ليس الا فهذا جايز لانه قد تقدم ما يشعر بالمستثنى
المحذوف لان المعنى ليس المضروب الا زيدا وكذلك ليس غير لان المعنى ليس المضروب غير زيد وليس الضم في ليس غير رفعا
وانما هو بناء لحذف المضاف اليه منهما وسياتي ذلك في الظروف المبنية فغير في موضع خبر ليس لان اعرابها اعراب الاسم
الواقع بعد الا والاسم الواقع بعد الا ههنا نصب فكذلك غير فلما حذف مضافها بنيت بناء الغايات فلذلك ضمت قال
والخبر والاسم في بابي كان وان قال المشبه العامل في البابين بالفعل المتعدي الى اخره قال الشيخ لما كان جعل
معمولي كان وان مشبهين بالفاعل والمفعول ولم يذكر مرفوع كان في المشبهات بالفاعل وهذا الذي هو ظاهر كلامه
ههنا في ان مرفوع كان مشبه بالفاعل مذهب كثير من النحويين واسقاطه اسم كان من المشبهات بالفاعل حيث لم يذكره
يدل على انه عنده فاعل وذكره ههنا ان المعمولين في بابي كان وان يدل على انه عنده مشبه بالفاعل فاما ان يكون اعتاد
المذهب الاول ثم وهو انه فاعل فلم يذكره واختار انه ههنا مشبه بالفاعل في الاصطلاح وقوله واما ان يكون
هذا الكلام على خلاف ظاهره فيحمل قوله شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي باعتبار معموليهما جميعا وكان تشبيهه
باعتبار منصوبها خاصة ويكون قوله شبه ما عمل فيه بالفاعل يعني خبر ان والمفعول يعني منصوب ان ومنصوب
كان جميعا فعلى هذا يكون مرفوع كان فاعلا على ما تقدم ويكون قد ترك ذكره في المرفوعات لكونه دخل في حد الفاعل
ولم يذكر في هذه الترجمة حد اسم ان ولا خبر كان وشبه ان اسم ان هو المبتدا في المعنى وخبر كان هو الخبر في المعنى وانما نسب
الى ان وكان من حيث وجودهما معهما فاستغنى بذلك عن حدهما ثم لما كان خبر كان قد يكون محذوفا ومنه عامله جعل
له فصلا فقال ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وهذه المسئلة
ونظايرها يجوز فيها اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اجودها وعكسه وهو اردؤها ونصبهما جميعا ورفعهما جميعا
وهو متوسطان بين الاول والثاني وانما اختير نصب الاول ورفع الثاني لانا اذا نصبنا فالتقدير ان كان عمله
خيرا والمعنى عليه وجاز تقدير كان لانه فعل دل عليه سياق الكلام فكان حذفه جايزا وضعف الرفع لانك اذا رفعت
فلا بد من تقدير رافع ولا يقدر الا كان لكون المعنى عليه فاما ان تقدرها تامة او ناقصة فتقديرها تامة ضعيف
لان التامة قليلة في الاستعمال وما قل استعماله قل حذفه وما كثر استعماله قوي حذفه وايضا فان تقدير التامة يخل

بالمعنى لانه يصير كانه اجنبي عن الاول والمعنى على تعلقه به وذلك انما يكون في الناقصة وان قدرت الناقصة وجب ان يكون الخبر
مقدرا محذوفا ليكون خبرا لها اسما فلا يمكن ان يقدر الا مثل قولك ان كان في عمله خير او ما اشبهه وهو ضعيف لفظا ومعنى
اما اللفظ فلكثرة ما يقدر محذوفا واما المعنى فلانه يرجع مخصوصا وليس المعنى على المخصوص وانما المعنى فيه على الاطلاق
والتعميم وانما كان رفع الثاني هو الوجه لانه اذا ارتفع كان خبر مبتدا محذوف بعد فا الجزا والمبتدا بعد فا الجزا جاير حذفه
قياسا مستمرا اذا علم وهذا كذلك وضعف نصبه لانه لا بد ان يقدر له ناصب ولا ناصب ينبغي ان يقدر غير كان فاذا قدرت
كان فاما ان يكون التقدير ان كان عمله خيرا كان خيرا كما قدره سيبويه وهو ضعيف لانه يلزم منه حذف الفا الثابتة
في المسئلة وهو غير مستقيم وايضا فانه حذف للفعل على غير قياس وحذف المبتدا المذكور حذف على قياس وكان اولى
واما ان يكون التقدير ان كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا فضعيف من حيث ان مجي الفا مع الفعل المضارع قليل
وايضا فانه على غير قياس ورفعه على القياس على ما تقدم ولم يذكر المصنف ورفع الاول ونصب الثاني وذكر نصب الاول
ورفع الثاني ونصبهما جميعا ورفعهما جميعا ويلزم من جواز نصبهما جميعا ورفعهما جميعا جواز رفع الاول ونصب الثاني
ان كان ضعيفا فيجوز ان يكون ترك ذكره لضعفه ويجوز ان يكون ترك ذكره لان في كلامه ما يرشد اليه ثم ذكر حذف كان
في موضع يجب فيه حذفها فهو مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت يحذف اللام على القياس الجاري في حذفها
وحذفت كان للاختصار ثم وجب ان يكون الفاعل المتصل منفصلا لحذف ما يتصل به فصار ان انت منطلقا انطلقت
ثم عوض من كان ما زايدة لتكون دالة على ذلك المحذوف مع كونها عوضا فصار اما انت منطلقا وادغمت نون ان
في ما لان ادغام النون الساكنة في الميم واجب فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا التقدير وان كان فيه تباعد
بالنظر الى ما يلزم لو لم يقدر ولا يستبعد التاويل اذا كان تركه يودي الى ما هو اشد وذلك انك اذا لم تتاول ذلك
لم يستقم اعراب ذلك وخرج عن قياس كلامهم وذلك معلوم البطلان فان كان مستبعدا احد من ارتكاب ما خرج
القواعد المعلومة وقد روي قوله ما اقمت وما انت رجلا فالله يكلا ما تاتي وما تذر بكسر الاول وفتح الثاني اما كسر
الاول فلانه شرط فوجب كسره ودخول ما عليه كدخولها في قولك اما تكرمني اكرمك وفتح الثاني واجب لانه مثل
قولك اما انت منطلقا وقد تقدم ذكره واما قوله فالله يكلا ما تاتي وما تذر فجواب للشرط ومعلل بقوله اما انت
رجلا وصح ان يكون لهما جميعا من حيث كان الشرط والعلة في معنى واحد الا ترى ان قولك ان اتيتني اكرمتك بمعنى قولك
اكرمتك لاجل اتيانك فاذا ثبت ان الشرط والتعليل بمعنى واحد صح ان يعطف احدهما على الاخر ويجعل الجواب لهما
جميعا في المعنى فصار مثل قولك ان اكرمتني واحسنت الي اكرمتك الا انه وضع موضع احسنت الي لفظ التعليل فصار
كانك قلت ان اكرمتني ولاجل اتيانك فانا اكرمك ونحو ذلك سايغ المنصوب بلا التي لنفي الجنس قال صاحب الكتاب

يتميز به

كما ذكرت محمولة على أن قال الشيخ وينبغي أن يذكر ما يتبين به المنصوب بلا لأنه يبوب له والأولى أن يقال هو المسند اليه بعد
دخولها نكرة يليها مضافا او مشبها بالمضاف ولكنه استغنى عن ذلك بما ذكر في اثناء فصول الباب فليفتش معه قال وذلك اذا كان
المنفي مضافا وانما لم ينصب الا اذا كان مضافا فلأنه اذا كان مفردا تضمن معنى الحرف فوجب بناؤه وبيان تضمنه معنى الحرف ان
قولهم لا رجل في الدار للعموم من النفي من قولهم رجل في الدار وليس رجل في الدار ولا يمكن تقدير ما يكون كذلك الا بحرف مؤكد والحرف
الذي يؤكد به النفي من فوجب تقديرها هذا مع ان الحكم منهم بينه لا رجل في الدار يوجب هذا التقدير ولو كان معناه
كمعنى لا رجل في الدار لأن الثاني لغيرهم انما يكون بمثل ذلك فاذا لم يكن ظاهر اوجب تأويله واما تشبيهم بها فلأنها محمولة
على ان من حيث ان ان نقيضها وهم يحملون الشيء على نقيضه اما لأنه في احد الطرفين كما ان الآخر في الطرف الآخر واما لانهما
في الذهن وليس بين النفي والاثبات درجة فلما تلازما واعطي احدهما حكما اعطي للآخر الملازم مثله واما قوله لا نسب اليوم
ولا خلة فعلى اضمار فعل هذا الكلام وقع منه ربما والا فقوله ولا خلة مثل قوله لا حول ولا قوة سواء والا ضرورة في
مثل ذلك وسند كان قولهم فلا اب وابنا جائز ولا حول ولا قوة الا بالله جائز وان كان مثله فلا حاجة الى تكلف
جعله ضرورة وليس مثل قوله الا رجلا الا ان هذا لا يمكن جعله من باب لا حول ولا قوة بل هو مثل قولك لا رجل مفردا وكما
ان قولك لا رجلا لا يكون الا لضرورة فكذلك الا رجلا حمل الناس الا رجلا على ذلك واما ولا خلة فقد ذكره
الناس مستشهدين به على لا حول ولا قوة ومن حقه ان يكون نكرة وانما وجب تنكيره لأن الغرض بها نفي الجنس فلا حاجة الى التعريف
لأنه لو عرف لم يعرف الا تعريف الجنس وكما يحصل ذلك بالمعرفة قد يحصل بالنكرة فيقع التعريف ضايعا واضافان
الغرض بها نفي الواحد المتعقل في الذهن فيلزم منه نفي ما عداه وذلك يحصل الا بالتنكير فقوله لا رجال في الدار نسبة
الجمع هاهنا الى التفاصيل جعل الجنس رجالا لا رجالا كنسبة المفرد من قولك لا رجل ثم استشهد بقول سيبويه واعلم الى آخره
وانما هي لأنه لا يلزم اذ احسن ان يدخل على كل ما تدخل عليه رب ان لا تدخل الا على نكرة ثم لو قال ان كل شيء حسن ان يعمل فيه
رب ورب لا تدخل الا على نكرة لم يهضم ثم اورد اعتراضا على هذا الاصل بقوله لا هيثم الليلة للمطي وقال فعلى تقدير التنكير
وتقدير السؤال هو ان هيثما علم لحاد مشهور وبصرة وابو حسن وامية اعلام فقد دخل عليها لا والجواب عن مثل ذلك ان
تقدر فيه لا مثل هيثم وعلى ذلك يكون نكرة لأن مثل لا تتعرف بالاضافة ملفوظا بها فان لا تتعرف ومحذوفة اجدر فصل
وتقول لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك قال الشيخ انما اورد ذلك وان كان معلوما على القياس المتقدم لاجل
اللغة الاخرى التي يوردها بعده لكونها على خلاف القياس وهو قوله واما قولهم لا ابا لك ولا غلامي لك ولا ناصري لك
قال الشيخ يعني هذه اللغة شاذة لأنه اعطي احكام الاضافة وفيه ما يأباها من اللفظ والمعنى وقوله فمشبهة في الشذوذ
بالملامح لأن ملامح جمع لمحة وقياسه لمحات والملاح ومذاكير جمع ذكر وقياسه ذكور ولدن غدوة وقياسه الخفض والنصب

والنصب شاذ اذ قوله وقد يقدم فيه الى الاضافة يريد انه مضاف على الحقيقة باعتبار المعنى وجعل اعطاؤه حكم
المضاف لذلك ثم اكد كونه مضافا بان جعل اللام انما زيدت لتوكيد الاضافة ثم ابدى معنى آخر في مجيئها وهو تحسين ما يظهر بها
من صورة الانفصال يريد انه لما تعذر قضاء الحق المنفي باعتبار المعنى في كونه نكرة قضى حقه باعتبار اللفظ بادخال اللفظ
هذه اللام وكل ذلك مؤذن من كلامهم بانه مضاف حقيقة ثم اكد ذلك بقوله وقد شبهت في انها مزيدة مؤكدة بتيم الثاني
في يا تيم تيم عدي وذلك غير مستقيم لأنه لو كان مضافا لكان معرفة ولم يصح دخول لا على ما هو عليه من كونه لم تكرر و
ايضا فان معنى لا ابا لك معنى لا اب لك ولا خلاف في ان لا اب لك نكرة فيجب ان يكون لا ابا لك نكرة لأن التنكير امر معنوي فاذا لا ابا ح
اتفق لفظان في الامر المعنوي واحدهما نكرة وجب ان يكون الآخر كذلك والاسم المنفي فانه لو كان مضافا لكان معرفة
ولو كان معرفة لكان مرفوعا لأن لا اذا دخلت على المعرفة بعدها وجب الرفع والتكرير على ما سيذكر فاذا ثبت انه غير
مضاف بطل جميع ما ذكره بناء على ذلك فيقول انما اعطي احكام المضاف على هذا الوجه الشاذ لأنه اشبه المضاف المشاركة
له في اصل معناه لأن قولك غلامك وغلام لك مشتركان في اصل النسبة وان كانا مختلفين في الاخصية عند حذف اللام والاعمية
عند وجودها فلما كان بينه وبين المضاف هذه المناسبة اعطي حكم المضاف لفظا على هذا الوجه الشاذ ولذلك لم يقل
لا اباها ولا رقيبي عليها لأن في وعلى لا مدخل لها في النسبة الاضافية الاخصية ولا الاعمية فلذلك فارقتا ما
اشبههما مما اختص باللام فهذا هو الوجه السديد الذي لا يطعن فيه بمثل ما تقدم ولا غيره قال الفرق بين المنفي
في هذه اللغة وبينه في الاولى انه في هذه معرب وفي تلك مبني وهذا كما ذكروا انما يستقيم على الوجه الذي ذكرناه كان ح
واما على الوجه الذي ذكره فينبغي ان يكون مرفوعا اذا هو معرفة لأنه مضاف الى معرفة وقد تعرف بذلك فلا اذا دخلت
على المعرفة وجب ان يكون مرفوعة قوله واذا فصلت فقلت لا يدين بها لك امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه
واجازهما يونس ووجه قول سيبويه ان كان علته انه مضاف اذ ذلك قد فصل بينهما فبعد من المضاف وعلى ما ذكرناه
انه مشبه بالمضاف على وجه بعيد فلا يلزم من تشبيهه به تشبيهه بما هو ابعد والفصل بعد المضاف فلأن يبعد
البعيد اقرب واذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يكن بد من اثبات النون في الصفة والموصوف يعني اذا وصف المنفي
ثم نسبته باللام لم تعطه احكام الاضافة اما على قوله فلانه مضاف وقد تعذر فيهما جميعا لأنه لا يمكن اضافة الاول
مع الفصل ولا اضافة الثاني لأن الغرض به غير الذات فلا معنى لاضافته واما على التشبيه بالمضاف فلانه بالنسبة الى الاول
بعد وبالنسبة الى الثاني غير مستقيم فيه معنى الاضافة لما ذكرناه فصل وفي صفة المفرد وجهان احدهما ان يبنى
معه على الفتح لتنزلهما منزلة شيء واحد وليس صفة المنفي في الفصلية كغيرها من الصفات الا ترى انك اذا قلت لا رجل في
الدار كان المنفي لجنس الرجال عموما واذا قلت لا رجل طويل كان النفي لنوع الطوال خاصة بخلاف قولك ما زيد الطويل

فان الصفة لم تفد الا توضيحا في المنادى خاصة فلم تجعله لنوع دون نوع والثاني ان نحو وهو القياس ايضا
من جهة ان الاعراب في التابع انما يكون على اعراب المتبوع ان امكن في اللفظ والمحل بدليل وجوب جاءني هولاء الكرام ولا يجوز
غيره وانما جاز الاعراب على اللفظ فيما كان من هذا القبيل لكون الحركة فيه عارضة تشبه حركة الاعراب لعروضها
كما قيل يا زيد الطويل والطويل الا ان النصب ههنا كالرفع ثم والرفع ههنا كالنصب ثم وان فصلت بينهما اعربت من
جهة ان بناءه انما كان لتنزله معه كالشيء الواحد والفصل يأبى ذلك فيتعين الاعراب واذا اعربت فالوجهان وليس في
الصفة الزايدة عليهما الا الاعراب كراهة كثرة التركيب في الكلام اذ ليس من جنس لغتهم فان كررت المنفي جاز في الثاني الاعراب
والبناء اما الاعراب فلانه تابع فجاز فيه الاعراب كالصفة واما البناء فاما لانه توكيد لفظي والتاكيد اللفظي حكمه حكم
المؤكد او بدل والبدل حكمه حكم المبدل منه بدليل يا زيد زيد بالضم لا غير وحكم المعطوف حكم الصفة يعني في الاعراب لا غير فلا
لا في البناء فانما جاز الاعراب لفظا ومحلا كما جاز في الصفة وكما جاز في يا زيد الطويل والطويل وانما لم يجز البناء
لان البناء فيه لم يخل اما ان يكون على وجه الاستقلال واما ان يكون على التبعية اما على الاستقلال فلا يستقيم من جهة
ان شرط ذلك التلفظ بلا الا ترى انك لو قلت رجل في الدار وانت تعني لا رجل في الدار لم يجز واما على التبعية فلا يستقيم ان صح
من جهة الفصل الحاصل بينهما بحرف العطف ومن جهة انهما متغايران فلا يلزم من بناء الصفة لتنزلهما منزلة شيء واحد
بناء هذا التابع المغاير للمنفي الاول قال فان تعرف يعني بعرف المعطوف لم يجز فيه الا الرفع كقولك لا غلام لك ولا العباس
وانما وجب الرفع لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب في قولك لا زيد ولا عمرو عندنا وان جعل تبعا وجب ذلك
لان النصب في قولك لا رجل ولا امراة انما جاز اجراء الحركة البنائية مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفي
مباشره فاعطي الحركة التي كانت تكون له لو باشره والمعرفة لو باشرها حرف النفي لم يكن الا مرفوعة فهي اذا كانت تابعة
بذلك اجدر قال ويجوز رفعه اذا كرر يعني ويجوز رفع ما بعد لا في الاول والثاني وما بعدهما اذا حصل التكرار
كقوله فلا رفث ولا فسوق وانما جاز الرفع لانه مقدر بسؤال سايل ارجل في الدار ام امراة فقيل لا رجل في الدار
ولا امراة فحسن ان يكون مطابقا وان كان فيه مخالفة قياسه واذا جاز دعي من هو بان لذلك فهو ههنا اجود وانما قدر
جوابا لسؤال لذلك ولم يقدر لا رجل في الدار كذلك لامرين احدهما انه لو كان لا رجل في الدار جوابا لسؤال سايل لكان
لا ينبغي وجه الا ترى انه اذا قيل افي الدار رجل فالجواب ان يقال لا او نعم بخلاف قولك ارجل في الدار ام امراة اذا لم يكن
فيها احدهما فلا يحصل المقصود الا بقولك لا رجل في الدار ولا امراة والثاني ان قولك لا رجل في الدار ولا امراة
اذا قدرته جوابا كانت فيه المطابقة لشيئين وفي قولك لا رجل في الدار مطابقة لشيء واحد فلا يلزم من مراعاة شيئين
مراعاة شيء واحد فان جاء مفصولا بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرار اما وجوب الرفع فلان العامل مشبه

بمشبه واصله ان واذا كان الاصل لا يستقيم الفصل بينه وبين منصوبه فالفرع اجدر ولذلك بطل العمل عند الفصل
فارتفع الاسم على الابتداء واما وجوب التكرير فلانه جواب لمتكرر فيه ذلك والذي يحقق كونه جوابا جواز الفصل بين لا وبين منفيها
الا ترى انك لو قلت لا في الدار رجل لم يجز فلما كان السؤال كذلك والفصل ما جيء به الا لاجله لزم التكرار المجيء للفصل
فقيل لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واشباه ذلك وكذلك اذا كان المنفي معرفة فانه يجب التكرار اما لانه جواب
على مثل ما ذكر الا ترى انك اذا قلت لا زيد في الدار لم يجز من حيث انه لا يصح تقديره جوابا اذ لو كان جوابا لاستغنيت بلا
وانما تقدر جوابا عند التكرير فوجب التكرير لذلك واما لان اصل لا ان يدخل على الاجناس ولما تعذرت الجنسية في
المعرفة قصد الى مجيء التكرار ليكون كالقاضي من حقها في اصل وضعها لما في التكرار من التعدد المشابه للاجناس و صح
اما قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي فهو الذي حسن وروده من غير تكرار مع كونه قد تعين بالاضافة تنزله منزلة ما هو بمعناه وهو
الفعل في قوله جيا لك لا تنفع وان لا البنا جو عنها شاذ ووجه وروده لا نفع انه خرج نقل او وجه ورود ان لا البنا
انه معرفة غير مكررة انما يجيز ذلك في الشعر للضرورة والمعنى بذلك انفراد كل مسلة عن اختها واما فيهما على اجتماعهما جائزان
في فصيح الكلام باجماع وانما الكلام فيما اذا انفردت كل واحدة منهما فقيل لا رجل في الدار ولا زيد في الدار على
انفرادها حينيذ يقع فيه الخلاف على ما ذكر قال وفي لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه ان تفتحهما وهو ان يكون
كل واحد منهما مستقلا وعطفت احدى الجملتين على الاخرى وذلك واضح وانما الاشكال في الاستثناء الواقع بعده
وهو في المعنى راجع الى الجملتين والاستثناء اذا اعقب الجملتين انما يكون للثانية واشبه ما يقال ان الحول والقوة
لما كان بمعنى كان كانه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد والوجه الثاني ان تفتح الاول وتنصب
الثاني على العطف على اللفظ كقوله لا اب وابنا وتكون لا مزيدة للتاكيد والوجه الثالث ان تفتح الاول وترفع الثاني
ففتح الاول واضح ورفع الثاني على ان يكون معطوفا على المحل كقوله لا ام لي ان كان ذاك ولا اب والوجه الرابع
ان ترفعهما على ما تقدم من قصد مناسبة السؤال بالجواب او لانه لما كرر صار في الظاهر كانه نفي مع الاول فكره ان
يوهم ما ليس من لغتهم من تركيب المتعددات فعدلوا الى وجه الجواز الى الاصل والوجه الخامس ان ترفع الاول و
تفتح الثاني وقد ذكر الوجه في تعليله واما الوجه السادس فلا حاصل له لانه جعله عكس الخامس لا حول ولا قوة
وعكسه لا حول ولا قوة وهو الثالث بعينه وانما وقع ذلك وهما منه وقد توهم بعضهم ان ذلك وجه سادس باعتبار
وجه الرفع فيكون رفع الثاني في الثالث على غير هذا الرفع لانه ذكر في الخامس ان لا بمعنى ليس على مذهب ابي العباس
وهذا الاعتذار ليس بشيء لانه لم يقصد الى عد الوجوه باعتبار توجيهها وانما قصد الى عدها باعتبار اختلاف لفظها
ولا يزيد ذلك على خمسة وعلى ما ذكره هذا المعتذر يجب ان يزيد على الستة لان رفعهما جميعا يجوز ان يكون على المناسبة و

وعلى كراهة وهم التركيب وعلى ان لا بمعنى ليس وعلى مذهب ابي العباس وعلى العكس وقد حذف المنفي في قولهم لا عليك
اي لا باس عليك وعلم ذلك لانهم يظهرون فيقولون لا باس عليك فعلم ان المضمر من جنس المظهر خبر ما ولا المشبهتين بليس قال
هذا التشبيه لغة اهل الحجاز الى آخره قال الشيخ النحويون يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك هي القياس ويقولون لان الحروف اذا
لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل لم يكن له عمل في احدهما وما ولا تدخل على القسمين والقياس ان لا تعمل في احدهما قلت
لا خلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس فاذا صح اعمال لا بالاتفاق فلا بعد في اعمال ما فان زعم زاعم ان لا الناصبة غير لا الداخلة على الفعل
قيل له فما المانع من ان تكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل قوله واما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرؤون
ما هذا بشر الا من درى كيف هي في المصحف غير مستقيم لانه لا يخلو ان يقرأ القرآن على حسب اختلاف اللغات ما لم ينقل تواترا
وقوله ويقرؤون ما هذا بشر يؤذن بان لاهل كل لغة ان يقرؤوا بلغتهم ويؤذن ان هذه القبيلة كانت تفعل ذلك وليس ذلك بمستقيم
وقوله الا من درى كيف هي في المصحف يؤذن بان القراءة كانت شائعة ثم لما كتب المصحف لم يسع الا على ما يوافقه و
كلاهما غير مستقيم قال فاذا انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل اما اذا انتقض النفي بالا فانما بطل العمل
من حيث كان العمل لاجل النفي فلو اعمل بعد الاثبات لناقض الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم فلو نصبت لوجب ان
يقدر النصب بعد الا ناصبا لقائما ووجب ان يكون قائما مثبتا لوقوعه بعد الا فيجتمع النفي والاثبات في محل واحد بعد
الا وهو محال واما اذا تقدم الخبر فلان العامل ضعيف فلم يقو قوة الاصل فلما ادعى التقديم ترك العمل وقيل ما قائم زيد
فاما اعمال لا هذا العمل فضعيف من الاصل على ما تقدم في المرفوعات واستعمال لا ناصبة المضاف ومثنا
معها المفرد هو الوجه واما الرفع بها ونصب الخبر فضعيف لا يجوز الا في الشعر الا على مذهب ابي العباس قال وقد جوزت الباء في
الخبر في قولك ما زيد بقائم انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق قلت هذا الاستدلال غير مستقيم لفقدان
النفي المصحح دخول الباء الا ترى انك تقول ما جاءني من احد فدخول من لاجل النفي خاصة ولا يلزم ان تقول جاءني من احد
فكذلك ههنا قوله ولا التي يكسعونها بالتاء هي المشبهة بليس بعينها ولكنهم ابوا الا ان يكون المنصوب حينا الى آخره
قال الشيخ قلت اختلف الناس في لا التي تلحق آخرها التاء فمنهم من قال انها بمعنى ليس وهو مذهب البصريين ومنهم من قال
انها التي لنفي الجنس وهو مذهب الكوفيين ومنهم من قال هذه التاء حين تجعل حين وتحين لغتان فعلى هذا تكون النافية
للجنس وهو مذهب ابي عبيدة فاما حجة الاولين فلانه دخلها تاء التانيث وهي من خواص الفعل فوجب ان تكون المشبهة
بالفعل لتقوى وجه دخول التاء واما وجه من زعم انها لنفي الجنس فلانها الكثيرة في الاستعمال وتلك انما تكون في الشعر
فوجب ان يحمل القرآن على الوجه الفصيح واما مذهب ابي عبيدة وقد زيفه البصريون بانه انما يكون فصيحا عند دخولها
فليس بمستقيم والحاق التاء النافية للجنس بعيد من حيث كانت مشبهة بالحرف وهذه مشبهة بالفعل فكانت التاء بها اولى

المشهور

في الحرف

وقد تمسك الكوفيون بانه يلزم الاضمار ولم يعهد مثل ذلك ولو جاز الاضمار في الحروف لجاز زيد ما قائما وهو ممتنع
فاجيب عن ذلك بامرين احدهما انه ليس باضمار وانما هو حذف والحذف سائغ اذا دل عليه الدليل والثاني ان الاضمار
في ذلك سائغ لجريه مجرى الفعل في الحاق التاء ولا يلزم من الاضمار فيما قوي شبهه بالفعل الاضمار فيما لم يقو وكلا القولين حسن
المجرورات قال صاحب الكتاب لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافة وهي المقتضية للجر كما ان الفاعلية والمفعولية
هما المقتضيان للرفع والنصب الى آخره قال الشيخ اختلف الناس في العامل في المضاف اليه كقولك غلام زيد فمنهم من زعم ان
العامل الحرف المقدر ومنهم من زعم ان العامل هو الاسم الاول ومنهم من زعم ان العامل معنوي فاما من قال العامل
الحرف المقدر فوجهه انه قد ثبت عمل الحرف الجر فجعل الحرف عاملا ليكون ذلك بابا واحدا اولى من جعله مختلفا ووجه ثان
ان معنى قولك غلام زيد غلام لزيد فيجب ان تكون اللام عاملة وهذا لا يقوى لان اضمار الحرف ضعيف ولان ما ذكروه من
المعنى غير مستقيم اذ معنى قولك غلام زيد ليس غلام لزيد اذ احدهما معرفة والاخر نكرة واما من قال العامل المعنى
فوجهه انه قد بطل ان يكون الحرف ولا وجه لعمل الاسم لانه على خلاف القياس وليس بجيد لان المعنى ابعد عن القياس من
عمل الاسم واما من قال العامل الاسم فوجهه انه اذا بطل المذهبان تعين وقوله او معناه يحتمل ان يريد نفس المعنى
فيكون المذهب الثاني ويحتمل انه يريد ان العامل الحرف المقدر وذكر المعنى لينبه عليه فلذلك قال او معناه يعني معنى الحرف
وهو اقرب الى الصواب وقوله لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافة لما تقدم من انها احد المقتضيات للاعراب ومقتضاها
هو الجر قال والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثم لان العامل هو ما يقوم به المعنى المقتضي فوجب ان يكون غيرها
وهو ههنا حرف الجر او معناه يعني في المضاف اليه اذا كان اسما كقولك غلام زيد لان المعنى على ما تقدم غلام لزيد والظاهر
انه لم يرد بقوله او معناه الا ما قدمنا ذكره من ان المراد الحرف المقدر لا ان يجعل العامل معنويا فانه ليس مذهبا للبصريين
الا في المبتدأ والفعل المضارع فصل واضافة الاسم الى الاسم على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية ما افاد تعريفا
او تخصيصا قال الشيخ يرد عليه مررت برجل ضارب امراة فان هذا افاد تخصيصا ومع ذلك ليس معنويا وجوابه ان
هذا لم يفد تخصيصا بالاضافة وانما التخصيص حاصل قبل الاضافة اصله ضارب امراة فبقي ما كان عليه ولو قيل ما افاد
تعريفا على تقدير ان يكون المضاف اليه معرفة لتسلم من هذا الاعتراض وقوله في الامر العام الاولى ان يحمل على الاحتراز مثل
قولك ضارب اليوم ومكر الليل فان هذه بمعنى في ولا يقوى ان يحمل على مثل قولك عند زيد ولدن حكيم وشبهه لان هذه
في الحقيقة كلها بمعنى اللام وانما امتنع تقديرها لان بعض الالفاظ لم يستعمل الا مضافة فلما التزم فيها عدم الاضافة حال
القطع فيها منافية توهم انها لا يقدر وهي في المعنى مقدرة باللام كما يقدر في تحت وفوق وشبههما وان كانت ايضا
لا تستعمل مقطوعة لانك تعلم ان تحت زيد بمعنى موضع ونسبة موضع الى زيد نسبة بمعنى اللام فيعلم ان النسبة تحت الاسد بمعنى

~~موضع ونسبه موضع الى زيد نسبة بمعنى اللام~~ فيعلم ان نسبة تحت الى زيد بمعنى اللام ايضا ويعرف ما كان بمعنى من
ان يكون الاول نوعا من الثاني ومعنى النوع ان يصح اطلاق اسم الجنس عليه قال واللفظية ان تضاف الصفة الى معمولها
اوالى فاعلها ولو قيل هي التي تفيد تعريفا بتقدير تعريف الثاني لكان جيدا ليطابق تفسير المعنوية على العكس ولو قيل
فيها ايضا عدول عن اصل في العمل الى لفظ الاضافة لافادة التخفيف لكان جيدا ايضا ولا يكون ذلك الا في اسم الفاعل بالنسبة
الى فاعلها مثل قولك ضارب زيد وحسن الوجه وقوله في التمثيل ومعمور داره هذا ذكره بناء على ما تقدم من
ان معمول ما لم يسم فاعله عنده فاعل ثم استدل على انه نكرة بوصف النكرة به وسياتي ذلك فصل وتخصيصه الاضافة المعنوية
ان يجرد لها المضاف من التعريف الى اخره قال الشيخ الاضافة المعنوية فايدتها نسبة خصوصية بين الاول والثاني
راجعة الى عهد بينك وبين مخاطبك فيه وهذا المعنى نفيد ما يفيده الالف واللام فالجمع بينهما لا حاجة اليه ولا يجوز تعريفه
واضافته الى نكرة من طريق الاولى وما نقله الكوفيون هو منقول عن بعض العرب وليسوا بفصحا ووجهه انهم راوا ان
الخمسة الاثواب لذات واحدة في المعنى وانما جي بالاول لغرض العدد فلما فهموا اتحاد الذات عرفوا الاول لانه محل
التعريف ولم يخلو الثاني لانه هو المقصود بالذات في الحقيقة فهذا وجه وان كان ضعيفا واما اللفظية فلم
يقصد تلك النسبة المذكورة ولكن الامر فيها على ما كان عليه في الانفصال فكما جاز تعريفه منفصلا جاز تعريفه متصلا
لزوال المانع فيقول هذا الضارب زيد فيجمع بين الالف واللام والاضافة واما الضارب زيد فمن نظر الى ان الالف واللام
سابقة والتنوين زال لاجلهما حكم بمنع الاضافة لفوات الشرط الذي هو التخفيف ومن نظر الى ان الاضافة سابقة وقد
حصل التخفيف بها بحذف التنوين جوز تعريفه واورد الضارب الرجل وسياتي ذكره في باب الحسن الوجه فصل قال الشيخ
واذا كان المضاف اليه ضميرا متصلا جاء ما فيه تنوين او نون وما عدم واحد منهما شرعا في صحة الاضافة
هذا يرد اعتراضا على مسئلة الضارب زيد اذ علة منعها موجودة ههنا وفيه خلاف منهم من يقول الكاف في موضع
نصب فلا يرد على قوله هذا الاعتراض وهو مذهب صاحب الكتاب انه في موضع خفض فاحتاج الى ان يستدل عليه واستدل
بقياسه على الضاربك من جهة ان الضاربك بالاجماع مضاف الى المضمر ولم يفد خفة لانك لا تقول الضاربك فاذا وجب
ان يكون الضاربك مضافا ولا خفة وجب ان يكون الضاربك مضافا وان لم يكن خفة وانما وجبت الاضافة في الجميع لانهم
لو اعتبروا الحقوا التخفيف لادى الى متناقض اذ لو جوزوا ضاربنك ليصح التخفيف في ضاربك والضاربك ليصح
التخفيف في الضاربك والضاربونك ليصح التخفيف في الضاربوك لادى الى الجمع بين ما يشعر بالتمام وهو التنوين والنون
وبين ما يشعر بالاتصال وهو الضمير المتصل فلاجل ذلك اسم الفاعل مع الضمير المتصل ثم ان ليس له مع المظهر فلا يلزم من
جواز اضافة اسم الفاعل الى المضمر من تخفيف لاجل هذه العلة جواز اضافة اسم الفاعل الى الظاهر مع انتفايها

فحصل الفرق بين مسئلة الضارب زيد والضاربك وحصل الدليل على ان الكاف في موضع خفض بالقياس الذي تقدم
وقول صاحب الكتاب جاء ما فيه تنوين يعني ضارب او نون يعني الضاربان والضاربون وهي الاصول التي قاس عليها
قوله وما عدم واحدا منهما التنوين خاصة لان النون لا تعدم لاجل شيء غير الاضافة وكلامه فيه قبل تقدير الاضافة
فلا وجه لقوله وما عدم واحدا منهما الا التنوين لانه هو الذي يعدم لاجل الالف واللام وقوله شرعا معناه
سواء واورد عليه المرون الخير والفاعلونه اعتراضا على الاصل الذي ذكره واجاب بانه شاذ لا اعتداد به فصل
وكل اسم معرفة يتعرف به ما اضيف اليه الا اسماء توغلت في ابهامها فهي نكرات وان اضيفت الى المعارف
قال الشيخ قد تقدم ان تعريف الاضافة المعنوية بسبب ما يحصل من خصوصية النسبة باعتبار المعنى الذي
عبر له لفظ المضاف فاذا كانت تلك النسبة لا تتخصص امتنع التعريف بها فلذلك لم يحصل تعريف في غير ومثل
لتعذر النسبة وتعذر تخصيصها فان فرضت فيها على البدور خصوصية بشهرة او بمضادة جاء التعريف المذكور
ولذلك قال الا اذا شهر المضاف بالمغايرة او المماثلة واستدل على انها نكرات بدخول خصايص النكرات عليها
من وصف النكرات بها ودخول رب عليها فصل والاسما المضافة اضافة معنوية على ضربين لازمة وغير
لازمة قال الشيخ اللازمة كل اسم لا تعقل مدلوله الا بالنسبة الى غيره فتذكر معه ذلك الغير على سبيل الاضافة
لتعرف مدلوله على سبيل الوضوح وقد يتوهم ان هذا المعنى يلزم بسببه الاضافة في كل اسم بهذه المثابة
وليس الامر كذلك فان الاب والابن وما اشبههما لا يعقل الا بالنسبة الى غيره ومع ذلك فانه يستعمل غير مضاف
نعم الكثير في مثل هذه الاسما ان يستعمل مضافا وقد التزم فيما ذكر لزيادة بيان فيه وهذه الاسما وان التزم ذكر
متعلقاتها كما يلتزم في الحروف في قولك من زيد والى عمرو وعلى الحصير فانها تفارقها من حيث ان وضعها على ان تفهم
تلك المعاني منها وذكر تلك المتعلقات لزيادة بيان بخلاف الحرف فانه لم يوضع دالا على ذلك المعنى الا باعتبار ذكر
متعلقه معه وايضا فانا علمنا ان للاسما خصايص من دخول حرف الجر عليها وغيره وقد وجدناها بعينها داخلة
على هذا القبيل فدل على انها من قبيل الاسما وان معانيها مفهومة منها وغير اللازمة الاسما التي تعقل في نفسها
من غير توقف على متعلقها وذلك ما استعمله العرب مفردا باعتبار معناه خاصة كما ذكرناه في الاب والابن فصل
واي اضافته الى اسم فضاعدا اذا اضيفت الى المعرفة قال الشيخ الحكم الذي ذكره في اي صحيح الا انه لم يبين المعنى
في اضافتها الى المعرفة والمعنى في اضافتها الى النكرة فاما معناها اذا اضيفت الى المعرفة فسوال عن واحد من المذكور
بعدها جنسا او جمعا معروفا او مثنى معروفا باضمار او لام لجنس او عهد او اضافة او اشارة فاذا قال جاني
احد الرجلين قلت اي الرجلين وكذلك ما اشبهه واذا اضيفت الى النكرة فمعناها السوال عن عدد تضيفت اليه
الجنس

واحد كان او اثنين او جماعة كقولك اذا قال جاءني رجل اي رجل واذا قال جاءني رجلان اي رجلين واذا قال جاءني
رجال اي رجال والمعنى في هذه بعض من الجنس رجلين رجلين وجماعة جماعة ثم سالته عن الواحد الملتبس عنده منها فهي
في التحقيق في هذا مضافة الى المسؤول عنه على طبقه ووقعه في الاول مضافة الى المسؤول عنه واحد منه وانما اضافوها
الى غير المسؤول وان كانت سؤالا عن واحد من اعداد لانهم لما اضطروا الى السؤال عن مثل ذلك فهم اما ان يضيفوها
الى جنس ذلك او اليه او اليهما ولا يستقيم الاضافة اليهما اذ لا يضاف الى شيئين ولا الى الجنس لئلا يوهم الوجه الاول
واضافوه الى نكرة مطابق للمسؤول عنه ليحصل الغرض وكان في تنكيره مناسبة الجنسية في عدم الاختصاص وثبوت
الصلاحية وان كان في المعنى الجنس مرادا كما لو صرح به كما لو قلت اي الرجال من الرجالات لانك قد اردت الجنس رجالا رجالا
واورد ابن الابل اعتراضا لانه اضيف الى المعرفة مفردا واجاب بانه لم يضف في التحقيق الا الى المتعدد وانما كررت اي لامر
لفظي وهو التزامهم ان لا يعطفوا على المضمر المخفوض الا باعادة العامل كما قالوا المال بيني وبينك فلم تذكر لامر معنوي
اقتضاها وانما ذكرت لما ذكرناه من اللفظ قال ولا يقال الا ايا ضربت وباي مررت الا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه
يعني انك لا تستعمل ايا الا بالاضافة فاذا حذفت المضاف اليه فلا بد من قرينة تدل عليه ومثله بقوله اياما تدعوا اذ قد
تقدم ادعو الله او ادعو الرحمن ثم قال ما معناه اذا كانوا قد قدروا عليها صورة الاضافة مع خروجها عن هذا المعنى الذي
اقتضت الاضافة فهي احق بالاضافة وهو قوله ولا استجابة الاضافة الى آخره فصل وحق ما يضاف اليه كلا ان
يكون معرفة ومثنى او ما هو في معنى المثنى وكلا انما تجب اضافته لان الغرض بوضع المضاف اليه لانه كالتاكيد له وفي التفصيل
لاجزائه ككل في الجمع وانما وجب ان يكون معرفة لان وضع التاكيد فناسب ان يكون المضاف اليه معرفة كما في كل وانما
اضيف كل في الصورة الى النكرة لقولك كل رجل لافادة الجنس فكان في معنى المعرفة ولم يضف كلا كذلك لانه للتثنية
فينافي ذلك معنى الجنس ولذلك امتنع اضافته الى نكرة بخلاف كل وانما كان التعريف في المضاف اليه ضعيفا لانه موضوع
للتاكيد المثنى فنفس المثنى في المضاف اليه فيه مقصود كما ان نفس الجمع في المضاف اليه لكل مقصود فكما لزم الجمع
ثم لزم التثنية ههنا والجواب في كل رجل ههنا كالجواب فيه فيما تقدم وفارق ذلك قولهم استوى الماء والخشبة
وتضارب زيد وعمرو لانه ليس الغرض ههنا الا ان ينسب الى متعدد فلا فرق بين ان يكون معطوفا احدهما على الآخر
وبين كونه مذكورا بلفظ واحد بخلاف كلا وكل لما ذكرناه من قصد المثنى والمجموع فيهما قال وحكمه اذا اضيف الى الظاهر
ان يجري مجرى عصا ورحا واذا اضيف الى المضمر ان يجري مجرى المثنى اما اذا اضيف الى الظاهر فقياسه ما هو مستعمل
فيه لانه اسم مفرد فوجب ان يكون اعرابه بالحركة وآخره الف فوجب ان يكون اعرابه تقديرا واما اذا اضيف الى المضمر
فقياسه ايضا ان يكون كذلك على ما هو مستعمل في اللغة الضعيفة لانه اسم مفرد فقياسه اذا اضيف الى المضمر ان يكون حكمه

حكمه اذا اضيف الى الظاهر واستعماله استعمال المثنى على ما هو في اللغة الفصيحة على خلاف القياس ووجهه انه لما كان
معناه مثنى وتاكد امر التثنية بكون المضاف اليه ضميرا متصلا لان المضمر المجرور لا يكون الا متصلا صار كانه مضموم
لاتصاله به كلمة واحدة فاشتد امر التثنية فيه لفظا ومعنى وقياس ذلك ان يجري مجرى المثنى ولذلك اعرب على اللغة الفصيحة
باعراب المثنى فقيل جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما وكذلك كلانا فعل ورايت كلينا ومررت بكلينا
لانه ضمير تثنية فحكمه حكم غيره من مضمرات المثنى وان كان لفظه موافقا لمضمرات الجمع لان المتكلم في المثنى والمجموع
والمجموع في ابواب المضمر سواء فصل وافعل التفضيل يضاف الى نحو ما يضاف اليه اي في المضمر والمظهر
قال الشيخ يعني انك اذا قصدت التفضيل على معروف اضفته الى المعرفة ووجب ان يكون الاول واحدا من المذكورين
على حسب ذلك المعنى وان قصدت تفضيل عدد على عدد مثله من ذلك الجنس اضفته الى العدد الذي قصدته منكرا
كما فعلته في اي حين قلت اي الرجلين فتقول الزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وعلته كعلته في اي ولذلك
قال والمعنى في هذا يعني عند اضافته الى النكرة اثبات الفضل على الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعة جماعة
ثم قال وله معنيان فالاول ظاهر وهو الكثير المستعمل والثاني ان يؤخذ مطلقا له الزيادة فيها اطلاقا فقوله ان
يؤخذ يعني افعل باعتبار من هو له فمعنى يؤخذ ضمير يعود على افعل مطلقا حال والزيادة مفعول مطلقا وفيها ضمير الخصلة
ثم قال ثم لا يضاف الا للتفصيل بل للتخصيص ومثل بقوله الناقص والاشج اعدلا بني مروان كانه زعم انه ليس في
بني مروان عادل غيرهما وانما اضافه للتخصيص لانه لو لم يقدر ذلك للزم ان يكون من الوجه الاول ثم قال فانت
على الاول يجوز لك توحيده الى آخره يعني انه ليس بواجب وسياتي ذلك عند ذكر الاسماء المتصلة بالافعال مبينا في فصل
ثم قال وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام الى آخره فالظاهر انه اراد بالوجهين المعنى الاول والمعنى الثاني وهو غير مستقيم
باعتبار المعنى وانه حمل الوجهين باعتبار قوله لحجة لان مضمونه ان فيه وجها آخر وهو ايضا غير مستقيم لانه غير مقصود
ههنا اذ سياتي في بابه ولانه آخره بعد ان ذكر المعنى الثاني والظاهر انه لم يقصد الا المعنيين وتوهم ان الجمع
للوجه الثاني وهو غير مستقيم لان الجمع لا ينافي ان يكون في الوجه الاول فلذلك وقع في بعض النسخ موضع بحر
وبيان انه لا يمتنع ان يكون من الوجه الاول ان قوله احاسنكم المخاطبين وهم المقصودون وقد اشتركوا في حسن الخلق
وعلى تقدير ان يكون من الوجه الثاني لا يكون الاحاسن للمخاطبين ولكن من غيرهم ولا يكون الاشتراك في الحسن لان ما وعنه
جيد فثبت ان حمله على المعنى الثاني غير مستقيم ثم مثله يوسف احسن اخوته هذا اوضحها وقال ومنه قول من قال
لنصيب انت اشعر اهل جلدتك لان اهل جلدته ليس هو منهم فاذا اضاف اشعر اليهم فقد اضافه الى شيء وليس هو منهم
وذلك انما يكون على الوجه الثاني فصل ويضاف الشيء الى غيره بادنى ملابسة بينهما قال الشيخ يعني انه لا يشترط

ملك فيما ملك ولا خصوصية ذلك المعنى بالنسبة الى المضاف اليه ولكن يكفي ادنى ملابسة فيحصل خصوصيته ما ام مثله
كوكب الخرقا وبقوله اذا قال قوني وال الله حلفة لتغني عني ذا انا بك اجمعا وهذا البيت يحتمل معنيين احدهما ان يريد
اضافة الانا الى المخاطب والانا للرسل وانما اضافة لملابسته في شربه والضمير في ملابسه المضاف اليه ولا الانا ويجوز
العكس وفي شربه يجوز ان يكون للشارب والانا واللبن والمعنى الاخر ان يكون موضع المستشهد اضافة فا الى الانا
على معنى انه صاحبه لملابسته اللبن الانا قوله وهو للساقي اللبن في الحقيقة وهو ضعيف لانه لملابسة اللبن في شربه قبل
ملابس للانا في شربه وفي غير شربه فيقيده بقوله في شربه يقوى الاول فصل والذي ابوه من اضافة الشي الى نفسه
الى اخره قال الشيخ لان اضافة الشي الى الشي يفيد تعريفا وتخصيصا واذا اضفت الشي الى ما هو هو لم يحصل تعريف ولا تخصيص
فبطلت الاضافة فاما قوله نحو جميع القوم الى اخره فانما جاز لما في الاول من الابهام فجاز اضافته للتخصيص كما في خاتم حديد
ويجوز ان يقال في هذا ان المراد بالاول الذات وبالثاني اللفظ كما في قولك ذات زيد فصل ولا يجوز اضافة الموصوف
الى صفته ولا الصفة الى موصوفها اما امتناع اضافة الموصوف الى صفته فلانه يؤدي الى اضافة الشي الى نفسه
واما امتناع اضافة الصفة الى موصوفها فلانه ايضا يخرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعة
خروج متبوعها ان يكون متبوعا ولا يؤدي الى اضافة الشي الى نفسه ثم اورد اعتراضا يوهم اضافة الموصوف الى صفته
واعتراضا يوهم اضافة الصفة الى موصوفها اما الاول فقوله دار الاخرة الى اخره وجوابه انه متاول بحذف
موصوف المضاف اليه وهو المضاف على ما بينه والكوفيون يجوزون اضافة الموصوف الى صفته ويحملونه على ظاهره
واما الثاني فقوله عليه نحو عمامة الى اخره واجاب عنه بان هذه صفات في الاصل حذف موصوفها فصارت الذات
ثم رأوها مبهمة كابهام خاتم وشبهه واضافوها الى ما تبينها فصارت في الصورة كانها مضافة الى موصوفها
وليس الامر كذلك وشبهه بالمؤمن العايذات الطير الا من جهة الاضافة لكن من جهة انك اجريت الطير على العايذات
عطف بيان بعد ان اردت بالعايذات نفس الذات بحذف موصوفها فلما صارت مبهمة جاز بيانها بموصوفها ووجه
تشبيهه بها انك اردت بالاول حذف الموصوف فصار مبهما فقصدت الى تبيينه الا انك بينته في الاول بالاضافة
وههنا بعطف البيان والجميع تاويل لانه ههنا ايضا لو لم يتاول لكان تقديما للصفة على الموصوف وكما منع
اضافة الصفة الى موصوفها يمتنع تقديم الصفة على موصوفها لهذا الوجه الجامع بينهما فصل وقد اضيف
المسمى الى اسمه الى اخره قال يعني انك تاخذ اللفظ المراد به الذات فتضيفه الى اللفظ الذي لم يرد به الا اللفظ
كقولك ذات زيد فسمي الاول مسمى لما قصد به الذات وهو كذلك بلا خلاف وسمي الثاني اسما لما قصد به اللفظ
وفي ذلك خلاف فمنهم من يقول الاسم هو التسمية وهو مذهب المعتزلة والنحويين وكثير من الفقهاء ومنهم من يقول الاسم

هو المسمى

وهو مذهب الاشعري ولا خلاف انه يطلق الاسم على المسمى وعلى التسمية وانما الخلاف هل هو في التسمية مجاز و
في المسمى اولا والعكس فالاول مذهب الاشعري والثاني مذهب المعتزلة وهو خلاف لفظي لا يتعلق باعتقاد ولا تحقيقه
وفي القران ظواهر في المذهبين قال الله تعالى وما تعبدون من دون الله الا اسما فظاهر هذا على مذهب الاشعري
وكذلك سبح اسم ربك ونظايره وقال تعالى انبؤني باسما هولاء وقال اسمه المسيح بن مريم فظاهر هذا على مذهب المعتزلة و
في ذات يوم وشبهه تقدير اخر وهو ان يكون من قولك عين الشي ونفسه على ما ذكر في التشبيه بخاتم حديد فصل
وقالوا في نحو قول لبيد الى اخره قال الشيخ اورد هذا الفصل اعتراضا في اضافة اللفظ الى المدلول ولا يستقيم لها استعمال
الاسم بمعنى المسمى وهو خلاف مذهبه فاختار ان يكون اسم زايدا والمعنى على اسقاط ليستقيم مذهبه ثم قرر ذلك
داع يناديه باسم الما مبغوم والذي انما هو اللفظ فلو حمل الاسم على اللفظ لاختل المعنى والذي جعل الاسم المسمى في قوله
ثم اسم السلام يكون من باب ذات يوم ويتاول قوله باسم الما على ان المراد بمسمى هذا اللفظ ويجعله دالا على قولك و
وهو حكاية بغام الظبية وقولك شيب وهو حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ويقوي ذلك استعماله استعمال رجل
وفرس بادخال اللام عليه وخفضه واضافته ولولا تقدير اسما كذلك لم يجر هذا المجرى ثم قرر صاحب الكتاب زيادتها
باراد اسما وقعت زايدة كقولهم حي زيد ومقام الذيب الى اخره فصل ويضاف اسما الزمان الى الفعل الى اخره قال
الشيخ اتسعوا في ظروف الزمان حتى يضافوها الى الجمل بتاويل مضمونها فقالوا اتيتك يوم يقوم زيد وزمن الحجاج امير
والمعنى قيام زيد وامارة الحجاج وقوله ويضاف الى الفعل ثم قال ويضاف الى الابتدائية يجوز ان يكون اراد في
الموضعين الجملة على ما ذكر ويجوز ان يكون اراد بالاول الاضافة الى الفعل بتاويل المصدر وبالثاني الجملة ولذلك فرق
بين العبارتين وقياس الاسما ان لا يضاف الا الى المفردات فلما خولف في هذه الاسما القياس المذكور واضيفت الى الجمل
كانت بتاويل مضمونها وهو في المعنى مفرد وقوله حنت نوار ولات هنا حنت محمول على الزمان لامور
احدها ان لا التي لنفي الجنس المكسوعة بالتا لا تدل الا على الاحيان والاخر ان المعنى انكار الحنين بعد الكبر وذلك انما
يتحقق بالزمان لا بالمكان والثالث انه لو جعل المكان لم يصح اضافته الى الفعل اذ لم يضف من اسما المكان الى الافعال
الا الظروف غير المتمكنة كحيث وانما لم يضف ظروف المكان الى الجمل لامرين احدهما ان ظروف الزمان اكثر استعمالا
فاتسعوا فيها ما لم يتسعوا في المكان لقلة استعماله والاخر ان ظروف المكان في الجهات والجهات اذا اضيفت الى الجمل
كانت في المعنى مضافة الى المضمون فيصير مضافا الى المعنى فلا يستقيم المعنى اذ لا يستقيم ان يقول ظرف علمك
ومدام علمك بخلاف الزمان فان نسبته المقيدة في الحقيقة انما هي الى المعاني فلذلك صحت اضافة الزمان الى الجملة
ولم يصح اضافة المكان قوله ومما يضاف الى الفعل اية وذكر مبينا وقوله باية ما يحبون الطعاما اذا جعلت

ما مصدرية استغنيت من تقديرها مضافة الى الجمل وقولهم اذهب بذي تسلم فيه تأويلان كلاهما بمعنى صاحب
الا ان احدهما الامر على ما ذكر كأنه قال بالامر الذي هو صاحب سلامتك واختاره هذا اكثر من الناس لما فيه من التشبيه
بالظروف في الاضافة الى الجملة فصل ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف في الشعر اذا اورد
على مذهب سيبويه انه فصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف فجوابه ان مثل هذا الفصل سائغ لاشتراك
الفاصل مع ما قبله في النسبة الى المضاف اليه فهذا هو الوجه الذي حسن منه ذلك وانما الفصل لم يسغ اذا لم يكن
كذلك ومذهب سيبويه ان علالة مضاف الى سابح المذكور آخرا وحذف المضاف اليه فكأنه اراد ان يجعل
الدال على المحذوف مقدما في المعنى والدليل يجب ان يعقل قبل المدلول وانما اخر عنه لانه لو وقع موضعه
لجاء الثاني مضافا فليس بعده مضاف اليه وما يقوم مقامه مضافا اليه فاخر ليكون كالعوض من المضاف اليه
علالة لا سيما ومن المعنى غير ما نسب اليه علالة ومذهبه في زيد وعمرو قائم ان خبر الاول هو المحذوف
المذكور آخرا هو خبر الثاني وهو عكس ما قال هنا والفرق بينهما انه قد وضح ثم امر اوجب التأخير مع تحقق الذي
اوجب التقديم وههنا لو كان خبرا عن الاول لوقع في موقعه من غير ضرورة وهو انه يجوز ان يكون خبر المبتدأ
محذوفا واستدل ان الخبر الثاني للاول بقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف ولو كان
لقيل راضون وقوله في البيت زج القلوص ابي مزادة يرد في المعنى على قراءة ابن عامر وانما ورد على الشعر قصدا
لنفي الشناعة في التصريح برد القراءة والنحويون الكبار يكرهون ذلك ايضا لانه لم يثبت الفصل عندهم الا بالظرف
وهذا ليس بظرف وقد رده بعضهم بطريق آخر وهو ان الفصل انما يجوز في الشعر للضرورة وهذا لا ضرورة فيه اذ
كان يمكنه ان يقول زج القلوص ابو مزادة مضيفا المصدر الى المفعول ويرفع بعده الفاعل وقد قال
سيبويه في قوله بك كلهن قلت عمرا فاخزى الله رابعة تعود بلا ما معناه ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف
الضمير من الجملة التي وقعت خبرا جائز على السعة وليس بضرورة اذ لا ضرورة تلجئه الى الرفع وحذف الضمير لامكان
ان يقول بك كلهن قلت وهذا لو حصل المقصود بكلام سيبويه من الضرورة انما يكون عند تعذر الوجه الواسع
فتمثيله ليس بمستقيم اذ لا وجه يمكنه الا الرفع في كلهن فهو مضطر الى الرفع وبيان ذلك ان كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل
الا تأكيدا او مبتدأ لا جائز ان يكون ههنا تأكيدا فتعين ان يكون مبتدأ ولو نصبها لاستعملها مفعولة وذلك
لا يجوز وانما كانت كل اذا اضيفت الى المضمر تستعمل اما تأكيدا واما مبتدأ لان قياسها ان تستعمل تأكيدا لما
لما اشتملت على ضمير لان معناها الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة
متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ حيث كان المبتدأ لا عامل لفظي فيه يخرجها في الصورة

عما هي له فاجازوا ذلك لاتساعهم فيها ولم يجيزوا ذلك في غير المبتدأ حيث كانت العوامل فيها لفظية تخرجها عن صورة
التأكيد فلذلك قال ان الامر لله كله وان الامر كله لله ولا يقال الامر ان كله لله لما فيه من اخراجها عن صورة التأكيد
بادخال العامل اللفظي عليها فصل واذا امنوا الالتباس حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه
واعربوه باعرابه قال الشيخ ذهب القاضي الى انه لا مجاز في القرآن وان مثل قوله واسأل القرية محمول على ان القرية
تطلق للاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك وليس بجيد لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل
فاذا اطلقت على الاهل لم تطلق الا بانضمام قرينة تدلنا على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك وقوله وكما اعطوا
هذا الثابت حق المحذوف في الاعراب فقد اعطوه حقه في غيره يعني في التذكير والتأنيث والافراد والجمع فالتذكير
مثل قوله بردى يصفق بالتاء لكان عائدا الى بردى فلما قال يصفق بالياء اراد المحذوف ومثال الافراد والجمع قوله تعالى وكم من قرية
اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فحمل على الثابت والمحذوف جميعا او هم قائلون على المحذوف وفي اعادة الضمير
على الثابت وجهان احدهما انك اذا اقمته مقام المحذوف فصار له المعاملة معه والآخر انه يقدر في الثاني حذف المضاف كما
قدر في الاول فاذا قلت سألت القرية وضربتها فمعناه سألت اهلها وضربت اهلها فحذف المضاف كما حذف من الاول
اذ وجه المجاز قائم فصل وقد حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه قال الشيخ اختلف الناس في مثل ذلك
فقال سيبويه واصحابه ليس عطفا على عاملين وهم لا يجيزون العطف على عاملين مطلقا وجعلوه على حذف المضاف وترك المضاف اليه
على اعرابه واذا اورد عليهم جواز وسل القرية بالخفض لم يجوزوه وفرقوا بينه وبين هذا بان حذف المضاف مقدما مضافا
الى شيء ثم يذكر بعد ذلك شيء آخر هو في المعنى مضاف اليه مثل الاول فهذا شرط جواز ترك المضاف اليه على اعرابه وغيرهم
يجعله من باب العطف على عاملين ويجيز العطف على عاملين مطلقا واكثر من النحويين المحققين يجعله عطفا على عاملين ويجيز
من العطف على عاملين ما كان مثله مما تقدم فيه المجرور وتأخر غيره ثم يؤتى بالمعطوف على ذلك الترتيب كقولك في الدار
زيد والحجرة عمرو وعلى هذا قوله عندهم واختلاف الليل والنهار آيات وآيات رفعا ونصبا وعليه قوله عندهم للذين
احسنوا الحسنى وزيادة ثم قال والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة فالذين كسبوا السيئات في موضع خفض عندهم وهذا هو الوجه
المستقيم لظواهر القرآن واشعار العرب ولا حاجة الى التعسف واما الذين اجازوا العطف على عاملين مطلقا فانهم
لما رأوا جواز مثل هذه المسائل وظهورها ظنوا ان الباب واحد فاجازوا الجميع واما سيبويه الذي هو المانع فانه لما
ظهر له امتناع زيد في الدار وعمرو الحجرة لفقدان وروده وظهور علته ظن ان الباب واحد فعمم المنع في الجميع وهو ان
النائب لا يزيد على قوة الاصل فاذا لم يعمل الاصل عملين فالنائب اولى واما استدلال سيبويه بقوله ما مثل عبد الله يقول
ذاك ولا اخيه ففيه جوابان احدهما انه قليل شاذ فلا وجه لحمل غيره عليه مما كثر وظهر والثاني ان سيبويه مثله يقول

لو قال تصفق

اهلكناها فجاءها بأسنا

كذا انما يعنون في الحقيقة المخاطب فكانهم ارادوا انت لا ينبغي لك ان تقول كذا وذكر المثل مبالغة ولو كان المثل مقصودا
لم يكن المخاطب مرادا فعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع ان يكون المراد حينئذ مثلك لا يقول كذا او لا تكن انت تقوله
كما تقول غلام زيد لا يقول كذا ولكن زيد لا يقوله لما كان الغلام مقصودا واذا كان كذلك فالمراد هو الاسم المضاف
اليه مثل في الحقيقة والعطف عليه في المعنى واذا كان كذلك فكانك قلت ما ابوك ولا اخوك يقولان ذاك
فالعطف في الحقيقة انما هو على المضاف اليه مثل ولكن لما كان المثل غير مقصود في المعنى صار في المعاملة
مع المضاف اليه فجاز لذلك يقولان والعطف عليه وان فصلت فكانك ما اجريت الاعراب في المعنى فهذا وجه
الجواز واستدل سيبويه على مسئلة ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة على انه ليس عطفا على عاملين وانما هو بتقدير كل
وتقديره ولا كل بيضاء فحذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه لا على انه معطوف على سوداء فقولهم ما مثل
عبد الله يقول ذاك ولا اخيه فان هذه محمولة على ان المضاف محذوف والمضاف اليه باق على اعرابه فلا يستقيم ان يكون
ولا اخيه معطوفا على عبد الله من وجهين احدهما ان المعطوف المخفوض لا يفصل منه وبين ما عطف عليه الا بحرفي
فلا تقول غلام زيد ضارب وعمرو ولو كان ولا اخيه معطوفا على عبد الله لكان كذلك الثاني ان المعطوف الداخل
معه لا انما يكون معطوفا على ما دخل عليه الحكم المنفي وههنا قد دخل لا على اخيه فلو كان معطوفا على عبد الله لكان
قد دخل عليه حرف النفي وليس معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي الا ترى انك لا تقول في غلام لزيد وعمرو ما جاءني غلام زيد
ولا عمرو لان عمرا ليس معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي وايضا فان المراد ما كل واحد منهما يقول ذاك ولو جعلنا
اخيك معطوفا على ابيك لكان المعنى ما مثلهما جميعا يقول فيفسد المعنى واستدل ايضا بقوله ما مثل ابيك ولا اخيك
يقولان كذا وهذا لا يستقيم ان يكون معطوفا فيهما اخيك على ابيك لاوجه ثلثة احدها دخول النفي وهو احد الوجهين المتقدمين
والثاني انه لو كان اخيك معطوفا على ابيك لم يكن الاخبار الا عن مثل فوجب الافراد في الخبر فيقول ما مثل ابيك ولا اخيك
يقول ذاك كما تقول غلام زيد وعمرو جاءني ولو قلت جاءا لم يجز والثالث انه لو كان معطوفا على اخيك لفسد المعنى لان المعنى
يكون ما مثل هذين الشخصين جميعا يقولان ذاك وليس الغرض نفي القول عن المماثل للشخصين جميعا بل المراد نفي القول
عن مثل كل واحد منهما وهذا لا يستقيم الا ان يكون معطوفا على مثل ولا يكون معطوفا على مثل الا بتقدير مثل وهو احد
الاوجه المتقدمة **فصل** وقد حذف المضاف اليه في قولهم كان ذاك اذ وحينئذ الى اخره قال الشيخ كل هذه
الاسماء لا تستعمل الا مضافة لابهامها فاذا استعملت غير مضافة فلا بد من قرينة تدل على خصوصية ذلك المضاف اليه
فلذلك حكم بحذفه وارادته بخلاف قولك رايت شيئا وحسبته افادة لا يحكم بحذف شيء ثم منها ظروف وغير ظروف فالظروف تبنى
عند الحذف على ما سيأتي علته في المبنيات وغير الظروف لا تبنى ثم قال وقد جاء محذوفا منه وانما ذلك يكون مع وجود مضاف اليه

ثان للمضاف اليه ثالث للمضاف فحذف المضاف اولا ثم اقام الثاني مقامه ثم حذف المضاف الى الثالث واقام الثالث مقامه
كقوله في صفة البرق اسال البحار فانتحى للعقيق تقديره اسال سقيا سحابه فحذف الاول الذي هو سقيا فبقي اسال سحابه
ثم حذف سحابه فوجب رفع الضمير لقيامه مقامه فوجب استتاره لانه صار ضميرا مفردا غائبا ولا يكون ذلك
الا مستترا فبقي اسال الضمير مرفوع هو ذلك الضمير الذي كان مجرورا في سحابه وكذلك وقد جعلتني من حزيمة اصبعا
اي ذا مسافة اصبع حذف ذا فبقي مسافة اصبع ثم حذفت مسافة فبقي اصبع **فصل** وما اضيف الى ياء المتكلم
فحكمه الكسر قال الشيخ انما كسر اما لانهم ارادوا ان يكون ما قبل الياء من جنسها واما كراهة ان تنقلب الياء الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها ان قلنا ان اصلها الفتح وهو الصحيح وهذا الاسم عند المحققين معرب لان الاضافة الى المبني لا توجب
بناء للمضاف ولا تجوز الا في الظروف وفيما اجري مجراها كمثل وغير فوجب ان يكون معربا على اصله الا ان اعرابه تقديري
لتعذر اللفظي واستثقاله والكسرة في قولك مررت بغلامي اصح القولين انها كسرة لاجل الياء لا كسرة اعراب والدليل
عليه انها كائنة قبل التركيب لو عددت وقلت غلامي ثوبي لكانت ثابتة واذا وجب ثبوتها قبل الاعراب فهي بعد ذلك
فوجب ان يحكم بانها ليست للاعراب فان كان اخر الاسم الفا فانها تبقى على حالها الفا في اللغة الفصيحة لانها لا يمكن
تحريكها بكسر ولا غيره فوجب ان تبقى الفا فلو قدر جواز تحريكها لوجب ان تنقلب الفا فوجب ان تبقى الفا وهذيل
يقلبونها ياء ووجهه انه لما تعذر كسرها لتناسب الياء بالكسرة قلبوها ياء لتحصل المناسبة بالقلب ولا يفعلون
ذلك في التثنية لوجهين احدهما ان الف التثنية لم تكن مقدرا تحريكها حتى يعوض عن كسرها القلب فلم يقلبوها
بخلاف موسى وعيسى وشبهه فان حكمه الكسر تقديرا فلما تعذر الكسر لفظا عوض عنه القلب واما التثنية فليس كذلك
والثاني انهم كرهوا ان يقلبوها ياء لانها حرف اتي به لمعنى بخلاف الف موسى وشبهه فانه لم يؤت به على الانفراد لمعنى
ولا يلزم من جواز تغييره ما ذكرناه وقالوا جميعا في اللغات كلها لديه ولدى ولديك قالوا علي وعليه وعليك وانما
قالوا عليه وعليك ارادة ان يفرقوا بين الفعل والحرف اذ لو بقوه لالتبس اجروا ما كان اخره الفا من الحروف والاسماء
المبنية المضافة هذا المجرى لشبهه به واما قولهم على وان لم يكن فيه لبس فاجراء له مجرى عليه وعليك لشبهه به و
مفتوحة يعني بعد الالف واورد قراءة نافع وقصد تضعيفها بقوله واما الياء فلا تخلو الى اخره لانها اذا كانت
ياء وقبلها فتحة ادغمت في اختها فبقيت ساكنة مفتوحا ما قبلها وكذلك ان كانت واوا وقبلها فتحة قلبت ياء وجعل حكمها حكم الياء
فصارت ايضا ساكنة بين مفتوحين وان كانت ياء مكسورا ما قبلها ادغمت في ياء المتكلم فصارت ياء بين مكسور ومفتوح
وكذلك ان كان واوا قبلها ضمة فانها تقلب ياء لاجتماعها مع الياء ثم تقلب الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء ساكنة فصارت ياء
بين مكسور ومفتوح **فصل** والاسماء الستة متى اضيفت الى ظاهر او مضمر فحكمها ما ذكر الى اخره قال الشيخ

هذه الاسماء اذا اضيفت الى ظاهر او مضمر غير الياء فحكمها ما ذكر من اعرابها بالحروف وسر اعرابها بالحروف قد تقدم وهو على خلاف
القياس لما حصل فيها من شبهها بالمثنى والمجموع لتعددها في المعنى لمضافها ولزوم حرف العلة اواخرها واما ذو فلا تضاف
الا الى الاسماء الاجناس لان وضعها على ان يتوصل بها الى الوصف بالاجناس فلا يدخل الا عليها ولذلك لم يفرد فاما غيرها فيضاف
الى المضمر والى الظاهر وتفرد فاما حكمها اذا اضيفت الى غير الياء فقد تقدم واما حكمها اذا افردت فهو ان يعرب بالحركات
وتحذف حروف العلة فيقال اخ واب وحم وهن ولما تعذر ذلك في الفم ابدلت من واوه ميم لئلا يجحف باعرابه وعلة ابدال
حذف واوه كاخواته لبقي على حرف واحد فيختل ولو بقيت واوا لم يقبل الحركات فابدلت منها الميم ليصح قبول الحركة
وفي حم لغات احدها ما ذكرناه والثانية اجراؤها مجرى يد ومجرى عصا ومجرى خبء ومجرى دلو وفي هن لغتان احديهما ما ذكرناه
والاخرى مثل يد واذا اضيفت الى ياء المتكلم على اللغة الاولى حذفت اواخرها على ما فعلته في الافراد فتقول هذا اخي الى في
الا ان في الفم لغتين احديهما فمي وهي اضعفهما والاخرى فيّ وهي اقواهما اما من قال فمي فوجهه انه قد ثبت اجراء هذه الكلمات
مع ياء المتكلم مجراها في الافراد وهذه في الافراد فم فيجب ان يقال فمي كما قيل في قولك اخ اخي ووجه من قال فيّ في الاحوال
الثلث ان العلة التي لاجلها قلبناها ميما مفقودة ههنا وهو اداء الكلمة الى الاخلال وذلك لا يلزم عند الاضافة
لامكان الادغام فكان القياس ان تحرك هذه الواو بالكسرة لانها مشابهة الخاء في اخي ولكنه لما كان تحركها يؤدي
الى قلبها الفا وهي اجنبية عن الكسرة قلبوها حرفا من جنس الكسرة وهو الياء ثم كسروا ما قبلها لتحصل صورة الكسرة
التي تعذرت على الواو ولتسلم الياء او تقول كان القياس ان تحرك ما قبل الياء بالكسر فلما تعذر تحرك ما قبل الواو
وهي الفاء قلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء في الاحوال الثلث واما علة التزامهم اخي واي في الاحوال الثلث
على الصحيح خلافا للمبرد فانهم كرهوا ان يتقوا حرف الاعراب فيؤدي الى الاخلال واعرابه بالحروف فرع غير اصل فلم يلزم
المحافظة عليه كالاصول فرد الى صورته اذا اعرب بالحركات فقيل اخي وقال المبرد يجوز ان يقول اخي واي في الاحوال الثلث
ولو صح له النقل لكان له وجه ولكن ما استدل به ضعيف لاحتمال ان يكون جمعا وما يستدل به ويجعل اصلا فانما يكون اولى
اذا كان غير محتمل لغير ذلك فاما اذا احتمل ان يكون جاريا على القواعد المستمرة واحتمل المخالفة فاجراؤه على القواعد
وهو معنى قوله وصحة محمله على الجمع في قوله وقد بنا بالابينا يعني ذلك يعني اذا كان اب يجمع على ابين من المحمل قوله
واي واراد به وابيني ثم حذف النون للاضافة فاجتمعت الياء التي للاعراب وياء المتكلم فادغمت فيها واذا احتمل ذلك وجب
كان جاريا على القاعدة المستمرة في مثلها فلا وجه لحمله على ما يخالفها ثم لم يثبت قال صاحب الكتاب التوكيد
على ضربين قال الشيخ ان المذاهب ثلثة احدها الانسحاب والاخر التقدير والاخر الفرق بين البدل والمعطوف وغيرهما
وقد اخذ من هذا الخلاف صحة الوقف على المتبوع على قول من قال بتقدير عامل مثل الاول فاذا قلت جاءني زيد العاقل

وكان تقدير جاءني العاقل كان جملة مستقلة مستقيم الوقف دونها وهذا غير مستقيم فانه يؤدي الى ما لا يتناهى
لانه اذا كان التقدير جاءني العاقل كان تقدير العاقل في جاءني العاقل جاءني زيد العاقل ثم تقدير العاقل كذلك الى ما لا يتناهى
فظهر فساد ذلك واكثر الناس على انه لا يجوز الوقف على المتبوع دون تابعه وهو الصحيح وتمسك القائلون بالانسحاب في
مثل قولك جاءني غلام زيد وعمرو وقالوا لو كان التقدير صحيحا فسد المعنى اذ تتعدد الغلام وهو واحد فوجب القول بالانسحاب
وتمسك القائلون بالتقدير بقولك اعجبني قيام زيد وعمرو واذ لولا التقدير لم يستقم المعنى لان العرض الواحد لا يقوم بمحلين
فوجب ان يكون التقدير قيام زيد وقيام عمرو ومن قال بالتقسيم تمسك في الانسحاب بما تمسك به اصحابه وتمسك في التقدير بما
تمسك به اصحابه وتمسك في البدل والعطف المكرر صريحا كقوله للذين استضعفوا لمن امن والصحيح الانسحاب في الجميع وجواز
التقدير في المعطوف مطلقا ان تعدد في المعنى ووجوب الانسحاب ان اتحد المنسوب الى المعطوف عليه وفي البدل بحرف
الخفض والدليل عليه انك تقول في المعطوف قام زيد وقام عمرو لما كان ذلك متعددا وتقول جاءني غلام زيد وعمرو وتجب
الانسحاب لما كان المنسوب متحدا وفي البدل تقول اعجبني زيد من حسنه ولو قلت اعجبني زيد حسنه لم يستقم لان الاعجاب ليس
منسوبا الى زيد في المعنى بدليل انه يصح نفيه عنه فيؤدي الى اثباته مع صحة نفيه عنه في الكلام الواحد واما ما يرد من قولهم
قيام زيد وعمرو وانه لا بد من التقدير لئلا يؤدي الى ان يكون قيام زيد منسوبا الى عمرو وهو محال والجواب ان هذه انما
وضعت لمعقوليته فمدلولها من غير نظر الى تعداد فيصح نسبتها الى مفرد والى متعدد فاذا نسبت الى مفرد فهو واضح واذا
نسبت الى متعدد علم بدليلها ان المراد جنسها ومعقولها كقولك قام الزيدان وما اشبهه لان المراد نسبته باعتبار
خصوصيته بالمضاف اليه اذ لم يرد ان قيام زيد منسوب الى عمرو ولكن نسبة القيام اليهما جميعا مطلقا كما لو قلت
قيام الزيدين وانما جاء التعدد من ضرورة التعبير ولم يذكر صاحب الكتاب حد التوكيد لان غرضه بسط المعنى فيه لتخصيص له فصلا
وهو قوله وجدوى التاكيد اذ جدوى الالفاظ انما تحصل بمدلولاتها وجدواها ثم قال والتوكيد على ضربين صريح كما ذكر
وقد يجعل الصريح اذا كان اسما بدلا في كلامه وكلام غيره من النحويين وهو غير بعيد نظرا الى ان المقصود بالحكم هل
هو الاول او الثاني فان كان المقصود هو الاول فالثاني تاكيد والا فهو بدل والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي كل
وكلا والنفس والعين واجمع واكتع وابتع وابصع وهي منقسمة باعتبار لفظها قسمين قسم يختلف لمن هو له باعتبار
المضاف اليه وهو كل والنفس والعين وكلا وقسم يختلف بصيغته وهو اجمع واكتع وابصع فلذلك تقول نفسه عينه كلاهما كلها
نفسها عينها كلهم انفسهم اعينهم انفسهما اعينهما كلهن انفسهن اعينهن وتقول اجمع اكتع ابتع ابصع جمعاء كتعاء
بتعاء بصعاء اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون جمع كتع بتع بصع وهي تنقسم ثلثة اقسام قسم يؤكد به المثنى خاصة وهو كلا
وقسم يؤكد به غير المثنى وهو كل واجمع واكتع وابتع وابصع وقسم يؤكد به الجميع وهو النفس والعين فلذلك لا تقول كلا

هذه الأسماء إذا أضيفت إلى ظاهر أو مضمر غير الياء فحكمها ما ذكر من إعرابها بالحروف وسر إعرابها بالحروف قد تقدم وهو على خلاف
القياس لما حصل فيها من شبهها بالمثنى والمجموع لتعددها في المعنى لمضافيها ولزوم حرف العلة أواخرها وأما ذو فلا تضاف
إلا إلى أسماء الأجناس لأن وضعها على أن يتوصل بها إلى الوصف بالأجناس فلا يدخل إلا عليها ولذلك لم يفرد فأما غيرها فيضاف
إلى المضمر والى الظاهر وتفرد فأما حكمها إذا أضيفت إلى غير الياء فقد تقدم وأما حكمها إذا أفردت فهو أن يعرب بالحركات
وتحذف حروف العلة فيقال أخ وأب وحم وهن ولما تعذر ذلك في الفم أبدلت من واوه ميم لئلا يلحق بأخواته وعلته أنه لو
حذفت واوه كأخواته لبقي على حرف واحد فيختل ولو بقيت واوا لم تقبل الحركات فأبدلت منها الميم لتصح فتقبل الحركة
وفي حم لغات أحدها ما ذكرناه وأجراؤها مجرى يد ومجرى عصا ومجرى خبء ومجرى دلو وفي هن لغتان أحدهما ما ذكرناه
والأخرى مثل يد وإذا أضيفت إلى ياء المتكلم على اللغة الأولى حذفت أواخرها على ما فعلته في الإفراد فتقول هذا أخي إلى في
إلا أن في الفم لغتين أحدهما فمي وهي أضعفهما والأخرى في وهي أقواهما أما فمي فوجهه أنه قد ثبت إجراء هذه الكلمات
مع ياء المتكلم مجراها في الإفراد وهذه في الإفراد فم فيجب أن يقال فمي كما قيل في قولك أخ أخي ووجه من قال في في الأحوال
الثلث أن العلة التي لأجلها قلبناها ميما مفقودة ههنا وهو أداء الكلمة إلى الإخلال وذلك لا يلزم عند الإضافة
لإمكان الإدغام فكان القياس أن يحرك هذه الواو بالكسرة لأنها مشابهة الخاء في أخي ولكنه لما كان تحركها يؤدي
إلى قلبها ألفا وهي أجنبية عن الكسرة قلبوها حرفا من جنس الكسرة وهو الياء ثم كسروا ما قبلها لتحصل صورة الكسرة
التي تعذرت على الواو ولتسلم الياء أو يقول كان القياس أن يحرك ما قبل الياء بالكسرة فلما تعذر تحرك ما قبل الواو
وهي الفاء قلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء في الأحوال الثلث وأما علة التزامهم أخي وأبي في الأحوال الثلث
على الصحيح خلافا للمبرد فإنهم كرهوا أن يتفق أحرف الإعراب فيؤدي إلى الإعلال وإعرابه بالحروف فرع غير أصل فلم يلزم
المحافظة عليه لأن الأصول ترد إلى صورتها إذا أعرب بالحركات فيقيل أخي وقال المبرد يجوز أن تقول أخي وأبي في الأحوال الثلث
ولو صح له النقل لكان له وجه ولكن ما استدل به ضعيف لاحتمال أن يكون جمعا وما يستدل به ويجعل أصلا فإنما يدل
إذا كان غير محتمل لغير ذلك فأما إذا احتمل أن يكون جاريا على القواعد المستقرة واحتمل المخالفة فإجراؤه على القواعد أولى
وهو معنى قوله وصحة محمله على الجمع في قوله وفدينا بالأبينا يعني ذلك يعني إذا كان أب يجمع على ابن من الممهل قوله
وأبي وأراد به وأبيين ثم حذف النون للإضافة فاجتمعت الياء التي للإعراب وياء المتكلم فأدغمت فيها وإذا احتمل ذلك وضح
كان جاريا على القاعدة المستقرة في مثلها فلا وجه لحمله على ما خالفها مما لم يثبت قال صاحب الكتاب التوكيد
على ضربين قال الشيخ إن المذهب المشاهد الانسحاب والآخر التقدير والفرق بين البدل والمعطوف وغيرهما
وقد أخذ من هذا الخلاف صحة الوقف على المتبوع على قول من قال أن يقدر عامل مثل الأول فإذا قلت جاءني زيد العاقل

وكان تقديره جاءني العاقل كان جملة مستقلة يستقيم الوقف دونها وهذا غير مستقيم فإنه يؤدي إلى ما لا ينبغي
لأنه إذا كان التقدير جاءني العاقل كان نقل العاقل في جاءني العاقل جاءني زيد العاقل ثم تقدير العاقل كذلك إلى ما لا يتناهى
ونظيره فساد ذلك وأكثر الناس على أنه لا يجوز الوقف على المتبوع دون تابعه وهو الصحيح وتمسك القائلون بالانسحاب في
مثل قولك جاءني غلام زيد وعمرو وقالوا لو كان التقدير صحيحا فسد المعنى إذ يتعدد الغلام وهو واحد فوجب القول بالانسحاب
وتمسك القائلون بالتقدير بقولك أعجبني قيام زيد وعمرو وإذا لم يقدر لم يستقم المعنى لأن العرض الواحد لا يقوم بمحلين
فوجب أن يكون التقدير قيام زيد وقيام عمرو ومن قال بالتقسيم تمسك في الانسحاب بما تمسك به أصحابه وتمسك في التقدير بما
تمسك به أصحابه وتمسك في البدل والعطف المكرر صريحا كقوله للذين استضعفوا لمن آمن والصحيح الانسحاب في الجميع وجواز
التقدير في المعطوف مطلقا إن تعدد في المعنى ووجوب الانسحاب أن اتحد المنسوب إلى المعطوف عليه وفي البدل بحرف
الخفض والدليل عليه أنك تقول في المعطوف قام زيد وقام عمرو ولما كان ذلك متعددا وتقول جاءني غلام زيد وعمرو فيجب
الانسحاب لما كان المنسوب متحدا وفي البدل تقول أعجبني زيد من حسنه ولو قلت أعجبني زيد أعجبني حسنه لم يستقم لأن الإعجاب ليس
منسوبا إلى زيد في المعنى بدليل أنه يصح نفيه عنه فيؤدي إلى إثباته مع صحة نفيه عنه في الكلام الواحد وأما ما يرد من قولهم
قيام زيد وعمرو وأنه لا بد من التقدير لئلا يؤدي إلى أن يكون قيام زيد منسوبا إلى عمرو وهو محال والجواب أن هذه أسماء
وضعت لمعقولية تدل عليها من غير نظر إلى تعداد فصح نسبتها إلى المفرد وإلى المتعدد فإذا نسبت إلى المفرد فهو واضح وإذا
نسبت إلى متعدد علم بدليلها أن المراد جنسها ومعقولها كقولك قام الزيدان وما أشبهه لأن المراد نسبته باعتبار
خصوصيته بالمضاف إليه إذ لم يرد أن قيام زيد منسوب إلى عمرو ولكن نسبة القيام إليهما جميعا مطلقا كما لو قلت
قيام الزيدين وإنما جاء التعدد من ضرورة التعيين ولم يذكر صاحب الكتاب حد التوكيد لأن غرضه بسط المعنى فيه لتحصيل فضلا
وهو قوله وجدوى التأكيد إذ حدود الألفاظ إنما تحصل بدلالتها وجدواها ثم قال والتوكيد على ضربين صريح كما ذكر
وقد يجعل الصريح إذا كان اسما بدلا في كلامه وكلام غيره من النحويين وهو غير بعيد نظرا إلى أن المقصود بالحكم هل
هو الأول أو الثاني فإن كان المقصود هو الأول فالثاني تأكيد وإلا فهو بدل والمعنوي بألفاظ محفوظة وهي كل
وكلا والنفس والعين وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع وهي منقسمة باعتبار لفظها قسمين قسم يختلف لفظه باعتبار
المضاف إليه وهو كل والنفس والعين وكلا وقسم يختلف بصيغته وهو أجمع وأكتع وأبصع فلذلك تقول نفسه عينه كلاهما كلها
نفسها عينها كلهم أنفسهم أعينهم أنفسهما أعينهما كلهن أنفسهن أعينهن وتقول أجمع أكتع أبتع أبصع كتعاء جمعاء
بتعاء بصعاء أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون جمع كتع بتع بصع وهي تنقسم ثلاثة أقسام قسم يؤكد به المثنى خاصة وهو كلا
وقسم يؤكد به غير المثنى وهو كل وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع وقسم يؤكد به الجميع وهو النفس والعين فلذلك لا يقال كلا

الا في التثنية ولا يقول كلتاهما ولا اجمعان الى اخرها ويقول انفسهما واعينهما ليجري على المذكرين لاجل اشتراك الضمير
واما لم تؤكد المثنى بكل واجمع الى اخرها لان قياسها ان لا تؤكد بامثالها الا ما ينقسم باعتبار مدلوله في الحال بها دايما عليه
الا ترى انك لو قلت جاني الرجلان وانت تريد واحدا لم يجز بخلاف قولك الرجال كلهم لجواز ان تريد البعض فان قلت فقياس
الواحد ان لا يؤكد فالجواب انه لا يؤكد بما يدل على الافراد لخصوصيته وانما يؤكد بما يدل على حقيقته فان قلت فتجوز في المثنى
كذلك قلت كذلك هو فيقول انفسهما كما يقول نفسه فان قلت فقد قالوا اشتريت العبد كله فهذا يدل على انهم يؤكدون المفرد
بكل فالمثنى اولى قلت انما يؤكد العبد وشبهه بكل نظرا الى تقدير تفرقة اجزائه بالنسبة الى ما وجه اليه من شرا او بيع فلولا تقدير
الاجزا المقدر تفريقها لم يجز ولذلك امتنع جاني العبد كله وقام العبد كله لامتناع تقدير الاجزا فان قلت فجوزه في المثنى ذلك
باعتبار الاجزا قلت هذا كان يلزمهم ولكنهم عوضوا عنه كلاهما فيقولون اشتريت العبدين كليهما واستغنوا بها فصل
ويؤكد المظهر بمثله لا بالمضمر والمضمر بمثله وبالمظهر جميعا الى اخره قال الشيخ لا يؤكد المظهر بمضمر لان التاكيد كله والاول
هو المقصود والمبين يجب ان تكون الكلمة اقوى من المقصود فلذلك لم يؤكد المظهر بالمضمر ثم قال ولا يخلو المضمران من ان
يكونا منفصلين او متصلين او احدهما متصلا والاخر منفصلا قلت لا يكون الامر الا كذلك من جهة ان القسمة تكون ان يكونا منفصلين
ومتصلين والاول متصل والثاني منفصل والعكس اما المتصلان فلا يمكن لانه اذا اتصل الاول تعذر اتصال الثاني والاول
منفصل والثاني متصل لا يمكن من طريق الاولى لانه لما فصلت بينه وبين ما يتصل به بالمنفصل وما كان الانفصال من
اجله تعذر الاتصال بقي القسمان الاخران ثم قال ولا يخلو المضمر اذا اكد بالمظهر من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا
الاولى ان يقول المضمر المتصل ولذلك اراده ثم فرق بين المرفوع وبين المنصوب والمجرور فان المرفوع لابد من تاكيده
بمضمر منفصل قبل التاكيد بالظاهر وسره سواه لما اشتد اتصاله وكانت النفس والعين في حكم الاستقلال كثر جريهما عليها
اما خوف اللبس بالمفعول لما ثبت من انه لا يكون بعد الفعل والفاعل اسم مستقل غير مفعول وكان هذا اقوى من دلالة
الاعراب في النفس والعين وكان خوف اللبس متجها واما المنصوب والمجرور فلا يوقع في لبس ولم يشتد اتصاله واما كراهة
ان يؤكد ما هو كالجزء بما هو مستقل ثم قال في الفصل الذي يليه والنفس والعين مختصان بهذه التفصلة من الضمير المرفوع
وصاحبيه وفيما سواهما لا فصل في الجواز من بينهما الى اخره يعني بالتفصلة التفرقة بين المرفوع والمنصوب في لزوم
المرفوع المضمر المنفصل بين المؤكد والمؤكد وبين المنصوب والمجرور في جواز التاكيد من غير شرطه قال وفيما سواهما يعني سوى
النفس والعين لا فصل في الجواز بين المرفوع وصاحبيه ثم مثل بكلهم في حال الرفع واستغنى عن مثل النصب والجر لانهما
من طريق الاولى لانه اذا كانت النفس والعين مستغنية في النصب والجر فلان يستغني كل في النصب والجر مع استغنائها في الرفع
اولى فاما اجمعون واخواتها فاكثر الناس لا يجيزها الا اذا ذكرت الا مرتبة ويقدم اجمعون واخواتها عندهم وقد اجاز بعضهم حذف

اجمعين مع ترتيب ما بعدها وقد اجاز بعضهم حذف اجمعين مع اثبات الرتب واجاز بعضهم حذف اجمعين مع ذكر اخواتها اشتئت
ولم يجز مع وجود اجمعين تاخيرها وسر وجوب تقدم اجمعين عند الجميع انه ادل على المعنى المقصود من بين التواكيد فتقديمه
اولى ومن نظر الى وجوب غيرها لم يقربها من هذا المعنى ومن نظر الى انه لا يجب تقدمهما مع كونها ادل الا عند وجودها قال
صاحب الكتاب الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات الى اخره قال الشيخ الصفة يطلق باعتبارين عام وخاص فالعام
ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود والخاص باعتبار التابع وهو ان يقال التابع يدل على معنى في متبوعه من غير تقييد
فقولنا تابع يخرج منه الخبر اذ ليس بتابع وانما هو خبر مستقل والحال او الصفة فانها ليست مستقلة وقولنا من غير تقييد يخرج عنه
الحال فان الحال يدل على هيئة فاعل او مفعول قلت حد صاحب الكتاب غير مستقيم فانه ينتقض بالحال فانه يدل على بعض احوال
الذات وليس بصفة بل الحد الصحيح ما تقدم قال ويرد على الحد الاول ان يقال ان اسما الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار
معنى وليست صفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية وكذلك جميع الاسما والجواب ان يقال
ان الصفات المقصود بها المعنى لا الذات والاسما المقصود بها الذات وقد احترزنا به في الحد بقولنا هو المقصود فان قيل
فقولك جاني هذا الرجل فالرجل صفة باتفاق النحويين المحققين وهو لفظ يدل على ذات هي المقصود فيكون صفة ما هو غير صفة
ومدلوله واحد والجواب عنه من وجهين احدهما ان الصفة تطلق باعتبارين مختلفين لا يجمعهما حد واحد فالحد الذي ذكر اولا
هو الحد العام فاذا قصد حده حد بحد اخر وقيل هي اسما الاجناس الجارية على الاسما المبهمة والاخر ان يقول هو مندرج
تحت الحد الاول وبيان اندراجه وهو ان الرجل في قولك جاني هذا الرجل لم يجي الا بعد ما تقدم لفظ يدل على الذات بجملتها
ابهام في الحقيقة التي تتميز بها الذات فلما اتى برجل ههنا لا لتبيين المعنى الذي تتميز به الذات فهو لفظ يدل على ذات في
هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود وهو غير ما ذكرناه في الحد العام والذي يبطل ذلك انهم يقولون سلبيه فهو عندهم
اسم غير صفة بالاطلاق ويقولون مررت برجال ثلاثة فثلاثة صفة بالاتفاق فانظر الى الاسم الواحد كيف جا صفة وجا غير صفة
لما قصد به الذات وجا صفة لما عرفت الذات ولم يقصد به الا قصد المعنى قال صاحب الكتاب وهي في الامر العام اما
ان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة قال الشيخ قوله في الامر العام حذرا من قولك مررت برجل اي رجل وشبهه
ووجه ذلك ان الصفة تدل على ذات باعتبار معنى والمعاني هي المصادر والالفاظ التي اشتقت من المصادر لتدل على
ذات باعتبار المعنى هي الالفاظ التي يسميها النحويون اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة الا انهم وضعوا الفاظا
تدل على ذات قام بها معنى على غير ذلك النحو وهي على قسمين قسم قياسي وقسم سماعي فالقياسي باب المنسوب والسماعي ذو
واي وجل وحو وصلق وسوا على النحو الذي ذكر ووجه استضعافهم مررت برجل اسد ان اسدا ليس موضوعا للذات
باعتبار معنى وانما هو موضوع لحيوان مخصوص فكان استعماله صفة على خلاف وضعه ووجه تجويزه ان يكون ثم مضاف محذوف

الى الجواز استضعف في غير اجمعين ومن جوز حذف اجمعين نظر الى

تقديره مثل اسد وحذف المضاف واقامة المضاف اليه ليس بقياس وقوله يوصف بالمصادر قال الشيخ ولهذا احدهما
ان يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل او المفعول وهو الصحيح والاخر ان يكون باقيا على بابه ويكون ثم مضاف محذوف وتقديره
ذو عدل وهو ضعيف من وجهين احدهما انه يلزمه ان يوصف بجميع المصادر على هذا النحو والاخر انه يلزم منه حذف مضاف
على ما ذكرناه قوله ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب وانما كان كذلك من جهة ان الصفات كلها قبل العلم
بها اخبار في الحقيقة فاذا علمت سميت صفات وكما ان الخبر لا يكون الا محتملا للصدق والكذب فكذلك الصفة ثم قال
ولا يوصف بالجمل الا النكرات وانما كانت الجمل نكرات لانها تقدر باعتبار الحكم والحكم في المعنى نكرة وتقديره انك تقول
في الفعلية مررت برجل قام ابوه فتقديره قائم ابوه فتأخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه ولو كانت اسمية كقولك مررت
برجل ابوه قائم لكان تقديره مررت برجل قائم ابوه فتسبكه من الحكم الذي هو الثاني فان قيل فكيف يكون بعض الاحكام
معارف في قولك زيد القائم والجواب ليس القائم في زيد القائم مخبرا عنه بالقيام بل لا بد ان يكون القيام معلوما نسبته لصاحبه
عند مخاطبه ولو كان الحكم بالقيام لوجب ان يكون مجهولا وانما الخبر في المعنى الحكم بان هذه الذات هي هذه الذات واذا
كان كذلك صار زيد محكوما عليه والذي يدل على ذلك مررت برجل اخوه القائم فان قيل اسبكه منه فقلت مررت برجل
محكوم عليه بان اخاه القائم فانظر كيف سبكته من قولك محكوم لانه الحكم في الحقيقة كما سبكته من قولك قام ابوه قوله
وقد يز لو انعت الشيء بحال ما هو من سببه منزلة نعته الى اخره قال الشيخ انما كان من جهة انه في الحقيقة باعتبار التثنية لا باعتبار كذا ذكره ح
افراده فاذا قلت مررت برجل قائم ابوه فالقائم ابوه هو الرجل وما وصفته الا بذلك ولم تصفه بالقيام المجرد فمن اجل ذلك
صح جريه صفة عليه فصل قال والصفة تتبع الموصوف في عشرة اشياء كما ذكر الا انها اذا كانت لما هو من سببه
نقصت خمسة وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث في الاسماء المشتقة وسر ذلك ان التذكير والتانيث انما يكون
في الاسم المشتق باعتبار فاعله وفاعله في الحقيقة هو المتاخر عنه لا الموصوف فلاجل ذلك كان تذكيره وتانيثه باعتبار
المتاخر لا باعتبار الموصوف وكذلك الافراد والتثنية والجمع في الاسماء المشتقة انما هو باعتبار فاعلها فان كان ظاهرا
كانت مفردة وان كانت مضمرة كانت مثناة وان كان مضمرا مجموعا كانت مجموعة وههنا فاعلها لا يكون الا ظاهرا فوجب
ان تكون مفردة وان لا تثنى ولا تجمع باعتبار الاول ولكن تفرد باعتبار الثاني على ما ذكر واما الخمسة الاخر وهي الاعراب
والتعريف والتنكير فاحكام ليست من احكام الافعال وانما هي من احكام الاسماء فوجب ان تجري في الاسم الواقع صفة
باعتبار الاول لانه له باعتبار الاسمية بخلاف الخمسة الاخر فانها لم تكن باعتبار الاسمية على ما تقدم تبيانه قال
والمضمر لا يقع موصوفا ولا صفة الى اخره انما كان كذلك اما كونه لا يوصف فلوضوحه ولا يقع صفة لفقدان معنى
الوصفية وهو الدلالة على المعنى والمضمرات لم توضع للدلالة على المعنى وانما وضعت للذوات ولهذا امتنع اضمار الحال

والعلم لا يقع صفة لفقدان المعنى المذكور ولكن يصح وصفه لقبوله الايضاح ويوصف بقية المعارف بشرطي المعنى
المذكور وصح وصف بقية اجناس المعارف لانها اقل تخصيصا اذ لا اخص منه الا المضمر والمضاف الى المعرفة مثل العلم
فيه نظر من جهة ان قولك غلام الرجل مضاف الى المعرفة فيلزم ان تصح صفته بقولك ضاربك وهو اخص منه وقد صرح بانك
لو قلت مررت بالرجل ضاربك لم يجز في قوله والمعرف باللام لا يوصف الا بمثله وبالمضاف الى مثله واذا امتنع
ان تقول مررت بالرجل ضاربك فامتناع مررت بغلام الرجل ضاربك من طريق الاولى فعلى هذا ينبغي ان يقول والمضاف
الى المعرفة يوصف بما هو اقل تخصيصا بالنظر اليه ان كان غير مضاف والى مضاف ان كان مضافا ثم قال والمبهم يوصف
باللام اسما او صفة الى اخره قال اما وصفه باسم الجنس وقد تقدمت علة ذلك وهي ان الغرض تبيين جنسه وانما تبين
جنسه باسم جنس واسماء الاجناس كلها غير مضافة فوجب ان يكون اسم جنس ويعرف باللام لان الاول معرفة واما وصفه
بغيره فواضح لانها اقل تخصيصا منه وانما الاشكال في وصفه بما اضيف الى المعرف باللام ووجهه ان الغرض تبيين
ذاته باسماء الاجناس واسماء الاجناس الجارية عليها معرفة باللام فالصفة الجارية في الحقيقة انما هي صفة لاسم الجنس
المقدر صفة له ليدل على المعنى الذي كان ذاتا مخصوصا باعتباره ولذلك كان قولك مررت بهذا الابيض ضعيفا
لما في العاقل من الدلالة على معنى الجنس المخصوص والذي يدل على ان الغرض بصفة المبهم انما هو المعنى الذي كانت
ذاتا مخصوصة انه صير واسم الاشارة واسم الجنس كالشيء الواحد من جهة ان المقصود بهما جميعا ما يقصد بالاسماء
ولذلك امتنع مررت بهذا يوم الجمعة العاقل وجاز مررت بزيد يوم الجمعة العاقل وامتنع مررت بهذين العاقل
والطويل وجاز مررت بالزيدين العاقل والطويل لان صفة غير اسماء الاشارة ليست في الامتزاج كاسماء الاشارة وقوله
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فمذهب عيسى بن عمر وهو انه متى يسمى بالفعل كان كونه على
صيغة الفعل سببا فيجتمع مع العلمية فيمتنع من الصرف ولذلك منع صرف مثل قيل واخذ وخرج اذا سمي بها لان
فيه وزن الفعل والعلمية ومذهب سيبويه والخليل وجمهور الناس ان المعتبر في وزن الفعل اما خصوصيته وزن
لا يكون الا في الفعل واما ان يكون في اول الاسم زيادة كزيادة الفعل سواء كان في الاصل اسما او فعلا فلا فرق
بين ارنب وبين اخرج اذا سمي بهما في انهما غير منصرفين ولا فرق بين جمل وقيل اذا سمي بهما فانهما منصرفان وهذا هو
الصحيح الذي يدل عليه ما نقله الثقات عن العرب الفصحاء من صرف كعسب وهو في الاصل فعل يقال كعسب الرجل اذا
مشى باسراع مع تقارب الخطو وقد جاء في تفسير بعضهم مشى باسراع وفي تفسير الاخرين مشى على بطء حتى ظنه قوم من الاضداد
وانما هو على ما ذكرناه وجاء الوهم للفريقين من الاسراع وتقارب الخطو واذا ثبت ان كعسبا مصروف ثبت ما ذهبنا اليه
وبطل مذهب عيسى بن عمر وقد يتمسك بقول الشاعر البيت ووجه الاستدلال ان جلا اسم علم فلولا ان وزن الفعل

امتناع ح

قولك مررت بهذا العاقل قويا وكان ح

معتبر لكان مصروفا وقد جا غير مصروف فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقا من غير ما ذكرتموه من القيد و
اذا امتنع جلا امتنع فتل ولا فرق بينهما والجواب ما اشار اليه سيبويه في ان قوله انا ابن جلا ليس على
ما توهمه عيسى بن عمر يشير الى انه من باب حكايات الجمل كان جلا فيه ضمير واذا كان فيه ضمير وجب حكايته كقوله
نبئت اخوالي بني يزيد وهذا وان كان تاويلا فواجب ان يصار اليه لئلا يؤدي الى التناقض في كلامهم لانه قد ثبت
بالنقل المقطوع به عدم اعتبار ذلك في نحو تغلب فلو اعتبر ههنا لادى الى التناقض واذا كان كذلك وجب تاويل
ما يقبل التاويل منهما ولا يتاول الحمل كتغلب وهذا يحتمل ان يكون على ما ذكرناه فوجب حمله عليه جمعا من الدليلين وفيه
وجه اخر من التاويل وهو ان يكون فعلا باقيا على فعليته كان اصله انا ابن رجل جلا ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة
مقامه فيكون فعلا باقيا على فعليته فلا مدخل للصرف ولا لمنعه فيه وهذا الثاني هو الذي ذكره الزمخشري في فصل حذف
الموصوف واقامة الصفة مقامه **البدل** قال الشيخ البدل تابع مقصود بالذكر ذكر المتبوع قبله
للتوطية والتمهيد فقولنا تابع يجمع التوابع كلها وقولنا مقصود بالذكر يفصل الصفة والتاكيد وعطف البيان
وقولنا ذكر المتبوع الى آخره يفصله عن المعطوف فانه لم يذكر للتوطية وانما كان واحد منهما مستقلا بنفسه
وهذا الحد انما يكون شاملا لغير بدل الغلط اذ بدل الغلط لم يذكر ما قبله لتوطية ولا لتمهيد فان قصد دخوله في الحد
قيل ذكر المتبوع وليس هو المقصود وانما ذكره النحويون في باب البدل وان كان الاول غلطا والاغلاط لا يبوب لها
لان الكلام وقع على الثاني وليس بغلط ولما كان حكمه في الاعراب والقصد حكم البدل الذي ليس بغلط كان اقعد ان
يذكر ههنا وانما لم يذكر حده في اول الباب لانه سيذكره مبسوطا وتبين انه ابلغ من الحد والحد فيه اختصار فانه باب ملبس — وجوه
ولم يذكره الا مبسوطا في الفصل الثاني والدليل على حصرها في اربعة هو انه لا يخلو اما ان يكون مدلوله مدلول الاول
او لا فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن مدلوله مدلول الاول فلا يخلو اما ان يكون بعضا او لا فان كان بعضا
فهو بدل البعض من الكل وان لم يكن بعضا فلا يخلو اما ان يكون بينه وبين الاول ملابسة او لا فان كان بينه وبين الاول
ملابسة فهو بدل الاشتمال وان لم فهو بدل الغلط واختلف في تسميته الاشتمال فقيل ان الاول مشتمل على الثاني و — لكن
قيل ان الثاني مشتمل على الاول وليس بمستقيم وقيل الاشتمال المعنى عليه فانك اذا قلت اعجبني زيد حسنه فمعنى الكلام
مشتمل على نسبة الاعجاب الى الحسن والمشتمل عليه في المعنى هو البدل ولذلك سمي بدل الاشتمال وهذا هو الصحيح ويرد
عليه ان الابدال كلها كذلك فانك اذا قلت اعجبني زيد راسه فالاعجاب بالنسبة الى الراس مثله في النسبة الى الحسن
في اشتمال المعنى عليه والجواب ان مثل ذلك لا يمنع الاصطلاح والتسمية فكم من مسمى مسمى باسم جعل علما عليه
لمعنى فهو غير مختص بذلك بالاسم واما المذهبان الاولان فلا يستقيمان لانه لو كان لاشتمال الاول على الثاني

امتنع اعجبني زيد سلطانه ولو كان الثاني على الاول لامتنع ضرب زيد غلامه فان الغلام لا يشتمل على زيد قال
وليس بمشروط ان يطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا الى آخره قال الشيخ هذا بخلاف الصفة والتاكيد لان
الصفة والتاكيد في حكم التبع فاذا كان الاول معرفة او نكرة كان ما هو كالتتمة كذلك والبدل اما ان يقول
في حكم تكرير العامل فيظهر الاستقلال ويصير كالجملتين فلا يلزم التطابق واما ان يقول عامله الاول لكن لما كان مقصودا والاول
كالتتمة لم تلزم مطابقته كما لزم في التتمة لقوة ما هو اصل وضعف ما هو فرع فالبدل اصل لانه مقصود والصفة
فرع لانها تتمة وانما لم يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة لانها ان كانت بدل الكل من الكل فهي هي في المعنى
فلا يحسن ان يؤتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو غير المقصود وان كان غير بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثمة
ضمير يرجع الى المبدل فان كان متصلا به رجع معرفة وان كان منفصلا رجع موصوفا به وما اتصل به كقولك اعجبني
زيد راس له وحسن له فلاجل ذلك وجب ما ذكره وهذا في غير بدل الغلط واما بدل الغلط فلا يجري فيه ذلك لفوات المعنى
المذكور اذ قد تغلط بذكر زيد فات تعني حمارا فهذا ابدل على ان بدل الغلط عندهم مطرح **فصل** ويبدل المظهر
من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب قال الشيخ قوله دون المتكلم والمخاطب ليس على اطلاقه لانه يجوز ابدال المظهر من ضمير المتكلم
والمخاطب اذا كان بدل اشتمال فتقول اعجبتني علمك واعجبتك علمي ومن جوزه في بدل الاشتمال يلزمه تجويزه في بدل
البعض لانه معنى بدل الاشتمال لانك اذا قلت اعجبتك لم يكن فيه تعرض لعلمك وكذلك اذا قلت اعجبتك لم يكن فيه تعرض لوجهك
في قولك اعجبتك وجهي فالوجه الذي اقتضى بدل الاشتمال موجود في بدل البعض وانما امتنع بدل الظاهر من المضمر لان الاول
اخص من الثاني والمقصود من البدل البيان والمضمر اعرف لا سيما اذا كان اعرف المعارف كضمير المتكلم والمخاطب واما ضمير
الغائب فليس هو في التعريف كضمير المتكلم والمخاطب لحاجته فيه ما لم يحتج فيهما فان قيل فقد جوزتم ابدال النكرة من المعرفة فكيف
منعتم ابدال المعرفة من معرفة هي اعرف منها وكان ذلك في النكرة اولى فالجواب انا جوزناه لان اشعار الصفة في النكرة بمعنى
لم يشعر به المبدل منه فلا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير المتكلم فقال جوزه بشرط الصفة قلنا لو جوزناه لادى الى ان يوصف
المضمر لان البدل هو المبدل منه اذا كان بدل الكل من الكل واذا كان كذلك وكانا وصفنا الاول المضمر اذا وصفنا
الثاني فافترقا وشاهد بدل الاشتمال من ضمير المتكلم قول الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا
واما بدل المضمر من المظهر فجائز على كل حال لان الثاني هو المقصود وهو اعرف من الاول واما المضمر من المضمر فجائز
لما فيه من التاكيد كقولك رايتك اياك والاحسن في مثل هذا ان يجعل تاكيدا لا بدلا **عطف البيان** قال صاحب الكتاب
هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها الى آخره قال الشيخ ويقال ايضا تابع غير صفة اتي به لبيان الاول قال والذي
يفصله من البدل امران احدهما قول المرار وهذا الاستشهاد انما اورده من يسلم الامتناع في الضارب زيد فاما

زيد راسه وحسنه وما نقص عنه كقولك اعجبني [illegible]

من يجوزه فلا بد شاهد الا يلتزمه ومن لم يجوزه فله ان يقول ليس حكم التابع حكم الاصل فرب تابع يجوز فيه ما لا يجوز
في الاصل الا ترى انهم متفقون على جواز كل شاة وسخلتها بدرهم ولو قلت كل سخلتها بدرهم لم يجز ويقول رب رجل وعبده
ولو قلت رب غلامه لم يجز فعلى هذا لا يلزم من امتناع التارك بشر تصريحا امتناع التارك بشر تقديرا وجوابه ان
يقال ليس البدل في حكم المعطوف ولا بقية التوابع لان البدل في حكم التكرير في جميع امثلته والمعطوف وان كان
في بعض المواضع في حكم التكرير فليس في كل المواضع واذا كان كذلك فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم تكرير العامل جواز تابع
في حكم تكرير العامل العطف بالحروف قال صاحب الكتاب هو نحو قولك جاءني زيد وعمرو وكذلك اذا جررت او نصبت اخره
قال الشيخ حده تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ثم العطف يطلق باعتبارين احدهما على عمل المتكلم هذا
العمل المخصوص والاخر على نفس المعطوف وقوله العطف الظاهر انه للمعطوف لانه تفصيل لما تقدم من قوله تابع صفة
وبدل وعطف بيان وعطف بحرف فهو تفصيل للتوابع فيجب ان يكون للمعطوف ثم المعطوف عليه لا يخلو اما ان يكون ظاهرا
او مضمرا متصلا او مضمرا منفصلا فان كان الظاهر لم يخل المعطوف من الثلثة ايضا فيكون ثلثة في ثلثة تسعة فاذا كان
الاول ظاهرا والثاني ظاهر جاز العطف مطلقا وان كان الثاني مضمرا منفصلا جاز عطفه ايضا ولا يكون الا في المرفوع
والمنصوب اذ ليس في المجرور منفصل فان كان الثاني متصلا تعذر عطفه اذ لا يتصل بحرف العطف فان قصد اليه
وجب اعادة العامل المتصل به ان كان مما يمكن فهذه ثلثة اقسام فان كان الاول مضمرا منفصلا وكان الثاني ظاهرا جاز عطفه
ولا يكون ذلك في المجرور لما ذكرناه فان كان الثاني مضمرا منفصلا جاز ايضا وان كان الثاني مضمرا متصلا لم يجز عطفه
عليه البتة لانه لا يتصل بحرف العطف ولا يمكن التحيل اليه لانه اذا اعيد الاول وجب ايضا الانفصال فهذه ثلثة اقسام
فان كان الاول مضمرا متصلا وكان الثاني ظاهرا لم يخل الاول من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فان كان مرفوعا
لم يعطف عليه الا بعد تاكيده بمنفصل على الفصيح وان كان مجرورا لم يعطف عليه الا باعادة الخافض وان كان منصوبا
عطف عليه بغير شريطة فان كان الثاني مضمرا منفصلا كان حكمه في الرفع بالتاكيد وفي النصب بغير شريطة ولا يقع في المجرور
فان كان الثاني ضميرا متصلا تعذر عطفه الا باعادة العامل على ما ذكر في غيره فهذه ثلثة اقسام فصارت الجملة تسعة وعلة
امتناع العطف على المرفوع الا بشرط التاكيد بالمنفصل او ما يقوم مقام المنفصل وذلك انه في حكم الجزء منه فلم يعطفوا
على الجزء فاتوا في الصورة بالمضمر المنفصل ليكون العطف عليه لفظا واما المجرور فلا يعطف عليه الا باعادة الجار
لان المجرور اذا كان مضمرا اشتد اتصاله به كاتصال المرفوع من حيث اللفظ ومن حيث المعنى فامتنع العطف عليه كما
امتنع في المرفوع ولم يكن له ضمير منفصل فيفعل فيه كما فعل في المرفوع فاعادوا العامل الاول ليكون في حكم الاستقلال
ومنهم من قال المضاف اليه اذا كان مضمرا صار بمنزلة التنوين فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على هذا المضاف اليه

وبيان كونه مشبها بالتنوين انه لا يستقل معه كلاما كما ان التنوين لا يستقل مع المنون كلاما وكما لا يعطف على التنوين
لا يعطف على هذا المضاف اليه واجيب عن هذه العلة لانه يرد على الاول الزام تجويز مررت بك انت وزيد اذ لا خلاف
انه يجوز ان يقال مررت بك انت فيلزم ان يكون مصححا لعطف المجرور كما كان مصححا لعطف المرفوع فهو اولى بان
المجرور اشد اتصالا لان المرفوع مع عامله مستقل والمضاف مع المضاف اليه غير مستقل فلما اشتد اتصاله اكثر من الفاعل
خولف بينه وبينه في العطف ولو قيل انه لا يلزم لم يكن بعيدا وذلك من وجهين احدهما ان قولك مررت بك انت مخالف للقياس
ولكن منع مانع ههنا وهو انهم قالوا مررت بك انت وزيد لكان ههنا مخالفة لفظية ومعنوية وفي قولك مررت
بك انت ليس فيه الا مخالفة التقدير ولا يلزم من مخالفة التقدير مخالفة اللفظ والتقدير الا ترى ان بعضهم يقول انهم اجمعون
ولا احد يقول ان القوم اجمعون فهذا جواب لمن تمسك بالاول الذي يجعله كالفاعل ولا يجعله كالتنوين قال صاحب الكتاب
ومن اصناف الاسم المبني قال هو الذي سكون اخره وحركته لا بعامل قال الشيخ حد المبني وجعل الفصل بينه
وبين المعرب العامل وهو صحيح لانه من حيث اللفظ مثل الاعراب ثم اخذ يتكلم في سبب البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
على ما تقدم ثم قال وسبب بنائه مناسبة ما لا تمكن له فقال مناسبة ولم يقل مشابهة ليس مشابهها ما لا تمكن له
كالمضاف الى المبني وكباب نزال وفساق على ما سياتي في مكانه وقال ما لا تمكن له ليدخل الحروف والفعل الماضي والامر
ولو قال مناسبة الحرف لورد عليه نزال وفجار واشباههما فانهما لا تشبه الحرف فلذلك عدل الى ما يدخل فيه الفعل
ثم اخذ في تفصيل المناسبة فقال بتضمن معناه نحو اين وامس فيتضمن اين معنى همزة الاستفهام وامس يتضمن معنى لام التعريف
على مذهب اهل الحجاز على ما سياتي في موضعه او شبهه كالمبهمات اشبهت المبهمات الحروف في احتياجها الى ما ينضم اليها
من لفظ او قرينة وكذلك المضمرات او وقوعه موقعه كنزال يعني وقوعه موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه يعني
مشاكلته لنزال وفساق او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم يعني وقوعه موقع المشبه للحرف كقولك
يا زيد وشبهه او اضافته اليه يعني الى ما اشبهه اما ان يعني الى ما اشبهه او الى ما لا تمكن له فان حملنا على الاول ورد علينا
على حين عاتبت فانه مضاف الى ما لا تمكن له وهو القسم الثاني وان حملنا على الثاني ورد علينا يومئذ فانه مضاف
الى ما اشبهه يعني ما اشبه ما لا تمكن له فكان الاولى ان يقول او اضافته اليه او الى ما اشبهه لتقدم ذكره وتوخر اضافته
الى ما لا تمكن له من طريق الاولى قال والبناء على السكون وهو القياس لانه اخف ولا يعدل عن الاخف الى الاثقل الا لمعارض
فقال والمعارض ثلثة اسباب للهرب من التقاء الساكنين وهو ظاهر ولئلا يبتدا بساكن لفظا او حكما فاللفظي يعني
به كاف التشبيه لانها يصح تقديمها اول الكلام كقولك كزيد اخوك فلو لم يبن على الحركة لادى الى الابتداء بالساكن
وهو متعذر وقوله حكما يعني كاف الضمير نحو قولك اكرمتك فان الكاف اسم مستقل والاسماء المستقلة عرضة للتقديم

لان بعض المبنيات ح

والتاخير نبني في حكم ما يصح تقديمه وانما عرض له معارض منع من تقديمه وهذا معنى قوله حكما ولعروض البناء يعني ان يكون
معربا وانما يعرض له البناء في موضع لمعارض فيبنى على حركة تشبيها له بالمعرب قال المضمرات قال الشيخ حده بانه ما كان
لمتكلم او مخاطب او غائب بقرينة فاعترض عليه بان في الحد او والجواب ان الغرض التعريف فاذا حصل باي طريق هو المقصود
وقد يقال اذا قصد التحرز في اصطلاح الحدود في ان الحد لا بد له من فصل يجمع جملة القواعد ويوجد فيها دون غيرها قيل المضمر
ما وضع لمدلوله بقرينة غير الاشارة لانه يبقى فيه ايهام لحمليته وفي ذلك تنبيه للتفصيل الذي فيه وكل حيث قوله
والمستتر ما نوي كالذي في زيد ضرب قال الشيخ لا يخلو اما ان يكون الدال على الفاعل الفعل نفسه من غير تقدير او تقدير
مضمر غير الفعل فان كان لفظ الفعل هو الدال فهو فاسد من وجهين احدهما انه يؤدي الى ان ضرب ليس فعليته اولى من اسميته
لانه كما دل على حدث مقترن بزمان فقد دل على شيء اخر وهو ذات الفاعل غير مقترن بزمان فاستعمل على حقيقة الاسم وحقيقة الفعل
وهما متضادان وهو فاسد والاخر الاطباق على ان الجملة مركبة من لفظين منطوق بهما او مقدرين منسوب احدهما الى الاخر
وعلى هذا لا يكون الا لفظ الفعل اذ لا تقدير عندكم فبطل هذا المذهب وان قيل ان المضمر مقدر فيجب ان يكون محذوفا
وانتم تقولون ان الفاعل لا يحذف ولا يلزم من ان يكون كالمفعول والجواب ان الفاعل علم من لغتهم انهم لا يحذفونه و
المفعول علم من لغتهم انهم يحذفونه وقد يطرأ في المفعول المحذوف ما يجعله في حكم الموجود وقد يطرأ على الفاعل ما يستغنى عن
اللفظ به لاجله مثال المفعول المذكور قوله فيها ما تشتهي الانفس وشبهه لانه لا بد له من ضمير يعود على الموصول
ومثال الفاعل المذكور ان يكون بعد تقدم الذكر وكون الماضي لواحد مذكر او مؤنث او كونه مذكرا او كونه مضارعا
مطلقا او لغائب مفردا او كونه امر المخاطب مذكر فهذه كلها قرائن استغني لاجلها عن اللفظ بالفاظ تدل على الفاعل
والتزم الحذف فيها كما التزم حذف الفعل وغيره في مواضع ولكن لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته المحذوف من غير
تقدير قيل عند عدم اللفظ به محذوف في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود حكم عند عدم اللفظ به
بانه موجود والا فالضمير في قولك ضرب في الاحتياج اليه كالضمير في قوله فيها ما تشتهي الانفس وان كان احدهما
فاعلا والاخر مفعولا فثبت ان مذهب التقدير هو الصحيح والذي يدل عليه من جهة اللغة علمنا بان كل قسم من اقسام الضمائر
للمخاطب خمسة كانت وبابه واياك وبابه وضربت وبابه فلو لم تجعل الضمير مقدرا في قولك زيد ضرب وهند ضربت وضربا و
ضربوا وضربن لم تكن خمسة لان ضرب في المذكر هو ضرب في المؤنث فلو كان الدال هو الفعل لم تكن مختلفة ولم تعد الا واحدا
فلئن قلت تاء التانيث لازمة في احدهما فعدت باعتبارين فليس بمستقيم لان تاء التانيث لا مدخل لها في الضمائر والدليل
عليه ان احدا لا يعد ضربا وضربتا جميعا الا قسما واحدا وعلى ما ذكرت قسمان وهو فاسد قال والحروف التي
تتصل بايا اختلف الناس في اياك ونحوها فقال بما ذكره وهم المتاخرون وقيل ان ايا اسم اضيف الى ما بعده كاضافة

بعض وكل وهو مذهب المبرد وقال بعضهم ان ايا اسم مضمر اضيف الى الكاف وغيره وهو مذهب الخليل ومنهم من
قال هو اسم ظاهر اضيف الى الكاف وهو مذهب الزجاج ويشبه قول المبرد ومنهم من قال ايا عمدة والكاف هو المضمر
وهو مذهب الكوفيين ومنهم من يقول اياك بكماله هو المضمر والصحيح هو الاول والدليل عليه انها الفاظ اتصلت مبينة
بلفظة واحدة تبين بها من يرجع الضمير اليه فيجب ان يكون حروفا كالتاء في انت وتثنية المضمرات وجمعها احدهما انها
اشبهت الحروف في احتياجها الى غيرها كاحتياج الحروف الى غيرها والثاني انها لم يوجد فيها سبب الاعراب فان السبب
هو اختلاف المعاني على الصيغة الواحدة وهذه صيغها مختلفة فيقوم اختلاف الصيغ مقام الاعراب فلم يوجد فيها سبب
الاعراب فبنيت فصل فالمتصل اخصر الى اخره قال قد تقدم ان المضمر متصل ومنفصل فالمنفصل انما يصار اليه الا
عند تعذر المتصل لان المتصل اخصر ويتعذر المتصل في المرفوع والمنصوب وذلك ان يتقدم على عامله فلا يمكن اتصاله
مع تقدمه او يفصل بينه وبين عامله فاصل مقصود فلا يمكن اتصاله للفصل او لا يذكر له عامل لفظي فلا يمكن اتصاله
مع عدم ما يتصل به ولذلك لم يقع المجرور الا متصلا لتعذر ما ذكر فيه لانه لا بد من اللفظ بالجار مقدما على المجرور
فتعذر جميع ما تقدم من مجوز الانفصال فوجب ان لا يكون الا متصلا فمثال ما يتقدم اياك اكرمت ومثال ما فصل
بينه وبينه كقولك ما قطر الفارس الا انا وجاء عبد الله وانت ومثال ما لا يذكر له عامل وهو ضرب والكرمات
وقد جاء المتصل في الموضع الذي يتعذر هو فيه للضرورة وجاء المنفصل في الموضع الذي يتعذر فيه المتصل فالاول
مثل قوله الا يجاورنا الا كديار والثاني مثل قوله حتى بلغت اياكا وقوله نقتل ايانا واورده على انه وضع المنفصل موضع
المتصل والقياس ان يقال في مثله نقتل انفسنا فاذن لم يضع ايانا الا موضع الانفس ولكنه نظر الى القياس
الاصلي المطرح وهو ان القياس ان يقال نقتلنا كانه وضع ايانا موضع ذلك الضمير فصل واذا التقى
ضميران في نحو قولهم الدرهم اعطيتك الى اخره قال الشيخ يعني ليس الاول منهما مرفوعا ومثله يرشد اليه ولا يرد
عليه ضربتك فانهما لا يأتيان الا متصلين جاز في الثاني الاتصال والانفصال فالاتصال للامكان والانفصال للبعد
ولشبهه بالمتعذر لادائه الى اجتماع ثلاث مضمرات في مثل قولك اعطيتكه فاذا جاء متصلين فحكمهما ما ذكر من
تقديم المتكلم على اخويه وتقديم المخاطب على الغائب تقديما للاهم فالاهم واذا انفصل الثاني لم يراع هذا الترتيب المذكور
لان المنفصل كالظاهر في الاستبداد بنفسه فلم يلزم فيه ما لزم في المتصل الا ان يكونا غائبين فان الاختيار في الثاني
الانفصال كراهة اجتماع الالفاظ المتماثلة وقد جاء متصلا شاذا في قوله لضغمهماها واستشهد بالبيت ومعناه ان
تغمطات لاصابة الشدة من اجل ان هذين القاصدين لي بالشدة اصابهما مثلها في البدء اشكال فان الضغم
عن الشدة فاذا قدرت اضافتها الى المفعول وهو الظاهر وجب ان يكون ضميرها فاعلا في المعنى ولا يستقيم لوجهين

نقتلنا

احدهما انها ليست من ضماير الرفع والآخر ان ضمير الفاعل لا ياتي بعد ضمير المفعول ابدا فالوجه ان الضمير معني
الاصابه اضيف الى الفاعل الذي هو ضمير الشيه ثم ذكر بعد ذلك المفعول فكانه قال لا اصابه هذين الشيئين غيرهما
بالضعفه اولا قال والاختيار في ضمير خبر كان واخواتها الانفصال وان كان الاول مرفوعا لان خبر كان هو خبر المبتدا
في المعنى فكما ان خبر المبتدا لا يكون الا منفصلا فكذلك خبر كان والآخر ان كان ضعفت عن باب الافعال فقصرت عن
اتصال ضميرين كما قصرت ان واخواتها ووجه ضعفها ان المنصوب فيها ليس مفعولا في المعنى وايضا فان اكثر الناس
على انها لا دلالة لها على الحدث فصل والضمير يكون لازما وغير لازم الى اخره قال الشيخ يعني بقوله اللازم
ان الفاعل لا يكون الا مضمرا ولا يكون ظاهرا ولا منفصلا والدليل على انه لم يرد باللزوم الا المتصل مستكنا كان او بارزا
انه مثل بما يصح ان يكون فيه بارزا مثل افعل وتفعل للمخاطب لانك تقول افعلا وتفعلون تدل على انه لم يرد المستكن
خاصة كما وقع في بعض النسخ والدليل على انه لم يرد المنفصل ان جميع امثلته في اللازم لا يستقيم ان يكون فيهما المنفصل
وايضا فانه مثل في غير اللازم بالمنفصل بقوله ما قام الا هو وقوله وتفعل للمخاطب احترازا من تفعل للغايبة فانه لا
يكون لازما وهو مستكن في اللازم وانما لم يقع الفاعل في هذه المواضع الا مضمرا من جهة انها الفاظ موضوعة بقرينة
لازمة للمتكلم والمخاطب وهو موضع المضمر الا ترى ان المتكلم لا يقول عن نفسه الا انا وشبهه ولا تقول للمخاطب الا انت
وشبهه فلو وقع موضعها غير مضمر لاختل وضع باب المضمرات وغير اللازم في موضعين احدهما في فعل الواحد الغايب
وفي الصفات لان فعل والصفات تكون مضمرا بقرينة تثبت وتفقد فان ثبتت وجب الاضمار وان فقدت وجب الاظهار
ولذلك جاء الوجهان بخلاف الافعال الاول فان قرائنها لازمة فلم يقع فاعلها الا مضمرا فلذلك كان لازما ثم ولم يكن
لازما ههنا ومن غير اللازم ما يستكن في الصفات لما ذكرناه من انه كفعل الغايب باعتبار قرينة يجوز الخلو عنها فلذلك
جاز فيه الوجهان فاذا جرت الصفة على غير من هي له جاء ضمير الفاعل منفصلا ولا يكون متصلا ويكون ذلك في الاخبار
والصفات والاحوال والموصولات بالالف واللام فمثال الاخبار قولك هند زيد ضاربته هي ومثال الصفات
مررت برجل ضاربه انا ومثال الاحوال ركبت الفرس طارده انا ومثال الموصولات بالالف واللام الفرس الراكبه هو
وله علتان احدهما ان اسما الفاعلين تنقص في القوة عن الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال ضماير ما ليس جاريا عليه
لقوتها تحمل هذه مع ضعفها والثاني ان الافعال تتصل في اكثرها صيغ الضماير التي تعرف بها من هي له لان اكثرها
بارز واما اسما الفاعلين فلا تتصل بها مضمر بارز وانما يكون مستترا فلا يلزم من تحمل الافعال هذه الضماير مع وجودها
بارزة في الاكثر تحمل اسما الفاعلين هذه الضماير مع عدمها فان قيل اسما الفاعلين وان لم تبرز ضمايرها فالحروف التي
فيها تبين من هي له لفظا كما تبين الضماير بنفسها فانك اذا قلت ضاربان علم انه للمثنى كما يعلم بضمير بارز وان اختلف الا

التشخيص ح

الواحد الغايب ح

وكذلك ضاربون مثل يضربون واذا حصلت الدلالة فلا فرق بين ان يكون ضميرا او غير ضمير والجواب من وجهين احدهما
ان هذا وان وجد في احاد الصور فهو مفقود في اكثرها الا ترى ان ضربت وضربت وشبهها اسم الفاعل منها
ضارب وان اختلف الضماير فقد تحقق في كثير من الصور الدلالة في الافعال دون الصفات والثاني لو سلمنا ان ذلك
في كل الصفات لكانت هذه الحروف في الصفات قراين وهي في الافعال انفس الضماير ولا يلزم من الاستغنا بما يدل عليه الشي
نفسه بوضعه الاستغنا بما دل عليه بقرينة تحصل الفرق بينهما فصل ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل
اللفظية وبعدها اذا كان الخبر معرفة او مضارعا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا احد الضماير
المنفصلة المرفوعة الى آخره قال الشيخ شرط هذا الباب ما ذكره من الشروط وشرط ان يكون الخبر معرفة لانه لا يقع اللبس
الا اذا كان معرفة لانك اذا قلت زيد هو المنطلق لا لبس بانه نعت ولم يشترط في المبتدا ان يكون معرفة لانه لا يكون الا معرفة
وما وقع نكرة متاول لا يقع خبره معرفة وقد قيد الخبر بالتعريف فعلم انه مخصوص بان يكون المبتدا معرفة وقوله في امتناع
دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا انما عنى افعل من كذا فلذلك مثل به فعلى ذلك لا يجوز ان يقول زيد هو غلام رجل
وان كان ممتنعا دخول حرف التعريف عليه والفرق بينهما ان افعل من كذا مشبه للمعرفة شبها قويا من حيث المعنى من جهة
ان معنى قولك افضل من كذا الافضل باعتبار فضلية معهودة ولذلك قام مقامه وليس غلام رجل كذلك فانه انما
امتنع دخول حرف التعريف عليه من جهة ان الاضافة قد تكون للتعريف واللام للتعريف فكره الجمع بينهما لا لان فصل منكر
وهذه الضماير لا تخلو اما ان يكون لها موضع من الاعراب او لا باطل ان لا يكون لها موضع من الاعراب لانها كلها في
التركيبات لها مواضع من الاعراب فتعين ان يكون لها موضع فاذا كان لها موضع فلا يخلو اما ان يكون نصبا او رفعا او جرا
ولا عامل لواحد منها وانما قلنا ان لها موضعا من الاعراب لانها مضمرة فيجري على قياس باب المضمرات اما النصب والجر فغير مستقيم
لانه لفظ المرفوع واما الرفع فلا يستقيم لان عوامل الرفع اللفظية كلها منتفية والعامل المعنوي لا يصح لانه لو
كان مسندا لارتفع ما بعده وانت تقول كان زيد هو المنطلق ولا يستقيم ان يكون حرفا لان الحروف تلزم طريقة واحدة وهذا
يتغير باعتبار من هو له بالتكلم والغيبة والخطاب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وهذه احكام الضماير دل
على انه ليس من قبيل الحروف وقد اجيب عن ذلك بان تغيره لا يمنع حرفيته بدليل تغير الحرف في اولئك الا ترى انك تقول اولئك
واولاك واولئكم وهو حرف باتفاق واجيب عنه بان حرف الخطاب باعتبار المخاطب وهذا يتغير باعتبار المضمر واعتذر
عنه بان مثله قد جا في اياه واياها واياك واياهما كما في الخطاب وغير الخطاب وهو حرف على المذهب الصحيح واجيب عنه
بان هذه على المذهب انما جي بها حروفا لتبيين صاحب المضمر الذي هو ايا وايا حرف جي به غير متبين مختلف كاختلاف الضماير
فليس معهود في اللغة فالصحيح اذن انها ضماير وموضعها على حسب ما قبلها توكيدا فان كان مرفوعا فهو واضح وان كان

يتغير ح

منصوبا كان للفظ المرفوع واقعا موقع المنصوب ولا بعد ان يؤكد المنصوب بالضماير المرفوعة بدليل قولهم
ضربني اياه وضربنا نحن قوله وتدخل عليه لام الابتدا فيه تسامح لان الاصطلاح في هذه اللام الفارقة لانها
تفرق بين ان المخففة والنافية ولكن سماها لام الابتدا وان كانت لاما فارقة نظرا الى اصلها لان اصلها الابتداء
وتسميته اهل البصرة له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشي يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه
الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا اولى من تسمية الكوفيين عمادا نظرا الى ان السامع او المتكلم يعتمدان بها على
الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها او يؤدي الى معناها فكان تسمية البصريين اظهر قوله
ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان والقصة وهو المجهول عند الكوفيين قال الشيخ تسمية البصريين اقرب لانهم سموه
باعتبار معناه لان معناه الشان والقصة والكوفيون لا يخالفون في ان معناه ذلك وانما سموه باعتبار امر ملازم وهو كونه
عايدا على غير مذكور اولا ولكن على ما يفسر ثانيا فتسميته باسم معناه اولى ولا يخالف البصريون في انه مجهول ولا يخالف الكوفيون
في انه يفسر بالجملة فلو وقع اخر اعاد على ما تقدم ولم يحتج الى تفسير فيخرج عما نحن فيه ولا يكون الا الموضع الذي يقع فيه الجملة
لان شرطه ان يفسر بالجملة وانما وضعوه ليعظم القصة المذكورة بعده لان الشي اذا ذكر مبهما ثم فسر كان اوقع في النفس
من وقوعه مفسرا اولا ويكون متصلا ومنفصلا فالمنفصل يجب ان يكون مرفوعا بالابتدا غايبا اما كونه غايبا فواضح
واما كونه مرفوعا بالابتدا فلانه لو كان منصوبا او مرفوعا بغير الابتدا لم يكن بد من عامل فلو كان عاملا لوجب اتصاله
فيخرج عن الانفصال فاذن لا يكون الا منفصلا عند عدم العامل واذا عدمت العوامل وجب الرفع على الابتدا ويكون
متصلا في كل موضع كان ثم عامل في الجملة فالعامل لا يخلو من ان يكون ناصبا او رافعا فان كان ناصبا وجب ان يكون
متصلا بارزا اما اتصاله فلتقدم عامل اتصل به واما بروزه فان ضماير النصب لا تكون الا بارزة كقولك انه زيد قائم
ولا يجوز في سعة الكلام ان زيد قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في
الشعر محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر فيه وفرق بين المحذوف والمستتر وان كان العامل رافعا وجب ان يكون
مستترا لانه ضمير مرفوع غايب مفرد فيجب ان يكون مستترا قياسا على ساير الضماير مثله فتقول كان زيد منطلق فلو ابرزته
لم يجز لان الضمير المستتر لا يظهر ويكون مونثا اذا كان في الكلام مونث وكانهم قصدوا الى المناسبة والا فالمعنى
سوا مذكرا كان او مونثا قال الله تع فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب وقال اولم تكن لهم اية على قراة ابن عامر
اما على قراة الجماعة فليس من هذا الفصل اصلا لان ان يعلمه خبرها واية اسمها وليس ايضا من الحكم اخيرا وهو التانيث
فرايتهم بالياء ولا يتجه قراة ابن عامر على هذا التاويل لا يجوز ان يكون التانيث لاجل اية ويكون الخبر لهم لان ان يعلمه لا يودي
الى ان يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ويكون ان يعلمه بدلا من اية او مستانفا خبر مبتدا محذوف على جهة التفسير لمعنى التقدير

وهو ان يعلمه وانما حمل النحويون قراة ابن عامر على هذا الوجه لما يلزمهم من تعسف ما في ان يعلمه لانهم في جملة من بعد ومتعذر
اما المتعذر فهو ان يكون خبرا واما البعيد فهو ان يكون بدلا او تفسيرا ومثل هذا لا يثبت الا بالقليل والاضمار والتفسير على
خلاف القياس وقوله كاد يزيغ الى اخره لا يستقيم ان يكون من باب قام وقعد الزيدان لانك ان جعلت قلوب فاعلا لتزيغ
وجب ان يكون في كاد ضمير القلوب وضمير القلوب في كاد وشبهه لا يكون الا اما مستترا بالتا واما بارزا بالنون وكان
يجب ان يكون كادت او كدن وان جعلت القلوب فاعلا لكاد [illegible] مؤخر اسمها عن خبرها وهو خلاف وضعها فوجب
ان يكون في كاد ضمير الشان والجملة بعده مفسرة له فصل والضمير في قوله ربه رجلا الى اخره قال الشيخ اختلف الناس
في هذا الضمير فالبصريون يفردونه في جميع وجوهه فيقولون ربه رجلا وربه امراة والكوفيون يقولون ربه رجلا وربها امراة
وربهم رجالا ومذهب البصرة هو الجاري على القياس لانه مضمر مبهم فيجب ان يتحد في جميع وجوهه قياسا على الضمير
في نعم وبيان انه مبهم هو ان وضع رب الا تدخل الا على النكرات فوجب ان يكون هذا الضمير مبهما لئلا يودي الى فوات وضعها
واذا وجب ان يكون مبهما وجب ان يكون مفردا على ما تقرر في نعم والكوفيون اما ان يقولوا ليس بمبهم فيخالفوا وضع رب
واما ان يقولوا مبهم فيخالفوا وضع المبهمات فاذن المذهب ما صار اليه البصريون وانما لم يوصف لامرين احدهما
ان الصفة اما ان تكون بعد معرفة الذات والذات مبهمة وجب تفسيرها بما يدلك عليها ثم تكون الصفة لذلك التفسير
فيحصل المقصود من الصفة بوصف التفسير والثاني انه لما كانت صورته صورة الضماير حمل على الضماير في انها لا توصف
وان لم يكن فيه عين المانع من الصفة في المضمر لان الشي قد يحمل على غيره لشبهه في غير المعنى الذي كان من اجله الحكم الاصلي في
مثاله ان العرب يقول اكرم واصله ااكرم هذا معلوم وعلته واضحة حذفوا الهمزة الثانية كراهة اجتماع المثلين فالحكم حذف
الهمزة الثانية والعلة اجتماع الهمزتين ثم اجروا اكرم ونكرم مجرى اكرم في ذلك الحكم وهو حذف الهمزة وان لم يكن فيه تلك
العلة وهو اجتماع الهمزتين ولكنهم اجروه مجراه لنسبة اخرى وهو كونه فعلا مضارعا مثله فصل واذا كني عن الاسم
الواقع بعد لولا وعسى الى اخره قال الشيخ القياس ان ياتي الضماير فيهما على قياس الضماير وهو ان يقع بعد لولا الضمير المنفصل
المرفوع وبعد عسى الضمير المتصل المرفوع وقد روى الثقات عن العرب وقوع صور الضماير المجرورة بعد لولا وصور المنصوبة
بعد عسى واختلف في توجيه هذا المذهب القليل عن العرب فقال سيبويه الضماير بعد لولا مجرورة وبعد عسى منصوبة و
لولا مع المضمر في هذه اللغة الضعيفة حرف جر وعسى مع المضمر في هذه اللغة حرف نصب وقال الاخفش لولا وعسى على ما كانا
فالضمير بعد لولا وان كان صورته صورة المجرور في موضع رفع الا انه حمل المرفوع على المجرور والضمير بعد عسى في موضع
رفع الا انه حمل المرفوع على المنصوب وحجة سيبويه انه يقول هذه المسايل اما ان يكون التغيير فيها في الكلمة الواقعة قبلها
او فيها نفسها باطل ان يكون التغيير فيها نفسها فوجب ان يكون التغيير فيما قبلها وبيانه انه لا ينبغي ان يكون التغيير

فيها نفسها أنا إذا جعلنا ها متغيرة كانت تغيرات كثيرة تبلغ إلى اثني عشر تغييرا وإذا جعلنا التغيير فيما قبلها كان
تغيرا واحدا تقديريا وذكرنا لذا تبيينا تغير العامل وحجة الأخفش أنه يقول الأولى أن يكون التغيير فيها لأن تغير ما قبلها
لا يعرف إلا مثل الذي وتغيرها نفسها لا يكاد ينحصر كتأكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات ووقوع المرفوع موقع
المجرور في قولهم ما أنا كأنت ووقوع المنصوب وعلامة نصبه الكسرة ووقوع المخفوض وعلامة خفضه الفتحة وكان
تقدير ما كثر أمثاله في كلام العرب أولى من تقدير ما لم يكثر وليس ما ذهب إليه بقوي أما قياسه على ما أنا كأنت
ضعيف لقلة استعماله وشذوذه بخلاف ما حمل عليه سيبويه فإنه كثير وأما وقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم
مررت بك أنت فضعيف لأمرين أحدهما أنه لم يقع موقع ضمير إذ لا ضمير منفصل للجر والآخر أنه موضع ضرورة إذ
لا يمكن إلا كذلك وأما وقوع المرفوع موقع المنصوب فليس في باب التأكيد والبدل فإذا قالوا ضربته إياه كان بدلا
وإذا قالوا ضربته هو كان تأكيدا فصار إنما وقع هذا الموقع ضرورة للفرق بين التأكيد والبدل في قول سيبويه سالما
فصــل ويعني بالمتكلم إذا اتصلت بالفعل نون قبلها صونا له من أخي الجر الحروف المحمولة على الفعل في دخول
نون الوقاية عليها تنقسم ثلاثة أقسام قسم يستوي فيه الأمران وهو كل كلمة كان في آخرها حرف مشدد وهي إن وكأن
ولكن وأن أما علة الإثبات فلشبهها بالفعل وأما علة الحذف فلاجتماع النونات فيما ليس بفعل وأما الموضع الذي
الحذف أولى فيه فهو لعل وعلته تنزل اللام منزلة النون في قرب مخرجهما مع لام أخرى قبل العين فلما كثرت المتماثلات مع
المقاربات كان الحذف أولى وعلة أخرى وهو كون الحروف على أربعة أحرف بخلاف أن فإنه على ثلاثة أحرف فلما طال هذا بالنون
كان الحذف أولى وعلة أخرى وهو كون الحروف على أربعة أحرف بخلاف أن أوردت لكن وكأن فالجواب أن كان في
التشبيه دخلت على أن فبقيت أن على أصليتها في استواء الأمرين وأما لكن فأصلها لكن أن فخففت والدليل عليه قوله
ولكنني من حبها لعميد واللام لا تدخل إلا مع أن فبقيت بعد تخفيفها بالنقل والإدغام على ما كانت عليه في جواز
الإثبات والحذف على السواء وإن أوردت ليت على العلة الأولى فالجواب أن هذه كلمتان ذكرناها ههنا وأما الموضع
الذي الأحسن فيه الإثبات فهو ليت وعلته أنه مشبه بالفعل ولم يعرض مانع من الإثبات وقد جاء حذفها شاذا
نظرا إلى أنها ليست بفعل وقد فعلوا ذلك في الكلمات المبنيات على السكون عند إدخالها على ياء المتكلم صونا لها من
الكسر وإذا كانوا قد صانوا الفعل القابل للتحرك والإعراب من الكسر فلأن يصونوا الحرف المبني عن الكسر من باب
الأولى فيقولون مني وعني إلى آخر ما ذكره ويقولون حسبي لأنه ليس مبنيا وهو بمثابة قولك ثوبي وقالوا قدني
شاذ شاذ تشبيها بحسبي لأنه بمعناه ولم يفعلوا ذلك في إلى وعلى ولدى لأنها تقلب الألف فيها ياء فتجتمع
مع ياء المتكلم فتدغم وهي ساكنة فقد أمنت فيها الكسر فلا حاجة إلى النون أسمــاء الإشارة قال الشيخ

احسن ولا لم تطل ان الحروف
استوى الامران

في كل اسم وضع لمشار إليه ومدلولاتها باعتبار التقسيم العقلي ستة لأن المشار إليه لا يخلو من أن يكون مفردا
أو مثنى أو مجموعا وكل واحد منها لا يخلو إما أن يكون مذكرا أو مؤنثا إلا أنهم وضعوا للاثنين منها لفظا مشتركا وهو
أولاء للجماعة المذكرين والمؤنثين بقي أربعة وضعوا لواحد منها ألفاظا مترادفة وهو الواحد المؤنث والفاظه
ذي وتا وتي وذه وته وتهي وذهي بقيت ثلاثة وضعوا لكل واحد لفظا أيضا وهو ذا للواحد المذكر وذان للاثنين
المذكرين وتان للاثنين المؤنثين وهي مبنية كلها عند المحققين لاحتياجها إلى معنى الإشارة كاحتياج المضمر إلى المتكلم أو
الخطاب وقد تقدم الذكر وقال بعض الناس إن المثنى معرب وذلك أنه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل فوجب
أن يكون معربا قياسا على سائر المثنيات وأجيب عن ذلك بأوجه أحدها أن الدليل قائم على وجوب البناء فيها كلها فوجب
الحكم عليها كلها بالبناء وتأويل هذا المشكل ووجه أن نقول لو كان على قياس المثنى لوجب أن يكون ألفها منقلبة
تقلب ألف عصا ورحى ولما لم تقلب دل على أنها صيغة موضوعة للمشار المرفوع تارة والمنصوب أخرى كما وضع
إياك للمنصوب في المضمرات وأنت للمرفوع ولكنه لما كان ثم تغيير لجميع الصيغة وضح أمره ولما كان ههنا تغيير
لبعض الصيغة أشكل أمره ولا فرق في التحقيق في تغيير الصيغة بين أن يكون تغييرا للجميع أو تغييرا للبعض والوجه الآخر
أنها تشدد نونها ولو كانت نون التثنية لم تشدد نونها إذ لا يجوز أن يقال في رجلان بالتشديد وهذا دليل على
لغة من قال هذان في الرفع وهذين في النصب والجر وأما من قال هذان في الأحوال كلها فلا إشكال فيه أنه مبني
وإنها لم تجد أسماء الإشارة استغنى عنها باسمها فإن الإشارة هي التي تميز عن غيره قوله ويلحق حرف الخطاب بأواخرها
كاف الخطاب تتغير بحسب من تشير إليه وتغيرها على حسب من تخاطب وألفاظها خمسة وقد تقدم أن ألفاظ الإشارة
فيكون خمسة وعشرين لفظا تقول من ذلك ذاك وذاكما وذاكم وذاكِ وذاكن فهذه خمسة مع ذا إذا كان المشار إليه مفردا
مذكرا ويجري مع البواقي على هذا المثال الموصولات قال صاحب الكتاب الذي للمذكر إلى آخره قال الشيخ
الموصولات من جملة المبنيات وعلة بنائها واضح وهو احتياجها إلى ما بعدها كاحتياج الحرف إلى متعلقه والكلام
في المثنى فيمن قال اللذان واللذين واللتان واللتين في اللغة الفصيحة كالكلام في هذين وهذان في الإعراب والبناء
كذلك الكلام في الذين فيمن قال اللذون والذين وهي اللغة القليلة ثم ذكر اللغات ثم بعد ذكر الموصولات من حيث الجملة
ثم ذكرها مفصلة وابتدأ بالذي لأنها أصل لكثرة استعمالها ثم ذكر الموصول من حيث الجملة وقال وهو ما لا بد له
في تمامه اسما من جملة ومن ضمير وكان ينبغي أن يكون أولا لأنه حد الموصول والتفصيل ينبغي أن يكون بعده وإنما احتاج
إلى جملة لأنه وضع ليتوصل به إلى تصيير الجملة المقدرة نكرة معرفة فهو مع الجملة بمثابة الألف واللام مع المفرد فثبت أنه
لا بد له من جملة وإنما احتاج إلى ضمير يرجع إليه ليحصل ربط بينه وبينها ثم قال واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل إلى آخره

اورده اعتراضا على قوله لا بد له من جملة والضارب ليس مع الالف واللام جملة فاجاب بانه في معنى الجملة وانما وقع مفردا لارادة المشاكلة بين هذه الالف واللام التي للتعريف في قولك الرجل فيشكو من الجملة اسم فاعل ليوفروا على الالف واللام التي للتعريف ما تقتضيه من المفرد والمعنى على ما كان عليه فكان فيه وفاء بالغرضين وقوله وقد يحذف الراجع كما ذكر يابعتي في فصل وحذف المفعول به كثير لانه ذكر ثم ان الضمير المفعول العايد على الموصول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اما اذا لم يكن مفعولا فحذفه ضعيف وانما ضعف اذا لم يكن مفعولا لانه يكون احد جزئي الجملة في غير الجر وفي الجر يلزم من حذفه حذف الجار فيؤدي الى الاخلال او الحذف الكثير بخلاف المفعول فانه فضلة مفرد وقوله وحق الجملة التي توصل بها ان تكون معلوما للمخاطب هذا قياس الصفات كلها لان الصفة لم يوت بها الا ليعلم المخاطب شي بجملة بخلاف الاخبار وقد تبين ان الذي يجعله صفة فلا بد ان يكون معلوما كالصفات كلها ثم قال وحذفوه راسا واجتزوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف فيه نظر لان الذي بكمالها للتعريف لا ان الالف واللام على انفرادها للتعريف وقد صرح بذلك في قوله والذي وضع وصلة فكيف يكون الذي كمالها صلة للتعريف ويكون الالف واللام وحدها للتعريف وانما جاء الوهم من ان هذا الاسم يفيد التعريف كما تفيده الالف واللام وحكم الفها حكم الف لام التعريف وعند حذف الذال تنسبك الجملة فتصير مفردا فلما حكم بحذف الذال منها زالها ولفظها لفظ التعريف ومعناها معنى التعريف والداخلة عليه اسم مفرد كالداخل عليه حرف التعريف حكم بانه حرف التعريف والاولى ان يقال الالف واللام في قولك الضارب حرف للتعريف بمعنى الذي لا انه كان الذي فحذف ذاله وياؤه وبقي حرف تعريفه لان الذي بكماله لا منفصل بل بجملته للتعريف وقوله مستشهدا بقوله وخضتم كالذي خاضوا ان يجعل الضمير الفاعل عايدا على الذي فهو كما ذكر من ان المعنى معنى الذين ويكون المعنى وخضتم كخوض الذين خاضوا او خوضا مثل الخوض الذي خاضوا فيكون بمعنى المصدر مصدرا او على التقدير الاول حالا وان جعلنا الضمير العايد على الذي ضمير مفعول محذوف وجب ان يكون الذي على بابه ويكون التقدير وخضتم خوضا مثل الخوض الذي خاضوه فيكون مصدرا لا غير قال ومجال الذي في باب الاخبار اوسع من مجال اللام الى معناه قال الشيخ فايدة الاخبار في هذا الباب انك تعلم اذا علمت نسبة حكم الى مبهم او منسوبا بنسبة الحكم منهم كيف يخبر عنه بالاسم الذي يقصد به تبيين ذلك المبهم فيجب ان تصدر الجملة بالذي وما شاكلها لانه مبهم عند من لم يعلم غير نسبته او منسوبه المذكور في الصلة فيصير الجميع مبتدأ ويجب ان يكون موضع ذلك الاسم ضمير يرجع الى الذي ولا بد منه لان المعنى اذا ذكرت الجملة منسوبة الى مبهم نسبت النسبة او نسبت التعريفه فلو لم يذكر لبقي النسبة الى غير منسوب او المنسوب من غير نسبة فيختل المقصود وبهذا المعنى احتاج الموصول الى صلة لان وضعه ان يصير الجملة معه بهذه المثابة المذكورة فاذا عرف المقصود من وضع الباب في المعنى فانما قالوا فيه اخبار عن الاسم الذي يذكره اخرا من جهة انه اوضح

والالف واللام و

من الاول لما ذكرنا من ابهام الاول وهو في المعنى فنسب الخبر الى ما هو الاوضح لما كانا الشي واحد وكان القياس ان يقال كيف يخبر كذا وانما جرى على ما ذكرت لك من انه يكون اول مبهما وهو في المعنى زيد مثلا فقال كيف يخبر عن هذا الذي هو زيد ثم كثر حتى قالوا كيف نخبر عن زيد وذكر صاحب الكتاب الطريق في الاخبار متضمنا ذكر الموانع فقال ان تصدر الجملة بالموصول فعلم ان كل موضع لا يصلح الموصول فيه لا يصح الاخبار ثم قال وتزحلف الاسم الى عجزها فعلم ان كل ما لا يصح تاخيره لا يصح فيه الاخبار ثم قال واضعا مكانه ضميرا عايدا الى الموصول فعلم ان ما لا يصح اضماره لا يصح الاخبار عنه فامتنع الاخبار عن ضمير الشان لعدم تاخيره وامتناع تقديم الذي عليه وامتنع الاخبار عن كل ضمير يعود على المبتدا لانك تؤخره وتجعل مكانه عايدا الى الموصول فيبقى المبتدا بلا عايد فيتعذر تاخيره في المعنى وقوله لانها اذا عادت الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد فيه ابهام انه لو كان ضميرين لصح لان المبتدا لا يحتاج الى ضميرين كقولك زيد اخوه في داره فالمبتدا لا يحتاج الى الضميرين منهما ولو اخبرت عن الاخير لم يصح وانما لم يصح لان الغرض انما يكون اول مبهما في الجزء المخبر عنه ثم بعد ذلك يذكر الخبر الاخر لتفيد بالتركيب والنسبة فايدة وانت ههنا اذا اخبرت لم تخبر الا ضميرا اخر يعود على زيد وزيد مذكور في الجزء الاول فلم يذكر شيئا فيه فايدة فامتنع لعدم الفايدة المقصودة بالاخبار فهو داخل في القيد الاول وقوله وتزحلف الاسم الى عجزها وهذا الاخير حذف لانه يكون خبرا بغير فايدة قوله وما اذا كانت اسما على اربعة اوجه موصولة وموصوفة كما ذكر قال واذا كانت موصولة ولكن تكون للصفة والموصوف جميعا بخلاف الذي فان الموصوف مقدر معها فلذلك نقول في قولك اعجبني ما صنعت معناه اعجبني الشي الذي صنعت فتفسرها بالشي والذي جميعا فهذا يدلك على انها للموصوف والصفة جميعا وموصوفة في قوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال فحكم على كونها نكرة بدخول رب عليها وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة رب من انها موضوعة لتقليل نوع من جنس فلا بد من ان يكون الجنس موصوفا حتى يحصل النوعية وقد قيل ان ما ههنا مهيئة هيئات وقوع الجمل بعد رب مثلها في قولك ربما قام زيد وربما زيد في الدار فلا يكون فيه استدلال ويكون حرفا ويخرج عن الاستدلال بها على ذلك وسياتي ذكر ذلك في موضعه ان شاء الله وكان الاول اولى لان الضمير العايد على الموصوف حذفه سايغ ومن الامر تبيين له واذا جعلت ما مهيئة كان قوله من الامر واقعا موقع المفعول لتقدير تكره النفوس شيا من الامر وحذف الموصوف وابقاء الصفة جارا ومجرورا في موضعه قليل ونكرة في معنى شي من غير صلة ولا صفة كقوله فنعما هي لان ما ههنا بمنزلة الضمير في نعم والمفسر بعده هو المخصوص بالمدح فوجب ان يكون اسما مستقلا وكذلك ما في التعجب على مذهب سيبويه لانها عنده في معنى شي حسن زيدا وسياتي ذكر ذلك في بابه وقوله ومتضمنة معنى حرف الاستفهام او الجزاء ظاهر وبني في وجهها مبهمة تقع على كل شي يعني انها لا تختص بالا يعقل عند الابهام ولذلك يقول سبحان ما ذكر وقد جاء سبحان ما سخركن لنا الى اخره وقد وجه بامرين احدهما

صحة اطلاقها على اولى العلم وان لم يكن منهما قال الله تعالى الا ما ملكت ايمانكم والثاني انه لما كان البارى لا يدرك
حقيقته صح التعبير باللفظ المبهم الحقيقة عنه قوله وبسبب العلتين القلب والحذف والقلب في الاستفهامية كما ذكر وكذلك
في الجزائية على ما ذكر استشهد بقوله مهما تأتنا به من آية على مذهب سيبويه لان اصلها عنده ما ما فقلبت الالف الاولى
كراهة اجتماع المثلين وكانت اولى من الثانية لئلا يتوهم ان التغيير للوقف والتخفيف والحذف في الاستفهامية مبني على ما ذكر
من الشرط لان الجار مع المجرور كالجزء منه فجعل ما مع الجار كالكلمة الواحدة وخففت بحذف الفها فقيل ماذكر وكيفية الوقف
عليها والفرق بين لم وبمجيء ماذكر في باب الوقف ان شاء الله فلذلك نصره مذهب سيبويه في مهما قوله ومن كذلك
في وجوهها الاربع اي في وقوعها غير موصوفة ولا موصولة قال الشيخ وهو الوجه الذي يكون فيه بمعنى شيء واما بقية الاوجه
الاربعة الجارية فيها فقوله غير موصوفة ولا موصولة هو وجه واحد من وجوه ما وهو قوله فنعما هي وما احسن زيدا
فما ههنا غير موصوفة ولا موصولة وهذا الوجه الذي لا يقع الا في من فبقيت الموصوفة والموصولة والشرطية والاستفهامية و
وهي تختص باولي العلم هذا وضع وتوقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث كما ذكر الا انك اذا حملت على اللفظ
جاز ان تحمل بعد ذلك على المعنى واذا حملت على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ وسره هو ان المعنى اقوى فلا يبعد
الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ وضعف بعد اعتبار المعنى القوي ان ترجع الى الاضعف قال واذا استفهم
بها الواقف عن نكرة الى آخره قال شرطه ان تكون واقفا وان تكون المستفهم عنه نكرة اما الوقف فلانها زيادة على
خلاف الاصل فشرطها الوقف لان الوقف محل يقبل التغيير وشرط ان تكون المستفهم عنه نكرة لانه الذي يحتاج
الى تمييزه بالاستفهام في الغالب الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل وضربت رجلا ومررت برجل كان اللفظ واحدا
والمعنى مختلف فدل ذلك على ان النكرات تحتاج الى تمييزها في الاستفهام عنها اكثر من احتياج غيرها فكانت بهذا
البتة فزادوا حروف اللين ليدلوا على المستفهم عنه بما يجانس اعرابه ثم لما كانت النكرة قد تكون مؤنثة ومذكرة و
ومثناة ومجموعة اختلف اصحاب هذه اللغة فمنهم وهم الاكثرون من يرى الدلالة على ذلك بان يزيد في التثنية والجمع
نفس ما يكون آخر المثنى والمجموع على حسب احواله من رفع ونصب وخفض فبعضهم منه الاعراب والحال جميعا فاذا قال
منان علم انه مستفهم عن مرفوع مثنى وكذلك جميع الامثلة فان اتفق ان لا يمكن اجتماع الدلالتين رجح الدلالة
على حال الذات نفسها على الدلالة على الاعراب كما اذا قال ضربت امرأة فتقول في هذه منه وليس فيه الا ما يدل على التأنيث
كانه جعل معرفة الذات اولى من معرفة الاعراب واللغة الاخرى ان لا يعتد الا بما يدل على الاعراب فحذفوا استغنوا بالاحرف
اللينة عن غيرها لان المعنى الذي قصدوه يحصل بها فيقولون منو ومنا ومني في كل منكر مستفهم عنه مذكرا او مؤنث
او مثنى او مجموع فالواو للمرفوع والالف للمنصوب والياء للمخفوض كما يقولونه جميعا في الواحد واما المعرفة فقياسه

انه غير محتاج احتياج النكرة على ما تقدم لانه في الغالب غير محتاج الى الاستفهام عنه وانما جرى في العلم الحكاية
عند اهل الحجاز لما تطرق اليهما من الاحتمال لكثرة المسميات بالعلم الواحد فجرى فيهما من اللبس المقدر مثل ما يجري في النكرة
فقصدوا حكايتها ليعرف منها ما قصد بالاستفهام عنه ولم يجعل العمل فيها كالعمل في النكرة فرقا بين المعرفة
والنكرة ولم يعكسوا لما ذكرناه من ان الاكثر في الاستفهام عن النكرة فلو عكسوا لكثر اللفظ وقل الاختصار
لان قولك منو اخصر من زيد ولانه لا يمكن حكاية النكرة لانك ان حكيتها وهي على لفظها استعملت اسم الجنس بعد
تقدم ذكره غير معرف باللام وليس بجيد الا ترى انك لو قلت جاءني رجل ثم قلت بعد ذلك ضربت رجلا كانت تعني
الدال عليه لم يكن مستقيما او حكيته بالالف واللام لكنت حاكيا لفظا غير اللفظ الواقع في كلام من حكيته بخلاف العلم فان
ذلك غير جار فيه ثم قال واذا استفهم عن صفة العلم الى آخره وانما فعل اصحاب هذه اللغة ذلك لانهم رأوا ان الصفة
اولى بالاستفهام لان اللبس في العلم انما جاء من جهتها الا ترى انك لو قدرت مسميات باسم علم وكان مميزها يكون احدها
قرشيا والآخر تميميا والآخر هذليا لكان اللبس انما جاء باعتبار الصفة فالاستفهام عنها اولى فلما قصدوا الى الاستفهام
عن هذا الملبس على السامع اتوا بما هو من باب اللفظ العام الذي يخص الصفة من اولها واخرها وهو الالف واللام وياء النسب
ووسطوا من بينهما فقالوا المني وانما خصوا الصفات المنسوبة لانها هي التي كان التمييز عندهم في الغالب بها فخصوها
لذلك والا فقد تكون الصفة بغير النسب وايضا فانهم لو استفهموا بالالف واللام وحدهما لم يعرف انه صفة اذ لا تختص
الالف واللام بالصفة بخلاف الياء معها فانها مختصة بالصفة فعلم ان الاستفهام عن الصفة وزادوا من في الاستفهام
لما وسطوا من ودخلوا عليها الالف واللام فكانهم استضعفوا دلالتها على الاستفهام مع هذا العمل الذي لا يكون
معها في الاستفهام فادخلوا الهمزة في اولها لقوة امر الاستفهام قال واي كمن في وجوهها تقول مستفهما الى آخره
قال الشيخ اي معربة في الاستفهام والجزاء مبنية في الصفة منقسمة في الصلة الى معربة ومبنية فاما اعرابها في الاستفهام و
الجزاء دون نظيرتها فلانها في الاستفهام والجزاء فلانهم لم يستعملوها الا مضافة والاضافة من خواص الاسماء فقوي امر الاسمية فيها فردت الى اصلها
في الاعراب واما بناؤهم لها اذا كانت موصوفة فلانها غير مضافة او لتاكيد الامر المقتضي للبناء بدخول حرف النداء
عليها واما الموصولة فانها ان كانت صلتها تامة فالاعراب وعلته كعلة الجزائية والاستفهامية وان كانت صلتها محذوفة
الصدر فالبناء افصح كانها لما تضمنت معنى الجزائية صارت محتاجة الى امر آخر من وجه آخر فقوي شبه الحرف فيها فبنيت
والوجه الآخر اعربت لاجل الاضافة على ما تقرر في الاستفهامية ولم يعتد بهذا التضمن كانه جعل حذفا من غير تضمين كقولنا
من قبل ومن بعد في الوجهين جميعا فانها اذا ضمنت المحذوف بنيت وان لم يضمنه اعربت وبناؤها الافصح فلذلك ههنا قال
واذا استفهم بها عن نكرة في وصل الى آخره قال الشيخ اما النكرة فلما تقدم من ان النكرة هي التي يحتاج فيها الى الاستفهام غالبا

من قولكم

وانما لم يشترط فيهما امر الوقف كما اشترط في مد الزيادات لانهما معربتان في اصلهما تقبل الحركات بخلاف من فانها لا تقبلها
للحركات فلذلك جعل عوض الحركات حروف المد واللين وقد تقدم اختصاصها بالوقف ولما صح دخول الحركات عليهما اجري
امرها في الوصل لان الحركات لا تكون الا في الوصل ولما جرت الحركات فيهما في الوصل جرت ايضا علامة التثنية والجمع والمذكر و
المؤنث في الوصل لانه باب واحد يجري على قياس واحد فاذا وقف جرت في الوقف كالاسماء المعربة بمثل ما فيها فان وقف على المرفوع
والمجرور سكنت وعلى المنصوب ابدلت من التنوين الفا وعلى المثنى والمجموع باسكان النون وعلى المؤنث تقلب التاء هاء وعلى المجموع
بالالف والتاء ساكنة لانه زهنت احكام ما شبهه به وهذا كله على لغة من يقصد التفرقة في الاعراب والحال الذات باعتبار المثنى
والمجموع والتذكير والتأنيث كلغة من يقول منو ومنا ومني ومنان واما من لغته التفرقة في الاعراب خاصة دون الاحوال المذكورة
فانه يقول اي واي وايا في الاحوال كلها كلغة من يقول منو ومني ومنا في الاحوال كلها لان الحركة ههنا بمنزلة الحروف ثم قال
ومحله الرفع على الابتداء هذا ظاهر لانه اسم جرد عن العوامل اللفظية ليخبر عنه لان التقدير اي من هو فوجب ان يكون مبتدا ولا يستقيم
ان يقال انه معرب لفساد اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانه يؤدي الى ان يكون العامل في كلام المتكلم من كلام غيره واما المعنى
فلانه يصير معموله ضربت ايا وليس المعنى كذلك ولو قيل في الافراد في قولك اي وايا انه معرب لكان مستقيما ويكون التقدير اذا قال
ضربت رجلا فقال ايا ضربت فلو قاله كذلك لكان معربا باتفاق فكذلك اذا صح التقدير واما في الرفع فواضح واما اختير الثنا
لوجهين احدهما ان من جملته المجرور فيؤدي الى اضمار الجار والاخر ان من جملة المسائل مسائل التثنية والجمع والجمع في المعنى وجه
واحد ولا يمكن ان يكون في ايان وايين معربا اذ لا يقال ايين ضربت فعلم انه حكاية واما من زيدا واخواته فواضح في انه حكاية الكلام
فيمن زيد في الرفع واحتماله للاعراب كالكلام في اي في النصب واحتماله للاعراب فان قيل فاذا جعلتموه حكاية وهو في موضع رفع
فهل هو معرب او مبني قلنا هو معرب بتقدير التعذر الاعراب اللفظي والاعراب يكون للتعذر تارة وللاستثقال اخرى
واذا تعذر اعراب فاضل لاستثقال الضمة عليه فتعذر اعراب من زيد افيمن زيد ابا الضم على حرف فلو وجب له الفتح لمعنى اولى
بالتعذر لاستحالة اللفظ بحركتين على حرف واحد وهو واضح واما المعرفة فغير العلم لا اشكال فيه على ما مر واما العلم فانه
ايضا لا يحكى بخلاف بني تميم لانه مستغن عن حكايته بابطه في اي فلا حاجة الى الحكاية التي هي على خلاف الاصل مع وجود
المغني عنها وايضا فانك لو حكيت فاما ان تحكي في الاثنين او في احدهما فاذا حكيت في الاثنين فليس بجيد لكثرة مخالفة الاصل
مع الاستغناء بالاصل وان حكيت الاول كان فيه مخالفة للمعنى اذ حكيت غير المحكي وان حكيت الثاني دون الاول غيرت ما لم يثبت فيه تغيير
وتركت القابل للتغيير فتعذر تغيرها او تغير احدهما قال لم يثبت سيبويه ذا بمعنى الذي الا في قولهم ماذا الى اخره قال الشيخ
ما ذكره الكوفيون ليس بثبت لخروجه عن القياس وقلته وذكر فيها اذا صنع وجهين وهو الاحسن بالرفع والاخر بالنصب على
ما ذكر وهذا على سبيل الاختيار والا فالوجهان جائزان في الوجهين فالذي يدل عليه انه لو صرح بما يقدر به كل واحد منهما

ايام

لجاز الوجهان واذا جاز مع الصريح الوجهان فيهما مع المحتمل اقرب ووجهه في النصب ان يقدر الفعل المذكور فينصب وفي الرفع
ان يقدر مبتدا على حسب المعنى وانما حسن النصب في احد الوجهين لانه في كلام السائل جملة فعلية وكان في تقدير المجيب كذلك
اولى للمناسبة وفي الرفع الجملة مقدرة في كلام السائل بالاسمية وكان الرفع لتكون اسمية اولى للمناسبة المذكورة وجاز عكسها
لصحة تقدير الفعل في الاسمية والاسم في الفعلية وهذا كله انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل في اخراجه مخرجه وتستغني
بدلالة كلام السائل عليه مثل قوله ما كتبت وهو قد كتب فتقول له مصحفا او شبهه فاما اذا لم يكن موافقا له في الفعل
تعذر تقديره لاخلاله بالمعنى اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مريد له كما اذا قال له وقد سمع صوتا اطنبورا سمعت ام ضربت
فيقول له القائل هو صوت مناد فالنصب ههنا لا يستقيم لانه قاصد نفيه في المعنى مثبت لغيره فهو يفسد المعنى ومنه قوله تعالى
واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين فلو نصب ههنا لم يستقم لانهم ليسوا مقرين بانزال من الله فهو متعلق باساطير
الاولين لانهم منكرين الانزال من الله مطلقا وقولهم اساطير الاولين هو في المعنى نفي الانزال اي هذا الذي يقول انه انزل هو اساطير
الاولين فيفسد تقدير الفعل على هذا • الكلام على اسماء الافعال والاصوات التي هي من جملة المبنيات قال الشيخ اما اسماء الافعال
فانما بنيت لوقوعها موقع ما لا اصل له في الاعراب فهو الامر او الماضي وقول بعض النحويين انها تكون للامر والنهي راجع الى
الامر لان الذي يقول بهذا القول النهي عن الشيء عنده امر بضده والامثلة المثبتة انفقوله لئلا يتعذر عليه علة البناء ولما سقط
صاحب الكتاب لذلك لم يتعرض لذكر النهي بل قال ضرب لتسمية الاوامر وضرب لتسمية الاخبار ثم ذكر ما ذكر منها جملة ثم ذكر لكل
فصلا واعلم ان هذه الاسماء معناها معنى المصادر المأمور بها في الامر والمخبر بها في الخبر كسقيا الا انا فهمنا منهم اعراب سقيا
وبناء رويد وشبهه وامكننا ان نحمل كل واحد من البابين على قياس لغتهم فحكمنا ان سقيا مصدر لسقي مقدرا غير واقع بدلا
موقعه وانما حذف سقي معه لكثرة الاستعمال حتى صار كانه عوض عنه فقول سيبويه وغيره من النحويين ان سقيا عوض جعلوا
سقيا عوضا من اللفظ بالفعل يعني انه لازم حذف فعله لكثرة استعماله لان سقيا واقع بدلا موقع سقى او اسق وحكمنا بان
رويد وشبهه واقع موقع فعل الامر فتتضح علة البناء ولولا بناء لاحد القسمين واعرابه للاخر لم يكن للفصل بينهما معنى والذي
يدلك على ذلك انه قد جاء بعض هذه الاسماء معربا ومبنيا كرويد وحكمنا في حال اعرابه كحكمنا على سقيا وحكمنا في حال بنائه
كحكمنا على ها وشبهه وكذلك بله وفداء واف ونظائرها فقد اتضح لك ان التقدير مختلف والمعنيان متقاربان ثم
قال هلم وذكر الخلاف في تركيبها والذي حمل النحويين على الحكم بالتركيب في مثل هذه المواضع وان كان الظاهر انه كلمة براسها
انهم راوا العرب حكمت بالتركيب في مثله كقولهم في اما ان في قوله وان من خريف فلن يعدما قال سيبويه هي اما العاطفة
فحذفت ما وبقيت ان واذا ثبت ان اما مركبة مع بعد التركيب عنها صورة فلا يبعد ان يكون هلم مركبا ويقويه ههنا لغة بني
تميم في قولهم هلما وهلموا لانهم صرفوه تصرف الفعل فدل على انه فعل ولا يكون فعلا الا بالتركيب على ان مذهب اهل الحجاز اضعف

التركيب لانه لوكان مركبا لوجب في اللغة التميمية وان لم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ كيف يكون اسم فعل وهو فعل ومذهب بني تميم
يقوي التركيب ولكنه يضعف التركيب كونه اسم فعل للمنافاة الحاصلة بين الفعل واسم الفعل واذا حكمنا بانه فعل تعذر
ان نحكم بانه اسم فلا يبعد ان يكون على مذهب اهل الحجاز اسم فعل غير مركب وعلى مذهب بني تميم فعلا لا اسم فعل ويمكن ان يجاب
عن ذلك بان يقال المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل ويصير له بالتركيب ثم جعل المجموع اسم فعل
فحصلت له احكام الافعال لذلك وبقي حكم اتصال الضمير على لغة بني تميم على اصله ومذهب البصريين اقرب لبعد معنى حرف
الاستفهام من معناه وحتى هل على ما ذكره ثم استدل بقوله بحيهلا على انه يكون مفتوحا منونا وان كان المراد ههنا اللفظ
لان حرف الجر لا يدخل عليه بمعناه كما لا يدخل على الفعل الذي بمعناه لتعذر معناه فيه الا انه استقام الاستدلال لان الحكاية
فيه معلومة اذ لو لم يقصد بها الا عرب واذا كان محكيا علم انها لغة في المحكي ولو لم يعرب وجب ان يكون حكاية واما قوله يوم كثير
تناديه وحيهله فلا معنى لانشاده ههنا لانه لا يستدل على لغة من لغاته سابقة ولا على التعدي بنفسه ولا على التعدي بحرف
جر اذ كل ذلك لا يكون بتقدير اما لغاته فلانه لما قصد اللفظ ولم يحكه اعربه فبقي احتمال لغات البنا على السوا والذي يدل
على اعرابه رفعه اذ ليس من لغاته الضم واما تعديه بنفسه او بحرف جر فذلك انما يكون عند استعماله بمعناه او حكايته وقد تبين
انه لم يستعمله بمعناه بل قصد اللفظ ولذلك اضافه ولم يحكه لانه اعربه فصار بتقدير المتعدي على الاختلاف على حد سوا ثم قال
وفعال على اربعة اضرب اما القسم الاول فعلة بنائه علة بنا اسما الافعال واما الثلثة البواقي فعلتها مختلف فيها فمنهم من يذهب
الى ان علة بنائها قوة شبهها بما وقع موقع المبني فيشبه يسار وحماد بنزال من وجهين احدهما انه معدول كما ان يسار عن
الميسرة وحماد عن المحمدة كما ان نزال معدول عن انزل والثاني ان لفظه في حركاته وسكناته كلفظ نزال وهو مذهب
صاحب الكتاب والمذهب الثاني انها كلها بنيت لتضمنها معنى تا التانيث فزعم ان يسار متضمنة لتا التانيث التي في الميسرة لانه
معناه فكانه تضمن معنى تا التانيث واذا اورد عليه هند وعين وقدر وشبهها مما هو مونث في كلامهم وليس فيه تا تانيث
اجاب بان هذا فيه تا التانيث مرادة محذوفة في مثل يسار تضمنها الاسم فصار دالا عليها وزعم ان ذلك معلوم من احكامهم
لبنائهم احد القسمين واعرابهم الاخر فاذا اورد هذا التقدير جرى على قياس لغتهم والاول اولى لما في هذا من التعسف وتقدير
اسما مونثة لم ينطق بها ثم قال والبنا في المعدولة لغة اهل الحجاز وقد تقدم علته وبنو تميم يعربونها ويمنعونها
الصرف ووجهه انه معدول علم فوجب ان يمتنع من الصرف كسائر الاسما الممتنعة وهذا وان كان جيدا في معناه لو اطرد
ولكنهم خالفوه فيما آخره را فبنوه فلولا انهم فهموا علة توجب البنا فيما آخره را لما بنوا واذا وجب بنا ما آخره را وجب
بنا الباقي كله اذ ليس لكونه آخره را اثر في البنا ويمكن ان يقال عنهم التقديران مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين
لغرض والغرض ههنا قصد الامالة وذلك لا يحصل الا بتقدير علة البنا اذ اعرب لم يكسر واذا بني كسر فالامالة التي مثله

معنى حرف وحكم فلا يبعد ان يكون هلم في الاصل على ما ذكر من التركيب

دليله

لا يكون الا للكسرة فلما كانت الامالة مقصودة في لغتنا ولا تحصل الا بالكسرة والكسرة لا تحصل الا بتقدير علة البنا
كان تقديرها اولى من تقدير علة منع الصرف وان كانت ايضا مستقيمة لكن يترجح عليها علة البنا لما ذكرناه واما القليل
من تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون البنا ولم يحتاجوا الى تعسف في العروض قال في فصل هيهات
وقالوا ان المفتوحة مفردة الى اخره لم يرد نسبته اليه فقال وقالوا لما فيه من تعسف والحق انه لغات فمنهم من
رواها مفتوحة تارة ومكسورة اخرى وتقلب تاوها تارة وتثبت اخرى تشبيها في الموضعين بما يماثلها فقالوا
ما قالوه من ان المفتوحة اصلها هيهية كزلزلة فقلبت اليا الفا وبقيت تاوها تا تانيث فمفرد حكمها ان تقلب ها
في الوقف مثلها في زلزلة وان المكسورة هيهيات وهي جمع المفتوحة فحذفت اليا التي هي لام على غير قياس اذ قياسها
ان لا تحذف كما لم تحذف في جمع مصطفاة ومعلاة اذا قلت مصطفيات ومعليات لان اليا تصح اذا كان بعدها الف اما
كراهة اجتماع الامثال واما خيفة اللبس كما في سري وسريات لانها لو بقيتها الفا لحذفت احدهما للساكنين فيبقى مصطفاة
فيلتبس بالمفرد لان لفظه كلفظه فقد وهذا اذن ان جمع كمسلمات موقوف عليها بالتا وهذا كله تعسف ولا
حاجة اليه وقوله في فصل شتان شتان ما بين اليزيدين الى اخره وقد اباه الاصمعي لما يلزم من جعل فاعله المقصود به التفرقة بينهما
في المعنى واحدا لا افتراق فيه في اللفظ كانه فهم منهم انهم لما قصدوا التفرقة في المعنى قصدوا الى ان يكون اللفظ
ايضا مفترقا ليناسب اللفظ والمعنى وكان المجيز لما فهم ان معنى قولك شتان زيد وعمرو وشتان حال زيد وعمرو فكانهم
حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه راى الظاهر غير بعيد فجوزه وان كان لفظه مفردا لان التقدير كذلك
وايضا اذا كان الفاعل لا يعقل الا متعددا في المعنى جاز ان ياتي اللفظ متعددا لفظا متعددا معنى كقولك كلا الزيدين
وكلا زيد وعمرو والجواب ان ذلك لا يلزم اما تقدير حال زيد وعمرو فمن وجهين احدهما ان التقدير حال زيد وحال عمرو
فالتقدير ايضا متعدد والثاني سلمنا ان التقدير غير متعدد ولكنه عند ذلك ملتزم الحذف حتى يحصل التعدد
عند الاظهار لا سيما تعدد واما الجواب عن الثاني فهو ان المعنى اذا لم يحصل الا بالمتعدد نظر فان كان المعنى يقتضي
اجتماع المتعددات كان اللفظ الواحد هو الوجه ليحصل الغرضان وان كان المعنى يقتضي افتراق المتعددات فالوجه
الاتيان بما في اللفظ مفترقا وما ذكرتموه حجة عليكم فان كلا الزيدين هو الوجه وكلا زيد وعمرو ضعيف ولا خلاف
ان شتان زيد وعمرو قوي فلا بد من الفرق ولا يوجد فرق مناسب سوى ما ذكرناه فكان ما ذكرناه اولى ثم قال
في فصل اف بفتح وبضم وبكسر وبنون في احواله ويلحق به التانيث قال الشيخ اف اذا نون وفتح سوا الحقه تا التانيث
او لا فالظاهر انه مصدر ولا حاجة الى تقديره اسم فعل لانه قد تقدم ان اسما الافعال انما قدرت هذا التقدير
لاظهار علة البنا فاما اذا كانت ظاهرة الاعراب فحملها على المصدر اولى ولذلك ذكر اف في المصادر المنصوبة بافعال مضمرة

ويجوز ان يقدر اسم فعل لما فيه من ان معناه في حال فتحه كمعناه في نفسه احوال اسم فعل فليكن ههنا كذلك ثم قال وهان
الاسما على المثل اضرب ما يستعمل منونا وما يستعمل غير منون فقيل فما استعمل منونا ان التنوين للتنكير واذا قلت صه فمعناه
الامر بسكوت معهود واذا قلت صه فمعناه الامر بسكوت ما كانهم قصدوا الى التنوين بهذا المعنى وحكموا على المنون
بانه نكرة وعلى غير المنون بانه معرفة لما ذكرناه وينبغي اذا حكم بالتعريف ان يكون علما موضوعا اسما للفعل الذي معناه فان
قيل هو اسم للفعل على كل تقدير فكيف يكون نكرة تارة ومعرفة اخرى قلت اذا قدر معرفة جعل علما للمعقول الذي الفعل
بمعناه كما تقول في اسامة وغدوة واذا قدر نكرة تارة ومعرفة اخرى قلت اذا قدر معرفة جعل علما كان لواحد من
آحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ فصار امره بهذا التقدير مختلفا فصح ان يقدر معرفة وان يقدر نكرة وبجيئه معرفة
لا غير في بعض مواضعه كمجيء قولهم ابو براقش وبجيئه معرفة ونكرة بالتاويل المذكور كما لو نكر اسامة وبجيئه نكرة لا غير
كقولك اسد وشبهه وقولهم فداك لابد من تقدير اسم فعل والا وجب نصبه واذا جاء منونا كان مصدرا وهذه الاسما
كلها اعني اسما الافعال اختلف فيها هل لها موضع من الاعراب اولا فقال قوم لا موضع لها من الاعراب لان معناها
معنى ما لا موضع له من الاعراب ولذلك بنيت فوجب ان لا يكون لها موضع من الاعراب وقال غيره بل لها من الاعراب
وقال غيره بل لها موضع من الاعراب لانها اسما وقعت مركبة وكل اسم وقع مركبا فلابد من اعرابه اذ علة الاعراب التركيب
وقد وجد وما ذكروه من علة البنا لا يوجب ان لا يكون لها موضع من الاعراب كجميع الاسما المبنية فانا نحكم بان لها
موضعا من الاعراب وان كانت مبنية على اختلاف وجوه البنا وموضعها عند هذا هو الرفع بالابتدا لانه وما بعده
اسمان جردا عن العوامل اللفظية ليسند احدهما الى الآخر كقولك اقائم الزيدان ولكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع
الا ترى الى قائم ان كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتدا لانه بني لوقوعه موقع المبني وهذا اسوا الوجه ولما اسما
الاصوات فعلة بنايها انه لم يوجد فيها العلة المقتضية للاعراب وهو التركيب ولانها وضعت مفردة صوتا اما للحكاية
واما لغيرها على ما ذكرت معانيها ولذلك قال في المبتدا والخبر لانها لو جردا للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي حقها
ان ينعق بها غير معربة لان الاعراب انما يستحق بعد العقد والتركيب فهذا اصح بانها مبنية لعدم مقتضي الاعراب وهو
التركيب اذا وقعت هذه الاسما في التركيب حكيت على ما كانت عليه ويكون لها حينئذ موضع من الاعراب كقولك غاق حكاية صوت
الغراب وكذلك ما اشبهه وفي هذه الاسما اسما لم يحقق انها اصوات او اسما يمكن ان يقدر اصواتا ويمكن ان يقدر اسما
افعال كالالفاظ التي يقال للبهايم زجرا ودعا او غيرهما كقولك نخ للبعير فان القايل ان يقول انه اسم فعل لانه بمعنى
انخ وهو امر بالاناخة كان صه امر بالسكوت فيكون اسم فعل ويمكن ان يقال ان البهايم لم يقصد العقلا مخاطبتها وارادة
معان في النفس بالخطاب تفهمها البهايم فان البهايم لا تفهم المركبات وان فهمت بعض المفردات وانما هي الفاظ يقولها

قائلها عند ارادة اناخة البعير ليعلمه ان العادة اذا سمعها البعير اناخ لا انه يقوم بنفسه طلب الاناخة من البعير فعلى هذا تكون
اصواتا وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب ولذلك لم يجز ان يقال في اسم فعل معناها تعجب وانما بنيت
لوقوعها موقع المبني وهي موضوعة للتعجب كان هيهات موضوعة لبعد ويجوز ان يقال انها اسم صوت لان المتعجب يقول
عند التعجب لا لقصد اخبار بانه تعجب بل هو كما يقول المتالم آه ولذلك يقولها المتعجب منفردا ولو كان اسم فعل
لم يقلها المتكلم الا مخاطبا وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب وفي قوله ويكأنه لا يفلح الكافرون قولان احدهما
ان وي كلمة دخلت على كان والآخر انها وي دخلت على ان فالاول مذهب البصريين والثاني مذهب الكوفيين والقرا البصريون
جات قراتهم على خلاف مذهبهم ووقف مذهب الكوفيين وقراة الكوفيين جات على خلاف مذهبهم وابو عمرو بصري يقف
على الكاف من ويك والكسائي كوفي يقف على اليا من وي فهذا يدلك على قراتهم لم ياخذوها من نحوهم وانما اخذوها نقلا
حتى لو خالف النقل مذهبه في النحو لم ياخذ الا بالنقل كما رايته في وي ثم الكلام على بنا بعض الظروف قال منها الغايات
وهي قبل وبعد الى آخره علة بنا هذه الظروف تضمنها معنى الحرف بتضمنها معنى المضاف اليه والفرق بينها اذا اعربت
وبينها اذا بنيت والحذف في الحالين انها في البنا متضمنة للمحذوف عوض تضمن اين لحرف الاستفهام واذا اعربت كان المضاف اليه
محذوفا مرادا في نفسه لا على معنى ان شيا متضمنه وهو كالظروف في قولك خرجت يوم الجمعة في ان الحرف محذوف ولا متضمن
والا وجب البنا وهو معرب باتفاق ولما جا هذه الظروف على الوجهين قدر لكل وجه ما يليق به مما هو قياس العربية قوله وحسب
ولا غير وان لم يكونا ظرفين فقد اجريا مجراه في تضمنها المعنى الذي الظرف من اجله ولو كان حسب معربا لوجب تنوينه
وكذلك غير في قولك لا غير فدلك ذلك على انه مبني ولا علة للبنا الا ما ذكرنا في الظروف وفي معنى حسب بجل وقد بجل كانت
اولى بان تذكر في اسما الافعال لانها مبنية ومعناها كفاك فليس بناؤها لقطعها عن الاضافة الا تراهم يقولون بجلك
فيبنونها بخلاف حسب فانها تكون معربة عند الاضافة فيقولون حسبك الدرهم فدل ذلك على ان بناها للقطع عن
الاضافة لكن لما راوها موافقة لحسب في المعنى حيث يقولون بجلك وبجلي كما يقولون حسبك وحسبي ذكرها معها والاولى
ذكرها في بنا اسما الافعال لما ذكرناه وبنا الظروف على حركة لعروض البنا او لالتقا الساكنين في كثير منها وعلى الضم لانها حركة
لا تكون في حالة الاعراب قال وشبهت حيث بالغايات من حيث ملازمتها الاضافة قال الشيخ ان قصد بهذا التشبيه
علة البنا لم يستقم لان لزوم الاضافة لا يلزم منه البنا وان اراد انهما مضافان الى الجملة فلا يستقيم التشبيه لان الغايات
غير مضافة الى الجملة وانما فان مضافة فهذه مذكورة والغايات بنيت لتضمنها معنى مضاف بعد الحذف فلا يستقيم
ان يكون ما ذكره علة للبنا وان قصد الى انه علة الضم فيه فهو مستقيم ولكن ذكر علة بنايها اهم لانه ملتبس وعلة
بنايها احتياجها الى الجملة معها كاحتياج الحرف للجملة معه وهذه هي علة بنا الذي وانما احتياج الى الجملة من جهة ان

وضعه لمكان منسوب إلى نسبة وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة ووزانه في احتياجه إلى الجملة كاحتياج الذي من حيث إن وضعه
لمن قامت به النسبة فلما احتاج إلى الجملة في تتمته أشبه الحرف قال ومنها منذ وهي إذا كانت اسما على معنيين إلى آخره علة
بنائها أحد الأمرين إما أن يقال هي في أحد وجهيها حرف وفي جهة الاسمية لفظها مثله وأصل معناها في أشبه شيء بالحروف وهذا
المعنى الذي يقال في بناء غير شبهها إذا وقعت اسما وإلا وجب الإعراب والوجه الآخر أن يقال إنها مقطوعة عن إضافة مراده في
المعنى لأن قولك مذ يوم الجمعة معناه أول المدة فالمضاف إليه مضمر لها كتضمن قبل وبعد عند الحذف إلا أنها لم تأت مستعملة
لأن المضاف إليه لا يذكر أبدا معها ولم يصح تقدير محذوف بخلاف قبل وشبهه فإنه يصح ذكره فيها فصح أن يقدر محذوفا فيعرب
ثم لم جاءت منذ مبنية ليس إلا وقبل وأخواتها مبنية تارة ومعربة أخرى قال ومنها إذ للماضي من الدهر وإذا لما يستقبل منه
قال علة بناء إذ وإذا أن وضعهما لزمان منسوب إلى نسبة فهما محتاجان إلى الجملة تبين معناهما كاحتياج الحرف إلى الجملة
معه وفي إذا أمر آخر وهو تضمنها معنى الشرط وفي إذ أمر آخر وهو وضعها على حرفين الذي ليس وضع المتمكن ولم يضف إذا إلا إلى
الفعلية لما فيها من معنى الشرط وأما إذ فأضيفت إلى كلتا الجملتين لأنه لا شرط فيها فإن وقع بعد إذا اسم مرفوع أو منصوب
قدر معمولا لفعل يوقع عليها ما يفسره من الفعل كقوله إذا السماء انشقت وتقديره إذا انشقت السماء وقد أجاز بعض النحويين
أن يكون جملة اسمية مبتدأ وخبرا واستدل على ذلك باتفاقهم على جواز إذا زيد ضربته ضربته ولو كان الفعل لازما لم يجز الرفع
كما لا يجوز إن زيد ضربته ضربته إذ لا يرفع الاسم إلا بالابتداء والخبر دل على صحة وقوع المبتدأ وهو استدلال قوي ثم ذكر
المسائل فقال وقد استقبحوا إذ زيد قام ووجه استقباحهم أنه إن قصد إلى الفعلية فالوجه قام زيد وإن قصد إلى الاسمية
فالوجه إذ زيد قائم فلذلك قبح إذ زيد قام فإن قيل قصد إلى الاسمية وأتى بالماضي للدلالة على أن الحكم فيما مضى قيل هذا معلوم
من نفس إذ ولا حاجة إلى إيقاع الفعل لهذا الغرض فإن قيل يلزم مثله في إذا في مثل قولك إذا زيد يقوم فالجواب أن يقوم
مفسر للفعل المقدر بعدها وليست الجملة اسمية حتى يقال الوجه زيد قائم فإن قيل فإذا قلنا إن إذا صح وقوع الابتداء بعدها
على ما ذكر من الاستدلال القوي فالجواب أن يقوم حينئذ لم يتعين بها للدلالة على المستقبل وإنما قصد بها الدلالة على
الحال على وجه الحكاية وقد صار مجيئه لمعنى مقصود ولا يوجد من ذلك في إذ فإنه للماضي ولذلك حسن إذ زيد يقوم لما كان
لمعنى غير مأخوذ من إذ وإذا قد تكون ظرفا غير متضمن للشرط مثل قوله تعالى والليل إذا يغشى ونظائره لأنه لو قدر شرطا لفسد المعنى
من جهة أن الجواب لا بد أن يكون مذكورا أو في معنى المذكور للدلالة عليه بما تقدم عليه وههنا لم يذكر شيئا يصلح جوابا فيجب أن يكون
ما تقدم هو الدال فيفسد حينئذ المعنى إذ يصير إذا يغشى الليل أقسم فيصير القسم معلقا على شرط وهو ظاهر الفساد فيجب
أن يكون ظرفا فإن قيل بما يتعلق إذا كان ظرفا مجردا عن الشرط قلت بمحذوف تقديره والليل حاصلا في هذا الوقت فهو إذن
في موضع الحال من الليل والعامل في الحال فعل القسم فاستقام حينئذ المعنى ولا يستقيم أن يكون ظرفا معمولا لأقسم لفساد

المعنى إذ يصير يقسم في هذا الوقت بالليل وليس المعنى على تقييد القسم بوقت بل المعنى مطلق والعامل في إذا إذا كان شرطا مختلف فيه
فمنهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها وهم الأكثرون بخلاف متى فإن الأكثرين على العكس فأما من قال العامل فيها جوابها
فلما رآه من أن وضعها للوقت المعين ورأى أنه لا يتعين إلا بنسبته إلى ما يعين به من شرطه فيصير مضافا إلى الشرط وإذا صار
مضافا تعذر عمل المضاف إليه في المضاف لئلا يؤدي إلى أن يكون الشيء عاملا معمولا من وجه واحد فوجب أن يكون العامل
هو الجواب وأما متى فليس لوقت معين فلا يلزم أن يكون مضافا فصح عمل ما بعدها فيها فإن قيل فقد عملت متى فيما بعدها
على هذا القول وعامل فيها فقد صار الشيء الواحد عاملا معمولا قلت تعددت الوجوه وتعدد الوجوه كتعدد أصحابها فوجه
التعدد أن متى إنما عملت في فعلها لتضمنها معنى إن وما بعدها عمل فيها لكونها ظرفا له فالوجه الذي عملت فيه غير الوجه
الذي عمل فيها فإن قلت فقدره كذلك في إذا قلت لا يستقيم لأنك إذا جعلت إذا مضافة إلى فعلها كان عملها فيه باعتبار
كونها ظرفا فالذي هو الذي جوز النسبة فإذا جعلت الفعل عاملا فيها كان على معنى كونها ظرفا له فصار الوجه واحدا فهذا
وجه قول الأكثرين والحق أن إذا ومتى سواء في كون الشرط عاملا وتقدير الإضافة في إذا لا معنى له وما ذكر من كونها لوقت
معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك زمانا طلعت فيه الشمس فإنه يحصل التعيين ولا يلزم الإضافة و
إذا لم يلزم الإضافة لم يلزم فساد عمل الشرط والذي يدل على ذلك قولك إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غدا وقوله تعالى ويقول الإنسان
إذا ما مت لسوف أخرج حيا ومعلوم أن الجواب معنى قوله لسوف أخرج حيا فلو كان هو العامل وإذا مضافة إلى الموت
لفسد المعنى إذ المراد بها وقتا واقعا فيه الإخراج فيصير وقت الموت والإخراج واحدا لأنه ظرف عندهم للإخراج وهو
قد نسب إلى الموت على أنه ظرف فلا يستقيم أن يكون ظرفا للموت والإخراج جميعا وكذلك المثال في قولك إذا أكرمتني اليوم
أكرمتك غدا وهذا الظاهر في أن العامل الفعل الذي هو الشرط لا الجواب قوله وفي إذا المجازاة دون إذ إلا إذا كفت
إلى آخره قد تقدم ما يدل على أن إذا قد تخلو عن الشرط ولكنها في الغالب كما ذكر وأما إذ فحكمها ما ذكر فإذا دخلت ما عملت
عمل الشرط وهل هي اسم كمتى أو حرف فيه خلاف فمن نظر إلى الظرفية حكم بالاسمية ومن نظر إلى الشرطية مجردة حكم بالحرفية قوله وقد تقعان
للمفاجأة وبين بالأمثلة مواضع وقوعهما ولا يقع بعد إذا في المفاجأة إلا المبتدأ والخبر والعامل فيهما معنى المفاجأة و
هو عامل لا يظهر استغنوا عن إظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه والذي يدل على ذلك قولك خرجت فإذا زيد بالباب
إذ لو كان العامل خرجت لفسد إذ لا يفصل بين العامل ومعموله بالفاء ثم قد تكون للعطف أو للسببية وكلاهما متعذر
وأما بينا وبينما فهو ظرف فيه معنى الشرط أجيب تارة بإذ وتارة بإذا وتارة بالفعل والأصمعي لا يرى مجيء الفعل من غير إذا
وإذ مع استقلال المعنى ظن أن مجيئه زيادة لا فائدة فيها فحكم بأن الفصيح إسقاطهما والجميع جيد ألا ترى أنك تقول
إن أكرمتني إذن أنا أكرمك وإن أكرمتني أكرمك ولا يدل ذلك على أن الإسقاط أفصح قال الله تعالى وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم

اذ هم يقطعون على ما ذكره واما الذي فلا يستقيم ان يقال علة بنائها احتياجها الى مضاف اذ لو صح ذلك لصح ان يبنى كل اسم
محتاج الى الاضافة كفوق وتحت وامام وقدام وغير وبعض وما اشبهها اذ كلها يحتاج الى الاضافة وانما الاولى ان يقال
بنيت لدى ولدن لشبهها بالحرف لوضعهما على الصيغة التي ليست عليها الاسماء المتمكنة وانما عليها الحروف فاشبهت الحروف وبني
لدا لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم بني فانه بني وان اختلف لغاته بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنى فبني لدا لشبه الحرف
وبني كذا الشبه ما اشبه الحرف وان اختلف جهات الشبه فانه لا يضر الا ترى ان نزال بني لشبهه بانزل وبني حذار لشبهه بنزال
وان اختلف جهات الشبه وهذا كثير في العربية في ابواب مختلفة ثم قال ومنها الان وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم
علة بناء الان تضمنها حرف التعريف ولا يقال ان الالف واللام فيها اذ ليس هو ان دخلت عليه الالف واللام بل هو موضوع
في اول احواله بالالف واللام وليس حكم لام التعريف ذلك فوجب ان يكون تعريفه بامر مقدر وهو تضمنه معنى اللام وهو معنى
كلامه في قوله وقد وقعت في اول احوالها بالالف واللام وهو علة بنائها لانها لما وقعت كذلك وهي معرفة وجب ان يكون
معرفة بحرف تعريف مقدر فوجب بناؤه واما متى وان فعلة البناء فيهما واضحة في الشرط والاستفهام جميعا وقوله
متى للوقت المبهم لم يستعملوا الا لما يتحقق وقوعه كقولك متى جاء زيد ولا يقول متى طلعت الشمس واذا بالعكس وان
كانت اذا قد استعملت كثيرا في المبهم ولم يجزموا باذا لما لم يكن كالشرط في الابهام فاشبهت الاحيان المضافة كما
على قول من يقول انها مضافة على الحقيقة واما الى فبنيت لشبهها بالشرط او لاقتضائها جملة تبينها كاقتضا
اذ واما امس فهي متضمنة معنى لام التعريف عند الحجازيين فبنيت لذلك واما بنو تميم فيعربونها فينبغي ان يعتد على
مذهبهم معدولة عما فيه الالف واللام والعدل لا يوجب البناء فيكون اسما ممنوعا من الصرف وكذلك يقولون واما قط
فبنيت اما لتضمنها معنى لام التعريف لان معناها استغراق الزمن الماضي جميعه وهو قول بعض المتقدمين واما ان يكون
لتضمنها معنى المضاف اليه لانه بمعنى زمن الماضي او يقول ان من لغاتها قط ساكنة وهذه موضوعة وضع الحروف
وهذه مشبهة لها من حيث المعنى واللفظ فاجريت مجراها كما قلناه في لدن بالنسبة الى لد واما عوض فبنيت للعلتين
المذكورتين في قط الا ان زمانها مستقبل فان اوردا ابدا فانها موضوعة للزمن المستقبل وهي معربة اجيب بان ابدا يدخله
لام التعريف ولو كان متضمنا لها لم يدخله كما قلنا في ان وشبهه من المبنيات التي ضمنت معنى الحروف والله اعلم
المركبات قال صاحب الكتاب هي على ضربين ضرب يقتضي تركيبه ان يبنى الاسمان معا الى اخره قال الشيخ انما لم يبن الاول
من اثنى عشر لانه حذفوا نونه فاشبه المضاف مع المضاف اليه وكما ان المضاف مع المضاف اليه غير مبني فكذلك ما اشبهه
ثم قال الاصل في العدد المنيف على العشر ان يعطف الثاني على الاول لان القياس في الاعداد كلها ان يعطف الثاني على
الاول وكان قياس هذه كذلك فمزج الاسمان كذا الى تسعة عشر ولم يمزج غير ذلك لان العشرة فما دونها اليسر فيها تعدد

للتعريف ح

واما فوق العشرين فلم يكثر كثرة ما قبلها فخفف ما كثر بالمزج دون ما لم يكثر والدليل على كثرته ان كل ما يتعداه فهو في ضمنه وحرف
التعريف والاضافة لا يخلان بالبناء اما حرف التعريف فمتفق على حكمه واما الاضافة فمذهب سيبويه انها لا تخل بالبناء نظرا
الى قيام العلة فيه مع الاضافة فموجب البناء قائم بعد الاضافة كما هو قبل الاضافة ومذهب الاخفش ان الثاني معرب مع الاضافة
تقوى امر الاسمية فيه قياسا على اثنا في قولك اثنا عشر والفرق بينهما ان اثنا لما حذفت نونها وهو حكم من احكام الاضافة
اعطي حكم المضاف ولم يكن علة بنائه اذ اثنا هي كونه منزلا منزلة جزء الكلمة فلما قدر مضافا والمضاف له حكم الاستقلال في الاعراب
فات علة البناء فاجري مجرى المضاف بخلاف الثاني من خمسة عشر فان علة بنائه تضمنه معنى الحرف وتضمنه معنى الحرف
باق على حاله قبل الاضافة وبعدها فلا يلزم من اعراب اثنا في اثنا عشر اعراب عشر في خمسة عشرك فان سمي رجل بخمسة عشر
كان فيه وجهان احدهما كما ذكر اما وجه البناء فلانه قبل النقل كان مبنيا فاجري بعد التسمية مجراه قبلها كما اجري غلام زيد
بعد التسمية مجراها قبلها في الاعراب قياسا على قم اذا سميت به وفيه ضعف في البناء واما الاعراب فلانهما كلمتان
مزجتا وصيرتا واحدة وسمي بهما فاجري مجرى ما هو كذلك من الاسماء كمعدي كرب وينبغي ان يجري فيه اللغات
الثلاث التي في معدي كرب على ما ياتي بيانها في فصل معدي كرب واما علة بناء الخازباز فمشكلة ووجه اشكالها انه ان
قدر مفردا فلا علة توجب البناء ويمكن تقديرها وان قدر مركبا فلا علة يمكن تقديرها على ان يكون الاصل خاز
وباز من جاء وصيرا واحدا كخمسة عشر ولا دليل يدل على ذلك بخلاف خمسة عشر اذ قياسه خمسة وعشرة فاذا صح هذا التقدير
فيه فليصح في معدي كرب ولا قائل به وغاية ما يمكن ان يقال فيه انه في اصل قصد الى عطف احد الاسمين بهذا التقدير وان
كان مشكلا كان يمكن ان يقدر واسلك في معدي كرب الا ان الاحكام من البناء في خازباز والاعراب في معدي كرب دلت على
المخالفة بين التقديرين واذا كانت قواعد معلومة تقتضي احكاما مختلفة في الفاظ جوز ان يقدر في كل واحد منها ما يجري
به على القواعد المعلومة وجب تقدير ذلك فيها لئلا يودي الى ابطال ما علم صحته فهذا اقصى ما يمكن ان يقال في خازباز واما
بادي بدا وايدي سبا فهما من القسم الثاني عنده مما لم يتضمن ثانيه معنى حرف فهو معرب والاول مبني كمعدي كرب وهو مشكل ايضا
ووجه اشكاله انه في الاصل اسم معرب فلم يبطل الا التخفيف بل يوجب بناءه ولو قيل انه معرب على اصله منصوب على الحال الا انهم
سكنوا الياء في ايدي سبا وفي بادي بدا بعد تخفيف الهمزة لما جرت في كلامهم كثيرا فصارت كالامثال كما كان كذلك في قولهم اعط
القوس باريها وكذلك قول الشاعر حتى يلاقي جمرا وسياتي ذلك في المشترك لكان اقرب الى الصواب الا انهم حكموا بالبناء
لما اسكان الحرف الاول وهو في موضع نصب ولو لا صورة التركيب ثم توجيهه لهم ان يقال كثر استعمالهم ايدي سبا في التفرق الكثير
حتى صار قولهم ايدي سبا يفهم منه التفرق من غير نظر الى معنى الايدي ومعنى سبا على التفصيل فلما صار جميعا يفهم منهما معنى مقصود
من غير نظر الى احدهما كان بمنزلة معدي كرب في دلالتهما على مدلولهما من غير نظر الى تفصيل اللفظين فاجري مجراه لما صارا

والتخفيف ح

في المعنى مثله واذا كانوا قد فعلوا مثل ذلك في الجمل حتى اجريت مجرى المفردات لما فهم منها معنى من غير تفصيل فاعربت
اعراب المفرد وعدل بها عن معنى الجملة فهذه اقرب الى ذلك وان كانت الاحكام قد اختلفت باختلاف المقصود فيهما الا ان
الجامع بينهما في التشبيه انها الفاظ متعددة يفهم منها معنى مقصود من غير نظر الى مدلول كل مفرد حتى اجرى كل واحد
من القبيلين مجرى المفرد فهذا وجه المشابهة بينهما وحكم بادي بدا في العلة حكم ايدي سبا وان اختلف المدلولان اذ
ذلك للتفرق وهذا للاولية واما معدي كرب ونحوه ففيه لغات على ما ذكر اما اللغة الفصيحة فهي اعراب الثاني وجعل
الاول معه كالجزء وكونه غير منصرف وعلته واضحة وهو انهما لفظان مزجا فصيرا دالا على معنى فالحق بالمفردات من كلامهم
لما اشبه بها من المركبات قبل النقل الى هذا الحكم في الاعراب فبقي ذلك على حاله وهذا لم يكن له حكم قبل الان وهو اشبه بالمفردات
من حيث المعنى انه مدلوله مفرد كما ان مدلول المفردات مفرد واللغة الثانية ان يضيف الاول الى الثاني وعلتها انهم شبهوه
بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من جهة انهما اسمان ذكر احدهما عقيب الاخر وهو ضعيف من وجهين احدهما ان ما
ذكروه تشبيه لفظي وما ذكر في تلك اللغة تشبيه معنوي واعتبار المعنى اقوى والاخر هو انهم يبقونه ساكنا في حال النصب
فيقالوا رايت معدي كرب ولو كان جاريا مجرى المضاف في التحقيق لوجب ان ينتصب كما ينتصب المضاف اذا كان مثله في
قولك رايت قاضي مصر وشبهه ولما اوجبوا التسكين دل على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الاضافة وهذه اللغة
انقسم اصحابها قسمين منهم من منع الثاني الصرف وعلته كالعلة في اسكان الياء من معدي كرب ولولا اعتداده بالتركيب
والمزج لم يكن للاسكان وجه ثم اصحاب اللغة انقسموا قسمين فمنهم من لا يصرف الثاني اعتدادا بالتركيب والمزج كما اعتد به
في اسكان معدي كرب وهو وجه ثالث تضعف به هذه اللغة ومنهم من يصرفه وهو القياس بعد قصد الاضافة اذ التركيب
في المضاف والمضاف اليه غير معتد به في باب منع الصرف الكنايات قال صاحب الكتاب كم وكذا وكيت وذيت الى اخره
قال الشيخ علة بناء كم الاستفهامية ظاهرة وهو تضمنه معنى حرف الاستفهام واما الخبرية فيجوز ان يكون لشبهها باختها
لفظا واصل المعنى وهو كناية للعدد او لوضعها على حرفين كوضع الحروف او لانها نقيضة رب او لتضمنها معنى الانشاء
وهو في الغالب بحرف وكانها تضمنت حرفا مقدرا ولذلك استحقت صدر الكلام ومعنى الكلام الانشائي انه لا يحتمل صدقا
ولا كذبا بل النوع من الكلام محقق في النفس ليس له اعتبار من خارج موافقة له فيسمى كذبا والخبر خلافه وهو نوع من الكلام في
النفس له اعتبار من خارج بموافقة له فيسمى ... قولك قم واقعد فانه لطلب محقق لا يعتبر بامر من خارج فلا
يقال له صدق ولا كذب والخبر كقولك زيد قائم فيعتبر بامر من خارج وهو تحقق النسبة الى زيد لا باعتبار النفس وان
كان محققة سمي صدقا وان كانت منتفية سمي كذبا واما كذا فاصله ذا بها اما ان يقول التشبيه حكم في معناها فالحقت بها
واما لانها كاف التشبيه دخلت على ذا واستعملت كناية فبقيت على اصلها في البناء واما كيت وذيت فعلة بنائها انها كنايات

عن الجمل والجمل مبنية باعتبار الجملة فبنيت تشبيها لها بما كني بها عنه قال ومميز الاستفهامية مفرد منصوب والخبرية
مجموع مجرور او مفرد انما كان مميز الاستفهامية منصوبا مفردا لانها لمطلق العدد من غير نظر الى كثرة وقلة فجعل
له مميز مطابق للعدد المتوسط وهو احد عشر ولم يجعل له الى القلة ولا الكثرة كمميز المائة فيكون تحكما واما الخبرية
فجعل لها ما كان للكثرة لان مميزها موافق المميز عدد الكثرة وهو المائة والالف وهو مفرد مخفوض وجاء فيه الجمع
تقوية لمعنى الكثرة اذ ليس في لفظة كم ما يشعر بخصوصية الكثرة المقصودة بخلاف الالف فان فيها ما يشعر
فاستغنت عن الجمعية قال ويقع في وجهيها مبتدأ الى اخره قال الشيخ ولا يقع الا صدر الكلام عند البصريين
فلذلك لم يقع فاعلة ولا على صيغة العامل الا اذا كانت مضافا اليها فانه مغتفر تقدم المضاف اما لانه متعذر
تاخره واما لان معنى الاستفهام ينسحب اليه فيصير الكلمتان للاستفهام فلم يبق الا ان يقع مبتدأة او معمولة لفعل
بعدها ويعرف ذلك بان ينظر الى ما وقع بعدها فان كان اسما خبرا عنها وجب ان يكون مبتدأ كقولك كم مالك وشبهه
وان لم يكن اسما هو خبر عنها وجب ان يكون ثم فعل فينظر فان كان مسلطا عليها وجب ان يكون معمولة على حسب ذلك
التسليط مفعولا به او ظرفا او مصدرا كقولك كم ضربت وكم يوما وكم ضربة ضربت زيدا وان لم يكن مسلطا عليها فلا
يخلو اما ان يكون مسلطا على ضميرها تسلط المفعولية او لا فان كان الاول ففيه وجهان ثم مثله زيد ضربته
ومثاله كم رجلا ضربته الا انه اذا قدرته منصوبا وجب ان يقدر الناصب متأخرا عنها فيقول كم رجلا ضربت ضربته
لما تقدم من ان لها صدر الكلام وان لم يكن مسلطا عليها ولا على ضميرها وجب ان يكون مبتدأ كقولك كم رجل
قام وكم رجل جاءك وشبهه ثم مثل بالمبتدأ ثم مثل بعده بمثالين اخرين للابتداء اتى بهما ان يصلح صفة للمميز يصح ان يكون
خبرا وهو قوله كم منهم شاهد على فلان وكم غلام لك ذاهب ثم مثل بالمفعولية والاضافة قال واذا فصل بين الخبرية
ومميزها نصب قال رحمه الله جاز الفصل بين كم ومميزها ولم يجز في مثل عشرين رجلا من حيث ان عشرين رجلا الغرض
فيه تبيين الذات اولا وانما جيء بعشرين ليتبين بها خصوصية العدد فهما جميعا كانهما شيء واحد الا ترى ان هذين
المعنيين لما امكن التعبير عنهما بلفظ واحد لم يعدل عنه كقولهم رجل ورجلان فصار عشرون رجلا بمثابة قولك رجلين
فكما ان رجلين لا يفصل بين حروفه وكذلك عشرون رجلا بخلاف كم فانها في اصل وضعها للابهام وليست مع مميزها
كعشرين مع مميزه الا ترى انك لو قلت كم رجلا لم يتبين خصوصية العدد وقد ظهر الفرق بين البابين والمختار
النصب عند الفصل لانه في التقدير المختار مضاف اليه والفصل بين المضاف والمضاف اليه ضعيف ولما ضعف ان
يكون مضافا اليه نقل الى اعراب عموم التمييز وهو النصب وقد جاء الجر مع الفصل اما على جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه
واما على ان يكون مجرورا باضمار من قال ويقول لم عندي كم الى اخره قال رحمه الله انما ذكر هذا الفصل ليعرف

ان غنى ومثله وشبههما مما لا يتعرف بالاضافة يصح ان يقع مميز الكم كما صح مجرور الرب وتنشد بيت الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة
فالنصب كما ذكر والجر كذلك والرفع على معنى كم مرة او كم مرة عمة لك حلبت على عشاري فكم منصوب على الظرف بحلبت او على المصدر
ان جعلنا المرات للحلبات كلبت ايضا فيقدر على الاول حلبت زمانا كثيرا وعلى الثاني حلبت حلبات كثيرة ولا فرق
في المعنى ان تقدرا استفهاما او خبرا اذ معناه في الخبر كثيرا من الازمان عمانك وخالاتك حلبت اي كانوا خدما لي او في اوقات كثيرة
ولا فرق في المعنى اي تقدر استفهاما او خبرا اذ معناه في الخبر كثيرا من الازمان عمانك وخالاتك حلبت واذا جعلته استفهاما
كان معناه اخبرني اي عدد من الازمان او من الحلبات عمة لك وخالة حلبت على عشاري اي ذلك كثير لا اعرف عدده فاخبرني عن
عدده وهذا المعنى ابلغ من الاول في الذم لما فيه من الاستهزاء وقوله يقدر كم مرة حلبت على عمانك ان اراد به تحقيق الاعراب
لم يستقم لان عمانك فيما قدر فاعل وهي في البيت مبتدأ لتاخر الفعل عنها ولا يتقدم على فعله وان اراد به تبيين المعنى وايضاحه
فهو مستقيم لان عمانك حلبت وحلبت عمانك سوا قال والجزئية مضافة الى مميزها الى اخره تقدير الاضافة هو الوجه لما يلزم
من اضمار الجار ووجه القول الآخر ما ثبت من اظهار الجار في كثير من كلامهم وهي مع حذفها بمعناها فحملت عليها وهذا القول
ليس كقول من يقول العامل في زيد في غلام زيد حرف الجر المقدر لان هذا يقدر الاسم الاول تاما منويا في التقدير ومن يضمره
وذلك يجعل الحرف المقدر في المعنى عاملا مع كون الاول مضافا لفظا ومعنى ومن اصناف الاسم المثنى ما لحق آخره زيادتان
الى اخره قال الشيخ هذا الحد هو الذي يستقيم في حد المثنى فاذا حددنا التثنية قلنا هو الحاق الاسم زيادتين الى اخره
فليس قول من قال ضم شي الى مثله في حد المثنى بشي لانك لو قلت زيد وزيد فهذا ضم شي الى مثله وليس بمثنى وقوله ليكون الاول
علما لضم واحد يعني الى واحد من جنسه المسمى بذلك الاسم كقولك في رجل رجلان وهل يجوز ان يؤخذ الاسم المشترك فيثنيه
باعتبار المدلولين كقولك عينان في عين الشمس وعين الماء فيه خلاف والظاهر جوازه شاذا والكثير المستعمل خلافه فاما
زيدان في عمران في الاسما الاعلام وان كانت باعتبار مسمياتها كالاسما المشتركة لانها لم تسم باعتبار امر جامع في مسمياتها
وهذا انما يقوي قول من يقول ان الاسم المشترك يثنى وان اختلف مدلوله والجواب انها انما تثنى بعد ان اخطر المتكلم
المسميات بزيد بباله وقدر انتفا العلمية منها فصارت كانها اسما اجناس كرجل باعتبار ما تحته فثناها كما يثنى رجل
بعد ان اخطر المتكلم المسميات بزيد بباله وقدر انتفا العلمية منها فصارت كانها اسما اجناس كرجل باعتبار ما تحته
فثناها كما يثنى رجل بعد ان قدرها مثله وهذا المعنى هو الذي جوز ان يقال الزيد وزيد فلان ولولا تقديرها كرجل لم يستقم
تعريفها ومهما قدرت كرجل صارت كاسما الاجناس المشتركة في امر واحد الا ان اسما الاجناس مشتركة في امر معنوي محقق
وهذه مشتركة في امر مقدر وهو كونه مسمى بزيد فان قيل اذا كانت تثنيتها كذلك تنكيرها وتعريفها باللام وذلك شاذ
فليكن ايضا تثنيتها شاذا وليس بشاذ بالاجماع دل على انه ليس مثله فالجواب ان زيدا اذا نكر وعرف فقد استعمل على

في المعنى على ما هو

خلاف ما وضع له من غير ضرورة لانه يمكن استعماله علما في كل موضع فجعله نكرة بهذا التقدير اخراج له عن اصله
لغير ضرورة واما زيدان فلا يمكن استعماله علما لان تثنيته تنافي علميته فلا يلزم من شذوذ ما يمكن جريه على اصله شذوذ
ما يمكن اجراوه على اصله قوله والثانية عوض من الحركة والتنوين هو مذهب البصريين والكوفيون يقولون انها عوض
من التنوين ويستدلون بقولك جاني غلاما زيد يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقولك الغلامان فاثباتها
يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا ثبات له مع اللام فالوجه انها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع فاذا قلت رجلان
كانت عوضا من الحركة واذا قلت غلاما زيد كانت عوضا من التنوين قال ومن شانه اذا لم يكن منقوض يعني
بالمنقوص ما آخره الف وهذا غريب في الاصطلاح ما نقص من اخره حرف كقاض واما اطلاق المنقوص على ما في اخره
الف خاصة فليس بمعروف قال ولا يخلو المنقوص على اصطلاحه وهو ما في اخره الف لا يخلو امر ان يكون ثلاثيا او فوقه
فان كان ثلاثيا او فوقه وجب رد الالف الى اصلها لوجوب حركتها لوقوع الالف بعدها والواو والياء تعلان اذا
وقعتا قبل الالف كقولك عصوان ورحيان اما كراهة اجتماع الالفين او كراهة اللبس في الاصل وحمل الفرع على الاصل واذا لم تعل
وجب ان تبقى على الاصل فيقول قفوان ورحيان وان جهل اصلها نظر الى الامالة كما ذكر وان كانت فوق الثلاثة لم
تقلب الا يا وانما قلبت يا فيما اصله واو لانهما حد امرين اما لانها في اصل الافعال فعل بها ذلك فاجريت الاسما عليها كقولهم
اغزيت واستغزيت واما استثقالا لها لما اخرجها كثرت حروفه فابدلوا منها اليا لخفتها واما مذروان فلان
التثنية فيه لازمة الى اخره ووجه اعتراضه انه اسم رباعي جات فيه الواو رابعة ولم تقلب يا وجوابه ان مذروان لم
يقال في مفرده مذرى فان عللنا بالوجه الاول فليس اخره الفا مخففة عن واو حتى تبدل عن الالف يا بل هي لم تزل
واوا للزوم التثنية وان عللنا بالثاني فالواو لم يقع متطرفة لان التثنية لازمة فلم يقع متطرفة ولذلك شبهها بالواو
الواقعة في حشو قال وما اخره همزة الى اخره ثم قال في اخر الفصل هذه الاخيرة تقلب واوا لا غير والباب في البواقي
الا يقلبن قوله الباب في البواقي ان لا يقلبن وقد اجيز القلب يوهم ان الثلثة الابواب مستوية في البقا والقلب وليس الامر
كذلك بل الاولى الباب فيها الا يقلب والقلب ضعيف جدا والقلب في الثانية اولى منه في الاولى والقلب في الثالثة
اظهر منه في الثانية وانما كان القلب ضعيفا في الاولى لانها همزة اصلية لم يوجد ما يوجب تغييرها فكان بقاوها على
حالها اولى والثانية ليست همزة اصلية ولكنها منقلبة عن حرف اصلي فكان القلب اظهر لفوات اصلية الهمزة وفوات
الحرف الاصلي المنقلب عنه الهمزة واما الرابع وهو حمرا وصحرا فانما ادخلوه فيه القلب للفرق بين همزة التانيث وغيرها
كانت اولى بالقلب اذ لا اصل لها ولا عن اصل ولا مشبه بالاصل وقلبت واوا اما لانه الذي ثبت لها في التثنية
وان اختلفت العلة واما لانها عن همزة والواو اقرب اليها المشابهتها لها في الثقل واما كراهة الادا الى يائين بعد الف

واما المنقوص في الاصطلاح
وعندنا ما نقص بعضه الا عن البدا
كقاض صح

لو قالوا جمي ابن وامالته يعرف فيها وبين الالف المقصورة باين فيها لا يقلبونها ذلك القلب ثم الواجب والجائز
اما كان امالتها زائدة مع استثقال بين الفتح والامالة استثقالها بين الفتح ولم يوجد في هذا شي من ذلك نعم وقد
يخفف الهمز على ما ياتي في تخفيف الهمزة وليس من هذا الباب قوله وقد ثني الجمع على تاويل الجماعتين والفرقتين الى اخره
قال رحمه الله تثنية الجمع قليل وسبب قلته ان مفرده يعطي ما يعطي التثنية فيقع ذكر التثنية ضايعا ولكن قد يجري في
بعض المعاني ما يحتاج الى ذكر الجمع مثنى مثل قوله كالشاة العايرة بين الغنمين فلذلك يستحسن مثل ذلك فانه لا يمكن التعبير
بمجرد الجمع بخلاف قولك عندي رجالان فانه ضعيف وقوله ويجعل الاثنان على لفظ الجمع اذا كانا متصلين
الى اخره يعني اذا قصد التعبير عن اثنين في المعنى مضافين الى اسمين هما مثناهما لانهما في المعنى عبر عن المضاف بلفظ الجمع
وان كان مثنى في المعنى وسببه كراهية اجتماع لفظ تثنيتين فيما تاكد اتصالهما لفظا ومعنى فعلى ذلك تقول اضرب رؤوسهما
ولا فرق بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما او متعددا فلذلك تقول قطعت ايديهما وانت تريد يدا من كل واحد منهما
فقال الكوفيون شرطه ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما كقوله فقد صغت قلوبكما وهو مردود بقوله فاقطعوا
ايديهما والمراد ايمانهما فبطلت شرطية الاتحاد وقال ظهراهما مثل ظهور الترسين فاستعمل هذا والاصل معا يعني بقوله
هذا وضع الجمع موضع التثنية وهو اشارة الى حكم هذا الفصل وهو قوله ظهور الترسين وقوله والاصل يعني وضع لفظ المثنى
للدلالة على التثنية على القياس الاصلي وهو قوله ظهراهما ثم بين ان الشرط الاتصال لامتناع افراسهما وغلمانهما لما فقد الاتصال
ومن اصناف الاسم المجموع قال الشيخ لما كان غرضه الدلالة على بيان لفظ السالم المذكر لاختلاف اخره بالحروف
لاختلاف العوامل لم يمكنه حد المجموع المكسر معه لاختلافهما في هذا المعنى فحد كل واحد على حدته ثم حد المجموع السالم المذكر
على نحو حد التثنية وذكر السالم المونث بالالف والتاء بيانا لعموم السالم فيما ذكره واستغنى ان يعيد لفظا اخر للمذكر
السالم اذ لفظه فيه تنبيه فالذي بالواو والنون في اعلامه وصفاته اراد بعض اعلامه وبعض صفاته والا فلا يستقيم
التعميم فان طلحة وشبهه لا يجمع جمع التصحيح وهو من اعلام من يعقل ولا يجمع بالواو والنون وانما يجمع بالواو والنون
كل مذكر علم يعقل او صفة لمذكر يعقل ليست افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مونثة جارية على المذكر ولا مذكر تجري على المونث
الا ما شذ لكن الذي ذكره هو ما لعله يوجد من غيره وقوله والذي بالالف والتاء للمونث في اسمائه وصفاته يريد بعض
صفاته وهو على صيغة ليست فعلاء افعل ولا فعلى فعلان ولا مذكر يجري على المونث كطالق وجريح كانه استغنى عن بيان ذلك
ههنا بتفاصيل سياتي في الباب ثم قال والثاني يعم من يعلم وغيرهم في اسمائهم وصفاتهم يريد في بعض الصفات اذ
بعضها لا يجمع الا مصححا ككريم وكرم على ما سياتي وحكم الزيادتين كحكمهما في مسلمان على ما تقدم وقد اجرى المونث على المذكر
في التسوية الى اخره اي جعل علامة النصب والخفض الكسرة حملا له على المذكر حيث جعل علامة النصب والخفض الياء كراهة

ان يكون للمونث على المذكر مزية وانما اعرب الجمع الصحيح بالحروف لانه زيد في اخره حروف علة مع بقاء صيغته فاشبه التثنية
فاعرب كاعرابها وانما اعرب المثنى بالحروف لانه لما كثر مدلوله جعلوا اعرابه بشي هو اكثر من اعراب المفرد وهو الحروف
وكان قياس فيما يعرب بالحروف ان يكون الواو للرفع والالف للنصب والياء للخفض كما هو في اخوك واخواته فقياس
الزيدون ان يقال في نصب الزيدان وفي خفضه الزيدين على ما هو عليه في الرفع وقياس التثنية ان يقال في الرفع الزيدون
وفي النصب الزيدان وفي الخفض الزيدين فجاء الجمع في الرفع والجر على القياس وجاء التثنية في الخفض على القياس لا غير واما
كان ذلك من جهة ان الالف التي هي قياس النصب لو بقيت لهما لالتبس التثنية بالجمع في قولك ضاربان لان النون تحذف
وما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا فلا يفرق بين كونه تثنية او جمعا فلما جاء اللبس من الالف في النصب ثم لما كانت
الالف اخف حروف العلة كره ان تخلا بالكلية فجعلت عوضا من الواو ثم حمل في كل واحد منهما المنصوب على المخفوض اذ لم يبق
غير ذلك فصار الامر على ما ذكر في حد الجمع والتثنية وينقسم الى جمع قلة وجمع كثرة ويعني بجمع القلة ما ذكر وجمع الكثرة
الكثرة ع ما زاد عليه وصيغ جمع القلة ابنية مخصوصة من جموع التكسير وهي ما ذكر وجمع صيغ التصحيح وصيغ جموع التكسير
ما عدا ذلك قوله وقد يجعل اعراب ما جمع بالواو والنون قال الشيخ جعل الاعراب في النون مع بقاء الياء جمعا شاذا
ولم يات مع شذوذه الا في اسما جمعت جمع التصحيح على غير قياس كانها لما كانت مستحقة للتكسير جرى فيها اعرابه من ذلك قولهم
سنين على ما ذكر ومنها اسما الاعداد لقوله وقد جاوز حد الاربعين ولا بد من الياء لان الاعراب لا يكون بحرفين والتزام
الياء دون الواو لخفتها وثقل الواو قال وللثلاثي المجرد اذا كسر عشرة امثلة الى اخره ثم تعرض لابنية الجموع ولم يذكر المفردات
ثم يذكر لكل مفرد ابنيته الذي جمع عليها لانه لا يفيد كثير غرض اذ ذلك لا ينضبط الا بالسماع في كل لفظة وهو حظ اللغة
والذي ينضبط هو ان يعلم اوزان الجمع واوزان المفردات ويعلم ان تلك المفردات لا تخرج من قبيل هذا الجمع فهذا المعنى
يحصل بما ذكره فان ذكر من الجموع عشرة في مثال علم ان عشرة الاوزان المفردة تجمع عليها وان جات ناقصة علم ان ذلك
المنقوص لم يات جمعه على تلك الزنة وبيانه انه ذكر في افعال جمع الامثلة فعلم ان جميع الامثلة تجمع عليه ثم ذكر فعالا
وذكر ستة امثلة فنقص اربعة وهي فعل وفعل وفعل وفعل فيعلم ان هذه الاربعة لم تجي على افعال وكذلك سايرها وهذا
هو الذي كان يحصل لو ذكر المفردات واحدا واحدا الا انه كان يطول الكلام وهذا اخصر والمونث الساكن الحشو لا يخلو
من ان يكون اسما او صفة كما ذكر فان كان اسما تحرك عينه في الجمع اذا صح فان اراد بقوله اذا صح حروف العلة وحروف
الادغام فهو جيد ولكنه ليس بالظاهر وحكمه حكم المعتل في انه لا يحرك يقول شدة وشدات وقوله وبه وبالكسر
في مكسورها كسدرات كان ينبغي ان ينبه على المدغم العين والمعتل اللام فاما المدغم فلقولك حجة وحجات وفيه اسكانه
واما المعتل اللام فالاسكان جائز كذروة وذروات وقوله وبه وبالضم في مضمومها كغرفات كان ينبغي ان ينبه على

المدغم العين والمعتل اما المدغم فيجب اسكانه كقولك عُدّة وعُدّات واما المعتل اللام فيجوز اسكانه كعروة وعروات
وخطوة وخطوات ثم اورد اعتراضا على قوله وسكن في الصفة فقالوا جبلات وربعات وهي صفات بقوله اشباه لهات
وهي الشاة التي خف لبنها ونساء ربعات للمقتصرات واجاب بان ذلك في الاصل من قبيل الاسماء فلما وصف به لمح
معنى الصفة بقي حكم الاسمية في التحريك ويجوز ان يقول جبلات وربعات وهو القياس ثم قوى ذلك بان مثل باسماء التبس
في اسميتها قد اجريت صفات على خلاف اصلها بقوله امراة كلبة وليلة غم ولو جمع مثل ذلك لقيل نساء كلبات وكلبات
فكلبات نظرا الى الاصل وكلبات نظرا الى الوصف واما مثل ليلة غم فلا يظهر في الجمع فرق بين كونه اسما او صفة لان المدغم
فيهما سواء على ما تقدم قال وحكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه التاء قال رحمه الله وقوله عيرات في جمع عير انما يكون على لغة هذيل
لانه معتل العين وكذلك البيت واستغنوا فيما اعتلت عينه من افعل لكراهة الضم على الواو والياء فلا يقولون اعوُد واعيُن وقالوا
ذُلّ واذيل الا ما شذ واستغنوا في الواو دون الياء من فعول لكراهة الضمتين والواوين فلا يقولون فووس الا ما شذ ولم
في الياء لفقدان احد الواوين وقوتها السكون ما بعدها ومنهم من كسر الاول في مثل ذلك كراهة الضمتين والواو فيقولون
عيون وشبهه وافعل من المعتل يجب ان يكون من باب قاض فيصير لفظه على لفظ افع من الرفع والجر وافعلا في النصب
لانه لو بقي لادى الى واو وياء قبلها ضمة وليس من لغتهم فتبدل الضمة كسرة فيجتمع ساكنان العلة والتنوين فيحذف الاول
لالتقاء الساكنين فيصير كما ذكر كقولك ادل وايد ورايت ادليا وايديا وفعول من المعتل اللام تبدل فيه الضمة كسرة
لشبهه باخر حرف علة قبلها ضمة كقولك دلي ودمي لان اصله دلو ودمو فقلبت الضمة كسرة فانقلبت الواو الاولى
ياء ثم ادغمت فيما بعدها سواء كانت واوا او ياء على اصل الاعلال التي سياتي وقد جاءت الضمة في مثله باقية فيما كان
من ذوات الواو مثل قولهم نحو وجاء في الياء نادرا قالوا فتو ويجوز كسر الفاء في المقيس كقولك دلي وحكي كراهة الكسرة
بعد الضمة في اول الكلمة في الاسم وقولهم قسي وهو جمع قوس جمعوه على فعول فيكون قووس فكرهوا اجتماع الضمتين
والواوين فاخروا الواو الى موضع اللام فصار قسو ففعلوا فيه ما فعلوا في دلي فصار قسي فلذلك قال كانه جمع قسو
في التقدير كما ذكرناه قوله وجمع على افعل كآم ومو نظير اكم معناه ان ام وزنه افعل فيكون أأمو وجب قلب الهمزة
الثانية الفا مثلها في آدم ووجب قلب الضمة كسرة مثلها في ادل لان الواو تنقلب بالكسرة ثم تسكن لاستثقال الضمة
والكسرة عليها مثلها في قاض فيجتمع ساكنان فيحذف حرف العلة لاجتماعهما فيصير آم وزنه افع تقول في الرفع والجر
آم وتقول في النصب رايت آميا فتثبت الياء لانكسار ما قبلها مثله في رايت غازيا قوله واما الخماسي فلا يكسر الا على استكراه
لانه مستثقل في مفرده فاذا جمع زاد استثقالا ان يقتصر حروفه او اخل به ان حذف منها فانه يكسر على الاستكراه وجب
الحذف وقياسه ان يحذف الخامس لانه به حصل الثقل فيقال فرازد وجحامر وقياس من قال جحيمرش فريزق ان يقول

فرازق وجحامر ش قال وما كان زيادته ثالثة مدة فللاسم في الجمع احد عشر مثالا جرى في هذا الفصل كالفصول
الاول لاشتراكها في الابنية المذكورة وهذا لا يكون الا في خمسة امثلة لان المد اما الف او واو او ياء فالالف
لا يكون قبلها الا فتحة فيبقى اول الكلمة مفتوحا ومضموما ومكسورا فهذه ثلثة وان كانت المدة واوا فلا يكون قبلها الا ضمة
والاول لا يكون الا مفتوحا لان الكسر ليس من ابنيتهم فالضم وابنية الجموع الا ما شذ من نحو سُدوس للطيلسان
الاخضر وقد رواه الاصمعي بالفتح قوله ولا يجمع على افعل لتخصيصه بالمؤنث وبين انكما من الشواذ قال وان كانت
المدة ياء فلا يكون قبلها الا الكسرة والاول مفتوح والضم والكسر ليس من ابنيتهم اذ فعيل وفعيل ليس من ابنيتهم فثبت
انها خمسة ولم يجئ فعل في المضاعف ولا المعتل اللام كانهم كرهوا ان ياتوا بالمثلين لانهم فيه بين لبس وثقل لانهم اذا
ادغموا لم يعرف انه جمع فعال او فعلا وان اظهروا استثقل النطق بالمثلين وقد جاء قليلا على فعل منفكا الادغام فقالوا
سرر وسرر واما المعتل اللام فكرهوا البتة لما تؤدي الى الاعلال لانه ليس من لغتهم ما اخره حرف علة وقبلها ضمة فاذا
ادى اليه قياس قلبوا الضمة كسرة فلو فعلوا ذلك ههنا لقالوا في النصب فعلا فتؤدي الى ما ليس من ابنية اسمائهم وقد جاء
فعل قليلا قالوا ذباب وذبب واما المؤنث فظاهر قال والصفة تسعة امثلة منها افعلاء ولم يذكرها في الامثلة وموضعها
بعد اعداد فينبغي ان يكون بعده واصدقاء ونحوه ويجمع جمع التصحيح لوجود شرائطه واما فعيل فبابه ما ذكر ويجمع
جمع التصحيح لان فعيلا يكون بمعنى مفعول ويكون بمعنى فاعل وكانهم ارادوا ان يجعلوا بينهما في الجمع فرقا فجمعوا احدهما
جمع السلامة والاخر جمع التكسير وكان ذلك اولى بالسلامة لانه الاصل وفعيل بمعنى مفعول ليس اصلا فلما
لم يجمع بالواو والنون لم يجمع مؤنثه بالالف والتاء لكونه فرعا عليه في الجمع لمؤنثها لئنه امثلة وعلى فعلاء عند عين لا يكون
جمع فعيلة انما هي جمع فعيل وقولهم خلفاء ظاهر فيما ذكره وغيره يزعم انه قيل خليف وخليفة وان خلفاء جمع خليف
وخلائف جمع خليفة واذا احتمل ان يكون جمع خليف فلا يجعل اصلا في جمع فعيلة عليه اذ لم يثبت باب مثل هذا بالاحتمال
بل لا بد من ثبت قال وما كان على فاعل اسما الى اخره لما كان هذا الوزن غير مشارك مثله في ابنيته افرده وللصفة
ثمانية ووقع في بعض النسخ تسعة وعد فيها فعولا ومثل بقعود وليس بعيد عن الصواب فان قيل هو قليل وفعال
اقل وقد ذكره وقد شذ نحو فوارس وهوالك ونواكس فاما فوارس فالذي حسن منه انتفاء لبسه وبين المؤنث لانهم لا يقولون
امراة فارسة واما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما يخرج عن القياس واما نواكس فللضرورة
فلا اعتداد به ويجوز في فاعل اذا كان لما لا يعقل ان يجمع على فواعل قياسا مطردا تقول في جبل ذكور دواخل ونحوه
هو ان الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجرى المؤنث فيمن يعقل تارة في مفرده وتارة في صفاته واخباره واحواله ولما
كانت هذه صفات لما لا يعقل اجريت ذلك المجرى الا ترى ان افعل مذكر فعلى لا يجمع على فعل وفعلى في مؤنثه تجمع على فعل

قال الله تعالى فعدة من ايام اخر جمع اخرى لانه للتيوم ولكنه لما كان فيها لا يعقل اجرى مجراه على ما ذكر ويستوى في ذلك
ما فيه التاء وما لا تاء فيه لان الغرض التفرقة بين المذكر والمؤنث فلا يفرق بين وجود التاء وعدمها قال وللاسم ما آخره
الف تانيث للاخر ثم مثل بصحارى واناث ثم نسبه ان مثل باربعة ثم ذكر فعلاء وفعلا وفعل وفعل ليس بعام انما يجمع على
فعل فعلا افعل وعلى الفعل فعلى افعل وسببه ان افعل فعلى موافق لافعل فعال واللفظ فارادوا ان يفرقوا بينهما في الجمع
فجمعوا افعل فعلى بالواو وامتنعوا في جمع افعل فعلاء فرقا بينهما فلذلك جاز في فعلى افعل الفعليات حملا على مذكره ولم يجئ
فعلاء افعل فعلاوات لامتناع التصحيح في مذكره ثم اعترض الخضراوات واجاب عنها لغلبتها حتى لا يذكر الموصوف
قبلها فصارت مثل صحراء فاجريت مجراها قال واذا كانت الالف خامسة لم يجمع الا مصححا ثم اذا كان مع التكسير في الخماسي
المذكر ولان كثرة التكسير في المؤنث اولى قال وما فعل اذا كان اسما مثال واحد افاعل الى اخره قال الشيخ وللصفة ثلثة امثلة
جمع من امثلة الصفات وفعل وفعلان مختص بافعل الذي مؤنثه فعلى وافاعل مختص بافعل الذي للتفضيل وهو الذي مؤنثه
فعلى وافاعل مختص بافعل الذي للتفضيل وهو الذي مؤنثه فعلى وقوله انما يجمع بافاعل الذي مؤنثه فعلى لا يكفي فانه يوهم
وفعلان يوهم انهما مطلقان وليس كذلك وافعل التفضيل يجمع ايضا بالواو والنون دون افعل الاخر وقد ذكر ذلك
واورد قول الشاعر اتاني وعيد الحوص في البيت على الاعتراض على الفصل فانه اذا كان احوص صفة فلم جمع على حوص
وان كان علما فلم جمع على احاوص فقال هو منظور فيه الى الوصفية الاصلية فجمعها فقيل حوص والاسمية العارضة بالعلمية
فجمعها فقيل احاوص فهذا معنى قوله منظور فيه الى جانب الوصفية والاسمية وقوله وكل ثلاثي فيه زيادة للالحاق
بالرباعي الى اخره حكم الملحق بالرباعي ان يجمع جمع الرباعي كقولك جدول وجداول وحكم ما فيه زيادة غير مدة كونها
مماثلا للرباعي ان يجمع جمعه كاجدل واجادل وقوله غير مدة احتراز من نحو فاعل وفعول وفعيل واشباهها فان جمعها
مخصوصا على ما تقدم وحكم الرباعي اذا لحقه حرف لين رابع ان تثبت في جمعه موضعه الا انه يقلب ياء اذا لم يكن ياء لانكسار
ما قبلها كقولك سرداح وسراديح وما كان من الثلاثي ملحقا به فحكمه في الجمع كذلك كقولك قرواح وقراويح وكذلك
ما كانت فيه زيادة يكون بها موافقا لذلك المثال وان لم يكن للالحاق كمصباح ومصابيح قوله في هذا وكذلك ما كانت فيه من
ذلك زيادة غير مدة غير مستقيم ولا فرق بين ان يكون مدة او غير مدة وبيان ذلك ان المد لا يمكن ان يكون فيها الا ثانية
لان الاول موضع حركة والثالث قبل حرف المد واللين موضع حركة والرابع هو بعض الحركة والمد واللين هو الذي
الكلام فيه في المثال مع ثبوته والخامس حرف الاعراب وهو موضع حركة فلم يبق الا الثاني واذا تعين لتقدير حرف المد
واللين فحكمه حكم الصحيح بدليل قولك طومار وطوامير وديماس وديماميس وسلاباط وسلابيط فلا معنى لاحترازه بقوله
غير مدة لما تبين من المدة وغيرها سواء قوله ويقع الاسم المفرد على الجنس ثم يميز منه واحده بالتاء قال مثل محلق فيه

فاكثر الناس على انه اسم مفرد وضع بازاء الجمع الذي يدل عليه افراد صيغة وضماير وانما كثر ذلك في الاسماء المخلوقة
يعني التي سميت بذلك باعتبار خلقه الاصلية لا باعتبار صنعة من الادميين ثم اورد نحو سفين وشبهه على وجه الترديد
وعكس تمر وتمرة كما دل اي ما فيه للجمع وما حذفت منه للمفرد فهو عكس تمرة وتمر قال وقد يجيء الجمع مبنيا على غير واحده المستعمل
نحو اراهط لان افاعل ليس من ابنية فعل واباطيل ليس من ابنية فاعل واحاديث ليس من ابنية فعيل واعاريض ليس من ابنية
فعول واهال على فعالي زادوا فيه ياء للالحاق فاعلت كما اعلت ياء جوار فلذلك تجري مجراه وليال مثله قال الله تعالى سيروا
فيها ليالي وليس في المفرد ياء بعد اللام الثانية فدل على انها للالحاق وامكن ما تقدم قال ويجمع الجمع يعني انه قد يجمع
لا على انه يطرد قياسا ولكنه كثر في جمع القلة وقل في جمع الكثرة الا بالالف والتاء وان كان الجميع لا يثبت الا بالسماع ثم ذكر
من كل ذلك امثلة قال ويقع الاسم على الجمع لم يكسر عليه واحده قال هذا فيه خلاف والصحيح ما ذكر لان الجمع انما يثبت كونه
صيغة جمعا اذا كثرت جمعا فاما ابنية نادرة استعمالها لم يكسر عليه واحده قال هذا فيه خلاف والصحيح ما ذكر لان الجمع
جميعا فلا يثبت كونها جموعا والذي يدل على انها ليست بجمع تصغيرها على صيغتها ولو كان جمعا لم يجز ذلك فيها قال ويقع
الاسم الذي فيه علامة التانيث على الواحد والجمع بلفظ واحد وطريقته السماع قال وحمل الشيء على غيره نحو مرضى ومريض
بمعنى فعيل وقياسه ان يجمع على فعلى وانما يجمع على فعلى فعيل بمعنى مفعول ولكن لما وافقه في وزنه وكونه صفة باعتبار
افة اجريت مجراه واجري هلكى وشبهه مجرى مرضى وقوله حملت على قتلى وجرحى وعقرى والذي لانهما هو الاول الذي
يجمع على فعلى وقوله ايامى ويتامى محمولان على وجاعى وحباطى يريد ان وجل ووجع وحبط جمعا على فعالى لشبهها بفعل
بفعلان لانهما يشتركان كثيرا كقولهم صد وصديان وعرب وعربان وعطش وعطشان ولما كان فعلان يجمع على فعالى
حمل عليه لموافقته وهو فعل يجمع جمعه مع موافقته في معنى الافة وايامى ويتامى حملا على وجاعى لقرب ما بينهما من الوزن
لان فعلان وفعيلا لا يفارقان فعلا الا بزيادة يا فحملا عليه مع موافقتهما في كونهما افة والمحذوف يرد عند التكسير ولم يمثل
الا بالمحذوف اللام لانه كثير وغيره نادر كقولهم ولو جمع ايضا لقيل استاه ومن اصناف الاسم المذكر والمؤنث
قال صاحب الكتاب المذكر ما خلا من العلامات الثلث الى اخره قال الشيخ ما خلا لفظا او تقديرا لانه سيتبين ان المؤنث
يكون مؤنثا لفظا او تقديرا فان لم يكن المذكر كذلك وجمع المؤنث المقدر مذكرا والتقدير مخصوص بالتاء على ما سيأتي
والياء لا تكون للتانيث في الاسماء الا في نحو هذي عند بعضهم وبعضهم لا يثبت الياء ويزعم ان هذي كهذا صيغة موضوعة
للتانيث كهذه وبعضهم يزيد في علامات التانيث الهاء موضع قوله الياء نظرا الى قولهم هذه ويقول التاء والالف والهاء
وهذه الياء ليست بهاء وان انقلبت هاء في الوقف في اللغة الفصيحة ولذلك يقول الكوفيون التانيث لا ندري التلفظ بها
تاء في الوصل اجماعا وقلبها في الوقف هاء انما كان فرقا بينها وبين تاء الفعل والوقف محل تغير وايضا فان تاء

الفعل للتأنيث وهذه محمولة عليها فهي اذن تاء قال والتأنيث على ضربين حقيقي على ما فسره وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والنعل
فمثل بمؤنث بالتاء الظلمة وتاء مقدرة على ما سيأتي ذكره ثم ذكر احكام الفعل اذا اسند الى المؤنث عند من جعله الحقيقي
على غيره والفعل اذا اسند الى ظاهر المؤنث فلا يخلو اما ان يكون حقيقيا او غير حقيقي والحقيقي لا بد من علامة
التأنيث وقع فصل او لم يقع الا في لغة ردية وهو مع غير الفصل ومنه قوله لقد ولد الاخيطل ام سوء وغير الحقيقي
انت مخير في الفعل بين اثبات التاء وتركها وقع فصل او لم يقع وقد جاء امران بذلك كله وقول النحويين ان اثبات التاء مع
عدم الفصل احسن ليس بسديد للاجماع على قوله وجمع الشمس فادن امران مستويان واذا اسند الى الضمير المؤنث استوى
الحقيقي وغير الحقيقي في لزوم العلامة فيقولون هند قامت والشمس طلعت اما في الحقيقي فواضح واما في غير الحقيقي فلامور
منها ان تاء التأنيث انما جيء بها لتدل على ان الفاعل مؤنث فاذا اسند الى الظاهر فالظاهر بنفسه يدل على التأنيث فاستغني
عنها وليس في الضمير ما يرشد الى ذلك فلم يستغن عنها الآخر سواء انه اذا كان مضمرا كان اشد اتصالا فناسب ان يكون
الفعل له اكثر من كونه ظاهرا مستقلا الآخر انه اذا تأخر علم انه فاعل برفعه واذا لم يتأخر وكان مضمرا فقد يتقدم موهوم غيره
من المذكرات فلا يعلم هل هو للمذكر او للمؤنث الآخر انه اذا كان مضمرا قد يكون مستترا فجعل له لفظ يدل عليه بخلاف
الظاهر ثم حمل اخواته في الاضمار عليه وقوله ولا الارض ابقل ابقالها متأول ان الارض فاجرى مجرى موضع قال
والتأنيث في اللفظ ويقدر الى آخره قال الشيخ يعني ان تاء التأنيث يكون الاسم مؤنثا بها تقديرا وانما علم بذلك لما استقر
الاتيان بها في كل مصغر ثلاثي فعلم انها مرادة اذ لو لم تكن مرادة لم يجز الاتيان بها لان التصغير لا يرد شيئا لم يكن وما ثبت في
الثلاثي علم ان الرباعي مثله وانما منع منه مانع وهو زيادة الحرف الرابع فلذلك حكم بان التاء مقدرة في الجميع مؤنث
وان كانت في الثلاثي اوضح واما قوله ويظهر امرها بالاسناد فغير مستقيم لانه ان اراد ظهور ان الاسم مؤنث فهذا يظهر
باشياء كثيرة غير الاسناد من الصفة وعود الضمير وبعض الجموع وغير ذلك وان اراد ظهور امر التاء في كونها مقدرة فغير
مستقيم اذ ليس في الاسناد ما يشعر بذلك فكأنه قصد الى ان التاء في الاسماء القياسية محمول على التاء التي في الفعل
النظر الى الاصل فيها دلالة على التاء التي في الاسماء المؤنثة في الاصل لان التاء في الاسماء اصلها ان تكون في الصفات
فرقا بين المذكر والمؤنث ودخولها في الصفات في الموضع التي تدخل التاء في الافعال كقولك قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة
ولذلك قالوا حائض لما لم تقصدوا معنى الفعل فاذا قصدوا معنى الفعل قالوا حائضة فهذا اوجه ذكر الاسناد في
دلالته على التاء في خصوصيته دون ما يدل على التأنيث لا غير وان دل على كونه مؤنثا ليست فيه دلالة على كون المؤنث
فيه تاء مقدرة وانما خص التاء بالتقدير دون الالف لانها التي ثبت ردها في قولها اذن واذينة ولم يثبت رد الالف ولا ينبغي
ان يقدر فالو دخولها على وجوه للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة الى آخره اكثر ما تدخل التاء للفرق بين المذكر والمؤنث

ويروى ان الارض المعنى موضع [illegible]

في الصفات كما ذكره وهو قياس الا في الابنية المستثناه واما في غيره فمحتاج فيه الى السماع وهي لبنة اوجه كما ذكر قال
وتجمع هذه الاوجه انها تدخل للتأنيث او شبه التأنيث ففي الاول والثاني وفي الثالث للتعريف او للواحدة وفي الرابع
للمبالغة وفي الخامس واضح وللجمعية والنسبة والتعريب يعني انه كان اعجميا فيكون دالا على العجمة وللتعويض انه عوض
عن الياء والياء مؤنثة قوله والكسر فيهما ان تجيء منفصلة يعني ان يقدر وجودها كعدمها في الاحكام التي تثبت في الاسم قبلها
ويكون ما قبلها في المتطرف في احكام الطرف وقوله وقل ان تبنى عليه الكلمة يعني تجعل معها كاحد اجزائها حتى يكون ما قبلها
كالوسط فيمتنع عليه احكام الطرف ومن هذا الحديث قولهم عباية وعظاية في الياء وشقاوة في الواو وكان القياس
ان يكون موضع الياء والواو همزة قال قولهم جمالة في جمع جمال بمعنى جماعة يعني ان هذه التاء ليست لمعنى آخر غير ما تقدم و
لكنها فيها مشابهة قولك ضاربة ولما كان ضاربة يصح جريه على كل جماعة صح ان يكون جمالة يجري على الجمع ايضا الا ان في جمالة
من الدلالة على الجمعية ما لا يجد في ضاربة وسببه كثرة استعماله للجماعة بحذف موصوفه ولم يكثر ضاربة ولو اكثر ضاربة
هذه الكثرة باعتبار الجمع وحذف موصوفه لكان مثله ومن ذلك البصرية والكوفية وهذا اظهر في انه من باب
ضارب وضاربة لانه ليس في الدلالة على الجمعية كجمالة لكونه دونه في الكثرة ومنه الحلوبة والعتوبة والركوبة قال الله تعالى
فمنها ركوبهم وقرئ ركوبتهم وهو موضع الاستشهاد وقد يقال حلوبة وحلوب للجمع فليس هذا من باب الحلوبة المتقدمة
لان تلك للجماعة فهو من باب بعالة وهذه للمفرد فهي من باب تمرة قال والبصريون في نحو طامث وحائض مذهبان الى آخره
قال رحمه الله مذهب الخليل انه على معنى النسب وما كان على معنى النسب فقياسه ان يأتي بغير تاء كقولهم لابن وتامر اي ذلك
منسوب الى ذلك لا على معنى حدوثه حتى تدخل التاء لان التاء انما دخلت في هذا الجنس حملا على الفعل على ما تقدم واذا لم يقصد جريها
على الفعل فقصد ذلك المعنى مجردا منسوبا الى من قام به لم يؤت بالتاء فلذلك قال الخليل على معنى النسب يشير الى هذا وقال
سيبويه انه متأول بانه انسان او شيء حائض وما ذكره الخليل احسن لانه معنى يقتضي حذف التاء واتفاقهم على انه انما يكون
في الصفة الثابتة دون الحادثة دليل على صحة ما ذهب اليه الخليل اذ لو كان الصحيح تأويله بانه شيء يجري في الحادث وغيره سواء
وقال الكوفيون انما خلا لانه لا مشاركة بينه وبين المذكر والتاء جاءت للتفرقة فلا حاجة اليها وقد رد ذلك بامور احدها
انه لو كان كذلك لوجب ان يقولوا ناقة ضامر كقولهم جمل ضامر لتحصيل التفرقة وهو الذي اشار اليه في الكتاب وهذا
لا يلزمهم الا ان يعموا وهم انما عللوا نحو حائض وطامث الثاني انه لو كان كذلك لوجب ان يقال امراة مرضع لانه لا مشاركة
بينه وبين المذكر ولما قيل امراة مرضعة دل على فساد التعليل ولا يلزمهم ايضا الامران جميعا لانهم يجعلونه مجوزا لا
موجبا ويجوز ان يقول موضع لذلك الثاني انهم انما عللوا الواقع في كلام العرب من نحو حائض وطامث وطالق ولا يلزمهم
التعميم الثالث انه قيل لو كان ما ذكروه صحيحا لجاز ان يقول هند حائض اذ لا مشاركة بينه وبين المذكر في هذا ايضا لا يلزمهم

لانهم لم يجموا في الاسما فصلا عن الافعال واذا لم يرد عليهم بعض الاسما فلان لا يرد عليهم الافعال اولى قال ويستوي المذكر
والمؤنث الى اخره قال رحمه الله هذا الفصل راجع الى السماع واشتراطهم جريه على المؤنث قصدا الى الايضاح في كونه للمؤنث
ليحصل الفرق بينه وبين المؤنث بغير جريه عليهم قال وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل يعني لما كان فعيلا يحذف منه التاء في المؤنث
وهو بمعنى مفعول شبه به فعيل وان كان بمعنى فاعل لموافقته له في اللفظ وقد قيل ان قريبا ههنا لان رحمة مصدر و المصادر
المؤنثة يجوز تذكيرها حملا على لفظ اخر في معناه فالرحمة بمعنى الرحم والتذكير في قوله فمن شاء ذكره بمعنى الذكر واما ملحفة جديد
فالكوفيون يزعمون انه بمعنى مفعول او لكنه كثر حتى قالوا اجد الثوب فهو جديد فتوهم انه جديد من جد فهو جديد وانما هو
من جددت وليس بقوي لان دعواهم ان جد الشي فرع على جدته فهو جديد لا دليل عليه قال وتانيث الجمع ليس بحقيقي سوا
كان مفرداته بتانيث حقيقي او لا لان التانيث الحقيقي انما يعتبر عند الافراد واما في الجمع لا يقصد الا النسبة الى الجمع والجمع
ليس فيه تانيث حقيقي فلما كان كذلك جرى التانيث والتذكير مجراهما على المؤنث غير الحقيقي واذا انسبت الى ضمير الجمع فان كان مذكرا
يعقل اختص بضمير وعلامة لا يشركه شي غيره فيهما وجاز ان ياتي معه بضمير المفرد المؤنث وان كان غير ذلك من مذكر لا يعقل
او مؤنث مطلقا كنت فيه بالخيار بين ضمير المفرد المؤنث وبين ضمير الجمع وهذا جار في الصفات كما جرى في الافعال فتقول
الرجال ضربوا وضربت ولا تقول ضربن والنساء والايام اكرمتها واكرمتهن ولا في الثاني اكرمتهم وعن ابي عثمان الاجذاع
انكسرن والجذوع انكسرت وخمس خلون وخمسة عشرة خلت على سبيل الاستحسان لا الوجوب ووجهه انك اذا قلت خمس خلون
فاصله خمس ليال خلون فالليالي هي المقصودة بالذكر فحسن رجوع الضمير اليها ضمير جمع ليناسبها واذا قلت خمسة عشرة
خلت فاصله ليلة فرجع الضمير الى الليلة مفردا كما رجع الى الليالي جمعا لكونه المقصود ثم حملوا الجموع على تقدير الاعداد
ان لم يذكر نظرا الى المعنى فقالوا الاجذاع انكسرن نظرا الى انه جمع قلة فيبقى على حاله مع تقدير الفاظ العدد وكانك
قلت ثلثة اجذاع او نحوها الى العشرة فاذا قلت الجذوع انكسرت فهو لما فوق العشرة والتمييز فيه مفرد وكانك قلت
احد عشر جذعا او ماية جذع فحمل على تقدير ما يكون تمييزه الفا قال ونحو النخل والتمر يذكر ويونث فصيح سماعيه ممن
ذكر لان اللفظ مذكر ومن انث فانه في المعنى جماعة ويستوي المذكر والمؤنث الحقيقي في اللفظ المفرد من هذا الباب
فيقال حمامة ودجاجة وشاة للذكر والانثى ولم يفرقوا كراهة اللبس كما ذكر وقال يونس اذا ارادوا ذلك يعني الدلالة
على الذكورية قالوا هذا شاة ذكر وحمامة ذكر وعلى هذا يجوز ان يقول غنت الحمامة وان كان ذكرا لان فيها تانيثا لفظيا
يجوز اعتباره فقول من قال ان قوله قالت نملة يدل على ان النملة انثى غير مستقيم لجواز ان يكون التانيث لاجل لفظ نملة من
التانيث والذي يدل على ذلك قولك هذه حمامة ذكر ولو كانت التانيث فالتانيث الا لان الفاعل انثى لم يجز
ان يقال هذه حمامة ذكر فالذي جوز الاتيان باسم الاشارة المؤنث المفرد من هذا الباب مع التصريح بالتذكير يجوز

ذكره ح

وان جديدا بمعنى مجدود اي مقطوع فهو فعيل بمعنى مفعول ح

اوالف جذوع ح

الاتيان بعلامة التانيث وان كان مذكرا وقد اورد على ذلك لزوم قالت طلحة وشبهه لان التانيث ملفوظ به وهذا لا يلزم
لما ذكرناه من الانثا وعلى تجويز هذه شاة ذكر ونحن متفقون على امتناع هذه طلحة فدل ذلك على الفرق بينهما والسر في ذلك
ان طلحة علم فقصد فيه الاخراج عن موضعه وجعله لمن هو له فصار التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى وليس كذلك باب شاة
ونحوها على ان بعض الكوفيين يلتزم جواز هذه طلحة وقالت طلحة وان كان لمذكر وليس ذلك بشي قال والابنية التي تلحقها الف
التانيث المقصورة على ضربين مختصة بها ومشتركة الى اخره يعني بالابنية الصيغة التي تلحقها الالف للتانيث وللالحاق ودون الالف
لانك اذا حذفت الالف في البنية تعذر ان تكون مشتركة لان البنا الذي فيه الف التانيث باعتبار الالف لا اشتراك فيه ابدا
فدل ذلك على ان المراد البنية دون تقدير الالف وقوله مشتركة وقع في بعض النسخ بالكسر وليس بجيد لان المشترك
لا بد ان تكون فاعله متعددا متعلقا بمشترك فيه والمشترك لا بد ان تكون تعلقه اشتراك متعدد فاذا قلت مشتركة
بالكسر وهو للبنا والبنا مفرد لا مشاركة فيه وعين متعذر ان تكون مشتركا واذا قلنا مشتركة فالمشترك في البنا
الفا التانيث والالحاق وهو متعدد وهما جميعا متعلقان بالبنية التي يلحقانها على سبيل الاشتراك فان قال قايل
المشتركة بالكسر هي الابنية وهي متعددة والمشترك فيه هما الالفان ولا يضر تعدد المشترك فيه اذا ثبت تعدد الابنية
على معنى الاشتراك قيل لا يستقيم فانه يؤدي ذلك الى ان تكون مختصة في الابنية المشتركة لان فعلى وفعلى مشتركة في الف
التانيث ولا يضر اتحاد المشترك فيه فان قيل المشتركة هي الابنية التي اشتركت في الالفين والمختصة الابنية التي اشتركت في
الف التانيث وحدها وسميت مختصة لاختصاصها بالف التانيث قلنا لا يستقيم لان كل واحد من الابنية يقال
يقال له مشترك مع قطع النظر عن اخواته وهو على هذا غير مشترك لان المشترك لا يكون واحدا قال فمن المختصة
فعلى وفعلى ولا تكون الفه الا للتانيث لانها لو كانت للالحاق لوجب ان تكون في الاصول مماثل لها لان معنى الالحاق
ان تاخذ حروفا وتبني بنية اخرى في الاصول فتزاد على الناقص حرف ليصير مثله في الزنة عند ارادتهم مثله تلك البنية المخصوصة
وليس في الاصول مماثل لها عند سيبويه ولا فعلل ولا فعلل واما الاخفش فلا ينهض به هذا دليلا في فعلى لان عنده
فعلل فيحتاج الى دليل غير فيقول لو كان فعلى للالحاق لكان منصرفا ولم يصرف دل على انه للتانيث قال
ومن المشتركة فعلى اما ذكر في التانيث فتدل على انها الف التانيث كونه غير منصرف وما ذكروه للالحاق دل عليه صرفه او الحاق
تا التانيث لان تا التانيث لا يلحق الف التانيث واما ارطى فالفه للالحاق ح الاكثر لقولهم اديم مارطى فلما حذف
الالف من مفعول دل على زيادتها واصالة الهمزة واذا ثبت زيادتها ثبت انها للالحاق لان كل الف زايدة
وقعت اخرا وليست للتانيث فهي للالحاق الا ان يمنع مانع كما في نحو قبعثرى ويجوز ان تكون اصلية فيكون وزنه
افعل ويدل عليه قولهم اديم مرطي بحذف الهمزة من مفعول يدل على زيادتها واثبات اليا يدل على اصالتها وان جا

اي اذا جرد الصيغة مجردة عن الالف اي بحيث فلما يلحقه الف التانيث والالحاق او الجمع ح بتعينه

ناقصة عن حروف ح

ارطى غير مصروف في النكرة فيجب ان يكون للتانيث واما علقى فيجوز ان يكون الفه للالحاق كقولهم علقاة ولكونه منصرفا
واما من قال علقى غير منصرف فالفه للتانيث ولا يستقيم ان يقال انها اصل لما ثبت من ان الالف اذا وقع مع ثلثة احرف
اصول لا يكون الا زائدة على ان معظم الصرف علقى يدل على زيادتها وان اصول الكلمة عين ولام وقاف وكل ما ياتي معهما
محكوم بزيادته ان لم يمنع مانع ومنها فعلى فالشيزى الفه للتانيث ثم لم يصرف ولو كانت لغيره لصرف ولذلك الذفرى
واما الذفرى فمن لم يصرف فهي كالشيزى ومن صرف فهي كمعزى ومعزى لما كان مصروفا فالفه للالحاق بالحاق درهم وقوله
وصفه هذا على راى سيبويه لان سيبويه يقول فعلى لا يكون صفة الا مع التا وكذلك ذكره صاحب الكتاب في اخر الفصل وقد
اورد سيبويه قولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى وهو عند سيبويه فعلى لا فعلى وانما كسرت فاؤه لتسلم اليا لانه
من صار تغيير حركة خفيف فلو لم تكسر لانقلبت اليا واوا وقلب الضمة كسرة اقرب لانه تغيير حركة وذلك تغيير حرف واما
من قال ضئزى بالهمز فوارد على سيبويه لانه لو كان فعلى لوجب ان يقول ضوزى بما ثبت ما يقال انه ابدل من اليا همزة على غير
قياس وهو بعيد قال والابنية التي لحقتها الممدودة فعلاء على ضربين الى اخر هذه الابنية كلها مختصة اما بالف التانيث
واما بالف الالحاق وفعلاء وفعلاء مختصان بالالحاق وما عداه للتانيث وجمع قوباء اسم جمع لان فعلاء ليس من ابنية الجمع
وعد اشياء منها وهي كذلك على مذهب الخليل وسيبويه واصلها عندهما شيئاء كرهوا اجتماع الهمزتين وبينهما الف
فقلبوا العين الى موضع الفاء فقالوا اشياء والذي يدل على ذلك انهم قالوا في تصغيرها اشياء وفي جمعها اشاوى وانها غير مصروف
ولو كان جمعا للشيء لم يخل اما ان يكون افعالا كما يقول الكسائي او افعلاء كما يقول الفراء والاخفش وان اختلفا في مفرده
فقال الفراء اصله شيئ مخفف كما خفف هين وقال الاخفش بل شيء فعل وجمع على افعلاء على غير قياس فلو كان افعالا كما
قال الكسائي لانصرف لان افعالا مصروف باتفاق وهذا واضح وايضا فانه كسر على اشاوى وافعال لا يكسر على افاعل
اذ ليس في كلامهم افاعل واما الفراء والاخفش فانه يبطل عليهم بانه في التصغير يقال فيه اشياء ولو كان افعلاء لكان جمع كثرة
وجمع الكثرة في التصغير يرد الى المفرد ثم يجمع على ما يذكر في التصغير وايضا فانه قد كسر على اشاوى وافعلاء لا يكسر على افاعل
ولم يرد على مذهب سيبويه شيء من ذلك لانه منع الصرف لاجل الف التانيث وتصغيره على اشياء لانه اسم جمع لا جمع وجمعه على
اشاوى لانه اسم على فعلاء وفعلاء يجمع على فعالى كقولهم صحراء وصحارى فان قيل الزم سيبويه انه قلب الهمزة الى موضع الفاء
والقلب على خلاف القياس كما ان منع الصرف في افعال على خلاف القياس وكذلك التصغير والجمع الذي انكروا والجواب ان منع
الصرف في افعال لم يعرف اصلا فلا يجوز بخلاف القلب فانه ثابت في لغتهم امثلة كثيرة فكان ارتكاب ما هو من لغتهم اولى وايضا
فانه يلزم الكسائي امران على خلاف القياس منع صرف افعال وجمعه على افاعل كما تقدم ولا يلزم سيبويه سوى امر واحد
واما الاخفش فانه يلزمه ثلثة امور منها انه جمع فعلا على افعلاء وهو خلاف القياس ومنها حذف الهمزة التي هي لام ومنها التصغير

حال

يعني لو كان الالف للتانيث ما ذكروا به
ولو كان للالحاق لكان
من ابنيتهم فعللا او فعللا وليس
الوزن فعللا او فعللا موجودا
معرض ...

ان م

المذكور واما الفراء فيلزمه ثلثة امور منها الامران المذكوران ومنها انه جعل اصله شيئا هينا ولو كان كهين لجاز
فيه الاصل كما في هين فالتزام التخفيف مع الاصل ما ذكره على خلاف القياس فظهر ان القول السديد ما ذهب اليه الخليل
وسيبويه واما فعلاء وفعلاء فالفهما للالحاق لان فعلا وفعلا ليس من ابنيتهم الا ما جاء في باب افعللا وحرباء وواضح
ان قيل مضاعفا فالحق فيه لانه بمثابة دهماس فيكون اليا زائدة او فعلالا بمثابة الزلزال فيكون اليا اصلية والهمزة عن يا
ثم حتى يكون مضاعفا كالزلزال فالجواب انه لو جعلت اليا زائدة لكانت الفاء والعين من جنس واحد وذلك بعيد فوجب ان يكون
اصلية واذا ثبت اصالتها فلو كانت الهمزة منقلبة عن يا كالزلزال لكان مصدرا لان ذلك مخصوص بالمصادر وايضا فانه يكون
جاز فيه الفتح ولم يسمع فيه فتح فوجب ان يكون الهمزة زائدة وليس للتانيث لما ذكرنا اولا فوجب الالحاق وحواء فان قيل فلم
لا يكون فعالا لقولك ضراب فيكون الهمزة منقلبة عن حرف اصلي واصليا وفوعالا كقولهم طومار فالجواب انه اسم نبت يضرب لونه
الى الحوة والاشتقاق يرشد الى ان الهمزة ليست اصلية ولا يستقيم ان يكون اصله فعالا من الحوة لان فعالا من ابنية الصفات ولا
يكون فوعالا من الحوة لان فوعالا فيما عينه واو ولم يات ولو اتى لوجب ان يكون غير مدغم في باب البيان كما في قوايل فعل و
تفوعل وفعا لو اتسوير وتسير فادغموا في تفعل ولم يدغموا في تفوعل وهذا ابين في العلان واما ان الفا زيزا فعلا
ايضا فان قلت لم لا يكون فعالا من المزية او من المزيز قلبت فيه الزاي يا لاجل التضعيف فالجواب انه لا يستقيم ان يكون من المزية
لان فعالا من ابنية الصفات كما تقدم وهذا اسم وايضا فانهم يقولون من امقصود غير مصروف فدل على ان الالف زائدة للتانيث ان م
ولو كان من المزية لوجب ان يكون اليا اصلية ولا يستقيم ان يكون من المزيز لما ذكرنا من ان فعالا من ابنية الصفات و
ايضا فان حروف التضعيف انما يقلب فيما قلب عند الاجتماع وههنا قد فصل بالالف فوجب ان يكون فعلاء فاما من قصر فلا
يخلو اما ان يكون منع الصرف اولا فان كان منع الصرف فهو فعلى من المزيز لا غير وان صرف فلم كان الالف الا عن اصل وكون
وزنه فعل لزرق مشتقا اما من المزية وهو ضعيف لما ثبت من انه مشتق من المزيز بدليل مزي غير مصروف وهو سوال الاولى
ان يكون فعلا مشتقا من المزيز قلبت فيه الزاي الثانية يا فانقلبت الفا فاصله مززا فان قيل لم لا يكون بزيادة الالف فيكون
وزنه فعلا ويدل على زيادتها ما ثبت من زيادتها في مزي غير مصروف فهذا انما يرد اذا قلنا انه من المزيز فاما اذا قلنا انه
من المزية فاصالتها واضحة والجواب انه لا يمكن ان يقول فعلى لانا لو قلنا هو فعلى لوجب ان يكون الالف للالحاق ويجب
ان يكون في الاصول فعلل وليس ذلك فيهما على مذهب سيبويه نعم يلزم الاخفش ذلك فيقول به وليس ببدع عنده من ثبت
فعلل بل هو جار على قياس قوله قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم المصغر قال الاسم المتمكن اذا صغر ضم صدره
وفتح ثانيه الى اخره قال الشيخ قوله الاسم المتمكن احترازا من الاسماء المبهمة فان تصغيرها يخالف فيه ذلك كما سياتي في اخره
ولم تجاوز ثلثة امثلة كانهم قصدوا الى ان يكون لهذا المعنى صيغ محصورة ليسهل امره وقوله فعيل وفعيعل وفعيعيل انما

يريد صورتها لا اعتبار الحروف الاصول ولو اعتبر الحروف الاصول لادى الى ذكر اكثر ابنية الاسماء في التصغير فلم يرد الا صور
الحركات الضمة ثم الفتحة ثم ياء التصغير ثم ما بعدها على اختلاف في الحركات والعدد ثم قال وما خالفهن اي فعيعل وفعيعال
وذكر فعيلا وفعيلى وافيعال وفعيلان فان قصدوا الى انه على فعيعل حقيقة فهو باطل كما تقدم وان قصدوا الى اعتبار الحركات
والسكنات على ما فسر فلا ينحصر لذلك لان من الاوزان التي تثبت فيها الف التانيث والالف والنون كثير غيرهن كقولك
في عفرنا عفيرنا وفي حنفسا حنيفسا وفي زعفران زعيفران وفي عقربان عقيربان وهذا لا ينحصر كثرة فكان الوجه ان يكون
وما خالفهن الا فعيعل وفعيعال انما يكون لاجل الف التانيث المقصورة والممدودة والالف والنون اللتين لا تقلب الفهما ياء
في الجمع المكسر والف افعال اما الثلاثة الاول فكان يستغني عنها بان يقول وما في آخره الف تانيث مقصورة من الثلاثي والف
تانيث ممدودة مطلقا او الف ونون زائدتان لا تقلب الفهما ياء في التصغير فلا اعتبار في الابنية بدون ذلك فيكون فعيلى وفعيلا
وفعيلان من باب فعيل ويكون فعيلا وفعيلان من باب فعيعل ولم يبق الا افعال فيحتاج الى ذكره لخصوصيته وانما جاءت
الثلاثة الاول مخالفة لصيغ التصغير لشبهها الفي التانيث في المثالين بتاء التانيث وفي المثال الثالث بالفي التانيث في ترك الاعتداد بهما
في الجمع ولذلك بقي ما قبلها مفتوحا فهي محمولة على فعيل وفعيعل كما تقدم والمثال الرابع وهو ما جمع على افعال فانما خولف
به محافظة على الف الجمع كانهم قصدوا الى الفرق بين حرف الجمع وحرف الافراد فلو صغرت اعلم لقلت اعيلم ولو صغرت
اعلام لقلت اعيلام فلولا بقاء الالف لوقع اللبس فوجب الفتح عند المحافظة عليها لانها لا يكون قبلها الا مفتوح ثم قال
ولا يصغر الا الثلاثي والرباعي يعني في الاتساع ولذلك ذكر تصغير الخماسي وفي تصغيره ثلاثة اوجه احدها وهو الاجود
ان يحذف الخامس كما ثبت في التكسير وعلته ما ذكرها سيبويه وهو واضح والثاني ان يحذف ما كان من حروف الزوائد في الجنس
او في الشبه كحرف الميم والدال على ما ذكروا والثالث ان يصغر حروفه كلها فيقول سفيرجل كما ذكر عن الاخفش قال والتصغير
والتكسير من واد واحد يريد انه في المعنى مثله من حيث انهم قصدوا الى معنى زائد في الاسم غير وضعه فغيروا صيغته تغييرا يؤذن
بذلك ولذلك انهم حملوه عليه في رده الاشياء الى اصولها وامتناعهم من تصغير الخماسي في السعة كما امتنعوا من التكسير قال
وكل اسم على حرفين فان التصغير يرده الى اصله قال الشيخ الاسم الذي بقي من حروفه الاصول حرفان لا يخلو اما ان يكون من غير زيادة
فيه او مع زيادة فالاول هو الفصل الاول وحكمه ان يرد الى الضرورة بناء فعيل اذ لا يمكن الا برده لانك لو لم ترده لوقعت ياء
التصغير آخرا فكان فيه خروج عن بناء فعيل وتغير الياء لانها تتبع معتقب حركات الاعراب ثم مثل بما حذف فاؤه او عينه او لامه وتمثيله
واضح وان كان فيه زيادة فلا يخلو اما ان يكون مما يمكن جعل الاسم على فعيل بها اولا فالاول هو القسم الثاني وحكمه ان يستغني
بالزيادة عن حرف الاصل المحذوف لامكان صيغة فعيل بها فيقال في ميت ووزنه مييت فتحصل الصيغة المطلوبة فلا حاجة الى رد
المحذوف وكذلك تقول في تصغير هار وهار اما ان يكون اصله فعل كهود او فاعل هاير مقلوب فيكون مثل قاض ولا يمكن الاول

قبل

هاير او د

فيها لانه اثبتت محذوفا منه حرف اصلي ولا يمكن ان يكون مقلوبا لان حكمه مثل قاض ان تكون الياء فيه كالثابتة اذ حذفها
عارض كقولك رايت قويضيا فوجب ان يكون الثاني فوجب ان يكون فاعلا حذف عينه فاذا صغرته قلت هوير واستغنيت
بالزيادة وناس مشتق من الانس ففاؤه محذوفة فاذا صغر قيل نويس واستغني بالزيادة ثم قال ولو رد لم يكن على هذه الصيغة
المذكورة ولوجب ان يقال في ميت ميت لانك اذا صغرت ميتا ولقيل في هار هوير ووقع في النسخ هوير وليس بجيد لان
قياس اسم الفاعل من مثل قال وقام وهار ان يقال قويل وقويم وهوير وقد اعتذر بان هار اصله هائر وجاء منه الواو وقبلها
همزة واستثقالا لها وبقاء الهمزة في التصغير فرع على التكبير فاذا لم تثبت في المكبر لم تثبت في المصغر الا ترى انهم يقولون
في تصغير اسم الفاعل من صيد وعور صويد وعوير لانهم لم يقولوا اصايد وعاير فدل على ما ذكرناه واذا لم يقلب همزة
في هار لم يقلب همزة في هوير وليس بجيد وان لم يمكن جعل الاسم على فعيل بها فهو قسمان احدهما ان يكون الزيادة همزة وصل
او تاء تانيث عوضت عن اللام وهو الفصل الثالث وبيان انه لا يمكن فيه بناء فعيل بالزيادة انك لو بنيت فعيلا من اسم وابن
بزيادة لضممت الهمزة وحركت ما بعدها فاذا ثبت الدرج اما ان يحذف فيها فيختل تفعيل واما ان تثبت فيها فيخالف وضعها وتنطق بها مع
الاستغناء عنها وفي الابتداء استغنى عنها بتحريك ما بعدها ولو بنيت فعيلا من اخت وبنت وهنت لا يعتد بتاء التانيث في بناء
فعيل وهي في حكم كلمة اخرى بدليل قولهم شفيهة وبطين واذا لم يعتد بها لم يبق الاسم على فعيل فاذا صغر مثل هذا القبيل
وجب الرد كما في الفصل الاول الا انك هاهنا تحذف همزة الوصل استغناء عنها لوجوب تحريك الفاء ولا تحذف التاء لان
المعنى الذي اتي بها له باق ولانك لا تجعل حكمها حكم التاء التي كانت في آخر الكلمة خروجها عن العوض برد المحذوف ولكن تجعلها تاء تانيث
مثلها في قائمة لانها في الاصل عوض وتاء تانيث فثبت لها بالعوضية حكم فاذا رددت المحذوف زال العوضية فزال حكمها
فلذلك تقف عليها هاء وتكتبها هاء وتحرك ما قبلها وهذه احكام غير العوض وهو الذي اراد بقوله فذهب بالتاء الا
ثم قال والبدل على ضربين لازم وغير لازم الى آخره قال الشيخ رحمه الله الاسم الذي يصغر لا يخلو اما ان يكون حروفه لم تغير
او غيرت فالثاني هو هذا الفصل وهو منقسم قسمين تغييرا سماه لازما وتغييرا غير لازم وقد فسر بعض الناس البدل اللازم
بانه الذي يلزم المكبر والمصغر وغير اللازم انه الذي يلزم المكبر دون المصغر وليس بمستقيم لان غرضنا ان نعرف كونه
لازما قبل تصغيره لنبنيه او نرده الى اصله فالاولى ان البدل اللازم كل ما كان علة البدل فيه ثابتة في المصغر والمكبر
وغير اللازم كل ما كانت العلة فيه في المكبر دون المصغر وبيانه انك اذا اردت ان تصغر ميزانا فانت تعلم ان الواو انقلبت
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وتعلم ان المصغر يضم اوله ويفتح ثانيه فيزول الامران جميعا فاذا العلة المقتضية للبدل
في المكبر منتفية في المصغر فترده الى اصله فتقول مويزين واذا اردت ان تصغر متعدا ومتسرا واصله موتعد وميتسر
من الوعد واليسر فتعلم ان الواو والياء قلبتا تاء لكونهما فاءين ساكنين مع تاء الافتعال طلبا للتخفيف وعند تصغير متعد يحذف التاء

الاستثقال وتحرك الاول بالضم والثاني بالفتح فزوال العلة التي من اجلها قلبت ياء في غير لازمة فرد الى اصلها فلذلك
قلت مويعد ومييسر وفي ناب وباب قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وفي التصغير بضم الاول فقد ذهب
العلة فهو اذن غير لازم فرد الى اصله وقيل كبيزان ومثال البدل اللازم كقولك في قائل قويل اذ العلة في الاعلال
في اسم الفاعل انما هو حمله على الفعل صغر او كبر فلذلك قيل قويل كما قيل قائل وقد يتوهم ان الواو في قائل انما قلبت همزة
لوقوعها بعد الف وليس بجيد لما ثبت عندهم من حكم المصغر ولو كانت تلك العلة لوجب ان يقال قويل ومن ذلك تراث
وتخمة واد لان العلة في قلب الواو كونها مضمومة وهي في التصغير مضمومة فيجب ان يبقى واورد تصغير عيد اعتراضا
وبيانه ان عيدا مشتق من عاد يعود قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فهو مثل قيل وفي التصغير زوال
هذه العلة فكان يجب ان يقال عويد كما يقال قويل واجاب بان هذا القياس خولف لغرض اخر وهو اجراؤهم
للمصغر مجرى الجمع المكسر وهم يقولون اعياد بالياء فكان القياس اعوادا بالواو ولكنهم خالفوا القياس ليفرقوا بين
جمع اعواد وجمع اعياد ولذلك خالفوا القياس ولو قالوا في عيد انما قالوا عييد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود لكان اولى
قال والواو اذا وقعت ثالثة وسطا كاسود وجدول الى اخره قال رحمه الله اما من قال اسيد فهو قياس العربية
لانه اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون كما في ميت ولذلك كان الفصيح واما من قال اسيود فكانه راعى
فيه امرين احدهما مراعاة البنية كما في قولك سوير لتفرق بينه وبين اسيد اذ لو ادغم لالتبس والاخر ان ياء التصغير تاتي
عارضا والعارض لا اعتداد به الا ترى انهم يقولون قالوا ايا قوم ولا يغزون ونادوا يا مالك ومضى الياء بعد الواو
بخلاف ما كان منهما اصلا في بنية الكلمة قال وكل واو وقعت لاما صحت او اعلت فانها تقلب ياء لانها ان كانت ثالثة
اجتمعت مع ياء التصغير فتقلب ياء سواء كانت مصححة او معتلة فالمصححة نحو عروة والمعتلة نحو عصا لان ياء التصغير
اذا وقعت قبل الالف زال المعنى الذي من اجله قلبت الواو الفا فردت الى اصلها لانه بدل غير لازم كما تقدم في
فصل البدل وان كانت رابعة وقعت بعد الكسرة التي بعد ياء التصغير فتقلب ياء مصححة في المكبر او معتلة كقولك في نحو
ترنية وفي شقاشق قال واذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت الاخيرة الى اخره وانما كان كذلك كراهة اجتماع الياءات
عطا وليس هو حذفا اعلاليا بمنزلته في قاض ولكن حذف اعتباطي للتخفيف بمنزلته في يد ولذلك كان معربا بالحركات الثلث
كاعراب يد الا ترى انك تقول هذا اعطي ورايت اعطيا ومررت باعطي ولو كان كقاض لقلت هذا اعط ومررت باعط ورايت اعطيا
كما هو ابو عمرو وفي احي على ما سياتي واما عطاء فقياس تصغيره عطي رددت الهمزة الى اصلها لزوال علة قلبها همزة
ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلث ياءات تحذف الاخيرة تخفيفا واداوة مثله لان اصله اديوة كما تقول
رسيلة ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم حذفت لاجتماع الياءات وغاوية اصلها في التصغير غويوة قلبت الواو ياء

لانكسار ما قبلها ثم حذفت لاجتماع الياءات وغاوية اصلها في التصغير غويوة قلبت الواو ياء فصارت غويية فاجتمع
ثلث ياءات فحذفت الاخيرة ومعاوية مثل غاوية لانك تحذف الالف لانها رابعة مع الميم فهو لاحق بالحذف
على ما سياتي وقياس تصغيره معيوية ثم فعل ما تقدم وقياس من قال اسيود وابى احيوا ان يقول معيوية لانها
ثالثة ولم يجتمع عنده ياءات وكذلك ما اشبهه واحوى قياسه ان يقول احيو ولانه بالحذف على ما سياتي فانقلبت الاخيرة
ياء لانكسار ما قبلها ثم ادغمت الياء في الواو بعد قلبها ياء كما تقدم فصار احي فاجتمع ثلث ياءات فحذفت الاخيرة على القياس
المتقدم ثم منهم من يمنع الصرف نظرا الى ان التقدير في صيغة افعل كالمحقق الا ترى انك تمنع صرف اسد واشيد وان
تغيرت صيغة افعل فكذلك ههنا ومنهم من نظر الى ان الحذف ههنا ليس كالحذف في قاض فيكون مرادا فصارت الكلمة
كانها على هذه البنية فخرجت عن صيغة افعل ولذلك اذا صغر احمر تصغير الترخيم قيل حمير على وزن فعيل بالاخلاف لما نقا
صيغة افعل ان كان في التقدير عليه فكانهم فرقوا بين ما التغير فيه لاعلال موجب فيكون المحذوف مرادا مثله في عمير
والاول مذهب سيبويه والثاني مذهب عيسى بن عمر واما من قال احي فهو محض لانه كما تقدم احي فقد اجتمع ثلث ياءات
فوجب حذف الاخيرة كما في عطي فان حذفها ههنا حذف الاعلال فقال احي في الرفع ومررت باحي ورايت احي ووجب
عليه في جميع الباب ان يقول هذا اعطي ومررت باعطي ورايت اعطيا ولا قايل به اذ لا فرق بين المسايل فظهر ان ذلك وهم اذ
التسوية معلومة واما من قال اسيود فقياسه ان يقول احيو في الرفع والجر ورايت احيوي في النصب واصله احيوي
فاعله كما اعل اعيلي فقالوا احيو كما يقول اعيل ولم يجتمع ياءات محذوف ولذلك قلنا ان قياس الباب عنده ان يقول
معيوية وشبهه كما تقدم اذ لم تجتمع ياءات على مذهبه قال وتاء التانيث لا تخلو ان تكون ظاهرة او مقدرة الى اخره قال
انما ظهرت التاء في تصغير الثلاثي المونث لانه لما كان فيه معنى الصفة وتاء التانيث قياسها ان تلحق صفة المونث الحقت بالمونث
المصغر وان لم تكن في مكبره ولم تثبت في الرباعي استثقالا لكثرة حروفه وكان الرابع عوضا منها واما الالف فان كانت
مقصورة وهي رابعة ثبتت لخفة الاسم فان كانت على اكثر من ذلك حذفت استثقالا لها فقولك في جحجبى جحيجب فاما حولي
فان المحذوف الف التانيث فيقع حولاي وهو على خمسة احرف وقبل اخره حرف لين فثبت في التصغير الا انها تقلب ياء لانكسار ما قبلها
فتدغم في الياء الاخيرة فتصير حويلي وحكم هذا الاسم وغيره الصرف لان منع الصرف انما يكون لالف التانيث ولا الف تانيث واما من
قال حويل وكذلك وقع في الاصل فانه اما ان يكون قد حذف الالف لزيادتها ثم صغر فقال حويل ثم اعل الياء كما
تعل ياء قاض واما ان يكون صغر اولا على حويلي ثم حذف الياء كما تحذف ياء صحاري مطلقا فقال صحار وان كانت ممدودة ثبتت
ثلاثيا كان الاسم او غيره وانما ثبتت لانها زادت على حرف فاشبهت كلمة اخرى فثبتت كما تثبت في قولك بعلبك فان قيل فلم لم آ
تحذف تاء التانيث كما حذفت الف التانيث في الاسم الرباعي او تثبت الف التانيث كما تثبت التاء قبل الف التانيث مع الاسم كالجزء منه

لانها تقدر منفصلة بخلاف تاء التانيث فانها تقدر كالمنفصلة فاشبهت الحروف من بنية الكلمة فتحذف كما تحذف وتثبت رابعة
لانها لو كانت حرفا من بنية الكلمة لثبتت فكذلك الف التانيث قال وكذلك كل زائدة مدة في موضع الياء نحو تفعيل وجب
تقديرها وابدالها الى اخره قال لانها لا تخرج عن بنية التصغير اذ الاسم يبقى على فعيعيل وقوله وجب تقديرها يعني بقاؤها
وقوله وابدالها ياء ان لم تكنها يعني ان لم تكن ياء لانها تكسر ما قبلها فيجب قلبها ياء اذ لا يمكن النطق بالالف او واو بعد كسرة قوله وان
كانت في اسم ثلاثي زيادتان ليست احداهما اياها ابقيت اذ فيهما في الغالب اي اقواهما في الدلالة على المعنى الاصلي وحذفت الاضعف
فكل اسم فاعل او مفعول من الخماسي بالزيادة فانك تبقي الميم وتحذف الاخرى لان الميم هي موضوعة لبناء اسم الفاعل وهو المقصود
بالصيغة والزيادة الاخرى انما هي لما يعرض من معان اخر فالميم اقعد في الدلالة على المقصود فوجب ابقاؤها وحذف اختها
فلذلك تقول في منطلق واشباهه ما ذكروان تساويا كنت مخيرا وتساويهما بان لا يكون لاحديهما قوة في الدلالة على المقصود
فتكون مخيرا في حذف ايهما شئت على ما مثل قال وان كان ثلاثيا والفصل الحاصل حذف احداها على ما تقدم واما الرباعي
فيحذف منه كل زائدة ما خلا المدة الموصوفة لانه لا يمكن ابقاء اكثر من اربعة احرف وفي هذا الاسم اربعة احرف اصول فلا
بينه وبين الزوائد فالزوائد بالحذف اولى فاذا صغر مقرطس قلت قريطيس اذ لا يمكن بقاء شيء من الزوائد لذهاب
الصيغة التصغيرية ببقائه الا ان يكون مدة قبل الاخر فانها تثبت كما تقدم في اول الفصل لبقاء صيغة التصغير معها وهو قوله
المدة الموصوفة قال ويجوز التعويض وتركه فيما حذف من هذه الزوائد التعويض انما يكون فيما حذف ومنه ثم هو على ضربين
ضرب موضع التعويض مشتغل بالياء وهي حرف التعويض وضرب موضع التعويض خال فالضرب الاول لا يمكن فيه هذا الا قبل
في تصغير احرنجام حريجيم فلا يمكن في هذا التعويض والضرب الثاني نحو قولك منطلق مطيلق فهذا يمكن فيه التعويض قوله وجمع
القلة يحقر على بنائه الجمع على ضربين جمع قلة وجمع كثرة على ما تقدم في المجموع فجمع القلة حكمه في التصغير حكم المفرد فيصغر كما يصغر
لان الفاظ افعال الحافظ عليها كما تقدم واما جمع الكثرة فلا يحقر على صيغته كانه لما كان التصغير فيه معنى التقليل كره ان
يجمعوا بينه وبين صيغة التكثير فعدلوا الى احد امرين اما الى جمع القلة ان كان له قلة او الى المفرد ثم جمعوه بالواو والنون او
بالالف والتاء على حسب ما يستحق فاذا صغرت غلمانا قلت بالخيار ان شئت اتيت بجمع قلته وهو غلمة وصغرته وقلت غليمة
وان شئت صغرت المفرد ثم جمعته فقلت غليمون وان لم يكن له جمع قلة تعين رده الى المفرد كقولك في شسوع شسيعات لفقد
الشساع في اشسع وانما جمع غليم بالواو والنون وجمل كذلك في التصغير لانه فيه معنى الصفة كما ذكرنا في دخول تاء التانيث في
موشى نحو اذن مصغرا واتباعها فيه وحكم اسماء الجموع حكم الاحاد لان ذلك المعنى منتف اذ الفاظها الفاظ المفردات
فلا معنى للعدول عنها وفي بعض الاسماء تصغير على خلاف القياس على ما ذكره كحكم الشساع وانيسان راجع وبابه السين وفي عشيانا
زادوا الفا ونونا وفي عشيشية ابدلوا من الياء شينا فردوا الياء التي قياسها ان يحذف لاجتماع الياءات وفي اغيلمة واصيبية

زادوا بمن قال وقد يحقر الشيء لدنوه من الشيء وليس مثله قد تقرر ان التصغير يدل على ان الشيء عندهم مستصغر وقد جاء
قليلا على معنى قرب الشيء من الشيء ومثاله قولهم اصيغر منك لا يستقيم ان يقال ان المراد انه صغير لان لفظ اصغر يدل على الزيادة
في الصغر فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى وانما قصد الى ان المدة التي بينهما قريبة وكذلك ما مثل قال وتصغير الفعل ليس بقياس وانما
جاء في الفاظ يسيرة محفوظة لان معنى التصغير الوصفية بالصغر لما صغر والفعل لا يصح وصفه فيصغر وانما المعنى فيما صغر من
نسبة الى الفعل كما فسر بريد انه في الاصل وضع مصغرا كانه في اصل الوضع بهمو تصغير فوضعوا اسمه على التصغير وذلك قليل
منه جميل وكعيت اسمان لطائر وكميت للفرس فاذا جمعوا ردوه الى المكبر المقدر لانه ليس للمصغر جمع على حياله فقالوا في جميل
وكعيت جملان وكعتان فدل ذلك على ان المكبر في التقدير جمل وكعت لان فعلان جمعه وقالوا كميت فدل على ان مكبره في
التقدير اكمت لان فعلا جمعه وايضا فان كميتا من صفات الالوان فهو من باب احمر واسود فقياس مكبره بهذا الوجه يعلم انه افعل
قال والاسماء المركبة يحقر الصدر منها ولا يعتد بالكلمة الثانية كما لا يعتد بتاء التانيث ولا تحذف كما لا تحذف تاء التانيث وهو مثله
اجدر القوة الالتباس تصغير غير المركب وتركوا ما قبل الثاني مفتوحا تشبيها بتاء التانيث وتحقير الترخيم ان تحذف كل
شيء زيد في بنات الثلاثة والاربعة الى اخره قال هذا باب على حياله في التصغير سهل وهو ان تحذف الزوائد كلها وتصغر الاسم
وسمي تصغير الترخيم لما الترخيم فيه الحذف ولان الترخيم في التقليل يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا ومنه سمي الترخيم وليس تصغير الترخيم
معناه ان تصغر المرخم الذي هو حذف الاخر وانما اراد حذف الزوائد على ما فسره قال ومن الاسماء ما لا يصغر ثم ذكر اسماء
كثيرة الاستعمال لم توجد في كلامهم مكبرة فدل ذلك على ان تصغيرها مطرح في لغتهم واما اسم الفاعل والمفعول اذا
اعملتهما لم يات في كلامهم تصغيره كراهة اجتماع العمل والتصغير لانه يقوي شبه الفعل قال والاسماء المبهمة خولف بتحقيرها
تحقير ما سواها يعني اسماء الاشارة والموصولات وخولف بالاول من اولها لانها غير متمكنة وقوله والحق باخرها
الفا فيما سوى هو لان الالف ملحقة قبل اخره فيما سوى المثنى والمجموع فانك تقول في الذين اللذيان وفي الذين اللذيون
ولا الف في ذلك فان زعم ان الالف في اللذيان واللتيان سقطت لالتقاء الساكنين فمردود بقولهم اللذيون بضم الياء ولو كانت
الالف مرادة لوجب ان يقال اللذيون فان ثبت اللذيون كان الانفصال مستقيما وكان ينبغي ان يقول وزيد قبل اخره ياء
التصغير لانه لا بد منها قال ومن اصناف الاسم المنسوب قال الشيخ وحده بما ذكر وظاهره غير مستقيم وهو في الحقيقة
مستقيم اما ظاهره فانه لا يخلو اما ان يكون حد المنسوب او المنسوب اليه فان حد المنسوب كان غير مستقيم لقوله علامة
للنسبة اليه اذ ليس منسوبا اليه وان حد المنسوب اليه فكيف يحد غير ما يبوب له وهو في الحقيقة لم يحد الا المنسوب وقوله هو
الاسم يريد الاسم قبل الالحاق ثم قال الملحق ياء مشددة علامة للنسبة يعني الاسم قبل الحاق الياء والاسم الذي الحقت اخره
مشددة علامة للنسبة اليه هو المنسوب وانما جاء الاشكال من جهة الضمير فمن جعل الضمير راجعا الى الاسم الذي الحقت باخره ياء

فاسد او من جعله ضمير الاسم لا باعتبار الحاق التاء جاء مستقيما وهو الذي قصده وشبهها بتاء التانيث في انها تكون للنسب
المحقق ولمجرد اللفظ وفي انها تكون للمفرد كما تكون التاء وكما انقسم التانيث الى حقيقي وغير حقيقي فكذلك النسب يريد بالحقيقي
ما تقدم من كون المدلول مونثا في المعنى بازائه ذكر في الحيوان على ما تقدم وغير الحقيقي ما جرى في اللفظ فقط كقولهم ظلمة
وضربة وشبهه وكذلك النسب منه ما كان مدلوله منسوبا حقيقة كقولك دمشقي ومصري وهو الكثير الشايع ومنه ما كان
في اللفظ خاصة دون المعنى كقولك كرسي اذ ليس كرسي منسوبا من حيث المعنى كما ان ظلمة ليس مونثا من حيث المعنى قال
والنسبة مما طرق على الاسم تغيرات شتى لانها غيرته من مدلول الى مدلول آخر مغاير له الا ترى ان قولك دمشق اسم للبلد
وقولك دمشقي للرجل المنسوب اليها وغيرته من حال الى حال لانه كان عريا عن اليائين فصار بهما وكان اعرابه على ما قبلهما
فصار على آخرهما قال ومن ثم التاني النسب واجتنابهم تاء التانيث فلعله المعنى الذي الا اذا انسبت رجلا الى ضاربة قال رجل
هو الاسم الذي فيه ياء النسب فلو بقيت فيه تاء التانيث لكنت مونثا للمذكر الثاني انه كان يودي الى اجتماع تانيثين اذا انسبت مونثا
الى مونث فتقول اذا انسبت امراة الى طلحة طلحتية والثالث انه يودي الى ان تكون تاء التانيث وسطا وكذا نون التثنية والجمع
ينبغي ان يقول وعلامة التثنية والجمع ونونهما لان ذلك يحذف مع النون فتخصيصه النون موهم بقاء ما قبلها وانما علامة 12
التثنية لان المعنى يحصل بالنسب الى المفرد فتقع الزيادة ضايعة فلا حاجة اليها وكل ما ذكرناه في التاء فمثله جار في المثنى
والمجموع فيكون اربعة اوجه فاما اذا سميت بالمثنى والمجموع المصحح فلا يخلو اما ان تعربه اعراب المفرد او تجريه في الاعراب
على حكم ما كان عليه فعلى الاول انتبهنا لانك اخرجتها عن صورتها في احكامها التي كانت لها فكانها الف ونون لغير التثنية
كما في عمران وعلى الثاني تحذفها قبل التسمية لان احكام علامة التثنية والجمع باقية فيها فاجريت بعد التسمية مجراها قبلها
فتقول على الاول قنسريني وعلى الثاني قنسري وكذلك نصيبيني ونصيبي وكذلك زيدي وزيداني وخليلي وخليلاني وفي سبعي
وسبعاني في النسب الى السبعان اسم موضع ومن الجارية على القياس في التغيير ان تكون الاسم ثلاثيا ثانيه كسرة فانهم تحويل
اجتماع الكسرتين والياءين مع قلة حروف الكلمة فيفتحون العين كنمري ودولي وابلي فان كان اكثر من ثلاثة احرف وفي آخره ما في
نمري من الكسرتين والياء فالاحسن بقاء الكسرة لقوة الكلمة بالزايد على الثلاثة كتغلبي ويثربي ويجوز الفتح كراهة اجتماع الكسر
ومن ذلك حذف الياء والواو من فعيلة وفعولة وصحيح العين غير مضاعف فرقا بين المذكر والمونث فان نسبت الى كريم قلت
كريمي والى كريمة قلت كرمي والمونث اولى بالحذف لاستثقالهم اياه واما المعتل العين فلم يغيروا فيه لما يودي الى الاستثقال
لانسر من حسن كلامهم لانهم لو قالوا الطولي لادى الى تحريك الواو وانفتاح ما قبلها فيكون بين امرين استثقال و
زيادة تغيير وكذلك شديدة لو قالوا اشدي لادى الى الضار من تفك وزيادة تغيير قال ويحذف الياء المتحركة من
كل مثال قبل آخره ياء ان مدغمة اصلها في الحركة قال الرضي رضي الله عنه ومن ذلك حذفهم الياء المتحركة اذا وقع مشدده

قبل الآخر كراهة اجتماع الياءين والكسرتين فيقولون في ميت ميتي على ما ذكرنا واما طائي ففيه من الشذوذ وضع الالف
مكان الياء الساكنة لا غير واما حذف الياء المتحركة فقياس لانهم لو قالوا الطيئي لم يكن فيه شذوذ وقد فرقوا بين مهيم مصغرا
ومكبرا عند النسبة اليه فاجروا مهيما المكبر على القياس وزادوا ياء ساكنة في المصغر بعد المشددة فرقا بينهما وكان
اجراء المكبر على القياس اولى لانه حذف فيما لم يحذف منه شيء ولو عكسوا لحذفوا فيما حذفوا منه قبل النسبة وانما لم يستغنوا
ببقاء المصغر على صيغته وحذف الياء من المكبر مع ان الفرق حاصل لان لفظ مهيمي اثقل من لفظ مهيمي ولانه امر جار فيه
علم قبل النسب فجاز ان يبقى على حالته التي كانت له في المصغر قال وتقول في فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة قال الشيخ من التغيرات
الجارية على القياس حذفهم الياء الساكنة من فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة وقلبهم الثانية واوا وفتح الكسرة التي قبلها فيهما في
وانما فعلوا ذلك كراهة اجتماع الياءات ولم يفرقوا بين المذكر والمونث لشدة الاستثقال فغيروا منه فيهما جميعا ومن العرب
من يقول اميي ولا يقولون في عني عنيي من زيادة الاستثقال بالكسرة وقد فعلوا مثل ذلك فيما آخره ياء مشدده وان كان
بخلافه في الزنة كقولهم في تحية تحوي لان الامر المستثقل موجود فلا اعتداد بالوزن واما فعول كعدو فانه ليس فيه
الاستثقال الذي في عني فجرى مجرى الصحيح فقالوا عدوي بالاتفاق واجروه مجرى الصحيح لما انتفى ذلك الاستثقال
واما ما لحقته تاء التانيث فقال سيبويه عدوي اجراه مجرى شنوءة وبابه وهذا هو القياس الذي لا ينبغي ان يعدل
وقال المبرد عدوي كالمذكر وليس له وجه في القياس لان عدوي اثقل من قولك عدوي فلا معنى لالتزامه قال وما عن
عن القياس ما آخره الف وحكمها ان كانت ثالثة ان تقلب واوا سواء كانت عن واو او ياء لانها ان كانت عن واو وظاهر
وان كانت عن ياء كره بقاوها لما يودي من الجمع بين ساكنين او اخلال بالحذف وكره ردها الى اصلها لما فيه من
اجتماع الياءات فلم يبق الا ردها الى اختها وان كانت رابعة بتطرف فان كانت اصلية قلبتها كذلك محافظة على الحرف الاصلي
وقد جاء حذفها استثقالا للحلي وان كانت زائدة فالمختار حذفها بخلاف الاصلية لان زيادتها تقوي حذفها واصليتها
في الاولى تضعفه والثاني قلبها واوا محافظة على البنية تشبيها لها بالاصلية والثالث ان يجعل قبل ياء النسب الف
واو وهل يكون الالف في الف التانيث والواو زايدة او الواو الف التانيث انقلبت والالف زايدة كل ذلك محتمل وقال
وان نفصل بين الواو والياء بالالف وقولهم موهم انه لا يجري الا في دنياوي وعلياوي وشبههما فكان الاولى ان يقول
ويفصل بين الواو ومن آخره بالالف ليشمل نحو حبلى ولعله قصد الى التنبيه على التعليل في ادخال الالف كراهة اجتماع الياء
والواو وليس فيما ورد ذلك الا الحذف استثقالا لاجتماع ياء النسب قال وحمزى في حكم جمارى حمزى وان كان الالف فيه
رابعة الا انها حملت على الخامسة لامرين احدهما تعذر حملها على مثل دعوى لانه محمول على مثل معزى الذي الفه اصلية
وليس في مثله فعلى فيحمل عليه حمزى فان ورد على ان النسب مذهب الاخفش في نحو جرب الثاني ان الحركة فيه نزلت

منزلة الحرف الرابع على اربعة كما في قرأتي لو سميت به امرأة بخلاف هند جعلوا الحركة منزلة منزلة الحرف لثقل الكلمة بها
قال ومن التغييرات الجارية على القياس ما آخره يا مكسور ما قبلها فحكمها ان كانت ثالثة ان تقلب واوا ويفتح ما قبلها
اما فتح ما قبلها فكما انفتح ما قبل آخر نمر واما قلبها واوا فكما انقلبت الالف رحا وان كانت رابعة فالمختار حذفها استثقالا
لها ويجوز قلبها واوا وفتح ما قبلها وانما كان المختار ههنا الحذف في اليا والالف القلب لامرين احدهما ان الالف
اخف فلا يلزم من مراعاة الاخف مراعاة الاثقل الآخر ان الالف ليس فيها الا تغيير واحد وفي اليا تغيير آخر وهو قلب
الكسرة فتحة ولذلك كان الحذف في اليا احسن من الالف وبالعكس وليس فيما زاد ذلك الا الحذف استثقالا لما زاد على
الاربعة واذا كانوا قد التزموا فيما زاد على الاربعة في الالف فالتزامهم الحذف في اليا اجدر لانها اثقل في الوجهين فان
كانت اليا الرابعة على الاربعة قبلها يا مشددة وجب حذف الخامسة كما يجب حذفها في مستتر فيبقى قبل يا النسب مشددة
قبلها فتحة وسكون في الاستثقال مثلها في امية فمن استثقلها قال محوي كما قال اموي ومن لم يستثقلها قال محيي كما قال امي
ويقول في عدو وظبي مما آخره واو من الثلاثي الساكن الحشو عدوي وظبيي بلا خلاف اذ لا استثقال لسكون ما قبلها
لانها تخف عند سكون ما قبلها فاما لحقته تا التانيث ففيه خلاف مذهب سيبويه والخليل انه في حكم الاول فيقول
في عدوه وظبيه عدوي وظبيي ايضا لانه ساكن الاوسط فاستخف ومذهب يونس عدوي وظبوي وله شبهتان احدهما
ان العرب يقولون في النسب الى بني زنية وقرية زنوي وقروي وهو محل الخلاف فوجب الحاق ذلك به الاخرى انهم يكرهون
الثقل باجتماع اليا آت في المونث كما كره ذلك في كريمة ولم يكره في كرم فاذا كره اجتماع اليا آت قلبت اليا الاولى واوا وحرك
ما قبلها بالفتح كما قلناه ان يجعل اصلا والاستثقال الذي اشير اليه غير معتد به لمخالفته اكثر النسب فيه ثم هو باطل ببنات
الواو اذ لا يستثقل حتى يفتح ما قبلها ولذلك عند الخليل في بنات اليا لما كانت مشبهة الاستثقال مختصة بها
وان كان وسط الاسم يا ايضا كقولك طي وحي نظرت الى اصل اليا الاولى فرددتها اليه متحركة وقلبت الثانية واوا فيقول
في طي طووي وليس هذا مثل قولك طيي لانه لو قيل طيي لادى الى اجتماع اربع يا آت وكسرتين مع قلة حروف الكلمة وفي
حية حيوي ● فان كان الاسم آخره يا مشددة بقيته على حاله وجرى مجرى عدو فقلت في دوي دوي اذ لا يا آت مجتمعة
قال فان نسبت الى اسم آخره يا مشددة مع ثلثة احرف فصاعدا نظرت هل هما زائدتان او لا فان كانت الثانية اصلية كنت
فيهما بالخيار ان شئت شبهتها بيا غني فتقول مرموي كما قلت غنوي وان شئت شبهتهما لزيادتهما على الثلثة بياي مصري
اذا نسبت اليه فتحذفهما فتقول في مرمي مرمي فاليا في مرمي يا النسب وتلك اليا حذفت استثقالا لاجتماعها مع يا النسب وان كانت
اليا المشددة حذفتها لا غير اذ لا وجه في تشبيهها بغني لزيادتها فتقول في كرسي كرسي وفي بختي اسم رجل بختي و
قوله اسم رجل احتراز من جمعا فانك ترده الى الواحد فتقول بختي على قياس المجموع فلذلك قال اسم رجل والذي يدلك على

على ان هذه اليا هي يا النسب وان اليا التي كانت فيه هي اليا المحذوفة انك تقول قبل النسب بخاتي غير مصروف فاذا نسبت
قلت بخاتي مصروف ولو كانت هي اليا الكان على حاله ● وما كان آخره همزة قبلها الف نظرت فان كانت الف التانيث قلبتها واوا
وان كانت غيرها ساغ فيه الوجهان على ما ذكرناه في التثنية وهذا اولى من قوله ان كان منصرفا فالامران لو سميت امرأة بكسا
كان غير منصرف ولا يجب قلب الهمزة وكان التنبيه على انه لا يقلب الا اذا كان الف تانيث اولى من اعتبار الصرف وعدمه لئلا
يودي الى دخول كسا وشبهه اذا سميت به امرأة فيما يجب قلبه لانه غير منصرف حينئذ ويقول في سقاية وعظاية
سقائي وعظائي بالهمز لانهم لو بقوها يا لجمعوا بين يا آت بعد الف زائدة وهم قد كرهوها بعد الالف الزائدة وان لم تكن
بعدها يا وقد صار بعدها يا آت فان قيل قد قالوا اسقاية فاقروا اليا لما جعلوا التا في حكم المتصلة قيل النسب اجدر بالانفصال
لتغييرها معنى الاسم على ما تقدم فالجواب انها في النسب انكسرت فلا يلزم من صحتها مفتوحة صحتها مكسورة والآخر انها في النسب
اجتمعت مع يا اخرى فقوي الاستثقال والاخر ان صحتها في سقاية شاذ فلا يلزم من شذوذه مع تا التانيث شذوذه مع يا النسب
فان قيل فلم لم يقولوا اسقاوي فيقلبونها واوا كما قلبوا في سقاوي اذا نسبوا الى السقا قيل لما كرهوا اجتماع اليا آت ههنا
قدروها متطرفة بعد الف زائدة فقلبوها همزة على قياسها ثم لم يقلبوها واوا الا وجب قلبها همزة على قياسها ثم لم يقلبوها
واوا لانه وجب قلبها همزة لاجتماعها مع النسب وهم انما يقلبون الهمزة واوا اذا كانت همزة قبل يا النسب لم يكن لقلبها
معنى فوجب ان تكون همزة على ما ذكر ويقول في شقاوة شقاوي وكذلك ما اشبهه لانه لم يجتمع فيه يا آت مستثقلة اذ الواو
واو فبقيت على حالها ولم تقلب همزة لانها قد ثبتت مع تا التانيث وهي اولى بالانفصال فثباتها مع يا النسب اجدر ويقول
في راية وثاية وشبههما مما وقعت فيه اليا مع الف ليست زائدة رائي وراوي اما رائي فلانه لم يقع فيه بعد الف زائدة فلم تستثقل
استثقال سقائي اجريت مجرى ظبي لانها مثله فتركت على حالها ولم تجر مجرى طووي في رد العين الى اصلها لما يلزم من كثرة
التغيير من غير حاجة بخلاف طيي فانه لو ترك على حاله لاجتمعت اربع يا آت واما رائي بالهمز فلانه اجتمعت فيه يا آت مع وقوع اليا
بعد صورة الالف فاشبه سقاية واليا اذا استثقلت بعد الالف فالوجه قلبها همزة واما راوي بالواو فلانهم
استثقلوا اليا فيما قلت حروفه وما قبله في حكم المتحرك فقلبوها واوا كما فعلوه في رحوي وقياس اذا استثقلت في النسب
ان تقلب واوا كما قالوا عموي وشجوي وبابه قال وما كان على حرفين على ثلثة اضرب احدها ما آخره قال رحمه الله وقد ضبط بعضهم
بان كل موضع رد في التثنية وجب الرد في النسب وكل موضع لم يرد في التثنية جاز الوجهان وكل موضع كان المحذوف غير
لام لا يجوز الرد وليس بجيد لانه رده الى عماية اذ لا يعرف ما يرد في التثنية ومنهم من قال كلما كان المحذوف غير فا في
موضع اللام متحرك الاوسط ولم يعوض منه همزة وصل فهو واجب الرد وكذلك ما كان المحذوف منه فا معتل اللام وما
كان المحذوف منه غير لام مما ليس بمعتل اللام فانه لا يرد وما سوى ذلك جائز فيه الامران واحترز بقوله ما المحذوف منه

غير يائي القسم الأول نحو دم فان اصله عند المبرد دمي ويجوز في النسب اليه الوجهان فلو لم يقل ما آخره غير ياء لورد عليه وجوز دموي
وليس بواجب وعلى مذهب سيبويه لا يحتاج ان يقول غير ياء لان اصل دم عنده دمْي ولذلك قيل في جمعه دماء كدلو ودلاء وظبي
وظباء وقولهم الدميان وتقطر الدما ابيضن لانه شاذ فلا اعتداد به بقي ان يقال وقد قيل اصله دمو فعلى هذا يجيء اعتراضا
على القولين جميعا والجواب انه لا اعتداد بهذا القول فانه مخالف للظاهر فان باب الياء اكثر من باب الواو فرده الى الواو
ولا حاجة اليه مع جواز ان يكون من الياء وهذا القائل يزعم ان الياء لاجل الكسرة مثل رضي ولولا ان الياء في رضي ثابتة بحجة وهو قولهم
الرضوان لم يحسن ان يقال انها منقلبة عن الواو فلا يحسن في دمي ذلك بلا دليل عليه وانما وجب الرد في القسم على صحيح قول المبرد
في دم لانه متحرك الاوسط محذوف منه لام غير ياء فينبغي ان يرد لانه موضع يقبل التغيير بالرد من غير ثقل ولا يلزم دموي
لانه محذوف منه ياء فلو اوجبوا الرد لاوجبوا تغييرا كثيرا وهو رد الياء وقلبها الى الواو ولا يلزم من وجوب تغيير المغير وجوب
تغيير ... واما مذهب سيبويه فلا يحتاج الى الاحتراز من دم اذ اصله دمْي على ما تقدم فقصدوا ان يعوضوا فيما كان متحرك
الاوسط عوضا من حركته وليس للام عنده حركة في الوسط حتى يجب التعويض قال ومن ذلك سنهي في سنة ووقع في النسخ استي
وليس بجيد لان استا يجوز فيه الوجهان استي وستهي تجريه على قياس ما يجوز فيه الامران واما است فاصله ستة فهو قياس
ما يجب فيه الرد فوجب ان يكون ستهي واما القسم الاخر الذي فيه الرد فهو ان يكون معتل اللام والفاء كشية فانهم كرهوا
ان يردوا فيكونوا قد نقلوا وارتكبوا تغييرا على غير قياس النسب فردوا الفاء فقالوا وشوي وابو الحسن يقول وشيي ووجهه انه
لما ردوا الواو رجعت الكلمة الى اصلها فصارت وشية ولو نسبت الى وشية لقلت وشيي عند المخالف وكذلك ههنا ولذلك
قال في القسم الثاني يديي وعدوي فاسكن لهذا التعليل والوجه غيره لانه تغير لاجل النسب فكان قياسه القلب وفتح ما قبل
الآخر كعموي وشبهه وحمله على النسب الى طيي وغيره وليس بجيد اذ ليس ذلك بتغيير في النسب بل ابقاء الياء على ما كانت ولذلك
ان يونس لما خالف بتغيير الياء في طية في النسب لم يمكنه ان يقول الا طيوي فثبت ان قياس تغييرهم في النسب ان يقلبوا الياء واوا
ويفتحوا ما قبلها فلذلك كان يدوي ووشوي اولى من يديي ووشيي واما ما لا يجوز فيه الرد فهو ان يكون المحذوف من غير
موضع مما ليس من مثل شية كقولك عدي وزني لان المحذوف في موضع ليس موضع تغيير فلم يجز الرد ولا يلزم عليه شية لما ذكرنا
لما يؤدي اليه من الاخلال وقد جاء عن بعض العرب زيادة واو بعد العين في مثل عدي فيقول عدوي كانهم لما تعذر عليهم الرد في
موضع الحذف اذ ليس موضع التغيير قلبوا الى موضع التغيير او زادوا في موضع التغيير قال ومن ذلك سهي في سه يعني مما لا يجوز فيه
الرد لان اصله ستة فالمحذوف منه عين ولم يجز الرد على ما ذكر في عدة واما القسم الثالث وهو ما عدا هذين القسمين على التفصيل
المذكور اولا كقولك عدي ويدوي واخواته مما المحذوف منه لام ساكن الاوسط او متحركة عوضا عند سيبويه او متحركة فالمحذوف
يا عند المبرد على ما تقدم ولم يعوض فمما رددت وما عوض وجب حذف العوض اذ لا يجوز جمع العوض والمعوض فتقول سموي

وبهما لم يرد وجب اثبات العوض لانه ثابت قبل النسب فاولى ان يثبت في النسب قال وتقول في بنت واخت بنوي واخوي وسوى
الى آخره عند الخليل وسيبويه لان التاء فيهما معنى التأنيث وكان القياس له في النسب حذفها واذا حذفت وجب رد المحذوف
واذا كانوا قد ردوا في اخ وهو غير معوض قبل النسب فهم للرد عند حذف العوض الزم الا ترى انهم في اسم لما حذفوا
العوض وجب الرد فقالوا سموي فان كان مما لا يجب الرد فيه لو بقي عوضه فاحرى اجدر لانه مما لا يجب الرد فيه لو لم يكن
معوضا واما يونس فيقول اختي اجرى التاء مجرى حرف اصلي لانه عوض عنه ومذهب سيبويه اقيس لانه لو جاز ان يقال في
التصغير اخيت ولما لم يجز في التصغير لم يجز في النسب وبيان الملازمة هو انهما سواء انما اثبت في التصغير لانها منزلة تاء
التأنيث وهم لا يعتدون بتاء التأنيث في التصغير فلذلك لم يعتد بما كان في معناه ولذلك لا يكون تاء التأنيث قبل ياء النسب
فلذلك ما كان في معناه في كلتي كلتي وكلوي ووقع في النسخ كلتي وكلتوي على المذهبين وليس بمستقيم لان المنقول
من مذهب سيبويه والقياس جميعا كلوي فلا وجه لقوله كلتي وكلتوي على المذهبين وكلتي عند سيبويه فعلى اصله كلوي
ابدلت الواو تاء اشعارا بالتأنيث ولم يكتف بالالف لانها تنقلب ياء في قولك رأيت المرأتين كلتيهما فلما قصدوا الى النسب
لم يبق لاثبات التاء وجه فحذفت فلما حذفت وجب انقلاب الالف كلوي بتحريك اللام على ما ذكر فيما تقدم ووجب حذف الالف لانه
اجتماع الواوات لو قلبت على ان اللغة الفصيحة في مثل حبلى الحذف فهي ههنا اجدر ولذلك التزم الحذف لما ذكرناه من الاستثقال
وقياس مذهب يونس ان يقول كلتي كما يقول حبلي وكلتوي وكلتاوي كما يقول حبلوي وحبلاوي ومذهب بعض النحويين
ان التاء للتأنيث غير عوض وان الالف لام ووزنه فعتل فقياس النسب على قوله كلتوي على الافصح وكلتي على غير الافصح وان
كان القول في اصله السابق اذ لا يعرف فعتل فان كانت التاء عندهم للتأنيث فهو ابعد لوقوعها متوسطة قال وينسب الى
الصدر من المركب الى آخره لان الثاني من الاسمين بمنزلة تاء التأنيث فقيل بعلي كما يقال في طلحة طلحي ويقال في خمسة عشر اسما خمسي
ولا ينسب اليه وهو عدد كراهة اللبس لان النسب الى خمسة خمسي والى خمسة عشر خمسي فلو نسب الى ذلك وهو عدد لالتبس ولا يرد
رجل يسمى بخمسة فان النسب اليه خمسي فيقع اللبس فان وقوع ذلك نادر والعدد كثير فلا يلزم من الامتناع مما يؤدي الى اللبس
غالبا الامتناع مما يؤدي الى اللبس بتقدير نادر وكذلك اثنا عشر ونسب اليه ثنوي كما يقول اسمي وسموي ومنه نحو تأبط
شرا وبرق نحره تأبطي وبرقي كما يقول معدي واخواته قال والمضاف على ضربين مضاف ونسبوا الى مسمى على حياله الى آخره قال
رحمه الله اذا نسبت الى المضاف نظر المضاف اليه هل قصد الواضع به مسمى مقصودا ثم اضاف اليه الاول او لا يكون الثاني
مقصودا قصده بنفسه الاول فاذا نسبت الى الاول حذف المضاف فقيل زبيري في ابن الزبير لان المضاف اليه وهو الزبير
مقصود بمدلوله ونسبة الابن اليه واذا نسبت الى الثاني حذف المضاف اليه كعبدي في عبد القيس لانه لم يقصد الى القيس
واضافة عبد اليه وانما حذف الثاني ههنا لانه لم يقصد به مدلول على حياله ففعل به ما فعل بذلك واما القسم الاول

فلم يجر مجرى بعلبك لان الثاني مقصود مراد ولم يضف اليه الاول الا لقصد المعنى فيه فلو نسب الى الاول لنسب الى الاعم
وترك الاخص فكان ملبسا فكان العكس اولى وان ورد على ذلك الكنى للاطفال ولمن ليس له ولد فانهم لم يقصد فيه بالثاني
مسمى على حاله لانتفاء ذلك في التحقيق والنسب فيه الى الثاني والجواب ان الكنى اصلها القصد الى الثاني وانما اجريت في هذه
المواضع تفاؤلا والمراد بها ما هو اصلها فلذلك جرت في هذا الموضع مجرى وقوعها في التحقيق الا ترى ان ابن الزبير علم
على عبد الله وان لم يخطر السامع بباله ابنا منسوبا الى رجل مسمى بالزبير فالثاني بهذا التقدير غير مقصود به مسمى على حاله
وهو مع ذلك ينسب الى الثاني فيه اجراء على قضية الاصل اذ اصل وضع ابن الزبير لمن وضع له ابن منسوب الى رجل مسمى بالزبير
فلذلك الكنى الواردة اغراضا قوله وقد يصاغ منهما اسم وينسب اليه وهذا انما يوجد سماعا فيما جاء عنهم قال واذا
نسب الى الجمع رد الى الواحد الى اخره قال رحمه الله الجمع المنسوب لا يخلو اما ان يكون باقيا على معنى الجمعية فيه او يصير علما
بوضع او غلبة فاذا نسب الى الاول وجب رده الى الواحد لان الغرض من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين هذا الجنس ملابسة
وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضايعا واما الثاني فيجب بقاؤه على لفظه لان هذا المعنى الذي فعل لاجله الرد الى
الواحد منتف لانه لم يقصد به قصد الجمع وانما صار المراد به كالمراد بالاعلام لقبا على ما وضع له فيقول في النسب الى
المساجد اسم رجل مساجدي لم يكن له معنى اذ ليس في مساجد دلالة على المسجد بخلاف الاول فكذلك لو كان جمعا في الاصل
وغلب لانه لما غلب صار علما فلم يبق للجمعية ملحوظ بل صار يفهم مدلوله وان لم يخطر كونه جمعا بالبال فوجب بقاؤه على حاله كما
الجمع لو سمي به مفردا او المفرد لو سمي به جمعا لانه لا يفهم من اللفظ جمع فلذلك نسب الى الانصار انصاري لانه صار علما
يفهم منه قوم باعيانهم كما يفهم من قولك مثلا الخزرج فوجب ان يكون النسب على اللفظ من غير تغيير وكذلك اعرابي بل هو في الاعراب
اجدر لان الاعراب لم يتحقق كونه جمعا لانه لو كان جمعا للعرب لكان مدلوله في الجمعية كمدلوله في المفردات وليس الامر كذلك
فان العرب اسم لمن عدا العجم مطلقا سكن البادية او الحاضرة والاعراب اسم لمن سكن البادية خاصة منهم فكيف يكون الجمع
اخص من المفرد فهذا امر لا يستقيم وكذلك انه علل بعضهم امتناع عربي في النسب الى الاعراب باختلاف المعنى احد امرين هذا او انا
كنا قد نسبنا الى الانصار انصاري مع تحقق اصل الجمع بمعناه لما غلب وصار علما فلان ننسب الى الاعراب اعرابي مع انتفاء
معنى الجمع اجدر واما المعدولة عن القياس فبابه السماع وخراسي وخرسي منسوب الى خراسان وقد يبنى على فعال
وفاعل ما فيه معنى النسب من غير الحاق الياء به هذا واضح ويكون معناه معنى الاسم المشتق منه هذه البنية لو الحقته ياء النسب
فبتات بمعنى بتي وعواج بمعنى عاجي ولا يكون فعال وفاعل الا من الامر الثلاثي لتعذر بنايه من غيره وقد كثر فعال حتى لا يبعد دعوى
القياس فيه وقل فاعل فلا يمكن دعوى القياس لندوره وفعال اكثرهما ياتي مشتقا من اسم الحرفة التي المنسوب يحاول اهلها كما
ذكر في قولك بتات وفاعل انما ياتي للملابسة في الجملة لا على ان ذلك الشي حرفة وقوله طاعم كاس لا يحمل الا على معنى النسب

لانه لو ادعي فيه اسم الفاعل لوجب ان يكون له فعل بمعناه ومعنى طاعم اي له طعام وكاس اي له كسوة وليس لكسو
ولبس ثم فعل هو طعم وكسي بمعنى له طعام وكسوة ولذلك وجب العدول الى معنى النسب ولذلك قال الخليل في راضية
ذلك اذ لا يستقيم ان يكون راضية فاعلة من رضيت العيشة اذ العيشة لا يقال فيها رضيت فعدل الى معنى النسب
بمعنى ذات رضى ۞ ومن اصناف الاسم اسماء العدد قال الشيخ العدد مقادير آحاد الاجناس فالواحد والاثنان
على ذلك ليس بعدد وانما ذكر في العدد لانه محتاج اليهما فيما بعد العشرات فيما جيء به من العدد وان قلنا ان
العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان في العدد ولما كانت الاسماء التي وضعت لمقادير آحاد
الاجناس لها احكام لفظية احتاج النحويون الى تبويبها واسماء الاعداد على ما ذكره اثنتا عشرة كلمة وما عدا ذلك متشعب
عنها اما بتثنية كمائتين وما يتأتى واما بجمع قياسي كالالوف او غير قياسي كعشرين او معطوفا محققا كثلاثة وعشرين او في حكم
المعطوف كاحد عشر قال وعامتها تشفع باسماء المعدودات بعدها اذا قصد بيان جنسها ولم يتقدم ما يبينه والا فلو قيل
رجال ثلاثة لاغنى عن ذكر المميز بعده ثم قال للدلالة على الاجناس باسم المعدود ومقاديرها باسم العدد لان اسم الجنس ليس فيه دلالة
على خصوصية الجنس فاذا اجتمعا حصل دلالة الجنس ودلالة العدد وقوله وعامتها يعني اكثرها لان الواحد والاثنين ليس
كذلك على ما سياتي وقوله فيما خلا الواحد والاثنين غير مستقيم في الظاهر لان الواحد والاثنين احترز عنه بقوله وعامتها
فكيف يستثني ما احترز عنه ويخرج ما ليس بداخل فيما قبله فيجب ان يحمل على الاستثناء المنقطع وانما عمل في الواحد والاثنين
ما ذكر للدلالة التي ذكرناها في اسم العدد والجنس يحصلان جميعا باسم الجنس في الافراد والتثنية الا ترى انك اذا قلت رجل علم انه
واحد وانه من جنس الرجال واذا قلت رجلان علم انهما اثنان وانهما من جنس الرجال فاستغني بذلك عن اجتماع اسم العدد والجنس
وقد جاء شاذا انشاد حنظل للضرورة قال وقد سلك سبيل قياس التذكير والتانيث في الواحد والاثنين الى اخره وانما كان كذلك
من جهة ان الثلاثة جماعة فانثوا الجماعة في المؤنث لانه السابق ثم جاؤوا الى المؤنث فذكروه للفرق بينهما او يقال ثم لما جاؤوا
الى المؤنث كرهوا ان يجمعوا بين دليلي تانيث فيما هو كالشيء الواحد ولا يرد مثل ما ذكرناه على الواحد والاثنين لانه ليس بجماعة فيقال
يؤنث المذكر فجاء كل واحد منهما على اصله ولا يقال كره في المؤنث ان يجمع بين فيما هو كالشيء الواحد اذ لا يقال واحدة امراة
فلذلك جاء الواحد والاثنان على القياس الاصلي وخولف في الثلاثة الى العشرة قال والمميز على ضربين منصوب ومجرور الى اخره
قال رحمه الله اما من الثلاثة الى العشرة فالمميز مخفوض اما جمعه فلانه هو القياس لان مدلوله جمع واما خفضه فلان الثلاثة لما كانت
مبهمة تصلح لكل شيء وقصد الى تبيينها اضيف كما تضاف نفس وذات وكل وبعض وغير ذلك اذا قصد الى تبيينها فلذلك
جاء ثلاثة رجال الى العشرة واما مميزها بعد العشرة الى التسعة والتسعين فمفرد منصوب اما كونه منصوبا فلتعذر اضافته
الا ترى ان عشرين الى التسعين لا يصح اضافتها لانه لو اضيف لم يخل اما ان يثبت نونها او يحذف وكلاهما فيه خروج عن القياس لانه

كما هما
اي تذكر اسماء العدد معه
قوله
اولاده

لوحذفوها حذف حرفا من الكلمة لبست كون مسلمين وان البتها ابنت يوتاجي بها للدلالة على الجمع فلما تعذر وجب اضافته
نصب المميز ولما وجب نصبه رد الى المفرد اذ الغرض به التبيين فان قيل فلم لم يبق الجمع وان فات الخفض كان المدلول جمع فالجواب
عنه من وجهين احدهما انه لم يقصد ههنا بالذات الا الاسم المتقدم بخلاف الاول لانه قصد بالاسم الثاني غير المقصود
لانه بمثابة قولك نفس زيد على ما تقدم وليس العشرون كذلك لان رجلا معها كالصفة بعد تمام الموصوف فلا يلزم
من قولك ثلثة رجال مع كونه مضافا الى المقصود بمثابة دار زيد جمع رجل بعد تعذر الاضافة في قولك عشرون رجلا
للاول ان سلمت المساواة الا انه اعتبر الجمع في الاول لكونه جمع قلة لفظا ومعنى او معنى لا لفظا بخلاف هذا فانه جمع
كثرة رد الى الواحد في الموضع الذي يعني ذكر الواحد عنه الا ترى انه تفعل ذلك في التصغير فقيل اجيمال في تصغير اجمال
واعتبر لفظ جمع القلة وقيل في تصغير جمال جميلات ولم يقل جميل استثقالا لجمع الكثرة فرد الى الواحد واما مميز
المائة والالف فيجب خفضه لصحة الاضافة كما خفض في اول العدد وافرد الوجه الثاني المذكور في الافراد الا الوجه الاول
لانه ضعف قوله ومما شذ عن ذلك قولهم ثلث مائة الى تسعمائة ووجه الشذوذ ان قياس الثلثة ان تضاف الى الجمع كما
تقدم وقد اضافوها في المائة الى المفرد فقالوا ثلث مائة الى تسعمائة وكان قياسه ثلث مئات او مئين وعلته انهم قد يعبرون
جمع كثير مونث فاستثقل للكثرة والتانيث ولا يرد ثلثة اذ لا كثرة ولا تانيث ولا ثلث نساء اذ لا كثرة وثلثة الواد لا تانيث
فلما استثقل للتانيث والكثرة رد الى المفرد وشبهه بقوله بعض بطنكم واراد بطونكم قال وقد قالوا ثلث مئين اثوابا قال
لما ذكر الشذوذ في التمييز الخارج عن القياس وهو ثلثمائة والخارج عن الاستعمال وهو مؤنث مئين اتبع بما خرج من التمييز
عن القياس والاستعمال جميعا فقال وقد قالوا ثلثمائة اثوابا وشذوذه نصبه والقياس على ما تقدم الخفض وقالوا اما
نثر عاما وشذوذه نصبه بترك اضافته والقياس مائة عام لان المائة والالف حكمها الاضافة الى مميزها مفردين
كانا او مثنيين ووجهه لو جعله مفردا وقد تقدم وقوله تعالى ثلثمائة سنين قرا بالتنوين وهو غير حمزة والكسائي على
البدل والا لزم الشذوذ من وجهين احدهما جمع مميز مائة والاخر نصبه فاذا جعل بدلا خرج عن الشذوذين في استقامة الاعراب
فيكون منصوبا على البدلية لا على التمييز كانه قال ولبثوا سنين وكذلك قوله اثني عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ في
جمع لا غير واذا جعل بدلا استقام الاعراب قال ابو اسحق لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة
ووجهه انه قد فهم من لغة العرب ان مميز المائة واحد من المائة فاذا قلت مائة رجل فمميزها رجل وهو واحد من المائة
واذا كان كذلك وقلت مائة سنين فيكون السنين واحد من المائة وهي ثلث مائة واقل السنين ثلثة فوجب ان يكون
تسعمائة وهذا يطرد في اثني عشرة اسباطا ويقال لو كان تمييز الكانوا ستة ولكن على هذا النحو لان مميز اثني عشرة واحد
من اثني عشرة فاذا كانت الثلثة واحدا فاثنا عشر ستة وثلثين قطعا وهذا الذي ذكره يرد على قراءة حمزة والكسائي

الاخرين

اذ ليس لقراءتهما وجه سوى التمييز لانهما قرا باضافة مائة الى سنين ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحويين
من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فيكون
القصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب على انا قد بينا ان الاصل في التمييز الجمع وانما عدل الى المفرد
فاذا استعمل الجمع استعمل الاصل لا على الوجه الذي الزمه فان ذلك انما يكون لو كان المستعمل جمعا استعمل كالمستعمل
مفردا فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا ولسنا نخالف في ان الوجه نصب سنين على البدل واسباطا
ايضا لان في جعلها غير بدل مخالفة لما تقدم من القياس فالوجه حمله على ذلك وانما نخالف في ان تضعيف العدد على الوجه
المذكور لازم لو قصد التمييز كما انه غير لازم على قراءة حمزة والكسائي وان لم يكن لها الا التمييز قال وحق مميز العشرة فما دونها
ان يكون جمع قلة ليطابق عدد القلة الى اخره قال رحمه الله لان العشرة فما دونها التي وضعت لها جموع القلة فاذا امكن
الاتيان بها معها كان احسن لموافقتها لها في المعنى قوله وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء
الذي حسنه ان قروءا في دلالتهم كثير ولكنه استخف فوضع موضع اقراء وايضا فان اقراء اثقل من قروء ولان فيه همزتين وهو اكثر
حروفا وكان قروء ههنا احسن لهذا العارض فيه قال واحد عشر الى تسعة عشر مبني الا اثني عشر تكلم فيه في المركبات وقد تقدم في
المركبات ذكر علة بنائها وقوله الا اثني يريد انه معرب دون ساير اخواته وانما اعرب لانه جعل كالمضاف لان عشر بدل
من نونه فلم يقدر فيه حرف العطف اذ تقدير حرف العطف والاضافة متناقض ولما ثبت ذلك كان اعرابه هو الوجه
وحكم اخر شطريه حكم نون التثنية ولذلك لم يضف اضافة اخواته لانه لما حذفوا نونه وهو غير مضاف في التحقيق لطوله صار
عشر عوضا منها فلم يضيفوه لانهم لو اضافوه وحذفوا عشر اخلوا ولو ابقوا عشر كانوا قد جمعوا بين الاضافة وبين ما هو
عوض من النون وايضا فانهم لما اضافوا لم يخل اما ان يضيفوا الاسمين او احدهما وكلاهما متعذر فتعذر وبيان التعذر
هو انهم لو اضافوا الاسمين مع جعل الاول كالمضاف في حذف النون والاعراب لم يستقم اذ المضاف والمضاف اليه لا يضافان
جميعا ابدا ولذلك ما اجري مجراهما في احكام الاضافة لئلا يؤدي الى الجمع بين احكام الاضافة وما يضادها ولو اضافوا
احدهما اختل المعنى اذ ليس المعنى اثنين دون العشرة ولا العشرة دون الاثنين فلذلك لم يفعل هذه اثنا عشرك وقيل احد عشر
الى تسعة عشر قال وحكم واحد واثنان حكم انفسهما في التذكير والتانيث على ما تقدم وهو ههنا للمذكر فوجب التذكير وحكم الثلثة
الى التسعة حكمها الذي تقدم ولذلك قيل ايضا ثلثة عشر الى تسعة عشر واما عشر فكان حكمها ان يكون ايضا مونثا الا انهم لما
انثوا الاول كرهوا تانيث الثاني مع استغنائهم عن ذلك بهما كالشيء الواحد وحركوا شين عشر مع احد عشر واثنا عشر مجراه في
بقية اخواته لانهما واحد فكره فيه المخالفة واما المونث فقياسه في اجري واسباب ما ذكر في حكمهما ان يونثا مع المونث و
الثلثة الى التسع حكمها كما كان ولذلك اتي بها من غير علامة وكان قياس عشر ان يكون عشر بغير علامة ولكن لما كان الحاق

العلامة لا تخل في اللبس بينه وبين المذكر اذ دخلت في آخر الشطرين فقيل ثلث عشرة الى تسع عشرة واجرى ذلك في احدى عشرة
واثنتي عشرة لانه باب واحد فكرهت المخالفة فيه واما شين احد عشر الى تسعة عشر فمفتوحة لا غير واكثر العرب على فتح العين
ومنهم من يسكنها فيقول احد عشر وثلثة عشر واما شين العشرة فاكثر العرب على اسكانها فلذلك لم يجئ بتسكين الشين وبعض العرب
يكسر الشين كانه كره توالي الفتحات الاصلية وليس بقوي لا في النقل ولا في التعليل لانه عدل عن الفتح الذي هو اخف الى الكسر
الذي هو اثقل وليس بجيد واكثر العرب على فتح اليا من ثماني عشرة وهو الوجه لانها وقعت آخر الاسم الاول وهو مبني على الفتح والياء
قابلة للفتح مثلها في رايت القاضي ومن العرب من يسكنها استثقالا للحركة على حرف العلة ويقوي ذلك قولهم معدي
كرب وقالوا بعلبك وهو آخر الاسم الاول في معدي كرب على السكون لاجل حرف العلة قال والعدد مبني على الوقف يريد اذا
ذكرته مفردا من غير تركيب لان الاعراب انما يستحق من المعاني الناشئة من التركيب فاذا لم يكن تركيب فلا اعراب وليس هذا مخصوصا
باسما العدد بل كل المفردات اذا ساغ ذكرها من غير تركيب فلا اعراب فيها وكذلك لو عددت اسماء لم تقصد فيها تركيبا لقلت
حصير ثوب وكذلك اسما حروف التهجي وكذلك الاصوات التي تحكى كقولك غاق وقب وكذلك ما اشبهه فاذا وقع التركيب
جا الاعراب والهمزة في احد واحدى منقلبة عن واو وهذا معلوم بالاشتقاق لانك تقول واحد فتعلم ان فا الكلمة واو فاذا
قلت احد وهو مشتق منه علمت ان الهمزة من الواو وذلك واضح وتقول في تعريف الاعداد ثلثة الاثواب وعشرة الغلمان الى آخره
قال رحمه الله تخلو الاعداد اما ان تكون مضافة او غير مضافة فالمضافة تعريفها بتعريف المضاف اليه كما تقدم في
فصول الاضافة كقولك ثلثة الاثواب ومائة الدرهم وان كان غير مضاف فلم يخل اما ان يكون ذا عطف او لا فان كان
ذا عطف عرف المعطوف والمعطوف عليه جميعا كقولك الثلثة والعشرون وان كان غير معطوف ولا مضاف عرف تعريفا
واحدا كقولك الاحد عشر والثلثة عشر واما من قال الثلثة الاثواب فقد تقدم رده ووجهه ان الثلثة هي المراد بها الذات
المقصودة بالتعريف فصح تعريفها لذلك وجاز اضافتها الى المعرفة لافادة غرض وهو تبيين هذه الذات المبهمة في
معنى غير التعريف فجاز الجمع بينهما وهذا وجه من قال الثلثة اثواب وان كان قبيحا كانهم لما عرفوا الاول استغنوا
عن تعريف الثاني واضافوه لبيان نوعه وقول من قال الاحد العشر الدراهم والاحد العشر درهما كانه لما كان اصله
العطف اجرى مجرى العطف في تعريف الاسمين معا واما تعريف الدرهم فلانه هو المقصود بتبيين الذات فكان احق بالتعريف
فكل ذلك خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فاما المعطوف فلا خلاف في ان الاسمين يعرفان لان كل واحد منهما اسم مستقل
بنفسه فلا يلزم من تعريف احدهما تعريف الاخر فوجب عند قصد التعريف ان يعرفا جميعا كقولك جاني الرجل والمراة كما انه
لابد من تعريفهما عند قصد التعريف ولا يستغنى بتعريف احدهما عن تعريف الاخر فكذلك ههنا واما المركبان فقد جعلا
وصيرا واحدا فجعلا كالاسم الواحد في الاحكام فعرفا تعريفا واحدا في اول الاسمين كما يعرف الاسم المفرد ولذلك صحت

اضافتهما جميعا فتقول احد عشرك ولولا جعلهما كالشي الواحد لم تجز اضافتهما فهذا وجه ما ذكرناه من التفصيل
وتقول الاول والثاني والثالث هذا الفصل لتعريف الاسما الموضوعة للواحد من المعدودات باعتبار ذلك العدد
المشتق ذلك الاسم منه كقولك الثالث والرابع فقولك الثالث اسم لواحد باعتبار الثلثة اما لكونه احدها او مصيرها
ثلثة او مذكورا ثالثا وكذلك الى العشرة على ما سياتي قال الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد لو قال الواحد بهذا
المعنى لكان لفظ اسم العدد فغيروه الى لفظ الاول وكذلك ما زاد كقولك الحادي عشر والثاني عشر والمؤنثة الحادية عشرة
والثانية عشرة بتانيثهما ووقع في المفصل الحادية عشرة بغير تاء في عشر وليس بجيد لخروجه الى التاسعة عشرة والقياس اما
الاستعمال فالمنقول تانيثهما واما القياس فلان الاسم الاول حكمه تانيث المؤنث وتذكير المذكر بدليل ثالث عشر في
المذكر واما الثاني فان حكمه ان يبقى على حاله الذي كان في العدد بدليل قولهم في المذكر ثالث عشر فتركوا عشر على ما كان
في ثلثة عشر فثبت ان القياس ثالثة عشرة قال والحادي قلب الواحد لانه مشتق من الوحدة فلا بد ان يقدر القلب
والا فلا يستقيم ان يكون مشتقا منه لان المشتق من الشي يجب ان يكون حروفه الاصول حروف المشتق منه على الترتيب
فلما لم يقدر القلب فات الترتيب فامتنع الاشتقاق والحادي عشر والثاني عشر القياس فتح اليا كفتح ثماني عشرة وجاء التسكين
كاسكان ثماني عشرة استثقالا لتحرك حرف العلة وقد مضى قال واذا اضيف اسم الفاعل المشتق من العدد الى آخره اذا قصدت
الى كونه واحدا من ذلك العدد المضاف هو اليه جاز لك ان تضيفه الى العدد المشتق هو منه كقولك ثالث ثلثة اي هو واحد
من ثلثة ورابع اربعة الى عاشر عشرة وجاز لك ان تضيفه الى عدد اكثر فيقول في تفصيل جملة هي عشرة ثالثها كذا
ورابعها ومعناه الواحد من العشرة الذي يكون في موضع العدد المشتق منه ولم يذكر صاحب الكتاب هذا المعنى وهذا
جائز كثير ولا يجوز اضافته بهذا المعنى الى ما هو دونه فيقول هذا ثالث اثنين بمعنى واحد من اثنين على انفرادهما اذ ليس
للثلثة معنى فلا يستقيم تسميته بالثالث بمعنى انه واحد منهما واذا قصدت الى كونه مصير المضاف اليه على العدد المشتق هو منه
وجبت اضافته الى ما هو دونه بواحد في العدد ليصيره الى العدد الذي اشتق منه كقولك ثالث اثنين ورابع ثلثة معناه
المصير للاثنين ثلثة والثلثة اربعة ولا يجوز اضافته الى اقل منه باثنين او اكثر ولا الى مثله ولا الى اكثر منه اذ لا يستقيم ان يقول
هذا رابع اثنين اذ الواحد لا يصير الاثنين اربعة وكذلك ثالث ثلثة اذ الثلثة لا يصيرها واحد يدخل معها ثلثة لكونها
تكون اربعة ولذلك لا يقول رابع خمسة لانه ابعد اذ الخمسة لا يستقيم ان يردها واحد فيصيرها اربعة وهي ستة قال واذا جاوزت
العشرة لم يكن الا الوجه الاول يعني به ان يكون واحدا من العدد المضاف هو اليه على حسب ما تقدم من المعنيين ولا يستقيم الوجه
الثاني لانه مبني على الفعل الا ترى ان قولك رابع ثلثة انما هو من قولك ربعت الثلثة اذا كملتهم بنفسك اربعة فجاز رابع ثلثة من ذلك
فهو على قولك رابع ثلثة اي مصير الثلثة اربعة واما ما زاد على العشرة فليس له فعل بهذا المعنى ولا غيره فيبنى منه اسم الفاعل وانما

فعلى هذا

هو اسم محض فاذا اضيف كاضافة الاسما وجب ان يجوز على الوجه الاول الذي اضيف باعتبار الاسمية لا باعتبار الفعلية
تقول ثاني عشر احد عشر لما تقدم ثم لم فيه عبارتان مشهورتان احديهما ان يذكر الاسمين جميعا في الاول والثاني فيقول حادي عشر
احد عشر ويبنى الجميع لوجود علة البنا والاخرى ان يحذف الاسم الثاني فيقول حادي احد عشر وثالث ثلاثة عشر استغنا بعشر آخرا
عن ان يذكرها اولا لانه معلوم والاول في هذا معرب لفقدان علة البنا والثاني مبني على اصله وقد قيل وجه ثالث في مثل
قولك حادي عشر فيحذف الاسم الثاني من الاول والاول من الثاني فيبقى لفظه كلفظ الاول ولكن في الصورة ولم ينقل الا البنا القيام الاخر
من الثاني مقام الثاني من الاول والظاهر ان هذا اللفظ هو لفظ القسم الاول وليس وكذلك سائرها كلا او ثالث ورابع فان المعنى
فلم يستغن اذا قصد فيه احد المعنيين عن ذكر المضاف ليتبين المقصود به ومن اصناف الاسم المقصور والممدود فسمي الممدود
ممدودا لان الالف قبل الهمزة لاجل الهمزة ولا تحذف بحال وسمي المقصور مقصورا لان الالف ليس بعدها همزة فهي لانها
قد تحذف لوجود التنوين او الساكن بعدها فيقصر الاسم وهذا اولى في معنى الاسمية لما فيه من مناقضة الممدود لانه يؤدي الى
نقيضه من قول من قال في تفسيره الذي قصر عن الاعراب لانه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود ثم قال والقياسي طريق معرفته
ان ينظر الى نظيره من الصحيح الى آخره يعني بالقياسي ما علم قصره جملة لدلالة ما مثله من ذلك الباب ولذلك لم يورد فعلى والفعلى
وفعلى وفعيلى وفعالى وهذه لانها من المقصورات لانها ليست محمولة على نظاير وانما التنوين كانت مقصورة لان العرب لم تمد
وزنها وبعدها همزة فلذلك علم قصرها الا بالقياس على نظير فاذا نظرت الى باب من الصحيح قياسه ان يكون قبل آخره فتحة واردت
بنا تلك الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون مقصورا لانه يتحرك اللام بحركة الاعراب وينفتح ما قبلها فتنقلب الفا فيصير اسما آخره
الف وهو معنى المقصور واذا كان الباب قياسه في الصحيح ان يكون قبل آخره الف فاذا اردت بنا تلك الصيغة من المعتل اللام وجب
ان يكون ممدودا لان حرف العلة من الاسم المعتل يقع آخرا بعد الف فيجب قلبه همزة وهو معنى الممدود ثم بسط ما اشتمل عليه هذه
الجملة وابوابها على التفصيل فقال واسما المفاعيل ما اعتل آخره من الثلاثي المزيد فيه والرباعي مقصورات لان نظايرهن مفتوح
ما قبل الاواخر وذلك لان كل اسم مفعول مما ذكر مفتوح ما قبل الآخر كقولك مكرم ومستخرج ومدحرج فاذا اردت بنا هذه الصيغة
من المعتل اللام تحركت اليا وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا وهو معنى المقصور كقولك معطى ومستغزى ومصطفى ومن ذلك قوله لان
اسم الزمان والمكان من يفعل ويفعل على مفعل بفتح العين فاذا اتيت هذه الصيغة من المعتل اللام تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا كقولك
مغزى وملهى ولا فرق في المعتل بين ان يكون فعله يفعل بالكسر او غيره فان اسم الزمان والمكان منه مفعل بالفتح وانما ذلك الفرق
في الصحيح ولكنهم لما اعلوا وافق الصحيح كراهة ان يخل باحكام بابه في آخره وسيذكر ذلك عند ما يذكر اسم الزمان والمكان فمن
ذلك العشى والصدى والطوى وهو كل مصدر ماضيه فعل واسم الفاعل منه افعل او فعلان او فعل فان مصدره على فعل فاذا بنيت
هذه الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون على فعل فيتحرك اللام وينفتح ما قبلها فينقلب الفا وهو معنى المقصور ومثل ثلاثة

امثلة في المعتل لاختلافها في اسم الفاعل وثلاثة في الصحيح كذلك فالعشى من عشي فهو اعشى نظيره من الصحيح حول فهو احول
والطوى من طوي فهو طيان نظيره من الصحيح عطش بالكسر فهو عطشان والصدى من صدي فهو صد نظيره من الصحيح فرق فهو
فرق ثم اورد الفرا على ذلك الاذى فقياسه عري لانه من عري فهو عر مثل قولك صدي فهو صد فهو على خلاف القياس واجاب بانه من بعض
الالفاظ الخارجة عن القياس وقد اجراه الاصمعي على القياس والمسموع ما ذكر سيبويه من العدو ومن ذلك جمع فعلة اذ قياسها افعل (و فعلة و)
وفعل واذا جمع المعتل اللام من فعلة او فعلة جاء على فعل وفعل فيتحرك اليا وينفتح ما قبلها فينقلب الفا وهو معنى المقصور قال
ونحو الاعطا والرما والاشترا والاحبنطا الى آخره ممدودات لان نظايرهن من الصحيح قياسه ان يكون قبل آخره الف زايد فاذا
من المعتل اللام مثله وقع حرف العلة متطرفا بعد الف زايد فوجب قلبه همزة وهو معنى الممدود ومثل بالاعطا في المعتل ونظيره
الاكرام في الصحيح وقياس افعل افعال ومثل بالرما في المعتل ونظيره الطلاب في الصحيح وهو مصدر فاعل وقياس فاعل فعال
ومثل بالاشترا في المعتل ونظيره الافتتاح في الصحيح وهو مصدر افتعل افتعال ومثل بالاحبنطا قياسه في الصحيح الاحرنجام
ومصدر افعنلل افعنلال فوجب ان يكون قبل آخر الجميع الف فيقع حرف العلة بعدها متطرفا فيقلب همزة ومن ذلك اسما الاصوات
المضموم اوايلها فان قياسها ان يقع قبل آخرها الف فيقلب حرف العلة همزة كما تقدم ثم مثل بالصحيح والمعتل وقال الخليل
مد البكا على ذا كانهم لما راوه لا يخلو من صوت في العادة اجروه مجرى الصوت والذين قصروه جعلوه كالحزن لانه ليس
بصوت على الحقيقة فلم يجروه مجرى الاصوات فيكون مده قياسا وليس قصره بقياس ايضا اذ ليس له اصل في الصحيح مفتوح ما قبل الآخر
فيحمل عليه قوله والعلاج كالصوت يعني والاسما المضمومة الفا التي هي موضوعة لمزاولة الاشيا وعلاجها قياسها ان يكون (علة)
قبل آخرها الف كالاصوات فاذا وقعت المعتل اللام جا حرف العلة متطرفا بعد الف زايد فيقلب همزة وهو معنى الممدود
ومثل المعتل بالنزا يقال نزا الذكر على الانثى ينزو نزا والمعروف فيه الكسر وانما النزا اذا هاج الشاه ومثل الصحيح بالقماص
يقال قمصت الدابة اذا رفعت يديها ورجليها على غير ترتيب قوله ومن ذلك ما جمع على افعلة فانه جمع مخصوص بما قبل آخره حرف مد
فاذا جا فيه المعتل وقع حرف العلة بعد الالف فيقلب همزة ومثله بالاكسية والاقبية ومفرده كسا وقبا والصحيح كقولك قذال
واقذلة وحمار واحمرة وقوله في ليلة من جمادى ذات اندية في الشذوذ من المعتل كانجدة في جمع نجد وكان قياسه ان يقال في جمع
اندية وفي مفرده ندا بالمد كما قيل قبا في جمع اقبية وكذلك قياس مفرد الانجدة نجاد والنجاد ولكنهم جمعوا افعلة في الصحيح جمع
افعلة وجمعوا اندا في المعتل على افعلة على غير قياس واما السماعي فهو ما ليس له باعتبار معناه صيغة مخصوصة مفتوح ما قبل
آخرها فيكون مقصورا او واقع قبل آخره الف فيكون ممدودا كقولهم الرجا والرجا فلو مد هذا لم يكن فيه خروج عن قياس
ولذلك قصره اذ ليس فيه اصل مطرد يحمل فيه على قصره لا مده قال ومن اصناف الاسم الاسما المتصلة بالافعال وهي ثلاثة المصدر
الميمي في الثلاثي المجرد لكنه مختلف ويقتفي ما ذكره سيبويه الى آخره قال الشيخ يعني اتصالها بها انها لا تنفك عن معناه فالمصدر

اسم الفعل واسم الفاعل اسم لمن قام به الفعل والى لك الى اخرها على ما سياتى ووقع فى الاصل واسما الزمان والمكان وليس
بالجيد لانه ان جعلته قسما واحدا كان سبعة وان جعلته اقساما جات اكثر من ثمانية فلا وجه لجعلها اثنين لفظ جمع فالاولى
ان يقال اسما الزمان والمكان فيكون على ذلك ثمانية اما المصدر فعلى ما ذكره من الثلاثى المجرد ابنية مختلفة وقد كثر بعض الابنية
فى بعض الافعال كفعل فى فعل المتعدى وفعول فى فعل غير المتعدى وفعلان فى فعل غير المتعدى وفعالة فى فعل واما الثلاثى المزيد
فيه والرباعى فلكل وزن مصدر مختص به يجرى عليه قياسا على ما ذكره وقال فى فعل تفعيل وتفعلة وتفعال هو الاكثر وعن ناس
من العرب فعال كانهم نحوا بالمصدر منه نحو قياس المزيد فيه حيث اتوا بحروف الفعل وزيادة الالف قبل الاخر كما قالوا فى افعل افعال
قالوا فعال الا انه قياسه وقال فى فاعل مفاعلة وفعال وهو الاكثر وبعضهم يقول فيعال وهو قياس من قال فعال من فعل لانه اذا
كسر الاول واتى بحروف الفعل انقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها فبقى فيعال ولما كان ذلك هو قياس هذا الباب جعل سيبويه قول
من قال فعال مبنى على حذف الياء لانه قال كانهم حذفوا الياء التى جاء بها اولئك فى قيتال ونحوها وقد جاء فاعلة فعالا قليلا كقولهم مارايته التمح
مرا وفى تفعل تفعل وهذا هو الاكثر وقد جاء تفعال وهو قياس من قال كلام لانه كسر وزادوا الفا قبل الاخر وفى فعلل فعللة
وفعلال كقولك سرهفه سرهفة وسرهافا فاما الكسر وفعللة اكثر وفعلال هو القياس على نحو افعل افعال واما المضاعف منه
فجا فيه فعللة وفعلال بالفتح وهو قليل ووجهه انه لما كان مضاعفا والتضعيف مستثقل خفف بقلب الكسرة فتحة تقول زلزل
زلزالا وزلزالا وفى تفعلل تفعلل قوله وقد يرد المصدر على وزن اسمى الفاعل والمفعول اما وروده على وزن اسم الفاعل فقليل
يحفظ ولا يقاس عليه ولم يجى الا فى الثلاثى كقولك قم قائما وقوله ولا خارجا من فى زور كلام وقولك قائما وقد جاء صيغة اسم الفاعل
وضع مصدرا فى موضع قياما وخروجا وهو قليل ومن ذلك الفاصلة والعافية والكاذبة واما اسم المفعول فجاء من الثلاثى
قليلا يحفظ ولا يقاس عليه كالميسور والمعسور واما المزيد فيه والرباعى فجاء منه اسم المفعول فى موضع المصدر قياسا
كقولك خرجته مخرجا واطلق مطلقا على ما ذكره اخرا وقوله باسم المفعول اورده على انه واقع موقع المصدر وانما يستقيم ذلك
فيه على تقدير ان تكون الباء غير زائدة وقد ذكر فى فصل حروف الجر انها زائدة على تقدير زيادتها لم يكن المفتون الا اسم مفعول
على بابه اذ لا يستقيم ان يقال اكم المفتون بمعنى اكم الفتنة وانما يستقيم باكم المفتون على معنى باكم الفتنة وذلك انما يكون اذا لم تكن ان يقال
زائدة والقولان المذكوران فاستعمل احدهما فى فصل الجر واستعمل الاخر ههنا وقوله فان المندى رحلة فركوب اى فان
الندية والندى يرداد الابل الى الماء لتشرب علا اى بعد النهل فيقول ان موضع شد بها رحلتها وركوبها كقول القايل عتابك
السيف لان العتاب بالسيف على الحقيقة كما ان الندية ليست رحلة والركوب وانما هو على معنى موضعها وعوضا منها وقوله
فان الموقى مثل ما وقيت اى ان التوقية على الحقيقة مثل توقيتى ولا يستقيم ان يكون الموقى اسم مفعول لانه قد اخبر عنه بالمصدر
يدل على انه معناه اذ لا يقال ان المضروب مثل ضربى وانما يقال ان ضربه مثل ضربى فوجب حمله على المصدر ومنه قوله افاقمنى

لا ارى مقاتلا اى حتى لا ارى قتالا وهو اولى من ان يكون مقاتلا للمفعول لامرين احدهما ان المستعمل قاتلت حتى ما اتى
الى قتال وهذا بمعناه والاخر انه اذا حمل على المفعول ضعف المعنى لانه اذا ترك المقاتل لم ير مقاتلا ولم يرد الا فى معنى المبالغة
للشدة والشجاعة وهذا التقدير يدفعه وتقديره بالمصدر يقويه وليس فى الفصلين اللذين بعده شئ وبناء المرة من المجرد على فعلة
يعنى اذا قصد الى الواحد من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع وكان الفعل لا بتاء مجردا بنيت فعلة لم
وقلت ضربت ضربة وقتلت قتلة وقد جاء للمرة الواحدة على لفظ المصدر المستعمل واما ما فى اخره تاء فلا يتجاوز به المستعمل
بعينه هذا الكلام وقع غلطا لانه مثله بما زاد على الثلاثة لا يتجاوز المستعمل فلا وجه لقوله بعد ذلك واما ما فى اخره تاء فلا يتجاوز به
المستعمل بعينه وانما كان يصح لو ذكره مع الثلاثى فان المرة من الثلاثى المجرد اذا كان فى المصدر تاء لم يتجاوز وكان الصواب
ان يذكره قبل قوله وهو فيما عداه وتمثيله نحو طلبة ونشدة وغلبة وسرقة ودراية وكذلك ما اشبهه ونقول فى الضرب من الفعل
هو حسن الطعمة الى اخره واما فعلة بكسر الفا فموضوعة لدلالته على النوع من الفعل واذا قلت الجلسة فمعناه النوع من الجلوس
واذا قلت الجلسة بالفتح كانت الواحدة من الجلوس اى جلوسا كان واذا قلت الجلوس كان اسم جنس الجلوس مطلقا ثم الجلسة
تطلق ايضا على المرة باعتبار النوع لان فى اخره تاء تصلح للمرة باعتبار النوع وهو على لفظه فلذلك نقول جلست جلسة
فتستعمله للنوع وان لم يكن للمرة وتقول جلست جلسة واحدة فتستعمله للمرة من النوع لما كان فيه تاء كما تقول طلبت طلبة فتستعمله
للمرة من غير تغيير لما كان فيه التاء وقالوا فيما اعتلت عينه من افعل واعتلت لامه من فعل الى اخره لانهما اذا اعتلت عينه حذف
الواو فى المصدر لانه تقول اقام فقياس مصدره افعال فاصله اقوام فاعلوا الواو كما اعلوها فى الفعل فان لم يعلوها فعلة
الاعلال فانقلبت الفا فحذفت لالتقا الساكنين ثم الف افعال فبقى اقال محذوف العين فعوضوا منه تاء فقالوا اقامة
واما ما اعتلت لامه من فعل فان قياسه تفعيل فكرهوا اجتماع الياءين فحذفوا احداهما فظاهر كلامه ان المحذوف اللام لقوله
معوضين التاء من العين واللام الساقطتين فكانه لما اجتمعت الياءان حذف الثانية استثقالا لها والوجه ان يقال ان
تعزية تفعلة لان فعل قياسه اما تفعيل واما تفعلة واذا استثقل تفعيل فالوجه ان يحمل تعزية على انه تفعلة ولا حاجة الى
ان يحمل على التفعيل ثم حذف اللام ثم عوض فانه تعسف من غير حاجة قال ويجوز ترك التعويض فى افعل دون فعل قال الله تعالى
واقام الصلوة وانما يكون التعويض عند وجود الاضافة كانهم جعلوها عوضا واما ارشاد اراه فشاذ غير معمول عليه
واما مصدر فعل فلم يجى تركه لا مضافا ولا غير مضاف وسببه انه اخذ بنا مصدريه القياسى والتزم دون اخيه استثقالا
لاخيه فلا وجه لحذف تايه فانه بخلاف قولك اقامة فان القياس حذف تايه فكان حذفها ردا له الى اصله بخلاف
تفعلة ثم لو سلم انها للتعويض فى تعزية فالفرق بينها وبين اقامة ان الحذف فى اقامة لازم اعلالا كلزوم الحذف فى
نحو عصا والحذف فى تعزية ليس على طريق الاعلال اذ اجتماع الياءين لا يوجب حذفا وانما اغتفر للتعويض فلا يلزم من حذف

تعد لهم انيته اناه وهو قليل
واما ما عدا المجرد فالمرة منه
على لفظ المصدر المستعمل ح

ما جيء به بعد وجوب الحذف لغيره كالتعويض حذف ما كان الحذف لأجل كونه عوضا لتنزله منزلة المحذوف بخلاف إقامة فاليس
منزلة المحذوف لوجوب الحذف لغيره وقد جاء التفعيل فيه في الشعر كقوله فهي تنزي دلوها تنزيا وقياسه تنزية كما تقدم قال
ويعمل المصدر إعمال الفعل مفردا وإنما أعمل لأنه في المعنى مقدر بأن والفعل وكذلك لا يعمل إلا في الموضع الذي يصح تقديره
فلذلك إذا قلت ضرب ضربا زيد عمرا كان العامل الفعل ولذلك لو حذف الفعل وهو مراد كان العامل الفعل كقولك ضربا زيدا
لأن المعنى اضرب ضربا زيدا فالعامل ههنا الفعل لا المصدر فإن قيل فقولهم سقيا ورعيا وما أشبهه من المصادر التي
لا يجوز إظهار فعلها ما العامل فيما يذكر معها ففيه وجهان أحدهما أن العامل أيضا الفعل المقدر الناصب لها ولا فرق
بين الإظهار والإضمار ووجوب إضماره لعارض فلا أثر له في منع تقدير العمل ومنهم من يقول العامل المصدر لا باعتبار كونه
مصدرا ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه فعمله إذا ليس كعمل المصادر بل لقيامه مقام الفعل المقدر فهو أنه في ليس
ودار ابن عمر لك زيد في الدار أبوه هل العامل في أبوه الاستقرار المقدر أو قولك في الدار لقيامه مقامه والأكثر على أن
في الدار هو العامل لا باعتبار نفسه ولكن لقيامه مقام مستقر وكذلك ههنا الأكثرون على مثل ذلك ومنهم من يقول
العامل الاستقرار المقدر ووجوب حذفه لا يمنع عمله ألا ترى أن الإجماع على أنه عامل في قولك في الدار ولم يكن حذفه مانعا
وكذلك الإجماع على أن سقيا معمول للفعل المقدر ولم يكن حذفه مانعا من عمله فكذلك فيما كان معه والمصدر يعمل مفردا
أو مضافا أو معرفا باللام وهو قليل لأن الألف واللام لا تدخل على ما هو مقدر به وهو أن والفعل ولما دخل عليه ضعف
تقديره بأن والفعل فضعف عمله ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الإفراد والإضافة أما جواز ترك المفعول فواضح
لأنه فضلة وأما جواز ترك ذكر الفاعل فلأنه لم يلزم مع الفعل إلا لكونه أحد جزئي الجملة واحتيج إليه لتمام الجملة وليس
هو ههنا أحد جزئي الجملة فلم يلزم فإن قيل فاسم الفاعل لا بد له من فاعل وليس فاعله أحد جزئي الجملة في أكثر مواضعه
كقولك زيد ضارب عمرا فلا ترى ضارب من ضمير هو فاعل وكذلك زيد ضارب غلامه عمرا فلم لا يكون المصدر كذلك أو
يكون اسم الفاعل كالمصدر والفرق بينهما أن اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا على من هو له أو على حرف استفهام أو حرف نفي فإن
اعتمد على من هو له وجب رجوع الضمير إليه لكونه أو خبرا أو حالا وإذا اعتمد على حرف استفهام أو نفي وجب ذكر الفاعل لأنه حينئذ
أحد جزئي الجملة فكان كالفاعل مع الفعل بخلاف المصدر فإن عمله ليس كاسم الفاعل في الاعتماد بين المذكورين حتى يلزم
فيه الفاعل وأيضا فإن اسم الفاعل واقع في المعنى موقع الفعل المبني للفاعل كقولك زيد ضارب بمعنى زيد يضرب فلا بد له
من فاعل فكذلك لما حل محله بخلاف المصدر فإنه ليس واقعا موقع الفعل ألا ترى أنك إذا قلت في موضع زيد
يضرب زيد ضرب لم يستقم كما يستقيم زيد ضارب لأن ضاربا بمعنى يضرب وقوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون يجوز أن يكون
مثالا لحذف الفاعل خاصة لأنه أورده بعد قوله أو ضرب تفسيرا لقوله ضرب زيد ويجوز أن يكون أورده على المثالين جميعا

صح

لجواز التقديرين فالأول الظاهر لأنهم ظاهر في ضمير الروم وهم المغلوبون والضمير في غلبهم لهم فهو مضاف إلى المفعول والضمير في
سيغلبون الضمير الذي هو هم لأنه لم يتقدم لغيرهم ذكر ثم ذكر ويجوز أن يكون الضمير في هم للروم أيضا وفي غلبهم للمجوس فيكون
مضافا إلى الفاعل وسيغلبون عائد على هم على كل تقدير لأنه خبره وقوله فلكيت ذا نيب بها حسانا إلى آخره لأن الإفلاس مفعول
في المعنى لمخافة كأنك قلت لمخافة الإفلاس فعطف على أصل العمل في التقدير وليس بقوي لأنه مخفوض لفظا وتقديرا وإنما جاز
نظرا إلى أنه كان يصح أن يكون منصوبا على المفعولية ولذلك رفع المظلوم في قوله طلب المعقب ويعمل ماضيا كان أو مستقبلا
لأن عمله بتقديره بأن والفعل وهو يجري في الماضي والمستقبل ولا يتقدم معموله عليه لأنه في معنى الموصول فكما لا يتقدم
الصلة على الموصول فكذلك لا يتقدم عليه ما هو بمعناه والله أعلم اسم الفاعل هو ما يجري على يفعل من فعله إلى
آخره قال الشيخ إن كان أراد بالجاري الواقع موقع يفعل باعتبار المعنى ورد عليه اسم الفاعل إذا كان للماضي فإنه ليس
واقعا موقع يفعل وإنما هو واقع موقع فعل وهو اسم فاعل فلم يكن الحد جامعا وإن أراد بالجاري أنه على مثل حركاته وسكناته
ورد عليه أنه ثم أشياء تجري على يفعل بهذا الاعتبار وليست باسم فاعل كاسم الزمان والمكان فإنها تجري على يفعل بهذا التفسير
وليست باسم فاعل ويجاب عنه بأنه استغنى عن القيد الذي يخصصه بقوله اسم الفاعل فكأنه قال هو الجاري على يفعل اسما
لمن نسب إليه وفي الكل تعسف والأولى من هذا أن يقال هو المشتق من فعل اسما لمن نسب إليه على نحو المضارع فهذا أحسن وقوله
من فعله احترازه عن التغيير من قولك جالس في يقعد وقاعد في يجلس فإنه اسم فاعل جار على يفعل وليس باسم فاعل منه فلذلك
قال من فعله وإذا قصد أن يبين كيفية استعماله قال الطريق أن يكون من ثلاثي أو غيره فإن كان من ثلاثي فقياسه أن يكون
على وزن فاعل كقولك ضرب فهو ضارب وشبهه وإن كان من غيره فقياسه أن يجيء على وزن المضارع إلا أن موضع الياء ميم
مضمومة أو مفتوحة وما قبل الآخر مكسور سواء كان مكسورا أو مفتوحا فيقول في أخرج يخرج مخرج وفي انطلق ينطلق
منطلق فيضم الميم وإن كانت الياء مفتوحة ونقول في تدحرج يتدحرج متدحرج فيكسر ما قبل الآخر وإن كان مفتوحا في المضارع قوله
ويعمل عمل فعله مقدما ومتأخرا كالفعل وملفوظا به ومقدرا ثم مثل بالجميع قال سيبويه وأجروا اسم الفاعل
إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل كأنهم جعلوا أمثلتها من زيادة المعنى قائما مقام ما فات من زنة
فاعل وأعملوها إعماله ومثل بذلك في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار كما في مثل فاعل وقوله ضروب رؤوس الرجال
وسوق الإبل ههنا مثل ضارب زيد وعمرو وفي اسم الفاعل وما ثني من ذلك وجمع مصححا أو مكسرا يعمل عمل المفرد يريد
منهما جميعا أعني ما كان على وزن فاعل وما كان للمبالغة سواء كان الجمع مصححا أو مكسرا كما ذكرته ثم مثل بالجمع المصحح والمكسر
ومثل جمع اسم الفاعل والمبالغة وهو قوله منها وهو كان جمع مهوان للمبالغة قال ويشترط في إعماله أن يكون بمعنى الحال
والاستقبال ودليله استقراء لغة العرب في ذلك وحكمته أنه إذا كان للحال أو للاستقبال كان موافقا لفعله في المعنى

قال ح

وغفر جمع غفور للمبالغة ح

واللفظ واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا في المعنى ولا للماضي في اللفظ فلا يلزم من اعمال ما قوي شبهه بالفعل اعمال
ما لم يقو قوته وقال الكسائي يجوز اعماله وان كان للماضي وتمسك بامور منها مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس ومنها
مثل قولهم هذا معطي زيد امس درهما ومنها اجماعهم على قولهم الضارب زيدا امس ومنها قوله وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
والجواب عن ذلك انه لم يوجد في لغة العرب مثل مررت برجل ضارب زيدا امس مع كثرة التعبير عن معناه ولو كان جائزا لوقع
واما وجاعل الليل سكنا والشمس فبعد ان نسلم ان جاعلا للمضي وجاز ان يكون والشمس منصوبا بفعل مقدر دل عليه ما قبله
واذا جاز ذلك ضعف ان يقال انه منصوب بجاعل لان فيه اثبات اصول الابواب التي ثبت انها ليست من لغتهم بالمحتملات وكذلك
قولهم هذا معطي زيد درهما جواب لقول قائل ما الذي اعطى فقيل اعطى درهما فصار مثل والشمس في الاحتمال واما الضارب
زيدا امس فهو نص في اعمال الماضي الا ان الفرق بينه وبين صور الخلاف ان هذا دخل على اسم موصول فقياسه ان يوصل بالجملة
ولا يكون اسم فاعل مقدرا بالجملة الا بتقديره فعلا فقوي بتقدير الفعل فيه توفيرا لما تقتضيه الموصول من الجملة فلا يلزم من اعمال
اسم الفاعل في الموضع الذي قوي بتقدير كونه فعلا الملازم له وان كان ماضيا اعماله في الموضع الذي امتنع عنه ذلك المقوي
فثبت ان الوجه ما عليه الجماعة في ترك اعمال الماضي اذا لم يكن فيه لام التعريف واما قوله وكلبهم باسط ذراعيه وامثاله فهذا
انما يكون في موضع الاحوال والاحوال يقصد بها التعبير عن ذلك الفعل في حال وقوعه حتى كانه واقع ولذلك يقع الفعل
المضارع في موضعها فيقول جاني رجل امس ضرب عمرا وتقول سرت امس حتى ادخل البلد بالرفع ولولا قصد التعبير عن الحال لم يستقم
وقوع المضارع فنزل منزلة فعل الحال لانه المقصود فلا يلزم من اعمال اسم الفاعل واذا كان المدلول ماضيا اذا قصدت به الدلالة
على حال وقوعه اعماله اسم الفاعل وهو الخاص من كل وجه فحصل الفرق بينهما قال ويشترط اعتماده على ما ذكرناه عند الفراء
فانه يجيز اعماله غير معتمد واما وجه اعتماده على الثلثة الاول فلانه صفة يقتضي ما يكون له موصوفا فكان قياسه ان يمتنع
الا مع الثلثة وانما وقع بعد حرف الاستفهام وحرف النفي لانه قصد به قصد الفعل نفسه فجرى مجراه ولذلك توحد في التثنية
والجمع ويستقل الجملة بفاعله ولو لم يكن كالفعل لم يكن كذلك لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد محتاج الى جزء آخر ينضم اليه قال
قيل وقد ذهب الفراء الى اعماله من غير حرف استفهام وحرف نفي على الوجه الذي ذكرتموه من قيامه مقام الفعل فيما ذكرته فقيل
لم يثبت عن العرب مثل قائم الزيدون وقد ثبت اقائم الزيدون بالاجماع وحكمته هو ان حرف الاستفهام وحرف النفي مقتضيان
للفعل فلا يلزم من وقوع اسم الفاعل موقع الفعل في الموضع الذي قام معه ما يقتضيه وقوعه موقع الفعل مع انتفاء ما يقتضي
الفعل لحصول الفرق بينهما فلا وجه للالحاق مع تحقيق الفرق والمناسب واحتمال الفرق كاف ما لم يعلم التسوية وقوله
فان قلت بارع ادبه الى آخره هذه يعرضها الخصم ويثبت عليهما مذهبه فيقول اجمعنا على جواز مثل بارع ادبه فليجز قائم اخوك
قياسا عليه فجوابه حينئذ يمنع ما ذكره لانه يقال بارع ادبه جاز عند بالا بان بارع خبر مبتدأ مقدم وادبه مبتدأ كما لو قلت ادبه بارع

فالوجه الذي جاز به عندنا غير الوجه الذي جاز به عندكم والذي يدل عليه امتناع قائم اخوك عندنا وجعلها اصلا في الرد وان كانت
مسئلة الخلاف لاحد الامرين اما لانه يستسلف جواز بارع ادبه ويحمل قائم اخوك عليها ويجعلها شيئا واحدا فيقال ليس شيئا
واحدا وهو معنى كذبه واما لانه لو وجد مثل ذلك في كلام العرب فلا يبعد ان يحمله على وجه في مسئلة اخرى لكن فيهما [illegible] وجه
لجواز ان يكون بارع خبر مبتدأ وادبه مبتدأ واذا جاز ذلك فلا يبعد ان يثبت اصل باب بالاحتمال مع مخالفة ما ذكرناه من
الاستقرا والمعنى جميعا اسم المفعول قال صاحب الكتاب المفعول هو الجاري على يفعل من فعله والكلام في
الجاري مثله فيما تقدم في اسم الفاعل وقوله لان اصله يفعل وقع في النسخ يفعل بالياء والصواب مفعل بالميم لان الجاري انما
ان فسر بالمعنى الاول فليس هو في الحقيقة اصله يفعل ثم لو سلم ان اصله فليس في تخصيصه مضروب فائدة لان اسماء المفاعيل
على هذا المعنى كلها سواء وايضا فلو كان المراد ذلك على هذا التفسير لكان ذكره في اسم الفاعل اولى لانه الاسبق والاصل
وكان يقول نحو ضارب لان اصله يفعل ولا يستقيم على تفسير الثاني الوجوه المذكورة ايضا وانما يستقيم مفعل لان مضروبا ليس
جاريا على يفعل في لفظه فان اراد ان يبين ان اصله مفعل على وزن الفعل وهذا يقوي تفسير الثاني لانه ليس الذي على التفسير الاول
معنى بالياء على ما تقدم وهو بالميم ابعد وخص مضروبا لان غيره من اسماء المفاعيل جار على الفعل من غير تغيير واما مضروب و
بابه فليس جاريا على الفعل فقال اصله مفعل اشعارا بجريانه على الفعل وانما غير الى لفظ مفعول لانه لو بقي على مفعل لم يعلم انه اسم
مفعول الا فعل او الفعل فغير ومفعول فعل اللبس وكان اولى بالتغيير وهذه الزيادة لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي
فانه اكثر منه تقديرا اذا اصل قولك مكرم مؤكرم باتفاق ولما رادوه ولو افتحوا الميم خفيفا وكما ذكر في اسم الفاعل
الصفة المشبهة قال صاحب الكتاب التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها قال الشيخ فان قلنا الجارية
على التفسير الاول فليست مثل اسم الفاعل لانها تدل على معنى ثابت واسم الفاعل يدل على الحدوث كما في الفعل وان كان على التفسير الثاني
فهو ظاهر لانها ليست على وزن الفعل المضارع وانما عملت لما ذكرناه قال وهي تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث
قيل حاسن الآن او غدا يعني انك اذا قلت مررت برجل حسن معناه اثبات الحسن له من غير تعرض للدلالة على حدوثه بخلاف قولك
حاسن فانه يدل على الحدوث كما في قولك ضارب كما يدل حسن ويضرب على ذلك وهذا على نحو ما ذكره سيبويه في نحو حائض وحائضة
وان كان على وزن الفاعل وانما الغرض تشبيهه به في الثبوت والحدوث وتضاف الى فاعلها لانها لما شبهت باسم الفاعل في العمل
واسم الفاعل يضاف الى معموله المفعول ولم يكن لهذه مفعول اضيفت الى فاعلها فقيل حسن الوجه وسيأتي الوجوه فيه واسماء الفاعل
والمفعول يجريان مجراها في ذلك يعني في الاضافة الى الفاعل يريد اسم الفاعل غير المتعدي واسم المفعول المتعدي فعله الى واحد
والا فلو قلت هذا ضارب زيد في داره لم يكن زيد الا مفعولا وكذلك لو قلت هذا معطي العبد لم يكن العبد الا مفعولا لان اضافته
الى المنصوب هو الوجه لانه مغاير له فاضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو هو في المعنى وانما اضيف الى السبب عند عدم المنصوب

لانه مشبه لانه مشبه به فاجري مجراه في العمل وايضا فانه لو اضيف الى الفاعل وهو متعد لم يعلم هل هو مضاف الى الفاعل
او الى المفعول بخلاف الصفة وغير المتعدي فانه لا لبس اذ لا مفعول له قال وفي مسئلة حسن وجهه سبعة اوجه قال الشيخ مسئلة
حسن وجهه بالتركيب العقلي ثمانية عشر وجها وذلك ان معموله لا يخلو من ان يكون معرفا باللام او مضافا الى مضمر او غيرهما
فهذه ثلاثة اقسام كل واحد منها يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه تسعة اقسام تكون الصفة معه غير معرفة باللام ومعرفة
باللام فتصير ثمانية عشر وصورها مررت برجل حسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن الوجه وحسن الوجه وحسن الوجه حسن وجه
حسن وجها حسن وجه فهذه تسعة فاذا عرفت الاول جاءت تسعة اخرى على هذا الترتيب ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام
حكمه اذا كان مضافا الى المعرف باللام او مضافا الى ما اضيف الى المعرف باللام ما تناهى وما بلغ فحكم قولك مررت برجل حسن الوجه
حكم قولك مررت برجل حسن وجه الغلام وحسن وجه اي الغلام وكذلك لو زدت وحكم المضاف الى المضمر حكم ما اضيف الى ما اضيف
الى المضمر ما تناهى وبلغ فحكم قولك مررت برجل حسن وجهه حكم قولك مررت برجل حسن وجه غلامه وكذلك لو زدت وحكم غير المعرف
باللام وغير المضاف الى المضمر حكم ما اضيف الى مثله اعني غير معرف باللام ولا مضاف الى المضمر ما تناهى وبلغ فحكم قولك مررت
برجل حسن وجه حكم قولك مررت برجل حسن وجه غلام وكذلك حسن وجه اي غلام وكذلك لو زدته وكل موضع رفعت بالصفة
كان فاعلها لها وكل موضع نصبت فان كان نكرة فهو تمييز او مشبه بالمفعول وان كان معرفة فهو مشبه بالمفعول وكل موضع خفضت
كان مخفوضا بالاضافة وعند ذلك يجب حذف التنوين من الصفة ان كان مما ينون او حذفه ان كان غير منصرف وهو في موضع
خفض واعلم ان كل موضع رفعت بالصفة فلا ضمير فيها اذ لا يكون لها فاعلان فيجب حينئذ افرادها وتذكيرها ان كان
ما بعدها مذكرا وتانيثها ان كان ما بعدها مؤنثا كالفعل فتقول مررت برجل حسن وجهه ومررت برجلين حسن وجههما وبرجال
حسن وجوههم وحسنين وجوههما ضعيف وحسنين وجوههم ضعيف ضعف اكلوني البراغيث واما برجال حسان وجوههم فهذا
ليس بضعيف لانهم لم يعربوا الجمع المكسر بالعلامة التي تدل على ما يدل عليه علامة الفعل واما جمع التكسير فليس من ذلك وكل موضع
نصبت المعمول او خفضت ففي الصفة ضمير يعود على ما تقدم مما اعتمدت عليه ان كان مذكرا فمذكر وكذلك في التانيث والتثنية
والجمع فتقول مررت برجل حسن الوجه وبرجلين حسني الوجه وبرجال حسنين الوجه وكذلك ما اشبهه لانهم لما نصبوا ما بعده
تشبيها بالمفعول وجعلوا احسنا كانه في الحقيقة لما قبله ثم اتي بالمفعول موضحا للامر الذي كان به الاول حسنا فالحسن على
هذا التقدير لجملة ما تقدم وذكر المعمول تبيينا للامر الذي به حسن لان الشي قد يحسن جملته بحسن امر ينضم اليه بخلاف الرفع فان
الحسن ليس منسوبا الا لما بعده فلذلك امتنع الاضمار مع الرفع ووجب مع النصب فاذا خفضت المعمول فالصفة في الحكم كحكم المنصوب
لان الاضمار فيه فتقول مررت برجل حسن الوجه وبرجلين حسني الوجه وبرجال حسني الوجه وحكمه في التفسير ما ذكر في المنصوب
ثم في هذه المسائل الثمانية عشر مسئلتان ممتنعتان وهما مررت بالرجل الحسن وجهه وهي الثانية عشر ومررت بالرجل الحسن وجه

مخفوضا

وهي المسئلة الثامنة عشر وامتناع الاولى لانها لم يفد خفضه بالاضافة وامتناع الثانية لانه خلاف قياس وضع اللغة في
اضافة المعرف الى النكرة وفيها مسئلة وقع فيها خلاف وهي مررت برجل حسن وجهه وهي الثالثة فمن منعها نظر الى ان حسنا للوجه
فكانه اضيف الى نفسه قال الشيخ وهذا التعليل لابن بابشاذ وليس بصحيح لانه انما يلزم اضافته ان لو كان مدلولهما واحدا
كالحبس والمنع اما اذا كانا متغايرين لفظا ومعنى فلا والحسن ههنا ليس هو الوجه وانما هو معنى قائم بالوجه فلا يلزم ما ذكره
او لان الوجه مضاف الى ضمير فكانه مضاف الى نفسه وكلاهما تعليل فاسد ولذلك كان الوجه صحتها وانما منعها صاحب الجمل
فظن ان الناس ممنوعون فقال وخالف سيبويه فيها جميع الناس وليس الامر على ما ذكر اما التعليل الاول فباطل بجواز حسن وجه
بالاتفاق واما الثاني فلجواز ضارب غلامه باتفاق ثم هذه المسائل الستة عشر فيها القوي والضعيف والمتوسط فكل مسئلة
كان الضمير في الصفة او في معمولها فهي قوية وكل مسئلة كان الضمير فيهما جميعا فهي متوسطة وكل موضع ليس فيهما ضمير فهي ضعيفة
فعلى ذلك تكون المسئلة الاولى والخامسة والسادسة والثامنة والتاسعة والرابعة عشر والخامسة عشر قوية لانه ليس فيهما الا
ضمير واحد وتكون المسئلة الثانية والثالثة على قول المجيز والحادية عشر متوسطة لان في كل واحد منهما ضميرين وتكون المسئلة الرابعة
والسابعة والثالثة عشر والسادسة عشر ضعيفة لانه لا ضمير فيها وقد تقدم ان المسئلة الثانية عشر والثامنة عشر غير جائزتين
فقد تكملت الثمانية عشر ولم يذكر صاحب الكتاب منها الضعيف وانما ذكر القوي والمتوسط فلذلك جعلها سبعة وان كان عنده
اثني عشر الا انه استغنى بالتنكير عن التعريف لانه هو هو فاستغنى بحسن وجهه واستغنى بحسن وجها عن الحسن وجها و
كذلك فيما عداهما الا انه سقط من التعريف مسئلتان وهما غير الجائزتين اصلا انما التعريف حسن وجه والاخرى حسن وجهه واذا كررت
سبعة دون اثنين منها علم انها اثنا عشر فلذلك قال وفي مسئلة حسن وجهه سبعة حاصله راجع الى اثني عشر وهي الخمسة المتوسط
واما الضعيف فلم يذكره وهي الاربعة المتقدمة وضبطها كل موضع ارتفع المعمول وهو عري عن الضمير وضبط الحسن
كل موضع ارتفع المعمول وفيه ضمير او انتصب او انخفض عريا عن الضمير وضبط المتوسط كل موضع انتصب او انخفض وفيه ضمير وذلك
بعد اسقاط المسئلتين غير الجائزتين والصفة انما تعمل فيما كان من سببها لا في الاجنبي فلذلك احتيج في مسئلة مررت برجل حسن الوجه
وامثالها الى تقدير الضمير وان كانت ضعيفة فمنهم من يقول الالف واللام سدت مسد الضمير وهو مذهب الكوفيين ومنهم
من يقول الضمير محذوف وتقديره حسن الوجه منه وهو مذهب البصريين وهذا ان قلنا ان الوجه مرفوع بحسن رفع الفاعل و
اذا قيل ان في حسن ضميرا يعود على رجل وان الوجه بدل فعند ذلك يقوى المسئلة ولا يضعف وعلى مثل ذلك يحمل قوله مفتحة لهم
الابواب ويكون الاحتياج الى الضمير باعتبار بدلية الاشتمال وذلك جائز حذفه اذا علم وليس حذفه في الجواز كحذف الضمير العائد
على صاحب الصفة واما مسئلة حسن الوجه مما انتصب فيه المعمول او انخفض فليس الحاجة فيه الى الضمير كالحاجة في حسن الوجه لما بينا
ان الضمير عند النصب والخفض في الصفة وان انتصب بعد على التشبيه بالمفعولية والخفض فرع عنه فكما يحسن ضارب زيدا يحسن حسن وجها

وكذلك الخفض وقوله اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما استشهد به سيبويه على جواز اضافة الصفة
المعمولها مضافا الى مضمر موصوفه وهي مسئلة مررت برجل حسن وجهه لان جونتا صفة لجارتا مضاف الى مصطلاهما بل
حذف نونه في قولك مصطلاهما ضمير جارتا وهو موصوف جونتا وهي عين مسئلة الخلاف فقال النحاة القول بان الضمير في مصطلاهما
راجع الى جارتا فيكون مسئلة الخلاف بل نجعله عائدا الى الاعالي وهو غير الموصوف بجونتا فيكون مثل قولك زيد حسن الغلام
جميل ثوبه على ان يكون الضمير في ثوبه للغلام فيكون التقدير جميل ثوب الغلام ويخرج بذلك عن ان يكون دليلا على مسئلة الخلاف
فاجيب عن ذلك بان الاعالي جمع والضمير في مصطلاهما مثنى فلا يستقيم ان يكون الضمير المثنى لجمع وايضا فان المعنى على انه
تغير اعلا الحجر لبعده عن موقد النار واسود موضع الاصطلاء وعلى ما ذكروه يكون اسود ولم يسود وهو غير مستقيم
وغاية ما يقولون على الوجه الاول انه وان كان لفظ الجمع فهو في معنى المثنى فعاد الضمير اليه من حيث المعنى وليس بشيء لانه جمع
مستقيم حمله على ظاهره فلا حاجة الى حمله على غيره واما افراد مصطلاهما فهو لازم على كل قول ووجهه ان يكون مصطلا
اما مصدرا على تقدير حذف مضاف او موضع اصطلائهما واما على ان يكون مفردا واقعا موقع التثنية كما قال كلوا في بعض
بطنكم لما كان معلوما او وقع الواحد موقع الجمع فوقوعه موقع التثنية اجوز افعل التفضيل قال صاحب الكتاب
قياسه ان يصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب الى الاخر قال الشيخ انما لا يصاغ من المزيد فيه على الثلاثة لانه ان
بقي على حروفه لم يمكن وان حذف اخل ذكره لذلك واما اللون والعيب فقد اختلف في تعليله فقال قوم لانه في الاصل افعال
زايد على الثلاثة فاذا اورد عليهم ادم وشهب وسود اجابوا بان اصله افعل وافعال ولذلك صحت واسود لانها في موضع
يجب فيه تصحيحها اي الفعل ومنهم من قال انما لم يتعجب من اللون والعيب لانها خلق ثابتة في العادة وانما يتعجب مما يقبل الزيادة
والنقصان فجرت لذلك مجرى الاجسام الثابتة على حال واحدة الخ وانه انما لم يتعجب منها لانه يبنى منها افعل لغير التفضيل
فكرهوا ان يبنوا منها افعل التفضيل فيلتبس ولذلك فرقوا بينهما في جمع التصحيح والتكسير فجمعوا اكل واجل جمع لم يجمع عليه
الاخر ومما يدل على ذلك انهم تعجبوا من العيب اذا لم يكن له افعل لغير التفضيل كقولك زيد اجهل من عمرو ولم يتعجبوا مما ليس بلون
ولا عيب اذا كان له افعل لغير التفضيل كقولك اعمى وشبهه من الحلى فهذه العلة هي المستقيمة وينبغي ان ينضبط بان يقال
موضع ليس بلون ولا عيب مما لم يبن منه افعل لغير التفضيل لكونه قد ثبت ان كونه ليس بلون ولا عيب لا يحصل به الضبط طردا
ولا عكسا لصحة قولهم اجهل وامتناع قولهم احمق وامتناع قولهم افتى فاذا قصد الى التعجب من هذه الاشيا بني افعل مما يصح
يتاتى على حسب المعنى الذي يقصده المتكلم ثم مثل على ما ذكره وصحة التعجب منه يبطل تعليل من قال انما لم يتعجب منها لانها ثابتة
كالاجسام ثم قال لم نتعجب منها وانما نتعجب من معنى المذكور معها انما قد علم ان المقصود في التعجب ليس الا لها وتعليل ما كان
من جهة المعنى اولى من جهة اللفظ ونحن على علم ان معنى قولك ما اشد حمرته في ان التعجب من الحمرة بمعنى قولك ما احمره لو جاز كان قولك

ما اكثر فضله وما افضله بمعنى واحد دل على ان التعجب في المعنى انما كان مما وقع بعد اشد وشبهه ولذلك يقول النحويون
فان اردت التعجب من شيء من ذلك توصلت اليه باشد وشبهه فهذا تصريح بانه متعجب منه من حيث المعنى قال والقياس ان
يفضل على الفاعل دون المفعول لانه لو فضلوا على المفعول دون الفاعل لتغيب كثير من الافعال المتعجب منها وغرضهم
التعميم ولو فضلوا عليهما جميعا لادى الى اللبس فلم يبق الا التعجب من الفاعل ولان الفاعل هو المقصود بالنسبة اليه
في المعنى والمفعول فضلة فكان ما هو المقصود اولى لهذا المعنى قول سيبويه وهم ببيانه اعنى يعني انهم يعتنون
بالفاعل دون المفعول حتى انهم لا يذكرون فعلا الا ويذكرون له فاعلا او ما يقوم مقامه حرصا على بيان الفاعل عندهم
فلما تعجبوا كان اولى عندهم ان يجعلوه لذلك قال ويعتوره حالتان متضادتان الى اخره اما لزوم التنكير عند مصاحبة
من فصحيح وعلته انهم لو عرفوه لم يخل من ان يعرفوه بالالف واللام او الاضافة وكلاهما متعذر اما الاضافة فواضح لانه
اما ان يضيفوه الى ما هو مفضل عليه وانما يذكرون من ليبينوا بعدها المفضل عليه فكان الجمع بينهما عبثا
لا فائدة فيه ولو عرفوه باللام لم يكن الا لام العهد فيجب ان يكون معرفة افضليته عند المخاطب ولا يكون معروفا
بفضيلته الا بالنظر الى المفضل عليه فلو جمعت بينهما وبين المذكور بعد المفضل عليه لجمعت بين امرين يغني احدهما عن
الاخر كالاضافة المذكورة سواء واما قولهم ولزوم التعريف عند مفارقتها فوهم لانه قد يكون مضافا الى نكرة وهو باق
على تنكيره كقولك مررت بافضل رجل فهذا قد فارق من ولم يلزمه تعريفه فقد غفل عن الاضافة الى النكرة وانما لا بد مما
مقام من فيه من لام التعريف او الاضافة قوله وكذلك مؤنثه ومثناه وجمعهما معطوف على قوله ويعتوره حالتان متضادتان
وهو غير مستقيم في الظاهر لانه اذا كان مؤنثا او مثنى او مجموعا عند مصاحبة من وانما اراد بقوله وكذلك انه لا بد مما يقوم
مقام من من تعريف او اضافة لان حذف من واجب فيهما بخلاف الاول فانه غير واجب بل انه بالخيار فاشتركا في انه اذا حذف
من الفصلين فلا بد من الالف واللام او الاضافة الا انك في الاول مخير في حذف من والتعويض بالالف واللام او الاضافة وهذا
في المؤنث والمثنى والمجموع لازم حذف من واثبات احد الامرين وقوله بل الواجب تعريف ذلك باللام والاضافة جريا
على الوهم الاول في قوله ولزوم التعريف عند مفارقتها واما الواجب اللام والاضافة وقد يكون الاضافة تعريفا وقد
لا تعرف على ما تقدم قال وما دام مصحوبا بمن استوى فيه الذكر والانثى والاثنان والجمع الى اخره لانهم اجروه مجرى باب التعجب
لقربه في المعنى ولذلك اشترطوا فيه شروط التعجب فلم يبنوا الا مما بني منه فعل التعجب فلما اجروه مجراه لفظا ومعنى افردوه
كما افردوا الفعل فاستغنوا عن تثنيته وجمعه فاذا عرف باللام انث وثني وجمع لان تعريفه باللام اخرجه عن شبه الفعلية
فجرى على ما هو له في التثنية والجمع واذا اضيف ساغ فيه الامران يعني المطابقة والافراد اما المطابقة فلان الاضافة
فيه ليست الا للمفضل عليه واشبهت من مع ما بعدها الا ترى ان قولك زيد افضل الناس مثل قولك زيد افضل من الناس

فلما كانت الاضافة لا تخرجه عن معنى من الذي كان بها مفردا بقي مفردا مع الاضافة لانها بمثابة من مع مجرورها
وقول ذي الرمة وسالفة واحسنه قذالا على الافراد فلو جاء على المطابقة لقال احسنى الرجلين وحسناه قذالا والضمير في احسنه
عايد على الثقلين وان كان مؤنثا لانه في معنى الحلو كانه قال ومنه احسن الخلق وقوله وبما جاء منه من قولهم ليس مقدم الى
آخره قال الشيخ قوله اول من افعل الذي لا فعل له ذا بل هذا مذهب البصريين قال الكوفيون وزنه فوعل كان اصله ووال
فقلبوا الهمزة الى موضع الفاء ثم ادغموا الواو في الواو وهو عندهم من قولهم وال اذا نجا كان في الموالية النجاة وقال قوم اصله
وول على فوعل وليس بشيء اذ يلزم منه تغييرات كثيرة ولا اصل له في الاشتقاق وهو عند البصريين افعل المبني للتفضيل كقولهم
اول من كذا وكقولهم في مؤنثه اولى وجمعه اول كما ذكر وهذا هو الصحيح ولو كان كما زعم الكوفيون لقيل في مؤنثه اولة قال
وآخر شاذ ليس لا خواته قال الشيخ لانه كثر في كلامهم حتى صار لاجل الكثرة فاستعملوه حينئذ استعمال الاسماء التي لا تفضيل
فيها والذي هو افعل حذف من في حال التنكير وهو خلاف اصل وضعه فلاجل ذلك خالف اخواته وهذا هو ايضا الذي جوز استعمالهم
اول كذلك الا انهم يقولون الاول والثاني والثالث لا تفضيل فيه والاول يفيد ما يفيده احدهما باعتبار العدد يجري مجراهما
في صحة استعماله بغير من في قولك هذا اول وثان قال ولم يستوفيه ما استوى في اخواته مررت باخر بن الا آخر يعني ان افعل التفضيل
اذا كان غير معرف ولا مضاف فحكمه الافراد والتذكير وهذا اذا كان غير معرف ولا مضاف فحكمه المطابقة لا غير وقد خالف ايضا
بابه ووجه المخالفة ايضا ما ذكر من انه استعمل استعمال ما لا تفضيل فيه مجرى ما لا تفضيل فيه فوجبت المطابقة كسائر
الصفات فلذلك قالوا على ما ذكر وآخر غير منصرف وهو جمع اخرى وفعل جمع فعلى في جميع باب التفضيل منصرف سوى اخر
وعلته انه فيه الصفة والعدل وبيان العدل ان اصله ان لا تستعمل هذا الاستعمال فقد عدل عن صيغة كان يستحقها الى صيغة
اخرى وهذا معنى العدل وقد اورد ابو علي ذلك اعتراضا فقال المعدول عن المعرفة معرفة الا ترى ان سحر المعدول عن السحر
معرفة وامس المعدول عن الامس معرفة وآخر انما كان يستحق ان يقال الآخر فلو كان معدولا عنه لوجب ان يكون معرفة
وليس معرفة باتفاق ولما لم يكن معرفة كان غير معدول فلتطلب له علة اخرى والجواب انا نقول ليس معدولا عما ذكر ولكنه معدول
من قولهم آخر من كذا فاستعمالهم اياه مجموعا في موضع المفرد مع من عدول عن الصيغة التي كانت له مصاحبة من فعلى ذلك
يتحقق العدل مع التنكير ويندفع السؤال الثاني سلمنا انه معدول عن الصيغة التي فيها الالف واللام ومعنى كونه معدولا انه
ان كان يجب له ان لا يستعمل الا كذلك فلما استعمل على غير تلك الجهة كان معدولا وما ذكر من قياس صحيح الا انه قام الدليل
هنا على التنكير وثم على التعريف فحكمنا في كل موضع بموجب دليله وقوله وقد استعملت دنيا بغير الف ولام كما ذكر وليس
فيه شيء وقول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى يعني انهم لا يجمعون بين الالف واللام وبين من المذكورة للتفضيل على ما تقدم
فلا بد من تاويل منهم في قوله ولست بالاكثر منهم • وتاويلها انها مثلها في قولك انت من بني فلان الشجاع فصل هذا لا يجوز ان يكون مع افعل

الذي فيه الالف واللام لانك تقول انت الافضل من قريش كما تقول انت من قريش الافضل الا على انك فضلت على قريش
ويكون المفضل عليه معلوم من اللام للعهد على حسب ما بين المتخاطبين وقد يكون هو المذكور بعد من وقد يكون غيره لانك قد
تقول لمخاطبك هذا افضل من تميم والمفضل عليه تميم ثم تقول له بعد ذلك ذاك الافضل من تميم فليس تعني ههنا الا تلك
الافضلية وبينت لذاتي من تميم ايضا فهذا المذكور بعد من هو المفضل عليه في المعنى ولكن المفضل عليه من وانما عرف ذلك
بما تقدم وذكرت من للتبيين وقد تقول لمخاطبك هذا افضل من عمرو ثم تقول له ذاك الافضل من تميم فهنا ليس تعني الا
تلك الافضلية على عمرو ولكنه المعهود وذكرت من قريش على ما تقدم للبيان فهذا الوجه من في هذه المواضع واشباهها ولا
يبالي باتفاق ذكر المفضل عليه بعدها وانما المفسد ان يكون للابتداء بها الغرض دلالة التفضيل على ما بعدها فاما وقوع
ذلك اتفاقا والمراد بها التبيين فلا يضر هذا آخر الفصل وقوله ولا يعمل عمل الفعل ليس على عمومه بل يعمل عمل الفعل
في بعض المواضع وهو كل موضع كان فيه لمسبب مفضل باعتبار من هو له على نفسه باعتبار غيره فعند ذلك يعمل عمل
فعله في ذلك المسبب ومثاله قولهم ما رايت رجلا ابغض اليه الشر منه الى زيد وما اشبه ذلك فابغض ههنا في المعنى لمسبب الرجل وهو
الشر مفضل باعتبار الرجل على نفسه باعتبار غيره وهو زيد قال سيبويه في هذه المسالة ونظائرها كلاما معناه لانك
لو جعلت ابغض خبرا عن الشر كان محالا يعني انه يؤدي الى الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لان ابغض اذا ارتفع بالخبر كان الشر
مبتدا ومنه متعلق بابغض وقد فصل بينه وبينه بالمبتدا وهو فصل بالاجنبي وذلك غير جائز ولك ان تختصر فتقول ابغض اليه الشر
من زيد فتحذف الضمير من منه وحرف الجر الذي هو فيه وتدخل من على ما دخلت في عليه ولك ان تقول ما رايت كزيد ابغض اليه الشر
ويفيد ذلك المعنى ومنه ما انشده سيبويه • مررت على وادي السباع ولا ارى • كوادي السباع حين يظلم واديا • اقل به ركب اتوه تئية
واذا عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تئية منهم في وادي السباع وعلى العبارة الثانية ولا ارى واديا اقل
به ركب اتوه تئية من وادي السباع والثالثة هي ما ذكره في البيت وافعل ههنا اقل جرى لشيء وهو في المعنى لمسبب هو الركب
مفضل باعتبار الاول وهو قوله به على نفسه باعتبار وادي السباع واتوه صفة لركب وتئية اما مصدر على اصله لان الاتيان قد
يكون منه اي متوقف ومتحبس وقد يكون لغيره واما مصدر في موضع الحال اي متوقفين متلبثين واما غير هذا الباب الذي
قدمناه من المسائل فلا يجوز ان يرتفع به الظاهر بل يرتفعان جميعا على الابتداء والخبر ويكون الجملة صفة الاول كقولك مررت
برجل افضل منه ابوه فابوه وافضل مبتدا وخبر والجملة صفة للرجل برفع ابوه بافعل خلافا لما تقدم وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا
اورده اعتراضا لمن يتوهم ان القوانس منصوبا باضرب وانما هو معمول لما دل عليه اضرب وكانه قيل ما ذا يضرب فقيل القوانسا
وهي بيضة الحديد وهو مثل قوله اعلم من يضل في موضع نصب بفعل دل عليه اعلم لا باعلم ولا يجوز ان يكون مخفوضا باعلم لما يلزم من
من المحال • وانما لم يعمل في الظاهر لانه ليس جاريا على الفعل ولا مشبها به اذ لم يجري اسم الفاعل في التثنية والجمع والتذكير والتانيث

على سبيل ما فيه نصار

على ما تقدم في قولك زيد افضل من عمرو ولانه الاصل ❁ اسما الزمان والمكان قال صاحب الكتاب اسما الزمان والمكان
ما بني منهما من الثلاثي المجرد على ضربين الى اخره قال الشيخ ما بني منهما من الثلاثي المجرد على ضربين وهو كل ما اشتق من فعل اسما لما فعل
فيه الفعل من زمان او مكان ولا يخلو من ان يبنى من ثلاثي او غيره فان كان ثلاثيا فلا يخلو من ان يكون معتل الفاء او اللام فان لم يكن
معتل الفاء واللام فلا يخلو من ان يكون مضارعه بالكسر اولا فان كان بالكسر فالاسم بالكسر ايضا وان لم يكن بالكسر فالاسم
على مفعل وان كان معتل الفاء فالاسم على مفعل بالكسر لا غير وان كان معتل اللام فالاسم بالفتح لا غير فالاول مثل مضرب
والثاني مثل مقتل ومذبح والثالث مثل موعد ومورد والرابع مثل مأتى ومسعى وما جاء على غير ذلك فشاذ وقد ذكرناه
كانهم كسروا اشبيها له بالمضارع لانه جار عليه وفتحوا فيما كان المضارع مفتوحا او مضموما الا انهم حملوا المضموم على المفتوح
لانه اخف وكسروا في معتل الفاء مطلقا لانه اخف مع الواو اذ موعد اخف من موعد وفتحوا مع المعتل اللام لما يودي الكسر فيه
الى الثقل المودي الى الاعلال وقوله وقد يدخل على بعضها تاء التانيث مع جريها على القياس واما ما جاء على مفعلة بالضم
فاسماء غير جارية على الفعل ولكنها بمنزلة قارورة وشبهها وما بني من الثلاثي رباعيا كان او ثلاثيا بزيادة فلفظه على لفظ اسم المفعول غيره
والمصدر كما تقدم والزمان والمكان مشتركان في الجميع كالمخرج من اخرج والمستخرج من استخرج والمدحرج من دحرج كذلك فيكون اسم المفعول
ما اشبهه وكانهم قصدوا مضارعته للفعل في الزنة فاجروه على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل بالكسر والمفعول
بالفتح والفتح اخف ولان الاسم مفعول فيه في المعنى فكان استعمال لفظ المفعول فيه لمطابقته له معنى اقيس ثم استعملوا
صيغة المفعول ● وقوله في البيت وما هي الا في ازار وعلقة مغار ابن همام على حي خثعما انشده سيبويه في ذلك وقد اخذ عليه من
وجهين احدهما انه في قوله على حي خثعما واسم الزمان والمكان لا يعمل والاخر ان الغرض تشبيه حقه ما عليها بابن همام عند اغارته
فكان المعنى وما هي الا متحففة كتخفيف ابن همام وهو وجه في الرد والجواب عن الاول ان الجار متعلق بما دل عليه مغار
كانه قال يغير على حي خثعما واما الثاني فلا يبعد ان يكون اراد وما هي الا متحففة في مثل زمن اغارة ابن همام فوضع مغار موضع زمن
اغارة وهو معنى اسم الزمان وفي الجميع تعسف ● وقوله ولا يعمل شيء منها لانها اسماء الاجسام فلم تعمل بخلاف اسم الفاعل و
المفعول فانهما صفة والمعنى في الصفة وهو المقصود فجري مجرى الفعل في ذلك وليس الزمان والمكان كذلك لانهما اسمان للذوات
غير مقصود بهما مذهب الصفة فيجريان مجرى اسم الفاعل ولا مجرد المعنى فيجريان مجرى المصدر فمن اجل ذلك امتنع العمل فيهما
وقول الشاعر كان مجر الرامسات ذيولها عليه قضيم نمقته الصوانع ● ويقرر الاعتراض ان مجر ههنا اسم المكان وقد عمل في ذيولها
وبيان كونه اسما للمكان انه اخبر عنه بقضيم وهو الرق الابيض يكتب فيه فشبه موضع مرور الرياح بالرق المنمق بالكتابة لاستقامة
ان يكون للجر فيودي الى تشبيهه بالرق ولا معنى لذلك والجواب ان اسم المكان قد استقر باستقرار الغنم وتاكد ذلك بالمعنى
فاذا وجد ما يخالفه وجب تاويله ولذلك ههنا تاويلان احدهما ان يكون ثم مضاف قبل مجر وتقديره كان موضع مجر الرامسات

وهو جر من تقدير ان ليلا تحصل ما هب من الجبال بتقصيم اذا الاثر مشبه بالكتابة لا بالرق وعن هذا ههنا المشبه بالرق
لان الرق هو الذي وقع جر اعن كان فوجب ان يكون اسمها لكونه المشبه وهو به والوجه الثاني ان يكون مجر مصدرا على
ظاهره والمضاف محذوف من الرامسات كانه قال مجر جر الرامسات وتاكد بامرين احدهما مطابقة المشبه بالمشبه به لان في
ذكر الموضع اولا والاثر ثانيا كمال المشبه به ذكره الرق والتنميق ثانيا والاخر ان المحذوف مدلول عليه بمجر لان مجر معناه
موضع الجر فلم يقدر الا ما دل عليه بخلاف التقدير الاول فان المودي اليه امتناع استقامته في الظاهر وهو بعينه موجود ههنا مع
الوجه الاخير ويضعف من جهة ان ذيولها يكون منصوبا بمصدر مقدر والنصب بالمصادر المقدرة لا يكاد يوجد ومن اجل
ذلك قدم ذلك التقدير الاول اسم الالة قال صاحب الكتاب هو اسم ما يعالج به وينقل ويجيء على مفعل ومفعلة ومفعال
الى اخره قال الشيخ اسم الالة هو كل اسم اشتق من فعل اسما لما يستعان به في ذلك الفعل وصيغه المطردة مفعل ومفعال كالمفتح والمفتاح
وما جاء من الالة مضموما مثله في الزمان والمكان واما ما جاء مضموم الميم والعين فليس بالجاري قياسا وانما هي الفاظ وضعت
اسما للاوعية من غير اعتبار جريها على الفعل ومن اصناف الاسم الثلاثي كله عشرة ابنية وقسمة العقلية اثنا عشر بناء لكن سقط الجوه
منها اثنان واستعمل عشرة وبيان ذلك ان اللام لا تقسيم باعتبارها لان اختلافها لاجل الاعراب فبقيت الفاء والعين فاما الفاء
فيكون متحركة بالحركات الثلاث ولا يكون ساكنة لما يودي اليه الابتداء بالساكن واما العين فيكون بالحركات الثلاث وبالسكون واذا
ضربت ثلثة في اربعة كانت اثنا عشر مفتوح الفاء اربعة فعل وفعل وفعل وفعل وكذلك مكسورها ومضمومها الا انه سقط من
مكسورها فعل لانه ليس من ابنيتهم استثقالا له وسقط من مضمومها فعل لانه بنا مختص بالفعل الما لم يسم فاعله وقد يلحقه
الزيادة وتعرف الاصلي من الزائد بان ينظر الى تصاريف الكلمة فما ثبت في جميع وجوهها فهو الاصلي وما سقط فهو الزائد والزيادة
قد تكون من جنس حروف الكلمة وقد تكون من غير جنسها فما هو من جنسها فقد ذكر مفصلا وما هو من غير جنسها فهو حروف سألتمونيها
فاذا لم تكن زيادة من غير سألتمونيها الا وهي تكرير وحروف سألتمونيها قد تكون تكريرا وقد تكون غير تكرير الا انه اذا كانت تكريرا
في او غيرها لم توزن الا بلفظها الاصل الكرير فلذلك تقول في علم فعل وفي ضرب فعل وفي خفيدد فعيلل واذا لم تكن الزيادة تكريرا اماء
لم تذكر في الوزن الا بلفظها فتقول في وزن مضرب مفعل وفي زرقم فعلم وكذلك جميع ما ياتي عن تكرير والزيادة قد تكون للالحاق
ولغير الالحاق فاما زيادة الالحاق بان تكون الزيادة جيء بها لغرض تصيير تلك البنية الناقصة على مثال بنية اكمل منها كالحاقهم
جوهر بجعفر ولا يرد على هذا مثل مضروب في انه ملحق بجعفر ولا مثل مضراب في انه ملحق بقرطاس لان شرط الالحاق ان يكون الغرض
ما ذكر واما هذا المعترض به فله غرض اخر واضح في غير ذلك المعنى فلا وجه لجعله الحاقا وموقع الزيادة في الثلاثي اربعة
اما ان تكون قبل الفاء او بين الفاء والعين او بين العين واللام او بعد اللام ولا موضع غير ذلك واما في غير الثلاثي فتزيد على حسب عدد الحروف
قال صاحب الكتاب فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو اجدل ● واثمد ● واصبع واكلب ● وابلم قال الشيخ كل همزة وقعت اولا
وبعدها ثلاثة احرف اصول فهي زائدة فحكم في اجدل الى اكلب بالزيادة لذلك فان وقع مع الهمزة ما يحتمل ان يكون زائدا فحكمه

ان يكون اصلا جاز الوجهان كقولك اولق وان وقع بعدها ثلثة لا يصلح احدها ان يكون اصلا حكم باصالتها في مثل قولهم
امعة لان الميمين لو كانا اصلا لادى الى ان يكون من باب ببر وهو نادر فحكم بزيادة الثانية فوجب ان تكون الهمزة اصلا فاما
تنضب فانه شجر يتخذ منه القسي فالتاء زائدة لانها لو كانت اصلا لم يخل من ان تكون النون بعدها اصلا او زائدة وكلاهما يؤدي
الى ما ليس من ابنيتهم فوجب ان تكون التاء زائدة فان قيل فانتم اذا حكمتم بزيادة التاء ادى الى ان يكون وزنه تفعلا وتفعل ليس من
ابنية الاسماء فالجواب ان الوزن اذا تردد بين ان تكون حروفه اصولا وليس من ابنيتهم وبين ان يكون بعضها زائدا وليس من ابنيتهم
كان الحكم بزيادة البعض اولى ووجهه ان الابنية الاصول قليلة محصورة والابنية التي فيها الزيادة كثيرة لا تكاد تنحصر فاذا تردد
هذا بين ان يكون من قليل او من كثير كان جعله من الكثير اولى وهذا جار في كل ما ياتي في مثل ذلك واما تدرأ فالكلام في التاء و
زيادتها مع الهمزة آخرا كالكلام في تنضب مع النون الا انه انما ينقض على مذهب سيبويه اذ ليس في الكلام عنده فعلل واما عند
فيحتاج الى جهة اخرى من الدليل فرجع الى الاشتقاق وهو مشتق من درأته اذا دفعته لان التدرأ المدافع فالاشتقاق
مشعر بزيادة التاء واما تتفل فتاؤه زائدة لان من لغاته تتفل فثبت ان تاءه زائدة بمثل ما ثبت في تنضب من قول التاء
في تفعل التامة تتفل لانها في لفظها ومعنى واذا ثبت ان تكون زائدة في احدى الصيغتين وجب ان تكون زائدة في الصيغة الاخرى
لاتفاقهما حروفا ومعنى واما تحلى فتاؤه الزائدة لانه من قولهم حلأت الاديم اذا قشرته عند السلخ فالاشتقاق دل على زيادة
التاء واما يرمع فياؤه زائدة لانه عرف باشتقاق كلامهم ان كل ياء وقعت مع ثلثة اصول فهي زائدة والميم في معلم وفي
بقيتها كذلك واما هبلع فالهاء فيه زائدة عند الاخفش اخذا من الاشتقاق لان الهبلع الشديد البلع فكانه من بلع
فالهاء زائدة وغيره يقول الهاء اصلية ولان لمثل هذا الاشتقاق الذي لا قياس كلامهم اذ لم يعهد زيادة الهاء اول
الكلام ولا بعد في ان يكونوا بنوا كلمة للشديد البلع من الهاء والباء واللام والعين فوافق بعض حروفها حروف بلع وليس مثل
قولنا ان النون في عنسل زائدة اخذا من قولهم عسل اذا اسرع لان العنسل السريع لان النون قد ثبت زيادتها ثانيا
ساكنا كثيرا فلم يكن الحكم بزيادتها ههنا اخذا من هذا الاشتقاق وان كان فيه بعد مثل الحكم بزيادة الهاء في هبلع اذ لم يثبت
زيادتها اولا وقد بقي عليه من الامثلة الثلاثية التي زيد فيها زيادة واحدة قبل الفاء يفعل كقولهم تنفل وبقي عليه يفعل
كقولهم يعفر فان اجيب عن يعفر بان الضمة للاتباع والاصل يعفر وقد ذكر من ابنيته يطرح وان كان الكسر للاتباع فلم لم
يثبت منه وان كان الكسر للاتباع وكذلك لا ينبغي ان يطرح يعفر وما بين الفاء والعين الى اخره قال الهاء الف لا يكون مع ثلثة احرف
اصول الا زائدة والهمزة في شمأل زائدة لانه من قولهم شملت الريح والثاني قولهم ضيغم زائدة لما تقدم من ان الياء اذا
وقعت مع ثلثة احرف اصول زائدة والنون في قنبر زائدة ايضا لا يؤدي الا ان يكون فعللا وليس من ابنيتهم عند سيبويه واما الاخفش
فيحتاج الى غير ذلك فيقول من لغته قبر وضرب فيه تعرب نون مع بقاء معناه يشعر بزيادة ما حذف ولا يخفى الزائد وخنزب
النون فيه زائدة لان من لغاته جندب فعلم ان النون زائدة في جندب واما ثبت انها زائدة في جندب ثبت ان النون

زائدة في جندب واما الاخفش فيحتاج الى غير ذلك فلا نعرف له وجها ولعله يقول وزنه فعلل وفنعلل وعنسل فقد تقدم زيادة
النون فيه وعوسج الواو فيه زائدة لان الواو مع ثلثة احرف اصول لا تكون الا زائدة وقد بقي عليه من الامثلة في هذا الفصل
فنعل كجندب وحنبس للقصير ودملص بمعنى دلامص اي براق واخر بمعنى اجر اعجمي معرب قال وما بين العين واللام في نحو
شمال الهمزة زائدة لانه من قولهم شملت الريح وفي اسمائه شمال فدل على ان الهمزة زائدة وعزال وحمار وغلام لا اشكال فيه وبعير
وعثير وعليب كذلك وعرند النون زائدة لامرين احدهما انهم يقولون العرد فوجب ان تكون زائدة والاخر لو كانت
اصلية لوجب ان يكون وزنه فعلل وليس في كلامهم فعلل والحروف اصول وقعود وجدول وخروع وسدوس وسلم وقنب لا اشكال
فيها وبقي من امثلة هذا الفصل دلمص الميم زائدة بمعنى دلاص وحمص وشبع لغة في شبع قال وما بعد اللام في نحو علقى
ومعزى وقبيس بالتنوين ليكون للالحاق ولا يجيء مثلها واذا نون لم يكن مكررا لانه قصد الى امثلة الالحاق والى امثلة
لغير الالحاق وانما يجيء هذا على مذهب سيبويه لتعذر فعلل عنده ولذلك وقع بهمى ههنا غير مصروف وان لزم منه التكرار
وسلمى وذكرى وحبلى ودفرى وسعلى واضحى ورعشن النون زائدة بدليل الاشتقاق لانه من الرعشة اذ معناه المرتعش وفرسن
النون زائدة لانه اسم لمقدم خف البعير من فرس اذا دق فارشد الاشتقاق الى زيادته وبلغن النون زائدة لان معناه البلاغ
فارشد الاشتقاق اليه وقردد وسردد وعندد ومهدد ظاهر وهو بكسر اللام وبفتح الدال الثانية زائدة بقول
اسما للقبيلة او اسما للموضع رحل الفارس من الدابة اذا ركبها اذا كان اسما للقبيلة فدليله قولهم معد واذا سموا
معدا فخشونة العيش والميم لا تزاد في الفعل وان كان اسما للموضع رحل الفارس فيدل على زيادتها ما تقدم لانه منقول
عنه اذ الاسماء الاعلام اذا امكن فيها النقل كان اولى وانما لانهم يقولون معده اذا عداه فقرب ان يكون معد منه لانه موضع
رجل الفارس الذي يعد بها على العدو وهذا اولى من ان يجعل من عد بعيد اذ ليس بينهما معنى قريب وحلزب وجنن وفلزة لا
اشكال فيه وبقي عليه من امثلة هذا الفصل صيهبا والهمزة زائدة وزرقم الميم زائدة اسم للازرق ودلقم للناقة المسنة
لاندلاق لسانها ودرج لغة في دراجة وشجعم للشجاع وهو عند سيبويه فعلم من الشجاعة قال والزائدتان المفترقتان بينهما
الفا نحو اباتم الهمزة والياء زائدتان لانه اسم لمن قطع رحمه وادبر عنها فالهمزة زائدة وهو مصروف وان جعل اسم موضع
جاز الا يصرف واجادل جمع اجدل وقد ثبت زيادة همزته في المفرد وكذلك الجمع واليجج همزته ونونه زائدتان اما الهمزة
فلانهم يقولون للنجج فدل ذلك على زيادتها لان الياء تقع بدلا عن الهمزة المفتوحة واما النون فلئلا يؤدي الى وزن ليس من
ابنيتهم وهو افعلل والتدرج مثل التنجج للاخذ الخصومة والاشتقاق يرشد الى الزيادة ومقاتل ومقابل الى اخر الفصل ظاهر
قال ومنهما العين نحو عاقول وساباط وطومار الفصل ظاهر وبقي من هذا الفصل قيعاس وهو السيء من الابل لانه من
القعس وهو الشيء فالاشتقاق ارشد الى زيادة النون وفيهما اللام في فيري ظاهر زيادة الياء والالف وفي بني قد دويبة

من الخبرات مصروفه الفه ونونه زايدة اما الالف فواضح واما النون فلانها لو كانت اصلية لادى الى مثال فعللى وليس
في امثلة الاسما والجلنزى اسم ملك كان بعمان وجابضم اللام ويضبط عليهما ليحصل المثالان وفيه زيادة النون والالف
والدلام في الالف ظاهر والنون كالنون في قرنبى ووقع في المفصل بالالف واللام وهو اسم علم فالاولى ان لا يكون فيه الالف واللام
ولبنى نونه والفه زايدة لانه مثل قرنبى ولانه جمع لبكوص اسم الطاير وانا كره وان كان مثل قرنبى لان الالف المنتهى للتانيث
والف قرنبى للالحاق بسفرجل وحبارى نوع من الطير ولذلك خففد ظاهر وهو السرع وجرنبه نونه وتاوه زايدة اما التاء
فواضح واما النون فلئلا يودى الى امثال ليس في الاسما مثل قرنبى ووقع في هذا الفصل يهيمى للباطل وصحارى وعلود وحبوتن
اسم واد قال ومنهما الفا والعين نحو اعصار وهى ريح شديدة او سديدة فيها نار واسلوب وهو الطريق يقال للمتكبر انفه
في اسلوب قال ابو فهم ملتحرف اسلوب ووقع في المفصل سوطوليس يستقيم لثلثة امور احدها انه لا يعرف سوط اسم الثاني
والاخر ما يلزم من سقوط مثال تفعل والثالث ما يلزم من التكرار من غير فايدة والصواب سوط وهو مصروف وبشر وهو
وجابشر وضبط عليهما ليحصل المثالان والصواب صرفه وتهبط ظاهر من الاشتقاق وهو الهبوط وهو اسم ارض وبقى
من الامثلة اسروع لدويبة تكون في الرمل وبضم همزته كاسلوب ويروع لغة فيه وبفتح باوه فيكون كيربوع ونونه
حديدة يوسم بها الابل قال ومنهما العين واللام في خزرلى وخيزرى ويقال خوزلى وخوزرى ضرب من المشى فيه تبختر و
الاولى ان يقال خوزرى لانها لغة فيه وخيزرلى تغنى عنه والعذر كرر المثال من غير فايدة واسقط فوعلى وحطاق نونه وواوه
زايدة اما الواو فظاهر واما النون فلئلا يودى الى ما ليس من الابنية باعتبار الاصول وبقى عليه كوالل للقصير قال ابن دريد
كوالك فلا يكون منه واجر قال ومنهما الفا والعين واللام ظاهر نحو اجفلى بمعنى جفلى الكثير يقال دعا الجفلى اذا عم ولم يخص
وارتخ وازرب وهو الغليظ قال ان لها مركبا ازربا كانه جبهه ذرا حبا وبقى من هذا الفصل يهير وهو الباطل وتحلبة
في تحلبة اذا حلبت قبل ان يضربها الفحل قال والزايدتان المنفصلتان قبل الفا في منطلق ومستطيع ومهراق واضح من حيث
الاشتقاق ومسطيع من المنفصلتان قبل الفا من قولهم اسطاع بمعنى اطاع زادوا السين على غير قياس ثم ضموا بها فقالوا
مسطيع للفاعل ومسطاع للمفعول وهى في تصريفهم للفعل كالعدم لانهم يقولون يسطيع بضم اليا لانه مضارع اطاع
ومهراق من قولهم اهراق بزيادة الها لانه اراق زادوا بعد الهمزة ها كما زادوا بعد الهمزة في اسطاع هذا ان قلنا
مهراق باسكان الها واما ان قلنا مهراق بفتح من قولهم هراق ابدلوا من الهمزة ها ثم صرفوا الفعل بها لانهم اجروها
لكونها عوض من نحو يرق فلما صارت ها صارت مثل دحرج فكما قالوا يدحرج ومدحرج قالوا يهريق ومهريق ومهراق و
انفعل وهو المستزوا قتحم وهو معناه الهمزة والنون زايدتان وذكر المثال لانه منحصر فيهما وبقى منطلق ومسطاع ومهريق
ومهراق
مهريق واهمله كلها الفاظ يجرى على الفعل قياسا قال ومن الفا والعين نحو جواجر وعيالم وجنادب الاخر ظاهر وبقى

دعا الحرص قال ومنهما بين العين واللام في نحو كلالا وخطاف واما كلالا فانها لا يكون فيه زيادتان بين العين واللام اذا كان
من قولهم كلالا واما ان كان من كلا لانه موضع يكل فيه الريح على الفعل فهو من باب ضهيا وخطاف وجنا واضح وكذلك
جلواخ وجريال وعصواد وهبيخ ظاهر وكذلك الكبا والواو زايدتان وعثنقل فعنلل فالنون زايدة والقاف لا نها
تكرر للعين وعثول مثله وحطايط الالف والهمزة زايدتان فلو قيل انه فعائل لكان بعيدا واما حكموا بزيادتهما نظرا الى
الاشتقاق وان كان بعيدا لانه اسم للصغير فكانه حط عن جرم الكبير ودلامص الالف والميم زايدة لانهم يقولون درع دلاص
وبقى عليه زرارق جمع زرق وفرناس للاسد لانه من فرس وعطود للسير البعيد وتنوم لنبت ولا اشكال في ان فيهما زيادتان
بين العين في نحو ضهيا وطرفاة وبهما مثلان يستغنى باحدهما وانما كرر المثال للاشكال في ضهيا لانهم يقولون امراة
ضهيا فيتوهم الاصالة وفي ان الياء في عرضنى ظاهر وعرضنى نونه والفه زايدتان لانه اسم لمشية فيها معارضة فالاشتقاق يرشد
اليه ويقال عرضنى وعرضنى ودفقى وهبرية واضح وشنبة التا الاولى والثانية زايدتان اما الثانية فواضحة واما الاولى
فلانهم يقولون مضى سنبة من الدهر بحذف التا الاولى فدل على ان التا الاولى زايدة وترنوت وعنصوة زايدتان وانما حكم بزيادة
الواو دون النون فيهما لان زيادة الواو فيهما اكثر فكان جعلها زيادة اولى وحبرتر التا اخر ظاهر وبقى عليه ملصوص الطاير
وكذلك عنبوت وعرضنى بمعنى عرضنى وحصيص وتيقة وتلنة والتا المفرقة بهجرى الا اخر واضح وبقى ابلطيل و
وبين العين في سلالم الى اخره واضح وبقى مرمريس وبعد اللام في صليان وعنفوان ظاهر وعرفان لانه من المعرفة اذ هو بمعناها
فالتا التانية والالف والنون زايدة وكبرياء وسيمياء واضح وعقرحيا وبقى عليه حلبان وحلبلاب وعنظوان للطويل واجريا
بمعنى الجرى للعادة وبلهنية للعيش الهنى كانه من البله ودفقته نظر ووقع اجمعت بنات وانفردت واحدة نحو افعوان فحكم بزيادة
الهمزة الاولى ههنا ولم يجعل كعنفوان لانه ذكر الافعى وهو منصرف فوجب الا يكون الهمزة اصلية لانها وقعت اولا في بنية الاصول
واصحيان واضح لانه من الضحيان معناه المضى واروناى معناه الشديد واربعا اليوم الرابع من الاحد ويقال الاربعاء
واربعا واربعا وجوازان يكون لغة فيه فسطر وقاصعا الى اخره ظاهر ووقع في بعض النسخ عهلال وان كانت لغة فيه الا انه
ينبغي ههنا ان يكون لانه بعد اللام فيكون من الباب الذي قبله وملكعان لانه من قولهم يالكع وبقى عليه خيزران وجهان
بمعنى الطويل اذا كان صفة وعجيسا المشية وخوتان موضع وهو بالتا والتا جميعا ودرنداد لموضع ومعيورا للحمير
لانه من العير ولغيزى لبعض جحر اليربوع ويهير للباطل ومكورى لكبير الانف ونجرى وسحلال للسبط الشعر وبحارى
ودرباسين جمع درباس وبروكا بمعنى براكاء للثبات في الحرب وزعاية لسو الخلق وخضارى لطاير اخضر وحوصلاء وحوصلة
وحنفقيق للداهية وخنذقوق بمعنى طويل مضطرب وقيل بمعنى مجنون والاربعة في نحو اشهيباب واحمرار هذا ظاهر وبقى
ترقوق لانه من الترنم وتقدمية لاول تقدم الخيل والرباعى ينبغى ان يقول الا في نحو مدحرج ومدحرج واما فتحوا النون

ضه زائدة لأنه يقال قنفخر فلو كانت النون اصلية لأدى الى مثال ليس في الاسماء وهو فُعْلَلّ ولأنه يقال في معناه القُفاخري
للفائق فأرشد الاشتقاق الى الزيادة وكنتال نونه زائدة لما ذكر وكنهبل نونه زائدة لأنه لو كانت اصلية لأدى الى مثال فَعَلَّلٍ
وبقي كنهبل وهو ضرب من الشجر ونونه زائدة لما ثبت من زيادتها في لغته الاخرى وكذلك قنفخر نونه زائدة لئلا يؤدي الى مثال
ليس في الاسماء ولما ثبت من لغته الاخرى قال وبعد العين في نحو عرنتن الى حبارج ظاهر وخرنبل نونه زائدة وان لم يعرف له اشتقاق
ثم لا يمكن ان يقال انه لا نظير له في الاسماء لو كانت اصلية لما ثبت لسفرجل لأنه قد كثر زيادة النون ثالثة فيما عرف اشتقاقه نحو جحنفل ولو قيل
انها اصلية لم يكن بعيدا وقد يقال نونه زائدة فلما يؤدي الى مثال ليس في الاسماء وهو فعلّل وعكد الى آخره ظاهر وبقي عليه حفيتل
لشجر وقد وقع بالراء في كتب اللغة والظاهر انه الصواب وبقي عليه شمّخز وهو عند سيبويه من ذلك مضاعف العين فيكون زيادة — شمخز م
واحدة بعد العين وعند الاخفش اصله شمخز وفيه كلها اصول مثل جحمرش فلا يكون من هذا الفصل وكوريش واوه زائدة يقال
جرو كوريش اي كبير وبعد اللام الاولى ظاهر وبقي عليه قرناس وهو ما شخص من الجبل والالة التي يلف عليها ما يغزل وزمرد وبعد اللام الاخرة
ظاهر ايضا وبقي عليه هندبا والزيادتان المفترقتان في نحو جحنكرا وحنتعور ظاهر ومجنون وقع في هذا الفصل وليس هو موضعه — بمعنى هندبا م
ليس من الرباعي وليس فيه زيادتان مفترقتان لأنك ان قدرت الميم اصلية وهو الصحيح فنونه الاولى والواو والنون الاخيرة زوائد
فيكون ثلاثيا وليس فيه زيادتان مفترقتان وان قدرت الميم زائدة كان غير مستقيم لأنه يؤدي ان قدرت النون زائدة ايضا او اصلا
الى مثال ليس في الاسماء وهو مفعلول او مفعول ويكون بعد ذلك ثلاثيا وفيه زيادتان مجتمعتان والظاهر انه تصحيف منجنون فانه من
هذا الفصل وهو بمعنى مجنون وموافقا له في اكثر الحروف فغلط به لموافقته له في الحروف والمعنى والمنجنيق عند سيبويه فنعليل
فالنون الاولى زائدة والميم والجيم والنون الثانية والقاف اصول فهو رباعي فيه زيادتان مفترقتان واما حكم بزيادة النون لقولهم — والياء زائدة م
مجانيق فحكم باصالة الميم لئلا يجمع بين زيادتين في اول اسم ليس بجار على الفعل ولئلا يؤدي الى مثال ليس في الاسماء وهو فنعليل كخندريس
وبعض النحويين يزعم ان الميم والنون زائدتان لقول بعض العرب جنقناهم اذا رميتهم بالمنجنيق فأدى الاشتقاق الى زيادتهما فأدى
اليه الاشتقاق وحكم به وان ادى الى مثال ليس في الاسماء وكنابيل اسم موضع وقد وقع منصرفا والاولى ان لا يصرف وجحنبار النون
والالف زائدتان وهو الضخم واما المنجنيقان الى آخره ظاهر وحندمان بالدال والذال وهو اسم قبيلة والاولى الاسم ووقع
الثاني بالالف واللام وليس بجيد وبقي عليه عرقصان لغة في عرنقصان وهي دابة والثلاث في نحو عبوثران وعرنقصان وخجادبا
وبراكساء ظاهر وعقربان قال الخماسي حندريس عنده فعليل وهو وزن لم يثبت فالاولى ان يكون فعليل وكذا الكلام في المنجنيق ان يكون
مفعليل وقال الناس النون اصلية نظرا الى ان الخماسي لم يثبت فيه زيادتان فحكم على النون بالاصالة وهو الذي اختاره لأنه قد علم
بان الخماسي وان زادته واحدة فوجب ان يكون نونه اصلية وخزعبيل واضح وعضرفوط واوه زائدة واما حكم ان يكون
ليس مثل عضرفوط لان نونه الاخيرة لما لم يكن زائدة فوجب ان لا يكون مثل عضرفوط فلذلك قال ثم لئلا يؤدي الى مثال ليس

في الاسماء ويستغنون مثل عضرفوط لئلا يؤدي الى مثال ليس في الاسماء من غير مرجح اذ يفعلون ليس من ابنيتهم واذا جعل الياء اصلية كان
مثل عضرفوط فلم يؤد الا الى امثلتهم فكان الاولى وقرطبوس ظاهر وقبعثرى هو لان الالف ليست للتانيث لانك تقول جمل قبعثرى
اي شديد ولان الالف الثانية لا تلحق مثل هذا الوزن فوجب صرفه وليست للالحاق والخمسة التي قبلها اصول فوجب ان يكون
هو على ستة اصول وليس بموجود فصل فالزيادة الواحدة قبل الفاء في نحو اجدل واثمد واصبع وابلم وهو خوص المقل
واكلب وتنضب وهو شجر يعمل منها القسي وتدرأ وهو المدافعة في حرب او خصومة وتتفل وهو الثعلب والانثى تتفلة ويقال تُتفل
وتُنفل فاما تتفل وتنفل ففيه عنهما تنضب وتدرأ وينبغي ان ينضبط على الوجهين الباقيين ليحصل المثالان ونحل وهو ما حلي من
الادم اي قشر او بشر ويرمع وهو حجر رخو يتفتت اذا فرك ومقتل ومنبر ومجلس ومنخل ومصحف ومنخر وكسر الميم فيه للاتباع قال
سيبويه منغر ومغير كسر والميم فيهما على الاتباع والاصل الضم ولذلك منخر وهبلع وهو الشديد البلع وعند الاخفش جعله من الرباعي
كدرهم وبقي عليه يعفل اسم علم والضمة للاتباع ككسرة منخر فان اجيب بانه علم منقول عن يفعل فلا مدخل له في اوزان الاسماء كتغلب ويشكر
فهو مستقيم لو سلم من ضم الياء فاما بعد ضم الياء فهو اشبه بالمنخل فلا وجه لاسقاطه فصل وما بين الفاء والعين نحو
كاهل وخاتم وشامل والشمال من الريح وضيغم وهو من نعوت الاسد وقنبر وجندب يقال جندب وجندَب وجندُب
واما جندب فهو عنه فبقي قنبر وينبغي ان ينضبط على الوجهين الآخرين ليحصل المثالان وعنسل وهو الربع وعوسج بقي عليه جيفن وهو
دملص وهو البراق بمعنى دلامص ودمالص ودلمص ودملص بمعنى واحد اجرد وهو عجمي معرب فصل وما بين العين واللام
في نحو شمال وغزال وحمار وغلام وبعير وعثير وهو الغبار وعليب وهو اسم واد والصواب صرفه وعريد الشديد ويقال عرد وعود
وجدول وخروع وهو ما لان من الشجر وسدوس وهو ضرب من الطيالسة الخضر والكسر العتيق والاصمعي يعكس وقال ابن حبيب
سدوس ابن اصبع بن نبهان بالضم وسلم وقبيط عليه دلمص وحمص وتبع لغة في تبع فصل وما بعد اللام في نحو علقى
وهو نبت ينون او لا ينون ومعزى وبهمى وهو شوك والواحد والجمع سواء والفه للتانيث وقيل للالحاق فواحده بهماة وسلمى وذكرى
وجلي وذفرى وهي روضة باليمامة وقال الجرمي دفرى ونملى وصورى مياه قرب المدينة وشعبى وهو اسم بلد ودعشى وهو البعير
دوسر وهو مقدم خف البعير من فرسن اذا دقه وبلغن وهو البلاغة وقردد وهو الارض المستوية وشربب وهو شجر واسم موضع
وعندد ما لي عنه عندد اي بد ومرمدد يقال رماد رمدد اي عليه الدهر وجال عن حاله ومعد وهو موضع رجل الفارس
من الدابة اذا ركب واسم قبيلة وميمه اصلية بدليل قولهم تمعدد اذا تشبه بمعد في خشونة العيش والميم لا تزاد في الفعل و
وتمدرع وتمسكن قليل شاذ والفصيح تسكن وتدرع وايضا فانه يقال معد اذا عدا فهو اشبه ان يشتق منه معد لانه موضع رجل الفارس
منها على العدو من ان يجعل من علي ويعد وجذب وهو الضخم الشديد ويجوز خفضه وقرز وهو خبث القصة وبقي عليه ضهيا بغير [illegible]

بمعنى ضهياء ممدودا ودرقم وهو الازرق ودلقم وهي الناقة المسنة والميم زائدة من الدلوق وهو سرعة الخروج لان اسنانها
يندلق لعدم اسنانها ودرج لجمع درجة لغة في دراجة وشجع وهو الشجاع وهو عند سيبويه فعلم وذكر سيبويه مع سلهب وعلج
فصل والزيادتان المفترقتان منهما في نحو ادرم يفسره غير الجرمي فقال الذي يطبع رحمه فيد برعنها فعلى هذا يكون مصروفا
وقال السيرافي غير مستنكر ان يكون اسم موضع فعلى هذا يجوز ان لا يصرف واجادل وهو جمع اجدل للصقر والبجح وهو العود
وجا المنجح والنجح والدد للالد وهو الشديد الخصومة ومقاتل ومقاتل ومساجد ومناصب جمع منصب وهو سجر بمعنى القسي
وبرابع جمع بربع وهو جحر يحفر اذا افرق فصل ومنهما العين نحو عاقول وهو الموضع اذا كثرت فيه معاطف
وساباط وطومار وجيشام ويقال جيشام وخاتام للخاتم وديماس وهو السرب بكسر الدال وفتحها وينبغي ان يضبط عليهما ليحصل
المثالان وتوراب وهو التراب وقيصوم وهو نبت يقع عليه قنعاس وهو الشديد من الابل فصل ومنهما اللام في
نحو قصيري وقبني وهي دويبة من الحشرات معروفة والحلندي اسم ملك كان بعمان وجا بعضهم الدم فينبغي ان يضبط عليهما ليحصل
المثالان ووقع في المفصل بلام التعريف والصواب اسقاطها ولمنى جمع بلنصوص على غير قياس وهو طاير وخفيدد وهو السريع
وحزنبه ويقع عليه سمي للباطل وصحار وصحاري وعلود للشديد وجحونن اسم واد فصل ومنهما الفا والعين نحو
اعصار وهي الريح الشديدة وقيل وفيها نار واحريط واسلوب وهو الطريق ويقال للمتكبر انفه في اسلوب قال ابو فهم ملغزا في
اسلوب وشعر الاسنان في الجوب اي ظاهر الارض واذرون هو الوسخ ويستعمل في الاصل الردي ومصباح ومضروب ومندل
ومغرود المغرود والمعلوف ضرب من الكماة والمعثور والمغفور الصمغ وليس في الكلام غيرها ومثال ويرداد ويربوع
ويعضيد وهو نجر ونبت وهو ما نبت على الارض قال رؤبة صحرا لم ينبت وعن ابي دريد كسر التا فينبغي ان يضبط عليهما ليحصل المثالان
ولو قدرنا ان الكسر للاتباع لانه قد ذكر مفعلا ومثله منخر والكسر للاتباع وتذنوب وهي البسر اذا ارطبت من اسفلها
ولم يبلغ النصف وتنوط وهو طاير يعلق عشه في اغصان الشجر فسمي تنوطا من نطت الشي بالشي نوطته اذا علقته به ووقع في المفصل
تنوط على مثال تبشر وليس بمستقيم لثلثة اوجه منها انه لا يعرف في هذه اللغة ومنها ما يلزم من سقوط مثال تفعل ومنها
لزوم التكرار من غير فائدة فالصواب تنوط وهو منصوب وتبشر وهو طاير وجا فينبغي ان يضبط عليهما ليحصل المثالان والصواب
صرفه وتهبط وهو اسم ارض ووقع في المفصل مصروفا ووقع في ابنية السيرافي بالالف واللام يقع عليه يربوع وهي دويبة تكون
في الرمل وتنضب شجرة ويكون ذا سلوب وسروع لغة في اسروع وتعشح ياده ويكون لبرهوع وتوثور وهي حديدة يوسم بها الابل
فصل ومنهما العين واللام نحو خيزلي وخوزلي وخيزري وخوزري لضرب من المشي فيه تبختر وخيزري معناه خيزلي
ووقع في المفصل بالياء والصواب ان يكون الخوزلي والا فتكرر المثال بلا فائدة واسقط فوعلى وخيطا والخطا والخطار

العظيم البطن وقيل القصير النون والواو مزيدتان زيادتهما في كنثاو وهذا احسن ما قيل فيه يقع عليه كنهال وهو القصير
وقال ابن دريد كنالكنا بالكاف فصل ومنهما الفا والعين واللام في نحو احقل بمعنى حقل الكثير ويقال دعا الجفلى اذا لم
يخص واترنج واذرب وهو الغليظ قال ان لها مركبا ازورا كانه جبهة ذري حبا يقع عليه هبر وهو الباطل الماحل انصرها
النهل واجر وهو عجمي معرب وترعيه بمعنى الراعي ويشدد باؤه ومندي والذئب الخفيف الحاجة فصل والزيادتان
المجتمعتان قبل الفا في نحو منطلق ومستطيع وهو اسم فاعل من اسطاع بمعنى اطاع والسين زائدة ملغاة فلذلك يقع ضم الميم
على حاله ومهراق اسم مفعول من اهراق بمعنى اراق وزيدت فيه الها وكان اصله اراق قلبت الهمزة ها فقيل هراق ثم توهم
اصالة الها فزيدت الهمزة معها وجا اسم الفاعل والمفعول على ذلك وانتحل بالقاف المسن وانتحم مثله وهو كثير فصل
وما بعد الفا في نحو حواجر ووقع في كتاب سيبويه التمثيل بحواجز بالزاي جمع حاجز وهو مثل الحوض ذكر بها في الاسما فيجوز ان
يكون تصحيفا وغيالم جمع غيلم وهي السلحفاة او المراة الحسنا والعيلم بالعين المهملة البير الغزيرة الما وجنادب جمع جندب
ودواسر للشديد الماضي وصيهم وجا مخففا للقصير والذي يرفع راسه وللغليظ يقع عليه دمالص بمعنى دلامص وهو البراق
فصل وبين العين واللام في نحو دلاو وهو الموضع الذي يحبس فيه السفن وخطاف وخبا وجلواخ وهو النهر العظيم
وجريال وهو اسم للخمر وعصواد وهو موضع الحرب والفصيح كسر عينه وقال الجرمي معناه الجلبة والصياح وقيصد وهو العظيم
والصبي والانثى صيحة ولدبون وهو ردي الزيت وبطيخ وقبيط وهو الناطف ويقال قباط وقيام وصوام وعقنقل
وهو الحبل من الرمل وعقنقل الضب كشيته وهي نحمه وعثوثل وهو العوثل وهو المسترخي وعجول وهو العجل ودرنوق وسبوح
وهو شبيه بالعصفور وحطايط وهو الصغير كانه حط عن جرم الكبير ودلامص يقع عليه زرادق جمع زرق لطاير وقرناس
مر للاسد وعطود وهو السير البعيد وتنوم وهو نبت يقال انه الشهدانج فصل وبعد اللام في نحو ضهيا
ارض لا نبات بها والمراة التي لا تنبت لها ثدي وايضا التي لا تحيض وجا ضهياء ممدود مقصور وطرفاء شجر واحد طرفه وقوباء
وعلباء ورحضاء وسيراء وهو ضرب من ثياب الحرير وجنفاء موضع وسعدان نبت وكروان وسرحان وهو الذيب والاسد ايضا
لان ذوانا مثله وعثمان وطربان وهي دابة منتنة الريح والسعدان وهو موضع والسلطان وعرضني وهي مشية
في معارضة وجا عرضى فينبغي ان يضبط عليهما ليحصل المثالان وجا فيه العرضي ودفقي وهو ضرب من السير وجا كسر العين
فينبغي ان يضبط عليهما ليحصل المثالان ويربه وهو الجزاز في الراس وسنبتة وسنبتة من الدهر حين وسنبت بمعنى
عنصوه وهو النبت المتفرق وجبروت وقسطاط الفسطاط لغة وجلباب وهو القميص وجلبيب وصمحمح وهو الغليظ
والقوي يجعل صمحمحا مثل سفرجل ويبطل عليه بدرحرج اذ ليس في الكلام في مثل سفرجل دخروج اللفظ عن الجمع كلامهم احد
الهادلة على زيادة الحرف فيه ودرحرج وهي دويبة ذات سم اذا اكلت في طعام واصل الدرارج يقع عليه بلصوص وهو طاير

وجمعه بلنصى وكردين وهي حلة اليمن وزعبوب للناعمة البدن وعرضى بمعنى عرضى وخميص وهو نبت وتنفه وهو يبطر بغال
جيكل على تنفه ذال وتنقيه ذال وافانه اي بالقرب وقوله نفيته يدل على التا اصلية فيكون من هذا الفصل وقوله
افان ذاك يدل على التا زايدة فيكون وزنه تفعلة فلا يكون من هذا الفصل وتلنه وهي الحاجة قال ابن مقبل يا حرا مسبنات
الصبا ذهب فلست منها على عين ولا اثر فصل والثلاثة المفترقة في نحو ابجيرى ومحاريق وتماثيل وبراسم جمع بربوع
وهي دوبة وبني عليه اباطيل فصل والمجتمعة قبل الفا في مستفعل بكسر العين وفتحها وينبغي ان يضبط عليهما ليحصل المثالان
فصل وبعد العين في نحو سلاليم وقراويح بني عليه مرمريس فصل وبعد اللام في نحو صليان وهو نبت واللام المشددة
والبا مخففة وعنفوان وهو ابتدا الشباب وعرفان وهو المعرفة وقيل الكرى لقوله كفاني عرفان الكرى وكفيته كلا الفلاه
والنعاس معانقة دعلى وهو اول الشي وقيل النشاط وكبريا وهو الكبير وسيميا وهي العلامة ويقال السيما وهو دال
الكبريا فلا معنى لاعادته ومرحيا وهو زجر عند الرمي بني عليه حلبان وهي بقلة وجلداب وهو نبت واجريا بمعنى ابجيرى و
زعنونا ولبهنية وهو الذي لم اكد رفيه فصل وقد اجتمعت نونان وانفردت واحدة في نحو اقحوان وهو الذكر من الافاعي
واصحان وهو المضي وارونان ويقال يوم ارونان اي شديد قال النابغة يظل للنسوة النعمان منه على سفوان يوم
ارونان وبعض الناس يقول الغافية محروه واوطها الما البي خليف دسولا احفا ان احظلكم بجانبي فجمل المحرب احد بهما
ان يكون افرادا وكلا جران يكون نسب النعت كقوله والدهر بالانسان دواري وانما هو دوار واربعا اليوم الاربعا المختار
المختار عند ثعلب قال سيبويه فيه لغتان الاربعا والاربعا بالكسر عند سيبويه جمع ربع واربعا ووقع في المفصل مضموم الهمزة
والبا وهو غريب وضبط هذا على الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه لا غير ليستمل الوزنين وقاصعا والقاصعا والنافقا
من حجرة اليربوع وقساطيط وسراحين وثلثا وسلامان وهي في طي ومدحج وقضاعة وقيس غيلان وسلمان في مراد
رهط عبيدة السلماني وقراسية وهو الجمل العظيم وقلنسوة وحنفسا وتيجان وهو المتعرض لما لا يعنيه وعهدان وهو الطويل
وفي نسخة المبرد من كتاب سيبويه عمدان وينبغي ان يضبط عليهما والمفقد اسقط فعلان وملكعان ومكرمان وملامان
اسما يقع في النداء ملكعان ومكرمان من العبودية والمعجمة من الكرامة وملامان من اللوم اسما بني عليه حبران واحسمان
وهو نبت ويقال رجل جسمان اي طويل بمعنى آدم وعجيسا وهي من مشية وحوبنان وهو موضع بالثا والثاني محلان
وهو البسط الجهد وفرنداد وهو موضع ومعبودا اسم للجمع والعبري بعض حجرة اليربوع ودهري للباطل ومكوزي للعظيم
روثة الانف ومجري وسعاري ودياميس ويروكا بمعنى براكا وهو الثبات في الحرب ودعان وهو شبه الحلو ويقال احانه
لشدة الحر وصبانه لشدة البرد وليس في الكلام غيرهما وخضاري وهو طاير اخضر وحوصلا وحوصل للحوصلة وخفنقيق
وهي الداهية وخدرنق وهو نبت يقال له الذرق فهو نبطي معرب ولا نقل الحندقوقا وترنموت وهو ترنم القوس عند النزع

فقنفيل

في غلد زيتون

ونقدمية وهي لغة في المقدمة وهو اول ما يتقدم الخيل فصل والاربعة في نحو اشهيبات واحمرار الرباعي الاصول
جعفر ونبوج وهو الذهب وقيل الجمر وقيل السحاب الرقيق وبرثن وهو للسبع والطاير كالاصبع للانسان ودرهم
وقطحل والقطحل اسم زمان تزعم العرب ان الحجارة كانت فيه رطبة قال روبة وقلت لو عمرت عمر الحسل او عمر نوح زمن الفطحل
فصل والزيادة الواحدة قبل الفا الا في نحو مدحرج فصل وبعد الفا في نحو قنفخر العبحر والعيفخر
والقفاخري الفايق في نوعه وكنتال وهو القصير وكنهبل وهو ضرب من الشجر فصل وبعد العين في نحو عيلافر
وهو الغليظ الجافي وسميدع وهو السيد وعدوكس وهو الشديد واسم حي من تغلب بن وايل وحبارج وحرنبل وهو القصير
وبنات انصاحكم بزيادة النون وان لم يعرف لها اشتقاق لان النون قد كثر زيادتها ثالثة ساكنة فيما عرف بالاشتقاق
نحو جحنفل وشبهه وكان حمله على ما كثر اولى من حمله على ما قل كسفرجل وقرنفل في علكد وهو الغليظ وقال المبرد العجوز
المسنة كالعلكد وهمقع وهو نبت وشمخر وهو المتعظم وفي كتاب سيبويه شمخز بالزاي بني عليه حنبل وهو شجر وهمرش
وهو عند سيبويه رباعي مضاعف العين ووزنه فعلل وعند الاخفش وزنه فعالل مثل جحمرش واصله عنده همرمش فادغمت
النون في الميم وكنهوش يقال جرونش اي كبير قال السيرافي هو ملحق بجحمرش بزيادة الواو فصل وبعد اللام الاولى
في نحو قنديل وزنبور وعرنوق وهو السيد وفردوس وهي الروضة وقربوس ووقع في موضع امثلة سيبويه وقرقوس
وهو القاع الاملس فيجوز ان يكون قد غيره وبقربوس ويجوز ان يكون تصحيفا من الناقلين وكنهور وهو السحاب العظام
واحدته كنهورة وصلصال وسرداح وهي الارض الواسعة وايضا الضخم وشعلع وهو الكبير والغليظ السفينة
وصعفوق وهو نبت ومثل به سيبويه وفسره السيرافي عن ثعلب وقيل القالوذ بني عليه قرناس وهو ما شخص من الجبل والهملة
التي تقع عليها القطر وعنزهلة وزمرد فصل وبعد اللام الاخيرة في نحو حبركى وهو الطويل الظهر القصير الرجل
وبعد اللام الاخيرة حبركى وهو الطويل الظهر القصير الرجل وعن ثعلب العكس وحجبى وهربذى وهندبا وهندبا مقصورا وهندبا
فيهما وهو ههنا بفتح الدال المقصور لا غير لان المد يخرجه عن الفصل وكسر الدال يعني عنه هربذى وسبطرى وهي مشية
فيها تبختر وسهبلك وهو القارع وقرشب وهو المسن وطرطب وهو العظيم الثديين فصل والزيادتان المفترقتان
في نحو جحنبوركى وحوكر الداهية وخيتعور وهي الداهية ايضا وقيل ما يغر ويخدع قال الشاعر كل انثى وان بدا لك منها
اية الحب حبها خيتعور وعنجوب ووقع في المفصل منجنون وليس هذا موضعه لانه ليس من الرباعي وليست فيه زيادتان
مفترقتان والذي اراه ان يكون موضعه منجنيق لانه عند سيبويه فنعليل وفيه زيادتان مفترقتان وهو رباعي وحكم بزيادة
النون لقولهم مجانيق وحكم بان الميم اصلية لئلا يجتمع زيادتان في اول الاسم ولئلا يؤدي الى مثال ليس في الاسما وفعليل
كخندريس وبعض النحويين يزعم ان النون والميم زايدتان ويذكر ان من العرب من يقول جنقناهم اذا رميناهم بالمنجنيق وما ادري

الى الاشتقاق الصحيح حكم به وان ادى الى امثال ليس في الاسماء كنابل وهو اسم ارض علم ينبغي ان لا يصرف ويحتاج ان يحكم
بنى عليه عند انه جمع وهو كثير كقولك قناديل وفراديس وفرانيس فصل والزيادتان المجتمعتان في نحو قنديل والقنديل
والقندل العظيم الرأس وحجروة وسلحفه وعنكبوت وعنطليل وهو الطويل او الغليظ وطرماح وعفرناة وهو معروف ووقع
بضم عينه ورائه وليس بمستقيم وان صح ذلك فينبغي ان يحكم بزيادة تاء فانه على ذلك قد سقط فعلال وهندبا وهو
ومقصود انما هو ههنا بكسر الدال وفتحها معا ممدود انحصل المثال من شعشعان وعقربان وهو ذكر العقارب
وقيل دحال الاذن فصل والثلاثي نحو عنبوثران وعنثران وعنبصان وعنقصان دابة وجحادبا
جحادبا وحجادب ضرب من الجراد وبرناساء الناس يقال ما ادري اي برناساء هو وعقربان الخماسي المجرد نحو سفرجل وقرعبلانة
وقد عمل وخزعبل ولم يزد فيه خمسة ابنية امثلتها خندريس وخزعبيل وهو الباطل من كلام مزاح وعضرفوط وهو دابة
ويستعور وهو موضع بالحجاز يقال ذهب في اليستعور اي في الباطل وقوله عضيت الهمزي يضم ليلي فطار لواتي عضاه
اليستعور يحمل الامرين وقرطبوس وهي الداهية والنار الشديدة وقبعثرى وهو الجمل الشديد الكبير الوبر هذا اخر
ما املاه من قسم الاسماء وهو اخر الجزء الاول من كتاب شرح المفصل ويتلوه في الجزء الثاني ان شاء الله تعالى وصلى الله على سيدنا محمد
وآله اجمعين الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا كثيرا
بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر
الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان قال الشيخ فقوله ما دل على اقتران حدث ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث
والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان عن
الدلالة ولا شبهة في كونهما متعلق الاقتران الا ترى انك تقول العجب اقتران زيد وعمرو وهو دونهما مثبت باعتبار الاقتران لا بنفسه
باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه وان كان متعلقا له لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك عن
المضاف اليه فان قيل المقصود من الحد تمييزه وهو متميز بذلك سواء كان الحدث والزمان من مدلوله او لا فحصل
المقصود من الحد قلنا الاقتران ليس من مدلوله البتة وانما جاء الاقتران لانه لما دل على الحدث والزمان دلالة واحدة لزم
اقترانهما اذ لا يعقل الا كذلك فلم يكن لذكر الاقتران معنى ثم لو سلمنا ان الاقتران مدلول الفعل فالمقصود من حد وضع الالفاظ
ان يذكر ما هو مدلوله باعتبار وضعه ولا شك ان الحدث والزمان باعتبار وضعه فكان التعرض لهما باعتبار صناعة
حدود الالفاظ هو الوجه اللائق قوله ولحوق المتصل البارز من الضمائر اراد الضمير المرفوع والا ورد عليه على الاطلاق اعطاني
وشبهه فانه ضمير متصل بارز وقد اتصل بالاسم واذا اخذ المرفوع قيدا في ذلك استقام ولذلك مثل به دون غيره وقد اعطاني
مقصوده قال الفعل الماضي مبني على الفتح الى ان يعرضه ما يوجب سكونه الى اخره قال الشيخ حركه في الحد على المنهاج
الاول ويرد عليه ما ورد في الاول وانما بني على الفتح لانه مشبه لاخيه المضارع وقد اعرب فجعل له حظ من الحركات الا ترى الى اعراب

وبنى

وبني على الفتح لانه اخف وشبهه به ظاهر من حيث انه يقع موقعه قوله والسكون عند الاعلال يعني اذا كان اخره ياء او واوا
مفتوحا ما قبلها فانهما تنقلبان الفا والالف لا تكون الا ساكنة قوله ولحوق بعض الضمائر يعني لحوق الضمير المتصل المرفوع المتحرك
فاذا وجدت هذه الشرائط وجب سكونه فان فقد واحد منها رجع الى اصله في الفتح مثال فقدان كونه متحركا ضربا ومثال
فقدان كونه مرفوعا قولك ضربني ومثال فقدان كونه متصلا قولك ما ضرب الا انا والنم معه والظاهر قال ومن اصناف الفعل

الضمير صح

المضارع قال الشيخ ذكر المضارع ولم يصنف للحال والاستقبال من جهة ان لفظهما واحد فبوب له وحده بابا وكان كذلك
وهو حروف المضارعة ولم يتعرض في الحد للمدلول لذلك وذلك قولك للمخاطب او الغائبة تفعل يريد مجردا عن الضمير المتصل والا
فهو في الغائبين بالتاء ايضا كقولك المرأتان تخرجان وللغائب تفعل مثل ذلك هذا هو المذهب المشهور ومنهم من زعم انه
ظاهر في الحال مجاز في الاستقبال ولا ورد عليه يفعلان وتفعلون ايضا فانه للغائب وهو بالياء فلا يمكن حمله على العموم لذلك وان
قصد تحقيق ذلك قيل التاء للمخاطب مطلقا وللغائبة والغائبتين واما الهمزة والنون فامرهما ظاهر فالهمزة للمتكلم مفردا مطلقا
والنون للمتكلم غير مفرد مطلقا وتسمى الزوائد الاربع هذا اصطلاح النحويين ويشترك فيه الحاضر والمستقبل هذا هو المذهب
المشهور ومنهم من زعم انه ظاهر في الحال مجاز في الاستقبال ومنهم من عكس والصحيح انه مشترك لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا
كالاطلاق المشترك فوجب القول به كسائر المشتركات قوله واللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال هذا مذهب الكوفيين
جعله ههنا قوله وان كان بحالة وقد صرح بذلك في قوله في الحروف ويجوز عندنا ان زيدا لسوف يقوم ولا يجيزه الكوفيون
وانما قال ثم ههنا ليقوي امر المضارعة وذلك ان اسم الجنس نحو رجل يقع على احاد متعددة على البدل والمضارع بذلك
ثم يتميز الاسم لكل واحد من احاده اذا قصد اليه بحرف التعريف على البدل ايضا وكذلك المضارع يتميز لكل واحد من مدلوليه
بحرف على البدل فيقوى المشابهة واذا لم تذكر اللام فلا يصح ان يقال انه يتميز بحرف لكل واحد من مدلوليه لانه لا يتميز
الا بحرف الاستقبال لاحد مدلوليه دون الاخر ولاجل ذلك اعتقد جعل اللام للحال ولا يصح ان يقال هو يتميز بنفسه بعض الالية
من كونه للزمن الساعة فيكون للمدلول الاخر لذلك ويستغني عن كون اللام للحال لان المشابهة انما وقعت في شياعه وتخصيصه بالحروف
لا في تعيين احد مدلوليه بقرينة من خارج على ان المضارع موضوع لكل واحد من مدلوليه وبهما يختلفان لان الاسم دال عليه كوضع المشتركات
ورجل موضوع لواحد من مدلولاته الذي هو في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيها ودخول اللام في الرجل يجعله دالا
على ما لم يدل عليه قبل ذلك وهو الرجل المعين ودخول حرف الاستقبال ليس كذلك وانما هو في التخصيص قرينة بها مدلوله
في قصد المتكلم من غير زيادة الا ان التشبيه بينهما في امر جامع لهما وهو انهما جميعا موضوعان لمتعدد على البدل ثم يصير كل
واحد منهما متعينا بحرف يدخل عليه بعد ان كان شائعا فهذا هو الوجه الذي تشابها فيه والا فهما مختلفان في الشياع
من وجه وفي التخصيص من وجه على ما تبين ولما اشبه المضارع الاسم هذا الشبه المذكور جعل له حظ من الاعراب فاعرب

بالرفع والنصب والجزم مكان الجر على ما ذكر قال وهذا اذا كان فاعله ضمير اثنين او جماعة او مخاطب مونث لحقته يعني المضارع
يعني الضمير في حال الرفع نون مكسورة بعد الالف التي هي ضمير اثنين ولم يعينها الا لذلك للعلم بها مفتوحة بعد الجمع اعني الواو التي
هي للجمع والياء التي هي ضمير المخاطب المونث وقوله اذا كان فاعله ضمير اثنين يعني مخاطبين او غائبين او الا بالاثنين اذا كانا متكلمين
فهو مضارع وفاعله ضمير اثنين ولا لحقه شي مما ذكر كقولك نحن نفعل وكذلك قوله او جماعة الا ان يستثنى من الجماعة جماعة
المونث لانه ليس كذلك وانما تركه غير مستثنى لانه سيذكر بعد ذلك انه مبني ثم مثل بقولك هما يفعلان وهم يفعلون وانتم
تفعلون وانت تفعلين فعلم انه لم يقصد الا الغائب والمخاطب وقوله وجعل في حال النصب كغير المتحرك يعني المجزوم وانما اختار
هذا اللفظ لينبه على انه شبه حذفها بحذف الحركة في الجزم لان الجزم بحذف الحركة وهي التي كانت للرفع والنصب ولما كان
ثبوت النون علامة للرفع جعل حذفها علامة للجزم تشبيها لها بالحركة ولما حذفت بالجزم لم يبق للنصب شي يخصه فحمل النصب
على الجزم وكان في قوله كغير المتحرك تنبيه على التشبيه بالحركات بحذفها وعلى تعذر علامة النصب حتى حمل على الجزم وانما اعرب
ما لحقه ضمير الاثنين او الجماعة بالنون تشبيها لها بالتثنية والجمع بالاسماء لانه مثله في اللفظ فاجرى مجراه ولم يمكن
ان يجعل حروف العلة اعرابا لانها ضماير فلو جعلت اعرابا ولا اعراب يختلف لادى الى اختلاف الاسم الواحد وهو على حالة
في المعنى وذلك غير مستقيم فوجب ان يلحق ما يكون الاعراب فالحق الحرف المشبه بحروف العلة وهو النون وجعل الاعراب
به مثبتا او محذوفا على جعل اعراب المتحرك منه على ما تقدم في قوله كغير المتحرك وانما اعرب المخاطب المونث بالحروف لشبهه بهما
من حيث الحق آخره حرف علة هي ضمير فاجرى مجراه تفعلون ويمكن ان يقال انما اعرب هذا القسم بالحروف لتعذر الحركة لانها
لو جعلت على ما قبل الضمير لتعذر من غير وجه لان الفاعل مع الفعل كالجزء منه فلا يليق بالاعراب ان يكون قبله وكان
الحركة قبل الالف لا يمكن اختلافها وقبل الواو لا يمكن مع السكون وقبل الياء كذلك ومع الضم ولا يمكن ان يكون الحركة على
الضماير نفسها لانها اسما وكيف تعرب باعراب الفعل ولانها مبنية فكيف يصح اعرابها ولان فيها ما لا يقبل الحركة
البتة وهي الالف ومنها ما تستثقل وهو الواو والياء ثم قال واذا اتصلت به نون جماعة المونث جعل مبنيا والعلة كما
لما ذكرناه في تعذر الاعراب بالحركات في باب يفعلان وتعذر الاعراب بالحروف ايضا اذ لا حرف للافعال الا النون ولا يمكن الجمع
بينها وبين نون الضمير وقد قال سيبويه انما بني لشبهه بفعلن فيرد عليه ان فعلن المقتضي للاعراب قائم وفعلن المقتضي للبنا
قائم فكيف يشبه ما قام فيه مقتضي الاعراب بما قام فيه مقتضي البنا فيرد ايضا انه لو صح ان يكون يفعلن مشبها بفعلن
لصح ان يقال ان لم يفعلا مشبه بفعلا ولم يفعلوا مشبه بفعلوا وذلك غير مستقيم ويجاب عن ذلك ان يفعلن وان كان فيه
مقتضي الاعراب الا انه وجد مانع وهو مشابهته لما هو اصل في البنا ووجه المشابهة الحاق ضمير فاعل بارز هو
نون متحرك واما النقض بلم يفعلا ولم يفعلوا فيجاب عنه بان لم يفعلا فرع ليفعلان وما جاءوا من لم يفعلا الا بعد الاعراب

فكيف يستقيم تشبيهه به بعد ان اعرب في وجه من وجوهه بالمبني ليبنى هذا مما لا يستقيم وايضا فان الاصل يفعلان
وليس بين يفعلان وفعلا مثل المشابهة التي ذكرناها وقوله لانها منها اي من الضماير وانما بنيت مع النون المذكورة لما
ذكرناه من تعذر الاعراب في نحو يفعلن ذكر وجوه اعراب المضارع قال الشيخ قال صاحب الكتاب وليست هذه الوجوه
باعلام على معان كالتي اخر لوجوه اعراب الاسم لان الفعل يحمل صيغته لاختلاف معانيه وكان مستغنيا عن الاعراب بخلاف
الاسما فانها يعتورها معان مختلفة وهي على صيغتها وانما اعربت لشبهة لفظي على ما تقدم واعرب بالرفع والنصب والجزم مكان
الجر وانما لم يجر لما تقدم ودخل الرفع والنصب وان كان مدلوله في الفاعلية والمفعولية منتفيا في الفعل الا ترى
ان الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا وانما صح دخولهما دون الجر لمشابهة عاملهما لعاملهما في الاسم الا ترى ان عامل
الرفع في الفعل عامل معنوي نظير عامل المبتدا والعامل للنصب في الفعل اصله ان وعند قوم لا يكون الا ان وان الناصبة للفعل
توافق ان الناصبة للاسم لفظا ومعنى فلما اشتركا في عوامل الرفع والنصب شرك بينهما فيه ولما تعذر عامل الجر من
كل وجه تعذر الجر وعوض عنه الجزم وجعل العامل فيه امرا مخصوصا به دون الاسم وقوله بل هو فيه من ضمير الفعل وفيه
ضمير الاعراب ومن الاسم المشبه به بمنزلة الالف والنون يعني الفعل من الالف يعني الاسم في منع الصرف يعني الاعراب
وما ارتفع به الفعل والنصب والجزم غير ما استوجب به الاعراب يعني ان العامل غير المقتضي كما ان ذلك في الاسما وانما اختلف
المقتضي في نفسه ثم ذكر العامل لكل واحد مرتبا فابتدا بعامل الرفع وقال هو في الارتفاع بعامل معنوي ثم فسر ذلك
المعنى بانه صحة وقوعه بحيث يصح وقوع الاسما ثم اورد اعتراضا وهو هو قولك هو يضرب الزيدان وشبهه واجاب عنه ثم اورد
في الفصل بعد ذلك اعتراضا استشكل منه وهي الافعال الواقعة خبرا في كاد واخواتها واجاب عنه بان الاصل ان تكون
اسما وانما عدل عن الاسما الى الافعال لغرض والغرض الذي اراده ان هذه الافعال لما كانت لمقاربة حصول الشي والاخذ فيه
جعل ذلك الشي بلفظ الحال فيكون تقوية للمعنى المراد كما ان عسى لما كانت للرجا وهو مستقبل جعل المرجو معها على الاستقبال
علية ان يقويه لذلك المعنى ثم قوى ذلك الاصل بما ورد في الشعر من قوله وما كدت آيبا المنصوب قال صاحب الكتاب
انتصابه بان واخواتها الى آخره قال الشيخ وحصر ان لانه متفق عليها وفي غيرها خلاف فمنهم من يقول اصلها لا ان
واذن من اذ وان وكي ناصبة بنفسها بعد ان وهو الذي يظهر ان هذه الناصبة بعد حتى ولام كي وثم
واما كي فهي ناصبة بنفسها على ما ذكره بدليل الاتفاق على انها ناصبة بنفسها في قولهم لكي يفعل وزعم قوم ان كي في قولك
لكي تفعل غيرها في قولك جيتك كي تفعل وانها في الاول مصدرية وفي الثاني حرف جر وهو بعيد لانه لم يثبت كونها حرف جر
الا في قولهم كيمه وهو على احتمال ظاهر فلا ينبغي ان يحمل اصلا ولان المعنى في جيتك لكي تفعل وكي تفعل واحد قال وينتصب
بان مضمرة بعد خمسة احرف الى آخره هذا مذهب البصريين والكوفيون يزعمون انه منتصب بنفس هذه الخمسة من غير اضمار

ولم يجزم مكان الجر انما جعل
لما تعذر وحمل الرفع والنصب

والذي حمل البصريين على ذلك انهم وجدوا اللام وحتى حرفي جر ومعناهما ههنا كمعناهما فوجب ان يقدر ما دخلتا
عليه اسما ولا يقدر الفعل اسما الا بحرف مصدري وحرف المصدر ان وما وكي على اختلاف ولا جائز ان يكون اذ لا دخول لما على الفعل
ولا ما لان الفعل منصوب وهي لا تنصب ظاهره فكيف تنصب مضمره ولا جائز ان يكون كي اما عند من ليست عنده مصدرية
فظاهر واما من قال انها مصدرية فلان تقديرها ههنا يؤدي الى تغيير المعنى في حتى والى التكرير مع اللام وذلك في قولك
سرت حتى تطلع فلو قدرت ههنا كي لفسد المعنى لانه ليس موضع تعليل وبعد اللام يؤدي الى تقدير حرف معناها مع
غيره والاولى ان يقال ثمة اظهارها لان مع اللام يدل على انها هي المضمرة فيها وفي غيرها لانه لم يرد على القول كراهة
اضمار ان لئلا يؤدي الى اجتماع حرفين بمعنى واحد انهم فعلوا ذلك مظهرا في قولك جئت لكي تكرمني واذا لم يجمعوه مع كي
ثم مع مقدر افتعين ان ما ذكرناه بالساوي واما الواو والفاء فلانهما حرفا عطف تعذر حملها على وجه العطف لا بد
بتاويل جعل الاول اسما فلا يعطف عليه الفعل الا بتاويل الاسم ثم نقال على ما تقدم وبيان تعذر العطف انك اذا قلت اكرمني
فاكرمك كان الثاني بمحال الفاء للاول الا ترى ان الاول امر والثاني اخبار فكيف يستقيم الخبر معطوفا على الامر فوجب تقدير الاول
بمعنى ليكن منكم الاكرام واذا قدر الاول الكرام وعطف فان حمل عليه وجب تقديره بالاسم ولا يقدر اسما الا بما تقدم فيتعين
واما او فاما ان يقدر عاطفة فالكلام فيها كالواو والفاء واما ان تقدر بمعنى الى فالكلام فيها كالكلام في اللام وحتى
واما ان تقدر بمعنى الا منقطعة والا المنقطعة لا تقع بعدها الا الاسم فيجب حرف المصدر على ما ذكر وذكر الواو ولم يذكر
شرطها وهي مثل الفاء في انها لا تنصب النصب بعدها الا اذا وقعت بعد احد الاشياء الستة كالفاء الا انها تفارقها في ان معناها
الجمعية ومعنى الفاء السببية قال ولقولك ما تاتينا فتحدثنا معنيان احدهما جار على قياس اخواتها وهو الذي
ابتدا به على ان يكون الاول سببا للثاني واسقى السبب فانتفى المسبب وهو معنى قوله فكيف تحدثنا والاخر ان تقصد الى ان
الفعل الثاني لم يحصل عقيب الاول وكانه نفى وقوعهما بصفة ان يكون الثاني عقيب الاول كما تقول ما جاءني زيد وعمرو
بصفة الاجتماع فيجوز ان يكون احدهما جاء وكذلك ههنا يجوز ان يكون الاتيان وقع دون الحديث اذ لم ينف الا معاقبة الثاني
الاول فكانه نفى الاول بصفة معاقبة الثاني له الا انه نفى كل واحد منهما كما ذكر في مسالة الواو ولذلك قدر سيبويه المسالة
على سبيل الكثرة وانتفاء الحديث ليوضح ان النفي لم يرد الا على ما ذكر ولم يرد سيبويه ان مدلول الكلام ذلك في كل موضع
وانما اراد به التمثيل لبعض صوره ليحقق المعنى المذكور وقد جاء في الحديث عنه عليه السلام لا يموت لاحد المسلمين من الولد ثلاثة فتمسه النار
الا تحلة القسم فهذا على الوجه الثاني لان المقصود من النفي نفي المس عقيب الموت المذكور كان المقصود نفي الحديث عقيب
ولا يستقيم على الوجه الاول اذ التقدير موت الولد سبب للمس حتى ينتفي لانتفائه بل الامر بالعكس ولا يستقيم ان يحمل على تفسير
سيبويه الكثرة اذ ليس المقصود ان موت ثلاثة من الولد لكل واحد واقع كثيرا ولكن لا يحصل بعده مس ولكن المقصود ان المس

ان مس النار لا يكون مع موت ثلاثة من الولد كما ان المقصود ثمة ان الحديث لا يكون بعد الاتيان وانما من صور المسالة
ان يقع الاول كثيرا ولا يقع الثاني فمثلها سيبويه ليتضح وتبين الفصل بينه وبين المعنى الاول لانه يخالفه في ذلك
لا على ان ذلك ملازم له لما تبين من معنى الحديث قال ويمتنع اظهار ان مع هذه الحروف قال يعني الخمسة المتقدمة الا اللام
وحدها فان الاظهار معها جائز مع غير لا ولازم مع لا فصار ثلاثة اقسام قسم يجوز فيه الاظهار وقسم يجب فيه الاظهار
وقسم يمتنع فيه الاظهار فالجائز لام كي بغير لا والواجب فيه لام كي مع لا والذي لا يجوز فيه الاظهار والبواقي وانما
اوجبوا الاظهار في مثل لئلا كراهة دخول حرف الجر على حرف النفي ولم يلزم صحة دخوله على الحروف مثل لما ولان ذلك
مع ما بعده في تاويل الاسم فكانه لم يدخل الا على اسم وجاز مع اللام ليحصل الفرق بينها وبين لام الجحود اذا قصد بها اول
الامر ووجب في البواقي الاضمار لان امرها ظاهر وهي كثيرة في الاستعمال فحذف تخفيفا ومما يجوز فيه اظهار ان حروف العطف
اذا عطف بها فعل على اسم مثل يعجبني خروجك وتقوم وان تقوم الا انه لم يذكرها لانه لم يذكر حروف العطف الصريح
في العطف ههنا وسنذكرها في بعض الفصول التي تاتي مخلوطة بعد هذه الواو والفاء قال صاحب الكتاب وليس بحتم ان
نصب الفعل في هذه المواضع بل للعدول به الى غير ذلك من معنى وجه من الاعراب مساغ الى اخره قال يعني بالمواضع
ما بعد حتى واو والفاء والواو دون اللام لان اللام لا يكون بعدها الا المنصوب ولذلك لم يذكرها في تفصيل المواضع
وقد وقع في بعض النسخ من معنى وجهة باضافة معنى الى وجهة ووقع في بعضها من معنى وجهة بتنوين معنى وعطف
جهة عليه والصورة في الخط واحدة والوجهان متقاربان وقد تمسك الكوفيون بان الافعال موضوع اعرابها المعاني
كوضع اعراب الاسماء بمثل ما اشار به ههنا في ان المعنى يختلف باختلاف الاعراب ونحن لا ننكر انك اذا رفعت الفعل كان
له معنى يخالفه اذا نصبت وكذلك اذا جزمت الا انا نقول هذه المعاني هي معاني ما انضم الى الافعال الا ترى انك اذا قلت
لم تكرمني فمعناه اثبات الاكرام واذا قلت لن تكرمني فمعناه نفي الاكرام في الماضي فهذه المعاني ليست معاني معتورة على الفعل
حتى يجعل لها دلالة في الفعل كما فعل في معاني الاسم وانما هي معان لما ينضم الى الفعل فان قلت ما ذكرته من معاني الاسماء هي
ايضا لما ينضم اليها الا ترى انك اذا قلت قام زيد كان معنى نسبة القيام الى زيد واذا قلت ضربت زيدا كان معناه وقوع الضرب
على زيد وكذلك الجر وقد حصلت للاسماء بهذا الاعتبار معان فلتكن للافعال كذلك قلت ليس المعاني في الاسماء كونها
في الافعال الا ترى انها لو لم تعرب لالتبس معانيها في مثل قولك ما احسن زيدا وشبهه وذلك محقق ما ادعى من المعاني
وليس كذلك الافعال فانها لو لم تعرب لكان ما انضم اليها مما ذكرناه يبين عن المعاني فقد وضح لك ان المعاني تعتور
على الاسماء انفسها وان كانت تقوم بما انضم اليها وان المعاني في الافعال لمجرد ما انضم اليها دون ان تعتور عليها فهذا معنى قوله
للعدول به الى غير ذلك من معنى وجهة من الاعراب مساغ ثم ابتدا به واحدا واحدا وبين الجهة التي يكون عندها منصوبا والجهة التي

يكون بها مرفوعا فيقال قتله بعد حتى حالتي الى آخر الكلام ثم ابتدأ في مثله بالنصب كأنك قلت كي ادخلها فأوهم ان حتى لا تنصب
الا بهذا المعنى وليس الامر كذلك بل تنصب بهذا المعنى وبغيره وهو ان يكون لمجرد الغاية من غير تعليل كقولك اسير حتى تغيب
الشمس وليس ههنا تعليل وقوله او كان متقضيا يريد ما بعد حتى ويوهم انه في هذا الوجه لا بد ان يكون متقضيا
وان التعبير على التقضي وليس الامر كذلك فيهما لان قولك كنت سرت امس حتى ادخل المدينة لا يلزم منه تقضي الدخول
ولا الاخبار عنه بالتقضي لو قدر متقضيا لان المعنى الاخبار بوقوع الفعل قبلها ويكون متعلق حتى كان حينئذ مترقبا
فانت مخبر بالسير وبدخول كان مترقبا عند السير مقصودا في التقدير لا في الوقوع ثم هذا الدخول المترقب قد يقع بعد
ذلك في الوجود ولا يقع ولا يتغير ذلك المعنى ولا التعبير عنه عما كان عليه فلذلك تقول بعد وقوع الدخول او تعذره كنت
سرت امس حتى ادخل البلد فيجد المعنى في هذا الاخبار على حال التقدير بواحد لانه لا تعرض له في اثبات وقوع الدخول
ولا نفيه وانما هو مخبر عن دخول كان مترقبا فلا يختلف بوقوع الدخول بعد ذلك ولا بانتفائه فهذا ان المعيار
في موضع النصب وترفع اذا كان الدخول يوجد في الحال يعني ان الرفع يجب اذا قصد التعبير عن وقوع الدخول حالا
فقد يكون الحال محققة وقد يكون مقدرة كما في الاستقبال في كلامه فمثال الحال محققا ان يكون قد سرت وانت داخل فتقول تقدم
سرت حتى ادخل البلد معبرا عن دخول الحاصل حالا محققا ومثال الحال تقديرا ان يكون السير والدخول قد وقعا جميعا
وقصدت الى التعبير عن الدخول الواقع في الوجود الا انك قصدت حكاية الحال قبل وجوده فتقول سرت امس حتى ادخل المدينة
فيكون مخبرا عن سير حصل منه دخول في الوجود حاكيا للحال فبهذا تبين لك ان قوله في النصب او كان متقضيا غير
مستقيم لانه اذا كان متقضيا وقصدت التعبير عنه وجب الرفع على ما ظهر لك من وجه الرفع الثاني وما بعد حتى في وجهي
الرفع بجريه حصوله واجب ان يكون مسببا عما قبلها ولم يذكر السببية فيها وهو لازم ذكره في الناصبة وهو غير لازم و
انما الزموا السببية ههنا لما كان الكلام جملتين فكانهم قصدوا الى قوة الربط بينهما بمعنى السببية وفي الاول لم يلزموها
بالربط الحاصل بالجرية وذلك ان حتى في الوجه الاول جار ومجرور ... بما قبله وفي الوجه الثاني جملة مستقلة و
ليس جزءا مما قبلها فلا يلزم من التزام السببية من الجملتين ليقوى الربط التزام السببية فيما الربط فيه مقوى بالجرية وانما نصبوا
في موضع النصب المذكور لانه امكن فيه تقدير الناصب الا ترى ان الفعل مستقبل وان تقدير ان فيه متحقق لانها للاستقبال
فصح تقديرها بخلاف موضع الرفع وتقدير ان مع الحال متناقض لانها للاستقبال فلا تجامع الحال فلذلك كان النصب
في مواضع الاستقبال وفات في مواضع الحال ومثل صاحب الكتاب في النصب بما يتحقق فيه الاستقبال كدخول الجنة وفي
الرفع بما يتحقق فيه الحال كاستفاء الرجاء عند المرض فانه لو قدر مستقبلا لافسد المعنى من جهة ان استفاء الرجاء المقصود بذكره
خطر المرض ولا يحصل حتى يكون استفاء الرجاء حاصلا واذا كان حاصلا وجب الرفع وكذلك شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه

لو قدر منصوبا لم يستقم لان الغرض بذكر جر البعير بطنه زيادة الارتواء ولا يحصل ذلك الا ان يكون حاصلا واذا
كان حاصلا وجب الرفع ومثل بالآية في الرفع والنصب فاما النصب فعلى ان الاخبار بالزلزال ويقول كان مترقبا عند الزلزال
وليس فيه اخبار بوقوع قول وان كان الوقوع قد ثبت بامر آخر وقراءة الرفع على ان الاخبار بالزلزال وبالقول الحاصل
في الوجود على حكاية الحال مسببا عن الزلزال ثم قال كان سيري حتى ادخلها بالنصب ليس الا هذا اذا جعلت كان
ناقصة واليه اشار وانما كان ذلك من جهة انها تحتاج الى خبر وليس معه ما يصلح خبرا الا قولك حتى ادخلها ولا يصح ان
يكون خبرا الا ان يكون في تقدير الجار والمجرور واذا كان كذلك وجب النصب فتعين لذلك ولو رفعت لم يكن لكان خبر
لان حتى ادخلها حينئذ جملة مستقلة وبالاعتبار بها لا يصلح ان يكون خبر الكان لفقدان الضمير العائد وللفصل بين
الاسم وما وقع خبرا عنها فان زدت امس وعلقته بكان يعني جعلته خبرا او قلت سيرا متعبا وجعلته ايضا خبرا او اردت
كان التامة جاز فيه الوجهان لانك لم تضطر ههنا الى خبر حتى يجب النصب فلذلك جاز الوجهان وتقول اسرت حتى تدخلها
يعني بالنصب ليس الا لان الرفع فاسد الا ترى انه لا بد ان يكون مسببا عن الاول محققا وكيف يستقيم ان يكون
المسبب محققا اثباتا والسبب مشكوك فيه مسؤول عن وقوعه فلذلك لم يجز الا النصب ويقول ايهم سار حتى يدخلها
بالنصب والرفع لان السير ههنا محقق وانما المسؤول عنه صاحبه ويجوز ان يتحقق مسبب السير والسير جعل صاحبه يسأل عنه
فلذلك جاز الرفع ههنا دون التي قبلها وقرئ قوله تقاتلونهم او يسلمون بالنصب والرفع النصب على اظهار ان ظاهر
والرفع على الاشتراك ويقاتلونهم على معنى التشريك بينهما في عامل واحد كانك عطفت حرفا على حرف وعلى الابتداء يعني بقوله
او على الابتداء على الاستيناف بجملة معربة اعرابا بنفسها غير مشترك بينها وبين ما قبلها في عامل واحد ومثلها بقوله
او هم يسلمون ليظهر الفرق بين هذا التقدير والتقدير الذي قبله اذ الجملة الاسمية لا تكون معطوفة على جملة فعلية باعتبار
التشريك ولكن باعتبار الاستقلال ومثال التقدير الاول في غير الجملة الفعلية قولك ان زيدا قائم وعمرو منطلق عطف
عمرا على زيد على التشريك معه في عامل واحد ولم تجعله مستقلا ومثال التقدير الثاني قولك ان زيدا قائم وعمرو ومنطلق
عطف عمرو ومنطلق على انه جملة مستقلة لا باعتبار تشريك في عامل وقوله هو قائلي او افدي منه ان نسبت اليه اني على معنى
او انا افدي ولم يذكر للرفع الا تقدير الاول متعذر لانه عطف باعتبار تشريك في اعراب وليس ههنا فعل او افدي ما يصلح
ان يكون افدي مشتركا معه في الاعراب لان الفعل لا مشاركة بينه وبين الاسم في العوامل فلم يبق الا التقدير الثاني
وهو الاستيناف ومثلها بانا ايضا ننتضح واستشهد بقول امرئ القيس وقال في الرفع وجهان وهذان الوجهان
في الرفع مثلهما في قوله او هم يسلمون سوى التقدير الفعل مضارع مرفوع يجوز التشريك معه ويصح استينافه فاستقام
الوجهين وجوز في قوله ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ان يكون تكتموا منصوبا ومجزوما وهو ما ظاهر لان اما النصب فعلى الجمعية

على ما تقدم وأما الجزم فيظهر الاشتراك بين الفعلين في الجزم ولا يستقيم ان يقال هو عطف جملة على جملة مشتركة ولا منقطعة
عنها اما التشريك فغير مستقيم لان الرافع للفاعل الاول غير الرافع للفاعل الثاني فكيف يستقيم التشريك والعامل متعدد مختلف
ولا يستقيم ان يكون منقطعة لانه لا وجه للجزم حينئذ فلم يبق الا العطف المذكور ثم مثل بالبيت الذي يبعد فيه تقدير الجمعية
لينفتح به وجه العطف جزما تقول زرني وازورك بالنصب على معنى الجمعية ولذلك فسّر بقوله لتجمع الزيارتان وقد وقع
المفصل لتجمع بالنصب وهو غلط لان المعنى على انه تفسير لقول زرني وازورك ولا يستقيم تفسيرها مع النصب الا بجملة مستقلة
ولا يكون جملة الا مع الجزم لا مع النصب وايضا فان النصب مفسد للمعنى من جهة اخرى وهو ان معنى ان زرني وازورك
لتجمع الزيارتان وليس معناه لتجمع الزيارتان فصح ان يكون الاول تفسيرا دون الثاني الاخر وهو انه يصير تعليلا للاول وهو
كانه علل الشيء بنفسه فكانه قال لتجمع الزيارتان وكان مثل قولك ضربته لاضربته وهو فاسد ومثل النصب الا يستقيم معه
سواء لان الجزم والرفع في البيت غير مستقيم اما الجزم فقد ذكر واما الرفع فيدل على الاستيناف والغرض الجزاء
بدليل قوله فان الندى لصوت ان ينادي داعيان ولا ينهض هذا المعنى الا بالنصب ثم قال وبالرفع يعني في المثال
لاني المعنى لان الرفع يضعف معناه ثم مثل الرفع بما لا يستقيم معه سواه وهو قوله دعني ولا اعود لتعذر النصب والجزم
على العطف اما النصب فيفسد المعنى لانه يصير المعنى ليجتمع تركك اياي وتركي لما نهيتني عنه وقد علم انه طلبه لتركه اياه في الحال
بقرينة المبادرة فيفوت مقصود طالب الادب والغرض من هذا الكلام المراد حصول مقصوده موجبه ولا يحصل مقصود
الا بترك العود في المستقبل ولا يستقيم الجزم لانه ان جزم عطفا كان فاسدا على ما ذكره بعد وان جزم بلا على انها نهي
ويكون جملة نهيية معطوفة على جملة امرية وهي قولك دعني فكانه قال دعني ثم شرع في جملة اخرى ناهيا لنفسه عن العود
كان فاسدا ايضا من جهة المعنى لانه لا ينهض الموجب لترك التأديب بالجزم عن نفي العود لا بنهي نفسه عن العود ولذلك
لم يكن بين النهي وبين العود تناقض الا ترى انك تقول انا انهى نفسي عن كذا في كل وقت ثم افعله ولو قلت لنا لا افعل الكلام افعله
كان تناقضا والغرض يعم وقوع العود في المستقبل وهذا لا يحصل الا بالجزم فقوله فان اردت الامر ادخلت اللام يريد به انه لا
يستقيم ان يشترك بينه وبين زرني في الاعراب لان زرني لا اعراب لها عند البصريين واذا كان معربا فكيف يشترك بين شيئين في
الاعراب وان كان الاعراب منتفيا عن الاول فهو غير مستقيم لامرين احدهما ان من قال زرني معرب فهو معرب لفظا لا تقديرا
والاخر هو ان التشريك باعتبار الموضع انما يكون فيما ثبت له ذلك الاعراب في الاصل ومنعه مانع عارض كما في الاسماء واما فعل الامر
فلا اعراب له البتة لا من عامل ولا اصلا فلا يستقيم تقدير الاعراب فيه واستشهد بقول كعب الغنوي ذكر النصب بالواو في
هذا البيت وانه لم يكن في الحقيقة مما هو فيه لان الكلام في واو الجمع وهذه ليست واو الجمع وانما هي واو العطف لمشاركتها
لها في اللفظ والمعنى الاصلي ولا يستقيم ان يكون هذا واو الجمع لان ذلك انما تنصب بعد الاشياء الستة على معنى الجمعية وليس

منها منها سوى النفي ولو قدر الجمع بها بين المنفي وبين ما بعدها لكان فاسدا لان قوله ليس نافع ويعضب اذا جعلتها ناصبة
بعد هذا النفي كان المعنى نفي النفع ونفي الغضب فيفسد المعنى اذ الغرض ان الذي يغضب صاحبه منه لا يقوله وهذا عكسه
وكذلك اذا جعلته في سياق وما انا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب صاحبي بمعنى ذلك اصلح وفساد اخر وهو تأخير ما ذكر منفيا وهو قوله يقول
وشرطه التقدم على واو الجمع فلم يبق الا ان يكون واو العطف ويكون عاطفة ليغضب على قوله للشيء واذا عطف الفعل على الاسم
وجب تقديره بتأويل الاسم ولا يقدر الا بان على ما تقدم فيكون المعنى وما انا للشيء ولغضب صاحبي بقوول ويحتاج في استقامة
المعنى الى تقدير مضاف محذوف لان الغضب لا يقال فيه مقول والتقدير ولسبب غضب صاحبي مقول الحذف
المضاف لما كان معلوما والرفع اظهر من وجهين احدهما ان عطف الفعل على الاسم غير مصدر ضعيف والاخر انه لا تقدير
يلزم فيه بخلاف النصب لانه جملة معطوفة على ليس نافع فهي داخلة في حكم الصلة ولذلك احتيج الى الذي وصلتها خبر
احدهما منفية والاخرى مثبتة ولا يبعد ذلك ثم مثل الرفع بما تعذر فيه النصب وهو قوله وتقر وان كانت ايضا
عاطفة بعد ما يتوهم العطف فيها وهو قوله لنبين لانه لو جعل معطوفا عليه ضعف المعنى اذ اللام في لنبين للتعليل
عما تقدم وهو قوله خلقناكم الى قوله لنبين فالمتقدم سبب التبيين فلو جعل ونقر معطوفا عليه لكان داخلا مع التبيين
في مسببيه انا خلقناكم وليس ما ذكر من قوله انا خلقناكم الى اخره سببا في الاقرار في الارحام ما نشاء فلم يستقم فضعف
النصب ثم النقل الى ذكر الفاء الناصبة في جواب الاشياء الستة فقال ما تأتينا فتحدثنا النصب واضح على المعنيين المذكورين
ويجوز الرفع على الوجهين اللذين ذكرهما احدهما ان يكون عطفا للحديث على الاتيان مشتركا بينه وبينه في النفي مرفوعا
بما ارتفع كما تقدم ومثله بقوله ولا يؤذن لهم فيعتذرون لان الظاهر فيه ذلك لان المعنى على نفي الاذن ونفي العذر
بظاهر قوله لا تعتذروا اليوم ولانه نفي الاذن لهم والظاهر انه نفي الاذن في الاعتذار فلا يقوى اثبات العذر منهم
بعد ذلك لانه في المعنى مخالفة ويجوز ان يكون مستانفا فيكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف اخر
لان المواقف متعددة ويدل عليه قوله لم يكن فتنتهم الا ان قالوا ومثال ذلك ولكنه ضعيف والاولى ان لا يحمل عليه في هذا الموضع
لسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون في موقف اخر والثاني ان يكون جملة مستانفة بنفسها
رفعها على غير التشريك والجملة الاولى منفية والثانية مثبتة ويكون المعنى على خلاف ما تقدم لانه فيما تقدم نفي الاتيان
والحديث وفي هذه نفي الاتيان واثبات الحديث ثم مثله بما لا يستقيم معه الا الاستقلال بنفسه والاتيان حتى يثبت كون
الجملة الاولى نفيا والثانية مثبتة وان خالف التمثيل في المعنى وهو قوله ما تأتينا فتحدثنا امرنا اذ لا يشكل من قبل ذلك
ان قوله فانت تجهل امرنا مثبت بخلاف ما تقدم وانه محتمل في مثل الاحتمالين بما لا يحتمل الا احدهما ليوضحهما ثم مثل بقول
العنبري غير انا في الرفع ايضا وهو ايضا لا يحتمل الا الرفع لان المعنى على ان الاتي لم يأت بعد فيحسن نحو اخلاق وما اتى به نفيا

العقين عمالى ولا يستقيم على ذلك لان الرفع لم يجز لم لدخل مع الماشيان في النفي ويفسد المعنى اذ المعنى اثباته ولو نصب النصب
على الجمعيه وجب ان يكون ايضا منفيا معه فان قلت لم لا يستقيم النصب على المعنى للقائلين معناه انهما لا يجتمعان قلت يفسد المعنى
ايضا لان ذلك المعنى على ان الاول لا يكون عقيب الثاني حتى كانه وصف له وايت لو قدرت نفي الثاني على تقدير حصول الاول
فسد المعنى فيهما جميعا اذ المعنى نفي الاول واثبات الثاني وهذا عكسه ثم مثل بقوله الم تسأل الربع القوا البيت في الرفع ظاهر
ايضا الرفع لانه اذا ان النطق حاصل لها على سبيل التجوز الماشي عليه من احوالها ولم يقصد الا دخول النفي على السؤال فلذلك
يكون الرفع وان كان النصب والجزم غير ممتنعين ولذلك قال سيبويه لم يجعل الاول سبب للآخر ولكنه جعله ينطق على
على كل حال وقوله لم يجعل الاول سبب للآخر ينفي النصب وقوله جعله ثم ينطق على كل حال ينفي الجزم لانه قصد الى الاستيناف
وقوله وقد لو تاتيه فتحدثه يجوز النصب على جواب التمني ويجوز الرفع على وجهين احدهما الاشراك والاستيناف قال
ابن احمر يعالج عاقرا البيت بالرفع والنصب اما النصب فظاهر عطفا على ليلقحها وكون الجملة واحدة وهذا اذا لم
يذكر القافيه للجواب ولكنها فالعطف فوجه مجيئه بواو العطف في قصد واو الجمع بالرفع والنصب اما النصب فظاهر
عطفا على ليلقحها وكون الجملة واحدة فاخبر ان هذا المذموم يعالج العاقر ليلقحها للنتاج فاخبر عن حال من صفته قلة
العقل انه بهذه الصفه فالتعليل باللقاح والنتاج انما هو في حق المجهول لانه اخبر انه يفعل هذا لهذا الغرض بالجملة واحدة
واذا رفع فسد المعنى ظاهرا اذ ليس للرفع الا وجهان اما العطف واما الاستيناف فاذا عطف على يعالج صار
مخبرا بالعلاج والنتاج فيصير اسوا حالا من المعالج اذا كان قد ذم معالجا لقصد اللقاح فذم من يخبر بالنتاج
تحقيقا عن هذه المعالجة اولى وكذلك الاستيناف يوجب ان يكون مخبرا به فيفسد المعنى وكان النصب هو الوجه
ووجه الرفع ان يحمل على قصد الهزؤ والتهكم بهذا المعالج وهو باب مستعمل يقصد المتكلم فيه الى ضد ما هو موضوع له
بالاضافه بقول المنتظر لمن يفعل من ليس بعاقل ما هذا الا فعل العقلا وعلى ذلك حمل بعضهم قوله انك لانت الحليم الرشيد
والعزيز الكريم وشبهه ويستقيم المعنى بهذا التقدير دون غيره وقوله اريد ان تاتيني ثم تحدثني فاتى بثم ولم تسوغ الفصل
الا لبيان وجوه غير النصب في حتى وواو الجمع وفا الجواب واو ولكنه لما جرد ذكر الواو والفا اللتان للعطف جرد ذكر
ثم لانها مثلهما فاذا نصبت فبالعطف على ما قبلها وان رفعت فعلى الاستيناف كما ذكر في واو العطف وفا العطف
على ما تقدم وقوله وخير الخليل في قول عروة العذري فان نصب فعلى العطف على اراها وان رفع فعلى الاستيناف كما تقدم
وانما جا منقطعا قول ابي اللحام التغلبي لان العطف على يجوز غير مستقيم اذ غرضه ان ينفي الجور ويثبت العدل ليحصل المدح
واذا نزل عنه ومن الجور دخل في النفي فيصير نافيا للجور ونافيا للعدل فلا يحصل مدح بل يتناقض فوجب ان يحمل على انه
مستانف ليكون مثبتا فيكون الجور منفيا والعدل مثبتا فيحصل المقصود ويرتفع التناقض ومثله بقوله عليه

دان لا يجوز ويبغي له كذا وكذا فكذى كنايه عما يناقض فلا يجوز ان يكون مشتركا بينه وبين يجوز لئلا يفسد المعنى ويحصل
التناقض واذا جعله مستانفا جعل الجور منفيا فيستقيم المعنى ويزول التناقض وذكر في هذا الفصل الواو والفا
جميعا مع ثم وان كان قد تقدم ذكرهما ليونس بان ذكر ثم كان لاجلها وقدم ثم لان الفصل لاجلها. المجزوم قال
صاحب الكتاب تعمل فيه حروف واسما الى آخره قال الحروف لم ولما ولام الامر ولا في النهي وان في الجزا واذما على المختار
وهي عند بعضهم من الاسما المكتسبه للشرط بما لحقتها فهي اذا الظرفيه ضمت اليها ما ليس بقوي لفوات معنى الظرفيه فيها اذ
معناها في الظرفيه لما مضى ومعنى الشرط ما يستقبل في الشرط والجزا جميعا فكيف يكون الظرف الواحد بالنسبة الى الفعل
واحد ماضيا مستقبلا هذا اما لا يستقيم وغايته ما يقدرونه انه لا يبعد ان يراد حرف فيغير بعض المعنى قبل دخوله كما في
قولك لم يخرج وان خرج واما الاسما فقد تقدم ذكر جميعها في صنف المبني لانها متضمنة معنى الشرط وذكر معها اني
وان لم تكن مبنيه على ما تقدم وهي من وما ومهما وحيثما واذا واين وكيفما في قول بعض النحويين واذا واذما في لغة ضعيفه
وهذه الاسما العامل فيها شرطها على الصحيح وقيل جوابها وليس بشي لجواز اي رجل تضرب فاي اكرمه فهذا ليس لجوابه
يصح عمله في اسم الشرط فوجب ان يكون العامل الشرط ولا يرد على هذا ان الاسم عامل في الفعل فكيف يكون الفعل عاملا
فيه لانا نقول عمل كل واحد منهما من جهتين وليس من جهة واحدة والممتنع ان يكون من جهة واحدة كما في قولك يوم
القتال حسن فانه لا يستقيم ان يكون العامل في يوم القتال لانه معمول اليوم من الوجه الذي يعمل فيه لو قدر بخلاف ما نحن فيه
فان الفعل يعمل في اسم الشرط باعتبار تعلقه واسم الشرط يعمل في الفعل باعتبار تضمنه حرف الشرط فالوجه الذي عمل الفعل به
غير الوجه الذي عمل الاسم به فثبت ان العامل في اسم الشرط الفعل الواقع بعده اذا كان متعلقا له فان وقع الفعل الذي بعده
غير واقع عليه كان اسم الشرط مبتدا او ما بعده خبره وان دخل على اسم الشرط حرف جر او اسم مضاف كان في موضع خفض ويكون
الاسم الذي قبله معمول للفعل ان كان واقعا عليه او مبتدا ان كان غير واقع كقولك بمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه وغلام من
تخرج اخرج معه وجزم بان مضمرة الى آخره لان هذه الاشيا الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فقد تضمنت
في المعنى انها سبب لمسبب فاذكر المسبب علم انها هي السبب وهذا معنى الشرط والجزا فلذلك قال الخليل ان هذه الاوايل
كلها فيها معنى ان نظرا الى المعنى المذكور وهذا خلاف الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض آخر خارج عنه بخلاف الطلب
فانه لا يكون الا لغرض خارج عنه والا كان عبثا ومن ثم لم يقل اكرمني زيد فاكرمه ولذلك امتنع الجزم بعد النفي لم فلم يبق اما بالمعنا
تحمل امرنا الا للتعليل الذي ذكره في الفصل الذي ياتي وما فيه معنى الامر والنهي كذلك لان الجزم انما كان لتضمنها معنى الطلب
فلا فرق بين ان يكون بصيغة الامر وبغيرها لحصول الامر المسمى وحق المضمر ان يكون من جنس المظهر يعني ان الشرط المقدر
انما يكون من جنس الفعل المصرح به في الاثبات والنفي والعرض مثله لا تدن من الاسد ياكلك فانا اذا قدرنا فعل الشرط

من جنس المظهر وجب ان يكون نفيا فيكون التقدير الا تدن منه يأكلك لان الاول نفي واذا قدر ذلك فسد المعنى اذ انتفاء
الدنو ليس سببا للاكل في العادة قال صاحب الكتاب ولذلك امتنع الاضمار في النفي لم يقل ما تاتينا تحدثنا فهذا الكلام
غير مستقيم فانه لم يمتنع الاضمار في النفي لما ذكره من تعذر تقدير النفي في المسئلة التي فرضها من قولك ما تاتينا تحدثنا فانه لو
كان كذلك لجاز ما تاتينا تحدثنا بجعل امرنا يصح بتقدير النفي ولكان الجواب بعد النهي ممتنعا لامتناع لا تدن من الاسد
يأكلك لتعذر تقدير النفي في هذه المسئلة وليس امتناع التقدير في مسئلة يفسد المعنى فيها بذلك التقدير بالذي
يمنع اصل الباب مع استقامة المعنى فيجب التعليل بما ذكرناه من فوات معنى الطلب من النفي لانه خبر محض فكان كالاثبات
وقد تقدم الكلام في النصب بالفاء عقيبه واجرائه مجرى الطلب وقد اجاز الكسائي لا تدن من الاسد يأكلك وشبهه ووجهه
انه يقدر الاثبات نظرا الى قوة المعنى فجعلت القرينة المعنوية حاكمة على القرينة اللفظية فجوز الجزم على معنى ان الدنو
سبب له لا نفيه واذا ثبت ذلك في لغة العرب فلا بعد فيه وان لم يقصد الجزاء بعد هذه الاشياء الخمسة التي ذكر وزانها
في المجزوم وزان المنصوب بعد حتى واخواته وكان جائزا ان يعدل به الى جهة اخرى من الاعراب فتلك الجهة الرفع على الصفة
وان كان قبله ما يصلح صفة له او على الحال ان كان ذلك او على الاستئناف وقد يقدر الثلثة وقد يقدر اثنان منها فمثل
بقوله فهب لي من لدنك وليا وهذا يجوز فيه الجزم على الجواب والرفع على الصفة او الاستئناف وبقوله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون
وهذا ظاهر في الحال لان المعنى ذرهم على هذه الحال التي هم عليها ولا بعد ان يكون استئنافا اخبارا انهم على جهة
الاستئناف ومثل في القطع بقوله لا تذهب به تغلب عليه وهو لا يجوز فيه الا الرفع لان الجزم لا يستقيم اذ يصير المعنى
ان لا تذهب به تغلب عليه وهو عكس المعنى فيصير مثل لا تدن من الاسد يأكلك والرفع على الحال غير مستقيم اذ يصير المعنى
لا تذهب به في حال كونه مغلوبا عليه والغرض الاخبار بالغلبة بعد الذهاب لا النهي عن الذهاب في حال الغلبة فان
قلت اجعله حالا مقدرة فهو ايضا ضعيف من جهة ان الغرض الاخبار بانك تغلب اذا ذهبت به واذا جعلته حالا كان نهيا عن
الذهاب في حال كونه مقدرا غلبتك وهما معنيان مختلفان وقوله ثم يدعوك ايضا الوجه الرفع على القطع لان المراد بذكر
يدعوك تعليل الامر بالقيام فلا يحسن جعله مجزوما لانه ينعكس المعنى اذ يصير القيام سببا للدعاء وهو عكس المعنى فلا يستقيم
ان يكون حالا لانه لا يفيد معنى التعليل المذكور فتعين القطع ليحصل المعنى المراد وهو منه بنت الكتاب او سوا ترا او لها
والكلام فيه كالكلام في ثم يدعوك اذ الغرض تعليل الامر بالارسال بالمزاولة للحم فلا يحسن جزمه ولا جعله حالا الا بتاويل
وقوله وذره يقول ذاك ومن يحفرها يجوز الامران والحال اظهر في ذره يقول ذاك اذ المعنى ذره على هذه الحال والقطع
اظهر في من يحفرها لان المعنى لا يقوى اذا كان التقدير حافرا لها الا على تاويل التقدير والجزم في هذين المثالين ظاهر وقول
الاخطل كروا الى حرتيكم تعمرونها يجوز فيه الجزم على ان يكون الكر سببا للعمارة ويجوز القطع على ان يكون مخبرا انهم مستانفا بعد

الامر بالكر على ان يكون حالا مقدرة كما في من يحفرها وقوله فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف يجوز ان
يكون مجزوما على الجواب على ان يكون لا ناهية ويجوز ان يكون مرفوعا على الحال من الضمير في اضرب وعلى الاستئناف
ونوع هذا الفصل بعده ويقول ان تاتني تسالني اعطك لان الفعل المتوسط لم يدخل عليه جازم ولا ناصب اذ ليس شرطا
ولا جزاء لكنه واقع موقع الحال فيجب رفعه فان كان الفعل صالحا لان يبدل مما قبله او صالحا لان يبدل منه ما بعده صح جزمه
فمثال الاول ما ذكره من قوله متى تاتنا تلمم بنا فلولا ان الالمام نوع من الاتيان فصح ابداله لم يجز الجزم ومثال قولك
ان تاتني احسن اليك اعطك دينارا فلولا ان اعطاء الدينار نوع من الاحسان لم يصح الجزم. فصل ويقول
اذا تاتني آتك فاحدثك بالجزم الى آخره ذكر في هذا الفصل ما وقع بعد حرف العطف مجزوما على العطف ومقطوعا جريا
على ما ذكر في المنصوب حيث ذكر بعد تلك الافعال المنصوبة حروف العطف فكذلك فعل ههنا فيجوز ما جاز ثم
فان جزمت في هذه المسئلة فعلى العطف وان قطعت فعلى الاستئناف واذا استانفت الجملة كان لك في تقديرها وجهان
احدهما ان تجعلها مشتركا بينها وبين الاتيان في المسببية كما في معنى المجزوم الا انك اتيت باصل المسبب بالفعل الصريح
بجزمه واتيت في الثاني بما مقصودك به الجملة المستقلة لا العطف على مجرد الفعل فكان مثل قولك ان تاتني اكرمك
وانا احسن اليك والثاني ان تجعله مقطوعا عن المسببية وانما اتيت مخبرا بوقوعه بعد الاتيان على معنى التعقيب
لا على معنى انه مسبب فهذان وجهان مستقيمان فاخترتهما فيما اتى مثله قال وكذلك الواو ثم يعني وجواز الجزم والرفع
ثم مثل بقوله من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم وقد قرئ جزما ورفعا فالجزم عطفا على موضع فلا هادي له ويصح
العطف على الموضع اذا قصد كما يصح اللفظ فيكون التشريك بينهما في المسببية ومن قرأ ويذرهم بالرفع كما كان في وجهين
احدهما ان يقصد الى عطف الجملة على جملة لا باعتبار عطف مجرد الفعل على موضع الجزم المتقدم فعلى ذلك يكون
ايضا مشتركا في السببية ويجوز ان يكون اخبارا محضا بوقوع ذلك لا على تشريك بينه وبين ما قبله كما ذكر في الفاء وبقيته ظاهر
وسال سيبويه الخليل عن قوله فاصدق واكن فاجابه بمثل ما سال عنه وقصد الى تشبيهه بمثله على ان موضع الاول جزم
فعطف الثاني على الموضع كما في قوله ولا هادي له ويذرهم وهذا شائع فصيح ثم مثله بما هو ابعد منه في التقدير وهو قوله
ولا سابق شيئا والفرق بينهما ان الاول محقق موضع الجزم فيه ولو جعلت فيه موضع فاصدق فعلا لكان مجزوما وما في
هو قوله لست مدرك غير محقق فيه موضع الجر الا ابتداء بل بعيد فلذلك كان الاول فصيحا والثاني ضعيفا لا يجيء الا في
الشعر. فصل ويقول والله ان اتيتني لا افعل الى آخره عقد هذا الباب لانه اذا اجتمع الشرط والقسم فان تقدم القسم اول الكلام
كان الحكم في الجواب له ووجب ان يكون الفعل ماضيا او في حكمه كمسئلة الكتاب وهو قوله ان اتيتني لا افعل بالرفع اما كون الجواب للقسم
فلانه تقدم اول الكلام يدل على انه المقصود عند المتكلم فجعل آخر الكلام لما هو المقصود اولى واما كون الفعل ماضيا او في

حكمه فلانه لما امتنع عمل الشرط في الجزا لجعله للقسم ارادوا ان يكون الشرط غير معمول في اللفظ ليتناسب مع اخيه فان
توسط القسم وهو مقدم على الشرط ايضا فلا يخلوا اما ان يجعله معترضا او يجعله معتبرا وان جعلته معترضا كان ما بعدها لما قبله
اذ وجود المعترض وعدمه في احكام ما معه سوا وهي مسئلة الكتاب كقولك انا والله ان تاتني اتك وان جعلت هذا القسم
في هذه المسئلة معتبرا كان حكمه حكم المسئلة الاولى اعني السوا فان تقدم الشرط على القسم كان الكلام في كونه معترضا وغير معترض
كذلك فان جعلته معترضا قلت ان تاتني والله اتك وان جعلته معتبرا قلت ان تاتني فوالله لاكرمنك ولا فرق بين ان يكون القسم
في المسئلة الاولى مرادا او ملفوظا به او ملفوظا بما يدل عليه مثال الملفوظ بما يدل عليه قوله لئن لم ينته المنافقون ومثال
ما هو مراد وان لم يجئ في اللفظ ما يدل عليه قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم لجاز ان يقال ان اكرمتني
اكرمك واذا قدر القسم وجب ذلك لان المعاملة له على ما تقدم ومن اصناف الفعل مثال الامر قال صاحب الكتاب
وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب الى اخره قال الشيخ قوله على طريقة المضارع للفاعل المخاطب هذا احد صيغ
الامر ولما كان قوله على طريقة المضارع يحتاج الى تبيين بينه بعد ذلك وكان ينبغي ان ينبه على كيفية اخذ هذه الصيغة
على ما كان في المضارع مطلقا بل على ما كان في المضارع في حال الجزم صحيحه ومعتله ومذكره ومؤنثه ومثناه ومجموعه
قال لا يخالف بصيغته صيغته الا ان تنزع الزايدة وقد تحقق الحد الاول وجاء الثاني بتفسير بعض اللفظ الذي استعمل
عليه الحد ولا يعني في صيغة الامر في اصطلاح النحويين والاصوليين غير ذلك وان كان العبارات عن الامر ولا استعمل في غيره
وهي غير صيغة مخصوصة وغيرها استعمالها في الامر في غيره فكانت هذه اولى ان يطلق عليها صيغة الامر ولا يكون الا للمخاطب
دون الغائب والمتكلم لانهم لو جعلوها لما معه لادى الى اللبس فلم يعرف هل المامور مخاطب او غائب فان قيل فلم خصوها
بالمخاطب دون الغائب او المتكلم قلنا لانهم لو جعلوها للغائب والمتكلم لقل استعمالها لان المامور المخاطب هو الواقع
كثيرا واما الغائب والمتكلم فقل انه يقع امره واذا كان استعمالها للاكثر ردها باب من ابواب الاختصار اولى من
استعمالها فيما لم يكثر اذ تعين جعلها لاحد الامرين خوف اللبس كما تقدم بين كيفية تصوغ هذه الصيغة فقال اذا نزعت
الزايدة فان كان ما بعدها متحركا تبقيه على حاله وان كان ما بعدها ساكنا زدت همزة الوصل لئلا تبتدا بالساكن مضمومة
ان كان ما بعد الساكن ضمة مكسورة فيما عداه ثم اورد اعتراضا وهو الفعل المضارع من الرباعي بالهمزة المضمومة انه اذا نزعت
حرف المضارعة وبعده ساكن وجب الاتيان بهمزة الوصل وهذا كذلك وهمزته قطع واجاب عن ذلك بان معناه
ان هذه الهمزة في التقدير ثابتة لان حروف المضارع هي حروف الماضي بدليل قولهم دحرج يدحرج وجميع الافعال
يوجب ان يكون الاصل تؤكرم وانما حذف لعارض وهو وجود حرف المضارعة فاذا قصد الى بنا الصيغة وجب حذف
حرف المضارعة فيزول المانع لاثبات الهمزة فيجب ردها لزوال مانعها ووجود سببها واذا وجب ردها كان حكمها حكم

الدال من دحرج فيستغني عن اجتلاب همزة وصل وهذا معنى قوله والاصل في اكرم تؤكرم فعلى ذلك خرج اكرم
وكان ينبغي ان ينبه على كيفية اخذ هذه الصيغة فانه لا يبنى على ما كان في المضارع مطلقا بل على ما كان في المضارع في
حال الجزم صحيحه ومعتله ومذكره ومؤنثه ومثناه ومجموعه وقوله واما اللبس للفاعل المخاطب يعني اذا
قصد الامر لغير الفاعل المخاطب فانك تأمر بهذه الصيغة لما تقدم من وجوب اختصاصها بالفاعل المخاطب فاذا
قصدت الى امر ليس بفاعل ولا مخاطب او الى فاعل وليس بمخاطب او مخاطب وليس بفاعل زدت لام الامر داخلة على
المضارع وهو على صيغته كقولك في الاول ليضرب زيد وفي الثاني ليضرب زيد وفي الثالث لتضرب انت وقد جاء قليلا
ان يؤمر المخاطب الفاعل باللام وسر الامتناع ما ذكر من طلب الاختصار وحصوله بامر هذه الصيغة للفاعل المخاطب
وجوازها لانتفا اللبس لانهم امتنعوا من اجرا صيغة الامر للغائب والمتكلم خوف اللبس ولم يمتنعوا من امر الفاعل المخاطب
باللام لانه لا لبس لان صيغة الفعل المضارع يشعر بخصوصيتها المرئي اليه بخلاف ما لو اجري صيغة الامر على الغائب
فانه كان يتحقق اللبس قوله وهو مبني على الوقف يريد صيغة الامر التي ذكرها في الفصل الاول وبها استغنى عن ان
يذكر حال اخرها على ما بيناه الا انه لا يكفيه الا ان يبين انه يجري مجرى المجزوم مطلقا الا ترى انك تقول اضربا واضربوا
واضربي واغز وارم واخش ليس مبنيا على السكون فوجب الاحتياج الى التبيين على ما تقدم وقال الكوفيون هو مجزوم
باللام مقدرة قال وهذا اخلف من القول لان حروف المضارعة هي علة الاعراب فاذا انتفت وجب انتفا الاعراب
كان الاسم اذا انتفى سبب اعرابه وجب انتفاؤه فهذا اجدر فان زعموا ان حرف المضارعة مقدر فليس بمستقيم لان حرف المضارعة
من جملة صيغة الكلمة كالميم في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير حذف الميم فكذلك حرف المضارعة ومن اصناف الفعل
المتعدي وغير المتعدي قال صاحب الكتاب فالمتعدي على ثلاثة اضرب الى اخره قال الشيخ المتعدي هو كل فعل يتوقف
عقليته معناه على متعلق كقتل وعلم فانه لا يعقل معنى مثل ذلك الا متعلق لانه من معاني النسبة وكل معنى نسبي لا يعقل الا
بما هو منسوب وغير المتعدي ما لا يتوقف عقليته على متعلق ولا يرد على ذلك ان غير المتعدي بهذا التفسير يتوقف عقليته معناه
على فاعله لان ذلك خطا فان الفعل لا يتوقف عقليته من حيث كونه فعلا على من يقوم به لانا نعقل العلم لا يخطر بالبال من
يقوم به ولذلك يقول في حده صفة يتعلق بالشي على ما هو عليه من غير ان يتعرض الى ذكر الفاعل ولو كان الفاعل ماخوذا في
عقليته لوجب التعرض له في حده كما وجب التعرض لمتعلقه ليس بمستقيم فان المعاني لا تعقل مع قطع النظر عن المحل وانما لم يذكر
في حد العلم ونحوه للاستغنا بقولهم صفة لان ذلك من معقولها واما الزمان والمكان فواضح فساد قول من زعم انهما مما يتوقف
عقلية الفعل عليهما فانا نعقل ذلك مع الذهول عن الزمان والمكان ولو لم تكن عقليته حقيقته مع الذهول عن الزمان والمكان
ولو لم تكن عقليته حقيقته مع الذهول عن ذلك لم يتم هو كما لا يوجد الا كذلك كما ان الجسم لا يوجد الا في زمان ومكان ولم يكن ذلك حقيقته

فالمتعدي على ثلثة اضرب لان المتعلقات لا تزيد على ثلثة اضرب فلذلك لم تزد الافعال المتعدية على ذلك لانه موقوف عقليته
على ذلك فهو المتعدي الى واحد وكذلك المتعدي الى اثنين والى ثلثة قال وغير المتعدي ما يختص بالفاعل قد تقدم في باب
غير المتعدي ما هو اوضح من قوله لان تخصصه بفاعله انما هو اثر ما ذكرناه وكان التبيين اولى قال وللتعدية اسباب
ثلثة يعني ان ثم الفاظا تزاد على الفعل فتصير بها في المعنى موقوفا عقليته على امر لم يكن قبل ذلك ولا يكون التعدي الا بان
الفعل يكون باصل معناه متعديا من غير شيء من هذه الزيادات وليس يعني ايضا ان هذه الالفاظ باعتبار لفظها تو
ان يكون الفعل متعديا بل لا بد من اعتبار معنى التصيير بها لان الفاظها تكون للتصيير وغيره فالتي للتصيير هي التي تكون
للتعدية الا ترى انك تقول اكبت زيد واقر ولا يوجب ذلك تعدية وصوت الرجل ولا يكون ذلك تعدية وتجرت بالقدوم ولا
يوجب الباء تعدية وانما يكون التعدية هذه الثلث اذا كان معناها التصيير الا ترى انك اذا قلت فرحت زيد اذهبت زيدا صار
متعديا بالهمزة بعد ان لم يكن لانها افادت التصيير مع بقاء المعنى الاول في اصله والتصيير لا يعقل الا متعلقا بمصير
فمهما وجد معنى التصيير اقتضى ذلك وبقي الفعل على ما كان قبل ذلك فلذلك اذا الحق غير المتعدي حرف التصيير صار متعديا
الى واحد والمتعدي الى واحد يصير متعديا الى اثنين والمتعدي الى اثنين يصير متعديا الى ثلثة قوله غصبت عليه الضيعة المتعدي
بحرف الجر غير مستقيم اذ معنى التصيير فيه مفقود الا ترى انك تقول غصبت الضيعة وغصبته الضيعة وغصبت عليه الضيعة
المتعدي بحرف الجر غير مستقيم فلا بد على ما افادت تصييرا ابطل ان يكون من قبيل ما نحن فيه نعم يصح ان يقال ان كل جار ومجرور
ان الفعل متعديا اليه لا باعتبار هذا المتعدي الذي نحن فيه كما يقول يتعدى الى الظرف وغيره ولسنا نعني هذا التعدي و
كان ذكر على التعدي في هذا المكان غير مستقيم قال والافعال المتعدية الى ثلثة علمت على ثلثة اضرب منقول بالهمزة وهو فعلان
بالهمزة اعلم واري ونقل العلوب ملحق فيهما فالصحيح انها لا تجرى هذا المجرى فان التعدي بالحاق الهمزة قياس ليس
فيما كان متعديا الى واحد وكذا في المتعدي الى اثنين ولا سيما اذا كان من ابواب الفاظ مخصوصة وغايته ما مع القابل لذلك
الحاقه باعلمت وارى وليس بجيد فان الالحاق في اللغة انما يكون بعد علم القاعدة بالاستقراء فيما اكثر وضرب متعد الى مفعول واحد
قد اجري مجرى اعلمت لموافقته له في معناه فعدي تعديته هذا الضرب متعديا في الحقيقة الى واحد لانه فعل لا يتوقف عقليته
الا على متعلق واحد فوجب ان يكون من ذلك كما زعم زاعم ان الثاني والثالث بالنسبة الى انبات واخبرت كالثاني والثالث فان
بالنسبة الى اعلمت لانك تجد تعلق الفعلين بهما تعلقا واحدا فلذلك شبهه وهو جبر اليسير في ذلك ان الاعلام منقول عن علمت وعلمت
الداخل على النسبة متعلق باثنين واذا عدي بالهمزة صار متعديا الى ثلثة فوجب ان يكون متعلقا به ثلثة واما المفعولان في باب
انبات فهما نفس النبا والخبر والحديث وهو نفس الفعل وانما ذكر لبيان نوع ذلك الحديث والخبر الا ترى انك اذا قلت
رجع القهقرى فانما نصبت على المصدر لانه رجوع وان كان كذلك فهما المفعول الثاني والثالث حديث وخبر وان كان لنوع

مخصوص بخلاف قولك اعلمت فانهما من متعلقاته لا من هذه الجهة والسر فيه ان الاعلام يتعلق بمصير والحديث هو مركب
من خبر والدال من متعلقاته وليس شيء منها نوع له فهو من متعلق العلم لا نفس العلم ولا نوعه واما الانبا والاخبار فيتعلق
بالمخبر ولا يتعلق بالخبر هذا التعلق لانه نفس الخبر واذا ذكر نوعه كان في المعنى مصدرا للبيان النوع بقي ان يقال كيف صح
ان يقع ما ليس بفعل في المعنى مصدرا وهو المفعول الثاني والثالث والجواب عن ذلك انه لم يكن مصدرا باعتبار كونه
زيدا وقائما ولكن باعتبار كونه حديثا مخصوصا فالوجه الذي صح الاخبار به عن الحديث اذا قلت حدثني زيد منطلق هو الذي
صحح وقوعه مصدرا ومثل ذلك قلت زيد منطلق اذا قلنا انه كلام غير متعد فالحديث الواقع بعد القول هنا لا باعتبار
كالمفعول الثاني والثالث في باب انبات واخبرت فان قيل فاذا كان عندكم بمثابة ما يقع بعد القول والقول يجاز ما
يقع بعده الحكاية وليس ما نحن فيه كذلك فدل على المخالفة فالجواب ان القول اكثر ما يؤتى به لحكاية ما تقدم ذكره فجاء الحكا
فيه على حسب القصد بخلاف انبات واخبرت فانه ليس بهذه المثابة فان قلت فقد يكون القول الا على وجه الحكاية كقولك عن
نفسك قلت زيد منطلق فالجواب ان هذا وان قدر قليلا فاجري مجرى اصل الباب بخلاف ما نحن فيه وقوله قد اجري
مجرى قد اعلمته في الصورة لما كان المفعول الثاني والثالث بالنظر الى مفرديهما لا يتحقق معنى المصدرية فيهما في الظاهر
فاجري مجرى مفعولي اعلمت في التسمية لموافقتهما له في الصورة والمعنى بوجه وهو متعلق فان قيل فما المانع ان يكون انبات
كاعلم فيكون متعلقاته كتعلقات اعلم فيكون مفعولات في الحقيقة فالجواب ان الاعلام هو تصيير غيرك عالما ومتعلق العلم
ليس عالما وانما هو معلوم متعلق العلم كتعلق الضرب بالمضروب ثم تحصل في النفس حديث عن المعلوم وهي حقيقة اخرى
غير المعلوم وان وافقته في نسبة شيء الى شيء فالحديث في نفسه هو نسبة شيء الى شيء من متعلق الحديث بل هي نفس الحديث بخلاف
ما ذكرناه من المعلوم فانه متعلق العلم فدل ذلك على ان الحديث في موضع الخبر مع حدثت والخبر مع اخبرت ليس متعلق الفعل
بل هو هو وان المفعولات مع اعلمت ليست بالعلم وانما هي متعلق العلم فبيت الفرق بين اعلمت وحدثت وضرب متعد الى مفعولين
والى الظرف المتسع فيه هذا الضرب اذا جعل فيه الظرف مفعولا فهو على سبيل المجاز لا على التحقيق مثله في قولك ضرب يوم الجمعة ولا
يتحقق الاتساع في مثل ذلك الا اذا بني للمفعول او جرى من غير فعل والا فلا حاجة الى اخراجه عن اصله مع استقامته من غير ضرورة
ولا استحسان ومن النحويين من انكر الاتساع في الظروف في الافعال ذات المفعولين وسببه ان جعل الظرف متسعا فيه انما هو على
التشبيه بالمفعول به وانما حسن ذلك فيما كثر والمتعدي الى ثلثة لم تكثر كثرة المتعدي الى اثنين والى واحد فلذلك كره بعضهم الاتساع فيه
مع المفعولين واما المتعدي الى ثلثة فالاكثر على انه لا يتسع فيه اذ ليس في الافعال ما يتعدى اربعة فشبهه هذا به وقوله والمتعدي و
غير المتعدي سيان في نصب ما عدى المفعول به من المفاعيل الاربعة يعني المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه
وهذه كلها نسبة المتعدي وغير المتعدي اليها واحد فلما اتضح بالمتعدي ينتصب بغير المتعدي وكذلك ما يلحق بالمفعول من الحال

والتميمي وغيره وحكم المتعدي وغير المتعدي في نصبه سوا ومن اصناف الفعل المبني للمفعول قال صاحب هو ما استغني عن فاعله
فاقيم المفعول مقامه واسند اليه معدولا به عن صيغة فعل الى فعل ويسمى ما لم يسم فاعله الى اخره قال الشيخ قد اعترض على قوله ما استغني
عن فاعله لان المرفوع عنده ههنا فاعل على ما تقدم من مذهبه في ان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل ولذلك حد الفاعل بما
يدخله فيه واذا كان عنده فاعلا فكيف يستقيم ان يقول ما استغني عن فاعله واقيم المفعول مقامه وهل هذا الا تصريح منه
بانه فاعل وان المرفوع غير فاعل واجيب عنه بانه اراد ان الفاعل على ضربين فاعل قام به الفعل وفاعل لم يسند اليه الفعل
من غير قيام به فقوله استغني عن فاعله اراد عن فاعله الذي يقوم به الفعل فعلى هذا يصح ان يكون هذا ايضا فاعلا لانه داخل
تحت حد الفاعل الذي ذكره ولا يخرجه كونه فاعلا بذلك الاعتبار عن ان يكون مفعولا في المعنى لان الجهة التي كان بها مفعولا
في المعنى غير الجهة التي كان بها فاعلا وقوله معدولا به عن صيغة فعل الى فعل يريد بصيغة فعل صيغة كل فعل اسند على جهة
قيامه بها وبقوله فعل كل صيغة اسند على جهة قيامها ولم يرد وزن فعل الذي هو مفتوح الفاء والعين ولا فعل الذي
هو مضموم الفاء مكسور العين لان علم واستخرج مندرج تحت فعل وان لم يكن على وزنه واستخرج واطلق مندرج تحت فعل
وان لم يكن على وزنه لان المقصود ما ذكرناه فاذا صيغة فعل علم على كل فعل اسند على جهة قيامه وفعل علم لكل صيغة اسندت على
جهة قيامه فاندرج تحت كل واحد منهما ما كان على وزنه وما ليس على وزنه قال ويسمى هذا الفعل الموضوع فعل فعل ما لم يسم فاعله قال
والمفاعيل سوا في صحة بنائه لها يريد انه يصح ان يسند الفعل الذي حذف فاعله باعتبار قيامه به الى المفاعيل الا ما
استثناه وهو المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه واما الاول والثاني فلما امتنع ان يسند
الفعل اليه لانه مسند في المعنى لان قولك علمت زيدا قائما مسند فيه قائم الى زيد فلو ذهبت تسند علمت الى قائم وهي جملة واحدة
قائما مسند اليه فكره لذلك استغناء عنه لانه اذا ذكر احدهما فلابد من ذكر الاخر فالتزم الاسناد اليه حتى لا يلبس
والمفعول الثالث في باب اعلمت لذلك والمفعول له لا يقام مقام فاعله لاحد امرين اما انه في المعنى كانه جواب لسائل سائل عن
العلة فلو ذهبت تقيمه مقام الفاعل لذهب هذا المعنى منه والثاني انه مقدر باللام وهي في غالب الباء واللام لها معنى غير ذلك
فلو ذهبت تقيمه هذا المقام لم يعلم انه من هذا القبيل فمنزل لذلك والمفعول معه لامرين ايضا احدهما انه حرف العطف لا يستقل
مستقلا فلو حذفته لذهب ما يستدعيه والاخر ان اقامته تخرجه عن حقيقته لان معنى كونه مفعولا معه انه مشترك بينه وبين
فاعل في الفعل فاذا حذف الفاعل ذهبت المشاركة فزال كونه مفعولا معه فلا يستقيم لذلك قال واذا كان الفعل غير مفعول
وبني لواحد الى اخره يريد انه لا يقام مقام الفاعل الا واحد ويبقى ما كان على ما كان ولذلك تقول اعلم زيد عمرا خير الناس
برفع زيد ونصب ما عداه لانه لم يدع ضرورة الا والمسند اليه لا يكون الا مفردا فوجب ان يبقى ما عداه على حاله قال والمفعول
المتعدى اليه بغير حرف من الفعل على سائر ما بني الى اخره يريد ان المفعول به الصريح اذا وجد مع بقية المفاعيل لا يقام مقام الفاعل

سواه هذا مذهب البصريين والكوفيون يختارونه ولا يوجبونه والسر في وجوبه انه اذا حذف الفاعل فالاولى ان يقام
مقامه ما كان اقرب الى الفعل وليس في المفاعيل ما هو اقرب الى الفعل من المفعول به لانه من معقوليته دون الفاعل من
معقوليته فاذا حذف احدهما وجب اقامة الاخر مقامه ولا يرد على ذلك المفعول المطلق فانه اقرب الى الفعل حيث كان
واصلا اليه بغير واسطة والجواب عنه انه ليس فيه دلالة زائدة على ما في المعنى نفس الفعل والغرض اقامة شي يسند اليه فلو
كان كذلك اسند الشي الى نفسه فكان ممتنعا من حيث المعنى بخلاف ما ذكرناه فان قيل فقولك ضرب ضرب شديد وامثاله هو الذي
يستقيم اقامته مقام الفاعل وفيه معنى زائد على معنى الفعل فانه لم يكن اولى فالجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يخرج عن كونه
كانك نسبت الشي الى نفسه لان الضرب الشديد ضرب وكان غيره اولى اذا وجد والاخر هو انك لم تسند الضرب خاصة ولذلك
حكم على شديد بانه صفة وانما يكون الصفة بعد تمام الاسم فصار قولك ضرب ضرب وضرب شديد في ان الاسناد الى الضرب
فيهما سوا فان قيل فالمفعول المتعدى بحرف هو المعنى مقتضى للفعل فلم كان المفعول بغير حرف اولى وقد قلت انه اولى به
فيه على بقية المفاعيل لاجل الاقتضاء والفعل يقتضيهما جميعا اقتضاء واحدا فالجواب ان العرب لما عدت الفعل الى احدهما
بنفسه والى الاخر بواسطة صار في الصورة كانه اقوى منه باعتبار اقتضاء الفعل فجعلوه اولى لذلك فان قيل فهل للمفعول
بغير حرف اولى منه فلم لا يكون المفعول بحرف مقدما على بقية المفاعيل التزاما لانه من مقتضى الفعل وليست تلك
من مقتضياته فالجواب انه لما كان متعديا اليه بحرف جر اجروه مجرى امثاله مما يتعدى الفعل اليه بحرف جر ليكون الباب كله
على حال واحد فاجروا قولهم استغفرت الله من الذنب مجرى قولهم استغفرت الله في الدار اعني في الدار وان كان
من الذنب من مقتضياته وليس في الدار مثله في اقتضاء الفعل لما شاركه في باب الجار والمجرور فجعلوا الحكم في الكل سواء
ان كان اولى ولكن لا على سبيل الالتزام فاما سائر المفاعيل فمستوية للاقدام الى اخره يعني انها سوا في صحة بناء الفعل لكل
واحد منها ومثل باستخرج يريد الى اخره وبينه قال وكذلك المفعولين المتغايرين نسبة الى انها شرط هذا الاطلاق ويوهم انه
يجوز مطلقا وشرطه ان لا يقع لبس فلو قلت اعطيت العبد الجارية لم يقم مقام الاسم الاول لانك لو اقمت كل واحد منهما لوقع اللبس
فلا يعرف الاخذ من المأخوذ ولذلك لو لم يلتبس وقلت اعطيت العبد الجارية لكان تقديره الاخذ معتبرا حذر اللبس وكذلك اذا
قلت اعلمت زيدا عمرا قائما فلا يجوز تقديم المفعول الثاني على الاول الا عند انتفاء اللبس فلو قلت اعلمت عمرا زيدا قائما وزيد هو
المعلم لم يجز لانه يلبس فكذلك اذا بنيته لما لم يسم فاعله لم يقم مقام الفاعل الا الاول لئلا يلتبس الا انك اذا اقمت الاول في الباب
مقام الفاعل جاز التقديم والتاخير لانتفاء اللبس الا ترى انك اذا قلت اعطي العبد الجارية واعطي الجارية العبد لكان
اللبس منتفيا لاختلاف حالتي المنصوب فانك لو قدمت وقع اللبس الا ترى انك اذا قلت اعطي العبد الجارية واعطي الجارية العبد
لكان اللبس منتفيا لاختلاف حالتي المنصوب فانك لو قدمت وقع اللبس الا ترى انك اذا قلت اعطيت العبد الجارية فهو

أن العبد هو الآخذ فلو ذهبت تقول أعطيت الجارية العبد وأنت تقصد المعنى الأول وقع اللبس إذ لا إعراب مخصوص
في أحدهما يبين وكذلك قلت أعلمت عند تسمية الفاعل وعند فقد حكمه ما ذكرناه من لزوم التقديم للمفعول الأول عند
تسمية الفاعل خوف اللبس ومن وجوب إقامة المفعول الأول مقام الفاعل عند حذفه فإذا قامت قرينة تبين المراد
فيهما جاز التقديم فيهما جميعا عند تسمية الفاعل وجاز إقامة أيهما شئت مقام الفاعل عند حذف الفاعل ومثاله
قولك أعطيت زيدا درهما يجوز أن تقول أعطي درهما زيد لأنه لا لبس إذ معلوم أن زيدا هو الآخذ وجاز أن تقول أعطي
درهم زيدا إذ لا لباس وكذلك إذا قلت أعلمت زيدا كذا به مستعارا فيجوز أن تقدمه إذ لا لبس في أن زيدا هو المعلم لاستحالة
إعلام الكتاب وجاز أن تقول أعلم زيدا الكتاب مستعارا لانتفاء اللبس إلا أن إقامة المفعول الأول إذا انتفى اللبس أحسن
لأنه فاعل في المعنى وكان أقرب إلى إقامته مقام الفاعل وكذلك المفعول الأول في باب علمت لأنه في المعنى عالم وكان مثل
زيد في الإعطاء ومن أصناف الفعل أفعال القلوب وهي سبعة إلى آخره قال الشارح هذه الأفعال كلها اشتركت في
أنها موضوعة لحكم الذهن متعلق بشيء على صفته فلذلك اقتضت مفعولين وفائدتها الإعلام بأن النسبة حاصلة عما دل
عليه الفعل من علم أو ظن لأن الخبر قد يكون عن علم وقد يكون عن ظن فإذا قصد التعرض لتعريف ما الخبر عنه أتى بالفعل
الدال على ذلك وأدخل على المفعولين المذكورين وقوله إذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفته فيه مسامحة لأنها ليست كلها للعلم
وإنما لذلك لو قدر أنها للعلم لحسن التعبير عنه بمعرفة الشيء على صفته فيه مسامحة لأن اللفظ المعرفة إنما وضع لا على إدراك
العلم وهو المتعلق بالشيء نفسه بإطلاقه على العلم باعتبار الآخر غير محقق المراد كل عرفت زيدا قائما فإنما يحمل على قائما
بالحال دون الخبر في المعنى وإذا قلت علمت زيدا قائما احتمل الحال واحتمل المفعول الثاني الذي هو في المعنى خبر فقد ظهر الفرق
بين معاني هذه الأفعال وبين المعرفة من الوجهين المذكورين قوله وتستعمل أرى استعمال ظننت وأصل أرى هاهنا أن يكون
مقدا با الهمزة عن رأيت التي بمعنى علمت فاستعملت بمعنى ظننت لما كثر في كلامهم وأكثر الخبر عن ظن فجرت للظن وكذلك ما تصرف
ويقولون في الاستفهام خاصة متى تقول زيدا منطلقا بمعنى تظن يريد أن فعل القول إذا كان مستقبلا للمخاطب مستفهما عنه
جرى مجرى الظن على اللغة الفصيحة وسره ما تقدم من أن القول إنما حكيت الجملة بعده لما كان أكثر ما يطلق على ما قيل لفظا
ومعنى فلما كان هاهنا واقعا موقع ما لا يصح أن يكون حكاية أعمل عمله وقول النحويين إنه بمعنى الظن تسامح والا فقد يقال
ما تقول في هذه المسئلة ومتى تقول زيدا منطلقا بمعنى ما تعتقد وما تعلم أو ما تظن ولو كان بمعنى الظن لم يصح الاستفهام بها
عما يعلم ولا الجواب بأن يكون معلوما ونحن نعلم خلافه وبنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت يعني في عمله لما رأوه متعلقا بحرين
كتعلق العلم والحسبان أجروه مجراهما في نصبه متعلقه إذا ذكر فالحق إذا أن القول على حاله في المعنى الأصلي وإنما حسن إجراؤه
فيما ذكرناه لما كان معيّنا فكل أفعال القلوب في المتعلق وقد تقدم الفرق بينهما من جهة أن متعلق القول ليس كمتعلق الحسبان

لأن متعلق الحسبان مفعول به محقق بمنزلة المفعولين في أعطيت زيدا درهما ومتعلق القول في المعنى وإنما يكون فيه خصوصية
لذكر خاصيته فيتوهم أنه متعلق له وليس كذلك كما توهم أن المفعولين الثاني والثالث في أنبأت وأخواتها متعلقا كمتعلق أعلمت
وليس كذلك فإذا ضعف نصب المفعولين في باب أنبأت وقوي نصب المفعولين في باب أنبأت وقوي النصب في الاستفهام المذكور لما
كان الأمر المقوي للحكاية مفقودا ثم قال لها ما خلا حسبت وخلت وزعمت معان أخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا لأن
تعديها إلى مفعولين إنما كان بالنظر إلى اقتضائها للجزء وإذا كانت قد وضعت لمعنى آخر لا يقتضي إلا أمرا واحدا وجب تعدي
إلى واحد لأن التعدي أمر معنوي فيثبت تعدد متعلقه وإفراده على حسب المعنى وذلك ظننت إذا أردت بها التهمة لأن الإبهام إنما
يقتضي متهما وكذلك علمت إذا قصدت بها علم الشيء في نفسه إنما يقتضي واحدا وفسرها بعرفته لأن وضع لذلك خاصة وهذا أبين
لتفسير الجميع بالمعرفة أولا غير سديد ورأيته بمعنى أبصرته لأن الإبصار إنما يقتضي واحدا ووجدت الضالة أصبتها في نفسها و
كذلك أريت الشيء بمعنى أبصرته أو عرفته قوله أو عرفته فيه نظر إذ لم تثبت رأيت الشيء في نفسه بمعنى عرفته وإنما ثبت بمعنى علمت على
وبمعنى أبصرته بعينه واستعمال أريت على معنى عرفت على خلاف ذلك وكأنه يستقيم الاستدلال بقوله وأرنا مناسكنا فإنه غير واضح
عرفنا لظهور أن يكون بصرنا وقوله وأتقول أن زيدا منطلق أي أتقول بذلك يوهم أن المعنى في الكسر غير المعنى في الفتح والتحقيق أن
المعنى واحد في الموضعين وكذلك إذا قلت أتقول زيد منطلق وأتقول زيدا منطلقا فإن المعنى واحد وهو السؤال عما قام به
من القول الذي هو مختص بهذه النسبة ووجه النصب كوجه نصب مفعولي أعلمت كما تقدم ووجه الرفع ما تقدم من قصد حكاية الجملة و
إنما لم يذكر أن زعمت لها وجهان أيضا مثل غيرها من الأفعال مع أنهم يقولون زعمت كفلت وهو لفظ زعم المتعدية إلى مفعولين
لأنه قصد إلى استعمال هذه الألفاظ مع بقائها أفعالا من أفعال القلوب وإن قيل وأريت إذا كان من رؤية العين بمعنى أبصرت
وليست من أفعال القلوب والجواب أنها وإن كانت للإبصار فمعناها أيضا علم بالحاسة فلم تخرج عن معنى العلم وكذلك إذا وردت
وجدت الضالة بمعنى أصبتها فإن وجدت مثله لأنه إنما بمعنى أصبتها على صفة وهذا أصبتها في نفسها فكانت مثلها وليس
كذلك زعمت بمعنى كفلت مع زعمت التي من هذا الباب ثم قال ومن خصائصها أن الأفعال على أحد المفعولين إلى آخره وإنما
اختصت بامتناع الاقتصار على أحد مفعوليها لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر فكما لا يصح قطع المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ فكذلك
مفعولاهما بخلاف باب كسوت فإنه لا ربط بين مفعوليها فلذلك جاز ذكر أحدهما دون الآخر بخلاف هذا الباب قال
فأما المفعولان معا فلا عليك أن تسكت عليهما في الباب يعني هذا وباب كسوت وقد اختلف الناس في جواز قطعها عن المفعولين
من غير قرينة بها زيادة إذ منعه بعضهم نظرا إلى أنه لا يخلو أحد من علم وحسبان فلو قيل علمت وحسبت لم يكن فيه فائدة فيكون
امتناعه لامتناع فائدته وهو وجه قوي في ذلك واستدل الآخرون بقولهم من يسمع يخل وقد ذكر الفعل مقطوعا عن المفعولين
وعن الزيادة وأجيب بأن هذا المثل قد علم معناه فكانت الزيادة المعلومة والمفعولان محذوف وإنما المعنى من يسمع يخل المسموع

صحيحا اذ معنى من يسمع منزلك الاستماع وقد اعترض بقوله لم ظننت ذاك وهو اقتصار على احد المفعولين واجيب عنه بانه
اشارة الى الظن المدلول عليه بظننت والمفعولان محذوفان لان ذلك انما يقال بعد تقدم ذكر ما يصح ان يكونا مفعولين
كقول قائل ظننت زيدا قائما فتقول ظننت ذاك اى ظننت ذاك الظن ظنا مثله واذا اشير الى ظن مخصوص بمتعلق مخصوص
وجب ان يكون معمولاه في المعنى مثلهما فيحذف للعلم به ومن ثم وهم بعضهم في ان ذاك اشارة الى المفعولين جميعا وجوز
ذلك لما كان عبارة عن المفعولين كما جوز ابانه ذلك وقلت لهذا ذاك وهو في موضع الجملة فكذلك هنا وهذا غلط فان
مفعولي انبات واخواته وما يقع بعد القول ليس من مقتضيات الانبا والقول وانما هو النبا والقول بعينه ولكنه على
وجه من التخصيص الا ترى ان قولك انبا زيد منطلق نوع مخصوص من النبا وقولك زيد منطلق نوع مخصوص من القول فوقع
انه مصدر محقق وانما وقعت صورته هي صورة الجملة لان النوع المخصوص منه لا يكون الا كذلك فجاءت الجملة من صورة الخصوص
فاذا عدل عن الخصوصية جاء المصدر مفردا فيقول انباته الانبا وانباته ذلك يعني الانبا وليس الانبا وليس مفعول ظننت
وحسبت كذلك فانه من متعلقه ووصفه ان يتعلق بالشيء على صفة فلو علقته ههنا بالحديث بجملته لاحتيج الى صفة يكون
الحديث عليها والا خالفت وضعه ولا يستقيم ان يقال انه لما تضمن الصفة والذات جميعا اغنى عن ذكرهما مفصلين فانك
اذا اوقعت الظن على الجملة بلفظ واحد على انه للاول وذلك يوجب ذكر الصفة ولو ذكرت الجملة مفصلة وانت تعني بها الحديث
وانه مظنون بكماله لوجب ان تذكر صفة اخرى تكون عليها فهذا اجدر فوضح بذلك ان ذاك في ظننت ذاك لا يستقيم جعله مفعولا
لحديث ولا غيره ووجب جعله مصدرا وتقول ظننت به اذا جعلته مكان ظنك فيكون المفعولان ايضا محذوفين ويكون
به حال الفضلة كالظرف ليبين موضع الظن لا على انه احد المفعولين كما تقول ظننت في الدار الا ان الفرق بينهما ان الدار ظرف
محقق لوقوع الظرفية والمجرور ههنا ظرف مقدر المحل ما تعلق به الظن ولذلك لو صرحت بالمفعولين مع مثل ذلك كان مستقيما
كقولك ظننت بزيد وجهه حسنا فوجهه حسن هما المفعولان وبزيد انما ذكر ليبين به محل ما تعلق به الظن ومع حذف المفعولين احسن
لقيامه بالفائدة ومع المفعولين تقل فائدته لان المفعولين يحصل منهما ذلك وقول من قال انه مفعول بدليل قولهم ظننت به خيرا
لا يستقيم لما تقدم من انه حال في موضعه و... انه مصدر ايضا اى ظن خير كما تقول ظننت سوءا وظننت ظن سوء بمعنى واحد والذى
يدلك على ذلك ايضا انك لو جمعت بين ذلك وبين المفعولين لكان مستقيما كقولك ظننت بزيد خيرا او وده باقيا فذكرت المفعولين
كما في قوله يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية فقوله غير الحق وظن الجاهلية مصادر احدهما للتشبيه والاخر توكيد للغير
والمفعولان محذوفان اى اطلاق وعلى حاصلا بهذا انما تبين به ان به في قولك ظننت به ليس مفعولا لظننت فان جعلت الباء زائدة
بمنزلتها في النفي فيه لم يجز السكوت عليه جعل الباء زائدة في مثل ذلك يتوقف على السماع ولم يثبت ظننت بزيد قائما
واذا كان كذلك فلا معنى لقوله فان جعلت الباء زائدة فانه يوهم صحة ذلك وليس بصحيح ومن خصائصها انها اذا تقدمت

انت العلم الاخر اما اذا تقدمت فالوجه الاعمال وهو الباب كثيرا وقد نقل جواز الالغا ولا بعد فيه لان المعنى في صحة الالغا
فانها تقدمت او تاخرت وهو ان متعلقها الذي هو الاعراب مستقل قبل دخولها فيجعل بعد دخولها على اصله وجعلت هي تقييد معناها جاءت
وهذا حاصل تقدمت او تاخرت وانما كثر اعمالها متقدمة لان المقتضي اذا تقدم كان اقوى منه اذا تاخر بدليل قولهم زيد
ضربت وامتناع ضربت لزيد واذا كان كذلك فلا بعد في التزام النصب عند التقديم والقوة واذا توسطت او تاخرت حصل
بعض الضعف فقوي الرجوع الى الاصل معمولها كما تقدم فتحصل من ذلك انها اذا تقدمت قوي الاعمال والتزم على قول واذا
توسطت كان الالغا اقوى منه اذا تقدمت واذا تاخرت كان الالغا اقوى منه اذا توسطت والغا المصدر الغا الفعل لان الفعل
مراد فيجوز اعماله والغاؤه اذ الجميع سوا ولا يكون الالغا في سائر الافعال اعني بقية الافعال من جهة ان متعلقاتها غير مرتبط
بانفسها حتى يبقى على حالها الا ترى ان قولك اعطيت زيدا درهما والغيته لم يستقم ان يبقى زيد مع الدرهم كلاما اذ لا ربط
بينهما قبل ذلك ولا بعده بخلاف ما نحن فيه ومنها انها تعلق والفرق بين التعليق والالغا ان الالغا عبارة عن قطعها عن العمل
ببقائها على اصلها مع جواز الاعمال والتعليق قطعها عن العمل لمانع منع من اعمالها وذلك عند دخول حرف الابتدا او الاستفهام
والنفي لانك لو اعملتها لجعلت ما بعد لام الابتدا او حرف الاستفهام والنفي معمولا لما قبله فيخرج عن ان يكون له صدر الكلام فهو موضوع
في صدر الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بعده فوجب الالغا لذلك وموضعه موضع نصب باعتبار المعنى لانه متعلق الظن الا انه جملة
مستقلة وكونه متعلقا للظن في المعنى لا يخرجه عن ان له صدر الكلام الا ترى انك اذا قلت زيد ما ضربته او زيد ضربته لم يخرج
خبر المبتدا عن ان صدر الكلام لانه وقع في جملته في صدر الكلام وقد دفع عليه ما يقتضيه فكذلك ههنا واذا دخل على هذه
الجملة كان في المعنى المسند اليه هو المفعول الاول والمفعول هو المسند الثاني وقد اختلف في علمت هل قام زيد فجوزه قوم
ومنعه قوم مع اتفاقهم على علمت ازيد عندك ام عمرو فاما من اجازه فانه نظر الى صورة الجملة وهي حاصلة في الموضعين مثلها
في ازيد قائم والذي منع نظر ادق من ذلك وذلك ان مظنون الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان
يكون ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستفهام مع ام احد الشيئين منسوبا اليه ذلك الحكم فيحصل تعلق العلم بشيء على
صفة فاذا قال علمت ازيد عندك ام عمرو فمعناه علمت احدهما معينا على صفة وهو كونه عندك لان ذلك هو الذي يقال في جوابه
واما اذا قال هل زيد قائم فليس جواب هذا نسبة قيام الى زيد او نفيه حتى يصح ان يقال ان العلم اذا دخل عليه تعلق بذلك
حسب ما يعلق مع ام واما جوابه نعم او لا فهو غير متعين فكيف يصح تعلق العلم بمثل ذلك ويجاب بان معنى نعم نعم زيد قائم ومعنى
لا ما زيد قائم ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم او لا لا ما يحصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب وهو المصحح للتعليق
ومثل التمني وام علمت اى الرجلين جاءك وما اشبهها مما معناه طلب التعيين فهو في الجواز سوا وقوله ولا يكون التعليق مع
غيرها ليس بمستقيم على ظاهره فان عرفت وعلمت الذي بمعنى عرفت تعلق ايضا وكذلك ما اشبههما من افعال القلوب تعلق

ايضا مع الاستفهام ثم التعليق مخصوص بافعال القلوب دون سائر الافعال وسببه مع النفي والابتدا ما تقدم من انهما
جملة مستقلة دخل عليها ما يصدّ عمل الاول فيهما فاستقام ذكرها مقطوعة عن اعمال الفعل فيها وليس لمتعلق من متعلقات
الافعال هذا المعنى حتى يستقيم تعليقها كما انه لم يستقم الغا وهذا الغوات ذلك المعنى وسببه مع الاستفهام في المتعدية
الى مفعولين ما ذكرناه وفي المتعدية الى واحد ان المقصود علمت جواب ذلك وهذا انما يستقيم مع العلم دون غيره فلذلك
لم يعلق الافعال القلوب ومنها انك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول الى اخره فقول علمتني منطلقا وسببهم انهم انما
كرهوا ذلك في غيرها فان كان بنوا الاصل لما ثبت من ان غيرها اولا ان يكون في الوجود فاعله ومفعوله الشي واحد فلما كان
كذلك كرهوا ان يأتوا بالضميرين لما فيه من الوهم انهما مختلفان قضيا بالاكثر فيقع اللبس فعدلوا الى لفظ النفس
ليكون ايذانا باتحادهما ولما فيه من زيادة لفظ اللبس في المضمر واما افعال القلوب فانها اكثر ما يقع فاعلها ومفعولها الشي
واحد بل هو الاكثر لان الانسان وظنه بامور نفسه اكثر وقوعا من غيره واذا كان كذلك فقد زال المعنى المقتضي لتغيير
الاصل فبقيت على اصلها وحمل عليها قولهم عدمتني وفقدتني لانهما ضد وجدت منها فحملا على ضدها ولا بعد في ان
يحمل الشي على ضده ومن اصناف الفعل الافعال الناقصة قال صاحب الكتاب كان وصار واصبح وامسى الى اخرها
يدخل دخول افعال القلوب على المبتدا والخبر الا انهن يرفعن المبتدا وينصبن الخبر قال الشيخ هذه الافعال كلها اشتركت
في انها لتقرير الشي على صفه ومن ثم احتيج فيها الى الجزئين وهو معنى قوله يدخل دخول افعال القلوب وان اختلف
جهات الاحتياج اذ جهة الاحتياج ثم تبيين متعلق الخبر اما بالظن او بالعلم وجهة الاحتياج ههنا لتقرير الشي على صفه
فلا بد من ذكر ذلك الشي وصفته في انها تختلف بعد ذلك بحسب معانيها قال ويسمى المرفوع اسما والمنصوب خبرا يعني اسما مضافا
الى ما ذكر معه وكذلك الخبر فان كان المذكور كان قيل اسم كان وخبر كان وكذلك غيرها وانما نسبوا الى كان الشيا
بانه معموله ومتعلقه والا فليس هو اسما لكان ولا خبرا عنها في الحقيقه وقد يضاف الشي الى الشي بادنى سبب
ولم يقولوا في مثل ضرب زيد عمرو الاسم وخبر بل فاعل ومفعول ليعرفوا بين البابين في انهما متعلقاتها في الاعراب جعلوا
الاسم والخبر لمتعلقات الافعال الناقصة المذكورة فاذا قالوا اسم وخبر علم انهم قصدوا الى هذا النوع من الافعال وايضا
فان المرفوع والمنصوب ليس كنحو المرفوع والمنصوب في ضربت اذ منصوب ضربت مفعول في الحقيقه وليس كان كذلك
ثم بين كونهن نواقص من حيث انه لو اقتصر على المرفوع لم يستقم فكانت ناقصة عند اقتصارك فيها على المرفوع خاصة بخلاف غيرها
من الافعال فانك لو اقتصرت على المرفوع لكان مستقيما ولم تكن ناقصة وسببه ما تقدم من ان وضعها لتقرير الشي على صفه
فاذا قطعتها عن الصفه استعملتها في غير موضعها فلم يستقم لذلك قال ولم يذكر سيبويه منها الا كان وصار وما دام
وليس الى اخره اما كان فلكثرتها واما الاخر فلانها لم يستعمل الا كذلك واستغنى عن البواقي بما بينه من المعنى وهو قوله

وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر يريد ملوضع لما ذكرنا من تقرير الشي على صفه فهذا معنى قوله مما لا يستغنى
عن الخبر ومما يجوز ان يلحق بهن آض وعاد وغدا وراح لان احد وجهي استعمالها لتقرير الشي على صفه فوجب عند ذلك ان يكون
منها للمشاركتها لها في المعنى الذي كانت ناقصة قال وقد جا بمعنى صار في قولهم ما جات حاجتك وهل يقتصر في ذلك على
هذا المحل ويتعدى الى غيره فنظر والاولى ان يتعدى لانهم يقولون جا البر قفيزين وصاعين على انه قد قيل قفيزين حال وضعيف
لانهم لم يقصدوا الى الاخبار عن البر بالمجي في نفسه وانما قصدوا حصوله على هذه الصفه فوجب ان يكون مما نحن فيه واذا
ثبت ذلك صح استعماله في غير الموضع المذكور واما قولهم حتى تعدت كانها حرية فالظاهر انه مخصوص بمحله فانه لم يعرف
في غيره اذ لا يقال قعد كاتبا على نحو صار كاتبا ولكن لا يبعد ان يقال قعد زيد كانه سلطان على نحو ما نحن فيه من
ارادة ثبوته على هذه الصفه ويكون مخصوصا بمثل ذلك قال وحال الاسم والخبر مثلها في باب الابتدا الى اخره فقوله مثلها
ضمير الحال المضافه الى الاسم والخبر جميعا واذا كان كذلك كان حال الاسم كحال المبتدا وحال المبتدا كحال الخبر فمراده
لانه اضاف الحال اليهما واخبر عنها باضافة المثل الى المبتدا والخبر ثم خصص المثلية بل المثلية فيه وفي غيره من احكام
المبتدا والخبر الا ما يكون كان ما نعة منه فيما ثبت البابان في انه يجوز ان يقع المبتدا معرفة ونكرة بشرطه ولكون الخبر
مفردا وجملة بالتقاسيم والشروط التي مضت وما خصص به من الاحكام المذكورة قال ونحو قول القطامي قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف
منك الوداعا وما انشد بعده من القلب الذي يشجع عليه امن الالباس يريد ان القياس على خلاف ما جا وانه من رفع المعرفه
ونصب النكره نحا الفوا ذلك للضرورة لما كان غير ملبس وقوله في ذلك اظبي كان امك ام حمار وجه كونه من هذا الباب ان الاسم
الواقع بعد اظبي يقدر بالفعل وتقديره اكان ظبي امك لان تقدير الاستفهام بالفعل اولى واذا قدر الفعل وجب ان يكون
على حسب المفسر والمفسر كان فوجب ان يكون التقدير اكان ظبي امك وهو عين ما قصد في الابيات الاخر فهذا وجه تقدير
كون الاسم كان ههنا نكرة وخبره معرفه وقد ظن بعض الناس ان موضع الاستشهاد ان الضمير في كان ضمير ظبي وضمير
النكره نكرة وقد اخبر عنه بالمعرفه فكان من هذا الباب لذلك وهذا غير مستقيم فانك لو قلت جاني رجل وكان راكبا لكان
مستقيما ولم يعد الاسم خارجا عن القياس لكونه ضمير نكرة فان قيل ليست هذه من قبيل ما نحن فيه فان الذي نحن فيه ان يكون
الاسم نكرة والخبر معرفه وما مثلت نكرتان لان ضمير النكره نكرة وراكبا نكرة فالجواب انه كما يمتنع ان يكون اسم كان
نكرة وخبرها معرفة فيمتنع ان يكون اسمها نكرة من غير مصحح ولو لم يكن الضمير معرفة لما صح بدليل امتناع كان رجل قائما
ثم لو قدر ضارب معهود بينك وبين مخاطبك لصح ان تقول جاني اليوم رجل وانعوا ان كان ذلك الضارب وهذا عين النكرة
وليست مثل قولك كان رجل الضارب هذا ما يشكل فيه النحويون فانه اختلفوا في ان ضمير النكره معرفة فلم يختلفوا في صحة
وقوعها محل المعرفه وانما الخلاف في ان المعرفه راجع الى ما يعتبر مدلوله وجودا او على اي وجه كان ولذلك يقال بالاجماع

ضربت رجلا وهو راكب ولولا ان الضمير في حكم المعرفة لم يصح وقوعه مبتدأ وقد اورد على التقدير الاول ان الداخل عليه
همزة الاستفهام المعادلة لام يجب ان يكون الواقع بعد ام معادلا له واذا جعل الواقع بعد الهمزة كان المقدر لم يكن
الواقع بعد ام المعادل لذلك الا ترى انك لو قلت اضربت زيدا ام عمرو لم يستقم حتى تقول ازيدا ضربت ام عمرا ايدخل
الهمزة وام المعادلة بين شيئين نسبتهما باعتبار ما جعل لهما عند المتكلم على حال واحدة فقصد ذكر احدهما بعد الهمزة والاخر
بعد ام لذلك الغرض واذا كان كذلك فقد اوقع بعد الهمزة ههنا كان المقدر واوقع بعد ام لفظ حمار فلم يعادل بين الامرين
اللذين جيء بالهمزة وام لهما والجواب من وجهين احدهما انه لما كانت كان المقدرة واجب فيها لما وقع مفسرا لها كان
حكمها لذلك حكم العدم وقد وقع بعد همزة الاستفهام ما قصد به المعادلة بينه وبين ما بعد ام وهو حمار وهذا وجه سوغ
ذلك والاخر ان كان المقدرة لما لم تكن مقصوده كان تقديرها ووجودها كالعدم فلم يذكر بعد الهمزة مقصودا الا ظبي
وهو المعادل والاولى بعد ذلك ان يقال ان ظبي مبتدأ وكان امك خبر له وحمار عطف على ظبي وصح الابتداء بالنكرة لما
كانت بعد الهمزة المعادلة لام كما صح ارجل في الدار ام امراة الا انه خرج عن مقصود التمثيل لما تقدم اولا من ابطال كون
الضمير نكرة ولو قال قائل ان كان ههنا لا ضمير فيها وان اصل الكلام اظبيا كان امك ام حمارا وظبيا الخبر في الاصل وحمار
معطوف عليه فلما قصد الى القلب قلب ليقع كل شيء في موضعه والمعنى على ما كان عليه فان قيل فهذا يؤدي الى جواز تقدم
اسم كان عليها لانه لما وقع ظبيا على تقديركم جعله اسما وهو مقدم فالجواب انه لم يقصد الى جعله اسما تحقيقا وانما قصد
الى جعله اسما صورة الا ترى انه في المعنى خبر على ما كان عليه لو كان منصوبا فيكون ذلك هو الذي سوغ بقاءه مقدما وهذا
لا بعد فيه الحذف التام كانت فانه اذا ابقى الامر على ما كان عليه في الاصل فالاصل اظبيا كانت امك وقد حذف التاء وحذف
التاء مشعر بجعل الضمير فيها مستترا على انه اسمها فيبطل هذا ذلك التقدير وجوابه ان يقال هذا كله من الشذوذ وحذف التاء
انما من قبيل الشذوذ ولا يلزم عنه شذوذ ان ويمكن ان يقوى ذلك بان يقال لما جعل الظبي في الصورة راجعا اليه وصار امك كانه
في الصورة غير الاسم فشبه بما فيه ضمير المذكور وبما لم يقع منسوبا الى مؤنث ومثل ذلك تفضله عن قولهم كان هند فانه
يناسب حذف التاء المذكورة قال وكان على اربعة اضرب ناقصة كما ذكر وتامة بمعنى وقع ووجد وقد تقدم ان كان واخواتها
موضوعة لتقرير الشيء على صفة وتبين بذلك نقصانها وقد تستعمل كان بمعنى حصل الشيء في نفسه فعلى ذلك تقتضي المرفوع
لا غير مثل قعد وجلس ولذلك سميت تامة في هذا الوجه لانتفاء المعنى الذي سميت به ناقصة ومثل بقولهم كانت الكائنة
وكذلك المقدور كائن وكن فيكون ورابعة تعرفها بان يكون وجودها كالعدم وهذا معنى الزائدة في كل موضع وهو الذي
يبقى الكلام بعد حذفه على معناه قبله الا في التاكيد ومثله بقولهم ان من افضلهم كان زيدا يعني ان من افضلهم زيدا وكذلك
وكذلك لم يوجد كان مثلهم واما التي فيها ضمير الشان فهي وان جعلت قسما داخلة في اقسام الناقصة لانها لتقرير الشيء على صفة

ولا بد لها من اسم وخبر الا انها لما كانت تختص باحكام لا تشاركها فيها بقية اقسام الناقصة جعل قسما براسها منبها
على تلك الاحكام منها ان اسمها لا يكون الا ضميرا ومنها انه لا يكون الا للحديث ومنها انه لا يكون الا مبهما ومنها انه
لا يكون خبرها الا جملة ومنها انه لا يكون فيه ضمير يعود على اسمها وقوله عز وجل لمن كان له قلب يوجه على الاربعة فاذا كانت
ناقصة كانت قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان قلب فاعلها وله متعلق بها وان كانت زائدة كان له قلب مبتدا
وخبرا والمعنى لمن له قلب واذا كانت لضمير الشان كان فيها ضمير الحديث هو اسمها وله قلب مبتدا وخبر
في موضع خبرها فقد تحقق توجيهها على الاوجه الاربعة وقيل في قوله تعالى فمن السبت ان كان فيه بمعنى صار لتعذر
حملها على احد الوجوه الاربعة فالتامة والزائدة والتي فيها ضمير الشان امتناعها واضح اما التامة فلانه يجب ان
يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخا وهو فاسد واما الزائدة فيفسد من حيث اللفظ ومن حيث
المعنى اما اللفظ فلنصب فراخا واما المعنى فللاخبار عن البيض بانه فراخ واما التي فيها ضمير الشان فللامرين بعينهما
والناقصة انما لم يستقم لانه يؤدي الى عكس المعنى لانها تشعر ههنا بان الفراخ سابقة على البيض لان المعنى يصير كانت
البيض فراخا وهو عكسه لانه كان الفراخ بيضا فلما كان مؤديا الى عكس المعنى تعذر حمله على ذلك فحمل على صار
والمعنى عليه قال ومعنى صار الانتقال وقد تقدم ان هذه الافعال الناقصة كلها لتقرير الشيء على صفة وهي احتاجت
الى الخبر وكانت ناقصة ثم كلها مشتركة في انها تثبت للخبر فاذا قلت صار زيد عالما فقد علم حكم الانتقال
لانه الحال الذي انتقل اليها وهذا الانتقال قد يكون الى صفة حقيقية كقولك صار زيد عالما وصار الطين
خزفا وقد يكون لمجرد نسبة كقولك صار زيد معنى فرسا وصار زيد فقيرا وغنيا وقد يكون باعتبار المواضع
كقولك صار زيد الى عمرو وكل ذلك سواء لصحة معنى الانتقال قال واصبح وامسى على ثلاثة معان احدها
ان يقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة كان يعني انها تكون ناقصة
وجب ان يعطي الخبر حكم معناها ومعناها الدلالة على الدخول في هذه الاوقات فوجب ان يكون الخبر داخلا
في هذه الاوقات في حال نسبته لمن هو له فاذا قلنا اصبح زيد عالما فقد اعطت اصبح لعالما حكم الصباح
حتى صار المعنى انه منسوب الى صاحبه في وقت الصباح دون غيره وكذلك امسى واضحى والثاني ان تفيد
معنى الدخول في هذه الاوقات وحينئذ تكون تامة لا خبر لها لان المعنى دخل في هذا الوقت كما تقول اظهرنا واعتمنا
وهي في هذا الباب ككان التامة ومن ذلك قوله ومن فعلاتي اي حسن القرى اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها فقوله
اضحى جليدها اي دخل في وقت الضحى والثالث ان يكون بمعنى صار والكلام فيه كالكلام في صار ومنهم قوله
ثم اضحوا انه لا يستقيم اعتبار الوقت لانهم على هذه الصفة في هذا الوقت وغيره وليس المقصود انهم في الضحى على هذه الصفة

اذ ليس للتخصيص وجه وانما المعنى ثم صاروا وظلوا وباتوا على معنيين احدهما اقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص من
النهار والليل فالنهار لظل والليل لبات والمعنى بالنسبة الى الوقتين كمعنى اصبح في الوجه الاول والوجه الثاني
ظاهر والنفي في اوائلها الحرف الثاني في معنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه يعني ما زال وما برح وما فتئ
وما انفك دون ما دام فانها ليست للنفي وقوله وهو استمرار الفعل بفاعله يعني استمرار الخبر وقوله بفاعله يعني بما نسب اليه
وقوله في زمانه يعني من حين صلح له وفي عبارته بعض التعسف لانه جعل الخبر فعلا وجعل المنسوب اليه فاعلا له وكل
ذلك على غير الاصطلاح والاولى ان يقول استمرار الخبر بما نسب اليه من حين صلح له ويحتمل ان يريد باستمرار الفعل
نفس هذه الافعال التي هي ما زال وبفاعله يعني باسمها لانها افعال في التحقيق فيكون المعنى ان ثبوت هذه
الافعال بحسب معانيها حاصل لفاعلها ومعانيها ثبوت خبرها على الصفة المرادة بها وهو معنى الاستمرار من حين
صلح له وهذا اشبه من حيث جرى اللفظ على ما هو الاصطلاح بخلاف الاول وقوله ولذلك لزم النفي فيها على النفي
حرف يجري كان لان المعنى ما معناها النفي وما معناها النفي فاذا صار المعنى اشتق النفي واذا انتفى النفي وجب
الاثبات فصارت بمعنى ثبت مستمرا واذا كان كذلك لم يجز ان يقول ما زال زيد الا عالما لان الا لا تستقيم
ان يكون للاخراج فلا يكون الا للتفريغ واذا كان كذلك فشرط التفريغ ان يكون في مثل ذلك بعد نفي وليس
ههنا الا مثبت ان ما زال للاثبات ثم لو سلم انها يكون المخرج منفيا واذا كان منفيا بالا لكونه بعد الاثبات
تناقض مع ما زال لان ما زال للاثبات والا يكون لنفيه فيصير مثبتا منفيا في حال واحدة وهو محال وخطّى ذو الرمة
بقوله حراجيج ما تنفك الا مناخة لما ذكرناه من الوجهين وقد قيل ان قوله على الخسف هو خبرها فكانه قال
ما تنفك مهانة ثم استثنى الا مناخة بعد ان كمل اسمها وخبرها على انه حال مستثنى من احوال عامة مقدرة
اي ما تنفك على الخسف في حال من الاحوال الا في حال الاناخة فانه يحصل لها راحة فيكون المراد بالاناخة اناخة
البعير وهو جعله باركا فانه يحصل لها راحة ويكون المعنى مناخة في وجه الانساد اي مقصورة على الخسف
اي الذل لا تفارقه حتى يحصل لها الغرض الا ان هذا التقدير المصحح ضعيف من وجهين احدهما انه استثناء مفرغ
والاستثناء المفرغ قل ان ياتي في المثبت انما ياتي في المنفي والاخر ان الاستثناء المفرغ انما يكون المستثنى منه مقدرا
قبله وهذا انما تقدر المستثنى منه بعده لانه مستثنى من الاحوال للضمير المستقر في على الخسف لان التقدير ما تنفك
مهانة في جميع الاحوال الا في حال الاناخة فكان المستثنى منه مقدرا بعده وذلك لم يعهد في الاستثناء المفرغ
قال ويجيء محذوفا منها حرف النفي وذلك مع القسم لانه قد علم انه مراده كما تقول والله يقوم زيد وذلك جار
في حرف النفي في هذه الافعال وفي غيرها على ما ياتي في القسم قال وما دام توقيت للفعل الى آخره قال الشيخ

ان اراد بقوله للفعل دام نفسها او خبرها فليس ذلك بمستقيم اذ ليس توقيتا لنفسها ولا خبرها وان اراد
للفعل الذي يصحبها فلم يبين لها خصوصيته وهو مقصوده اذ ذلك معنى لفظة ما في كل موضع اذا كانت للظرفية
كقولك اجلس ما جلست وما كتبت وشبه ذلك والغرض تبيين معناها المميز به باعتبار حاجتها الى الخبر لا تبيين
معنى لفظة ما التي للظرف فان ذلك يعم ما الظرفية اينما وقعت والاولى ان يقال وما دام توقيت لامر بمدة ثبوت
خبرها لاسمها فقوله توقيت لامر يعني به ما يصحبها من فعل او مشبه به وقوله بمدة ثبوت خبرها لاسمها ما تميز به
ما دام دون غيرها مما يكون ظرفا فان ذلك توقيت لامر بمدة ثبوت ذلك الفعل الواقع معها لفاعله فاذا قلت
اجلس ما دمت قائما فقولك ما دمت قائما توقيت للجلوس بمدة ثبوت القيام منسوبا الى المخاطب فهذا هو
المعنى الذي تميز به عن سائر الافعال التي يصحبها ما الظرفية وكان التعرض لبيانه اهم من التعرض لبيان الامر العام
الذي لا خصوصية لها فيه ثم بين كونها ظرفية فشبهها بالمصادر التي وقعت ظرفا ايذانا بانها المصدرية
استعملت ظرفا قال ولذلك كان مفتقرا الى ان تشفع بكلام لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه وهذا واضح
لان المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور واذا كان ذلك مفعولا فيه وجب ان يكون معه فعل مذكور او شبهه
مما يكون الظرف به فضلة اذ الظرف لا يكون احد جزءي الجملة ومن ثم لم يكن بد من كلام تشفع به حتى تستقيم
ظرفيته قال وليس معناها نفي مضمون الجملة في الحال هذا لمذهب الاكثر وقد ذهب بعضهم الى انه للنفي
مطلقا حالا كان او غيره ولا بعد في ذلك قال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا نفي لكون العذاب
مصروفا عنهم يوم القيامة فهو نفي في المستقبل وهو عين ما زعموا خلافه لانهم يقولون لو قلت ليس زيد قائما غدا
لم تستقم وهذا ليس العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة وقد صرح في قوله ولا تقل ليس زيد قائما غدا وهو خلاف
الوارد قال والذي يصدق انه فعل لحوق الضمائر ونا البارزة يعني باللحوق لحوق الضمائر البارزة
المتصلة على ما تقدم لانها من خواص الافعال وقد تقدم في حد الفعل ما يرشد الى فعليتها ودخولها تحت حد الفعل
وعلة تجردها عن الدلالة على الزمان الماضي وسياتي في المشترك بيان اعلالها على هذه الزنة قال
وهذه الافعال في تقديم خبرها على ضربين الى آخره قال الشيخ كلها مشتركة في صحة تقديم اخبارها على اسمائها لانها
افعال من حيث الجملة متصرفة في معمولها فتقديم احدهما على الآخر واما تقديم اخبارها عليها فقد انقسمت باعتباره
الى ثلثة اقسام قسم جائز اتفاقا وهو ما عدا ما اوله ما وما عدا ليس وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما اوله
ما خلافا لابن كيسان فانه اجاز ذلك في غير ما دام وقسم اختلف فيه اختلافا ظاهرا وهو ليس فاما ما جاز تقديم
الخبر فيه وفاقا فواضح امره لانها افعال متصرفة لم يمنع من التقديم عليها مانع فجاز وهو كثير في كلامهم واما امتناع التقدم

فيها اوله ما وهي نافية فلانه لا يتقدم على النفي ما في حيزه مع انه لم يسمع واما مادام فيحمل الاتفاق في الامتناع
وعلته واضحة وهو انها مصدرية ولا يتقدم على المصدر ما في حيزه وهو في مادام اولى وشبهه ابن كيسان
فيما اوله ما النافية انها لما دخلت على النفي صار معناه اثباتا فوهم ان حكم النفي يزول لزوال معنى النفي
وليس بمستقيم فانه لو قيل ما اي زيدا الا لكان معناه اثباتا للاكل ولو قيل الا ما اي زيدا لم يجز لان حكم النفي
ثابت وانما اتفق انه دخل على فعل معناه النفي فصار المعنى بالاخرة اثباتا ولولا ان معنى النفي حاصل لم يرجع
الاثبات الذي دخل عليه نفيا فكيف يزول معنى النفي وباعتباره حصل المعنى مثبتا فالوجه ما عليه
العامة ولذلك لم يعرف مثل ذلك واقعا في كلامهم واما ليس فقد زعم بعضهم انه يتقدم خبرها عليها مثل
كان واستدل على ذلك بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ويوم ياتيهم معمول مصروفا فاذا تقدم المعمول
دل على جواز تقدم العامل لانه فرع تقدمه والى ذلك ذهب الزمخشري فانه قال وقد خولف في ليس فجعل من
الضرب الاول يعني من الذي لا يجوز تقدم خبرها عليها ثم قال والاول هو الصحيح يعني بالاول دخولها فيما يتقدم الخبر
الخبر عليها لانه قال وما عداها يتقدم خبرها عليها وعلى اسمها ولم يتقدم الا حكم ما في اوله ما فقد دخلت
ليس في قوله وما عداها فاذا قال بعد ذلك والاول هو الصحيح فهو حكم على هذا القول بالصحة وهو تقدم
خبرها عليها وقد منع قوم تقدم خبرها عليها وعلته انه لم يثبت مصرحا تقدمه ولانها فعل غير متصرف ومعناه
نفي فكان كالحرف في امتناع تقدم ما في حيزه عليه قال وفصل سيبويه في تقدم الظرف وتاخره بين
اللغو منه والمستقر الى الخبر يريد بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وجعله مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار
فالاستقرار فيه مستقر وفيه حذفت فيه اختصارا او يريد بقوله لغوا ما كان فضلة وسماه فضلة لانه لو حذفته
لكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة به اليه ووجه استحسانه لذلك انه محتاج اليه فكان في تقديمه اشعار
من اول الامر بانه خبر لا فضلة وفي تاخيره ايذان بانه لغو لا خبر فلما افاد هذه الافادة تقديمه وتاخيره
حسن ذلك فيه على حسب المعنيين ومثل المستقر بقوله ما كان فيها احد خيرا منك واللغو بقوله ما كان احد خيرا منك
فيها ثم قال سيبويه واهل الجفا يقرؤن ولم يكن كفوا له احد وهذا الكلام غير سديد فانه ان كان اعتراضا
صحيحا فلا يندفع بان اهل الجفا يقرؤن خلافه لان اهل الاجماع يقرؤن على خلاف ذلك والمعتمد عليه لا على ما يقل
احادا ان صح النقل فيه وان لم يكن اعتراضا لازما فيجاب بما يدفعه ويتبين به انه غير لازم واولى ما يقال فيه
بعد تسليم القاعدة الاولى انه عرض ههنا مانع يمنع من حكم القاعدة المتقدمة وهو الاهتمام بتناسب الفواصل
لانه لو اخر لتغيرت الفواصل وامرها اهم من تاخير اللغو فوجب لاجل صحة الفواصل تقديمه وان كان لغوا فان ورد

انه يمكن ان يقدم على ما يصح الفواصل لا عليهما جميعا يحتاج الى جواب في تقديمه عليهما جميعا واذا كان
اصله التاخير وانما قدم ليصح الفواصل فما وجب لامر يفيد بقدره فكان تقديمه على الاسم يغني عن تقديمه عليهما جميعا
ولعل سيبويه نحا بما قصد عن الاجابة الى هذا الاعتراض خاصة والذي يدل عليه انه مقدم ايضا على ما ذكر انه قراءة
اهل الجفا كان امر الفواصل ظاهر في علة تقديمه على احد ولو قدر انه قصد ذلك فالجواب ايضا غير سديد
لما تقدم والجواب السديد ان يقال انما قدم عليهما جميعا لانه لما وجب تقديمه على احدهما الفصل بين
الجزئين اللذين هما مسند ومسند اليه فقدم عليهما جميعا لذلك فهذا اولى مما ذكره من قراءة اهل الجفا
فان قراءة اهل الجفا لا ينفع في دفع اعتراض وقع على قراءة اهل الاجماع والله اعلم قال ومن اصناف الفعل
افعال المقاربة قال صاحب الكتاب منها عسى ولها مذهبان الى اخره قال الشيخ هي افعال وضعت لدنو الخبر
رجاء او حصولا او اخذا فيه فالاول عسى والثاني كاد واوشك والثالث نفسها ولما كانت عسى للرجاء دخلها
معنى الانشاء فلم يتصرف بل لزمت معنى واحدا لان تصرفها ينافي معنى الانشاء لانها اذا تصرفت دلت على الخبر فيما
مضى وفي الحال او المستقبل وذلك مناقض لمعنى الانشاء اذ لا يستقيم ان يكون لماض ولا لمستقبل وايضا فان
الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والانشاء خلافه فلا يستقيم الجمع بينهما قوله ولها مذهبان يعني في الاستعمال
باعتبار الظاهر احدهما ان تاتي لها باسم وخبر وخبرها يشترط ان يكون ان مع الفعل وان كان اصله عندهم الاسم
وانما عدل الى الفعل تنبيها على الدلالة على ما هو المقصود في الرجاء واتي بان تقوية لما تفيده الرجاء من الاستقبال
في متعلقه ولذلك عدلوا عن الاسم الى الفعل وشبهه في هذا الاستعمال بقولهم قارب زيد الخروج تحقيقا لقضية
الاعراب والا فليس في قارب زيد الخروج معنى رجاء ولا انشاء وانما هو تمثيل بتقدير التحقيق لا الاعراب اللفظي
كان اصلها ذلك ثم دخلها معنى الانشاء والرجاء كما يقال فيما احسن زيدا ان معناه في الاصل شيء احسن زيدا
المذهب الثاني ان يستعمل داخلة على ان والفعل خاصة مستغنى بذلك عن اسم قبلها وهذا الاستعمال في الاستغناء
بان والفعل عن الجزئين كاستغنائهم في حسبت ان يقوم زيد عن الجزئين جميعا وسر اشتمال ذلك على مسند ومسند اليه
وهو المقصود بهذه الافعال فلما كان ذلك موجودا استغنى به عن ذكر الجملة محققة الا ترى ان معنى قولك حسبت
زيدا يقوم ومعنى قولك عسى ان يقوم زيد عسى زيد ان يقوم فلما كان معناه استغنى عن الاصل لذلك قال
ومنها كاد وهي موضوعة لمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجائه وهو خبر محض ولذلك
جاءت متصرفة تصرف الافعال وخبرها مشروط فيه ان يكون فعلا مضارعا تنبيها على انه المقصود بالقرب دلالة
على معنى الحال على وجه تاكيد القرب تقول كاد زيد يخرج لذلك وقد شبه عسى بكاد لما كانت كاد وعسى مشتركين

في اصل معنى المقاربة وان اختلفنا في وجوه المقاربة حملت كل واحدة منهما على صاحبتها لشبهها
بها ومشاركتها لها في اصل معناها كما قالوا لا ابا لزيد لمشاركته للمضاف في اصل معناه فدخلت لذلك
ان في كاد وحذفت من عسى قال وللعرب في عسى ثلثة مذاهب ثم ذكر احد المذهبين الاولين ودخولها
على المضمر باعتبار المذهب الاول في احتياجها الى اسم وخبر فان قصد الى استعمالها بالنسبة الى المضمر والظاهر
جميعا ففي اربعة عسيت وعساني ان افعل وهذان وجهان في المضمر باعتبار الوجه الاول للظاهر والوجهان
الاخران عسى زيد ان يفعل وعسى ان يفعل زيد وان قصد الى استعمالها بالنسبة الى المضمر فهو وجهان احدهما
عسيت الى اخرها والاخر عساك الى اخرها وسقط الوجهان الاخران لان احدهما هو الذي وقع هذا المضمر
موقعه والاخر لا يستقيم ان يكون مضمرا لانه ان والفعل لفظا فلا يستقيم تغيره والظاهر انه قصد استعمالها مع المضمر
خاصة باعتبار الوجهين الاولين فجعل الوجه الاول وجهين عسيت وعساني الى اخرهما على ما ذكر في المضمر وجعل
في الثاني وجها واحدا باعتبار الفاعل الفعل الواقع بعد ان وليس ذلك من احكام عسى وانما ذلك قياس اضمار الاسماء
فلم يكن لذكره مع عسى وجه واما كاد فلم يات الا على وجه واحد وهو قياس الافعال في الظاهر والمضمر وقد ضم بعضهم
فاها مع المضمر كانه جعلها من الواو وليس بالقوي والفصل بين عسى وكاد واضح من قوله وقد تقدم ما يرشد اليه
قال وقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها الى اخره قال الشيخ اختلف الناس في كاد فقال بعضهم هي في
الاثبات نفي وفي النفي اثبات وتمسكوا في الاثبات بانك اذا قلت كاد زيد يخرج فالخروج غير حاصل فهذا معنى كونها
نفيا في الاثبات وتمسكوا في النفي بمثل قوله تعالى وما كادوا يفعلون ومعلوم انهم فعلوا وبقوله اذا غير النأي
المحبين البيت على ما سياتي وهذا معنى الاثبات في النفي وهذا المذهب فاسد فان قولك كاد زيد يخرج معناه
اثبات مقاربة الخروج وهذا معنى مثبت واخذ النفي للخروج ليس من موضوعه وانما هو من قضية عقلية وهو ان الشيء
اذا كان محكوما عليه بقرب الوجود علم انه غير موجود وانما مدلول كاد مثبت وهو قرب الخروج ولو صح ان يقال
في مثل ذلك انه نفي لصح ان يقال في قولك قرب خروج زيد انه موضوع للنفي وهذا غير مستقيم معلوم فساده واما
الكلام على النفي فسياتي في الفرق الاخر والمذهب الثاني انه في الاثبات اثبات وفي النفي نفي والمذهب الثالث انه
في الاثبات اثبات وفي النفي الماضي اثبات وفي المستقبل على قياس الافعال وتمسكوا في النفي بقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقد فعلوا ولم يستقم لهم ان يقولوا مثله في النفي على المستقبل لما راوه من قوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها
والمعنى فيه نفي مقاربة الروية فلو قالوا باثبات الروية لفسد المعنى وما ذكروه في النفي الماضي غير مستقيم لانا نعلم من قياس
لغتهم ان المستقبل اذا دخل عليه النفي انتفى فاذا قلت قرب خروج زيد كان معناه اثبات قرب الخروج واذا قلت ما قرب خروج

زيد كان معناه نفي قرب الخروج هذا معلوم من لغتهم فيجب رد قوله تعالى وما كادوا يفعلون اليه فيكون المعنى
وما قاربوا الفعل قبل ان يفعلوا لما دل عليه سياق الاية من تعنتهم واستقصائهم فيها لا يحتاج فيه الى التفسير
ولا يوجد وقوع الذبح من قوله وما كادوا يفعلون وانما يوخذ من قوله تعالى فذبحوها فهذا هو الوجه الذي
ينبغي حمل الاية عليه وما كان مثلها جريا على القاعدة المعلومة من كلامهم وقد وافقوا في دخول النفي على المستقبل
انه يكون معناه نفي القرب على قياس الافعال ولا فرق في قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي او على المستقبل
فثبت على المذهب الصحيح جري كاد مجرى الافعال في الاثبات والنفي فاذا قيل كاد زيد يفعل فمعناه اثبات قرب ذلك
الفعل واذا قيل ما كاد زيد يفعل كان معناه نفي قرب ذلك الفعل فصار في كاد ثلثة مذاهب المذهب الحق
جريه على قياس الافعال والمذهب الثاني مخالفته الافعال في الاثبات والنفي جميعا والمذهب الثالث مخالفته في
النفي للماضي وجريه على قياسه في غير ذلك وبيت ذي الرمة الذي هو اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
على نفي مقاربة الزوال وهو ابلغ من نفي الزوال كقوله تعالى اذا اخرج يده سواء على ما ذكر والتمسك به في ان معناه
الاثبات ضعيف ومستندهم ما رواه بعض الرواة من ان ذا الرمة لما انشد هذا البيت قيل له اقررت بزوال
الحب وذلك انما اخذوه من قوله لم يكد فلولا ان معناها في النفي اثبات لم يكن لاخذهم عليه معنى والصواب ما قد
بيناه وهذا غير مروي عمن يوثق به بوجه صحيح ثم لو قدر روايته بوجه صحيح فهو عمن يرى هذا المذهب الفاسد والرد
عليهم كالرد على من يراه الان ومنها اوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها واستعمال كاد ولم يرد انها
بمعنى عسى وبمعنى كاد لان اوشك ليس فيه معنى رجاء ولا انشاء وانما معناها معنى كاد في اثبات قرب الحصول وانما
استعملت لفظا استعمال البابين لمشاركتها لهما في اصل الباب فاجريت مجراهما جميعا في الاستعمال والقياس استعمالها
استعمال كاد لموافقتها لها في المعنى ومنها جعل واخواتها وهذه معناها دنو خبرها على معنى الاخذ فيه و
الشروع فهي مخالفة لعسى لانتفاء معنى الانشاء والرجاء ومخالفة لكاد لحصول الشروع فيما اخبر به معها وليس
في كاد شروع والجميع من باب واحد باعتبار اصل المقاربة فلم يستعمل هذه الا بالفعل المضارع مجردا عن ان لان
خبرها محقق في الحال اكثر من الخبر في كاد واذا كان استعمال كاد بفعل الحال فهذه اجدر ومن ثم لم يجز الاتيان بان
على حال بخلاف كاد لانه في كاد يصح تقديره مستقبلا على وجه فصح دخول ان لذلك وههنا لا وجه لتقديره مستقبلا
لكونه مشروعا فيه فقد تحقق فيه معنى الحال فلم يكن لدخول ان وجه ومن اصناف الفعل افعال المدح والذم
وضعا للمدح العام والذم العام قال الشيخ المراد بافعال المدح والذم عند النحويين افعال وضعت لانشاء
مدح او ذم لا كل فعل قصد به مدح او ذم وان صح اطلاق المدح والذم عليها الا ان التبويب لما ذكرناه من

الا انشاء ولذلك لم يكن شرف وكرم وعظم وما اشبهها من افعال المدح المرادة ههنا اذ لا انشاء فيها
وقوله للمدح العام يعني المدح لا خصوصية فيه لانك اذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته مطلقا من غير تعيين
خصلة معينة موجبة بها فهذا معنى قوله للمدح العام وكذلك الذم وقوله وفيهما اربع لغات فالظاهر
انه اراد فيهما في الاصل قبل نقلهما الى معنى الانشاء اذ لم يسمع نعم الرجل زيد فان قيل فقد جاء نعما ونعما مع انه
للانشاء فالجواب انه عرض له عارض اوجب تحريك العين وهو سكون الميم فلا يلزم من العدول الى الاصل في
الموضع الذي تعذر فيه اللفظ المستقل اليه العدول الى الاصل في الموضع الذي لا تعذر فيه والذي يدل على ذلك
ان اصل حبذا حب وجب بالفتح والضم جميعا قبل النقل وبعد النقل التزم الفتح ولم يجز الضم وهذا كذلك
وهذه الافعال امتازت بامور منها ان فاعلها لا يكون الا احد ثلثة اشيا اما معرف باللام واما مضاف
الى المعرف به واما مضمر مميز بنكرة منصوبة وانما كان كذلك من جهة انهم قصدوا ابهام الممدوح اولا
ثم تفسيره ولذلك اتوا به على هذه الصفة ووجه الابهام فيما فيه الالف واللام انه قصد الى معهود في الذهن
غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود وهذا التعريف
باللام نحو التعريف الذي ذكرناه في باب اسامة وان اختلفت جهات التعريف واذا كان كذلك ثبت فيه
الابهام باعتبار الوجود والوجه الذي حكم بتعريفه غير الوجه الذي حكم بابهامه ووزانه في الابهام
والتعريف قولك قيل فلانا اسامة فان اسامة ههنا وان كان معرفة باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار
الوجود ولهذا المعنى ظن بعض النحويين انه موضوع للجنس بكماله بمعنى المعرف باللام كما ظن بعضهم ان اسامة موضوع
للجنس بكماله وهو خطأ محض في البابين جميعا الا ترى انك اذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال هذا مقطوع به في
قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر له مطابقا ووجب اذا قصد التثنية ان يثنى ولو كان على ما زعموا لوجب
ان يطابق لجميع الجنس وان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الاجناس لا تثنى ولا تجمع اذا قصد به الجنس فان زعموا ان المخصوص
بالمدح مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود عليه وما يقوم مقامه
وههنا لم يعد هذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه فالجواب ان هذه الشبهة لا تعارض
الامور القطعية وما ذكرناه مقطوع به وايضا فما ذكرتموه انما هو احد الاحتمالين في الاعراب فان تعذر احدهما تعين
الاخر وما ذكرناه متعين وايضا فانا متفقون على صحة نعم رجلا زيد وزيد يحتمل ان يكون مبتدا كما زعمتم وخبره نعم
ولا يصح ان يقال الضمير عائد على زيد لانه يجب ان يكون عائدا على متقدم والمورد نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون
وايضا فانه كان يفوت الابهام الذي هو مقصود في عرض الباب فان زعموا ان الاصل كان كذلك فلما نقل الى معنى

الانشاء جعل الضمير مبهما ثم يفسر فلا يبعد ان يقال فيما نحن فيه كذلك فانا لا ننكر ان يكون الاصل كذلك
ثم غيروا بما الكلام في مدلوله في حال الاستعمال للانشاء والتحقيق في جواب شبهتهم ان ازاحتها ان الاصل ان يكون
الرجل لزيد المذكور مضمرا عائدا عليه فاستعمل تارة مضمرا وتارة مظهرا وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه
والاخر انهم لما قصدوا الى مقصود معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي لم يتوله المعنى وكما يصح ان يقوم
اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحته ما تقدم من
آحاده في المعنى فان قصدوا بقولهم اسم جنس هذا المعنى فهو مستقيم وان قصدوا الجنس وضعه للجملة على المفصل
فهو مردود كما تقدم والكلام في المضاف الى ما فيه الالف واللام وفي المضمر كذلك وقد الحق بعضهم الموصول
بكم وما في صحة وقوعه فاعلا لهذه الافعال بما فيه الالف واللام وحمل عليه قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم
ونظاير ولا بعد في ذلك ويجوز ان يكون الفاعل في مثل ذلك مضمرا ويكون ما هي التمييز موصوفة باشتروا
وان يكفروا المخصوص على القولين ولا بعد في الاخر ومنها انه لا بد ان يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع
هو المخصوص بالمدح او الذم لان وضعها على الابهام اولا ثم التفسير فوجب لذلك ذكر المخصوص لانه تفسير
المبهم اولا فلو قطع عنه لكان خروجا بها عن موضوعها وهو غير مستقيم وفائدة الابهام ثم التفسير ان الشيء اذا ابهم
ثم فسر كان في النفس اوقع لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه ولانه اذا ذكر
كذلك كان مذكورا مرتين والمذكور مرتين ابلغ من المذكور مرة واحدة وقوله وقد يجمع بين الفاعل الظاهر
وبين المميز تاكيدا لانه قد يستغنى عنه فلذلك كان تاكيدا ولا بعد في الاتيان بالتمييز وان كان في الكلام ما يدل عليه
كقوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا ويمكن ان يقال ان التمييز في مثل ذلك بعيد لانه مشبه بقولك عندي قمح قمحا
لان قولك نعم الرجل رجلا كذلك بخلاف قوله ذرعها سبعون ذراعا فان ذراعا ههنا تمييز لما ليس فيه دلالة على
ذراع وانما اخذ من دليل خارج بخلاف قولك نعم الرجل رجلا ومن اجاز ذلك منعه بعضهم وجعل قوله زادا
في البيت مفعولا لتزود كانه قال تزود زادا مثل زاد ابيك ولكنه قدم واخر وقوله تعالى فنعما هي اوردها اشكالا
والا فهي مندرجة في عموم ما ذكره وتبيينها على ما ذكره وهو ان الفاعل مضمر وما مميز وهي المخصوص بالمدح
واما قوله تعالى ان الله نعما يعظكم به فهذه يحتمل ان يكون مثلها الا ان ما يكون موصوفة وكان التقدير ان
الله نعم الشيء شيئا يعظكم به فيكون ما تمييزا ويعظكم به صفة له ويحتمل ان يكون ما موصولة فاعلا على قول من جوز ذلك
في مثل بئسما اشتروا به انفسهم فيجري فيه القولان في بئسما اشتروا به الا ان المخصوص في بئسما اشتروا به مذكور
وهو ان يكفروا والمخصوص ههنا محذوف للعلم به وتقديره ان الله نعما يعظكم به ذلك وهو اداء الامانة والحكم بالعدل

وفي ارتفاع المخصوص بالمدح مذهبان أحدهما أن يكون مبتدأ خبره ما تقدم من الجملة وقد تقدم الكلام
على ذلك وبيان أنه الحامل لمن زعم أنه اسم جنس وإيضاح ذلك والثاني أن يكون خبر مبتدأ كأنه لما تقدم ذكر الفاعل
مبهما قدر سؤال عنه وأجيب بقوله هو زيد ثم استعمل هذا على هذا النحو في هذا المعنى المقصود فصارت
تحكم جملة واحدة لعروض هذا المعنى المقصود فيها وهذا الثاني أولى من وجهين لفظا ومعنى أما اللفظ فلأن المبتدأ إذا
كان خبره فعلا فالوجه أن لا يتقدم عليه وفي جعل ذلك كذلك خروج عن هذه القاعدة وهو بعيد والآخر أنه إذا وقع
خبر المبتدأ جملة فلا بد من ضمير ولا ضمير وما توهموه من أن الرجل للجنس فقد تقدم فساده ولو جوز لكان
وقوع الجنس موضع الضمير شاذا قليلا أيضا ومن حيث المعنى هو أن الإبهام يناسب التفسير وإذا جعل زيد خبر
مبتدأ كان التفسير فيه محققا وهو المفهوم منه وإذا جعل مبتدأ لم يكن ذلك محققا فظهر أن الوجه هو الثاني
وأما ما يلزم من أن فيه حذفا للمبتدأ فذلك كثير شائع لا شذوذ فيه ولا بعد فلم يقابله أمر مما تقدم وقد يحذف
المخصوص إذا كان معلوما كقوله تعالى نعم العبد أي نعم العبد هو وهو ضمير أيوب وهو على الوجه الثاني خبر
مبتدأ محذوف أي هو هو وكذلك ما أتى من نحوه كقوله نعما يعظكم به وليس ذلك من نحو أنا أبو النجم وشعري شعري
وإنما ذلك من نحو زيد أخوك وأشباهه ألا ترى أن الضمير الأول في قولك هو هو يعود على العبد الموضوع مبهما وهو
الثاني المخصوص بالمدح يعود إلى أيوب وكأنك قلت العبد المذكور أيوب فظهر أنه من نحو قولك زيد أخوك وشبهه
وهذا أوضح قال ويؤنث الفعل ويثنى الاسمان ويجمعان إلى آخره إنما ذكر ذلك ليعلم أن هذا الفعل يجوز فيه
ما يجوز في الأفعال من إلحاق العلامة في المؤنث واستتاره بجواز حذفها وإن كان مؤنثا حقيقيا بخلاف غيره من الفعل
لأنه غير متصرف فأشبه الحروف فجرى مجراها في ترك إلحاق العلامة وكل ذلك شائع وأما ذكر التثنية والجمع فلدفع
إيهام من يظن أنه اسم جنس فيتوهم أنه لا يثنى ولا يجمع أو عن من يظن أنه لما كان للإنشاء في المدح يلزم فاعلم طريقة
واحدة كما في حبذا وكما في الضمير في نفسه وقوله وهذه الدار نعمت البلد فألحقوا العلامة ثم وإن كان الفاعل البلد لأنه قد
علم أنه قصد إلى تفسيرها بالدار إذ التقدير نعمت البلدة هي فلما كان كذلك جاز إلحاق العلامة وشبهه بقوله من كانت
أمك في كونه أنث الضمير في كانت مع كونه لمذكر وهو من لما كان في المعنى هو الأم فالتأنيث في كانت وإن كان الفاعل
مذكرا لما كان لمؤنث مذكور في المعنى كالتأنيث في نعمت وإن كان لمذكر لما كان لمؤنث مذكور في المعنى وكذلك
البيت قوله نعمت رود البلدات وإن كان الفاعل مذكرا لما كان لمؤنث مذكور في المعنى وهو قوله أو حين عطل
قال ومن حق المخصوص أن يجانس الفاعل لأنه في المعنى تفسيره وإذا كان تفسيره وجبت مطابقته له وهذا
يوضح لك الرد على من قال إنه للجنس ثم أورد اعتراضا على ذلك وهو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا الآية

وذلك أن الفاعل ههنا مضمر مفسر بمثل ويكون التقدير ساء المثل وقد ذكر القوم وليس هو مطابقا للمثل
في المعنى وأجاب عنه بأنه على حذف مضاف تقديره ساء مثلا القوم وعلى ذلك يكون مطابقا وكذلك أورد
قوله بئس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا وتقدير الاعتراض مثل الأول سواء وأجاب عنه بأمرين أحدهما مثل
ما تقدم وهو أن يكون على حذف المضاف كأنه قال بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا والآخر أن يكون الذين كذبوا
صفة للقوم ويكون المخصوص محذوفا أي بئس مثل القوم المكذبين هو وهو ضمير المثل المتقدم قبل بئس وهو قوله
مثل الذين حملوا التوراة كما تقول زيد بئس الرجل أي بئس الرجل هو وبهذين التأويلين يكون المخصوص مطابقا
مستقيم المعنى به قال وحبذا مما يناسب هذا الباب لأنه إنشاء للمدح فهو من الباب في التحقيق وإنما ذكرت
على حدة لما خصت به من أحكام لفظية وهو أن فاعلها لا يكون إلا لفظ ذا بخلاف نعم وبئس فإن فاعلهما على ما تقدم
وإنما خصوا ذا لأنه من الأسماء المبهمة والغرض الإبهام فكان مناسبا للمعنى المقصود واختص دون أخواتها
لأنها اللفظ السابق لأنه مذكر مفرد والمذكر المفرد هو السابق وما عداه فرع عليه على ما تقدم في ذكر علل
منع الصرف وعدل عن ضم الفعل وإن كان جائزا في الأصل على قول وواجبا على قول لأنه لما نقل إلى معنى الإنشاء
جعل على صيغة مخصوصة تنبيها على قصد النقل عما كان عليه فيه ومنها أن يستثنى بها غير واجب ذكره بل يجوز
أن تقول حبذا زيد حبذا رجلا زيد ومنها أن المخصوص إذا لم يكن مفردا مذكرا كان غير مطابق للفاعل في اللفظ
كقولك حبذا الزيدان فلذلك جعلت على حدة وأصلها حبب وأما مثل قوله وحب بها مقتولة حين تقتل
فيجوز أن يكون من حب الذي أصله حبب وهو الظاهر لموافقته له في اللفظ ويجوز أن يكون من حب الذي
أصله حبب ثم غير وهذا بعيد لما فيه من التغيير من غير حاجة قال وهذا الاسم في نحو إبهام الضمير في نعم يعني
أنه مبهم غير مراد به معين مثل إبهام الضمير في نعم قال ومن ثم فسر كما فسر يعني أنه يميز بنكرة من جنسه
كما ميز الضمير في نعم بذلك فيقول حبذا رجلا زيد كما يقول نعم رجلا زيد ثم قال إلا أن الظاهر فضل على المضمر
بأن استغنوا معه عن المفسر فقيل حبذا زيد ولم يقولوا نعم زيد يعني بالظاهر لفظ ذا في قولك حبذا بخلاف نعم
إذا كان الفاعل مضمرا فإنه ليس في اللفظ ما يشعر بالفاعل فلما كان الفاعل ههنا لفظا يختص به استغني عن المفسر
ولما لم يكن في نعم لفظ مختص احتيج إلى المفسر ثم قال ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وينفصل
في حبذا هذا وجه آخر في وجوب ذكر التمييز في نعم وجواز حذفه في حبذا ~~هذا وجه آخر في وجوب ذكر التمييز~~
~~في نعم وجواز حذفه في حبذا~~ يعني أنه لو لم يفعل ذلك لالتبس الفاعل بالمخصوص في نعم بخلاف حبذا زيد فإنه كان
يلتبس في كثير من المواضع لا في كل المواضع وبيان موضع الالتباس أنك لو قلت نعم السلطان وأنت تريد نعم رجلا

السلطان لم يعرف هل السلطان فاعل او مخصوص والفاعل مضمر وفي التصريح تقول لكم نعم رجلا السلطان ما عبر
به الفاعل من المخصوص بهذا او شبههم مواضع اللبس بخلاف حبذا فانه معلوم ان فاعله ذا فاذا ذكر بعده الاسم المخصوص
تعين له لكونه لم يلتبس بالفاعل ابدا ومن اصناف الفعل فعلا التعجب قال الشيخ التعجب الذي يعده النحويون
في الالفاظ التي تدل على انشاء التعجب لا ما يدل على التعجب الا ترى انك لو قلت تعجبت من زيد واشباهه لم يكن من باب
التعجب الذي يبوب له النحويون ولم يحده استغنا بذكر الصيغ وحصرها في ما افعله وافعل به اذ المقصود انما هو الصيغ
فاذا انحصرت حصل المقصود الا انه ذكرها باعتبار المعنى اولا وهو الاولى ثم بعد ذلك يذكر ما هو شرط لها باعتبار
اللفظ كما يفعل في ساير الحدود النحوية قال وبهما صيغتان ما افعله وافعل به فكنى بافعل وافعل عن كل ما يصح
ان يبنى عليهما وكنى بالضمير في المثالين عن كل ما ينسب اليه فعل التعجب قال ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل
التفضيل وقد تقدم ذكر ذلك بوجوهه وعلله فلا حاجة الى اعادته قال الا ما شذ من قولهم ما اشهاها
وما امقته فالشذوذ فيهما جميعا انه من المفعول دون الفاعل والقياس ان يكون من الفاعل لانه يقال اشتهيت
الطعام ومقت الرجل فلا شذوذ فيه من هذه الجهة فلم يكن شذوذه الا بما ذكرناه واما ما اولاه فشذوذه
انه استعمل من الرباعي بالهمزة من قولك اوليته خيرا واعطيته كذا ولا يقال في هذا المعنى ولي ولا عطا ولذلك
قال المعروف ليس من قولك اوليته المعروف لا من قولك ولي لان لذلك معنى اخر واستغني في اعطى كما قيل من
قولهم ما اعطاه لان المعنى على الاعطا وبما تقدم في مثله في افعل التفضيل من قولك اعطاهم الدينار والدرهم
وذلك انما يكون من الاعطا قال وذكر سيبويه انهم لا يقولون ما اقيله استغنا عنه بما اشد قايلته ووجه
ذلك انه كثر وقوع هذا المعنى والتعبير عنه بالكثرة المثبتة فلو كان ما اقيله جاريا في كلامهم على القياس في هذا الباب
لكان واقعا في لغتهم ولما لم يقع في لغتهم دل على انه مستثنى عندهم وهذه طريقة سيبويه في استثنا ما اقيله
من الباب وهذا جار في كل ما ياتي مثله ثم قال ومعنى ما اكرم زيدا شي جعله كريما الى اخره يريد ان ذلك اصله
قبل نقله الى التعجب والا فليس معناه بعد النقل ذلك وهو الذي اراد بقوله بعد ذلك الا ان هذا النقل من كل
فعل محض باب التعجب يريد ان ذلك وان كان اصله لتصحيح الاعراب فهو بمعنى التعجب ثم شبهه في اصله بقولهم
امر اقعده عن الخروج لانه من باب شر اهر ذا ناب فالمصحح الابتدا بالنكرة ههنا كونه في معنى كلام هو فيه فاعل
فلذلك احتاج ان يشبهه بامر في قولهم امر اقعده عن الخروج ليصح الابتدا بالنكرة وكان الاولى ان يذكر بقية
المذاهب في الاعراب فيما اكرم زيدا ههنا ويستغني عن الفصل الذي بعد ذلك لانه في الحقيقة تتمة له وما ذكره
ههنا احد المذاهب الثلثة وهو مذهب سيبويه لان سيبويه يجعل ما مبتدا وما بعده جملة في موضع الخبر وبعض

ماذكره ههنا ثم اعاد ذلك المعنى في الفصل الذي يليه وذكر معه المذهبين الاخرين وليس لفصله معنى فان
زعم زاعم انه تكلم هنا في المعنى وثم في الاعراب فليس بمستقيم لان المقصود انما هو الاعراب والمعنى الاصلي
امر تقديري والاعراب مبني عليه فهو المقصود والاخر انه قد ذكر بعد افعل به واستوفى عند ذكره الاصل والاعراب
جميعا والكلام على الجميع سوا قال الا ان هذا النقل من كل فعل خلا ما استثني منه يريد بما استثني منه
يريد بما استغني منه ما تقدم ذكره في افعل التفضيل على ذلك التفصيل واما قولهم اكرم بزيد فقيل اصله اكرم زيد
على التفصيل الذي ذكره ولا يكون على ذلك فيه ضمير لان فاعله مذكور بعده قال وفي هذا الكلام ضرب من التعسف
لما فيه من مخالفة القياس في وجوه متعددة منها استعمال الهمزة لصيرورة الشي ذا كذا في اكرم ومنها نقل الفعل
عن صيغ الخبر الى صيغ الامر ومنها زيادة الباء على الفاعل وكل ذلك خروج عن القياس ثم ذكر وجهين ليبين فيهما
ما في ذلك وانا فيهما استعمال الهمزة للتعدي او للتصيير وتقدير ذلك ان يقال انه امر في الاصل من اكرمته اي جعلته
كريما والباء مزيدة على المفعول وفيه على هذا ضمير فاستعمل الهمزة للتعدي وهو كثير واستعمل الباء زايدة على المفعول
وهو كثير واستعمل صيغة الامر للامر وهو القياس ثم نقل الى معنى التعجب كما نقل على التقدير الاول فلم يلزم فيه
ذلك التعسف الذي في التقدير وانما يلزم فيه الاضمار الذي لا يتغير وليس بمستبعد الا ترى ان مثل هذه
الصيغ في باب الانشا للمدح قد جرى الضمير فيها هذا المجرى فلم يتغير عن لفظ الواحد في قولك نعم رجلا
ونعم رجلين ونعم رجالا فكذلك ههنا وقد اجاب بقوله انه جرى مجرى المثل فلم يتغير عن لفظ الواحد والوجه
الثاني ان تجعل الهمزة لما جعلت له في الوجه الاول وهو على الامر ايضا كان اصله اكرم اي صر ذا كرم ثم عدي بالباء
فصار الفاعل فيه مصيرا غيره صايرا ذا كرم كما تقول تمت فيكون التاء القايم ثم تقول تمت بزيد فتاتي بالباء
للتعدي فيصير الداخلة هي عليه هو الفاعل لذلك الفعل قبل دخولها فصار معنى اكرم بزيد في الاصل
على هذا التاويل صير زيدا صايرا ذا كرم فافاد التصيير فيه مجي الباء للتعدي لان هذا المعنى مستفاد من باء التعدي
واما كونه صايرا كذا فمستفاد من الصيغ التي اكرم قال واختلفوا في ما فهي عند سيبويه الى اخره يريد
في الاصل فقال سيبويه انها مبتدا وما بعدها خبره كما تقدم في اول الفصل الذي قبله وهو الوجه اذ لا يلزم فيه
ما يلزم في غيره وقال الاخفش هي موصولة وصلتها ما بعدها وفيه تعسف لانه يحتاج فيه الى تقدير خبر محذوف
ونحن نقطع باستقلاله كلاما من غير نظر الى محذوف وقال قوم انها استفهام مبتدا وما بعده خبره كان الاصل اي
شي احسن زيدا وليس بجيد لان صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل الى انشا اخر بخلاف صيغ الاخبار فانها
ينقل الى الانشاات كثيرا فثبت ان الوجه ما صار اليه سيبويه قال ولا يتصرف في الجمل التعجبية الى اخره لانها

جرت كالمثال والأمثال لا تغير أو لأنها المجموعها يدل على إنشاء التعجب فلزمت طريقة واحدة كما لزمت نعم
وبئس طريقة واحدة لذلك قال وقد أجاز الجرمي وغيره الفصل نظرا إلى قولهم ما أحسن بالرجل أن
يصدق ووجهه أن الظروف اتسع فيها فجرى فيها ما لم يجر في غيرها قال ويقال ما كان أحسن زيدا للدلالة
على المضي كأنهم لما قصدوا إلى التعجب مما مضى أتوا بالفعل الدال على الزمان الماضي مع فعل التعجب مشعرا
بذلك ولك أن تقول ما أحسن ما كان زيد ولك أن تجمع بينهما فتقول ما كان أحسن ما كان زيد والأولى هي الصيغ
الأولى إذ لا حاجة إلى التكرار والإتيان بها مع الفعل الذي جيء به للمعنى المتعجب منه هو القياس لأنه هو المقصود
بالمعنى وقد حكي ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها وإدخال أصبح وأمسى ههنا في الدلالة على الوقت الذي
حصل فيه المتعجب منه كإدخال كان في الدلالة على الوقت المتعجب منه وإن اختلفت جهات الأزمان وقوله
والضمير للغداة إنما يعني به فيما أصبح والأظهر في قوله ما أمسى أدفاها للعشية وإنما استغنى بتنبيهه على
ضمير الغداة لأنه يعلم أن قوله ما أمسى أدفاها يكون للعشية ومن أصناف الفعل الثلاثي قال
صاحب الكتاب للمجرد منه ثلاثة أبنية فعل وفعل وفعل إلى آخره قال الشيخ لا يكون الثلاثي على أكثر من ذلك
لأن أوله ملتزم فيه الفتح وآخره لا اعتداد به في البنية لأنه محل التغيير فلم يبق إلا الوسط ولم يجئ ساكنا أصلا والحركات
ثلاث فوجب أن لا يزيد على ثلاثة أبنية فعل وفعل وفعل وأما الكسر في الفاء فليس بأصل أيضا فلذلك حكم على شهد إذا
قيل شهد وشهد وشهد أنها فروع على شهد ولذلك حكم على نعم وبئس بذلك وحكم على الجميع أصلا وسيأتي
على ذلك قال وكل واحد منها ولين يعني فعل وفعل على وجهين متعد وغير متعد وقد تقدم معنى التعدي
وهو كونه يتوقف عقليته على متعلق وغير المتعدي كما لا يتوقف عقليته على متعلق وقد تقدم مبينا قوله ومضارع
فعل على يفعل ويفعل يعني مضارعه على اختلاف وجهيه فيكون أربعة أقسام يفعل متعدي وغير متعدي ويفعل متعدي
وغير متعد فلذلك مثل بأربعة أمثلة ضربه يضربه الأول وجلس يجلس الثاني وقتله يقتله الثالث وقعد يقعد الرابع
ومثال فعل والكلام في مضارع فعل في تقسيمه إلى أربعة أمثلة كالكلام في مضارع فعل إلا أن موضع يفعل ثم
يفعل ههنا فيكون يفعل ههنا متعديا وغير متعد ويفعل متعديا وغير متعد فمثال الأول شربه يشربه ومثال
الثاني فرح يفرح ومثال الثالث ومقه يمقه ومثال الرابع وثق يثق والثالث بناء واحد غير متعد ومضارعه على
بناء واحد وهو يفعل فلذلك لم يجئ إلا على بنية واحدة وهو يفعل قال وأما فعل يفعل فليس بأصل كأنهم تعدوا
إلى مخالفة عين الماضي للمضارع ولذلك كان يفعل يفعل هو القياس في الكسر لم يجئ لمضارعه إلا في ألفاظ محصورة
ومجيئه في الصحيح لا يزيد على خمسة ويجوز فيها الوجهان وفي معتل الفاء أكثر من ذلك وإنما مجيء مضارع فعل على وفق

عين الماضي وكأنهم كرهوا مشاركة عين المتعدي في الماضي والمستقبل فخصوه بالضم لذلك قوله ومن
لم يجئ إلا مشروطا يعني لم يجئ مضارع فعل المفتوح العين مفتوحا عينه إلا أن يكون عين الفعل أو لامه أحد حروف
الحلق لما بينها وبين الفتح من المناسبة وكأنهم أرادوا بجعلها مناسبة لحركتها واعتدوا باللام وإن كانت بعدها
لما يلزم من استفال إلى علو ولم يعتدوا بحرف الحلق إذا كان فاء لأنه لا يلزم منه الاستفال إلى علو كما منعوا في اللغة
الفصيحة الإمالة بالعين الواقعة في بالغ ولم يمنعوا بالعين الواقعة في غلاب نظرا إلى ذلك ثم قال والإماشذ
من نحو أبى يأبى وركن يركن أما أبى يأبى فكأنهم لما علموا أنهم إذا نحوا انقلبت الياء ألفا والألف من حروف الحلق
فصار للفتح وجه في ذلك وإن كان على خلاف القياس من حيث إنه دور وذلك أن الفتح لا يكون إلا لحرف الحلق
فيتوقف الفتح على حرف الحلق ويتوقف كونه حرف حلق على الفتح وأما ركن فقد جعله شاذا وقد نقل أنه يقال ركن
يركن وركن يركن فالأولى على ذلك أن يقال هو من تداخل اللغتين لأنه أقرب من مخالفة القياس ولذلك
حكم على فضل يفضل أنه من تداخل اللغتين وأما فعل يفعل نحو فضل يفضل ومت يموت فمن تداخل اللغتين ومعنى
تداخل اللغتين أن يثبت للماضي بناءان وللمضارع لكل واحد منهما بناء واحد ثم يتكلم العربي بأحد بناءي الماضي
مع بناء المضارع الذي ليس له فيتوهم أنه جار عليه وليس كذلك ومثاله ما ذكره في فضل يفضل لأن العرب
تقول فضل بالفتح وفضل بالكسر ومضارع الفتح يفضل بالضم ومضارع الكسر يفضل بالفتح فإذا سمع
بعد ذلك فضل يفضل علم أنه من تداخل اللغتين وهذا الفعل معناه من الفضلة لا من قولك فضلته إذا غلبته
في الفضل لأن ذلك ليس في ماضيه إلا الفتح وليس في مضارعه إلا الضم لأنه من باب فاعلني ففعلته أفعله
قال وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء يعني وللثلاثي المزيد فيه لأن الرباعي سيأتي بعد ذلك وإنما كلامه في
الثلاثي قال والزيادة إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها وللإلحاق وغير الإلحاق وقد تقدم
بيان ذلك كله في الأسماء قال وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الإلحاق
وموازن له على غير سبيل الإلحاق وغير موازن له فالأول على ثلاثة أوجه ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر
وجهور وقلنس وقلسى يعني كلها ملحقة بدحرج لأنهم زادوا في كل واحد منها زيادة لتوافق دحرج في وزنه على
الوجه الذي قدمناه في الأسماء وعلى ما سيأتي آخر هذا الفصل وملحق بتدحرج على ما ذكر وملحق باحرنجم على ما ذكر
أيضا والثاني وهو الموازن على غير سبيل الإلحاق نحو أخرج وجرب وقاتل فهذه الثلاثة وإن وافقت دحرج
في وزنها بما زيد فيها فليس للإلحاق لما ذكرناه من أن حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة به له
فأما الهمزة في أفعل فموضوعة لمعان كالتعدي وغيره وكذلك تضعيف العين في مثل جرب وأما الألف في نحو

قابل موضوعة لان يكون من غير كل الكلم ما كان مثل اليه وهذا كله بخلاف حروف الالحاق وههنا وجه آخر
يشعر بالالحاق الاول دون الثاني وهو موافقة المصدر منه لمصدر الملحق به بخلاف مصادر غير الملحق واعتمد صاحب
الكتاب على ذلك لشموله والتحقيق ما بدأنا به لانه جار في الاسماء والافعال وما ذكره مقيد بالافعال دون الاسما
لان الاسما لا يمكن معرفة الملحق فيها من غيره بمصدر اذ ليس لها مصادر والثالث عن موازن نحو انطلق واقتدر
الى آخره وهذه غير موازنة لرباعي بوجه وليس استخرج موازنا لاحرنجم لانا لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات
وانما عنينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به والزيادة ان كانت زيادة لغير الالحاق
فلا بد من مماثلة في الملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرناه في الاصلية والزيادة جميعا اما الاصلية فهو
ان الحاء في احرنجم وقعت موقع النون الزائدة في الاصل وليس ذلك في مثل الملحق واما باعتبار الزائد فهو ان النون واقع
في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها ولا في غيره قال فما كان على فعل فهو على معان
لا ينضبط كثرة وسعة لانه اخف ابنيتهم في الافعال فتصرفوا فيه في معاني كثيرة لخفته فقل ان تجد فعلا من ابنيتهم غيره
له معنى الا وقد استعمل فعل فيه فهذا وجه كثرة معانيه وغيره ليس مثله في الخفة فلم يكثر معانيه فيعرضون النحويون
لذكرها لحصرها وقلتها فان ذلك الوجه كله امر لغوي لا في التحقيق قال وباب المغالبة يختص بفعل يفعل منه لما كان
باب المغالبة مختصا بالضم مخصوص ومضارع مخصوص فامكن ضبطه ذكره وهذا اولى بقواعد النحو فانها راجعة
الى ضوابط كلية يعرف بها تفصيل انواعها الا ما كان معتل الفاء كوعدت او معتل العين او اللام من بنات الياء كبعت
ورميت فانه لم يأت فيه الضم وانما اتى فيه الكسر لانهم لو بنوه على الضم في العين لادى الى ما ليس من ابنية كلامهم
في مثله الا ترى انهم لم يقولوا في باب وعد يوعد مضموما ولا في باب باع يبوع ولا في باب رمى يرمو وانما اتوا
بذلك كله مكسورا او مفتوحا في باب وعد خاصة لاجل حرف الحلق كقولهم وضع يضع وانهم لم يبنوا يفعل من باب
وعد استثقالا ولم يبنوا يفعل من باب باع ورمى لما يؤدي من انقلاب الياء التي هي عين ولام واوا لانضمام ما قبلها
فيختلف حروف الكلمة ولانه يؤدي الى الابدال الاخف بالاثقل مع الغنية عنه بالبناء الآخر الذي هو اصل ايضا
فلما كان كذلك لم يستعملوه ايضا في هذا الباب الا ما كان من جنس كلامهم قال وعن الكسائي انه استثنى
ايضا ما فيه احد حروف الحلق وانه يقال فيه افعله بالفتح يعني ان يكون عينه او لامه احد حروف الحلق وانه يقال
فيه افعله بالفتح يعني ان يكون عينه او لامه احد حروف الحلق دون الفاء وانما ابهم لانه قد تقدم ما يشعر بذلك
واستثناء الكسائي غير مستقيم لا في النقل ولا في المعنى اما النقل فقد نقل الثقات فاخرني ففخرته افخره وهو
غير ما خالف فيه واما في المعنى فان ما فيه احد حروف الحلق لم يلزم في قياس كلامهم الفتح دون الضم حتى يكون الضم مخالفا

عن قياس لغتهم بل استعمل فيه الفتح والضم جميعا الا تراهم يقولون دخل يدخل وبحث يبحث وهو مماثل لباب فعل الذي
ليس فيه حرف حلق في كونهم يقولون يفعل ويفعل بالضم والكسر فاذا استعملوا الضم فانما استعملوا احد البنائين اللذين
هما قياسه فكذلك اذا استعملوا يفعل مما فيه حرف حلق فانما استعملوا احد الابنية التي هي قياسه فوضح انه من
حيث المعنى ليس كباب وعد ورمى في امتناع يفعل فيه قال سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا الالتزام لا
يقولون نازعني فنزعته استغني بغلبته وما ذكر سيبويه في ذلك لا يخرجه عن ان يكون قياسا كما انهم لم يخرج باب
التعجب عن القياس لامتناعهم من ما افعله وانما قام دليل خاص في هذه المواضع والدليل الخاص هو انه كثر
استعمالهم هذا المعنى ولم يرد عنهم فيه مثل ذلك وانما ورد عنهم في موضعه غلبته فدل ذلك على انه في هذا
الموضع الخاص مطرح وتقرير دليله ان يقال لو كان ذلك جائزا لورد ولم يرد فدل على انه غير جائز قال
وفعل يكثر فيه الاعراض من العلل والاحزان لما لم يمكن حصره لانتشار معانيه ذكر الكثرة في العلل والاحزان واضدادها
ثم مثل لكل واحد من الاقسام وقد يكون فعل لغير ذلك كعلم وركن وسمع واشباه ذلك وقوله يكثر فيه الاعراض
من العلل والاحزان تنبيه على ان هذه المعاني يكون فيه كثيرا على انه يكون فيها اكثر منه في غيرها فان فعل في غير ذلك
اكثر منه في ذلك ولكن العلل والاحزان فيه اكثر منها في غيره فلذلك قال يكثر فيه ولم يقل يكثر فيها وهو تنبيه دقيق
قال وفعل للخصال التي تكون في الاشياء قال ولذلك لم يأت متعديا لان الخصال التي وضع لها لم يأت شيء
منها متعلقا فلذلك كان غير متعد كحسن وقبح قال وتفعلل يجيء مطاوع فعلل الغرض منه ان يذكر
معنى تفعلل الملحق لان المذكور بعد فعل في مرتبته لان كلامه في الثلاثي ولكن لما كان الملحق والاصل مشتركين جمعهما و
جعل الفصل لتفعلل وان كان غرضه تفعلل لئلا يطول الكلام ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل
عن تعلق فعل آخر متعد به كقولك كسرته فانكسر فقولك انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو كسرته
اي هذا الذي قام به اثر الكسر وهو الانكسار هذا الذي يعني بالمطاوع وقد يتكلم بالمطاوع وان لم يكن معه ما
هو مطاوع له كقولك انكسر الاناء ولا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه وانما يلزم ما ذكرناه وهو ان يكون ثم فعل متعد
المطاوع اثره ثم لما تكلم على تفعلل باعتبار مطاوعته لفعلل صار الفصل في الظاهر لتفعلل فكأنه باعتباره فقال
وبنا مقتضيا نحو تفعلل كتسهوك وترهوك اما تسهوك فقد نقل سهوكته فتسهوك اي اهلكته فهلك وهو
جار على المطاوعة واما ترهوك فعلى ما ذكر من كونه مقتضيا غير جار على مطاوع له يقال ترهوك في مشيه اذا ماج
قال وتفعل يجيء مطاوع فعل الى آخره قد تقدم معنى المطاوعة كقولك كسرته فتكسر قال ومعنى التكلف
والتكلف معناه ان يعاني ذلك الفعل ليحصل بمعاناته والقصد تحصيله كتشجع معناه استعمل الشجاعة وكلف

نفسه اياها ليحصل وكذلك الحلم والمروة ثم لما كان هذا المعنى ملتبسا بتفاعل من حيث ان كل واحد منهما
غير ثابت في الاصل لمن نسب اليه فرق بينهما بان الحالتين فيه هو ان يفعل المقصود في ممارسة ذلك الفعل ليحصل
فلذلك قال لان هذا طلب ان يصير حليما واما تفاعل فهو ان يظهر الفعل وهو على خلافه لا ليحصله بل ليظهر
انه عليه وليس به فقد حصل الفرق بينهما بما ذكر قال ومنه تقيس وتنزر وانما فصله من ذلك لانه مخالف
له من وجه آخر وذلك ان المعاني الاول كلها يمكن ان يمرن عليها ليحصل بعد ان لم يكن لان الانسان قد يمرن نفسه
على الحلم والمروة والصبر حتى يحصل له ولا يمكن ذلك في مثل تقيس وتنزر اذا لم يكن من هذه القبيلة لا يكون منها ابدا
وانما ادخل فيه لان للغرض استعمال ذلك ليحصل عند الناس اعتقاد ذلك فلما كان الغرض من الامرين حصول
ذلك معتقدا اجراهما مجرى واحدا بعد ظهور الفرق بينهما قال ومعنى استفعل الظاهر انه اراد بمعنى استفعل
اصل معنى استفعل واصل معناه طلب ذلك الفعل كقولك استعلم واستعطى اي طلب العلم والعطا ثم مثل فقال
تكبر وتعجل الشيء وتيقنه كانه طلب الكبر من نفسه والعظمة كقولهم في استفعل استخرجته اي لم ازل اطلب خروجه من
نفسي حتى خرج واما تعجل فظاهر وتيقنه كتكبر كانه طلب اليقين من نفسه حتى حصل ولذلك يطلق تيقن في
موضع علم وتقصاه وتبينه مثل تيقنه لان الطلب من نفسه ويجوز ان يكون تقصاه واستقصاه بمعنى طلب غايته
واقصاه من غيره ايضا فيكون على الاصل في معنى استفعل من غير تاويل والتعمل بعد العمل في مهلة كتجرعه اي
شربه جرعة بعد جرعة وتحساه اي حسوة بعد حسوة وتعرقه اي اخذ ما عليه من اللحم شيئا بعد شيء وتفوقه اذا شربه
فواقا بعد فواق ومنه تفهم وتبصر وتسمع كانه حصل له فهم شيئا بعد شيء وبمعنى اتخاذ الشيء نحو تديرت المكان
اي اتخذته دارا وتوسدت التراب اي اتخذته وسادة ومنه تبناه اي اتخذه ابنا وانما فصله لان اتخاذه ابنا
لا يصيره على الحقيقة موجودا فيه ذلك المعنى الحسي كانه قصد الى الفصل بين الامور الحسية والامور المعنوية
قال ومعنى التجنب وهو في هذا البنا كمعنى همزة السلب في قولك اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته كذلك ههنا
تحوب اي ازال الحوب عن نفسه قال وتفاعل لمشاركة امرين فصاعدا الى اخره تفاعل فرع فاعل الذي
يكون لاثنين فصاعدا او معناه نسبة الفعل الى فاعله متعلقا بمن شاركه فيه على ذلك النحو فلذلك كان تارة غير
التعدي وان لم يكن الفعل متعديا لان المشارك يكون هو المفعول فهو شبيه به من التعدي وان اختلفا في المعنى
ولذلك ساقه بعضهم في اسباب التعدي وجعله مع الهمزة والتضعيف وحرف الجر ولم يعده الاكثر انما لا يعتبر
مثل ذلك في المعنى لان تلك بمعنى التصيير واما لان هذا قد يبنى ولا يتعدى الا اكثر ما كان متعديا اليه كقولك
ضاربته وذلك ان كل فعل كان مفعوله الاصلي هو الذي اشترك معه في معنى فاعل فصار هو المفعول الاصل وهو المفعول

ذلك خ

فقد ظهر الفرق بينهما خ

الذي يقتضيه هذا البنا فلما اخذ متعلقهما لم يرد مفعول آخر من اجل ذلك جاء في هذه المواضع غير زائد مفعولا
لاجل هذا البنا فاسقط من باب اسباب التعدي لذلك وتفاعل مثله في المعنى وانما نقص عنه مفعولا من حيث ان
وضع نسبته الى المشتركين فيه من جهة واحدة توجب ان يكون الفاعل والمفعول اللذان كانا في فاعل فاعلا له
توجب نقصه عنه مفعولا فلذلك تقول جاذبت زيدا الثوب فاذا عبرت بتفاعل قلت تجاذبنا الثوب
فيصير الفاعل والمفعول اللذان كانا في فاعل فاعلا لتفاعل وسره ما ذكرناه من ان وضع الاول
على معنى نسبته الى فاعل مع تعلقه بغيره في انه فعل مثل ذلك ووضع الثاني نسبته الى المشتركين فيه من
غير قصد الى تعلق له فلذلك جاء الاول زائدا على الثاني بمفعول ابدا فهذا معنى قوله ولا يخلو من ان يكون
من فاعل الى اخره قال ويجيء ليريك الفاعل انه في حال ليس فيها الى اخره وهذا معنى ثان لتفاعل وهو كثير
وحاصله راجع الى الاخبار عن فاعله بانه على المعنى المشتق منه تفاعل وهو في الحقيقة على غيرها فاذا قلت
تجاهل زيد فمعناه انه على حال الجهل في الصورة وليس عليها في الحقيقة ووضع لفظ الكتاب ويجيء ليريك
الفاعل بالرفع في الفاعل وفي النسخ ليريك الفاعل بالنصب وكلاهما ضعيف اما الرفع فلانه يلزم منه
ان يكون اللفظ جاء ليري الفاعل انه على تلك الصفة وقد يكون اللفظ جاء ليري غير الفاعل ان الفاعل على حال
ليس فيها كقولك للمخاطب تجاهلت وتعاميت فانه لا يصلح ههنا ان يقال جيء باللفظ ليري الفاعل انه
في حال ليس فيها فان الفاعل ههنا قد يكون غير قاصد الى ارادة ذلك بل قاصد الى ان يطلع عليه احد واما
النصب فضعيف على خلاف ما يعبر به عن معاني الالفاظ هو وغيره والوجه ان يكون وليس فيها بالواو
ليكون من كلام المخبر بمعناه لا صفة الحال فيلزم دخولها في حكم ارادة الفاعل فيجيء التناقض ويكون
المعنى حينئذ ويجيء لمعنى ارادة الفاعل انه في حال ثم قال المفسر وليس فيه اي وتلك الحال في الحقيقة
منتفية عنه لان الفاعل يرى انه في حال منتفية فيستقيم المعنى لانه لا يستقيم معناه عن ان الفاعل
اري من نفسه ذلك وانه في الحقيقة ليس كذلك وانما جاء الخلل من يجيء ليس فيها صفة لحال فاذا جعلت
بالواو وخرجت عن ذلك فاستقام قال وبمنزلة فعلته الى اخره لان المعنى ان ذلك حصل لفاعله
كقولك قام وقعد ولا يلزم ان يكون للصيغة التي بمعنى فعلته وهي على صيغ فعلت ومطاوع فاعل الى
اخره وقد تقدم معنى المطاوعة في فصل تفعل لفعل وهذا مثله لفاعل فلا حاجة الى اعادته قال
وافعل للتعدية في الاكثر نحو اجلسته وامكنته الى اخره قال الشيخ قد تقدم معنى التعدية وهو ان يجعل
الفعل لفاعل مصير لمن كان له فاعلا قبل التعدية منسوبا اليه ذلك الفاعل فلذلك يصير غير المتعدي متعديا

والمتعدي الى واحد يتعدى بها الى اثنين والى اثنين يتعدى الى ثلثة كقولك اخرجته واشممته الطيب
واعلمت زيدا عمروا منطلقا ويكون افعل ايضا للتعريض للشيء وان يجعل بسبب منه يعني يعرض الاسم
المشتق هو منه كقولك اقتلته اذا عرضته للقتل وابعته اذا عرضته للبيع وهو طلبك ومنه اقبرته يعني ومن
افعل الذي للتعريض وانما نوعه لان الاول تعريض لفعل منسوب اليه يتعلق بالفعل من بيع وقتل
والثاني تعريض لما ليس كذلك الا ترى ان جعله ذا قبر ليس مثل جعله معرضا للبيع والقتل لان القبر ليس
فعلا يتعلق بالمفعول فاذا تبين ان البابين سوا في انه تعريض سوا كان ذلك الشيء فعلا لفاعل افعل
على الصيغ المذكورة او غير ذلك ولصيرورة الشيء ذا كذا اي لصيرورته منسوبا اليه المعنى المشتق هو منه على
وجه ما نحو اغد اي صار ذا غدة واجرب اي صار ذا جرب وكان ينبغي ان يفصل بين اغد وبين اجرب والحال
لان اغد معناه انه صار منسوبا اليه ما اشتق منه على جهة قيامه به وعلى هذا الجهة قيامه بما له ومنه الام يعني
افعل الصيرورة وانما فصله لانه مخصوص بما كان الفاعل اتيا بذلك الشيء المشتق هو منه اذ معنى الام اتى
بما يلام عليه فهو مشارك لما ذكرناه الا ان الفاعل ههنا ات به وليس الاول كذلك وكان ينبغي
ان يفصل بين الام واراب وبين اصرم واجز لان هذا ليس مثله في اتيانه بذلك المعنى وبين الاول ايضا لانه
ليس مثله في ان المعنى قد حصل وانما المعنى قارب وقت حصوله فنزلت مقارنته له منزلة حصوله الا ترى انك
تقول اصرم النخل واجز الزرع وهو لم يصرم ولم يجز بخلاف ما تقدم في انه على معنى حصول ذلك الشيء ودخوله
في الوجود ومنه يعني افعل الصيرورة ابشر وافطر اي صار ذا فطر وذا بشرى وانما فصله لانه مطاوع فافطر وابشر
مطاوع فعل قالوا بشرته فابشر وفطرته فافطر واقشع مطاوع قشع يقال قشع الريح السحاب فاقشع واقشع
واما اكب فليس لدخوله معما توسطه معنى لان الب بالمكان اقام وليس مطاوعا لشيء والمثنة اكب فضعيف لانه
يقال كبته فاكب واكب كما يقال قشعت الريح فاقشع وانقشع مستقيم حينئذ ولوجود الشيء على صفة معناه
لوجود مفعول الفعل على الصفة المشتق الفعل منها كقولك احمدت الرجل وجدته موصوفا بالحمد ومنه ما ذكره
في الحكاية وللسلب يعني ولسلب المعنى المشتق افعل منه عمن يتعلق به الفعل كقولك اعجمت الكتاب اي ازلت
عجمته واشكيته اي ازلت شكايته وقد يجي ذلك سلبا عمن نسب الفعل اليه وذلك اذا لم يكن الفعل متعديا كقولهم
اقسط اي ازال عنه القسط وهو الجوار ولذلك كان معنى اقسط عدل وقسط جار فهو من هذا الباب وكان
ينبغي ان يقول ومنه اقسط ويجي بمعنى فعلت وهو واضح فانه مثل بما جا فيه فعل قال وفعل يواخي افعل
في التعدية وقد تقدم معنى التعدية ومنها خطابه وانما فصل قوله خطابه الى اخره لانه مخالف في انه صيره

في الحقيقة فاعلا للفعل المشتق هو منه وانما جعله منسوبا الى ذلك الفعل الا ترى ان معنى خطاته
قلت له اخطات او نسبته الى الخطا وكذلك فسقته اي قلت له فسقت قال ونحو السلب يواخي
افعل فيه ايضا وقد تقدم معنى السلب قوله فزعته اي ازلت الفزع عنه وكذلك البواقي على ما ذكر قال
وفي كونه بمعنى فعل اي يواخي افعل في كونه بمعنى فعل كقولك زلته وزيلته ومزته وميزته وهما بمعنى واحد
كما كان قلت واقلت بمعنى واحد قال ويجيء للتكثير هو الغالب عليه يعني ان ذلك هو اصله والاكثر
في استعمالهم وكان الاولى تقديمه ولكنه قدم غيره لمواخاته افعل وقد جاء عقيبه وشرطه التكثير في الفعل
او في الفاعل او في المفعول فمثال الاول جول وطوف ومثال الثاني موت الابل ومثال الثالث غلقت
الابواب فان فقد ذلك لم يسغ استعماله فلذلك كان قولك موتت الشاة خطا لانتفاء جميع ذلك لان
هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة اذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة وليس ثم مفعول
فيكون التكثير له فلذلك قال في هذه المسألة ولا يقال للواحد بخلاف قولك قطعت الثوب فان ذلك
سائغ وان كان الفاعل واحدا فظاهر كلامه يوهم ان هذا البنا لا يقال للواحد ولكنه اطلقه لتقدم قوله
وهو جول وطوف اي اكثر الجولان والطواف فعلم ان التكثير قد يكون في الفعل نفسه وقد يكون في الفاعل
فقوله فلا يقال للواحد لم يرد به الا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل وانما يكون التكثير في الفاعل هو المصحح قال
وفاعل لان يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه قال الشيخ اراد لان يكون من غير الفاعل الى الفاعل
ما كان من الفاعل اليه فقدر الفاعل مخاطبا وكان الاولى ان يقول ان يكون من كل الى غيره ما كان منه اليه
فانه المفهوم اولا من قولك خاصمت زيدا الا ترى انك تسند الى نفسك اولا الخصام وتوقعه على زيد وكان الاولى
من التعريض اولا للمفعول دون الفاعل الا ترى ان معنى فاعل نسبة الفعل الى الفاعل واوقعه على
من يشاركه في اصل الفعل المشتق هو منه وقد تقدم تحقيق ذلك في فصل تفاعل قال فاذا كان الغالب
قلت فاعلني ففعلته وقد تقدم ذكر فعلت في المغالبة وتفصيل مضارعه ويجي بمعنى فعلت يعني انه ياتي بمعنى نسبة فعل
الى فاعل اعني كما ياتي فعل كقولك سافر بمعنى نسبة السفر الى المسافر وليس ثم فعل ثلاثي من لفظ سافر بمعناه
فيمثل به كما في سعلته واشغلته ومرته ومتنه وكذلك يجي فيه بعض اللبس على القاصر وبمعنى افعلت كقولك
عافاك الله يعني بمعنى افعلت في التعدية لان معنى اجلسته صيرته ذا جلوس ومعنى عافاك الله اي صيرك ذا عافية
فتنبه به في ذلك بعض افعل وان كان فعل قد ياتي لذلك لكثرة افعل فيه ولو كان لعافاك فعل ثلاثي من معناه
لازم وعافاك معداه لاتضح امر التعدية مثل بعد وباعدته وكان تمثيله بباعدته اولى لانه [illegible]

ولكنه جاء ملتبسا لانه موضوع في اصله لما ذكرناه ولا يقال عفا زيد بمعنى قامت به عافيه وعافيته
بمعنى صيرته قامت به العافيه كما في بعد وباعدته ولكنه واضح بما ذكرناه وكذلك طارقت النعل اي صيرته
ذا طراق وتقديره على نحو ما تقرر في عافاك الله واشكاله كاشكاله وبمعنى فعلت يعني للتكثير لانه هو باب فعلت
الكثير وهو واضح في ضاعفت وناعمت لانه في معناه ضعّفت ونعّمت فيصح الامر في مثل ذلك كما تقدم قال
وانفعل لا يكون الا مطاوع فعل قد تقدم معنى المطاوعه فلا حاجة الى اعادته وقد اختص باب انفعل بها ولكنه
في الاكثر يكون لمطاوع فعل كقولك كسرته فانكسر وقد جاء مطاوعا لغيره قليلا ولا يقع الا حيث يكون علاج وتأثير
يعني انهم خصوا هذا البنا بالمعاني الواضحه للحس دون المعاني المجرده عنه مختصه بالعلم خاصه دونه كانهم لما خصوه
بالمطاوعة التزموا ان يكون جليه واضحه فلذلك لا يقال علمته فانعلم ولا عرفته فانعرف ولذلك ما كان مثله
ولذلك كان قولهم انعدم ليس بجيد وقالوا قلته فانقال لان المقول معالج بتحريك اللسان والشفتين واخراج
الصوت وكل ذلك من باب المحسوس للمخاطِب والمخاطَب فان اطلق قلته فانقال على اراده المعنى المفهوم من القول
وذلك ليس فيه ما اشترط من غير ان يقصد الى الفاظ محققه او مقدره كان في الامتناع نظير انعدم وافتعل يشارك
انفعل في المطاوعة كقولك غممته فاغتم قال الشيخ الا انه يكون لغير المطاوعه بخلاف انفعل فانه لا يكون
الا مطاوعا وقد تقدم معنى المطاوعة وبمعنى تفاعل يعني اصل معنى تفاعل وهو الموضوع لمتعددين مشتركين
في اصل الفعل المشتق هو منه كقولك تضاربوا وتخاصموا كما تقدم فجا افتعل ايضا كذلك قليلا كقولك
اختصموا بمعنى تخاصموا واجتوروا بمعنى تجاوروا وبمعنى الاتخاذ وقد تقدم معنى الاتخاذ وانه بمعنى جعل
الفاعل ما اشتق منه الفعل له كقولك توسدت التراب اي جعلت التراب وسادة وقد استعملت افتعل كذلك
كقولك اذبح اذا اتخذ ذبيحة وكذلك اطبخ واشتوى وفصل بينهما لان هذا مطاوع وهذا في المعنى كقولهم وزنته
له فاتزن وكلت له فاكتال يقال كال البايع واكتال المشتري اي اخذه مكيلا واخذه موزونا ثم فصل بقوله
ابتروا وافطروا واتسع عما قبله لذلك كله على انه منه ما هو مطاوع ومنه ما هو غير ذلك وبمنزلة فعل كقولهم خطف
واختطف وليس يعني فعل بفتح العين وانما اراد فعل الذي لا زيادة فيه ولذلك يقال فعل على مثله اضرب بفتح
العين وكسرها وضمها وهو واضح لانه جاء افتعل فيما جاء فيه فعل على ما تقدم من انه اوضح مما ياتي بمعنى فعل وليس من
فعل والزياده على معناه يعني على معنى فعل كانه من باب التكثير في ذلك الفعل كما جا فعل للتكثير قال سيبويه اما
كسبت فانه يقول اصبت واما اكتسب فهو التصرف والطلب يريد ان معنى كسبت حصول الكسب على اي وجه
كان ومعنى اكتسب كثير لمعنى اصل الكسب ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه

على لطف الله تعالى بخلقه ورحمته لهم فاثبت لهم ثواب الفعل على اي صفة كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل
الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قال واستفعل لطلب الفعل ومعناه نسبة الفعل الى فاعله لاراده تحصيل
الفعل المشتق هو منه كما ذكر في الامثلة ثم قال ومن مستعجلا كالاعتراض على الباب وبين ان معناه انه طالب
ذلك من نفسه فصار جاريا على قياس الباب بهذا التاويل ومنه استخرجته يعني استفعل الذي هو لطلب الفعل
وانما فصله لانه يستعمل بمعنى اخرجته لان الطالب للشي قد يحصله فيصير بمثابة الفعل المتعدي فلما اطلق استخرجته
على الطالب المحصل للخروج صار بمعنى اخرجته الا ان في استخرجته معنى الطلب فنبه على انه منه وان وافق
اخرجته في معنى الحصول وللتحول عن معناه يعني وللنسبه الفعل الى فاعل لاثبات صفات الامر المشتق هو منه بعد
ان لم يكن كذلك كقولهم استتيست الشاه اي صارت صفاتها كصفات التيس واستنوق الجمل اي صارت
صفته صفة الناقه وكذلك استنسر البغاث اي صارت صفته صفة النسر والاصابه على صفه وقد تقدم ذلك
في باب افعل ومنه قولهم استعظمته اي وجدته كذلك كما تقول احمدته اي وجدته محمودا وبمنزله فعل كقولهم
قر واستقر وهو واضح وافعوعل بنا مبالغه وتاكيد كما في اصل فعل في كثير ما اشتق منه ولذلك كان اعشوشبت
الارض مبالغه في كثرة العشب وكذلك اخشوشن واحلولى وبذلك فسره الخليل على ما ذكر ومن اصناف
الفعل الرباعي المجرد منه بنا واحد وللمزيد فيه بناان افعنلل وافعلل ذكر المزيد فيه بناان وهو اكثر من البناان
اللذين ذكرهما وهو تفعلل كقولك تدحرج وهو وهم منه وقد ذكر تفعلل في تقاسيم الابنية المتقدمة الا
انه باعتبار زيادة الفا واللام جميعا وتدحرج ليس من ذلك لان لاميه اصليتان وان اتفقا في انهما بوزن
جميعا تفعلل وافعلل كاقشعر لا ياتي الا مضاعفا بلاميه الاخريين كاقشعر واطمأن ولذلك يقول بعضهم
افعلّ نظرا الى ما صير اليه بعد الادغام ومنهم من يقول افعللّ نظرا الى ما هو اصله قبل الادغام وهذا
اولى لانه لو جا منه معتل اللام لوجب ان يكون غير مدغم لوجوب اعلال الثاني كما في قولهم احواوي في باب
افعال وهو باب اصله لا يجي الا مضاعفا فلما جا في المعتل لم يكن ادغامه لفوات المماثلة بالاعلال وكذلك
ارعوى في باب افعل فظهر ان الوجه ان يقال افعلل لا افعل قال وكلا بنائي المزيد فيه غير متعد
وهما في الرباعي نظيرا انفعل وافعل يعني انهم لما خصوا من الثلاثي ما زادوا فيه الفا ونونا للمعاني التي هي غير
متعلقه خصوا ما زادوا فيه الفا ونونا من الرباعي بمثل ذلك فكما انهم جعلوا انفعل في الثلاثي غير متعد لما ذكرناه
فكذلك احرنجم في الرباعي قال سيبويه زادوا الفا ونونا في هذا كما زادوهما في الثلاثي وكذلك لما خصوا باب
افعل في الثلاثي وهو مزيد فيه همزه وصل قبل الفا مضاعفا لامه ساكنا ما قبلها فلذلك جعلوا امثلة في الرباعي لان

لاق استمر ربت فيه الهمزة وهو مضاعف اللام ساكن ما قبلها فشبهوه به كما شبهوا انفعلان القسم
الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف قال صاحب الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم الحرف ما دل على معنى
في غيره اي ان المعنى الذي دل عليه الحرف يتعلق بمتعلق لا بد من ذكره من حيث الوضع بخلاف الاسم والفعل لانهما
يدلان على المعنى من غير ان يتوقف معناهما على متعلق من حيث الوضع بيان ذلك ان من في قولك سرت من
البصرة معناه ابتدا سيري من البصرة فلم يكن بد من ذكر المتعلق الذي هو البصرة بخلاف ما لو قلت ابتدا
سيري حسن فانه يصح من غير ان يذكر متعلقه فهذا معنى قولهم في نفسه في الاسم والفعل وقد اورد على قول النحويين
الحرف لا يخبر عنه ولا يخبر به انه قد اخبر عنه بقولكم لا يخبر عنه فانه خبر عنه وهذا بعينه يورد على الفعل اذا
قيل لا يخبر عنه ويخبر به فان ذلك خبر عنه وجوابه ان المحكوم بكونه لا يخبر به ولا يخبر عنه انما هو الفاظ الحروف
باعتبار معانيها المستعملة هي فيها فاما قوله الحرف فليس من ذلك وكذلك قولهم من حرف جر فانه قد اخبر عن الحرف
ولولا انه خبر عن الحرف لم يصدق قولنا حرف جر ولكن ليس ذلك المعنى بقولهم فان هذا لم يخبر عنه باعتبار اللفظ
ومعناه المستعمل هو فيه وانما اخبر عنه باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم الا ترى انك تقول من مبتدا
وحرف جر مبتدا ولا يقع مبتدا الا الاسما فان قيل كيف يصح ان يكون اسما وقد اخبر عنه بانه حرف وهل
هذا الا تناقض فالجواب ان الوجه الذي كان به اسما غير الوجه الذي اخبر عنه بانه حرف الا ترى انك تقول
في من وشبهها هذه الكلمة حرف ولا يشك ذو عقل ان قولك هذه اسم ومع هذا فقد اخبر عنه بانه حرف لان
لفظ الكلمة صالح الاطلاق على الاسم والفعل والحرف جميعا فاذا قلت هذه الكلمة حرف واشرت بها الى من او غيرها
كان ذلك صحيحا فكذلك اذا قلت من حرف جر لانك لم تقصد الا الى نفس اللفظ باعتبار كونه كلمة وهذا بعينه
يجاب به عن الفعل فانهم لم يعنوا بقولهم لا يخبر عنه الا في حال استعمالهم له على حسب وضعه في معناه في مثل
قولك ضرب زيد فاما اذا قلت الفعل يخبر به فليس هو المراد لانك لم تستعمل لفظ ما هو فعل بمعناه وانما استعملت
اسمه ثم استعملت اسم الحرف في قولك الحرف وكذلك اذا قلت ضرب فعل ماض فانك وان استعملت اللفظ لم تستعمله
باعتبار معناه الموضوع هو له الا ترى انك لا تعني بقولك ضرب الا نفس اللفظ ولم تستعمله باعتبار معناه
الموضوع هو له وانما قصدت الى حكاية اللفظ الواقعة في كلام غيرك فهذا هو الوجه في صحة قولهم الحرف
لا يخبر به ولا عنه والفعل لا يخبر عنه قال ومن ثم لم ينفك من اسم او فعل يصحبه يعني ولكونه موضوعا لمعنى
في غيره محتاجا اليه في الاستعمال وجب ان يذكر معه غيره ووجب ان يكون فعلا او اسما لئلا يؤدي الى التسلسل فلم يكن بد
من فعل او اسم يصحبه وقوله الا في مواضع حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف مجرى المثل قوله الا في مواضع

مخصوصة

متعلق

ليس بسديد لانه توهم صحة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير وليس بصحيح فان المحذوف اذا كان
مرادا فهو في حكم الموجود الا ترى انه لا بد لكل فاعل من رافع ولا يصح ان يقال الا في بعض المواضع وان
كان الرافع قد يكون محذوفا وكذلك الناصب وغيره مما يجوز فيه الحذف وهو محتاج اليه فان قيل يصح جعله
استثنا منقطعا تنبيها لجواز حذف المتعلق قيل ليست هذه عبارة الاستثنا المنقطع فان الاستثنا المنقطع
بمثابة لكن ولا يقع بعده الا الاسم او ما في معناه فلو قال الا انه يكون كذا وكذا كان مستقيما واما مثل
هذه العبارة فلا يحمل الا على الاستثنا المفرغ كانه قال لم ينفك في كل موضع الا في مواضع مخصوصة وقوله
حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف ليس بسديد ايضا لانه توهم ان الحذف انما يكون في الفعل دون الاسم لانه وقع
اتيانا بعد النفي ولانه في محل التعليم فاذا ذكر حكما وخصصه بقسم اشعر ذلك ان غيره ليس مثله وقد يحذف
الاسم ايضا فلا معنى لخصوصية ذكر الفعل وبيانه انه اذا قيل ازيد قايم فقلت نعم كان المحذوف الفعل وكذلك
بلي في قولك اما زيد قايم واما قام زيد فقد تبين ان الاسم والفعل سيان في صحة حذفهما مع الحروف الا ان بعض ما مثله
بعض بالفعل لتعذر معناه في الاسم مثل قوله يا زيد وكان قد ومن اصناف الحرف حروف الاضافة
قال سميت بذلك لان وضعها على ان تفضي بمعاني الافعال الى الاسما قال الشيخ اي توصل معنى الافعال
الى الاسما سميت باعتبار معناها كما قيل حروف النفي وحروف الاستفهام وغير ذلك فسميت حروف الاضافة و
حروف الجر لانها تضيف معاني الافعال الى الاسما اي توصله وكذلك تجره او يكون الجر المراد به نفس الاعراب
فكانها اضيفت الى الاعراب الذي هو معمولها كما يقال حروف النصب وحروف الجزم وكلها اشتركت
في انها توصل على ذلك وان اختلفت معانيها وزاد ذلك على ما يفسر قال وهي في ذلك اي مستوية
وان اختلفت بها وجوه الافضا اي في الاضافة والايصال قال وهي على ثلاثة اضرب اخره قال الشيخ
فان قيل لم لم يجعل من قبيل ما استعمل حرفا وفعلا لانه امر من مان يمين والي من قبيل ما استعمل حرفا واسما
لان الى معناه نعمه وجمعه الا وكذلك غيرهما فالجواب انه لا يصير من فعلا الا باعلال او غيره ولم يرد الا
انه يكون على ذلك باصل وضعه من غير اعلال والا وجب ان يقول اللام حرف وفعل في قولك لعمرا
من قولك ولي يلي وهذا بعينه يجاب به اذا قيل ان على يكون حرفا وفعلا ولم يذكرها الا اسما وحرفا
وكان يجب ان يجعلها قسما برأسه فيقال انها لا يكون فعلا الا باعلال الا ترى انك تقول علا يعلو
لان موجب الاعلال علوت يعلو فرجع الى لفظ اخر غير ذلك فكذلك لم يذكرها مستعملة فعلا فان
قيل فاستعمالها اسما كاستعمال الى بمعنى النعمة وقد ذكرتم انه ترك ذكرها لما كانت انما يكون كذلك بالاعلال

فلم لم يقولوا في على اذا كانت اسما انها لا تكون كذلك الا بالاعلال فيتركوا مثلها مستعملة اسما فالجواب
ان على الاسمية ليست كالى التي هي النعمة لان الى بمعنى النعمة اسم متمكن والفه منقلبة عن ياء قطعا فلم يصر
كذلك الا بالاعلال واما على الاسمية فمبنية غير متمكنة والمبنيات بالاصالة لا يقدر لالفاتها اصول
بل هي كالفات الحروف فلذلك حكم باستعمالها حرفا واسما لان ذلك في اصل وضعها حرفا واسما فان قيل
فقد ذكر خلا واخواته حرفا وفعلا والفعل يقول فيه خلا يخلو وخلوت فلا يصير كذلك الا باعلال فهو مثل
على في الفعلية فلم ذكره في الفعلية ولم يذكر على فالجواب ان خلا واخواتها التي ذكرها في الفعلية
ليست خلا التي يقول منها خلوت وانما هي خلا الواقعة في الاستثناء وتلك غير متصرفة فهي بمثابة على
في الاسماء والفات الافعال لا تصرف لها يحتاج الى تغييرها كالفات غير المتمكنة من الاسماء فهذا وجه ذكرها
في الفعلية دون ذكر على قال من معناها ابتداء الغاية الى اخره قال الشيخ وتعريفها بان يصح معها
الى الانتهاء لفظا او تقديرا كقولك سرت من البصرة الى بغداد وقد يأتي لغرض الابتداء دون ان يقصد الى
انتهاء مخصوص اذا كان المعنى لا يقتضي الا المبتدأ منه كقولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزيد
افضل من عمرو واشباه ذلك وتكون مبعضة وتعريفها بان يصح موضعها بعض كقولك اخذت من الدراهم
وقد تكون مبينة وتعريفها ان تكون كالصفة لما قبلها كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي
هو الوثن وقد قيل ان التبعيضية ما يكون المذكور قبلها لفظا او معنى بعضا مما بعدها والتي للتبيين عكس
ذلك فعلى هذا اذا قلت اخذت درهما من الدراهم فهي مبعضة على التفسير الثاني مبينة على التفسير الاول
ومزيدة وتعريفها بان يسقطها فيبقى على اصل معناه كقولك ما جاءني من احد وقوله ولا يراد عند سيبويه
الا في النفي ليس بمستقيم لانها تراد في قولك هل جاءك من احد باتفاق فلو قال في غير الواجب كان اسد و
الاخفش يجوز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ووجه استشهاده انه قد جاء ان الله
يغفر الذنوب جميعا وقد جاء يغفر لكم من ذنوبكم فان لم تحمل على الزيادة تناقض وليس بمستقيم لانه يثبت اصلا
في العربية بما ليس بثبت لكونه محتملا غير ما ذكره وذلك ان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم انما ورد في قوم
نوح ويجوز ان يكون قوم نوح انما يغفر لهم البعض ويغفر الذنوب جميعا انما ورد في هذه الامة فصح
حمل تلك على التبعيض وزال وهم التناقض ثم ولو سلم ان الآيتين لاحدى الامتين لجاز ان يكون يغفر الذنوب
جميعا لبعضهم ويغفر لكم من ذنوبكم لبعضهم فيصح ان تحمل على التبعيض ويزول وهم التناقض واذا ثبت
ذلك سقط الاستدلال فاذن الوجه ما ذكره سيبويه ومن استقرا كلام العرب ادنى استقراء علم انه الصحيح

ما من رجل وضرب من رجل وشبهه فان قيل وقد ثبت قولهم قد كان من مطر ومعناه كان مطر
فقد اجيب عن ذلك بان قيل هو على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر واجيب بقوله قد كان من مطر
واشد من ذلك انه على معنى التبعيض كقولك اخذت من الدراهم كانك قلت قد كان شيء من مطر
ولا يبعد في مثل ذلك حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه كقوله تعالى ومن ثمرات النخيل والاعناب
تتخذون منه قال والى معارضة لمن جاء على انتهاء الغاية الى اخره والكلام في الانتهاء كالكلام في
من في الابتداء وقد تكون بمعنى المصاحبة وقد جاءت الى ما بعدها داخل في الحكم فيما قبلها وجاءت
وما بعدها غير داخل فمنهم من حكم بالاشتراك ومنهم من حكم بظهور الدخول ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدخول
وعليه النحويون ووجوب دخول المرافق في وجوب الغسل ليس من ظاهر الآية وانما حمل على ذلك
من السنة بدليل فلم يصر اليه الا بدليل قال وحتى في معناها بمعنى في الانتهاء الا انها تفارقها في ان مجرورها
يجب ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه لان الفعل المعدى بها الغرض فيه ان ينقضي ما تعلق
به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه الى اخره قال لما كان وضعها لهذا الغرض وجب ان لا يكون بعدها
الا ذلك والا انتفى الغرض المقصود واذا كانت عاطفة فامرها كذلك فيما كان آخر جزء دون ملاقيه
كان اصلها ان تكون جارة وانما استعملت عاطفة لما اشتركت مع الواو في المعنى لثبوت الحكم في الامرين
فاستعملت على خلاف اصلها في اظهر معنييها لما اشبهته وهو الواو وكذلك تقول اكلت السمكة حتى
راسها خفضا ونصبا ولا تقول نمت البارحة حتى الصباح لما ذكرناه قال ومن حقها ان يدخل
ما بعدها فيما قبلها بخلاف الى على الاظهر عند النحويين قال ولا تدخل على المضمر فيقول حتاه كما
يقول اليه لانهم لو قالوا حتاه لا يستوي مع المضمر الفا فيما غيرت الف امثاله الى الياء كقولك عليه واليه
ولديه وذلك كل الف آخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به مضمر ولو قلبوها ياء لغيروا الفها وتغييرها على
قياس اصل كلامهم من غير حاجة لاستغنائهم عنها بالى وهذا ظاهر في التعليل فيمن قال بمخالفتها في الظهور الا
انه يصح استعمالها بمعناها على كل حال فاستغني عنها لما ادى امرها الى ما ذكرناه قال وتكون
عاطفة ومبتدأ ما بعدها الكلام الى اخره سيأتي العاطفة في حروف العطف يعني واقعا بعدها الجمل
المستقلة وليس يعني خصوصية المبتدأ قال ويجوز في مسألة السمكة الوجوه الثلاثة وخص مسألة
السمكة دون البارحة لما ذكرناه ايضا من ان العاطفة لا يكون الا مع آخر جزء او مع ما يلاقيه فلذلك
اضرب عنها ووجه وقوعها ابتدائية على ان يكون الخبر محذوفا كانه قال حتى راسها ماكول وقد اباه

بعض البصريين والكسائي لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف كما في ساير الاخبار المحذوفة فلا وجه
لمنعه والاولى ما اختاره قال وفي معناها الظرفية الى اخره قال ثم مثل لظرفية محققة وظرفية
يقدره وهو قوله نظرت في الكتاب وسعيت في الحاجة قال انها بمعنى على في قوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل وانما حكم بانها بمعنى على لما في الكلام من معنى الاستعلا والموضع صالح لهما على حسب
ما يقصد المتكلم من معنى الظرفية والاستعلا وكذلك ما كان مثله نقول جلس في الارض وجلس على الارض
ومنه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقال تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك واما نحو جلست
في الدار فهذا موضع في دون على والذي يميز بين موقعيهما ان كل ما كان فيه معنى الاحتوا وما نزل منزلته
فهو موضع في وكل ما كان فيه معنى الاستقرار ومعنى الاستعلا فهو صالح لكل واحد منهما فلذلك حمل صاحب
الكتاب قوله في جذوع النخل على بابها في الظرفية ولم يعتد بقول من قال انها بمعنى على وقد يستر وجه
القولين قال والبا معناها الالصاق الى اخره قال الشيخ هذا معناها العام وقد قيل انها
يكون على ما ذكره من الاستعانة والمصاحبة قال وتكون مزيدة في المنصوب لقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة وهذا وان كان كثيرا فليس بقياس وانما القياس في نحو قولك ليس زيد بقايم وقوله تعالى
بايكم المفتون اوردها على انها مزيدة الا على ان يكون المفتون اسم مفعول على ظاهره وقد تقدم
في المصادر من قوله ان المفتون مصدر واذا كان مصدرا لم تكن البا مزيدة وبيان ذلك انا جعلناها زايدة
وجعلنا المفتون مصدرا صار التقدير ايكم الفتنة وليس بسديد فثبت انه لا يستقيم تقدير البا زايدة
مع كون المفتون مصدرا وكذلك لا يستقيم ان يكون البا غير زايدة والمفتون غير مصدر اذ يصير فستبصر
ويبصرون بايكم صاحب الفتنة والاولى جعلها غير زايدة والمفتون مصدرا على ما تقدم في المصادر فيكون
المعنى فستبصر ويبصرون بايكم الفتنة جوابا لقولهم انه لمجنون اي بايكم الجنون ويضعف جعلها غير زايدة على
ان المفتون صاحب الفتنة اذ يصير المعنى بايكم صاحب الفتنة فالخطاب له ولهم ولا يستقيم ان يقال لجماعة وواحد
بايكم زيد فلا بد من التعدد في الفريقين فان قلت هل لا بعينه يقال اذا جعل المفتون بمعنى الفتنة ايضا فالجواب
انه ليس مثله الا ترى انه يصح ان يقال بايهما صاحب الفتنة على تقدير البا غير زايدة وسببه ان الفتنة معنى
يصح قيامه بكل واحد منهما فيصح الاستفهام عن محله بقولك بايهما الفتنة وصاحب الفتنة ليس يستقيم ان
يجعل محلا لنفسه حتى يقال باي الرجلين صاحب الفتنة واظهر الفرق بين المثلين وقوله سود المحاجر لا يقران
بالسور الكلام فيه كالكلام في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وفي المرفوع في قوله كفى بالله شهيدا

حب النبي محمد ايانا

وهذا نادر وهو في كفى كثير وقد زيدت في مفعول كفى كثيرا ايضا كقوله كفى به فضلا علما ومنه
وكفى بنا فضلا على من غيرنا وقد جاءت البا للتعدية كقولك مررت بزيد وجاءت بمعنى في في قولك طبت بزيد
وقد قيل انها في قولهم بعت هذا بهذا للمقابلة قال واللام للاختصاص الى اخره قال الشيخ
ان من الاول والثاني سببه باعتبار ما دل عليه متعلقه قال وقد تكون زايدة في مثل قوله تعالى
ردف لكم وهو قليل وقد تكون بمعنى الواو في القسم للتعجب كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد قال
ورب للتقليل الى اخره قال ومن خصايصها انها لا تدخل الا على نكرة ظاهرة او مضمرة قال
الشيخ لان وضعها للتقليل نوع من خصوص فوجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون التعريف
فلو عرفت لوقع التعريف زيادة ضايعة كما في قولك كل رجل ووجب وصفها لتحصيل الافادة بالنوع
لان الصفة تخصص الجنس المذكور ولا تصير بها نوعا والمضمرة حقها ان تفسر بمنصوب كقوله ربه رجلا
وهذا الضمير عند البصريين مجهول يرمى به من غير قصد الى ظاهر يقصد قصده ثم يميز لابهامه كما في
قولك نعم رجلا زيد ولذلك لا يكون عندهم الا مفردا مذكرا وان ثني مميزه وجمع وعند الكوفيين
ضمير راجع الى مذكور كان قايلا قال هل من رجل كريم فقيل له ربه رجلا ولذلك يثنى ويجمع ويؤنث
ويذكر على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا وكلا القولين مشكل واما قول البصريين
فيلزمهم جواز رب الرجل كما جاز ربه رجلا اذ لا فرق بينهما على ما تقرر واما الكوفيون فيلزمهم ان
تجيزوا ربه وربهما وحذفها ولا حاجة الى هذا التمييز فانه مضمر لمتقدم الذكر ويلزمهم ايضا جواز رب
الرجل من طريق الاولى لان المضمر اعرف فاذا جاز هذا معه جاز مع المعرف بالالف واللام والاولى
ما قاله البصريون ويجاب عن ذلك الاشكال بانها وان كان مضمرا يرمى به من غير قصد فلا بد من ان
يتقدم ما يرشد الى المفسر له الا ترى انك لو قلت جاني زيد فقيل نعم رجلا كان كلاما مستقيما وان
حكم بان الضمير الذي في نعم غير مقصود قصد زيد بل مبهم من غير قصد الى مذكور ومع هذا فقد ارشد المذكور
المتقدم الى حذف المخصوص الذي هو تفسير له في المعنى وكذلك اذا قلت ربه رجلا كان الضمير فيه كالضمير
في نعم بعد تقدم الذكر وكان المذكور المتقدم مرشدا الى تخصيص المعنى كما ارشد الى المخصوص بالمدح
في قولك نعم رجلا وتقديره ان يقول قائل هل من رجل كريم فيقال ربه رجلا فالمراد ههنا رب رجل كريم
وارشد اليه ما تقدم ذكره ولا يلزم من ارشاده الى مثل ذلك ان يكون الضمير في ربه له على ما تقرر في نعم رجلا
بعد تقدم ذكر زيد ومنها يعني ومن خصايصها ان الفعل الذي تسلطه على الاسم يجب تاخيره عنها وانه يجي محذوفا

في المكث الى آخره اما وجوب تأخره فانها تنشأ التقليل وكل ما وضع للانشاء فموضعه صدر الكلام
فلذلك وجب لها صدر الكلام فوجب تأخر الفعل واما حذفه فلان المعنى فيه معلوم وما كان هذا
وضعه من الافعال في مواضع معلومة كان محذوفا كما في قولك زيد في الدار وقيل انما حذف متعلقها لانها
لا يقع الا جوابا وكان متعلقها معلوما فاستغنى عنه بقرينة ما تقدم كما استغنى عن متعلق بسم الله بقرائن
الحال ولعل المصنف اشار الى ذلك بقوله كما حذف مع الباء في بسم ولذلك لما قدره ملفوظا به قدره ملفوظا
به قدره ليقف فدل ذلك على ان غرضه تشبيهه ببسم الله قال الاعشى البيت رب رفد هرقته ذلك
اليوم محكم على ان هرقته ليس بمتعلق لرب لبقاء المجرور بغير صفة وهو غير مستقيم فوجب جعله صفة واذا وجب
جعله صفة لم يبق المتعلق الا محذوفا قال ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا وانما كان كذلك
لانها للتقليل ما ثبت فلذلك لم يستقم ان يكون الفعل الا ماضيا ولا يرد على ذلك مثل قولهم رب رجل يسافر
غدا فان ذلك ليس هو الفعل المتعلق بل هو صفة ولا يجوز سالقى او لالقين اما الاول فظاهر لبعد كونها صفة
واما سالقى فلا بعد فيه ويكون صفة وانما الذي منعه هو ان جعله ان يكون متعلقا قال ويكف
بما فدخل على الاسم والفعل يعني فيكون داخلة على الجمل خاصة لانهم لما قصدوا الى تقليل النسب المفهومة
من الجمل اتوا بصورة الجملة مفيدة معناها وادخلوا رب مكفوفة بما ايذانا بذلك فاذا قلت ربما قام
زيد واستشهد بقوله ابي داود ربما الحاصل الى آخره ومعنى البيت يقول ان هؤلاء ذوو ابل كثيرة وخيل
منقواة وليسوا افقر او ليست ربما في هذا الموضع وما اشبهه في قوله تعالى ربما يود وفي قوله رب رفد
لتحقق التقليل ولكنها لتحقيق الشيء خاصة كانهم نقلوها من معنى التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت
على المضارع من معنى التقليل الى التحقيق دونه كقوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه فهذا كذلك قوله وفيها
لغات ليس فيه شيء قال وواو القسم ابدلت عن الباء الالصاقية الى آخره قال الشيخ وشرط ابدالها
حذف الفعل ولذلك قيل هي عوض من الفعل بخلاف الباء فان الفعل محذوف معها حذفا من غير عوض ومن ثم
جاز اقسم بالله ولم يجز اقسم والله ومن ثم اجاز من منع العطف على عاملين في قوله والليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى لما اعترض عليه بانه قد عطف بالواو التي في قوله والنهار وهي واو العطف على عاملين احدهما الفعل
المحذوف والآخر الواو التي هي حرف الجر خافضة الليل بان هذه الواو جعلت بدلا من الفعل وهي حرف جر فصارت
عاملة للعاملين جميعا فاجريت مجرى عامل واحد عمل عملين وذلك جائز اتفاقا وكقولك ضرب زيد عمرا وخالد بكرا وهذا
انما كان ظاهرا حسنا لو لم يكن منقوضا بمثل قوله اذا انشق فانه قد عطف على عاملين من غير ان يكون احدهما

عن العامل الآخر وهو قوله تعالى فلا اقسم بالشفق وكذلك قوله والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس
ثم التاء مبدلة عن الواو وهي في تالله خاصة وهي عوض مثل الواو وانما حكم بان الباء اصل لانها هي الثابتة للالصاق
في غير هذا الباب ولم يوجد التاء والواو الا في هذا الباب ولانها هي المصرح بها مع الفعل ولانها اعم
ولما كثر تصرفهم في القسم وخففوا بحذف الفعل قصدوا الى ان وضعوا اجروا اشعر به وبحرف الجر جميعا فاتوا
الواو وخصوه بالمظهر لان القسم بالمضمر قليل وعلة ذلك الكثرة فخصوه بما كثر فيه وهو المظهر ثم لما كثر القسم
بالله خاصة قصدوا الى التخفيف باكثر من ذلك فعوضوا عن الواو التي هي حرف علة حرفا صحيحا وهو التاء وما رواه
الاخفش من قولهم ترب الكعبة شاذ وقولهم م الله قيل اصله من قال الشيخ اختلف الناس فقال
بعضهم هي من قولهم من ربي لافعلن فحذفت النون تخفيفا لانه محل تخفيف وحذف الحروف عند دخولها
على الله مثل ها الله لما فيه من الاستثقال لو بقيت من التحريك لالتقاء الساكنين وانما جاز ضمها لانها منقولة
عن من في قولهم من ربي وتلك يجوز ضمها وانما جاز ضمها ايذانا بانها القسمية التي للتبيين وغيرها ولم تأت
الفتح لانه يوهم بالاستفهامية والشرطية ومنهم من قال اصله ايمن الله محذوفة الياء والهاء ونونها تخفيفا
فبقي م الله ثم اجازوا الكسر لانه اخف واستدل على ذلك بجواز الضم ومنهم من قال هو حرف برأسه
مبدل من الواو في قولك والله الا انه خص باسم الله كما خص التاء بذلك وكل ذلك محتمل على الجزم من قال
انها حرف برأسه ان بعدها من حروف الجر عد الواو والتاء فيقول واو القسم وتاؤه ومنه قال
وعلى للاستعلاء ومثل بالاستعلاء المعنوي في قوله عليه دين وبالحسي في قوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك
على الفلك وهو اسم بمعنى فوق مثل قولك اخذت من على زيد اي من فوقه والدليل على انه اسم دخول حرف الجر عليه
فاذا لم يدخل عليه حرف الجر فهو حرف لا غير ويجب ان يكون مبنيا ايضا في حال الاسمية لحصول ما يقتضي البناء
وهو مشابهته الحروف في لفظه واصل معناه والدليل على صحة ذلك العلم ببناء عن اذا وقعت اسما فلو كان
على معربة لوجب ان يكون عن معربة عند وقوعها اسما وايضا فلو كانت معربة في الاسمية لوجب ان يبقى الفها
في قولك من عليه فتقول من علاه كما تقول من رجاه وانما يقلبون الالف في الآخر مع المضمر فيما ثبت انه غير متمكن
كقولك لديه وعليه واليه واما المتمكن فلم يأت عنهم قلب الالف ياء في مثل قولك من رجاه ومن عصاه وعن
للبعد والمجاوزة الى آخره قال وهي تقتضي معنى الفعل الى الاسم على طريق مجاوزة واورد جلست عن يمينه
كالاعتراض واجاب بتقدير المجاوزة متراخيا عن بدنه كانه تجاوز عن موضعه الى الموضع الذي يحاذي يمينه وقد تكون
اسما بمعنى جانب كقولهم جلست من عن يمينه والكلام في اسميتها وبنائها كالكلام في على قال والكاف

للتشبيه فهي توصل معنى الفعل الى الاسم على التشبيه كقولك الذي كزيد اخوك فالكاف اوصلت معنى استقرار
هذا المبهم على سبيل التشبيه ومثل ما ينبغي ان يكون فيه حرفا وما ينبغي ان يكون فيه اسما فقوله الذي كزيد تعين
فيه الحرف لانه وقع صلة ولا يقع الاسم المفرد صلة وقوله يضحكن عن كالبرد المنهم تعين الاسمية لدخول حرف الجر
عليه قال ولا تدخل على المضمر لانهم زهدوا دخولها على المضمر مؤديا الى مثل قولهم ولا يخفى بعينه فرفضوا
دخوله على المضمرات باسرها لانه باب واحد الا ما يستحق مع الاستغناء عنه بمثل فاستعملوا مثل
مع المضمر والمظهر جميعا ولم يستعملوا الكاف الا مع المظهر الا ما شذ من نحو ما روي وام اوعال كها او اقربا
قال ومذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الى اخره قال رضي الله عنه لا خلاف ان مذ ومنذ تختص
بالزمان وانما الخلاف في من هل هي لغير الزمان او عامة في الزمان وغيره فالبصريون يخصونها بغير الزمان والكوفيون
يعممونها ويستدلون بقوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه وبقول الشاعر اقوين من حجج ومن دهر
واذا كانت حرفا كان معناها الابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر فمثال الماضي كقولك ما رايته منذ يوم
الجمعة يعني ان ابتداء انتفاء الرؤية ومبتداه ذلك اليوم ومثال الحاضر كقولك ما رايته منذ شهرنا يعني ان
انتفاء الرؤية في الشهر جميعه وقد تقدم ذكر كونهما اسمين قال وحاشا معناها التنزيه الى اخره قال
الشيخ واستعملت في الاستثناء فهي تنزه عن المستثنى منه كقولك ضربت القوم حاشا زيد ولذلك لا يحسن
صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه فيه وقد جاء النصب بها على ان يكون فعلا استعمل في الاستثناء كما استعمل
خلا وعدا وليس ولا يكون كانه منقول من حاشى يحاشي اي جانب كانه قال جانب بعضهم زيدا واما قوله حاش لله الى
اخره فيفسر بمصدر والاولى ان يقال انه اسم من اسماء الافعال كانه بمعنى برئ الله من السوء ودخول اللام في
فاعله لدخول اللام في فاعل هيهات كقوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون ولعله لم يقصد الا اسم الفعل
وفسره بالمصدر لكونه اسما فقصد الى تفسيره باسم ولذلك نصب براءة ولا ينتصب الا بفعل مقدر وكان المعنى
برئ الله وصار حاصله التفسير بالفعل واذا اشبه الفعل وهو اسم فعل وكذلك قولهم كيما حرف جر ولم يذكرها في
الحروف المتقدمة وكان الاولى ذكرها ثم لانه انما فصلها اول الجملة اول الباب ولذلك ذكرها ذكر حاصر لها
فقسمها وذكر اعداد كل قسم منها وانما اهمل ذكرها لعله استعمالها او لوقوع الخلاف فيها فان الكوفيين
يجعلونها حرفا ناصبا للفعل بمعنى وبتاولون قولهم كيمه بمعنى كي تفعل ماذا والذي يدل على انها انما تركها
لذلك انه ذكر هذا التاويل عنهم في فصل سياتي في هذا القسم قال وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب
فهو يتبع اياه هو الذي حسن عنده اسقاطه وكونه عند البصريين حرف جر حسن عنده ذكره في التفصيل قال

وكذلك حروف الجر الى اخره قال حذف حروف الجر يجيء تارة سماعا في موضع وقياسا في موضع فالسماعي
طريقه النقل بمواضع كقولك استغفرت الله الذنب وامرتك زيدا الخير وقولهم الله لافعلن واذا حذف حروف
الجر وجب النصب لانه مفعول فلا وجه الا النصب والقياسي حذف حروف الجر مع ان وان على اختلاف الفاظها
تقول عجبت انك قائم وحسبت انك منتني اي من انك ولانك واذا حذفت حروف الجر عن ان وان فالصحيح انهما
في موضع نصب اجراء لهما مجرى ما حذف منه او لا حروف الجر فيما تقدم على الوجه المذكور وقد زعم الخليل انهما
في موضع خفض وهذا ابدل على انه قدرها مضمرة مثلها في قولهم الله لافعلن بالخفض فبقي النظر في الاولوية
الحذف بقوام الاضمار والاولى الحذف لانه الكثير الشايع والاضمار قليل نادر وكان الحمل في حكم هذا الملبس
على ما هو كثير في كلامهم اولى من حمله على النادر ولذلك قال وتضمر قليلا وذلك نحو اضمارها رب في مثل قولهم و
قاتم الاعماق خاوي المخترق اي ورب قاتم على انه قد اختلف هل الخافض رب مضمرة او الواو الناس عنها كالباء
الواو عن الباء في قولك والله وقوي ذلك بانها يؤتى بها اول الكلام ولو كانت رب مضمرة بعد هذا لكانت
عاطفة ولو كانت عاطفة لاستدعت معطوفا عليه ووقوعها اول الكلام يدفع كونها عاطفة فثبت انها
بمعنى رب وهذا الذي اشار اليه المصنف في قوله وواو رب ما ادري اذ ذكر المصنف هذا ولم يردها هنا
باضمار رب اضمارها بعد الواو لما ثبت من ان مذهبه ان الواو هي الخافضة لعده اياها في حروف الخفض
وانما اراد اضمارها في مثل قولهم بل مهمه مثل الفجاج فيه فهذا الذي قصد اليه ولذلك جعله قليلا وقول
رؤبة خير شاذ لا يعمل عليه واللام في قولهم لاه ابوك حذفت لكثرتها في كلامهم وجريه مجرى المثل ولذلك لم
يقس واعلى اضمار لام الجر وحدها بل حذفوا معها لام التعريف وهي مراده ايضا لان الاصل لله ابوك
فاللام الاولى المكسورة هي لام الجر واللام الثانية الساكنة هي لام التعريف واللام الثالثة المفتوحة
هي اول الاسم الداخل عليه حرف التعريف واللام الثالثة المفتوحة هي اول الاسم الداخل عليه حرف التعريف
وهل هي عين او الفا محذوفة او هي فاء فاختلفت فيه وليس هذا موضع ذكره فحذفت لام الجر ولام التعريف
وبقي الاسم المجرد عنهما مقصودا فيه معناهما لما ذكرناه من جريه مجرى المثل وكثرة وقوعه في الكلام ومن
الحروف المشبهة بالفعل وهي ان وان الى آخره قال الشيخ قد تقدم وجه شبهها بالفعل
في المرفوعات قال ويلحقها ما الكافة فتعزلها عن العمل لانها لم تدخل على الفعل فلما دخلت على هذه الحروف
اخرجتها عن الشبه او لانها لما اتصلت به صارت كالجزء منه فاخرجتها عن شبهه الذي هو بناء اخره على الفتح
واتصال الضمائر به كاتصالها بالفعل ولذلك ابدى بعدها الكلام ولما بطل عملها لما ذكرناه صح وقوع الجملتين

بعدها لانها انما اقتضت الاسمية لمشابهتها الفعل فاذا اخرجت عن مشابهة الفعل صح وقوع الجملتين بعدها
ومثل لوقوع الاسمية بقوله تعالى انما الهكم اله واحد وقوله لعلما انت حالم ولوقوع الفعلية بقوله تعالى
انما يهديكم الله وقوله لعلما اضات لك النار ومنهم من يجعل ما مزيدة وهو ضعيف ولم يسمع اعمال هذه
مع ما الا في قول الشاعر قالت الا ليتما هذا الحمام لنا وقول صاحب الكتاب الا ان الاعمال في ليتما ولعلما
وكانما الكثر هي في انما وانما ولكنما شي اختاره من طريق قياسي فكان الاولى ان يقول موضع قوله الكثر اولى
لان هذا لم يات عنهم فيه نصب ووجه القياس انه ثبت النصب بعد ليتما فيحمل عليها لعلما وكانما لانها قوية
في تغيير معنى الابتداء فحملت عليها اخيها في ذلك واما انما وانما ولكنما وان كانت من اصل الباب الا انها لم تغير
معنى الجملة فيما كانت له فلم تقو قوة البواقي قال ان وان هما تؤكدان مضمون الجملة ويحققانه الا ان
المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها قال رضي الله عنه لان وضع ان تاكيد الجملة من غير تغيير
لمعناها فوجب ان تستقل بالفائدة بعد دخولها واما المفتوحة فوضعها وضع الموصولات في ان الجملة
معها كالجملة مع الموصول فلذلك صارت مع جملتها كالجزء فاحتاجت الى جزء اخر تستقل معها الكلام
فتقول ان زيدا قائم وتسكت وتقول اعجبني ان زيدا قائم فلا بد من هذا الجزء الذي معها لكونها صارت
في حكم الجزء الواحد اذ معنى قولك اعجبني ان زيدا قائم اعجبني قيام زيد فكما ان قولك اعجبني قيام زيد لا يستقل
بالفائدة ما لم تضم اليه جزءا اخر فكذلك المفتوحة مع جملتها ولذلك وقعت فاعلة ومفعولة ومضافا اليها
وغير ذلك مما يقع فيه المفردات قال ولا تصدر بها الجملة كما تصدر باختها لامرين احدهما انها لو صدرت
بها لوقعت مبتداة والمبتدا معرض لدخول ان فيودي الى اجتماعهما ومثله مستنكرة ففروا من تصديرها
حتى لا يودي الى اجتماع ما يستكرهون اجتماعه والثاني ان قد تكون بمعنى لعل في قولهم ايت السوق انك
تشتري لحما وفي قوله تعالى انها اذا جاءت لا يومنون وتلك لها صدر الكلام فقصدوا ان تكون هذه مخالفة
لتلك في الموضع ليعلم من اول الامر الفصل بينهما فاذا ابتدي علم انها بمعنى لعل واذا اخرت علم انها المصدرية
ولم يعكسوا لانه كان يودي الى ان تقع التي بمعنى لعل متاخرة وتلك لا يستقيم تاخرها كما لا يستقيم تاخر
لعل وهذه اذا اخروها فانما اخروا اما يسوغ تاخره وانما الزموا فيه احد الجائزين لغرض وكان زوال
وزان تقديم الاستفهام اذا وقع خبرا في مثل قولهم متى القتال سواء قال والذي يميز بين موقعيهما ان
ما كان مظنة الجملة وقعت فيه المكسورة قال رضي الله عنه التمييز بما ذكره غيره فقال الفارسي
كل ما صح فيه وقوع الفعل والاسم فان فيه مكسورة وما لم يقع فيه الا احدهما فان فيه مفتوحة واما صاحب

بما ذكره اولى من التمييز به

الجمل فعدد مواضع المكسورة تعديدا ثم قال والمفتوحة فيما سوى ذلك وما ذكره هذا اولى
مما ذكره الفارسي لانه ذكر المعنى الذي لاجله امتنع في المكسورة الفتح وفي المفتوحة الكسر فذكر الحكم بعلته
وذلك ان المكسورة موضعها تاكيد الجملة مع بقائها على استقلالها فوجب ان لا تقع الا في موضع الجملة
المستقلة والمفتوحة تصير الجملة معها بتاويل مصدر والمصدر مفرد فوجب ان لا تقع الا في موضع المفرد
وهذا مستقيم واضح التعليل وما ذكره الفارسي ليس فيه ما يشعر بمثل ذلك ولانه لا ينتقض ما ذكره
لانه مبني على امر محقق وما ذكره ابو علي منتقض اما بيان انه لا ينتقض فقد علم ان وضع المكسورة
لما ذكرناه فعلم انها لا تقع الا في موضع الجمل وعلم ان وضع المفتوحة مع ما بعدها في تاويل المفرد فوجب
ان لا تقع الا في موضع المفرد واما بيان انتقاض ما ذكره ابو علي ففي نحو قولك من يكرمني فاني اكرمه هذا موضع
يصح فيه وقوع الاسم والفعل جميعا ولم يتعين الكسر بل جاز الفتح والكسر على تاويلين يرجعان الى الضابط
الاول واذا رجع الى ضابط ابي علي وجب الكسر لانه موضع يقع فيه الاسم والفعل الا ترى انك تقول من يكرمني
فانا اكرمه ومن يكرمني فزيد يكرمه فقد وقع بعد فا الجزاء الاسم والفعل ولم يتعين الكسر فان زعم زاعم انك
اذا قلت من يكرمني فاكرمه وتاويله فانا اكرمه ولم يصح ان يقع بعد الفا الا الاسم فهو فاسد من وجهين
احدهما انك تقول من يكرمني فليكرم زيدا ولا يمكن تقدير الاسم في مثل ذلك والاخر انا لو سلمنا ذلك لكان
حاصله ان موضع يتعين فيه الاسم دون الفعل فيتعين الفتح وهو غير متعين فصار نقضا على كل تقدير سواء كان
موضعا للفعل او موضعا للاسم او موضعا لهما فان زعم زاعم ان الكسر بتاويل معنى يصح فيه الامران والفتح
بتاويل امر لا يصح فيه الا احدهما فقدر في كل موضع امرا خاصا به ابطل ذلك بقوله زيدا ان اباه ابوك
ولو قدر ههنا باعتبار امره الخاص لم يقدر الا الاسم فقد تبين ان تقدير الخاص لا اعتداد به ولذلك كسر في
قولك ان اباك ابو زيد وكذلك قوله اذا انه عبد القفا واللهازم يجوز الفتح والكسر والموضع موضع
لا يقع فيه الا الاسم ومثل مما يقرر ضابطه المذكور فاتى بتمثيل الكسر في مواضع الجمل والفتح في مواضع
الافراد ثم اورد ما هو كالاعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد لولا وبعد لو وذلك ان الفتح
بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدا فاذا لم يقع ان وما عملت فيه الا في موضع المبتدا
خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يودي الى ذكر الخبر مع كونه
قد اطرح ذكره في الاستعمال وليس هذا الموقع كموقعها بعد اذا لان خبر مبتدا اذا جائز ذكره وحذفه
فان كسرت كانت الجملة هي الاصلية ولم يقدر حذف ودخلت ان عليها بجملتها وان فتحت لم يقع الا في موضع المبتدا

خاصة وقدر الخبر محذوفا فجاز الكسر على تأويل اثبات الخبر بعدها وذلك شايع ولو كثرت بعد لولا لكان
فيه اثبات خبر الاسم بعد لولا وهو مطرح في استعمالهم ولم يرد بقوله كلما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة
الا وقوع المكسورة في موضع الجملة المذكورة حملا على استقلالها بفائدتها وهي ههنا لم يقع موقع الجملة كما
لما تقدم من انه يؤدي الى ذكر خبر الاسم الواقع بعد لولا وهو باطل فوجب ان لا يصح وقوعها الا موقع الاسم المفرد
ليتوفر على لولا ما تقتضيه من وجوب حذف خبر الاسم الواقع بعدها واجاب من الفتح في ان الواقعة بعد لو
في قولك لو انك منطلق لانطلقت وهو موضع ظاهرة وقوع الجملة الا ترى ان لو في قولك لو قام زيد لقمت
لا يقع بعدها الا الجملة بان قال والتقدير لو وقع انك منطلق اي لو وقع انطلاقك فلم يقع ان موضع الجملة
وانما وقعت موقع الفاعل كما في قوله تعالى لو انتم تملكون فوجب الفتح ولم يجز الكسر لانه كان يؤدي الى ايقاع
الجملة الاسمية بعد حرف الشرط وهو فاسد الا ترى انك لو قلت لو زيد قام لقمت لم يجز لان هذه الجملة
الاسمية لا مساغ لها لتقدير الفعل وانما جاز لو زيد قام لقمت على ان يكون زيد فاعلا لفعل مقدر دل عليه ما
بعده فكانك قلت لو قام زيد قام فاذا وقعت ان وجب تقديرها بالاسم المفرد المحذوف فعله فلم يقع الا في موضع
المفرد فلذلك وجب الفتح في التمثيل الذي ذكره بتقدير لو انك منطلق لانطلقت اي لو وقع انك منطلق خطا والعله وقوله
في التصنيف لو انك تنطلق لان من شرط لو اذا وقع ان بعدها ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون في الصورة
عوضا من الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى ولو انهم فعلوا ولو انهم اذ ظلموا انفسهم ولو انا كتبنا عليهم فقوله
في التمثيل لان التقدير لو انك تنطلق وايقاعه الاسم خبرا عن ان الواقعة بعد لو مخالفة لهذه القاعدة وقد
صرح بذلك عند ذكر حرف الشرط فقال وكذلك وجب في ان الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلا كقولك
لو ان زيدا جاءني لاكرمته ولو قلت لو ان زيدا حاضري لاكرمته لم يجز وقوله ههنا لو انك منطلق مثل
لو ان زيدا حاضري وقد صرح بانه ممتنع على انه قد اطلق ايضا ثم ما يجب نقيضه وهو قوله وجب في ان
الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلا وهذا ليس على اطلاقه الا اذا لم يتعذر الفعل باعتبار المعنى المقصود
الا ترى الى قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واقلام خبر عن ان المفتوحة الواقعة بعد لو
بلا خلاف لما لم يمكن ان يقع موضعه فعل بمعناه ثم اورد الغاء الواقعة بعد ظننت واخواتها اعتراضا
على فتح ان في موضع الجمل وتقرير الاعتراض ان زيدا قائم بعد قولك ظننت ان زيدا قائم في معنى الجملة على
استقلالها بفائدتها الا ترى انها سدت مسد المفعولين ولولا ذلك لم تسد مسدهما لوضعها متعلقة
بمسند ومسند اليه فاجاب عن ذلك بانه ليس بمذهب الجماعة وانما هو بعض النحويين وانما اجازه لما استصعب

بمذهب

السؤال وظن انه لا يندفع الا بارتكابه ولعمري ان دفعه بارتكابه واضح لانه اذا جعل المفتوحة انما
وقعت في موضع المفعول الاول خاصة والثاني مقدر ولم يقع الا في موضع المفرد فوجب الفتح كما وجب في
لولا ولو ولكن هو على ذلك امور وجوب الرفع فيما اذا اسقطت ان وذكر الخبر لانه عنده موضع الجملة والاخر
يجب عليه ان يكسر ان اذا لم يقصد الى حذف الجزء الاخر انه يجب عليه جواز ذكر المفعول الثاني اول الامور الثاني لا حذف المفعول
ان يكون غير واجب ان لم يقل ذكره واجب فالاولى ان يجاب على مذهب الجماعة الذي لا يحذف وعندهم
فيقال ليس الموضع موضع جملة وانما هو موضع المفرد الا ترى انه منصوب بظننت والجمل المستقلة
لا يعمل فيها الافعال والمفعول فضلة فكيف يكون جملة وهو فضلة فاذن لم يقع ان موضع جملة
وانما وقعت موضع مفرد فان زعم زاعم انه كان الكلام محتاجا الى مفعول ثاني وهو بعد دخول ان
غير محتاج فالجواب ان ذلك الاحتياج انما كان من جهة ان الظن انما وضع لتعلق بالشي على صفة فاحتيج
الى ذكر اسمين لهذا الغرض فلما دخلت ان ولزم فيها ان يكون لها اسم وخبر حصل المقصود بها من متعلق الظن
فلم يحتج الى مفعول ثان وسد ذلك مسد المفعولين فاستقام الجواب على مذهب الجماعة واستغنى الاعتراض
اللازم على ارتكابه المذهب الاول وظهر ان المذهب هو مذهب الجماعة قال ومن المواضع ما يحتمل
المفرد والجملة الى اخره قال رضي الله عنه على حسب ما قدمتم مثل مسئلة الايضاح للفارسي وهي اول ما اقول
اني احمد الله وذكر فيها تأويل الفتح والكسر مثل ما ذكره الفارسي فاما وجه الفتح فمستقيم واضح واما ما ذكره
من وجه الكسر فباطل غير مستقيم وذلك انهم جعلوا الخبر محذوفا والكسر محكيا بعد القول وكانه قال
اول ما اقول اني احمد الله ثابت او موجود واذا جعل الكسر محكيا متعلقا باقول كان غير المقول وكذلك
كل ما يحكى بعد القول الا ترى ان معنى قولك اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق فالذي اعجب هو نفس القول الذي هو
ان عمرا منطلق وكذلك كل ما يحكى بعد القول واذا وجب ان يكون القول هو في المعنى متعلقه كان التقدير
اول اني احمد الله واذا كان التقدير اول اني احمد الله كان المبتدأ اول واول من باب افعل التفضيل لا يضاف
الا الى شيء هو بعضه على حسب معناه فيجب ان يكون الاخبار بقولك ثابت وموجود انما وقع عن اول اي
احمد الله واول اني احمد الله باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات اني فيكون الاخبار موجود في المعنى
عن الهمزة او اني وهو فاسد اذ لم يقصد ذلك ولم يرد ولو اريد لم يكن له معنى فبطل تأويل الكسر على ذلك
وللكسر وجه مستقيم غير ما ذكراه وهو ان يكون القول عاما في الجهر وغيره فيكون اول مضافا الى اقوال متعددة منها
اني احمد الله ومنها غيره ثم اخبر عما هو اولها بقولك اني احمد الله وحكاه بانه قول وبعض الاقوال قول كما يقول

أول الاقوال التي تكلمت بها اليوم زيد منطلق ولا حاجة الى خبر محذوف بل يكون قولك أي أحمد الله هو الخبر
ووجب ان يكون جملة لانك اخبرت به عما معناه جملة لانه قول لان اول الاقوال قول كما قلت قولي زيد قائم مثبت
ان تاويل الكسر الصحيح هو هذا التاويل وان ما ذكروه لم يصدر عن فطانة بل صدر عن ذهول وكان خطأ لما ذكرناه
ومن المواضع المحتملة ايضا ما ذكره وهو مثل ما انشد في الفتح والكسر بعد اذا اذا فتحت فانما قصدت
الى وقوع ان واسمها وخبرها في موضع المبتدأ خاصة فيكون الموضع موضع مفرد لانك لم تقصد الا اليه ولذلك
وجب تقدير حذف الخبر لتكمل الجملة واذا كسرت فانما قصدت الى ادخال ان على المبتدأ والخبر على سبيل استقلالهما
فلم يقع ان الا في موضع الجملة ولذلك لم يحتج الى تقدير محذوف لان الجملة حاصلة بكمالها لوقوع المكسورة
وقد تقدم ذلك قال وكسرها بعد حتى التي يبتدأ بعدها الكلام الى اخره قال الشيخ وانما كسرت
بعد حتى الابتدائية لانه موضع الجملة فاذا قصد اليها بكمالها وجب الكسر وان قصد الى المبتدأ خاصة في الموضع الذي
يصح قصده وجب الفتح ووجب تقدير الخبر عند من جوز حذفه مثاله قولك عرفت امور زيد حتى ان اكله بالليل
ان قصدت الى كونها جملة مستقلة كسرت وان قصدت الى كونها في معنى المفرد فتحت وقدرت الخبر محذوفا
كانك قلت حتى كون اكله بالليل معروف كقولك اكلت السمكة حتى راسها ماكول قال وان كانت العاطفة
او الجارة فتحت وهذا الاشكال فيه لان العاطفة للاسم المفرد والجارة لا يقع بعدهما الا المفرد فلا يصح بعدهما
الا المفتوحة كما تقدم قال ولكون المكسورة للابتداء لم يكن بينهما مخالفة تمنع من اجتماعهما الا ترى ان معنى
قولك لزيد منطلق مثله في ان زيدا منطلق فصح ان يكونا في جملة واحدة اذ لا منافاة بينهما بخلاف غيرها من اخواتها
لما بينهما من المنافاة الا ترى ان قولك زيد منطلق مناف لقولك لعل زيدا منطلق فتعذر حصولهما في كلمة واحدة
لادائه الى المنافاة ثم اورد اعتراضا بقوله ولكنني من حبها لعميد وقد دخلت اللام مع غير ان واجاب عن ذلك
ولا بد من تقدير المنافاة بين اللام وبين لكن لنثبت الامتناع حتى يصح التاويل وليس المنافاة بينهما في الظهور كالمنافاة
التي في لعل وليت ووجه المنافاة هو ان وضع لكن للمخالفة بين ما بعدها وما قبلها فهي لا تاتي الا متوسطة
بين كلامين متغايرين واللام تقطع ما بعدها عما قبلها فجاءت المنافاة لذلك اذ لا يمكن اجتماع حرفين احدهما
يقتضي الانفصال لانهما يؤديان الى كون الشيء متصلا غير متصل ومنفصلا غير منفصل وذلك باطل واذا
ورد المنافاة وورد ظاهر وجب تاويله اذا امكن وتاويله ما ذكره من ان تقديره الاصل ولكن انني فنقلت
حركة الهمزة الى النون من لكن فحذفت على ما يقتضيه قياس التخفيف فيه ولكنني فاجتمع النونات فحذفت
الاولى تخفيفا ثم مثله في النقل والتخفيف بقوله تعالى لكنا هو الله ربي وهو بالاتفاق واصله لكن انا فنقلت

حركة الهمزة الى النون من لكن فبقي لكن نا ثم ادغمت النون الاولى في الثانية فبقي لكنا ولذلك وجب الوقف
بالالف بلا خلاف كما يوقف على انا وهو في مثل ذلك اولى لذهاب الهمزة فيه ولذلك وصله ابن عامر بالالف
وفي لكنا هو الله ربي واعراب هو مبتدأ والله بدل منه او عطف بيان وربي خبر المبتدأ والجملة خبر عن
انا في لكن والضمير العائد عليه هو الضمير في ربي لان المبتدأ المتكلم فوجب ان يكون الضمير للمتكلم ايضا ثم
احد من مواضع دخول هذه اللام مع ان فقال ولها اذا جامعتها لانه مداخل قال الشيخ
الضمير في قوله ولها اللام وفي جامعتها ضمير ان لانه اخبر عن قوله لانه مداخل وبلانه المداخل انما هي اللام
فوجب ان يكون الضمير في لها اللام والا فسد المعنى واصل هذه اللام ان تدخل على المبتدأ ولكنهم لما ادخلوا
ان كرهوا ان يجمعوا بينهما لاتفاقهما في المعنى ففصلوا بينهما في اللفظ فاذا فصلوا بين ان وبين الاسم دخلت
عليه لزوال المانع وان لم تفصل بينها وبينه دخلت على الخبر او على ما يتعلق بالخبر بشرط تقدمه على الخبر فمثال
الاول ان في الدار لزيدا ومثال الثاني ان زيدا لقائم ومثال الثالث ان زيدا لطعامك اكل وما انشده
من قوله لعندي غير مكفور وان قيل اكل طعامك او غير مكفور لعندي لم يجز لما ذكرناه من ان الاصل دخولها
على المبتدأ وانما وجب الفصل بينهما لانتفاء ما ذكرناه من ان الاصل دخولها على المبتدأ وانما وجب الفصل
بينهما لانتفاء ما ذكرناه من اجتماع حرفين لمعنى واحد بمعنى واحد وما وجب لضرورة تقدر بقدرها
فاذا قلت ان زيدا اكل فقد حصل الفصل بينها وبين الاكل وهو احد جزئي جملتها فلا وجه لتاخيره الى
الفضلة مع زوال مانع الدخول فلذلك امتنع تاخيرها الى ما ذكرناه وقد ظن بعضهم انها مدخلة
غير ذلك وهو الضمير الذي يكون فصلا بين الاسم والخبر كقولك ان زيدا لهو الظريف وكقوله تعالى انهم
لهم المنصورون وهذا لا يخلو اما ان يكون على لغة من يجعله مبتدأ او يجعله فصلا فان كان على الاول فهي لام
المبتدأ وان كان على الثاني فلم يدخل الا على امر يتعلق بالخبر في المعنى لانه دخل ليفصل بين كونه خبرا وبين كونه
نعتا الا ان يمثله في متعلق الخبر مجموع لانه يشعر بانه لم يقصد سواه وكذلك قوله اذا تقدمه فان هذا لا يكون
الا متقدما على الخبر ولذلك اعترض عليه بهذا المدخل الزايد واذا حمل متعلق الخبر على عمومه دخل هذا المدخل
فيه ولا يصح قوله اذا تقدمه لان من المتعلقات ما يتاخر فيمتنع دخول اللام قال ويقول علمت
ان زيدا قائم فاذا جئت باللام كسرت وعلقت الفعل الى اخره قال الشيخ فالفتح على ما تقدم من تاويله
وتاويل غيره فاذا جئت باللام وجب الكسر على كل تاويل اما على تاويله فانه لا يمكن تقدير مفعول اخر لبطلان
ان تكون اللام مع المفرد وعلى تاويل الجماعة ظاهر وهو انه لما جاءت اللام علم انه لا اعمال لعلمت فيما دخلت فيه

فصارت جملة على حيالها مستقلة وإذا دخلت إن مع الجمل المستقلة وهي على استقلالها وجب الكسر ولذلك لم تأت
اللام مع المفتوحة لتنافي معناها قال وما يحكى من جراءة الحجاج على الله أن لسانه سبق في مقطع العاديات
إلى فتح أن ويقع في بعض النسخ إلى فتحه أن وليس بجيد لأن أن في التلاوة مكسورة فلا وجه لإضافة فتحه إليها
على سبيل الإثبات فالوجه إذن أن يقال إلى فتح أن مضاف الفتح إليه لأنه هو الناطق بها أن على حالها
مكسورة والحكم على الحجاج بأنه أسقط اللام تعمدا لا يثبت لأنه يجوز أن يكون أسقط اللام غلطا كما فتح أن أول
الأمر غلطا وقد ثبت أنه فتحها غلطا وسهوا بقوله أن لسانه سبق وهذا معنى الغلط ثم حكم عليه بإسقاط اللام تعمدا
وهذا أمر يؤدي إلى الكفر فلا معنى لإثباته من غير تثبت فإن ذلك لا يفعله مسلم قال ولأن محل المكسورة وما عملت
فيه الرفع جاز في قولك إن زيدا ظريف وعمرو إلى آخره قال رضي الله عنه فقدم التعليل لجواز العطف على
المحل قبل ذكر الحكم وذلك سائغ وهو مثل قوله ولكون المكسورة للابتداء والغرض بتقديم مثل ذلك أن يكون
الحكم إذا ذكرت من أول الأمر معللا وإذا ثبت من أول الأمر معللا في النفس كان له استقرار ليس لغيره وإن
ثبت تعليله بعد ذلك ووجه العطف على المحل أن موضع أن وما عملت فيه رفع لكون المعنى لم يتغير فجاز العطف
لذلك ولو قيل إن العطف على محل زيد على تقدير زيادة أن لكان حسنا لأن هذا مشبه بقولهم ليس زيد بقائم ولا قاعدا
ولسنا بالجبال ولا الحديدا والأمران مستقيمان فإنه لو قيل في قولهم فلسنا بالجبال ولا الحديدا إن العطف
على محل الجار والمجرور جميعا كان سديدا وكذلك ههنا قال وفيه وجه آخر ضعيف وهو عطف على ما في الخبر
من الضمير وهذا إنما يكون في المواضع التي يكون الخبر فيها له عمل رفع حتى يصح العطف على مرفوعه فأما إذا كان
جامدا تعذر أن يقدر ذلك فيه لأنه لا مرفوع له يعطف عليه كقولك إن زيدا غلامك وعمرو وإنما جعله ضعيفا
لأن شرط العطف على المضمر المرفوع المتصل أن يؤكد بالمنفصل كقولك زيد قام هو وعمرو وإذا كان كذلك
فيما ارتفع بالفعل فلأن يكون فيما ارتفع بالاسم أجدر وفيه وجه آخر ليس بضعيف وهو أن يقدر مبتدأ مستقلا
نفسه من غير تشريك بينه وبين ما قبله مثل قولك قام زيد وعمرو ومنطلق رفع عمرو بالابتداء على حكم الاستقلال
كذلك إذا قلت إن زيدا قائم وعمرو فيجعل عمرو مرفوعا على الاستقلال وخبره محذوف دل عليه ما قبله قال
ولكن سائغ أنه في ذلك دون سائر أخواتها إلى آخره قال الشيخ وإنما شايعتها لكونها لم تغير معنى الجملة
التي بعدها كما لم تغيره إن فإن قيل فكيف ثبت مخالفتها لها باعتبار اللام وثبت مشايعتها لها باعتبار العطف
على المحل قلت أما مخالفتها لها باعتبار اللام وتثبت مشايعتها لها باعتبار العطف على المحل فقد ذكر بأمر واضح
وأما مشايعتها لها باعتبار العطف فلأن العطف لم يكن متعلقا بأمر تقدمها حتى يحصل المخالفة بينها وبين أن

بذلك كما حصلت في اللام كذلك وإنما العطف باعتبار ما بعدها وما بعدها لا يتغير حكمه ومعناه بدخولها
كما لا يتغير بأن فلما شايعتها في المعنى الذي صح العطف في أن صح العطف فيها أيضا لموافقتها في ذلك وأما ساير
أخواتها فمخالفة لها في المعنى الذي من أجله صح العطف لتغيير المعنى بدخولها عما كان عليه قبل دخولها
ألا ترى أن قولك ليت زيدا قائم ليس بمعنى زيد قائم فلذلك تعذر العطف عليها إذ لا يمكن تقديرها كالعدم
كما أمكن تقدير أن فظهر الفرق بين البابين في المعنى الذي لأجله صح العطف وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى العطف
وحمل عليه قوله تعالى قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب يعني أنه جعل ارتفاع علام الغيوب على أن يكون
صفة لربي المنصوب بأن باعتبار التأويل المذكورين أولا وهذا الذي صار إليه الزجاج ليس بشيء فإنه
يمكن حمل الآية على غير ما ذكره وهو أن يكون علام الغيوب خبرا أو خبر مبتدأ محذوف أو بدلا من الضمير في يقذف
أو فاعلا ليقذف على أن لا ضمير فيه واستغنى عن العائد لظاهر هو في المعنى مثله في قوله تعالى إنا لا نضيع
أجر المصلحين وإذا احتمل غير ما ذكره احتمالا ظاهر الجملة على وجه لم يثبت الاستقرار ليس بمستقيم لأن الأصول
لا تثبت إلا بثبت فثبت أن قول الزجاج ليس بشيء قال وإنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة هذا
مذهب البصريين وهو الصحيح والكوفيون يجيزون العطف مطلقا مضت الجملة أو لم تمض فيجيزون
إن زيدا وعمرو قائمان والمبرد والكسائي يجيزان العطف قبل مضي الجملة بشرط أن يكون الاسم الأول غير
معرب مثل قولك إنك وزيد ذاهبان والذي غر الجميع ما جاء عن بعض العرب إنك وزيد ذاهبان وليس بمستقيم و
لا يثبت بمثله حجة لأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء والوجه ما قاله البصريون وبيان أنه لا يستقيم في المعنى
إلا ذلك أنه لو عطف قبل مضي الجملة فقيل إن زيدا وعمرو ذاهبان لأدى إلى أن يعمل عاملان مختلفان في معمول
واحد وذلك أن زيدا منصوب بأن وخبره لا يكون إلا معمولا لأن لأنه لا بد لها من مرفوع هو خبر وارتفاع عمرو
إنما هو بتقدير عطفه على المحل الذي هو الابتداء على الخلو من أن أو جعلها مع معمولها كالمبتدأ المجرد وخبره يجب
أن يكون مرفوعا بمثل ما ارتفع به فإذا قيل قائمان يجعل خبرا لهما أدى إلى أن يكون معمولا لأن ومعمولا للابتداء
وهو باطل ولا يمكن تقدير عاملين فيه حتى يقال إنه مرفوع رفعين رفع بأن ورفع بالابتداء للقطع بأن اسما واحدا
لا يكون فيه رفعان ولأنه لا علامة له إلا الألف والألف لا تكون إلا رفعا واحدا فهذا ظاهر في ثبوت مذهب البصريين
وبطلان ما سواه وليس قول من قال إن زيدا وعمرو قائم من قبيل الممنوع لأن قائم إما أن يقدر خبرا عن عمرو
فيكون خبر زيد مقدرا محذوفا فلم يعطف إلا بعد مضي الجملة وإما أن يجعل قائم خبرا عن الاسم الأول وخبر الثاني
محذوف فيكون على التقديم والتأخير كأنك قلت إن زيدا قائم وعمرو فلم يعطف إلا بعد مضي الجملة تقديرا على الخلاف

ان زيدا وعمرو قائمان فاذ لكن غير ممكن تقديره فيه وشره زوال المعنى الذي ذكرناه في الافساد في مثل هذه المسايل
لان الافساد انما جاء من جهة تشريكهما جميعا في خبر واحد اما اذا جعل لكل واحد خبر فقد انتفى المعنى الذي كان من اجله
الامتناع قال وزعم سيبويه ان ناسا من العرب يغلطون الى اخره فجعله من باب الغلط لانه على خلاف
القياس واستعمال الفصحا ومن وجه الوهم لهم في ذلك ومثله بقوله ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وهو في الحقيقة
عكسه لانهم ما قدروا الثابت محذوفا والقايل ولا سابق شيئا قدر المحذوف ثابتا لان قبله بدا لي اني لست
مدرك ما مضى فتوهم ان الباء ثابتة لكون الموضع موضعا يصح دخولها فيه فتوهم ثباتها فقال ولا سابق وجمع
بينهما من جهة ان الجميع اشتركوا في انهم توهموا اشيا والامر على خلافه وان اختلف تفصيل المتوهم قال واما قوله تعالى
والصابئون فعلى التقديم والتاخير يحتمل امرين احدهما ان يريد ان الخبر المذكور بعد قوله والصابئون خبر عن الذين امنوا
مقدرا تقديمه والصابئون لم يعطف الا بعد تمام الجملة تقديرا ومواصل الوجهين اللذين مقدما في قولك ان زيدا قائم
وعمرو والاخر ان يكون قوله فعلى التقديم اي فعلى تقدير الخبر مقدما على الصابئون وتقدير الصابئون مؤخرا عنه و
يكون العطف انما ورد بعد مضي جملة متقدمة على المعطوف اي تحقيقا والاول تقدم الخبر تقديرا ويصح التعبير
بالتقديم والتاخير عن ذلك لان الكلام في ان العطف انما يكون بعد مضي الجملة فاذا قدر مضيها بتاويل تقدير خبر محذوف
وتاخر المعطوف عنه صح ان يقال على التقديم والتاخير واذا صح التعبير عن ذلك بمثل هذه العبارة فهو اولى
اي من الاول من اوجه احدها ان هذا ليس فيه الا الحذف وذلك الوجه فيه الحذف
ويعتبر الموضع ومخالفة امر اولى من مخالفة امرين الاخر ان قوله بعد ذلك كانه والصابئون بعد ما مضى الخبر
تفسير لذلك فانه لا يكون مستريا بعد مضي الخبر والخبر مراد والاخر ان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قائم
ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف وهذا مثله واستدل على ذلك بقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك
راض والراي مختلف ووجه الاستدلال انه لو كان خبرا عن نحن لوجب ان يقال راضون ولما قال راض دل على انه خبر
عن انت وهذا مثله وانشد والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق وهذا انما تاخر فيه من جهة انه يوهم
انه عطف على موضع ان قبل تمام الجملة كما في والصابئون والتقدير فيه كالتقدير فيما تقدم ومن ان يقدر خبر محذوف
يتم الجملة باعتباره قوله وانتم بغاة بعد مضي الجملة او بغاة الوجه الاول الذي بعد انتم خبر عن ان مقدرا
لم يعطف الا بعد تمام الجملة على كل تقدير كما تقدم سواء وفي ايراده هذا البيت دليل على ان المفتوحة اذا وقعت في موضع
الذي كان يصلح للجملة يجوز فيها من العطف ما يجوز في المكسورة الا ترى ان ان ههنا مفتوحة وقد تقدم من قوله
ان العطف على المحل انما يكون في المكسورة فاما نحو اعجبني ان زيدا قائم وعمرو فهذا لا يجيزه احد على العطف على المحل

ويجوز ان يكون ايراد البيت ليس للعطف على الموضع ولكن للدلالة على حذف الخبر من الاول استغناء عنه بالثاني
او على تقدير تقديم خبر جاء في اللفظ مؤخرا على التاويلين المتقدمين ويكون اعراب وانتم في البيت ليس على العطف على
الموضع ولكن مبتدا مستقل بجملته والعطف انما يقع الا باعتبار الجمل لا باعتبار تشريك في عامل كما في قولك ليت
زيدا قائم وعمرو منطلق وقد ذكر في تفسيره سرا في تاخير الخبر عن الاول وترك ذكره اولا في مثل ذلك بان قال
ما معناه انك اذا قلت ان زيدا منشئ وعمرو يوهم ان لزيد مزية في الاخبار عنه بالشاة على عمرو ولثبوت الحكم
له اولا وما يثبت في النفس اولا اقوى مما يثبت ثانيا ولما كان غرض المتكلم التسوية بينهما ترك ذكر الخبر اولا
لياتي الحكم بالنسبة عنهما دفعة واحدة حتى لا يكون لاحدهما مزية على الاخر في ذلك الحكم وهو معنى حسن قال
ولا يجوز ادخال ان على ان وقد تقدم علة ذلك وانا قد بينا ان ان في كلامهم لا تكون اولا لعلتين احدهما انه
يؤدي الى مجامعتها اختها فلا بد من الفصل واذا جاء الفصل صح ان يقال ان عندنا ان زيدا في الدار وقول
النحويين لا يصدر الجملة بان المفتوحة ليس على ظاهره وانما يعنون اذا وقعت في الموضع الذي يتعرض فيه لادخال
المكسورة عليها او في الموضع الذي يدخل فيه لعل على الوجهين المتقدمين في علة ذلك فمن ذلك قولهم لولا ان زيدا
وهذا اول الجملة والخبر مقدر بعد ذلك ولكنه جاز لانه موضع لا يقع فيه المكسورة ولا لعل وكذلك قولهم
اذا انه عبد القفا واللهازم فانه عبد القفا مقدر بالمبتدا والخبر مقدر بعد ذلك ولذلك اوله بقوله فاذا
العبودية حاصلة وهذا يقدح في تعليل من علل بانها امتنع تصديرها لادائها الى ادخال ان عليها
الا ترى ان المكسورة يصح وقوعها ايضا بعد اذا لانه يؤدي الى ادخال ان عليها الا ترى ان المكسورة يصح
يصح وقوعها ايضا بعد اذا فلو كان هذا التعليل صحيحا لامتنع وقوعها مصدرة بها الجملة بعد اذا لما
يؤدي الى دخول ان عليها كما قالوا في التصدير بها في قولك ان زيدا منطلق عندي وانه انما امتنع لما يؤدي
اليه من ادخال ان عليها فاذا التعليل المستقيم هو ارادة الفرق بينها وبين ان التي بمعنى لعل لانه امر محقق
في جميع مواقعها ومطرد غير منتقض والتعليل بذلك انما هو لامر يؤدي الى مستكره لا لامر محقق ومع ذلك
منتقض على ما تقرر قال وتخفف فيبطل عملها ومن العرب من يعملها الى اخره قال الشيخ قوله وتخفف
فيبطل عملها لانه لا يخلو اما ان يريد فيما وقع بعدها ملفوظا به او فيما يقدر فان اراد فيما يلفظ به وهو
لان المكسورة لا يقدر بعدها شي محذوف كان غير مستقيم من وجهين احدهما ان المفتوحة لم يكن لها عمل في هذا
الاسم الملفوظ به في مثل قولك علمت ان زيد منطلق لان التقدير علمت انه زيد منطلق والتقدير انه زيد منطلق
كما صرح به اخرا فقال ويقول علمت ان زيد منطلق والتقدير انه زيد منطلق فكيف يبطل عملها عند التخفيف

فيما لم يكن لها عمل فيه وآخر نحو أنه قال ومن العرب من يعملها وجعل إعمالها جميعا سائغا وإعمال المفتوحة في الظاهر الذي بعدها شاذ وإن أراد فيما يقدر فهو غير مستقيم لأنه ذكر المكسورة معها ولا مقدر مع المكسورة ولأنه ذكر إعمال المفتوحة أشد ولو أنك في يوم الرخاء وجعل إعمالها في الظاهر والأولى أن يقال فيخففان فيلغيان فيما ذكر بعدهما ومن العرب من يعمل المكسورة وهو كثير وإعمال المفتوحة في الملفوظ بعدها ضرورة ويلزم تقدير اسمها ضمير شأن محذوف ويكون الجملة التي بعدها في موضع خبرها وإنما قدر النحويون ضمير الشأن في المفتوحة المخففة كيف ما وقعت ولم يقدروه في المكسورة البتة لأمرين أحدهما أنهم وجدوها داخلة على الفعل الذي لا يدخل على المبتدأ والخبر فلو لم يقدر الضمير خرجت عن حقيقة وضعها بخلاف المكسورة فإنها لا تدخل إذا دخلت على الأفعال إلا وهو من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر وكان في ذلك توفية بما يقتضيه وهذا التعليل مستقيم على مذهب البصريين فلذلك لم يجوزوا إن قام لزيد الثاني أنهم وجدوا أن المكسورة عاملة وهي مخففة في الفصيح من الكلام والقرآن قال الله تعالى وإن كلا لما ليوفينهم فجاء منصوبا في قراءة كل من خفف ولم أن المخففة المفتوحة عاملة في ملفوظ بعدها إلا ما ذكرناه من الضرورة وهي أولى بالعمل بعد التخفيف من المكسورة بدليل جواز العطف على المكسورة بالرفع وتقدير وجودها كالعدم فإذا جاء الإعمال فيها مع ذلك فإعمال المفتوحة أجدر فلذلك قدروا معها ضمير الشأن والذي يدل على ذلك أن العرب تقصده قول الشاعر أن هالك كل من يحفى وينتعل فلولا أن الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر ههنا فالذي سوغ التقديم كونها جملة واقعة خبرا قال سيبويه لم يحذفوا يعني في أن المفتوحة لأن يكون الحذف يدخله في حروف الابتداء بمنزلة إن ولكنهم حذفوا يعني النون من المفتوحة كما حذفوا الإضمار يعني ضمير الشأن وهو اسمها وجعلوه على الحذف والإضمار يعني حذف النون يفهم من ذلك أن اسمها لا بد من تقديره مضمرا وقال أيضا لا تخففها في الكلام أبدا وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمرا فيها اسم معلوم وقال أيضا في هذا الباب والدليل على أنهم إنما يخففون على إضمار الهاء أنك تستقبح قد عرفت أن يقول ذاك حتى تقول أن لا يقول ذاك أو يدخل السين أو قد فهذا كله تصريح بوجوب الإضمار على ما ذكرنا فإن زعم زاعم أن التقديم إنما جاز لبطلان عملها أن صار مبتدأ وخبرا والمبتدأ والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع أن منطلق لزيد فدل ذلك على أنهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبر مع التقدير قال ويقع بعدها الاسم والفعل إلى آخره وإنما كان كذلك لما ذكرناه من أن أصل وضعها أن تدخل على المبتدأ والخبر في المعنى وقد تبين أنها لا يقدر فيها ضمير شأن يكون اسمها لها بدليل وإن كلا فاعتبر في الفعل الذي يقع بعدها أن يكون كذلك ليوفر عليها ما تقتضيه من الجملة الاسمية وجوز الكوفيون غيره

وقد وقع ذلك في كلامهم نادرا على ما أنشد من قوله إن قتلت لمسلما وليس بالجيد لأنه يخالف القياس واستعمال الفصحاء فلأنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام فصيح ووجه مذهب الكوفيين إذا صح التمسك بما رووه تقدير الضمير في مثل ذلك وتنزيل الجملة الخبرية الفعلية مجرى الاسمية كما أجروا إنما قام زيد مجرى إنما زيد قائم وكما أجروا علمت ما قام زيد مجرى علمت ما زيد قائما فلا بعد في مثل ذلك قال ويلزم المكسورة اللام في خبرها سواء أعملت أو لم تعمل لأنه لو لم يدخلوا اللام لالتبست بالنافية مع الجملتين جميعا ألا ترى أنك لو قلت إن زيد منطلق وما قام زيد وجاز أن يكون المخففة فيكون المعنى زيد منطلق وقام زيد فإذا جئت باللام تميزت المخففة وسميت هذه اللام الفارقة لذلك قال والمفتوحة تعوض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة حرف النفي وقد وسوف والسين وإن أراد أنها تعوض مع الفعل ولكنه استغنى عنه لأن قد وسوف والسين لا يدخل إلا على الأفعال فعلم أن التعويض فيه ولما أدخل حرف النفي معها أغفل أمره وكان الأولى أن يبين ذلك ثم أخذ يمثل ولم يمثل على ترتيب مستقيم لا على ما قدمه من أول الفصل ولا على ترتيب آخر وذلك أن الذي رتبه هو تقديم تخفيفها وإبطال العمل فيهما ثم إعمالها ثم وقوع الاسم والفعل بعدهما وتمثيله أولا مستقيم في المكسورة ملغاة ثم معملة ثم مثل بعد ذلك بالمفتوحة المعملة فكان الأولى تقديم المفتوحة الملغاة لأنها الوجه وإعمالها شاذ فترك تمثيله ههنا بالكلية ثم ذكره في آخر الفصل ثم مثل بدخول المكسورة على الفعل وهو مستقيم لو كان قدم تمثيل المفتوحة ملغاة ثم مثل بمذهب الكوفيين في دخولها على الفعل غير الداخل على المبتدأ والخبر ثم مثل بما ذكرنا أنه ينبغي تقديمه وهو المفتوحة الملغاة فقال بقوله علمت أن زيد منطلق والتقدير أنه زيد منطلق قال الله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وكان ينبغي أن يمثل بالمفتوحة الداخلة على الفعل على حسب ترتيبه وقد تقدم الكلام على جميع ذلك وأنشد البيت في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل والتقدير أنه هالك على ما تقدم ثم مثل بدخول المفتوحة على الفعل فقال وتقول علمت أن لا يخرج زيد وأن قد خرج وأن سيخرج وأن سوف يخرج والتقدير عندنا أنه في الجميع لما تقدم ذكره والتزموا التعويض بهذه الحروف تنبيها على أنها ليست الناصبة للفعل من أول الأمر ولم يمكنهم التعويض بها مع حرف النفي لتعذر اجتماعها معها فاستغنوا بحرف النفي لما كان زيادة مضادها ألا ترى أنه لا يصح أن يجمع بينه وبين السين وأختيها ولا بينه وبين قد لأن تلك حروف إثبات فلا يصح جمعها مع حروف النفي قال والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق إلى آخره قال الشيخ كأنهم قصدوا إلى المشاكلة بين أن والفعل الذي يدخل عليها وذلك لأنهم لو أدخلوا عليها غير أفعال التحقيق لكان معها كالمضاد

الم تر انك لو قلت اتمنى انك تقوم لكان انك دالا على ثبوت ما في حيزه وتحققه والتمني دال على توقعه والشيء الواحد لا يكون متوقعا
حاصلا فلذلك لم يدخلوا عليها الا هذه الافعال وما قاربها فلما ثبت امتناع دخول افعال الرجاء والطمع على المشددة في كلا
وجهيها التزموا الا يدخلوا افعال التحقيق والعلم على المشددة ليحصل المشاكلة بينهما كما حصلت في غيرهما قال وما فيه
وجهان يعني وما الدجاجتان شبه بكل واحد منهما فادخل عليها كظننت لانتفاء ما ذكرناه بالنسبة اليهما فاذا ادخلته
على المخففة او المشددة فلانك قصدت ثبوته والا شيئا ثبت بالطريق فتمنيها والطمع فيها واذا ادخلته على الناصبة
للفعل استقام ايضا لانه بمعنى المصدر فيصح ان يقع مظنونا وقد علم بذلك مواضع الناصبة ومواضع المثقلة والمخففة
منها وذلك لان لفظ ان اما ان يذكر بفعل قبلها مسلطا عليها او لا فان كان بفعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون
فعل تحقيق او ظن او غيرهما والاول يتعين للمشددة والمخففة منها والثاني يتعين للناصبة والثالث يجوز فيه الامران
وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون مصدرا بها الجملة او لا فان صدر بها الجملة تعينت الناصبة
للفعل مثل قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وان لم يصدر بها جاز بالجميع كقوله حسن ان تقوم وحسن انك تقوم
وبهذا الضابط يعلم موضع تعين الناصبة وتعين غيرها وموضع جواز الامرين منشيا كنت وسامعا قال ويخرج
ويخرج المكسورة الى معنى اجل هذا قول كثير من النحويين وقد رده بعضهم وحمل البيت الذي هو بكر العواذل على انه اراد
ان المؤكدة وادخلها على اسمها وحذف الخبر للعلم به يعني ان الامر كذلك وليس ببعيد عن الصواب بل هو ظاهر
والذي يجعلها بمعنى نعم يجعل هذه الهاء هاء السكت ان والحقوها السكت للوقف وما ورد في كلام ابن الزبير جوابا
للقائل له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها ليس له وجه الا معنى نعم ولولا ذلك كان القول بانها الناصبة
في البيت متعينا واذا ثبت في غيره احتمل البيت الوجهين الا ان حمله على الناصبة اولى لانه الاكثر فان عورض بحذف
الخبر بحذف الخبر شايع كثير عند قيام القرينة اكثر من استعمال ان بمعنى نعم فكان اولى لذلك ويخرج المفتوحة الى معنى
لعل كقولك ائت السوق انك تشتري لحما اي لعلك ومنه قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون في قراءة من قرا بالفتح
لانها لو جعلت متصلة بما قبلها لتغير المعنى الى خلافه وصار عذرا لهم والاية سيقت ردا عليهم في قولهم لئن جاءتهم
آية ليؤمنن بها فقيل وما يشعركم ردا عليهم في المعنى كما جاء هذا المعنى في غير موضع ويدل عليه ما بعد ذلك من قوله كما
لم يؤمنوا به اول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون وهذا يعلمك ان الكلام جاء ردا عليهم لا تصديقا لهم فاذا حمل انها
على الاتصال بيشعركم على انه فاعل يشعركم صار المعنى توبيخ من يدعي انهم لا يؤمنون وهو عكس المعنى المقصود لانه
في المعنى تحقيق لما قصدوه وقد علم انه ورد عليهم فكيف يرد عليهم قولهم بتحقيقه وقد حمله بعضهم على ان تكون لا زائدة فيستقيم
المعنى لانه يصير توبيخا لمن يزعم انهم يؤمنون وفيهم رد لقولهم وتجوزا انها على ظاهرها الغير لعل على معنى التعليل التعني بهم

آخره
على ذلك وجوابا لسؤال مقدر كانه قيل ولم نحو افعل لانها اذا جاءت لا يؤمنون قال ولكن الاستدراك الى
قال الشيخ وضع لكن على ان يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها على ما تقرر عندهم كدخول اللام مع ان فاذا كان
ما قبلها نفيا كان ما بعدها اثباتا وبالعكس وليس المقصود صورة النفي والاثبات وانما المعتبر المعنى فلو قلت
سافر زيد لكن عمرا اقام استقام لان المعنى لكن عمرا ما سافر وكذلك لو قلت ما سافر زيد لكن عمرا اقام كان مستقيما
لان المعنى لكن عمرا سافر واستقام في الجميع لحصول الغرض في المخالفة بين ما بعدها وما قبلها ومنه قوله تعالى
ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم لان المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا فاستقام لهذا
المعنى على ما تقدم وانما فهم ذلك من قوله ولكن الله سلم لكونه جاء في سياق لو ولو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره
فدل على ان الاراءة ممتنعة في المعنى فلما قيل ولكن الله سلم على اثبات ما فهم انتفاؤه او لا وهو سبب التسليم وهي
نفي الرؤية فعلم ان المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا لسلمكم فحذف المسبب واقيم السبب مقامه قال وتخفف
فيبطل عملها كما يبطل عمل ان ولم يرد تشبيهها بها في جواز الاعمال لانها لا تعمل اذا خففت بخلاف ان وان
وانما لم يعملوها لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها في ترك العمل
بخلاف ان وان فانهما ليس لهما ما يجريان عليه في منع العمل ويقع في حروف العطف على ما سيجيء بيانه ان شاء الله
تعالى. كان للتشبيه قال وكيت الكاف مع ان الى آخره قال الشيخ جعل كان مركبة من كاف التشبيه
وان ولا دليل يدل على ذلك لاحتمال ان تكون كلمة براسها للتشبيه كما ان ليت كلمة براسها للتمني وهو الاولى
لاوجه احدها ان التركيب على خلاف الاصل الا ترى ان اخواتها غير مركبة واخواتها لو كانت مركبة لادى الى ان
يكون جارا ومجرورا كلاما ونحن نقطع بانه كلام مستقل ولا نفيده ان الاصل ان زيدا كالاسد وانه لما ادخل
حرف الجر وجب ان يكون ان مفتوحة صار جارا ومجرورا والذي اوقع من قال بالتركيب ما راى من صورة
الكاف في قوله ان زيدا كالاسد واستقامة تقديمها صورة ليدل من اول الامر على التشبيه وهذا الوجه
من الوجه الثالث لكان مفيدا ولكنه غير مستقيم لما ذكرناه قال وتخفف فيبطل عملها الى آخره
قال الشيخ كان اذا خففت جاز اعمالها والغاؤها الا ان الالغاء اكثر وهذا مما يدلك على انها ليست
مركبة لكان حكمها حكم المفتوحة والمفتوحة لا تعمل الا في المضمر على ما تقرر وهذه انما تعمل في الظاهر واما
قوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم فانما جاء الخفض على ان تكون ان زائدة واما النصب والرفع فعلى ان
يكون مخففة من الثقيلة فاذن ليس الخفض الا بتاويل الجر بالكاف وان حرف زائد كما تزاد بعد لما في قوله تعالى
ولما ان جاءت رسلنا وشبهه الا ان زيادتها مع الكاف قليل قال ليت معناها التمني ولذلك وجب ان يكون

مقدمه ويجوز عند الفراء ان يجري مجرى التمني فينصب بها الجزآن تشبيها لها بفعل التمني لموافقته في معناه
فيقول ليت زيدا قايما كما يقال اتمنى زيدا قايما والكسايي يجيز ذلك على تقدير كان فيقول ليت زيدا
قايما على معنى ليت زيدا كان قايما وما ذكروه لا دليل عليه الا ما توهموه من قوله يا ليت ايام الصبي رواجعا
وهذا محتمل ان يوجه على ما ثبت من لغتهم فلا ينبغي ان يحمل على وجه لم يثبت مع احتماله ما ثبت عنهم والوجه
ان يحمل على ان خبر ليت محذوفا ورواجع حال من الضمير المقدر فيه فيكون التقدير يا ليت ايام الصبي لنا رواجعا
فرواجعا حال من الضمير المرفوع المستتر في لنا الراجع الى ايام مثل قولك زيد في الدار قايما وهذا سايغ
في لغتهم ثابت فحمله عليه اولى من حمله على ما لم يثبت في لغتهم مثله وكذلك الكلام عليه وعلى الكسايي واحد وان كان
ما ذكره الكسايي قد ثبت ايضا مثله في اضمار كان الا انه قليل ليس بقياس وهذا اكثر جار على طريق القياس فما دل عليه القرينة
فكان المصير اليه اولى قال ويقول ليت ان زيدا خارج وتسكت الى آخره فتدخلها على ان المفتوحة وتسد
مسد ما يحتاج اليه من اسم وخبر كما سدت في قولك ظننت ان زيدا خارج ومن زعم ان ثم خبرا محذوفا فيلزمه
ان يقدر ههنا مثله اذ لا فرق بين البابين في ذلك لعل معناها التوقع وقد يكون التوقع للمرجو والمخوف ولكنه كثر
في المرجو حتى صار غالبا عليها منه قوله تعالى لعل الساعة قريب فهذا التوقع المخوف وقوله تعالى لعلكم تفلحون
رج للعباد هذا اورده اعتراضا لان الكلام وارد على غير الحكاية والتوقع من الباري مستحيل لانه انما يكون فيما جهلت
عاقبته فهو مستحيل في حق العالم بالمعلومات كلها فاجاب عن ذلك بانه على طريق رد معناه الى المخاطب كان
التوقع من يتعلق به وهم المخاطبون ومثله قوله تعالى وارسلناه الى ماية الف او يزيدون في انه مثل من يقدر
داناكم اي لو رايتم لكانت هذه حاله وكذلك قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وامثاله ومنهم من زعم ان
لعل معناها في مثل ذلك التعليل وهو يقف عليه في مثل لعل الساعة قريب ومنهم من زعم انها في حق الله تحقيق
ما يتعلق به ويقف عليه في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى ولم يتذكر ولم يخش ولو كان لتحقيقه لوجب حصوله
واجيب عن ذلك بانه قد تذكر بقوله امنت وهو غير مستقيم لانه لم يرسل اليه لذلك التذكر وانما ارسل للتذكر
النافع له وقد لمح فيها معنى التمني من قوله فاطلع وذلك لانها لما كثرت في الاستعمال للتوقع المرجو ونوع
المرجو ملازم لمعنى التمني اجريت مجرى التمني فاجيب كما يجاب التمني وقد اجاز الاخفش لعل ان زيدا قايم وليس بالجيد
اذ ليس معه الا مجرد القياس واللغة لا تثبت قياسا فان زعم انها مثلها فليجز لكن ان زيدا قايم ولا مجيز له وقد جا
في الشعر لعلك يوما ان تلم ملمة لما راها للتوقع كعسى وكان استعمال عسى بان والفعل استعملها كذلك فقال
لعلك يوما ان تلم وليس بالقوي لمخالفته القياس واستعمال الفصحا والوجه ما ذكرناه ومن اصناف الحروف

حروف العطف قال صاحب الكتاب العطف على ضربين عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة الى آخره
قال الشيخ حروف العطف هي الحروف التي يشرك بها بين المتبوع والتابع في الاعراب وقد تقدم ذكر
المتبوع بها وكلامه الان فيها نفسها فاذا وقع بعدها المفردات فلا اشكال واذا وقعت الجمل بعدها
فان كانت من الجمل التي هي صالحة لمعمول ما تقدم كان حكمها حكم المفرد في التشريك كقولك اصبح زيد قايما وعمرو قاعدا
وشبهه وان كانت غير ذلك فلا يخلو اما ان يكون فعلية تقدم قبلها ما يصح ان يكون الفعل معطوفا عليه
باعتبار عامله او لا فان كان كذلك عطف على ما تقدم باعتباره دون معموله من فاعل ومعمول لمخالفتهما في
ذلك لقولك اريد ان يضرب زيد عمرا ويكرم بكر خالدا فعطف يكرم خاصة دون معموله على يضرب خاصة
وبقي معمول كل واحد منهما على ما كان عليه لو لم يعطف لتعذر عطفه لان فاعل الثاني ومعموله متعذر عطفهما
على فاعل الاول ومفعوله لاستقلال كل واحد منهما بالعمل في ذلك بخلاف الفعلين فان معنى التشريك فيهما حاصل
مراد يصح فيهما ما لا يصح في معموليهما وان كانت الجملة معطوفة على غير ذلك كقولك قام زيد وخرج عمرو فمثل
ذلك المراد به حصول مضمون الجملتين حتى كانه قال حصل قيام زيد وخروج عمرو هذا اولى مما قاله الامام في البرهان
من ان مجي حروف العطف في الجمل انما هو على سبيل تحسين الكلام لا لمعنى غير ذلك فانا على قطع نعلم الفرق بين
قول القايل قام زيد وخرج عمرو وبين قوله قام زيد ثم خرج زيد وبين قوله قام زيد ثم خرج عمرو ولو كان الامر على ما
ذكره لوجب ان يكون الجميع سوا ونقول بامتناع ثم لانه لا خاصة لهما وبهذا يتبين ان معنى الواو على ما ذكرناه
من تقدير حصول الامرين الا ترى ان ثم افادت التراخي فيهما فالذي يثبت فيه التراخي مع ثم هو الذي يقدر
فيه الحصول مع الواو وانما اشكل مع الواو ولما كان ذلك يحصل لو اسقطت وليس ذلك بمخرج الواو عما ذكرناه
وقوله وبين الفعلين في اسنادهما الى زيد ليس بالجيد لانه ههنا في معنى العاطف وليس العاطف ههنا بالمصير
الفعلين لزيد وانما صيرهما لزيد نسبة الاول الى ظاهره والثاني الى مضمره دون حرف العطف الا ترى انك اذا قلت
اذكر مني زيد يكرم اخي فقد اسندت الفعلين الى زيد وليس ثم عطف وانما جا التشريك في الفاعل بما ذكرناه
فثبت ان العطف في زيد يقوم ويقعد ليس على معنى ما ذكرناه وانما هو على احد الامرين اما ان يراد التشريك
بين الثاني والاول في عامل الاول وان كان معنويا فيكون بمثابة قولك لن يقوم زيد ويخرج في العامل اللفظي
لان حكم التشريك في العامل المعنوي كحكمه في العامل اللفظي واما ان يكون الغرض عطف الجملة على الجملة من غير قصد
الى تشريك المفردات فيكون بمثابة قولك قام زيد وخرج عمرو وعلى ما تقدم قال فالواو للجمع المطلق
من غير ان يكون المبدو به داخلا في الحكم قبل الاخر الى آخره قال الشيخ حروف العطف على ثلثة اقسام

كما ذكر قسم يشرك بين المتبوع والتابع في الحكم وهي الواو والفاء وثم وحتى وقسم يثبت الحكم به لاحدهما من غير تعيين
وقسم يثبت الحكم به لاحدهما بعينه فالاول قد ذكر والثاني او واما وام والثالث لا وبل ولكن ثم كل واحد
من الاقسام يفترق احاده بمعان يختص كل واحد منها بمعنى فالواو للجمع المطلق بينهما من غير التعرض للتقدم
ولا تاخر ولا معية لا على سبيل الظهور ولا على سبيل الاشتراك بل هي اجنبية عن ذلك وانما المعبر عنه
في الوجود لا يخرج عن ذلك فانك اذا قلت قام زيد وعمرو يجوز ان يكون قيامهما معا ويجوز ان يكون زيد
قبل عمرو ويجوز ان يكون بالعكس فيجوز ان الواو في ذلك وان رجلا في انه دليل في قولك جاءني رجل يجوز ان يكون
عالما ويجوز ان يكون جاهلا وليس لرجل دلالة على واحد منها فكما ان رجلا لا دلالة له على ذلك فكذلك الواو
لا دلالة لها على واحد مما ذكرناه ويقع الغلط كثيرا في الفرق بين ما يحتمله المدلول في الوجود وما يحتمله
اللفظ من حيث الوضع فليتنبه لذلك واستدل صاحب الكتاب على فساد قول من قال بالمعية بقولهم جاءني
زيد اليوم وعمرو امس وعلى فساد قول من قال بان الاول قبل الثاني او بالعكس فقولهم اختصم بكر وخالد
ورحمه ان اختصم لا يعقل الا بفاعلين في وقت واحد فلو ذهبت بجعلها بالترتيب لادى الى ان يكون اختصم
لا يعقل الا بفاعلين في وقت واحد بل فاعل واحد وذلك محال وكذلك قوله سيان قعودك وقيامك لانك
لو ذهبت بجعلها للترتيب لفسد المعنى لانه يؤدي الى الاخبار عن الواحد بالمساواة وهو محال قال وقول
سيبويه ولم يجعل للرجل منزلة بكونه بها اولى من الحمار كانك قلت مررت بهما يعني اذا قلت مررت بزيد وحمار
ولم يرد معنى المنزلة الا باعتبار نسبة المرور والا فلا يشك ذو ارب ان تقدم زيد على الحمار لمنزلته وشرفه وذلك
جار في كلامهم كثيرا انهم يقدمون الاشرف ولكن ليس للغرض الذي نحن فيه ولم يقصد سيبويه الا ما نحن فيه من ان التقدم
لا يوجب له مزية على الحمار بالنسبة الى المرور فاما الفاء فمعناها ان الثاني عقيب الاول من غير مهلة كقولك جاء
زيد فعمرو وتفارق الواو لما فيها من الترتيب والتعقيب فيها على حسب ما يعد في العادة تعقيبا لا على
سبيل المضايقة فرب شيء يعد الثاني عقيب الاول في العادة وان كان بينهما ازمان كثيرة كقوله تعالى ثم خلقنا
النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم معناها الترتيب الا
ان بينهما مهلة وقد فارقت الواو بالترتيب وفارقت الفاء بالمهلة وقول سيبويه في قولهم مررت برجل ثم امراة
فالمرور بها هنا مروران لانه لما دلت ثم على المهلة وجب الحكم بانقطاع المرور بالرجل قبل المرور بالمراة مرورا
ثانيا واورد الاكثير اعتراضا على القول في معنى الفاء وثم اما الفاء فهي في ظاهر الآية تدل على ان الثاني قبل
الاول وهو عكس ما تقدم واما ثم في الآية فكذلك واجاب عن الفاء بقوله محمول على انه لما اهلكها حكم بان الباس

جاءها فكانه قال اهلكناها فحكم عقيب الاهلاك بان الباس جاءها وهو ظاهر في الجواب ويجوز ان
يكون المراد باهلكناها حكمنا باهلاكها فجاءها باسنا عقيب الحكم عليها ومعنى الحكم عليها ارادة
وقوعه بهم واجاب عن ثم بان المراد بقوله ثم اهتدى ثم دام ذلك لان الغفران موقوف على العاقبة وهو
ظاهر في الجواب ويجوز ان يكون المراد بقوله ثم اهتدى الى سلوك سبيل الاستقامة بما يفعله من الوقائع
بعد ذلك قال وحتى معناها الغاية والانتهاء وان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ اليه فلذلك وجب
ان يكون جزءا من المعطوف عليه وهي محمولة عندهم على الجارة فلذلك لم يأت فيها ما يأتي في اخر جزء كقولك
نمت البارحة حتى الصباح وجاز ذلك في الجارة جعلوا الاصل على الفرع مزية ومعناها المذكور يفارق اخواتها
الثلاث قال واو واما وام الثلاثة لاثبات الحكم لاحد المذكورين من غير تعيين وهو في او واما ظاهر الا ترى انك
اذا قلت جاءني زيد او عمرو فانت مثبت المجيء لواحد منهما لا بعينه ولا يلزمه ان يكون المتكلم شاكا بل قد يبهم
ذلك على السامع وقد يكون شاكا واما التحقيق في ام فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو فانت عالم بان احدهما
عنده ولكنك لا تعلم بعينه فقد تضمن كلامك اثبات الحكم لواحد منهما عندك من غير تعيين وانما لم يقع في الامر لان
وضعها الاستفهام فتضادت الامر لذلك لان الجملة الواحدة لا يكون امرا استفهاما وانما وقعت في الخبر اذا كانت
منقطعة لانها مقدرة بجملتين مخبر بالاولى اولا ثم ورد الشك بعد ذلك فجيء بالجملة الاستفهامية ولذلك يقول
في اعراب قولك ام شاء خبر مبتدا او تقديره ام هي شاء هذا معنى قوله والمنقطعة يقع الخبر ايضا والا فالتحقيق
ان ام لا تقع في الخبر اصلا لملازمتها الاستفهام ثم مثل بالمنقطعة خاصة ووقوعها في الاستفهام والخبر جميعا على ما فسر
فقال بقولك في الاستفهام ازيد عندك ام عندك عمرو وفكر عندك ليحققوا انها المنقطعة لان المتصلة لا تكون كذلك بل
يلزم ان يقع المشكوك فيه بعد الهمزة والاخر بعد ام اذا كانت القضية في احد جزئي جملة كقولك ازيد عندك ام عمرو واقائم
زيد ام قاعد ولو قلت ازيد عندك ام في الدار او اعندك زيد ام عمرو لم يكن مستقيما فان كان الشك في جملتين ولم يتحد الجزآن
وجب ذكرهما جميعا كل واحد منهما في الموضع الذي كان موضع المفرد كقولك اقام زيد ام قعد عمرو ولذلك لا تتميز
هذه على المنقطعة الا بالقصد لاحتمال الامرين جميعا في جميع مواضعها واما المنقطعة فموضعها على ان تاتي كالاضراب
عن الجملة المتقدمة استفهامية كانت او خبرية وقد مثلها جميعا قال والفصل بين ام واو في قولك ازيد عندك
ام عمرو الى اخره قال الشيخ قد تقدم ان وضع ام للعلم باحد الامرين واما او فليست كذلك فاذا علم الفرق بينهما
فانت مع ام عالم باحدهما عنده مستفهم عن التعيين ومع او مستفهم عن واحد منهما على حسب ما كان في الخبر واذا قلت ازيد
عندك او عمرو فمعناه هل واحد منهما عندك ومن ثم كان جوابه نعم او لا مستقيما ولم يكن ذلك مستقيما في ام لان

السؤال عن التعيين ولا اشكال في الفرق بينهما في مثل هذه المسايل وانما الاشكال في الاستعمال فيهما على غير ذلك
وهو انهم استعملوا الهمزة وام في معنى التسوية من غير استفهام كقولك سواء علي اقمت ام قعدت واستعملوا
الجملتين والثانية معطوفة باو في معنى الحال كقولك انا اضرب زيدا قام او قعد فيشكل ذلك فيلتبس موضع
ام بموضع او واورد سيبويه قوله ما ابالي انت بالجرف ام جفا في نظمه عيب ليس على انه مختص بام واورد قوله
وليست ان قوله ان ابيت بالجرف ليس وقع مفعولا لابالي فوجب ان يكون من مواضع ام اذ لا معنى للحال فيه
وانما المراد ههنا المبالاة به وايضا فانه لا ضمير في ابيت يكون لصاحب الحال فيكون حالا واما قوله حوف
المنايا الترب وقد ذكر مفعولا لابالي وهو قوله حوف المنايا فلم يبق الا الحال وفي كل واحد من الفعلين ضمير
صاحبه واورد قوله اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا على انه من مواضع او وقد ظهر الامر
فيه بما تقدم فهذه هي المواضع التي يلتبس فيها موضع ام بموضع او وكثير ما يقع فيها المتاخرون في كلامهم واشعارهم
فلا يفرقون بينهما وشرط استعمال ام في هذه المواضع ايضا ان يسبقها الهمزة وشرط استعمال او ان لا يسبقها
همزة على نحو ما تقدم في الامثلة قال ويقال انها للشك وانما قال ويقال تنبيها على ان ذلك
ليس بلازم اذ قد يكون المتكلم غير شاك بل يكون مبهما واما في الامر فيقال للتخيير والاباحة على ان وضعها ما تقدم
من اثبات الحكم لاحد الامرين الا انه ان حصلت قرينة يفهم منها ان الامرين غير حاجز عن الاخر مثل قوله جالس الحسن
او ابن سيرين وتعلم الفقه او النحو سمي اباحة والا سمي تخييرا وهو احد الامرين في الموضعين اما في التخيير فلا اشكال
واما في الاباحة فان اذا امتثلت تعلم الفقه او النحو فعلم المامور احدهما فانه ممتثل لا محالة وانما اخذت نفي الحجر
عن الاخر من امر خارج عن ذلك وقد استشكل بعضهم وقوع او في النهي في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او
كفورا وههنا لو انتهى عن احدهما لم يمتثل ولا يعد ممتثلا الا بالانتهاء عنهما جميعا ومن ثم حملها بعضهم على انها
بمعنى الواو وقال التقدير اثما وكفورا والاولى ان تبقى على بابها وانما جا التعميم فيهما من امر وراء ذلك وهو النهي
الذي فيه معنى النفي لان المعنى قبل وجود النهي تطيع اثما او كفورا اي واحدا منهما فاذا جا النهي ورد على ما كان
ثابتا في المعنى فيصير المعنى ولا تطع واحدا منهما فجا التعميم فيهما من جهة النهي الداخل وهي على بابها فيما ذكرناه
لانه لا يحصل الانتهاء عن احدهما حتى ينتهي عنهما بخلاف الاثبات فانه قد يفعل احدهما دون الاخر فهذا المعنى هو
يعلم به ان او في النهي على بابها وان التعميم لم يجي منها وانما جا من جهة المضموم اليها على ما ذكرناه قال ومن
او واما الى اخره قال الشيخ اما الفصل بين او واخواتها فواضح في الاستفهام وغيره واما الفصل
بين او واما فليس الا باعتبار امر لفظي وهو انه يشترط في اما ان يكون متقدمة قبل المعطوف عليه اما اخرى لقولك

اما زيد واما عمرو وقد بين افادة التقديم وهذا التقديم واجب في اما وجائز في او بشرط ان يكون المتقدم
اما ايضا كقولك جاني اما زيد او عمرو ولم يعد الشيخ ابو علي الفارسي اما في حروف العطف لدخول العاطف
عليها ولوقوعها قبل المعطوف عليه وكلا الامرين محتمل لما صار اليه اما الاول فلما ثبت من انهم لا يجمعون
بين حرفي عطف واما الثاني فلما ثبت من ان حرف العطف شرطه التوسط بين المعطوف والمعطوف عليه
والجواب انا نقول لا نسلم اولا ان الواو في واما حرف عطف داخل على اما بل قولنا واما هي حرف العطف ولا بعد
في ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع ثم ولو سلم ذلك فلا بعد في ان يكون دخل على اما
لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ويكون اما نفسها لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعد اما المتقدمة وهذا هو الصحيح
والذي يحققه انهم يقولون جاني اما زيد او عمرو فيوقعون او موقع قولهم واما فلولا انها حرف عطف لم يقع حرف
العطف بمعناها من كل وجه واو عطف باتفاق ويحقق ما قدمناه انهم لما اوقعوا او موقع قولهم واما استغنوا
عن الواو قبلها لما ذكرناه من ان الغرض بالواو في واما عطفها على اختها فلما استغني عما جي بها لاجله حذفوها
واما وقوعها قبل المعطوف عليه فنقول ليست المتقدمة حرف عطف باتفاق ولا معنى لقول القايل ان حرف العطف
مقدم وانما قدم حرف مشعر بالشك فيما ياتي بعده وقصدا ان يكون على لفظ ما بعده لما فيه من معنى الشك فثبت ان
الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا ولا وبل ولكن لان بها يحصل معها ثبوت الحكم لواحد بعينه
ثم يفترق بعد ذلك فلا يفارقهما في ان الحكم للاول دون الثاني لقولك جا زيد لا عمرو واما الفرق بين بل ولكن
ولكن وان اتفقا في ان الحكم للثاني فهو ان لكن وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها والكلام ههنا في عطف
المفرد بها ولا يستقيم تقديره الا مثبتا لامتناع تقدير النفي في المفرد واذا وجب ان يكون مثبتا وجب ان يكون
ما قبلها نفيا لقولك ما جاني زيد لكن عمرو ولو قلت جاني زيد لكن عمرو لم يجز لما ذكرناه واما بل فللاضراب مطلقا
مثبتا كان الاول او منفيا فاذا قلت جاني زيد بل عمرو فقد اضربت عن نسبة المجي لما زيد واثبته لعمرو وهو اذا
من باب الغلط فلا يقع مثله في القران ولا في كلام فصيح واما اذا قلت ما جاني زيد بل عمرو فيجوز ان يكون
من باب الغلط فيكون عمرو غير جاي كانك قلت ما جاني عمرو ويجوز ان يكون مثبتا لعمرو المجي فلا يكون غلطا
ومن اصناف الحرف حروف النفي قال وهي ما ولا ولن وان قال الشيخ ما لنفي الحال كقولك
ما زيد منطلقا او منطلق على اللغتين والدليل على انها للحال ان المفهوم من قولك ما زيد قايما نفي القيام في الزمن الذي
اخبرت به فان زعم زاعم ان ذلك من قبيل الاخبار عن الشي كما في قولك زيد قايم فليس بمستقيم لانه لو كان كذلك لكانت
لمجرد النفي ولو كانت لمجرد النفي لجاز ان يكون منفيا ما اكرمك واريد انه ما يقوم ولما لم يجز ذلك دل على ان فيها زيادة

بمنع وليس الامر ما ذكرناه ووجب الحكم به وامتنع ان يكون معنى ما الكر مثل ما كانت ما للحال كرهوا ان يدخلوا عليها
حرف الاستقبال كما امتنع في الاثبات ان يكون معنى قد الكر مثل ولا بعد في استعمالها للماضي والمستقبل
عند قيام القراين قال الله تعالى حكاية عن الكفار وما نحن بمنشرين وما نحن بمبعوثين وفي الماضي حكاية قولهم
ما جاءنا من بشير ولا نذير فانه ورد للتعليل على معنى كراهة ان يقولوا عند اقامة الحجة عليهم ما جاءنا في الدنيا
من بشير ولا نذير وهذا للماضي المحقق وامثال ذلك كثيرة وقد اورد سيبويه مقررا المعنى الحالي لانه جعلها
في النفي جوابا لقد في الاثبات ولا ريب ان قد للتقريب من الحال فلذلك جعل جوابا لها في النفي ثم جعل
سيبويه فيها معنى التاكيد لانها جرت موضع قد في النفي فكما ان قد فيها معنى التاكيد فكذلك ما جعل جوابا
لها قال ولا لنفي المستقبل في قولك لا يفعل فهو موضوع لنفي المستقبل اذا قلت لا يقوم زيد فمعناه
نفي القيام في المستقبل كما في لن وان كانت لن آكد منها ثم قرره بقول سيبويه نفي لقول القايل هو يفعل ولم يقع الفعل
واذا لم يقع فهو مستقبل وقوله وينفى بها نفيا عاما في قولك لا رجل في الدار مستقيم واما قوله وغير عام في قولك
لا رجل في الدار ولا امراة فهذا غير مستقيم ولا خلاف عند اصحاب العموم انه مستفاد منه العموم كما في لا رجل في الدار وان
كان لا رجل في الدار اقوى في الدلالة عليه اما لكونه نصا او لكونه اقوى ظهورا وسبب العموم انها نكرة في سياق النفي
والنكرة في سياق النفي تعم فلا يصح قوله وغير عام في قوله لا رجل في الدار ولا امراة لما تبين انه عام والظاهر ان التصنيف
وينفى بها نفيا عاما في قولك لا رجل في الدار ولا رجل في الدار ولا امراة وغير عام في قولك لا زيد في الدار ولا عمرو
فقد اختلط قوله ولنفي الامر غير مستقيم في ظاهره لانه ان اراد الامر الذي هو ضد النهي فليس صيغة النهي موضوعة لنفي
الامر الا ترى انك اذا قلت لا تزن فليس المقصود نفي الامر بالزنا لانه لو كان كذلك فالزنا المنهي لم يعص لانه لم يحصل سوى نفي
الامر به ونفي الامر به لا يجعل محرما كما في جميع المباحات وان اراد به الامر الذي هو واحد الامور لم يكن مستقيما
لان ما تقدم قبله النفي الامر ايضا الا ترى ان قولك لا رجل ولا زيد انفي لامر وكل موضع يقع فيه لذلك فلم يكن لتخصيص
النهي بذلك على هذا التفسير معنى والظاهر انه لم يقصد الا الوجه الاول واراد انه لا يخرج لا عن معنى النفي ولكنه
يحتاج الى ان يبين مع ذلك انها الطلب الترك ولعله استغنى عنه بقوله ويسمى النهي ولو قال وهو النهي كان اقرب الى المقصود
قوله وفي الدعاء في قولهم لا رعاه الله فالظاهر انه عطف قوله والدعاء على الامر كانه قال ولنفي الدعاء وذلك يفهم من غرضه
في ان مقصوده جعلها للنفي في كل موضع واذا جعل الناهية كذلك فهي ههنا اقرب والكلام عليه كالكلام عليه في النهي
وان حمل قوله والدعاء معطوفا على قوله ولنفي كان معناه وللدعاء اي ويكون للدعاء كان مستقيما ولا يرد عليه ما تقدم الا
ان الظاهر من سياق كلامه خلافه على ما تقدم قوله ولم ولما لقلب معنى المضارع الى الماضي ونفيه لم ولما يدخل على المضارع

قوله

فيقلب معناهما الى الماضي الا ترى انك اذا قلت لم يقم ولما يقعد فمعناه نفي الماضي حتى كانك قلت ما قام وما قعد
فيقوم ويقعد وغيرهما في مثل ذلك الفاظ مضارعة بلا خلاف معناهما الماضي بقرينة دخلت عليهما وهي لم ولما فهذا
لا يخالف احد فيه وقد عبر بعضهم عن ذلك بان قال لم ولما تقلب لفظ الماضي الى المضارع وهو ان العبارة ليست بجيدة
لان قولهم تقلب لفظ الماضي الى المضارع مما يوهم صحة دخول لم على الماضي وليس كذلك وايضا فانه يوهم ان المضارع على
معناه لانه لم يقل الا انها تقلب ذلك اللفظ الى لفظ المضارع ولم يتعرض الا ان معنى المضي مراد وكان الاولى
اولى لذلك وبينهما من الفرق ما ذكره وليس في بقية الفصل اشكال قال ولن لتاكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل
ومثله بالمثالين اللذين في قوله فلن ابرح من القرآن التي تدل على قصد المبالغ في النفي ولذلك عبر بها تدل على توكيد
النفي وقال الخليل اصلها لا ان فلبست الفهما نونا وكلا القولين عن حيد اما قول الخليل فغير مستقيم لانه لا يجوز لان
يقول لا ان يقوم ولو كان اصلا لكان الظاهر جوابه فان زعم انها غيرت لفظا ومعنى فليس بمستقيم لما يلزم من مخالفة
القياس من غير حاجة ومخالفة القياس فيهما من اوجه منها ان قياس الحروف الافراد ومنها ان قياس الهمزة الا تحذف
ومنها ان قياس ما بعد ان الا يتقدم عليها وههنا يجوز ان تقول زيدا لن اضرب فلو كانت لا ان لم يجز واما قول
الفرا فيرد عليه ما ورد على الخليل في مخالفة القياس من ان اصل الحروف الا يبدل فيها ومن انه يقدم المعمول على
لا غير سايغ لا تقول عمرا لا اضرب زيدا فثبت ان القول ما قال سيبويه وهو الصحيح وان يكن لذا ما يعني في معناها
وقد تقدم وتدخل على الجمل كما يدخل وتمثل بالجملة الفعلية الماضية والمضارعة والاسمية وقد اختلف في العمل
واكثر الناس لا يجوزونه واجاز المبرد حملا لها على اخيها ما وهو مجرد قياس واللغة لا تثبت قياسا والدليل على ان اللغة
لا تثبت قياسا الاطباق على ان البيت والبحر لا يسمى قارورة وان كان مستقرا فيهما ولو كان بالقياس يسمى ذلك كله
قارورة وليس رفع الفاعل في مثله قام زيد وان لم يسمع من العرب عن هذا اللفظ بقياس بل داخل بطريق عام عنهم وهو
علمنا من استقراء كلامهم بان كل ما اسند اليه الفعل فهو مرفوع فدخل قام زيد ونظايره في هذا العموم ونظيره ان يقول
الشارع كل مسكر حرام فاذا حرمنا المزر لم نحرمه بالقياس وانما حرمناه بطريق العموم وان لم يكن للمزر خصوصية
ذكر كما في قوله قام زيد فان زعم المبرد انه من باب رفع الفاعل فليس بمستقيم فانه لا يلزم من العلم باعمالهم ما اعمالهم ان وايضا فان
اعمال ما خلاف القياس عند الذين يعملونها وما خرج عن القياس لا يقاس عليه ومن اصناف الحرف
حروف التنبيه وهي الا واما وها تدخل الجمل كلها لتنبيه المخاطب على ما تذكر بعدها خشية ان يفوته لغفلته شيء منها
الا ان ها اختصت بدخولها ايضا تنبيها على المفردات من اسماء الاشارة والضماير على مثل فيه فاذا الا
الا واما لاول الكلام على الجمل واما ها فيدخل كما يدخلان ويدخل على الضماير واسماء الاشارة ولم يكن اول الكلام

ومن اصناف الحرف حروف النداء وعددها وساق وا من حروف النداء لانه جعل المندوب منادى وليس
منادى في التحقيق لان المنادى هو المطلوب اقباله والمندوب ليس كذلك ولذلك لم يدخلوا الهمزة في الندبة خاصة ولو قلت
وا زيداه وانت تقصد به النداء لم يجز واما يا فمشتركة في المنادى والمندوب جميعا واما بقيتها فمختصة بالمنادى فاذا
هذه الحروف على ثلثة اقسام قسم للمنادى وقسم للمندوب وقسم مشترك بينهما وقسمها ايضا على ثلثة اقسام للقريب والبعيد والمتوسط
فوجب اخراج وا من هذه القسمة ولذلك جعلها قسما براسه فقال ووا للندبة خاصة واورد قولهم يا الله اعتراضا
على قولهم ان يا للبعيد واجاب عنه بان البعد بالنسبة الى الله تعالى انما هو بالنسبة الى البعد من احسانه واستجابة دعائه
واذا استقصر الانسان نفسه في ذلك فهو بعيد بهذه النسبة فصح استعمال حرف البعد لذلك ومن اصناف الحرف
حروف التصديق وهي نعم وبلى الى اخرها قال الشيخ تصديق لانك تصدق بها ما تقوله المتكلم وذلك في غير بلى واضح وقد
تكون بلى تصديقا في مثل قول القائل الم احسن اليك فتقول بلى بهذا التصديق بقوله لان معنى قوله الم احسن اليك اي احسنت
اليك ولكنه لو قال احسنت اليك فقال بلى لم يجز لان من شرطها ان يكون النفي في كلام من يجيبه لتثبت بها ما دخل عليه النفي
في كلام المجاب على ما سياتي فاما نعم فتصدق بها ما يقوله المتكلم فان كان استفهاما اثبت بها ما بعد الاستفهام
من اثبات او نفي فاذا قال القائل اقام زيد فقلت نعم فقد اثبت القيام واذا قال الم يقم زيد فقلت نعم فقد نفيت القيام لانها
اثبات لما بعد الاستفهام في كلام المجاب وبعد الاستفهام ههنا النفي فيكون اثباتا للنفي المذكور واما بلى فلا تستعمل
الا بعد النفي لاثبات المنفي فاذا قال القائل الم يقم زيد فقلت بلى فمعناه قام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى ولذلك
قال المفسرون لو قالوا نعم لكان كفرا لما ذكرناه واما قوله تعالى بلى بعد قوله لو ان الله هداني ما هداني اي بجي بلى
لاثبات المنفي المعنى ولذلك حققه بقوله قد جاءتك اياتي وهي من اعظم الهدايات فصح ان يرد بلى لما ذكرناه من معنى
النفي ولولا ذلك لم يات بلى واجل لا تصدق بها الا في الخبر خاصة هذا هو المعروف من كلامهم وقد زعم بعضهم انه يجوز
ان تقع بعد الاستفهام ايضا وليس ذلك بمعروف وان لذلك يعني يجاب بها في الخبر وقد تقدم ان استعمال ان في ذلك قليل
وان البيت هو وبعلين شيب محتمل ان يكون هي الناصبة محذوف الخبر اي انه كذلك وجير كوها اي نحو اجل او نحو ان والكسر اكثر فيها
وقد تستعمل بمعنى حقا واذا جاءت كذلك فعلة بنائها اما لانها اسم من اسماء الافعال بمعنى حق ذلك كما يقول في تفسير
هيهات لذلك بعد الدر وكثيرا ما يفسر اسماء الافعال بمعنى حق ذلك كما تقول في تفسير هيهات لذلك بعد الدر وكثيرا ما يفسر اسما
الافعال بالمصادر واما لانه موافق لجير الذي هو حرف في لفظه واصل معناه اذ معناه في الحرفية التحقيق والاثبات كما قلناه
في بلى اذا كانت اسما ومعنى البيت في قوله وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثر الفردوس
الماء انه اراد مكانا معروفا ولذلك اجاب بقوله اجل جير الى اخره ووقع في المفصل ان كانت بالفتح وفي غيره ان بالكسر

ولكل معنى فالفتح على معنى ان ذلك قد تحقق لاجل اباحة حصانه وما يهدم منه والكسر على معنى ان ذلك
قد تحقق ان كان قد حصل الاباحة لدعاثر فظهر ان الفتح في المعنى المراد اقوى من الكسر واي لا تستعمل الا مع القسم يعني
بعدها ولم يسمع ذلك الا مع غير الفعل فلا يقال اي اقسمت بالله انما يقال اي والله واي لعمري وذلك راجع الى
الاستقراء في كونه لم يستعمل الا كذلك والمغني وغيرها في تخصيصهم في ذلك سواء وفي اي الله ثلاثة اوجه احدها ان تفتح
الياء لالتقاء الساكنين على خلاف القياس في مثل ذلك لان قياس الساكنين اذا كان الاول حرف مد ولين ان يحذف الاول
كما جاء الوجه الثالث ولكنهم كرهوه ههنا للابس لفظه بلفظ اسم الله وحده مكسورة همزته فلا يعرف معناه فنحوا لاظهار
امرها بالفتح والثاني ان يجمع بينها وبين الساكن الذي بعدها وهو على خلاف القياس ايضا ولكنه شبهه بمثل قولهم ضالين
وحاقة لان الثاني مشدد فشبهها المنفصل بالمتصل كراهة اذاية الى ما ذكرناه والوجه الثالث وهو الجاري على القياس
وهو حذف الياء لالتقاء الساكنين فيكون لفظه الله ومن اصناف الحرف حروف الاستثناء وهي الا وحاشا وعدا
وخلا في بعض اللغات راجع الى عدا وخلا في الظاهر لان جعلهما حرفين انما هو في بعض اللغات لسيبويه في بعض اللغات فلا تمنع
ان يكون حاشا معهما في ذلك لان كونها حرفا هو اللغة المعروفة فهي على العكس من خلا وعدا الا انه يشترك معهما في قوله
في بعض اللغات فهو من التسوية وهو خلا وما عليه امرها ومن اصناف الحرف حرفا الخطاب وهما الكاف والتاء
اللاحقتان علامة للخطاب الى اخره قال الشيخ والذي يميزهما ويبين انهما للخطاب ان ذلك موضوعة لمن يخاطبه
كما وضعت الاسماء كلها مسندة او مسندا اليها كقولك ضربت فهذا فاعل نسب اليه الفعل كما تقول ضرب زيد وان كانت
فيه دلالة على الخطاب لانه وضع على انه اسم للمخاطب وهذه موضوعة علامة مع استقلال الكلام واستغنائه عنها
باعتبار المسند والمسند اليه فوزانها وزان التنوين وما النسبة الى انها انقسمت قسمين قسم يبين به الخطاب بالجملة كقولك
ارايتكم وقسم يبين الخطاب بالمفرد وذلك على ضربين قسم يبين صاحب الاسم لابهامه كقولك اياك وانت وقسم غير
صاحب الاسم الملحقة به لاستغنائه عن بيانها كقولك ذاك وذلك وشبهه فاما كونها حرفا في ذلك وبابه فمتفق عليه واما كونها
حرفا في مثل اياك فمختلف فيه وقد تقدم في المضمرات ما يغني فيه عن الاعادة واما كونها حرفا في ارايتكم اعني الكاف والميم
فلانها لو كانت اسما لكانت مفعولا لارايت وكان يجب ان يقول ارايتموكم لان الخطاب للجماعة فاذا كان للجماعة
وجب ان يكون بالتاء والميم كما لو قال علمتموكم فاعلين فلما جاء على غير ذلك علم انه على غير هذا الوجه فان قلت فهلا
يلزم مثل ذلك ايضا فان التاء عندك للجماعة وهي اسم فينبغي ان يكون ارايتموكم قلت لما كانت الكاف والميم لمجرد الخطاب اختصر التاء
والميم بالتاء وحدها للعلم بانهم جماعة بقولك كم الا ترى ان الميم لو ثبت بها مع التاء وحدها الا لتجعلها للجماعة فالكاف
والميم اجدر فان قلت فاجعلها على ما ذكرت والكاف والميم اسمين قلت لا يستقيم لامور منها جواز ارايتك زيدا ما صنع

منقوله لام والميم

ولو جعلت الكاف لم يستقم المعنى لانه يصير المفعول الاول هو المخاطب فيصير مخبرا عنه بقولك ما صنع وليس فيه ضمير
يرجع اليه والمعنى على خلافه ومنها لزوم مثل علمتكم فاميرو الترفه ان كل واحد من التاء والكاف والميم مستقل
في الاسمية فوجب ان يعطى كل واحد منها ما يستحقه في وضعه لانه اسم مستقل بخلاف ارايتكم فان التاء اشبعت الكاف والميم
بيانا لها وعلامة للمخاطب فاستغنى عن الميم التي هي بعض من لوازم الكاف والميم فلذلك استغنى عنها في ارايتكم ولم يستغن
عنها في مثل علمتكم فاميرو قال ويلحقها التثنية والجمع الى اخره يعني ان كاف الخطاب يلحقها الميم والالف التي
تدل على انه مع التثنية والميم وحدها لتدل معها على انه للجمع والنون تدل على انه للجمع المونث وكسر لتدل على انه للمخاطب
المونث فيصير لفظها كلفظ ضمير المخاطب سوا وليس يعني انها تثنى وتجمع ولذلك قال كما يلحق الضماير ومثل بذلك في بقيه
الفصل قال ونظير الكاف الها والبا وتثنيتهما وجمعهما الى اخره فقد تقدم الكلام فيما يلحق بالتاء وانه ان كان للخطاب
وان كان غيرها فللمتكلم وللغايب والخلاف فيها وبيان ما هو الاصح فلا وجه لاعادته ومن اصناف الحروف حروف الصلة
وهي ان وان وما ولا ومن والبا الى اخره يعني بحروف الصلة حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زنة
لم يكن عند خلوها فاما ان فتزاد بعد ما النافية قياسا كثيرا وبعد ما المصدرية قليلا وبعد لما في قولك لما ان جا زيد
اكرمتك قليلا وقول الفرا انهما حرفا نفي ترادفا لتزاد في حرفي التوكيد في قولك ان زيدا القايم ليس بالجيد لانه لم يعهد
اجتماع حرفين بمعنى واحد ومثل ان زيدا القايم قد فصل بينهما لذلك واما ان فتزاد بعد لما في قبيل او بعد القسم كثيرا وقلت
في مثل قولهم كان ظبية واما مثل قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان لم فاختلف فيه فاجاز بعضهم
ان يكون زايدة في الجميع وجعلها بعضهم مصدرية في قوله وان لم مخففة من الثقيلة في قوله تعالى وان عسى ان يكون
وان لو استقاموا واما ما فتزاد بعد ان الشرطية ومتى واين واذا واي وكيفما عند البصريين وليس في اذما على القول
بانها اسم وحيثما زايدة لافادتها ما لم يكن مستفادا دونها وقد عدت زايدة في مثل انما زيد منطلق والاولى ان لا تحكم
بزيادتها لانها مفيدة ما لم يستفد عند حذفها من اوجه منها كفها عن العمل ومنها تهيئة وقوع الجمل الفعلية ومنها
انها تفيد الحصر فاذا قلت انما زيد قايم فمعناه ما زيد الا قايم وليس ذلك معنى ان زيدا قايم ويظهر لك
ذلك بقولهم انما ضرب زيد الا ترى انك لو قدرت ما زايدة لكان خلفا كما لو قلت ما ضرب الا زيد فثبت انها غير زايدة
وتزاد بين غير ومضافها وبين مثل ومضافها وتزاد لتاكيد النكرة في شياعها لقولك جئت لامر ما ومنهم من يجعلها في
مثل ذلك صفة وتزاد بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة من الله وليست في مثل حيثما واذما زايدة لكونها هي التي صححت
الشرطية والعمل الا ترى انك لو قلت حيث تكن اكن لم تجز ولو قلت حيثما تكن اكن كان الجزم واجبا وافادت الشرط وما ذلك
الا بدخولها فدل على انها غير زايدة وكذلك اذما على النحو المذكور في حيث وهي زايدة في مثل اما ستما زيد ولكنه كثر استعماله

لها معها حتى صارت كالواجب واما لا فتزاد بعد ان المصدرية مطلقا لقوله لئلا يعلم وما منعك الا تسجد
وشبهه وبعد حرف العطف المتقدم عليه النفي كقوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله ولا الضالين
وقوله ما جاني زيد ولا عمرو وفي مثل هذا نظر فانه مفيد نفي المجي عن كل واحد منهما نصا ولو لم يات بلا لجاز ان يكون نفي
المجي عنهما على جهة الاجتماع ولكنه خلاف الظاهر فلذلك كان القول بالزيادة اولى لبقا الكلام باثباتها على حاله عند
عدمها وان كانت دلالته عند ثبوتها اقوى وهو من باب التاكيد والزيادات فيها معنى التوكيد فلا يخرج بقوة دلالة
الكلام بها عن ان يكون زايدة لان الكلام المؤكد اقوى من الذي غير المؤكد ولذلك لو تعارض خبران احدهما مؤكد قدم
المؤكد ما لم يعارض التاكيد بوجه اخر مثله ولا يخرجه ذلك عن ان يكون زايدا وقبل القسم قليلا وشذت في مثل قوله تعالى
فلا اقسم بمواقع النجوم وشبهه وشذت في مثل قوله في بير لا حور سرى وما شعر واما من فتزاد في غير الواجب قياسا لقولك
ما جاني من احد لافادة تاكيد التعميم فيما يدخل عليه ولذلك جاز ما جاني من احد وما من رجل عندي ولم يجز ما زيد ولا
ما زيد من قايم لتعذر معنى العموم فيهما لان التعميم قد يكون في كلام يقصد به الحكم على جملة الجنس مما تعلق به لقولك ما من
رجل عالم وما جاني من رجل لان القصد ههنا نفي العلم والمجي عن جملة الجنس وقد يكون في كلام يقصد به واحد غير مخصص
من جملة الجنس ايضا وذلك في مثل هل جاك من رجل الا ترى انه لم يرد الاستفهام عن مجي جميع الرجال وانما يستفهم عن
مجي واحد منهم اي رجل كان فافترق العمومات فيهما وقد اجاز الاخفش والكوفيون زيادتها في الواجب وقد تقدم
الكلام عليهم في ذلك واما البا فتزاد في النفي في الخبر مثل ما زيد بقايم قياسا وتزاد في غيره سماعا لقولك بحسبك زيد وحسبك
زيد وكفى بالله والقي بيده وقد تقدم ذلك ومن اصناف الحروف حرفا التفسير وهما اي وان فان اي اعم من ان
لوقوعها في كل موضع ولا يقع ان الا بعد فعل فيه معنى القول لقوله تعالى ونادينا ان يا ابرهيم وهل تقع بعد لفظ القول
نفسه لقولك قال زيد ان افعل كذا فيه نظر وقد حمل بعضهم ان اعبدوا الله ربي وربكم على ذلك وقوله فعل بلفظ القول
ومنع بعضهم ذلك لكونها عنده لا تكون بعد لفظ القول ومن اصناف الحروف الحروف المصدرية وهي ما وان وان
واسقط ان وهي من الحروف المصدرية اذ لا فرق بين قولك في تقدير المصدر واعجبني ان تقوم واعجبني انك قايم وان استعملت
الاستقبال فلا يصح فيما نحن فيه لصحة تقدير المصدر فيهما جميعا والظاهر انه اسقطها لتقدم ذكرها في غير موضع وخص
ان بان صلتها لا تكون الا جملة اسمية واخاها لا تكون صلتها الا جملة فعلية بقولك اعجبني ان زيدا قايم واعجبني ان تقوم واعجبني
ما قمت وتقدر ان وما مصدرا باعتبار فعلها وتقدير ان مصدرا باعتبار فعل خبرها فان لم يكن له فعل قدر بالكون
لقولك اعجبني ان زيدا اخوك فان لم يكن لفعلها ما ان مصدر قدر بمعناه كقوله تعالى وان عسى ان يكون فيقدر بالتوقع اي وفي
توقع قرب اجلهم وشرطها اذا كانت مصدرية ان لا يعود عليها ضمير والا رجعت موصولة او موصوفة لانها ههنا حرف والحرف

لا تضمر وأما أن وأن فلا تقعان إلا حرفين فلا يجري فيهما اللبس فإذا قلت أعجبني ما صنعت فلا يخلو إما أن تقدر ضميرا يعود على ما
وإما أن لا تقدر المفعول عن ذلك فإن قدرت الأول كانت موصولة وإلا فهي مصدرية فعلى المعنى الأول يكون الذي أعجبك
ما تعلق به الصناعة كالسرير والحصير وما أشبهه وعلى الثاني يكون ما أعجبك نفس الصناعة إلا المصنوع من حركاته المخصوصة
تلك الصناعة لأن التقدير في الأول أعجبني المصنوع وفي الثاني أعجبني الصناعة وهذا إنما يجيء مثله في الأفعال
المتعدية المحذوف مفعولها وغير المتعدية إذا احتمل أن يكون الفاعل له ولغيره كقولك أعجبني ما سار بعد تقدم ذكر
ما يصلح أن يكون سائرا فيمكن تقدير الضمير لما فيكون موصولا ويمكن تقديره لما تقدم فتكون مصدرا فيكون التقدير
في الأول أعجبني السائر وفي الثاني أعجبني السير فأما غير ما ذكر فمتعين لأحدهما كقولك أعجبني ما قمت وما قعدت فهذا
متعين للمصدر إذ لا يمكن تقدير ضمير راجع إلى الأول ليكون موصولا ولذلك تعين قوله تعالى وضاقت عليهم الأرض بما رحبت
للمصدر ولذلك تعين قوله تعالى والسماء وما بناها لأن يكون مصدرية لأن الفعل ذكر مفعوله راجعا إلى غير ما وضمير الفاعل
إلى غيرها ولا يمكن تقدير ضمير آخر لها فتعينت للمصدر فأما من جعلها على الموصولة وكذلك يسير المرء ما ذهب الليالي
البيت متعين للمصدرية لكون الفعل غير متعد وفاعله مظهر فتعذر تقدير ضمير يعود إليه قوله وبعض العرب يرفع
الفعل بعد أن تشبيها بما وهذا شاذ وعليه ما روي شاذا في قوله تعالى أن يتم الرضاعة وكذلك ما أنشده من
قوله أن تقرآن لا وجه له إلا ما ذكرنا ما شبهوه ما بأن في العمل فإنه بعيد وعليه حمل ما يروى كما تكونوا يولى
عليكم فجاءت تكونوا محذوفا نونه والوجه إثباته ومن أصناف الحروف حروف التحضيض وهي لولا ولوما وهلا وألا
قال هذه الحروف معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي فإذا قلت
هلا تضرب زيدا وهلا تسلم فأنت حاض على ما وقع بعدها طالب له وإذا قلت هلا ضربت زيدا فأنت موبخ على ترك
ذلك ولما كان معناها في وجهيها ذلك أعرب إلى وقوع الفعل بعدها كحرف الشرط لأن التحضيض والتوبيخ إنما
يكونان بالفعل كما أن الشرط كذلك فإن وقع بعدها اسم مرفوع أو منصوب كان بإضمار رافع أو ناصب كقولك
لمن يضرب قوما هلا زيدا أي هلا تضرب زيدا أو يقول هلا زيدا ضربته فيلزم النصب لأن الفعل الذي يقدر إنما يكون
من جنس الدال عليه فيكون التقدير هلا ضربت زيدا فأما قوله هلا خيرا من ذلك لمن يفعل فعلا غير مرضي فيحتمل أن يقدر
فعل متعد وفعل غير متعد فلذلك جاز الرفع والنصب فالنصب على تقدير هلا فعلت والرفع على معنى هلا يكون أو هلا
كان وجب النصب في البيت الذي هو تعدون لأن القرينة المصححة للحذف تعدون فيجب أن تقدر تعدون فيكون التقدير
هلا تعدون فوجب النصب لذلك ولولا ولوما معنى آخر وهو امتناع الشيء لوجود غيره أي يمتنع جوابها لوجود
مبتدئها فلذلك تعين حذف خبرها على ما تقدم في المبتدأ كقولك لولا زيد لكان كذا ولوما زيد لكان كذا وليست هذه

فذاك ثناؤه بل جعل ما للنعيم
فيكون إذن الضمير راجعا
إليها فتتعين للموصولة صح

التي للتحضيض لاختلاف معنى البابين الأخرى أن تلك معناها تحضيض على الفعل الذي وقع بعدها فلذلك التزم الفعل
فيها وهذه معناها ارتباط الجملتين على معنى أن الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الأولى حرف التقريب
قد تسمى تقريبا وتسمى حرف توكيد وتسمى حرف تحقيق كل ذلك باعتبار معناه وهو يفيد ذلك فأما معنى التقريب فيه فهو
أنك إذا قلت قد قام زيد كان دالا على أن قيامه قريب من إخبارك بخلاف قولك قام زيد فإنه ليس فيه هذه الدلالة فثبت
أنها مستفادة من قد ومن ثم اشترطت في الماضي إذا وقع حالا لفظا أو تقديرا كقولك جاء زيد قد ضرب غلامه ولو
قلت جاء زيد وضرب غلامه من غير تقدير قد لم يجز لأن الماضي لا يصلح أن يكون حالا لتنافيهما في المعنى وقد تقدم
ذلك ولذلك قال في شأنه يقرب الماضي من الحال وقرره بقولهم قد قامت الصلاة وأما كونها للتوكيد فلما ذكره سيبويه
من أنه جواب قولك هل فعل ولما يفعل وفيهما معنى التوكيد فإذا كان جواب المؤكد كان مؤكدا وأما كونها بمعنى التوقع
فلما ذكره الخليل من قوله هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ومعنى ذلك أنك إنما تخبر بذلك من ينتظر الإخبار به في
طلبك أو علمك ومنه قولهم قد قامت الصلاة ولذلك قال لا بد فيه من معنى التوقع وهذا كله إذا دخل على الماضي فأما
إذا دخل على الماضي فأما إذا دخل على المضارع فهو للتقليل على ما ذكره لقولهم إن الكذوب قد يصدق وألفاظ التقليل
قد استعملت للتحقيق كقوله تعالى ربما يود وقوله تعالى قد يعلم الله وقد جعلها بعضهم على بابها في التقليل على ما قد تقدم
ذكره في رب ويجوز الفصل بينها وبين الفعل في القسم لكثرة استعمالهم لها مع كون الجملة معترضة فإن الجملة القسمية قد تعترض
بين الجزءين كقولك قام والله زيد وإذا اعترضت لم يكن لها جواب لفظي ولكن يكون ما اعترضت فيه في المعنى هو الجواب
فيقدر محذوفا أو يستغنى عنه ويجوز حذف الفعل بعدها إجراء لها مجرى ما هو جوابها وهي لما فلما جوزوا حذف الفعل في لما
لما تقدم حملوا ما هو جوابها عليها في جواز الحذف أيضا وشرطه حصول قرينة دالة عليه وإلا فلا يجوز حذفه حروف
الاستقبال هي الحروف التي تخلص المضارع للاستقبال الذي هو أحد محتمليه بعد أن كان شائعا وهي ما ذكره وحروف
الشرط أيضا وإن كان الشرط مفيدا ذلك إلا أنه لم يذكره ههنا لتقدم ذكره لهذا المعنى ولغيره وذلك أنه قال في ذلك
الفصل خلافا بجعله الاستقبال وإن كان ماضيا وقول الخليل أن سيفعل جواب لن يفعل كما أن ليفعلن جواب لا يفعل
يريد أن سيفعل لإيجاب بها القسم في الإثبات كما أن لا يجاب بها القسم في النفي وعكسها ليفعلن ولا يفعل وفي سوف
دلالة على زيادة تنفيس كأنهم لما زادوا على السين غيرها جعلوها أفسح منها وقالوا سوفته توسعوا فعلا من موافقة السوف
في اللفظ والمعنى وإن كان حرفا كما قالوا من أمر أمرت وإن كان أصلها من أسماء الأفعال قوله وأن يدخل على المضارع
والماضي فيكونان معها بتأويل المصدر وقد تقدم ذلك إلا أنها إذا دخلت على الماضي لم تكن للاستقبال بل يكون
الماضي على معناه في المعنى فلو قلت يعجبني أن قام غدا لم يجز بخلاف أن التي للشرط فإنها تقلب الماضي إلى معنى المستقبل

ولسه ومن ثم لم يكن بد منها في خبر عسى فيما تقدم ذكر ذلك لسه ولما الحرف الشاعر في قوله عسى طيء من طيء بعد حاتم السن
توفر لما يقتضيه عسى من معنى الاستقبال الا ان وضع السين موضع ان شاذ وسببه اما لان الكثير في الاستعمال ان
تخصوها لكثرتها واما لانه مقدر بالمصدر لان معنى عسى زيد ان يخرج قارب زيد الخروج والسين ليست مصدرية
تخصت ال لك حرفا الاستفهام وهي الهمزة وهل قال ويدخلان على الجملتين الفعلية والاسمية مقتضيا معناهما
السؤال عن مضمونهما بعد ان كان خبرا لقولك ازيد قايم واقام زيد وهل زيد قايم وهل قام زيد الا ان الهمزة
اعم تصرفا اما لانها الاصل وهل محمولة عليها كما يقول سيبويه واما لانها اخصر منها في اللفظ فوافقها لسهولة
اللفظ بها الكثر من احكامها من خصايصها انها تقع مع ام المتصلة ولا يقع معها هل على ما تقدم واما المنقطعة فتقع
فيهما جميعا فاذا قلت ازيد عندك ام عمرو فهذا الموضع لا يقع فيه هل ما لم يقصد الى المنقطعة ومنها انها تقع
الاسم بعدها منصوبا بتقدير ناصب او مرفوعا بتقدير رافع يفسره ما بعده لقولك ازيدا ضربت وازيد قام و
لا يقول هل زيدا ذلك ضربت ولا هل زيد قام الا على ضعف وهو قوله في فصل تقدم والمرفوع في قولك هل زيد
خرج فاعل بفعل مضمر يفسره الظاهر لم يقصد به الا التوجيه الوجه الضعيف لا على ان ذلك سايغ في السعة وهذا انما يتوكد
قول سيبويه في ان اصلها ان يكون بمعنى قد فاقتضت وقوع الفعل فكما لا يقال قد زيدا ضربت لا يقال هل زيدا ضرب
ومنها انها يستعمل لانكار اثبات ما يقع بعدها كقولك اتضرب زيدا وهو اخوك واتقولون على الله ما لا تعلمون
ولا يقع هل هذا الموقع وليس مثل قوله هل جزاء الاحسان الا الاحسان من ذلك لان ذلك انكار لاثبات ما وقع بعدها
وهذا نفي له من اصله ومنها انها تقع قبل الواو والفاء وثم عاطفة مثل ولا يقع هل واذا امتنع هل زيدا ضربت فامتناع
هل احد على ما تقدم قال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الى اخره فاصل قولك هل خرج زيد اهل خرج زيد الا
انهم التزموا حذف الالف لكثرة وقوعها في الاستفهام ولذلك جاءت بمعنى قد في مثل قوله تعالى هل اتى على الانسان
ودخول الهمزة عليها في مثل قوله اهل راونا شاذ قال وتحذف الهمزة اذا دل الدليل عليها حذف الهمزة شاذ وانما
يقع للضرورة وسره ان الحروف التي تدل على المعاني انشاؤها صدر الكلام فلو جاز حذفها لجاز تاخيرها فلم يجز حذفها الا شبهها
له صدر الكلام وقد تقدم حرف الشرط وهما ان ولو الى اخره وهو كل حرف دخل على جملتين فعليتين فجعل الاولى سببا للثانية
ولم يقع من الحروف كذلك الا ان ولو وفي اذما خلاف الا ان ان يرتبط بها الشرط والمشروط في الاستقبال
ولو يرتبطان بها في المضي على سبيل التقدير كقولك ان اكرمتني اكرمتك فمعناه الاستقبال فيهما وفي لو لو اكرمتني
اكرمتك فمعناه المضي على سبيل التقدير لانها اذا دلت على ارتباطه كان معدوما واما الثاني فلانه اذا كان الاول
معدوما فالاول فيهما مرتبطا الثاني على سبيل تقدير الاول فظاهرها الدلالة على ان الثاني منتف فيلزم منه انتفا

الاول ضرورة ان انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب وظاهر كلام النحويين في قولهم حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع
غيره انهم يعنون بذلك امتناع الجواب لامتناع الشرط لانهم يذكرونه مع لولا فيقولون لولا حرف يدل على امتناع
الشيء لوجود غيره وهذا الممتنع هو الثاني باتفاق ويقولون في لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره وما ذكرناه
اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون ثم اسباب اخر وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فصح
ان يقال انها يمتنع فيها الاول لامتناع الثاني لان الثاني هو المسبب فيدل انتفاؤه على انتفاء السبب الا ترى الى قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانها سيقت للدلالة على انتفاء التعدد في الالهة بامتناع الفساد دون امتناع الفساد
على امتناع الالهة لان امتناع الالهة هو المقصود بالدلالة عليه ههنا بامتناع الفساد لان امتناع الفساد لامتناع
الالهة امر واضح انه خلاف ما يفهم من سياق امثال هذه الدلالة والاخر انه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد
لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الالهة لان المراد بالفساد ههنا خروج هذا النظام الموجود في السموات والارض
عن حالته التي هو جار عليها في العادة وذلك جايز ان يفعله الله تعالى وان انتفى تعدد الالهة واذا جعلوا ان معناها انتفا
الاول لانتفاء الثاني وقد يأتي على معنى ان الاول مرتبط بالثاني على سبيل التقدير كما تقدم الا انه لا يكون الثاني منتفيا
وذلك في مثل قوله في الحديث نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وفي مثل قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله الا ترى ان الشرط الخوف والمشروط نفي العصيان فسياق
الكلام ان بين نفي الخوف ونفي العصيان ارتباطا على سبيل التقدير فلو قدر نفي العصيان منفيا على ما تقدم فهو ظاهرها
لوجب ثبوت العصيان اذ نفي نفي الشيء اثبات له فيكون قد اثبت له العصيان وهو عكس المعنى الذي سيق له الحديث
لانه سيق للمدح وكيف يمدحه بالعصيان وكذلك الاية سيقت على ان بين ثبوت كون ما في الارض من شجرة اقلام و
كون البحر مدادا وبين نفي النفاد عن كلماته ارتباطا فلو قدر نفي النفاد منفيا على ما ذكرناه من ظاهر كلامهم في او لا ذكر
الا ان يكون النفاد حاصل اذ نفي نفي اثبات له فيلزمه منه خلاف ما علم ان سياق الاية على خلافه وخلاف المعقول
ولكن مثل ذلك انما يأتي عند قيام القرائن الدالة على ثبوت الثاني وذلك قد يكون من خارج وقد يكون معلوما من نفس
سياق الذي تضمنه لو فمثال الاول قوله نعم العبد صهيب لانه قد علم ان العصيان عن مثله منتف فاذا قال
لو لم يخف الله لم يعصه علم بهذه القرينة انه لم يرد نفي ما وقع جوابا والثاني كقوله ولو ان ما في الارض الاية الا ترى
ان ذكر اشجار الارض وتعداد البحار على انها اقلام ومداد مما يفهم منه ان المراد نفي النفاد لا حصوله فعلم من سياق
الاية نفي النفاد ونفي الربط بين شرطها وجوابها على تقدير الثبوت وكذلك اذا قلت لو جاءك وانعمت عليه ولو
لم يجئ لاثنيت عليك فمثل ذلك يعلم انه لم يقصد الى نفي الثاني وانما قصد الى الربط بين الاول والثاني على سبيل الاثبات

تقديرا وقد يقال ان الاستثناء في الجميع مقدر ويكون قولك لم اثب عليه لما جاء ولو لم تجئ لم اثب عليك ان الثناء
المرتبط بنفي المجيء منتف والثناء الذي حصل ليس هو الثناء المرتبط بنفي المجيء ولكن لما كانا جميعا ثناء توهم انه متعذر
تقدير انتفائه وهذا وان استقام فيما وقع الجواب فيه بلفظ الاثبات فانه يعسر فيما وقع الجواب فيه بلفظ
الاثبات فانه يصير فيما وقع الجواب فيه بلفظ النفي وسببه انه ههنا الاكرامان حاصلان فامكن ان يقدر ما انتفى
غيرهما اسمع فاما في النفي فينتفي كل ما يشمله لعموم النفي واذا قدر نفي النفي لزم الاثبات فيتناقض المعنيان المعنى الذي
فهم من القرينة وهو النفي مطلقا والمعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو فوجب ان يتمسك بما تقدم من القرينة وسببه
ان دلالة لو على انتفاء جوابها دلالة الظهور وما ذكرنا من القران مفيد للعلم فلذلك خرج بها عن ظاهرها في مثل
ما تقدم من الامثلة قال ولا تخلو الفعلان في باب ان من ان يكونا مضارعين الى اخره قال الشيخ اذا كانا
مضارعين فليس فيهما الا الجزم هذا واضح وكذلك في الاول فاما اذا كان الثاني مضارعا فيجوز فيه الجزم والرفع اما
الجزم فواضح وهو الكثير واما الرفع فلانه لما بطل عمل ان لفظا في الشرط الذي هو اقرب اليها جعل عن عمله
في الجواب الذي هو ابعد عنها ويشبه ذلك قولهم والله ان اكرمتني لاكرمنك وامتناع والله ان يكرمني لاكرمنك
وكذلك ان زيدا اضربه ضربته وضعف ان زيدا اضربه اضربه لانه لما الغي الشرط باعتبار الجواب لفظا كره
ان يعمل لفظا في الشرط مع الغائه لفظا في الجواب حتى لا يظهر فيه اعراب فوضع موضع المضارع فيكون
كانه ملغى باعتبارهما جميعا وللماضي في فعل الشرط في قولك ان زيدا ضربته ضربته كره ان يؤتى بالمفسر مجزوما مع
الفصل بينه وبين الاول لضعفه عن العمل مع الفصل فخص بالماضي ليكون كانه ملغى من حيث اللفظ لحصول الفصل بينه وبين
عامله وقد زعم المبرد ان رفعه وان كان الشرط ماضيا كرفعه اذا كان الشرط مضارعا على وجه الشذوذ على تقدير
حذف الفاء مثل قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فيجعله شاذا على حذف الفاء على ما هو اصله في مذهبه كما يقول هو وغيره
في مثل قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما وقوع المضارع شرطا والجزاء ماضيا فقليل ويجب في الاول الجزم
كقولك ان يكرمني اكرمتك وانما قل استعماله لان الجزاء في المعنى بعد الشرط فاذا جاء الشرط الذي هو اسبق في المعنى
بصيغة المستقبل فالجزاء بذلك اجدر والعامل في فعل الشرط في التحقيق هو حرف الشرط وما تضمن حرف الشرط لانه هو
الذي اقتضاهما جميعا فوجب ان يكون العمل فيهما له فالذي اوجب عمله في الاول موجب عمله في الثاني ومن قال
ان العامل حرف الشرط والفعل جميعا فليس بمستقيم لما ذكرناه ولانه لم يثبت كون الفعل عاملا في فعل لا مستقلا
ولا مشركا وما ذكرناه عمل حرف في فعل وذلك ثابت باتفاق وهذا القول ابعد من قول من زعم ان الفعل والفاعل
هما العاملان في المفعول لان ذلك ثم يوهم ان المفعولية انما كانت مقتضاة بالفعل والفاعل جميعا فيتوهم ان

الفاعل مع الفعل هما اللذان يتقومت بهما المفعولية وليس كذلك ههنا فان الشرط مقتض لهما جميعا اقتضاء واحدا
فليس عمله في احدهما باولى من الاخر وليس جعل الشرط عاملا في المشروط باولى من العكس فان زعم ان المقدم اثر في ذلك
فهو فاسد لانه انما يقدم لكونه شرطا لا لامر يتعلق بالعمل فلذلك لم يجز تاخيره ما لم يكن فيه مانع ولذلك وجب تقديم
قولك من ضربت وان كان العامل ضربت لامر عرض وهو وجوب تقديم المعمول وتاخير العامل فثبت ان تقديم الشرط
على الجزاء لا يقتضي عملا فيه وانه ليس تقدير عمله فيه باولى من عمل الجزاء فيه واما اسماء الشروط اذا وقعت مبتداء على
الشرط المتقدم كقولك من يكرمني اكرمه واشباهه فقد قيل الخبر الجملة التي هي شرط وقد قيل ان الخبر الجملة التي هي الجزاء
وقال قوم مبتدا لا خبر له والصحيح ان الخبر الجملة التي هي شرط وبيانه من اوجه منها انه قد يدخل الفاء ودخول
الفاء في الخبر ممتنع كقولك من يكرمني فاني اكرمه فان قلت دخول الفاء ههنا على الخبر كدخولها على الخبر في قولك الذي يكرمني
فاني اكرمه واذا جاز دخولها على خبر المشبه بالشرط فدخولها على الشرط اجدر قلت انما دخلت في هذه المسئلة لشبهها له
بما ليس بخبر والا كان ممتنعا ولو ذهبت تحمل الفاء في الشرط على التشبيه بدخولها في الذي لادى الى الدور فثبت
انها انما دخلت في الجزاء لانه ليس بخبر وان دخولها في خبر الذي لشبهها بما ليس بخبر الاخر انه يؤدي الى جعل الجملتين
جملة واحدة بمثابة قولك زيد قام ابوه ونحن نقطع بانهما جملتان ربط بينهما الشرط مع بقائهما على الجملتين والاخر انه
قد ثبت انهم يقولون ما انت ان لا انس زيدا ولو كان الجزاء هو الخبر لوجب الضمير فلما وجب في الاول دون الثاني دل
على انه هو الخبر والاخر هو انه اسم باشر جملة لمعنى ليس صلة له فوجب ان يكون ما بعده الخبر قياسا على من يكرمني فانا
على انهم مبتدا اما بعده خبره وشبهة من قال ان الجزاء هو الخبر ما يلمح من معنى المتكلم بذلك فانه الاخبار
بانه يكرم من يكرمه والفعل في المعنى خبر عن المفعول بدليل صحة قولك ضرب زيد فتجعله لاجل ذلك هو الخبر وهذا
فاسد لما تقدم ولانه اذا صح ذلك في الجزاء لتعلقه بالشرط حاصل لانه مسند الاكرام الاول الى المضمر العائد على المبهم
وجعل الفعل المسند الى الضمير المبتدا اجراء على المبتدا اولى من جعل الواقع على المضمر لان ذلك هو الخبر على الحقيقة فاما
من قال انه مبتدا لا خبر له فخرج عن المعنى وقياس العربية وهذا المار اي توهم ان اقائم الزيدان يسمى مبتدا ولا خبر له ظن ان
ذلك يمكن اطراده وليس بمستقيم وانما صح اقائم الزيدان لان اسم الفاعل بمعنى الفعل فكانه قال ايقوم الزيدان
بخلاف قولك من يكرمني فانك حاكم عليه بالفعل فلا بد ان يكون متعلقا له او مبتدا هو خبره قال وان كان الجزاء امرا او
نهيا الى اخره قال الشيخ فالجزاء يجب مجيئها في موضع ويمتنع في موضع ويجوز في موضع فلا بد من التعرض
لبيان ذلك التعرف الواجب والممتنع والجائز فاما الموضع الذي يمتنع دخول الفاء فيه فان يكون ماضيا لفظا او معنى
متصرفا قصد به الاستقبال بحرف الشرط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اسلمت لم تدخل النار فان قصد به خبر ان اصدهما

ماض لفظا والآخر ماض معنى ولكن قصد بهما الاستقبال بقرينة أن لأنها تقلب معنى ~~ولكن قصد بهما الاستقبال~~
الماضي مستقبلا سواء كان بلفظ المضي أو بمعنى المضي قبل دخولها وقولنا متصرفا احتراز من مثل قوله تعالى فإن
كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ومثل قولهم إن أكرمتني فليس زيد بكريم فإنه ماض لم يقصد به الاستقبال
بقرينة أن وجب فيه دخول الفاء وأما الجائز ففي كل موضع وقع فيه الجزاء مضارعا مثبتا أو منفيا بلا كقولك إن أكرمتني
أكرمك وإن أكرمتني فأكرمك ~~وإن أكرمتني لم أكرمك~~ وإن أكرمتني لا أكرمك وإن أكرمتني فلا أكرمك إلا أن حذف الفاء أكثر وهو في المثبت
أولى ومنه قوله تعالى أن تضل إحداهما فتذكر على قراءة حمزة وهو قليل وأما في النفي فحذف الفاء والجزم هو الأكثر وجاء
أيضا إثباتها والرفع كثيرا كقوله تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف في قراءة غير ابن كثير وأما الواجب
دخولها ففيما عدا ما ذكرناه في الممتنع والجائز كقولك إن أكرمتني فأكرم زيدا أو فلا تكرم زيدا أو فقد أكرمتك
أمس أو فزيد منطلق أو فعسى أن أكرم عمرا أو فليس زيد منطلقا أو فما زيد منطلقا أو فلن يقوم زيد وكذلك ما أشبهه
وسبب وجوب الفاء قصدهم إلى الإيذان بأن المذكور مفهوم منه الجواب لكونه في الظاهر غير صالح له أما الأمر
والنهي وأشباههما من الإنشاءات فلأن الجزاء قضية خبرية معلقة على الشرط فإذا وقعت إنشائية كانت في الظاهر
غير صالحة فجيء بالفاء إيذانا بأنها مأولة وأنه يصح أن تكون جزاء وكان المعنى في قولك إن أكرمتني فأكرم عمرا إن تكرمني
فهو سبب لتنجز طلبي إكرام عمرو منك وكانت مؤدية بالقصد إلى هذا التأويل وأما في الأخبار ففي مثل قولك إن
أكرمتني فزيد منطلق فإن الجزاء أصله الفعل فجيء بالفاء إيذانا بأنها مأولة بأن الجزاء مشتمل على ما اشتمل من سبق
الخبر وتحقيقه فإن لم يكن مسببا لقولك لأنك إن أكرمتني فأنت أي فهو سبب لحصول ذلك وأما في الماضي المحقق
كقولك إن أكرمتني فقد أكرمتك أمس على معنى فحصول ذلك وأما وجوبها مع حرف التنفيس فكقولك إن تقم زيد
فسيقوم عمرو وكقوله تعالى وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ومع ما نفيه لقولك إن تقم زيد فلن يقوم عمرو
ومع ما كقولك إن يقم زيد فما يقوم عمرو ومع ليس كقولك إن يقم زيد فليس عمرو منطلقا ومع عسى كقولك إن يقم زيد فعسى
أن أكرم عمرا فأما وجوبها مع حرف التنفيس وما نفيه فلأنه مفيد للاستقبال وحرف الشرط المسلط عليه مفيد للاستقبال فكرهوا
الجمع بين حرفي استقبال كما كرهوه في قولك إن سوف تقم أقم وهو غير جائز فكذلك ههنا فأتوا بالفاء القاطعة لأن
عن إفادة الاستقبال فيما بعدها ليصح الإتيان بما يدل على الاستقبال فوجب لذلك أن تقول إن تكرمني فسوف أكرمك
ولن أكرمك وأما وجوبها مع ما فلما ذكرناه من كونها للحال فينافي حرف الاستقبال وإذا كرهوا الجمع بين حرفي معنى
واحد فالجمع بين حرفين مختلفين أبعد وأما وجوبها مع الأفعال غير المتصرفة فلأمور أحدها أنها أشبهت الحروف ولذلك
لم يتصرف فأجريت مجراها في وجوب الفاء والثاني أن الماضي عوض عن المستقبل في الشرط وجوابه وهذا لا مستقبل لها

فلم يصح وقوع الماضي في موضع الجزاء والجزاء وضعها على الأفعال لا لتدل على الزمان المستقبل وإن هذا الاستقبال
مما يقع جوابا لها فكرهوا الجمع بينهما فيؤدي إلى التناقض والآخر أنها لا تعدو أن تكون إنشائية كعسى أو حالية
كليس وكلاهما مناف لما تقدم في الإنشاء وما تقدم في ما وإذا وجب في الإنشاء وما على ما تقدم وجب في عسى وليس وأما
امتناع الفاء فهو ما ذكرناه فلأنه فعل صالح لأن يكون جزاء من غير تأويل فلم يصح فيه فاء تخرجه عن مقصوده فلزم
حذف الفاء فيه وأما جواز الأمرين في المضارع المثبت والمنفي بلا فلأنه إذا كان يسوغ أن يكون بنفسه جزاء فلم يحتج
إلى الفاء يسوغ أن يقدر في المثبت خبر مبتدأ محذوف فيسوغ دخول الفاء وفي المنفي يسوغ أن يقدر لا نافية على معناها
في الاستقبال فيدخل فيها حينئذ في قولك إن تكرمني فلا أكرمك فإن قلت هذا التقدير وجهها فإن وضعها
للاستقبال قلت وضعها للاستقبال إلا أنه لم يكن حرف استقبال ألا ترى لما صح قولك أزيد لا يقوم ولو كانت ههنا للاستقبال
لم يستقم فذلك دل على صحة تجريدها عن معنى الاستقبال فجاز الأمران لذلك فإن قلت فلم لم يجر الأمران في ما مع الاستقبال
إن أكرمتني ما أكرمك وإن أكرمتني فما أكرمك ولم يتعين وجوب الفاء قلت الذي منع أن تقول أزيدا ما يقوم في موضع
لا يقوم هو الذي منع وهو أن معناها الحال فلم يستقم أن تجامع ما يناقضها فلم يقل إن ما يقوم لأن أن الاستقبال
والحال متناقضة فلذلك لم يقل إن تكرمني ما أكرمك لأن الشرط والجزاء للاستقبال والحال متناقض فلم يجز فيهما ما جاز
في لا فإن قلت فالمضارع في الإثبات صالح لأن يكون نفس الجواب وكان قياسه أن يمتنع دخول الفاء فيه كالماضي
قلت كذلك كان قياسه ولذلك كان الأكثر على ذلك ولكنه لما كان يمكن تقدير المبتدأ محذوفا صح دخول الفاء على
هذا التأويل فصار بمثابة ما ذكر فيه المبتدأ فإن قلت فلم لم يقدر ذلك في الماضي وحينئذ يجوز إدخال الفاء قلت
لم يكن ذلك في الماضي لأنه إذا قدر ذلك صار الفعل في سياق خبر المبتدأ فيلزم منه معناه وهو المضي وبطل إفادة
الاستقبال فيه لانقطاعه عن الشرط فيبطل معنى الجزاء لأنه حينئذ يصير ماضيا من جهة الفعل مستقبلا من جهة
الجزاء وذلك غير مستقيم فإن قلت فقد جاء الماضي مصرحا به في قولك إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس فكيف يكون
تقدير كونه ماضيا في المعنى مفسدا قلت صحيح لأن المضي مقصود ليس الأمر الجزاء على التأويل المتقدم وأما ههنا
فلم يقصد من حيث المعنى إلا الاستقبال والفعل غير صالح له لا بنفسه ولا بالشرط ولذلك لم يدخل ههنا ولم يحل ثم ثبت
أنه لا يلزم من جواز دخول الفاء في المضارع جواز دخولها في الماضي وامتناع دخولها في إن أكرمتني أكرمك كامتناعها
في الماضي هو وقد تجيء الفاء محذوفة في الشذوذ كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومثل ذلك متفق على تأويله وإنما
الخلاف في مثل قولك إن تكرمني أكرمك فالمبرد يقول على حذف الفاء أيضا وسيبويه يقول على التقديم كأنه قال أكرمك
إن تكرمني وهو قريب ويقام إذا مقام الفاء يعني إذا كان الموضع للابتداء والجزاء في غيره كقولك إن تكرمني

اذا زيد يكرمك فاما في غيره لو قلت ان تكرمني اذا اكرمك زيد لم يجز لانها التي للمفاجاة فلا يقع بعدها الا الجملة الخبرية
لان وضعها للمفاجاة امر محكوم عليه بحكم وذلك انما يكون في الجمل الخبرية فلا يستقيم في الامر والنهي ولا جميع الانشاآت
وانما لم يكن في الجمل الفعلية الخبرية كراهة ان تلتبس باذا التي للشرط لان وضع تلك على وقوع الفعل بعدها لاقتضائها
الشرط فخصوا هذه بالاسمية لتحصيل الفرق بينهما قال ولا تستعمل ان الا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها قال
هذا راجع الى الوضع لهذا المعنى ولذلك استقبحوا في مثل ان احمر البسر اتيك ولذلك لم يصدق ان تعشا كان كذا
لامر شاك او مقدر للشاك كما يقدر الاشيا الثابتة وهي في الحروف بمثابة متى في الاسما بخلاف اذا فانها ظاهرة في الثا
ويقول اذا طلعت الشمس اتيك ومتى اكرمتني اكرمتك وان كانت اذا قد استعملت كثيرا في المشكوك فيه بخلاف متى وان
في الثابت فيقول اذا اكرمتني اكرمتك ولا يقول متى مات زيد كان كذا او اكرمتني دخلت الدار فانت طالق ويجي مع زيادة
ما في اخرها للتوكيد قال والاحسن حينئذ ان يكون بعدها مستقبلا مؤكدا بالنون كقوله فاما تذهبن بك وامثاله
كثيرة في القران وقد تقدم ذلك قال والشرط كالاستفهام وقد تقدم تعليله في ان كل ما يدل على الانشا فله صدر
التقدم ولم يستثن عن ذلك الا باب زيدا اكرم وزيد الا تكرم اما زيدا اكرم فاما ان يكون لكثرته في كلامهم جعلوا له
في التقديم والتاخير شيئا ليس لغيره واما الكونه مجردا عن الحرف الدال على الانشا فان اعترض بقولهم زيدا ليضرب عمرو
فهو قليل ثم التحقيق فيه انه محمول على زيدا اضرب لانه مثله في المعنى واما زيد الا تضرب فمحمول على الامر لانهما اخوان في
الكثرة والطلب فلما جاز ما تقدم في الامر جاز مثله في النهي ولما كان الشرط كالاستفهام في الانشا ووجود الحرف الدال
على ذلك وجب له صدر الكلام الذي هو فيه فلم يجز عمرا ان تضرب اضرب ولا اشباه ذلك فاما اذا تقدم مثل قولك انت طالق
ان دخلت الدار فهذا انما اختلف فيه فمنهم من يقول هو الجزا ومنهم من يقول هو جملة مستقلة دلت على الجزا وليس هذا
الخلاف بالممنوع زيدا ان تضرب اضرب لان القائل بان الذي تقدم هو الجزا ملتزم بان جملة الشرط التي هي للانشا لا
يتقدم شي من جزءها وما تقدم جملة اخرى ليست جزءا من جملة الشرط فلم تكن مثل قولك زيدا ان تضرب اضرب والوجه ان الجزا
مقدم مثله الا انه حذف للعلم به وتمسك من ذهب الى الاول بان هذا الكلام المتقدم لو كان اخبارا مطلقا وليس معلقا
على الشرط لوجب ان تطلق وان لم تدخل الدار ولما لم يكن ذلك وكان بمثابة ما لو قال ان دخلت الدار فانت طالق
بالاجماع وجب ان يقضى عليه بالجواب اذ لا معنى للجواب الا ما علق على الشرط وهو معنى قوي الا ان الاحكام اللفظية
تعارضه منها انه لو كان هو الجواب لوجب دخول الفاء في نحو انت ولي على الجزا وبان الاولية هو انه اذا تاخر فالاجماع
على وجوب الفاء بتقديم ما يشعر بالجزا وهو الشرط فلان يلزم اذا تقدم على الشرط اولى ومنها انه كان يجب جزمه اذا
كان مما يقبل الجزم كقولك اكرمني ان اكرمتك مرفوعا من وجوب الرفع دليل على انه ليس بالجزا فان زعم ان رفعه انما كان لتقدمه

على ما لم يلزمه ان يبطل عمل كل معمول اذا تقدم وهو خلاف الاجماع ومنها انه كان يلزمه ان يجيز عمرا ان تضرب زيدا
اضرب فيكون عمرو معمولا للجزا لان الجزا يصح تقديمه في هذا الموضع فليصح تقديم معموله ومنها انه يجوز ان يقال زيدا اضرب
ان يقم ولا يجوز ان يقال ان يقم زيدا اضرب ولو كان ما تقدم جزا لكان حكم الجزا في امتناع تقدم معموله عليه على
ما كان عليه فلما لم يكن ذلك دل على انه ليس بالجزا ومنها انه لا يجوز ان يقال اضرب غلامه ان تضرب زيدا ولو كان ذلك
هو الجزا لجاز الاضمار لانه في النية موخر عن زيد فيكون مثل ضرب غلامه زيد فلما لم يجز ذلك دل على انه ليس بالجزا وما ذكره
من المعنى لا ينافي تقدير الجواب وتعليق هذا الخبر والذي يدل عليه ان القايل لو شرع في قوله انت طالق ولم يخطر بباله
شرط ثم خطر له قبل تمام اللفظ ان يعلقه على شرط صح تعليقه بذلك ولو كان جوابا للشرط لم يستقم ان يجعله بعد ان لفظ
باكثره من غير خطوره الا ترى انه لو قال زيدا فنصبه بعد ما لم يكن بد قبل ذكر ضربت ان يكون قاصدا الى ما ذكره
بعده كقولك زيدا ضربت شبهه فلما صح ان يذكر الشرط بعد ان ذكر ما قبله من غير خطور الشرط دل على انه ليس جوابا له
والسر فيه هو انه لا يحكم على الكلام بالخبرية مطلقا الا بعد تمامه فاذا لم يتم صح تعليقه كما في غير ذلك من الاحكام كقولك
جا القوم الا زيدا على ما تقدم في الاستثنا فاذا قلت فاذا صح تعليقه قبل التمام في المعنى فلم لا يصح جعله جزا في
المعنى وان شرع فيه وهو غير جزا مثابة الجزا من الجملة بخلاف مضمونات الجمل فانها النسب ماخوذة من احد الاجزا
الا ترى انك لو قلت قايم فانت تقصد به الاخبار عن زيد فيقول قام زيد لم يجز ان تجعله بعد ذلك عن خبر او لا خبرا
عن غير زيد فان قلت لو قال القايل قايم قاصدا الاخبار عن زيد ثم بدا له في الاخبار عنه وقصد الاخبار عن عمرو لجاز ان
يقول عمرو ولا يفهم الا الاخبار عن عمرو فدل ذلك على ان حكم المفرد حكم ما ذكرت من النسب قلت هذا المثال تخيل
لان السامع لو علم غلطه في تلفظه لحكم بالفساد عليه ولكنه لما لم يعلم وكانت حالة حال المخبر عن عمرو لم يحكم بالخطا فظهر
الفرق بينهما قال ولا بد ان يليهما الفعل يعني ان ولو لانهما حرفا شرط والشرط انما يتعلق بالفعل فالتزم فيهما
وقوع الفعل لفظا او تقديرا ونحو قوله تعالى قل لو انتم تملكون الا انه لا بد فيه من تقدير الفعل لدخول لو على ما ذكر من مقتضاها
فانتم اذا فاعل لتملك المقدر وهو الذي فسره اللفظ به لو ذكر الفعل واو الانه ضمير المخاطب المتصل بالفعل المضارع
كقولك تضربون وتاكلون وكذلك تملكون فلما حذف الفعل تعذر الاتصال فعدل الى المنفصل المرفوع لانه فاعل
وضمير المنفصل المرفوع للمخاطبين المذكورين لا يكون الا انتم فوجب الاتيان بها موضع تلك الواو التي كانت عند ذكر
الفعل فصل لو تملكون ولو انتم ولو قال قايل ان انتم تاكيد للضمير المرفوع في قولك تملكون المحذوف والفعل والفاعل جميعا
محذوفان لم يكن بعيدا لكن الاول اولى قوله ولذلك لم يجز لو زيد ذاهب ولا ان عمرو خارج لانه ليس بعده
فعل يكون تفسيرا للفعل المقدر ولا يستقيم ايضا تقدير الفعل لان زيد ذاهب مبتدا وخبر ولا يكون المبتدا فاعلا فامتنع

ذلك قال ولطلبها الفعل الى اخره وقد اطلق ذلك والصواب ان يقال ان كان الجزء مما يصح التعبير عنه بالفعل
فاما اذا لم يكن كذلك لم يتبع الا الاسم كما في قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وليس علته وجوب الفعل ههنا
كعلته وجوبه في لو زيد ذهب لامرين معنوي من كل بعدم وهو ههنا لامر استحساني لفظي الا ترى انهم لو قالوا لو ان زيدا ذاهب
لاكرمتك لكان المعنى مستقيما كما يقولون لو ان زيدا اخوك ولكنهم التزموا وقوع الفعل اذا امكن ليكون في الصورة
موافقا للقول ان امرؤ هلك فانه عوض من اللفظ بالفعل المحذوف والفرق بينهما ان في قولك لو ان ما يدل على
الفعل المحذوف وهو قولك ان لان معناها الثبوت وكانك قلت لو ثبت ان فاستغنى عن مفسر بعد ذلك بخلاف
ان امرؤ فانه ليس ثم ما يدل على الفعل المحذوف فاحتيج الى تفسيره بفعل مثله في المعنى وقيل ان امرؤ هلك وقد تقدم
الكلام في مثل ذلك قال وتجي لو في معنى التمني الى اخره وهذه يلزم ان يليها الفعل لانها كالشرط في اقتضاء
الفعل فالمقتضي للفعل فيها ثابت في معنييها ولذلك حمل لو ذات سوار لطمتني على كل واحد من معنييها جميعا
فلا يجوز ان يقول لو زيد يكرمني ولو قلت لو زيد يكرمني لكان زيد فاعلا لفعل مقدر كما قيل في الشرط سواء ومثله في التي
للتمني بقوله لو تاتيني ابنائها في اول الكلام لتمني ووهم من يزعم انها مصدرية في مثل ودوا لو تدهن واشباهه كانه
قيل ودوا ادهانك فاذا مثل بقولهم لو تاتيني بطل هذا وقد تقدم ذلك والكلام على النصب والرفع قد تقدم في بابه
قوله واما فيها معنى الشرط الى اخره قال الشيخ اما فيها معنى الشرط التفصيل غير لازم ان يذكر اقسام متعددة
بل قد يذكر بها اقسام وقد يذكر بها قسم واحد ولا ينافي ذلك ان يكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فيذكر قسما ويترك الباقي كقوله
تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر بعد ذلك الا انهم التزموا حذف الفعل بعدها لجريه على طريقة واحدة كما
التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا لان المعنى مهما يذكر من شيء محذوف ذلك لما ذكرناه ثم التزموا ان يقع بينها وبين
جوابها ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف ثم اختلف في ذلك الواقع فمنهم من يقول هو احد اجزاء الجملة الواقعة بعد الفاء
قدم عليها لذلك الغرض ومنهم من يقول هو متعلق الفعل المحذوف وما بعد الفاء جملة مستقلة وليس ما تقدم بجزء لها
اصلا ولا غيره ومنهم من يقول ان كان ما تقدم على الفاء مما يصح بعدها فيه مع تقدمه عليه اولا فان كان الاول
فهو كالقائل وان كان الثاني فعلى هذا اذا قيل اما عمرو فاني اضرب فمن زعم انه جزء مما بعد الفاء حكم عليه بانه معمول
لاضرب ومن زعم انه معمول الفعل المحذوف قدر مهما يذكر زيدا او مهما يذكر احد زيدا فيكون جزءا من اجزاء الجملة المحذوفة
وفي هذه المسئلة واشباهها يقول القائل بالتفصيل ان الاسم الواقع بعد اما من معمول الفعل المقدر والصحيح ان كل
اسم ذكر بعدها جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء الذي يدل على ذلك انه وضعها لتفصيل انواع ما ذكر بعدها اما الانواع
المرادة وذكره باعتبار ما تعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء انما قصدوا بتقديمه تنبيها على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه

وكان قياسه ان يكون مرفوعا على الابتداء ولذلك كان قولهم اما زيد فقام واما عمرو فقد ضربته بالرفع اقوى ولولا
اما لكان النصب اقوى لان الغرض الحكم على هذا المذكور على حسب الجملة الواقعة بعد الفاء ولكنهم خالفوا الابتداء
ايذانا من اول الامر بان تفصيله باعتبار صفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة
ضربت فيه وضربت يوم الجمعة وان كان يوم الجمعة في الموضعين مضروبا فيه الا انه في الاول ذكر ليحكم عليه بقولهم ضربت فيه وهو
في المعنى هو هو على ان الضرب واقع فيه وليس ذكره ليدل على ان الذي وقع فيه الفعل وفي الثاني ذكر دالا على انه الذي وقع
الفعل من اول الامر فلما كان لذلك قصد الى ان يوقع الاسم المراد بعد اما من اول الامر على حسب ما هو في جملته
الام كما يقع يوم الجمعة على حسب ما هو في ضربت كذلك فهذا هو الغرض في وقوع الاسماء بعد اما على حسب معناها واعرابها التي كانت
عليه ويبطل مذهب من قال ان العامل الفعل مطلقا لوجوب نصب مثل فاما اليتيم فلا تقهر لجوازه فيه ولو كان الفعل
هو العامل لكان نسبته الى هذا انسبه واحدة وكان يجوز الامران في الجميع واما قول القائل بالتفصيل ففاسد لانه
اذا سلم المعنى في اما وجوز ان يكون التقديم لغرض وبقائه على حالة تنبيها على ما ذكرناه وجب ان يعم والا خالف بها
موضوعها لانه قد وافق على ان موضوعها في مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق على ما ذكرناه واذا ثبت ذلك في هذه المسئلة
واشباهها وجب فيما عداه والا خالف الموضوع فيها او رجع الى قول من يقول ان العامل الفعل مطلقا وقد
ابطلناه ثم ما فر منه في بعض المسائل لازم له في جميعها لان ما بعد فا الجزاء لا يعمل فيما قبلها الا ترى انك لو قلت ان يكرمني
زيدا فاكرم لم يجز فاذن المانع من التقديم في المسائل عنده حاصل فتخصيصه بعضها دون بعض تحكم ووجه صحة التقديم
في هذا الباب دون غيره ما ذكرناه من قصد الغرض في التنبيه على ان المذكور بعدها هو المقصود بالتفصيل على حالة يخالف
القياس مع امتناع التقديم للقصد الى حصول هذا الغرض فلذلك اتفقنا نحن ومن قال بالتفصيل على التقديم على الفاء
ان م واما القائل الاخر فقد ابطلنا مذهبه من اصله فثبت صحة الوجه ما ذكرناه وان ما عداه باطل قوله واذا جواب وجزاء الى اخره
قال الشيخ لسنا نعني بالجواب جواب متكلم على التحقيق بل قد يكون جوابا لمتكلم وقد يكون جوابا لمقدر ثبوت امر
فمثال الاول ما ذكره ومثال الثاني قولك لو اكرمتني اذا اكرمك واشباهه لانه في تقدير جواب متكلم سال ماذا يكون
مرتبطا بالاكرام فاجابه بارتباط اكرامه به واما معنى الجزاء فيها فواضح وقال الزجاج تاويلها ان كان الامر كما ذكرت فاني
اكرمك تنبيها على ان فيها معنى الجزائية صح تقديره مصرحا به وقد تقدم الكلام عليه باعتبار العمل وان لها احوالا
ثلاثا احدها العمل لزوما وهو اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا وليس معها واو او فاء والثاني
العمل جوازا وهو اذا كانت كذلك ومعها واو او فاء لتشريك مفرد والثالث الالغاء وهو ما اذا فقد بعض شرائطها
او كلها فاذا الغيت وجب ان يكون حكم الفعل بعدها في اللفظ حكمه لو كانت معدومة كقولك اذا الغيت فقلت ان اكرمتني

أذا اكرمك بالجزم ولئن اكرمتني اذا لا اكرمك بالرفع وكذلك كل ما اشبهه ومنه قوله لابن عاجل عبد العزيز بمثلها
وامكنني منها اذاً لا اقيلها فلا يجوز في اقيلها الا الرفع لانه معتمد على ما قبلها لانه كالعدم واذا كانت
معتمدا وقد سبق القسم او لا اللام قبل الشرط فوجب ان يكون لغوا فكانك قلت والله لا اقيلها لان الشرط اذا تقدم القسم
كان ايضا لغوا باعتبار جوابه عليها تقدم وانما لم يعمل الا في المستقبل اجراها مجرى النواصب كلها ولذلك ظن انها مركبة
من اذ وان ونقلت حركة الهمزة والنصب عنده لا بان وليس بشيء وانما لم تعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لانها لما
قبلها قبل مجيئها وفي مجيئها في مثله الغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الاول فبقي لما كان عليه قبل مجيئها اذ انما بقاء المعنى
وكراهة ان يتوهم تغير المعنى فيه بسببها بخلاف قولك زيد لن اكرمه وشبهها فانه ليس كذلك ولذلك شبهت بظننت
اذا توسطت او تاخرت كان الحرفين اللذين مع باب ظننت ايضا عند توسطها على حالها في المعنى قبل دخولها واذا الغيت ظننت
مع تعلقها التعلق المعنوي الذي لا ينفك عنه لاستقلال الجزئين فلان تلغى اذن اولى لانها لا تعلق لها بما بعدها
تعلقا يقتضي العمل ولو كان لها تعلق فليس كتعلق عوامل الاسماء لان ذلك معنوي وهذا لفظي ثم ان الالغاء في ظننت جائزا
وهو ههنا واجب وفي مثل قوله ان تاتني اتك واذن اكرمك لانه اوجه فالجزم على ان ما بعدها معتمد على ما قبلها وهو جواب
الشرط في الاشتراك فكانه قال ان تاتني اتك واكرمك كما تقول ان تاتني اذا اكرمك والرفع على ان يكون جملة غير معطوفة
فعلها عطفا على الجزاء وجاز الرفع لوقوع الواو في الجملة والنصب على ان تكون جملة مستقلة وجاز النصب على تقدير الالغاء
الواو لانها ليست لتشريك مفرد واذا لم يكن لتشريك مفرد فجاز معها الرفع والنصب وقد ثبت جواز الاوجه الثلاثة في مثل
ذلك حرف التعليل وهي كي تقول قصدت فلانا فتقول له كيمه الى اخره قال الشيخ وقع في المفصل حرف
التعديل بالدال فيجوز ان يكون اصل التصنيف حرف التعليل فان معناه التعليل اذ هو سوال عنه ويجوز ان يكون على ذلك
لان تعديل الشي اجراؤه على ما ينبغي واذا كان ذلك سوالا عن العلة والعلة فيها تقوية للحكم واثبات انه على ما ينبغي صح
ان يسمى حرف التعديل وقد ذكرها في حروف الجر وهي عند البصريين على ما ذكره لانها حرف جر دخلت على ما الاستفهامية
كدخول اللام التي بمعناها وانما الحقها الهاء السكت كما الحق في مثله الا انه لا يعرف حذفها منها بخلاف لم وعم واشباههما
واما حذف الالف من ما الاستفهامية عند دخول عامل الجر مطرد في اللغة الفصيحة اسما كان الداخل عليها او حرفا في سائر
ذلك معللا في موضع وعند الكوفيين انها ليست حرف جر وانما هي كي الداخلة على الفعل والفعل مقدر ههنا كانه قيل
ماذا قال المصنف وما ادى هذا القول بعيد من الصواب وقربه من الصواب متوقف على ثبوت امرين ولم يثبتا منهما
تقديم فعل عامل في الاستفهام لانهم يقدرون كي تفعل ماذا فيكون ماذا في موضع نصب معمولا للفعل المقدم ومثل ذلك
لا يعرف في لغة العرب ولذلك لا يجوز ان يقال فعلت ماذا باتفاق وهو مثله والثاني ان يكون ماضيا حذف فعلها ولم يثبت مثل ذلك

ولو قلت لقائل قال اضرب زيدا لم يقال لم يجز ذلك فثبت انه بعيد بل ذلك من الصواب فاذن الوجه ما اختاره البصريون
واما الرواية ما اذا كانت استفهامية غير متصلة بجار لا يحذف الفها فليس بالقوي فانه قد جاء حذف الفها في الوقف على
ابدال الهاء منها كقول المستفهم مه وما نقله من قول ابي الدرداء عند قدومه المدينة وسماع ضجيج الناس مه فلا وجه
فلا وجه للرد به فانه سايغ واشباه الفعل بعد كي يجوز ان يكون بها نفسها والذي يدل عليه قولهم لكي يفعل ويجوز ان
يكون بتقدير ان ويدل عليه امران احدهما ما ثبت من كونها حرف جر فيكون كاللام فكما وجب في اللام ان يكون النصب فيها
باضمار ان فكذلك هذه والثاني ما ثبت من اظهارها بعدها ولولا انها مقدرة لم يسغ اظهارها الا ترى انك لو قلت لن
ان اضرب زيدا لم يجز والمذاهب فيها ثلاثة منهم من يقول النصب بكي نفسها ويستدل بما ذكرناه ولا يجب اذا عورض
بوجهي المذهب الاخر بمنع كونها حرف جر او بان ذلك شاذ نادر فلا يعارض المستعمل الشايع وبان اظهار ان بعدها
قليل ايضا مشروط بها فلا يعارض ما ذكره والمذهب الثاني ان النصب باضمار ان ويجب عن وجه المذهب الاول بان اللام
زايدة للتاكيد وحسن دخولها عليها وان كانت بمعناها لاختلاف اللفظ والمذهب الثالث ان لها حالين تجي في مثل
لكي يجي العامل وفي ما عمله جاير فيها الامران حرف الردع وهو كلا قال سيبويه هو ردع وزجر قال الشيخ
شرطه ان يتقدم ما يرد بها في غرض المتكلم سواء كان من كلام المتكلم على سبيل الحكاية او الانكار او من كلام غيره
فمثال الاول قوله كلا بعد قوله تعالى يقول الانسان يومئذ اين المفر وبعد قوله يود المجرم وما ذكره من الاية ومثال
الثاني قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا حكاية لما يقال بعد تقدم القول الاول من الغير ومثال الثالث لان قوله قال كلا مع
قولك انا اهين العالم كلا وقد يكون بمعنى حقا وعليه حمل مواضع في القران اللامات وهي لام التعريف ولام جواب
القسم الى اخره قال الشيخ لام التعريف هي اللام التي تدخل على الاسم فتجعله معينا بوجه ما بعد ان كان لواحد
من الجنس ويستعمل على وجهين احدهما ان يراد بها تعريف ما كان منكرا باعتبار حقيقة وهي على وجهين احدهما ان يراد بها
كلية ذلك المعنى فيلزم منه شمول جميع الجنس كقولك الرجل خير من المراة والثاني ان يراد بها الحقيقة باعتبار قيامها بواحد
فيقال دخل السوق في بلد كذا وان لم يكن بينك وبين المخاطب سوق معهود وانما هو على ما ذكرت وقد تقدم بيان ذلك يكن
في باب اسامة وانه مثله في وجه التعريف ولهذا المعنى قال المحققون ان مثل ذلك قد يجري مجرى المنكر
فقالوا في مثل قوله ولقد امر على اللئيم يسبني صفة لكونه لم يقصد لئيما معهودا فجرى في ذلك مجرى المنكر لما كان باعتبار
الوجود مثله والوجه الثاني تعريف معهود متميز بينك وبين مخاطبك كقولك ما فعل الرجل لرجل متميز بينك وبين مخاطبك
وقد اختلف في لفظها فقيل هي وحدها للتعريف والهمزة همزة وصل مجتلبة للنطق بالساكن وهو مذهب سيبويه و
لذلك انها همزة وصل فوجب ان الحكم بان الحرف هو اللام قياسا على ما يلحقه همزة الوصل من نحو اضرب واعلم وقيل انها

مع الهمزة معا للتعريف واصلها ال كهل وبل واستدل له بان حروف المعاني ليس فيها ما وضع على حرف مفرد ساكن
فوجب ان يحمل على ما ثبت دون ما لم يثبت واذا عورض بما تقدم قال خففت الهمزة بطرحها في الوصل لكثرة الاستعمال
واذا عورض بام ولون بما ذكر الخليل اجابوا بانها لو كانت اصلية لم يجز تخفيفها كذلك كما لم يجز تخفيف ام وان واشباههما
ولو جاز تخفيفها لكان على الوجه المعروف في تخفيف الهمزة بالطرح ولما جاءت كذلك دل على انها ليست اصلية وكلا
القولين سائغ ولام جواب القسم كقولك والله لافعلن وهي اللام المفتوحة التي تدخل على الجمل المثبتة اسمية كانت او فعلية
لتدل على ان ما بعدها هو المقسم عليه كقولك والله لزيد منطلق ولتخرجن ولقد خرج وقل تجردها نادر مع الماضي دون
غيره والافصح لزوم النون لها مع مضارع وقد مع الماضي لانه فعل مؤكد المعنى وليدما يخصه في التاكيد وكان
ذكره اولى ولذلك اختص المضارع بالنون والماضي بقد لانهما الحرفان اللذان يؤكدان بهما والذي يحقق ذلك قولهم والله
ان زيدا لمنطلق فياتون بان التي هي ايضا لتوكيد الاسم ويلزمون معها اللام في الاكثر لذلك ولو امكن تقديم اللام وتأخير ان
لكان قياسه ان ياتي و لكنهم لما كان وضع ان عندهم صدر الكلام تعذر ذلك عليهم ولم يجمعوا بينهما لئلا يجمعوا بين حرفين
لمعنى واحد ولم يؤخروا ان لانها اقوى من اللام في اللفظ والمعنى والعمل فكان بقاؤها على اصلها اولى والموطئة للقسم
هذه اللام التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا لتؤذن بان الجواب له لا للشرط فهذا معنى توطئتها
وليست جواب القسم وانما الجواب ما ياتي بعد الشرط كقولك والله لئن اكرمتني لاكرمنك ولو قلت لئن اكرمتني اكرمك لم
الزمك وما اشبهه مما يجاب به الشرط المجرد وقد تقدم ذكر ذلك وتعليله وقد وقع الجواب للشرط في كلام المتاخرين من
الشعراء والمصنفين كثيرا وكله خطا لا يوجد مثله في القران مع كثرة ذلك فيه ولا في كلام فصيح ولام جواب لو ولولا هي اللام
التي تدخل لتؤذن بان ما دخلت عليه هو اللازم لما دخل عليه الاول كقولك لو جئتني لاكرمتك فاللام مؤذنة بان الدخول
عليه هو اللازم للمجيء وما يتعلق بمعنى لو وقد تقدم ويجوز حذفها ويكون الربط بينهما بدلالة لو ولولا لانها شرط كان في كونها
شرطا جاز كما ان يقول ان اتيتني اكرمتك جاز لو اتيتني اكرمتك ولهذا المعنى جعلها توكيدا ويجوز حذف الجواب ايضا
وموضع ذكر ذلك موضع ذكر لو لان الجواب من مقتضاها والكلام ههنا على مجرد اللام وقد تقدم ان ذلك جائز عند
تمام قرينة تدل عليه كقوله ولو ان قرانا سيرت به الجبال ولو ان لي بكم قوة وما اشبه ذلك ولام الامر هي التي تدخل على
الفعل المضارع لتؤذن بانه مطلوب للمتكلم كقولك ليضرب زيد وشرطها ان يكون الفعل لغير الفاعل المخاطب كقولك ليضرب
عمرو ولتضرب انت ولاضرب انا والامر لغة قليلة بدخولها على الفعل وان كان للفاعل المخاطب فيقولون لتضرب انت
ومنه قراءة شاذة فبذلك فلتفرحوا ومنه ما روي في الصحيح من قوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم ووضعها على الكسر لانها
في اختصاصها بالفعل المجزوم كاختصاص لام الجر بالمجرور فكما ان تلك لا تكون الا مكسورة مع الظاهر فكذلك هذه والفعل

لا مضمر له تعين ان تكون مكسورة مطلقا واذا اتصل بها واو او فاء او ثم جاز تسكينها كقوله وليطوفوا واسكانها مع الفاء
كثير فيها ومع الواو اكثر منه مع ثم ووجهه ان الفاء اتصلت بها اتصالا معنويا وصوريا وهي على حرف واحد فصارت كالجزء منها
لفظا ومعنى فشبه بقولك فخذ من قولك فليضرب كتف ونقصت الواو عما ذكرناه صورة الاتصال لانها لا تكتب معها متصلة
بخلاف الفاء فكانت اضعف في الاتصال منها ونقصت ثم عنهما من حيث انها كلمة مستقلة ليست على حرف واحد الا ترى
انها يوقف عليها ويبتدا بما بعدها بخلاف الواو والفاء فانهما لا يصح الوقف عليهما لانهما كالجزء مما اتصلا به لكونهما على
حرف واحد ويجوز حذفها في ضرورة الشعر وهو شاذ لانه مشابه بحذف الجزء الا ما دل ا الافصح رفع الفعل وان كان القصد الطلب
به فانه يصح ان يقال يضرب زيد وان كان الغرض طلب الضرب منه كما يصح في الماضي في مثل قولهم غفر الله له وهو في المضارع
اجدر من حيث اللفظ والمعنى جميعا ومنه قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله ويدل على انه للطلب قوله بعد ذلك يغفر لكم
مجزوما فلولا انه طلب لم يصح الجزم لانه ليس ثم وجه سواه وما ذكر من غيره غير مستقيم ولام الابتداء هي اللام المفتوحة
في قولك لزيد منطلق قال هي التي تدخل على المبتدا لتؤذن بانه المحكوم عليه وقوله و الفعل المضارع وتمثيله بقوله
وان ربك ليحكم بينهم غير مستقيم لان هذه هي لام الابتداء اخرت لاجل ان فان زعم زاعم انه في انها قد دخلت على المضارع فلتفعل
انها تدخل على الحروف وعلى كل ما يصلح ان يكون خبرا كقولك ان زيدا لفي الدار وان زيدا لطعامك اكل واشباه ذلك والتمثيل
في ذلك بقوله لا اقسم على قراءة ابن كثير اولى قوله ويكون عندنا ان زيدا لسوف يقوم ولا يجوزه الكوفيون وانما جاز عند البصريين
لان اللام عندهم ليست للحال وانما هي لام الابتداء اخرت لما ذكرناه فجاز ان تجامع ما معناه الحال والاستقبال اذ
لا منافاة بينها وعند الكوفيين انها للحال فاذا جامعت سوف تناقض المعنى لانه يصير حالا باللام ومستقبلا بسوف
وهو متناقض وكان يلزمه ان لا تحرم ايضا لانه قد تقدم من قوله انها للحال فقد وافق الكوفيين في كونها للحال وخالفهم في
مجامعتها السوف والذي يدل على ما ذكره البصريون قوله تعالى لسوف اخرج حيا فقد دخلت اللام مع وجود سوف واما
اللام الفارقة فهي التي تؤذن بان ان التي في اول الكلام هي المخففة من الثقيلة وليست النافية كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها
حافظ الا ترى لو اسقطتها فهم النفي واذا قلت ان زيد لقائم فالمفهوم اثبات القيام والمعنى زيد قائم فاذا قلت ان زيد
قائم فالمفهوم نفي القيام والمعنى ما زيد قائم وقد زعم بعض الكوفيين انها ايضا للنفي مع اللام وان اللام بمعنى الا فزعم
انك اذا قلت ان زيد لقائم فمعناه ما زيد الا قائم فقد وافق اصل المعنى لانه بالا يصير مثبتا ولكنه خالف في التقدير
وفي معنى الحصر الذي يلزم من النفي والاثبات وعلى الوجهين حمل قوله ان كل نفس لما عليها حافظ تاء التانيث هذه التاء تدخل
لتؤذن بان من اسند اليه الفعل مؤنث فاعلا كان او مفعولا كقولك ضربت هند وانما قال لتؤذن بان الفاعل مؤنث جريا
على مذهبه في ان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل ولذلك ادخله في حد الفاعل على ما تقدم وسماه فاعلا وهو غير موضع وهو مذهب كثير

من المتقدمين البصريين وقد تقدم بيان موضع جوازها ووجوبها في المذكر والمؤنث وانما كانت ساكنة لانها انما تلحق
الماضي وهو مبني فوجب اسكانها وانما حركت تاء التانيث التي تلحق الاسم لانها لما امتزجت مع الاسم امتزاج الف التانيث والالف
والنون في صحراء وسكران والاسم معرب وجب ان يكون الاعراب عليها مثله في صحراء وسكران فلذلك كانت واجبا لها التحرك
في الاسم والسكون في الفعل على ان دلالتهما مختلفة اما التي تلحق الفعل فدلالتها ما ذكرناه واما التي تلحق الاسم فدلالتها الدلالة على
ما ان دخلت عليه نفسه مؤنث وهذه الدلالة خلاف تلك الدلالة فان تلك الدلالة لتانيث فاعل ما دخلت عليه التاء وهذه
الدلالة لتانيث نفس ما دخلت عليه التاء ودخولها في الاسماء المشتقة فرع على دخولها في الفعل وهذه التحقيق في ذلك على
ما في الفعل الا ترى انك اذا قلت مررت بامراة قائمة فانما انثت لان الفاعل المضمر في قولك قائمة مؤنث فهو بمثابة قولك
مررت بامراة قامت والذي يوضح ذلك قولك مررت برجل قائمة جاريته وانما انثت قائمة لان الفاعل مؤنث الا ترى انك
لو قلت مررت بامراة قائم غلامها لم يؤنث لان الفاعل غير مؤنث فهذا اوضح ان دخولها في هذه الاسماء على نحو دخولها في الافعال
واما دخولها في الاسماء غير المشتقة فمحمول على المشتقة بوجه من الشبه على ما تقدم في المذكر والمؤنث على انه غير جار قياسا الا في نحو
الساق والتمر كقولك ثمرة وشجرة ولوسه واذا لقيها ساكن بعدها وجب تحريكها على قياس اجتماع الساكنين واصله الكسر كما سيأتي
وربما حذف لسكونها قبل حركتها العارضة اذ العارض في مثل ذلك غير معتد به بدليل وجوب الحذف في مثل قوله تعالى
لم يكن الذين كفروا فكذلك هذا وهذا يوضح انه لا يجوز ان يقال رمات المراة واما قول بعضهم رمتا في قوله المراتان
رمتا فلشبهه ليس مثل رمت المراة وذلك انهم راوا هذه الضماير المتصلة تنزل من الفعل منزلة الجزء منه بدليل قولهم
يقولان ويقولا الا ترى انه لو لم يكن المضمر منزلا منزلة الجزء لم تثبت الواو في قولك قولا ولم يكن الاعراب بعد الالف في يقولان
فلما راوا هذا الامتزاج في هذه الضماير اجروا الحركة فيهما مجرى الحركة الاصلية وجعلوها مثلها في قولا. ومن اصناف
الحرف التنوين وهو على خمسة اضرب الى اخره التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر ليست بنون التاكيد في الفعل وهذا التعريف يجمع جملة
انواع التنوين واحترز عن النون المؤكدة في الفعل لانها لو لم يحترز منها لدخلت لانها نون ساكنة تتبع حركة الاخر وليست بتنوين وهو
على خمسة اضرب الدال على المكانة وهو كل تنوين لحق معربا لم يشبه الفعل من الوجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف كقولك زيد
وعمرو ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على ان ما دخل عليه نكرة كقولك صهٍ وصهٍ وما اشبهه وليس التنوين في رجل لتنوين
تنكير وان كان الاسم نكرة الا ترى انه لو جعل علما لم يزل منه تنوينه ولو كان تنوين تنكير لوجب زواله عند زوال التنكير واما زواله
عند مجيء لام التعريف فليس زواله لكونه للتنكير بدليل ما ذكرناه وانما ذلك لتضاد بينه وبين اللام الا ترى انك لو سميت رجلا بحجر
تنوينه ليس للتنكير من غير ريبة ولو ادخلت اللام عليه مع بقائه علما لزال اجماعا وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذلك رجل والثالث
العوض من المضاف اليه وهو كل تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف اليه كقولك يومئذ وساعتئذ والرابع التنوين النائب مناب
حرف الاطلاق وهو

وهو تنوين الترنم جعل مكان حرف المد واللين في القوافي المطلقة والخامس التنوين الغالي وهو كل تنوين لحق قافية مقيدة للترنم
وهو قليل وقد زاد بعضهم تنوين المقابلة وهو كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم موازنا للنون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمون
وهو مستقيم لانه ان لم نذكره امتنع دخوله في جميع الاقسام المفصلة لان امتناعه في تنوين التنكير والعوض والنائب مناب حرف
الاطلاق والغالي واضح ونفي دخوله في تنوين التمكين والا يستقيم لانه لو كان كذلك لوجب الا يصرف جمع المؤنث اذا سمي به مؤنث
كمسلمات اذا سميت به امراة لان فيه العلمية والتانيث باتفاق فلو كان تنوين التمكين لم يجز بقاؤه كما لا يجوز صرف زينب
باتفاق نعم يدخل في تنوين التمكين على مذهب من يقول هذه مسلماتُ بغير تنوين اذا سمي به امراة وهو مذهب رديء لم يصر اليه
ذو تحقيق وقد تكلم الزمخشري في تفسيره على قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات في كونه صرف بما لم يرد ان لا يصرف مسلمات اذا
سمي به امراة وليس بشيء والتنوين ساكن لانه حرف مبني واصل البناء السكون فان لقي ساكنا اخر فحكمه ان يحرك على ما سياتي وقد
يحذف تخفيفا تشبيها له بحرف المد واللين كما شبه به في غير موضع ومنه القراءة الشاذة في قوله احد الله وفي قوله ولا الذاكر الله
بنصب اسم الله سواء خفضت ذاكر او نصبته وكلاهما جائز وخفضه على العطف على غير وجعل لا زائدة كقوله ولا الضالين
ونصبه على ان لا بمعنى غير وهو متعذر فيها الاعراب فوجب ان يكون اعرابها على ما هو من تتمتها وهو ما بعدها كقولك جاءني رجل
لا عالم ولا عاقل ومنه قوله تعالى لا بارد ولا كريم. ومن اصناف الحرف النون المؤكدة وهي على ضربين الى اخره قال الشيخ
هذه النون مختص بالفعل المضارع وصيغة الامر ماخوذة منه لتاكيد الفعل الداخل عليه فقولك اضربن اكد من قولك اضرب
ووزانها في المضارع وزان قد في الماضي في معنى التوكيد اذ قولك قد خرج اكد من قولك خرج وشرطها ان يكون الفعل بمعنى
الطلب او ما شبه به ويلزم ان يكون مستقبلا لان الطلب انما يتعلق بغير الموجود فلا يكون الا في المستقبل وانما خصت
بالطلب لان الطالب انما يطلب في العادة ما هو مراد له فكان ذلك مقتضيا للتاكيد لان غرضه في تحصيله بخلاف الخبر فان
هذا المعنى مفقود فيه وانما دخلت في القسم وان لم تلزم فيه معنى الطلب اذ قد يقسم الانسان على ما يعلمه ما هو ليس من مطلوبه ولا
من غرضه كقوله من اي كبره والله لاعاقبن وامثال ذلك كثيرة اما لانه في الغالب انما يقسم على ما هو مطلوب المتكلم وحمل
بقية الباب عليه لانه منه واما لانه فعل اشتمل على مستقبل فيه ما يقتضي توكيده وهو القسم كما اشتمل فعل الطلب
على ما يقتضي توكيده من المعنى المذكور اتفاقا فاجري مجرى الطلب وهذا ايضا هو الوجه في جواز توكيد الفعل بهذه النون
في قولهم فاما ترين واما يذهبن لانه فعل مستقبل اشتمل على ما يقتضي توكيده وهو المزيدة على حرف الشرط كما اشتمل فعل
القسم واشبه فعل الطلب على الطلب المقتضي لتوكيده وهي على ضربين خفيفة وثقيلة وكلاهما في المعنى والدخول سواء الا ان الخفيفة
لا تدخل على الاثنين وفعل جماعة النساء خلافا ليونس وانما لم يدخل عليهما لوقوعها بعد الالف فيلزم اجتماع ساكنين متعذر فيهما
حكم التقاء الساكنين لانه اما ان يبقيا ساكنين واما ان يحرك الثاني واما ان يحذف الاول فبقاؤهما ساكنين يؤدي الى ما ليس
من كلامهم وتحريك الثاني يؤدي الى خروجها عن حكمها لان وضعها على ان لا تقبل الحركة بدليل امتناع اضرب القوم ولو جاز

تحركهما ثم لوجب تحريكها هنا وحذف الاول يؤدي الى اللبس بالواحد والى حذف ما علم التزامهم الاتيان به للفصل بين نون الضمير
ونون التاكيد بدليل التزامهم له في قولهم اضربنان وكونها مشددة لا اثر له لان الخفيفة فرعها فلا ياتي الا على النحو الذي اتت فيه
الثقيلة لئلا يؤدي الى ان يكون للفرع على الاصل مزية او يقال في جمع المؤنث انها الف مشبهة بالف التثنية فكما امتنع من
حذف تلك امتنع من حذف هذه ويقوي ذلك كسر المشددة بعدها لكسرها في فعل الاثنين واذا انعقد ذلك وجب امتناع
دخولها فيهما والمشددة مفتوحة الا في فعل الاثنين وفي فعل جماعة المؤنث فانها فيهما مكسورة تشبيها لها بنون التثنية
لوقوعها بعد الالف وقوله فان دخلت الجزاء بغير ما ففي الشعر مستقيم وتعليله بقوله تشبيها للجزاء بالنهي غير واضح
والاولى ان يقال تشبيها له بالجزاء الداخل فيها لانه جزاء مثله وهذا اوضح واقرب واما دخولها في النفي فقليل ايضا
تشبيها بالنهي لانه مشتمل على معنى النفي واما دخولها في مثل ربما يقولن فذاك تشبيه بالنفي وكل ذلك قليل وان كان بعضه
اكثر من بعض وهذه النون انما دخلت على سبيل الجواز للغرض المتقدم ذكره وحذفها جائز الا في فعل القسم والموكد
بما في الشرط فان طرحها ضعيف قوله فاذا لقيها ساكن بعدها حذفت ولم تحرك الى اخره يعني اذا لقي الخفيفة
والا فالثقيلة ثابتة ابدا وانما ذلك حكم الخفيفة وانما حذفت كراهة ان تجري مجرى ما هو مثلها في الاسماء وهو التنوين
قصدا الى ان يكون لما يدخل على الاسم مزية على ما يدخل على الفعل فحذف لذلك فيقولون لا تضرب ابنك اذا وصلوه بقولهم
ابنك لا اضرب ابنك ومنه قوله لا تهين العقير ولولا ذلك لوجب ان يقال لا تهينن العقير بكسر النون وحذف الياء لالتقاء الساكنين
ولكنهم ارادوا لا تهينن وحذف النون لما ذكرناه وجب ان يبقى لا تهين ومن اصناف الحرف هاء السكت وهي التي
في قوله تعالى ما اغنى عني ماليه الى اخره قال الشيخ هاء السكت هاء ساكنة تلحق في الوقف لبيان الحركة او حرف المد
ووزانها في الوقف ليتوصل بها الى بقاء الحركة في الوقف وزان همزة الوصل التي يتوصل بها الى الابتداء بالساكن
فاذا وصلت حذفتها كما تحذف الف الوصل عند الوصل لفقدان المعنى الذي جيء بها لاجله ولذلك استحب لكل قارئ
مذهبه اثبات الهاء في مثل كتابيه وسلطانيه ان يقف ثم يبتدئ فان كان مذهبه الحذف في الوصل حسن له الوقف بها
والوصل بحذفها كقراءة حمزة والكسائي قال وقراءة حمزة ماليه هلك وسلطانيه بحذفه فان وصلت لمن لم يحذفها
فالوجه اثباتها وان كان الوصل مستنكرا لما ذكرناه ولكنه اجرى الوصل مجرى الوقف ويكون كأنه موقوف عليه
في النية ولذلك كان الوجه المختار في قراءة ورش كتابيه اني باسكان الهاء من غير نقل ولولا انه الوقف لوجب التحريك قوله
وكل متحرك ليست حركته اعرابية يجوز الوقف عليه بالهاء الى اخره قال الشيخ ليس على عمومه فان ضرب وقيل ليست
حركته اعرابية ولا يوقف عليه بالهاء وكذلك قولك لا رجل ويا زيد وامثال ذلك وحقها ان تكون ساكنة لانها لغرض الوقف
كما ان حكم همزة الوصل ان تكون متحركة لانها لغرض الابتداء ولا يبتدأ الا بمتحرك ولا يوقف الا على ساكن واما مثل قوله
اليكم فقرأها باسكان ملتبسة بها السكت على المختار لانها لم تلحق كلاما مستقلا فيوقف عليه وانما هي موصولة بما بعدها

مع اثبات الهاء من غير استكراه لذلك وانما هي هاء الاضمار ويجوز تسكين هاء الاضمار اذا وقعت مثل هذا الموقع قوله
وتحريكها لحن وتخطئة القائل يا مرحباه بحمار عفراء مناقض لما ذكره في قوله ويتقه فيمن اسكن القاف فانه ساقه في ان الهاء تحركت
لالتقاء الساكنين واذا جعلها متحركة لالتقاء الساكنين واذا جعلها متحركة لالتقاء الساكنين لم يستقم انكاره على من حركها في قوله
يا مرحباه لالتقاء الساكنين وكذلك ساقه ابو علي الفارسي لذلك وليس بالجيد فان تحريك هاء السكت ووصلها ضعيف فلا يسوغ
ان يصار اليه مع الاستغناء عنه والوجه في قراءة من قرأ ويتقه انها هاء الاضمار مثلها فيمن حرك الهاء والقاف جميعا وانما سكن
القاف على النحو الذي سكن به كتف وعضد ولا حاجة حينئذ الى جعلها هاء السكت فانه يلزم منه ثلاثة امور ضعيفة منها
ما ذكرناه من التشبيه بكتف ومنها وصل هاء السكت والحاقها فيما ليس موقوفا عليه لان قوله فاولئك جواب الشرط ولا
يوقف على الشرط دون جزائه ومنها تحريكها وعلى ما ذكرناه لا يلزم الا امر واحد وموضع ذلك دون الامرين الظاهر
فالمصير الى ذلك هو الوجه وعلى ذلك يستقيم الرد على من قال يا مرحباه بحمار عفراء في البيت وفي غيرهما ولا يستقيم الرد
مع اثبات مثله في القرآن من جملة القراءات السبع والظاهر انه وقع من ابي علي الفارسي وهم ثم اتبع ذلك من غير روية
وتثبت الا ترى انه على ذلك تلحق بها هاء السكت في الوصل وهي متحركة وذلك هو الذي انكره في يا مرحباه فكيف يستقيم ايراده لغيره
[شرح] مستقيما مع مثل ردوا ولم يردها وهل هذا الا تناقض بين لا شبهة فيه بعد هذا البيان ومن اصناف الحرف حرف الوقف
قال الشيخ هذه لغات ضعيفة لا معول عليها ولم يات في كلام فصيح وقد اختلف في ذلك مع ضعفه فمنهم من يقول
ما ذكره من الحاق السين بعد النطق بالكاف ومنهم من يقول ابدل الكاف شينا فيكون من قبيل الابدال لا من قبيل
ومحل الحرف والاولى ان يكون الوجه ومن اصناف الحروف حرف الوقف اذ الوقف ليس هو الحرف الا ترى انه قال وهي في الشعر [حرفاً]
والشعر ليست وقفا وانما هي حرف يوقف عليه ووقع في اخر الحكاية المذكورة قال قومي باضافته الى يا المتكلم ليس بمستقيم
[منتسبا اليه اي المنتسب] من حيث المعنى والنقل جميعا اما المعنى فانه مخاطب لامير المؤمنين الذي لغته لغة افصح الناس فكيف يليق بمن يمت اليه
ويخاطبه ان يكذب ويسيء عليه الادب واما النقل فاتفاق الرواة على انه قال قومك وفي بعضها قال قومك يا امير المؤمنين
والظاهر انه وهم او وقع فيه ما اشتملت الحكاية عليه من قوله وجرم من فصحاء الناس ومن اصناف الحروف حرف الانكار وهو
زيادة تلحق الاخر الى اخره قال الشيخ هذه الزيادة لهذا المعنى انما وقعت في غير الكلام الفصيح وهي اما مدة مجردة واما
مدة قبلها ان مكسورة نونها لالتقاء الساكنين والمدة المذكورة والظاهر انهم لم يريدوا ان الهاء ساكن محافظة على
صورته لئلا يتحرك ان كان صحيحا او يحذف ان كان مدا فان قيل فقد ثبت تحريكها في قولهم انا ابنه فقد لحقت المتحرك الا ترى انها بعد النون
المتحركة في انا فالجواب انه لما كان يلزم في الوقف على انا ان لم يكن في الوصل الف ان يكون بالالف والالف ساكنة صار
حكمه حكم ما اخره الف لانه في الوقف كذلك الا ترى انك اذا وقفت على انا لزم اثبات الالف فقولوا انا ولا يجوز انا ان فصار

في حكم ما آخره الف مطلقاً لان هذه الزيادة انما يكون في الوقف فلو لم يرد ان لقيل الااناه فحذف اخرى الالف لالتقاء
الساكنين فجاز مجيء ان لما ذكرناه من قبل ولها معنيان على ما ذكره الا ان الاخفش قصد في تفسيره في قوله الاميروه بقوله
كانك تهزا به الى ان يجعلها بمعنى واحد وهو الانكار وما ذكره غير ان باب التهزي بايراد الكلام على ضد ما هو له ليس من باب
المشترك الا ترى ان كل كلام يصح ايراده لذلك وليس كل كلام مشتركاً كقولك لمن طرد لك منه خلاف على ما يقتضيه العقل ما هذا
الا عقل راجح انما تعني ضد ذلك وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد وقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم
وغير ذلك وهذه الزيادة ليست كزيادة الندبة في التزامهم فيها الالف ما لم يقع لبس وانما هذه زيادة وضعت لغرض جعلت
الاشارة الى القسم في القسم لم يجئ مثله في كلامهم بخلاف ما ذكرناه من حذف بعض المقسم عليه وما ذكر الاخفش من قوله لاها
الله ذا العبد كان كذا ابتليه فان مثل ذلك لا يعرف في كلامهم ثم ولو قدرنا صحته فلا نزاع في ان المتكلم مريد للنفي بقوله لا واذا
ثبت ذلك ثبت ما قلناه فيكون قوله العبد كان كذا اثبات لغير ما نفاه بقسم مقدر آخر فليستقيم ذلك مع جريان ما ذكرناه
من التأويل قال والواو الاولى في نحو والليل اذا يغشى للقسم وما بعدها للعطف وقد اختلف الناس في مثل هذه الواو
الثانية مع اتفاقهم على ان الواو الاولى للقسم فمنهم من قال هي واو العطف على ما ذكره صاحب الكتاب ومنهم من قال هي
واو قسم آخر واستدل من قال هي واو العطف وهو مذهب الخليل وسيبويه بانه لو كانت واو قسم لم يخل اما ان يكون ما بعدها
مشتركاً مع ما قبلها اولا فان كان مشتركاً وجب واو العطف ايضاً وان كان غير مشترك وجب ان يكون لكل واحد منهما جواب
يستقل به لانه قدر غير مشترك ويكون مع ذلك جملة بعد جملة والاحسن بعد ذلك ان يكون بين الجمل واو العطف فثبت ان الواو
ليست واو قسم واذا ثبت ذلك وجب ان يكون واو العطف شرك بين المقسم به ثانياً مع المقسم به اولاً فلم يحتج الا الى جواب واحد
لان القسم واحد واستدلوا ايضاً بانك لو جعلت موضعها الفاء وثم لكان المعنى على حاله وهما حرفا عطف وكذلك الواو ومنهم من
اباها واو عطف صورتها بعد صورة معطوف عليه وذلك مدفوع بما ذكرناه واقوى ما قال واقبه بالنظر الى المعنى انها لو كانت واو عطف
لكان عطفاً على عاملين وهو ممتنع وهذا انما يرد على من يمنع في الدار زيد والحجرة عمرو وهو مذهب سيبويه واصحابه واما من يجيزه فلا   والحجرة عمراً
ورود لذلك عليه وتقريره هو ان قولك والليل مخفوض بحرف الخفض الذي هو واو القسم وقولك اذا يغشى منصوب بالفعل المقدر
الذي هو اقسم فحق هو ان لعاملين متغايرين كما في قولك ان في الدار زيداً فاذا جعلت الواو في قولك والنهار اذا تجلى للعطف
كان قولك والنهار معطوفاً على الليل خفضاً وكان اذا تجلى معطوفاً على اذا يغشى نصباً فقد تحقق مثله كقولك ان في الدار زيداً
والحجرة عمراً هو اورد ذلك ممتنع فيكون هذا ممتنعاً فوجب ان يحمل على غير العطف ولا وجه الا ان يكون واو القسم وقد اجاب الزمخشري
عن تفسيره عن هذا السؤال فقال لما نزلت الواو التي للقسم منزلة الباء والفعل حين لم يجز ذكر الفعل معها صارت كانها
هي العاملة نصباً وخفضاً فصارت كعامل له عملان فما فوقها جاز ان يعطف على معموليه بعاطف واحد باتفاق كقولك

او لا وبعدها للتأنيث حرف اصول فان علم ذلك بالاشتقاق فلا اشكال وهو كثير وان لم يعلم بالاشتقاق فان ثبت ان الكلمة اصول
زال الاشكال ايضاً لانه قد ثبت مثل كثير افكان تابعة لما قبلها فان كان متحركاً فلا اشكال في ان يكون الفاء بعد المفتوح
وياء بعد المكسورة وواواً بعد المضموم وان كان ساكناً فحكمه حكم المكسور لان الكسر انما هو لالتقاء الساكنين فيجب ان يكون
المدة ياء فيقول فيمن قال ضربت عبد المطلب اعبد المطلبيه ويقول في الندبة واعبد المطلباه فقد تبين انها مخالفة لزيادة
الندبة لما ذكرناه واما قولهم في الندبة واغلامكيه واغلامكموه في غلام المرأة المخاطبة والجماعة المخاطبة فانما جوابه فيما ليس
الندبة كراهة اللبس الا ترى انه لو قيل في غلام المرأة واغلامكاه وفي غلام الجماعة واغلامكماه لالتبس الاول بالمخاطب والمذكر
والثاني بالمخاطبين قال وان احب من قال لقيت زيداً وعمراً الى آخره ذكر هذا الفصل لينبه على انها تلحق الآخر على اي
صفة كان بخلاف علامة الندبة فانها لا تلحق الا المندوب لانها الابدال بان مادخلته عليه فاختصت به لان معناها لا
يتعداه واما هذه فلانكار مضمون الجملة فلحقت آخر الجملة على اي حال كانت فمن ثم جاز الحاقها في آخر كل كلام ولم يجب ذلك
الحاقها بالمندوب خاصة ويترك هذه الزيادة عند الدرج بخلاف زيادة الندبة فانه جاز اثباتها في الوصل اما لان
الغرض ثم تطويل الصوت لا المعنى المقصود ولذلك لم يحذف حرف النداء ولا الترخيم بخلاف زيادة الانكار واما التشبيهاً بها
السكت في محافظتهم بها على بيان حركة آخر الكلمة بدليل قولهم اعبد المطلبيه بخلاف واعبد المطلباه فكانت في ذلك كهاء السكت
وتشبيهه اياها بزيادة من تشبيه لفظي لا معنى فيه يقتضي ان يكون محذوفة في الوصل ومن اصناف الحروف حرف التذكر
وهي زيادة على نحو زيادة الانكار ولكنها لا يكون الا مدة مجردة عن ان وهي في التذكر ابعد من ذلك ولذلك لم يقع في كلام من يوثق به
وموضعها آخر كل كلمة يقف المتكلم عليها ليتذكر ما يتكلم به بعدها فلذلك لم تلحق الا ما هو بعض الكلام في قصد المتكلم عكس زيادة
الانكار الا ترى انه لو قصد الى قوله قام زيد من غير زيادة لم يكن ليذكر عند فراغه من زيد معنى فلا وجه لالحاق زيادة التذكر
مع استقلال معناها فان لحقت آخر الكلام باعتباره فلانه في قصد المتكلم ليس به باعتبار آخر لقولهم هذا سيفي اذا قصد المتكلم الى   وكذا
الاخبار عن المشار اليه بانه سيف موصوف بصفة في حكمه ولكنه ذهل عن اللفظ الذي يعبر به او عن نفس المعنى مع علمه بانه كان
قاصداً الى صفة ولكنه نسيها وهو قاصد الآن الى ان يذكرها ولذلك اورد قولهم هذا سيفي في حق من قصد الى الاخبار بسيف موصوف
وجاز ايضاً ادخالها على اللام للتعريف في قولهم الي وشبهه اذا قصد الى الاخبار عن معهود ثم ذهل عن اللفظ او عن المدلول
على ما تقدم هذا آخر قسم الحروف من كتاب المفصل يتلوه القسم الرابع وهو المشترك فنسأل الله سبحانه وتعالى الاعانة على
اتمامه والصلوة على محمد واله بسم الله الرحمن الرحيم القسم الرابع المشترك نحو الامالة والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء
الساكنين ونظائرها فقال الصواب في لقب هذا القسم المشترك بفتح الراء لانه عبارة عن الاحكام التي تشترك فيها الاسم

والفعل مثبت أن الصواب الفتح وإنما وهم من كسر من أجل أنه كان الأصل أن يقال المشترك فيه فلما لم يجد فيه مذكورة توهم
الكسر وحذف فيه ههنا إما للكسرة وإما لكونه جعل القيام من ذلك القبيل من ذلك الإمالة قال ومعنى أن تنحو بالألف
نحو الكسرة وقد عبّر غيره بأن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وقال قوم بالألف نحو الياء وقال قوم بالفتحة والألف
نحو الكسرة والياء والجميع حسن عبارته لأنه إذا أمال بالألف نحو الكسرة فأما أن تريد نحو الكسرة التي قبلها أو الكسرة التي عليها وكلاهما
غير مستقيم لأنها لا تقبل الكسرة وليس قبلها كسرة وأولى الباقية أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة لأنه قد يكون الإمالة من غير ألف
في مثل رحمة والكبر ومن المحاذر فإذا أمرت الإمالة بالألف خرج ذلك عن أن يكون إمالة وهو إمالة فثبت أن الوجه أن
يقال بالفتحة نحو الكسرة ليشمل جميع أنواع الإمالة ثم علله بالتجانس اللفظي والتقديري جميعا على ما ذكره في الأسباب وشبهه
في تغيره بعض التغيير للتجانس بما يقرب من الحروف صوت غيره لذلك كقولهم يصدر والصراط وأشباهه على ما سيأتي ومن علته
في صنف إبدال الحروف ثم ذكر أسباب الإمالة وترك منها ما ليس بالقوي وإن كان وقوعه قليلا فما ليس بالقوي الإمالة لأجل
الإمالة فيما ليس بالكثير وقوعا وإن كان قويا الإمالة للتشاكل كالإمالة ضحاها لتشاكل جلاها على ما ذكره في فصله ثم شرع
في شروط وتفاصيل وموانع فابتدأ بالشرط في الكسرة قبل الألف وبين أنها إنما تؤثر إذا وليت حرف الألف أو فصل
بينهما ساكن لأن الساكن ليس بحاجز معتد به فإن لم يكن كذلك لم يكن السبب مؤثرا لفوات شرطه وإنما لم يؤثر لبعده عن الألف
بحرف واحد فكأنه لم يفصل بين الكسرة والألف إلا بحرف واحد في قولك ضربها أو بحرفين أولهما ساكن في عندها وإمالة
درهمان ونحوه فأضعف مما تقدم لأنها ليست مع الألف ويكون لاجتماعها كأنها متحركة واحدة لخفائها وإنما هي
مستقلة وحدها ولكن لما كانت من صفتها الخفاء قدرت كالعدم ويدل لك على أن الهاء مع الألف غير معتد بها
قولهم ردّ وردّ فإذا قالوا ردّها فتحوا لا غير لأن الفعل كالواقع قبل الألف فكما وجب أن يقال ردّا وجب أن
يقال ردّها قوله وقد أجروا الألف المنفصلة مجرى المتصلة إلى آخره كلام في تفصيل أن سبب الإمالة يعمل في الألف وإن
كانت منفصلة كما يعمل فيها إذا كانت متصلة ويعمل أيضا إذا كان هو في نفسه عارضا كما يعمل إذا كان أصلا إلا أن
ذلك ليس مثله إذا كان أصلا والألف المنفصلة التي أرادها هي ألف التنوين أما ما أضافها دون غيرها لأنها أمر
حتى صارت كأنها من بنية الكلمة ولذلك تعسر إثبات الانفصال فيها وتحقيقه وإلا إن التنوين حرف من حروف المعاني وكانت
كلمة برأسها فإذا أبدل منه الألف كان في حكمه فوجب أن يحكم بأنه ليس من بنية الكلمة التي هو فيها وليس ذلك بمثابة الألف
المنفصلة عن السبب في غير الأرى أنه لا يحسن أن يقال من معه لأنه يعتد بالكسرة التي فيهم لأنه ليس بينهما ما يجعلهما كالكلمة الواحدة
لأن من كلمة مستقلة بنفسها وهو كلمة مستقلة أيضا فلم يكن بمثابة الألف في زيدا ولا بمنزلة الألف في عندها ثم مثل

بقوله رأيت زيدا في المنفصلة ومررت ببابه في الكسرة العارضة ويعني بالعارض ما كان مجيئه في الكلمة لأمر في بعض أحوال
كحركة الإعراب في قولك في بابه ألا ترى أنها لا تلزم لأنك تقول العجب بابه بخلاف الكسرة في نحو عالم وإنها لا تنفك ولذلك
كان ذلك السبب أقوى من هذا المانع الراء في نحو بأنصار وشبهه لعلة في الراء على ما سيأتي في فصلها المختص بها قوله والألف
في الآخر لا يخلو إلى آخره قال الشيخ هذا الفصل حاصله راجع إلى أن الألف في الاسم إذا كانت لا مانع ثالثة عن واو
لا تؤثر فيها الأسباب المذكورة دون ما سواها من اللامات ألا ترى أنك تقول رضى لا تمال وأما ما سوى ذلك فتمال
لقيام سبب الإمالة فالأفعال الثلاثية كلها ممالة لقيام سبب الإمالة ألا ترى أنك تقول دنا وشبهه دعى كما تقدم وكذلك الأسماء
إذا لم توجد هذه الشرائط المذكورة في المنع ممالة أيضا كقولك رحى لأنك تقول رحيان ومصطفى لأنك تقول مصطفيان ولم يمل
عصا لأنه لا يقال فيه عصيان فلم يكن فيه سبب الإمالة فبقي أن يقال لم يمل نحو رضا وسبب الإمالة قائم وهو الذي احتاج
إلى الفصل لأجله وإلا فهو في غنية عن جميع الفصل وجوابه أن انقلابها عن الواو مناسب للتفخيم فلم يؤثر فيه السبب الخارج عنه وأثر
إذا كانت هي في نفسها منقلبة عن ياء لقرب السبب منها لأنه فيها فلا يلزم من تأثير الأقرب تأثير الأبعد فمن أجل ذلك أميل دعا ولم يمل
رضا لأنها في دعا منقلبة ياء وفي رضا لا تنقلب ياء في فعلت ما فيها من مناسبة التفخيم على ما ذكر ثم أورد اعتراضا على الألف الثالثة
في الأسماء عن الواو وهو قولهم العلى بالإمالة وأجاب بأن فيه من السبب مثل ما في دعا لأنه جمع لفعلى المنقلبة فيه الواو ياء فصار
كأنها ياء كما في دعا بل هو أظهر ثم ذكر الألف التي هي عين أنها لا تمال منها من الأفعال إلا ما كان في فعل يقال فيه فعلت فدخل فيه
باب مال وباب خاف لأنهما جميعا عند اتصال ضمير الفاعل به يقال فيه فعلت كقولك بلت وخفت هذا مذهبه فأما من لا يرى
أن يكون بعد هذا الانفصال ينقل إلى هذا البناء فلا يقيد الإمالة بما ذكره لبقاء باب غير مذكور وهو ممال فيحتاج أن يقول
أن يقول إن كان من ذوات الياء أو يقال فيه فعلت ولذلك وقع هذا الفصل معترضا عليه في كثير من النسخ وجعل موضع والمتوسطة
إن كانت ياء أصلية فدخل فيه باب خاف وخرج في الفصلين جميعا عن الإمالة ما كان من الأسماء من ذوات الواو على أي حال
كان وما كان من الأفعال من ذوات الواو مما لا يقال فيه فعلت نحو جال وحال وقال فإن قيل فالسبب الآخر في نحو دعا وغزا
كونها تصير ياء عند بناء فعل كقولك غزي ودعي فلم لا يكون مثل ذلك سببا في نحو جال وحال لأنك تقول جيل وحيل وقيل
فالجواب فيه من ثلاثة أوجه أحدها أن انقلاب الياء في دعي بالكسرة لازمة في أصل بنائه والكسرة في نحو قيل وجيل عارض ليست
في أصل بنائه وكانت الياء بعدها عارضة والثاني أن الياء في دعي تحرك فقويت بالحركة فظهر أثرها والياء في نحو قيل ميتة ساكنة
فلا يلزم من اعتبار ما قوي اعتبار ما ضعف والثالث أن باب دعا لا يجوز فيه تغير الياء عن حالها ولا الكسرة التي قبلها بخلاف
باب قيل فإن الكسرة يجوز أن تشم ضما وأن تضم على أصلها وتبقى الواو واوا فلا يلزم من اعتبار ما لا يتغير عن بابها اعتبار ما

معروضين وسببها جميعا للزوال فظهر الفرق بين البابين من ثلثة أوجه والفرق بين ما كان من الأسماء على فعل وبين الأفعال
على فعل أن الكسرة في الفعل تظهر فيقوى أمرها لظهورها فناسب الإمالة وهي في الاسم لا تظهر أبدا إذ لا يتصرف تصرف الفعل فلم يلزم
من إمالة الفعل إمالة الاسم كذلك ثم ذكر سببا آخر من أسباب الإمالة لم يتقدم ذكره وهو سبب ضعيف ولذلك لم يعتد به
إلا بعض الممثلين وهو الإمالة للإمالة لأنها ليست كسرة محققة ولا يا فلا يلزم من اعتبار الكسرة والياء في مناسبتها الإمالة
اعتبار ما نحن بصدده ثم ذكر الموانع للإمالة وهي حروف الاستعلاء وهي سبعة أحرف على ما ذكر وإنما منعت هذه لأنها تستعلي
عند النطق بها اللسان إلى الحنك الأعلى والإمالة انخفاض فكره الجمع بين هذين الأمرين إلى الاستعلاء والانخفاض ثم ذكر أن باب
رمى وباع مستثنى فيمال طاب وخاف وصغى وطغى وإن كان هذا المانع قائما والفرق بينه وبين غيره أن السبب في هذا الباب قوي
وهو إما يا في الألف الممالة نفسها وإما كسرة عليها بخلاف غيرها فإن السبب إنما يكون قبلها أو بعدها فلا يلزم من اعتبار هذا المانع
في الموضع الذي كان السبب فيه ضعيفا لبعده اعتباره في الموضع الذي كان السبب فيه قويا لقربه ثم مثل بوقوعه كذلك قبلها وبعدها
ثم جعل ما بعدها حرفا أو حرفين مثله إذا وليها ثم ذكر أنه إذا كان قبلها لم يكن مانعا عند الأكثر والفرق بينهما أنها إذا كانت قبلها
كان ذلك استفالا بعد استعلاء وإذا كانت بعدها وأميلت كانت استعلاء بعد استفال والاستفال بعد الاستعلاء سهل بخلاف
الاستعلاء بعد الاستفال ولذلك اعتبرت وإن بعدت بعدها ولم يعتبر إذا بعدت قبلها فأما من سوى بينهما فلا إشكال قال
سيبويه وسمعناهم يقولون أراد أن يضربها زيد إلى آخره [illegible] ونحوه أي لم يميلوا وهذا إنما يكون على من يجري الألف المنفصلة
مجرى المتصلة فيجري المانع المنفصل أيضا مجرى المتصل وليس باللغة الفصيحة واللغة الفصيحة أن الإمالة في الرحى جيدة سواء وقع بعدها
حرف استعلاء أو لم يقع ولذلك مررت بمال قاسم وبمال ملق فلم يجئ في مثل ذلك إلا ما كانت فيه الإمالة ضعيفة لانفصال الألف أو
لعروض الكسرة فانفصال الألف مثل يضربها قبل والكسرة العارضة مثل مررت بمال قاسم [illegible] والراء غير المكسورة يمنع منع المستعلي
إلى آخره قال لأن الراء حرف في الإمالة ومنعها ليس لغيرها من الحروف وسببه ما فيها من التكرير فإذا وليت الألف وهي غير مكسورة
صارت كأنها فتحتان أو ضمتان فلم يقو سبب الإمالة فيها بخلاف غيرها من الحروف ولذلك لم يمل راشد وحمار وأميل عالم وإذا وليها
مكسورة ولم يكن ذلك إلا بعدها كان لها من الأثر ما ليس لغيرها من الأسباب لأنها تصير ككسرتين اجتمعتا والواحدة كانت سببا
في مثل عالم فيقوى السبب فيها فمن ثم لم يؤثر فيها الموانع في غيرها فلذلك أميل طارد وغارم ولم يمل نحو خالد ولذلك إذا كان
موضع حرف الاستعلاء قبلها راء فإنها تغلبها كما غلبت المستعلي لأنها إذا انفتحت قبلها فإنما صارت مثل المستعلي بما ذكرناه
من التكرير فإذا غلبت المكسورة المستعلي فلأن تغلبها أجدر لأن المكسورة كأنها بكسرتين والمفتوحة قبلها كأنها بفتحتين وقد كانت
الكسرة الواحدة تغلب الفتحة الواحدة فتغلب الكسرتان أيضا الفتحتين بقوله من قرارك وقرئ قوارير تمثيله بقوله من قرارك ظاهر

الاستفال وأما تمثيله بقوله قوارير فلبس لأن الغرض هاهنا بيان أن الراء المكسورة تغلب غير المكسورة وفي نحو قوارير ليس
ثم راء مفتوحة تغلبها المكسورة ولا يمكن أن يقال أراد التمثيل لغلبة المكسورة حرف الاستعلاء فإن ذلك قد تقدم قبله حكما ومثالا لا وشرع
في حكم غيره فلا وجه لذكر ذلك فيه والظاهر أنه أراد التمثيل بغلبة الراء المكسورة الراء المفتوحة في آخر الكلمة على اللغة الضعيفة في أنها
وإن بعدت بعدها اعتبرت سببا ومانعا على ما يعتبر فيه إذا قربت فيصح التمسك حينئذ على ذلك ثم بين أن الراء إذا بعدت بعد الألف
لم يؤثر في سبب ولا منع عند الأكثرين لأنها ليست من الحروف الاستعلاء وإنما هي مجراة مجراها لما ذكرناه فلا يلزم من اعتبار المستعلية مانعا
لما ذكرناه وإن بعدت اعتبارها هي إذا بعدت في اللفظ الجيد إمالة الكافر دون قادر والآخرون بالعكس منهما نظرا إلى اعتبار الراء عند
البعد سببا ومانعا أو إلغائها قال وما شذ عن القياس قولهم الحجاج والناس لمن يعني في حال الرفع لأنها حينئذ لا سبب
من أسباب الإمالة فيها فإمالتهما على خلاف القياس لانتفاء السبب وكذلك إمالة مال وباب لأنهما من ذوات الواو والثلاثي المعتل
العين من ذوات الواو لا يمال لأنه سبب الإمالة فيه وأما إمالة الغاب فليس بشاذ لأنه من ذوات الياء وهما من ذوات الواو فسبب
الإمالة فيه من غير مانع ولا سبب للإمالة في مال وباب وقالوا العشا والمكا والكبا فأما الواو فهو أيضا شاذ لأن الألف الآخرة من ذوات الواو
لا يمال ولا يؤثر في إمالتها كسرة على ما تقدم فلذلك كان إمالته شاذا ولذلك كان قياس الربا أن لا يمال وأما ذلك أورده اعتراضا
أجاب بأن السبب الملكان قويا أثر وهو كونها كسرة على الراء وهو الذي حسن منه كونه خارجا عن القياس المذكور وقد أمال قوم جاد جواد تغير
نظرا إلى المحل قال وكان ينبغي أن يكون عند ذكر تفصيل الكسرة لما ذكر أنها تعتبر عارضة وأصلية لأن هذا الفصل في أنها
مقدرة كما يعتبر ملفوظا بها محققة والفصيح ترك اعتبارها وإن كان السكون عارضا لأنه وإن كان عارضا في التقدير فقد صار الآن
في اللفظ بخلاف سكون الوقف العارض في كونه هذا ماش فإنه ليس بلازم من الغالب ذلك السبب الذي زال والأمر يرجع معه [illegible]
إليه الغالب هذا السبب الذي يزول الآن ويرجع إليه غالبا ثم هاهنا ضعف اعتبار السبب في جاد دون اعتباره في ماش في الوقف وإنما شبههم
لاجتماعهما جميعا في أصل العروض ثم كثر وقد أميل والشمس إلى آخره قال ش رضي الله عنه ذكر في هذا الفصل سببا آخر من أسباب
الإمالة التي لم يذكرها مع الأسباب المتقدمة وقد تقدم عذره في ذلك فكان ينبغي أن يكون ذلك في الفصل المشتمل على الإمالة لأنهما سبب لأجل الإمالة
لم يذكرهما أولا وهما من الأسباب فإذا لم يذكرهما مع الأسباب لعذر ذكرناه كان الأولى أن يذكرهما مجتمعين لأنهما من جنس واحد فلا وجه
للتفرقة بينهما وقد ذكرنا أنه من الأسباب القوية وليس كالإمالة لأجل الإمالة في الضعف على ما تقدم قوله وقد أمالوا الفتحة إلى آخره
لا تمال الفتحة إلا مع الراء المكسورة بعدها لما في الراء من التكرير فلم يقو عليها إلا الراء المكسورة لما ذكرناه من تقدير كسرتين بخلاف غيرها
من الحروف وبخلاف ما بعده ألف من الفتحات فإنه يتعذر عليها بوصلها في النحو بها إلى الكسرة من الكلفة وذلك معلوم عند النطق
الحروف لا يمال لأن ألفاتها أصلها في البا حتى يطلب مجانستها بالإمالة وقلة تصرفهم فيها والإمالة من باب التصرف فلما إذا سمي بها فيصير

من قبيل الاسما فان كان فيها سبب اما الدغير والا فلا فلذلك يمال حتى اذا سمي به ولا يمال على ونحوها اذا سمي بها لانك
لو سميت بحتى وثنيته لقلت حتيان ولو سميت بعلى لقلت علوان واما اما التي بمعنى بلى ولا في اما لا ويا في النداء فلما في ذلك من التضمن
بالجملة المتضمنة للفعل والاسم او الاسمين فصار كانه فعل او اسم لاعتبارها عن ذلك والاسماء غير المتمكنة يمال المستقل منها بنفسه
الى اخر حكمها حكم الحروف لما ذكرناه وانما امل المستقل منها من الجهة التي اميل بها بلى ونحوها فلذلك اما لوا انى ومتى ولم يميلوا
اذا ونحوها والافعال غير المتصرفة ليس منها ما يقبل الامالة الا عسى لان نفيها لا الف فيها وانما اميلت مع عدم التصرف لما علم
من قولهم عسيت وعسينا فلما كانت تصير الى اليا عند اتصال هذه الضماير صارت كالمتصرف في ظهور اليا فيه فاميلت لذلك وكذلك
قال المبرد واما الذي حين والله اعلم ومن اصناف المشترك الوقف يشترك فيه الاضرب الثلاثة وفيه اربع لغات الى
اخره قال رضي الله عنه لان كل واحد منها يصح الوقف عليه قال وفيه اربع لغات وليس بعض الاربعة بمجمع لان منها ما يضاد
بعضها بعضا كالاسكان والروم وكالروم والاشمام وانما اراد بيان ما يكون لاجل الوقف وان اختلف محاله وعلى ذلك كان ينبغي
ان لا يقتصر على اربعة اذ من جملة احكام الوقف الابدال في مثل رايت زيدا ومثل رحمه وفي مثل هذا الكلو ونقل الحركة الى ما قبلها
في مثل هذا البكر والحذف في مثل القاضي والداعي والحاق ها السكت وكل ذلك قد ذكره في اثنا فصول الصنف فلا وجه لتخصيص
اربعة منها فان خصها بالشهرة فالتضعيف ليس مثل الباقي في الشهرة فلو اسقط التضعيف ايضا وذكره في اثنا الفصول لكان لتخصيص الثلاثة
وجه وقوله الاسكان الصريح احترز بالصريح عن الروم والاشمام فان الروم تضعيف للحركة وتقريب من الاسكان والاشمام ضم الشفتين
بعد الاسكان فهو مضاد للصريح عنهما اي ليس معه بعض حركة ولا ضم شفتين بعد الاسكان فاحترز بالصريح عنهما اي ليس معه بعض
حركة ولا ضم شفتين بعد الاسكان فهو مضاد للاسكان الصريح والروم اما مضادته للاسكان الصريح فلان حقيقة الاسكان الصريح
ان لا تضم معه الشفتان وحقيقة الاشمام ان تضم معه الشفتان فلو قدر اجتماعهما لكان جمعا للضدين في ضم الشفتين وثبوته في
محل واحد واما مضادته للروم فلان الروم اتيان بعض الحركة والاشمام اسكان ثم ضم شفتين وكان اجتماعهما يؤدي الى ثبوت
الاسكان ونفيه في محل واحد ثم ذكر اصطلاح الكتاب في صور هذه اللغات قال والاشمام مختص بالمرفوع لانه ضم الشفتين
ليؤذن بان الحركة كانت ضمة فوجب الا يكون الا في مضموم قال ويشترك في غيره المجرور والمنصوب غير المنون هكذا وقع
في النسخ المشهورة وليس بمستقيم لان قوله ويشترك فاعله المجرور والمنصوب وقوله في غيره لا وجه له الا في غير الاشمام واذا كان لذلك
لم يستقم اداية الى ان غير الاشمام يكون في المنصوب والمجرور دون غيرهما لانه في محل البيان لذلك ومعلوم ان المرفوع مع المجرور والمنصوب
في غير الاشمام سوا الا ترى انك تسكن وتروم وتضعف في المرفوع كما تفعل ذلك في المنصوب والمجرور فلم يكن لتخصيص المجرور والمنصوب
فايدة ووقع في بعض النسخ ويشترك في غيره المرفوع والمنصوب والمجرور وهو الصواب ولعله كان لذلك او لعله كان ويشترك في غيره

مع المجرور والمنصوب ويكون في ويشترك ضمير المرفوع لتقدم ذكره يشترك في غيره هو والمجرور والمنصوب ثم ضمن الفعل ذكر المنصوب
المنون وانه يبدل من تنوينه الف وهو لغة من لغات الوقف ومثل بامثلة متعددة ليؤذن ان الاسما على اختلافها مستوية في ذلك
الا ما استثني في باب عصا والتضعيف هو ان يشدد الاخر وشرطه ان لا يكون اخره همزة ولا حرف علة ولا ساكنا اما كونه ليس بهمزة
فلان تضعيف الهمزة مستثقل فكيف في الحرف المستثقل واما كونه صحيحا فلان حرف العلة ايضا تقلب على السنتهم حتى غيروها بضروب
من التغييرات فكرهوا التثقيل فيها حتى كان الحرف فيها مناسبا لاجل الوقف فلان لا يثقل اجدر واما كونها متحركا ما قبلها فلئلا
يجمع بين ثلاثة سواكن الحرف الموقوف عليه والحرف المدغم والحرف الذي قبله وذلك مطرح في كلامهم وصلا ووقفا وليس من ذلك
باب دواب لان حرف المد واللين قام مقام الحركة فجوز ان يكون معه ما يكون مع الحركة وصلا ووقفا قال وبعض
العرب يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله الى اخره هذه ايضا لغة من لغات الوقف كما تقدم وشرطه
ان يكون ما قبل الاخر ساكنا لانه اذا لم يكن ساكنا تعذر ان ينقل عليه حركة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى
وان كان مضموما او مكسورا مطلقا او مفتوحا غير منون في الهمزة ولا يكون مفتوحا في غير الهمزة اصلا لانه اذا كان مفتوحا
في الهمزة وغير الهمزة لا يخلو اما ان يكون منونا او غير منون فان كان منونا فامره ظاهر لان حركته واجب بقاؤها على محلها فكيف
يصح نقلها ولذلك كان بعضهم يسوي في غير الهمزة فلا بد ان يكون معه ما ينوب مناب التنوين فيترك منزلة المنون فيجري مجراه او لان
حذف التنوين فيه عارض فاجري مجرى الوصل وليس لذلك المفتوح غير المنون من المهموز في الحكم بل حكمه حكم المرفوع والمجرور لان الهمزة
مستثقل سكونها مع سكون ما قبلها فكان نقل حركتها الى ما قبلها لما في النطق بها ساكنة بعد الاسكان من الثقل مناسبا مغتفرا
مع ترك اعتبار ذلك الاصل الا ترى انك اذا وقفت على قولك رايت الخبء بالاسكان ادركت فيه من الثقل ما ليس في قولك رايت البكر
فلهذا المعنى كان الوقف على الهمزة المفتوحة غير المنونة كالوقف على المرفوع والمجرور في هذا الباب ومن ثم قالوا هذا الردو
ومررت بالبطي ولم يقولوا هذا الحجر ومررت بقفل وانما فعلوا ذلك لما في المهموز من الاستثقال عند سكونه وسكون ما قبله و
لذلك استثناها في قولك دون الفتح في غير الهمزة وكان ينبغي ان يقول اذا لم يكن حرف لين ولا الموقوف عليه حرف لين ولا محتاجا الى
ما ليس من ابنية الاسما في غير الهمزة فالاول كيوم وقوله لا يقال فيه يوم والثاني لما يؤدي اليه من النقل من تحريك حرف اللين والثاني نحو ظبي
وغزو لا يقال فيه هذا ظبو ولا مررت بغزي لما فيه من تغير حروف الكلمة الى غيرها والثالث نحو قولك هذا اجر ومررت بقفل لا يقال
هذا اجر وقلنا في غير الهمزة احترازا من هذا الردو ومررت بالبطي فان ذلك اغتفر عند كثير من اهل هذه اللغة وان ادى الى ما ليس من ابنية
الاسما لما ذكرناه من استثقال الهمزة الساكنة بعد الساكن وان كان اصحاب هذه اللغة كلهم حركوا استثقالا للهمزة الا ان منهم من حرك كما ذكرناه
على قياس النقل ومنهم من يعوض عن الحركة حركة ما قبلها ليخرج عن البنا المطرح في الاسما الذي ادى اليه النقل المذكور فيقال هذا الردي
ومررت بالبطو كما ذكره قوله وقد يبدلون من الهمزة حرفا كتلين الى اخره هذه لغة ايضا من لغات الوقف وكلها الهمزة وهو الجمع الا

الابدال فحكم هذه اللغة ان يبدل كل همزة وقعت آخرا حرف لين من جنس حركتها فان كان ما قبلها مفتوحا نطقت به على حاله
وبالحرف المبدل من الهمزة على هذه فيقول هذا الكلو ورايت الكلا ومررت بالكلي وان كان ساكنا ابدلتها لذلك ثم حركت
ما قبلها بحركة تلك الهمزة فيوافقون اصحاب النقل الا ان هولا يقلبونها حرف لين واولئك يبقونها همزة فيقول هذا الخبو ورايت
الخبا ومررت بالخبي وفي كل البطو والردو فقوم يقولون هذا الردو ومررت بالبطي كما كان اولئك ذلك مع الهمزة فيقرون الاتباع
على النحو فيقولون هذا الردي ومررت بالبطي ثم قال واهل الحجاز يقولون الكلا في الاحوال الثلث قاصدا بذلك تبيين ان هذه
اللغة لغة في الوقف لا لغة من يخفف الهمزة من حيث كونه همزة الا ترى ان اهل الحجاز من لغتهم تخفيف الهمزة اذا وقفوا على الكلا ابدلوا الهمزة
الفا في الاحوال الثلث لانهم يقفون بالاسكان فيصير ساكنة وما قبلها مفتوح فحكمها ان يقلب الفا فتبين بذلك ان اللغة المتقدمة
ليست بمجرد تخفيف الهمزة مجرى على قياس تخفيفه كما جرت لغة اهل الحجاز وان اتفقا في بعض صور الالفاظ كما رايت الكلا في حال النصب
ولذلك لو وقف اهل الحجاز على الخب في الاحوال الثلث لحذفوا الهمزة حذفا وسكنوا الباء وقالوا هذا الخب ومررت بالخب ثم قال
وعلى هذه العبرة يقولون في المواكمو وفي اهني اهني يعني اهل الحجاز وعلته كعلة قولك الكلا لانها اذا سكنت بعد بدرها حركة
ما قبلها فقلبت حرفا من جنس حركته وشبه همزة المواكم عند الوقف كهمزة جونة اهني بهمزة ذيب لوضوح ان همزة جونة وذيب كونهما
ساكنين في الاصل كما شبه همزة الكلا بهمزة راس وكاس وقد اعتل الاخر وما قبله ساكن بالاخر يعني مع الاسكان والروم والاشمام
وابدال التنوين الفا في النصب لا في نقل الحركة الى ما قبله فلا يقال هذا الظبو كما يقال هذا بكر وانما ترك ذكره لظهوره والمتحرك ما قبله
ان كان ياء قد اسقطها الى الاخر الاسم المعتل المتمكن بما قبل اخره متحرك لا يكون الا ياء او الفا اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره واو
قبلها حركة لانها ان كانت فتحة انقلبت الواو الفا كعصا وان كانت كسرة قلبت الواو ياء كقولك غاز وان كانت ضمة قلبت الضمة كسرة
فتنقلب الواو ياء ايضا كقولك قلنس وعرقو وادل ولذلك لم يذكر الا الياء والالف وما اخره واو من غير المتمكن نادر وحكمه في الوقف
كحكمه في الوصل فلذلك لم يذكره فما اخره ياء قبلها كسرة ان كانت مسقطة للتنوين في الوصل فالمختار ان يوقف بحذفها مثل قاض
وغم وجوار ومن العرب من يردها فيقول قاضي والوجه الاول لان التنوين حرف عارض وكانه موجود فبقي الياء محذوفة كما كانت
محذوفة في الوصل ومن ردها كانما نظر الى ذهابها لفظا والياء انما كانت حذفت لاجتماعه معه لفظا فلما حذف التنوين لاجل
الوقف ذهب المانع الياء فرجعت فقيل قاضي وان لم يسقطها التنوين فالوجه اثباتها في الوقف على ما كانت عليه في الوصل
في الثبات فيقال القاضي ويا قاضي وبعض العرب يحذفها في الوقف فيقول القاض ويا قاض والوجه الاول لانها كانت ثابتة
في الوصل ولم يعرض في الوصل موجب لحذفها فثبت على ما كانت عليه ومن حذفها فانما حذفها للتخفيف لان الوقف محل التخفيف
وقد عمم المرفوع والمجرور والمنصوب ومثل بالمنصوب وبقولك رايت جواري وجعل حكمه كحكم المرفوع والمجرور في جواز الحذف
والذي ذكره غيره ان المنصوب ليس مثل المرفوع والمجرور في جواز الحذف والذين يقولون هذا القاض بحذف الياء لا يقولون رايت

القاض بحذف الياء لان الياء لما تحركت في الوصل صارت كالصحيح فاجريت مجراها مثبتة وقفا كاثبات الصحيح بخلاف الياء الساكنة
وصلا فانها لم تكن كالصحيحة فلا يلزم فلا يلزم من حذف الياء الساكنة في الوصل حذف الياء المتحركة لان هذه قويت بالحركة وتلك
ضعفت بالسكون وشرط جواز هذا الحذف ان لا يخل بالكلمة اذ ليس باعلال وانما هو حذف وتخفيف فيقال يا قاض ولا يقال يا مر لما فيه
من الاخلال الا ترى انه لا يبقى حينئذ من حروف الكلمة الا الفاء ولا يلزم امتناع هذا مر ومررت بمر بحذف الياء وصلا ووقفا
لان ذلك اعلال مضطر اليه والحذف في نحو يا مري حذف وتخفيف فلا يلزم من اغتفار الاخلال بالاعلال اغتفار الاخلال بمجرد التخفيف
وان كان اخر الاسم الفا فالكثير ان يوقف بالالف ايضا سواء كانت مسقطة للتنوين او غير مسقطة والفرق بين باب عصا وباب
قاض في رد الالف ههنا وبقائها محذوفة ثم على قول من يرى انها الالف الاصلية ان الالف خفيفة والياء ثقيلة فاغتفر رد
الخفيف ولم يغتفر رد الثقيل وان كان حذف التنوين عارضا فيهما وعلى قول من يرى انها الف التنوين ظاهر فان قبله فتحة وليس
في قاض قبله فتحة وعلى قول من يرى الفرق ذكر الاول في حال الرفع والجر والثاني في حال النصب ومذهب المبرد انها الالف الاصلية
في الاحوال الثلث ولم يذكر ومذهب المازني انها الف التنوين ولكل وجه فاما وجه مذهب المبرد فلانه قد ثبت امالتها في مثل
في الاحوال الثلث ولو كانت الف التنوين لم يصح امالتها فدل ذلك على انها الاصلية في الاحوال الثلث وايضا فان الكتاب
يكتبونها بالياء في الاحوال الثلث ايضا فانها يقع في المقصود ما فيه في الاحوال الثلث وكان كل ذلك دليلا على انها الاصلية ووجه
مذهب المازني ان التنوين انما ابدل الفا في نحو رايت زيدا لوقوع الفتحة ولم يبدل في هذا زيد ومررت بزيد لاجل الضمة والكسرة فلما
كان باب عصا في الاحوال الثلث قبل التنوين فيه فتحة وجب قلبه الفا فوجب ان يحكم بانها الف التنوين في الاحوال الثلث
ووجه مذهب سيبويه قياسه على الصحيح وقد تقرر ان الصحيح لا يبدل في حال الرفع والجر من تنوينه شي وفي حال النصب يبدل واذا
كان هذا حكم الصحيح فينبغي عليه ما اشكل من المعتل وما ذكره المبرد انما يستتب له ان لو كان متفقا عليه وانما يفعل ما
من الامالة والقافية والكتابة من يعتقد اعتقاده والا فالوجه الامالة الا في حال النصب ولا يكتب بالياء ولا يجعل قافية وما
ذكره المازني غير مستقيم فانه في حال الرفع والجر الضمة والكسرة مقدرتان فلا يلزم من تبوت قلب التنوين الفا للفتحة عند انتفاء
الضمة والكسرة لفظا وتقديرا ابدالها الفا مع حصول الضمة والكسرة تقديرا وظهر الفرق بينه وبين ما قاس عليه وجعله اصلا
فالوجه اذن ما قاله سيبويه وان كان الجميع لا اذ من العرب المميلين من يميل في الاحوال الثلث فيلزم ان يكون الامر في
ذلك على مذهب المبرد ومنهم من لا يميله اصلا فيلزم ان يكون الامر على مذهب المازني ومنهم من يميله في حال الرفع والجر ولا يميله
في حال النصب فيلزم ان يكون الامر على مذهب سيبويه واكثر الرواة في قراءة المميلين على مذهب المبرد ومثل غزا وشبهه وقد جا
ايضا على مذهب سيبويه وقد جا ايضا على مذهب المازني فظهر بذلك ان الجميع ثابت في لغة العرب ولم يبق الا النظر في الاقوى
وما ذكره من قلب الف التانيث واوا وياء لغة ضعيفة مختصة بالف التانيث واما قلب الالف همزة ولا تختص وهي ضعيفة

قلبه صح

ووجه الالف ياء انه قصد الى قلب الالف لخفائها حرفا من جنسها يقرب منها فعلا نقلبها ياء لانها ابين منها واخف من الواو
ووجه قلبها واوا امثله لان الالف خفية والواو امكن منها من اليا ووجه قلبها همزة كذلك لان الالف والهمزة من مخرج واحد وكل
ذلك ضعيف ثم ذكر الفعل المعتل فدل على ان ما تقدم مخصوص بالاسما ولذلك قسمها الى منون وغير منون والفعل ويكون آخره ياء او واوا
والف اما الالف فلا تحذف لاجل الوقف لا في فعل ولا في اسم واما الواو واليا وان كانتا تحذفان في الاسما في الاختيار تارة
في نحو قاض وفي الحسنا في نحو القاض فلا تحذفان في نحو يغزو ويرمي الا قليلا والفرق بين يغزو ويرمي وبين قاض ظاهر لان
التنوين مراد وكانه موجود فلا تثبت اليا معه وقد تقدم نفي الفرق بين يغزو ويرمي وبين القاضي على اللغة القليلة والفرق
بينهما ان حذف الواو واليا في يغزو ويرمي للدلالة على الجزم فلو حذفت للتخفيف لادى الى اللبس بخلاف باب قاض فان حذف
اليا فيه لا دلالة فيها فلم يلزم من التخفيف في الموضع الذي لا لبس فيه التخفيف في الموضع الذي يحصل اللبس ثم يوقف على الفعل المجزوم
بالاسكان تارة وهو الكثير وبالحاق الها فتقول لم اذكره وهذا اصل مطرد في كل ما كانت حركته بنائية ما خلا الفعل الماضي
وشبهه فانه لا تلحقه ها السكت وان كانت حركته بنائية والفرق بينه وبين ما سواه ان حركته مشبهة لحركة الاعراب لشبهه بالمضارع
ولذلك بني على حركة فنزل منزلة المعرب ولذلك ايضا لا يقال يا زيده ولا رجله وان كانت حركتها حركة بنا بخلاف الحركة في
لم يغزو ولم يرم فانها لا تشبه ها في الاعراب فظهر الفرق بينهما ومنهم من زعم انه انما امتنع الحاق الها في الماضي لشبهه بها الضمير
من غير حاجة وفي المضارع اغتفر لكونه عوضا من المحذوف عند الجزم وليس ببعيد واذا ورد مثل ان احب بانها ليست
ها السكت ان كانت التي تدخل على الضماير وهي ها السكت ان كانت ان بمعنى نعم فلم يدخلها ها السكت في موضع يلتبس فيه بضمير
غيرهما ذكرناه لذلك اللبس المذكور ولذلك التزم دخولها في نحو ره وقه لما ادت اليه الضرورة واغتفر امر الالتباس لانه لا يمكن الوقف
عليه الا كذلك عند الابتدا به لانه يؤدي الى الوقف على متحرك واما الى الابتدا بالساكن فوجب الحاق الها لذلك وكل واو
او يا لا تحذف فانه تحذف في الفواصل والقوافي الى آخره للفواصل والقوافي وجوب الحذف شان ليس لغيرهما ولذلك
تحذف معهما ما لا يحذف مع غيرهما وسببه قصد تناسب الفواصل بعضها مع بعض ان كان بعضها محذوفا او قصد التخفيف فيها
لتعددها وليس مثل ذلك في غير الفواصل والقوافي لمثل مثل المتعال وان كان حذفه سايغا في غير الفواصل الا انها ليس باللغة
القوية فيمثل اذا بها انما هو على الغرض منهما من غير الفواصل يحتج بهض التمثيل ولذلك التناد واما يسر وضع في صفوا
فواضح في التمثيل اخ لولا كونه في الفواصل والقوافي لم يقو حذفه قوله وتا التانيث يقلبها ها في الوقف قال الشيخ
هذه اللغة الفصيحة الكثيرة ووجهها قصدهم الى الفرق بينها وبين تا الفعل لما ذهبت في الوقف الحركة التي كان بها التمييز وقلبت
ها دون غيرها من الحروف لانها اشبه شي بالالف وهي اولى من غيرها من الحروف لانها تناسب ما قبلها وقد ثبت كونها ايضا للتانيث
ولكنهم عدلوا عن الالف لئلا يوهم انها هي نفسها للتانيث فكانت الها اولى بها وهيهات ان جعل مفردا فبالها والا فبالتا

في حوار

قد تقدم ذلك وانه امر تقديري اذ هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وقد يقف بالتا من يصله بالفتح وقد يقف
بالها من يصله بالكسر وانما ذلك لشبهها بتا التانيث لفظا دون افراد وجمع واما عرفات فذلك يتحقق فيه كونه اسم جمع او جمعا محققا
لان معناه جمع عرفة واذا في موضع النصب دل على انه غير جمع اذ لو كان جمعا لم يجر فتح تائه فحكم عليه بانه باسم جمع واذا كسرت في موضع
دل على انه جمع اذ لو كان لم يجز الكسر فيتحقق لذلك الوجهان المذكوران كوسه وقد يجري الوقف مجرى الوصل في نحو قوله مثل الحريق
وافق القصبا الى آخره وهذا وان كان موقوفا عليه الا ان القوافي اذا حركت فانما تحرك على نية وصلها عند بعضهم واما من يقول
انه حركها لانه قد زيد عليها حرف مد يوقف عليه وهو الذي يسمى الاطلاق فليس ذلك في نية وصله وهو على كل تقدير شاذ الا انه
على الاول شذوذه من حيث انه اجرى الوصل مجرى الوقف على ما ذكر وعلى الثاني شذوذه من حيث انه جمع بين الحركة والتشديد
شرط احدهما انتفاء الآخر على ما تقدم قال ولا يختص بحال الضرورة بقول ثلثه اربعه الى آخره قال المطلق وليس يحك فان
مثل ذلك لا ياتي الا للضرورة ثم مثل ثلثه اربعه وليس مثل ذلك مثل ذلك في الكلام غير موقوف عليه فلهذا المعنى اغتفر فيه ما لا يغتفر
في مثل ما ذكر واراد في ثلثه اربعه ان قصد الاسكان انها لما ابدلت ها الا في الوقف ووصلها اربعه معها مع بقاها بها ابقا اجرا للوصل
مجرى الوقف وان قصد التحريك بنقل الهمزة وضح الامر فانها لا تنقل الحركة عليها الا في الوصل بعد سكونها وقلبها ها في الوقف فقد
جمع بين حكمي الوصل والوقف وهو معنى اجرا الوصل مجرى الوقف ولو قال قائل ان ثلثه مبني على السكون وليس سكونه للوقف
فلا يمتنع وصله غير معرب مع بقا آخره ساكنا ها فلا حكم للوقف فيه لان ذلك انما يكون في وصله تا متحركة وهذا واجب له البنا
على السكون فصار سكونه لا للوقف والها لا ترد لسكونه فلا حكم للوقف فليس فيه اجرا الوصل مجرى الوقف وانما فيه حكم الوصل
خاصة واتفق على ان حكم الوصل الحكم الوقف كما في قولك كم واشباهها فان حكم الوصل فيها الحكم الوقف فيبين الفرق بين اسما
العدد وبين نحو القصبا بانه سايغ من غير ضرورة بالوجهين المذكورين فلا ينبغي ان يحكم على نحو القصبا وليس نحوه كما مثل القصبا فان
ذلك جايز ان يقال فيه انا بالالف في الوصل واذا كان كذلك فليس فيه اجرا الوصل مجرى الوقف ووجه آخر وهو انه لما حذف
همزته نقل حركتها الى ما قبلها وادغام نون لكن في نونها قصدا الى تعويضها بالالف التي يكون لها وصلا في بعض اللغات ووقفا
على كل لغة عوضا مما حذف منها او قصد فعل ذلك رفعا للبس لما يوهم لفظ لكن من انها لكن المشددة فظهر الفرق بينها وبين القصبا
من وجهين ايضا فلا وجه لاجرا الباب مجرى واحد لما ذكرناه قال ويقول في الوقف على غير المتمكن انا بالالف وانه بالها
حكم انا اذا وقف عليها ان لا يوقف على النون اتفاقا ولا بد من الحاق الالف في اللغة الفصيحة او الها والحاقهم الالف لانها هي
الاصل بدليل اثبات بعضهم لها في الوصل وبدليل ان نحوها من الضماير لم يقتصر فيه على النون واما الها فلانهم لما زيدت في الوقف خيف اللبس عنها
وبان لان الوقف يذهب حركتها لو وقف عليها وهذا الوجه يقويه من وقف بالها لانها ها السكت وهو بالاسكان
وهو بالحاق الها هذا جار على القياس لان كل متحرك حركة بنا جايز ان يوقف عليه بالسكون والحاق الها وكذلك الرمنك واكرمنك وما كان

ففيها ومنه لكنا في اللغة
قرأ ابن عامر بالالف
والاصل لكن انا فالقيت حركة الهمزة واد[illegible]
على نون لكن فحذفت الهمزة
النون والتقاء الساكنين حذف الالف
عن اللغة الوصل لانه في لسان الحجاز
في الوقف كلنا في تميم وانا بني
الوصل في على الوقف

وماكان مثله وههنا وههناه وهولا وهولاه اذا قصر يعني هولا اذا قصر وقف عليه بالالف وحدها وبالها ايضا ولذلك
ذكره من لم احد بهما من غيرها او الاخرى بالها والا فههنا ليس فيه الا القصر فلا وجه لرد التثنية اليه وغلامي وضربني وغلاميه وضربنيه
بالاسكان والحاق الها فيمن حرك في الوصل ليس على اطلاقه لانه يوذن بان الوقف بالاثبات انما هي لغة من حرك خاصة والوقف
بالحذف انما هي لغة من سكن في الوصل وليس ذلك صحيحا اما الاول فهو الاكثر وقد يحذف من يحرك في الوصل وقد جا في القران فما اتاني
الله مفتوحا في الوصل موقوفا عليه بغير يا في قراءة ابي عمرو وقالون وحفص بخلاف وفي قراءة ورش بلا خلاف فيكون على مذهبه قراءة ورش
غير صحيحة لانه وصل متحركا ووقف بالحذف من غير خلاف واما الثاني فان الافصح الوقف باثبات اليا ايضا فان جاء غلامي باثبات
اليا في الوصل ساكنة الوقف عليه باثباتها افصح قال تعالى يا عبادي لا خوف عليكم وكل من اثبتها ساكنة في الوصل وقف
عليها ايضا ساكنة مع كونه منادى فالوقف على غير المنادى باثبات اليا اجدر وكذلك جميع ما جا في القران الا مواضع كتب حذفه
خطا في المصحف فقراها بعضهم على النحو الذي ذكره وظهر ان ما ذكره غير مستقيم لا في الاول ولا في الثاني وهو في الاول اقرب
واما الثاني فواضح الفساد لما بيناه ثم مثل بقراءة ابي عمرو وليس مثلا مستقيما من وجهين احدهما انها رؤوس الاي ورؤوس الاي
ان لها شانا في الحذف ليس لغيرها فكيف يستقيم للتعميم ثم التمثيل بما صح انه في الحذف ليس لغيرها واما الثاني فلان المشهور في
قراءة ابي عمرو حذفها وصلا ووقفا وعند ذلك لا يبقى فيه شبهة في الاستدلال لانه عرضه ووصله بالياء ساكنة والوقف بغير يا
وقد تقدم ان المشهور ليس كذلك ولذلك البيت الذي انشده لا يستقيم دليلا لانها في القافية والقافية لها شان في الحذف وايضا
فانه لا يستقيم وصلها بيا اصلا لانه يفسد الوزن وانما يستقيم الاستدلال ان لو ثبت وصله بيا ساكنة والوقف بحذفها وذلك
متعذر فيه قال وضربكم وضربهم وعليهم وبهم الى اخره قال الشيخ ميم الجمع وها الضمير للغايب لا خلاف في ان الوقف
عليهما دون الحاق الملحق وغيرهم بالاسكان وقد جا بعضهم وقد جا فيهما الروم والاشمام في لغة من ضم الميم وليس بالكثير في الميم
واما في الها فان كان قبله ساكن صحيح فهو في الاضعف وقوله فيمن الحق وصلا يعني به ميم الجمع والها جميعا وقوله او حرك يعني به ها
الضمير وحدها ويجوز ان يكون قصد بقوله فيمن الحق وصلا او حرك ها الاضمار وحدها لانها المذكورة اخرا واستغنى عن تقييد
ضربكم ثم من اسكن لا اشكال في وقفه ومعنى قوله وضربكم محمولا على من الحق وصلا فلم يحتج الى تقييد وهذه فيمن قال هذه امة
الله وهذا يقوي ان التقييد فيما تقدم للها الا ترى انه لم يحتج الى بيان الوقف على الغير من يقول هذه امة الله قال ويقال
حام وهم وحامه وفيمه بالاسكان والحاق الها اما الاسكان فلانها لما حذفت الالف مع حروف الجر لتنزلها معها كالجزء الواحد
صارت نسيا فوقف عليها بالاسكان كما يوقف على المتحرك واما الحاق الها فعلى اصل الحاق حركة البنا ومجي مه اما مجي مه
ومثل مه فلم يوقف عليه الا بالها وسببه ان اتصال المجرور بالمضاف ليس كاتصاله بالجار لاستقلال كل واحد منهما بمعناه فلم
يشتد الاتصال فيه اشتداده مع الحرف ولذلك زعم بعض النحويين ان العطف على المضمر المخفوض بالاضافة جايز من غير تكرير وحمل

عليه قوله تعالى او اشد ذكرا وقال هو معطوف على الكاف والميم في قوله كذكركم اباكم كانه قال او كذكر قوم اشد ذكرا
ولذلك كتب الكتاب حام بالالف لانها صارت متوسطة وكذلك علام ولام وفيم وعم من غير فصل كل ذلك لما فهم من شدة
الاتصال ولم يكتب مثل لم متصلا ولا مجي مه واشباهه مما كان متصلا باسم ودل ذلك كله على ان اتصاله بالجار اشد فلما كان
كذلك كره ان يوقف عليه بالاسكان فيكون وقفا على كلمة على حرف بالاسكان كما كره ذلك في مثل قولهم يا زيد وه واجماعهم على الوقف
عليه بالها يقوي الوقف على مجي مه بالها لانه مثله في انه كلمة واحدة في حكم المستقل فلا يوقف عليه الا بالها القول فيه وشبهه
والنون الخفيفة تبدل الفا في الوقف يعني اذا كان قبلها فتحة تشبيها لها بالتنوين لانها مثله في كونها نونا ساكنة في اخر الكلمة بعد
حركة فقالوا في اضربن في الوقف اضربا كما قالوا في رايت زيدا زيدا فان لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التنوين بل
حذفها اجدر لانها ليست لازمة في الوصل بخلاف التنوين ولان ما دخلت عليه فرع فكانت فرعا فلا يكون لها على الاصل مزية الا
انك اذا حذفتها في الوقف ازلت ما كان من احكامها في الوصل ورددت الفعل الى حكمه لو لم تكن البتة فلذلك قيل في هل تضربن
هل تضربون وفي هل تضربن هل تضربي بخلاف التنوين في اللغة الفصيحة الا ترى انك تقول في قاض قاض ولا ترد اليا في الافصح عند
زوال التنوين وان كان من احكامه والفرق بينهما ان التنوين لازم في الوصل والوقف فجعل للزومه له مزية على ما ليس بلازم و
ايضا فان التنوين مسوق لمعنى زايد على معنى الاسم والنون في الفعل ليست مسوقة لمعنى زايد وانما هو توكيد محض وهو معنى الزيادة
فجعل الماجي به لمعنى على ما لم يكن لمعنى مزية وايضا فان النون في الفعل على وجه تشبيهها بالتنوين فجعل للاصل على الفرع مزية
ومن اصناف المشترك القسم قال صاحب الكتاب يشترك فيه الاسم والفعل وهو جملة فعلية او اسمية قال الشيخ
القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف كقولك
بالله اخبرني هل كان زيد ثم قال ومن شانهما ان تنزلا منزلة جملة واحدة ثم انهما كالشرط والجزا اذ الاولى لم يقصد لمجردها
وانما اتي بها لغرض الثانية فلا بد من الثانية معها فلما ارتبطتا صارتا كالجملة الواحدة كالشرط والجزا ثم لو اسقطت الاولى
لاستقلت الثانية كما لو اسقطت الاولى في الشرط لاستقل الجزا اذا اعرب بنفسه ولكنه لا يصير معناها عليه كما لا يكون جواب الشرط جزا
عند حذف الشرط جزا وليس يستقيم في جوابه عمل فلذلك جاز حذف الاول عنه من غير شريطة بخلاف الشرط فان له فيه عملا اذا
كان مضارعا او حرفا يدل على الجزائية كالفا فاذا اشترط عند حذف الشرط ان الدليل ذلك والقسم وان كان له في الجواب
الفاظ لاجلها نجاز ان يحذف مع بقايها كقولك ان زيدا قايم وقد كان يقال والله ان زيدا قايم واما حذف الثانية فلا بد من
خاصة تشعر بذكرها كالجزا والجواب لو وخبر المبتدا ونظاير ذلك قال ولكثرة القسم في كلامهم اكثروا التصرف فيه الى اخره
قال الشيخ اذا كثر الشي في كلامهم خففوه لخفته على السنتهم كما فعلوا ذلك في الذ واشباهه لان الكثرة تناسب التخفيف ولذلك
جمعوا هذه الجملة من غير وجه فمن ذلك حذفهم الفعل جوازا مع البا ولزوما مع الواو والتا واللام ومن لانهم جعلوا هذه الحروف

الاربعة عوضا من الفعل فلم يجمعوا بينها وبين الفعل قصدا للتخفيف ومن ذلك حذف الخبر اذا وقع المقسم به مبتدأ كقولهم لعمرك
ويمين الله وامانة الله وايمن الله ومن ذلك حذف نون ايمن الله فيقولون ايم الله لافعلن وقوله وهمزته في الدرج دليل على ان
الهمزة عنده همزة قطع وليس مذهب سيبويه انها همزة وصل جي بها للنطق بالساكن فليس حذفها في الدرج لتخفيف من اجل
القسم ولكنه على قياس حذف همزات الوصل في الدرج في كل موضع وانما الذي اشار اليه مذهب الفراء فانه يزعم انها جمع يمين
فهمزته همزة افعل الذي للجمع وهي قطع فاذا وصل فانما كان ذلك لاجل التخفيف في القسم وسيبويه يزعم انها كلمة اشتقت
من اليمن ساكنة الاول فاجتلبت الهمزة ليتنطق بالساكن كما اجتلبت في امرئ وابن واشباههما من الاسماء التي وضعت ساكنة الاول
فعلى ذلك لا يكون الهمزة محففة في الوصل لاجل القسم على ما ذكرناه ومن ذلك حذفهم نون من ومن وان كان قد ذكر في ذلك خلافا وهو
ان منهم من يقول انها من ايمن ومنهم من يقول انها من وعلى كلا القولين فالحذف لتخفيف القسم وحرف القسم في الله والله والمراد
والله او بالله ولكن الحذف لاجل التخفيف ومثل بمثالين بهما على ان النصب والخفض بعد الحذف جائزان فيه على ما سيأتي وعوض
في ها الله وآلله وافالله يعني انهم عوضوا عنها حرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع همزة الوصل وكان ذلك للتخفيف
المذكور والابدال عنه تاء في تالله لان التاء اخف من الواو وايثار الفتحة على الضمة في قولهم لعمرك وان كانتا لغتين وكثر في العمر
ولكنهم عدلوا عنها تخفيفا ويتلقى القسم بثلاثة اشياء باللام وبان وبحرف النفي وذلك للتنبيه على ان ما يذكر بعده هو الذي
جي بالقسم تأكيدا له وهذا مخصوص بالقسم لغير الاستعطاف وهو الشائع الكثير واما القسم للاستعطاف فانما يكون جوابه
الجمل الطلبية وما حمل عليها من قولهم اقسمت عليك لما فعلت والا فعلت وهذه الاجوبة في القسم انما يكون اذا اخير ذكر الجملة
المقسم عليها بعده فاما اذا لم يذكر بعده وذكر قبل القسم ما يدل عليها او ذكر القسم معترضا امتنع ذلك فاذا قلت زيد قائم والله
وزيد والله قائم لم يكن ذلك في شي منه فان ذكرت بعد القسم ما يصح ان يكون تتمة لما قبله جاز الامران فيقول زيد والله ان اباه قائم
وزيد والله ابوه قائم وان مخصوصة بالجملة الاسمية لانها لا تدخل الا على الاسم واما اللام وحرف النفي فيدخلان على الجملتين جميعا
الا ان الفعلية اذا كان فعلها مضارعا الزم في الاصح معها نون التاكيد واذا كان ماضيا الزم على الافصح معها قد ولم يحتاجوا
مع الاسمية الى غيرها لانها دخلة على الفعل اصلية في الاسم فقصد الى تقويتها فيما ليست اصلا فيه تنبيها على انه ليس من اصل مواضعها
وقوله وقد حذف حرف النفي في قولهم تالله يبقى على الايام مستقل الى آخره حذف حرف النفي جائز مع الجملة الفعلية ولا يعرف مع
الاسمية وانما حذف مع الفعلية دونها اما لانه يدل على النفي فيه امران حذف اللام وحذف النون واما لانه قد حذف عنه في غير القسم
كقوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا فاجري في القسم مجراه في غيره بخلاف الاسم فانه خال عما ذكر من الامرين وقد اوقعوا موقع الباء بعد حذف
الفعل الذي الصقته بالمقسم به اربعة احرف الى آخره يريد ان هذه الحروف لا يستعمل الا مع حذف الفعل لانه جعل شرط استعمالها
حذف الفعل وذلك لانها عندهم عوض من الفعل فكرهوا الجمع بين العوض والمعوض على عادتهم في ذلك وقوله وما للاختصاص

تعليل الوضع هذه الحروف عن الباء والواو وامرا بها اختصاص الظاهر بها والتاء اختصاص اسم الله تعالى واللام اختصاصها
بالتعجب ومن اختصاصها بربي فلا يستعمل اللام الا فيما هو حقيق بالتعجب كقولك لله لتبعثن ولتحاسبن ولله لا يؤخر
الاجل ولا يبقى في الناس احد وشبهه ولا يقال لله لقد قام زيد اذ ليس في ذلك وجه للتعجب وقد جاءت التاء ايضا في مثل ذلك
كثيرا ولكنهم لم يلتزموا بها ذلك بل استعملوها في غيره وبعضهم من يقال من ربي انك لاشر تنبيها على القسم لما في لفظها من
الاشتراك وقلتها في القسم فقصدوا الى ان يكون لها فائدة لا تدل على انها المقسم بها ومن الناس من يزعم انها من ايمن ولكنه اختير
ذلك لانها داخلة على ربي كما تدخل من ولو كانت من ايمن دخلت على اسم الله كما يدخل ايمن لما اختصت الضمة من في هذا
الموضع شبهوها لاختصاصها بما اختص مثلها كالفتحة مع لدن في غدوة واختصاص التاء باسم الله واختصاص ايمن
باسم الله والكعبة واذا حذفت نونها فهي كالتاء يعني في انها تدخل على اسم الله خاصة فيقال م الله وم الله كما تقول تالله
ومن الناس من يزعم انها من ايمن من حيث دخلت على اسم الله كما يدخل ايمن ولو كانت من من لم يدخل على اسم الله كما لا يدخل من
ومن الناس من يزعم ان المضمومة من ايمن لما ذكرناه والمكسورة من من لانه ليس في ايمن كسرة في ميمه يحكم بالكسرة على انها ميم
من ويجعل ذلك اولى باعتبار من دخولها على اسم الله لان كسر ميم ايمن لا وجه له في ايمن ودخول من على اسم الله لا مانع له
الا من حيث الاستعمال على انه قد سمع من ربي عن الاخفش على ما ذكره اخرا والقياس يقتضي الجواز فرجح بذلك ان المكسورة
ميم من والمضمومة ميم ايمن وظاهر كلامه انها ميم من وان دخلت على اسم الله لانه يأخذ الكسرة دليلا على انها ميم من
ويحمل المضمومة عليها لانه قد ثبت فيها الضم مع نونها وقد ثبت الحذف في اختها فليكن الحذف في الاخرى بخلاف ايمن فانه لم يثبت
حذف همزتها الا فيها ولا فيما يشابهها فكان القول بانها ميم من اولى قال والباء الاصل لانها الى آخره قال
الشيخ لما كانت الباء هي الاصل دخلت على كل مقسم به مضمرا كان او مظهرا ولم يلزم ذلك فيما كان فرعا عنها لوضعهم اياه
مختصا كما ذكرناه في الواو والتاء ولذلك لما كانت الاصل دخل الفعل مصرحا به عليها اذ لم توضع عوضا عنه وانما
وضعت لمعناها خاصة بخلاف الواو والتاء فانهما جعلا عوضا من اللفظ بالفعل فلذلك لم يجز اظهار الفعل معهما ولذلك
استعملوها لما كانت اصلا في الاستعطاف كقولك بالله اخبرني وهذه الباء ادخلها النحويون على ما تقدم في حروف القسم كما
تقدم ذكره وظاهر كلامهم انها متعلقة بفعل في معنى اقسم على سبيل الاستعطاف ولو قيل انها متعلقة بفعل بمعنى
استعطف لكان جيدا ولو قيل انها متعلقة بفعل الطلب المذكور بعدها او بما دل على فعل الطلب على انها للاستعانة
كما تقول بالله حججت لكان جيدا والذي يقويه انك تقول اخبرني بالله وبالله اخبرني كما تقول بعون الله حججت وحججت بعون الله
كانك جعلت الطلب مثل الخبر مستعينا بالله في اخبارك لي ولذلك وجب الايجاب الا بفعل طلب او في معنى الطلب ولا ايجاب
بالايجاب الاقسام وحذف الباء مستنصر المقسم به بالفعل المضمر لان وضعها متعلق للفعل فاذا اضمر الجار بقي متعلق الفعل

خلفا عن المعارض لم ينحبصبه بدليل قولك كلت زيدا وكلت لزيد والمنعوت من الذنب واستغفرت الذنب وذلك مطرد
في كلامهم الا انهم لم يحذفوه الا مع حذف الفعل فلا يقولون حلفت الله ولا اقسمت الله بل يقولون الله لا افعل قال وقد روي
رفع اليمين والايمان على الابتدا محذوف الخبر وذلك ان القسم جا في كلامهم جملة فعلية وجملة اسمية في مثل لعمرك الا ان الفعلية
هي الشائعة في كلامهم ولذلك لم يجز ان يقول الله لا افعل على الله قسمي وقد جا قولهم امانة الله ويمين الله شبيها بقولهم لعمرك
وهو قليل فاذا النصب هو الوجه والخفض على اراده حرف الخفض وهو قليل ايضا ونصير كما يصير اللام يعني انه مخفوض المقسم به
على اضمار حرف الخفض وارادته موجودا كما مخصوص في قولهم لاه ابوك الا ترى ان الخفض في قولهم لاه ابوك لا بد له من خافض وكان خافض
الا الحرف المقدر فكذلك هاهنا بالحرف المقدر قال ويحذف الواو ويعوض منها حرف التنبيه في قولهم لاها الله ذا قال الشيخ
يلزم الخفض لوجود ما يقوم مقام حرف الجر وهو حرف التنبيه كما يلزم مع الواو والبا وهمزة الاستفهام وقطع همزة الوصل لما كان
عوضا عما ذكره لوجوه وفي لاها الله ذا لغتان حذف الفها واثباتها فاما الحذف فوجهه انها الف لقيت ساكنا بعدها فيها
ان يحذف لالتقا الساكنين واما اثباتها فلا يخلو اما ان يثبت الهمزة معها او لا يثبت فان لم يثبت فهو الظاهر من كلامهم فوجهه انها لم
تنزل منزلة الجز من الكلمة فلم يحذف لالتقا الساكنين لانها التقيا على حدهما كما في قولك الضالين وشبهه وان يثبت الهمزة وليس بعيد من كلامهم
ووجهه ان همزة اسم الله لما ساغ جواز القطع ليس لغيرها بدليل قولهم يا الله وقولهم افالله فلم يجمع ساكنان البتة فثبتت الفها لانها لم
ما يوجب حذفها قوله وفيه قولان احدهما وهو قول الخليل ان ذا مقسم عليه كانه قيل الامر ذا فحذف الامر لكثرة الاستعمال ثم قال ولذلك
لم يجز ان يقاس عليه فلم يعلل ما ذكره من ان تقديره الامر ذا وانما علل امتناع القياس عليه لاجل كثرة الاستعمال في هذا دون غيره
ولم يدل على ما ادعاه البتة وقد دل الاخفش بما ذكره على دعواه ولو قيل ان ذا هو المقسم عليه لا على الوجه الذي ذكره الخليل بل على معنى
لا يفعل ذا او لم يكون ذا لكان مستقيما ودليله ان المعنى المستعمل فيه هذا اللفظ هو ان يكون المقسم عليه منفيا دليل الاستقرا لكلامهم
واذا كان كذلك وجب تقديره منفيا واذا قدر منفيا بطل تقدير الخليل فبطل تقدير الاخفش لانه يجعل المقسم عليه محذوفا لان
الحذف على خلاف الاصل واذا استقام الاثبات فلا معنى للعدول الى الحذف وحمله على الاكثر وان لم يحقق انها اصول لم يحل اما ان
يقوم دليل على زيادة بعضها او لا فان قام فلا اشكال في الحكم باصالتها لتعذر الزيادة كما ذكره في امعة وامرة والحكم بزيادتها وما
ذكره في اولق فانه يحمل الامرين غير مستقيم في التحقيق لانه لم يحل اما ان يقوم دليل على زيادة الواو او لا فان قام دليل على زيادة الواو
ان الهمزة اصلية وان لم يقم ثبت ان الهمزة زائدة وكان الحكم بزيادتها اولى من الواو ونظرا الى الاكثر في كلامهم لان افعل اكثر من فوعل واذا لم
يقم دليل فجعله من باب الاكثر في كلامهم اولى واذا حكم بان زيادة افعل افعل السكون من باب الاكثر مع كثرة فعلل كان يحمل هذا على انه افعل
اولى وهما توهم من الدليل على ان الواو في اولق زائدة وهم ذكره صاحب الصحاح ووهم فيه وذلك انه قال والق افعل لانه يقال الق فلا
دليلا على ان الهمزة زائدة والواو اصلية وهو دليل على العكس لانه اذا ثبت الق فهو مالوق كانت الهمزة اصلية فاء الفعل نعلم الهمزة

فيه غلط فاحش من الكاتب

قام زيد يوم الجمعة وعمرو يوم السبت وهذا قد نزل منزلة العامل الواحد فاجرى مجراه ثم قال ويقدر الدلك
ما معناه وانما يلزم ذلك لو قيل اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فهذا هو الذي يشبه ان في الدار زيدا
والحجرة عمروا والسوال عند باقي اصله مندفع لانا نجيز ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فلا ورود له وما اجاب به الزمخشري
نوع منه واستنباط المعنى دقيق لو لم يرد ولزمه الايجز كما ذكر اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جا مثل
ذلك في القرآن قال الله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فقد جا ذلك
مع التصريح بالفعل والحرف فبطل ما اجاب به من ان ذلك انما كان من اجل الواو وبقي السوال قايما عليه الا ان ما ذكرناه
عليه يدفع جوابه ويدفع اصل السوال ايضا لانه يوجب جواز العطف على عاملين في غير ما سعوه وجعلوه دليلا على
انها واو القسم فثبت انها واو العطف بما تقدم او لان السوال وارد له على الوجه الذي ذكرنا لا على الوجه الذي
لزمه ما نعوا ان في الدار زيدا والحجرة عمروا ومر اصناف المشترك تخفيف الهمزة قال يشترك فيه الاضرب
الثلاثة قال الشيخ لا تخفف الهمزة الا اذا تقدمها شي يعني انها اذا كانت اول كلمة مبتدا بها فلا بد ان تكون محققة
لتعذر تسهيلها اذ لو سهلت لجعلت بين بين لانه موجب الحذف والبدل ولو جعلت بين بين لقربت من الساكن
فكما منعوا ان يبتدا بما يقرب من الساكن لانه مرفوض في كلامهم او متعذر قال وفي تخفيفها ثلثة اوجه وقد
فسر بثلثة الاوجه وفسر بين بين بان تجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها هذا هو الكثير في بين بين وقد جوز
بعضهم في بعض الهمزات ان تجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركة ما قبلها مثل يستهزيون وسيل فيجوز ان تجعل
في يستهزيون بين الهمزة والياء وفي سيل بين الهمزة والواو وبذلك قرا بعضهم الهمزة في الوقف لان من اصله تخفيف
الهمزة في الوقف وليس ذلك بجيد عندنا والمشهور عندنا لغة وقراة فيما هو مسهل بين بين ما ذكره واما الابدال
والحذف فواضح ثم اخذ يقسم الهمزة وقال ولا تخلو ان تقع ساكنة او متحركة وهو حصر في المعنى قال
فان كانت ساكنة فيدلها الحرف الذي منه حركة ما قبلها والاولى ان يقول هاهنا فان كانت ساكنة لم تخل ما قبلها من ان
تكون ساكنا او متحركا فانها قد تسكن للوقف وقبلها ساكن فتكون ساكنة وقبلها ساكن فلا يدخل ذلك في تقسيمه
فلتتكلم عليه فاذا كانت كذلك نظر الى الساكن قبلها فان كان صحيحا حرك بتقدير الحركة بها ووقف عليه بالسكون
او الروم على حسب ما ذكر في الوقف وان كان معتلا فان كان ياء او واوا مدتين زائدتين او ما شبه كيا التصغير قلبت
الهمزة حرفا من جنسه وادغم فيه ووقف عليه على مقتضى الوقف كمقروة وهني ومري وان كان ياء او واوا او غير ذلك
فحكمه حكم الصحيح وقد تقدم وان كان الفا فلا يخلو اما ان يقدر الوقف بالسكون او لا فان قدر بالسكون وجب قلبها
الفا ثم اما ان يجمع بين الالفين او يحذف احدهما لاجتماع الالفين واما ان يوقف بالروم فيجعل بين بين والى هاهنا

سمي قسم الساكنة التي قبلها ساكن وهو قسم لم يشتمل عليه كلامه ثم ولو قدر ان نحو الخب وهني ومري يدخل في حكم المتحركة
الساكن ما قبلها لان الحكم فيه كذلك لانها تقدر متحركة فلا يدخل نحو شاء لانها اذا قلبت الفا وهو الكثير لم يدخل في حكم
المتحركة التي قبلها الف الا ترى انك تجيز ان تجعل بين بين وهذه المختار منها ان تقلب الفا ثم تفرع عن ذلك وجهان
مثل ان الوجه تقسيمها الى ما ذكرنا والى ههنا انتهى الكلام عليها ثم انتقل الى القسم الآخر وهو ان تكون ساكنة متحركا ما قبلها
تحكمها ما ذكر من قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها ووجه ذلك انه لما قصد الى تسهيلها والحذف مخل والتسهيل متعذر
وجب الابدال ولا حركة لها تبدل اليه وحركة ما بعدها لم يأت فوجب ابدالها باعتبار حركة ما قبلها فكانت الفا بعد
المفتوح وواوا بعد المضموم وياء بعد المكسور ومثل بكل ذلك متصلا ومنفصلا تنبيها على ان الحكم واحد ثم انتقل الى القسم
الثاني من اصل القسمة وهو اذا كانت متحركة وهو قوله واما ان تقع متحركة ثم قسم ذلك الى ما يكون ما قبلها فيه ساكنا و
متحركا فتكلم على الساكن فقال ينظر الى الساكن فان كان حرف لين لم يخل من ان يكون ياء او واوا او الفا فان كان ياء او واوا
مدتين زائدتين او ما اشبه المدة كياء التصغير قلبت اليه وادغم فيها كقولك خطية ومقروة وافيس في افؤس جمع فاس وانما فعلوا
ذلك وان كان قياس تسهيل مثلها النقل والحذف لانهم لو فعلوا ذلك لحركوا ما لا اصل له في الحركة فوجب بقاؤه ساكنا
فلما وجب بقاؤه لم يبق الا الابدال والتسهيل كرهوا التسهيل لما فيه من شبه التقاء الساكنين فلم يبق الا الابدال ولم يجز ان
يبدل باعتبار حركتها لما يؤدي اليه من التعذر او الاستثقال فوجب ابدالها باعتبار الحرف الذي قبلها فلذلك قالوا
خطية ومقروة قال وقد التزم ذلك في نبي وبرية هذا على قول من يقول ان نبيا مشتق من النبأ والبرية من برأ الله
الخلق واما من يرى ان النبي مشتق من النبوة وهو الارتفاع والبرية من البرا وهو التراب فلا مدخل لهما في الهمز اصلا
ثم ولو سلم انه من الهمز فلا يصح قوله وقد التزم لانه قد ثبت انهم يقولون نبيئا بالهمز وبريئة بالهمز فكيف يصح دعوى التزام ترك
الهمز مع ثبوت الهمز فيهما لا يمكن دفعه فاما نبيء فهي قراءة اهل المدينة واما البريئة فهي قراءة اهل المدينة وبعض اهل الشام
فثبت انه لا يمكن دعوى التزام ترك الهمزة في نبي وبرية بعد تسليم اشتقاقهما انهما من الهمز نعم يمكن ان يقال ان بعض من لغته
الهمز واشتقاق نبي وبرية عنده من الهمز لا يهمز وهذا امر يقدر لا يقوم عليه دليل اذا نوزع فيه فلا معنى للالتزام ذلك
مع ما ذكرناه ثم قال وان كان الفا كان التقسيم يقتضي ان يذكر الواو والياء الاصليين والزائدين لمعنى الا انه اخر
ذكرهما بعد الالف ليذكرهما مع الصحيح اذ الحكم واحد فقال وان كان الفا جعلت بين بين والا كان كذلك من جهة
ان قلبها لا يمكن وابدالها على نحو ما تقدم لا يمكن اذ لا يستقيم ان يقبل حركة وقد فرض متحركة وايضا فان الالف لا يدغم ولا يدغم
فيها فوجب ان يجعل بين بين واغتفر اجتماع الساكنين وشبه السكون لما في الالف من قبول المد اكثر مما في الواو والياء فلا
يلزم من رفض ذلك مع الياء والواو رفضه مع الالف او يقال امكن مع الياء والواو غير ذلك فلم يكن حاجة الى ارتكابه ولم يمكن

ذلك مع الالف فعدل الى جعلها بين بين ثم مثل بها على اختلاف احوالها ثم انتقل الى فصل آخر وهو اذا كان قبلها
ياء او واو اصليتين او مزيدتين لمعنى والحق به الحرف الصحيح لان الحكم فيهما واحد وهو ان تنقل حركة الهمزة الى الساكن
وتحذف وانما فعل ذلك لان ابدالها لا يمكن لانه ليس قبلها حرف ترجع به اليها ولانه كان يؤدي الى استثقال كاستثقالها
او الى اجتماع الساكنين وجعلها بين بين ايضا غير مستقيم لما تقدم من اداء ذلك الى اجتماع الساكنين وشبه الساكن فكان
كاجتماع الساكنين فوجب النقل فيها وانما لم يحذفوها من غير نقل لانه كان يؤدي ذلك الى الاخلال باسقاط حرف وحركة
مجانا من غير حاجة الى ذلك وانما لم ينقلوا الحركة ويبقوا الهمزة لانهم لو فعلوا ذلك لم تخرج ذلك عن حقيقة الهمزة
ساكنة مستقلة ايضا وانما لم ينقلوها ويبقوها ساكنة ثم يسهلونها بالحركة التي صارت قبلها على ما يجوزه الكوفيون مطردا
نحو يجزه فيما سمع من نحو المراة والكماة لانه غير مستقيم مع استثقال فكان ما تقدم اقرب فلذلك التزم عندنا
وقد اجاز الكوفيون ذلك مطردا على سبيل الجواز لا على سبيل اللزوم قال وقد التزم ذلك في يرى واري يري
هذا الالتزام الذي ذكره في ذلك صحيح لا يدفع له بوجه بخلاف ما ذكره في نبي وبرية لان يرى مضارع راى باتفاق
والهمزة في يرى باتفاق وهو ملتزم كذلك فعلم ان تخفيفه ملتزم وكذلك يري مضارع اري وقد تحقق تقدير الهمزة عينا
في الماضي فوجب تقديرها عينا في المضارع فعلم ان يري اصله يرئي وقد التزم فيه يري فعلم ان تخفيف الهمزة فيه
ملتزم ولم يلتزموا ذلك فيما كان مثله في الوزن لمضارع ناى وهو قولهم ينأى ولا يلتزمون ينا وكذلك اناى فانه مثل
اراى في الزنة وموضع الهمزة ولا يلتزمون انا وكذلك مضارعه وهو قولهم ينئي ولا يلتزمون يني بل اجروه مجرى يرى
واري يري على سبيل الجواز مثله في تخفيف الهمزة في غيره والفرق بين البابين ان باب يرى واري يري خففت همزته التزاما
لكثرته في الكلام والكثرة سبب للتخفيف بخلاف ما ذكرناه من مماثله فانه لم يكثر كثرته فبقي على الجواز فلا يلزم من
التزام التخفيف ان كان جائزا لهذا السبب الذي يقتضي الالتزام التخفيف مع انتفاء هذا السبب المذكور فظهر الفرق بين
البابين ثم انتقل الى القسم الاخير من الهمزات وهو ما اذا كانت متحركة وقبلها متحرك ولم يستوعبه وقد ذكر في ضمن كلامه
تقسيمها ولم يستوف فيه الا على مذهب سيبويه والاولى ان يقال هذه الهمزة تنقسم باعتبار حركة ما قبلها بالانقسام العقلي
الى تسعة اقسام مفتوحة وقبلها الثلاث حركات ومضمومة كذلك ومكسورة كذلك فتسع سأل ومئة ومؤجل ورؤوف
وسئم ونؤم ورؤوس وسيم وسئل ومستهزئون فاما المفتوحة المضموم ما قبلها فتقلب واوا والمفتوحة المكسور ما قبلها
تقلب ياء باتفاق فيهما وانما كان ذلك كذلك لانه تعذر النقل فيها لتحرك ما قبلها وتعذر جعلها بين بين لانها تصير كالالف
والالف لا يكون قبلها الا فتحة فقصد الى ان يكون ما قبلها كذلك فلم يبق الا ابدالها وابدالها اما ان يكون باعتبار
حركتها او باعتبار حركة ما قبلها متعذر ابدالها بحركتها لان الالف لا يقبل حركة لا يكون قبلها ضم فوجب ابدالها باعتبار

حركة ما قبلها فابدلت بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء واما المضمومة المكسور ما قبلها والمكسورة المضموم ما قبلها فمذهب
الاخفش انهما تقلبان حرفا من جنس حركة ما قبلهما فيقلبها في مستهزئون ياء وفي سئل واوا والشبهة في ذلك انه لو جعلوها بين
بين كما ذكر في مستهزئون الى شبه الواو الساكنة وقبلها كسرة وفي سئل الى شبه الياء وقبلها ضمة وكما كره واشبه
الالف وقبلها غير فتحة يكره شبه الواو والياء وقبلها كسرة وضمة وهذا غير مستقيم لامرين احدهما ان في ذلك الالف
متعذر وهو الواو والياء مستثقل فلا يلزم من امتناع شبه المتعذر امتناع شبه المستثقل ثم ولو سلم التسوية
فيهما في التعذر او الاستثقال ففي محل الاتفاق فروا الى ما لا استثقال فيه ولا تعذر كمؤجلا ومئة لان الواو المفتوحة
المضموم ما قبلها والياء المفتوحة المكسور ما قبلها تصحان وفي محل النزاع يكون الفرار من شبه المستثقل الى مستثقل
محقق وهو بالفرار منه اولى الا ترى انك لو قلت مستهزيون وسول الست بياء مضموم قبلها كسرة وواو مكسورة قبلها
ضمة وذلك مرفوض في كلامهم وانت فررت مما يشبه المرفوض فكيف يقر من شبه مرفوض الى مرفوض حقيقة فتبين ان الحق
مذهب سيبويه في ذلك وبقية الهمزات المذكورة وجعل بين بين لا من ماذكرناه في كمؤجلا ومئة وانما الخليل
في كمستهزئون وسئل فجعلت في بقية الاقسام بين بين ولكن لما خالف فيه الاخفش حكم هذا الحكم عند غيره وقد يعلم
ان بعض النحويين يحصر فيما خالف فيه الاخفش وهو باب مستهزئون وسئل ان يجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركة ما قبلها
فيجعل في مستهزئون بين الهمزة والياء وفي سئل بين الهمزة والواو قال وقد يبدل منها حروف اللين وذلك راجع الى
السماع المحض فيتبع كونه فيما سمع ثم اورد مستشهدا به على ذلك منساة وسال ثم انشد عجز بيت عبد الرحمن
على مثال ذلك وهو قوله يشجج راسه بالفهر واجي واصله واجئ فقلب الهمزة ياء وقد انشد سيبويه ايضا على مثال ذلك وهو
عندي ويهطان فان همزة الهمزة موقوف عليها فالوجه ان يسكن لاجل الوقف واذا سكنت ديرها حركة ما قبلها
فيجب في التسهيل ان يقلب بالمثلين لا بين بين لانها فيما خرج عن القياس من ابدال الهمزة حرف لين وجه مستقيم وقد
اعتذر لهم في ذلك بان قبيل القصد مطلق بالياء وبلا اطلاق لا يكون مبدلا عن همزة لان المبدل عن الهمزة في حكم الهمزة
بدليل قولهم وربما جعلها ياء الاطلاق ضرورة فصح ايرادهم لها فيما خرج عن القياس في قلب الهمزة حرف لين والجواب ان ذلك
لا بد مع كون التخفيف جاريا على القياس لان الضرورة في جعل الياء مبدلة عن الهمزة ياء الاطلاق لان ابدالها ياء على خلاف القياس
لانها اذا كان متقاطعان فخففها الى الياء ثم جعلها ياء الاطلاق ثم اجروا الكلام انما هو في ابدالها ياء فلا يسع العدول
الى الكلام في جعلها ياء الاطلاق فيبقى ان قبلها ياء في هذا المحل قياس تخفيف الهمزة وان كونها اطلاقا لا يضر في كونها جارية على
القياس في التخفيف نعم يضر في كونه جعل ما لا يصح ان يكون اطلاقا اطلاقا ولكن قضية ثانية هذا بعد التسليم ان الياءات والواوات
والالفات المنقلبات عن الهمزة لا يصحان يكون اطلاقا وهو في التحقيق غير مسلم اذ لا فرق في حرف الاطلاق بين ان يكون عن همزة

وبين ان يكون عن غيره ذلك كما في حرف الردف والف التاسيس ثم قال وقد حذفوا الهمزة في كل وخذ ومر
الى اخره وهذا ايضا باب من الحذف على غير قياس وقياسه ان تقلب حرف لين واجبا اذا ابتدى بها على ما سياتي في مثلها
وجاء اذا اتصلت بشي قبلها الا انهم حذفوها على قياس تخفيف الهمزة لا من غير عوض فيهما وهو كثرة استعمالهم لها فناسب
ذلك حذفها على ما ذكرنا في يرى الا انه في يرى التزام جار على القياس وهو ههنا التزام فيما لم يجر على القياس لان تخفيفها
عند الابتداء لها لازم مع استثقال لاجل همزة الوصل وهو قولك اوخذ اوكل فصار الاستثقال حاصلا مع الجريان
على قياس تخفيف الهمزة ففروا الى الحذف للتخفيف لاجل كثرة الاستعمال فتبين ان هذا الالتزام وان كان على خلاف تخفيف
الهمزة مثل الالتزام في يرى وان كان على قياس تخفيف الهمزة وقد جاء في صيغة الامر من امر يامر الوجهان الاصل والفرع فلك
ان تقول اومر ولك ان تقول مر لانه لم يكثر كثرة خذ وكل ولم ينقل في اسر من اسر ياسر نحو كما كثر على التخفيف المذكور وهما لم يكثر
على القياس المذكور وما توسط منها على الوجهين جميعا لقوتهم الباس جميعا قال واذا خففت همزة الاحمر على طريقها
فتحركت لام التعريف اتجه لهم في الف اللام طريقان احدهما طريقها ان تنقل حركتها الى ما قبلها فتتحرك لام التعريف بحركتها نظر
بعضهم الى الحركة المخففة فاستغنى عن همزة اللام لانها لم توت الا لسكون اللام ومنهم من نظر الى ان الحركة عارضة فجعلها في حكم
الساكن فبقى الهمزة داخلة عليها وذلك كله عند الابتدا قال في هذا المذهب هو القياس وليس عندي بالقياس والماعليه
الفصحا المحققون للهمزة والا ما عليه القراءة الفصيحة من حذف الهمزة اما وجه كونها ليس بالقياس فلان قياس كلام العرب ان لا
تعتد بالعارض بدليل امتناع رد الواو في قوله تعالى لم يكن الذين والواو في قل انظروا وامثال ذلك كثيرة فيبيت ان العارض في
كلامهم فياسه ان لا يعتد به والشبهة لمن ظن انه القياس ما توهمه في صيغ الامر من نحو قل وسر وشبههم وتقريره ان اصله اقول واسير
فلما انتقل حركة العين الى الفاء حذفت العين لالتقاء الساكنين فلما تحركت الفاء استغني عن الهمزة ولو اعتد بالعارض لقيل
في قل اقل وفي سر اسر ولما لم يقل ذلك دل ان العارض في مثل ذلك لا يعتد به وهو اشبه عندهم بما اعتد عليه غيرهم ولذلك قولهم
سل اذا خففت الهمزة فيل في الامر سل ولولا اعتدادهم بهذه الحركة العارضة لوجب ان يقال اسل والجواب عن ذلك ان فعل الامر
فرع المضارع كما على المضارع وهو ثابت في الامر فاذا امر من المضارع حذف حرف المضارعة ثم نطق بما بعده فان احتيج
الى همزة اجتلبت والا فلا واذا لم يكن الهمزة في مثل قل يقول لانه لم ينطق بالمضارع فيه الا متحركا والامر فرع عليه فلم يكن
شيء يحتاج الى همزة بوجه بخلاف ما نحن فيه الثاني ان الحركة في قل مع موجبها كلمة واحدة فصارت في حكم الاصل اللازم وليست الحركة في اللام
كذلك لانها كلمة مستقلة فلا يلزم من اعتبار ما صار لازما بانطوائه الا لذلك اعتبار ما ليس بلازم ولذلك كثر قولهم الحمر ولم يقل
اصلا ولا اسل الثالث ان الاعلال في قل واجب لموجب قوي وتخفيف الهمزة ليس بحتم بل امر جائز فلا يلزم من اعتبار الامر الواجب
اعتبار الامر الجائز وهذا يختص بالغرض من قل وباب الحمر ولا يندرج فيه باب سل لانه ايضا تخفيف همزة ولكن يقال فيه انه اكثر

استعملوه اياه مخففا حتى صار كاللازم للاعلال لكثرته في كلامهم فنزل منزلة ما ذكرناه فقد ثبت ما ذكرناه ان مثل
هذا العارض القياس لا يعتد به فان قيل اذا جعلتم الحركة فيه كحركة لم يكن الدين فيسعى الابحر والحذوف في الهمزة العروض
الحركة كلا يجرون رد الواو في لم يكن الدين لانها تجمعها الازمان للسكون الاصلي وقد جعلتم العروض كلا اعتداد به
قلت فيه وجهان احدهما انها لما كانت كالجزء مما بعدها نزلت معها الجزء منها على ما تقرر في نحو قل وسل فاجرى
مجراه لهذا الشبه الاخر انه مبني على ان الهمزة اصل حقيقي لكنه لم استعمالها عند الاستغناء عنها كالمعدوم
عند الاستغناء عنها في قولك ضربت الرجل حذفت عند الاستغناء عنها وما لحمر ومن لحمر وزيد لحمر وفي قولك
مستدما ثم ذكر احكاما ما بني على الاعتداد بالحركة ونفي الاعتداد فكل موضع جعلت معتدا بها فواجب ان يكون
حكمها حكم كان متحرك اولها فلا يحذف قبلها حرف علة ولا يحرك ساكن فلذلك يقول على هذه اللغة في نحو وحد الحمر
بها وكل موضع لم يجعل معتدا بها فواجب ان يكون حكمها حكم كلمة ساكن اولها فيحذف قبلها حرف العلة ويحرك الساكن
فلذلك يقول فلحمر وبلحمر وحد لحمر ومن لحمر وزيد لحمر على ذلك قال ومثل الحمر عاد الاولى يعني ومثل من اعتد
بالحركة بحذف الهمزة عاد الاولى في قراءة ابي عمرو لانه لم يحرك الساكن لكونه قدر اللام متحركة اصلا ولو لم يعتد بها
لوجب ان يحرك التنوين ولذلك من لان ثم قال ومن قال الحمر قال من لان يعني ان من لم يعتد بالحركة العارضة جعل
اللام في حكم الساكن حتى اوجب دخول الهمزة على ما كانت عليه قبل النقل فهولاء يقولون من لان بتحريك النون لالتقا
الساكنين لان السكون الذي اوجب عندهم المجي بالهمزة يقتضي ايضا ان يحرك الساكن الذي قبله لالتقا الساكنين ويحرك
نون من بالفتح على اللغة الفصيحة فوجب ان يقال من لان بفتح النون ثم ذكر لغة اخرى على قول من قال الحمر غير معتد
بالحركة وهم الذين يحذفون نون من لسكونها وسكون لام التعريف بعدها اجراها مجرى حرف العلة لكثرتها معها
في الكلام فيقولون ملكذب في من الكذب فهولا اذا لم يعتدوا بالحركة العارضة في قولهم الحمر حذفوا النون لالتقا
الساكنين كما يحذفونها في مثل ملكذب لان السكون في مثل ملكذب وفي مثل ملان اذا لم يعتد بالحركة سوا فاذا
سوغوا الحذف في مثل ملكذب سوغوه في ملان وهو ملان قال واذا التقت همزتان في كلمة واحدة الى
آخره انتقل الى الكلام في تخفيف الهمزة اذا اجتمع مع الهمزة فعلم ان ما تقدم على تقدير الانفراد ثم قسم ذلك الى ما يكون في كلمة
او في كلمتين وذلك حاصر فان كان في كلمة لم تخل الثانية من ان تكون ساكنة او لا فان كانت ساكنة وجب قلبها حرفا من جنس حركة
ما قبلها لا خلاف في ذلك كقولك آدم واوتمن وايت وانما فعلوا ذلك كراهية اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية
ساكنة بعد الاولى واذا كانوا قد سهلوا امثالها مفردة مع استثقال الامرين فان تسهل ههنا اولى فلذلك التزم وان كانت
متحركة فلا يكون ما قبلها الا متحركا فيسقط السكون لعدمه من كلامهم فهذه يجب عند النحويين ان تقلب الثانية حرف لين

وتبقى الاولى على حسب ما كان يجوز فيها وقبلها حرف لين على حسب حركتها ان امكن ذلك كقولك ائمة بياء محضة
وانما لم يفعلوا ذلك في مثل اويدم لتعذره لانه لا يمكن ان تحرك الالف ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا فوجب قلبها
باعتبار حركة ما قبلها وانما لم يفعلوا ذلك في مثل اويدم لتعذره لانه لا يمكن ان تحرك الالف ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا
فوجب قلبها باعتبار حركة ما قبلها وانما لم يفعلوا ذلك في اوادم لانهم لو قلبوها الفا لذهبت حركتها وهم محافظون عليها
وليس قبلها ما يمكن رده اليه لانها ايضا متحركة فوجب حملها على ما ثبت فيما هو منه وهو اويدم فقلبوها واوا فان قيل
فلم قلبوها في مثل جائي وهي مضمومة وقياسها على ما ذكرت ان تقلب واوا قلت الاولى ان يقال قلبت واوا على
ذلك القياس ثم قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها ويجوز ان يقال من الاصل ان اصله ان تقلب حرفا من جنس حركة ما قبلها
فلذلك قالوا اويدم وجا تقلب الاولى واوا والثانية يا الا ان ثمة مانع في مثل اوادم على ما تقدم تقدير المنع
فيرجع الثاني بقسميها ان امكن كقولهم ايمه ولقولهم اوب الى كذا او الى الواو ان تعذر الامران كقولك اوادم والوجهان
مستقيمان ويترجح الاول فان الابدال انما كان فيما ثبت في غير هذا الباب باعتبار حركة الحرف السابق فكان جعل
هذا هو الاصل اولى وهو الوجه الاول ولكنه قدح فيه قولهم جاء وشبهه واحتيج الى الجواب عنه بما تقدم قال
ومنه جاء وخطايا لان اصل جاء جائي باتفاق فمنهم من يقول وقعت اليا بعد الف فاعل فوجب قلبها همزة فصار جائي
فاجتمعت همزتان في كلمة واحدة فوجب قلب الثانية على ما تقدم ثم اعلت كما اعل غاز وقاض فبقي جاء وهو جار مجرى قاض
ومنهم من يقول كرهوا ان يهمزوا اليا فيودي الى الاستثقال باجتماع الهمزتين ففروا الى القلب فجعلوا اللام
موضع العين والعين موضع اللام فقالوا جاي ثم اعلوه كما اعلوا قاض ووزنه على القول الاول فاع وعلى الثاني فال
والثاني قول الخليل واما خطايا فاصله خطايي وقعت اليا بعد الالف فوجب قلبها همزة كما يجب في صحايف خطائي
فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية على ما ذكرناه في جاء والخليل يقول في جمع خطيئة ما قاله في جاء من القلب الذي ذكرناه
فيقول لما ادى في خطائي ابدال اليا همزة الى اجتماع الهمزتين رفض وقلبت اللام الى موضع العين والعين الى موضع
اللام فصار خطائي ما ذكرناه في جاء فادى القولان بالاخرة الى الرجوع الى خطائي فصار مثل تقريره في جمع ركايا
اذ اصل ركايا ركايي لان ركية كصحيفة فجمعه في الاصل ركائي والعرب في كل جمع بعد الفه همزة عارضة في الجمع وبا
يقلبون الهمزة يا واليا الفا فيقولون في ركائي ركايا فلذلك يجب ان يقولوا في خطائي خطايا وقد بينا كيفية وصوله
الى خطائي الذي هو مثل ركائي وسيأتي ذلك في موضع مفصلا فلا معنى في استقصائه ههنا ثم ذكر الجمع بين الهمزتين في كلمة
وانه شاذ في كلامهم واتبعه بقراءة الكوفيين وابن عامر قصد اليه لتضعيف قراءتهم كما فعل ذلك في غير موضع قال واذا
التقتا في كلمتين الى آخره وقع في بعض النسخ جاز تحقيقهما بقا فيه وهو عندي تصحيف لان التحقيق ضعيف عنده فلا معنى لذكره

سقد بما وانها فانه قد قال بعد ذلك عند ذكره الفصل بينهما بالف ثم منهم من يحقق فلو كان الاولى ذكر جواز
التحقيق لم يكن لذكر جواز التحقيق مع الفصل معنى وقوله وتخفيف احديهما بان يجعل بين بين غير مستقيم فانه يكون
تخفيف احديهما بغير ذلك فلا وجه لحصره تخفيف احديهما بان يجعل بين بين والوجه اذا تبين كيفية التخفيف فيهما
او في احديهما ان يقول اذا كان اجتمعتا وقصد الى التخفيف جاز ان يخففا جميعا وجاز ان يخفف احديهما فان
اريد تخفيفهما جميعا فوجهان احدهما ان يخفف الاولى على ما تقتضيه قياس التخفيف لو انفردت وتخفف الثانية
على ما تقتضيه قياس تخفيفهما للاجتماع على ما ذكروا والثاني ان يخففا معا على حسب ما تقتضيه تخفيف كل واحدة منهما
لو انفردت هذا واضح فان اريد تخفيف احديهما لم يخل اما ان تكون متفقتين والاولى اجري دله فجاز ان يحذف احديهما
وتسهل الاخرى على القياس المتقدم وجاز ان يبدل الثانية الفا بعد المفتوح ويا بعد المكسوره وواوا بعد المضموم
فان لم يكونا كذلك خففت ايتهما شئت على حسب ما تقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ثم ذكر ادخال
الالف بين الهمزتين ولم يثبت ذلك الا في مثل أانت وشبهه واما مثل جاء احدهم فلا يعرف مثل ذلك فيه ثم جواز
التحقيق عند هذا الادخال ودل على انه عنده دون الادخال غير جيد ثم نسب ذلك الى قراءة ابن عامر فان قصد الى نسبتها مع
التحقيق فهو وجه ضعيف عن ابن عامر والمشهور خلافه وان قصد الى نسبتها مع التخفيف فهو المشهور عن هشام
دون ابن ذكوان وليس لنسبته ذلك لابن عامر دون ابي عمرو ونافع معنى اما ابو عمرو فلا خلاف عنه في ذلك
اما نافع فلان قالون يقرأ كذلك من غير خلاف ايضا فنسبة القراءة الى من ورد عنه بلا خلاف او من قرأها احد روايتيه
بلا خلاف اولى ومن نسبها الى من قرأها احد روايتيه بخلاف فلا وجه لتخصيص ابن عامر قال وفي اقرا
انه ثلثة اوجه وهم في الوجه الثالث منها لانه قال وان يجعلا معا بين بين وليس الساكنة تجعل بين بين لان
معنى ذلك ان تجعل بين الهمزة وبين حرف حركتها فاذا لم تكن لها حركة فكيف يعقل جعلها بين الهمزة وبين حركتها فثبت انه
وهم والتقسيم في الثلاثة صحيح لانه لا تخلو اما ان تسهل جميعا او الاولى دون الثانية او الثانية دون الاولى فهذا
تقسيم حاصر في المعنى ما لوجه ان يخففا جميعا وتخفيفهما جميعا فيه وجهان احدهما ان ينقل حركة الثانية الى الاولى
ثم تجعل الاولى بين بين بعد تحركها والوجه الاخر ان تقلب الاولى الفا ثم تسهل الثانية بين بين وتسهيل الاولى دون الثانية
ان تقلب الفا دعو الثانية وتسهيل الثانية دون الاولى ان تسهل الثانية بين بين تحصل من التقسيم ثلثة اوجه انقسم
وجه منها الى وجهين فصارت اربعة اوجه ذكر منها وجهين واسقط منها وجهين وذكر وجها لا يعقل وهو الوجه الثالث
في كلامه هذا اخر الهمزات باعتبار التخفيف ومن اصناف المشترك التقاء الساكنين قال
صاحب الكتاب شرع في الاضرب الثلاثة الى اخره قال الشيخ التقاء الساكنين ان كان باعتبار كلمة اشترك فيها الاسم والفعل

كقولك في الفعل قل وقم وفي الاسم كقولك قاض وغاز وليس في الحروف حرف يجتمع فيه ساكنان وذلك لعدم تصرفهم في الحرف
والتقاء الساكنين فيما تقدم انما جاء من قبل التصرف وان كان من كلمتين جاء في الاسم والفعل والحرف تركيبا من كل واحد
من الاقسام الثلثة ومن كل واحد مع اخويه مقدما ومؤخرا فيكون تسعة اسم مع اسم واسم مع فعل واسم مع حرف وفعل
مع اسم وفعل مع فعل وفعل مع حرف وحرف مع اسم وحرف مع فعل وحرف مع حرف فمثال الاول كم استخراجك ومثال
الثاني كم استخرجت ومثال الثالث كم المال الذي عندك ومثال الرابع استخرج استخراجا ومثال الخامس استخرج استخرج
ومثال السادس استخرج المال ومثال السابع عجبت من استخراجك ومثال الثامن قد استخرجت ومثال التاسع من الخروج
قال ومتى التقيا في الدرج لم يخل اذا التقيا في غير الدرج اغتفر او يتوقف من اجتماعهما الوقف وان كان اجتماعهما على
غير حده كقولك عمرو وزيد وشبه ذلك وسبب سهولته او امكانه انك تقطع الصوت عند الثاني ولو وصلته لم يمكن
وصله الا بالصوت باقيا فيتعذر او يعسر بقاؤه ساكنا مع استمرار الصوت لعسر انتقال اللسان ساكنا على مخرج الحرف
من بين قال وحدهما ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما ومعنى قوله وحدهما اي الصفة التي يغتفر امرهما عندها ان
يكونا كذلك وسببه ما في حرف المد واللين من المد الذي يتوصل به الى النطق بالساكن بعده مع استمرار الصوت وما في الحرف
المشدد من سهولة النطق بعمل اللسان فيه عملا واحدا ولا يكفي احد هذين الامرين وان كان اجتماع الساكنين ممكنا استقلالا
له الا ترى الى قصرهم نحو تموم وان كان الاول حرف مد ولين ووجوب حركة الشين من قولك يشد وان كان ما بعدها
مشددا الا انهم اقاموا حرف المد واللين مسبوقا اجتماع الساكنين في باب واحد وهو في كل موضع دخلت فيه همزة الاستفهام
على همزة الوصل المفتوحة فانهم يبدلون الهمزة الفا في آلرجل عندك وايمن الله يمينك لما يؤدي اليه من الالتباس الخبر بالاستخبار
لو حذفت الهمزة فصار حد الساكنين باعتبار اغتفار امرهما اما حال الوقف واما ما ذكره من حروف المد واللين في الادغام
في الثاني واما في نحو الف الوصل مع المبدلة الفا عند اجتماعهما مع همزة الاستفهام ويزيد من يرى ان نحو قاف وميم واشباههما
من حروف الهجاء مبنية على السكون لعدم التركيب وكذلك الاسماء كلها اذا عددت تعديدا وقد اختاره في بعض المواضع واختار
ان السكون لاجل الوقف في موضع آخر قال لم يخل اولهما من ان يكون مدة او غير مدة ونعني بالمدة ان يكون حرف لين قبله حركة
من جنسه فان كان مدة فانه يحذف سواء كان من كلمة او من كلمتين فمثال الكلمة خف وبع وقل ومثال الكلمتين يخشى القوم ويغزو
الجيش ويرمي الغرض وان كان غير مدة صحيحا او لينا ليس قبله من جنسه لم يحذف فلا بد من التحريك وقياسه ان يحرك الاول الا
في كل موضع كان اجتماع الساكنين باسكان الاول والغرض بعد ان كان متحركا فلو حرك لزال الغرض الذي لاجله سكن فيفوت ما لاجله سكن
نيسر عما الاستعدة لافادة فيها فبعد ذلك يكون التحريك للثاني فعلم بذلك المواضع التي يحرك فيها الاول والمواضع التي
يحرك فيها الثاني وانما كان تحريك الاول الاصل لانه ان كان من كلمتين فالاول اخر كلمة فهو اقبل للتغيير فكان اولى بها وان كان

من كلمة لم يكن الثاني ساكنا الا الغرض يوجب تحريك الاول لئلا يفوت ذلك الغرض واما اسكان الاول لغرض فعليل ولذلك
لم يجعل اصلا ثم مثل بما تحرك فيه اول الساكنين منها الم الله وتحقيق الساكنين فيه عسر وغاية ما يقال ان اصله الم الالى
حذفت اليا للجزم وكثر في السنتهم حتى صار كان اللام هي الاخر فسكنت لفظا وحذفت الالف لالتقا الساكنين اللفظيين
ثم ادخلوها للسكت على اللام باعتبار الحركة التقديرية لانها لا يدخل الا على متحرك فاجتمع الساكنان اللفظيان اللام
والها فكسرت اللام لالتقا الساكنين اللفظيين ولم يرد الالف لان كسرتها اللفظية عارضة فاستعملوا هذه اللام ساكنة
تقديرا من وجه متحركا تقديرا من وجه ومتحركة عارضة من وجه فالاول هو الذي حذفت الالف لاجله والثاني هو الذي
جي بالها لاجله والثالث ما في لفظ اللام من الكسر لسكونها وسكون الها وهو كما ترى من التعسف وقد مثل من جعلها
بقوله الم الله وقد ساقه ههنا في انها حركة لالتقا الساكنين وساقه في تفسيره على انها حركة الهمزة نقلت الى الميم وهو ههنا
وفي غير هذا الموضع من هذا الكتاب مصرح بان سكون الميم واشباهها سكون بنا ولذلك لما التقى ساكنا اخر حكم بان الحركة
لالتقا الساكنين ولو كان السكون سكون وقف لم يثبت له الحكم وانما حمل من جعل السكون فيها سكون وقف امران
احدهما استبعاده البنا على السكون مع سكون ما قبل الاخر لما يودي الى اجتماع الساكنين في غير الوقف والثاني مجيها مفتوحة
الميم ولو كانت حركته لالتقا الساكنين لاتت مكسورة فهو الذي حمله على ذلك واذا جعل السكون سكون وقف واجري الوصل
مجرى الوقف كانت الميم باقية على نية السكون تقديرا والهمزة باقية على نية الثبات مبتدا بها وجاز اذا اجري الوصل
مجرى الوقف ان تعطى ايضا احكام الوصل لفظا بدليل جواز قولهم ثلثه اربعة فانه نقل حركة الهمزة الى الها واجري الوصل
مجرى الوقف قبل ذلك والا لم تقلب تا التانيث ها وفي ذلك تعسف وحمل ما اجمع عليه القرا على الوجه الضعيف لان
اجرا الوصل مجرى الوقف ليس بالقوي في اللغة وبيان تعسفه هو ان الاسما اذا جردت عن التركيب فقد فقد منها مقتضي
الاعراب واذا افتقد منها مقتضي الاعراب وجب البنا اذ لا متوسط فاذا كان كذلك وجب الحكم بالبنا ورأينا العرب اسكنها
حكمنا بانه البنا على السكون وان كان قبله ساكن لانه حرف لين ومد او حرف لين والذي يدل على ذلك ان بعض العرب
يكسرها ولا وجه لكسرها الا البنا فعلم انها مبنية وانما اعتقد بناؤها على السكون وان كان خلاف قياس ما وقع عليه
كلام العرب لعروض ذلك فيها بابها كعروض الوقف في مثل زيد وعمرو الا ترى ان الحركة لما كانت اصلا في قولك جاني زيد وعمرو
اغتفر ما عرض من التقا الساكنين في الوقف وكذلك هذه الاسما الغرض في وضعها انما هو التركيب لتحصيل الفايدة التركيبية
هذا هو المقصود في وضع الكلام ولم يوضع الالفاظ للتعبير مفرداتها بدليل انها يتكلم بها الا مع من تعرف مفرداتها بل
ذلك واذا كان الاصل التركيب فالاصل الاعراب الذي هو مسببه فقطعها عن التركيب عارض كما ان الوقف على الكلم عارض فاغتفر
فيها الجمع بين الساكنين كما اغتفر في زيد وعمرو في الوقف لما اشتركا في عروض ذلك وان كان احدهما معربا والاخر مبنيا

لما قدمناه من الدليل واما تشبيهه بالحروف دون الكسر بعد ان ثبت انه مبني فلما يحصل من الكسرات واليا في اسم الله تعالى
بعد ثبوت تفخيمه في الابتدا مع ان السكون عارض على ما قدمناه وانما اشترطنا الاسم المفخم لئلا يرد مثل قولك مررت بالذي
فانه يكسر على المختار وانما اشترطنا ان يكون السكون عارضا لفقدان سبب الاعراب وهو التركيب لئلا يرد مثل قولك منيب
الله واما تحريك الثاني فقد تقدم ما يرشد اليه وبينا انه انما يكون في الموضع مسكن الاول لغرض فلو حرك الاول لبطل
الغرض الذي سكن لاجله وذلك مثل انطلق اما انطلق فان اصله انطلق فلما كان انطلق مثل كتف صار الطاء كالبا في كتف
كتسكينها فاجتمع ساكنان فحرك الثاني فرارا عن تحريك الاول لما ذكرناه فاما لم يلده فيلد مثل كتف فسكنت اللام فاجتمع ساكنان
فحركت الدال لالتقا الساكنين واما يتقه فاصله يتقي على ان الهاء ها السكت وقد حملها ابو علي على ذلك في قراة حفص وليس
بمستقيم فان قراة حفص ظاهرة في ان الهاء ها ضمير لانها بعد قوله ويخش الله فقوله ويتقه الها فيه ضمير يعود على اسم الله تعالى
واذا كان كذلك فوجهه ان اصله يتقيه حذفت اليا للجزم بقي ويتقه سكنت القاف تشبيها ببقية كتف فصار ويتقه سكنت القاف
تشبيها بلاساكنين حينئذ فلا وجه لايراده على ذلك فيما نحن فيه واما اذا قدرنا الهاء ها السكت وسكنا القاف على ما ذكرناه
اجتمع ساكنان القاف والها فحركت الها بالكسر لالتقا الساكنين وفيها ما ترى من ضعف والثاني ابعد مع ظهوره واستقامته عن القراه
المذكورة لما بيناه فلا وجه لحمله على هذا الوجه البعيد مع ظهوره في وجه جائز مستقيم فاما نحو رد ولم يرد فالاصل فيه اردد
فسكن الاول لغرض الادغام عند اصحاب هذه اللغة فاجتمع ساكنان فحرك الثاني لانه لو حرك الاول لفات الغرض الذي سكن لاجله
وهو غرض الادغام موجب تحريك الثاني كذلك واما اهل الحجاز فوجه لغتهم ان الادغام مشروط فيه ان يكون الثاني متحركا
لان الاول لا بد من اسكانه فلو لم يشترط تحريك الثاني لادى الى اجتماع الساكنين بدليل اجماع الاظهار في
رددت ورددن الامر لا يوبه لهم ولا يعتد بلغتهم واذا كان كذلك قوي الاظهار في اردد ولم يردد كما كان كذلك
في رددت ورددن وقد اجيب عن ذلك بان السكون في رددت سكون بنا لا يقبل حركة والسكون في لم يردد سكون عارض يقبل
الحركة فلا يلزم من امتناع الادغام الاول امتناع ادغام الثاني ولذلك جا في القران على كل واحد من اللغتين فثبت ان كلتا اللغتين
مستقيمة قال الله تعالى من يرتدد فهذا على لغة بني تميم وقال من يرتد قراة ابن عامر ونافع وهذا على لغة اهل الحجاز اجماعا و
اللغتان جيدتان الا ان الادغام في المضارع والمجزوم اقوى منه في صيغة الامر الا ترى الى قوله تعالى واضمم واشدد به ازري
فهذا على لغة اهل الحجاز اجماعا وقوله من يرتد اكثر القراه على ادغامه وسر ذلك ان السكون في اضمم واشدد سكون بنا لا سكون اعراب
كما يقول البصريون فكان كسكون رددت وسكون المضارع سكون اعراب عارض والعارض لا يعتد به وكانه تحرك على اصله وايضا
فانه ادغم قبل دخول الجازم وهو مدغم فيبقى على حاله فاما اذا قيل ردوا وشدوا وشبهه فهو محل اجماع في الادغام لان حركة
الثاني حركة لازمة فلا وجه للاظهار واذا وجب الادغام في المضارع والماضي في نحو شد ورد برد مع قبوله الاسكان

وقال اضمم ... وقال اشدد به ازري فهذا على لغة اهل الحجا

لامور

ثم تدرك ولم يرد فادغام ما لا يقبل الاسكان اجدر قال والاصل فيما حرك منهما ان يحرك بالكسرة الى اخره قال
انما كان ذلك لأحدهما ما بين الكسر والسكون من المواخاة من حيث اختصاص كل واحد منهما بقبيل من المعربات فلما كان
بينهما هذه المواخاة جعل الكسر عوضا عنه عند الحاجة الى الحركة الثاني ان الجزم في الافعال جعل عوضا عن دخول
الجر فيه لتعذر دخول الجر فيه فلذلك جعل الكسر عوضا من السكون في موضع تعذر بقا السكون على سبيل التقاص والتعارض
والثالث ان الغرض من تحريك الحرف التوصل الى النطق بالساكن الثاني وقد ثبت الكسر في اصل ذلك وهي الهمزات التي
يتوصل بها الى النطق بالساكن الثاني وقد ثبت الكسر في اصل ذلك وهي الهمزات يتوصل بها الى النطق بالساكن قال
والذي حرك بغيره فلامر يعني انه لا يعدل عن الكسر الا بمعارض خاص يقتضي غيره جوازا او وجوبا والجواز قد يكون على
السوا وقد يكون الاصل اولى وقد يكون العدول اولى فالجواز على السوا ان يكون ما بعد الساكن الثاني ضمة اصلية لفظا
او تقديرا في نفس الكلمة التي الساكن فيها في مثل قالت اخرج وقالت اغزي وانما قلنا ضمة اصلية احترازا من مثل ان امشوا
وان امروا فانها ليست اصلية بدليل قولهم امشي بالكسر ومررت بامري بالكسر ورايت امرا بالفتح وانما قلنا لفظا او
تقديرا ليشمل باب قالت اخرج وقالت اغزي لئلا يتوهم ان الشرط حصول الضمة لفظا وانما قلنا في نفس الكلمة التي الساكن فيها
احترازا من مثل ان الحكم فهذه ضمة اصلية بعد الساكن ولكنها من كلمة اخرى واذا كانت منفصلة كانت غير لازمة فلذلك لم يعتد
بها بخلاف ما تقدم فمن كسر فعلى الاصل ومن ضم فلكراهة الضم بعد الكسر فعدل الى الضم ولذلك وجب ضم الهمزة في مثل اخرج
اقتل واما التزم ثم ولم يلتزم ههنا لان الهمزة مع الضمة كلمة واحدة وليس ما ذكرناه مع هذه الضمة في كلمة واحدة فلا يلزم من
شدة الكراهة لهذا الاستثقال الذي يتحقق في كلمة واحدة شدته فيما كان من كلمتين لكون ذلك غير لازم وصلا ولا قطعا
اما الوصل فلانه قد يتصل بغير ساكن واما القطع فواضح واما نحو اخرج فلازم عند الابتدا ابدا فلذلك كره الكسر وعدل
الى الضم وجوبا واما الجواز فاختير فيه العدول عن الاصل فكل واو هي ضمير وقبلها فتحة نحو اخشوا القوم وانما اختير لانه لما قصد
الى تحريكه كان تحريكه بضمة الحرف الذي كان بليه اولى من حركة اجنبية لما في ذلك من مناسبتها والدلالة على المحذوف وايضا فللفرق
بينها وبين لو كما لو قال واما موضع الجواز فالمختار الاصل فيه او لو لانها ليست كواو الضمير فيما ذكرناه فبقي الكسر فيها على الاصل
واما الضم فيها فتشبيها بواو الضمير بعد تعليله بالعلة الاولى فلا يستقيم تشبيهها به مع تعليله بالعلة الثانية لان فيه
نفيها لانه انما ضم اخشوا القوم ليفصل بينه وبين واو لو فكيف يستقيم ان يقال ضمة واو لو تشبيها بها وفي ضمها انتفا الفرق
الموجب لضم اخشوا القوم فصار في ضمن اثبات هذا الحكم انتفا تلك العلة ومثال العدول عن الاصل على غير المختار الفتح من
الذي ومثال الجواز على الاستوا قولهم رد ورد ورد بالحركات الثلث في لغة بني تميم اما الكسر فعلى الاصل واما الضم فللاتباع
واما الفتح فلطلب الخفة بعد كراهة الكسر واما الموضع الذي يلزم فيه العدول عن الاصل فباب رد اذا لقيه ضمير بعد الغاية فانه

لذلك

يجب فيها الفتح وانما التزم في مواضعه الفتح لخفا الها وكان الحرف الذي قبلها قد ولي الالف فقوي امر الفتح فالتزم لذلك
واذا اتصل بضمير الغائب فالوجه ضمه لما ذكر من العلة الا انه ليس في القوة كالالف الا في فتحة وليست الواو مثلها في التزام الضم
وايضا فانك اذا كسرت انكسرت الها فينقل الى الواو يا فيزول مستلزم الضم ولهذا المعنى جا الكسر في لغة بني عقيل ولا يعرف الفتح
الا فيما اورد ثعلب فانه قال شمه وشده بجوز الثلاثة وفي ذلك والظاهر انه وهم منه في تجويزه ذلك مع وجود
الضمير لان ما كان يجوز قبل اتصال الضمير باق بعد اتصاله فاذا لقي نحو رد ولم يرد ساكن اخر بعده شاع الفتح والكسر
ولا يبعد في الضم اما الكسر فعلى الاصل ويقوى لانه اذا قدر مفكوكا للادغام كان الكسر لازما واذا كان لازما فالادغام
انما جا عليه وهو على ما كان فينبغي ان يبقى على حاله واما الفتح فلان الكلمة الاولى منفصلة فنطق بها على ما يقتضيه ثم جا
الساكن الثاني فبقيت على حالها في الفتح وهذا بعينه يجري في وجه الضم فلذلك قلنا ولا يبعد في الضم ومما حركوه بحركة غير الكسر
والتزموها قولهم مذ اليوم لانها حركتها الاصلية وكان تحريكها بها اولى لما فيه من الاتباع وهذا اشارة الى تقوية الضم في اخشوا
القوم لانهم عدلوا عن اصل التقا الساكنين الى حركة في التقدير تنبيها عليها مع ما بين الواو والضم من المناسبة كما بين ضم الميم
وضم الذال من المناسبة قال وليس في هلم الا الفتح وانما التزم الفتح فيها لانه اسم فعل موضوع على الفتح كرويد فلا وجه
لايراده في التقا الساكنين وانما ورد في ذلك على تقدير ان يكون اصله هل ام ثم ادغم الميم على القولين المتقدمين في فصل هلم
فحينئذ يكون من باب التقا الساكنين فاذا قدر على التزام الفتح لانه مركب والتركيب يناسب من التخفيف اكثر من المفرد وايضا
فللتشبيه بخمسة عشر قوله ولقد جد في الهرب من التقا الساكنين من قال دابة وشابة الى اخره يعني انه لم يغتفر امرهما مع وقوعهما
على حدهما حتى فرعنهما لما امكن قلب الالف همزة فقال ولا الضالين ولذلك اذا وقف على باب النقر بحركة الحرف الموقوف عليه
وكل ذلك فرار من التقا الساكنين ولم يفعل ذلك فيما منع منه مانع فلم يغير الواو والياء في مثل تامروني وحويصة لتعذر التغيير
لبعد الهمزة عنهما ولا فعل ذلك في مثل رايت النقر الا على الشذوذ لما تقدم من علته في موضعه قال وكسروا نون من عند
ملاقاتها كل ساكن الى اخره هذا الحكم المذكور في هذا الفصل هو من احكام الفصل الذي قبل ما قبله وهو قوله والاصل فيما حرك
منهما وليس لتاخيره عنه معنى فالاصل ان تحرك نون من بالكسر على ما تقدم من اصل التقا الساكنين الا انهم التزموا مع لام التعريف
الفتح على اللغة الفصيحة لكثرة دخول وقوعها معها مع اللزوم الكسرة قبلها فطلبوا التخفيف لذلك والتزموه فقالوا من الرجل
وبقوا فيما عداه على الاصل واما نون عن فقد سهل ايضا الكسر الذي التزموه في الافصح وهي وان كثرت مع اللام الا انها لم تكثر
كثرة من وليس قبل نونها كسرة فافترقا لذلك واما ما حكي عن الرجل بالضم فلغة ليست بجيدة ووجهها من حيث الجملة انهم شبهوها
بحروف العلة لما انفتح ما قبلها كما شبهوها لما انكسر ما قبلها بحروف العلة فقالوا العنبر كما قالوا اجذوا العنبر فلذلك قالوا عن
الرجل كما قالوا اخشوا القوم ومن اصناف حكم اوائل الكلم يشترك فيه الاضرب الثلثة وهي في الامر العام على الحركة

الا ترى ان اخوانه نحو شآى وناى لم يفعل بها هذا الفعل بل جرت كما جرى باب سعى فيقال في الامر انأ اشأ كما تقال
اسع فعلم ان ذلك مختص بلفظ يرى والامر منه واما الحرف فلم يات فيه ما اوله ساكن الا لام التعريف وحدها والميم فرع
عليها وهذا على مذهب سيبويه لان مذهبه ان اللام وحدها للتعريف واما الخليل فمذهبه ان حرف التعريف فعلى مذهبه
ليس في الحروف ما اوله ساكن لان اوله هذه الهمزة وهى متحركة بالفتح وانما اسقطها للتخفيف للكثرة وتخفيفها للكثرة
بل جعل اللام اولا قبل ان ذلك انما يجرى على قول سيبويه دون الخليل قال فاذا وقعت هذه الاوائل في الدرج نطق بها
ساكنة لانه ان كان قبلها متحرك فلا اشكال وان كان قبلها ساكن حرك الاول وحذف فصار ايضا ما قبلها متحركا فنطق بها على حاله
ساكنة فاما اذا وقعت في مواضع الابتدا ولم يمكن الابتدا بالساكن بان زادوا همزة متحركة ليمكن النطق بالساكن لقولك في الابتدا
اسم استغفار استخرج اضرب الرجل قال وتسمى هذه الهمزات همزات الوصل لانها يوصل بها الى النطق
بالساكن لانها سميت همزات الوصل لانها توصل بها الى النطق بالساكن لا انها تحذف في الوصل لانها حينئذ مقصوده فكيف
يضاف مثبته الى شى يجب عنده فقدانها انما هى تسميتها بالعكس من ذلك اولى قال وحكمها ان تكون مكسورة الى اخره
لانه قد ثبت انما يتوصل بها الى النطق بها عند الوصل اذا كان قبلها ساكن تحركه بحركة هى كسرة فجعل حركة الهمزة ايضا تشبيها لها بذلك
لعروضها اصلا او بقول تعذر اخلاها عن الحركات فيجب ان تكون مكسورة لما تقدم من ان اصل التقا الساكنين الكسر
فان عدل عن الكسر الى غيره فلعارض فلا بد من بيانه وهو موضعان احدهما وقع بعد سكونه ضمة اصلية لفظا او تقديرا كقولك اغز
واغزى ولا يقول اسوا بالضم بل يقول اثنوا بالكسر لان الضمة ههنا ليست اصلية الا ترى انه من قولك بنى يبنى واذا قلنا اغزى بضمة
لان بعد السكون ضمة اصلية غزا يغزو واصل اغزى اغزوى وانما جاءت الكسرة من قبل الاعلال لا من اصل البنية ويجب الضم فيما ذكرناه
ولا يجوز البقا على الاصل فلا يكون همزة اقتل واخرج الامضمومة بخلاف قولك ان اغزوا وقالت اخرج على ما تقدم لان الحركة التى
في باب قالت اخرج من كلمة اخرى والحركة التى في باب اقتل واخرج من كلمة واحدة فلما كانت الهمزة من جملة الكلمة ههنا قوى امر الضم فيه
لان العدول عن الكسر في نحو قالت اخرج انما كان كراهة الضم بعد الكسر فيما كان من كلمة اشد فيما كان من كلمتين وهو في كلمتين اسهل
فلذلك جاز الامران في باب قالت اخرج والتزم العدول عن الاصل في باب اقتل واخرج لما ذكرناه وموضع الثانى همزة لام التعريف
على مذهب سيبويه فانها همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن ولكنها التزم فيها الفتح على ما تقدم قال الشيخ واثبات
شى من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب الى اخره قال رحمه الله لانه انما جى بها في الابتدا لما ذكرنا من الحاجة
اليها فعلم انه لم يوت بها الا لذلك فاذا اتى بها في غيره لكان خروجا عن كلامهم قطعا وما خرج عن كلامهم فهو لحن وانما كونه لحنا
فاحشا فلانه اذا غير حركة حكم بانها لحن فاذا زيد حرف وحركة ليست من كلامهم كان الفحش الا انهم ابدلوا عن هذه الهمزة في باب الحسن

الى اخره قال الشيخ الظاهر انها حكم اوائل الكلم والافعال اوائل الكلم ليس من المشترك لان المشترك عبارة عن الاحكام التى يشترك
فيها اثنان او ثلاثة وليس العلم كذلك ولو صح ان يقال العلم مشترك فيه ههنا لصح ان يعبر عن جميع الابواب بالعلم وليس هذا
هو المقصود وانما المقصود ما يكون الاشتراك فيه حقيقة كما بيناه في اوله كالامالة والوقف واحكام اوايل الكلم تحرك
وسكون واشترك في ذلك الاسم والفعل والحرف ثم ذكر ان الاصل التحرك لان كل كلمة بقدر منفصلة قياسها ان يوضع متحركة
الاول لئلا يتعذر النطق او يثقل فثبت ان الاصل الحركة قال وقد جا منها ما هو على السكون الى اخره الكلمات التى
اوايلها ساكن يكون في الاسما والافعال والحروف اما الاسما فعلى قسمين سماعى وقياسى فالسماعى الفاظ محفوظة وهى ما ذكرها
والقياسى مصادر الافعال التى بعد الفاتها اذا ابتدى بها اربعة احرف فصاعدا لقولك الانطلاق وشبهه وانما قال بعد الفاتها
اذا ابتدى بها اربعة احرف ولم يقل مصادر الافعال التى على اكثر من اربعة احرف لانه في حصر ما اوله ساكن من المصادر فلو قال
ذلك لوجب ان يكون قد حكم على نحو تدحرج وساطر ونحوهما بان اوايل مصادرها ساكنة وليس بمستقيم لانك تقول في مصدره تدحرج
وساطر فوجب ان يعرض لالفات الافعال ليخرج عنه مثل ذلك ولا يرد على ذلك الامثل قولهم اهراق واسطاع فان بعد
الفاتها اذا ابتدى بها اربعة احرف وليس اول مصادرها ساكنا وجوابه ان ذلك شاذ فلا يعتد به فيما نحن فيه والوجه ان
يقول اصله اراق واطاع وعند ذلك لا يبقى بعد الفه اربعة احرف والاخران هذه زيادة على غير قياس فلا يعتد بها فكانه
قال اراق واطاع وليس بعد الالف الا ثلاثة احرف وسياتى ذكر ذلك في صنف زيادة الحروف واما الفعل فكل ما جات فيه من
سكون الاول جار على قياس وهو قسمان احدهما افعال المصادر التى ذكرناها ماضية وامرا وهو كل ما كان بعد الفه
اذا ابتدى به اربعة احرف ماضيا وامرا ويرد على المصنف لكونه لم يقيد بالماضى والامر ولم يحترز بذلك عن المضارع ان
يقال اذا قلت انطلق واستخرج فهذا فعل بعد الفه اذا ابتدى بها اربعة احرف فصاعدا وليس اوله ساكنا فلا يستقيم ذلك
لك في الفعل وان استقام في المصدر لان المصدر جار في الجميع على ما ذكر وانما جات هذه المخالفة في الفعل فان اجيب
عن ذلك بانا قصدنا الى ان يكون الالف المذكورة همزة وصل جى بها للنطق بالساكن لم يستقم التعريف بذلك لانه يودى
الى الدور وذلك لانه لا يعرف ان المجتلب همزة وصل الا بعد ان يعرف كون الاول ساكنا الا بعد ان يعرف انها همزة وصل
فالاولى ان يقال في الفعل ما ليس بمضارع فيندفع هذا السوال ويرتفع اللبس والقسم الثانى من الافعال صيغ الامر من
الثلاثى غير المزيد فيه مثل اضرب واذهب ولا يرد على ذلك نحو خف فان اصله السكون وان قصد قاصد الى الاحتراز
عنه امكنه ان يكون مما لم يعتل مضارعه من المعتل الفا والعين فيخرج باب قه وخف ولا يخرج نحو الحل الا انا نقول بما
لم يعتل وهذا لم يعتل مضارعه فهو داخل في الاول فان خف مر ور ود وقصد الى الاحتراز منه ايضا لكونه صيغة امر من
ثلاثى وليس ساكن الاخر بالاحتراز عنه بخصوصيته لانه لا تخ له اشاركه فيقصد الى تعبير عام وانما ذلك مختص بالامر من الثلاثى خاصة

اخ

عندك و ايمن الله بمنزلة فقد تقدمت علة ذلك وهو مما التزموه فرارا من ذلك الالباس المتقدم ذكره واما اسكانهم اول
هو وهي اذا الحرف قال الشيخ او رد هذا الفصل متعقبا به لان اول الكلمة من قولك هو وهو وهو وفهو وفهي وهي
انها ساكنة لسكون قولك واستحل ذلك فلم لا بعد ما اوله ساكن ولم يعد واجاب عن ذلك بان هو وهي ولام الامر اوائلها متحركة بدليل قولك
هو فعل كذا وهي فعلت كذا وليفعل ذو سعة ثم عرض بسبب الاسكان فيه لتنشئ شبهة ذلك وذلك انه لما اتصل بها هذه الحروف وبزلت معها
كالجزء نزلت قولك وهو منزلة قولك عضد وقولك وهي وليفعل من قولك ولتفعل منزلة قولك كتف وقد ثبت تخفيف نحو ذلك بالاسكان
فاجرى هذا مجراه فسكن تخفيفا عارضا فثبت ان اصلها الحركة وان السكون عارض واما اسكانهم ثم هو وان كانت ثم ليست كالواو
والفاء في تنزلها منزلة الجزء لاستقلالها حملوها على اختيها تشبيها بهما ولذلك كان الاسكان في وهو وفهي وليفعل اكثر منه في ثم
هو وثم هي وثم ليفعل وضعف في كوان ثم مثل هو لانه لم يتصل بما هو كالجزء وانما اشبه ما هو كالجزء ولذلك كان ذلك الوجه
ضعيفا وهو مروي عن قالون ومن اصناف المشترك زيادة الحروف قال صاحب الكتاب يشترك فيه الاسم والفعل
والحروف الزوائد هي التي يشملها قولك اليوم تنساه او اتاه سليمان الى آخره قال الشيخ ولا مدخل للحرف في مثل ذلك
اذ لم يثبت تصرفهم في الحرف بالاشتقاق كتصرفهم في الاسم والفعل وامر الزيادة راجع الى معنى الاشتقاق لان معنى الزائد هو الذي
يسقط في تصاريف الكلمة تحقيقا او تقديرا والحرف لا مدخل له في ذلك اذ لم يثبت فيه تصرفهم في الاسم والفعل واما الاسماء
الجامدة فانهم حكموا فيها بالزوائد والاصلي على معنى انها لو تصرف فيها لكان قياسها ان يكون كذلك حملا على نظايرها
واما الاسماء الاعجمية والمعربة فاكثرهم ايضا يحكم عليها بالاصلي والزائد على معنى انها لو كانت من كلامهم تقديرا لكان قياسها
ان يكون كذلك كما قلنا في الجوامد ومنهم من لا يتعرض لوزنه والحكم عليه بزيادة في البعض واصلي في البعض ويقول انما ثبت ذلك
في كلامهم فاما ما عربوه فلم يثبت ذلك فيه والحروف الزوائد هي ما ذكره وقد ظن بعض الناس ان حصرها في اتاه سليمان ليس
بمستقيم من حيث انه سقط منها الواو واجيب بان المراد اتاه سليمان بوصل الهاء بواو وعند ذلك يحصل الواو قال
ومعنى كونها زوائد ان كل حرف وقع زائدا فانه منها لا انها ابدا تقع زوائد واراد بحروف الزوائد ما ذكره من ان الزائد لا يخرج
عنها لا انها تكون ابدا زوائد لانه قد يكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك سلم ونمل وهمل واشباه ذلك واراد ايضا الزيادة
غير المكررة لانه قد تقدم ان المكرر يكون في الحروف كلها فعلم انه لا اختصاص فاذا خصص ههنا علم انه اراد غير ذلك قال
ولقد اسلفت في قسمي الاسماء والافعال لانه لما ذكر الابنية ونبها على مواضع الزيادة وما يقع زائدا وهو كلام يتعلق
بالزيادة ضمنا ولكنه لم يستغن عنه لان غرضه ههنا ان يعرف القوانين التي يحكم بها بكون الشيء زائدا ولم يتعرض لذلك ثم
فالغرض الذي ذكره ههنا باعتباره غير الغرض الذي ذكره ثم باعتباره ثم شرع فيها واحدا فقال الهمزة يحكم بزيادتها اذا وقعت
اولا بعدها ثلاثة احرف اصول فان علم ذلك بالاشتقاق فلا اشكال وهو كثير وان لم يعلم
بالاشتقاق فان ثبت ان الثلاثة اصول زال الاشكال ايضا لانه قد ثبت مثل
كثيرا فكان حمله

١٧٦

حمله على الاكثر اولى وان لم يتحقق انها اصول فلم يخل اما ان يقوم دليل على زيادة بعضها اولا فان قام دليل
فلا اشكال في الحكم باصالتها لتعذر الزيادة كما ذكر في امعة وامرة وان حكم بزيادتها وما ذكره في اولق فانه
يحتمل الامرين غير مستقيم في التحقيق لانه لم يخل اما ان يقوم دليل على زيادة الواو اولا فان قام دليل على ما

في اولق فان الفعل يجب ان يكون وزنه فوعلا ثم ذكر بعد ذلك انه يجوز ان يكون فوعلا لانه يقال مولوق وهذا ايضا دليل
ثان ان الهمزة اصلية الا ان الدليل الاول الذي جعله يعكس مدلوله اذ لولا ظهور الدلالة لما نفى الاحتمال عنه لا هو ولقائل
ان يقدر انه موفعل فيكون الهمزة زائدة واذا علمت ان الواو في اولق زائدة وجب ان يكون الهمزة اصلية لانها لم يقع
مع مثلها فلو جعلت زائدة لادى الى ان يكون الاصول حرفين ولم يثبت ذلك واما الدليل على ان احدى الميمين في امعة وامرة زائدة
انها لو كانت اصلية لادى الى ان يكون الفاء والعين من جنس واحد وهو نادر في كلامهم فكان العدول عنه اولى فتقدير وقوع
الهمزة اصلا اكثر من تقدير الفاء والعين من جنس واحد فحمله على الاكثر اولى ولو قيل في امرة ان الهمزة اصلية بدليل الاشتقاق
لان المعنى انه يأتمر بامر كل احد لم يكن بعيدا وكان اقوى من الاستدلال بغيره لانه هو الاصل في الحكم بالزيادة واذا وجد لم يعارض
بغيره لكونها انما يصار اليها عند فقده فاما اذا وقعت على غير الصيغ التي ذكرها فالحكم عليها بالاصالة لانه لم يثبت كثرة في زيادتها
فيحمل عليها واذا لم يحكم بزيادتها فالاصل ان يكون اصلا الا ان يقوم دليل خاص من الاشتقاق فيحكم بزيادتها كما ذكره فيما استثناه من
قولهم شمل وصبرا الى آخرها اما شمل فلقولهم شملت الريح وذلك دليل واضح على كونها زائدة واما نئدلان فمن الذآمر وقولك تزلت
الشيء اذا اخذته بسرعة واما جرائض فلانهم قالوا جرواض وجرياض في معناه وهو الضخم فعلم ان الهمزة ليست من ابنية الكلمة فوجب
ان يحكم بزيادتها واما ضهياء فلانهم قالوا امراة ضهيا فعلم ان الهمزة زائدة في ضهياء فوجب الحكم بزيادتها في ضهياء قال
والالف لا تزاد اولا لا الى آخره قال الشيخ كونها لم تزاد اولا واضح في التعليل لتعذر الابتداء بها واما اذا وقعت غير اول ومعها ثلثة
احرف فصاعدا لم يكن الا زائدة لانه كثر زيادتها حتى صار ذلك من كلامهم كالمعلوم ولذلك حكم بانها لا يكون اصلا الا وهي
منقلبة عن واو او ياء واذا لم يثبتوها اصلا لان الاصول في الابنية قابلة للحركات فكرهوا ان يضعوا لبنائها ما لا يقبل الحركة ثم
فوضعوه خلاف غيره ولذلك لم يوقعوها ايضا للالحاق لانهم اذا الحقوا فقد قصدوا اجراء الشيء به مجرى الاصلي
فكرهوا ان يضعوا للالحاق ما لا يكون اصلا فلذلك ايضا لم يقع للالحاق في قولك ولا يقع للالحاق الا اخرا فيجوز لانها عند
المحققين انما الحقت يا متحركة وانفتح ما قبلها فقلبت الفا الا ان الحاقها في الموضع الذي يقلب فيه الفا مخصوص ايضا بان يكون اخرا
لانها لو الحقت في غير الاخر لم يخل اما ان تلحق متحركة مفتوحا ما قبلها او لا فان الحقت على الاول انقلبت الفا فزال وجه
الالحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من اجله الحقت وان الحقت على الثاني وجب ان يبقى فيه على حالها فلا يكون الفا فان قلت
فلم لا يجي ذلك في الحاقها اخرا على الياء فيقال فيها اخرا ما قبل فيها غير اخر قلت حركة الاخر حركة عارضة غير معتد بها اصليا في الوزن
فلا يلزم من صحة الحاقها في الموضع الذي لا يخل بمعنى الالحاق صحة الحاقها في الموضع الذي يخل بمعنى الالحاق قال وهي في نحو قبعثرى
كالف كتاب الى آخره يريد انها زيادة محضة ليست للالحاق كما ان الف كتاب ليست كذلك لان شرط الالحاق ان يكون الفرع بالحرف
الزائد لغرض الالحاق على وزن الاصل وليس في الاصول سداسي فيكون قبعثرى بالالف ملحقا به ولو كان ثم اصل لحكم بكونه للالحاق اذ لا مانع

[illegible]

سوى ما ذكرناه فتعذر لذلك وهذا معنى قوله لانا فهمنا على الغاية معناه لكونها زايدة نهاية ما بنيت عليه الاصول كان نهاية الاصول
خمسة والالف في قبعثرى اتانا فتعلمها فعلم انها لغير الالحاق واما كونها زايدة فواضح قال والياء اذا حصلت معها ثلثة احرف
اصول فهي زايدة ايضا وقعت الآخرة لانه كثر زيادتها مع ثلثة احرف حتى حكم عليها بالزيادة وان لم يثبت الاشتقاق ولا مانع فان قام
مانع يمنع من زيادتها حكم بالاصالة على نحو ما تقدم في الهمزة ولذلك حكم بالاصالة في ياجج ومريم ومدين وصيصية وقوقية اما
ياجج فلانه لو كانت زايدة لوجب ان يكون ما بعدها اصولا فلو كانت اصولا لوجب ادغام العين في اللام كما في يعض ويصل
فلما لم يدغم دل على ان الثانية للالحاق واذا وجب ان يكون كذلك وجب ان يكون الياء اصلية والا ادى الى ان يكون الاصول
حرفين وهو مطرح واما مريم فانما حكم باصالة الياء فيه لانها لو كانت زايدة لوجب ان يكون الميم الاولى اصلية فيجب ان يكون وزنه فعيلا
وفعيل ليس من ابنيتهم الثاني هو انه لو كانت الياء زايدة لوجب ان يكون من باب سلس وهو قليل فاذا كانت اصلية كان من باب فرس
وهو اكثر والثالث انه لو كان زايدة لوجب ان يكون الميم اصلية وزيادة الميم اولا اكثر من زيادة الياء وسطا فحمله على الاكثر اولى
والاخر هو انها لو كانت زايدة لادى الى ان يكون من باب المهمل في كلامهم لان باب مرم مهمل واذا كانت اصلية كان من باب رام
ريم وهو من المستعمل فحمله على المستعمل اولى واما مدين فيجرى فيه الوجه الاول والثالث ولا يجرى فيه الثاني والرابع لانه لا يلزم
ان يكون من باب سلس وهو الثاني ولا يلزم ان يكون من المهمل لان مدين مستعمل كما ان دين مستعمل وهو الرابع فبقي الوجهان
جاريين فيه واما صيصية فانما حكم باصالة الياء الاولى لانه لو كانت زايدة لادى الى ان يكون من باب ددن وهو نادر وباب سلس
اكثر منه فحمله على الاكثر اولى وايضا فانه لو حكم بزيادتها لادى الى ان يكون من المهمل اذ ليس في كلامهم تركيب من صاد وصاد وياء واذا حكم باصالتها
كان من باب المستعمل لان الصاد والياء من باب المستعمل لقولهم الصيصية بمعنى الشيء وهو الحشف من التمر واما الياء الثانية
فاصلة ايضا لانه من الرباعي كقوقية واما قوقية فانما حكم بان الياء اصلية لانه لو حكم بزيادتها لوجب ان يكون من باب سلس وهو قليل
وايضا فانه لو كان فعلية وهو ايضا قليل فكان جعلها اصلية اولى لدخولها في الاكثر من الوجهين المذكورين وهو الحكم عليها بفعللة
مثل زلزلة وانما حكمنا بان الواو اصل لئلا يؤدي الى باب ددن وهو نادر واذا حكمنا على اصالة الياء لما ادى اليه من باب سلس فان
يحكم باصالة الواو ولما يؤدى اليه من باب ددن اولى لان سلسا اكثر ولانه ايضا كان يكون فوعلة وفعللة اكثر من فوعلة فحمله
على الاكثر اولى فان قلت فحمله على فعللة يؤدي الى ان يكون من باب سلس وقد جعلته مانعا من زيادة الياء قلت ليس لذلك وانما يكون
من باب سلس صرصر وهو كثير فان قلت فيجب على هذا ان يكون موضع الياء واوا لانه يكون من باب صرصر لان الفاء والعين واللام
لامين وليس هو قوقيت ذلك قلت هو كذلك واصل قوقوت كما ان اصل اغزيت اغزوت ولكنهم قلبوا الواو ياء لزيادتها
على الثلاثة وهذا اصل مطرد في لغتهم فليس في ارتكابه خروج البتة عن لغتهم واذا ثبت ذلك ثبت ان وزنه فعللة على ما مر قال
واذا حصلت معها اربعة فان كانت اولا فهي اصل والا فهي زايدة لانه لم يثبت اولا زيادتها مع الاربعة الا في الافعال المضارعة كما في

غيرها من الاسماء فوجب ان يحكم بالاصالة لانه الاصل واما اذا وقعت اخرا فقد كثرت زيادتها مع تاء التانيث كبلهنية
قال والواو كالالف لا تزاد اولا قال ليس امتناعهم من زيادة الواو كامتناعهم من زيادة الالف لان ذلك متعذر
واما امتنعوا منها لاستثقالها وهي في غير الاول لا يكون الا زايدة الا اذا عرض ما يقتضي اصالتها كعزويت والذي اعترض
هو انه لو كانت زايدة لوجب ان يكون التاء اصلية فيكون وزنه فعويلا وفعويل ليس من ابنيتهم فوجب ان يكون اصلية وايضا
فانها لو كانت زايدة لوجب ان يكون من باب عزت وهو مهمل واذا جعلت اصلية كان من باب عزا يعزو وهو مستعمل فحمله على المستعمل
اولى فان قلت فاذا حكمت باصالتها فهل يحكم بزيادة التاء او باصالتها قلت بزيادتها لانه قد كان يكون من المهمل واذا جعلت ايضا
كان من المستعمل قال والميم اذا وقعت اولا وبعدها ثلثة اصول الا اخره وانما حكم بزيادتها لما ذكرنا من وقوعها اولا
في المشتقات زايدة كثيرا غير منحصر فاذا جاء ما لا يعرف اشتقاقه فحمله على الكثير اولى فلذلك حكم بزيادتها اولا مع ثلثة احرف
وان لم يعلم الاشتقاق الا اذا عرض ما يقتضي اصالتها فحينئذ يحكم بالدليل الخاص فيها من نحو معد ومعزى وماجج ومهدد
ومحون ومنحنون اما معد فلانهم قالوا تمعددوا اذا انتسبوا الى معد فوجب ان يكون تفعللوا اذ تمفعل من ابنية الفعل واذا
وجب ان يكون في تمعددوا اصلية وجب ان يكون في معد اصلية لانه لا يكون الحرف الواحد في المشتق والمشتق منه مختلف الحكم
بهذا الدليل الخاص بالاصالة ولم يعتبر ذلك الدليل العام لانه انما يكون عند انتفاء الدلالة الخاصة واما معزى فحكم باصالة الميم
لقولهم معز وهو بمعناه فعلم ان تركيبه من الميم والعين والزاي فعلم اصالة الميم في المعز واذا كانت اصلية في المعز وجب ان يكون
اصلية في معزى لانه من باب واحد واما ماجج فانما حكم باصالة الميم لانها لو كانت زايدة لوجب الجيمان اصليين ولو كانا اصليين
لوجب ادغام احدهما في الاخرى فوجب ان يكون زايدة واذا لم تكن زايدة فوجب ان يكون اصلية واما مهدد فكماجج واما محون
فالميم اصلية والنون الثانية عند بعضهم اصلية والدليل على اصالة الميم على القولين جميعا انها لو كانت زايدة والنون اصلية لوجب
ان يكون الميم زايدة اولا في بنات الاربعة ولم يثبت ذلك الا في الاسماء الجارية على الفعل نحو مدحرج واما في غيره فلا وايضا فانه كان
يؤدي الى مثال ما ليس من ابنيتهم وهو مفعلول وفي الحكم بانها اصلية يكون فعلولا وفعلول من كلامهم كقربوس فلو كانت زايدة
والنون زايدة لادى الى زيادة الميم والنون في اول الاسماء التي ليست جارية على الافعال وذلك غير معروف في كلامهم الا في الجارية على الافعال
نحو منطلق وايضا فانه كان يؤدي الى ما ليس من ابنيتهم وهو منفعول وليس من ابنيتهم فان قلت فكما ان مفعولا ليس من ابنيتهم فمفعلول
ليس من ابنيتهم واذا كان كذلك لم يكن جعلها اصلية باولى من جعلها زايدة قلت اذا تردد البناء بين ان يكون حرفا اصليا وزايدا
وكلا الوزنين ليس من ابنيتهم فحمله على الزيادة اولى وسر ذلك هو ان ابنية الزوايد كثيرة وابنية الاصول قليلة واذا تردد الحرف بين
البنائين فحمله على الاكثر اولى فان قلت فالذي تختار في النون بعد الحكم باصالة الميم قلت الاكثرون على ان النون اصلية لموافقتها
مع اصالة الميم بناء الاصول ليسقعود وعندي انه يلزمهم ان يكون النون زايدة لانهم حملوا على حندريس بان النون زايدة وقيل محنين

ومجنين لخندريس واذا حكم بزيادة النون في خندريس لئلا يؤدي الى ما ليس من ابنيتهم وجب الحكم على زيادة نون مجنين واذا وجب الحكم
بزيادتها في مجنون لانها هي فلا وجه للفرق بينهما فعلم بذلك ان المختار في نونها ان قلنا ان النون في خندريس زائدة ان تكون
زائدة واما مجنون فالقول في الميم كالقول في ميم مجنون وقد قال بعضهم انه منفعل واستدل على انه جاء جنقونا بحذف الميم والنون
من غير دليل على زيادتها وقول الاكثرين على حذف ذلك لشذوذ جنقونا في استعمال الفصحاء فالوجه ما ذكر من ان الميم اصلية واما
النون فالاكثرون على ان النون زائدة وهو عندهم كخندريس في ان النون زائدة ولو قيل انها اصلية لم يكن بعيدا عن الصواب قال
وهي في غير اول اصل لانه لم يكثر زيادتها فالحكم بالاصل هو الاصل الى ان يثبت الزيادة بدليل خاص وذلك في نحو دلامص لانه من
الدلاص وقمارص لانه من القرص وهرماس لانه من الهرس وزرقم لانه من الزرقة فلذلك حكم بزيادتها في هذه المحال المخصوصة وان
لم يثبت كثرة لان الاشتقاق في هذا الباب اقوى الادلة فيحكم به بالاصالة والزيادة على خلاف الكثرة في البابين جميعا واذا وقعت
اولا في الخماسي فهي اصل لانه لم يثبت زيادتها في مثل ذلك فوجب الحكم بالاصالة قال وبزائد في الفعل اذ لم يثبت ذلك
بالاشتقاق ونحو ذلك استدللنا على اصالة معد بقولهم اما قول من قال تمسكن الى آخره فخارج عن القياس فلا وجه للتمسك به
فان قلت لم يجعل تمعددوا خارجا عن القياس فلا يتمسكوا به في اصالة ميم معد كما لم يتمسك بتمدرع باصالة ميم مدرع
وبتمسكن في اصالة ميم مسكين قلت لان هذا معلوم بالاشتقاق وزيادة الميم فيه فلا وجه لمخالفة ذلك واما معد فلم يثبت
كون الميم زائدة باشتقاق مثلها في ما تقدم فلا يلزم من الحكم على تمعددوا بانه تفعللوا مع جريه على القياس وعدم المناقض
على ما تمسكن بانها اصلية مع وجود المناقض لذلك وهو دليل الاشتقاق على زيادتها قال والنون اذا وقعت آخرا
بعد الف زائدة يعني اذا وقعت معه ثلاثة اصول والا فقد يقع آخرا في مثل زمان ومكان وهي اصلية باتفاق وانما لم يذكر
ذلك لكونه صار معلوما وانما حكم بزيادتها لكثرتها كذلك الا اذا قام دليل خاص على الاصالة في بعض المحال فيكون الحكم
للدليل الخاص كما ذكرنا وذلك نحو فينان دل عليه الاشتقاق لان معناه ذو فنون فثبت ان اليا زائدة واذا ثبت زيادة اليا
وجب اصالة النون وحسان فيمن صرف وكذلك لانه لما صرف فلم يكن بد من ان يكون النون اصلية لانها لو كانت زائدة لوجب ان
يكون فيه علتان مانعتان من الصرف وهما العلمية والزيادة فلما صرف وجب ان يحكم بانتفاء مانع الصرف ولا يمكن ازالة العلمية للعلم
بوجودها فوجب تقدير اصالة النون ليكون على علة واحدة وعلة واحدة لا يمنع الصرف واما حمار قبان فمثل حسان سوا
لانه لا بد ان يقدر علما لانه من باب اسامة بدليل امتناع دخول حرف التعريف عليه واذا وجد ذلك وهو منصرف وجب ان
يكون نونه اصلية والا كانت فيه مخالفة الاصل المذكور وقوله فيمن صرف راجع الى قوله حسان وحمار قبان الا قوله فينان
لان فينان منصرف فلا وجه لتقييده بالصرف واما حسان وحمار قبان فهو الذي يحتمل التقييد قال وكذلك الواقعة
في اول المضارع والمطاوع وذلك معلوم بالاشتقاق فلا حاجة الى بيانه وكذلك الثالثة الساكنة في نحو شرنبث وعرند

ولا بمعددوا
واما قول من قال تمسكن
ح

نخي ص

قال

قال وهي فيما عدا ذلك اصل الا اذا قام دليل على زيادتها في مثل عنسل وهو من عسل وهو السرعة وعفرني وهو
من العفر وهو التراب وبلهنية وهو من البله وحنفقيق وهو من الحفق لانه اسم الريح التي تحفق قال والتا اطردت زيادتها
في نحو تفعيل وتفعال وتفعل وتفاعل لانها علمت زيادتها في ذلك بالاشتقاق وقوله وفعليهما اراد به فعلي تفعل وتفاعل
لان فعلي تفعيل وتفعال ليس في اوله تا كقولك كرم تكريما وسار تسيارا او فعلا تفعل وتفاعل هما اللذان في اولهما التا
كقولك تكلم وتضارب ولذلك تفعلل وفعله كتدحرج وتدحرج ولكنه تركه للعلم به واستغنا عنه بتفعل قال وآخرا
في التانيث والجمع يعني بالتانيث مثل قولك قائمة وقاعدة ويعني الجمع اما مثل زنادقة وجوارية واما مثل قائمات وقاعدات
والظاهر انه اراد الثاني لان تلك يطلق عليها تا التانيث فكان حملها على الجمع في مثل قائمات اولى وفي نحو رغبوت وجبروت وشبهه
لانه كثر زيادتها ايضا في مثل ذلك بالزيادة مطلقا الا في نحو ترتب الى آخره وقع في النسخ بعد قوله وعنكبوت الا في نحو
ترتب وتولج وسنبتة وليس بمستقيم لانه ذكر الزائد قبلها واستثنى منه فلا ينبغي ان يكون المستثنى منه الا اصليا لانه مخرج
من الزائد وترتب تاها زائدة فكيف يستثنى من الزائد وكذلك سنبتة ووقع في النسخ وعنكبوت وهي فيما عدا ذلك اصل
الا في نحو ترتب وتولج وسنبتة وهو مستقيم لولا ذكر تولج مع ترتب وسنبتة لان التا في ترتب وسنبتة زائدة وليست في تولج كذلك
فلا يستقيم الجمع بينهما في حكم واحد باعتبار زيادة التا مع اختلافهما في ذلك فالوجه ان يكون وهي فيما عدا ذلك اصل الا في نحو ترتب
وتدرأ وسنبتة فيستقيم حينئذ والوجه في كون التا في ترتب زائدة انها لو كانت اصلية لكان فعللا وليس من ابنيتهم
الا عند الاخفش وقد يقال انه تفعلا ايضا اما بالاشتقاق واما لان باب تفعل اكثر فحمله عليه اولى واما سنبتة فلانهم
يقولون مضى سنب من الدهر وسنبتة من الدهر واذا علم انها زائدة في سنب وسنبتة وجب ان تكون زائدة في سنبتة لان
الجمع من باب واحد والها زيدت مطردة في الوقف لبيان الحركة وحرف المد الى آخره قال رضي الله عنه الوقف
حرف من حروف المعاني فلا ينبغي ان تعد من حروف الزيادة كما لا تعد البا واللام زائدة في قولك لزيد وبزيد وانما عدت
لكونها امتزجت مع الكلمة حتى صارت معها كالجزء فاشبهت تا التانيث فكما عدت تا التانيث عدت هذه فان قلت
فقد عدت همزة الوصل في قولك اعلم وهي للابتدا بالساكن كها السكت للوقف على المتحرك قلت ليست الهمزة في امتزاجها بالكلمة
كالها لانها لا يمكن الابتدا بالكلمة التي هي فيها الا بها بخلاف ها السكت فانك مخير فيها فكانت لذلك بصيغة الكلمة اشبه من ها
السكت وزيدت الها في جمع ام هو المحقق في زيادة الها باعتبار ما نحن فيه والذي يدل على زيادتها ان الام وزنه فعل لقولهم الامومة
واذا ثبت ان التا من الهمزة والميم ثبت ان الها زائدة والكثير استعماله بالها وقد جا بغيرها قليلا وقال بعضهم ان
الامهات للاناسي والامات للبهايم وقد ذكروا اما زيادتها في الواحد في مثل ما انشده فقليل واما زيادتها في الفعل فاسد
منه واقل ولذلك قال وهو مستر ذل وزيدت في اهراق اهراقة على غير قياس واهراق اصله اراق ثم قلب الهمزة بعضهم ها

نقال هراق ثم جاء بعضهم فاثبت الهمزة داخلة على الهاء فقال اهراق وليس ذلك بفصيح لما تبين من جريهم فيه على مخالفة القياس
فمن قال اراق قال يريق ومريق ومراق ومن قال هراق قال يهريق ومهريق ومهراق ومن قال اهراق قال يهريق باسكان الهاء
ومهريق ومهراق وهي اردى اللغات لما تبين انها من قبيل الوهم لادخالهم الهمزة على الهاء التي هي بدل من الهمزة لما تغيرت صورتها
الى الهاء وزيدت في هركولة وهجرع وهلقامة لما دل عليه الاشتقاق ويجوز ان تكون مزيدة في قولهم فرس سهلب وانما لم يحكم
عليها بالحكم في هجرع لانه لم تثبت زيادتها وسطا كما ثبتت اولا وكان الامران محتملين واما هلقامة عند الاخفش فلانه الكثير
البلع دل الاشتقاق عنده على زيادتها وذهب غيره الى اصليتها وزعم انه ليس من اللقم لان معناه البلع وليس البلع بمعنى
اللقم فلا يلزم زيادتها بهذا الضرب من الاشتقاق والسين اطردت زيادتها في استفعل وهو واضح ومع كاف الضمير في من كسكس
قلت ليس عد السين ههنا من حروف الزيادة بمستقيم لانه حرف جي به للوقف بعد تمام الكلمة ولو صح عدها لصح عد الشين
فيمن تشكش ولا سبيل الى ذلك واجماعهم على ترك عد الشين من حروف الزيادة مع علمهم بوقوعها هذا الموقع دل على انها ليست
كالزيادات في الامتزاج في بنية الكلمة وانما هي بعد الكاف في هذه اللغة الرديئة بمثابة هاء السكت بعد الحركة فيمن يلحقها بل هي
ابعد لانها انما تلحق كاف المؤنث فلا يتوهم امتزاج معها كما يتوهم الامتزاج في هاء السكت في بعض الكلمات حتى شبهت بتاء التانيث
وزيدت في اسطاع وزيادة هذه السين في اسطاع على غير قياس كما زيدت الهاء في اهراق لان معنى اسطاع اطاع كما ان معنى
اهراق اراق ومضارعه يسطيع لانه رباعي في التحقيق ولا اعتداد بالسين كما لا اعتداد بالهاء وليس بمحذوف من استطاع لان ذلك
يقال فيه اسطاع بكسر الهمزة في الابتداء والمراد اسطاع مضارعه يسطيع بفتح الياء ومنه قوله تعالى فما اسطاعوا ان يظهروه
في قراءة الاكثرين واما هذه اللغة فمفتوحة الهمزة مقطوعة بمعنى اطاع ومضارعه يسطيع على ما تقدم واسم الفاعل والمفعول فيستغنيان
لغوات بابهما تحصل الفرق بينهما وحرف المضارعة وبما يخفى فان في ذلك يبقى مسطيع ومسطاع فيهما جميعا ولا يفترقان الا
بالتقدير واللام زيدت في ذلك وهنالك والاخره وهو اصل مطرد في اسماء الاشارة اذا قصد بها الدلالة على البعد وجعلهم ايضا
اياها من حروف الزوائد لم يجوز من جميع اجمع بها ان المبنيات لا تدخل في باب الزيادات فالاحران اللام جي بها عند الكثير للدلالة
على البعد فلم يكن زائدة وزيدت في عبدل وزيدل وفحجل باعتبار الاشتقاق واما هيقل للفتى من النعام فان جعلناه مشتقا من الهيق
فمعلوم ان لامه زائدة لان الاسم في الهيق وان جعلناه من الهيقل كانت اللام اصلية لثبوتها الا انها موشو منه من اجل ذلك جاز الاحتمال
في اصالتها وزيادتها ومن اصناف المشترك ابدال الحروف قال صاحب الكتاب يقع الابدال في الاضرب الثلثة قال الشيخ
يقع الابدال في الاضرب الثلثة بخلاف الزيادة فانها لم تقع في الحرف لان الزيادة انما كانت باعتبار الاشتقاق او ما نزل منزلته والحرف اخص عن
ذلك فاما الابدال فقد يكون طريقه الاشتقاق فلا يكون في الحرف باعتباره وقد يكون طريقه كثرته على صورة في موضع وتغيير
بعض حروفه في تلك الكثرة على انها الاصل وان القليل بدل فصار للبدل طريقان احدهما الاشتقاق او ما نزل منزلته وذلك مخصوص بالاسم

لاحم

فستدل و

والفعل

والفعل والاخر الكثرة المذكورة ويجري في الاسم والحرف اما الفعل فلا يجري فيه لانه لم يقع فيه من ذلك ما علم اشتقاقه فامتنع استعماله
في مثل ذلك قال وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم قوله لانه لم يحصرها بذلك ولم يمنع من دخول غيرها فكان ما ذكره
غير جامع لها ولا مانع لغيرها بيان ذلك ان حرف البدل انما يعنى به الحرف المبدل لا المبدل منه بدليل ان الغرض بيان ما يبدل منها والباء تبدل
منها وليست معدودة من حروف الابدال باتفاق فاذا كان كذلك فعد السين من حروف البدل خطا لانها لا تبدل وانما يبدل
منها وقد يتبين ان عدها باعتبار كونها مبدلة لا مبدلا منها فتبين بذلك انها غير مانع لانه ادخل غيرها فيها وبيان انها غير جامعة
ان الصاد والزاي يبدلان من السين ولم يعدهما ههنا من حروف البدل وقد بين كونهما منها وقد ذكر ذلك في المفصل على ما سياتي
قال فالهمزة ابدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين اجمع قال الشيخ يعني بالمطرد جري الباب قياسا من غير حاجة
الى سماع في آحاده ويعني بغير المطرد ما توقفت آحاده على السماع ويعني بالواجب ما لا يجوز غيره ويعني بالجائز ما يجوز ابدالها وتركه
على اصله فالواجب ابدالها من الف التانيث في نحو حمرا وصحرا وهذا لان النحويين يزعمون ان الهمزة في نحو حمرا اصلها الف فكره اجتماع
الالفين وقلبت الثانية همزة لما ادى اجتماعهما الى حذف احديهما لانهما ساكنتان ولو قيل ان الهمزة والالف جي بهما للتانيث
في الاصل لم يكن ذلك بعيدا من الصواب ثم قال المنقلبة اما في ماي كساو ردا ولم يبين انقلابها عن واو او يا او عن الف لان ذلك
محتمل فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء او الالف من غير واسطة فظاهر كلامه انها عن الالف لانه قال ومن
المنقلبة فان عني بها الواو والياء لم يستقم لانهما اذا ابدل منهما لم يستقم كونهما غير منقلبة واذا كانت عن الالف صح ان يوصف بكونها
منقلبة لانها انقلبت اولا الفا عن الواو والياء ثم ابدل منها الا انه ضعيف من حيث انه لم يذكر عن الياء بدلا مطردا واجبا ولا جائزا
ويجاب عنه بان التقسيم لا يوجبه وانما يوجب بدلا عن الياء وقد ذكر في نحو ادية وفي اسنانه اللازم قوله مطرد وغير
مطرد انما هو تقسيم في حروف اللين فلا يتعين ان يكون كل واحد منها منقسما هذا التقسيم وقوله او عينا في نحو قائل وبائع والكلام فيه
كالكلام في كسا وردا في الخلاف والظهور في الاعتراض والجواب ومن كل واو وقعت اولا وقعت باخرى لازمة في نحو اواصل واوافي
هكذا ذكره غيره من النحويين وفسروا اللازم بالاحتراز من مثل ووري ووصل ووعد لانه من قبيل الجائز باتفاق
وزعموا ان اصله اوا هو واصل وواعد وانما انقلبت الف فيه واوا لانضمام ما قبلها وذلك عارض فلذلك قيل في الاول لازم احترازا
به عنه وليس هذا بمستقيم لانه ان صح ذلك ان يقال في اويصل ان اصله واصل وانما انقلبت الالف واوا لانضمام ما قبلها كما في صويرب
فيكون عارضا كما في ووري وكون المكبر اصلا للمصغر اظهر من كون ما سمي فاعله اصلا لما لم يسم فاعله لموافقة المصغر المكبر في الاحكام
ومخالفة ما لم يسم فاعله لما سمي فاعله واذا ثبت ذلك ثبت ان احترازهم بذلك عن مثل ووري غير مستقيم فالاولى ان يطلب غير ذلك
وهو ان يقال من كل واو وقعت اولا وبعدها واو متحركة فيزول الاعتراض بووري ويطرد الفرق بينه وبين اويصل وذلك واضح
في الصورة والمعنى اما في الصورة فما ذكرناه من التحرك واما في المعنى فلان الواوين اذا تحركتا احسن فيهما من الاستثقال ما لا يكون فيهما

اذا كانت الثانية ساكنة وذلك مدرك ضرورة قال وهو ابدال الهاء في الموضع الذي استدرك فيه نقلها وجوزه في الموضع الذي لم تستثقل
فلا يكون ثقيل ملتزما وجاء وورى جائز وانما ابدلوا الاولى دون الثانية لانهم لو ابدلوا الثانية لادى الى وهم جواز تخفيفها
جريا على قياس تخفيف الهمزة فيرجع الامر الى مثل ما فروا منه فابدلوا اما لانه يؤدي الى ذلك وهو الاولى لانها اذا كانت اولا انتهت
فلا يؤدي الى ما ذكرناه فان زعم زاعم انها قد تتصل بما قبلها فتؤدي الى ذلك بعينه قلت اتصالها عارض واما ما ذكرناه فلازم
فكان ابدال الاولى اولى قال ـــــ والجار ابدلها عن كل واو مضمومة وقعت مفردة فاطلاقه غير مستقيم في الجمع لان باب
وورى من قبيل الجائز وليست مفردة وقد ذكر ان الواجب ان تشفع لازمة فاما ان يكون اللزوم له اثر في وجوب القلب اولا
فان كان له اثر فقوله في الجائز مفردة غير مستقيم لانه ترك المشفوعة غير الملازمة وان لم يكن للزوم اثر فلا معنى لجعله قيدا
في الواجب فثبت ان ما ذكره غير مستقيم ويحتاج على قياس ما ذكره ان يقول وقعت مفردة او مشفوعة غير لازمة على ما بيناه
ان يقال وقعت مضمومة فليس بعدها واو متحركة فيدخل فيه وورى وبابه فيكون مستقيما او عينا غير مدغم فيها كادؤر وانا
قال غير مدغم فيها احترازا من مثل التصور والتعود لانها لا تبدل وانما لم تبدل لانها لم تخل ان تبدل جميعا او احديهما فلو ابدلا
جميعا لادى الى استثقال بين اثقل من الاصل الا ترى ان التعود اثقل من التعوذ لذلك لم يعوا ابهمز في همز الاولى نحو سال
على ما سيأتي ولو ابدلوا احديهما لانفك الادغام الذي هو مقصود في هذا البنا فلم يكن للابدال معنى او مشفوعة عينا قال ـــــ
حمل الواو التي هي عين مشفوعة وغير مشفوعة سوا في جواز الابدال ما لم يكن مدغمة وغير المطرد ابدالها من الالف الى اخره وهذا
ايضا كان ينبغي ان يجعله من المطرد لان اصحاب هذه اللغة يطردونه وانما لم يكن مثل الاول لضعفها لا لانه غير مطرد وفي مناقض
بين كونه مطردا وكونه في لغة ضعيفة واما مثل العالم والخاتم فهو على ضعفه غير مطرد ولذلك بقية الامثلة في ابدال الهمزة عن
الالف قال ـــــ ومن الواو غير المضمومة يعني انه من قسم غير المطرد ابدالها عن الواو غير المضمومة كيف ما وقعت فيحتاج في
كل واحد منها الى السماع والخلاف مع المازني في المكسورة على ما ذكره لانه يراه من قسم المطرد للجائز وغيره يراه غير مطرد ومن
الباقي وطع الله اربيه في اسنانه الك وهو قليل والاخلاف انه غير مطرد ومن الهاء يعني وابدال الهمزة من الهاء في ماء وامواه
وانما حكم بذلك لقولهم مويه ومياه وامواه وفي التصغير والتكسير ترد الاشياء الى اصولها واذا ثبت ان اصلها الهاء ثبت
ان الهمزة مبدلة عنها قال ـــــ وبلدة قالصة امواهها ماصحة راد الضحى افياؤها يعني مرتفعة الى كثب لانها لا يرتفع الا
لكثرتها ماصحة راد الضحى افياؤها يعني انها كثيرة الفي لكثرة ظلال اشجارها حتى يذهب ذلك رائد الضحى وهو ارتفاعه الى
بذهاب ذلك وهو حر الشمس واثرها وفي الا فعلت والا فعلت لان الكثير هل فعلت وهلا فعلت فاذا قيل الا فعلت فالهمزة بدل
عن الهاء لكثرة في الاستعمال ومنهم من زعم ان الهمزة والهاء في هلا سوا وبعدهما جميعا من حروف التحضيض ولا احد بعد هلا والا
من حروف الاستفهام وشبهه ما في هل من الكثرة الواضحة وليس هلا بالنسبة الى الا كهل بالنسبة الى ال فلذلك فرق بينهما

وقوله

ومن العين قولهم اباب بحر وهو قليل والا الالف ابدلت من اختيها ومن الهمزة والنون فابدالها من اختيها مطرد في نحو قال
وباع ودعي ورمي الى اخره سياتي ذلك معللا في صنف الاعلال من هذا القسم واما القود والصيد فكان قياسه ان
يقال القاد والصاد كما قالوا باب وناب الا انهم اتوا به على اصله تنبيها على ان الاصل وكثيرا ما يفعلون مثل ذلك
وما ذكرناه مطرد الا ما كان شاذا او غير المطرد في نحو طائي وحاري وياجل وكان قياس طائي طيئي لانه نسب الى طيئ فقياسه
ان تحذف الياء الثانية كما تقدم فبقي طيئي ثم قلبوا الياء الفا على غير القياس فقالوا طائي وقالوا في النسبة الى الحيرة حاري
فابدلوا الياء الفا وقالوا في يوجل ياجل وياجل يحتمل ان تكون الالف مبدلة عن الواو ويجوز ان تكون عن الياء وهو على غير قياس
فلا نقول في يوجل ياجل وابدالها من الهمزة على ما ذكره في اللزوم والجواز وقد تقدم في تخفيف الهمزة وابدالها من النون في ثلاثة مواضع
كما ذكر قال ـــــ وهو مختص بالوقف احدها الوقف على المنصوب المنون في قولك رايت زيدا وهي اللغة الفصيحة بخلاف المضموم والمكسور
لاستثقال الضم مع الواو والكسرة مع الياء وخفة الفتحة مع الالف والثاني النون الخفيفة اذا انفتح ما قبلها كقولك اضربن واسفعن
اذا وقفت تقول اسفعا لانها في الفعل كالتنوين في الاسم فاجريت مجراه في انقلابها الفا اذا انفتح ما قبلها والثالث ابدالها
من نون اذن لانها كالتنوين ونون الفعل لسكونها بعد الفتحة ووقوعها اخرا فوقفوا عليها بالالف كما وقفوا على التنوين قال ـــــ
والياء ابدلت من اختيها فابدالها من الالف في نحو مفيتيح وهو كل موضع وقعت الالف فيه بعد كسرة في التصغير او كسرة الف الجمع
فانها تقلب ياء لانكسار ما قبلها محافظة على صيغة التصغير والجمع فلا تبقى الفا لانكسار ما قبلها فتقلب ياء ضرورة وهو مطرد الا
في نحو حبلى وحمرا وقد تقدم ومن الواو في نحو ميقات قال ـــــ ذكر امثلة من ابواب شتى كلها سياتي مفصلة في فصول الاعلال
فلا حاجة الى تفصيلها هاهنا في نحو صبية وثيرة وعليان وييجل لان صبية من صبا يصبو وقياسها صبوة فابدالها على غير قياس
وثيرة جمع ثور كعوزة جمع كوز وقياسه ان يقال ثورة لان مثل هذا الجمع انما تقلب فيه الواو ياء اذا وقعت بعدها الالف كثياب
وسياط فاما اذا لم تقع الالف فقياسها بقاؤها على اصلها وكذلك الاصل في عليان علوان لانه من علا يعلو ولم يظهر ما يوجب تغييرها
وكذلك الاصل في ييجل يوجل لانه مضارع وجل فقلبت ياء على غير قياس وابدالها من الهمزة قد تقدم وجوبه وجوازه فوجوبه في نحو ايت وجوازه
في نحو ذيب وميرة ومن احد حرفي التضعيف على غير قياس لان كثرته في تفعلت وقل في غيره كقولك قصيت وسريت وقل في مثل [illegible]
لا افعل لان مثل ذلك نادر في كلامهم ولذلك ما ذكر من غيرها فهو على خلاف الاكثر الا فيما كان راجعا اليهما كاسم الفاعل والمفعول
والمصدر والتصدية من جعل التصدية من صدد فالياء مبدلة عن احد حرفي التضعيف ومن جعله من صد يصد بمعنى منع او صد يصد بمعنى
ضج ومن جعله من الصدا وهي حكاية الصوت فهو اصله الياء المبدلة ودهديت اي دحرجت وصهصيت اي قلت صه صه فوجب
ان تكون الياء بدلا عن احد حرفي التضعيف لانه كرر الفاء والعين وان كان وزنه فعللت الا ان الخفة مرده وصهصهت بالتكرير
فيه ومكاكي في جمع مكوك الاصل مكاكيك لان مكوكا فعولا وجمعه فعاعيل فابدلت الكاف الاخيرة ثم ادغمت يا فعاعيل فيها

غير ج

ودُبّاج جمع دُكَّوج اصله دِبّاج فقلبت الجيم الاخيرة ياء ثم خففت واجري الياء على ما هو مطرد الجواز فصار من باب جوار
ثم تقالب هذه دماج ومرّس بدباج وراءت دياجي ودبوان اصله دوّان فقلبت الواو الاولى ياء ودليله قولهم دواوين ولو كانت
الياء لقيل دياوين كما قيل في دكوج دياجي وليست مبدلة لانكسار ما قبلها لان الواو اذا ادغمت صحت وان انكسر ما قبلها كقولهم
جِوّا فثبت ان ابدالها انما هو من اجل احد حرفي التضعيف كما في باب ميزان فان ذلك قياس وهذا على غير قياس وقلبوا ههنا
الاولى ولم يقلبوا الثانية لانه لو قلبوا الثانية لادّى الى قلبهما جميعا الا ترى ان الاولى كانت تصير يا مكسورا ما قبلها
ساكنة من غير ادغام فتعذر النطق فيجب قلبها يا فلذلك قلبوا الاولى دون الثانية ولم يلتزموا في سيّد لان ابدالها يا
يا رض فكانها على اوبنها ودبباج لانك تقول دبابيج فهو مثل دواوين فعل مثل ما فعل لما ذكرناه قلبت الاولى دون الثانية
لانهما من باب واحد مجمع عليه وقراط اصله قِرّاط بدليل قراريط مجمع على دواوين وكذلك شيراز لقولهم شراريز وكذلك ديماس
لقولهم دماميس وقوله وايتصلت بمثل ضوء العرفد ابدلت اليا من التا التي بقيت بدلا من الواو التي هي فا فاصلة او تصلت فقلبت
الواو تا على القياس ثم ابدلوا من التا يا لكونها احد حرفي التضعيف وقلبوا الاولى دون الثانية لانهم لو قلبوا الثانية لادى
الى قلب الاولى لان قلبها تا انما كان لاجل وقوع التا بعدها فلو غيروها لوجب ردها الى اصلها لفوات المعنى المقتضي
قلبها تا ولو قيل ان اليا مبدلة عن الواو التي هي فا لم يكن بعيدا وقال وفيما سوى ذلك يعني وفيما ابدلت اليا وهو ما ذكره
من النون والعين والبا والسين والتا وترك تفصيل ذلك لتقدمه وقلت بجمع الجيم بقوله وفيما سوى ذلك وذكره على الترتيب فاناسي
وظرابي اليا الثانية فيه مبدلة عن النون لانه جمع انسان وظربان وقياسه اناسين وظرابين فابدلوا من النون يا ووقعت يا الجمع
قبلها فوجب ادغامها فيها لاجتماع المثلين فقالوا اناسي وظرابي وهذا وان كان هو القياس الا انه كثر ابدالها يا في فصيح الكلام
واما ابدال اليا عن العين والبا والسين والتا فمن ردي اللغات لم يات الا في ابيات شاذة كقوله واصفادي جمة تعالي ومن الثعالي
وقوله وهذا الثالي فكلام لم يات في فصيح الكلام بخلاف اناسي وظرابي فانه من فصيح الكلام والواو ابدلت من اختيها ومن الهمزة التي
آخر وكذلك مطرد اما الاول فلان الالف فاعلة اذا وقعت في موضع الحركة وجب قلبها واوا قياسا مطردا لوجوب حركتها ولم تقلب
يا لما ثبت من قلبها واوا قياسا في قولهم ضويرب فقلبوها ايضا في ذلك لما كانت قد ثبت قلبها اليها وكذلك قلبوا الالف
الثانية في التصغير ياء اذا لم يكن اصلها اليا لقولك في ضارب ضويرب وفي عاقول عويقيل وذلك واضح في التعليل واما اوادم جمع
آدم فاذا جمع وجب تحريك الالف الثانية في آدم ولا يمكن ردها الى اصلها الذي هو الهمزة فوجب قلبها الى ما تقلب اليه الالف
وهو الواو ولو قيل ان الواو بدل عن الهمزة لكان مستقيما فاصله أأدم لكن اجتماع الهمزتين وقلبت الثانية وقد تقدم ذلك في تخفيف الهمزة
واما اويدم فالكلام فيه كالكلام في اوادم ومن جعل الواو عن الهمزة في اوادم جعلها عنها في اويدم وهو واضح الا انه لما التزموها
في آدم صارت الهمزة نسيا منسيا فكانت المعاملة مع الالف فصارت كالف عصوي ورحوي قلبوا الالف فيه واوا لما اضطروا الى تحريكها ولا يمكن

ابقاؤها الفا لوقوعها في موضع الحركة فقالوا عصوي ورحوي مبدلة عن اليا لكان مستقيما ولكنهم عدلوا الى ذلك لوجوب انقلاب الواو
والياء فيهما الفا فكانت المعاملة كانها مع الالف كما ذكر في اويدم والواو في تبنية الى اسماء وخص الواو دون عصا ورحى لانها في عصا ورحى
ترد الى اصلها في الواو التي ثبتت لها اصل وانما قلبت الفا لما اضطروا الى تحريكها ولو قيل في عصوان ان الواو مبدلة عن الالف في رحيان من
ان اليا مبدلة عن الالف لكان ذلك جاريا على قياس كلامهم وابدالها في اليا في نحو موقن فيما وقعت فيه اليا فلو انضم ما قبلها لقولك
موقن وموسر وكذلك اذا وقعت عينا في الاسم دون الصفة لقولك طوبى وسياتي ذلك في الاعلال وفي ضويرب تصغير ضارب وفي قائل مصدر
فاعل وجب قلبها يا واو لانها عن الالف في ضارب وقد انضم ما قبلها فوجب ان تقلب واوا وكذلك اذا كانت اليا في المكبر عن الواو
لقولك ميقات وميلاد فانك ترد الى الاصل فتقلب اليا واوا فتقول مويقيت ومويليد فان كانت اليا ليست عن الواو ولا عن الالف وبقيت
يا لقولك في بيع بييع وفي بيت بييت وبوطر من سيطر وهما قياس اما فعلى فعلى اسما من بيع وهو من اليا وكل اسم على فعلى ولامه يا فانها
تقلب واوا للفرق بين الاسم والصفة لقولك الدعوى والشروى والتقوى اما بوطر فلانها يا ساكنة انضم ما قبلها فوجب ان تقلب واوا وهذا
ان مضموما عليه وهذا على غير قياس لان الاسم اذا وقعت آخره واو قبلها ضمة وجب جعلها يا مشددة مكسورا ما قبلها كما سياتي
الا ما شذ من نحو قولهم مضموعا ونحو من اليا ايضا في جباوه وهو ايضا على غير قياس لانه من قولك جبى يجبي وقياسه ان يقول جبايه
فاذا قيل جباوه فقد ابدلوا من اليا واوا على غير قياس لانه لا موجب لابدالها من حيث الاعلال الا ترى الى صحة قولهم عباية وعظاية
قياسا مطردا فيها جاز ذلك وانما قياسها لو لم يقدر تا التانيث متصلة ان تقلب همزة لوقوعها متطرفة بعد الف زائدة كما في كساء
ورداء وفي الهمزة في وجوبه وجوازه كما سلف في تخفيفها ابدالها من الهمزة مطردا واجبا في نحو اوتمن وغير واجب في نحو جونة وجون
على ما سلف والميم ابدلت من الواو واللام والنون واليا الى آخره فابدالها من الواو في فم وحده وقد تقدم علة ذلك ولم يقع في كلامهم
مثله فيلحقوه به وليس مثله الذو ولم يقع الا مضافا فاستغني عن ابدال واوه ميما وابدالها من النون لازم في نحو عنبر وشنباء
فيما وقعت فيه النون ساكنة قبل اليا وانما ابدلوها ميما لانهم لو ابقوها نونا والحرف الذي بعدها من حروف الشفه فان اظهر استخف
وان اخفي استثقل او تعذر وان ادغم ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما فتوافق النون في الغنة وتناسب اليا في المخرج فقالوا
عمبر وشمبا وهو غير لازم في غير ما ذكره من باب غنبير بل شاذ وابدالها من اليا ايضا شاذ والنون ابدلت من اللام والواو في صنعاني وبهراني
لان قياسه ان يقول صنعاوي وبهراوي لانها همزة تانيث فوجب ان يقلب واوا كحمراوي فاذا قالوا صنعاني فقد جعلوا النون موضع
الواو وهو معنى الابدال واما لعن في لعل ولعن فقليله وحكم بالبدلية لكثرة تلك وقلة هذه والتا ابدلت من الواو واليا والسين والصاد
والبا فابدالها من الواو فافي نحو اتعد واتصل فيما وقعت فيه الواو قبل تا الافتعال وهو لازم مطرد تقول اتعد اتعادا فهو متعد
فتقلبها تا في جميع متصرفاته وسياتي ذلك في الاعلال وقد ابدلت تا في نحو اتجه واتخذ وفيما ذكره من الامثلة وهو غير مطرد وان كان في بعضه

لازما وقد يلزم الشيء في بعض الامثلة وهو غير مطرد فهو مثل الجيه وتجاه وغير لازم وفيما عداه لازم وابدالها اما في بنت واخت وهنت
وكلتي لان اخت من الاخوة وبنت من البنوة وهنت لقولك هنوات فدل على ان لاماتها واوا فالتا مبدلة عنها واما كلتي فمنهم من يقول
هي عن الواو ايضا ومنهم من يقول هي من اليا ومنهم من يقول ليست مبدلة البتة فمن قال انها عن الواو فلان ابدال التاء عن الواو اكثر فحملها
على الاكثر اولى واما من قال انها عن اليا فلان الاعلال باليا اكثر وهذا ايضا محمول على الاكثر واما من قال انها ليست بدلا فقد زعم انها لمجرد
التانيث والالف بعدها هي اللام فيكون وزنه فعتل وليس بمستقيم لان تا التانيث لا يكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكنا ومعتل
ايضا ليس من لغتهم وابدالها عن اليا فاما في نحو اتسر وهو لانه مطرد كما ذكرناه في افتعل وتعليله سياتي مثله واما في اسنتوا وكيت
وذيت فاسنتوا لانه ابدل على الثلاثة وكل ما وقع الفا رابعة على لفظه حكم بانها يا فوجب ان يكون التا بدلا عن اليا واما ثنتان فلانه من
ثنيت فلامه يا والتا بدل عنها واما كيت وذيت فلانهم يقولون كيه وذيه في موضع كيت وذيت فدل على انه الاصل ولامه يا
ولا يستقيم ان يقدروا واوا لانه لم يقع في كلامهم اليا عينا واللام واوا كما وقعت في مثل يوم باعتبار الفا والعين استثقالا لها
ولا يمكن تقديرها ما قبلها ايضا واوا لانه كان يجب ان يقال كوه وكوت فوجب ان يكون يا والتا بدل عنها واما ابدال الهاء عن السين في
طست وست وهو قليل ولم يقل احد في ست وانما حكم بابدالها في طست لقولهم طسوس وطسيس ولم يحكم بان السين هي بدل عن التا فيقال طست هو الاصل
والسين في طسوس بدل عنها لانه لم يثبت كون السين من حروف البدل الشائع على ما تقدم وان كان المصنف قد عدها وجماعة وذكرها في
المفصل وذكر انه بدل منها الا انها بدل من غيرها واذا لم يكن من حروف البدل والتا من حروف البدل فجعل التا بدلا عنها هو الوجه
ثم ولو قدر انها من حروف البدل فلم يثبت ابدالها عن التا وقد ثبت ابدال التا منها فالحمل على ما ثبت في لغتهم اولى واما ست فلانه
من قولك سدست وسدس واسداس فاذا قالوا ست فالتا عن السين وانما حكم بان التا بدل ولم يحكم بانها اصل لما كثر في قولهم سدس
واسداس وسدست ولم يحكم بالعكس لذلك ولما تقدم ومن الصاد في لصت وهو قليل شاذ وابدالها عن اليا في الذعالت بمعنى الذعالب
وهو قليل والهاء ابدلت من الهمزة والالف واليا والتا فابدال الهاء من الهمزة في نحو هرقت الثوب وهودت الشيء وهو غير مطرد وقد كثر في قولهم
هرقت الما واما قولهم لهنك فعلت كذا فاصله لانك فعلت كذا فادخلوا اللام للابتدا وكرهوا الجمع بينها وبين ان مع بقائها على لفظها فقلبوها
هاء فقالوا لهنك وهي قليلة رديئة وابدال الهاء من الالف في قوله ان لم تروها فمه يعلمون الغرما في الاستفهام ها عند الوقف وكذلك
١ انه وجهله ويجوز ان يقال ان الها في جهله ها السكت لانهم يقولون جهل بغير الها فاذا وقف بالها كانت ها السكت واذا قيل
جهلا ثم وقف بالها فهي مبدلة عن الالف كما في قولك انا ولذلك وهي مبدلة عن الالف في قولهم وقد رابني قولها يا هناه عند البصريين
لقولهم هنوات فثبت ان لامها واو واذا ثبت ان لامها واو فاصل هناه هناو فقلبت الواو الفا لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
ثم قلبت الالف هاء فقيل يا هناه واما قول الكوفيين ها للسكت فضعيف من حيث ان ها السكت لا تحرك وهذه محركة وان ها السكت لا تكون

في الوصل وهذه في الوصل فثبت انها ليست ها السكت واذا لم تكن ها السكت فلا تخلو اما ان تكون اصلية او زائدة ولا تكون زائدة لان الها
لا تزاد اخرا فثبت انها اصلية فاما ان تكون هاء في الوقف او بدلا وليست هاء في الوصل بدليل قولهم هنوات فثبت انها بدل عن اصل لم يخل
اما ان يكون عن الفا ولا واو وقد ثبت انها اصلها واو وانها في محل تقلب فيه الواو الفا فثبت انها عن الالف وابدال الهاء عن اليا في قولهم
هذه امة الله وانما جعلت بدلا عن اليا لكثرة هذي وقلة قولهم هذه ولو قيل انهما جميعا اصل لم يكن بعيدا وابدال الهاء عن التاء في كل تاء تانيث
لحقت الاسم لقولك قائمة وقاعدة وهو مطرد فصيح ويجوز بقاها وليس بالكثير واما ابدال الهاء عن تاء الجمع في نحو الاخواه والبناه فقليل
ضعيف واللام ابدلت من النون والضاد فابدال اللام من النون في مثل قوله وقفت فيها اصيلالا وقد وضح في الشرح اصيلانا بالنون وتصغير
بعيد لانه انما يذكر اللفظة بلفظ البدل لا بلفظ المبدل وابدال اللام من الضاد قليل ضعيف والطا ابدلت من التا في نحو اصطبر وياتي
ذلك مفصلا في باب الادغام واما ابدالها في نحو فحصط فقليل ضعيف والدال ابدلت من التا في نحو ازدجر وسياتي ذلك في باب
الادغام واما ابدالها في نحو اجدمعوا واجدز فقليل وكذلك ابدالها في دولج والجيم ابدلت عن اليا فيما ذكره وهو قليل ضعيف في كل
ما ذكره وهو في المحركة نحو امسجت وامسجا اقل واضعف والسين اذا وقعت قبل غين او خاء او قاف او طاء جاز ابدالها صادا الى اخره
قال الشيخ ذكر السين من حروف البدل وجعل لها فصلا وليست من حروف البدل ولم يذكر ما هي بدل منه وانما ذكر انها
يبدل منها الصاد فالصاد اذن هي البدل ويبدل منها الزا ايضا فالزا هي البدل واما السين فلم يبدل من شيء فلا معنى لذكرها في
حروف البدل وانما ابدلت السين صادا مع هذه الحروف لشدة استعلائها واستفال السين فابدلت صادا لتوافق السين في المخرج
والصفير وتوافق البواقي في الاستعلا واما ابدالها زايا قبل الدال فلان الدال حرف مجهور والسين حرف مهموس فابدل السين زايا لتوافق
السين في المخرج والدال في الجهر قال سيبويه ولا يجوز المضارعة لان الزاي والسين من مخرج واحد وهما حرفا صفير فيعسر الاشراب
مع شدة التقارب بخلاف الصاد مع الزا فان الاطباق الذي في الصاد امكن من اشرابها صوت الزا ولا اطباق في السين
والصاد الساكنة اذا وقعت قبل الدال جاز ابدالها زايا خالصة في لغة فصحاء من العرب ذكر الصاد ههنا من حروف البدل فلم
يذكرها فيما تقدم عند جمعها بحروف الزيادة الطا والدال والجيم ولم يذكر الصاد ثم ذكر في هذا الفصل انه يبدل منها ولم
يذكر انها تكون بدلا وكان الاحكام التي للسين في ابدالها صادا اولا بان يذكر ههنا لان الصاد هي البدل ثم قد ذكر كون الصاد
بدلا في فصل السين وذكر كون الزا بدلا في فصل الصاد ولم يذكر الزاي لا اصلا لا في الجملة ولا في التفصيل وقد تقدم ان البدل
ليس باعتبار المبدل منه واذا كان كذلك فلم يذكرها ههنا الا ابدال الزا منها فالزا هي البدل وقد ابدلت الزا من الصاد اذا
وقعت الصاد قبل الدال ساكنة لقولك في يصدق يزدق وفي مصدر مزدر ومنه قوله هذا فزدي انه فصدي ومنه لم يحرم
من فزد له واصل فصد فسكنت الصاد وكيفما كما خففوا علم الى علم فصار فصد بصاد ساكنة قبل الدال فابدلوها زايا واذا

تضارع بها الزاء لامكان ذلك فيها كما ضارعوا في الصراط بعد قلبها صادا فالمضارعة ههنا اقرب فان تحركت لم تبدل ولكنهم قد
يضارعون بها الزاء لانها اذا تحركت قويت بالحركة فلما قويت لم تكن كالميتة الساكنة فاشربت ولم تقلب وقالوا في صدر صدر بالاشراب ولم
يقولوا زدر لقوتها بالحركة ومثل الصاد في المضارعة اشراب الجيم صوت الشين واشراب الشين صوت الجيم وهي لغة قليلة رديئة لعسر ذلك
في النطق ولذلك لم يات في القرآن ولا في فصيح الكلام بخلاف اشراب الصاد صوت الزاء فانه ورد في القرآن وفي الكلام الفصيح ومن
اصناف المشترك الاعلال قال صاحب الكتاب حروف الالف والواو والياء وبابها يقع في الاضرب الثلثة وحروف
الاعلال الواو والالف والياء وسميت حروف الاعلال لما وقع بها من التغيرات المطردة بخلاف غيرها وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف
العلة لذلك ولم يعدها كثير لانه لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الابواب ولكل وجه ثم ذكر ان الالف
لا يكون في الاسماء والافعال الا زائدة او منقلبة ولا يكون الالف اصلا فيهما بخلاف باب الحروف واردنا باب الاسماء المتمكنة واما الاسماء
غير المتمكنة فالفاتها كالفات الحروف في كونها اصلا فلا نقول في الف متى وما انها منقلبة ولا انها زائدة وانما لم يقع الالف في الاسماء
والافعال اصلية لانها لو وقعت اصلية لم يخل اما ان يقع مبدلة في محل آخر او لا فان وقعت في محل مبدلة ادى الى اللبس بين الاصلية والمنقلبة
وذلك يخل بمعرفة الاوزان وهو باب كبير وان لم يقع في محل مبدلة عن الواو والياء ادى ذلك الى وقوع الياء والواو متحركتين في كل موضع
كان اصلها فيه التحرك وهي كثير مستثقل فيؤدي الى الاستثقال كثيرا فرفضوه لذلك فثبت انها لم تقع في الاسماء والافعال اصلية واذا
اذا اوقعوها مبدلة لم يلزم شيء مما ذكرناه فكان ذلك هو القياس ثم بين اتفاق مواقع الواو والياء الذي ثبت انهما الاصلان
في الاعلال بعد ان بين ان الالف لا يكون اصلا فذكر اتفاقهما واختلافهما فاتفاقهما وعينا ولاما كثير واضح واتفاقهما في وقوعهما
عينا ولاما كقوة وحية واضح وليس بكثير في البابين وقد وقع في بعض النسخ في اتفاقهما وان تقدمت كل واحدة منهما على
اختها فاء وعينا كيوم وويل وهو مستقيم في باب اتفاقهما لانه قد وقع كل واحدة منهما فاء قبل اختها وعينا بعد اختها وهما باتفاق
في الاتفاق وان جاءت العبارة فيهما واحدة ثم ذكر اختلافهما فقال واختلافهما ان الواو تقدمت على اختها في نحو وقيت وطويت
ولم تتقدم الياء عليها يعني ان الواو تقدمت فاء على الياء لاما وتقدمت عينا على الياء لاما وبين ذلك من كلامه بالمثال
والا فلا يستقيم لانه قد ثبت ان كل واحدة منهما تقدمت على اختها فاء وعينا في الاتفاق فكيف يستقيم بان يزعم تقدم الواو
على الياء مطلقا دون تقدم الياء في باب الاختلاف ثم اورد اعتراضا بالحيوان بانه قد تقدمت فيه الياء عينا على الواو لاما
كما فيهما مع اتفاقهما في طويت وقد ذكر ان طويت مما اختلفا في بابه ولم يقع الياء قبل الواو في مثله واجاب عنه بان
الواو مبدلة عن الياء والاصل حييان وانما حمل النحويين على ذلك عدم نظير ذلك من كلامهم واذا جاء الحيوان محتملا ان يكون من الواو
من ظاهر لفظه ويحتمل ان يكون من الياء باعتبار استقراء كلامهم كان حمله على الياء اولى اجراء له على ما ثبت من قياس كلامهم فلا يستقيم

فلا يستقيم الاستدلال بقولهم حيي من ان اللام ياء فانه لو كان اللام واوا لانقلبت ياء لانكسار ما قبلها فلم ينهض الاستدلال
به على انها ياء قال وان الياء وقعت فاء وعينا معا وفاء ولاما معا في بين اسم مكان وفي يديت ولم يقع الواو وكذلك هذا الكلام
الى اخره موافقتها في يديت وقع فيه اختلال وذلك انه لا يخلو اما ان يعتبر لفظ الواو في الموافقة او لا يعتبر فان اعتبره لم يصح
الاطلاق في قوله ان الياء مختصة بوقوعها فاء وعينا على قول من قال ان الف الواو عن ياء وان لم يعتبره لم يستقم لانها من كلامهم
وايضا فانه لا يستقيم قوله فهي على هذا موافقة للياء في ييئ وقوله فهي موافقة للياء في يديت فان قلت ذكر انفراد الياء على
وجه الجواز على اختلاف الاقوال في الواو قلت فكان ينبغي ان يقول فيما انفردت به الياء في وقوعها فاء وعينا ولاما
وكان ينبغي ان يقول وان الياء وقعت فاء وعينا ولاما ولم يقع الواو وكذلك كما قال وان الياء وقعت فاء ولاما في يديت
ولم يقع الواو كذلك فالذي جوز له ذلك في يديت يجوز له ذلك في ييئ فالفصل بينهما حتى ذكر ذلك اولا في اصل الباب وذكر
هذا ثانيا عارضا في ضمنه لا معنى له فالاولى ان يعتبر في الواوات ان كانت الالف عن واو والواوين والياء ان كانت الالف عن ياء فقال
بعد قوله وان الياء وقعت فاء وعينا معا وفاء ولاما معا ولم يقع الواو لذلك وان الياء وقعت عينا والواو فاء ولاما في قول
من قال ان الالف في الواو عن ياء ولم يقع الواو مع الياء لذلك وان الياء وقع فاء وعينا ولاما ولم يقع الواو كذلك الا
في الواو على قول من قال ان الالف في الواو عن واو وقال وقالوا الياء في العربية كلمة الى اخره هذا الكلام مستقيم والاصير
الاختلاف في الالف لان ذلك لا يحتاج اليه ما ذكر قال ولذلك اثروا في الواو ان تكتب بالياء حملا على ذوات الياء لانه
لو حمل على الواو لادى الى ان يكون من النادر وهو باب لفظ الواو وحمله على الياء التي هي الاكثر في مثل ذلك اجدر فلذلك كان الوجه
كتابته بالياء القول في الواو والياء فاء قال الواو تثبت صحيحة وتسقط وتقلب فثباتها على الصحة نحو وعد وولد الى اخره هذا تقسيم
حاصر لانها اما ان تتغير او لا فان لم تتغير فهو معنى ثباتها على الصحة فان غيرت فاما ان تغير بالحذف او لا وان غيرت بالحذف
فهو السقوط وان لم تغير بالحذف فهو القلب ثم ذكر مواضع كل واحد من الامور الثلثة فقال وثباتها على الصحة في نحو وعد
وهو كل موضع لم يقع موجبات السقوط ولا موجبات القلب كقولك وعد وولد ووعد وموعود ومولود وما اشبهه وسقوطها
في كل موضع وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة وذلك انما يكون في مضارعاتها الثلاثية كقولك وعد وولد تقول فيه يعد ويلد
لان الاصل يوعد ويولد فابدل من حروف المضارعة والفاء واو فوجب ان يقدر بعد حرف المضارعة فوجب ان
يكون الاصل يوعد ويولد واستثقلوا وقوع الواو في مثل ذلك فحذفوها فقالوا يعد ويلد وليس كذلك يوعد ويولد لسهولة
النطق لانضمام ما قبلها فلذلك يثبت في احدهما وسقط في الاخر قال لفظا او تقديرا فاللفظ في يعد والتقدير في يسع
ويضع لان الاصل يوسع ويوضع اما في يضع فظاهر لان فعل لا ياتي على يفعل على ان يكون اصلا وانما ياتي على يفعل او يفعل

وجاز ان يكون يفعل فوجب ان يكون الاصل يفعل والفتح لحرف الحلق فقد وقعت الواو بين يا وكسرة مقدرة في الاصل واما
يسع فاشكل من يضع لان ماضيه على فعل بكسر العين وليس مثل يضع في ان ماضيه بفتح العين وقياس ما جا ماضيه بكسر العين ان يكون مضارعه
بفتح العين فعلى ذلك يشكل حذف الواو من يوسع وقد حصل ذلك والجواب عنه فصلا لا باس به بعد هذا الفصل وتحقيقه ان فعل ما اعتل
فاوه جا مضارعه يفعل بفتح العين ويفعل بكسر العين فالواوي الذي ورى يرى وولي يلي وفا الوجل يوجل ووجل يوجل فاذا جا يسع محذوفا
فاوه علم انه مما كان اصله في التقدير الكسر وان الفتح عارض لحرف الحلق ليجري على قياس لغتهم فثبت ان الفتح في يسع كان كالفتح
في يضع وان الفتح في يوجل كالفتح في يوجل فلم تحذف الواو في يسع الا لوقوعها بين يا وكسرة تقديرية وثبتت الواو في يوجل لان
الفتح فيه اصل فلم يقع الواو بين يا وكسرة لا لفظية ولا تقديرية وشبه الفتحة في يسع بالكسرة في التجاري من حيث كانت كالعارضة
والاصل حركة غيرها وهي الضمة لانها مصدر تجارى فقلبت الضمة كسرة لانه ليس في كلامهم ما اخره يا او واو قبلها ضمة فاذا وجد ذلك
قلبت الضمة لتسلم او يقلب الواو فيه يا وشبه الفتحة في يوجل بالكسرة في التجارب لانه جمع تجربة وقياس الجمع الذي ثالثه الف وبعده
حرفان ان يكون الحرف الذي بعد الالف مكسورا كقولك مسجد ومساجد وضاربة وضوارب قال وفي نحو العدة والمقة
في المصادر يعني انها تحذف في مصادر هذه الافعال فاذا كانت بالتا مكسورة الفا ولا تحذف فيها اذا وقعت بغير تا كانهم
قصدوا الى ان يكون التا كالعوض من المحذوف وهو الواو المكسورة ولم يذكر فعل الامر مثل عد وضع وسع استغناء بالفعل
المضارع لانه فرعه فلم يحتج الى ذكره لذلك فان قلت حذفها في الفعل المضارع لوقوعها بين يا وكسرة وليس مع فعل الامر لذلك
فما وجه حذفها قلت نزلوا تقدير حرف المضارعة كوجوده لانه الاصل كما نزلوا الكسرة في يضع وان زالت لفظا لما كانت هي الاصل
منزلة الموجود قال فالقلب فيهما من الابدال والذي مر انها تقلب همزة واجبا او جائزا على ما مضى وتقلب الفا في مثل ياجل
وتقلب يا في مثل ميزان وميقات قال والياء مثلها الا في السقوط يريد ان اليا صحيحة وتقلب فيها من الابدال ولا تسقط
لوقوعها بين يا وكسرة كما يسقط الواو تقول يسع ويسر ييسر واما من قال يئس يئس فقد اجراها مجرى الواو من اجل مجي الهمزة
مستثقلة معها ولا يقولون يسر ييسر اذ لا همز فيه وان كان الفصيح ايضا اثبات اليا في مثل يئس ييئس ووجه حذفها ما ذكرنا قبلها
في نحو اتسر يعني فيما مر من الابدال قد يقلب همزة كقولهم في اسنانه الك قد يقلب واوا كقولهم موقن وطوبى وضوبرت وقد يقلب
تا كقولك اتسر وقد مضى ذلك كله قال والذي فارق به قولهم وجع يوجع ووجل يوجل قولهم وسع الى اخره قد مضى في
هذا الفصل عند الكلام في يضع فلا حاجة الى اعادته قال ومن العرب من يقلب الواو والياء في مضارع افتعل الفا فيقول
ياتعد وياتسر ولا يفعل ذلك في الماضي لانكسار ما قبل اليا لما كرهوا الواو في مثل موتعد قلبوها تا ليدغم فيما بعدها
ولم يقلبوها لانهم يفعلون بالياء الاصلية هذا فلان يفعلوه بالواو اجدر فاذا صاروا الى المضارع فالفصيح ابقاؤها اليا

فيقول ييعد وييسر لانه فرعه فلم يغير عما كان عليه ومنهم من يقلبها الفا لان الالف اخت اليا من حيث كانت حروف مد وتعذر
قلبها الفا في الماضي للكسرة فلما جاءت الفتحة في المضارع قلبها الفا فقال ياتعد وياتسر واما ايتسر فقد تقدم ان من الفصيح ومنهم
من يستثقلها والذين استثقلوها منهم من حذفها كما حذفت في يعد ومنهم من يقلبها الفا فيقول ياتسر والذين قلبوها الفا قلبوها
مع الكسرة والفتحة جميعا في الهمزة والذين حذفوها لم يحذفوها الا مع الكسرة وسببه زيادة الاستثقال مع الكسرة وقلته مع الفتحة
يحذفوا في موضع زيادة الاستثقال وقلبوا في موضع قلته قال وفي مضارع وجل اربع لغات يوجل وهو القياس لان ماضيه
فعل والاكثر فيه ان ياتي على يفعل بفتح العين وثبتت الواو لانه لم يعرض ما يوجب حذفها قال بعضهم ييجل فقلب الواو يا استثقالا
لها على غير قياس كما قالوا ايثره وعليان فابدلوا من الواو يا على غير قياس وقال بعضهم ياجل شبهه بييس على غير قياس ايضا وقال
ييجل فكسر حرف المضارعة لتنقلب الواو فيه يا استثقالا للواو وكله على غير قياس وليست الكسرة من لغة من يقول تعلم لانا وليل
لا يكسرون اليا استثقالا للكسرة على اليا فلا يحمل هذه اللغة على لغتهم مع مخالفتهم لها وانما هذه لغة اخرى من اجل استثقال
الواو بعد اليا قال واذا بني افتعل من اكل وامر الى اخره قال يعني ان باب افتعل مما فاؤه همزة يجب ان يقلب
الهمزة فيه يا اذا ابتدي بها لانكسار ما قبلها فيقال ايتكل ايتمر واصله اءتكل فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة فوجب قلبها
حرفا من جنس حركة ما قبلها فاذا انقلبت يا صار مشبها بقولك ايتسر باعتبار اصله وكذلك ايتعد فتوهم قلب اليا تا كما قلبت في اتعد
واتسر فتيسر على ان ذلك ليس بمستقيم والفصل بينهما ان هذه اليا في قولك ايتكل وقولك ايتمر عارضة مبدلة عن همزة فحكمها حكم الهمزة
والهمزة لا تقلب تا اذا اجتمعت مع تا الافتعال فوجب ان لا تقلب اليا التي هي عنها تا لان اصلها همزة وفرعها فحكمها حكمها بخلاف
اتسر فانها ليست بعارضة فلا يلزم من قلب اليا تا في اتسر قلب اليا تا في ايتكل وقول من قال اتزر وهم لانه من الازر فاصله ائتزر
تا آخ قلب الهمزة يا لانكسار ما قبلها فصار ايتزر فهو مثل ايتكل فكما لا تقلب اليا التي في ايتكل فكذلك اليا التي في ايتزر فتبين لك
ان اليا في ايتزر وايتكل واحد فكما لا يقلب في ايتكل لا تقلب في ايتزر فقول من قال اتزر وهم قال في الواو والياء عينين لا يخلو
من ان تعلا او تسلما او تحذفا قال الشيخ التقسيم في ذلك كالتقسيم فيما ذكره في الفا فالاعلال في نحو قال وباع مما
تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما او كانتا في حكم المتحرك على ما سياتي تفصيله ما لم يمنع منه مانع وانما قلبت الواو والياء اذا كانتا كذلك
استثقالا لهما وانما لم يقتصروا على الاسكان فيهما كراهة ان يلتبس صيغة المتحرك بصيغة الساكن الا ترى انهم لو اعلوا نحو باب
واصله بوب بالاسكان فقالوا بوب لم يعلم كونه من باب قفل او من باب فلس كيوم فقلبوها الفا ايذانا بانها عن حركة ولان
الالف ايضا اخف من الواو والياء وما ذكره من اعلالها الى غير الالف فسياتي مفصلا فاذا اسكن ما قبل الواو والياء فلا اعلو
الا ان يكون في صيغة فعل اصلا او في معناه او في صيغة فعل او غيره مما هو راجع الى ما تحركت فيه وانفتح ما قبلها فان كانت من الاول

لقولك تبايعنا وتقاولنا واعوارّ وما اشبه ذلك وان كانت من الثلاثي اعلّ بالحمل على اصله كما ذكره في اقام واستقام
قال اعلّت هذه الاشيا وان لم تقم فيها علّة الاعلال يعني وان لم تقم فيها نفس تلك العلة الاولى فلا بد من علة اوجبت
اعلاله ولكنها ليست تلك العلة الاصلية لان تلك اعتبر فيها ما قبلها وهذه ما قبلها ساكن ولكنه في حكم المتحرك اجريت مجراها لكونها
ماخوذة منها وراجعة اليها وقوله والحذف في قلن وبعن وذلك ان هذه اللامات لما سكنت للامر او للجزم او لاتصال الفاعل
وحرف العلة قبلها ساكن وجب حذفه لالتقا الساكنين لكونه حرف مد ولين فقيل قل وقلن وحذفت في نحو سيد وميت واصله
سيود وميوت قلبت الواو يا وادغمت اليا على ما سياتي ثم خفف بحذف اليا الثانية وفي نحو كينونة وقيلولة وهو مثل
سيد لان كينونة اصلها كيونونة فيعلولة ففعل فيها ما فعل بسيد ولو كانت فعلولة لوجب ان يكون كونونة اذ لا موجب لقلب الواو يا
واما قيلولة فالذي منع ان يقال فيه انه فعلولة لئلا يخرج عن مثل كينونة وكان جعله كمشابهه اولى وفي الاقامة والاستقامة
لان اصلها اقوامة ففعلت الواو والفا اجرا للمصدر مجرى فعله فحذفت احداهما لالتقا الساكنين والاولى اولى لانها على
قياس الساكنين قال مما التقى فيه ساكنان يعني في قل وقلن او طلب التخفيف يعني في سيد وميت او اضطر اعلاله يعني
في الاقامة والاستقامة فان قلت فالاقامة والاستقامة في ان المحذوف لالتقا الساكنين قلت الفرق بينهما ان قل وقلن لم
اعلاله ولا باسكانه ثم جا ساكن بعد تمام الاعلال وثبوت حرف العلة ساكنا فحذف لاجله وفي الاقامة والاستقامة لم تثبت
ساكنا ثم حذف بعد ذلك لساكن عرض وانما حذفه من تتمة اعلاله لانه لم ينفك عن موجب حذفه فكان من تتمة اعلاله فلذلك
فرق بينهما وجعل ذلك حذفا للساكن العارض وهذا حذفا لاضطرار الاعلال لكونه غير منفك عنه والسلامة فيما ورا
ذلك وهو على قسمين ما فقدت فيه اسباب الاعلال كقول وكيل او وجدت ولكن عرض لها مانع صدّ عن اقتضا حكمها ومثل
ذلك بصورى وحيدى والجولان والحيكان والقوبا والخيلا اما صورى وحيدى فالسبب تحرك اليا وانفتاح ما قبلها و
الذي عرض كونه على اكثر من ثلاثة احرف وليس موازنا للفعل وسياتي ذكر ذلك والجولان والحيكان كذلك واما القوبا والخيلا
فغاية ما يقال فيه ان تحرك الواو والياء علة في الاعلال لفعلهما متحركين والمانع من الاعلال وقوع الضمة قبلهما لان شرط الاعلال
انفتاح ما قبلها واذا حصل مضادّ للشرط كان مانعا عن اقتضا الحكم قال وابنية الفعل في الواو على فعل يفعل نحو دان
ان فعل المفعل العين من الواو انما ياتي مضارعه يفعل بالضم وانما التزموا ذلك لانه احد الاصلين فلا يؤدي الى تغيير فكان
التزامه الوجه الاخر انهم لو بنوا منه يفعل لادّى الى قلب الواو يا مع استوا الصيغتين في غرضهم وعلى فعل يفعل وهو على
قياس الصحيح وعلى يفعل لان الضم في يفعل هو القياس وهو مناسب للواو ولذلك بنوا من الواو فعل لانهم كانوا في محذور من
اما مخالفة القياس في المضارع واما تغيير من اليا الى الواو قال ومن اليا على فعل يفعل الكسرة في اليا كالضم في الواو

وعلى فعل يفعل على قياس الصحيح والواو ثم قال ولم يجئ في الواو يفعل بالكسر ولا في اليا يفعل بالضم ولم يذكر انه
لم يات من اليا فعل في الماضي بالضم ثم قال وزعم الخليل في طاح يطيح وتاه يتيه انهما فعل يفعل كحسب يحسب وهما
من الواو والذي اضطره ان يحكم عليهما بالواوية مجي طوحت وتوهت والذي اضطره ان يحكم ان الماضي فعل بالكسر كحسب ولم
يجعله فعل بالفتح كضرب مجي طيحت وتيهت ولو كان كضرب وهو من الواو لوجب ان يقال طحت وتهت فلما جا الكسر وقد ثبت
انه من الواو علم ان ذلك لا ياتي في الواو الا فيما عينه مكسورة كخفت فثبت انه لا يستقيم طاح يطيح المشتق منهما طوحت
وتوهت الا فعل بالكسر يفعل بالكسر وهما من الواو واما اذا كان طيحت وتيهت هو الماخوذ منهما فلا اشكال انهما مثل
قولهم باع يبيع لا زحلك هو الذي يقتضيه قياسهما وقد حولوا عند اتصال ضمير الفاعل فعل من الواو الى فعل ومن اليا الى فعل
الى اخره وانما فعلوا ذلك ايذانا بان المحذوف يا او واو ويقولون في سار سرت وفي قال قلت ولم يغيروا في موضع يقلبها
اما للمحافظة على الالف لتعذر الضم والكسر واما لكون ما انقلبت اليه اليا او الواو موجودا وهو الالف بخلاف ما اذا اتصل
به الضمير المتحرك فانه يحذف فكان قياسه في موضع الحذف اولى منه في غيره فاما ان كان الفعل في اصله مكسورا فانهم ابقوا فعل
هذا الفعل سوا كان المكسور يا او واوا كقولك خفت وهبت اما لان ذلك قد استقر فيما ليس باصل فكان فيما هو اصل اولى
فاما الايذان بان المحذوف مكسور في الاصل وقال عند اتصال ضمير الفاعل واطلق والاولى ان يقيد بضمير الفاعل
البارز المتحرك ليخرج لك ما احترز ام من قولك زيد قايم وقام وقاموا فان كل واحد من هذه الافعال قد اتصل به ضمير الفاعل
ولم يفعل فيه شي واما قوله كيد وما زيل فشاذ لا يعمل عليه قال ويقال فيما لم يسم فاعله قيل وبيع بالكسر والاشمام الى
قال الشيخ فيما بعد ذلك ان ما اتى مضموم الفا مكسور العين فيقال قول وبيع فاستثقلت على الواو واليا فنقلت الى ما قبلها
فقيل قيل وبيع وهذه هي اللغة الفصيحة واما من قال قول وبوع فوجهه انه لما استثقل الكسرة على الواو وحذفها
فسكنت وما قبلها مضموم فبقيت على حالها ثم حملت ذوات اليا عليها لاتفاقهم على جريهما مجرى واحدا وهذا التعليل يعكس
لمن قيل وبيع ويكون اولى لان فيه حمل الواو على اليا وهو اقرب من حمل اليا على الواو وبعض اصحاب اللغة الاولى يشمون الفا الضم
وقد جا مقروا بها في السبعة وقد توهم بعضهم ان مثل هذا الاشمام غير ممكن لان الاشمام المعروف عندهم ضم الشفتين بعد اسكان
المكون عليه من غير صوت وذلك غير معمول به ههنا باتفاق فلم يبق الا ضم الشفتين في حال التصويت وذلك اما ان يكون قبل
التصويت بالتاء او بعدها او معها والجميع غير مستقيم اما قبلها فلا يستقيم لانه حينئذ يكون اشماما للحرف الذي قبلها ان كان مضموما
لم يقبل اشماما وان كان مفتوحا او مكسورا او ساكنا وضممت شفتيك مع التصويت به صار مضموما واما بعدها فلذلك
واما معها فلا يستقيم لانه اذا صوتّ به وضممت الشفتين مع التصويت بها جاءت ضمة خالصة لان حقيقة الضمة الخالصة ضم الشفتين

بالحرف مع التصويت فوجب ان يجي ضمة خالصة عنده لذلك وقد توهم بعضهم ان الاشمام انما يكون بعد النطق بها في حال
النطق بالياء الساكنة بعدها وتوهم ان ما فيها من المد يمكنه من ذلك وهو فاسد من جهة ان الاشمام ثابت في مثل قولك يعت
يا عبد وقلت يا قول وايضا فانه لو فعل ما ذكره هذا القائل لانقلبت الياء واوا لضم السفين عندها اذ لا معنى للواو الا ذلك
الجواب عن ذلك الاشكال ان الاشمام ان كان عند السكت بالكلمة فلا اشكال وان كان مع وصلك اياها بغيرها كان ضمًا
للسفتين بسرعة بين النطق بما قبلها وبها وان زعم انه ليس بين النطق بالحرفين زمان وان زمن الفراغ من الاول هو زمن الاستقبال
بالحرف الثاني فجوابه انه اذا نطق بحرف من حروف اللسان فمعلوم ان اللسان ينتقل من مكان الى مكان اخر ومن الاستقبال
زمن ثالث قطعا فعلم بذلك ان بين النطق بحرفين زمانا ثالثا ولذلك يدرك ضرورة الفرق بين الحرف المدغم وغيره لان الحرف المدغم
لا يتخلل بينهما زمن ثالث بخلاف غيره ثم لو سلم له ذلك لكان الجواب انه يؤتى بضم السفتين بينهما في زمن بينهما يقصد المتكلم الى
ترك الحرف الثاني في الزمن الثاني ويشغل الزمان الذي كان يكون فيه الحرف الثاني بضم السفتين ليكون ذلك قال وكذلك
اختير واقتيد لان العلة فيه كالعلة في قيل وكذلك اذا اتصل بها ضمير يوجب حذف العين كقولك قلت يا قول وبعت يا عبد
واخترت يا رجل لان العلة واحدة قال وليس فيما قبل يا ايم واستقيم الا الكسر الصريح لانتفاء العلة الموجبة لما ذكرناه
وهو الضم الذي هو اصل فيما قبل الياءات المذكورة الا ترى ان الاصل في قولك ايم واستقيم اقوم واستقوم فنقلت حركة الواو الى
القاف فسكنت وانقلبت ياء فلا وجه للضم في القاف ولا اشمام لان اصلها السكون والضم والاشمام في قيل وبيع انما كان من اجل
ان اصلها الضم فثبت ان علة ذلك منتفية في باب ايم واستقيم قال ونقول عور وصيد الى اخره قال الشيخ يعني ان عور
وصيد من باب العيوب وقياسها افعال فكان الاصل اعوارّ واصيادّ وباب لا يعل لانه كالفاعل لسكون حرف العلة
ومثل ذلك لا يعل كراهة الاخلال بالفعل مطلقا وكذلك ازدوجوا واجتوروا في معنى تزاوجوا وتجاوروا ومثل ذلك
لا يعل لو وقع الالف قبل حرف العلة لانهم لو اعلوا لادى الى الاخلال به مطلقا بخلاف قولك اقام فانه اعل وان كان قبل
حرف العلة ساكن لامكان بقاء حرف العوض عنه وهو الالف الا ترى انهم لو اعلوا اجتوروا لقلبت الواو الفا واذا قلبوها
الفا يجتمع الفان فيحذف احدهما فلا يبقى العوض ويصير لفظه تجاوروا فلما كان مثل عور وصيد في معنى ما يجب فيه التصحيح
صحح حملا عليه قال ومنهم من يلمح الاصل فيقال عار يعار يعني لم ينظر الى الاصل والقياس افعال بل جعله من باب
خاف فاعله كاعلاله وما الحقه الزيادة من ذلك في حكمه لانهم لما صححوا الملابسة صححوا ما زاد عليه لان اعلال المزيد فرع عليه وهذا
على اللغة الاولى واما اللغة الثانية فمعلول لان حكم عور عندهم حكم خاف وحكم اعور عندهم حكم اخاف فهو معلول كاعار الله عينه
كما يقولون اخاف قال وليس مسكنه من ليس انما اورد ليس ههنا لانه فعل وقياس عين الفعل ان يقلب الفا

كما اورد عور لما كان في الظاهر مخالفا للقياس وقياس اصلها ليس كصيد الا انها ليست من باب صيد لان اصل ذلك افعال
كما تقدم فاسكنوا الياء في ليس كما اسكنوها في بيع وانما حملوها على فعل لانه لا يكون فيه فعل ولا فعل او فعل لم يات فيه اسكان العين
وفعل ليس من البنية الياء ولم يات فيه اسكان فكان الاولى ان يجعل فعل وسكن كما سكن علم وهو باب جائز فحمله عليه والزم هذا
الجائز لكونها غير متصرفة فلم يصح كما صح صيد ولم يعل كما اعل هاب بل التزم هذا الاسكان الجائز لكونه على لفظ ما ليس من
الفعل تشبيها على ما يمنعه من شبه الحروف قال ولذلك لم ينقلوا حركة العين الى القاف في ليس يريد انهم قصدوا الى ان يكون
على وزان الحرف فلم يغيروه تغيير الفعل ويحسن ان يقال لم ينقلوا حركة العين لانهم التزموا السكون فصار الكسر نسيا منسيا فلذلك
لم ينقلوا حركته قال في قولهم في التعجب ما افعله وما ابيعه اورده ايضا لكونه جاء مصححا وعلة تصحيحه كونه اشبه الاسم
من حيث لم يتصرف تصرف الفعل واجري مجرى الاسماء ولو بني افعل من الاسم المعتل العين لعلت اقول وابيع وتصحيح هذا الباب فاما
واما تصحيح ما بعده الى اخره فشاذ مسموع ولا يقاس عليه قال واعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع ان يقلب عينه
همزة الى اخره انما اعل اسم الفاعل مع سكون ما قبل حرف العلة حملا له على الفعل القريب منه وقلبت همزة تشبيها لها بكساء
ورداء لانهم قلبوها الفا فلما اضطروا الى تحريكها قلبوها همزة كما فعلوا ذلك في كساء المقرب الهمزة من الالف قال وربما
حذفت كقولك شاك وذلك مسموع ووجهه انهم قلبوها الفا فحذفت لالتقاء الساكنين او قلبوها همزة فحذفت تخفيفا ومنهم من
يقلب فيقول شاك وذلك مسموع قلبوا العين الى موضع اللام فصار شاكي مثل قاض واعل كاعلاله وفي جاء قولان احدهما انه مقلوب
كالشاكي والهمزة لام الفعل وهو قول الخليل واصله جايئ كره قلب الياء همزة لما يؤدي اليه من كثرة الاعلال فقلب العين الى موضع اللام
فصار جائي وهو فاعل اعلال قاض فلم يرد اعلاله على اعلال قاض الا بالقلب وهو قريب والثاني ان الاصل جائئ ايضا فقلبت الياء
التي هي عين همزة قلبها في بايع فصار جائئ فاجتمع همزتان فوجب قلب الثانية ياء فصار جائي ثم اعل اعلال قاض وهذا اقيس
وما ذكره الخليل وان كان وجها الا انه لا يقوم عليه دليل وهذا اجراء على قياس كلامهم والقلب ليس بقياس قال وقالوا
في عور وصيد عاور وصايد كما قالوا اعور واصيد لانه لما صح فعل صح الفعل لان الاعلال كان حملا عليه فلما صح في الاصل فهو في
الفرع اجدر وكذلك مقاوم ومباين لقولهم قاوم وباين واعلال اسم المفعول منهما ان يسكن عينه فيكون اصله مقوول ومبيوع نقلت
حركة العين الى الفاء فسكنت العين واجتمع ساكنان العين وواو مفعول فحذفت واو مفعول عند سيبويه فبقي مقول على حاله وقلبت الضمة
في باب مبيع كسرة لتصح الياء وحذفت العين عند الاخفش فبقي مقول على حاله ايضا وان اختلفت التقدير ان الضمة في باب مبيع كسرة
تنبيها على ذوات الياء وانقلبت واو مفعول ياء وقول سيبويه اسد لما يلزم من مذهب الاخفش من قلب الضمة كسرة لغير علة وقلب واو مفعول
ياء وكان الاخفش ترجح عنده ذلك من حيث راى ان الزائد اذا اجتمع مع الاصلي وهما ساكنان حذف الاصلي كما في قاض وعصا وشبههما

العين (right margin of left page)
في قوله (left margin)

فحملوا على الواو الاصلية بذلك وايضا فان الاصل في الساكنين اذا كان الاول حرف مد ولين ان يحذف الاول والاصل ههنا الاول
فكان حذفه اولى وما ذكرناه عن ابي الحسن ظاهر ما تمسك به سيبويه على ان متمسكيه جميعا انما يثبت فيما كان الاول
حرف مد ولين والثاني صحيحا كقاض وعصي وقيل واما اذا كانا مدين فلا قال فقالوا امشيب بناء على ان شيب بالكسر
وذلك شاذ وقياسه مشوب كمقول ووجهه انه لما كان جاريا على شيب وهو قلبت واوه ياء في اللغة الفصيحة اجري مجراه وقالوا
مهوب وهو شاذ وقياسه مهيب كمبيع ووجهه انه لما كان من هيب وفيه لغة يقول اهلها هوب اجري مجراه في هذه اللغة وقد
شذ نحو مخيوط ومزيوت ومبيوع وتفاحة مطيوبة تنبيها على الاصل تنبيها على ان ذلك قياسها واصلها وكذلك الشيء قال
سيبويه ولا نعلمهم اتموا في الواوات لان الواوات اثقل عليهم من الياءات يريد انهم لم يصححوا في باب مقول كما صححوا في باب مبيع فلم
يقولوا مخووف كما قالوا مبيوع استثقالا للواو واستخفافا للياء وقد شذ نحو ثوب مصوون قال ورأى سيبويه
في كل ياء هي عين ساكنة مضموم ما قبلها ان تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء ومذهب الاخفش ان تقلب الياء واوا ومذهب سيبويه هو القياس
نقلا ومعنى اما النقل فلما ثبت من قولهم ابيض وبيض وهو محل اجماع ولذلك يستثنيه الاخفش واما المعنى فلان الضرورة
ملجئة في اجتماع الياء والضمة الى تغيير احدهما وتغيير الحركة لبقاء الحرف على حاله اولى من تغيير الحرف لبقاء الضمة على حالها لان المحافظة
على الحرف اولى من المحافظة على الحركة واذا ثبت ذلك بالنقل والمعنى كان ارجح ولا يحسن التمسك لسيبويه بباب مبيع لان الاخفش
لا يوافقه في ان الياء عين وقد تمسك الاخفش بقولهم مضوفة وطوبى وكوسى وليس بقوي اما مضوفة فشاذ واما الطوبى والكوسى
فلما ثبت من قولهم في فعلى في الاسم وفعلى في الصفة الا ترى انهم يقولون الدنيا والعليا والفتوى والشروى فيقلبون فهم ههنا اجدر
وايضا فانهم كرهوا ذلك ههنا لئلا يختلط فعلى بفعلى الا ترى انهم لو قالوا الطيبى والكيسى لم يعلم انه فعلى او فعلى ثم هو معارض بقولهم
حبلى وضيزى فيتقابل الياءان فيبقى التمسك الاول سالما قال ومعيشة عنده يجوز ان يكون مفعلة ومفعلة اما اذا كانت
مفعلة فاصلها معيشة نقلت حركة العين الى الفاء فصارت ياء ساكنة هي عين وقبلها ضمة فوجب ان تقلب الضمة كسرة على ما هو مذهبه
فيصير معيشة وان كان اصله معيشة فواضح على كلا القولين ولا يجوز ان يكون مفعلة عند الاخفش لانه لو كان كذلك لكانت ياء ساكنة
وقبلها ضمة فيجب قلب الياء واوا على ما هو قياس مذهبه فتصير معوشة قال واذا بني من البيع نحو ترتب قيل تبيع وقال
الاخفش تبوع واصله تبيع فلما وجب الاعلال نقلت حركة العين الى الفاء فصارت ياء ساكنة وقبلها ضمة فوجب قلب الضمة كسرة على قياس
مذهب سيبويه فيصير تبيع ووجب قلب الياء واوا لانضمام ما قبلها على قياس مذهب الاخفش فيصير تبوع قال والمضوفة كالقود
والقصوى الى آخره يعني انه خرج عن قياس بابه لان اصله مضيفة نقلت حركة العين الى الفاء فوجب ان تقلب الضمة كسرة فيقال مضيفة
هذا هو القياس لخروجه عن القياس لذلك ومذهب الاخفش فيه انه قلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها على قياس مذهبه قال فالاسما

الثلاثية المجردة انما يعل منها ما كان على مثال الفعل نحو باب ودار وشجرة شاك الى آخره قال رضي الله عنه انما اعلوا
الثلاثي لما كانت علة اعلاله هي العلة الاصلية في اعلال الفعل وهو تحرك الواو وانفتاح ما قبلها كقولك باب ودار مع مشابهة الفعل
الذي هو اصل في الاعلال واما اذا زاد على ثلاثة فانه لا يجتمع فيه الامران جميعا لانه ان تحركت وانفتح ما قبلها لم يكن على وزن الفعل
وان كان على وزن الفعل لم يكن كذلك فلم يلزم اعلاله مطلقا الا بما سنذكره باعتبار غير ذلك ولذلك اعل نحو باب ودار ولم يعل
نحو اللومة واللومة والعوض والعودة واما نحو القود وشبهه فشاذ وقياسه الاعلال ولكنه جاء مصححا تنبيها على الاصل او
تنبيها على انه ليس كالفعل في قوة علة الاعلال الا ترى انهم لم يأتوا بنحو قوم كما اتوا بنحو القود قال وانما اعلوا قاما الى آخره
اورد هذا اعتراضا لانه اسم ثلاثي وقد اعل وليس على مثال الفعل فكان قياسه ان يقال قوما كما قيل عوض واجاب عن ذلك بانه
مصدر والمصادر تعل باعلال افعالها الجارية عليها الا بما ذكر لمثال الفعل ثم اعتذر عن وقوعه صفة ليحقق مصدريته فجعله
من المصادر الموصوف بها كقولك رجل عدل وصوم وزور ثم اورد على الجواب اعتراضا وهو قولهم حال حولا واجاب بان
القياس حيلا ولكنه شاذ كالقود قال وفعل ان كان من الواو سكنت عينه لاجتماع الضمتين ذكره ههنا لانه ثلاثي
اعل وليس على مثال الفعل فذكر انه ينقسم الى ما يعل والى ما يصح فان كان من الواو اعل بالاسكان استثقالا للضمتين واحدهما
على الواو وهو استثقال يوجب الاعلال لما فيه من الثقل البين فيقال نور وعون في جمع نوار وعوان واصله نور وعون في
واما تصحيح نحو ذلك فانه لا يأتي الا في ضرورة الشعر لما فيه من الثقل ولذلك عبر عنه بقوله وسوك في الشعر وان كان من الياء جاز فيه وجهان
احدهما ان تحرك بالضم على الاصل فيكون كالصحيح فيقال غير وبيض لانه ليس في الاستثقال كالواو ولا يلزم من كراهة الضم كراهته ههنا
والثاني ان تسكن عينه في كتب ورسل واذا سكنت وجب ان تكسر ما قبلها لتعذر النطق بياء ساكنة وقبلها ضمة فيقال بيض وغير
قال واما الاسماء المزيد فيها فانما يعل منها ما وافق الفعل في وزنه وفارقه اما بزيادة لا تكون في الفعل يعني بموافقته في وزنه
موافقته في الحركات والسكنات لا في حقيقة الزنة فان ذلك لا يستقيم مع مفارقته له في الزيادة او في المثال وانما اعلوا ما وافق
الفعل في وزنه تشبيها له به من حيث وافقه في الصورة المذكورة وانما اشترط المفارقة بالزيادة او بالمثال الذي لا يكون في الافعال
كراهة اللبس فيهما وانما لم يشترط ذلك في الثلاثي اما لانه لو اشترط لم يعل اذ لا يتفق فيه مفارقة ابدا واما لان علة اعلاله قوية فلا
يلزم من مراعاة اللبس في العلة الضعيفة مراعاته في العلة القوية واما لانه لا يكون الا منونا بخلاف الزائد فانه قد يكون غير منون فيجئ
اللبس فيه ولا يجئ ههنا وهذا الوجه رتبته التقديم على اخويه قال وقد شذ نحو مكوزة الى آخرها وقياسها ان تعل الفاء ولكنهم
استعملوه على الاصل تنبيها عليه واذا كان ذلك قد استعمل فيما هو اصل لهذا كاجود واستروح فهو ههنا اجدر وقولهم مقول
محذوف من مقوال فهذا ايراد اعتراضا في الظاهر على هذه القاعدة لانه على مثال الفعل وقد فارقه بزيادة لا تكون فيه فقياسه ان يعل

مرج

نُوُر وعُوُن

كما يعل مقام واجاب بان اصله مفعل واذا كان كذلك لم يكن على مثال الفعل المفارقة له بالالف التي بعد العين والا يكون في الفعل
مثل ذلك فوجب تصحيحه لانه قد اكتنفه ساكنان واذا كان اكتناف الساكنين يوجب التصحيح في الفعل كقولك اسوادّ وابياضّ
فهو فيما كان مشبها به اجدر قال واما نحو مثال لا يكون فيه وهو احد الشرطين على البدل او على الاجتماع ولذلك اعل نحو تحلئ من
باب بيع لانه وافق الفعل فيما ذكرناه وفارقه في الزنة التي لا يكون الفعل عليها فلذلك قلت تبيع ولو صحح لقلت تبيع قال
وما كان منها مماثلا للفعل صحح يعني من غير المفارقة باحد الوصفين وهو الزيادة التي لا تكون في الفعل والمثال الذي لا يكون صحح فرقا
بينه وبينه كما في قولك اسود وابيض الا ترى انك لو اعللته لالتبس بصيغة الفعل لانه لا يفارقه بزيادة ولا مثال لا يفارقه فيهما في
افعل ولذلك لو بنيت يفعل او يفعل اسما من زاد يزيد لوجب ان يقول تزيدا وتزيد على التصحيح لما ذكرناه من الالتباس قال
وقد اعلوا نحو جياد وقيام واحتياز الى اخره قال الشيخ ذكر هذا الفصل ليبين ان من الاسماء المزيد فيها اسماء الذي على ما يوافقه الفعل
في وزنه ومع ذلك فانها اعلت لئلا يتوهم انه لا يعل من المزيد فيه الا ما ذكره وقد اعل غير ما ذكر في هذا الفصل ثم ذكر المصادر
نحو قيام وعياذ واحتياز وانقياد وعلة اعلالها فقال لاعلال افعالها مع وقوع الكسرة قبلها والحرف المشبه للياء بعدها
وهو الالف وقوله لاعلال افعالها مع وقوع الكسرة قبلها مستقيم واما قوله والحرف المشبه للياء وهو الالف فلا حاجة اليه وبيان
ذلك انا نعل قياما باعلال الياء والكسرة فثبت ان الالف ملغاة واما اعلال الفعل والكسرة فلا بد من اعتبارهما الا
ترى انك تقول قاوم قواما ولاوذ لواذا فلا يعل لما لم يعل الفعل وتقول قام قوما وعاد عودة فلا يعل لما لم يقع الكسرة قبلها
فثبت اعتبار اعلال الفعل والكسرة جميعا والغاء الالف وانما اعلوا اجراء للمصدر مجرى الفعل مع وقوع الكسرة التي تناسب هذا
الاعلال الخاص وقد وقع في هذه الامثلة واختيار بالخاء والراء وليس بمستقيم لانه لا يكون فيه اعلال لانه من ذوات الياء والصواب
ان يكون اجتيازا او احتيازا بالجيم والزاي وبالحاء والزاي ونحو ديار ورياح وحياض الى اخره فهذا قسم من المزيد يعل لاعلال واحده
مع الكسرة وذكر الالف ايضا وهي في هذا المحل خير منها في الاول وبيان ذلك انه لو لم يكن الواحد معلا بل كان ساكنا لاعتبرت الالف
باتفاق وقد الغوا بها معتلة ساكنة فيجوز ان يكون الاعلال في الجمع لسكونها في الواحد والكسرة والالف كما اعلوا نحو رياض وثياب
ويجوز ان يكون لاجل الاعلال في الواحد والكسرة من غير الف كما اعلوا نحو جمع تارة وديم واذا احتمل الامرين واستقلهما فليس
الغاء احدهما باولى من الاخر وبيانه في ذلك انه لا علتين اذا اجتمعا فان الحكم عند المحققين ينسب اليهما جميعا ويصيران عند اجتماعهما
كجزء علة كما لو كثر وباب في القسم الاول فلم يظهر للالف اثر البتة على كل تقدير الا ترى انا بينا الامتناع من الاعلال عند صحة الفعل
وان كانت الكسرة والالف موجودين بخلاف هذا فانا قد بينا ان للالف اثرا معتبرا بقطع النظر عن الاعلال والاعلال المفرد اثر
مع قطع النظر عن الالف فليس الغاء احدهما باولى من الاخر فثبت ان ذكر الالف في هذا القسم اشبه من ذكرها في القسم الذي قبله ونحو سياط

وثياب ورياض لشبه الاعلال هذا القسم الثالث اعل لسكون الواو في المفرد مع الكسرة والالف ولا كلام في وجوب
ذكر الالف لما ثبت من تاثيرها بدليل الاعلال في ثيار وامتناع اعلال كوزة فثبت اعتبار الالف وقالوا ثيرة وديم وهذا قسم
اعل لاعلال الواحد والكسرة وهذا القسم انما ذكره لان الفصل منسحب على الثلاثي والمزيد فيه جميعا فذكر ايضا ان من الثلاثي
ما يعل وان لم يكن على مثال الفعل الذي ذكره وان كان الكلام في نفسه فرادى لما ذكر ذلك وقالوا ثيرة لسكون الواو في الواحد
وهذا في الشواذ لان سكون الواو في الواحد مع التصحيح لا يستقل مع الكسرة ما لم يكن الالف فلذلك حكم بشذوذ نحو ثيرة
والقياس ما اتى عليه كوزة وعودة وزوجة وقالوا طوال لتحرك الواو في الواحد ولم يعد الكسرة والالف لما فقد اعلال الواحد
وسكون حرف العلة فلما قوي بالحركة صح في الجمع فكان اولى بالصحة وقد جاء وانّ اعز الرجال طيالها والقياس طوالها
واما قولهم رواء مع سكونها في ريان وانقلابها الى الياء هذا يرد اعتراضا على باب ريح ورياح لان العلة ثم اعلال الواحد مع
الكسرة والالف واعلال الواحد هنا حاصل والكسرة والالف لان الواحد ريان واصله رويان فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
والكسرة والالف في رواء واضح واجاب بانه منع مانع من اجراء القياس في رواء وذلك انهم لو اعلوه على ذلك القياس لقالوا رياء
واصله رواي فقلبت الياء التي هي لام همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فلو قلبوا التي هي عين ياء على قياس رياح لجمعوا
بين اعلالين قلب الياء التي هي لام همزة وقلب العين التي هي واو ياء فلذلك صححوه فكان تصحيح العين اولى من تصحيح اللام لان
اللام طرف والطرف بالتغيير اولى ولانه ليس في كلامهم ياء طرف بعد الف زائدة وفي كلامهم واو قبلها كسرة وبعدها الف
كثيرا ولانه قد ثبت من لغتهم تصحيح العين اذا وقعت اللام حرف علة اعلت اللام او لم تعل كقولهم روي وقوي ولو علل بانه معتل
اللام ومعتل اللام يصح فيه العين كحيي وروي لكان وجها وهو اليس يعني انه لا يرد اعتراضا على القاعدة التي ذكرناها
لان جزء العلة مفقود وهو اعلال الواحد او سكون حرف العلة فيه ونار وليس كذلك لان الواو فيه متحركة وكان كطويل وطوال
قال ويمتنع الاسم من الاعلال الى اخره لان علة الاعلال الاصلي ان يتحرك ويتحرك ما قبلها ويسكن ما بعدها كقولك سار
ودار وما اعل مما سكن ما قبل واوه او ما بعدها انما كان محمولا على اصل له اجري مجراه على ما تقدم من الفصول كما اعل اقامة حملا
على اقام وقائل ومقول حملا على قال وكذلك غيرهما مما تقدم ذكره قال واذا اكتنفت الف الجمع الذي بعده حرفان واوان
او ياءان الى اخره يعني اذا وقعت الالف بين الواوين او الياءين او الواو والياء فان الثانية تقلب همزة بشرط ان يكون قبل الطرف
وعلة قلبها ما عرض لها من وجود حرف العلة قبل الفها واستثقال فاعله وبينها الفتح الاقرب من الطرف فقلب همزة تشبيها
بقائل نزل وجود حرف العلة قبل الفها في ايجاب اعلالها منزلة جري اسم الفاعل على فعله في ايجاب اعلاله وان كان حرف
العلة ساكنا وذلك قولك في اول اوائل واصله اواول وفي خير خيائر واصله خياير وفي سيقة سيائق واصله سياوق
وفي فوعلة من البيع بوايع مثله بالواوين والياءين والياء قبل الواو والواو قبل الياء وانما جعل بوايع جمع فوعلة من البيع وان كان

اواول

بوايع جمع بايعة كذلك فقال وهم من يتوهم ان الهمزة في بوايع جمع بايعة فرعا عن مفردها فاراد ان يرفع هذا الوهم
بقدر مفرد لا همزة فيه وهي فوعلة من البيع وقولهم ضياون القياس ان يقول ضياين لاكتناف حرفي العلة الالف كما سياتي
قال واذا كان الجمع بعد الفه ثلثة احرف فلا قلب لانها بعدت عن الطرف فاحتمل التصحيح لان قربها كان جرا في اعلالها
لقولهم عواوير وطواويس وقوله وحمل العيش بالعواور انما صح لان اليا مراده واصله عواوير لانه جمع عوار فلم يقع الواو قبل
الطرف وحذف اليا وهي مراده بمنزلة ثباتها فصح لذلك قال وعكسه يعني وعكسه في كون حرف العلة اعل مع بعده
عن الطرف لكون اليا مقدرا عدمها من حيث كانت زايدة وقوله بالعواور في صحة الواو وعكس قوله عيايل في اعلال اليا
لان تلك قدرت موجودة وهي معدومة وهذه قدرت معدومة وهي موجودة وهما سوا من جهة اخرى وهو انهما مقدران
على حالهما في المفرد فعوار في مفرده حرف علة يجب قلبه يا ساكنة في الجمع وعيل الاشى في مفرده يجب قلبه يا في الجمع لان عيلا
مثل خير وكان من حق جمعه خياير مثل ذلك عيل جمعه عيايل فلم يعتد بما لا اصل له في المفرد ولذلك لم يعتد بحذف اليا في العواور
ولا باثبات اليا في عيايل حتى صححوا العواور واعلوا عيايل ولو اعتدوا بالعارض فيهما لاعلوا عواور وصححوا عيايل
ولكنهم لم يعتدوا بالعارض فهما مستويان في كونهما لم يعتد بالعارض في كل واحد منهما واحدهما عكس الاخر من جهة ان المعدوم
في احدهما قدر موجودا والموجود قدر معدوما وشبه اليا في عيايل بيا الصياريف يعني به جمع صيرف لا جمع صراف
لانها اذا كانت جمع صراف فليست للاشباع في الجمع وانما هي عوض الف صراف فقلبت يا لانكسار ما قبلها ووقع في كثير من النسخ
وحمل العيش من العواور انما صح لان اليا مراده كيا الصياريف فعلى ذلك يكون الصياريف في هذا التقدير جمع صراف
لان المراد ان يكون بعد الالف ثلثة احرف ولا يكون ذلك الا جمع صراف ومن ذلك اعلال ضيم وقيم الى اخره يريد التانيس بانهم
يعلون ما قرب من الطرف وان كان ما بعده حايلا لانه غير معتد كما اعلوا نحو صوم ولم يعلوا صوام وليس في ضيم وقيم وجه
كما هو في جاير وبوايع ولكنه جايز وانما اراد انهم يعلون الشي للقرب ليبين ان للقرب اثرا في الاعلال لان الياين سوا
في الوجوب والجواز ثم اورد فلان من صيامه قومه وما ارق النيام لانه اعل مع البعد فجعله شاذا فقال لانه على الاعلال فهو
وكون سيد وميت وديار وقيوم وقيام الى اخره قال الشيخ والاصل في الواو واليا اذا اجتمعا وسبقت احديهما بالسكون
ان تقلب الواو يا وتدغم فلذلك قالوا سيد الى اخره ولم تخالفوا هذا الاصل الا فيما خيف فيه لبس من مثال بمثال فاعتبروا
النقل خيفة اللبس كما قالوا سوير وبويع لانهم لو قالوا سير لالتبس بفعل فان قيل فلم لم يتركوه في سيد لئلا يلتبس بفعل
او فعيل لان فعلا وفعيلا ليس من ابنيتهم وانما يخشون من لبس مثال بمثال من ابنيتهم فاما المعدوم فلا يخشون لبسا به
اذ هو منتف من اصله وان قيل فديار وقيام يلتبس بفعال ومفعال من ابنيتهم ووزنه فيعال فلم لم يترك الادغام خيفة اللبس
قلت لانها يا منع اللبس لانه لو كان فعالا لوجب ان يقال دوار وقوام لانه من الواو وكان في نفس حروف الكلمة ما يرفع اللبس

فلم يود هذه الاعلال الى لبس فلذلك فعل به ذلك ولم يفعل بسوير وتشوير لما ذكرناه قال ويقول في جمع
مقامة ومعونة ومعيشة الى اخره قال الشيخ لان الواو واليا انما تقلبت همزة بعد الالف اذا كانت متطرفة
او عينا في اسم الفاعل المحمول على فعله او كانت لا اصل لها في الحركة او اصلية وقبل الفها يا او واو كقولك في جمع اول اوايل
وفي بيع بوايع وليس هذا الباب بواحد من ذلك فوجب ان يبقى الواو واليا على حالهما ولذلك كان قراءة من قرا معايش
بالهمز خطا وقد زعم بعضهم ان مداين شاذ من هذا الباب لانه من دان يدين وكان قياسه ان يقال مداين بغير همز ولا حاجة
الى ذلك فانه يجوز ان يكون من مدن بالمكان اذا اقام به فعلى هذا يكون وزنه فعايل مثل رسايل ولا حاجة الى تقديره
على وجه يودي الى شذوذه مع ظهور جريه على القياس واما مصايب في جمع مصيبة فلا شك انه شاذ لان اليا اصلية عن
واو وقياسه ان يقال مصاوب الا انه كثر في كلامهم فخالفوا فيه القياس استخفافا وذكر بعد رسايل دون جميع ما قلبت فيه
اليا همزة لانه اشبه شي به في الصورة فذكر ما يماثله في الصورة والحكم فيه مختلف ولم يذكر غيره لوضوح الفرق بينهما وانما
قلبوا في رسايل لانها زايدة فلما وقعت في موضع تحركها كرهوا ان يحركوا ما لا اصل له في الحركة فقلبوها حرفا صحيحا واشبه
شي بها بما قلبت في مثله الهمزة قولهم كسا ورداء وقايل وبايع فلما قصدوا الى قلب هذه كان الاولى ان يقلب كذلك فقالوا
صحايف رسايل قال وفعلى من اليا اذا كانت اسما الى اخره قال الشيخ وهذا انما جا على خلاف قياس مذهب سيبويه
وموافقا لمذهب الاخفش لان اليا اذا وقعت عينا وقبلها ضمة فسيبويه يقول يقلب الضمة كسرة والاخفش يقول يقلب الواو يا
وكذلك فعل ههنا ولسيبويه ان يقول ان هذا الباب مستثنى لامور منها انهم كرهوا ان يلتبس مثال بمثال لا يرشد اليه امر
اخر الا ترى انهم لو قالوا طيبى وكيسى لم يعلم كونها فعلى او فعلى فراعوا ذلك في مثل هذا الاخر انهم قسموا هذا الباب قسمين فراعوا في
كل واحد منهما احد الامرين فان اورد الخصم احد الامرين اورد عليه الاخر وبان انهم لو فعلوا ذلك لادى الى اللبس انهم
فعلوه في الموضع الذي لا يودي فيه الى اللبس الا ترى انهم قالوا مشية حيكى واصلها حوكى فقلبوا الضمة كسرة لان فعلى صفة ليس من
ابنيتهم فلما كان ذلك ليس من ابنيتهم امنوا اللبس فجروا على القياس المذكور من اصل سيبويه قال في الواو واليا من حكمهما ان
تعلا او تحذفا او تبدلا الى اخره قال الشيخ فشرط اعلالهما الى الالف ان يتحرك ما قبلهما ولم يقع بعدهما ساكن فقوله متى
تحركتا احتراز من ان يكونا ساكنين كقولك غزو ورمي لانتفا الاستثقال وقوله وانفتح ما قبلهما احتراز من ان ينضم في الواو و
ينكسر في اليا فلا يقلب الفا لتعذر ذلك او يسكن ما قبلهما فلا يعل البتة كالغزو والرمي وقوله اذا لم يقع بعدهما ساكن
احتراز من قولك غزوا ورميا ورحيان وعصوان وانما لم يعل ههنا لانهم لو اعلوها لادى ذلك الى الالباس الا ترى انك لو اعللت
غزوا ورميا بان تقلبهما الى الالف اجتمع الفان فيحذف احديهما فيصير لفظ غزا على ما كان في المفرد فيصير فعل الواحد والاثنين
بلفظ واحد فلذلك اشترط ان يكون الساكن الف التثنية فلو كان غيره لاعل الا ترى انك اذا اعللت غزوا وعروت فاصله غزوت

وغزوا فقد وقع بعدها ساكن ومع ذلك فإنه يجب إعلالها بقلبها ألفا ويجتمع ساكنة مع الواو التي للجمع ومع التاء التي للتأنيث
فتحذف لالتقاء الساكنين فيصير غزوا وغزت فلما لم يكن الياس حرف في الإعلال على ما يقتضيه الذي تقدم فإن قيل فنحو عصوان
ورحيان لم يقع فيه لبس لأنك إذا أعللت فقلبها ألفا وأعللته صار بلفظ الواحد فلا يلتبس بمفرد ملتبس الإلباس فيه حاصل لأنه تضاف
فتحذف نونه وللواحد العلة في الإضافة فلو زيد فلا يعلم أنه مثنى أو مفرد لعوضه أو لاحدهما إلى صاحبها يعني أو قلبها لاحدهما
إلى صاحبها يعني قلب الواو ياء في أغزيت ومو كل واو وقعت فيه رابعة فصاعدا مفتوحا ما قبلها وكالغازي ونحو ورضي
ونحو كل واو وقعت قبلها كسرة وسيأتي ذلك مفصلا وقلب الياء واوا قياسا في فعلى إذا كانت اسما كالدعوى والشروى وسائر
ونحو ذا كالجباوة لا من قياسه جباية كقولك رميت رماية واسكانا عطفا على قوله قلبا أيضا لأن الإعلال قد يكون قلبا لهما
إلى الألف وقد يكون قلبا لاحدهما إلى صاحبها وقد يكون اسكانا وهو في كل موضع وقعتا متحركتين مضموم ما قبلهما أو مكسورين قالوا
ومثل قولك يغزو ويدعو والياء في مثل قولك يرمي والقاضي إلا أن الكسرة لا تقع في الواو لأنها لا توجد كذلك إلا في الفعل
وسيأتي ذلك مبينا وإنما سكنوها استثقالا للضمة والكسرة عليهما ألا ترى أنك إذا قلت يدعو وقاضي أدركت الاستثقال ضرورة
فسكنوهما لزوال استثقالهما وحذفهما قد يكون قياسا في نحو غازي ومو كل واو وياء سكنت للإعلال وبعدها ساكن وقبلها
أن تحذف لالتقاء الساكنين وكذلك قياس كل واو وياء وقعت في فعل ماض لحقته تاء التأنيث أو واو الجمع فإنها تحذف لالتقاء الساكنين
وكذلك كل واو وياء وقعت في المضارع ولحقه الجازم فإنها تحذف للجزم وأما حذفها في نحو يد ودم وأخ وشبهه ألا ترى أن يدا لا بد له
من لام فإن كان أصله فعلا متحركا فقياسه يدا مثل عصا أو يدي مثل عمي وإن كان أصله ساكنا فقياسه يدي كظبي فلما قيل يد وجعل
إعرابه على عينه كان على خلاف تقديره أنه كلها ولو كان ذلك قياسا لوجب أن يأتي باب من الأبواب التي قدرنا أنه لا بد وأن يكون
واحد منها عليه فلما لم يأت شيء من الأبواب على هذا القياس علم أنه شاذ وسلامتهما إذا سكن ما قبلهما لخفتهما حينئذ لقولك غزو ورمي
أو وقعت بعدهما ألف التثنية كقولك غزوا ورميا لما ذكرنا من خوف اللبس أو سكنت سكونا لازما كقولك غزوت ورميت لأنهما حينئذ
غير مستقلة قال صاحب الكتاب ويجريان في محل حركات الإعراب عليهما مجرى الحروف الصحاح إذا سكن ما قبلهما قال رضي الله عنه
شرع في هذا الفصل في بيان أمر الإعراب بالنظر إلى حروف العلة إذا وقعت لامات فقال إن كان ما قبلها ساكن يعني الواو والياء لأن
الألف لا يكون قبلها ساكن فلذلك ذكرها على حدة آخر الفصل وإنما قلت الياء والواو والإعراب إذا سكن ما قبلهما لخفتهما بالسكون
ألا ترى أنك تقول ظبي وغزو فلا تجد في ذلك استثقالا إلا كما تجده في ضرب وقتل ولا فرق بين أن يكون الساكن حرفا صحيحا أو ألفا أو ياء
أو واوا فالصحيح قولك ظبي ودلو والألف قولك زاي وواو والواو والياء قولك عدو وولي ولا يكون الواو إلا مع الواو والياء إلا
مع الياء لتعذر اجتماعهما فإذا أدى إلى غير ذلك قياس وجب الواو ياء كقولك طي أصله طوي ولا مثال لقلب الياء على الواو لأنه لم يقع
في كلام العرب ياء قبلها واو وهي ساكنة ولا غير ساكنة إلا في قولهم واو على خلاف فيه ثم تكلم فيهما إذا وقع قبلهما حركة فقال وإذا تحرك

لم يحتملا من الإعراب إلا النصب وتحرك ما قبلهما يكون ضما وكسرا في الأفعال ويكون كسرا في الأسماء ولا يكون فتحا فيهما وأما ضما في الأسماء
لأنه إذا كان فتحا فيهما انقلبتا ألفا فيخرج عن كونهما ياء وواوا وإن كان ضما في الأسماء قلبت الضمة كسرة فتقلب الواو ياء فتصير الباب كله للياء
وإنما احتملا الفتح لاستخفافه عليهما لأنه لا يستثقل مثل رأيت القاضي وأن يرمي وتدرك الفرق ضرورة بين قولك رأيت القاضي ومررت
بالقاضي وهذا القاضي في استخفاف الأول واستثقال ما بعده وقد شذ مجيء السكون في موضع الفتح لأنها حرف علة فجاز للضرورة
حذف الفتحة كما حذفت الضمة والكسرة وجوبا كما جوزوا حمل الجر على النصب شذوذا في التحريك جوزوا حمل النصب على الرفع والجر شذوذا
في التسكين ومنه أعط القوس باريها والله أنا فيها وحتى يلاقي محمدا وشبههم من كيفية استعمالها وبما على هذه الحال في الرفع فقال وهما
في حال الرفع ساكنان وإنما سكنتا استثقالا للضمة عليهما وقبلها ضمة في الواو وكسرة في الياء ألا ترى أن قولك القاضي ويغزو ويرمي
مستثقل وإنما جاء الاستثقال من الضمة فوجب حذفها فإن كان بعدها ساكن حذفت وإلا ثبتت وقد مضى مستوعبا مثل ذلك في الوقف
وقد شذ التحريك بالضم والتحريك إنما شذ في الياء لا في الواو لأنه ليس الثقل على الياء مثل الثقل على الواو لأنه في الواو أثقل وهذا مدرك
بالضرورة ولذلك قال سيبويه والياءات عندهم أخف من الواوات فيدعو أثقل من القاضي ولم يثبت مثل يدعو إلا شاذا أو لا غرو وقد
ثبت مثل جواري ثم شرع يتكلم في حالهما في الجر فبين أنه لا يقع فيه إلا الياء لأنه لا يكون إلا في الأسماء وليس في الأسماء ما آخره واو وقبلها حركة
فوجب أن لا يكون الجر إلا في الياء كقولك مررت بقاض وغاز ثم ذكر أن حكم الياء في الجر حكمها في الرفع من وجوب إسقاطها وبقائها ساكنة
إن لم يقع بعدها ساكن وحذفها إن كان بعدها ساكن ثم ذكر أن الشذوذ في تحريكها في الجر كالشذوذ في تحريكها بالرفع ومثله
بقوله كجواري وشبهه وقد تقدم تعليله ثم شرع يتكلم في حكمهما في حال الجزم قال ويسقطان في الجزم سقوط الحركة لأنهما لما
كانا حكمهما قبل الجزم إذهاب حركتهما للإعلال وكان الجازم حكمه أن يحذف حركة فلما لم يجد حركة حذفوهما أنفسهما به ولا يقع ذلك
إلا في الفعل لأنه لا جزم في الأسماء كقولك لم يدع ولم يرم وقد شذ إثباتهما في حالة الجزم إجراء لهما مجرى الصحيح كما شذ تحريكهما في حال
الرفع والجر وهو قوله لم يهجو ولم يأتيك والأنباء ومنه من يتقي ويصبر في قراءة ابن كثير على أحد التأويلين وهو أقواهما لأن حمل المعتل
على الصحيح الذي هو أصله أولى من حمل الصحيح على المعتل الذي هو فرعه وذلك لأنا إذا جعلنا من شرطا حملنا يتقي على الصحيح
ويصبر مجزوم على ما يقتضيه فكان حملا للفرع على الأصل وإذا جعلنا من بمعنى الذي كان يتقي مرفوعا وأجري فيه إثبات الياء
على القياس وكان ويصبر مرفوعا سكنت راؤه تخفيفا حملا له على المعتل فكان فيه حمل الأصل على الفرع فلذلك كان التأويل الأول
أولى ثم شرع يتكلم في الألف فقال وأما الألف فمتبع سكونه أبدا يعني في الأحوال الثلاثة إلا في الجزم فإنه خص الجزم بالذكر احترازا وإنما
وجب بقاؤها ألفا لأنها لا تقبل حركة إذ الحركة تخرجها عن حقيقتها فوجب بقاؤها ألفا في الرفع والجر والنصب فالرفع والنصب
في الأسماء والأفعال والجر في الأسماء وأما في حال الجزم فإن الموجب لحذف الواو والياء موجب لحذفها ولذلك كان الفصيح لم يخش ولم يدع

وشذ اثباتهما كشذوذ الواو والياء في الاثبات وهذه ابعد لان تلك امكن حملها على الصحيح في حال التحريك فجرت في الجزم مجرى الصحيح وهذه لا يمكن حملها على الصحيح في حال التحريك فجرت في الجزم مجرى الصحيح وهذه لا يمكن حملها على الصحيح في حال التحريك فلم يكن مثلها ومع ذلك فانهم استعملوها شذوذا كذلك لانهما اجريت مجرى واحدا ولان الحركة مقدرة فكانت كالثابتة ومنه قوله ما انس لا انساه وموضع استشهاده اثبات الالف في لا انساه وهو مجزوم لانه جواب الشرط غير فاقياسه لا انسه فاذا قال لا انساه فقد اثبت الالف في حال الجزم كما اثبت الواو والياء في الم ياتيك ولم تهجوا ولذلك ولا ترضاها ولا تملق المفهوم منه النهي نهي في موضع جزم فقياسه ولا ترضها وكان يمكنه ان يقول ولا ترضها ولا تملق ويستقيم له الوزن ولكنه نعل ذلك اما ذهولا عن وجه الاستقامة واما مراعاة للقرار من الزحاف لان اثبات هذا الساكن هو بازاء سين مستفعلن وحذف سين مستفعلن في مثل ذلك جائز اتفاقا وقد حذفت في جميع اجزاء البيت في قوله ولا ترض وفي قوله ولا تملق فيصير مستعلن مفاعلن وذلك جائز قال ولم يضم في الاسماء المتمكنة ان يتطرف الواو بعد متحرك فالوا في جمع دلو وحقو على افعل ادل واحق قال لما ذكر حكم الواو والياء التي قبلهما ساكن والتي قبلهما ساكن او حركة ونص كلامه انه ليس في الاسماء ما اخره واو قبلها ضمة اخذ بين اذا ادى الى ذلك القياس كيف يصنع فيه فقال حكمه ان تقلب الضمة كسرة فتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها وعلل ذلك بقوله ولم يضم في الاسماء المتمكنة ان يتطرف الواو بعد متحرك والتعليل تام فيما قبله حركة من ضمة او فتحة او كسرة الا ان الغرض ههنا لبيان ما قبله ضمة والسر ان العرب رفضت في الاسماء كل لام هي واو قبلها حركة وليس بعدها علامة تثنية فقلبوا ما قبلها فتحة الفا وقلبوا ما قبلها ضمة ياء بعد ان كسروا ما قبلها او قلبوها ياء فوجب انكسار ما قبلها وقلبوا ما اخره واو قبلها كسرة ياء فالاول مثل عصى والثاني مثل ادل والثالث مثل غاز كل ذلك لاجل استثقال الواو اذا وقع قبلها حركة ويوافقها الياء اذا وقع قبلها فتحة في قلبها الفا وضمة في ان الضمة تقلب كسرة فالاول مثل رحى والثاني مثل الترامي والتساري فكان اصله تراميا وتساريا فوجب قلب الضمة كسرة كما يقلب الواو ياء فيقلب الضمة كسرة ولذلك اذا جمعت قلنسوة وعرقوة على حد تمرة وتمر ان يحذف التاء ويبقى الاسم على حاله واذا حذفت التاء في قلنسوة وعرقوة بقي الاسم اخره واو قبلها ضمة فيفعل فيه ما ذكر قال وقالوا قمحدوة الى اخره يعني انهم لم يفعلوا ذلك فيها الا اذا وقعت طرفا لانه يستثقل في الطرف ما لا يستثقل في الوسط ثم شبه بباب اخر استثقلوا فيه الطرف ولم يستثقلوا الوسط وذلك اذا وقعت الواو والياء طرفا وقبلهما الف زائدة فانهما تقلبان همزة فان لم يقع طرفا لم تقلب الا انهم يقولون معايش ومعاون ومثله هو النهاية والعظاية لانه شبه بما هو فيه انهم اعلوا قلنس ولم يعلوا قلنسوة وليس بينهما الا تاء التانيث ولذلك شبه بما اعل طرفا ولم يعل وسطا وليس بينهما الا تاء التانيث كالكساء والنهاية ثم ذكر سيبويه للخليل في قولهم صلاءة وعباءة لانهم قلبوها مع كونها غير متطرفة وكان القياس

ان يقلب على التقدير المقدم فاجابه الخليل بما معناه ان تاء التانيث في حكم كلمة اخرى منضمة اليها بمعنى التانيث فكانها وقعت متطرفة مثلها في صلاء وعباء واما من قال صلاية وعباية فانه لم ينظر الى ذلك فانما نظر الى اللفظ الحاصل في الكلمة ولذلك قال فانه لم يجي بالواحد على حد الصلاء يعني انه لم ينظر الى ان اصل ذلك ثم زيدت الياء الدالة بها على المفرد وانما جعله مستقلا براسه موضوعا لهذا المعنى وشبه بالمثنى الموضوع للمثنى من غير نظر الى المفرد وهو قوله كما انه اذا قال خصيان لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام وذلك انه لو بناه على المفرد المستعمل في الكلام لوجب ان يقول خصيتان لان مفرده خصية فلما كان كذلك جعله كانه وضع وضعا اصليا للمثنى كما ان صلاية وعظاية فيمن لم يهمز وضع في اصله للمؤنث فلذلك لم يلزم قلب الياء همزة ولا ابقاء التاء في خصيان قال وقالوا عتي وجثي فيفعلوا بالواو المتطرفة بعد الضمة فعول مع حجز المدة بينهما الى اخره قال النحوي يعني انهم كرهوا الواو المتطرفة بعد الضمة وان حال بينهما ساكن هو حرف مد ولين كما كرهوا الواو المتطرفة بعد الفتحة وان كان بينهما ساكن هو الف فقالوا عتي وجثي كما قالوا كساء ورداء وهذا ظاهر في انه عنده قلب الواو والياء التي بعد الالف التي في كساء ورداء الفا فاجتمعت الفان فقلبت الثانية همزة كما قالوا ذلك في حمراء وصحراء ولذلك قال كما فعلوا في الكساء يعني في العصا وهذه الواو التي تقع متطرفة بعد الضمة وبينهما واو لا تخلو اما ان يكون في اسم هو جمع او فيما ليس بجمع فان كان جمعا فالقياس قلب الضمة كسرة فتنقلب الواوان ياءين كقولك عتي وجثي فان جاء على غير ذلك فشاذ كقولهم انك لتنظر في نحو كثيرة والقياس نحي لانه جمع وان كان ذلك فيما ليس بجمع فالقياس ابقاء الضمة على حالها كقولك مغزو ومدعو وقد جاء شي من ذلك على خلاف القياس ومخالفة القياس في الثاني مخالفة القياس في الباب الاول وانما فرقوا بين كونه جمعا وبين كونه غير جمع لانه اذا كان جمعا اشتد الاستثقال لان الجمع مستثقل فليس المفرد كالجمع فاستخف ذلك اذا كان غير جمع ولم يستخف اذا كان مضموما اليه لتاكيد الاستثقال بالجمعية وانما اجرى ما بينهما ساكن مجراه اذا لم يكن بينهما ساكن اما لان الجمع قام مقام ما فاته من الاستثقال بواسطة هذا الساكن واما لان الساكن حرف هوائي فكانه اشباع بعد الضمة وقد مثل في الاول بعتو وفي الثاني بعتي ولم يرد انهما في الموضعين سواء وانما اراد في الاول الجمع لعات يقال عات وعتو كقاعد وقعود واراد في الثاني المصدر بقوله عتا عتوا كما تقول قعد قعودا ومنه قوله تعالى عتوا عتوا كبيرا وليس قولهم مسني ومرمي من هذا الباب وان كان اصله مسنوي ومرموي لان اخر هذا ياء قبلها واو ساكنة فوجب ان تقلب الواو ياء لاجتماعهما مع الياء واذا قلبت ياء انقلبت الضمة قبلها كسرة فوجب ان يقال مرمي ومسني فهذا باب اخر راجع الى اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون خلاف قولك مدعو ومغزو فان هذا اخره واو قبلها واو فالعلة الموجبة في مسني ومرمي مفقودة ههنا لان العلة ثم اجتماع الواو والياء ولم يجتمع ههنا الا واوان ولذلك كان قولك مسني ومرمي واجبا وقولك مدعو ومغزو هو القياس وان كان قد جاء في بعض شبيها بالجمع لقولك مرضي ومعدي وفي مرضي امر اخر وهو ان فعله الاصلي انقلبت فيه الواو ياء لانكسار ما قبلها فجاز ان يقال

أجري في تصاريف مشتقاته مجراه في أصله فقلبت واوه ياء لذلك وهذا إنما يتفرد به مثل مفعول رضي وأما مثل مفعول غدا وعلا
فلا يجري فيه ذلك وإنما ذلك للسبب المذكور ويجوز أن يقال إن اسم المفعول مبني على فُعل ويُفعل يقلب فيه الواو ياء في مثل هذه الأبنية
فأجري اسم المفعول مجراه على القياس مجرى فعله كما أنهم قالوا مشيب بناء على شيب وقالوا مهوب بناء على الغير من قال مهوب قال
والمقلوب بعد الألف يشترط فيه أن يكون الألف مزيدة مثلها في كساء ورداء إلى آخره قد تقدم أنها إنما قلبت همزة بعد قلبها ألفا
وإنما قلبت بعد تقدير أن الألف التي قبلها كالمعدوم وهذا إنما يقوى إذا كانت الألف زائدة لأن تقدير الزائد كالمعدوم فلذلك أقرب من تقدير الأصلي كالمعدوم صح
انقلبت في كساء ورداء ولم تنقلب في زاي وثاية وواو ويمكن أن يقال الشرط أن تكون الألف زائدة لكثرة حروف الكلمة بها وإذا كانت أصلية
لم تكثر فاستثقلوها مع الحروف القليلة ولذلك قالوا عزوت وتعزيت فبقوها واوا مع قلة الحروف وقلبوها ياء مع الكثرة ولذلك
فرق بين أن يكون قبلها ألف زائدة وبين أن يكون قبلها ألف أصلية والواو المكسور ما قبلها مقلوبة لا محالة يعني مقلوبة ياء لأنهم
استثقلوها مع الكسرة قبلها إذ لو بقوها للزم أن تكون في حال الرفع والكسر باقية على واويتها مع ثقلها بغير ذلك فقلبوها
ياء في الأحوال كلها ثم أعلوها إن كان بعدها ما يعله كغاز وعاد وبقوها في غير إعلال إن لم يكن بعدها موجب الإعلال كرأيت
الغازي والعادي وأما إذا وقعت عينا مفتوحة بعد كسرة فإنها على ما تقدم إما لكونها غير طرف وإما لكونها لا يؤدي ذلك يصح صح
فيها إلى غير الفتح فاغتفر أمر الفتح على الفرادة فيها فوسحت وإذا كانوا لم يقلبوها إلى آخره ليس ذلك بقياس وإنما مثل به لأنه لم تقلب
ياء مع شذوذ القلب فيها إلا للكسرة والمفاد القياس قنوة فهو ابن عمي دنوا كقولهم صوى وصفوه قال وما كان فعلى
من الياء قلبت ياؤه واوا في الأسماء وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين فعلى في الأسماء وفعلى في الصفات فقلبوا الياء واوا وبقوا الصفات
على حالها وإنما غيروا في الأسماء دون الصفات لأن الأسماء أخف عليهم فكانت أولى لاستخفافها بذلك وإنما لم يفرقوا فيها إذا
كانت من الواو لأن ذوات الواو من ذلك قليل فلم يحرص على قياسها لقلتها وإذا قلت قل وقوع اللبس فيها بخلاف فعلى من الياء فإن
ذلك كثير وأما صيغة فعلى بضم الفاء فإنهم فرقوا فيها بين الأسماء والصفات إذا كانت من ذوات الواو وقلبوا الواو ياء في الأسماء دون فعلى
الصفات وإنما فعلوا ذلك في الواو دون الياء وهو عكس فعلهم في فعلى لما تقدم من أن الياء أخف من الواو جميعا وإذا استويا كان
قلب الواو ياء أولى لأنها الأثقل وإما لأن ثقل الواو مع الضم في الفاء مستثقل فكان تغييرها من أجل هذا الاستثقال أولى
ولم يقع في فعلى من الياء كما لم يقع في فعلى من الواو إما لأن الفرق كان يؤدي إلى ذكر مستثقل وهو قلب الياء واوا مع ضم الفاء
وإما لقلة الصفات من الياء في هذه البنية وأما فعلى الياء آخرها وهذا يوهم أن فعلى جاءت صفة ولم يجئ فعلى عند سيبويه صفة
وأما إذا كان لامها حرف علة فلم يجئ أصلا عند أحد وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى أن يغير في الأسماء إذ موجب التغيير في أخواتها
أنها موضع اللبس والصفة ههنا منتف من أجل الاسم فإذا علة التغيير الموجودة في أخواتها منتفية فيها فوجب أن يأتي فعلى من غير تغيير
فيها صح

فإذا قوله محققها أن ينساق يوهم أنها قد تكون ضعيفة وليس الأمر كذلك فصل فإذا وقعت بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان
همزة عارضة في الجمع وياء قلبوا الياء ألفا والهمزة ياء إلى آخره قال الشيخ شرط هذا الإعلال أن يكون جمعا وأن تكون الهمزة
عارضة وأن يكون بعدها ياء لتحقيق بعل هذا الإعلال بقلب الياء ألفا والهمزة ياء وذلك أنه لما استثقل ذلك في هذا الجمع الذي
هو منتهى الجموع خففوه بأن قلبوا الياء ألفا والهمزة ياء ليسهل ولم يستغنوا بأحدهما لأنهم لو فعلوا أحدهما لقالوا إما مطاءٍ
بإثبات الهمزة وإما مطايي بقلب الهمزة ياء مع بقاء الياء بعدها وكلاهما مستثقل ولذلك غيروهما جميعا ليتسع ما في ذكرناه
من الاستثقال ولو لم يكن جمعا لم يفعل هذا الفعل لأنه يستخف ذلك لخفة المفرد ومثاله قولك جاءٍ وشاءٍ وشبهه ولو كان جمعا
والهمزة غير عارضة لم يعتد به كقولك في جمع شائية من شأوت شواء لأن الهمزة أصلية غير عارضة ولو كان جمعا والهمزة عارضة
ولكنها ليست عارضة في الجمع لم يفعل أيضا هذا الإعلال كقولك في جمع شائية وجائية من شاء وجاء شواء وجواء لأن الهمزة وإن كانت
عارضة في شائية وجائية إلا أن الهمزة غير عارضة في الجمع لثبوتها فيهما قبل جمعها وإنما لم يقلبوها إلا إذا كانت عارضة في الجمع
لضعف أمرها حينئذ وقوة همزتها إذا لم يكن كذلك فإن قيل فشواء وجواء على مذهب الخليل ونحو قوائع فالهمزة إذا أصلية
وليست عارضة لا في الجمع ولا في غيره قلت هي وإن كانت عند الخليل كذلك فهي عارضة في المفرد الذي هذا جمعه وليست عارضة في
الجمع والذي يحقق ذلك أنها جمع شائية والقلب في شائية عنده إذا كانت مقدمة مثلها في شواء فثبت أنها عارضة في المفرد لا في الجمع فإن
قلت إنها إذا كانت مقدمة إلى موضع العين فهي أصلية فكيف يكون أصلية عارضة قلت قد ثبت أنها عارضة بعد الألف في غير الجمع بدليل
أنك تقول أصل شائية شاوية بياء بعد الألف وهمزة بعدها هي اللام فإذا قلبت وقلت شائية فقد ثبتت همزة بعد الألف بعد أن لم تكن لكن صح
وهذا معنى العروض والذي يحقق ذلك إجماعهم على خطايا وهو جمع خطيئة وخطيئة فعيلة وقياسه فعائل وأصله خطايئ على مذهب
غير الخليل قلبت الياء همزة فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية ياء فصار بعد ألف الجمع همزة عارضة في الجمع وياء فوجب إعلاله على
ما ذكرناه وعلى مذهب الخليل قلبت الهمزة إلى موضع الياء الزائدة فصارت وإن كانت أصلية عارضة بعد الألف فلذلك اتفق مع غيره
على إعلال خطايا ولو لم يكن ذلك عارضا بهذا التقدير لوجب أن يقول خطاءٍ كما وجب في جمع فاعلة من شأوت شواء قال
وقد شذ هداوى في جمع هدية وقياسه هدايا كما قيل مطية ومطايا وهمزة بارز واحدة ولما في إداوة وهراوة فلم يقلبوا الهمزة في
جمع ياء وإنما قلبوها واوا وقصدوا إلى مشاكلة الجمع الواحد في وقوع واو بعد الألف وهذه الواو وواو المفرد فالمشاكلة حاصلة في الصورة
وبيان أنها ليست واو المفرد هو أن إداوة مثل رسالة فالواو كاللام والألف قبل الواو مثل الألف قبل اللام فإذا جمعوا رسالة قلت
رسائل زدت ألف الجمع بعد العين ووقعت ألف المفرد بعدها فوجب أن تقلب همزة فصار أدائو لأن وزنه فعائل كرسائل فانقلبت
الواو التي هي لام ياء لانكسار ما قبلها فوقعت بعد ألف الجمع همزة عارضة في الجمع وياء فوجب أن يفعل ذلك الإعلال إلا أنهم جعلوا

الواو مكان الياء لما ذكرناه فوزن أداوى فعاول ووزن أداوة فعالة فالواو في أداوة لام والواو في أداوى بعد الألف
التي قبل الواو في اداوة لما وقعت متحركة بعد الف الجمع وقلبت همزة فصارت بعد الف الجمع همزة عارضة في الجمع وياء قلبوها واوا
موضع الياء في اصل الباب لما ذكرناه من قصد مشاكلة الجمع الواحد قال ــــ واذا لم تكن الهمزة عارضة في الجمع الى اخره لم تقلب
لما تقدم من انها على مذهب غير الخليل بين العين وقد كانت انقلبت في المفرد قبل الجمع فلم تكن عارضة في الجمع لان ذلك فعل بها في المفرد
قبل الجمع فثبت انها غير عارضة في الجمع على كل تقدير ولا يستقيم ان يقول هو على مذهب الخليل اصلية والاصلية احرى الا تقلب
كيلا تحرم خطايا ويجب على مذهب الخليل حينئذ الا يقال الا خطائي وليس بقابل بل ثبت ان الوجه في التعليل ما ذكرناه
قال ــــ وكل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها قلبت ياء الى اخره وانما قلبت رابعة اذا لم ينضم ما قبلها لاحد الامرين
انقلابها في بعض تصاريف الكلمة بكسر ما قبلها فيجب قلبها ياء كقولك اغزى يغزي واستغزى يستغزي ثم حمل بقية تصاريف الكلمة عليها
فان قيل من جملة ما قلبت فيه ياء تعدى يتعدى وليس لانقلابها في مضارعه قلت ان تفعل انما هو مطاوع فعل وفعل تقلب في مضارعه ياء
فحمل مطاوعه عليه والوجه الثاني انها لما وقعت رابعة فصاعدا ثقلت الكلمة بها فكان قلبها ياء لثقل الكلمة بالطول اولى ولم
يفعلوا ذلك فيها اذا كانت مضموما ما قبلها في مثل يغزو ويدعو لانهم لو فعلوا لادى الى تغيير من غير حاجة اليه والالتباس
وكان بقاؤه على الاصل اولى وهذا الوجه الثاني هو الوجه الذي يعتمد عليه لان الاول يرد عليه تشاءى فانه من شاء وتشاءى ولم يقع
في تصاريفه مكسورا ما قبل واوه وقد يجاب عنه بانه يقلب فيه الواو ياء عند بنائه لما لم يسم فاعله فحمل عليه ولا يلزم ذلك في يدعو وان
كان ما لم يسم فاعله يدعى لاجل الضمة التي ذكرنا انهم لا يغيرون معها الواو فيمشي هذا التعليل على الوجهين وقد جرى هذا التعليل في
الاسماء والافعال جميعا والعلة فيهما واحدة وقوله ومضارعيهما اما ان يكون معطوفا على اغزيت فيكون مخفوضا ولذلك مضارعه
يغزي ويرضي ويجوز ان يكون المعنى ومضارعيهما ومضارعه يغزي كذلك فيكون مبتدأ محذوف الخبر واما العلة في قلب واوهما ياء
فقد تقدمت على الوجهين المذكورين قال ــــ وقد اجروا احي وعي مجرى فني وبقي واما الكلام فلم يعلوا اما تصحيح اللام فهو القياس
لانها انفتح وانكسر ما قبلها فقياسه في المضارع كباب فني وبقي واما الكلام في تصحيح العين هو المشكل وكان حقها ان تذكر
وانما جر الى ذكرها ههنا اعلالها في المضارع كاعلال يبقى وانما صححت في حيي وان كان الكثير الادغام لانهم لو اعلوها لقالوا
حاي فيؤدي الى امرين احدهما وقوع ياء متطرفة بعد الف وهو نادر في كلامهم والاخر لزوم الاعلال في المضارع حملا على
الماضي فكان يلزم ان يقال يحاي فيتحرك اللام بالضم وهم لا يحركون ياء المضارع ولا واوه الا بالفتح فكرهوا ان يقولوا حاي في اللغة
الفصيح لما يلزم من الاعلال لما ذكرنا نظروا الى اجتماع المثلين في حيي فادغموا اتفاقا الواحد ولم يمتنعوا من الادغام لانه لا يلزم في المضارع
لا انقلاب اللام الفا فيفوت المثلان ولم يلزم قلب الواو الفا للزمهم الادغام لزومه في حيي فكان حينئذ يؤدي الى امتناعه لما

يلزم من تحريك الياء بالضم لو قالوا لواحي ومما يدلك على انهم لا يدغمون الا بعد ان يعلوا ما وجب اعلاله امتناعهم من الادغام
في قوي يقوى فان قلت فقد قالوا انما امتنعوا من ادغام احواوى لانه كان يؤدي الى ادغام نحو اوى فيتحرك الواو بالضم
اذا قالوا احواو هم كواو قلت هذا وهم محض لانا نعلم انهم ادغموا في حيي ولم يدغموا في مضارعه لانقلاب الياء الفا او
امتنعوا من ادغام قوي يقوى لانقلاب الواو الى الياء في الماضي وانقلابها الفا في المضارع وقد صرح بما يدل على ذلك فالاولى
في احواوى ان يقال انما امتنعوا من ادغامه لفوات المثلين لانقلاب الواو الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبحواوي لقلب
الكسرة الواو الثانية ياء ففات اجتماع المثلين وقوله ومنهم من يدغم فيقول حي بفتح الحاء وكسرها اما فتح الحاء فواضح واما كسرها
فلانه لما سكنها للادغام وشبهها بشكر في لي فكسرها كما كسرها اللام ثم جوازا وكسرها في لي اظهر لاستثقال الضمة قبل الياء
الساكنة وليس كذلك حي لانها فيه والفتحة قبل الياء غير مستكره ولذلك احي الى اخره لان العلة فيه وفي حيي واحدة وليس كذلك
احواوى واستحيي وشبهه لانقلاب الثانية الفا والادغام في حي اكثر من استحيي وبابه للسكون الذي قبل الياء الاولى في باب استحيي
بخلاف باب حيي وقوله وكلما كانت حركته لازمة احترازا من المضارع في يحيي ويستحيي لانهم لو ادغموا لادى ذلك الى تحريك الياء
بالضم وهو ممتنع على ما تقدم ولا فرق بين ان تكون الحركة ضمة او غيرها لانهم لو ادغموا في ان يستحيي لزمهم ان يدغموا في هو يستحيي
والاحصل يغير هو الباب الواحد قال ــــ وقالوا في جمع حيا وعي الى اخره لانه في التصحيح والادغام مثل احي فكما جاء
الوجهان ثم فكذلك يجيئان ههنا وقوي مثل حيي في ترك الاعلال العين والا فاللام انقلبت ياء لانكسار ما قبلها
قال ــــ ولم يجي فيه الادغام لقلب الواو لكسرة وهذا مما يدلك على انهم لا يدغمون الا بعد اعطاء ما يستحقه الكلمة من الاعلال
ثم بعد ذلك ان وجد موجب الادغام ادغموا والا فلا ولو كان الادغام قبل الاعلال لوجب ان يقولوا قوان قوو فيجتمع اصلح ج
الواوان فيجي الادغام ولكنهم لما اعلوا اولا انقلب الواو الثانية ياء ففات اجتماع المثلين ففات الادغام قال ــــ
ومضاعف الواو مختص بفعلت دون فعلت وفعل الى اخره يعني انه اذا كان عينه ولامه واوا لم يجي مفتوح العين ولا مضمومه لانه لو جاء
كذلك لوجب ان يصحا في كل موضع يسكن فيه اللام وذلك عند اتصال ضمير المتحرك المرفوع كقولك ضربت وضربنا وضربت
وضربت وضربتما وضربتم وضربتن وضربن فيؤدي الى اجتماع الواوات في هذه الصيغ كلها لان العين قد صحت بما ذكرناه في نحو
حيي ويلزم فيه تصحيح اللام اذا سكنت ايضا الا ترى انك تقول في هوي هويت وفي غوي غويت فيصح العين واللام جميعا عند
سكون اللام فلو بنوا كضربت وسروت لوجب ان يقولوا قووت وقووت في جميع الابنية التي ذكرناها وهم يكرهون اجتماع
الواوين فلما كانت هاتان البنيتان مؤديتين الى ذلك رفضوهما وبنوا على صيغة لا تؤدي الى ذلك وهو كسر العين لانهم علموا
انهم اذا كسروا انقلبت الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها فينتفي ذلك المحذور الذي منعهم من فتحها وضمها ثم اورد القوة والصوة

اعتراضا على قوله انهم كرهوا الجمع بين الواوين واجاب بان الادغام سهل امرها لان ينطلق بالمدغم دفعة واحدة
حتى كانه حرف واحد وقالوا في افعال من الحوة احواوى فقلبوا الثانية الفا ولم يدغموا الى اخره قال — وانما
لم يدغموا لئلا يؤدى الى تحريك الواو في المضارع بالضم ليس بمستقيم لوجهين احدهما ان احواوى انقلبت لامه الثانية الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ففات المثلان ولذلك صرح بانهم لم يدغموا في قوى لفوات المثلين على ما قرره وقد ذكر ان الادغام
انما يكون بعد موجبات الاعلال الوجه الثاني هو انهم لو ادغموا في احواوى لم يلزم ان يدغموا في المضارع الا ترى انهم
قد ادغموا في اللغة الفصيحة في حيى وفي الواحي ولم يفعل في مضارعه يحيى فلذلك لو قدرنا ادغامهم في احواوى لم يلزم
الادغام في مضارعه اما لان اللام الثانية تنقلب ياء لانكسار ما قبلها مثلها في قوى واما لانه يؤدى الى تحريك الواو
بالضم فثبت انه لم يمتنع من الادغام في ماضيه لانه يؤدى الى تحريك الواو في مضارعه بالضم فالوجه ما ذكرناه من ان امتناع
الادغام انما كان لانه لم يلتق مثلان وهذا جار في كل ما كان على هذا الوجه الرابع قالوا ارعوى وان كان من
باب افعل ولم يدغموا لانقلاب الثانية الفا ويقول في مصدره احويوا واحوياء الى اخره واما احووا فهو الاصل
وصحت الواو الثانية وان كان قبلها ياء لصحتها في فعله ومنهم من نظر الى لفظها الحاصل فحملها على ما يشابهها في
الواو التي وقع قبلها ياء فقلب ياء وادغمها ومن قال احويا حذف الياء من المصدر كما حذفها من اشهباب واحمرار لانه
مصدر احواوى وصحح الواوين لصحتهما في الفعل ومن قال قتال في اقتتال ونظر الى اجتماع المثلين فادغم فلما ادغم وحرك
ما قبل الاول نقل حركته عليه فتحرك بالكسر فوجب حذف همزة الوصل للاستغناء عنها فقال قتال قال ههنا حواء لانه
لانه لما قصد الادغام لاجتماع المثلين نقل حركة الواو الاولى الى الحاء التي قبلها اذ لا يمكن بقاؤها ساكنة مع الادغام فتحركت الحاء بالكسرة
فاستغنى عن همزة الوصل فحذفوها فصار لفظه حواء بكسر الحاء والادغام للواو الاولى في الثانية كما فعل في قتال سواء ومن اصناف
المشترك الادغام قال صاحب الكتاب ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم فعمدوا بالادغام الى ضرب من الخفة والتقاؤهما
على ثلاثة اضرب قال الشيخ يجوز ان يقال في الادغام انه لاجل ثقل المتجانسين ويجوز ان يقال انه لاجل تخفيف الادغام
وان لم يكن في المتجانسين ثقل اما الاول فلان نقل اللسان عن الموضع ثم رده اليه مما يدرك ثقله على الناطق واما الثاني فلانه
اذا قلت تب نطقت بالحرفين دفعة واحدة فيكون اخف من قولك تبب فلذلك وجب الادغام عندما يكون الاول ساكنا
لعسر النطق بالمثلين والاول منهما ساكن لانه اذا فككتهما فلا بد من زمان يقطع به الاول عن الثاني ثم يشرع في الرد اليه زمان
آخر فيطول بخلاف ما اذا كانا غير مثلين فان الزمن الذي يقصد به انفكاك الاول عن الثاني هو الذي يشرع فيه في الثاني فمن
اجل ذلك تجنبوا الاستثقال ووجب الادغام قال — والتقاؤهما على ثلاثة اضرب الاول ان يجب الادغام ضرورة لما ذكرناه

من نقل ذلك والثاني ان يتحرك الاول ويسكن الثاني فيمتنع الادغام ضرورة وانما اراد بالسكون ههنا السكون اللازم
والا فسكون الوقف ليس بمانع اجماعا وسكون الجزم وما اشبهه غير مانع ايضا في الاكثر كقولك في الوقف شد وكقولك
في الجزم وما شابهه لم يشد وشد وان كان بعضهم يقول لم يشدد واشدد وقد جاءت اللغتان في القرآن وانما الذي
يمتنع فيه السكون ما مثل به من نحو ظللت ورسول الحسن وشبهه وانما امتنع لان الادغام لا بد فيه من اسكان الاول لينطق
بهما دفعة واحدة من غير ان ينقل اللسان ثم يرده فاذا كان الثاني ساكنا ادى الى التقاء الساكنين في المثلين وهو اعسر من
التقاء الساكنين في غيرهما فلذلك امتنع قال — والثالث ان يتحركا وهو على ثلاثة اوجه فالادغام فيه واجب وذلك ان
يلتقيا في كلمة وليس احدهما في حكم المنفصل ولا للالحاق ولا ملبس مثال بمثال آخر فحينئذ يجب الادغام كقولك شد ويشد وانما قلنا مثال ع
ان يكونا في كلمة احترازا من مثل ضرب بكر فانه ليس بلازم وقولنا ولا في حكم المنفصل احترازا من نحو اقتتل لان الفصيح ان لا يدغم
وانما قلنا وليس احدهما للالحاق احترازا من نحو شملل وانما قلنا ولا ملبس مثال بمثال احترازا من نحو سرر وان يكون الادغام الثاني ع
جائزا وذلك ان يلتقيا في كلمتين وليس الاول حرفا ساكنا صحيحا كقولك انعت تلك الى آخره فقولنا في كلمتين احتراز
من شد لانه واجب او ما في حكم الكلمتين ليدخل اقتتل ويقتتل وشبهه على ما ذكره وقلنا وليس الاول حرفا ساكنا صحيحا
احترازا من عدو وابد وقرم مالك لانه لا يجوز فيه الادغام عند النحويين والكلام في الجائز والثالث ان يكون الادغام ممتنعا
وذلك على ثلاثة اضرب احدها الالحاق لانها اذا كانت للالحاق تعذر الادغام لانها انما الحقت به على صيغة المثال
الاصلي فاذا ادغم تغيرت الصيغة ففوت المعنى الذي كان للالحاق فوقع التنافي بين الالحاق والادغام فلذلك لم يجي
مع الالحاق ادغام والثاني ان يؤدي الادغام فيه الى لبس مثال بمثال وهذا انما يكون في الاسماء ويحقق اللبس انك اذا ادغمت
في سرر وطلل لم يعلم افعل هو ام فعل وهذا النحو يحقق اللبس في غيره وانما لم يعتبر ذلك في الافعال فيمتنع من ادغام شدد وفر
وعض ويتحقق اللبس فيه لانك اذا قلت شد لا يعلم هل هو شدد او شدد واذا قلت فر لم يعلم اهو فرر او فرر وعلى هذا النحو ليس
عض لاحد الامرين او لهما جميعا الاول هو انه يحصل بها ما يوجب انفكاكها غالبا اذ شددت وفررت وعضضت فتبين بناؤها في امرر
الغالب ولم يلزم من الامتناع الذي يلازم اللبس الامتناع من الادغام من الذي لا يلازمه الثاني ان ذلك يتبين بمضارعها
وصيغ اوامرها الا ترى انك اذا قلت يفر ويشد علم ان ماضيها فعل واذا قلت يعض علم ان ماضيه فعل فكذلك اذا اتيت صيغة
الامر فقلت فر وشد وعض يتبين ذلك ايضا فلا يلزم من الامتناع من الادغام الذي لا دلالة معه على ما يرد اليه من اللبس
الامتناع من الادغام المقترن به ما يرفع اللبس والثالث ان يتصل ويكون الاول حرفا صحيحا غير مدة نحو قرم مالك وعدو
وليد وانما امتنع الادغام لما يؤدي اليه من التقاء الساكنين وهذا مما اضطرب فيه المحققون من اهل العلم وذلك ان النحويين يطبقون

على أنه لا يصح الادغام والمقرئون مطبقون على انه يصح الادغام فيعسر الجمع بين هذين القولين مع تعارضهما وقد اجاب
الشيخ الشاطبي في قصيدته عن ذلك بجواب ليس بشيء فقال ما معناه يحمل كلام النحويين على الادغام الصريح وكلام المقرئين
على الاخفا الذي هو قريب من الادغام فزوال التناقض فعلى هذا لا يكون القرا منكرين امتناع الادغام وهذا وان
كان جيدا على ظاهره الا انه لا يثبت ان القرا منعوا من الادغام الصريح وقد كان المجيب بهذا الجواب يقوى في نحو
الخلد حرا والعلم مالك والاولى الرد على النحويين في منع الجواز وليس قولهم بحجة الا عند الاجماع ومن القرا جماعة من النحويين فلا
يكون اجماع النحويين حجة مع مخالفة القرا لهم ثم ولو قدر ان القرا ليس فيهم نحوي فانهم ناقلون لهذه اللغة وهم مشاركون النحويين
في نقل اللغة فلا يكون اجماع النحويين حجة دونهم واذا ثبت ذلك كان المصير الى قول القرا اولى لانهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته عن الغلط
في مثله ولان القراءة ثبتت تواترا وما نقله النحويون احاد ثم ولو سلم انه ليس بمتواتر فالقرا اعدل واكثر فكان الرجوع اليهم
اولى قال ... ومخارجها ستة عشر الى آخره قال الشيخ قسم النحويون مخارج الحروف الى ستة عشر على التقريب والحاق
ما اشتد تقاربه بمقاربه وجعله معه من مخرج واحد والتحقيق ان كل حرف له مخرج يخالف الآخر والا كان اياه فجعلوا
الهمزة والالف والهاء اقصى الحلق ولا شك ان الهمزة اول والالف بعدها والهاء بعدها ولكن لما اشتد التقارب
اغتفر واذكر المعرفة وبعده العين والحاء وبعده الغين والخاء على الترتيب الذي ذكرناه في الهمزة والالف والهاء والقاف
اقصى اللسان وما فوقه من الحنك ما يلي مخرج القاف ولم يصرح الزمخشري بواحد منهما والامر في ذلك قريب لانه قد يوجد
على كل واحد من الامرين بحسب اختلاف الاشخاص مع سلامة الذوق فيعبر كل احد على حسب وجدانه والجيم والشين والياء وسط
اللسان وما يحاذيه من الحنك الاعلى وهي على الترتيب المتقدم وللضاد اول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وسواء اخرجها
من الجانب الايمن او الايسر على حسب ما يسهل لبعض الاشخاص فيها دون بعض واكثر الناس على اخراجها من الجانب الايسر وللام
ما دون حافة اللسان الى منتهى طرفه وما يليها من الحنك الاعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية فكان يعني ان يقال
فويق الثنايا الا ان سيبويه ذكر ذلك فمن اجل ذلك عدوه الا فليس في الحقيقة فويق ذلك لان مخرج النون يلي مخرجها وهو
فويق الثنايا ولذلك هذا على ان الناطق باللام يبسط جوانب طرفي لسانه مما فوق الضاحك الى الضاحك الآخر وان كان المخرج
في الحقيقة ليس الا فويق الثنايا وانما ذلك يأتي لما فيها من شبه الشدة ودخول المخرج في ظهر اللسان فينبسط الجانبان لذلك فلذلك
عدد الضاحك والناب والرباعية والثنايا ما بين طرفي اللسان وفويق الثنايا وهي اخرج قليلا من مخرج اللام فلذلك ذكر مخرجها
بعده وللراء ما هو ادخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون وذكره لمخرج اللام بهذه الصفة معتبر ايوذن بانه قبل النون لانه اذا
كان ادخل كان قبل وانما اراد ان المخرج بعد مخرج النون وانما يشاركه لذلك لا على انه يستقل به الآخر لكن اذا لطف بالنون

والراء الساكنين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء انما هو بعد مخرج النون هذا هو الذي يحس المستقيم الطبع وقد يمكن اخراج
الراء انما هو ادخل من مخرج النون ومن مخرجها ولكن بتكلف لا على حسب اجراء ذلك على الطبع المستقيم والكلام في المخارج انما هو على
حسب استقامة الطبع لا على التكلف وللطاء والتاء والدال ما بين طرف اللسان واصول الثنايا وقولهم واصول الثنايا ليس بحتم بل
قد يكون ذلك من اصول الثنايا وقد يكون مما بعد اصولها قليلا مع سلامة الطبع من التكلف وللظاء والثاء والذال ما بين طرف
اللسان واطراف الثنايا وقولهم الثنايا في هذه المواضع انما يعنون الثنايا العليا وليس ثم الا ثنيتان وانما عبروا عنها بلفظ
الجمع لان اللفظ به اخف مع كونه معلوما والا فالقياس ان يقال واطراف الثنيتين وللصاد والزاي والسين ما بين الثنايا وطرف
اللسان فهي تفارق مخرج الطاء واخواتها لانها بعد اصول الثنايا او بعد ما بعد اصولها وتفارق الظاء واخواتها لانها قبل
اطراف الثنايا وللفاء باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا فهي مشتركة بين الشفة والثنايا بخلاف ما بعدها فانها للشفتين
خاصة وللباء والواو والميم ما بين الشفتين قال ... ويرتقي عدد الحروف الى ثلاثة واربعين بحروف العربية الى آخره ذكر ان الحروف
المتفرعة عن الاصول على ضربين حروف واقعة في فصيح الكلام وحروف مستهجنة لم تقع في فصيح الكلام وانما يأتي بها من ينطق بها من العرب
عند العجز عن النطق بالاصل فهي كحرف يلثغ به وانما ذكرها لبيان امكانها الا انها واقعة قصد اليها في كلام العرب وعدد الستة
سقط منها واحدة وهي همزة بين بين وانها من المأخوذ بها في القرآن وفي كل كلام فصيح والظاهر انها سقطت من الناقلين
غلطا كقولك في سأل بحرف بعد السين بين الالف والهمزة وكقولك مستهزئون بحرف بعد الزاي بين الواو والهمزة وكقولك
سئل بحرف بعد السين بين الياء والهمزة ولو عددت همزة بين بين ثلاثة باعتبار حقيقة تفاصيلها وبين احدها عن الآخر لكان صوابا
لان الغرض تعداد حروف زائدة على الاصول فهذه وان سميت باسم جنس فلها ثلاثة انواع فهي في الحقيقة ثلاثة احرف فيكون على
هذا المتفرع الفصيح ثمانية احرف الخمسة التي ذكرناها والساقط الذي ذكرنا انه ثلاثة انواع حرف بين الالف والهمزة وحرف
بين الواو والهمزة وحرف بين الياء والهمزة وان شئت قلت الهمزة التي كالالف والهمزة التي كالواو والهمزة التي كالياء واما النون
التي ذكرناها فليست النون التي قد مر ذكرها فان تلك في الفم وهذه في الخيشوم وشرط هذه ان يكون بعدها حرف من حروف الفم
ليصح اخفاؤها فان كان بعدها حرف من حروف الحلق او كانت آخر الكلام وجب ان تكون الاولى فاذا قلت عنك ومنك فمخرج هذه
النون من الخيشوم وليست تلك النون في التحقيق فاذا قلت من خلوقه من ابوك فهذه هي النون التي مخرجها من الفم وكذلك اذا قلت
اعلن وشبهه مما يكون آخر الكلام وجب ان تكون هي النون الاولى ايضا وسميت الخفيفة والخفية لخفتها وخفائها والف الامالة
والتفخيم فهما الفان كانتا الفين الا ان احديهما خرجت الى شبه الياء والاخرى خرجت الى التفخيم ليس في الالف الاصلية فالاولى كالف
عالم والثانية كالف الصلوة وبعدهما حرفين بقوى تعداد همزة بين بين ثلاثة قال ... والشين التي كالجيم كاشدق وذكر انها ماخوذ

بها في القرآن وليس كذلك فانه لا يعرف في القراءة المشهورة قراءة بين الشين والجيم والصاد التي كالزاي مثل قولك الصراط
ويصدقون وهي مأخوذ بها في القرآن قال ـــــ وما عدا ذلك حروف مستهجنة ثم عددها فمنها ما يتحقق ومنها ما يعسر
تحققه وذلك يدرك تحققه واصل تحققه باللفظ فالكاف التي كالجيم والجيم التي كالكاف لا يتحقق واحدة منهما فان اشراب الكاف
صوت الجيم متعذر وكذلك العكس ولو جعلت الشين مكان الجيم لكان اقرب اذ مدنيته تتم اشراب الكاف صوت الشين بنوع من التكلف واما
اشرابها صوت الجيم فبعيد والجيم التي كالشين وهذه متحققة مقطوع بصحة النطق بها وهي واقعة في كلام العرب الا ان الفرق على ما يزعم النحويون
بين الجيم التي كالشين وبين الشين التي كالجيم فصيح والجيم التي كالشين مستهجنة وذلك لا تدرك باللفظ وانما تدرك باللفظ حرف واحد
بين الجيم والشين قال ـــــ والضاد الضعيفة يعني التي لم تقو قوة الضاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضعف الظاء المخرجة من مخرجها
فكانها بينهما كما ينطق بها اكثر الناس اليوم فمن يقصد الفرق بينها وبين الظاء والضاد التي كالسين يدركه وهي ان يؤتى بها بينهما والطاء
التي كالتاء كذلك والباء التي كالفاء كذلك وبقي حرف لم يتعرض له وان كان ظاهر الامر ان العرب تتكلم به وهي القاف التي كالكاف
كما ينطق بها اكثر العرب اليوم حتى توهم بعض المتأخرين ان القاف كذلك كانوا ينطقون بها حتى توهم انهم كذلك كانوا يقرؤون
بها والظاهر انها في كلامهم وان القاف الخالصة ايضا في كلامهم والقرآن لم يقرأ الا بالقاف الخالصة على ما نقله الثقات متواترا
ولو كانت تلك قرئ بها لنقل كما نقل غيرها ولما لم ينقل دل على انها لم يقرأ او قرئ بها من لم يعتد بنقلها عنه قال ـــــ
ينقسم الى المجهورة والمهموسة الى آخره قسم الحروف باعتبار صفات تلازمها وليست هذه الاقسام باعتبار تقسيم واحد وانما هي باعتبار
تقسيمات متعددة فالمجهورة والمهموسة تقسيم ومعنى التقسيم المستقل ان تكون الانواع منحصرة بالنفي والاثبات في التحقيق كما في صورة
ايرادها واذا علمت ان المجهورة هي الحروف التي لا يجري النفس معها عند النطق بها والمهموسة هي التي يجري النفس معها عند ذلك
علمت انحصار التقسيم بالنفي والاثبات وكذلك الشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة قسم والمطبقة والمنفتحة تقسيم والمستعلية
والمنخفضة تقسيم وما بعد ذلك لم يقصد فيه الى ذكر القسم مع قسيمه اذ لم يتم تقسيم باسم باعتبار صحة الفرق فاذا قصد الى وصفه
بذلك ذكر مستغنيا عنه ذلك الوصف كما تقول ما عدا الراء من الحروف ليس بمكرر وليس لها لقب باعتبار نفي التكرار قال ـــــ فالمجهورة
ما عدا المجموعة في قولك ستشحثك خصفه حصرها بحصر قسيمها لتحصل حصر القسمين لكون الحروف معلومة واختار ذلك لقلة الحروف
المهموسة ومعنى الجهر ما ذكره من اشباع الاعتماد به من مخرج الحرف ومنع النفس ان يجري معه والهمس بخلافه وانما سميت مجهورة
من قولهم جهرت بالشيء اذا اعلنته وذلك انه لما امتنع النفس ان يجري معها انحصر الصوت لها فقوي التصويت بها وسمي قسيمها
مهموسا اخذا من الهمس الذي هو الاخفاء لانه لما جرى النفس معها لم يقو التصويت بها قوته في المجهورة فصار في التصويت بها نوع خفاء
لانقسام النفس عند النطق ثم احدث بما بين القسمين بحرفين متقاربين واذا ابتغي الحرفين المتقاربين كان في المتباينين اجدر وهما القاف

والكاف فاذا كررت القاف وقلت ققق وجدت النفس محصورا لا تحس معها بشيء منها واذا كررت الكاف وقلت ككك
ادركت ضرورة خروج النفس معها حالة النطق فتحقق تباينهما والشديدة منحصرة في قولك اجدت طبقك والرخوة ما عداها
وما في قولك لم يروعنا وهي ما بين الشديدة والرخوة علم انه لم يروعنا ومعنى الشدة ان ينحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري
والرخاوة بخلافها وما عنيناه بقولنا لا يتم له الانحصار ولا يتم له الجري وسميت شديدة ماخوذة من الشدة التي هي
القوة لان الصوت لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد اي امتنع قبوله للتليين لان الصوت اذا جرى في مخرجه اشبه حروف اللين لذلك
فسمي شديدا والرخوة ماخوذة من الرخاوة التي هي اللين لقبوله التطويل لجري الصوت في مخرجه عند النطق ثم حقق ما بينهما
بحرفين متقاربين احدهما شديد والآخر رخو وهما الجيم والشين وقدرهما ساكنين ليتبين انحصار الصوت في مخرجه او جريه بخلاف
ما تقدم فانه في التحرك ابين فقد علم انك اذا وقفت على الجيم فقلت الحج وجدت انحصار الصوت فلم يجر في مخرجه واذا وقفت على الشين
فقلت الطش جرى الصوت معها وامكن ان تمد الصوت مع النطق بها وهو معنى رخوها وذلك يدرك ضرورة بادنى تمرن وتامل
وقد تداخل المجهورة والمهموسة مع الشديدة والرخوة فيكون الحرف مجهورا شديدا ومجهورا رخوا ومهموسا شديدا
ومهموسا رخوا فاما الشديد المجهور فما تجده في اجدت طبقك مع انتفائه في ستشحثك خصفه وهي الهمزة والجيم والدال
والطاء والباء والقاف فهذه اتفقت في انها لا يجري النفس معها ولا الصوت في مخرجها وهو معنى الشديدة والجهر جميعا
واما المجهورة والرخوة ونعني بالرخوة هنا ما ليس بالشديد فهو ما وجد فيما عدا ستشحثك خصفه وفيما عدا اجدت
طبقك وهي الذال والزاي والراء والضاد والظاء والعين والغين واللام والميم والنون والواو والياء واما المهموسة
الشديدة فما كان موجودا في ستشحثك خصفه مع وجوده في اجدت طبقك وهي التاء والكاف لا غير لان كل واحد منهما
يجري النفس معها فكانت مهموسة ولا يجري الصوت في مخرجها فكانت شديدة واما المهموسة والرخوة فكل ما وجد في
ستشحثك خصفه مع انتفائه في اجدت طبقك وهي السين والشين والحاء والثاء والصاد والفاء والهاء لانها يجري النفس
مع صوتها فهي مهموسة بهذا الاعتبار ويجري الصوت في مخرجها بهذا الاعتبار فهي رخوة قال ـــــ صاحب الكتاب
والمطبقة الضاد والظاء والصاد والطاء والمنفتحة ما عداها قال ـــــ الشيخ عمل تسميتها مطبقة بما ذكره وهو في الحقيقة
اسم تجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان والحنك واما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر فقيل مطبق كما قيل في المشترك فيه مشترك
وهذا كثير في اللغة والاصطلاح والانفتاح بخلافه والكلام في المنفتحة في التسمية كالكلام في المطبقة لان الحرف
لا ينفتح وانما ينفتح عنده اللسان عن الحنك والمستعلية الاربعة المطبقة والغين والخاء والقاف سميت مستعلية لان اللسان
يستعلي عندها الى الحنك فهو مستعل عندها اللسان وتجوز في تسميتها مستعلية كما تجوز في قولهم ليل نائم ويجوز
ان يكون سميت مستعلية لخروج صوتها من جهة العلو فكل ما خرج في حال فهو مستعل والانخفاض على العكس مما ذكر في الاستعلاء

وحروف القلقلة سميت حروف قلقلة اما لان صوتها صوت اشد الحروف اخذا من القلقلة التي هي صوت الاشياء اليابسة
واما لان صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج الى شبه التحرك لشدة امرها من قولهم قلقله اذا حركه وانما حصل لها ذلك
لاتفاق كونها شديدة مجهورة فالجهر يمنع النفس ان يجري معها والشدة يمنع ان يجري صوتها فلما اجتمع لها هذان الوصفان
وهو امتناع النفس معها وامتناع جري صوتها احتاجت الى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند
النطق بها ساكنة حتى لا يكاد تخرج الى شبه تحركها لقصد بيانها اذ لولا ذلك لم تتبين لانه اذا امتنع النفس والصوت تعذر
بيانها ما لم يتكلف باظهار امرها على الوجه المذكور وحروف الصفير الصاد والسين والزاي فتسميتها ظاهر وحروف الذلاقة
ما في قولك مر بنفل والذلاقة الاعتماد بها على ذلق اللسان وهو طرفه وهذا التفصيل باعتبارها غير مستقيم من جهة في نفسه
ومن جهة امر مضادة من المصمتة اما من جهته فلانها لا يعتمد على طرف اللسان الا بعضها فالميم والباء والفاء منها لا مدخل لها في طرف
اللسان فكيف يصح تسميتها بذلك مع خروج بعضها عن ذلك المعنى واما من جهة القسم الاخر المضاد لها فلانه انما سمي مصمتا
لانه كالمسكوت عنه فلا ينبغي ان يكون ضد ذلك المنطوق بطرف اللسان وانما الاولى ان يقال سميت حروف الذلاقة اي سهولة
من قولهم لسان ذلق من الذلق الذي هو مجرى الحبل في البكرة لسهولة جريه فيه فلما كانت كذلك التزموا ان لا يخلو رباعيا
او خماسيا عنها وكان هذا الحكم هو المعتبر في تسميتها الا انهم استغنوا بسببه وهو الذلاقة فاضافوها اليه والمصمتة
على هذا المعنى يكون ضدها وهي الحروف التي لا يتركب منها على انفرادها رباعي او خماسي لكونها ليست مثلها في الخفة وكانه قد صمتت
عنها ولعله لم يقصد في تعبيره الا الى ذلك وانما وقع الوهم من اخذ الذلاقة من الطرف وجعلها من طرف اللسان لما ذكرناه
من خروج الباء والفاء والميم عنها واللينة حروف اللين وهي الالف والواو والياء لما فيها من قبول التطويل لصوتها وهو المعني
باللين فيها فاذا وافقها ما قبلها في الحركة فهي حرف مد ولين والمنحرف اللام لان اللسان عند النطق به ينحرف الى داخل
الحنك ولذلك سمي منحرفا وجرى فيه الصوت والا فهو في الحقيقة لولا ذلك حرف شديد اذ لولا الانحراف لم يجر فيه الصوت
وهو معنى الشديد ولكنه لما حصل الانحراف مع التصويت كان في حكم الرخوة لجري الصوت ولذلك جعل بين الشديدة والرخوة
والمكرر الراء لما تحسه من شبه ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به ولذلك اجري مجرى الحرفين في احكام متعددة نحو اسكان
ينصركم ويشعركم ولم يحسن اسكان يقتلكم ويسمعكم وحسن ادغام مثل وان تصبروا وتتقوا لا يضركم احسن منه في ان يسلم ولم [illegible]
طالب وغانم وامثل طارد وغارم وامتنعوا من امالة راشد ولم يمتنعوا من امالة ناشد وكل هذه الاحكام راجعة في المنع
والتسويغ الى التكرير الذي في الراء والهاوي الالف لانه في الحقيقة راجع الى الصوت الهاوي الذي بعد الفتحة وهذا وان
شاركه الواو والياء فيه الا انه يفارقهما في وجهين احدهما ما يحس عند الواو والياء من التعرض لمخرجهما والاخر اتساع هواء الالف
لانه صوت بعد الفتحة فيكون الفم فيه مفتوحا بخلاف الضمة والكسرة فانه لا يكون كذلك فلذلك اتسع هواء صوت الالف اكثر منه

في الواو والياء والمهموسة التاء لضعفه وخفائه لانه حرف شديد فيمتنع ان يجري معه وهو وان كان مهموسا يجري النفس
معه الا انه عند الوقف عليه لا نفس يجري معه فيتحقق خفاؤه والكاف وان شاركه في ذلك الا ان مخرجه من اقصى الحنك
فيقوى صوته ولا يضعف كضعفه ولا يلزم ذلك في الشديد المجهور لانه بجهره يخرج عن الخفاء بخلاف الشديد المهموس فان همسه
موجب خفاؤه ولذلك سمي بالهمس وهو الصوت الخفي وسمي ضدها بالجهر وهو الصوت العالي نعم لو اتفق ان يكون في الحروف
الشديدة ما وافق المهموس وليس مخرجه اقصى الحنك لكان حكمه حكم التاء في الخفاء ولكنه لم يتفق وما ذكره من تسمية صاحب العين
فاصطلاح قد نبه على علته قال واذا رم ادغام الحرف في مقاربه الى آخره قال رضي الله عنه اذ [illegible] الادغام
هو النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما لقرب من الخفة وجب اذا ريم ادغام الحرفين المتقاربين ان يقلب
احدهما الى الاخر ومن ثم قال لان محاولة ادغامه كما هو فيه محال لان حقيقة الادغام ما في ابقاء الاول على حاله
يخالف الثاني في الحقيقة فاذا قصد الى ادغام المتقاربين وجب ان يقلب الاول الى الثاني ثم يسكن ان متحركا ليحصل الادغام
كما في مثله في يكاد سنا برقه وقالت طائفة قال ولا يخلو المتقاربان من ان يلتقيا في كلمة او كلمتين الى آخره ثم ذكر
كيفية التقاء المتقاربين وانهما يكونان تارة في كلمتين وتارة في كلمة وحكمهما في كلمة ينظر فان ادى الادغام الى اللبس منع كقولك
وتد وعتد لانك لو ادغمت لقلت ود وعد فيلتبس من وجهين احدهما انه لا يعرف تركيب الكلمة هل عينها دال او غيرها وهو
الذي اراده والثاني لا يعرف وزنها هو ساكن على ما هو عليه او متحرك سكن للادغام فيتحقق اللبس من الوجهين المذكورين
لو ادغم وكذلك شاة زنماء وغنم زنم لانه لو ادغم لم يعلم تركيبه عن ميمين او عن نون وميم وكذلك كنية لو ادغم لم يعلم تركيبه هل
هو عن يائين او عن نون وياء ثم قرر ذلك برفضهم وطدا ووتدا الى طدة وتدة لما يؤدي الادغام اليه من اللبس والاظهار
من الثقل ثم ذكر في يتد مانعا اخر على تقدير ان ينتفي هذا المانع يكون هو مستقلا وهو ادى الادغام فيه الى اعلال حرف
الواو التي وابدال التاء التي هي عين وادغامها اذا قلت يد لان اصله يوتد فحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم يقلب التاء
دالا وتدغم في الدال وقرر ذلك برفضهم بناء نحو وددت بالفتح لانه كان يؤدي الى ان يقال في مضارعه اذا اصله
كان يكون يودد فيحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ويدغم المثلان كما ادغم في ود واذا رفضوه في هذا البناء لادائه
الى ذلك في المثلين لوجوب الادغام فيه فلان لا يفعلوه في المتقاربين من طريق الاولى اذ هو في المثلين اخف لقلة التغيير لان فيه
فان المتقاربين يقلب الاول منهما الى الثاني عند الادغام ويزيد الاعلال فيه اكثر منه في المثلين فان لا يفعل فيه اولى وان
لم يلبس جاز نحو امحى ويترك لانه ليس فيه ما تقدم من الالباس وذكر الا انه لبس على ان اصل هذا المثال [illegible] ميمين لوجب ان يكون
الاولى اصلية او زائدة فان كانت زائدة فلوزنه انفعل وان كانت اصلية فلوزنه افعل وكلاهما ليس من الابنية ولا
لبس ولم يتعرض لتقدير ان يكون الاولى زائدة لو صح وانما تعرض لتقديرها اصلية وكذلك [illegible] اذا ادغمت النون في الميم لانها

لا للبس لانها ليست هنمرش لانها لو كانت هنمرش لكانت الاولى اصلية او زائدة فان كانت زائدة فوزنه فنعلل
وان كانت اصلية فوزنه فعلّل وكلاهما ليس من الابنية واغتفر تقديرها زائدة لوضوح ذلك وتقديرها اصلية
لا غير قال وان التقيا في كلمتين بعد متحرك او مدة جاز الى اخره فقوله بعد متحرك او مدة هو الشرط المتقدم
في الادغام في المثلين فهو في المتقاربين كذلك مثاله قال الله تعالى واذا النفوس زوجت وجعل لك ومثله علل
ذلك بانه لا لبس فيه ولا تغير صيغة ويعني بقوله لا لبس فيه ما تقدم من لبس التركيب بتركيب اخر وهو غير مستقيم في الجملة
اذا قصد النفي المطلق فانه اذا قيل مثل القارذي لم تعلم اهو القال ام العار وهو لبس في التركيب كاللبس في زنما
لو قلت زمّا والفرق بينهما ان هذا غير لازم اذ وقوع هذه الكلمة بعد الاخرى ليس بحتم فيهما وانما هو عارض بخلاف
باب زنما فانه لو ادغم لكان اللبس لازما فاغتفر اللبس العارض ولم تغتفر اللبس اللازم فيجب حمل قوله لا لبس على
اللبس اللازم مثل ذلك اللبس وقوله ولا تغير صيغة واضح على عمومه لانه انما يغير في ادغام الكلمتين من الحركات اخر الاولى
ان كان متحركا ولا اعتبار بحركات الاواخر في اختلاف الصيغ لانه يتغير في الصيغ واحدة بالاعراب والوقف وغيره فلم يكن
لاسكانه للادغام اثر في تغير صيغة فلذلك حكمنا بان قوله ولا تغير صيغة عام قال وليس بمطلق ان كل متقاربين يدغم
احدهما في الاخر ولا ان كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما الى اخره قال رضي الله عنه قوله وليس بمطلق ان كل متقاربين يدغم
احدهما في الاخر ولا ان كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما لا يستقيم على ظاهره لما تقدم من انه انما يدغم المثلان او المتقاربان و
تاويله انه قصد المتباعدين في الاصل وان كان المدغم منهما في الاخر انما يكون بحصول صفة قربت بينهما فصح اطلاق المقاربة باعتبار
حصول الوجه الذي قرّب بينهما وصح اطلاق التباعد باعتبار حقيقة مخرجيهما ثم ذكر المتقاربة التي لا يدغم في مقاربها لحصول
مانع يمنع من ادغامها وهي السبعة المركبة في ضوى مشفر فاما الضاد فلما فيها من الاستطالة فلو ادغمت في مقاربها لزالت
صفتها من غير شيء يخلفها والواو والياء لما فيهما من المد واللين والميم لما فيها من الغنة والشين لما فيها من التفشي والفاء لما فيها
من شبه التفشي والراء لما فيها من التكرير وما ذكره وان كان مناسبا وعليه جمهور اهل اللغة فليس بموافق على الجميع فانه قد
ادغمت الضاد في القراءة الصحيحة في قوله لبعض شانهم وادغمت الشين في السين في قوله تعالى الى ذي العرش سبيلا وادغمت
الفاء في الباء في قوله نخسف بهم وادغمت الراء في اللام في قوله تعالى يغفر لكم الا ان الاكثر على ما تقدم من قوله ثم ذكر من الموانع
ايضا ان يكون الباقي من حروف الحلق ادخل في الحلق من الاول كالعين في الهاء والحاء في العين والعين في الحاء والحاء في الهاء وانما
كان ذلك لان الادخل اثقل فلو ادغموا الاخرج لقلبوا الاخف الى الاثقل وفي العكس تقلب الاثقل الى الاخف فحسن عندهم
ادغام الاثقل في الاخف ولم يحسن ادغام الاخف في الاثقل وهو ايضا جاز فيه على الاكثر والا فقد روي ادغام الحاء في العين
في قوله تعالى فمن زحزح عن النار وهو على خلاف ما ذكر ثم ذكر من المتباعد ما يحصل له وجه في التقريب مسوّغ لادغامه فذكر

النون مع الميم والنون من طرف اللسان وفوق الثنايا والميم من الشفتين وبينهما مخارج وانما الوجه الذي قرّب بينهما
الغنة التي اشتركا فيها فصارا بذلك متقاربين على ما تقدم وانما ادغموا النون في الميم ولم يدغم في النون ولا في غيرها لان الميم
النون الساكنة كثرت في استعمالهم حتى استغنوا بغنتها فيما يحسن معه تخفيفا للكلام وتحسينا له فلما ثبت ذلك لها اجرت
مع الميم على ذلك المجرى ولم يدغم الميم لما ذكرنا من فوات صفتها على ما تقدم وكذلك ادغموا النون في الواو والياء لما ذكرناه
من امكان بقاء الغنة منها فيهما مع كونها كثرت ساكنة فاجرى معها مجرى الحروف التي يحسن اخفاؤها فيها قال وادغموا
حروف طرف اللسان في الضاد والجيم والشين بعض حروف اللسان التاء والطاء والدال فانهم يدغمونها في الضاد والشين والجيم
وان كانت متباعدة عنها في المخرج لانك عند النطق بها تعتقد بعض طرف اللسان وان لم تكن مخرجا لها قريبا من مخرج حروفه
من الحنك فصارت بذلك كانها مقاربتها وان كان صوتها يخرج من غير ذلك المحل فلذلك ادغمت فيها قال والهمزة
لا تدغم في مثلها الا في نحو سال الى اخره قال الشيخ ثم شرع يذكر الحروف حرفا حرفا باعتبار ادغامه والادغام فيه ليس بالتفصيل
ما لا يتبين فيه الاجمال فعال واما الهمزة فلا تدغم في مثلها الى اخره يعني الا في باب فعّال فانه باب قياسي محفوظ
عليه مع وجود المد بعدهما فكانت كالمنفصلة ثم هيها واما الثاني فمنفرد وسهل امره ما بعده من الالف فكانهم كرهوا
ادغامها في مثلها لما يؤدي اليه من كلفة النطق بها لانها عندهم على انفرادها مستثقلة حتى انهم خففوها بوجوه من التخفيفات
وكرهوا اجتماعها غير مدغمة في كلمة او في كلمتين في مثل ادم واويدم وفي كلمتين في مثل قرا ابوك وقد روي عن بعض العرب انهم اوي
يحققون الهمزتين في كلمتين في مثل قرا ابوك واخذ سيبويه جواز الادغام لهؤلاء قياسا على غيرها مما يجتمع فيه المثلان وراى انهما
اذا اجتمعا غير مدغمتين كان اجتماعهما مدغمتين اسهل ولم يسمع ذلك عن العرب الذين يحققون ويمكن ان يكون الامر على
ما ذكر ويمكن ان يكون على خلافه ويفرق بانه اذا ادغم اشتد الثقل عند اجتماعهما من غير فصل عند الادغام وفي غير الادغام
يحصل كل واحدة منطوق بها على حدتها فلا يلزم من اغتفار اجتماعهما عند الانفكاك اغتفاره عند الادغام وهذا كاف في
ابطال قياس الادغام مع انه يصح ان يقال لو كان الادغام سائغا لوقع ولو وقع لنقل وكثيرا ما يستعمل سيبويه نحو هذا
الاستدلال في المعنى الا انه يمكن ان يقال ذاك مخصوص بما يكثر عنهم فاما ما هو قليل في اصله فلا يلزم في فرع من فروعه ان يلزم
نقله لو وقع وانما امتنع ادغامها في مقاربها لامرين احدهما ان ما فيها من القوة لا يشاركها فيه غيره فلا يدغم بفوات وصفها
من غير خلف كما لم يدغم حروف اللين لذلك والثاني انهم في غنية عن الادغام لما ثبت فيها من جواز التخفيف الذي يحصل به سهولتها
وعند التخفيف يتعذر الادغام لانها اما ان تحذف فلا ادغام واما ان تسهل فيصير كحروف اللين فلا ادغام واذا امتنع
ادغامها في مقاربها امتنع ادغام مقاربها فيها لذلك ولو جعل اخر لاحدهما انه يؤدي الى ادغام الادخل في الاخرج والادخل ادغام

في الحلق والثاني يؤدي الى اجتماع المثلين بعد ان لم يكن وكل مناسب يمنع الادغام واما الالف فلا يدغم البتة لا في مثلها ولا في مقاربها
الى اخره قال ـــــ لان ادغامها في مثلها متعذر لوجود التحريك فيه لا محالة وادغامها في مقاربها ان كان في الادخل في الفم فلما
يؤدي اليه من ذهاب مدها من غير ما يقوم مقامه وان كان في الادخل منها وهو الهمزة فلذلك ولما يؤدي اليه من اجتماع
الهمزتين وادغام الادخل في الفم في الادخل في الحلق ولا يدغم فيها غيرها للتعذر المتقدم ذكره قال ـــــ والها يدغم في الحا وقعت
قبلها او بعدها الى اخره انما ادغمت في الحا لمقاربتها لها ولم يدغم في العين وان كانت اقرب اليها لشبه العين بالهمزة فكرهوا
الادغام في العين لما فيها من التهوع وادغموا الحا فيها بعد قلبها حا لتقاربهما ولكنهم قلبوا الثاني الى الاول عكس باب الادغام
لئلا يؤدي الى ادغام الادخل في الفم في الادخل في الحلق لوجود قياس الادغام ولم يلتزموا الاظهار لما فيه من عسر اخراج الها
بعد الحا الساكنة في قولك اذبح هذه واما ادغامها في مثلها فواضح قال ـــــ والعين يدغم في مثلها الى اخره قال واما
ادغام العين في مثلها فواضح واما ادغام الحا فيها فضعيف عند النحويين لانه ادغام الادخل في الفم في الادخل في الحلق ولما
ذكرنا من انها كالهمزة في انه لا يدغم فيها واذا اجتمع العين والها جاز قلبهما حائين وادغامهما لم يدغموا الاحد منهما في الآخر لبعد
مخرجيهما جميعا لانهم لو ادغموا الها في العين لقلبوا الها عينا على قياس الادغام في العين مع شبهها بالهمزة على ما تقدم وهو مستكره
ولو ادغموا العين في الها لقلبوا العين ها لادغموا الادخل في الفم في الادخل في الحلق فلما كان كذلك واشتد تقاربهما وعسر النطق بهما
بها بعد الاخر ساكنا قلبوها جميعا حرفا يقاربهما ولا يلزم منه شي مما تقدم وهو الحا فقالوا في معهم محم وفي اجبه عنبا اجحته
وهذا الحكم كان ينبغي ان يكون في قسم الها لانه مشترك بينه وبين العين وقد تقدمت الها فكان ينبغي ان يكون فيها جريا على قياس
تصنيفه في مثله والحا يدغم في مثلها قال ـــــ وادغامها في مثلها واضح ويدغم فيها الها والعين لقربهما منها مع كونها ادخل
في الحلق فلذلك قيل في امدح هاتما امدحاتما وفي ادفع حملا ادفحملا والعين والخا يدغم كل واحدة منهما في مثلها وفي اختها فاما
ادغامهما في مثلهما فادغام العين في الخا واضح واما ادغام الخا في الغين فهو على خلاف قياس قولهم ان الادخل في الفم لا يدغم
في الادخل في الحلق وهو كذلك الا انه احتمل ادغام الادخل في الفم وهو الخا في الادخل في الحلق وهو الغين والذي سوغه شدة تقاربهما
حتى لا يكاد يتميز الادخل منهما من الاخر فلما كانا كذلك اغتفر ادغام الادخل في اخته لذلك والقاف والكاف قال
والخا فادغام كل واحدة منهما في مثلها وفي اختها واضح وهما قياس الادغام اذ لا يغتفر الادخل باعتبار ادغامه
في غير المثل في حروف الحلق انهما لو كانا من حروف الحلق لكانا اشبه شي بالحا والعين واذا ادغمت الخا في الغين وهما من
حروف الحلق فادغام الكاف في القاف اجدر والجيم يدغم في مثلها واضح وفي الشين لقربها منها مع كون الشين ادخل
ولذلك لم يدغم الشين فيها ولا في غيرها عند النحويين وقد ادغمت في التاء عن ابي عمرو في المعارج تعرج وليس ادغامها

الباء الجيم

بالقوي وان ادغمت فيها التي انما ادغم فيها الطا والدال والظا والذال والثا ولم يدغم في واحد منها
وانما لم يدغموها فيهن لمشاركتها للسين فاجريت مجراها لذلك وادغم نحوا فيها كما يدغم في الشين ايضا والسين
لا يدغم الا في الشين وقد تقدم ذلك ويدغم فيها ما يدغم في الجيم وقد تقدم والجيم لشدة قربها منها على ما تقدم و
اللام في مثل الشاسع وكقولك هل شربت شيئا لكثرة اللام في كلامهم واخراجها مع مقاربتها لها
وانما ادغمت في الشين ولم يدغم في الجيم في مثل قولك الجار لبعد الجيم عن الشين قليلا فلذلك لم يدغم فيها ولا فيما هو
ادخل منها وادغمت فيما قاربها مما هو ادخل في الشين لما ذكرناه والياء تدغم في مثلها متصلة الى اخره قال ـــــ [illegible]
ادغموا اليا في مثلها متصلة او شبهه بالمتصلة سواء كان قبلها فتحة او كسرة فادغامها عند الفتحة واضح وادغامها عند
الكسرة للمماثلة ولزوم الاتصال جميعا ولم يدغم منفصلة الا اذا انفتح ما قبلها لانه اذا لم ينفتح كان الادغام فيما لا
يلزم الكلمة مع اذهاب المد الذي فيها بخلاف ما اذا كانت متصلة لانها تكون من بنيتها او منزلة منزلة ما هو
من البنية فاغتفر ذهاب المد لذلك فيقول قاضي ولا يقول قاضي فان جا المنفصل امتنع الادغام لقولك
اضربي يوما وفي يوم ولا يقول اضربي يوما ولا في يوم وقد تقدم انها لا يدغم في غيرها ويدغم فيها النون وان
كانت ليست مقاربة لها فكان انتفا ادغامها لانتفا المقاربة فيها اجدر وانتفوا من باب الابدال للاستثقال
ولكنهم لما ابدلوها واتفق ان بعدها يا وجب الادغام ضرورة اجتماع المثلين لان الادغام كان من اجل المقاربة
او يعتبر بينهما من مقاربة ولذلك عدت اليا في حروف الابدال عن الواو في مثل هذه المحال ولم تعد بقية الحروف لاجل
الادغام فدل ذلك على ان الادغام انما طرا بعد الابدال الذي كان لاجل الاستثقال لا انه لاجل الادغام
لانتفا المثلية والمقاربة وشبه المقاربة قال ـــــ والضاد لا يدغم الا في مثلها لما تقدم من انه لو ادغمت
في غيرها لذهبت الاستطالة من غير تعويض عنها وقد عيب بالقدح في قراءة السوسي بادغام الضاد في الشين
في قوله لبعض شانهم وفيه ضعف اخر من حيث انه سكن ما قبلها وادغام مثل ذلك وان لم يكن ضادا ممتنع عند
النحويين لما يؤدي اليه من اجتماع الساكنين على غير حده فصار ضعفها عندهم من وجهين وقد اجيب عن الادغام
مع الاسكان من وجهين احدهما انه اخفا اطلق عليه الادغام مسامحة والاخفا مع الاسكان قبلها جائز بالاتفاق
وهذا وان كان حسنا وصالحا لان يكون عذرا لادغام الضاد في الشين فان الاخفا في الضاد قبل
الشين وغيرها غير ممتنع باتفاق اوساعدوه القراء والذي نقل عن المشهورين انهم يدغمون ذلك ادغاما
محضا بقلب الضاد شينا وتشديدها وليس مع الاخفا قلب ولا تشديد فضعف الجواب على هذا التقدير

والجواب الثاني انهم قالوا قد ثبتت هذه القراءة في السبعة وهي منقولة تواترا وهو اثبات مفيد للعلم وما ذكره النحويون
نفي مستنده الظن فالاثبات العلمي اولى من النفي الظني وهذا الجواب بعينه يجري معارضا في منعهم ادغام الضاد وغاية ما يجيبون
عنه القدح في تواتر القراءة او في تواتر مثل هذه التي قد روي غيرها ولو سلم انها غير متواترة فاقل الامران يثبت اللغة بنقل العدول
العدول لها فبقي الترجيح فيها بالاثبات ومذهب الخصم نفي الاثبات اولى ويدغم فيها ما يدغم في الشين الا الجيم وقد تقدم ذلك
عند ذكر الجيم والشين باعتبار ادغامهما ولذلك لم يمثل به لتقدمه واللام ان كانت المعرفة قال تدغم في غير حروف
الشفتين وغير الجيم وما هو ادخل منها فلا يدغم في الفا والبا والميم والواو ولا في الجيم والقاف والكاف والخا والغين
والها والعين والهمزة وتدغم فيما سوى ذلك وهي التا والثا والدال والذال والرا والزاي والسين والشين والصاد والضاد
والطا والظا واللام والنون فان كانت لام التعريف التزم ذلك فيها لكثرة دورها في كلامهم وان كانت غيرها
فامرها منقسم الى متاكد وحسن والمتاكد ادغامها في الراء مثل هل رايت لشدة قربها ولما في الراء من التكرير واما
ادغامها في اللام فواجب في مثل هل لك جريا على وجوب ادغام المثلين اذا سكن الاول وقد ذكر الحسن وجعل الادغام في
النون قبيحا وليس بمستقيم فانها ثبتت قراءة عن الكسائي لم يختلف فيها عنه ومثلها لا يوصف بالقبح وقد روي عن
الكسائي هل نحن بالادغام بلا خلاف عنه في ذلك ولا تصلح نسبتها للقبح الى قراءة منقولة عن احد من القراء السبعة بلا خلاف
عنه فيها ولا يدغم فيها الا مثلها لما فيها من الانحراف فكانهم كرهوا الادغام فيها لذلك وادغمت فيها النون لشدة تقاربهما
معها ولما ثبت من انهم اظهروا اسكان النون من مخرجها صريحا اذا امكن الادغام والفصيح ادغامها فيه بغير غنة
لما بينهما من التقارب الذي الحسن معه ذلك لانه اذا اظهر الغنة بطرف اللسان على مخرج النون كانت نونا او مقاربتها
اولا ما فان اخرجت كانت لاما ساكنة مدغمة في لام اخرى مع الغنة فيخالف طريق الاخفا وقد كرهوا الاظهار فادغموها
من غير غنة وذلك واجب فيها وجوب الاخفا في حروف الفم واما اظهار غنتها في اللغة الشاذة فاجراها مجرى
غيرها من الحروف التي امكن اخفاؤها مع بقاء غنتها قال وادغام الراء في اللام لحن وهو يشير الى قراءة ابي عمرو
نحو يغفر لكم واشكر لي وما اشبهه والكلام في ادغامها كالكلام في ادغام الضاد على ان نقل ادغام الراء في اللام
اوضح واشهر ووجهه من حيث التعليل انا بينهما من شدة التقارب حتى صارا كالمثلين بدليل لزوم ادغام اللام في الراء
في اللغة الفصيحة ولولا شدة التقارب لم يكن ذلك وكان ذلك يقتضي ان يدغم في اللام لزوما الا انه عارضه ما في الراء
من التكرير فلحظ تارة فاظهر واغتفر تارة لشدة التقارب وذلك واضح والراء لا يدغم الا في مثلها وقد تقدم ان الراء
لا يدغم في مقاربها فلم يبق ما يدغم فيه الا مثلها وتقدمت علة ذلك واما ما يدغم فيها فاللام والنون لما بينهما

من التقارب وادغام النون بغير غنة على الافصح كما تقدم في ادغامها في اللام قال والنون يدغم في حروف
يرملون وما لها مع النون مع الحروف اربع احوال قسم تظهر عنده اظهارا محضا وقسم تدغم فيه وقسم تخفى فيه وقسم تقلب عنده فالاول
حروف الحلق كقولك من ابوك ومن هاني والثاني الواو والياء واللام والراء وهي على ضربين قسم يحسن فيه بقاء غنتها وهو الواو والياء
وقسم لا يحسن فيه ذهاب غنتها وهي اللام والراء وقد تقدم تعليل ذلك والثالث من الجيم الى الفاء وهو الجيم والشين
والطاء والدال والتاء والذال والظاء والثاء والصاد والزاي والسين والقاف والكاف والضاد والفاء والرابع وهو الباء فانها تقلب عندها ميما
كقولك عنبر وشنباء وانما قلبوها ميما عند الباء لانه لما رفضوا اظهارها عند مثلها وكانوا يستثقلون غنتها ويخافون
عندهم عليها الزم النطق بالباء بعدها طبق ضم الشفتين على مخرجها عند التصويت بالغنة قلبها فوجب ان يجيئوا اذ لا معنى للميم
التصويت من مخرج الباء بغنة [illegible] ام لم يكن بينهما فرق الا الغنة فوجب ان يكون ميما عند النطق
بالباء بعدها لذلك واما الاخفاء عند الغين والخاء فضعيف لانها حروف الحلق فلا يحسن اخفاؤها عندها كما لا يحسن عند بقيتها
وانما حسنهما قربهما من القاف والكاف وبعدهما عن اقصى الحلق فلذلك جاء النطق بالغنة معهما اسهل منه مع غيرهما
والوجه ما تقدم وعليه اطباق القراء السبعة في القرآن وقوله اي عمرو ان بيانها مع حروف الفم لحن قد تقدم تعليله ببيان
وجه استحسانه قال والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء يدغم بعضها في بعض لشدة تقاربهما ويدغم
في الصاد والزاي والسين لما بينها وبينها من المقاربة ايضا قال وهذه لا يدغم في تلك يعني الصاد والزاي والسين
لا يدغم في الستة المتقدمة لانها حروف صفير وفيها زيادة فلو ادغمت فيها لفاتت تلك الزيادة وصح ادغام بعضها
في بعض لاشتراكها في الصفير فينتفي مانع الادغام فلذلك ادغم بعضها في بعض ولم يدغم في الستة الاولى والافصح في المطبقة اذا
ادغمت تبقية الاطباق قال وقد اعترض على النحويين في اطلاقهم الادغام في الحروف المطبقة واشتراطهم بقاء الاطباق فقيل الاطباق
صفة للحرف لا يكون الا بها واذا لم يكن الا بها وجب حصولها عند حصوله واذا وجب حصولها نافى مع الادغام لانه يجب ابدالها
الى المدغم فيه فيؤدي الى ان يكون موجودة غير موجودة وهو متناقض ومن اجاب بان الاطباق في المطبقة كالغنة في النون
فكما امكن بقاء الغنة عند حروف الاخفاء من غير نون فلا بعد حصول الاطباق بعد ادغام حروفه مع عدم حروف الاطباق
فليس على بصيرة لان الغنة لا يتوقف حصولها على بقاء النون بل تحصل مستقلة بنفسها من غير تصويت بالنون وسببه انه تخرج من
الخيشوم والنون من الفم فامكن انفراد الغنة عنها انهم لا يبتدون النون الا بالغنة ولا يلزم من التلازم من احد الطرفين التلازم من الطرف
الاخر وذلك بخلاف الاطباق لان الاطباق رفع اللسان الى ما يحاذيه من الحنك للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده فلا يستقيم التلفظ بغير
الحرف الذي هو [illegible] ولذلك عدها المحققون حرفا مستقلا والنون [illegible] مستقلا وان كانت الغنة لازمها لما كانت الغنة ينفصل عنها
حرفا

الاطباق ح

واشبه ما يجاب به انه في الحقيقة ليس بادغام ولكنه لما اشتد التقارب فامكن النطق بالثاني بعد الاول من غير نقل اللسان كان
كالنطق بالمثل بعد المثل فاطلق عليه الادغام ولذلك يحس الانسان من نفسه ضرورة عند قوله احطت النطق بالطا حقيقة وبالتا
بعدها فلا يجوز ان يقال ان الطا مدغمة لان ادغامها يوجب قلبها الى ما بعدها وقد علم انها لم تقلب ولا يصح ان يقال
انه ثم حرفا اخر ادغم في التا مع بقا الطا الاولى لما يؤدي اليه من ادغام الحرف واظهاره في حالة واحدة ولما يؤدي اليه
من التقا الساكنين وذلك فاسد فثبت ان الامر على ما ذكرنا من ان الطا مبينة وانما اشتد التقارب حتى نطق بالتا بعدها من
غير فصل فاطلق عليه لفظ الادغام لذلك وقول القراء اي عمرو فرطت ليس بمستقيم فان الاتفاق من القراء على فرطت ليس بينهم
فيه خلاف والفا لا يدغم الا في مثلها لما تقدم من شبه التفشي فيها هذا قول النحويين والمحققين فقد ادغمت في البا من الخسف
بهم الارض بادغام الفا في البا وهو عند النحويين ضعيف وقد تقدم الكلام على مثل ذلك ممن نظر الى ما فيها من شبه التفشي
اجراها كالشين ومن نظر الى ما في الشين من ظهور ذلك اجاز فيها الادغام واطباق النحويين على تخصيص الشين بالتفشي رد على من
يمنع ادغام الفا منهم في البا لعدم الصفة المانعة للادغام منها وادغام البا فيها واضح لانها لم يرد عليها فلا اقل
من ان ما لها في ضعفها فصح الادغام نغلب فسوف ومن لم يتب ~~على كل تقدير كقوله تعالى~~ فاولئك وروي عن ابي عمرو
والكسائي وخلاد عن حمزة والبا لا يدغم في مثلها قرا ابو عمرو لذهب بسمعهم وابصارهم فادغامها فيها واضح وفي الفا بعد تقدم
عند الكلام على الفا وادغامها في الميم واضح لانها يقاربها مع زيادة الميم عليها فصح ادغامها فيها كما صح ادغامها
في الفا كقوله اركب معنا وشبهه ولا يدغم فيها الا مثلها لان مقاربها الميم والفا فامتنع ادغام الميم لما يذهب
من ذهاب الصفة التي هي الغنة وامتنع ادغام الفا عندهم لما تقدم من شبه التفشي قال والميم لا يدغم الا في مثلها لما
يلزم من ذهاب غنتها لو ادغمت في مقاربها ولا يلزم عليه ادغامها في الواو والبا مع بقا الغنة كما فعل في النون لما تقدم
من النون حرف كرهوا النطق به ساكنا قبل حروف الفم لما فيه من الصدع المنفور من مثله في المعتاد ولما يلزم من اخفايه
من تحسين الكلام وترنمهم بها بخلاف الميم فان الاول مفقود فيه وليس بالكثير كالنون فيفعل فيه ما يفعل في النون ويدغم فيها النون
والبا فاما ادغام النون فيها فواضح فان قلت لم لم يدغم الميم فيها مع كون النون حرف غنة كما ادغمت النون فيها قلت
النون حرف كره التصريح به ساكنا مع امكان اخفايه لما تقدم وليس الميم كذلك بل الامر فيها بالعكس الا ترى انك لو ادغمت
الميم في النون لكنت اتيا بنون ساكنة فكان يؤدي الى نحو الاتيان بما يفر منه لو كان فلم يلزم من صحة ادغام النون في الميم
ادغام الميم في النون واما ادغام البا في الميم فقد تقدم عند ذكر البا وهو انها زايدة عليها ومقاربة لها فيصح ادغامها
فيها كما ادغم فيها وهو مثل الها في ذلك قال وامتنع اذا كان بعد تا ها مثلها جاز فيه البيان والادغام الى اخره

الكسائي و

على كل تقدير
كقوله ... يغلب

الى

قد تقدم ان تا الافتعال مع ما بعدها من تا او مقارب بمنزلة المثلين او المتقاربين من كلمتين ولم يجر مجرى الكلمة في وجوب
الادغام في المثل وامتناعه في المقارب من حيث ان تا الافتعال لا يلزمها وقوع تا او مقارب بعدها فهي كلمة اخرى ان
ضمت الى ما قبلها فلذلك اجريت مجرى الكلمتين فاذا قصد الى الادغام اسكنت التا الاولى على ما هو قياس الادغام فيجتمع ساكنان
الفا والتا المسكنة فيحرك الفا لالتقا الساكنين اما بالفتح طلبا للخفة لانها الحركة التي كانت للمدغم فينبه عليها كما في يشد
ويعض واما بالكسر على اصل التقا الساكنين ويحذف همزة الوصل بالاتفاق للاستغنا عنها وكان قياس اجرايه مجرى الكلمتين عند
النحويين منع الادغام ليكون ما قبل الاول لانهم يمنعون من ادغام مثل قرم مالك كراهة التقا الساكنين بل لكن هذا والجواب
انه شابه شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين فيجوز فيه الادغام لذلك ولم يجر مجرى قرم مالك لان الانفصال فيه محقق وان
لم يجى في بقا الهمزة وحذفها الوجهان في لحمر والحمر من حيث كانت الحركة في لحمر محققة العروض لا اصل للحرف فيها البتة واما هذه
فاصلها الحركة وسكونها عارض فلما تحركت لم يمكن اعتبار سكونها العارض ولا طرح حركتها الاصلية مع كونها متحركة ولذلك
لم يختلف في اسقاط الهمزة التي لم يجا بها الا لذلك السكون العارض ومن قال قتلوا بالفتح قال يقتلون بفتح القاف ايضا
ومن قال قتلوا بكسر القاف قال يقتلون بالكسر ايضا لانها مثلها وكذلك مقتلون ومقتلون وقد جا مقتلون وعليه ما ذكره من
قصد الاتباع قال وتقلب تا الافتعال مع تسعة احرف اذا كن قبلها الى الحرف وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبينها
من مقاربة في المخارج ومباعدة في الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها فقلبت مع الطا والظا والصاد
والضاد لانها لو بقيت مع مقاربتها لادى اما الى ادغامها وهي لا تدغم في التا لما فيها من الاطباق الذي يفوت بالادغام
فيعسر النطق بها معها لقربها ومنافاتها في صفتها لان التا حرف شديد والطا والصاد والضاد رخوة وايضا فان التا
حرف مهموس والطا والظا والضاد حروف مجهورة فقلبوها مع الطا لمخالفتها لها في الجهر والرخاوة ومع الصاد ومع
الضاد لمخالفتها لهما في الرخاوة فقلبوا تا الافتعال حرفا يوافق الثاني في المخرج ويوافق ما قبله في الصفة قصد التخفيف فرارا من
الحروف وقلبوها مع الدال والذال والزاي دالا لانهم لو ابقوها تا لكانوا في الزاي على ما تقدم في حروف الاطباق
وفي الدال على احد مكروهين ادغام مخل بالفا او اظهار فيما قارب المثلين وفي الذال لمقاربتها للدال في المخرج هذا
مع انها تخالف الثلاثة في الصفات اما مخالفتها للذال والزاي فان التا حرف شديد وهذان رخوان والتا حرف مهموس وهذان
مجهوران واما مخالفتها للدال فلانها حرف مهموس والدال مجهورة فقلبت دالا ليوافق الثاني في المخرج وللذال في الجهر ومع
الزاي كذلك وقلبت مع الثا والسين ثا وسينا يعني ثا مع الثا وسينا مع السين لانها لو بقيت مع الثا لكانت كمقاربها
مع الذال مع انها تخالف السين في الشدة فقلبت ثا لموافقة الثاني المخرج والثاني في الصفة جميعا وكذلك قلبها

كلمة

مع السين فاذا قلبت التا طا مع الطا وجب الادغام لاجتماع المثلين واذا قلبت مع الظا ففيها لغتان اوجههما الاظهار وهو
الاصل والادغام بقلب الظا طا على اصل قياس الادغام وبقلب الطا ظا ترجيحا للحرف الاصلي على الحرف الزايد لتنبيه على
الاصل واذا ابدلت مع الضاد ففيها البيان الذي هو الاصل والادغام بقلب الزايد الى الاصل ولم يجي الادغام على اصل
الادغام لما يلزم من ادغام الضاد التي هي زايدة بصفة الاستطالة على ما تقدم فلذلك جا اضطرب واضرب ولم يات اطرب
الا على شذوذ لان فيه ادغاما للضاد وهو شاذ واذا ابدلت مع الصاد ففيها ما في الضاد سوا الا ان الصاد لا يدغم فيها
لنقص صفيرها لما يلزم من ذهاب صفيرها فيقال اصطبر واصبر ولا يقال اطبر واذا ابدلت مع الدال وجب الادغام لاجتماع
المثلين فيقال ادان لاغير فاذا ابدلت مع الذال جاز اظهارها وجاز ادغامها على اصل الادغام وهو الكثير وجاز ادغامها
بقلب الثانية اليها كما قلبت في اطلم على ما تقدم فيقال اذذكر وادكر واذا ابدلت مع الزا كانت كالضاد مع الطا في اظهارها
وادغامها بقلب الثانية اليها ولا يدغم هي على قياس الادغام لما يلزم من ادغام حرف صفير فيما ليس هو في صفته وقد تقدم
انه لكثير شايع واذا ابدلت مع الثا ادغمت لاجتماع المثلين وهو مع التا يدغم ليس الا بقلب كل واحد منها الى صاحبها
ليس على ظاهرها لانها انما تقلب احديهما ولكنه جمع واراد التفصيل واما قال مبرد فقوم لا يقلبون تا الافتعال بل
يقرونها على حالها ويدغمون فيها التا على اصل قياس الادغام فيقولون جاسر ودو مرد واثار واثار واذا ابدلت مع
السين وجب الادغام لاجتماع المثلين وقولهم مع السين تسمع وتدغم ليس ايضا بالجيد لان الكلام بعد ابدال تا الافتعال
ولا يصح حينئذ الا الادغام واما البيان في قولك يسمع فانما هو على لغة من يبقيها ولا يبدلها واما من ابدلها فوجب عنده
الادغام لاجتماع المثلين والذين لم يبدلوها ثم يدغموا فيها السين لما يلزم من ادغام الصفير فيما ليس هو في صفته وقد شبهوا تا الضمير
بتا الافتعال قال وفي كل حي قد خبط بنعمة فحق لشاس من نداك ذنوب قال رحمه الله لانها تا متصلة وتعتبر بعض الحروف التي
يستكره اجتماعها معها فكما قالوا اطلبت واطلب قالوا اخبطت خبطه وكذلك فقد نقد وقال سيبويه واعرب اللغتين واجودها
ان لا يقلب وانما ضعف ذلك فيها لكونها منفصلة متصلة في الحقيقة في كلمة اخرى فكما لا يحسن خبط وفرد وعد لانها مثلها في
كونها كلمة منفصلة في الحقيقة قال واذا كانت التا متحركة وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن ادغام نحو استطعم واستضعف و
لسكون الثاني من المتقاربة اذ شرطه ان يكون متحركا واذا وجب الاظهار في شددن ومددن وهما مثلان لسكون الثاني فلان يمتنع
في استطعم ونحوه مما ليس بمثلين اجدر قال واستدان واستضا واستطال ليس بتلك المنزلة يعني انه لا يدغم لان ما يدغم
فيه لو ادغم في حكم السكون اذ اصله استدين واستضوا واستطول وحركتها عارضة بانقلاب عينها الفا واذا وجب اظهار اشدد
اليوم عند من لغته اشدد بغير ادغام لسكون الثاني ثم لم يعتد بحركته العارضة في اشدد اليوم مع كونهما مثلين فلان لا يعتد بهما

ههنا اولى وادغموا تفعل وتفاعل فيما بعدها يعني اذا كان مقاربا لها وانما حذف للعلم به اذ لا يلتبس ان تعلم وتفاعل
لا يصح ادغامه فاذا ادغموا اجتلبوا همزة الوصل للنطق بالساكن لتعذر الابتدا به فقالوا اطيروا وازينوا واثاقلوا قال
الله تعالى يطيروا بموسى وقال وازينت وقال اثاقلتم الى الارض وقال فادارءتم فيها وليس اطيروا بافتعلوا لانه لو كان افتعلوا
لكان لفظه اطاروا وكذلك اثاقلوا اذ لو كان افتعلوا لكان اثتقلوا وادارءوا اذ لو كان افتعلوا لكان ادترءوا وازينوا
لو كان افتعلوا لكان ازدانوا وانما اطيروا وازينوا تفعلوا جات العين مشددة على ما كانت عليه واثاقلوا وادارءوا تفاعلوا
فلذلك جات الالف مفردة بين العين والفا ولم يدغموا نحو تذكرون لان اصله تتذكرون فحذفت التا الاولى او الثانية تخفيفا فلو
ذهبوا يدغمون هذه الباقية لاذهبوا التاءين جميعا فيخلون بالكلمة ووجه اخر وهو انه يودي الى بقا الفعل المضارع من
غير حرف مضارعة ان كان المحذوف الثانية او ما يقوم مقامها منها ان كان المحذوف الاولى ولا يستقيم ان يكون فعلا
مضارعا عاريا منهما قال ومن الادغام الشاذ قولهم ستة ومن الادغام الذي ليس بمستقيم لان الادغام بعد ابدال
السين تا الذي يشاد لتقل النطق بها معها ولذلك لم يقع الا ادغام مثل قد بين ووجد ستنا لانهما مثلان وانما الشذوذ في ابدال
السين تا وبعد ان ربدا بالشذوذ ان لم يقع مثله مدغما والمظهر انه مستقيم الا ان نسبه الشذوذ اليه مع الادغام كنسبته
اليه مع الاظهار الا انه يمكن ان يقول انه قياس كلام العرب لو قدرنا وقوعه ان يكون مظهرا لانهما في كلمة واحدة وهم لا يدغمون
المتقاربين في كلمة لما يودي اليه من اللبس كما تقدم ولذلك لم يدغموا عتدان في جمع عتود وان كان يستكرها النطق به قال
ومنه ود في لغة تميم واصله وتد والكثير فيه بعد اسكان التا الكلام في ستة ومن قال عتد في عتدان والزم وبعد تحريك
العين ولم يسكنها كما اسكن كتف فانه فيهما المنزم من احد الامرين الادغام المودي الى اللبس والاظهار الى الثقل
كما انهم استغنوا من تاء افعل مصدرا لو تد فلم يقولوا وتدا لما يلزمهم من ثقل ان اظهروا ولبس ان ادغموا قال وقد عدلوا
في بعض ملاقي المثلين او المتقاربين لعوارض الادغام الى الحذف الى حرف لانهم لما ثقل عليهم اجتماع المثلين من غير ادغام وتعذر
الادغام عدلوا الى ما هو شبيه بالادغام من الحذف الذي لا ابقا فيه لسكون الثاني وشرطه ان يكون ما قبل الاول متحركا
اما لو سكن فليس فيه الا الاظهار كقولك شددن وشبهه لانه لا يلزم من نقل الى متعذر متعذر الادغام والحذف
فاعتبر الاستثقال لانه اخف المكروهات اللازمة وكل ما كثر مثله في كلامهم حسن الحذف فيه وما قل لم يحسن لترجح الثقل
فيه بالكثرة التي يلزم منها التكرر فلذلك كان ظلت واكرم وهذا في المثلين كثير على ما ذكر واما في المتقاربين فلم يات محففا
الا في مثل بني العنبر وبني العجلان مع كونه قليلا ويستطيع وان كان كثر الما فيه من اجتماع التا والطا والسين مع شدة التقارب
بين التا والطا والذي حسن حذفها كون الطا متحركة للاعلال فلولا ذلك لم يحذف كما لم يحذف في استطعم وشبهه لما كانت ساكنة

لأدائه الى اجتماع الساكنين فلا يستقيم تحرك الاول منهما واما استخذ فيحتمل ان يكون من هذا الباب وهو الظاهر لانهم لا يقولون استخذ
ولو كان منه لجاء الاصل اذ لا مانع يمنع من وجوده وايضا فان المعهود حذف الاول لا حذف الثانية مما استثقل فيه الاجتماع وتعذر
الادغام وايضا فانه بمعنى اتخذ فلو كان على استفعل لاختلف معناه في الظاهر وان يكون من اتخذ بعد ابدال السين من التا
على انه شاذ كيف ما قدروا اما يستسع بالتا فمثله في الشذوذ ولم يختلف ان الاصل يستطيع اذ لا يحتمل له غيره ثم فيه تقديران
احدهما ان يكون المحذوف الطا والتا كانت ثابتة كما كان المحذوف من استخذ الثانية لما تعذر حذف الاولى وضعف ههنا من
حيث امكان حذف الاول لتحرك الثاني فيقال يستطيع كما هو الكثير ويمكن ان يجاب بان الطا في حكم السكون وحركتها عارضة فكانها
في الحكم ساكنة اذ وزنها وزن التا الثانية في استخذ وهو ان يكون مبدلة من الطا بعد حذف التا كانه قيل يستطيع الا ان
ابدال التا من الطا ضعيف وانما ضعف بالعين وشبهه وان كان اجتماعهما مع لام تعريف كثر الامر احدهما انهما في كلمتين منفصلتين
والمنفصل الكثير المنفصل والثاني انهما في الحقيقة لم يجتمعا لان بينهما من الفصل الياني بين الواو في سوا والالف على
لانها مرادة فكانت فاصلة في الحقيقة بينهما قال واذا كانوا مما يحذفون مع امكان الادغام في يتسع ويتقي بردائهم كرهوا
اجتماع المثلين امكان تخفيف بالادغام حتى حذفوا اهرابا من اجتماعهما مع امكان ضرب من التخفيف فيهما واذا فعلوا ذلك فيه فلان
يفعلوا في الذي لم يكن فيه ضرب من ضروب التخفيف اولى على ان يتسع ويتقي ضعيف فلولا ذلك لكان الحذف مما تعذر فيه الادغام
اولا كان بين الاستدلال وانما هو اولى من يتسع ويتقي باعتبار شذوذهما والله اعلم بالصواب والية المرجع والمآب
سنة خمس وتسعين وستمائة

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بابراز [illegible]
[illegible] عبد

طول المحدوده امین الحق والدنیا والدین ادام الله ظله

نسیم صبح سعادت بحرمت و سلامت · بمن رسید رسانید وقت صبح سلامت

غرامتست و غرامت که بی تو زنده بماندیم · اگر بپای تو جان بیش کشم نه غرامت

جز آنکه ماندیم زنده چون ز تو برفتی · ز دست خویش کنون می‌خوریم تیر ملامت

بسا که در پی عشق این عاشقان بی سر و سامان · ز چشم حسرت می‌ریختند آب ندامت

هنوز بر سر خاکه نجالتند جهان · ز قامتت که چو برخاستی برخاست قیامت

بیا با من بیچاره صلح کن که نسازد · درون خسته دلا از فراق آن قد و قامت

اگر به هر سر مویی ترا چو مردم دیده · میان دیده نشانم بصد هزار کرامت

به سر نهشتی بیدار دم از سر کویت · ره خلاص بجوید امید دانه و دامت

ز من بقهر برانی نه‌ام تحمل جورت · ور به لطف بخوانی شدم بطوع علامت

نسیم صبح ضعیفست می ضعیفتر ازوی · بدان دیار که آرد سلام من بسلامت

انا اعطیناک الکوثر
[illegible]
فصل لربک وانحر
[illegible]
ان شانئک هو الابتر
[illegible]

سلطان الکلام مولانا جلال الحق والدنیا والدین عضد [illegible] انار الله برهانه

ای چشم خواب آلود تو بر دیده بسته راه خواب وی طرهٔ پرتاب تو از جان جدا کرده تاب

در خاک پایت اوفتاده جانی که بودی غرق خون چشم آب گوید [illegible] که بودی غرق آب

طاقت ندارد آن از و [illegible] شود از نازکی بر رخ چو افکندی نقاب

[illegible] از آن می چون شوم کز بوی خاکم [illegible] فردا چو بیرون آیم از لحد باشم [illegible] خراب

خاکم [illegible] گر سرو بود [illegible] بس [illegible] کی کردی چون تو بودی آفتاب

نه همچو جان [illegible] کنار [illegible] جوادان [illegible] شتاب

ای [illegible] دوستان [illegible] دست [illegible] عتاب در بابت [illegible] چون [illegible]

شد [illegible] عالم آن [illegible] تا چون [illegible] دم زنید او را [illegible] گویید [illegible] جواب

تمام [illegible]

خلد الله تعالی [illegible]
[illegible]
[illegible]